

تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد

تأليف الشيخ

محمد بن زيد الدين بن أبي بكر بن محمد الدراميني

(٧٦٣-٨٢٧هـ // ١٣٦٢-١٤٢٤م)

تحقيق

الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدي

الجزء الأول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تعليق الفرائد على
تحميل الفوائد

الجزء الأول

بحقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

فهرسُ الموضوعات

رقم الباب	الموضوع	الصفحة
	مقدمة المحقق	٧
	مقدمة الشارح	١٧
	ترجمة ابن مالك	٢٥
	رواية الدماميني للتسهيل	٣٥
	مقدمة التسهيل وشرحها	٣٧
١ -	شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به	٦١
٢ -	إعراب الصحيح الآخر	١٢٣
٣ -	إعراب المعتل الآخر	١٧٣
٤ -	إعراب المثني والمجموع على حده	١٨٧
٥ -	كيفية الثنية وجمعي التصحيح:	٢٥٣
	فصل: يتم في الثنية من المحذوف اللام	٢٨١
	فصل: يجمع بالألف والتاء قياساً أو سماعاً	٣٠٣
	فهرس الآيات القرآنية	٣٠٩
	فهرس الحديث والأثر	٣٢١
	فهرس الشعر	٣٢٥

مُقَدِّمَةُ الْمُحَقِّقِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على عبده محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهديهم إلى يوم الدين.

أما بعد: فلا يخفى على كل ذي لب وبصيرة ما للغة العربية من مكانة بين اللغات وما لها من قدسية في الإسلام؛ حيث نزل بها خاتم الكتب وناسخها القرآن الكريم المصون بأمر الله من التحريف والتبديل، وحيث كانت لغة رسول الإسلام - صلوات الله وسلامه عليه - وقد وردت الأحاديث بالحث على تعليمها وتعلمها، وامثل الرعيل الأول من المسلمين لذلك الأمر فحرصوا على تلقين أبنائهم لغتهم في مهدها، وحيث تبعد عن مظان التغيير بسبب مجاورة الأعاجم، فكانوا يبعثونهم إلى بادية نجد والحجاز، وكان العلماء من بعدهم يعنون بها العناية الجلى فقعدها قواعدا وضبطوا ضوابطها وبذلوا من الجهد ما استطاعوا ليحولوا دون زحف العجمة عليها، وكل ذلك مرجعه الحرص على كتاب الله ثم لغة دينه، وكان من بين ما أخذ اهتماماً منهم من علومها النحو والتصريف؛ إذ بالأول تقام الجمل وتصان المعاني وبالثاني تضبط المفردات، فأخذوا في التأليف، وأخذ التأليف أطواره ومراحلها حتى استوى هذا الفن على ساقه وأينعت ثماره فصرنا هذا اليوم نجتنها جنى شهياً تسيغه العقول وتهضمه القلوب.

ومن العلماء الذين أولوا هذا الفن صادق إخلاصهم وبذلوا في سبيله جُلَّ جهدهم: الإمام محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك (٦٠٠ - ٦٧٢ هـ) /

١٢٠٢-١٢٧٣ م). فقد كتب فيه الكتب المفيدة وتفنن في ذلك بين التطويل والاختصار، فوضع المتون، ثم شرح بعضاً منها، وعلى سبيل المثال: عمدة الحافظ، الكافية الشافية، التسهيل، وهذا الأخير لقي اهتماماً من علماء هذا الفن فأقبلوا عليه يشرحونه مختلفين في المنهج متباينين في المنزغ، وهذا عرض موجز لمن وقفنا على اسمه من هؤلاء:

- ١ - ابن مالك نفسه لكنه لم يكمل الشرح، فحاول ابنه محمد بدر الدين أن يتمه لكن لم يستطع.
- ٢ - أبو عبد الله محمد بن علي بن هانئ اللخمي السبتي المتوفى سنة ٧٣٣ هـ.
- ٣ - محمد شمس الدين بن أحمد بن عبد الهادي بن قدامة المقدسي الحنبلي (.... - ٧٤٤ هـ).
- ٤ - أبو حيان محمد أثير الدين بن يوسف (٦٥٤ - ٧٤٥ هـ).
- ٥ - الحسن بدر الدين بن قاسم بن عبد الله المرادي ويعرف بابن أم قاسم (.... - ٧٤٩ هـ).
- ٦ - أبو العباس أحمد بن سعيد بن محمد العسكري الأندلسي (.... - ٧٥٠ هـ).
- ٧ - أبو عبد الله محمد بن محمد بن محارب الصبرنجي المالقي (.... - ٧٥٠ هـ) لم يكمل شرحه.
- ٨ - زين الدين الموصللي المعروف بابن شيخ العويبة (.... - ٧٥٥ هـ).
- ٩ - أحمد شهاب الدين بن يوسف بن عبد الدايم بن محمد الحلبي المشهور بالسمين (.... - ٧٥٦ هـ).
- ١٠ - أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد الخشني السبتي (.... - ٧٦٠ هـ)، لم يكمل شرحه.
- ١١ - أبو أمامة محمد بن علي بن عبد الواحد الدكالي المصري، يعرف بابن النقاش (.... - ٧٦٠ أو ٧٦٣ هـ).

- ١٢ - عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (٧٠٨ - ٧٦١ هـ).
- ١٣ - عبد الله بهاء الدين بن عبد الرحمن، بن عقيل (٦٩٤ - ٧٦٩ هـ).
- ١٤ - محمد محب الدين بن يوسف الحلبي المعروف بناظر الجيش (٦٩٧ - ٧٧٨ هـ).
- ١٥ - محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (٧٦٣ - ٨٢٧ هـ).
- ١٦ - محمد جلال الدين بن أحمد (... - ٨٦٤ هـ). لم يكمل شرحه.
- ١٧ - عبد القادر محيي الدين بن أبي القاسم العبادي الأنصاري (... - ٨٨٠ هـ).
- ١٨ - محمد المرابط بن أبي بكر الدلائي القشتالي (... - ١٠٩٤ هـ).
- ١٩ - يحيى بن محمد بن عبد الله الشاري الملياني (... - ١٠٩٦ هـ).
- ٢٠ - علي باشا بن محمد بن علي، نزيل تونس (... - ١١٤٥ هـ).

وقد كنت مهتماً في باكر أيامي بما أقرأ للدماميني من آراء في ثنايا الكتب التي وقفت عليها أثناء اشتغالي بهذا الفن دارساً ومدرساً، فكنت أستأنس بما ينقل عنه وأطمئن إليه، فلما قضى الله لي أن أستعد لـ «الدكتوراه» وأخذت أبحث عن موضوع ملائم، رأيت أن من خير ما يهتم به الباحث إحياء تراثنا، فكان هذا الشرح من أكثر ما تعلق به ودي لما للأصل والشرح من أثر جيد، أرجو الله أن يجعل عملي خالصاً لوجهه، وأن ينفعني به يوم لا ينفع مال ولا بنون، وأن ينفع به من اطلع عليه، إنه سميع مجيب.

نسخ التحقيق :

من فضل الله علي أني لم أجد شحاً في نسخ هذا الكتاب فمكاتب العالم - في الغالب - لا تخلو من نسخة أو أكثر من هذا الكتاب منها الناقص ومنها التام، فكان موقفي منها موقف الاختيار والمفاضلة، وكانت وسيلتي إلى ذلك:

الإطلاع المباشر، أو الوقوف على وصف الفهارس، أو مراسلة بعض أولي الفضل الذين سرهم ما أحاول فأعانوني بالجهد الصادق، وقد انتهيت إلى اختيار مخطوطات أربع اعتمدت على ثلاث منها، واتخذت الرابعة احتياطاً ألجأ إليها وقت الحاجة، وبخاصة عندما أجد خروماً في إحدى النسخ الثلاث، وفي ما يلي وصف لنسخ التحقيق:

١ - النسخة (ظ):

نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق، تقع في جزأين، الأول يحمل رقم ١٦٩٣ (عام) ٨٩ (نحو وصراف) عدد أوراقه ٤٦٠، وعدد الأسطر ٢٣ ماعدا الورقات ٨٢-٢٣١ فعدد الأسطر ٢١، ومتوسط عدد الكلمات في السطر ١١، وفي هذا الجزء خرم يقع بين الورقتين ٣٠، ٣٢ أفدره بـ ٢٨ ورقة، وآخر يقارب الورقة وقع في الورقة ٣٣٧: أ السطر الأول.

في أول هذا الجزء فهرس للكتاب بجزأيه، آخره (باب إعمال المصدر).

الجزء الثاني يحمل الرقم ١٦٩٤ (عام) ٩٠ (نحو وصراف)، عدد الأوراق ٤٧٢، وبه خرم يقارب ثلاث ورقات بين الورقتين ٣٤٢، ٣٤٣، عدد الأسطر ٢٣، وعدد الكلمات في السطر على المتوسط ١١. يبدأ هذا الجزء بـ (باب حروف الجر) وينتهي بـ (باب الهجاء)، وهو آخر أبواب التسهيل.

جاء في آخر هذا المجلد: (وهنا تم الكلام في تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد وما هو إلا طاعة عاجز مزجي البضاعة، معدود في أهل التقصير والإضاعة، حقير قلما دعا المباحث الحسنة فلبت بالسمع والطاعة، وأنا أعتذر للواقف عليه بما دفعت إليه من العجلة التي اقتضاها الحال لاسيما في هذه المجلدة التي أولها: همزة الوصل، فقد دعاني إلى السرعة فيها داعي الارتحال، وقد خرج الكتاب كله من يدي قبل أن أرجع النظر فيه. ولم أتمكن من إصلاح معضله وإظهار خافيه، فليحسن المتأمل المتأمل بإصلاح ما يجده من هفوة طغى بها القلم، أو عثرة زلت بها القدم، وليصفح الصفح الجميل، وليقبض ما هو قاضٍ، وحسبنا الله ونعم الوكيل. وصلى الله على سيدنا محمد وآله).

ثم كتب الناسخ ما يلي: (تم على يد أفقر خلق الله تعالى، وأحوجهم

للدعاء من كل مطلع عاذر لما وقع من تحريف أو هفوة قلم، فإن الأصل الذي كان بيده كثير التحريف سوى الربع الأول، مع قصر اليد عن غيره، بمصر، وهو العبد الحقير: علي الصرري الأزهري الشافعي، غفر الله له ولوالديه ولمن دعا له بالمغفرة ولإخوانه المسلمين، والحمد لله وحده، ونعم الوكيل).

وليس في هذه المخطوطة ما يدل على تاريخ النسخ.

٢ - النسخة (ز):

نسخة مكتبة الجامع الأزهر بالقاهرة رقم ٨٧٥١ (عام) ١٠٥٧ (خاص) تقع في جزأين، آخر الأول (إعمال المصدر). وأول الثاني (حروف الجر)، وآخره (الهجاء)، عدد الأوراق في الجزء الأول ٢٧٨، وفي الثاني ٢٦٩، عدد الأسطر في الصفحة ٣٣، وعدد الكلمات على المتوسط في السطر ١٤، وفي أولها فهرس عام للكتاب بجزأيه.

وليس في هذه النسخة ما يحمل على الجزم بتاريخ النسخ، وليس فيها اسم للناسخ.

وبين النسختين (ز، ظ) مشابهة قوية في الأخطاء، لكن (ز) تميزت بكثرة ما فيها من السقط وتكرار الجمل، وفي الجزء الأول سقط ما يقارب الورقة في أثناء الورقة ٢٠٢: ب السطر الثامن، وهو الساقط عينه الثاني من (ظ) الجزء الأول.

٣ - النسخة (د):

نسخة دار الكتب المصرية رقم ٣١٦٦٢ (عام) ١٠٠٩ (نحو)، في جزأين، عدد أوراقها ٤٦٣ وعدد الأسطر ٣٣، متوسط كلمات السطر ١٧، آخر الجزء الأول (باب إعمال الصفة المشبهة) وأول الجزء الثاني (باب إعمال المصدر) وآخره (باب الهجاء).

وجاء في آخر النسخة ما نقلنا عن نسخة (ظ) وزاد: (. . .) وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين. وكان ابتداء تصنيف هذه المجلدة في العشرين من ذي القعدة الحرام سنة إحدى وعشرين وثمانمائة، والحمد لله رب العالمين).

ثم جاء فيها: (نجزت هذه النسخة المباركة كتابة بحوله - سبحانه - وعنايته وتوفيقة وهدايته يوم الأحد المبارك خامس عشرين شهر ربيع الآخر سنة إحدى وتسعين وألف بقلم أفقر الورى إلى فضل من يسمع ويرى، وهو بالمنظر الأعلى، عبده الضعيف راجي لطف الحنان المنان الفقير علي اليماني، أقال الله - سبحانه - عثاره في الدارين، وجعله من خواص أمة سيد الكونين، وغفر له ولوالديه وإخوانه وذويه ولمشايخه ولجميع المسلمين والمسلمات إنه سميع مجيب الدعوات).

وفي هذه النسخة ثلاثة خروم: في الجزء الأول سقط ما يقارب سبع ورقات بين الورقتين ١٨٨ و ١٨٩، وسقط ما يقارب الورقة بين السطرين الثاني والثالث من الورقة ٢١٤: ب. وفي الجزء الثاني سقط ما يقارب صفحة واحدة بين الورقتين ١٠٩، ١١٠.

٤ - النسخة (ك):

نسخة أخرى في دار الكتب المصرية رقمها ٣١٦٦٣ (عام) ١٠١٠ (نحو) لم تجزأ هذه النسخة، عدد أوراقها ٣٨٩، عدد الأسطر ٣٧، متوسط كلمات السطر ١٧، لم أعثر فيها على خروم.

جاء في آخرها: (قال الكاتب ممن نسخنا نحن منه: إن^(٢) الأصل الذي كان بيده كثير التحريف سوى الربع الأول مع قصر اليد عن غيره بمصر، غفر الله له ولسائر المسلمين أجمعين. وقد وقع الفراغ منه على يد أفقر العباد وأحوجهم إلى ربه - سبحانه وتعالى - الغني، الفقير، ملا محمد فريد بن ملا عثمان الأفغاني السليمانى الخالدي، في يوم الجمعة وقت الضحى في أول شهر المعظم شهر شعبان الذي هو^(٣) من شهور سنة خمس عشرة ومائة وألف بقرب جامع بني أمية بدمشق الشام حرسها^(٤) من العاهات والآفات تحت المنارة الشرقية...).

(١) في الأصل (أحد) وهو خطأ.

(٢) في الأصل (فان) وهو خطأ.

(٣) في الأصل (التي هي).

(٤) كذا في الأصل ولعل الصواب: حرسها الله.

وكلامه ظاهر في أن هذه النسخة نقلت عن النسخة (ظ) وأن النسخة (ظ) نقلت من القاهرة إلى دمشق قبل ١١١٥ هـ.

وقد اتخذت هذه النسخة احتياطاً اعتمد عليها عندما أجد خرمًا في إحدى النسخ الثلاث، وحينما يتعذر عليّ استظهار كلمة أو جملة.

وقد اتفقت النسخ الأربع على كتابة الأصل بالمداد الأحمر وكتابة الشرح بالمداد الأسود، إلا النسخة (ز) فإن الأصل فيها بمداد الشرح، لكنه يميّز بخطوط فوقه.

٥ - (م) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد تحقيق محمد كامل بركات. نشر دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.

منهج التحقيق:

منذ أن بدأت العمل في هذا الكتاب وأنا آخذٌ لنفسي شعاراً (الإتقان أولاً) ولا أدعي أنني قاربت الكمال، لكنني بذلت ما أستطيع من جهد في أن أخرج أثراً على صورة جيدة يقرأ القارئ في ثناياها ما بذله المحقق من جهد وعناء، وكنت أوطن نفسي كلما أدركها شيء من السأم، أو جنحت إلى لون من الدعة بقول الفقعي:

كأنك لم تُسبق من الدهر ليلة إذا أنت أدركت الذي كنت تطلب
ومن الممكن أن أخلص ما قمت به في تحقيقي على النحو التالي:

١ - عنيت بتحقيق النصّ كلمةً وجملةً، وحرصت على أن أثبت ما أجزم أو أرحح أنه الصواب، وما لم يكن في إحدى هاتين المرتبتين أثبتته في الهامش متقيداً بحرفيته مهما كان واضحاً أنه خطأ، لم أترك من ذلك إلا همزة تركت أو نقطتي الياء المتطرفة والتاء المربوطة، فإن ذلك شائع وأمره ظاهر، على أي لم أضرب عنه صفحاً ألبته، فأنا أنبه إليه قليلاً إذا انفرد، وأثبتته إذا كان في الكلمة خطأ سواه، وقد اهتم ناسخ (د) باختصار الكلمات التالية:

سيويه (س)، المصنف (المص)، الشارح (الشر)، حينئذٍ (ح)،
وشاركه ناسخا (ز، ط) في اختصار (المصنف) إذا وقعت آخر سطر،
فنبهت إلى هذه الاختصارات الفينة بعد الفينة.

٢ - حفل الكتاب بكثير من آي الكتاب العزيز، فأكملت الآية في الهامش
مالم يمنع من ذلك طول مفرط، على أي أضع نقطاً مكان مالم أثبت. كما
عنيت بضبطها بالشكل.

٣ - وفي الكتاب من الأحاديث والآثار الكثير؛ لذلك وجهت اهتماماً خاصاً
نحوها، فخرّجتها ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، وذلك ليكون القارئ على
ثقة من صحة ما يقرأ، لاسيما وقد كثرت التحريف فيما يستشهدون به من
ذلك.

٤ - عنيت بمن ورد ذكره من الرجال والنساء، فعرفت به تعريفاً موجزاً يتضمن
اسمه وما اشتهر به من العلوم، وبعضاً من مشايخه وتلامذته وآثاره.

٥ - حاولت في شواهد الشعر أن أوثقها بما أملك من الوسائل:

تعيين القائل، وتحديد عصره، ردّ الشاهد إلى ما أمكن من المراجع
ليكون في ذلك شهادة تؤكد الثقة بالشاهد إن عرف القائل، أو توثق
ما جهل قائله، وبخاصة إذا كان من بين أصحاب المراجع من شهد له
الثقة بالعدالة ودقة التحري.

وقد حاولت أن أربط الشاهد بالقصيدة أو المقطوعة، فأذكر المطلع
وما قبل الشاهد وما بعده، ثم أوضح ما فيه من غريب وغموض في
التراكيب، وأجلي الشاهد فيه، وليس ذلك بالدائم، لكنه غالب.

٦ - بذلت الجهد في مراجعة النصوص المنقولة على أصولها التي نقلت عنها،
لا أترك ذلك إلا أن يكون الكتاب ليس في متناول يدي لمانع لا أستطيع
التغلب عليه، وقد أوليت اهتمامي شرح التسهيل الذي ألفه ابن مالك،
لأن الدماميني أكثر من النقل عنه، فقابلت كل نقوله على هذا الشرح في
نسخته المخطوطة بخط مغربي، ثم فيما طبع منه، ونقلت كثيراً من كلامه
حيث وجدت الحاجة داعية إليه.

مصطلحات :

يجد القارئ لهذا الكتاب بعضاً من الرموز والأقواس يحسن بي أن أعينه على فهمها، فأفسرها في مايلي :

(د) : مخطوطة دار الكتب المصرية ١٠٠٩ (نحو).

(ز) : مخطوطة الجامع الأزهر بالقاهرة ١٠٥٧ (خاص).

(ظ) : مخطوطة المكتبة الظاهرية بدمشق ٨٩ ، ٩٠ (نحو و صرف).

(ك) : مخطوطة دار الكتب المصرية ١٠١٠ (نحو).

(م) : تسهيل الفوائد، تحقيق محمد كامل بركات، نشر دار الكاتب العربي، ١٣٨٧ هـ.

القوسان المركنان [] لما سقط من بعض المخطوطات أو منها كلها.

الجملة التي كررت في بعض النسخ أضعها بين قوسين هلالين ().

أضع عبارات التسهيل بين أربعة أقواس « » .

الشرطة المائلة / أضعها في أول كل ورقة بالنسبة للمخطوطة (ظ)، وأضع رقم الورقة في الهامش على شمال القارئ بمحاذاة السطر الذي فيه الشرطة.

فيما يتعلق بالإحالة على المخطوطات أكتب رقم الورقة يليه نقطتان إحداهما فوق الأخرى، وأعبر عن الوجه الأول ب: أ، وعن الوجه الثاني ب: ب، مثلاً: ٦٥: أ، ١٢٧: ب.

وفيما يتعلق بالآيات المكلمة في الهامش أكتب ما ترك الشارح وأضع مكان ما أورد هو، أو ما تركته أنا اختصاراً نقطاً، وأضع رقم الآية في آخرها يليه اسم السورة وبعده رقمها.

وقد اختصرت كثيراً من أسماء المراجع، لكنني أترك بيان ذلك إلى الفهرس الخاص بها، لما في ذلك من التطويل.

وفي خاتمة المطاف أذكر بلسان الشاكر ما أولانيه من عطف وما أمدني به من عون في ساعة العسرة شيخني الفاضل الأستاذ الدكتور محمد رفعت محمود فتح الله، حيث لم يتردد في يوم ما من مراجعة ما أعرض عليه من أصول البحث وتوجيهي إلى ما يخفى عليّ أثناء البحث رغم مشاغله الجمعة ومسؤولياته الضخمة، ولا غرو فقد أخذت عليه صغيراً وشرفت ببنته، أمد الله في عمره ووفقه إلى صالح الأعمال ونفعنا بعلمه.

وأخيراً، أختتم بحمد الله والصلاة على نبيه محمد وعلى آله وصحبه.

محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى

القاهرة في ١٦/٣/١٣٩٦ هـ - ١٦/٣/١٩٧٦ م.

مقدمة الشارح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[وبه نستعين^(١)] وصلّى الله^(٢) على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .
يقول العبد الفقير إلى المولى الغني محمد بن أبي بكر بن عمر المخزومي الدماميني
[المالكي^(١)] - عامله الله بلطفه الخفي وبره الخفي - : اللهم وإياك نحمد^(٣)
على نعم توجهت الآمال إلى نحوها فأسعفتها بتسهيل الفوائد، وشكّ ما تلقاه
من نقص الحظ فأسعدتها^(٤) بتكميل المقاصد، ونشكرك على تصريفك لنا في
خدمة كلمة الإسلام، وتوفيقك إيانا إلى توحيدك الذي تكل^(٥) عن وصف
فضله المفرد جملة الكلام، ونسألك أن تشرح صدورنا بأنوار هدايتك فهي أعظم
مطلوب، وتبعدنا عن مساوئ الأفعال الناقصة، وتسعدنا بمحاسن^(٦) أفعال
القلوب. ونشهد ألا إله إلا أنت^(٧) وحدك لا شريك لك، تعاليت أن تكون لك
صفة مشبهة، ولم يحط بذاتك ظرف الزمان ولا ظرف المكان، وأنّى وهي عن
سمات الحدوث منزهة؟، أنت الفاعل لما تختار، وكل شيء مفعول بقدرتك
وإرادتك، ولا كائنة عند ذوي التمييز إلا وجميع أحوالها متعلقة بمشيئتك. ونشهد

(١) سقطت من، ز، ظ.

(٢) اللهم صل، ز.

(٣) انا نحمدك، د.

(٤) فاصعدتها، ظ.

(٥) يكل، د.

(٦) بمجالس، ظ.

(٧) الله، ز.

أن محمداً عبدك ورسولك العلم الذي هديت بمعارفه إلى الحق اليقين، وأنزلت عليه ^(١) القرآن بلسان عربي مبين، ذو النسب الشريف الذي لشأنه التكبير ولشأنه التصغير، والدين الحنيف الذي نجا محالفوه وهلك مخالفوه، فانقسموا إلى جمع السلامة وجمع التكسير. ونصلي عليه وعلى آله وصحبه الذين جروا بميدان العربية فحولاً لا يلحق لهم غبار، ورووا جمل أخبار الدين المفيدة فكان الرفع ثابتاً لمحل تلك الأخبار، صلاة لا تزال الألسنة تجزم بفضلها وتعترف، ويدوم لقائلها أحسن ^(٢) العيش ولا ينصرف، اللهم فأدم صلاتك عليه وعليهم، ووال تحياتك الطيبات واصلة إليه وإليهم.

وبعد: فلا يخفى أن الكتاب المسمى: بـ«تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» تأليف الإمام العالم العلامة مالك/أزمة الفضائل وابن مالكة، السالك ^٣ من طرق العربية في أفسح ^(٣) مسالكها، ملك النحاة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك - رضوان الله عليه - كتاب جمع الفوائد جمع كثرة، وأفصحت كلماته التي غلت قيمتها فكان كل كلمة منه ^(٤) درة، لا ينازع في فضله من دخل من باب الاشتغال إليه، وإذا عد غيره من الفضلات فلا شك في أن العمدة عليه، طالما جاد ^(٥) بالنفع ^(٦) المتعدي فكان شكره لازماً، وعد حازماً ^(٧) من كان بإسكانه في منازل التقدم ^(٨) جازماً، جمع بين براعة العبارة والتنقيح، واعتنى بالإيجاز فاغتنى بالتلويح عن التوضيح، وحشا أصداف المسامع درراً لا عهد لها ^(٩) بمثلها، فظن بعض الطاعنين أنه سار في صعب الطرق وفي الواقع لم يسر

(١) إليه، د.

(٢) أحمد، د، ز.

(٣) أحسن، ظ.

(٤) منها، د.

(٥) جا، ز.

(٦) النفع، ز.

(٧) جازماً، ظ، د.

(٨) التقديم، د، ز.

(٩) له، ز.

إلاً في سهلها، وإنما أتى الطاعن من قبل غموض العبارة عن نظره القاصر، ومني بضعف (١) الإدراك وفقد الإسناد (٢) فأصبح لا قوة له ولا ناصر.

هذا: وإني لما قدمت في أواخر شعبان المكرم من سنة عشرين وثمانمائة إلى كناية (٣) من حاضرة الهند - عمرها الله [تعالى (٤)] بالإسلام وشاد أرجاءها بالأئمة (٥) الأعلام - وجدت فيها هذا الكتاب مجهولاً لا يعرف، ونكرة لا تتعرف (٦)، قل من يشعر باسمه أو مسماه، أو يلمحه بالنظر فيكشف معماه، ولا يجد المرء (٧) هناك منه ولا له أصلاً ولا شرحاً، ولا ييرح المتلفت إلى ورود مناهله يكابد ظمأً برحاً، واتفق أتي (٨) استصحبت منه في السفر نسخة واحدة تخذتها رأس مال للنظر، وكانت بالفوائد عليّ عائدة، ورآها بعض الطلبة فلمحها بعين الإستحسان، وناجاه لسانها بألفاظ عذبة، فذاق منها حلاوة اللسان، إلا أنه رأى في كثير من الأماكن أبقار معانٍ تحجبت بأبواب مغلقة، ووجوه مسائل فتنت (٩) القلوب بغمز عيونها فتركته في حبالل المحبة معلقة، فسألني في أن أشرح هذا الكتاب شرحاً يفتح أبوابه، ويدلل صعبه، ويجلو

(١) بضعف ظ.

(٢) الاستاد، د، ز، ظ.

(٣) كذا في نسخ التحقيق بالتاء المربوطة، وقياس مثلها أن تكتب بالتاء المفتوحة كنيابه، وكذا ضبطها القلقشندي بالتاء المثناة من فوق (كنايت)، وهي مدينة بالهند من إقليم (جزرات) وإليك ملخصاً لكلام القلقشندي: جزرات - بالجيم والزاي المعجمة والراء المهملة ثم ألف وتاء مثناة - وبها عدة مدن وبلاد منها (كنايت):

- بالكاف ونون ساكنة وباء موحدة ثم ألف وباء مثناة تحتية وتاء مثناة من فوقها - ومقتضى ما في مسالك الأبصار أن يكون اسمها (أنبايت) - بإبدال الكاف همزة -، فإنه ينسب إليها أنباي، وهي مدينة على ساحل بحر الهند، موقعها في الإقليم الثاني من الأقاليم السبعة حيث الطول تسعة وتسعون درجة وعشرون دقيقة، والعرض اثنتان وعشرون درجة وعشرون دقيقة غربي المنيار على خور من البحر طوله مسيرة ثلاثة أيام.

- صبح الأعشى ٧٠:٥ - ٧٣، تقويم البلدان ٣٥٣، ٣٥٦ - ٣٥٧.

(٤) عن، د.

(٥) بالأئمة العلماء الأعلام، ز، ظ.

(٦) يتعرف، ز، ظ.

(٧) للمرء، ز، ظ.

(٨) اذ، ز، أن، ظ.

(٩) فتت، ز، فتنت، ظ.

عرائسه^(١) للأفهام، ويعقد الخنصر على ما يكشفه من الإبهام^(٢). فاعتذرت أولاً بأني لست من رجال هذه الصناعة، وأن فكري في تحصيل فوائدها مزجي البضاعة، وثانياً بأن هوم الحوادث والغربة قد أجلبت عليّ بخيلها^(٣) ورجلها^(٤)، وحملتني جبال أنكاد تفتت حصة القلب من أجلها.

وثالثاً بفقدان الشروح في هذه البلاد، وعزة ما أحتاج إليه من الكتب التي أفدي بياض أيديها^(٥) بالسواد، حتى لقد وقعت^(٦) على نسخة من شرح ابن قاسم^(٧) أتى بها إليّ^(٨) من أوصل^(٩)، فقلت: لعلي أذود بها عن مقاصد الكتاب وأصاويل^(١٠)، وأستعين بما فيها - وإن كان يسيراً - على ما أنا له من الشرح أحاول. وراجعت النظر فإذا المرام الذي تخيلت^(١١) مما تقصر^(١٢) عنه يد المتطاول لما في هذه النسخة من اختلال لا يرى معه الناظر لمقدمات القصد

(١) غراسه، ز.

(٢) الإبهام، د.

(٣) بحيلها، ظ.

(٤) اقتبس هذه الكلمات من الآية: ﴿وَأَسْتَفْرِزُّ مَنِ اسْتَطَعَتْ مِنْهُمْ يَصُوتُكَ وَأَجْلِبُ عَلَيْهِمْ بِخَيْلِكَ وَرَجْلِكَ...﴾ ٦٤ الإسراء (١٧).

(٥) أهملت الياء الثانية في، ظ.

(٦) وقفت، د.

(٧) ابن أم قاسم، د، وهو الحسن بدر الدين بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي، المصري المولد الأسفي المحتد [٧٤٩-٠٠ هـ = ١٣٤٨-٠٠ م] يعرف بابن أم قاسم نسبة إلى أم أبيه: زهراء. أخذ عن أبي عبدالله الطنجي وأبي زكريا الغماري وأبي حيان والشرف القبلي وشمس الدين بن اللبان وغيرهم. من كتبه شرح التسهيل، شرح الألفية، شرح المفصل، الجنى الداني في حروف المعاني، تفسير القرآن.

- الفغاية: ج ١ ص ٢٢٧-٢٢٨، البغية: ج ١ ص ٥١٧، الشذرات: ج ٦ ص ١٦٠-١٦١.

(٨) إلي بها، د.

(٩) أصاويل، د، ز، أوصل، ظ، والصحيح ما أثبتته.

(١٠) واصل، ظ.

(١١) تخيلته، د، وحذف العائد هنا جائز.

(١٢) يقصر، ز، ظ.

إنتاجاً، وسقم لا يجد له طبيب الفهم دواء ولا يستطيع له علاجاً، فكيف لي مع هذه المهالك بالوصول إلى ذلك المطلب؟ وأنى أظفر بتدليل^(١) الصعاب وقد عز ما أتطلب؟ وبينما أنا أقدم في الإجابة رجلاً وأؤخر أخرى، وأسوف الطالبين بالنجاز، والتسويق بالفقير أخرى، [و^(٢)] أخشى معرفة الفضيحة، وأؤثر الستر على القريحة القريحة^(٣)، وأعلم أن أعراض المصنفين أغراض لسهام ألسنة الحساد، وأن حقائق تصانيفهم معرضة^(٤) لأيدي^(٥) النظار تنتهب^(٦) فوائدها ثم ترميها بالكساد. والفكر يشير إلى أن الإجابة ربما تبرد كبداً حرى، وأن التأليف ربما انتفع^(٧) به فأجرى^(٨) لصاحبه أجراً، فابتهجت بتلك الإشارة وانتهجت طريقها التي أهدت لطائف البشارة، وأقبلت على إسعاف الطالب بمطلوبه، وأعرضت عن الجارين على نهج الحسد/ وأسلوبه، وقلت: هب كلا بذل في ٤ متابعة الهوى مقدوره، والتهب حسداً ليطفىء نور البدر^(٩) ويأبى الله إلا أن يتم نوره^(١٠) فهل هي إلا^(١١) منحة أهداها الحاسد من حيث لا يشعر، وفعلة ظن أنها تطوي جميل الذكر فإذا هي تنشر^(١٢)؟:

(١) بتدلل، ز.

(٢) عن، د.

(٣) السريجة، ز، ظ.

(٤) معرضة معرضة، ز.

(٥) لا يدري، ز.

(٦) تنتهب، ز، ظ.

(٧) ينتفع، ز، ظ.

(٨) فأجرى، ز.

(٩) ورى به الشارح عن نفسه؛ لأنه يلقب: «بدر الدين».

(١٠) اقتبس الشارح هذه الجملة من قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ ٣٢ التوبة (٩).

(١١) لا، ظ.

(١٢) تنشر شعراً، ظ.

وإذا أراد الله نشر فضيلة طويت أتاح لها لسان حسود^(١) ولما تحرك العزم لإسكان هذا الشرح في منازل الوجود، وسمح الفكر فيه ببذل ما هو^(٢) عنده من الفوائد موجود، وشاء الله أن يكون أفق الهند منشأ لظهوره، وسماء لطلوع بدره وسفوره، رأيت أن أتوسل^(٣) به إلى الوفادة إلى الأرض التي نشأ فيها وربما^(٤) في حجور نواحيها على من أناخت بأبوابه ركائب الوفود، وصدرت عنه مملوءة الحقائق بعجائب الكرم والجلود، إمام العصر الذي تقدم فقامت الرعايا صفوفًا على أقدام الطاعة لإمامته، وخلف السلف الماضين في العدل والإحسان فأدام الله أيام خلافته، سلطان العالم الذي أصاب بسهام آرائه الشريفة أشرف^(٥) الأغراض، وسمي عرضه النقي إلى أن أصبح كالجوهر بين الأعراض، وقضى عدله لقطر الإسلام بالعمارة وعلى ديار الكفر بالخراب، وأورد العفاة مناهل كرمه الصافية وصير شراب^(٦) العداة كالسراب، إن^(٧)

(١) من قصيدة لأبي تمام: حبيب بن أوس الطائي وتأتي ترجمته في ٢: ١٠٥. يمدح ابن أبي ذؤاد ويستشفع بخالد بن زيد، ومطلعه:

أرأيت أي سؤائف وخذود	عنت لنا بين اللوى فزود
وقبل البيت المذكور:	
نزعوا بسهم قطعة يهفو به	ريش العقوق فكان غير سديد
وبعده:	
لولا اشتعال النار فيها جاورت	ما كان يعرف طيب عرف العود

عنت: عرضت. نزعوا: نزع فلان في القوس مدها. يهفو: يسرع. طويت: كتمت. أتاح: هيا. عرف: الريح طيبة وممتنة، وأكثر استعماله في الطيبة. الديوان ٦٣.

(٢) ما عنده، د.

(٣) أتوسد، ظ.

(٤) ضبطت بضم الراء وتشديد الباء وبألف مقصورة في، ظ، ورسمت بياء منقوطة دون ضبط في، ز.

(٥) أشراف، د.

(٦) شرب، د.

(٧) إلى أن، ز، ظ.

صعبت مقاصد المقترين^(١) فيده^(٢) أزمة التسهيل والمنح، وإن أغلقت دونهم أبواب المكارم فهو على الحقيقة أبو^(٣) الفتح، مولانا السلطان الأعظم، ملاذ سلاطين العرب والعجم، حامي بيضة^(٤) الإسلام، ماحي ظلم الظلم بنور العدل في الأحكام، عالم السلاطين سلطان العلماء، عظيم^(٥) السادات سيد العظماء، المؤيد بالنصر والفتح المبين، ناصر الملة والحق والدين، أبي الفتح أحمد^(٦) شاه السلطان بن السلطان محمد شاه بن السلطان مظفر شاه [رضي الله عنه وأرضاه]^(٧):

إمام أحاديث العلا عنه أسندت
حياة لمظلوم هلاك لظالم
فكم من عفاة نحوه قد ترددت
ولم تحو أخبار السلاطين غاية
لقد وزن الأفعال بالعدل دائما
فلم ينصرف عن رتبة الفضل إذ أتى
وتلك رأيناها لأحمد سنة

فبادر لكي تروي^(٨) لأحمد مسندا
فبالأس والإحسان أشقى وأسعدا
على أنه في برهم ما ترددا
من الرفع إلا كان في الحال مبتدا
وعرّف أسباباً تنجّي من الردى
بوزن وتعريف أبانا عن الهدى
فعد لحماه تشهد العود أحمد^(٩)

جعل الله الممالك منظومة في سلك ملكه، وأقطار الأرض جارية في حوزة

(١) المعرين، ز، المعنزين، ظ.

(٢) اهتمت الباء والياء في، ز، ظ.

(٣) أبواب، د.

(٤) بيضة سادات الاسلام، د.

(٥) عظم، ظ.

(٦) قام بالملك سنة ٨١٤ هـ، أنشأ مدينة كبيرة بكجرات من الهند وسماها «أحمد أباد» واتخذها مقراً

لملكه، ولد سنة ٧٩٣ وتوفي سنة ٨٤٥ هـ. انظر «نزهة الخواطر»، ج ٣، ص ١٤-١٥.

(٧) عن، د.

(٨) ترى، ظ.

(٩) لم أقف على نسبة هذه لأبيات، ولكن الراجح أنها للشارح في السلطان: أحمد شاه، ويدل على

ذلك ما فيها من المصطلحات النحوية الكثيرة: أخبار، مبتداً، ينصرف، وزن، تعريف. على

أنه ورى بقوله: «لأحمد مسندا»، بالإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله -.

وفلكه^(١)، فحينئذٍ^(٢) تركت الأقلام تسعى في كتابة هذا الشرح على الرؤوس، وطرزته برسم هذا السلطان الذي يثبت بوجوده^(٣) كل^(٤) سرور وينتفي كل^(٥) بوس، وحسن عندي أن أتوسل بذلك إلى أبوابه الشريفة، وأتوصل إلى الدخول تحت ظلاله الوريفة، على أي على العجز والتقصير مجبول. وقد أبديت وجوه معذرتي والعتذر عند كرام^(٦) الناس مقبول^(٧).

وسميت هذا الشرح بـ«تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد» وبالله أستعين، في القول والعمل، وإياه أسأل أن يبلغنا^(٨) من خير^(٩) الدارين غاية الأمل بمنه وعمه^(١٠).

(١) وملكه، د، ز، ظ، وما أثبتته أنسب للمعنى وأنفى للتكرار.

(٢) يرمز لها ناسخ (د) دائماً هكذا «فح».

(٣) لوجوده، د.

(٤) وجود كل، د، ز.

(٥) به كل، د.

(٦) خيار، د.

(٧) هذا مأخوذ من قول كعب بن زهير - رضي الله عنه - في قصيدته: (بان سعاد...)

نبئت أن رسول الله أوعدي والعتذر عند رسول الله مقبول

(٨) تبللنا، ز.

(٩) خيرى، د: الأفراد في مثل هذا أفصح من التثنية وانظر: ١: ٢٨٧ - ٢٩٣ حيث تكلم عليه

ابن مالك والدمامي.

(١٠) وكرمه، د.

ترجمة ابن مالك

ولنقدم أمام الشرح كلاماً يتعلق بترجمة المصنف^(١) فنقول:

هو الإمام^(٢) العلامة المقرئ النحوي اللغوي الحافظ المشهود له بجلالة القدر ورفعة الدرجة جمال الدين أبو^(٣) عبد الله محمد بن^(٤) عبد الله [ابن محمد^(٥) بن عبد الله^(٦)] أيضاً ابن مالك الطائي الأندلسي الجياني [بجيم مفتوحة وياء مثناة من تحت مشددة فألف فنون فياء^(٧)] [نسب^(٨)] [نسبة إلى جيان^(٧)] بلد من بلاد الأندلس^(٩). ولد في/سنة ستمائة، ونشأ واعتنى بعلوم

(١) المص، د، ز.

(٢) ترجمة ابن مالك في:

— نفع الطيب: ٢ : ٤٢١—٤٣٣؛ طبقات الشافعية ٥ : ٢٨؛ فوات الوفيات ٢:

٤٥٢—٤٥٤؛ الغاية ٢ : ١٨٠—١٨١؛ البغية ١ : ١٣٠—١٣٧؛ الشذرات ٥ : ٣٣٩؛ مفتاح

السعادة ١ : ١١٥—١١٧؛ جورجى زيدان ٣ : ١٤٠؛ الوافي بالوفيات ٣ : ٣٥٩—٣٦٤؛

الأعلام: ٧: ١١١.

(٣) ابن، ز، ظ.

(٤) أهملت الباء في، ظ.

(٥) انفردت (د) بهذا الاسم، وليس في مراجع الترجمة.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من، ز، ظ.

(٧) سقطت من، ز.

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من، د.

(٩) جِيَان: مدينة لها كورة واسعة بالأندلس تتصل بكورة البيرة مائلة عنها إلى ناحية الجوف في

شرقي قرطبة، بينها وبين قرطبة سبعة عشر فرسخاً.

— معجم البلدان ٢ : ١٦٩—١٧٠ (ط طهران).

العربية فأتقنها ونيغ فيها^(١)، وحاز قصب السبق، وغرب ثناؤه وشرق، وتناقلت^(٢) الركبان حديث فضله حجازاً وعراقاً^(٣) :

فساربه من لا يسير مشمرا وغنى به من لا يغني مغردا^(٤)

ارتحل إلى حماة^(٥) من البلاد الشامية، وأقام بها مدة ونشر فيها علماً جماً، ثم استوطن دمشق^(٦)، وعكف بها على الإفادة وانتفع به خلائق، ولم يزل على ذلك إلى أن توفي بها في شعبان سنة اثنتين^(٧) وسبعين (بالباء الموحدة) وستمائة - رحمة

(١) منها، ظ.

(٢) وتناولت، ظ، ز.

(٣) وعراقاً شعر، ز.

(٤) من قصيدة لأبي الطيب أحمد بن الحسين المنيني (ترجمته في ١٠٦:٢)، يمدح فيها سيف الدولة الحمداني.

ومطلعها:

لكل امرئ من دهره ما تعودا
وقبل البيت:
وما الدهر إلا من رواة قلائدي
وبعده:

أجزني إذا أنشدت شعرا فإيما
بشعري أتاك المادحون مرددا
قلائدي: قلائد الشعر: بواقبه على الدهر، ويروي قصائدي. مشمراً: فعله شمر: مرّ
جاداً أو مختالاً. مغردا: فعله غرد، وأصله: غرد الطائر رفع صوته وطرب به، استعير لمن
يفعل ذلك بالشعر. أجزني: في القاموس: الجلئزة: العطية، ولم يذكر لها فعلا بمعنى أعطني،
وفي اللسان: «وفي الحديث: أجزوا الوفد بنحو ما كنت أجزهم به» أي: أعطوهم الجزية،
والجائزة: العطية من أجازته يميزه، إذا أعطاه، ومنه حديث العباس - رضي الله عنه - «ألا
أمنحك ألا أجزئك» أي أعطيك.

وانظر مادة جوز. الديوان ٣: ٢.

(٥) بلدة في الإقليم السوري، تقع على نهر العاصي، طولها اثنان وستون درجة وثلاثان، وعرضها:
خمس وثلاثون درجة وثلاثان وربع. معجم البلدان ٣: ٢٣٦.

(٦) عاصمة الإقليم السوري، طولها: ستون درجة، وعرضها ثلاث وثلاثون درجة ونصف.

- معجم البلدان ٤: ٧٢.

(٧) اثنتي، د، اثنين، ز، ظ، والصحيح ما أثبتته.

الله [تعالى^(١)] عليه - ودفن بسفح^(٢) جبل قاسيون^(٣). وقال صاحبه الشيخ الإمام بهاء الدين [بن^(٤)] النحاس الحلبي^(٥) - رحمه الله - يرثيه:

قل لابن مالك ان جرت بك ادمعي حمرا يحاكيها النجيع القاني
فلقد جرت [القلب^(٦)] حين نعتت لي فتدفقت بدمائه أجفاني
لكن يسهل ما أحس^(٧) من الأسى علمي بنقلته إلى رضوان
فسقى ضريحاً ضمه^(٨) صوب^(٩) الحيا تهمني له بالروح والريحان^(١٠)

قرأ النحو والقراءات على ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار^(١١) أبي

(١) عن، ز.

(٢) بسفح، ز.

(٣) جبل مشرف على بقعة دمشق. معجم البلدان: ج ٤، ص ٨٣؛ ج ٧، ص ١١.

(٤) عن، د، ز.

(٥) محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر أبو عبد الله بهاء الدين بن النحاس الحلبي النحوي، شيخ الديار المصرية (٦٢٧-٦٩٨ هـ = ١٢٣٠-١٢٩٩ م). أخذ عن ابن عمرو والكمال الضرير وأخذ عنه أبو حيان.

أمل شرحاً للمقرب وهدى أمهات المؤمنين والتعليقة في شرح ديوان امرئ القيس.
- البغية: ج ١، ص ١٣، فوات الوفيات: ج ٢، ص ٣٥٠-٣٥٣؛ الغاية: ج ٢، ص ٤٦.

(٦) سقطت من، ز.

(٧) أجل، د.

(٨) ضم، ظ.

(٩) ثوب، ز، ظ.

(١٠) الأبيات في «البغية»: ج ١، ص ١٣٧ دون البيت الرابع، وفيها «حمراء يحكيها»، «ما أجن».

(١١) الحباز، د.

طاهر^(١) الكلاعي اللبلي^(٢)، وقرأ كتاب سيبويه^(٣) على أبي عبد الله المرشاني^(٤).

(١) الطاهر، ظ.

(٢) اللبلي، د، ز: والموافق لما في ترجمته الآتية ما أثبتته. ذكره في نفع الطيب في ذكر مشايخ ابن مالك، ج ٢ مرتين، ولكن بشيء من الاختلاف فقال في ص ٤٢١: أبوالمظفر وقيل: أبو الحسن ثابت بن خيار، عرف بابن الطيلسان وأبي رزين بن ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار الكلاعي من أهل لبلة. وقال في ص ٤٣٠: ورحم شيخه ثابت بن الخيار فإنه كان من الثقات الأخيار وهو أبوالمظفر ثابت بن محمد بن يوسف بن الخيار الكلاعي بضم الكاف على ما كان يضبط بيده فيما حكاه ابن الخطيب في الإحاطة، وأصله من لبلة ويعد في أهل حيان، وتوفي بغرناطة سنة ٦٢٨ هـ. وذكره السيوطي في البغية: ج ١، ص ١٣٠، ١٣١ عن أبي حيان وسماه ثابت بن حيان. وترجم له في ج ١، ص ٤٨٢ فقال ثابت بن محمد بن يوسف بن حيان الكلاعي بضم الكاف أبو الحسن الغرناطي. قال في تاريخ غرناطة: كان فاضلاً نحوياً ماهراً مقرئاً معروفاً بالزهد والفضل والجودة والانقباض، أقرأ القرآن والعربية والأدب كثيراً وروى عن ابن بشكوال وبالإجازة عن السلفي، وعنه بالإجازة أبو القاسم بن الطيلسان وأبو الحسن الرعييني، مات سنة ثمان وعشرين وستمائة - قال السيوطي: قلت: أخذ عنه الجمال بن مالك، وسبق في ترجمته ج ١، ص ١٣١: عن أبي حيان أنه قال: إن ثابتاً هذا لم يكن من أئمة النحوين بل كان من أئمة المقرئين.

(٣) س، د. عمرو بن عثمان بن قنبر إمام البصريين أبويشر [١٤٨-١٨٠ هـ = ٧٦٥-٧٩٦ م] ويقال: أبو الحسن، مولى بني الحارث بن كعب ثم مولى آل الربيع بن زياد الحارثي، أصله من البيضاء بفارس ونشأ بالبصرة، أخذ عن الخليل ويونس وأبي الخطاب الأخصش الأكبر وعيسى بن عمر. توفي سنة ١٨٠ وقيل ١٦١ أو ١٨٨ أو ١٩٤ هـ.
- البغية: ج ٢، ص ٢٢٩؛ والشذرات: ج ١، ص ٢٥٢-٢٥٥؛ والوفيات: ج ٣، ص ٤٦٣-٤٦٥.

وقد ترجم السيوطي لثلاثة غيره يلقبون سيبويه في البغية وهم:

(أ) محمد بن عبدالعزيز أبو نصر التميمي الأصبهاني النحوي، حدث عن ابن فارس. ج ١، ص ١٦١.

(ب) محمد بن موسى الكندي المصري أبوبكر أو أبو عمران بن الصيرفي، عالم بالنحو والمعاني معتزلي (٢٨٤-٣٥٨ هـ) ج ١، ص ٢٥٠؛

(ج) علي بن عبدالله أبو الحسن الكوفي المغربي المالكي النحوي، مولده بعد الستمائة ووفاته منتصف ربيع الأول سنة ٦٦٧ هـ. ج ٢، ص ١٧٠،

(٤) المرشاني، ظ، والصواب: ما أثبتته، ففي نفع الطيب ج ٢، ص ٤٢١ في الكلام عن ابن مالك: وقرأ كتاب سيبويه على أبي عبدالله بن مالك المرشاني.

ومن مشايخه ابن يعيش^(١) شارح «المفصل»، لازمه مدة ثم حضر عند تلميذه ابن عمرو^(٢) فأعجب به وترك مجلس ابن يعيش.

ويقال: إنه جلس عند أبي علي الشلوين^(٣) بضعة عشر يوماً.

قلت: وقد ذكر الشيخ تاج الدين التبريزي^(٤) في أواخر شرحه «للحاجية النحوية» أن ابن مالك جلس في حلقة تدريس ابن الحاجب^(٥) - رحمه الله -

(١) يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن أبي السرايا النحوي الحلبي [٥٥٦-٦٤٣ هـ = ١١٦١-١٢٤٥ م] موفق الدين أبو البقاء، كان يعرف بابن الصانع. قرأ النحو على فتیان الحلبي وأبي العباس البيزوري وسمع الحديث على الرضي التكريتي وأبي الفضل الطوسي، آخر من حدث عنه أبو بكر الدشتي، له شرح المفصل، ط، وشرح تصريف ابن جني. البغية: ج ٢، ص ٣٥١، الوفيات: ج ٧ ص ٤٦-٥٣، الشذرات: ج ٥، ص ٢٢٨-٢٢٩.

(٢) محمد بن محمد جمال الدين أبو عبدالله الحلبي (٥٩٦-٦٤٩ هـ) (١١٩٩-١٢٥١ م) النحوي، سمع من ابن طبرزد وأخذ النحو عن ابن يعيش وغيره. أخذ عنه البهاء بن النحاس والشرف الدمياطي، وشرح المفصل. - البغية: ج ١، ص ٢٣١.

(٣) عمر بن محمد: الأستاذ أبو علي الأشبيلي الأزدي المعروف بالشلوين: بفتح الشين واللام وسكون الواو وكسر الموحدة.

وربما قيل: الشلويني [٥٦٢-٦٤٥ هـ = ١١٦٦-١٢٤٣ م] إمام في العربية، لازم أبا بكر محمد بن خلف بن صاف، وأخذ عن ابن ملكون، روى عن السهيلي وابن بشكوال. وعنه ابن أبي الأحوص وابن فرتون، له تعليق على كتاب سيبويه وشرحان على الجزولية والتوظة في النحو.

- البغية: ج ٢، ص ٢٢٤، والوفيات: ج ٣، ص ٤٥١-٤٥٢؛ والديساج: ص ١٨٥-١٨٦.

(٤) علي بن عبدالله [٦٧٧-٧٤٦ هـ = ١٢٧٨-١٣٤٥ م] قرأ النحو على السيد ركن الدين الاسترابادي والركن الحدِيثي، والأصول على القطب الشيرازي، والبيان على النظام الطوسي. اختصر كتاب ابن الصلاح وله حواش على الحاوي.

- طبقات الشافعية: ج ٦، ص ١٤٦، الدرر الكامنة: ج ٣، ص ٦٣-٦٥؛ البغية:

ج ٢، ص ١٧١.

(٥) أبو عمرو عثمان بن عمر جمال الدين الكردي (٥٧٠-٦٤٦ هـ) (١١٧٤-١٢٤٩ م). مقرأء

نحوي فقيه مالكي، كان أبوه حاجباً للأمير عزالدين الصلاحي، أخذ عن الشاطبي والبوصيري وأبي منصور الأبياري، ألف الكافية-ط وشرحها. والشافية-ط، وشرحها، والإيضاح: شرحاً على المفصل. والأمال. ومنتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجلد - ط - =

وأخذ عنه [واستفاد منه^(١)]، ولم أقف على ذلك لغيره، ولا أدري من أين أخذه، والله أعلم بحقيقة الحال^(٢).

ومن تصانيفه «الإعلام بمثلث الكلام»^(٣) كتاب بديع في بابهِ و«التوضيح»^(٤) في إعراب أشياء من مشكلات البخاري^(٥) «أبان فيه عن اطلاع واسع ومادة غزيرة، و«قصيدته الطائية» في الفرق بين الظاء والضاد^(٦)، وشرحها، و«قصيدته اللامية» في أبنية الأفعال^(٧) و«عمدته»^(٨) في النحو وشرحها، وأرجوزته الكبرى المسماة «الكافية الشافية»^(٩) وشرحها^(١٠)، وأرجوزته المختصرة من الكبرى [وتعرف^(١١)] بـ «الألفية»^(١٢)، وجل اشتغال الطلبة المصريين في هذا

= حدث عنه المنذري والدمياطي ويونس الدبوسي والعماد الباسي.

— البغية: ج ٢، ص ١٣٤، والغاية: ج ١، ص ٥٥٨—٥٥٩.

— والوفيات: ج ٣، ص ٢٤٨—٢٥٠.

(١) سقطت من، د.

(٢) أخذ ابن مالك رحمه الله أيضاً عن أبي الحسن علم الدين علي بن محمد بن عبد الصمد

السخاوي [٥٥٨ أو ٥٥٩ هـ = ٦٤٣ هـ = ١١٦٣ أو ١١٦٤—١٢٤٥ م] وأبي صادق الحسن بن

صباح المخزومي (٦٣٢—٦٣٣ هـ) (١٠٠—١٢٣٤ م) وأبي الفضل نجم الدين مكرم بن

محمد بن حمزة القرشي المعروف بابن أبي الصقر (٥٤٨—٦٣٥ هـ) (١١٥٣—١٢٣٧ م).

(٣) هو إكمال الإعلام بمثلث الكلام: أرجوزة مربعة طويلة — ط.

(٤) اسمه «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» — ط.

(٥) محمد بن اسماعيل البخاري الجعفي، [١٩٤—٢٥٦ هـ = ٨١٠—٨٧٠ م] روى عن كثيرين

منهم: عبدالله بن الزبير الحميدي وأبو بكر بن أبي شيبة وعبدالله بن يوسف التنيسي، وعنه

مسلم بن الحجاج ومحمد بن عيسى الترمذي وغيرهما. له الجامع والأدب المفرد وخلق أفعال

العباد والتاريخ الكبير والصغير، كلها مطبوعة، وغيرها.

— تهذيب التهذيب: ج ٩، ص ٤٧—٥٥؛ والوفيات: ج ٣، ص ٣٢٩—٣٣١ تحقيق

عبد الحميد وطبقات الحنابلة: ج ١، ص ٢٤٧—٢٧٩.

(٦) الضاد والطاء، ز، ظ، وهي الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد، فالصواب ما أثبتته.

(٧) هي كتاب المفتاح: في أبنية الأفعال — ط.

(٨) هي عمدة الحافظ وعدة اللافظ وشرحها محقق مطبوع.

(٩) مطبوعة.

(١٠) اسمه: الوافية — ط.

(١١) سقطت من، ز.

(١٢) وتسمى الخلاصة — ط.

الزمان بها. قال ابن رُشيد^(١):

ونظم رجزاً في النحو عظيم الفائدة تستعمله^(٢) المشاركة، ثم^(٣) نثره في كتابه المسمى: بـ(الفوائد النحوية والمقاصد المحوية)، ثم صنف كتابه: «تسهيل^(٤) الفوائد وتكميل المقاصد^(٥)»، تسهيلاً لذلك الكتاب وتكميلاً، وإنه لاسم طابق مسماه وعلم وافق معناه، غير أنه في بعض الأبواب يقصر^(٦) عن معتاده ويترك ما ارتهن في إيراده، فسبحان المتفرد^(٧) بالكمال.

قلت: وقد قرظ سعد الدين بن العربي^(٨) الصوفي - رحمه الله - الكتاب المذكور المسمى «بالفوائد النحوية» فقال^(٩):

إن الإمام جمال الدين فضّله إلهه ولنشر العلم أهله

(١) رشد، ظ، وهو محمد بن عمر الفهري السبي أبو عبدالله محب الدين، يعرف بابن رشيد، (٦٥٧-٧٢١هـ) (١٢٥٩-١٣٢١م)، متضلع في اللغة والعربية عالم بالحديث والرجال والقراءات.

قرأ على ابن أبي الربيع وحازم القرطاجني وغيرهما، ومن كتبه «ملء العيبة في ما جمع بطول الغيبة في الرحلة إلى مكة وطيبة» و«تلخيص القوانين في النحو» و«شرح التجنيس» لحازم.

- الدرر الكامنة: ج ٤، ص ١١١-١١٣، الديباج: ص ٣١٠-٣١١، البغية:

ج ١، ص ١٩٩.

(٢) يستعمله، ز.

(٣) في، ظ.

(٤) المسمى بتسهيل: د.

(٥) طبع مرتين.

(٦) تقصر، د.

(٧) المتفرد، ز، ظ.

(٨) محمد بن محمد بن علي (٦١٨-٦٥٦هـ) (١٢٢١-١٢٥٨م) شاعر، ولد في ملطية وتوفي بدمشق، له ديوان شعر، وزاد المسافر وأدب الحاضر. والده محمي الدين محمد بن علي بن العربي (٥٦٠-٦٣٨هـ) (١١٦٥-١٢٤٠م) الطائي الصوفي الفيلسوف الشهير القائل بوحدة الوجود. وشهرته: ابن عربي، كذا في فوات الوفيات: ج ٢، ص ٤٧٨-٤٨٤.

- ونفح الطيب: ج ٢، ص ٣٦١-٣٨٤. وفي شذرات الذهب: ج ٥،

ص ١٩٠-٢٠٢: ابن عربي ويقال: ابن العربي.

- وانظر ترجمة سعد الدين في: نفح الطيب ٢: ٣٦٩-٣٧٢، وشذرات الذهب:

ج ٥، ص ٢٨٣، وفوات الوفيات: ج ٢، ص ٣٢٥-٣٢٩.

(٩) فقال شعرا، ظ.

أملى كتابا له يُسمى الفوائد لم يزل مفيدا لذي^(١) لب تأمله وكل^(٢) مسألة في النحو يجمعها إن الفوائد جمع لانظير له^(٣)

فظن^(٤) الصلاح الصفدي^(٥) أن هذا تقرّظ لـ (تسهيل الفوائد) فقال في كتابه المسمى بـ «فض الختام عن التورية والاستخدام»: هذا في غاية الحسن لو كان الكتاب المذكور يسمى بـ «الفوائد» وإنما اسمه: «تسهيل الفوائد» فذكر المضاف إليه وترك المضاف الذي هو العمدة، فجعل التورية^(٦) بسبب ذلك مقدوحاً فيها^(٧)، وقد علمت اندفاع ذلك، وإنما نشأ له هذا الوهم من عدم اطلاعه على الكتاب المسمى بـ «الفوائد» وهو معذور لعزة^(٨) وجوده^(٩).

(١) الذي، د.

(٢) فكل، البغية.

(٣) الأبيات في البغية: ج ١، ص ١٣٣.

(٤) وطن، د.

(٥) خليل بن أبيك بن عبدالله صلاح الدين أبو الصفاء (٦٩٦-٧٦٤هـ) = (١٢٩٦-١٣٦٣م)

— الصفدي، مولده بصفد في فلسطين، أخذ عن الشهاب محمود وابن سيد الناس وابن نباته وأبي حيان وسمع منه. من مؤلفاته الكثيرة: الوافي بالوفيات، التذكرة، الغيث المسجم في شرح لامية العجم—ط، نكت الهميان—ط.

— البدر: ج ١ ص ٢٤٣-٢٤٤؛ الدرر الكامنة: ج ٢، ص ٨٧-٨٨؛ الشذرات:

ج ٦، ص ٢٠٠-٢٠١؛ طبقات الشافعية: ج ٦، ص ٩٤.

(٦) التوراة، د.

(٧) انظر البغية: ج ١، ص ١٣٣.

(٨) بعزه، د.

(٩) بقي من مؤلفات ابن مالك — رحمه الله —: (شرح التسهيل) وصل فيه إلى باب مصادر الفعل وزاد فيه ابنه إلى باب تميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك: فصل: ها. ويا حرفا تنيه، ساقه ولم يشرحه حسب المخطوطة التي وقفت عليها في دار الكتب المصرية رقم (١٠ نحو). المؤصل في نظم المفصل، سبك المنظوم وفك المختوم واكمال العمدة وشرحه، المقدمة الأسدية، شرح الجزولية، نكتة نحوية على مقدمة ابن الحاجب، نظم الفرائد، إكمال الإعلام بتلخيص الكلام: قريب الشبه بإكمال الإعلام بمثلث الكلام، ولكنه مغاير له في بعض الألفاظ، ثلاثيات الأفعال، شرح لامية الأفعال—ط، تحفة المودود في المقصور والمدود—ط، شرح تحفة المودود، الاعتماد في نظائر الظاء والضاد، النظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز وشرحه، وفاق الاستعمال في الإعجام والإهمال، كتاب الألفاظ المختلفة، ذكر معاني أبنية الأسماء الموجودة في =

= الفصل، فتاوى في العربية، ماورد من الأفعال بالواو والياء: منظومة-ط، إيجاز التعريف في علم التصريف، المالكية: منظومة في القراءات، اللامية: منظومة في القراءات، ما اختلف إعجابه واتفق إفهامه، ذكره الدماميني في هذا الشرح في ق ١٥٩ ب من المخطوطة جمع اللغات المشكلة، ذكر في القاموس (فتأ) وفي هذا الشرح ق ١٥٩ ب من المخطوطة، وبين بعض هذه الكتب تشابه في الأسماء، فليس ببعيد أن يكون المسمى واحداً وجرى التصحيف فيها على السنة النقلة وأقلام النساخ.

رواية الدماميني للتسهيل

قلت: وأنا/أروي كتاب التسهيل هذا عن شيخنا برهان الدين ابراهيم ابن أحمد^(١) بن عبد الواحد الضرير الشامي^(٢) المقيم بجامع الأقرم من القاهرة^(٣) المصرية، كان - رحمه الله [تعالى^(٤)] - أخبرنا به إجازة، قال: أخبرنا الشيخ أثير^(٥) الدين أبوحيان^(٦) سماعاً عليه، قال: أخبرنا [الشيخ^(٧)]

- (١) محمد، ز، ظ، وما أثبتته موافق لما في الشذرات وإنباء الغمر.
- (٢) إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد المؤمن بن سعيد التنوخي البجلي ثم الشامي نزيل القاهرة (٧٠٩ أو ٧١٠ - ٨٠٠ هـ) (١٣٠٩ أو ١٣١٠ - ١٣٩٧ م). الشافعي شيخ الإقراء ومسند القاهرة أخذ عن كثيرين منهم أبوحيان والبرزالي والمزي وعنه كثيرون منهم الحافظ ابن حجر والدماميني صاحب هذا الشرح، كف بصره في آخر أيامه.
- الشذرات: ج ٦، ص ٣٦٣-٣٦٤، إنباء الغمر ٢: ٢٢-٢٣.
- (٣) عاصمة الإقليم المصري، أنشأها جوهر غلام المعز، انظر معجم البلدان ج ٧، ص ١٩.
- (٤) سقطت من، ز، ظ.
- (٥) أمين، د، وهو خطأ.
- (٦) محمد بن يوسف بن علي أثير الدين الأندلسي الغرناطي النفزي نسبة إلى نفزة قبيلة من البربر (٦٥٤-٧٤٥ هـ) (١٢٥٦-١٣٤٤ م). نحوي لغوي، أخذ عن أبي جعفر بن الطباع وأبي الحسن الأبيدي وابن الصائغ وغيرهم. ومن مؤلفاته: تحاف الأريب بما في القرآن من الغريب - ط، والتذليل والتكميل في شرح التسهيل. و«البحر المحيط» تفسير - ط. و«التذكرة» في العربية.
- كف بصره في آخر أيامه.
- البغية: ج ١، ص ٢٨٠؛ شذرات الذهب: ج ٦، ص ١٤٥-١٤٧؛ الغاية: ج ٢، ص ٢٨٥؛ نكت الهميان: ص ٢٨٠-٢٨٦.
- (٧) سقطت من، د.

ابن أبي الفتح البعلبكي^(١) إجازة، قال: أخبرنا الإمام جمال الدين محمد بن مالك إجازة قال:

(١) أبو عبد الله محمد شمس الدين بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلبي الحنبلي [٦٤٥-٧٠٩هـ] ولد ونشأ في بعلبك. أخذ عن ابن مالك وابن عبدالدائم وابن أبي اليسر وغيرهم. وأخذ عنه تقي الدين السبكي وأبو حيان. ومن مؤلفاته: شرح على الألفية وشرح على الجرجانية، والمطلع على أبواب المقنع - ط.

- ذيل طبقات الحنابلة ٢: ٣٥٦-٣٥٨؛ البغية ١: ٢٠٧-٢٠٨؛ الشذرات*

مقدمة التسهيل وشرحها

الجار والمجرور [المضاف^(١)] في محل نصب على الحال، وهو ظرف مستقر متعلق بمقدر عام [محدوف^(٢)] [أي^(١)] ملتبساً باسم الله، والمعنى بحسب القرينة: متبركاً باسم الله، لكن^(٣) ذلك لا يوجب كونه ظرفاً لغوياً، كما في الجار والمجرور من قولك: زيد على الفرس، فإنه متعلق بكون عام، أي: كائن على الفرس، وهو بحسب القرينة بمعنى راكب، فيجعل ظرفاً مستقراً لا لغوياً، وصاحب تلك الحال هو الضمير المستكن في عاملها المقدر، إذ المعنى: متبركاً باسم الله أبتدىء الكتاب^(٤).

«حامداً لله» حال بعد حال، ترك المصنف عطفها على الأولى إشعاراً بالقصد إلى التسوية بين التسمية والحمد في جعل كل منهما مبتدأً به، ليتوصل بذلك إلى الجمع بين الحديثين الواردين في ذلك: «كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه

(١) سقطت من، د.

(٢) سقطت من، ز، ظ.

(٣) ولكن، د.

(٤) إعراب الشارح متعلق بالجار والمجرور تضمن مقدرين «الحال وعاملها» ورأى البصريين أن الجار والمجرور متعلق بمحدوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: ابتدائي باسم الله، وعلقه الكوفيون بفعل محذوف مقدم قدره: ابتدأت باسم الله.

— البحر ١: ١٦، وعلقه الزمخشري بفعل محذوف متأخر مناسب، أي: باسم الله أقرأ ونحوه.

— الكشف ج ١، ص ٢—٤ وبين الكوفيين خلاف، وبين البصريين خلاف.

— انظر القرطبي، ج ١، ص ٩٩.

ببسم^(١) الله فهو أبت^(٢)» و«كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد لله^(٣) فهو أجذم^(٤)»، فوقع الابتداء بالتسمية حقيقة إثارةً لمتابعة الكتاب العزيز وما عليه الإجماع^(٥)، ووقع بالحمد له^(٦) أيضاً، لكن بالإضافة إلى ما بعده، والابتداء أمر عرفي يعتبر ممتداً من حين الأخذ في التصنيف إلى الشروع في البحث، فكل من الحالين المذكورين^(٧) وما بعدهما مقارن [له^(٨)]، ويقع في بعض النسخ بعد التسمية لفظ (قال^(٩)) مسنداً إلى المصنف - رحمه الله -، وبعد ذلك قوله: حامداً لله. ولا يخفى أن ما في هذه النسخة مانع من حمل الكلام على ما قررناه آنفاً، وكأنه - والله أعلم - من تصرف^(١٠) النساخ.

(١) بسم: د.

(٢) استشهد به الزمخشري في الكشاف، ج ١، ص ٣-٤، وفيه «بسم الله». وقال ابن حجر في الكافي الشافي «المطبوع بهامش الكشاف» ج ١، ص ٤: لم أره هكذا، والمشهور فيه حديث أبي هريرة من رواية قرّة عن الزهري «لا يبدأ فيه بحمد الله أقطع» أخرجه أبو عوانة في صحيحه وأصحاب السنن، ولأحمد من هذا الوجه، «لا يفتتح بذكر الله فهو أبت أو أقطع». وللخطيب في الجامع من طريق مبشر بن إسماعيل عن الزهري «لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع» والراوي له عن مبشر مجهول. انتهى بتصرف.

(٣) بالحمد، د، بحمد الله، ز.

(٤) أخرجه أبو داود عن أبي هريرة بلفظ «كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم». قال المنذري: قال أبو داود: رواه يونس وعقيل وشعيب وسعيد بن عبد العزيز عن الزهري عن النبي - صلى الله عليه وسلم - مرسلأ، وقال فيه: زعم الوليد عن الأوزاعي، وذكر جماعة روه عن الزهري مرسلأ. وأخرجه النسائي مسنداً ومرسلأ. وأخرجه ابن ماجه وقال فيه «أقطع»، وفي إسناده قرّة: وهو ابن عبد الرحمن بن حيويل المعافري المصري، كنيته أبو محمد، ويقال: أبو حيويل.

قال الإمام أحمد: منكر الحديث. انتهى.

- تهذيب السنن، ج ٧، ح ٤٦٧٣، وانظر ابن ماجه - ج ١، ح ١٨٩٤.

(٥) من الإجماع، د.

(٦) بالحمد، د.

(٧) الحاليتين المذكورتين، د.

(٨) سقطت من، د.

(٩) وعلى ذلك (م).

(١٠) تصرف، د.

فإن قلت: بتقدير ثبوته كذلك عن المصنف يكون «حامداً لله» — بحسب الظاهر — حالاً من فاعل (قال)، لكن المقول — وهو قوله فيما يأتي: هذا كتاب في النحو... إلى آخره^(١) — مانع من مقارنة الحال لعاملها. وإن قلت (حامداً) بمعنى: مريداً للحمد؛ لتأتى [المقارنة^(٢)] فات^(٣) المقصود الأهم من ابتدائه بالحمد قبل الشروع في الأمر ذي البال الذي هو بصده، فماذا تصنع فيه؟

قلت: أجعله: حينئذٍ حالاً مؤكدة لعاملها المقدر، أي: أحمد حامداً لله، على ما هو الأصح عند المصنف في [مثل^(٤)] عائداً بالله، وأقائماً^(٥) وقد قعد الناس^(٦)؟

(١) إلخ، د، إلى آخر، ظ.

(٢) سقطت من، ز.

(٣) فاتا، ز.

(٤) سقطت من، د.

(٥) وقائماً، د.

(٦) قرر ذلك في التسهيل ص ٨٩، وفي شرحه ٩٧: ب.

ففي التسهيل: (وقد ينوب عن المصدر اللازم إضمار ناصبه صفات: كعائداً بك، وهنيئاً لك، وأقائماً وقد قعد الناس، وأقاعداً وقد سار الركب، وقائماً — علم الله — وقد قعد الناس).

وفي شرحه: (الأصل في الدعاء والإنشاء والتوييح والاستفهام أن يكون بالفعل، وكثرت نيابة المصدر عنه في ذلك لقوة دلالة عليه)...

وقد يقوم مقام المصدر صفات مقصود بها الحالية على سبيل التوكيد نحو: عائداً بالله من شرها، وهنيئاً لك، وأقاعداً وقد سار الركب، وقائماً — علم الله — وقد قعد الناس، ف وقعت الصفات في مواقع المصادر، لتضمنها إياها، وجعلت أحوالاً مؤكدة لعواملها المقدرة، واستغني بها عن المؤكد، كما استغني عن المصادر، ولا يستبعد كون الحال مؤكدة لعاملها مع كونه من لفظها، فإن ذلك واقع في فصيح الكلام كقوله تعالى ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾، وقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ﴾؛ ومن نيابة الحال عن المصدر في الإنشاء قول عبد الله بن الحارث السهمي من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين:

أحق عذابك بالقوم الذين طغوا وعائداً بك أن يعلو فيطغوني

أراد: أعوذ بك، فحذف الفعل وأقام الحال، كما كان يفعل بالمصدر لو قال: عياداً بك.

انتهى كلام ابن مالك.

— والاستشهاد بالآية: وسخر لكم: إنما يتم على قراءة السبعة عدا ابن عامر وحفص

عن عاصم انظر البحر ج ٥ / ٤٧٩.

أو مفعولاً مطلقاً^(١) جاء على وزن فاعل كما هو مذهب المبرد^(٢) حينئذٍ فالقول هو مجموع المقدر والمذكور من قوله: أحمد حامداً لله إلى آخر الكلام.

«رب العالمين» أي: مالكهم، والعالمون جمع عالم^(٣)، وهو اسم مشتق من العلم، لكنه اسم لذوي العلم أو لكل جنس يعلم به الخالق، سواء كان من ذوي العلم أو لا، كالطابع لما يطبع به والخاتم لما يختم به، يقال: عالم الملك وعالم الإنس وعالم الجن، وكذا عالم الأفلاك وعالم النبات وعالم الحيوان، وليس اسماً لمجموع ما سوى الله تعالى، بحيث لا يكون له أفراد بل أجزاء فيمتنع

(١) نسب هذا القول إلى المبرد كثير من المؤلفين منهم: الرضي في شرح الكافية: ج ١، ص ٢١٤، ونسبه إلى سيبويه والزنجشري أيضاً السيوطي في الهمع ج ١، ص ١٩٣-١٩٤ وذكر أن رأي الأكثرين نصبه على الحالية المؤكدة لعاملها المتلزم إضماره والذي يفهم من كلام سيبويه ج ١، ص ١٧١: أن مثل هذا حال عامله من لفظه والتقدير: «أتقوم قائماً» وفي تعليق السيرافي على سيبويه ج ١، ص ١٧١: أن المبرد يرى أنه مفعول مطلق، وعقب بقوله:

«والقول عندي ما قاله سيبويه؛ لأنه قد تكون الحال توكيدا كما يكون المصدر توكيدا...». هذا: والذي في المقتضب ج ٣، ص ٢٢٩، ٢٦٤: أن «أقائماً» حال عامله محذوف تقديره «أثبت قائماً».

(٢) محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي البصري أبو العباس المبرد [٢١٠-٢٨٥ أو ٢٨٦ هـ / ٨٢٦-٨٩٩ أو ٩٠٠ م]. أخذ عن المازني وأبي حاتم السجستاني وعنه إسماعيل الصفار ونفطويه والصولي. ومن كتبه: «معاني القرآن» و«الكامل-ط» و«المقتضب-ط» و«إعراب القرآن» و«شرح لامية العرب-ط». لقبه المازني «المبرد» - بكسر الراء - حين قرأ عليه كتابه «الألف واللام» فسأله عن ما فيه، فأجاب، ومعناه: المثبت للحق، وفتح الراء من صنيع الكوفيين.

- البغية، ج ١، ص ٢٦٩.

- الوفيات: ٤: ٣١٣-٣٢٢، لسان الميزان: ٤٣٠-٤٣٢.

(٣) العالم، ز، ظ.

جمعه، والمصنف يخالف^(١) في ذلك^(٢)، وسيأتي الكلام عليه^(٣) عند إفضاء النوبة^(٤) إليه^(٥) إن شاء الله تعالى.

«ومصلياً» حال أخرى عطفها على ما قبلها إشعاراً بتبعيتها للتبرك بالتسمية والحمد في المقارنة لابتداء الكتاب. «على محمد سيد المرسلين» فيه استعمال السيد في غير الله تعالى ويشهد له من الكتاب [العزیز^(٦)] قوله تعالى: ﴿وَسَيِّدًا وَحَصُورًا^(٧)﴾ وقوله [تعالى^(٦)]: ﴿وَأَلْفِيَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ^(٨)﴾.

ومن السنة قوله - صلى الله عليه وسلم -: «أنا سيد ولد آدم ولا

(١) مخالف، ز.

(٢) قال في شرح التسهيل (١: ٨٧-٨٨): (وأما عالمون فاسم جمع مخصوص بمن يعقل وليس جمع عالم، لأن العالم عام والعالمين خاص، وليس ذلك شأن المجموع، ولذا أبو سيبويه أن يجعل الأعراب جمع عرب؛ لأن العرب يعم الحاضرين والبادين، والأعراب خاص بالبادين. وقال بعضهم: العالمون جمع عالم مرادا به ما يعقل، وفعل به ذلك لتقوم جمعيته مقام ذكره موصوفاً بما يدل على عقله. وهذا لا يصح؛ إذ لوجاز في عالم هذا الذي زعم لجاز في غيره من أسماء الأجناس الواقعة على ما لا يعقل وعلى ما يعقل، فكنا نقول في جمع شيء أو شخص إذا أريد به ما يعقل: شيئون وشخصون، وفي امتناع ذلك دليل فساد ما أفضى إليه).

(٣) وستكلم على ذلك، ز.

(٤) النوبة، الفرصة والدولة.

- اللسان: ج ٢، ص ٢٧٣.

(٥) في ١: ٢٤٠.

(٦) سقطت من، ز، ظ.

(٧) ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ ٣٩ آل عمران (٣).

(٨) ﴿وَأَسْتَبَقَا الْبَابَ وَقَدَّتْ قَمِيصَهُ مِنْ دُبُرٍ وَأَلْفِيَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ قَالَتْ مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا إِلَّا أَنْ يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ ٢٥ يوسف (١٢).

فخر^(١)»/وقوله في الحسن^(٢) بن علي - عليهما السلام^(٣) -: «إن ابني هذا سيد^(٤)»، وقوله: «قوموا إلى سيدكم^(٥)».

وفي «المقتفى» لجدي من قبل الأم قاضي القضاة ناصر الدين بن المنير^(٦) صاحب «الانتصاف من الكشاف^(٧)» - رحمه الله - حكاية ثلاثة أقوال في المسألة:

جواز إطلاقه على الله - عز وجل^(٨) - وعلى غيره، [وامتناع إطلاقه على

(١) لفظ مسلم عن أبي هريرة: «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة وأول من ينشق عنه القبر، وأول شافع وأول مشفع» ج ٤، ح ٢٢٧٨، و«أنا سيد الناس يوم القيامة... الخ» بلفظ مغاير، ج ١، ح ١٩٤.

- وانظر التهذيب، ج ٧، ح ٤٥٥٨ وأحمد عن ابن عباس: ج ١، ص ٢٨١، ٢٩٥-٢٩٦. «وأنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر» في حديث طويل.

(٢) ابن أبي طالب الهاشمي القرشي أبي محمد سبط الرسول صلى الله عليه وسلم - (٣-٥٠ هـ) (٦٢٤-٦٧٠ م). بويح بالخلافة بعد وفاة أبيه سنة ٤٠ هـ ثم تنازل عنها لمعاوية حقناً لدماء المسلمين بعد ستة أشهر وخمسة أيام.

- الحلية: ج ٢، ص ٣٥-٣٩.

- والإصابة: ج ١، ص ٣٢٧-٣٣٠؛ والتهذيب: ج ٢، ص ٢٩٥-٣٠١.

(٣) رضي الله عنهما، د.

(٤) أخرجه البخاري عن أبي بكر - رضي الله عنه - في قصة طويلة: ج ٣، ص ١٦٢ بهذا اللفظ، وج ٤، ص ١٦٣؛ ج ٥، ص ٢٢؛ ج ٩، ص ٤٧، ٤٨؛ بلفظ: «ابني هذا سيد» الخ. وانظر تهذيب السنن، ج ٧، ح ٤٤٩٧.

(٥) عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - في سعد بن معاذ لما نزل على حكمه بنو قريظة. أخرجه البخاري، ج ٥، ص ٣٠: «قوموا إلى خيركم أو سيدكم» الخ، و ص ٩٣: «قوموا إلى سيدكم أو خيركم»، ومسلم ج ٣، ح ١٧٦٨، وتهذيب السنن: ج ٨، ح ٥٠٥٢.

(٦) أحمد بن محمد بن منصور الجذامي الإسكندري يكنى أبا العباس [١٢٢٣-١٢٨٤ م] سمع من أبيه وابن دواج ومنه أبو حيان وغيره. صنف «التفسير» و«الانتصاف» ومناسبات تراجم البخاري.

- البغية: ج ١ ص ٣٨٤؛ وفوات الوفيات: ج ١ ص ١٣٢-١٣٤؛ والشذرات:

ج ٥ ص ٣٨١؛ كشف الظنون: ١: ٥٤٦.

(٧) مطبوع بذييل الكشاف الزمخشري.

(٨) تعالى، د.

الله حكاية عن الإمام مالك^(١)، وامتناع إطلاقه إلا على الله تمسكاً بما روي أنه - عليه السلام^(٢) - قالوا له: ياسيدنا، فقال: «السيد^(٣) هو الله^(٤)». وقد عرفت أن في الكتاب والسنة ما يدل على خلاف ذلك.

ونقل النووي^(٥) في الأذكار^(٦) عن النحاس^(٧) أنه جوز إطلاقه على غير

(١) ما بين المعقوفين ساقط من، ز. ومالك هو أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي الحميري [٩٠ أو ٩٣-١٧٩ هـ = ٧٠٨ أو ٧١١-٧٩٥ م] إمام دار الهجرة مولده ووفاته بها، وهو أحد الأئمة الأربعة، أفتى في المدينة ستين سنة. أخذ عن كثيرين منهم: محمد بن شهاب الزهري ويحيى بن سعيد الأنصاري وأيوب السختياني، وعنه كثيرون منهم الإمام الشافعي ويحيى بن يحيى الليثي، ويحيى بن يحيى التميمي. ألف الموطأ - في الحديث ط ورسالة: في الوعظ- ط، وكتاباً: في المسائل.

- حلية الأولياء: ج ٦ ص ٣١٦-٣٥٥، والديباج، ص ١١-٣٠، والوفيات:

ج ٤ ص ١٣٥-١٣٩.

(٢) صلى الله عليه وسلم، د.

(٣) إنما السيد، ز، ظ.

(٤) بعض من حديث أخرجه أبو داود؛ ج ٧ ح ٤٦٣٨ عن مطرف بن عبد الله بن الشخير - رضي الله عنهما - قال: قال أبي «انطلقت في وفد بني عامر إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال: أنت سيدنا، فقال: السيد الله تبارك وتعالى، قلنا: وأفضلنا فضلاً وأعظمنا طولاً، فقال: قولوا بقولكم أو بعض قولكم ولا يستجرينكم الشيطان».

(٥) أبوزكريا يحيى بن شرف بن مري بن حسن محيي الدين الحزامي الحوراني الشافعي (٦٣١-٦٧٦ هـ) (١٢٣٣-١٢٧٧ م). نسبته إلى نوى من قرى حوران في سورية، بها ولد ومات. أخذ عن إسحق المغربي كمال الدين والرضي بن برهان وابن مالك محمد بن عبد الله وغيرهم. من كتبه: المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج - ط، وتهذيب الأسماء واللغات - ط، ومنهاج الطالبين - ط، ورياض الصالحين - ط.

- طبقات الشافعية: ج ٥ ص ١٦٥-١٦٨؛ الشذرات: ج ٥ ص ٣٥٤-٣٥٦.

(٦) المنتخبة من كلام سيد الأبرار - ط.

(٧) أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل بن يونس المرادي النحاس [٣٣٧-٣٣٨ هـ =

٩٤٨-١٠٠٠ م] نحوي مصري، أخذ عن الأفش الأصغر والمبرد والزجاج ألف: ناسخ القرآن ومنسوخه - ط، شرح المعلقات السبع، شرح أبيات الكتاب، أدب الكتاب.

- الوفيات: ج ١ ص ٩٩-١٠٠؛ البغية: ج ١ ص ٣٦٢؛ الشذرات: ج ٢

ص ٣٤٦.

الله إلا أن يعرف بأل، ثم قال: والأظهر جوازه بالألف واللام لغير الله تعالى^(١).

«وعلى آله» هم بنو هاشم^(٢) وبنو المطلب^(٣) على المختار عندنا وعند الشافعية، وقيل: عترته وأهل بيته، وقيل: جميع أمته، وهو قول ينقل عن الإمام مالك - رضي الله [تعالى^(٤)] عنه - والصحيح جواز إضافة آل إلى مضمّر كما استعمله المصنف، وسيأتي فيه كلام، وبعضهم يدعي أن أصله: أهل، فقلبت الهاء همزة ثم الهمزة ألفاً، ويستدل بتصغيره على أهيل، وهو غير متجه، فإنهم قالوا: أهل وآل وأهيل وأويل. «وصحابتته^(٥) أجمعين» الصحابة بفتح الصاد وقد تكسر، تطلق على الصحبة وهي^(٦) المعاشرة، وتطلق على الأصحاب جمع صاحب، والصحابي: من اجتمع مؤمناً^(٧) بالنبى صلى الله عليه وسلم وإن لم يرو [عنه^(٨)] ولم تطل مجالسته له، هذا هو الصحيح من الخلاف فيه، وبين الآل والصحابة عموم وخصوص من وجه، فعلي^(٨) - رضي الله عنه - من

(١) الأذكار ص ٣٢٢: لكن قيد النحاس - رحمه الله - هذا الإطلاق بعدم الفسوق، وكذا النووي.

(٢) هذا لقب جدهم، واسمه: عمرو بن عبد مناف بن قصي بن كلاب، وعقبه من ابنه شيبه، وهو عبد المطلب، لا عقب له من غيره.

- ابن حزم: ١٤-١٥.

(٣) هم بنو المطلب بن عبد مناف بن قصي بن كلاب، وهم كثيرون.

- ابن حزم: ٧٢-٧٣.

(٤) سقطت من، ز، ظ.

(٥) وصحبه، م.

(٦) وهو، د.

(٧) مسلماً، د.

(٨) أبو الحسن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي القرشي (٢٣ ق.هـ - ٤٠ هـ).

(٦٠٠ - ٦٦١ م) رابع الخلفاء الراشدين وأحد العشرة المبشرين بالجنة، ابن عم النبي - صلى الله عليه وسلم - وزوج ابنته فاطمة - رضي الله عنها - وأول من أسلم من الصبيان. اختلف في اسم أبيه فقيل: عبد مناف أو شيبه أو عمران، والأول الأصح.

- الإصابة: ج ٣ ص ٥٠١-٥٠٣؛ الخلية: ج ١ ص ٦١-٨٧؛ الطبري: ج ٦

ص ٨٢-٩١.

الآل والصحابة وسلمان الفارسي^(١) - رضي الله عنه - من الصحابة لا من الآل، والتابعي الذي هو من بني هاشم أو بني المطلب من الآل لا من الصحابة. «هذا» أشار به إلى ما قدره في نفسه مما اشتمل عليه هذا التأليف، وإن لم يكن حينئذٍ موجوداً بالفعل لقوة الأسباب المقتضية لحصوله وحضوره في الخارج، وإنما قلنا ذلك لما يشعر به قوله فيما يأتي: «وها أنا ساع فيما انتدبت إليه. من أنه قال ذلك قبل الشروع في التصنيف.

وفصل الجملة الإسمية المركبة من (هذا) وخبره عما قبلها لعدم الجامع بينهما، وهو مقتضٍ لكمال الانقطاع كما علم في موضعه. «كتاب في النحو»، أي: كائن فيه، والمراد - بحسب القرينة - مؤلف فيه، على تشبيهه ملابسته ما بين اللفظ والمعنى بملابسة الظرفية، وتارة بجعل^(٢) المعنى ظرفاً للفظ، [كما^(٣)] عمل^(٤) المصنف من جهة كونه حاصراً له آخذاً بجوانبه^(٥) بحيث لا يخرج طرف من اللفظ عن طرف من المعنى، وهو أمر شائع، يقال: هذه الآية في حكم كذا، وهذا الكتاب في علم كذا، وهذه القصيدة في مدح فلان. وتارة بجعل^(٦) اللفظ ظرفاً للمعنى، كما يقال: هذه المسألة في كتاب كذا، وهو ظاهر، حتى شاع أن الألفاظ أوعية للمعاني وقوالب لها وبمنزلة الكسوة واللباس.

والنحو: علم بأصول يعرف بها أحوال الألفاظ العربية بحسب تركيب بعضها مع بعض وتأديتها لأصل المعنى.

(١) أبو عبدالله، يقال: سلمان بن الإسلام وسلمان الخير من رامهرمز أو أصبهان أسر في طريقه للمدينة يطلب الرسول صلى الله عليه وسلم وبيع فيها رقيقاً، ولي ولاء رسول الله - صلى الله عليه وسلم - آخراً فأعتقه، ولي المدائن، وتوفي سنة (٣٦ أو ٣٧ هـ) (٦٥٦ أو ٦٥٧ م).
- الإصابة: ج ٢ ص ٦٠-٦١؛ الاستيعاب: ج ٢ ص ٥٣-٥٩؛ الحلية: ج ١ ص ١٨٥-٢٠٨؛ ابن سعد: ج ٤ ص ٧٥-٩٣.

(٢) يجعل، ز، ظ.

(٣) سقطت من، ز.

(٤) فعل، د.

(٥) لجوانبه، د، ظ.

(٦) يجعل، ز، ظ.

فإن قلت: بعضهم عرّف النحو بما يشمل في الإعراب والتصريف فقال: هو علم بأصول يعرف^(١) بها أحوال^(٢) الألفاظ العربية إفراداً بحسب هيئاتها وما يعد من أحوال أبنيتها أو تركيباً^(٣) بحسب ما يعرض لها من الأمور التي يؤدي بها أصل المعنى. وهذا الذي ينبغي أن يحمل كلام المصنف عليه؛ لأن كتابه مشتمل على القسمين،/ وذلك ظاهر في أنه لم يرد بالنحو ما يقابل التصريف.

٨

قلت: حمل كلامه على هذا لا يجدي نفعاً:

أما أولاً: فلأنه جعل التصريف علماً مستقلاً برأسه وعرفه بما هو مذكور في محله من كتابه، فتعين أنه لم يرد بعلم^(٤) النحو ما يشمل الفنين^(٥).

وأما ثانياً: فلأنه أدخل في كتابه هذا علم الخط [أيضاً^(٦)]، فإذا لا يندفع بذلك السؤال بأن كتابه هذا حاو لعلم النحو وغيره، فلم خصص النحو بالذكر؟ وإنما الذي ينبغي أن يحمل عليه أنه^(٧) أراد بالنحو ما هو معروف في الاصطلاح المشهور^(٨) كما تقدم. ويوجه^(٩) تخصيصه له بالذكر دون التصريف والهجاء مع اشتغال تصنيفه على الجميع: بأنه ذكر معظم ما هو فيه وهو النحو بناء على أنه المقصود له بالذات وما عداه يسير بالنسبة إليه ومذكور بحسب التبعية له لغرض يتعلق بذلك عنده.

«جعلته»، أي أنشأته، بمعنى أردت إنشاءه لما^(١٠) سبق^(١١)، «بعون الله»

(١) تعرف، ز، ظ.

(٢) بها أحوال بها أحوال، د.

(٣) تركيبها، ز، ظ.

(٤) يرد المص بعلم، د.

(٥) العلمين، د.

(٦) ليست في، د.

(٧) بأنه، د.

(٨) في المشهور، د.

(٩) وتوجه، ز.

(١٠) كما، د.

(١١) في كلامه على قول المصنف: هذا كتاب: ١ : ٤٥.

ظرف مستقر في محل نصب على الحال^(١) من فاعل (جعلته)، أي حال كوني ملتبساً بعون الله، والمراد بالالتباس - بحسب القرينة - الاستمداد، أي: مستمداً بعون الله، وهذا لا ينافي كونه مستقراً كما مر [في بحث البسمة^(٢)].

«مستوفياً لأصوله»، أي آخذاً لها بكماهاها، من قولك: استوفى فلان [حقه^(٣)]، إذا أخذه وافيّاً كاملاً.

والأصول: جمع أصل، وهو ما يتفرع عليه غيره، وكأنه أراد به^(٤) القاعدة، وهي: حكم كلي ينطبق على جميع جزئياته لتعرف أحكامها منه كقولنا: كل فاعل يجب رفعه.

(ومستوفياً)، حال من مفعول جعلته، فقد توالى حالان من شيئين الأولى للأول والثانية للثاني كما في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾^(٥)، [لكن^(٦)] أولى الحالين هنا من المفعول والثانية من الفاعل عكس ما في كلام المصنف، فالتوافق بينهما في مطلق الأولية والثانوية، والتخالف في خصوص الأول والثاني. «مستولياً على أبوابه وفصوله»، أي ظاهراً عليها بالغاً منها الغاية، من قولهم: استولى على الأمر، أي: بلغ الغاية منه.

وأبواب العلم مداخلة التي يتوصل^(٧) إليه منها، استعيرت من أبواب الدار، وهي منافذها التي يدخل منها إليها.

والفصول: جمع فصل وهو ترجمة لطائفة من مسائل الباب مشتركة في حكم يختص^(٨) بها، كالفصل الذي يذكر في باب الفاعل متضمناً للمواضع التي

(١) في محل نصب على الحال مكررة في، ز.

(٢) عن، د. وانظر ١ : ٣٧ .

(٣) سقطت من، ز.

(٤) أراد به: كررت في، ز.

(٥) ﴿... اذْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ٣٢: النحل (١٦).

(٦) عن، د، ز.

(٧) تتوصل، د.

(٨) تختص، د.

يجب فيها تقديمه مثلاً، فهو أخص من مطلق الباب، وربما يذكر فيه أشياء خرجت عن القواعد وشذت عن النظائر وعسر انقيادها لأزمة الضوابط. وإنما يفعل المصنفون ذلك تسهيلاً على الأفهام^(١) وضبطاً للأحكام؛ لئلا تنتشر فيعسر تحصيلها، وترجموه بالفصل لأنه فاصل أي قاطع لما فيه عن الاختلاط بغيره.

وفي قوله: مستوفياً ومستولياً الجناس [المضارع؛ لأن الحرفين اللذين وقع بهما الاختلاف – وهما الفاء واللام – متقاربان في المخرج.

وفي: أصوله وفصوله الجناس^(٢) [اللاحق لوقوع الاختلاف بحرفين متباعدين وهما الهمزة والفاء.

«فسميته^(٣)»، أي الكتاب المذكور «لذلك» الأمر الذي سبق من جعله مستوفياً لأصول النحو مستولياً على أبوابه وفصوله «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد»^(٤)، فهو علم قصدت مناسبته، ووجه ذلك أن الاطلاع على جميع الأصول والإحاطة بها على التمام بحيث لا يشذ منها شيء^(٥)، أمر يسهل على الفهم استثمار الفوائد، وييسر عليه تفريعها والبلوغ [من الأبواب والفصول^(٦)] إلى الغاية بحيث يطلع منها على الفروع المبنية على الأصول ويعرف/ منها المسائل^٩ التي قد تشذ عن الضوابط ولا تكاد تدخل تحت قانون حاصر مكمل للمقصود من تحصيل الفن على الوجه الأكمل. فظهرت المناسبة.

وجعله^(٧) نفس التسهيل والتكميل على طريق المبالغة. و(أل) في الفوائد والمقاصد إن كانت للعهد في «الفوائد النحوية والمقاصد المحوية» – وهو الكتاب

(١) للأفهام، د.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من، د.

(٣) سميته، د.

(٤) تسهيل المقاصد وتكميل الفوائد، ط.

(٥) شيء منها، د.

(٦) ساقط من، د.

(٧) فجعله، د.

الذي تقدم التنبيه عليه في الترجمة^(١) - فصحيح ولا مبالغة فيه، وإن كانت للاستغراق والمعنى أن محصل هذا الكتاب يصل إلى كل الفوائد وكل المقاصد فهو صحيح على وجه المبالغة.

وفي قوله: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، الترصيع، فإن كلاً من لفظي القرينة الأولى موافق لما يقابله من القرينة الثانية في الوزن والتقفية. «فهو» بالفاء وفيها رائحة من معنى الجزاء، أي إذا كان حال هذا الكتاب على [ما^(٢)] ذكر [فهو^(٣)] «جدير»، أي حقيق «بأن يلبي»، أي^(٤): يجب بلبيك، ويجوز ضبط حرف^(٥) المضارعة بالتاء الفوقية [أو الياء التحتية^(٦)]. «دعوته» بفتح الدال، الدعاء إلى الطعام، والمرة الواحدة من قولك: دعوت فلاناً أي: صحت به واستدعيت. «الألباء» جمع اللبيب وهو العاقل، وفيه تعريض بأن المعرض عن الإقبال على هذا الكتاب غير معدود من العقلاء.

وتشبيه الكتاب في النفس بإنسان ينادي الناس إلى ضيافته ونيل مكارمه استعارة بالكناية^(٦)، وإثبات الدعوة له استعارة تخييلية وذكر التلبية ترشيح. «ويجتنب^(٧)» بالنصب عطفاً على (يلبي^(٨)) من قولك: اجتنبت فلاناً إذا أبعدت عنه وتركته، وحرف المضارعة هنا أيضاً إما فوقية أو تحتية كالأول. «منابدته» أي: مطارحته ومطارحته، مصدر نابذه من النبذ، وهو طرحك^(٩) الشيء أمامك أو وراءك، أو ما هو أعم من ذلك، والمصدر المذكور إما مضاف إلى الفاعل، أي: تجتنب النجباء منابدته إياهم، أو إلى المفعول، أي: منابدتهم

(١) ١ : ٣١.

(٢) سقطت من، ز.

(٣) عن، د، ز.

(٤) أن، د.

(٥) حروف، ز.

(٦) بالكنايية، ز.

(٧) وتجتنب، ظ، واهمل حرف المضارعة في، د.

(٨) تلبى، د، ز.

(٩) جعلك، ز.

إياه. وعدل^(١) عن النبذ إلى المنابذة للإشعار بالمشاركة، أي: يجتنبون نبذهم له بالفتور عنه وترك الإقبال عليه، ونبذهم بمنعه إياهم عما حواه من النفائس واشتمل عليه من الفوائد، [عد^(٢)] عدم^(٣) حصولهم منه على ذلك عند إهماله^(٤) منعاً منه لهم، ومقابلة لإعراضهم عنه بحرمانه إياهم لنكته ولطائفه على سبيل الادعاء والمبالغة، وفي ذلك من حث^(٥) الهمم والقرائح على تحصيله والاعتناء بشأنه^(٦) ما لا يخفى. «النجباء» جمع النجيب، وهو الحسيب والكريم. وقدم المفعول في كل من هاتين القرينتين إما للاهتمام بشأنه أو للمحافظة على السجع الحسن.

فإن قلت: السجع حاصل مع تأخير المفعول؛ إذ لو قال: بأن يلبي^(٧) الألباء دعوته ويجتنب^(٨) النجباء منابذته، لم يفت السجع؟

قلت: نعم، لكنه تفوته^(٩) نكتة بديعية هي من المحسنات المقصودة للبلغاء؛ إذ في التسجيع بالألباء والنجباء لزوم ما لا يلزم^(١٠): وهو الإتيان بالباء قبل الألف، وهذا منتف لو سجع بدعوته ومنابذته.

«ويعترف» بالنصب أيضاً عطفاً على ما تقدم، أي: يقر «العارفون»، أي: أهل المعرفة، وفيه تعريض بأن غير المعترف بفضلهم معدود من ذوي الجهالة لا من أهل المعرفة، وفي هاتين الكلمتين ما يشبه الاشتقاق، فيلحق ذلك

(١) وعدل المص، د، «اعتاد ناسخ (د) أن يرمز للمصنف ب: المص».

(٢) سقطت من، د.

(٣) وعدم، د.

(٤) إهمالهم، ظ.

(٥) بعث، ز، ظ.

(٦) لشأنه، د.

(٧) يتلبي، ز، تلبى، ظ: لا يفرق ناسخ (ز) بين الألف المقصورة والياء فينقطهما، وكذا ناسخ (ظ) لكن يميلها.

(٨) وتجتنب، د، ظ.

(٩) يفوته، ز، ظ.

(١٠) لا ما، ز.

بالجناس. «برشد المغرى بتحصيله» الباء الأولى متعلقة بيعترف والثانية بالمغرى، أي يقروا^(١) بانتفاء الغي عنه.
والرشد - على زنة القفل - خلاف الغي، وكذا الرشد على زنة الفرس، والرشد على زنة الكمال: كل ذلك بمعنى.

والمغرى - بضم الميم وفتح الراء - اسم مفعول من أغرى بكذا أي: أولع به. وتحصيل الكلام: رده إلى محصله. كذا في «صحاح» الجوهري^(٢).
«وتألف» بالنصب أيضاً معطوف على ما سبق «قلوبهم» أي: قلوب العارفين أي: يقع بينها ائتلاف/ واتفاق.

١٠

«على تقديمه وتفضيله^(٣)» يحتمل عود الضمير إلى المغرى^(٤) وإلى الكتاب. وفي هاتين الفاضلتين^(٥) لزوم ما لا يلزم، وهو الياء قبل اللام، إذ لو أتى في إحدهما بالواو لجاز ولم يضر في السجع، كما يجوز اجتماع قافيتين إحدهما مردوفة^(٦) بالواو والأخرى بالياء في قصيدة واحدة على^(٧) ما تقرر في محله

(١) كذا في: د، ز، ظ: بحذف النون، والأولى ثبوتها إذا لم يدخل على الفعل ناصب ولا جازم، ولعله نصبه ليجرى هذا الفعل على نمط مفسره. (ويعترف) المعطوف على المنصوب في قول المصنف: (بأن يلبي دعوته الألباء).

(٢) ج ٤ ص ١٦٦٩ والجوهري هو اسماعيل بن حماد الجوهري أبو نصر الفارابي (١٠٠-٣٩٣ أو ٤٠٠ هـ = ١٠٠٣-١٠٠٩ م) نسبة إلى «فاراب» من بلاد الترك، نادر في الذكاء والخط. أخذ عن أبي علي الفارسي والسيرافي، صنف «الصحاح» - ط. وكتاباً في العروض ومقدمة في النحو، مات بنيسابور، قال السيوطي: قال ابن فضل الله في المسالك: في ٣٩٣ وقيل في حدود ٤٠٠ هـ.

- البغية: ج ١ ص ٤٤٦؛ وفي فقه اللغة للدكتور علي وافي، ص ٢٧٩: ولد سنة

٣٢٣ هـ.

- معجم الأدباء: ج ٦ ص ١٥١-١٦٥؛ لسان الميزان: ج ١ ص ٤٠٠-٤٠٢؛

يتيمة الدهر: ج ٤ ص ٤٠٦-٤٠٧.

(٣) وعلى تفضيله، د.

(٤) المفرد، ظ.

(٥) الفاضلتين، ز.

(٦) مردوفة، ز، ظ.

(٧) كما، د.

«فليثق»^(١) أي إذا تقرر ذلك فليثق «متأمله» أي: الناظر فيه المستبين له.

«ببلوغ أمله» أي: بحصوله على ما يؤمله من الفوائد ويرجوه من جميل المقاصد. والأمل: الرجاء.

وبين متأمله وأمله شبه الاشتقاق، فيلحق بالجناس. «وليتلق» أي: ليستقبل، تقول: تلقيت فلاناً إذا استقبلته. «بالقبول» أي: الإذعان وعدم الإنكار. «ما يرد» أي: يحضر «من قبله» أي: جهته.

وبين القبول وقبله اشتقاق أو ما^(٢) يشبه الاشتقاق، فهو من الملحق بالجناس، وقد التزم في السجعتين لزوم ما لا يلزم، وهو الفتحة قبل اللام من أمله وقبله. «وليكن لحسن الظن ألفاً» على زنة فاعل من قولك: ألفه يألفه كشربه يشربه، إذا اتخذ ألفاً يأنس به ويركن إليه. «ولدواعي الاستبعاد مخالفاً» أي: غير مجيب إلى ما تدعوه إليه من الإزراء واستبعاد أن يصدر مارآه من الفضل عن من صدر عنه من أهله.

وفي القرينتين لزوم ما لا يلزم، وهو الاتيان باللام قبل الفاء في ألفاً ومخالفاً. «فقلما حلي متحلٍ بالاستبعاد إلا بالخبية [والإبعاد^(٣)]».

حلي: بفتح الحاء المهملة وكسر اللام - بمعنى ظفر، من قولهم: لم يحل [فلان^(٤)] من فلان بطائل، أي: لم يستفد منه كبير فائدة.

فإن قلت: المنصوص أنه لا يتكلم به إلا مع الجحد^(٥)، فأين هو؟

قلت: في (قلماً) معنى النفي، قال أبو علي الفارسي^(٦): قلما يكون بمعنى

(١) فليثق، ظ.

(٢) عطفت بالواو في، ز.

(٣) عن، د، م.

(٤) عن، د.

(٥) الحجاب، د.

(٦) الحسن بن أحمد (٢٨٨-٣٧٧هـ = ٩٠١-٩٨٧م) أخذ عن الزجاج وابن السراج ومبرمان،

وعنه ابن جنبي وعلي بن عيسى الربيعي، متهم بالاعتزال. من كتبه: «الإيضاح» في النحو - ط

و«التكملة» في التصريف و«التذكرة» - ط.

- الوفيات ١: ٣٦١-٣٦٤؛ الشذرات ٣: ٨٨-٩٠؛ البغية ١: ٤٩٦.

النفي الصرف نحو: قلما سرت حتى أدخلها، بالنصب لا غير، ولو كان للإثبات لجاز الرفع كما هو مقرر في نواصب الفعل ويجيء (١) بمعنى إثبات الشيء القليل، ويجوز أن يكون (٢) حلي من قولهم: حليت المرأة، أي: صارت ذات حلي، فيكون (٣) من [باب (٤)] الإستعارة التبعية التهكمية، وكذا قوله: متحل بالاستبعاد، حيث جعل الخيبة والاستبعاد حلياً يتزين به على سبيل الاستهزاء والسخرية.

والباء من قوله: بالاستبعاد متعلق بمتحل، ومن قوله: بالخبية متعلق بحلي، والاستثناء مفرغ.

والخبية الحرمان يقال: خيبه الله، أي: أحرمه (٥).

والإبعاد التنحية عن الخير واللعن، يقال: أبعده الله، أي: نحاه عن الخير (٦) ولعنه.

«وإذا كانت العلوم منحاً» بكسر الميم وفتح النون، جمع منحة، وهي العطية، مثل: سِدْرَةٌ وَسِدْرٌ (٧). «إلهية» أي: عطايا منسوبة إلى الإله، وهو الفاعل لما يشاء، لا مانع لما أعطى، ولا معطي لما منع. «ومواهب» جمع موهبة وهي العطية أيضاً، والمراد بكونها «اختصاصية» نسبتها إلى اختصاص الله الذي يختص (٨) برحمته من يشاء، لا معقب لحكمه ولا راد لقضائه.

(١) ونجى، ز، ظ.

(٢) تكون، ظ.

(٣) فتكون، ظ.

(٤) عن، د، ز.

(٥) في الصحاح: ج ٥، ص ١٨٩٧: «وأحرمه أيضاً: إذا منعه إياه» وفي اللسان: ج ١٥، ص ١٤: «الحِزْمُ المنع، والحِرْمَةُ والحِرْمَانُ، والحِرْمَانُ نقيضه الإعطاء والرزق... وحرمه الشيء يحرمه وحرمه حرماناً... وأحرمه لغة ليست بالعالية، كله منعه العطية».

(٦) عن الخير أي نحاه، د.

(٧) «السِّدْرُ: شجر النبق، الواحدة سِدْرَةٌ والجمع: سِدْرَات، وسِدْرَات، وسِدْرَات، وسِدْرٌ».

وانظر اللسان: ج ٦ ص ١٨؛ والصحاح: ج ٢ ص ٦٨٠.

(٨) ينخص، د.

والفاء من قوله: «فغير مستبعد» رابطة جواب الشرط، ومدخولها خبر قدم لإرادة التشويق إلى ذكر المسند إليه، وهو قوله: «أن يذخر^(١)» بالبناء للمفعول وذال معجمة ساكنة، مضارع ذخر من قولك: ذخر الشيء، إذا اختير أو اتخذ على جهة الاختصاص له، ومنه الذخيرة^(٢)، وهي^(٣): ما يختص^(٤) من المال بالانحياز لدفع النوائب. «لبعض» العلماء «المتأخرين» الجار متعلق ببيذخر، والنائب عن فاعله «ماعسر» على زنة شرف، أي: اشتد والتوى ولم يتيسر. «على كثير من» العلماء «المتقدمين» الذين بعد العهد بزمانهم، وكيف يستبعد هذا مع أن الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم؟ وما أحسن قول المبرد:

«ليس^(٥) بقديم^(٦) العهد يفضل القائل، ولا بحدثانه^(٧) يتضم المصيب،/ ولكن يعطى كل ما يستحق» هذا كلامه^(٨) - رحمه الله [تعالى^(٩)] - . ١١

قلت: وكثيراً^(١٠) ما أتي الناس من جرّى^(١١) هذه البلية الشنعاء، فركبوا مطية الهوى وسقطوا في هوية الرذيلة، لا يبالون بعار ولا فضيحة، فتراهم إذا قرع أسماعهم شيء من النكت^(١٢) الحسنة غير معزو إلى معين هزوا المعاطف

(١) يذخر، د، ز، م.

(٢) الذخيرة، د.

(٣) وهو، د.

(٤) يختص، ز، ظ.

(٥) ليس، ظ.

(٦) لقديم، د.

(٧) لحدثانه، د.

(٨) الكامل: ج ١ ص ٢٩؛ ورغبة الأمل: ج ١ ص ١٢٨، وفيها: لقديم... ولا لحدثان عهد.

(٩) عن، د.

(١٠) وكثير، ز، ظ.

(١١) خزى، د، جرى، ز. وفي الصحاح: ج ٢ ص ٦١١-٦١٢: وفعلت كذا من جراك أي: من أجلك وهو فعلى... وربما قالوا من جراك غير مشدد، ومن جرائك بالمد من المعتل.

(١٢) الكتب، ظ.

طرباً واستحساناً، بناءً على أن ما ألقى إليهم هو بنات أفكار المتقدمين، حتى إذا علموا أن ذلك لبعض أبناء عصرهم استحالوا على الفور ونكصوا على الأعقاب وانقلب استحسانهم استقباحاً وادعوا^(١) [مع إصرارهم على الاستحسان^(٢)] أن صدور مثل ذلك عن^(٣) عصريّ [أمر^(٤)] مستبعد، فباؤوا من هذه الفعلة بسوء الأحدثوة^(٥)، وتلطفوا من قبح الصنيع بعار لا يغسل دنسه البحر، وما الحامل لهم على ذلك إلا حسد ذميم وبغي مرتعه وخيم؛ ولهذا عقب المصنف هذا الكلام بالاستعاذة من الحسد الذي وُصفه بما وصف^(٦) في قوله: «أعاذنا الله من حسد» والحسد: هو ظلم ذي النعمة بتمني زوالها عنه وصيرورتها إلى الحاسد، فيكون قوله: «يسد باب الإنصاف» صفة تأكيدية؛ لأن حقيقة^(٧) الحسد مشعرة بها، إذ الإنصاف هو الجري على سنن الاعتدال^(٨) والاستقامة^(٩) على طريق الحق. وهذا الوصف لا يتأتى وجوده مع الحسد ضرورة أنه^(١٠) لازم للانحراف عن سنن الحق فلا اعتدال معه، فهو ساد لباب الإنصاف بلا شك. والغرض من الإتيان بهذا الوصف التأكيدي النداء على كمال بشاعة الحسد

(١) أو ادعوا، ز، ظ.

(٢) عن، د، ز.

(٣) من، د.

(٤) عن، د.

(٥) في الصحاح: ج ١، ص ٢٧٨: قال الفراء: نرى أن واحد الأحاديث أحدثوة، ثم جعلوه جمعاً للحديث. وفيه ص ٢٧٩: والأحدثوة ما يتحدث به. وفي اللسان: ج ٢، ص ٤٣٨: قال ابن بري: ليس الأمر كما زعم الفراء؛ لأن الأحديثوة بمعنى الأعجوبة، يقال: قد صار فلان أحدثوة، فأما أحاديث النبي - صلى الله عليه وسلم - فلا يكون واحداً إلا حديثاً، ولا يكون أحدثوة.

وفي ص ٤٣٩:

ويقال: صار فلان أحدثوة أي أكثرها فيه الأحاديث.

(٦) وصفه، د.

(٧) صفة، ز، ظ.

(٨) الاعتدال، ظ.

(٩) معه والاستقامة، د.

(١٠) لأنه، د.

وتقرير ذمه^(١) وزيادة التمكين بقبحه والتنفير عنه.

نعم: قد يطلق الحسد مجازاً على الاغتيال^(٢) وهو تمنى مثل تلك النعمة من غير إرادة زوالها^(٣) عن صاحبها فلا يكون مذموماً، وليس الكلام فيه.

وفي قوله: يسد باب الإنصاف استعارة مكنية وتخييلية وترشيفية.

«ويصد» أي يمنع «عن جميل الأوصاف» ومحاسن^(٤) الأخلاق، وفي يسد ويصد الجناس المضارع، وفي السجعتين لزوم ما لا يلزم، وهو: الإتيان بالصاد قبل الألف في الإنصاف والأوصاف.

«وأهمننا» أي: ألقى في رُوعنا بطريق الفيض «شكراً» وهو: مقابلة النعمة بفعل ينبيء عن تعظيم المنعم، سواء كان باللسان بأن يثني عليه باللفظ، أو بالجنان بأن يعتقد أنه ولي النعمة، أو بالأركان بأن يدثب جوارحه في الطاعة له. وقد جمعها الشاعر^(٥) في قوله^(٦):

أفادتكم النعماء مني ثلاثة يدي ولساني والضمير المحجبا^(٧)

أي: أفادتكم إنعاماتكم عليّ ثلاثة أشياء: المكافأة باليد ونشر المحامد باللسان ووقف الفؤاد على المحبة والاعتقاد.

(١) دمه، ز.

(٢) مصدر، فعله اغتبط مطاوع غبطته، قال في الصحاح: ج ٣ ص ١١٤٦: والغبطة أن تمنى مثل حال المغبوط من غير أن تريد زوالها عنه وليس بحسد، تقول منه: غبطته بما نال أغبطه غبطاً وغبطة فاغتبط هو، كقولك: منعته فامتنع.

(٣) لزوالها، د، ز.

(٤) محاسن، د.

(٥) لم أعرف اسمه.

(٦) قوله شعراً، ز، ظ.

(٧) هذا البيت كثير الدوران على أقلام المؤلفين، ولكنني لم أقف له على زيادة سوى بيت قبله جاء في هامش الكشاف، وهو:

وما كان شكري وافيًا بنوالكم

ولكنني حاولت في الجهد مذهبا

الكشاف ٨: ١، عروس الأفراح ٣٤: ١؛ شواهد الكشاف: ١٧.

وليس المراد بإنشاد هذا البيت الاستدلال به على أن لفظ الشكر يطلق عليها كما فهمه الشيخ بهاء^(١) الدين السبكي^(٢) عن الزمخشري^(٣)، فاعترض بأن البيت ساكت عن ذلك^(٤)، وإنما المراد التمثيل بجميع شعب الشكر فلا اعتراض. وأما الحمد فلا يكون إلا باللسان سواء تعلق بالنعمة أو غيرها. فظهر^(٥) أن بينها عموماً وخصوصاً من وجه، وما قلنا من التفريق بين الشكر والحمد على هذا الوجه هو المشهور، وفي المسألة خلاف ليس هذا محل بسطه.

«يقتضي» بياء الغيبة. وفاعله ضمير يعود إلى الشكر «توالي الآلاء» أي تتابعها.

والآلاء: النعم، جمع إلى مقصور بكسر الهمزة^(٦)، يشير المصنف إلى قوله تعالى:

(١) بهاي الدين، ز، ظ، بها الدين، د.

(٢) أبو حامد أحمد بن علي بن عبد الكافي (٧١٩-٧٦٣ هـ = ١٣١٩-١٣٦٢ م) سمع البدر بن جماعة والمزني وأباحيان وغيرهم. ومن مؤلفاته: عروس الأفراح: شرح تلخيص المفتاح. ولي قضاء الشام (سنة ٧٦٢ هـ). مات مجاوراً بمكة.

— الدرر الكامنة: ج ١ ص ٢١٠-٢١٦؛ البغية: ج ١ ص ٣٤٢-٣٤٣؛ الشذرات: ج ٦ ص ٢٢٦-٢٢٧.

(٣) محمود بن عمر أبو القاسم جار الله (٤٦٧-٥٣٨ هـ = ١٠٧٥-١١٤٤ م) حنفي معتزلي. أخذ عن أبي الحسن علي بن المظفر النيسابوري وأبي مضر الأصبهاني وغيرهما. من كتبه: «الكشاف في تفسير القرآن الكريم - ط»، و«الفاثق في غريب الحديث - ط»، و«المفصل في النحو - ط»، «أساس البلاغة» - ط.

— البغية: ج ٢ ص ٢٧٩؛ الوفيات: ج ٥ ص ١٦٨-١٧٤؛ لسان الميزان: ج ٢ ص ٤.

(٤) فيما يلي كلام السبكي عن عروس الأفراح: ج ١ ص ٣٣-٣٤:

«الحمد هو الثناء بالقول على جميل الصفات والأفعال، وبين الحمد والشكر عموم وخصوص من وجه، فإن الشكر يكون على الأفعال فقط بالقول أو الفعل أو الاعتقاد، وعبرة الزمخشري: وهو بالقلب واللسان والجوارح يريد التنوع لأن الشكر لا يكون إلا بمجموع الثلاثة ثم استدل على ذلك بقوله:

أفادتكم النعماء مني ثلاثة يدي ولساني والضمير المحجبا

وفيه نظر لأن البيت لا تعرض فيه بأن شيئاً من ذلك يسمى شكراً فضلاً عن كل واحد.

(٥) فظن، ز.

(٦) في الصحاح: ج ٦، ص ٢٢٧٠؛ والآلاء النعم: واحدها ألا بالفتح، وقد يكسر ويكتب بالياء مثاله: معى وأمعاء.

﴿لَيْتَ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ^(١)﴾ «ويقضي» بالإسناد إلى ضمير الشكر أيضاً، مضارع قضي، أي: حكم. «بانقضاء اللأواء» أي: بفراغها وانتهائها، والأواء مهموز العين على زنة الحمراء.

قال الجوهري: هي الشدة. وفي الحديث «من كان له ثلاث بنات فصبر على لأوائهن كن له حجاباً من النار^(٢)».

وبين يقضي وانقضاء اشتقاق أو شبهه فهو مما يلحق بالجناس. «وها أنا ساع^(٣)» فيه الإخبار عن الضمير الواقع بعد هاء التنبيه بغير اسم^(٤) إشارة^(٥)، وبعضهم يشترط في خبر مثله أن يكون اسم إشارة نحو: ﴿هَا أَنْتُمْ أَوْلَاءُ^(٦)﴾، وفيه كلام سيأتي^(٧) إن شاء الله تعالى.

«في ما انتدبت [إليه]»^(٨) بالبناء للفاعل، أي: أجبته إليه، كأن خاطره دعاه إلى تصنيف هذا الكتاب فأجاب إلى ذلك، ومنه (انتدب الله لمن^(٩)

(١) ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ... وَلَيْتَ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ إبراهيم ١٤ الآية (٧).

(٢) الصحاح: ج ٦، ص ٢٤٧٨؛ والنهاية: ج ٤، ص ٢٢١؛ واللسان: ج ٢، ص ١٠٣؛ هذا ولم أجد في ما بين يدي من كتب الحديث هذا الشاهد بنصه ولكن فيها أحاديث بهذا المعنى وتقاربه في اللفظ، ومن ذلك: عن أبي هريرة - رضي الله عنه - «من كان له ثلاث بنات فصبر على لأوائهن وضرائهن وسرائهن أدخله الله الجنة بفضل رحمته إياهن»... - المسند: ج ٢، ص ٣٣٥.

وعن عائشة - رضي الله عنها - «من ابتلي بشيء من البنات فصبر عليهن كن له حجاباً من النار». الترمذي: ج ٦، ح ١٩٧٩؛ وانظر البخاري: ج ٢، ص ٩٤؛ وج ٨، ص ٧، ومسلم: ج ٤، ح ٢٦٢٩؛ وأبسا داود: ج ٨، ح ٤٩٨٤، ٤٩٨٥؛ والترمذي: ج ٦، ح ١٩٣٧، ١٩٧٨.

(٣) شارع، م.

(٤) اسم اسم، ز.

(٥) الإشارة، د.

(٦) ﴿... تَجِئُونَهُمْ وَلَا يَجِئُونَكُمْ﴾. آل عمران ٣ من الآية ١١٩.

(٧) في ٢: ٣٢٧-٣٣٢.

(٨) سقطت من، د.

(٩) من، ظ.

خرج في سبيله^(١) . . . الحديث^(٢) . أي: أجاب إلى غفرانه .

«مستعيناً» حال: إما من الضمير المستكن في ساع، أو البارز من انتدبت، أو الاسم الموصول المجرور^(٣) بفي، معناه طالباً^(٤) العون بالله عليه، وكلاهما ظرف لغوي يتعلق بمستعيناً . واستعان كما يتعدى بنفسه نحو ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾^(٥) يتعدى أيضاً بالباء نحو: (إذا استعنت فاستعن بالله)^(٦) . «ختم الله لي ولقارئيه» جمع قارئ، بدليل ما يأتي «بالحسنى» وهي خلاف السؤى^(٧) . «وختم^(٨)» بالحاء المهملة، أي: أحكم^(٩) وقضى .

قال الجوهري: الحتم إحكام الأمر والقضاء^(١٠) وكأن المصنف^(١١) يريد:

(١) سبله، ظ .

(٢) جزء من حديث طويل أخرجه البخاري عن أبي هريرة - رضي الله عنه - ج ١ ص ١٣ وبعد ما ذكر: «لا يخرج إلا إيمان بي وتصديق برسلي أن أرجعه بما نال من أجر أو غنيمة أو أدخله الجنة . . .» إلى آخره، وقد كرره في عدة مواضع ليس فيها شاهد، وأخرجه مسلم: ج ٣ ص ١٨٧٦ ولا شاهد فيه .

«انتدب الله»: تحمل الكلمة معنيين آخرين غير الذي ذكره الشارح، أحدهما: سارع بثوابه وحسن جزائه . ثانيهما تكفل بالمطلوب، ويقوي هذا أنه جاء في بعض رواياته: «تكفل الله» .

«إلا إيمان بي»: عدل عن ضمير الغيبة - وهو المتبادر - إلى ضمير المتكلم جرياً على أسلوب الالتفات .

- الفتح: ج ١، ص ٩٣ .

(٣) أي المجرور، د .

(٤) طالب، ز .

(٥) الآية ٥، الفاتحة (١) .

(٦) من حديث عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أخرجه أحمد، ج ١ ص ٢٩٣ و ٣٠٣ و ٣٠٧، والترمذي: ج ٧ ص ٢٦٣٥ .

(٧) السوء، ز، السوء، ظ .

(٨) وختم، م .

(٩) حكم، ز، والصواب ما اخترته لما سيذكره الشارح عن الجوهري .

(١٠) الصحاح: ج ٥ ص ١٨٩٢ .

(١١) المص، د، وهذه عادته، ز ولا يفعل ذلك إلا في آخر السطر .

أوجب تفضلاً وإحساناً. «لي ولهم» أي: ولقارثيه. «الحظ»، أي: النصيب^(١) «الأوفى» أي: الأكمل «في المقر» أي: محل^(٢) القرار «الأسنى» الأرفع من قوهم: سناً أي: ارتفع، يسنو سناء بالمد فهو سني أي: رفيع. والمراد بالمقر الأسنى دار النعيم الأبدي وهي الجنة جعلنا الله من أهلها. «بمنه وكرمه».

وفي ختم^(٣) وحتم الجناس المضارع، وفي السجعتين لزوم ما لا يلزم، وهو الإتيان بالسين قبل النون، بل الإتيان بالنون أيضاً من هذا القبيل، إذ لو قال: الأعلى لحصل السجع لصلوح الألف في مثله لأن تكون روياً للبيت وبمثابة الروي للفاصلة والله تعالى أعلم [بالصواب^(٤)].

(١) النصب، ظ.

(٢) أي في محل، د.

(٣) أهملت التاء في، د.

(٤) سقطت من، د.

الباب الأول

[هذا] ^(١) «باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به»

أي: شيء يتعلق به، فما نكرة موصوفة وهو الظاهر، ويجوز أن تكون موصولة.

فإن قلت: فما المرجح للأول؟

قلت: سلامته من دعوى المجاز، وذلك لأن (ما) الموصولة من صيغ العموم، وهو لم يذكر في هذا الباب كل شيء يتعلق بالكلمة والكلام، فهو عام أريد به بعض ما يتناوله فيكون مجازاً بخلاف الأول؛ لأنه نكرة في سياق الإثبات، فلا عموم لها إلا حيث تقوم قرينة على إرادة التعميم، كما هو مقرر عند أئمتنا في أصول الفقه، والفرض ألا قرينة هنا، وضمير الحذف ليس عائداً على الكلام؛ لأن ما سبق في هذا الباب في بيان المتعلق ليس مقصوداً على الكلام بل هو شامل لما يتعلق بالكلمة والكلام جميعاً.

فإن قلت: القياس ^(٢) أن يقول: بهما؟

قلت: لما تقدم ذكرهما كانا في معنى قولك المذكور، فعاد الضمير بهذا الاعتبار، فكأنه قال: وما يتعلق بالمذكور أي بالشيء الذي ذكر، وهو صادق عليهما إذ هما شيء ذكر.

(١) سقطت من، د.

(٢) فالقياس، د، ز.

فإن قلت: لم ارتكب هذا الوجه مع افتقاره إلى تأويل وإيهامه لعود الضمير إلى الكلام وهو غير مقصود؟

قلت: لإيثار الاختصار، والقريفة تدفع الإيهام. ويحتمل أن يعود على^(١) المضاف إليه الذي هو شرح، أي: وما يتعلق بشرح الكلمة والكلام، إذ ما ذكر له تعلق وارتباط ما بشرحهما.

فإن قلت: إنما ذكر في هذا الباب بيان ماهية الكلمة وماهية الكلام وأموراً آخر تتعلق^(٢) بالمفردات كتقسيم^(٣) الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، وتقسيم الفعل إلى ماضٍ وأمر ومضارع، إلى غير ذلك مما ذكره، فما وجه تعلق ذلك بالكلام؟

قلت: الاسم والفعل لهما بالكلام تعلق^(٤) ضرورة أنه لا بد فيه من الإسناد، وهو يستدعي طرفين: مسنداً إليه ولا يكون إلا اسماً، ومسنداً تارة يكون اسماً وتارة يكون فعلاً، وكون الفعل إنشائياً يستلزم أن يكون الكلام المركب منه ومن فاعله إنشائياً أيضاً، ووقوع الاسم صدرًا للكلام يكون [به]^(٥) جملة اسمية، ووقوع الفعل صدرًا للكلام^(٦) يكون به جملة فعلية، فقد ثبت أن ما ذكره من الأمور المتعلقة بالكلمة/له تعلق بالكلام أيضاً.

١٣

«الكلمة لفظ» وهو في الأصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به، وهو ما يخرج من الفم من حرف فصاعداً. صدر المصنف - رحمه الله تعالى - به التعريف لأنه بمثابة الجنس، فيشمل المهمل كديز والمستعمل كزيد، لكنه احتراز به عن الخط والعقد^(٧) والإشارة والنصب^(٨) فإنها ربما دلت بالموضع على معنى

(١) يعود الضمير على.

(٢) متعلق، ز.

(٣) لتقسيم، ظ.

(٤) لهما تعلق بالكلام، د.

(٥) سقطت من، ظ.

(٦) صدر له، د.

(٧) نوع من الحساب يكون بضم كل أصبع إلى آخر في أشكال مختلفة يعبر بها عن الأعداد كعشرة وعشرين إلى آخره.

(٨) بضم النون وفتح الصاد: جمع نصة - بضم النون وسكون الصاد - وهي العلامة.

وليس بكلمات .

قالوا: ويجوز^(١) الاحتراز بالجنس إذا كان أخص من الفصل من وجه، وهو هنا كذلك، لأن ما وضع لمعنى قد يكون لفظاً وقد لا يكون .

«مستقل» بالدلالة هو فصل منوي به التأخر^(٢) عما بعده، وهو قوله: دال، إذ استقلاله بالدلالة فرع عن كونه دالاً، لكنه قدمه كي لا يفصل بين الفصلين بتقسيم أحدهما فيشوش على الذهن. وخرج بهذا الفصل نحو: ياء زيديّ [المشددة]^(٣)، وألف ضارب، فإن الأولى دالة على النسبة والثانية [دالة]^(٤) على المفاعلة، ولكن لاشيء منها بمستقل ضرورة افتقارهما إلى بقية أجزاء الكلمة .

فإن قلت: قد تقرر أن الحرف لا يستقل بالمفهومية^(٥) فيلزم عدم الانعكاس لخروج الحروف كلها .

قلت: المصنف قد صرح في شرحه^(٦) بأنه أراد بالمستقل^(٧) ما هو دال بالوضع وليس بعض اسم كياء زيدي، ولا بعض فعل كألف ضارب، ومع هذه الإرادة لا يرد النقص^(٨)، نعم يتجه بعد ذلك الاعتراض من وجوه:

أما أولاً: فلأن المشهور عند أهل الفن تفسير المستقل بما ليس مفتقراً إلى غيره مطلقاً، فتقييده بالألف لا يكون بعض اسم ولا بعض فعل اختراع لأمر غير

(١) ونجوز، ز.

(٢) التأخير، د، ز.

(٣) عن، د.

(٤) سقطت من، د.

(٥) بالمفهوم، ز.

(٦) على التسهيل ١: ٢، قال: (والمراد هنا بالمستقل ما ليس بعض اسم كياء زيد، وتاء مسلمة، ولا بعض فعل كهزمة (أعلم)، وألف ضارب، فإن كل واحد من هذه المذكورات لفظ دال بالوضع، وليس بكلمة لكونه غير مستقل).

(٧) بالمستقبل، ظ.

(٨) النقص، ظ.

متعارف^(١) لم ينصب عليه في التعريف قرينة، ولا ينبغي ارتكاب مثل ذلك في حد لأنه للتبيين.

وأما ثانياً: فلأننا لانسلم أن شيئاً مما ذكره من الأبعاض لفظ دال بالوضع، وإنما الدال مدخول ذلك البعض بواسطته، فزيدي بواسطة ياء النسبة يدل عليها، وضارب بواسطة الألف يدل على المضاربة^(٢).

وأما ثالثاً^(٣): فلأن تفسيره للمستقبل بما ليس بعض اسم ولا [بعض]^(٤) فعل يقتضي أن معرفة الكلمة متوقفة على معرفة الاسم والفعل، ولا شك أن معرفة الاسم والفعل متوقفة على معرفة الكلمة؛ لأن الكلمة مأخوذة في حد كل منها جنساً فيؤدي إلى الدور.

«دال» أي: ذو دلالة، وهي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والأول الدال والثاني المدلول، ثم الدال إن كان لفظاً فالدلالة لفظية وإلا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود والنصب والإشارات «بالوضع» وهو: تعيين^(٥) اللفظ للدلالة على معنى بنفسه، بهذا^(٦) فسر بعضهم في هذا المقام.

قلت: وفيه نظر لأن هذا تفسير للوضع المذكور في تعريف الحقيقة، وهو حسن ليخرج المجاز من حيث إن تعيين اللفظ فيه للدلالة على المعنى المجازي ليس حاصلًا بنفس اللفظ، وإنما حصل بما احتفَّ به من القرينة وأما هنا فاعتبار هذا القيد يخرج المجازات كلها من حيث هي مجازات، فلا يكون تعريف الكلمة منعكساً، وكثير من الناس يقول في المجاز: هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له أولاً. وعلى هذا ففي المجاز وضع ولكنه وضع ثان، وإنما يكون الحد منعكساً على هذا القول، فينبغي في هذا المقام أن يحذف قيد (بنفسه) من

(١) هكذا في جميع النسخ التي بين يدي وهو اسم مفعول، فعلة لازم، فحقه أن يعدى إلى نائب الفاعل بـ(على)، فيقال: متعارف عليه.

(٢) المضاربة، ز. ظ.

(٣) بالثاء، ز.

(٤) عن، د.

(٥) تبين، ز.

(٦) هكذا، د.

تفسير الوضع ليدخل كل من الحقيقة والمجاز فينعكس حد الكلمة، وأما إذا أريد^(١) تعريف الحقيقة فيفسر الوضع الواقع في تعريفها بما تقدم ليخرج المجاز، فتأمله.

وخرج^(٢) بهذا القيد ما لا يدل به، وإنما يدل بالطبع^(٣) كأخ الدال على السعال، أو بالعقل كدلالة المسموع من وراء الجدار مهماً كان أو مستعملاً على وجود الالفاظ، وإنما قلنا: من وراء جدار لأن وجود الالفاظ المشاهد [معلوم]^(٤) بحس البصر لا بدلالة/اللفظ، ومن هذا القسم دلالة المركبات فإنها ١٤ غير موضوعة على الرأي المختار عند المصنف؛ ولذلك^(٥) حذف ما أثبتته غيره من قوله: على معنى مفرد.

والصحيح أنها موضوعة بقانون كلي تعرف^(٦) به المركبات القياسية وذلك كما بين^(٧) مثلاً أن المضاف مقدم على المضاف إليه والفعل مقدم على الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب أجزاء الكلام.

«تحقيقاً أو تقديرًا» مصدران بمعنى المفعول، أي: دال بالوضع دلالة محققة أو مقدرة، ويحتمل ألا يجعل بمعنى المفعول فيكون التقدير: دلالة ذات تحقيق أو تقدير أو دلالة تحقيق أو تقدير أو دلالة تحقق^(٨) تحقيقاً أو [تقدر]^(٤) تقديرًا. وقد علم بذلك وجوه نصبها^(٩).

(١) أردت، ظ.

(٢) وقد خرج، د، ز.

(٣) أهملت الباء الثانية في، ظ.

(٤) ليست في، ظ.

(٥) ولذا، ظ.

(٦) يعرف، ز، ظ.

(٧) بين، ظ.

(٨) تحقيق، ظ. يحقق، ز.

(٩) أما على الأول: فهو صفة للمصدر المحذوف «دلالة»، وأما على الثاني: فمضاف إليه حل محل المضاف المنصوب المحذوف «ذات» الواقع صفة لدلالة، فهو إذن صفة، وأما على الثالث: فمضاف إليه حل محل المضاف المحذوف «دلالة»، وأما على الرابع: فمفعول مطلق عامله محذوف قدره الشارح، وهذا العامل وفاعله صفة لدلالة.

قال المصنف في شرح هذا الكتاب^(١) ما معناه: إن إطلاق الكلمة على ثلاثة أقسام: حقيقي وهو الذي لا بد من قصده، ومجازي: مستعمل في عرف النحاة، والتعرض له أجود، وكلاهما تعرض له في هذا الحد:
فالأول: كرجل، فإنه دال على معناه تحقيقاً.

والثاني: كأحد جزئي العلم المضاف من نحو امرئ القيس، فمن حيث المدلول هو كلمة واحدة تحقيقاً ومن حيث التركيب هو كلمتان تقديراً.

وأما القسم الثالث: فمجازي^(٢) مهمل في عرفهم، وهو: إطلاقها على الكلام كقولهم: كلمة الشهادة وكلمة الشاعر.
[قلت]^(٣) وفيه نظر.

أما أولاً: فلأنه استعمل قوله: (دال) في حقيقته ومجازه دفعة واحدة، ولهذا صح له أن يقول: تحقيقاً أو تقديراً، وفي ذلك ما علم في محله من أصول الفقه.

وأما ثانياً: فلأنه إما أن يكون قد قصد إيراد [تعريف واحد للكلمة الحقيقية و]^(٤) [للکلمة]^(٥) [المجازية جميعاً ففيه جمع ماهيتين مختلفتين في حد واحد، وإما أن يكون قصد إيراد^(٦)] تعريفين، أحدهما للكلمة الحقيقية والآخر للكلمة المجازية عاطفاً أحدهما على الآخر بـ (أو) ففيه جمع بين ماهيتين مختلفتين في حدين بكلمة (أو) المقتضية للإبهام، وفساده واضح.

وقد يجاب عن الأول بأنه أريد مطلق الدال مجازاً لوجود القرينة الصارفة عن إرادة المعنى الحقيقي وحده، وهي تقسيمه إلى الحقيقي والتقديري فيكون شمول (الدال) لهما بطرق عموم المجاز.

(١) (٣: ١).

(٢) سقطت الفاء من، د، والياء من، ز، ظ.

(٣) عن، د، ز.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من، د.

(٥) سقطت من، د، ز.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من، د.

فإن قلت: إعراب نحو امرىء القيس في حال علميته إعراب كلمتين يدفع كونه كلمة واحدة، فما وجه التفصي (١) منه (٢)؟

قلت: وقع للاسفراييني (٣) في شرح اللباب أن إعراب آخره محكي كما في «تأبط شراً» ثم الجزء الآخر لما كان مشغولاً والأول فارغاً ظهر إعرابه فيه كما ظهر إعراب ما بعد (غير) الاستثنائية فيها.

قال: والمسألة من مداحض (٤) العربية ومزالقها، وأقرب ما يقال فيها فيما أظن هذا، وما قلته إلا بعد تردد كثير (٥). هذا كلامه.

وأما القول بأنه عومل في حالة (٦) العلمية بما كان [له] (٧) قبلها من إعراب المتضايقين فلا طائل تحته. «أو» هو شيء غير ملفوظ به «منوي» فدخل تحته المستتر كالمقدر في أقوم (٨) أي: أنا والمحذوف نحو: ﴿سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾ (٩)،

(١) مصدر فعلة: تفضى. قال في الصحاح ج ٦ ص ٢٤٥٥: «يقال تفضى الإنسان إذا تخلص من الضيق والبلية. والاسم: الفضية بالسكون... وأصل الفضية الشيء تكون فيه ثم تخرج منه... وتفصيت من الديون إذا خرجت منها وتخلصت».

— وانظر المادة في اللسان: ج ٢ ص ١٤، ١٥.

(٢) في نسخ التحقيق: عنه. والمناسب ما أثبتته، لأن الفعل: تفضى يتعدى بمن كما نقلناه عن الصحاح.

(٣) الاسفراييني، د، ز، ط، محمد بن محمد بن أحمد تساج السدين الاسفراييني (٦٨٤-٠٠ هـ = ١٢٨٥-٠٠ م) صاحب اللباب وحواشيه. من مؤلفاته: ضوء المصباح: شرح المصباح للمطرزي - ط، لباب الإعراب، لب اللباب. وله حواش على كتابه (اللباب) نقل عنه الدماميني في هذا الشرح.

— البغية ١: ٢١٩، مفتاح السعادة ١: ١٨٧، الخزانة ٤: ٥٢، كشف الظنون ٢: ١٥٤٣؛ هدية العارفين ٢: ١٣٤.

(٤) قال في الصحاح ج ٣ ص ١٠٧٥: «مكان دحض ودحض أيضاً بالتحريك أي: زلق... ودحضت رجله تدحض دحضا: زلقت». انظر المادة في اللسان، ج ٩ ص ٧، ٨.

(٥) حاشيته على لباب الاعراب ورقة: ١ أ، بتصرف في الألفاظ.

(٦) حالة مبدأ العلمية، د.

(٧) عن، د، ز.

(٨) أقوام، ز.

(٩) ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ...﴾ الذاريات (٥١) الآية ٢٥.

أي: عليكم أنتم، ونحو: ﴿أَهَذَا^(١) الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا^(٢)﴾، - ﴿وَيَشْرَبُ^(٣) مَا تَشْرَبُونَ^(٤)﴾. - «معه» أي: مع اللفظ وهو حال من ضمير (منوي) متعلق بكون محذوف، والمعنى: أو غير لفظ منوي في حال كونه ثابتاً مع اللفظ كما مثلناه. وخرج بذلك منوي لامع اللفظ، كأن تضمير في نفسك زيداً وقام أونحوه فإنه لا يسمى كلمة في الاصطلاح. «كذلك» حال ثانية من ضمير (منوي) أو حال متداخلة من ضمير الحال الأولى، أعني ضمير فاعلها. والإشارة راجعة إلى ما تقدم من الدلالة التي تضمنها قوله: (دال) والاستقلال الذي تضمنه قوله: (مستقل). والمراد بالدلالة اللفظية التي تقدم ذكرها ليخرج المقدر بعد قولك: نعم/ في جواب من قال: هل قام زيد؟، فإن ذلك المقدر يدل ١٥ عنده دلالة عقلية لا وضعية، نعم كل من جزئيه دال بالوضع وهو داخل لا مجموع الجزئين، وليخرج أيضاً الإعراب المنوي في نحو: فتى فإنه يصدق عليه أنه منوي مع اللفظ ولكنه غير مستقل، فإن الإعراب بعض الكلمة المعربة ومع التلطف به لا يستقل [فإن لا يستقل]^(٥) مع عدم^(٥) التلطف به أولى كذا قال المصنف^(٦) [رحمه الله تعالى]^(٧) وقد تمنع^(٨) دلالة الإعراب المنوي لأن النحاة إنما قدروه لطرد قواعد الصناعة، وإلاً فلا شعور للناطق ولا للسامع بشيء من ذلك

(١) هذا، ز، والصواب ما أثبتته.

(٢) ﴿وَإِذَا رَأَوْكَ إِذْ يَتَخَذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا...﴾ الفرقان (٢٦) الآية ٤١، وزاد بعدها في (ز): أي بشراً.

(٣) ﴿مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ...﴾ المؤمنون (٢٤) الآية ٣٣.

(٤) عن، ظ.

(٥) فمع عدم، د.

(٦) في شرح التسهيل ١: ٣، قال: (ولما كان الاسم بعض ما تناوله الكلمة، وكان بعض الأسماء لا يلفظ بها كفاعل (أفعل) و(تفعل)، دعت الحاجة إلى زيادة في الرسم ليتناول بها ما لم يتناوله اللفظ، فقيل: (أو منوي معه)، أي مع اللفظ، ومنوي: صفة قامت مقام موصوفها، والتقدير: الكلمة لفظ مقيد بما ذكر، أو غير لفظ منوي مع اللفظ المقيد، إلا أنه غير مستقل ولا منزل منزلة مستقل، فإن الإعراب بعض الكلمة المعربة، وإذا لفظ به لم يدخل في مدلولات الكلمة، فهو بأن لا يدخل حين لا يلفظ به أحق وأولى).

(٧) عن، د، ز.

(٨) يمنع، ز، ظ.

— ولو كانا من النجاة — وإنما يذهبان إلى ذلك إذا أرادا التقريب وتقرين الطالب^(١). «وهي»، أي: الكلمة من حيث هي «اسم وفعل وحرف». وقد عرفت أن الكلمة تارة تكون لفظاً وتارة تكون شيئاً منوياً مع اللفظ كما تقدم على رأي المصنف، والأنواع الثلاثة متحققة في القسمين جميعاً: أما تحققها في الأول فظاهر، وأما في الثاني فكما في المبتدأ المحذوف في قوله تعالى: ﴿مَتَاعٌ قَلِيلٌ﴾^(٢) أي متاعهم^(٣) والفعل المحذوف في قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾^(٤) أي: خلقهن، والحرف المحذوف في قوله تعالى^(٥): ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ﴾^(٦)، أي: (لا).

قال المصنف^(٧): «ودليل حصر الكلمة في الثلاثة: أن الكلمة إن لم تكن ركناً للإسناد فهي الحرف، وإن كانت فإن قبلته بطرفيه فهي اسم وإلا فهي فعل». قلت: وهذا التقسيم بحسب العوارض بخلاف قول ابن الحاجب وغيره، إما أن تدل على معنى في نفسه إلى آخره. وأيضاً فملازم الظرفية أو المصدرية أو النداء أو الحالية لا يكون^(٨) ركناً للإسناد فيلزم كونه حرفاً، وأيضاً لنا من الأسماء ما لا يقبل الإسناد بطرفيه كالف قاما، إذ هو مسند إليه دائماً فيرد على كل من شقي الترديد، أما على قوله: «فإن قبلته بطرفيه فهي اسم» فظاهر، لأن هذه الألف [اسم^(٩)] لا يقبله بطرفيه، وأما على قوله: «وإلا فهي

(١) الطلبة، ز.

(٢) ﴿... لَا يَغْرُنْكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ (١٩٦)... ثُمَّ مَاوَاهُمْ جَهَنَّمَ وَيُنْسِ الْجِبَاهُ﴾

١٩٧ آل عمران (٣)، ﴿... إِنَّ الَّذِينَ يَقْتُرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ (١١٦)...﴾

وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ ١١٧ النحل (١٦).

(٣) متاعهم قليل، ظ.

(٤) ﴿... قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ لقمان ٣١ الآية ٢٥.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من، ز.

(٦) ﴿قَالُوا... تَذَكَّرُ يُونُسَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ﴾ يوسف ١٢ الآية ٨٥.

(٧) في شرح التسهيل ١: ٣، وقد تصرف الدماميني في أول النص.

(٨) تكون، ز، ظ.

(٩) عن، ز، ظ.

فعل «فلأن الألف المذكورة تقبله بطرف واحد فقط، فيلزم أن تكون^(١) فعلاً وهو باطل.

«والكلام ما تضمن من الكلم» قال المصنف^(٢) ما معناه: إنه اختار الكلم على اللفظ والقول في الإعلام بجنس الكلام لوقوع اللفظ على المهمل؛ [ولأن القول^(٣)] يطلق على الرأي والإعتقاد مجازاً إطلاقاً شائعاً حتى صار كأنه حقيقة، والكلم سالم من ذلك كله.

وصدر الحد بـ (ما) لصلاحيتها للواحد فما فوقه، ثم أخرج الواحد بذكر الإسناد، فبقي الاثنان فصاعداً.

فإن قلت: صدقه على الاثنین متعذر، وذلك لأن (من) في قوله: «من الكلم» لبيان الجنس، فيلزم أن يكون مدخولها - وهو الكلم - مفسراً لما، والكلم إنما يطلق على ثلاث كلمات فصاعداً فإذا لا يتحقق الكلام إلا عند تحقق الكلم، وهو باطل.

قلت: لا نسلم [أن^(٤)] (من) تبيينية وإنما هي تبعيضية، وهي ومجرورها في محل نصب على الحال من الضمير المستكن في (تضمن)، أي: والكلام شيء تضمن، كائناً من الكلم، أي: في حال كونه بعضاً^(٥) للكلم، فيصدق على الاثنین^(٦) قطعاً.

وقوله: «إسناداً» مفعول تضمن وحده المصنف^(٧) بقوله: [هو^(٨)] تعليق خبر بمخبر عنه أو طلب بمطلوب [منه^(٨)]. وأورد (بعث) ونحوه.

(١) يكون، د، ز.

(٢) في شرح التسهيل ١: ٥-٦.

(٣) عن، د، ظ.

(٤) عن، د، ز.

(٥) بعضاً هو، ز، بعضاً هو، ظ.

(٦) اثنین، ز.

(٧) في شرح التسهيل في كلامه على تعريف الاسم (١: ٨).

(٨) سقطت من ز، ظ.

وأجيب بأنه خبر بحسب الوضع، وإنشائيته بحسب العروض.

وقيل: هو نسبة أحد الجزئين إلى الآخر «مفيداً^(١)» مخرج لما لا يجهل [معناه^(٢)] نحو: النار حارة^(٣)، كذا قال المصنف^(٤)، ونوزع فيه بأن مثل هذا كلام لأنه خبر، وكل خبر كلام فمثل هذا كلام، والجزم بصدقه بحسب خصوصية المادة لا يدفع احتمال الصدق والكذب بحسب الخبر من حيث هو، وكونه معلوماً لكل أحد لا ينافي كونه مفيداً لأن/ الأمور الضرورية لا يلزم انتقاش ١٦ الذهن بها^(٥) دائماً فيجوز أن يكون في ظن المخبر أن هذا الأمر الضروري غير حاصل حين التكلم عند المخاطب، وأيضاً فمثل هذه الضروريات عائد إلى المحسوس بإحدى الحواس الخمس فيفيد الإخبار بشيء منها بالنسبة إلى فاقد ذلك الحس الذي يدرك به هذا^(٦) النوع من المحسوسات فيكون^(٧) كلاماً، وليس من شرط الكلام أن يكون مفيداً عند كل أحد، فإن ما يكون مفيداً لبعض دون بعض يكون كلاماً قطعاً. «مقصوداً» احترز به من كلام النائم [و^(٨)] الساهي ونحوهما، وكثير من النحويين لا يعتبر قيد القصد في^(٩) الكلام.

«لذاته» لا لغيره، فخرج الإسناد الواقع في جملة الصلة مثلاً؛ إذ لم يقصد لذاته وإنما قصد لغيره.

قال المصنف^(١٠): وزاد بعض العلماء في حد الكلام من ناطق واحد احترازاً

(١) مفيداً، ز.

(٢) عن، د، ز.

(٣) حرة، ز.

(٤) في شرح التسهيل (٦: ١) قال: (واحترز بمفيد مما لا فائدة فيه نحو: السماء فوق الأرض، وتكلم أمس).

(٥) لها، ز، ظ.

(٦) ذلك، د.

(٧) فتكون، ظ.

(٨) عن، د، ز.

(٩) كرر الجار في، ظ.

(١٠) في شرح التسهيل (٦: ١).

من أن يصطلح رجلان على أن يذكر أحدهما فعلاً أو مبتدأ ويذكر الآخر فاعل الفعل^(١) أو خبر المبتدأ.

وأجاب^(٢) بأن هذه الزيادة غير محتاج إليها لوجهين:

أحدهما - أن اتحاد الناطق لا يعتبر في كون اللفظ كلاماً، كما لا يعتبر اتحاد الكاتب في كون الخط خطأ.

والثاني - أن كل واحد من المصطلحين متكلم بكلام، وإنما اقتصر على كلمة واحدة اتكالا على نطق الآخر بالآخرى.

قلت: في الوجه الأول تسليم أن الكلام الواحد قد يصدر من اثنين، وهو لا يتصور ألبة ضرورة أن كل كلام مشتمل على نسبة أحد طرفيه إلى الآخر، والنسبة أمر نفساني لا يقبل التجزؤ ولا يقوم إلا بمحل واحد. وأظن أن ابن^(٣) قاسم ذكر هذا الاعتراض في شرح الألفية، ولا أكاد أقضي العجب من الشيخ جمال الدين عبد الرحيم^(٤) الأسنوي^(٥) الشافعي - رحمه الله - حيث ذكر هذه المسألة في كتابه المسمى بـ«الكواكب^(٦) الدرّي^(٧)» الموضوع لتنزيل الفروع الفقهية^(٨) على الأحكام النحوية، فرتب على الخلاف في هذه القاعدة فروعاً^(٩)

(١) الفاعل، د.

(٢) في شرح التسهيل (١: ٧).

(٣) ابن أم، ز، وهي شهرة عرف بها، نسبة إلى جدته. وقد سبق التعريف به.

(٤) ابن عبد الرحيم، د.

(٥) أبو محمد عبد الرحيم بن الحسن بن علي الأموي (٧٠٤-٧٧٢هـ = ١٣٠٥-١٣٧٠م). أخذ عن كثيرين منهم أبو حيان والجلال القزويني، ومن مؤلفاته الكثيرة: «المهمات على الروضة» وشرح الرافعي.

- البغية: ج ٢ ص ٩٢؛ الدرر: ج ٢ ص ٣٥٤-٣٥٦؛ الشذرات: ج ٦ ص ٢٢٣-٢٢٤؛ البدر: ج ١ ص ٣٥٢-٣٥٣.

(٦) الكواكب، ز.

(٧) الكواكب الدرية. البغية: ج ٢ ص ٩٢.

(٨) الفقيه، ظ.

(٩) فروع، د.

فقهيّة، منها لو وكل وكيّلين بطلاق زوجته فقال أحدهما: فلانة يعني الزوجة المذكورة، وقال الآخر: طالق، فقال: إن بنينا على اشتراط اتحاد الناطق بالكلام لم يقع الطلاق وإلّا وقع. وقد علمت استحالة الوجه الأول، فكيف ينبني^(١) عليه حكم شرعيّ؟ فتأمله.

«فالاسم كلمة يسند ما معناها إلى نفسها».

اعلم أولاً: أن الإسناد عند المصنف قسمان: معنوي ولفظي: فالمعنوي هو إسناد ما هو ثابت لمعنى الكلمة إلى لفظها نحو: زيد قائم، ويسمى وضعياً، وهذا هو الخاص^(٢) بالاسم، واللفظي^(٣): إسناد ما هو ثابت للفظ الكلمة إليه، نحو: زيد ثلاثي، وضرب فعل ماضٍ، ومن حرف جر، وهذا صالح للاسم والفعل والحرف كما رأيت، بل يكون للجمله أيضاً نحو: لا إله إلا الله كلمة توحيد. والمحققون على خلاف ما ذهب إليه المصنف، ويقولون: إن (ضرب) في قولك: ضرب فعل ماضٍ اسم، ولذا أخبر عنها، وإنما فتحت على الحكاية، والإخبار عنها بأنها فعل مع كونها اسماً إنما هو باعتبار مسماه، وهو ضرب الذي يدل على الحدث والزمان، فهو نظير الإخبار في قولك: زيد قائم، ألا ترى أنك أخبرت عن زيد باعتبار مسماه لا باعتبار لفظه؟ وكذا الكلام في: (من حرف جر) ونحوه:

قال ابن هشام^(٤) في المغني^(٥): وقال لي بعضهم كيف يتوهم على

(١) بينى، د، بيتنى، ز.

(٢) أظاص، ز.

(٣) زاد بعدها في د: وهو.

(٤) أبو محمد عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري الحنبلي جمال الدين (٧٠٨-٧٦١هـ =

١٣٠٩-١٣٦٠ م). أخذ عن أبي حيان والتاج التبريزي وابن المرحل وغيرهم، ومن مؤلفاته

الكثيرة: «مغني اللبيب» - ط و «رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة» و «شرح التسهيل».

- البغية: ج ٢ ص ٦٨، الدرر: ج ٢ ص ٣٠٨-٣١٠؛ الشذرات: ج ٦

ص ١٩١-١٩٢.

(٥) (٧٤٢: ٢) قال: (وأما قول ابن مالك إن الإسناد اللفظي يكون في الأسماء والأفعال والحروف،

وإن الذي يختص به الاسم هو الإسناد المعنوي فلا تحقيق فيه، وقال لي بعضهم: «كيف تتوهم

أن ابن مالك اشتبه عليه الأمر في الاسم والفعل والحرف؟ فقلت: كيف توهم ابن مالك أن

النحوين كافة غلطوا في قولهم: إن الفعل ينجبر به ولا ينجبر عنه، وإن الحرف لا ينجبر به ولا عنه؟

ابن مالك أنه اشتبه عليه الأمر في الاسم والفعل والحرف؟

فقلت له: فكيف^(١) توهم ابن مالك أن النحويين كافة غلطوا في قولهم: إن الفعل يخبر به ولا يخبر عنه، وإن الحرف لا يخبر به^(٢) ولا يخبر عنه؟

وإذا تقرر هذا فقوله: «كلمة» جنس يشمل الثلاث، وقوله: «يسند ما معناها إلى نفسها» فصل يخرج الفعل والحرف ضرورة أن كلاً منها لا يسند إليه/ ما هو لمعناه. وإنما قيد بالمعنى لأن اللفظي عنده صالح للكلم الثلاث كما ١٧ مر، وذلك مثل: زيد قائم [فقائم^(٣)] [ثابت^(٤)] لمعنى زيد وهو مسماه^(٥) وقد أسند إلى لفظ زيد.

فإن قلت: الثابت لمسمى زيد هو القيام لا قائم.

قلت: لا نسلم، إذ^(٦) معنى قائم شيء متصف بالقيام، ولا شك أن هذا أمر ثابت لمسمى زيد، إذ هو [شيء^(٤)] متصف بالقيام، «أو نظيرها» قيد أدخل نحو (صه) من أسماء الأفعال و(فل)^(٧) من المختصة بالنداء، و(سبحان) من اللازم للنصب على المصدرية، فإن هذه أسماء ولا يسند ما معناها إلى نفسها لكنه يسند إلى نظيرها.

ويعني^(٨) بالنظر^(٩) ما وافق معنى ونوعاً كالسكوت في (صه) وفلان في (فل) وبراءة في (سبحان)^(١٠)، فيصح أن يسند ما المعنى (صه) إلى نظيرها وهو

(١) كيف، ز، ظ.

(٢) سقط الضمير من، ظ.

(٣) عن، د، ز.

(٤) عن، ز، ظ.

(٥) مسمى، ظ.

(٦) ان، ظ.

(٧) وقل، ز.

(٨) ونعني، د، ظ.

(٩) بالنظر، ظ.

(١٠) كالسكوت وصه وفلان وقل وبراءة، وسبحان، د، ظ.

السكوت فتقول: السكوت حسن فثبت اسميتها وكذلك البواقي، كذا قال المصنف^(١) وتبعه الشارحون.

قلت^(٢): لا نسلم أن السكوت نظير لصبه بحسب المعنى، وتحقيق ذلك يظهر من كلام ذكره بعض حذاق المتأخرين، وذلك أنه قال:

كل لفظ وضع بإزاء معنى اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً فله اسم علم هو نفس ذلك اللفظ من حيث دلالاته على ذلك الاسم أو الفعل أو الحرف، كما تقول: - في قولنا خرج زيد من البصرة - خرج فعل^(٣) وزيد اسم ومن حرف جر، فتجعل^(٤) كلاً من الثلاثة محكوماً عليه، لكن هذا وضع غير قصدي، لا^(٥) يصير به اللفظ مشتركاً ولا يفهم منه معنى مسماه. وقد اتفق لبعض الأفعال أن وضع لها أسماء آخر غير ألفاظها تطلق ويراد بها الأفعال من حيث دلالتها على معانيها، وسموها أسماء الأفعال، فسه مثلاً: اسم موضوع بإزاء لفظ اسكت لكن لا يطلق^(٦) ويقصد^(٧) به^(٨) نفس اللفظ كما في بعض الأعلام المذكورة، بل يقصد بها اسكت الدال على طلب السكوت حتى تكون صه - مع أنه اسم لاسكت - كلاماً تاماً بخلاف اسكت الذي هو اسم لاسكت

(١) في شرح التسهيل (١: ٨) قال: (وليس المراد بالنظير ما وافق معنى دون نوع كالمصدر والصفة بالنسبة إلى الفعل بل المراد ما وافق معنى ونوعاً، كموافقة قول الأمر بالصمت: [سكوتاً] لقوله: صه، لكن (صه) لا يقبل الإسناد الوضعي، ويقبله السكوت، فالمسند إلى السكوت بمنزلة المسند إلى صه لتوافقهما معنى ونوعاً، وكذا المسند إلى كريم وفلان بمنزلة المسند إلى مكرمان وفل، وان كان (مكرمان) و(فل) لم يستعمل إلا في النداء، وهذا سبيل محاولة الإسناد إلى نظير ما تعذر الإسناد إليه بنفسه. (انتهى)، الكلمة (سكوتاً) ليست في الأصل، ولكن السياق يقتضيها ويدل عليها.

(٢) قلت قلت، د.

(٣) فعل ماض، د.

(٤) فيجعل، ز، ظ.

(٥) ولا، د.

(٦) لا يطلق، د، ظ.

(٧) ويقصدو، ز. (٨) أهملت الباء في، ز.

الذي هو فعل أمر من قولك: اسكت فعل أمر. فمن أين يثبت أن السكوت^(١) نظير لصفه بحسب المعنى مع ما قرع سمعك من التحقيق؟ فتفهم، على أنه لو سلم كونه نظيره معنى ونوعاً - كما ادعاه المصنف - لزم الدور في التعريف المذكور وليس بخاف^(٢).

«والفعل كلمة» جنس «تسند^(٣)» فصل أخرج به الحرف وبعض الأسماء كياء غلامي^(٤) وما لازم النداء أو الظرفية مثلاً.

«أبدأ» فصل أخرج به ما يسند من الأسماء وقتاً دون وقت، كالقائم في: زيد القائم، فإنه في هذا التركيب مسند، ثم يسند إليه في تركيب آخر نحو: القائم زيد، كذا قيل^(٥)، وفيه نظر:

أما أولاً - فلأن الصفات مسندة أبدأ، لأنها إما أن ترفع ظاهراً أو مضمراً، فحيث تقع^(٦) في التركيب لا يزايلها^(٧) كونها مسندة إلى مرفوعها، وليس الوصف في قولك: القائم زيد مسنداً إليه، وإنما هو مسند إلى ضمير يعود إلى (أل) إن جعلت اسماً موصولاً أو إلى ضمير موصوف محذوف إن جعلت حرف تعريف كما يقوله المازني^(٨).

وأما ثانياً - فلأن هذا القيد - وإن نفع في إخراج ما يسند من الأسماء تارة

(١) زاد بعدها «هو» في، ز.

(٢) بخلف، ز، ظ.

(٣) يسند، ز، ظ.

(٤) علامي، ظ.

(٥) قائله أبوحيان، د، مضافة بين السطرين تحت الكلمة الأولى وفوق الثانية.

(٦) يقع، ز.

(٧) يزايلها، ز.

(٨) أبو عثمان بكر بن محمد المازني (٢٤٩-١٠٠٠ هـ = ٨٦٣-١٠٠٠ م) نسب إلى مازن بني شيبان،

وقيل هو مولى بني سدوس، نزل في بني مازن فنسب إليهم، نحوي بصري، روى عن أبي

عبدة والأصمعي وأبي زيد، وعنه المبرد والفضل اليزيدي وجماعة. من مؤلفاته: (علل النحو)،

(ما تلحن فيه العامة)، (الألف واللام) قيل: وفاته سنة ٢٤٩ أو ٢٤٨ أو ٢٣٠ هـ.

- المعجم ١٠٧:٧-٢٢٨، الوفيات ١: ٢٨٣-٢٨٦؛ البغية ١: ٤٦٣-٤٦٦.

دون أخرى - فقد ضرر في خروج بعض الأفعال كالفعل المؤكد والمزيد والمكفوف، فإنهن قد زايلهن الإسناد.

وقد نص المصنف^(١) في قوله:

..... أتاك أتاك اللاحقون^(٢)

(١) في شرح التسهيل ١٨٧: أ.

(٢) تمامه:

فأين إلى أين النجاء ببغليتي احبس احبس

البيت مشهور بين المؤلفين كثير الدوران على ألسنتهم وأقلامهم، لكن ما منهم من سمى قائله، ولا أنشد معه بيتاً آخر من قصيدته.

- النجاء: الإسراع. اللاحقون يروى: اللاحقوك.

يشتمل البيت على توكيد لفظي في ثلاثة مواضع:

١ - فأين إلى أين.

٢ - أتاك أتاك.

٣ - احبس احبس.

عد ابن جني ذلك من توكيد المفردات، نقله البغدادي عنه من إعراب الحماسة حيث قال: «في أول البيت توكيد الاستفهام، وفي الثاني توكيد الخبر، وفي آخره توكيد الأمر». وعده ابن الشجري في أماليه من توكيد الجمل قال: (ومما جاء فيه من هذا الضرب تكرير ثلاث جمل قول الآخر: فأين... أراد: إلى أين تذهب إلى أين تذهب؟، أتاك اللاحقوك أتاك اللاحقوك، احبس البغاة احبس البغاة، فحذف الفعل والفاعل من اللفظين الأولين، وحذف الفاعل من أحد اللفظين الثانيين، وحذف المفعولين من اللفظين الثالثين). وأيد البغدادي قول ابن جني بما خلاصته:

١ - (أين) الأولى مجرورة بـ (إلى) محذوفة مدلولاً عليها بالثانية، و(أين) الثانية توكيد

للأولى.

٢ - (اللاحقون) فاعل (أتاك) الأول و(أتاك) الثاني توكيد للأول، ولما اتصل بالأول

ضمير المفعول به أعيد مع الثاني ليوافقه.

٣ - الفعل الثاني (احبس) توكيد للأول، وتوكيد الضمير المستتر بالتبعية إذ لا يمكن

انفكاكه ولو قصد لصح وكان من توكيد الجمل. (انتهى).

- الخصائص ٣: ١٠٣، ١٠٩؛ الشجري ١: ٢٤٣-٢٤٤؛ شرح التسهيل ٩٣: أ،

١٨٧: أ؛ الرضى ١: ٣٣٢؛ ابن الناظم: ٩٨، ٢؛ ابن عفيل ٢: ١٦٨؛ المقاصد

٣: ٩-١١، ٤: ٩٧-٩٨؛ التصريح ١: ٣١٨؛ الممع ٢: ١١١، ١٢٥؛ الأشموني ٢: ٩٨؛

الخزانة ٢: ٣٥٣؛ شواهد ابن عفيل ٢٠٣-٢٠٤؛ الدرر ٢: ١٤٥، ١٥٨.

أن الفعل الثاني لا يقتضي إلا التأكيد «قابلة لعلامة فرعية المسند إليه» فصل أخرج به أسماء الأفعال، فإنها تسند أبدأً، وليست أفعالاً خلافاً لبعض الكوفيين، لأنها لا تقبل علامة فرعية المسند إليه، والمراد بها تاء^(١) التانيث الساكنة وياء المخاطبة وألف الاثنيين وواو الجمع ونون الإناث.

١٨ فإن قلت: وهذا القيد أيضاً يخرج الصفات على تقدير/ كونها مسندة أبدأً فإنها لا تقبل علامة فرعية المسند إليه بهذا التفسير.

قلت: ليس المراد بالعلامة مجموع ما ذكر من تاء التانيث الساكنة وما ذكر معها من حيث هو مجموع، وإنما المراد كل واحدة من تلك الأشياء حتى لو قبلت الكلمة شيئاً من تلك الأمور حكم بفعاليتها كعسى مثلاً، ولا شك أن الصفات تقبل بعض هذه الأمور كألف الاثنيين وواو الجمع.

فإن قلت: كل من ألف الاثنيين وواو الجمع اللاحقين للفعل اسم، وأما ما يلحق الصفة فحرف، فلا تكون الصفات على هذا التقدير قابلة لشيء من تلك الأمور.

قلت: لا وجه لتخصيص الألف والواو اللاحقين [للفعل^(٢)] بالاسمية، وإنما المراد ما يدل على كون المسند إليه فرعاً عن الواحد سواء كان ذلك [البدال^(٣)] اسماً نحو: الزيدان والزيدون يقومون، أو حرفاً نحو: يقومان الزيدان و«يتعاقبون فيكم ملائكة^(٤)» فدخلت الصفات.

(١) نون، ز.

(٢) عن، د، ظ. (٣) عن، د، ظ.

(٤) جزء من حديث عن أبي هريرة - رضي الله عنه - واعتبار الواو اللاحقة بالفعل في هذا الحديث حرفاً دالاً على الجمع والفاعل الاسم الظاهر «ملائكة» قول جمهور النحويين، ومثل ذلك لغة لأزدشنوءة وبعض طيبيء، وهي لغة غير فصيحة، وقد ورد الحديث على هذا اللفظ في البخاري ج ١ ص ٩٧ و: ج ٩ ص ١٠٢، ١١٤؛ ومسلم ج ١ ص ٦٣٢ من طريق مالك و«الموطأ» ج ١ ص ١٨٤.

هذا وقد قيل: إن هذه الرواية ليست بقاطعة في الاستشهاد لأنه قد روي بروايات تخالف هذه اللغة، ومنها: «الملائكة يتعاقبون ملائكة بالليل وملائكة بالنهار... الحديث» البخاري: ج ٤ ص ٩٠. ومثلها في مسلم: ج ١ ص ٢٣٢ من طريق همام، إلا أن فيها: والملائكة يتعاقبون فيكم... الحديث» وفي المسند: ج ٢ ص ٢٥٧ =

على أني أقول بعد هذا كله: يلزم المصنف ألا يكون تعريفه هذا صادقاً على شيء من الأفعال أصلاً، وذلك لأنه لا شيء منها يسند دائماً ضرورة أن المصنف قائل: بأن الإسناد اللفظي صالح للكلم الثلاث كما مر، فقام في قولنا: قام زيد هو مسند، وفي قولنا: قام فعل ماضٍ هو مسند إليه، فقد رأيت كون الفعل قد انفك عن كونه مسنداً في بعض الصور، وهذا جارٍ في كل فعل، فتأمله.

«والحرف كلمة» جنس يشمل الثلاث «لا تقبل»^(١) إسناداً أي: لا تسند^(٢) ولا يسند إليها، فخرج الاسم لأنه يسند ويسند إليه والفعل لأنه يسند وإن لم يسند إليه. وقيد الإسناد بقوله: «وضعيّاً» احترازاً من اللفظي فإنه مشترك كما سبق.

قال المصنف^(٣): وقلت «بنفسها ولا بنظيرها»^(٤) احترازاً من الأسماء الملازمة^(٥) النداء ونحوها فإنها لا تقبله بنفسها ولكن نظيرها يقبله، فهي قابلة له لأجل ذلك. كذا قال، وفيه نظر.

«ويعتبر»، أي: يختبر^(٦) «الاسم بندائه»، وهو طلب الإقبال بحرف نائب مناب (أدعو) لفظاً أو تقديراً.

قال المصنف^(٧) واعتبار الاسم بذلك أولى من اعتباره بحرف النداء؛ لأن

= «إن لله ملائكة يتعاقبون، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار... الحديث». ومثلها عند البزار وابن خزيمة، ذكر ذلك في الفتح ج ٢ ص ٣٤، و«التنوير» ج ١ ص ١٨٤. وفي النسائي ج ١: ٢٤٠ (إن الملائكة يتعاقبون فيكم... الحديث، وفي الحلية ج ٧: ٣٢٥) (إن الملائكة فيكم يعتقبون... الحديث، وقد أورده في شواهد التوضيح ص ١٩٢.

(١) يقبل، ز.

(٢) يسند، ظ.

(٣) في شرح التسهيل ١: ٩، نقله بالمعنى وتصرف فيه.

(٤) بنظير، ز، م.

(٥) اللازمة، ظ.

(٦) تختبر، ز.

(٧) في شرح التسهيل (١: ١٠) قال:

(واعتباراً صحة النداء بـ (أيا) و(هيا) و(أي)، أولى من اعتبارها بـ (يا)، لأن (يا) قد كثرت مباشرتها للفعل والحرف، نحو: (يا حبذا) و(يا ليتي).

(يا) قد كثرت مباشرتها للفعل والحرف بنحو: ﴿أَلَا يَا سَجْدُوا﴾^(١) و﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾^(٢) وفي كونها حينئذٍ حرف نداء والنادى محذوف أو حرف تنبيه خلاف سيأتي. واعتبار صحة النداء بغير يا أولى لما ذكر. «وتنوينه في»^(٣) غير روي».

قالوا: [و^(٤)] الروي^(٥) الحرف الذي تنسب إليه القصيدة، كقولك: قصيدة لامية، إذا كان رويها لاما.

قلت: تعريفه بذلك مفض^(٦) إلى الدور، ضرورة أن معرفة الروي متوقفة^(٧) على نسبة القصيدة إليه، لأنه مأخوذ في تعريفه، ونسبة القصيدة إليه متوقفة على معرفة كونه رويًا.

واحترز المصنف بذلك من التنوين اللاحق للروي المطلق [أي]^(٨): المتحرك، ويسمى تنوين الترتم، ومن التنوين اللاحق للروي المقيد أي:

(١) ﴿وَجَدْتُنَهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَزَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ (٢٤) أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَاءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ ٢٥ النمل (٢٧)، قال في النشر (٢: ٣٣٧): (فقرأ أبو جعفر والكسائي ورويس بتخفيف اللام، ووقفوا في الابتداء (الأياء)، وابتلوا (أسجدوا) بهمزة مضمومة على الأمر، على معنى: ألا يا هؤلاء أو يا أيها الناس اسجدوا، فحذفت همزة الوصل بعد (يا) وقبل السين من الخط على مراد الوصل دون الفصل... وقرأ الباقر بتشديد اللام، و(يسجدوا) عندهم كلمة واحدة مثل: (أَلَا تَعُولُوا)، فلا يجوز القطع على شيء منها). والفعل - على القراءة الثانية - منصوب بـ(أن).

(٢) ﴿وَأَيْضًا أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ لِيَقُولَنَّ كَأَنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ... فَأَقْوَرٌ قَوْرًا عَظِيمًا﴾ ٧٣ النساء (٤).

(٣) من، ظ.

(٤) عن، د، ز.

(٥) زاد، بعدها في، د: هي، وفي، ز: هو.

(٦) يفضى، د، مفد، ز.

(٧) متوقف، د، ز، ظ، والصواب ما أثبتته لأن (متوقفة) خبر «معرفة».

(٨) ليس في النسخ الثلاث لكن المقام محتاج إليه.

الساكن، ويسمى التنوين الغالي^(١)، وكلاهما لا يختص بالأسماء، فلذلك أخرجهما، وما عداهما فمختص بهما، وسيأتي البحث في ذلك في محله. «وبتعريفه» سواء كان بـ (أل) أو بـ (أم) أو غير ذلك، وتكرير حرف الجر مع هذه العلامة دون ما تقدمها لا يظهر لي وجهه «وصلاحيته بلا تأويل لإخبار^(٢) عنه» نحو: زيد في قولك: زيد قائم، بخلاف ﴿أَنْ تَصُومُوا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾^(٣)، فإن صلاحيته للإخبار عنه إنما هي بتأويل، لكون ﴿أَنْ تَصُومُوا﴾ بمعنى: صومكم وفي هذه العلامة خلاف:

فهشام^(٤) وثعلب^(٥) ومن وافقهما من الكوفيين على جواز الإسناد إلى الجملة مطلقاً، مذهب كثير من البصريين منع ذلك مطلقاً، وقال الفراء^(٦)

- (١) العالى، ز.
 (٢) للإخبار، د.
 (٣) ﴿... فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ١٨٤ البقرة (٢).
 (٤) ابن معاوية الضرير أبو عبدالله (١٠٠٠-٢٠٩هـ = ١٠٠٠-٨٢٤م) النحوي الكوفي، أحد أعيان أصحاب الكسائي. له مقالة في النحو تعزى إليه، صنف مختصر النحو، الحدود، القياس.

— البغية: ج ٢ ص ٣٢٨.

- الوفيات: ج ٦، ص ٨٥؛ المعجم: ج ١٩ ص ٢٩٢؛ القفطي ٣: ٣٦٤-٣٦٥.
 (٥) أحمد بن يحيى الشيباني ولاء أبو العباس (٢٠٠-٢٩١هـ = ٨١٦-٩٠٤م) إمام كوفي المذهب في النحو. أخذ عن ابن الأعرابي وابن سلام الجمحي وعلى بن المغيرة الأثرم وغيرهم وعنه: محمد بن العباس الزبيدي والأخفش الأصغر ونفطويه وغيرهم. من مؤلفاته: المصون «في النحو» واختلاف النحويين ومعاني القرآن.

— البغية: ج ١ ص ٣٩٦-٣٩٧؛ الوفيات: ج ١ ص ١٠٢-١٠٤؛ الشذرات: ج ٢ ص ٢٠٧-٢٠٨؛ القفطي ١: ١٣٨-١٥١.

- (٦) يحيى بن زياد أبو زكريا الديلمي (١٤٤-٢٠٧هـ = ٧٦١-٨٢٢م) روى عن قيس بن الربيع ومندل بن علي والكسائي وعنه سلمة بن عاصم ومحمد بن الجهم السمرى. من أئمة الكوفيين. يميل إلى الاعتزال. ومن كتبه: معاني القرآن- ط، والمصاحف في القرآن، والمذكر والمؤنث.

— البغية: ج ٢: ٣٣٣؛ الوفيات: ج ٦: ١٧٦-١٨٢؛ الشذرات: ج ٢: ١٩-٢٠.

وجامعة: جوازه مشروط بكون المسند إليها قلبياً^(١)، وباقترانها بمعلق^(٢) نحو: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ^(٣)﴾ ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ ٱلَّيْسَجُنَّةِ^(٤)﴾.

قلت: وكلام المصنف هنا فيه تكرير وقصور وإهمال قيد وحشو:

أما التكرير: فإنه سبق في تعريف الاسم ما يستفاد منه هذه الخاصة وهو إسناد ما للمعنى الكلمة إليها أو إلى نظيرها^(٥).

وأما القصور: فلأن الإسناد إلى الكلمة أعم من الإخبار عنها؛ لصدق الأول على النسب الواقعة في الجمل الإنشائية دون الثاني، فالتعبير بما يخص بعض الأسماء^(٦) دون التعبير بما يعم جميعها مع القدرة عليه قصور.

وأما إهمال قيد: فلأن الإخبار عن الكلمة إنما يكون^(٧) من خواصها إذا كان بحسب المعنى لا بحسب اللفظ، وقد ترك القيد الدال على ذلك، لا يقال: اغتنى عنه بما سبق له من تعريف الاسم حيث قيد الإسناد بما يقتضي كونه معنوياً؛ لأننا نقول: فإذن لا حاجة إلى هذه الخاصة أصلاً ورأساً لما تقدم، ثم إحالة من يقصد تعريف الاسم^(٨) بمجرد هذه الخاصة على أمر خارج عنها مما ينافي هذا القصد.

وأما الحشو: فلأنه ادعى أنه احترز بقوله: (بلا تأويل) عن مثل: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ^(٩)﴾ كما تقدم، وهذا ساقط؛ لأن الخاصة هي كون الكلمة

(١) قلبياً؛ ز، ظ.

(٢) بمعلق، ز.

(٣) ﴿وَسَكَنتُمْ فِي مَسَاكِينِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ... وَضَرَبْنَا لَكُمْ ٱلْأَمْثَالَ﴾ ٤٥ إبراهيم (١٤).

(٤) ﴿... حَتَّىٰ جِئِنَا بِٱلْيُوسُفَ﴾ ٣٥ يوسف (١٢).

(٥) نظيرها، ز.

(٦) زاد بعدها في (د): دون بعض.

(٧) تكون، ز.

(٨) تعريفه للاسم، ز، ظ.

(٩) البقرة من الآية ١٨٤.

صالحة لما ذكر، وضمير صلاحيته عائد على (١) الاسم باعتبار كونه لفظاً هو كلمة، فالمعنى حينئذٍ: ويعتبر كون اللفظ الذي هو كلمة اسماً بصلاحية ذلك اللفظ لإخبار عنه، وإلاً فلو كان المراد: ويعتبر الاسم بصلاحية الاسم لإخبار عنه، أي: إذا صلح الاسم لأن يخبر عنه فهو اسم، لم يستقم، فتعين أن يكون المراد: إذا صلح اللفظ الذي هو كلمة لأن يخبر عنه فهو اسم حينئذٍ فلا يدخل ﴿أَنْ تَصُومُوا﴾ في ذلك.

فإن قلت: تلوح فائدة هذا القيد في قولك: تسمع بالمعيدي خير [من أن تراه] (٢)، برفع الفعل إذا لم تعتبر ثم شيئاً محذوفاً.

قلت: إن صح ذلك لزم اعتبار القيد المذكور في تعريف الاسم السابق، فتأمل.

وقد يقال على الثاني: إنما يتم القصور أن لوجعل المصنف العلامة كون اللفظ مخبراً عنه، لكنه إنما جعلها صلاحيته (٣) للإخبار عنه، وهي مساوية للإسناد إليه، إذ كلما تحقق أحد هذين الأمرين تحقق الآخر، فلا قصور.

وجوابه: أنا لا نسلم المساواة، وذلك لأن الإخبار عن الكلمة هو تعليق شيء بها على وجه يحتمل معه الكلام الصدق والكذب، والإسناد إليها هو تعليق شيء بها على وجه يحتمل الكلام معه ذلك أو لا يحتمله، ولا شك أن لنا ألفاظاً تصلح للإسناد إليها ولا تصلح للإخبار عنها نحو: غُدرَ وخُبثَ (٤) مثلاً، فإنهما اسمان ملازمان للنداء، ولا يجوز استعمال شيء منها على غير هذا الوجه

(١) إلى، د.

(٢) سقطت من، ز، ظ، والمثل قاله المنذر بن ماء السماء في شأن شقة بن ضمرة النهشلي، وكان يسمع عنه ما أعجبه، فلما رآه احتقره، لكن شقة حاوره محاوره جعلت المنذر يعجب به، فاصطفاه وسماه ضمرة بن ضمرة، وكان أبوه أثيراً لدى المنذر. والمثل يروى: لأن تسمع. أن تسمع. تسمع بالمعيدي لا أن تراه.

— راجع الفاخر ٦٥-٦٨؛ الميداني ١٣٦:١؛ ابن قتيبة ٦٣٧:٢؛ الخزانة ١٥١:١.

(٣) صلاحية، د، ز.

(٤) وجبث، ظ.

أصلاً: تقول: يا غدر ويا خبث، فكل منهما مسند إليه في المعنى لأنه قد علق به طلب الإقبال، وأوقع على وجه لا يحتمل معه صدقاً ولا كذباً ضرورة أنه بصيغة النداء الإنشائية، وعلى [هذا^(١)] فصلاحيته^(٢) للإسناد إليه أعم لشموها^(٣) ما ذكرناه دون صلاحيته للإخبار عنه، لكن هذا يقتضي أن قول المصنف في تعريف الاسم: (أو نظيرها) مستدرك بالنسبة إلى مثل هذه الأسماء، ولا يضر ذلك فيما نحن بصدده، فتأمل.

«أو إضافة إليه» نحو زيد في قولك: غلام زيد «أو عود ضمير عليه»، إذ الضمير عين ما يعود عليه، والضمير اسم، ولا يكون [الاسم^(٤)] عين الفعل ولا عين الحرف، ومن ثم قال الزمخشري^(٥) في سورة آل عمران في قوله تعالى: ﴿أَبِي أَخْلَقَ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفَخُ فِيهِ﴾^(٦): إن الضمير راجع للكاف وأنها اسم (أو إبدال صريح منه) نحو: كيف أنت أصحيح أم سقيم؟ فكيف اسم لإبدال الاسم الصريح/منها، وهذا داخل تحت قوله «بلا تأويل»، كما أن جميع ما تقدم كذلك، فيخرج عنه نحو: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾^(٧) من حيث إن المضاف إليه بتأويل مفرد، وكذا نحو:

﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾^(٨)، من حيث إن الضمير المستكن في (خير) عائد على (أن تصوموا) لكونه مؤولاً بالصوم، وكذا نحو: يعجبني أن تفعل الخير

(١) عن، د، ز.

(٢) صلاحيته، د، ظ.

(٣) زاد بعدها في (ظ): على.

(٤) عن، د، ز.

(٥) الكشف: ج ١ ص ٣٦٤، وفي ما نقله الشارح تصرف وزيادة. وهذا نصه: «الضمير للكاف أي: في ذلك الشيء المماثل لهيئة الطير».

(٦) ﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ... فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ...﴾ ٤٩.

(٧) ﴿قَالَ اللَّهُ... لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ ١١٩ (المائدة: ٥).

(٨) البقرة من الآية ١٨٤.

قراءتك القرآن، من حيث إن قراءتك بدل من: (أن تفعل)؛ لكونه بتأويل فعلك، ويدل على ذلك أنه قال بعد:

«وبالإخبار به» فاستأنف ذكر العامل على أن البحث المتقدم يأتي هنا أيضاً، فافهم.

«وبالإخبار به مع مباشرة الفعل» نحو: كيف كنت؟ فكيف اسم لأن الإخبار بها يدفع الحرفية، ومباشرتها للفعل تنفي الفعلية إذ^(١) الفعل لا يباشر الفعل إلا عند التأكيد نحو: قام قام زيد، والفرض انتفاؤه في المثال المذكور. «وبموافقة ثابت الاسم في لفظ»، أي وزن يخص الاسم نحو: وشكان^(٢)، فإنه موافق لسكران في لفظه، وهو من الأوزان المختصة بالأسماء، ولو كان المراد ما هو أعم لورد ما لا يكاد يحصر من الأفعال الموافقة^(٣) لما هو ثابت الاسم نحو: (ضرب) ماضياً و«اضرب» أمراً و«أذهب» مضارعاً؛ لموافقة الأول نحو: حجر والثاني لنحو: إثم والثالث لنحو^(٤): أفكل^(٥) إلى غير ذلك.

ثم اعلم أن هذه العلامة لا تعرف إلا بعد معرفة الاسم والفعل والإحاطة بأوزان كل منهما، فإذن لا حاجة إليها.

«أو معنى»: نحو: (قد) في: قذك درهم، فإنها موافقة لحسب في المعنى، وحسب ثابتة الاسم، فقد المذكورة اسم «دون معارض» احترز به من نحو واو (مع) نحو: سرت والنيل إذ هي بمعناها، لكن المعارض قائم وهو كونها على حرف واحد صدرأ، وما كان كذلك فإنما يكون حرفاً لا إسماً.

قلت: قد ينتقض بالكاف في نحو: زيد كالأسد، فقد قال كثيرون

(١) إذا، ظ.

(٢) في الصحاح: ج ٤ ص ١٦١٥: «وعجبت من وشك ذلك الأمر ووشك ذلك الأمر بضم الواو، ومن وشكان ذلك الأمر ووشكان ذلك الأمر أي: من سرعته عن يعقوب. ويقال: وشكان ذا خروجاً أي عجلان». وانظر اللسان ج ١٢، ص ٤٠٥.

(٣) الموافق، ظ.

(٤) كتحو، ز مع الأمثلة الثلاثة.

(٥) أفكل في الصحاح ٥: ١٧٩٢: (الأفكل على أفعل الرعدة، ولا يبنى منه فعل. يقال: أخذه أفكل إذا ارتعد من برد أو خوف). وانظر اللسان ١٤: ٤٥.

باسميتها مع وجود هذا المعارض. واحترز به أيضاً من كلمة (من) التبعية، فإنها بمعنى بعض، وبعض ثابتة الاسمية لكن عارض ذلك انعكاس الإسناد في نحو: إن من إخوتك زيد أو إن بعض إخوتك زيد فلا تكون^(١) (من) المذكورة اسماً، والذي يظهر من كلام المصنف وشارحيه أن هذا القيد - وهو قوله: (دون معارض) - راجع إلى قوله: (معنى)، ولو جعل راجعاً إلى كل واحد من لفظ ومعنى لكان حسناً واندفع حينئذ الاعتراض بنحو: ضرب، لأنه - وإن وافق ثابت الاسمية كحجر - فإنه عارض ذلك قبوله لعلامات الفعل، بخلاف نحو: وشكان. «وهو» أي الاسم «لِعَيْنٍ»، أي: يدل على ذات بلا قيد نحو: زيد ورجل «أو معنى».

وهو مادل على غير ذات بلا قيد نحو: قراءة وفهم «اسماً» كما سبق تمثيله^(٢) في العين^(٣) والمعنى. «ووصفاً» للعين وهو مادل على قيد في الذات كقائم أو للمعنى وهو مادل على قيد^(٤) في غير الذات كجلي وخفي وبقي على المصنف: أو لها. وذلك في الاسم نحو: شيء وفي الوصف نحو: حسن، فيقع صفة للعين^(٥) نحو: رجل حسن، وللمعنى نحو: فهم حسن وبلغ وفصيح، فإنها يقعان [صفة^(٦)] للمتكلم والكلام، والاسم هنا قسيم الوصف لا قسيم الفعل والحرف ولا قسيم الكنية واللقب، والمعنى هنا قسيم الذات ولا يراد به المعنى المذكور في حد الاسم. وهذا التقسيم الذي ذكره المصنف [رحمه الله تعالى^(٧)] هنا ذكره الفارسي في «الإيضاح» واعترضه ابن ملكون^(٧) بأن العين

(١) يكون، ز.

(٢) تمثله، ز.

(٣) المعين، د، ظ.

(٤) معنى، د.

(٥) المعنى، ز.

(٦) عن ز، ظ.

(٧) إبراهيم بن محمد الحضرمي الإشبيلي أبو إسحاق (٠٠٠-٥٨١ أو ٥٨٤ هـ = ١١٨٦ أو

١١٨٩ م) نحوي جليل، روى عن أبي الحسن شريح وأبي مروان بن محمد، وعنه ابن حوط الله وابن خروف والشلوين، ألف شرح الحماسة والنكت على تبصرة الصيمري وغير ذلك.

- البغية: ج ١ ص ٤٣١.

- تكملة الصلة: ج ١ ص ١٥٧-١٥٨؛ القفطي: ج ٤ ص ١٩٠.

تطلق^(١) على المعنى نحو: ﴿عَيْنَ الْيَقِينِ^(٢)﴾ و«عين الربا»^(٣)، فكيف يجعل قسيماً^(٤) للمعنى؟، وليس بشيء، لأن العين مشترك بين الشخص^(٥) والحقيقة.

«ويعتبر الفعل بقاء التأنيث الساكنة» الدالة على تأنيث ما بعدها،

ليخرج نحو: ربت وثمت ولعلت، وقيد الساكنة يخرج المتحرك بحركة إعراب^(٦)، وهي المختصة/بالأسماء، وبحركة بناء فإنها تلحق الحرف كلات^{٢١} وثمت^(٧) «ونون التوكيد»^(٨)، بالعطف على المجرور بالباء «الشائع»^(٩) بالجر، لكن لا على أنه وصف لنون ولا للتوكيد^(١٠)؛ وذلك لأن نون التوكيد علم فلا يصح وصف جزئه الأول وحده ولا الثاني وحده، وإن كان معنى كل من المتضامين صحيحاً مقصوداً، كذا قاله ابن هشام، وفيه نظر:

وأراد بالشائع المشهور^(١١) نحو: ﴿لِيُسْجَنَ وَلِيَكُونَ مِنَ الصَّاغِرِينَ^(١٢)﴾ احترازاً من لحاقها اسم الفاعل شذوذاً كقوله^(١٣):

(١) مطلق، ز.

(٢) ﴿ثُمَّ لَتَرَوْهَا...﴾ ٧ التكاثر (١٠٢).

(٣) من حديث عن أبي سعيد - رضي الله عنه - في شأن تمر رديء باعه بلال - رضي الله عنه - صاعين بصاع من البرني، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم -: «أوه عين الربا...». أخرجه مسلم: ج ٣ - ح ١٥٩٤. وهو في البخاري ج ٣ ص ٨٩: وفيه: «أوه عين الربا عين الربا».

(٤) قسيماً، ز.

(٥) العين، د.

(٦) الإعراب، ظ.

(٧) وثمة، د.

(٨) التأكيد، د، ز، ظ.

(٩) التابع، ز.

(١٠) للتأكيد، د.

(١١) المشهور، د، ز.

(١٢) ﴿... وَلَيْتَن لَمْ يَفْعَلْ مَا أَمَرُهُ...﴾ (٣٢) يوسف (١٢).

(١٣) رجل من هذيل لم يسم، وقيل أمة وطأها مولأها فحملت وأنكر ذلك، وقيل رؤبة بن العجاج، وليس في ديوانه، وألحقه جامعه بما نسب إليه.

أقائلن أحضروا الشهود^(١).

كذا أنشده أبو الفتح^(٢)، ولا يتعين مثلاً لما نحن فيه؛ لجواز أن يكون الأصل: أقائل أنا؟ ثم حذفت همزة أنا اعتباراً ثم أدمم التنوين في نون (نا).
فإن قلت: أو نقلت حركة الهمزة في^(٣) (أنا) إلى التنوين ثم أسقطت على القياس في التخفيف بالنقل، ثم سكنت النون وأدغمت؟

قلت: بعضهم يرد هذا بأن المحذوف لعلة بمنزلة الثابت، فحينئذٍ يمتنع الإدغام [و^(٤)] لأن الهمزة فاصلة في التقدير، ومثل هذا البحث في قوله تعالى: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾^(٥).

(١) من أرجوزة أوردها السكري، وهي:

أريت إن جاءت به أملودا	مرجلا ويلبس البرودا
ولا يرى مالا له معدودا	أقائلون أعجلي الشهودا
فظلت في شر من اللذ كيدا	كاللذ تزى زبية فاصطيدا

أريت: أصله أريت خفف بحذف الهمزة، والمعنى: أخبرني. (جاءت) يروى: جئت. أملودا: ناعما. مرجلا: مسرح الشعر، ويروى بالحاء، ولا معنى له هنا، لأن المرحل: البرد الذي عليه صور الرجال. أقائلن: فيه توكيد اسم الفاعل، وهو شاذ، وعلى رواية السكري لا شاهد فيه.

(أحضروا) يروى: أحضري، أعجلي. تزى: حفر زبية، ويروى: تزى صائدا فصيدا.

— السكري ٢: ٦٥١، ٣: ١٤٧٢؛ الخصائص ١: ١٣٦؛ المحتسب ١: ١٩٣؛ شرح التسهيل ١: ١٤؛ الرضي ٢: ٤٠٤؛ ابن الناظم ٢٤١؛ المغني ١: ٣٧٤؛ السيوطي ٢: ٧٥٨-٧٥٩؛ الهمع ٢: ٧٩؛ المقاصد ١: ١١٨-١٢٠، ٣: ٦٤٨، ٤: ٣٣٤؛ التصريح ويس ١: ٤٢؛ الأشموني ١: ٤٢، ٣: ٢١٢؛ رؤبة ١٧٣ (ما نسب إليه).

(٢) عثمان بن جني (٣٩٢-٠٠ = ١٠٠٣ م) من أعلم أهل الأدب بالنحو والصرف. أخذ عن أبي علي الفارسي وخلفه في مجلسه في بغداد بعد وفاته، وعنه الثمانيني وعبد السلام البصري وأبو الحسن السمسعي، ومؤلفاته كثيرة منها: الخصائص-ط، محاسن العربية، شرح مستغلق الحماسة، وشرحان على ديوان المتنبي، والمحتسب: في إعراب شواذ القراءات-ط.
— البغية: ج ٢ ص ١٣٢؛ الوفيات: ج ٣ ص ٢٤٦-٢٤٨؛ الشذرات: ج ٣ ص ١٤٠-١٤١؛ القفطي ٢: ٣٣٥-٣٤٠.

(٣) من، د، ز.

(٤) عن، د.

(٥) ﴿... وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا﴾ (٣٨) الكهف (١٨).

ثم اعلم أن هذه العلامة غير محتاج إليها؛ لأنها لا تعرف إلا بعد معرفة ما يؤكد قياساً وما يؤكد شذوذاً، وذلك لا يعرف إلا بعد^(١) معرفة الفعل؛ لأنها^(٢) تكون حاصلة، ثم لا يعرف^(٣) ذلك إلا بعد معرفة الفعل، فيجيء^(٤) الدور.

«ولزومه»، أي: لزوم الفعل «مع ياء المتكلم نون الوقاية» نحو: أكرمني يكرمني أكرمني.

وأورد عليه أبو حيان أنها لا تلزم في [أفعل^(٥)] التعجب مع أنه فعل فنقلوا أنه يجوز قليلاً ما أحسن^(٦)، وعلى ذلك بنى بعض الأدباء قوله:

يا حسنه إذ قال: ما أحسن^(٧).

ورد بأن العلامة لا يجب^(٨) انعكاسها وأن (أحسن) في البيت اسم تفضيل و(ما) استفهامية.

وأورد على المصنف أيضاً^(٩) أنها لازمة في عليكني ورويدني ونحوهما من أسماء الأفعال، فأجاب بمنع اللزوم بدليل عليك بي ورويد بي^(١٠)، وفيه نظر: لأن المفهوم من كلامه أن علامة الفعل كون ياء المتكلم لا تتصل^(١١) [به^(١٢)] إلا

(١) إلا بعد الاستثناء عن معرفة، ز.

(٢) لأنها به، د.

(٣) تعرف، ز.

(٤) فهي، د.

(٥) عن، ز، ظ.

(٦) أمسنى، ز.

(٧) لم أقف على القائل ولا على تنمة البيت.

(٨) يلزم، د.

(٩) قدمت على الجار والمجرور الذي قبلها في، ز، ظ.

(١٠) ورويدلي، د.، ورويدني، ز.

(١١) يتصل، ز.

(١٢) عن، د.

محجوزة^(١) عنه بنون^(٢) [الوقاية^(٣)]، والياء هنا لم تتصل باسم الفعل بل اتصلت بعامل آخر، ولو اتصلت باسم الفعل لم تكن إلا محجوزة عنه بنون الوقاية، كما أنها لا تتصل بالفعل إلا كذلك، وأيضاً فلأن معنى عليك في عليك زيداً ليس معنى عليك في عليك يزيد، فالأول بمعنى الزم والثاني بمعنى التصق، فالذي معه الباء الموحدة غير الذي يتعدى بنفسه، والباء معدية لازائدة كما يوهمه كلامه. «وباتصاله»، أي اتصال^(٤) الفعل «بضمير الرفع»؛ لأن المجرور لا يتصل به^(٥) [البتة^(٦)] والمنصوب يتصل بالكلمات الثلاث نحو: إنك أكرمك المعطيك^(٦)، «البارز»؛ لأن المستتر يتصل بالاسم نحو: زيد منطلق، وبالفعل نحو: زيد قام.

وإنما اختص هذا الضمير بالفعل لأن الاسم يستحق مثناه ومجموعه جمع سلامة الألف والواو، فلولحقة ضمير الرفع البارز لاجتماع في المثني ألفان وفي الجمع واوان، فإن لم تحذف إحداهما^(٧) استثقل، وإن حذفت التيس.

قلت: لكن ادعى أبو علي الفارسي في أحد قوليهِ^(٨): أن (ليس) حرف محتجاً بأنها لو كانت فعلاً مخففاً^(٩) من فعل كصيّد في صيّد لعادت حركة الياء عند اتصال الضمير كصيّدت.

وأجيب بأن ذلك لمخالفته أخواته^(١٠) في عدم التصرف.

قال الفارسي: وأما إلحاق الضمير به في لست ولستما فلشبهه بالفعل لكونه

(١) محجوزة، د، محجوزة، ظ.

(٢) بالنون، د.

(٣) عن، ز، ظ.

(٤) باتصال، د.

(٥) بالفعل، د.

(٦) والمنصوب يتصل بالفعل نحو: أكرمك، وبالاسم نحو: المعطيك، وبالحرف نحو: إنك، د.

(٧) أحدهما، د، ظ.

(٨) قوله، ظ.

(٩) محققاً، ز.

(١٠) أخوته، د.

على ثلاثة أحرف وبمعنى ما كان وكونه رافعاً وناصباً، كما لحق^(١) الضمير هاء هائياً هاؤوا هائي^(٢) مع كونه اسم فعل لقوة مشابهته للأفعال لفظاً كذا نقله^(٣) الرضي^(٤) في شرح الحاجبية^(٥). فتحصل لنا من/ هذا الكلام أن أبا علي ٢٢ يخالف^(٦) في كون الضمير البارز من خواص الفعل، وأنه يرى صحة لحاقه لما هو مشبه بالفعل من اسم أو حرف، فلا تظن أن هذه العلامة متفق عليها^(٧).

«وأقسامه»، أي: أقسام الفعل «ماض وأمر ومضارع» على هذا النمط رتبها سيويه^(٨). وتسمية الأولين واضحة، وأما الثالث: فمن معنى

(١) الحق، د

(٢) هات هاتيا هاتوا هاتي، د، ز، ظ: والذي أثبتته هو الصحيح، أما أولاً:

فلأنه الموافق لما نقله الرضي عن الفارسي كما سترى،

وأما ثانياً: فلأن الصحيح أن هات فعل أمر جامد وليس اسم فعل.

(٣) ذكره الشيخ، د.

(٤) محمد بن الحسن نجم الدين أو نجم الملة أو نجم الأئمة الأسترباذي من علماء المشرق لم يذكر المؤلفون عنه خيراً مفصلاً مع مكانته التي أفصح عنها أثره الجليلان: شرح الكافية وشرح الشافية «كافية ابن الحاجب وشافيته» أتم الأول (٦٨٦هـ = ١٢٨٧م، والثاني أول (٦٨٨هـ = ١٢٨٩م) وتوفي سنة ٦٨٨هـ، وفي وفاته خلاف، وما ذكرناه أصحابها. وتجد عنه تتقاً يسيرة في الخزانة ج ١ ص ١٢-١٣، والأعلام: ج ٦ ص ٣١٧؛ ونشأة النحو: ص ٢٠٧-٢١٧.

(٥) يعني شرح الرضي على «الكافية» لابن الحاجب. وسنقل هنا ما نقله الرضي عن الفارسي، لتقف على ما في نقل الدماميني من الاختلاف: «وقال أبو علي في أحد قوليه: إنه حرف، إذ لو كان مخفف فعل كصيد في صيد لعادت حركة عين الياء عند اتصال الضمير كصيدت، ولو كان كهاب لكسرت الفاء كهبت والجواب: أن ذلك لمفارقته أخواته في عدم التصرف. قال أبو علي: وأما إلحاق الضمير به في لست ولستتا ولستم فلشبهه بالفعل لكونه على ثلاثة، وبمعنى ما كان وكونه رافعاً فناصباً كما ألحق الضمير في هاء هائياً هاؤوا هائي هائياً هائين مع كونه اسم فعل تشبيهاً بالفعل...» الخ: الرضي ج ٢، ص ٢٩٦.

(٦) تخالف، ظ.

(٧) عليها، ظ.

(٨) قال في كتابه ١: ٢ (وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث وحمد. وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك أمراً: اذهب واقتل واضرب، وبخيراً: يقتل ويذهب ويضرب ويقتل ويضرب، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت، فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء ولها أبنية كثيرة ستبين إن شاء الله).

المشابهة. وقول ابن عصفور^(١) من المراضعة فقلب مردود. وقال الكوفيون: القسمة ثنائية، فجعلوا الأمر مقتطعاً من المضارع ولم يجعلوه أصلاً برأسه.

«فيميز الماضي» بالنصب مفعول مقدم على الفاعل للاهتمام «التاء» بالرفع فاعل يميز^(٢) فـ «المذكورة» صفة، والمراد بالتاء المذكورة تاء التانيث الساكنة؛ لأنها إنما أسكنت للفرق بين تاء الأفعال وتاء الأسماء. ولم يعكس لثلاثا ينضم ثقل الحركة إلى ثقل الفعل وقد استدل كثيرون بهذه العلامة على فعلية عسى. وفيه نظر، وذلك لأن النيلي^(٣) قال في شرح الفصيح قال الزخشيري قال أبو عبيدة^(٤): من العرب من يؤنث (عسى)، وهم الذي يؤنثون (رب)، وأنشد على ذلك:

عست كربة أمسيت فيها مقيمة يكون لنا منها رجاء ومخرج^(٥)

(١) أبو الحسن علي بن مؤمن الحضرمي الإشبيلي (٥٩٧-٦٦٣ أو ٦٦٩ هـ - ١٢٠٠-١٢٦٤ أو ١٢٧١ م) أخذ عن الدباج والشلوبين. ومن مؤلفاته: «المتع في التصريف» - ط والمقرب - ط وشرح الجزولية ومختصر المحتسب.

- البغية: ج ٢ ص ٢٠١ فوات الوفيات: ج ٢ ص ١٨٤-١٨٥؛ الشذرات: ج ٥ ص ٣٣٠-٣٣١.

(٢) تميز، د.

(٣) جماعة من العلماء، لكن لم أجد منهم أحداً في شرح الفصيح، وليس بعيداً أن تكون الكلمة مصحفة عن (اللبلي)، فقد ذكر في شرح الفصيح: أبو جعفر أحمد شهاب الدين بن يوسف الفهري اللبلي المتوفى سنة ٦٩١ هـ. كشف الظنون ٢: ١٢٧٣.

(٤) معمر بن المثنى البصري اللغوي مولى بني تميم: تيم قریش (١١٢-٢٠٨ أو ٢٠٩ أو ٢١٠ أو ٢١١ هـ = ٧٣٠-٨٢٣ أو ٨٢٤ أو ٨٢٥ أو ٨٢٦ م) أخذ عن يونس وأبي عمرو، وعنه أبو عبيد وأبو حاتم والمازني وغيرهم. أول من صنف في غريب الحديث، اشتهر بعلم الأنساب. ومؤلفاته كثيرة منها: «المجاز في غريب القرآن» - ط والأمثال «في غريب الحديث» والمثالب، واللغات.

- البغية: ج ٢، ص ٢٩٤؛ الوفيات: ج ٥ ص ٢٣٥-٢٤٣.

- معجم الأدياء: ج ١٩، ص ١٥٤-١٦٢؛ القفطي ٣: ٢٧٦-٢٨٧.

(٥) القائل أبو دهب، وهب بن زمنة بن أسد الحمصي القرشي، شاعر مطبوع مجيد، من شعراء مكة العشاق، مدح معاوية بن أبي سفيان وعبدالله بن الزبير والوليد بن يزيد، ولاه الثاني بعض أعمال اليمن، واسم جده في الأغاني: أسيد، وله ديوان مطبوع، لم أقف على قول شافٍ في وفاته.

فدل^(١) على نسبة ذلك لبعض العرب. وقوله: إنهم^(٢) الذي يؤثنون (رب)، فيقولون: ربت. على أن إدخال التاء على عسى ليس لتأنيث^(٣) ما بعدها وأن وقوع ذلك في البيت اتفاقي، وحينئذ لا يستدل بالتأنيث الذي [هذا^(٤)] شأنه على الفعلية كما لا يستدل بالتأنيث في ربت على ذلك.

«والأمر» بالنصب^(٥) عطفاً^(٦) على المفعول المتقدم، أي: ويميز^(٧) الأمر.

«معناه»، وهو مرفوع تقديرأ عطفاً على الفاعل المتقدم. والضمير المضاف إليه على الأمر، أي: ويميزه^(٨) عن قسيميه دلالة على معنى الأمر، وهو الطلب.

= ابن قتيبة ٢: ٦١٤-٦١٧؛ الأغاني ٧: ١١٤-١٤٥؛ الأمدي: ١١٧؛ المقاصد ١: ١٤١.

والبيت من قصيدة قالها لعمره الجمحية، وكان بينها ودّ فبلغها أنه باح به فعاتبته. مطلعها:

تطاول هذا الليل ما يتبلج وأعيت غواشي عبرتي ما تفرج
وقبل الشاهد: ولو تركونا - لاهدى الله سعيهم -
ولم يلحموا قولاً من الشر ينسج لأوشك صرف الدهر يفرق بيننا
وهل يستقيم الدهر والدهر أعوج!!؟ وبعده:

فيكبت أعداء ويحذل ألف له كبد من لوعة الحب تنضج
يروى: غواشي سكرتي. غواشي الهمّ ما تفرج. لا هدى الله أمرهم. ولم يبرموا تفريق
بيننا. ولا يستقيم. عسى. ولا شاهد عليها. رخاء ومخرج. نجاه ومخرج. خلاص ومخرج.
تلعج. يلعج. يلحموا: يحكموا.

- أبو دهبيل: ٥٢-٥٧؛ الأغاني ٧: ١١٧-١١٨، ١٣٥-١٣٨؛ ابن قتيبة ٢: ٦١٥-٦١٧.

(١) يدل، د.

(٢) أن، د.

(٣) بتأنيث، د.

(٤) سقطت من، د، ز.

(٥) زاد بعدها في، د مفعول مقدم.

(٦) عطف، د.

(٧) وتميز، د.

(٨) يميزه، ز، ظ.

«ونون التوكيد»، معطوف على (معناه)، أي: يميزه مجموع الأمرين، فإن وجد أحدهما فقط بأن دلت الكلمة على معنى الأمر ولم تقبل نون التوكيد - فهي اسم فعل، كصه، وإن قبلت النون ولم تدل على معنى الأمر فهي فعل مضارع نحو: هل تقومن؟ «والمضارع» بالنصب أيضاً عطفاً^(١) على المفعول «افتتاحه» بالرفع عطفاً على الفاعل «بهمزة» متعلق بفتتاحه «للمتكلم» ظرف مستقر في محل جر صفة لهمزة، أي: ثابتة للمتكلم. واحترز به عن همزة لا تكون^(٢) للمتكلم نحو: أقام. فإذا قيل لك ما تقول في (أخفي) من قوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ﴾^(٣)؟ [فقل^(٤)] من سكن الياء^(٥) فهو عنده مضارع، ومن فتحها فماض «مفرداً» حال من المتكلم، وذلك نحو: أقوم، ولا فرق بين أن يكون مذكراً أو مؤنثاً.

«أو» افتتاحه «بنون له» أي: للمتكلم، احترازاً من نون لا تكون له نحو: نرجس الدواء: إذا جعل فيه نرجساً. «عظيماً» إما بحسب الواقع كقوله تعالى:

﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ﴾^(٦) أو بحسب الادعاء كقول المعظم نفسه مخبراً عنها

فقط:

نقوم^(٧). وقال بعضهم: إنما يستعمله المعظم لنفسه وحدها^(٨)، حيث ينزل نفسه منزلة الجماعة مجازاً. «أو مشاركاً» بفتح الراء على أنه إسم مفعول

(١) عطف، ظ.

(٢) يكون، ز.

(٣) ﴿... مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ ١٧ السجدة (٣٢).

(٤) عن، د، ز.

(٥) هو حمزة ويعقوب والفتح قراءة الباقي من العشرة القرطبي ج ١٤، ص ١٠٣، النشر: ج ٢، ص ٣٤٧.

(٦) ﴿... عَلَى الَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجَعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجَعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾ (٥) القصص (٢٨).

(٧) نقول، د.

(٨) وحده، ظ.

من شورك، ويجوز ضبطه بكسر الراء^(١) على أنه اسم فاعل من شارك والذي يظهر [لي^(٢)] أن النون في هذا المقام للمتكلم ومن يشركه في ذلك الفعل، منظوراً فيه للجميع بالأصالة، مفرداً كان المشارك أو غيره من الذكور أو من الإناث أو منها.

وتقتضي عبارة المصنف وكثيرين أن النون للمتكلم حالة كونه مشاركاً، فالمشاركة قيد في ثبوتها للمتكلم، ولا يلزم من ذلك أن تكون^(٣) للمتكلم ومن يشاركه معاً على السواء في القصد، وبين المعنيين فرق [فتأمله^(٤)].

«أو» افتتاحه «بتاء» مثناة من فوق «للمخاطب» احترازاً من [نحو^(٥)] تكلم، فإن تاءه ليست للمخاطب «مطلقاً»/أي: مفرداً كان أو غيره، مذكراً أو غيره نحو: أنت يا زيد تقوم، وأنت يا هند تقومين، وأنتما يا زيدان^(٦) أو يا هندان تقومان، وأنتم تقومون، وأنتن تقمن. «وللغائبة» لفظاً أو بتأويل، فيدخل ظاهرها نحو: تقوم هند، ومضمورها نحو: هي تقوم، والحقيقي كما مثل، والمجازي نحو: تنفطر السماء، وهي تنفطر. ودخل ما هو للغائبة بالتأويل نحو: تحيء الكتاب^(٧) على معنى الصحيفة، ونحو: تقوم الرجال، وتنكسر الأجذاع، والرجال تقوم والأجذاع تنكسر، كل ذلك بتأويل الجماعة «وللغائبتين^(٨)» ثنية غائبة. فشمّل الظاهر نحو تقوم الهندان ومثل [له^(٩)] بعض الشارحين:

- (١) بكسرها، د.
- (٢) سقطت من، د.
- (٣) يكون، ز.
- (٤) سقطت من، ظ، وفي، ز: فتأمل.
- (٥) سقطت من، ظ.
- (٦) زاد بعدها في، د: تقومان.
- (٧) في الخصائص ج ١، ص ٢٤٩، حكى الأصمعي عن أبي عمرو قال: سمعت رجلاً من اليمن يقول: فلان لغوب جاءتته كتابي فاحتقرها، فقلت له: أتقول جاءتته كتابي؟! قال: نعم أليس بصحيفة!!
- (٨) والغائبتين، م.
- (٩) سقطت من، د.

بالهندان تقومان، وهو سهو، فإن الفعل إنما أسند فيه لمضمر لا لظاهر، وشمل المضمر نحو: الهندان تقومان، والحقيقي كما تقدم، والمجازي نحو: تدمع العينان، والعيان تدمعان. لكن لو كانت الغائبان بلفظ ضمير الغيبة، فهل تقول: هما تفعلان بتاء فوقية تعني^(١) امرأتين حملا للمضمر على المظهر؟ ورعياً للمعنى ونظراً^(٢) إلى أن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها. وهو قول ابن أبي العافية^(٣) تلميذ الأعمش^(٤) أو تقول: هما يفعلان بياء تحتية رعيماً للفظ، فإن^(٥) هذا اللفظ يكون للمذكرين.

وهو قول ابن الباذش^(٦). والمرجح الأول، وجاء به السماع وقال عمر^(٧)

(١) أعنى، د، يعني، ز، ظ، والمناسب لقوله: تقول. ما أثبتة.

(٢) ونظر، ظ.

(٣) أبي عبدالله محمد بن أبي العافية الإشبيلي (٥٠٠-٥٠٩ هـ = ١١١٥-١١٠٠ م) نحوي مقرئ إمام في جامع إشبيلية، من أهل المعرفة والأدب. أخذ الأدب وغيره عن أبي الحجاج الأعمش. لم تكن به المراجع.

— (القفطي ٣: ٧٣، ٤: ١٨٩؛ الصلة لابن بشكوال ٢: ٥١٣).

(٤) أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي [٤١٠-٤٧٦ هـ = ١٠١٩-١٠٨٤ م] عالم بالعربية واللغة ومعاني الأشعار حافظ لها، وصل إلى قرطبة وأخذ عن إبراهيم الإفريقي.

— البغية ٢: ٣٥٦؛ الوفيات: ج ٧ ص ٨١-٨٣؛ نكت الهميان: ص ٣١٣-٣١٤.

(٥) لأن، د.

(٦) ذكر في الهمع (٢: ١٧١) أن ابن الباذش يميز التاء، وكلام الدماميني يفهم منه أنه يمنعها. ولم أجد ما يعين ابن الباذش، فقد اشتهر بهذه الكنية رجلان: أب وابنه، وهما:

١ - أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصاري الغرناطي

(٤٤٤-٥٢٨ هـ = ١٠٥٢-١١٣٣ م). إمام بارع في العربية، مشارك في الحديث عالم بأساء

رجاله، متدين زاهد منقبض عن الناس. وقرأ على: نعم الخلف، وحدث عن القاضي عياض. من مؤلفاته: شرح كتاب سيبويه، المقتضب من كلام العرب، شرح أصول ابن السراج.

— البغية ٢: ١٤٢؛ كشف الظنون ٢: ١٣٧٩؛ هدية العارفين ١: ٦٩٦.

٢ - أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي (٤٩١-٥٤٠ هـ =

١٠٩٨-١١٤٥ م)، نحوي، أخذ عن أبيه، وأبي علي الغساني، وأبي علي الصديقي، من مؤلفاته: الإقناع، في القراءات. في وفاته خلاف.

— العاية ١: ٨٣؛ البلغة: ٢٦؛ البغية ١: ٣٣٨.

(٧) عمرو، د، وهو خطأ.

ابن أبي ربيعة^(١).

أقص^(٢) على أختي بدء حديثنا وما لي من أن^(٣) تعلمتا متأخر
لعلهما أن تبغيا^(٤) لي حاجة^(٥) وأن ترحبا^(٦) سربا^(٧) بماكنت أحصر^(٨)

[أحصر^(٩)] بفتح^(١٠) الصاد المهملة مضارع حصر بكسرهما، أي: ضاق

(١) أبو الخطاب عمر بن عبدالله بن أبي ربيعة القرشي المخزومي (٢٣-٩٣هـ = ٦٤٤-٧١٢م).
الشاعر الغزل المشهور ولد ليلة مات عمر بن الخطاب رضي الله عنه لأربع بقين من ذي الحجة
له ديوان مطبوع.
- الأغاني ١: ٦١-٢٤٨؛ ابن قتيبة ٢: ٥٥٣-٥٥٨؛ الوفيات ٣: ٤٣٦-٤٣٩؛
الخرزانه ١: ٢٤٠.

(٢) نقص، د.

(٣) كذا في الديوان، وفي ز، ظ: بي من أن، وفي (د) لها أن.

(٤) في د: وضع لحرف المضارعة نقطتان من فوق ونقطتان من تحت، وفي الديوان: تطلبا.

(٥) في الديوان: لك مخرجا.

(٦) يرحبا، د، وأهمل حرف المضارعة في، ظ.

(٧) سرا، د.

(٨) من قصيدته الرائية المشهورة:

ومطلعها:

أمن آل نعم أنت غاد فمبكر غداة غد أم رائح فمهجر؟

وقبلهما:

فقالت: أتحقيقا لما قال كاشح علينا وتصديقا لما كان يؤثر؟

فإن كان ما لا بد منه فغيره من الأمر أدنى للخفاء وأستر

وبعدهما:

فقامت كئيبا ليس في وجهها دم من الحزن تذري عبرة تتحدر

يروى: أتصديقا. أوفى للخفاء. أهدى للخفاء. بعض حديثا. ومالي من أن تعلما.

وما بي من أن تعلما. يبغيا. تطلبا. يطلببا. لك مخرجا. تذري دمة.

سربا: نفسا. أحصر: أضيق. تذري: تسقط.

- عمر: ٨٤-٩٥؛ الكامل ٢: ٦١٦-٦١٧؛ الهمع ١: ١٣٥، ٢: ١٧١؛ الخرزانه

٢: ٤٢٣، ٣: ٣١٤؛ الدرر ١: ١١٣، ٢: ٢٢٦.

(٩) ما بين المعقوفين ساقط من، د.

(١٠) ففتح، د.

صدره، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾^(١).

«أو» افتتاحه «بياء» مثناة من تحت. «للمذكر الغائب» احترازاً من ياء ليست كذلك نحو: يرناً بياء تحتية مفتوحة فراء ساكنة فنون مفتوحة فهزمة على زنة دحرج، أي: صبغ باليرناً، بضم الياء^(٢) وفتحها وتشديد النون وهزمة تليها بلا فاصل، وهي الحناء، ويقال أيضاً: اليرناء بالضم^(٣) والمد «مطلقاً» أي: مفرداً أو غيره، ظاهراً أو غيره، نحو: يقوم زيد [والزيدان]^(٤) والزيدون^(٥): وزيد يقوم^(٦) والزيدان يقومان والزيدون يقومون «وللغائبات»^(٧)، ظاهراً كان الاسم نحو: يقوم الهندات أو مضمراً نحو: الهندات يقمن، عاقلاً كان المسمى كما مر أو غير عاقل نحو: السموات ينفطرن، جمعاً سالماً كان الاسم كما مر أو مكسراً نحو: الهنود يقمن والأعين يدمعن. ومذهب البصريين أن نحو: تقوم^(٨) الهندات - بالتاء الفوقية - كمفردة^(٩) وسيأتي الكلام على ذلك [في باب الفاعل^(١٠)] إن شاء الله تعالى.

«والأمر»^(١١) مستقبل» زمنه «أبداء»، فلا^(١٢) ينفك عن الاستقبال في وقت من الأوقات. هذا باعتبار الحدث المأمور بإيقاعه، وأما باعتبار كون الأمر إنشاءً فظاهر قول المصنف^(١٣): الإنشاء هو إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود.

(١) ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يَقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ...﴾ ٩٠ النساء (٤).

(٢) التاء، ظ.

(٣) انظر الكلام على اليرناً في اللسان ١: ١٩٨.

(٤) شطبت هذه الكلمة في، ظ.

(٥) والزيدون يقومون، ظ.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من، د.

(٧) والغائبات، م.

(٨) يقوم، د.

(٩) لمفرده، د.

(١٠) سقطت من، ز، ظ.

(١١) سقطت الميم والراء من، ظ.

(١٢) ولا، ز.

(١٣) في شرح التسهيل (١: ١٩) كلام بهذا المعنى.

أن كل إنشائي له زمن حالي من حيث كونه إنشاء، وأن من الإنشاء ما حدثه مسند إلى المتكلم باللفظ الإنشائي نحو: بعث واشترت، وهذا حالي لا غير، وليست فعليته^(١) بهذا الاعتبار. ومنها ما حدثه مسند إلى غير المتكلم باللفظ الإنشائي، وهو الأمر، وهذا له زمان، حالي من حيث هو إنشاء، ومستقبل من حيث الحدث المطلوب به. وفعليته بهذا الاعتبار لا بالأول.

فإن قلت: فهل هذا مخالف لقول ابن الحاجب إن نحو^(٢): بعث واشترت مجرد عن الدلالة^(٣) على الزمن أصلاً ورأساً، وأن ذلك لا يقدر في فعليته لعروض التجرد، وأن كونه فعلاً إنما هو باعتبار دلالة في أصل وضعه على زمان معين، وهي موجودة لا ينفىها التجرد العارض؟

قلت: لا مخالفة وذلك لأن إثبات الحال للأفعال الإنشائية كما يفهمه قول ابن مالك ليس/ باعتبار دلالتها عليه في أصل الوضع، وإنما ثبوته لها من ضرورة الوقوع. ونفي ابن الحاجب لدلالتها على الزمان في حال كونها إنشاء إنما هو بالنظر إلى الزمان الذي كانت دالة عليه في أصل الوضع فلم يتوارد النفي والإثبات على محل واحد، فلا منافاة في التحقيق «و» الفعل «المضارع صالح له» أي: للاستقبال «وللحال» وهو زمان التكلم، وحقيقته أجزاء متعاقبة من أواخر الماضي وأوائل المستقبل. وليس المراد منه عند النحاة الآن وهو الزمان الفاصل بين الزمانين الماضي والمستقبل. ولهذا تسمعهم يقولون: (يصلي) في^(٤) قول القائل: زيد يصلي حال، مع أن بعض أفعال صلاته ماضٍ وبعضها باقٍ، فجعلوا الصلاة الواقعة في الآتات^(٥) الكثيرة المتتالية^(٦) واقعة في الحال.

وظاهر كلام المصنف أن المضارع من قبيل المشترك، وكذا قول صاحب

(١) فعلية، د، فعلية، ز، ظ والصواب ما أثبتته.

(٢) ان مثل، د.

(٣) عن الدلالة عن الدلالة، ظ.

(٤) من، ز، ظ.

(٥) الآتات، ظ، الآتات، ز.

(٦) المتتالية، ز.

المفصل^(١): (ويشترك فيه الحاضر والمستقبل)، قيل وهو ظاهر مذهب سيويه، وأيدوه بأن إطلاقه على كل منها لا يحتاج إلى قرينة بخلاف إطلاقه على الماضي. وفيه بحث، والذي اختاره بعض المحققين^(٢) أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال، لأنه إذا خلا^(٣) من القرائن لم يحمل إلا على الحال ولم يصرف إلى الاستقبال؛ إلا بقرينة، وهذا شأن الحقيقة والمجاز. وأيضاً من المناسب أن للحال صيغة خاصة كما لأخويه^(٤)، وفيه مذاهب أخر لا حاجة إلى التطويل بذكرها «ولو نفي بلا»، فلا ترتفع صلاحيته لذلك. «خلافاً لمن خصها» أي: خص (لا) «بالمستقبل»، وهو منقول عن سيويه، فإذا قلت زيد لا يقوم كان عند صاحب هذا القول نصاً في الاستقبال، وانتفت صلاحيته للحال، ولم يزل^(٥) الفضلاء يستشكلون قول سيويه هذا، مع قوله: إن المضارع المنفي بـ (لا) يقع حالاً وقول غيره إن الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال^(٦).

فإن قلت: ما توجيه النصب في قوله: (خلافاً)؟

قلت: جوز فيه وفي أمثاله وجهان:

أحدهما – أن يكون مصدرًا لفعل محذوف، أي: خالفوا في ذلك خلافًا، ولا يمنع من ذلك وجود اللام فإنها متعلقة بمحذوف مثلها في: سقياً له، والتقدير: إرادتي له.

الثاني – أن يكون حالاً، والتقدير، أقول ذلك خلافاً لفلان، أي: مخالفاً له، وحذف القول كثير، ودل عليه هنا أن كل حكم ذكره المصنفون ساكتين عن

(١) يعني الزمخشري وانظر المفصل بشرح ابن يعيش ٦:٧ والمفصل متن في النحو له شروح كثيرة شرحه ابن الحاجب وابن يعيش، والثاني مطبوع.

(٢) والذي نص عليه المحققون، د.

(٣) خلص، د.

(٤) كالأخوية، ظ.

(٥) نزل، ظ.

(٦) الاستقبال، د.

رده والتصريح بالمخالفة له فهم قائلون به، فكان القول مقدر^(١) قبل كل مسألة.

«ويترجح الحال عند^(٢) التجريد» من القرائن الدالة على الاستقبال. وهذا ينافي الاشتراك الذي أفهمه كلام المصنف في المتن^(٣) وباح به في الشرح^(٤)، فبين كلاميه تدافع، لكنه - رحمه الله تعالى - حاول في الشرح^(٥) الجواب عن ذلك بأن قال:

للمشترك هنا شأن ليس لبقية المشتركات، وهو أن له معنيين قريباً وبعيداً، أعني [ليس^(٦)] بعيد المسافة وقريبها من زمن التكلم، بل بعيدها وحاضرها، والحمل عند التردد^(٧) على القريب أولى. وفيه نظر فتأمله. «ويتعين» الحال «عند الأكثر» من النحاة «بمصاحبة الآن»، [أي^(٨)]: باقياً^(٩) [على^(١٠)] حقيقة نحو: يقوم زيد الآن، فلا يرد نحو: ﴿فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ﴾^(١١) و [لا^(١٢)] نحو ﴿قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾^(١١)، لأنه هنا مستعمل للقريب^(١٢) مجازاً فيصلح مع المستقبل والماضي،

(١) مقدراً، د.

(٢) مع، م.

(٣) حيث قال: والأمر مستقبل أبداً والمضارع صالح له وللحال ولو نفي بلا. (التسهيل، ص ٤).

(٤) على التسهيل (١: ٢١) حيث قال: (لما كان للماضي في الوضع صيغة تخصه كفعل وللمستقبل صيغة تخصه كأفعل، ولم يكن للحال صيغة تخصه بل اشترك مع المستقبل في المضارع، جعلت دلالة على الحال راجحة عند تجريده. من القرائن، ليكون جابراً لما فاتته من الاختصاص بصيغة).

(٥) شرح التسهيل (١: ١٨-١٩) وكلامه طويل يتعذر نقله وقد لخصه الدماميني وتصرف فيه.

(٦) عن، ز، ظ.

(٧) التردد، ظ.

(٨) سقطت من، ز.

(٩) ياقيسى، ز.

(١٠) ﴿وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَابًا رَصَدًا﴾ (٩) الجن (٧٢).

(١١) ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلِّمَةٌ لَا شِيَةَ فِيهَا...﴾

فَذَبَّحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴿٧١ البقرة (٢).

(١٢) للتقريب، ز، ظ.

«وما في معناه» عطف على الآن، وعليه يعود الضمير المضاف^(١) إليه. والمراد بما في معناه الحين والساعة ونحوهما «و» ويتعين أيضاً الحال عند الأكثر «بلام الابتداء» واعترضه المصنف^(٢) بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾^(٣) وقوله [تعالى^(٤)]: ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾^(٥) فإن الذهاب كان مستقبلاً، فلو كان يجوز حالاً لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله مع أنه أثره، فالجواب أن الحكم/ في ذلك محقق الوقوع، فنزل منزلة الحاضر المشاهد، وأن التقدير في ٢٥ الآية الثانية: قصد أن تذهبوا، والقصد حال. وقدره أبوحيان بقوله: قصدكم أن تذهبوا. وحكاه ابن قاسم في شرحه عن بعضهم. قال ابن هشام^(٦) في مغنيه^(٧): وهو مردود بأنه يقتضي حذف الفاعل، لأن^(٨) (أن تذهبوا) على تقديره منصوب. «ونفيه»، أي نفي المضارع. «بليس وما وإن» وهذا أيضاً عند الأكثر^(٩). وكلام المصنف يقتضيه، لأن قوله: عند (الأكثر) متعلق^(١٠) بقوله: (يتعين) ثم ذكر للفعل^(١١) بعد تقييده

(١) على المضاف، د.

(٢) في شرح التسهيل (١: ٢٢) قال: «وأما لام الابتداء فمخلصة للحال عند أكثرهم، وليس كما ظنوا، بل جائز أن يراد الاستقبال بالمقرون بها كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ و﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾ فـ (يجزن) مقرون بلام الابتداء وهو مستقبل؛ لأن فاعله الذهاب، وهو عند نطق يعقوب عليه السلام بـ (يجزن) غير موجود، فلو أريد بـ (يجزن) الحال لزم سبق معنى الفعل لمعنى الفاعل في الوجود، وهو محال.

(٣) ﴿إِنَّمَا جُعِلَ السَّبْتُ عَلَى الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ... فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ ١٢٤ النحل (١٦).

(٤) عن، ز، ظ.

(٥) ﴿قَالَ... وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّبُّ وَأَنْتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ﴾ ١٣ يوسف (١٢).

(٦) هاشم، د.

(٧) ج ١، ص ٢٥١. هذا: ويحسن بنا أن ننبهك إلى أن كلام الدماميني من قوله (ويتعين أيضاً الحال عند الأكثر... إلى آخر ما نقله عن ابن هشام) موجود بنصه في المغني ج ١، ص ٢٥١ بتصريف في بعض الكلمات اقتضاه السياق.

(٨) بأن، د.

(٩) الأكثرين، ز، ط.

(١٠) يتعلق، ز، ظ.

(١١) الفعل، ز.

بهذا متعلقات، فيكون القيد راجعاً إلى جميعها كقولك: ضربت يوم الجمعة زيداً وعمرواً وبكراً. ولاشتراك هذه الكلمات الثلاث في جنس النفي ونوعه عملن^(١) عملاً واحداً، لكن إعمال الأول بالأصالة لكونه فعلاً، وإعمال أخويه بالحمل عليه لأنها حرفان غير مختصين. وتختص (ما) بلغة أهل الحجاز، و(إن) بلغة أهل العالية، وسيأتي ذلك إن شاء الله تعالى. وانظر لم أعاد المصنف حرف^(٢) الجر مع قوله: (وبلام الابتداء) دون ما بعده^(٣). «ويتخلص» الفعل المضارع^(٤) «للاستقبال»^(٥) بظرف مستقبل سواء كان ذلك الظرف معمولاً للفعل أو مضافاً إليه نحو: أزورك إذا تزورني. فالأول مستقبل لعمله في^(٦) إذا، والثاني كذلك لإضافة (إذا) إليه. «و» يتخلص المضارع أيضاً للاستقبال «بإسناده إلى أمر متوقع» غير حاصل كقوله^(٧) :

يهولك أن تموت وأنت ملغ لما فيه النجاة من العذاب^(٨)

ف (يهولك) مستقبل لإسناده إلى الموت الذي هو متوقع، إذ لو أريد به الحال لزم المحذور السابق، وهو سبق الفعل لفاعله^(٩) في الوجود.

وجوابه: أن التقدير توقع أن تموت، أي: توقعك الآن الموت في الزمن المستقبل، فلا محذور كما سبق التنبيه عليه.

«و» يتخلص [أيضاً^(١٠)] المضارع للاستقبال «بأقتضائه»^(١١)، أي:

(١) عملت، د.

(٢) حرف المصنف حرف، ز.

(٣) لعله فعل ذلك لينص على أن العطف على «الآن» لا على الضمير المضاف إليه في قوله: وما في معناه، وهو ممن يميز عطف الظاهر على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض، والله أعلم.

(٤) للمضارع، ز، وألحقها بالمتن.

(٥) والاستقبال، ز،

(٦) لعمله هنا في، د.

(٧) لم يسمه أحد.

(٨) ليس له في مراجعي سابق ولا لاحق، وهو في شرح التسهيل ١: ٢٤؛ البحر المحيط

٥: ٢٨٦؛ الهمع ١: ٨؛ الدرر ١: ٤.

(٩) على الفاعل، د.

(١٠) عن، ز، ظ.

(١١) باقتضائه، ز.

اقتضاء المضارع «طلباً» نحو: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾^(١) ونحو: يغفر الله لك. «أو» اقتضائه «وعداً»، وهو عند الإطلاق يخص الخير كما أن فعله — وهو (وعد) — كذلك.

والمصنف أراد ما يعم الخير والشر، ولذلك صح تمثيله بقوله تعالى: ﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾^(٢) «و» يتخلص المضارع [أيضاً]^(٣) للاستقبال. «بمصاحبة ناصب» ظاهراً كان أو مقدرأ نحو: ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾^(٤) «أو» مصاحبة^(٥) «أداة ترج» نحو: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾^(٦) «أو إشفاق» مثل له المصنف وشارحو كلامه بقول الشاعر^(٧):
فأما كَيْسٍ فنجا ولكن عسى يغتر بي حمق لثيم^(٨)

وهذا ليس بإشفاق وإنما هو ترج، لا غترار الحمق اللثيم به ليظفر به، ويقع في حالته، ولو أشفق منه لكان ذمماً. ويحتمل أن يكون ذلك إشفاقاً منه على الحمق اللثيم لا إشفاقاً على نفسه.

قلت: لا حاجة بالمصنف إلى النص على أداة^(٩) الترجي بخصوصها، لتقدم ما يستغني به عن ذلك، وهو قوله: (وباقتضائه طلباً)، فإن هذا يشمل

(١) ... حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرُّضَاعَةَ... ﴿٢٣٣ البقرة (٢)﴾.

(٢) ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ٤٠ المائدة (٥).

(٣) عن، د، ز.

(٤) وقالوا... ٩١ طه (٢٠).

(٥) بمصاحبة، د.

(٦) ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانَ ابْنِ لِي صَرِّحاً لَعَلِّي...﴾ ٣٦ غافر (٤٠).

(٧) مجهول، وهم محقق شرح التسهيل حيث ظن أنه هُدب بن خشرم.

(٨) لم أجد له سابقاً ولا لاحقاً، وهو في سيبويه ٤٧٨:١؛ المحتسب ١:١١٩؛ شرح التسهيل

١:٢٥؛ الخزانة ٤:٨٢.

(٩) أدا، د، إرادة، ز.

الترجي والتمني والتحضيض وكل ما يقتضي طلباً، لكن من جملة ذلك الاستفهام. وإنما يخصص المضارع بالاستقبال إذا كان بـ (هل) فتأمل.

«أو» بمصاحبة أداة «مجازاة» نحو: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ^(١)﴾
 «أو» بمصاحبة «لو المصدرية» نحو: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ^(٢)﴾ وعلامتها أن يحسن في موضعها (أن). واحترز من الامتناعية نحو: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ^(٣)﴾ فإنها تصرف المضارع إلى الماضي «أو» بمصاحبة «نون التوكيد^(٤)» خفيفة كانت أو ثقيلة نحو: ﴿لَيْسَ جَنًّا وَلَيْكُوناً مِنَ الصَّاعِرِينَ^(٥)﴾
 «أو» بمصاحبة «حرف تنفيس»، والمراد به تأخير الفعل إلى الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحال، يقال: نفست الخناق، أي: وسعته «وهو السين أو سوف» ولا يعرف البصريون غيرها. وسوف عندهم أكثر تنفيساً من السين. وخالف/المصنف - [رحمه الله تعالى^(٦)] - في ذلك، واستند فيه إلى ٢٦ السماع والقياس^(٧).

(١) الأنعام من الآية ١٣٣، وهي: ﴿وَرَبُّكَ الْغَنِيُّ ذُو الرَّحْمَةِ إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَسْتَخْلِفْ مِنْ بَعْدِكُمْ مَا يَشَاءُ...﴾ والنساء من الآية ١٣٣ وبعد الشاهد: ﴿أَيُّهَا النَّاسُ وَرَأَيْتَ بِأَخْرِينَ...﴾.

وابراهيم من الآية ١٩ وهي: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ وفاطر من الآية ١٦، وبعد الشاهد: ﴿وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾.
 (٢) ... ﴿فَيَذْهَبُونَ﴾ ٩ القلم (٦٨).

(٣) ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ... وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبِيبٌ إِلَيْكُمْ الْإِيمَانَ وَزَيْنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ...﴾ ٧ الحجرات (٤٩).

(٤) التوكيد، د.

(٥) ﴿قَالَتْ فَذَلِكُنَ الَّذِي لُمْتُنَنِي فِيهِ وَلَقَدْ رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا أَمَرَهُ...﴾ ٣٢ يوسف (١٢).

(٦) ليست في، د.

(٧) قال في شرح التسهيل (١: ٢٧-٢٨):

(وقال بعضهم: لو كانت السين بعض (سوف) لكانت مدة التسويف بها سواء، وليس

كذلك، بل هي بـ (سوف) أطول، فكانت كل واحدة منها أصلاً برأسها.

قلت: وهذه دعوى مردودة بالقياس والسماع: فالقياس أن الماضي والمستقبل متقابلان، والماضي لا يقصد به إلا مطلق الماضي دون تعرض لقرب الزمان وبعده، فينبغي ألا يقصد

أما السماع فتعاقبها على المعنى الواحد في الوقت الواحد كقوله تعالى: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾^(١) [وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ سَنُوِّئِيهِمْ﴾^(٢) أَجْرًا عَظِيمًا^(٣)] ^(٤) ولا حجة فيه لجواز أن يكون المقيد بسوف متراخياً كثيراً لطائفة من المؤمنين، وبالسين غير متراخ كثيراً [لطائفة^(٥)] أخرى، إذ ليس في النص ما يدل على أن كليهما لطائفة واحدة بالتخصيص^(٦) والتعيين. وكذا ما أورده من [مُثَل] ^(٧) السماع التي ^(٨) احتج ^(٩) بها، كل ذلك مما يتطرق إليه القدر.

وأما القياس: فهو أن الماضي والمستقبل متقابلان، والماضي لا يقصد به

= بالمستقبل إلا مطلق الاستقبال دون تعرض لقرب الزمان وبعده ليجري المتقابلان على سنن واحد، والقول بتوافق سيفعل وسوف يفعل مصحح لذلك فكان المصير إليه أولى، وهذا قياس.

وأما السماع فإن العرب عبرت بسيفعل وسوف يفعل عن المعنى الواحد الواقع في وقت واحد. فصح بذلك توافقه وعدم تخالفها، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ﴾ وقوله تعالى: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ و﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ ومنه قول الشاعر:

وما حالة إلا سيصرف حالها إلى حالة أخرى وسوف تزول

فهذا كله صريح في توافق سيفعل وسوف يفعل في الدلالة على مطلق الاستقبال دون تفاوت في قرب وبعده، إلا أن سيفعل أخف، فكان استعماله أكثر.

- (١) يؤق، د، ز، ظ، ولكني تابعت المصحف.
- (٢) ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾ (١٤٥) إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ... ﴿١٤٦ النساء (٤).
- (٣) سيؤتيهم، ظ، وبها قرأ حمزة وخلف - من العشرة - وقرأ الباقر والنون. النشر ٢: ٢٥٣.
- (٤) ﴿لَكِنَّ الرَّاْسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ...﴾ ١٦٢ النساء (٤).
- (٥) ما بين المعقوفين ليس في، ز.
- (٦) ليست في، د.
- (٧) بالتشخيص، د.
- (٨) اله، د.
- (٩) واحتج، د.

إلاً مطلق الماضي دون تعرض لقرب الزمان ولا بعده، فينبغي ألا يقصد بالمستقبل إلاً مطلق الاستقبال دون تعرض لقرب ولا بعد، ليجري المتقابلان على [سنن^(١) واحد]. وفيه نظر، لأنه قاس المضارع المقترن بالأداة الموجبة للتخصيص على الماضي الخالي عنها، وهو غير صحيح، فإن الماضي إذا كان بدون أداة، كقد مثلاً دل على الماضي المطلق، وإذا اقترن بها دل على الماضي القريب من الحال. وهو في اختلاف حالته كالمضارع فإنه مع خلوه من الأداة يدل على معنى ومع اقترانه بها يدل على أمر آخر.

على أن قياس أحد المتقابلين على الآخر لا يجدي نفعاً، لجواز اختصاص كل منهما بحكم يقابل حكم الآخر، ويجوز مع ذلك أن يكون مشاركاً له في حكم آخر، ألا ترى أن الأمر والنهي متشاركان في الإنشاء، وقد انفرد كل منهما بأحكام تخصه؟ ومهما لم يذكر الجامع بين المقيس والمقيس عليه الذي هو مناط الحكم لم يصح القياس «أوسف» حكاة الكوفيون، وهو في الحروف^(٢) كـ (منذ^(٣)) إسماً وحرفاً^(٤) إذا حذف^(٥)، وسطها «أوسو» حكاة الكسائي^(٦)، وهو مثل (كي) في (كيف) نحو:

كي تجنحون إلى سلم وما ثرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم^(٧)

(١) ما بين المعقوفين ليس في ز. (٢) المحذوف، د.

(٣) كمد؛ د، ز، ظ. والمناسب ما أثبتته، إذ إن (مد) محذوفة الوسط فلا يصدق التعبير بها إذن.

(٤) أو حرفاً، د.

(٥) حذف، د.

(٦) أبو الحسن علي بن حمزة بن عثمان مولى لبني أسد (٠٠-١٨٢ أو ١٨٣ أو ١٨٩ أو ١٩٢ هـ = ٠٠-٧٩٨ أو ٧٩٩ أو ٨٠٤ أو ٨٠٧ م)، إمام الكوفيين وأحد القراء السبعة، قرأ على حمزة، سمع من سليمان بن أرقم وأبي بكر بن عياش. من كتبه: معاني القرآن، القراءات، المصادر، أشعار المعاية.

- البغية: ج ٢ ص ١٦٢-١٦٤؛ القفطي: ج ٢ ص ٢٥٦-٢٧٤؛ الغاية: ج ١ ص ٥٣٥-٥٤٠؛ الوفيات: ج ٣، ص ٢٩٥-٢٩٧.

(٧) ليس له في مراجعي نسبة، وليس من شواهد سيبويه، خلافاً للعيني والسيوطي. تجنحون: تملون، سلم، بكسر السين وفتحها: الصلح. ثرت، بالبناء للمجهول، فعله ثارت القتيل وبالقتيل: قتلت قاتله. لظى: نار. الهيجاء، ممدودة وتقصر في غير هذا البيت: الحرب. تضطرم: من الضرام: بكسر الضاد - اشتعال النار.

- ابن الناظم ٢٦١؛ المغني ١: ١٩٨، ٢٢٥؛ المقاصد ٤: ٣٧٨-٣٧٩، السيوطي

١: ٥٠٧، ٢: ٥٥٧؛ الهمع ١: ٢١٤؛ الأشموني والصبان ٣: ٢١٠؛ الدرر ١: ١٨٤.

«أوسي» بقلب الواو ياء وحذف الآخر، حكاها صاحب المحكم^(١) وظاهر كلام المصنف - [رحمه الله تعالى^(٢)] - أن كلاً من هذه الكلمات مستقل بنفسه، وظاهر كلام غيره: أن ما عدا (سوف) من هذه الكلمات فرع من (سوف)، بل أجراه بعضهم في السين أيضاً^(٣)، فزعم أنها منقوصة من سوف دلالة بتقليل^(٤) الحرف على تقريب الفعل. ووجه بذلك قولهم: إن التنفيس^(٥) بسوف أطول منه بالسين. «وينصرف» المضارع باعتبار زمنه.

«إلى المضى بلم» سواء جازمت كما هو المشهور فيها أو لم تجزم، وهي لغة^(٦) قوم، وعليها جاء قوله^(٧):

فأمسوا بهاليل^(٨) لو أقسموا على الشمس حولين لم تطلع^(٩)
- بضم العين - وقول^(١٠) الآخر^(١١).

(١) يعني ابن سيده وترجمته في ص ١: ١٥٥ وفي المغني ص ١٤٨ «وسو بحذف الأخير، و«سي» بحذفه وقلب الوسط ياء مبالغة في التخفيف، حكاها صاحب المحكم»

(٢) عن، ز، ظ.

(٣) وضح ذلك ابن يعيش، ج ٨، ص ١٤٨ - ١٤٩ حيث قال:

«وقد ذهب قوم إلى أن السين منقصة من سوف حذفوا الواو والفاء منها لكثرة الاستعمال وهو رأي الكوفيين، وحكوا فيها لغات فقالوا: سو أفعال بحذف الفاء وحدها وقالوا سف أفعال بحذف الواو وحدها، والذي عليه أصحابنا أنها كلمتان مختلفتا الأصل وإن توافقا في بعض حروفهما ولذلك تختلف دلالتها فسوف أكثر تنفيساً من السين ولذلك يقال:

سوفته إذا أطلت الميعاد كأنك اشتقت من لفظ سوف فعلا كما اشتقت من لفظ «أمين» فعلا فقلت: أمنت على دعائه ولو كان أصلها واحدا لكان معناها واحداً مع أن القياس يأبى الحذف في الحروف وأما سو أفعال وسف أفعال فحكاية يفرد بها بعض الكوفيين مع قلتها.

(٤) بتعليل، ز.

(٥) التنفيس، ظ.

(٦) وهي على لغة، ز، ظ.

(٧) لم أقف على اسمه.

(٨) بهابيد، ز.

(٩) لم أقف له على سابق ولا لاحق، ولم أر من استشهد به غير الدماميني.

(١٠) وفي قول، د.

(١١) لا يعرف.

لولا فوارس من نعم وأسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار^(١) ولهذا أطلق المصنف «ولما الجازمة» قالوا قيدها بذلك احترازاً عن التي بمعنى إلا نحو: ﴿إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾^(٢) فيمن شدد الميم، وعن التي هي حرف وجود لوجود نحو: لما جاء زيد أكرمه، وإذا تأملت لم تجد موقعا للاحتراز، فإن (لما) لا تدخل^(٣) على المضارع إلا جازمة له «ولو الشرطية» لا المصدرية، فإنها^(٤) تصرفه^(٥) للاستقبال كما مر «غالباً» لا دائماً فإنها قد ترد بمعنى (إن) كقوله^(٦):

لا يلفك الراجوك إلا مظهراً خلق الكرام ولو تكون عديماً^(٧)

فعلم أن قيد الغلبة راجع إلى (لو) الشرطية فقط.

فإن قلت: فعلى ماذا^(٨) انتصب (غالباً)؟

(١) في الخزانة: (أنشده الأخفش والفارسي وغيرهما ولم أجد من عزاه إلى قائله، ولا من ذكر تمة له)، نعم، يروى: جرم، ذهل، قيس، وكلها قبائل عربية الصليفاء: مصغر الصلفاء: الأرض الصلبة، يريد: يوم الصلفاء، وهو يوم لهوازن على فزارة وعبس وأشجع.
- المحتسب ٢: ٤٢؛ ابن يعيش ٧: ٨؛ شرح التسهيل ١: ٢٩؛ شرح الكافية لابن مالك ٢: ٢٦٥؛ الرضي ٢: ٢٥١؛ المغني ١: ٣٠٧، ٣٧٥؛ المقاصد ٤: ٤٤٦-٤٤٨؛ السيوطي ٢: ٦٧٤؛ الهمع ٢: ٥٦؛ التصريح ٢: ٢٤٧؛ الأشموني ٤: ٦٤؛ الخزانة ٣: ٦٢٦؛ الدرر ٢: ٧٢.

(٢) الطارق (٨٦) الآية ٤.

(٣) يدخل، د، ز.

(٤) لأنها، د.

(٥) تصرف، ز، ظ.

(٦) مجهول.

(٧) ليس في مراجعي له سابق ولا لاحق. يروى: الراجيك.

- شرح التسهيل ١: ٢٩؛ المغني ١: ٢٨٩؛ المقاصد ٤: ٤٦٩-٤٧٠؛ السيوطي ٢: ٦٤٦؛ التصريح ٢: ٢٥٦؛ الأشموني ٤: ٢٦.

(٨) فعلا ماذا، د، ظ، فعلام ذا، ز، ولم تحذف الألف من (ماذا) لأنها اسم استفهام، فالألف واقعة حشواً، وهذا واحد من وجوه ستة جائزة فيها بسطها ابن هشام في المغني (١: ٣٣٢-٣٣٤).

قلت: على أنه صفة لمصدر محذوف هو وعامله، أي ينصرف بها إلى الماضي انصرفاً غالباً لعدم الانصراف إليه [دائماً^(١)]، ولا يجوز أن يكون عامله (ينصرف) المنطوق به في المتن للزوم/رجوع القيد إلى جميع ما تعلق به من ٢٧ لم ولما الجازمة ولو الشرطية، وهو باطل. «و» بـ «يأذ» نحو: ﴿إِذْ يُلْقُونَ^(٢) أَقْلَامَهُمْ^(٣)﴾ أي: إذ ألقوا وكذا: (إِذْ يَخْتَصِمُونَ^(٣))، أي: اختصموا، ويجوز أن يكون^(٤) ذلك على حكاية الحال. «وربما» كقوله^(٥):

- (١) سقطت من، د، ز، ظ، وبالرجوع إلى النسخة (ك): نسخة دار الكتب (١٠١٠) وجدت الكلمة فيها، وبها يستقيم الكلام.
 (٢) يقلون، ظ.
 (٣) ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرِيماً وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ ٤٤ آل عمران (٣).
 (٤) تكون، ز.
 (٥) اختلف فيه اختلافاً واسعاً فقيل:

- (أ) أمية بن أبي الصلت عبدالله بن أبي ربيعة بن عوف الثقفي (٥٠٠-٥٥هـ = ٦٢٦م) شاعر جاهلي متعبد، حرم على نفسه الخمر وعبادة الأوثان، اجتمع برسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكنه لم يُسلم. له ديوان مطبوع.
 - الأغاني ٤: ١٢٠-١٣٣؛ ابن قتيبة ١: ٤٥٩-٤٦٢؛ الجمحي ١: ٢٦٢-٢٦٧.
 (ب) أبو زياد عبيد بن الأبرص بن عوف الأسدي (٥٠٠-٢٥ق.هـ. تقريباً = ٥٩٧م تقريباً) شاعر مضري، عده ابن سلام في الطبقة الرابعة من الجاهليين، عمّر (٢٢٠ سنة) أو (٣٠٠)، قتله المنذر بن امرئ القيس اللخمي ابن ماء السماء في يوم بؤسه. له ديوان مطبوع.
 - الأغاني ٢٢: ٨١-٩٥، ابن قتيبة ١: ٢٦٧-٢٦٩؛ الجمحي ١: ١٣٨-١٣٩؛ الخزانة ١: ٣٢٣-٣٢٤.
 (ج) حنيف بن عمير اليشكري، شاعر جاهلي أدرك الإسلام ولم تعرف له صحبة.
 - الإصابة ١: ٣٨٢؛ الخزانة ٢: ٥٤٤.
 (د) أبو قيس: صرمة بن أنس أو ابن أبي أنس أو ابن قيس بن مالك بن عدي الأوسي، من بني النجار، تهرب في الجاهلية واغتسل من الجنابة، أدرك الإسلام شيخاً وأسلم، عاش قريباً من مائة وعشرين سنة.
 - الإصابة ٢: ١٨٢-١٨٣؛ الخزانة ٢: ٥٤٣.
 (هـ)، (و) - نهار: ابن أخت مسيلمة الكذاب. أبي قيس اليهودي. ولا أعرف عنها شيئاً.

ربما تكره النفوس من الأمر له^(١) فرجة كحل العقل^(٢)

(١) ماله، د، ز، ظ. وهذه الزيادة ليست في مراجع الشاهد التي بين يدي، ولا يستقيم معها وزن البيت.

(٢) هذا الشاهد مع بيتين قبله نسبت إلى الشعراء المذكورين جميعهم، وهما:
 اصبر النفس عند كل ملم إن في الصبر حيلة المحتال
 لا تضيغن بالأمر فقد تكشف غماؤها بغير احتيال
 والأبيات الثلاثة على الترتيب المذكور هن أول قصيدة أمية، وبعد الشاهد فيها:
 سمع الله لابن آدم نوح ربنا ذو الجلال والإفضال
 وجاءت الأبيات الثلاثة في ديوان عبيد مرة مفردة وأخرى مقحمة في قصيدة مطلعها:
 ليس رسم على الدفين ببالي فلوى ذروة فجنبي أثال
 وذلك في طبعات مختلفة من الديوان، ولا يظهر لهذه الأبيات صلة بالقصيدة. راجع ديوان
 عبيد ص ١٢٨ (ط) صادر وبيروت، ص ١٠٤-١١٢ (ط) الحلبي. وجاء الشاهد وحده في
 آخر مقطوعة نسبت لحنيف بن عمير قالها يوم قتل محكم بن طفيل يوم اليمامة.
 وأولها:

يا سعاد الفؤاد بنت أثال طال ليلى بفتنة الرُحّال
 وقبل الشاهد:

أهلك القوم مُحْكَم بن طفيل ورجال ليسوا لنا برجال
 وجاءت الأبيات الثلاثة في مقطوعة نسبها البغدادي إلى أعرابي، قال: ونسبها في الحماسة
 البصرية إلى حنيف بن عمير اليشكري، ويقال إنها لنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب، ونسبها
 العيني إلى أمية بن أبي الصلت وهذا لا أصل له. (انتهى). وقبل الأبيات الثلاثة - وهو أول
 المقطوعة -:

يا قليل العزاء في الأهوال وكثير الهموم والأوجال
 وبعدها:

قد يصاب الجبان في آخر الصف وينجو مقارع الأبطال
 قال البغدادي: ووجد أيضاً في قصيدة رواها الأصمعي لأبي قيس اليهودي وقيل: هي
 لابن صرمة الأنصاري.
 مطلعها:

سبحوا للمليك كل صباح طلعت شمسهِ وكل هلال
 انتهى كلام البغدادي، ولم أجد هذه القصيدة في الأصمعيات (ط) المعارف. يروى: ربما
 تجزع النفوس. فرجة: - بفتح الفاء - انفراج الشدة، ويضمها: الفتحة في الحائط.
 الكلام على الشاهد: اختلف في (ما) على أقوال:

الأول - نكرة بمعنى شيء وجملة (تكره النفوس) صفة، والعائد محذوف، أي تكرهه،
 وجملة (له فرجة) مبتدأ وخبر صفة لـ (الأمس)؛ لأن (أل) فيه جنسية، وإن عدت معرفة فالجملة =

الفرجة - بضم الفاء - : الإنفراج .

قال (١) بعضهم : هذا الذي ذكره من انصراف المضارع إلى الماضي برهما غالب لا دائم بدليل قوله تعالى : ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا^(٢)﴾ ، وقيل : هو مؤؤل بالماضي مثل : ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ^(٣)﴾ ، وفيه تكلف لاقتضائه أن الفعل المستقبل (٤) عبر به عن ماضٍ متجاوز به عن المستقبل (٥) . «وقد في بعض

= حال ، ويجوز أن تكون (فرجة) فاعلاً للجار والمجرور (له) ، وهذا أولى الأقوال .
الثاني - (ما) كافة ، فهي حرف ، ومفعول (تكراه) محذوف ، والتقدير : تكراه شيئاً ، من الأمر صفة له ، ويضعفه أن حذف الموصوف وإقامة الوصف الشبيه بالجملة مقامه لا يصح إلا إذا كان الموصوف بعض اسم متقدم مجرور بمن أوفي ، وقد يجاب عنه بوجهين :
(أ) تعليق (مِن) بالفعل (تكراه) ، و(من) تبعيضية ، والتقدير : تكراه النفوس من الأمر شيئاً .

(ب) تضمين (تكراه) معنى فعل لازم (تشمئز) أو (تنقبض) .
الثالث - (ما) زائدة ، وهو قول الأخفش والكوفيين . له فرجة : مبتدأ وخبر أو (فرجة) فاعل للجار والمجرور (له) والجملة صفة لـ (الأمر) على أن (أل) فيه جنسية ، ويصح أن تكون (أل) معرفة ، فالجملة حال . كحل : الجار والمجرور صفة أخرى لـ (الأمر) ، أو حال منه لوصفه بالجملة الأولى ، أو باعتبار (أل) فيه معرفة
أمية ٤٩-٥١ ؛ سيبويه ١ : ٢٧٠ ، ٣٦٢ ؛ المقتضب ١ : ٢ ؛ الصحاح ١ : ٣٣٤ ؛
الشجري ٢ : ٢٣٨ ؛ ابن يعيش ٤ : ٢ ، ٣-٤ ، ٨ : ٣٠ ؛ شرح التسهيل ١ : ٢٤٢ ؛
الرضي ٢ : ٥٤ ، ٣٣٣ ؛ المغني ١ : ٣٢٨ ؛ المقاصد ١ : ٤٨٤-٤٨٦ ؛ الأشموني ١ : ١٥٤ ؛
السيوطي ٢ : ٧٠٧-٧٠٩ ؛ الهمع ١ : ٨ ، ٩٢ ؛ الخزانة ٢ : ٥٤١-٥٤٥ ، ٤ : ١٩٤ ؛ الدرر
٤ : ٦٩ .

(١) وقال ، ز ، ظ .

(٢) ﴿... لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ ٢ الحجر (١٥) .

(٣) ﴿... فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ﴾ ٦٨ الزمر ٣٩ .

(٤) المستقل ، ظ .

(٥) راجع الكلام على دخول (ربما) على الماضي وعلى المستقبل في الرضي ٢ : ٣٣٣ ، المغني

المواضع» قال المصنف^(١): إن قد إما للتقليل^(٢) فتصرفه إلى المضي كقوله^(٣):
قد أترك القرن مصفراً أنامله كأن أثوابه مجت بفرصاد^(٤)

(١) في شرح التسهيل ١: ٣٠: (وإذا دخلت (قد) على المضارع فهي كـ(ربما) في التقليل والصرف إلى معنى المضي، وهذا ظاهر قول سيبويه، لأنه قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم: -٣٠٧: ٢- وأما (قد) فجواب لقوله:

لما يفعل، فتقول: قد فعل. ثم قال: وتكون بمنزلة (ربما) قال الهذلي:

قد أترك القرن مصفراً أنامله كأن أثوابه مجت بفرصاد

كانه قال: (ربما). هذا نصه، فإطلاقه القول بأنها بمنزلة (ربما) تصريح بالتسوية بينهما في التقليل والصرف إلى المضي، فإن خلت من معنى التقليل خلت من الصرفه إلى معنى المضي، وتكون حينئذٍ للتحقيق والتوكيد كقوله تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ﴾، وكقول الشاعر:

وقد تدرك الإنسانَ رحمةً ربه ولو كان تحت الأرض سبعين وادياً

وقد تخلو من التقليل وهي صارفة لمعنى المضي كقوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ

فِي السَّمَاءِ﴾.

(٢) للتعليل، د، ز.

(٣) عبيد بن الأبرص، وقال سيبويه: الهذلي. وقال الأعمش: الهذلي شماس. وليس في ديوان الهذليين ولا في شرح أشعارهم للسكري ولا في التمام لابن جني شعر لشماس.

(٤) من قصيدة يخاطب فيها حُجر بن الحارث أبا امرئ القيس وإخوته وكان توعد عبيداً في أمر بلغه عنه ثم استصلحه.

مطلعها:

طاف الخيال علينا ليلة الوادي من أم عمرو، ولم يلمم لميعاد

وقبل الشاهد:

أذهب إليك فإني من بني أسد أهل القباب وأهل الجرد والنادي

وبعده:

أوجرته ونواصي الخيل شاحبة سمراء عاملها من خلفه بادي

يروى: لال أساء. من آل أساء من آل سلمى ولم. بميعاد. وأهل المجد وأهل الجود.

وأهل الخيل. الخيل معلمة.

(أهل القباب وأهل الجرد والنادي): كفى بذلك عن أنهم سادة أشراف، لأن ذلك من

شأن السادة. القرون: النظر في الشجاعة. مصفراً أنامله: لما نرف منه من الدم الكثير.

أوجرته: طعنته في صدره. نواصي، جمع ناصية: الشعر الذي في مقدمة الرأس. شاحبة:

متغيرة. سمراء: حربة.

عامل الرمح: ما تحت السنان بذراع أو شبر.

مجت: أي رميت من الفم. بفرصاد: أي توت^(١)، وهو الفاكهة المعروفة، والمراد منها هنا نوع يكون ماؤه أحمر شبه حمرة الدم الذي يصيب أثوابه بحمرة الفرصاد.

وإما للتحقيق فلا تصرفه^(٢) إلى الماضي كقوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾^(٣)، وقد تصرفه كقوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾^(٤) [٥].

قلت: وعلى هذا فكان الأولى أن يقول: وقد التقليلية دائماً والتحقيقية في بعض المواضع. وسيأتي الكلام على قد بأطرافه في باب «تتميم الكلام على كلمات مفترقة إلى ذلك» إن شاء الله تعالى.

«وينصرف الماضي إلى الحال بالإنشاء»، أي غير الطلبي نحو: بعث واشترت، وإلا ورد نحو: غفر الله لك، و[الإلأ^(٦)] لم يصح قوله بعد ذلك: وإلى الاستقبال بالطلب. وليست دلالاته هنا على الحال من حيث الوضع، وإنما هي من ضرورة الواقع، لأن الإنشاء إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود كما مر. «وإلى الاستقبال بالطلب» فيشمل الدعاء والأمر وغيرهما: فالأول نحو: غفر الله لك، والثاني: نحو: اتقى^(٧) الله امرؤ فعل خيراً يشب عليه،

= عيد ٤٦ - ٥٠؛ سيويه ٢: ٣٠٧؛ المقتضب ١: ٤٣؛ الكشاف ١: ٢٠١ - ٢٠٢؛ ٤: ٧٠٩، الشجري ١: ٢١٢؛ ابن يعيش ٨: ٨٤٧؛ شرح التسهيل ١: ٣٠؛ الرضي ٢: ٣٨٨؛ المغني ١: ١٨٩؛ السيوطي ١: ٤٩٤ - ٤٩٦؛ الهمع ٢: ٧٣؛ الخزانة ٤: ٥٠٢ - ٥٠٥؛ الدرر ٢: ٨٩.

(١) قوت، ظ.

(٢) تصرف، ز، ظ.

(٣) ﴿أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ... وَيَوْمَ يُرْجَعُونَ إِلَيْهِ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ ٦٤ النور (٢٤).

(٤) ساقط من، ظ.

(٥) ﴿... فَلَنُؤَيِّنَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا...﴾ ٢٤ البقرة (٢).

(٦) سقطت من، ز، ظ.

(٧) اتق، د.

ويدل على ذلك جزم (يثب)، والثالث نحو: عزمت عليك إلا^(١) فعلت [كذا^(٢)]، أي: إلا أن تفعل في المستقبل^(٣). وفي كلام المصنف إيهام أن الطلب ليس من أقسام الإنشاء.

«والوعد»، المراد به الإخبار بوقوع أمر لم يقع بعد [مع^(٤)] ملاحظة الإرادة لتحقيق الخير، نحو: ﴿وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا^(٥)﴾ ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا^(٦)﴾ وليس المراد به هنا ما هو قسيم^(٧) للوعيد. «وبالعطف على ما علم استقباله» نحو:

﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ^(٨)﴾ ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ^(٩)﴾... الآية، ولم أدر وجهاً^(١٠) لإعادة المصنف حرف الجر هنا دون ما تقدم وهو قوله: والوعد. «وبالنفي بلا وإن بعد القسم»: فالأول كقوله^(١١):

- (١) ان لا، د.
- (٢) سقطت من، ز، ظ.
- (٣) في هذا الأسلوب وأمثاله من نحو: (أقسمته عليك إذا فعلت) (ناشدتك الله إذا فعلت) (أمرتك الله إذا فعلت) أو (... لمافعلت) وقع الاستثناء المفرغ بعد الإثبات لتأوله بالنفي، وأول الفعل بمصدر من غير أن يسبقه سابق، وأول الماضي بالمستقبل، أي: ما أسألك إلا فعلك... وفي الخزانة ١: ٢٣١: قال أبو حيان والذي يكون بعد (نشدتك الله) و(عمرتك الله) أحد ستة أشياء: استفهام؛ وأمر، ونهى، و(إن)، و(إلا) و(لما)، بمعنى (إلا).
- (٤) ليست في، ظ.
- (٥) ﴿... وَوَضَعَ الْكِتَابَ وَجِيءَ بِالنَّبِيِّينَ وَالشُّهَدَاءِ وَقُضِيَ بَيْنَهُمْ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ ٦٩ الزمر (٣٩)، وزاد في (د) بعد هذه الآية: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ﴾ وبعد هذا: ﴿... إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا...﴾ ٧٣ الزمر (٣٩).
- (٦) ﴿... إِلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا...﴾ ٧١ الزمر (٣٩).
- (٧) قسم، د، ز، ظ، وهو تصحيف.
- (٨) ﴿... وَبِئْسَ الْوَرْدُ الْمُؤْرَدُ﴾ ٩٨ هود (١١)، والضمير في (يقدم) عائد على فرعون.
- (٩) ﴿... وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ وَكُلُّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾ ٨٧ النمل (٢٧).
- (١٠) جوها، ز.
- (١١) مجهول.

ردوا فوالله لاذذناكم^(١) أبداً ما دام في مائنا^(٢) ورد لنزال^(٣) ونازعه^(٤) أبوحيان في الاستدلال بهذا البيت، إذ الاستقبال فيه إنما استفيد من الظرف^(٥).

قلت: وفيه نظر، لأن وقوع الظرف المستقبل هنا ليس هو المؤثر للاستقبال حتى إنه لو لم يكن انتهى استقبال الفعل، ألا ترى أنه إذا قيل: والله لا فعلت كذا، لا يفهم منه إلا المستقبل، ولهذا لم تتكرر^(٦) (لا) كما لا يلزم تكرارها مع المستقبل.

والثاني: كقوله تعالى: ﴿وَلَيْتَ زَالَتَا إِنْ أَمَسَكُهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾^(٧)، ونازعه^(٨) أيضاً أبوحيان في ذلك بأنه لا يمتنع أن يقال: والله إن قام، بمعنى ما قام فيما مضى.

قلت: هذا متوجه كما قال^(٩).

وقد يتوهم أن قول المصنف هنا في (لا) مناقض لقوله فيما مضى: (خلافاً لمن خصها)، أي: خص (لا) بالمستقبل.

وجوابه: أن مراده خلافاً لمن خص [لا^(١٠)] داخلة^(١١) على المضارع

(١) ذذناكم، د - زدذناكم، ز.

(٢) ما بينا، ز.

(٣) يروي: لوراد. ذذناكم: طردناكم.

— شرح التسهيل ٣١:١؛ الجمع ٩:١، ٤١:٢؛ الدرر ٤:١-٥، ٤٥:٢.

(٤) الضمير يعود على ابن مالك، فقد استدل بالبيت المذكور في شرحه على التسهيل.

(٥) وهو (أبداً).

(٦) يتكرر، د.

(٧) إِنَّ اللَّهَ يُمَسِّكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا... إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ﴿٤١﴾ فاطر (٣٥).

(٨) الضمير عائد على ابن مالك أيضاً، فقد استدل بالآية المذكورة في شرح التسهيل (١:٣٢).

(٩) قاله، د.

(١٠) ليست في، د.

(١١) الداخلة، د.

بالمستقبل^(١)، ولم يرد خلافاً لمن خص (لا) مطلقاً/ [بالمستقبل^(٢)].

«ويحتمل» الماضي «المضي والاستقبال بعد همزة التسوية» نحو: سواء على أقيمت أم قعدت؟، والحق انه محتمل لأربعة^(٣) معانٍ: الماضي والحال والإستقبال ومطلق الزمان الذي هو أهم من ذلك، كما أن المصدر الذي [الفعل^(٤)] في تأويله كذلك، فلا^(٥) وجه للتقييد بأحد الزمانين.

قال ابن أم قاسم: سواء كان الفعل معادلاً بأمر أو لم يكن نحو: سواء على أي حين جئتني.

قلت: وهذه المسألة لا مدخل لها هنا، ولا يصح إدراجها^(٦) في كلام المصنف - [رحمه الله تعالى] -، لأن الكلام في همزة التسوية ولا همزة هنا.

ثم قال: فإن^(٧) كان الفعل بعد أمر مقروناً بلم تعين المضي نحو: ﴿سَوَاءَ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾^(٨)، فالثاني ماضٍ معني، فوجب مضي الأول لأنه معادل له.

قلت: الظاهر أن هذا لا يقدر في الاحتمال الذي قرناه آنفاً، كما لم يقدر وجود (لم) في اقتضاء^(٩) الاستقبال في قولك: إن لم تسؤني^(١٠) أكرمتك، ووجه ذلك أن الجملة المقترنة بهمزة التسوية في تأويل المصدر والمصدر لا زمان له معين فكذا [ما^(٧)] في معناه، ولا فرق في هذا المعنى بين وجود (لم) وعدمها.

(١) على المستقبل، د.

(٢) ليست في، د.

(٣) الأربعة، د.

(٤) سقطت من، ز.

(٥) ولا، د.

(٦) إراتها، د.

(٧) وان، د.

(٨) ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا... لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ٦ البقرة (٢) الآية ١٠ يس (٣٦).

(٩) اقتضائه، د.

(١٠) تسيثي، د، ز، ط، وهو خطأ املائي.

«و» يحتمل الماضي الماضي والاستقبال بعد «حرف التحضيض»^(١) نحو: هلا ضربت زيدا، فيحتمل الماضي فيكون^(٢) تويخاً على ترك الفعل، ويحتمل الاستقبال فيكون حاضاً على الفعل وأمراً به.

فإن قلت: فإذن^(٣) لم يحتمل الواقع بعد حرف التحضيض^(٤) الماضي لأن التحضيض^(٤) - وهو طلب الفعل - لا يكون متعلقاً إلاً بالزمان المستقبل.

قلت: إنما يوبخ المخاطب على ترك ما كان يجب عليه أن يفعله قبل أن يطلب منه، وذلك من حيث المعنى تحضيض على فعل مثل ما فات، فأطلقت حرف التحضيض على الحرف المقتضي للحض على ما يدخل عليه تحقيقاً أو تقديراً فاستقام «و» بعد «كلما»، فيحتمل أن يراد بالواقع بعدها الماضي نحو: ﴿كُلُّ^(٥) مَا جَاءَ أُمَّةٍ رَسُوهُمَا كَذْبُوهُ^(٦)﴾، وأن يراد به الاستقبال نحو: ﴿كُلَّمَا^(٧) نَضَجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا^(٨)﴾.

«و» بعد «حيث» نحو: ﴿فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ^(٩)﴾ فهذا للمضي، ونحوه:

-
- (١) التخصيص، د، ز.
 (٢) فتكون، ظ.
 (٣) فإذا، ز، ظ. واخترت رسمها بالنون كما في، د، ليحصل بذلك الفرق بين الكلمتين.
 (٤) التخصيص، د، ظ.
 (٥) كلما، د، ز، ظ، وقد تابعت المصحف في رسمه.
 (٦) ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا... فَاتَّبَعْنَا بَعْضَهُمْ بَعْضًا وَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ فَبَعْدًا لِقَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ٤٤ المؤمنون (٢٣).
 (٧) كذا في نسخ التحقيق، وهو موافق لرسم المصحف في هذه الآية.
 (٨) ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا... لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ ٥٦ النساء (٤).
 (٩) ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَدْنَىٰ فَاعْتَزِلُوا مِنَ النِّسَاءِ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَظْهَرْنَ فَإِذَا تَظْهَرْنَ... إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ ٢٢٢ البقرة (٢).

﴿وَمِنْ (١) حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ (٢)﴾، فهذا للاستقبال.

«و» يحتمل الأمرين «بكونه صلة أو صفة لنكرة عامة».

فالأول كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ (٣)﴾ فهذا مثال الماضي،

وكقوله تعالى:

﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا [عَلَيْهِمْ (٤)]﴾ (٥) فهذا مثال

الإستقبال (٦).

والثاني قوله (٧):

رب رُفِدَ (٨) هرقته ذلك اليوم وأسرى من معشر أقتال (٩)

(١) من، ز، ظ.

(٢) ﴿شَطَرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِنَّهُ لَلْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ ١٤٩ ﴿... شَطَرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ...﴾ (١٥٠ البقرة (٢)).

(٣) ﴿... إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ ١٧٣ آل عمران (٣).

(٤) سقطت من، ز.

(٥) ﴿... فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ٣٤ المائدة (٥)، الاستثناء من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ...﴾ ٣٣ المائدة (٥).

(٦) للاستقبال، د.

(٧) الأعشى: أبو بصير ميمون بن قيس بن جندل (٧٠٠هـ = ٦٢٩م) شاعر جاهلي فحل، في الطبقة الأولى من الجاهليين عند الجمحي، ذهب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليسلم فصدده أبو سفيان أو أبو جهل فعاد ووقع من فوق راحلته فمات. واحد من سبعة عشر رجلاً لقبوا بـ (الأعشى)، ويميز عنهم بـ (أعشى قيس). له ديوان مطبوع. وليس القائل أعشى همدان خلافاً للعيني.

— الجمحي ١: ٥٢، ٦٥-٦٧؛ ابن قتيبة ١: ٢٥٧-٢٦٦؛ الأغاني ٩: ١٠٨-١٢٩؛

الخرزاة ١: ٨٤-٨٦.

(٨) وفد، ز.

(٩) أقيال، د، من قصيدة مدح فيها الأسود بن المنذر اللخمي، مطلعها:

ما بكاء الكبير بالأطلال وسؤالي فهل ترد سؤالي

وقبل الشاهد:

ثم وصلت صرة بربيع حين صرفت حالة عن حال

الرفد: بفتح الراء القدح الضخم، وقد تكسر، والأقتال: بقاف وتاء مثناة فوقية جمع قتل^(١) بكسر القاف، وهو العدو، فهذا^(٢) مثال لبقاء الماضي على مضيه عند وقوعه صفة لنكرة [عامه^(٣)].

واعترضه^(٤) أبوحيان بأن (رب) عند سيبويه للتقليل^(٥)، وهو ينافي العموم، وأيضاً: فليس مراد الشاعر أنه أراق كل رفته، وأيضاً: فلا نسلم كون (هرفته) صفة لمجرور (رب) بل هو جواب يتعلق به (رب)، إذ الصحيح أنه لا يلزم وصف مجرورها.

وبعده:

وشيخ حربى بشطي أريك
ونساء كأنهن السعالي
يروى: وما يرد.

صرة: برد شديد. رfd: بكسر الراء - القدح الضخم، ويقال: - بفتحها - القدح بما فيه من القرى وبكسرهما: المعونة.

هرفته: أرقته، قلبت همزته هاء، كنى بذلك عن كثرة القتل، والتاء مفتوحة خطاباً للمدح - أقتال، جمع قتل بكسر القاف: العدو أو النظر في القتال. أقيال، جمع قيل بفتح القاف: الملك. حربى، جمع حريب: مسلوب المال. شطي أريك: موضع.

- الأعرشى: ١٦٣-١٦٩؛ القالي: ١: ٩٠؛ التبريزي: ٣: ١٦؛ ابن يعيش: ٨: ٢٨ - ٢٩؛ شرح التسهيل: ١: ٣٣؛ السبع: ٣٢، ٣٧١؛ الرضي: ٢: ٣٣١، ٣٣٢؛ ابن الناظم: ١٤٠؛ المغني: ٢: ٦٤٩؛ المقاصد: ٣: ٢٥١-٢٥٣؛ المصحح: ١: ٩؛ الخزانة: ٤: ١٧٦-١٨٤؛ الدرر: ١: ٥.

(١) والأقيال، بقاف وياء مثناة فوقية جمع قيل، د.

(٢) وهذا، د.

(٣) سقطت من، د.

(٤) الضمير عائذ على ابن مالك، فقد قال في شرح التسهيل (١: ٣٣-٣٤): (وكذا الواقع صفة لنكرة عامة يحتمل الماضي كقول الشاعر: رب رfd... ويحتمل الاستقبال كقول النبي صلى الله عليه وسلم: (نَصَرَ اللهُ امرأً سمع مقالتي فآداها كما سمعها)، فان هذا منه - صلى الله عليه وسلم - ترغيب لمن أدركه في حفظ ما يسمعه منه صلى الله عليه وسلم، وذلك يقتضي أن يكون المعنى: نَصَرَ اللهُ امرأً يسمع مقالتي فيؤديها كما يسمعها).

(٥) الظاهر من كلام سيبويه أن (رب) عنده للتكثير لا للتقليل؛ لأنه شبه بها (كم)، الخبرية، وشبهها بـ (كم)، قال: (ومعناها معنى رب).

(١: ٢٩١) (والمعنى معنى رب) (١: ٢٩٣) (وذلك لأن (رب) إنما هي للعدة بمنزلة (كم)

(١: ٣٤٥).

ومثال الماضي المراد منه الإستقبال، قوله صلى الله عليه وسلم:
«نُضِرَ اللهُ امرأً سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها^(١)» لأن المراد
الترغيب في السماع [والنقل^(٢)]، وهما مستقبلا بخلاف:
رب رُفِدَ هرقته^(٣)...
البيت، فإنه تمدح ولا يكون إلا بما وقع^(٤) فتأمله.

(١) لم أجد هذا اللفظ فيما بين يدي من المراجع، وفيما يلي ما تيسر لي الاطلاع عليه. عن زيد بن ثابت: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: «نُضِرَ اللهُ امرأً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يؤديه...» أبو داود: ج ٥، ح ٣١٥٣. والترمذي: ج ٧، ح ٢٧٩٤؛ وعنده: «حتى يبلغه غيره». وعن ابن مسعود: «نُضِرَ اللهُ امرأً سمع منا شيئاً فبلغه كما سمعه...». الترمذي: ج ٧، ح ٢٧٩٥؛ وأحمد: ج ١، ص ٤٣٧ بلفظ مقارب للترمذي. وفي الترغيب: ج ١، ح ١٥٢ عن أنس «نُضِرَ اللهُ امرأً سمع مقالتي فحفظها ووعاها وبلغها من لم يسمعها...» أخرجه الطبراني في الأوسط وح ١٥٣ عن جبير بن مطعم «نُضِرَ اللهُ عبداً سمع مقالتي...» كحديث أنس. أخرجه الطبراني في الكبير وأحمد وابن ماجه. والحديث أخرجه ابن ماجه بالفاظ مختلفة لم يجمع في واحد منها الحديث الذي ذكره الشارح، وانظر ج ١، ح ٢٣٠. عن زيد بن ثابت وح ٢٣٢ عن عبد الرحمن بن عبد الله عن أبيه يعني «ابن مسعود» وح ٢٣٦: عن أنس. وج ١ ح ٢٣١. وج ٢ ح ٣٠٥٦ عن جبير بن مطعم. وأخرجه أحمد ج ٤ ص ٨٢ عن جبير بن مطعم قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يخطب الناس بالخيف: نُضِرَ اللهُ عبداً سمع مقالتي فوعاها ثم أداها لمن لم يسمعها...، والحديث في شرح التسهيل ١: ٣٤ بشيء من الاختلاف.

(٢) سقطت من، ظ.

(٣) زاد بعدها في، د: ذلك وقد مضى البيت ١: ١١٩.

(٤) وإنما يكون بما قد وقع، د.

الباب الثاني

«باب إعراب الصحيح [الآخر^(١)]»

ولا يعترض بأنه أسقط نحو: ظبي ودلو؛ [إذ^(٢)] ليسا^(٣) بصحيحي الآخر، مع أن إعرابها إعراب الصحيح^(٤) الآخر، لأننا نقول: المعتل الآخر عند النحوي عبارة عن المقصور والمنقوص، والصحيح^(٥) بخلافها، فهو أعم منه عند التصريفي من وجه، فنحو: زيد صحيح الآخر/عندهما، ونحو: القاضي ٢٩ معتل الآخر عندهما، ونحو: ظبي ودلو معتل الآخر عند التصريفي صحيحه^(٦) عند النحوي، كذا قال ابن هشام، وفيه نظر.

«الإعراب» في الاصطلاح «ما جيء به» جنس، أي: شيء يقتضيه جيء به «لبيان مقتضى العامل» أي: لبيان الأمر الذي يقتضيه العامل، أي: يطلبه. وهذا فصل أخرج به ما سوى الإعراب، والمراد بالعامل: ما أثر في آخر الكلمة أثراً له تعلق بالمعنى التركيبي، فخرج مثل التقاء الساكنين المؤثر للحركة مثلاً نحو: من ابنك ومن الرجل، فإنه^(٧) وإن كان شيئاً أثر في آخر الكلمة التي هي

(١) سقطت من، ظ.

(٢) سقطت من، د.

(٣) وليس، د.

(٤) صحيح، د.

(٥) والصحيحة، ظ.

(٦) صحيحة، ز.

(٧) تأمل ولن تجد خبر (إن) ظاهراً، وفي مثل هذا الأسلوب يكون الخبر محذوفاً، أو يسد مسده جملة تلي حرف استدراك أو استثناء.

كسرة في الأول وفتحة في الثاني، لكن هذا الأثر لا تعلق له بالمعنى الحاصل من تركيب الحرف مع مجروره، وإنما هو أمر يرجع لمجرد اللفظ، ودخل من العوامل ما كان زائداً وما كان غير زائد.

أما^(١) الثاني فكالفعل من قام زيد، لأنه شيء أثر في آخر (زيد) حركة الرفع ولها تعلق بالمعنى الحادث بالتركيب من حيث كونها علامة على فاعلية زيد.

وأما الأول فكـ(من) الزائدة في قولك: ما قام من رجل، فإنها أثرت كسرة (رجل)، ولها تعلق بالمعنى التركيبي من حيث إنها علامة على أن مدخولها محل لما دل عليه الحرف من نصوصية الاستغراق، وكذا الباء من نحو:

ما زيد بقائم، فإنها زائدة للتأكيد، وقد أثرت الكسرة التي هي علامة على أن مدخولها هو متعلق ما دلت عليه من التأكيد الحادث بالتركيب «من حركة»، هذا وما بعده بيان لجنس الحد إذ كان مبهمًا لصلاحيته لكل ما لا يعقل، والحركة ضمة أو فتحة أو كسرة. «أو حرف»، وهو الواو والألف والياء والنون عند من يراه. «أو سکون»، وهو كون الحرف خالياً عن الحركة.

وتعبيره بسكون - كما صنع - أولى من تسكين، لأن السكون لفظ والتسكين فعل. «أو حذف» للحرف، وفهم ذلك من جعله قسيماً للسكون؛ إذ لو أريد به ما هو أعم من حذف الحركة والحرف للزم^(٢) كون الشيء قسيماً لنفسه ولغيره، وهو باطل.

وتعريف المصنف للإعراب بما ذكره مبني على أن الإعراب لفظي، وهو مذهب المحققين، وكثير من المتأخرين يرون أنه معنوي ويفسرونه بتغير آخر الكلمة لاختلاف العامل لفظاً أو تقديراً، والكلام على ذلك تصحيحاً وإبطالاً^(٣) يطول^(٤).

(١) واما، ز، فاما، ظ.

(٢) لزم، د.

(٣) وابطالاً لا، ز.

(٤) ناقش ابن مالك هذه القضية في شرح التسهيل ١: ٣٤-٣٥، والسيوطي في الهمع ١: ١٤.

«وهو» أي: الإعراب «في الاسم أصل» وفي الفعل فرع وعكس^(١) بعضهم، وقال الكوفيون: أصل فيها، والأول هو المرجح عند الحدائق، واستدلوا عليه بما تقريره: أن الاسم والفعل يطرأ^(٢) على صيغهما معانٍ مختلفة قد يحصل بينها^(٣) لبس فيرفعه الإعراب، أما المعاني المختلفة التي تطرأ^(٤) على الاسم فهي الفاعلية والمفعولية والإضافة، ولا شك في أنه يحصل بينها في بعض الأحيان لبس نحو: ما أحسن زيد، لو سكن آخر كل من الكلمتين فإنه يحتمل - حينئذٍ - أن يكون (زيد) مفعولاً به و(أحسن) فعلاً ماضياً و(ما) اسماً، والمراد [التعجب، ويحتمل أن يكون (زيد) فاعلاً بـ(أحسن)، و(ما) حرف نفي، والمراد^(٥)] الإخبار بأن زيداً لم يُحسن، ويحتمل أن تكون^(٦) [ما^(٧)] استفهامية مبتدأ و(أحسن) اسم تفضيل^(٨) مرفوعاً على أنه خبر المبتدأ و(زيد) مجروراً مضافاً إليه، والمراد السؤال عما هو الأحسن من زيد.

وأما المعاني المختلفة التي تطرأ على الفعل المضارع فليست هي عين المعاني المتقدمة، وإنما هي معانٍ آخر.

كقولهم^(٩): لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فإنه يحتمل النهي عن كل واحد من الفعلين مطلقاً ويحتمل [النهي^(١٠)] عن الجمع بينهما، ويحتمل النهي عن

(١) وعكسه، ز، ظ.

(٢) تطرأ، ز، ظ.

(٣) بينهما، ز، وهو تصحيف سيتكرر والصواب ما أثبتته، لأن الضمير عائد على المعاني لا على الاسم والفعل.

(٤) قد تطرأ، د.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من، ز.

(٦) يكون، د، ز.

(٧) سقطت من، ظ.

(٨) مفضل، ز.

(٩) كما في قولهم، د.

(١٠) ما بين المعقوفين ساقط من، ز.

الأول دون الثاني، وهذه معانٍ مختلفة ليست بفاعلية ولا مفعولية ولا إضافة، ولا يخفى حصول اللبس بينها^(١) لوترك إعراب الفعلين لكن الإعراب/يتعين في ٣٠-٣١ الاسم طريقاً لرفع اللبس، كما يتعين قولك: ما أحسن [زيداً] - بالانصب - للتعجب، وقولك: ما أحسن^(٢) [زيد - بالرفع - للإخبار بنفي الإحسان عنه^(٣)]، وما أحسن زيد - برفع (أحسن) وخفض (زيد) للاستفهام عما هو الأحسن منه، ولا يتعين الإعراب في الفعل طريقاً لرفع اللبس؛ لوجود طريق أخرى تقوم^(٤) مقامه في رفع الإلباس، وبيانه أن الإلباس قد يندفع بالإعراب فيه، كما يتعين قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن - بجزم الفعلين - للنهي عن كل واحد، ولا تأكل السمك وتشرب اللبن - بجزم الأول ونصب الثاني للنهي عن الجمع بينهما، ولا تأكل السمك وتشرب اللبن - بجزم الأول ورفع الثاني - للنهي عن الأول خاصة.

وقد يندفع الإلباس بغير الإعراب، كما إذا قلت: لا يكن منك أكل سمك ولا شرب لبن، فيكون نهياً عن كل منهما، ولا تأكل السمك شارباً اللبن، فيكون نهياً عن الجمع، ولا يكن منك أكل سمك ولك شرب^(٥) اللبن، فيكون نهياً عن الأول فقط، فلما لم يكن عن إعراب الاسم محيص في إزالة اللبس استحق أن يكون أصلاً فيه، ولما كان^(٦) ثم مندوحة عن إعراب الفعل في إزالة اللبس نقص عن الرتبة المتقدمة فجعل فيه فرعاً لا أصلاً. هذا أحسن تقرير يظهر لي في هذا المحل، ولي بحث فيه^(٧)، أرجو أن أذكره بعد هذا إن شاء الله تعالى.

وإنما قيدنا حصول الإلباس ببعض^(٧) الأحيان؛ لأن الإعراب قد يدخل

(١) بينها، ز، وهو تصحيف صوابه [ما] أثبت.

(٢) منه، ز، ظ.

(٣) آخر يقوم، د.

(٤) لك وشرب، ز.

(٥) كانت، ز، ظ.

(٦) مع بحث لي فيه، ز، ظ.

(٧) في بعض، د.

فيما لا إلباس فيه نحو: شرب زيد الماء حملاً على ما فيه الإلباس ليجري الباب على سنن واحد.

فإن قلت: بماذا يتعلق الجار والمجرور من^(١) قول المصنف: (وهو في الاسم [أصل^(٢)])؟

قلت: بمحذوف؛ إذ المعنى: ودخوله أو وجوده في الاسم أصل، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع الضمير وانفصل.

ويحتمل أن يتعلق بـ(أصل)، والمعنى أنه متأصل في الاسم «لوجوب قبوله بصيغة واحدة معاني مختلفة»، وقد عرفت معناه بالتقرير المتقدم.

«والفعل والحرف ليسا كذلك»، أي: ليسا مثل الاسم في وجوب قبول معاني مختلفة بصيغة واحدة.

ونقضه أبوحيان بنحو: (من) فإنها للابتداء وللتبويض^(٣) ولييان الجنس مثلاً.

قلت: لا^(٤) يرد، لأن الكلام في المعاني الطارئة بالتركيب لا المعاني الإفرادية.

نعم: يرد أن الحرف إنما نفي عنه وجوب القبول، ولا يلزم منه انتفاء الجواز، والمقصود نفي القبول عنه أصلاً ورأساً، ولذا لم يعرب في وقت من الأوقات، وخالفه المضارع قبل جوازاً لا وجوباً فأعرب بشرطه على جهة الفرعية كما هو مقرر. «فبنياء»، أي: الفعل والحرف «إلا» الفعل^(٥) «المضارع فإنه شابه الاسم بجواز شبه ما وجب له»، أي: للاسم وذكر الشبه هنا فاسد، بل الجائر هنا هو عين الواجب هناك لا شبهه، فإن الذي أوجب إعراب الاسم على ما ذكره هو القبول للمعاني المختلفة بصيغة واحدة، وذلك بعينه ثابت للفعل

(١) في، د.

(٢) سقطت من، د.

(٣) والتبويض، ز، ظ.

(٤) ولا، ز، ظ.

(٥) والحرف إلا الفعل، كررت في، ز.

لا أن الموجود شبهه. وإنما يصح قوله^(١) لونص على تلك المعاني المختلفة بأسمائها، «فأعرب» المضارع لامتيازه عن الحرف وبقية الأفعال بهذه المزية.

«مالم يتصل به نون توكيد^(٢)» خفيفة أو ثقيلة فإنه يبنى^(٣) حينئذ لاتصالها، ولو فصل بينها^(٤) وبين الفعل ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة بقي على إعرابه؛ لأن موجب البناء عند اتصال النون هو التركيب، وهو مفقود بحصول الحاجز، إذ لا تركب ثلاثة أشياء فتجعل شيئاً واحداً. هذا هو المذهب المشهور، وهو اختيار المصنف^(٥) [رحمه الله تعالى]^(٦)، وذهب قوم/[منهم]^(٧)

(١) قبله، ز.

(٢) التوكيد، د.

(٣) مبنى، ز.

(٤) بينها، ز.

(٥) قال في شرح التسهيل (١: ٣٧-٣٨) (وفي قولنا في المضارع: فأعرب مالم يتصل به نون توكيد أو إناث)، إشعار بأن المضارع لا يحكم بينائه لتوكيده بالنون مطلقاً، بل المؤكد بها معرب ومبني، فالمعرب ما أسند إلى ضمير اثنين أو جمع أو مخاطبة، نحو: هل تفعلان؟، وهل تفعلن؟، وهل تفعلن؟. والمبني ما ليس كذلك. وإنما كان الأمر كذلك لأن المؤكد بالنون إنما بنى لتركيبه معها، وتنزله منها منزلة صدر المركب من عجزه، وذلك منتف من (يفعلان) وأخويه هذا مذهب المحققين، ويدل على صحته أن البناء المشار إليه إما بالتركيب، وإما لكون النون من خصائص الفعل، فضعف بلحاقها شبه الاسم إذ لا قائل بغير ذلك؛ والثاني باطل؛ لأنه مرتب على كون النون من خصائص الفعل، ولو كان ذلك مؤثراً لبني المجزوم: والمقرون بحرف التنفيس. والمسند إلى ياء المخاطبة، لأنها مساوية للمؤكد في الاتصال بما يخص الفعل، بل ضعف شبه هذه الثلاثة أشد من ضعف شبه المؤكد بالنون؛ لأن النون وإن لم يلق لفظها بالاسم فمعناها به لائق، بخلاف (لم) وحرف التنفيس وياء المخاطبة فإنها غير لائقة بالاسم لفظاً ومعنى، فلو كان موجب بناء المؤكد بالنون كونها مختصة بالفعل لكان ما اتصل به أحد الثلاثة مبنياً، لأنها أمكن في الاختصاص، وفي عدم بناء ما اتصلت به دلالة على أن موجب البناء التركيب؛ إذ لا ثالث لها. وإذا ثبت أن موجب البناء هو التركيب لم يكن فيه لـ (تفعلان) وأخويه نصيب، لأن الفاعل البارز حاجز، وثلاثة أشياء لا تركب).

(٦) ساقط من، د.

(٧) من هنا إلى قوله: ولا قائل بالمساواة، في ١٥:٢ ساقط من، ظ. وستخذ نسخة دار الكتب

(١٠١٠) عوضاً عن ظ، ورمزها (ك).

الأخفش^(١) إلى أن المضارع مبني مع تأكيده بالنون مطلقاً لأنها من خواص الفعل، فتأكيده بها مبعده لمقتضى الإعراب وهو شبه الاسم فيرجع إلى أصله من البناء.

ورده المصنف^(٢) [رحمه الله تعالى^(٣)] بلزوم بناء المجزوم والمقرون بحرف التنفيس^(٤) والمسند إلى ياء المخاطبة، واللازم باطل.

وذهب بعضهم إلى أن المضارع معرب مطلقاً اتصلت به نون توكيد^(٥) أو لم تتصل^(٦). «أو» نون «إناث». وكلامه يوهم أن الاتصال شرط^(٧) وأن تخلفه ممكن، وقوله في الخلاصة^(٨):

وفعل أمر ومضى بنياً وأعرّبوا مضارعاً إن عرياً
من نون توكيد^(٩) [مباشراً^(١٠)] ومن نون إناث كيرعن من فتن
سلم من هذا الإيهام. وصرح المصنف في الشرح^(١١) بأن المتصل بنون

(١) أبو الحسن سعيد بن مسعدة، مولى بني مجاشع بن دارم، يعرف بالأخفش الأوسط (١٠٠-٢١٠ أو ٢١٥ أو ٢٢١ هـ = ٨٢٥ أو ٨٣٠ أو ٨٣٦ م). أخذ النحو عن سيبويه، وحدث عن الكلبي والنخعي وهشام بن عروة وروى عنه أبو حاتم السجستاني. من كتبه: الأوسط، معاني القرآن، الاشتقاق، العروض.

- البغية: ج ١ ص ٥٩٠؛ الوفيات: ج ٢ ص ١٢٢-١٢٣؛ القفطي: ج ٢ ص ٣٦-٤٢؛ المعجم: ج ١١ ص ٢٢٤-٢٣٠.

(٢) راجع هـ ٥ من ص ١٢٨، فقد تضمن الرد.

(٣) ساقط من، د.

(٤) تنفيس، ز.

(٥) تأكيد، د، ك.

(٦) يتصل، د، ك.

(٧) شرطه، د، ك.

(٨) وهي الألفية، ص ١٠.

(٩) تأكيد، د.

(١٠) سقطت من، د.

(١١) نسب إليه السيوطي ذلك أيضاً في الهمع (١: ١٨)، ولكنني لم أقف على ذلك في مظنته من شرح التسهيل (١: ٣٩)، حيث تحدث عن بناء المضارع المتصل بنون الإناث، وعلله بما نسب إليه هنا.

الإناث مبني بلا خلاف، وعلل بناءه بالحمل على الماضي المتصل بها، وأيضاً بتركيبه معها، لأن الفاعل كالجزم من فعله.

ولا يرد ما اتصل به ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة، لشبهه بالثنى والمجموع^(١)، وأيضاً بنقصان^(٢) شبهه بالاسم، لأن النون لا تلحق^(٣) الأسماء.

قلت: هذا معارض: لاعتراضه على الأخفش بما تقدم آنفاً [فتأمله]^(٤).

وما في شرح المصنف [رحمه الله]^(٥) من التصريح بنفي الخلاف في بناء المضارع الذي اتصلت به نون الإناث مقدوح فيه، فقد ذهب ابن دُرُستويه^(٦) والسهيلي^(٧) وابن طلحة^(٨) وطائفة إلى أنه معرب تقديراً.

(١) والجمع، د.

(٢) كذا في أصول التحقيق، والمناسب: لنقصان.

(٣) يلحق، ز. (٤) عن، د، ك.

(٥) سقطت من، د.

(٦) عبدالله بن جعفر بن المرزبان أبو محمد (٢٥٨-٣٤٧هـ = ٨٧١-٩٥٨م). أخذ عن الدارقطني والمبرد، وابن قتيبة، شديد الانتصار للبصريين. من كتبه: الارشاد «في النحو» شرح الفصح لثعلب، غريب الحديث، أخبار النحاة، معاني الشعر، وكتاب الكتاب-ط.
- البغية: ج ٢ ص ٣٦؛ الوفيات: ج ٣ ص ٢٤٧-٢٤٨؛ القفطي: ج ٣ ص ١١٣-١١٤.

(٧) أبو زيد وأبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد الخثعمي من نحاة الأندلس (٥٠٨-٥٨١هـ = ١١١٤-١١٨٥م) روى عن ابن العربي وأبي طاهر وابن الطراوة وعنه الرندي وابن حوط والله وأبو حسن الغافقي، من كتبه: الروض الأنف «شرح سيرة ابن هشام» «مطبوع»، التعريف والإعلام بما في القرآن من الأسماء والأعلام، نتائج الفكر. مسألة رؤية الله والنبي في المنام.

- البغية: ج ٢، ص ٨١-٨٢؛ الوفيات: ج ٣، ص ١٤٣-١٤٤؛ نكت الهميان:

ص ١٨٧-١٨٩.

(٨) لعله أبو بكر محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك الأموي الإشبيلي (٥٤٥-٦١٨هـ = ١١٥٠-١٢٢١م) أخذ عن أبي إسحاق بن ملكون وجابر بن محمد بن ناصر الحضرمي وأبي بكر بن صاف. يميل في النحو إلى مذهب ابن الطراوة. - البغية: ١: ١٢١-١٢٢.

«ويمنع إعراب الإسم مشابهة الحرف بلا معارض» ولم يعتبر المصنف مشابهة غير الحرف أصلاً، وادعى أنه ظاهر مذهب/سيبويه^(١) ٣٣ ز وابن الحاجب وجماعة اعتبروا مع ذلك مشابهة^(٢) الأمر والماضي، وذهب قوم إلى أن الاسم يبنى لشبه الحرف وتضمن معناه ووقوعه موقع المبني ومضارعه لما وقع موقع المبني وإضافته إلى مبني، وسيأتي إن شاء الله تعالى في ذلك كلام.

وقيد المشابهة بانتفاء المعارض احترازاً من (أي)، فإنها معربة مع مشابهتها الحرف^(٣) شرطية [كانت]^(٤) أو استفهامية^(٥) أو موصولة، لكن عارض ذلك لزومها الإضافة فكان^(٦) الشبه كالمتنفي^(٧) بسبب تغليب^(٨) المعارض، لأنه داع إلى ما هو مستحق بالأصالة.

«والسلامة [منها^(٩)]»، [أي^(١٠)] من المشابهة السالمة من المعارض «تَمَكَّنْ». لكن إن كان الاسم الذي ثبت له هذا التمكن^(١١) منصرفاً سمي ذلك الاسم أمكن، وإن كان غير منصرف سمي غير أمكن، لنقصه من جهات التمكن^(١٢) الجر بالكسرة، وظاهر هذا الكلام أو صريحه أن الاسم لا يبنى إلا لشبه الحرف، وقد صرح به في غير هذا الكتاب وهو مخالف لقوله فيما يأتي: وبني المضمر لشبهه بالحرف وضعاً [وافتقاراً]^(٩) وجموداً أو للاستغناء^(١٢) باختلاف صيغه لاختلاف المعاني.

(١) في شرح التسهيل (١: ٤٠-٤١)، ولم يقل: إنه ظاهر مذهب سيبويه.

(٢) كرر في (ز) من قوله: غير الحرف إلى مع ذلك مشابهة.

(٣) للحرف، ز.

(٤) عن، ك.

(٥) واستفهامية، د، ز.

(٦) وكان، د.

(٧) كالنفي، د.

(٨) تغلب، د.

(٩) سقطت من، ز.

(١٠) سقطت من، د.

(١١) التمكن، ز.

(١٢) وللاستغناء، د.

« وأنواعه ^(١) »، أي: [أنواع^(٢)] لإعراب الذي هو جنس لها. «رفع ونصب وجر» وبدأ بالرفع كما فعله كثيرون ^(٣)، إذ هو أشرف؛ لأنه إعراب العمدة ^(٤)، ولا يخلو منه كلام، وثنى ^(٥) بالنصب، لأنه أوسع مجالاً، فإن أنواعه أكثر.

قال أبو حيان: ولو بدأ بالجر، لأنه مختص ^(٦) بالاسم الذي الإعراب فيه [أصل^(٧)] لاتبه ^(٧) أيضاً. «وجزم»، وهو سكون ^(٨) أو حذف، وبعضهم عبر هنا ^(٩) عن الأنواع بالألقاب.

وفي [شرح^(١٠)] ابن أم قاسم ^(١١): أن من حق اللقب أن يصدق على ما لقب به، وهذا ليس كذلك، إذ لا يقال: الإعراب رفع وكذا البواقي، ومن قال: ألقاب الإعراب فمراده ألقاب أنواع الإعراب.

«وخص الجر بالاسم لأن عامله لا يستقل»؛ لافتقاره إلى ما يتعلق به «فيحمل» ^(١٢) بنصب الفعل بأن مضمرة بعد الفاء الواقعة بعد النفي «غيره» أي: غير الجر «عليه» أي: على الجر «بخلاف الرفع والنصب»؛ لقوة عاملها بالاستقلال فجعل المضارع للاسم فيهما بطريق الحمل والتفريع، واختص الجر بالاسم لضعفه وتقاعده عن أن يحمل غيره عليه.

- (١) وأنواع الاعراب، م.
- (٢) سقطت من، د.
- (٣) كابن الحاجب في الكافية: ج ١، ص ٢٣ مع شرح الرضي.
- (٤) العمدة، د، ك.
- (٥) وثنى المصنف، ك، وبدأ سيويه، د.
- (٦) يختص، د.
- (٧) لا اتجه، د، ز، ك.
- (٨) بسكون، د، ك.
- (٩) ها هنا، د.
- (١٠) سقطت من، د: والمراد شرحه على التسهيل.
- (١١) هو ابن قاسم.
- (١٢) ضبطها بالضم في، م.

«وخص الجزم بالفعل لكونه فيه» حينئذٍ «كالعوض^(١) من الجر» جبراً لما فاته من المشاركة فيه، فحصل^(٢) لكل واحد من صنفى المعرب ثلاثة^(٣) أوجه من الإعراب بتعادل، وذلك أن الجزم راجح باستغناء عامله عن^(٤) تعلقه بغيره، والجر راجح بكونه ثبوتياً، فتعادلا بذلك، إذ الجزم غير ثبوتي، ولذا قال بعضهم: الجزم ليس بإعراب، وإنما هو عدم الإعراب.

قلت: إذا كان عبارة عن السكون أو صيرورة^(٥) ما قبل الآخر آخرأً بال حذف كان ثبوتياً لا عدماً، فتأمل.

«والإعراب^(٦) بالحركة» في الاسم والفعل نحو: زيد يقوم «والسكون» في الفعل نحو: لم يقم. «أصل وينوب عنهما»، أي: عن الحركة والسكون «الحرف» في الاسم نحو: جاء الزيدان، وفي الفعل [نحو]^(٧): يقومان. «والحذف» في الفعل نحو: لم يغز^(٨) ولم يرم ولم يخش، وفيه لف ونشر مرتب. «فارفع بضمة» نحو يقوم زيد. «وانصب بفتحة» نحو: لن أضرب زيدا. «وجر بكسرة» نحو: مررت بزيد «واجزم بسكون» نحو: لم أضرب. «إلا في مواضع النيباة» كما يأتي مفصلاً.

قال ابن [أم^(٩)] قاسم: وكان القياس أن يقال: برفعة ونسبة وجرة، لأن^(١٠) الضم والفتح والكسر للبناء، ولكنهم أطلقوا ذلك على سبيل التوسع. انتهى.

(١) كتبت في (د) بمداد أسود «مداد الشرح».

(٢) فيحصل، ك.

(٣) ثلاثة، د، ز.

(٤) من، ز.

(٥) صيرورة، ز.

(٦) والاعراب، ز.

(٧) سقطت من، د.

(٨) يقم، ز.

(٩) عن، د، ز.

(١٠) إذ، د.

وفيه نظر؛ إذ لا خلاف أن الحركات ثلاث: ضمة وفتحة وكسرة، وإنما أكثر البصريين^(١) قصدوا/الفرق في ألقاب المعربات والمبنيات لافي ألقاب الحركات؛ ولهذا يقول بعضهم: مرفوع ومضموم، أما الأول فللفرق الذي أراده، وأما الثاني: فلأنه لم^(٢) يجد^(٣) محيداً من حيث اللغة أن يسمي ما وجد فيه الضم^(٤) مضموماً وكذا الباقي، ويقول^(٥) في [نحو^(٦)] (حيث): هو مضموم لذلك. ولم يقل فيه: هو مرفوع، لأن حقيقة قولنا: مرفوع إنه عمدة؛ لأن^(٧) ذلك إعراب العمدة، أي: إعراب ما هو أحد جزئي الجملة، وهذا المعنى منتف (حيث) ونحوه.

«وتنوب الفتحة عن الكسرة في جر ما لا ينصرف» نحو: مرتت بأحمد، ويرد عليه نحو عرفات من^(٨) قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ^(٩)﴾، لكونه غير منصرف وجره بالكسرة، وقد يجاب بأننا لا نسلم أن عرفات غير منصرف، بل هو منصرف^(١٠) كما صرح به الزمخشري^(١١)، أو لا يوصف بالانصراف وعدمه كما ذهب إليه بعضهم، سلمناه لكن كلامه الآتي يخصه فإنه سينص^(١٢) على أن نحو: مسلمات يستوي نصبه وجره في أنهما

(١) البصريون، ز.

(٢) فلم، د.

(٣) نجد، د.

(٤) ضم، د.

(٥) وتقول، د، ك.

(٦) سقطت من، د.

(٧) فلأن، د، ك.

(٨) في، د.

(٩) ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ... فَادْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمُسْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّالِّينَ﴾ ١٩٨ البقرة (٢).

(١٠) مصروف، د.

(١١) انظر كلامه في (عرفات) في الكشاف (١: ٢٤٥-٢٤٦).

(١٢) في ١: ١٣٨-١٣٩ من هذا الشرح وصر ٨ في المتن المطبوع.

بالكسرة وإن سمي به^(١) على اللغة الفصحى، فكأنه قال [هنا^(٢)] في [جر^(٣)] ما لا ينصرف إلا ما سذكروه. «إلا أن يضاف» نحو: مررت بأحسنكم. «أو يصحب الألف واللام» معرفة كانت نحو: صليت في المساجد أو زائدة كالداخله [على يزيد^(٢)] في قوله^(٤):

رأيت [الوليد^(٣)] بن يزيد مباركاً شديداً بأعباء الخلافة كاهله^(٥)
أو موصولة كقوله^(٦):

(١) به به، د.

(٢) سقطت من، د.

(٣) سقطت من، ز.

(٤) ابن ميادة: (١٤٩-١٠٠ هـ = ٧٦٦-١٠٠ م). أبو شراحيل الرماح بن أبرد بن ثوبان، وقال ابن قتيبة: الرماح بن يزيد. من بني مرة بن عوف بن سعد بن ذبيان. وميادة أمه، أم ولد بربرية أو صقلية. من شعراء بني أمية وبني العباس. شاعر فصيح مجيد مات في خلافة المنصور. - ابن قتيبة ٢: ٧٧١-٧٧٣؛ الأغاني ٢: ٢٦١-٣٤٠؛ التبريزي ٣: ٢٨٣؛ المقاصد ١: ٢١٨-٢١٩؛ الخزانة ١: ٧٧-٧٨.

(٥) من قصيدة مدح بها الوليد بن يزيد بن عبد الملك.

ومطلعها:

إني على أن لا يبين لسائله
وقبل الشاهد:

هملت بقول صادق أن أقوله
وبعده:

أضياء سراج الملك فوق جبينه
يروى: رأينا. وجدنا. مطبقاً لأعباء.

الأحناء، جمع حنو: أصله في السرج، وهو أعوجاجه. أعباء، جمع عبء: وهو الثقل من غرم أو غيره، كنى بذلك عن قوة احتماله للمسؤولية التي اضطلع بها. الكاهل: ما بين الكتفين.

- الفراء ٢: ٤٠٨؛ الشجري ١: ٢٥٢، ٣٤٢؛ ابن يعيش ١: ٤٤؛ شرح التسهيل ١: ٤٤؛ الرضي ١: ١٣٩، ١٣٦؛ شرح الشافية ١: ٣٦؛ شواهد الشافية ١٢؛ المغني ١: ٥٢-٥٣؛ المقاصد ١: ٢١٨-٢٢٢، ٥٠٩-٥١٠؛ السيوطي ١: ١٦٤-١٦٥؛ الخزانة ١: ٣٢٧-٣٢٨؛ ٣: ٢٥٢.

(٦) لم أقف على اسمه.

وما أنت باليقظان ناظره إذا رضيت بما ينسبك ذكر العواقب^(١)

قلت: هذا مبني على أن أل [قد^(٢)] توصل بالصفة المشبهة، وقد صرح بعض المحققين^(٣) بإنكاره كما سيأتي^(٤) إن شاء الله تعالى؛ لأنها للثبوت ولا^(٥) تؤول بالفعل، ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل^(٦) ليست موصولة بالاتفاق، ثم تمثيل المصنف والشارحين للمعرفة بـ(الأعمى والأصم^(٧)) وللموصولة بـ(اليقظان^(٨)) تحكم^(٩) بحت.

«أو بدلها»، وهو أم في لغة حمير^(١٠) وطَيْيء^(١١)، وبعضهم يقول^(١٢):
وبعض طَيْيء. كقول الشاعر^(١٣):

(١) ليس في مراجعي له سابق ولا لاحق، ويروى: ما أنت. وعليها: فهو مخروم. نسبت بما تنواه شرح التسهيل ١: ٤٤؛ ابن مالك ١: ١٩؛ المقاصد ١: ٢١٥-٢١٨؛ الأشموني ١: ٩٦.
(٢) سقطت من، د.

(٣) منهم ابن هشام في المغني: ج ١، ص ٤٩.

(٤) في ٢: ٢١٥-٢١٦.

(٥) فلا، د، ك.

(٦) الفضل، ز.

(٧) وردت الكلمتان في هود (١١) في الآية ٢٤ وهي ﴿مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى وَالْأَصْمَى وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ استشهد بها ابن مالك في شرح التسهيل (١: ٤٣).

(٨) شرح التسهيل ١: ٤٤.

(٩) يحكم، ز.

(١٠) قبيلة يمنية ذات بطون كثيرة تنسب إلى جدها حمير بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان. راجع ابن حزم (٤٣٢-٤٣٩، ٤٧٨-٤٨٥).

(١١) قبيلة عربية كثيرة العدد تنسب إلى جدها طَيْيء، واسمه جلهمة بن أدد بن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان. راجع ابن حزم (٣٩٨-٤٠٤، ٤٧٦-٤٧٧، ٤٨٥).

(١٢) وبعضهم يقول وبعضهم يقول، ز.

(١٣) لم أر من سماه.

أَنْ^(١) شمت من نجد بريقاً تألقاً^(٢) تببت بليل ام أرمد اعتاد أولقاً^(٣)
الأولق^(٤): شبه الجنون.

فإن قلت: كان القياس أن يقول: أو بدلها، ليعود الضمير على الألف واللام.

قلت: إما أن يكون أعاده^(٥) عليها باعتبار كونها أداة، أو راعى مذهب من يقول: إن اللام هي المعرفة وحدها^(٦)، فأعاد^(٧) الضمير عليها، أو رأى أن المبدل إنما هو الميم عن اللام وأما الهمزة فثابتة في كلتا الأداتين.

«و» تنوب «الكسرة عن الفتحة في نصب أولات» نحو: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولاتِ حَمَلٍ﴾^(٨). «و» نصب «الجمع بزيادة ألف وتاء» هذا^(٩) ظرف مستقر في محل نصب على الحال من الجمع، والعامل هو (نصب) المقدر الذي ذكرناه. واحترز المصنف - [رحمه الله^(١٠)] [تعالى^(١١)] - ب (زيادة)، في^(١٢) قوله: بزيادة ألف

(١) أن، د.

(٢) بالقا، د.

(٣) يروى: تكابد ليل. شمت: نظرت. تألق: لمع. ام أرمد: الأرمد. والشاهد في البيت (ام أرمد) حيث جر بالكسرة لدخول (ام) عليه، وهي بدل من (ال)، مع منعه من الصرف للوصفية ووزن الفعل.

- شرح التسهيل ١: ٤٤؛ ابن مالك ١: ١٩؛ المقاصد ١: ٢٢٢-٢٢٤؛ الهمع ١: ٢٤؛ الدرر ١: ٧؛ الأشموني ١: ٩٦.

(٤) الأونف، ز.

(٥) إعادة، د.

(٦) نسب ابن مالك هذا القول إلى المتأخرين. راجع شرح التسهيل (١: ٢٨٤)، ولم يسم الدماميني القائل به في باب (المعرف بالأداة) من هذا الشرح، ٢: ٣٥١.

(٧) فأعادا، ك.

(٨) ﴿أَسْكُنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ... فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ...﴾ ٦ الطلاق (٦٥).

(٩) وهذا، ز.

(١٠) عن، ز، ك.

(١١) عن، ك.

(١٢) بزيادة من في، ز.

وتاء عن نحو قضاة وأبيات؛ إذ كل [واحد]^(١) منها يصدق عليه أنه [جمع^(٢)] بألف وتاء لا جمع بزيادة ألف وتاء فإن ألف قضاة منقلبة عن أصل وتاء أبيات أصل.

وألغى المصنف لفظ الزيادة في قوله في الألفية:

ومابتا^(٣) وألف قد جمعا يكسرفي الجروفي النصب^(٤) معاً^(٥)

وكانه فعل ذلك لاعتقاده أن الباء^(٦) للآلة وأنها متعلقة بـ (جمع) مثلها في كتبت^(٧) بالقلم، فلا يرد قضاة ولا أبيات، إذ ليست الألف والتاء في شيء منها آلة استعين بها على الجمع، وأما هنا فكانه رأى أن الباء قد يتوهم كونها للمصاحبة لا للاستعانة فرفع الوهم بقيد الزيادة فاستقام.

فإن قلت: لم جعلت الظرف - وهو قوله: بزيادة ألف وتاء -

مستقراً، وهلا^(٨) جعلته لغواً متعلقاً بنفس الجمع؟

ز ٣٥

قلت: لأنه لو كان كذلك لكانت الباء للآلة فلم تكن^(٩) فائدة في إدخال لفظ: (بزيادة^(١٠))، وإنما يصح الاحتراز بها إذا جعل الظرف مستقراً والباء للمصاحبة كما قررناه، فتأمل^(١١)، وإنما أفرد (أولات) بالذكر، لعدم اندراجها في الجمع؛ إذ لا واحد لها من لفظها.

قال أبو عبيدة^(١٢): واحدها ذات. «وإن سمي به» أي: بالجمع بزيادة

(١) عن، ز.

(٢) سقطت من، ز.

(٣) سقطت الواو من، ك.

(٤) النصب النصب، ز.

(٥) ص ١١.

(٦) الباء، د، ز.

(٧) في قولك: كتبت، د.

(٨) فهلا، د، ك.

(٩) يكن، د.

(١٠) زيادة، ز.

(١١) فتأمل، ز، ك.

(١٢) اهلته التاء في، ز، ك.

ألف وتاء «فكذلك» تنوب فيه الكسرة عن الفتحة في حال^(١) النصب، وأما رفعه وجره فعلى الأصل بالضمّة والكسرة: «والأعراف حينئذٍ» أي: حين إذ أعرب هذا الإعراب «بقاء تنوينه» كقوله تعالى:

﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ^(٢)﴾ «وقد يجعل كأرطاة علمًا». هذا قسيم: (فكذلك)، ومعنى كونه كأرطاة علمًا: أنه يمنع^(٣) الصرف^(٤) فيجر^(٥) بالفتحة، فتحصلنا من ذلك في هندات ونحوه مسمى به على ثلاث لغات:

إحداها استصحاب ما كان [له^(٦)] قبل التسمية من [ثبوت^(٧)] التنوين [ونصبه وجره بالكسرة^(٧)].

الثانية^(٨) - [استصحاب ما قبل التسمية من الإعراب بالكسرة نصباً وجرّاً، ولكن يحذف تنوينه، وهذه اللغة أجازها البصريون ومنعها الكوفيون^(٧)].

الثالثة^(٩) جعله كواحد مسمى^(١٠) به مختبئاً بتاء تأنيث، فيمنع الصرف كأرطاة علمًا، وهذه اللغة منعها البصريون وأجازها^(١١) الكوفيون، وأنشدوا قول

-
- (١) حاله، ز.
 - (٢) البقرة من الآية ١٩٨، وتقدمت في ص ١٣٤.
 - (٣) يمنع، د.
 - (٤) من الصرف، د.
 - (٥) ويجر، د.
 - (٦) سقطت من، ك.
 - (٧) ما بين المعقوفين ساقط من، د.
 - (٨) والثانية، د، وفيها بعد هذه الكلمة: «نصبه وجره بالكسرة».
 - (٩) والثالثة، د.
 - (١٠) سمى، د.
 - (١١) واختارها، د.

امرئ القيس^(١) :

تنورتها من أذرعَات وأهلها بيثرب أدنى دارها نظر عالي^(٢)

بفتح التاء من (أذرعَات)، ويروى أيضاً بالوجهين الآخرين^(٣)، على أن

(١) هذا اسمه على المشهور، وقيل: حندج بن حجر بن الحارث بن عمرو الكندي، شاعر جاهلي في الطبقة الأولى، لقب ذا القروح والملك الضليل، مات في تركيا مسموماً بحلة لبسها في يوم حار.

— ابن قتيبة: ج ١، ص ١٠٥-١٣٦؛ الخزانة: ج ١ ص ١٦٠-١٦٢؛ والأغاني: ج ٩ ص ٧٧-١٠٧؛ الجمحي ١: ٥١، ٨١-٩٦.

(٢) البيت من قصيدة مطلعها:

الآ عم صباحاً أيها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي
وقبل الشاهد:

إذا ما الضجيع ابتزها من ثيابها تميل عليه هونة غير مجال
وبعده:

نظرت إليها والنجوم كأنها مصابيح رهبان تشب لقفال
عم صباحاً: تحية جاهلية أبطلها الإسلام وأبدل بها السلام، واختلف في أصل الفعل من (عم)، فقيل: وعم، وقيل: نعم، وفي الخزانة (١: ٢٩) لذلك تفصيل.

العصر: — بضم العين والصاد — لغة في العصر، بفتح العين وسكون الصاد، وهو الدهر. ابتزها: خلع ثيابها. هونة: سهلة، ونصبها على الحال. مجال: عظيمة الخلق. تنورتها: نظرت نارهها، وذلك على التوهم. أذرعَات: بلدة بالشام، وتروى: بكسر التاء منونة وغير منونة، وبفتحها غير منونة ممنوعة الصرف، وهذا الوجه منعه البصريون وأجازوه الكوفيون. يثرب: مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم، وقد ألغى الإسلام هذا الاسم واستبدل به طيبة، وفي الخزانة (١: ٢٧) (قال ابن عباس: من قال للمدينة يثرب، فليستغفر الله ثلاثاً، إنما هي طيبة). أدنى دارها نظر: مبتدأ وخبر، وفي الكلام مضاف محذوف: إما إلى المبتدأ، والتقدير: نظر أدنى دارها، وإما إلى الخبر، والتقدير: أدنى دارها دون نظر. نظرت إليها. الضمير عائد على النار المفهومة من (تنورتها). قفال: جمع قافل، وهو العائد إلى مكانه.

— امرؤ القيس: ٢٧-٣٩؛ سيبويه ٢: ١٨؛ المقتضب ٣: ٣٣٣، ٤: ٣٨؛ ابن يعيش ١: ٤٧، ٩: ٣٤؛ معجم البلدان ١: ١٣٠-١٣١، ٥: ٤٣٠-٤٣١؛ الرضي ١: ١٤؛ المقاصد ١: ١٩٦-٢١٥؛ التصريح ١: ٨٣؛ الهمع ١: ٢٢؛ الأشموني ١: ٩٤؛ الخزانة ١: ٢٦-٣٣؛ الدرر ١: ٥.

(٣) جره ونصبه بالكسرة مع ثبوت التنوين، وجره ونصبه بالكسرة مع حذف التنوين.

في التمثيل بعرفات وأذرعات نظراً، إذ لا واحد لكل منهما^(١)، لأنه لم يوجد أذرعة ولا عرفة.

قال الفراء: لا واحد لعرفات يصحح جمعه، وقول الناس: [نزلنا^(٢)] عرفة. شبيه بمولد وليس بعربي محض. كذا^(٣) في الصحاح^(٤) وهو عجيب.

فقد ثبت في الحديث: «الحج عرفة^(٥)»، وعلى تقدير تسليم أنه مولد وليس بعربي محض كما قال الفراء فعرفة وعرفات مدلولهما واحد، وليس ثمة أماكن متعددة كل منها^(٦) عرفة جمعت على عرفات. وهنا انقضى الكلام على نيابة حركة عن حركة، ثم شرع المصنف في ذكر نيابة الحرف عن الحركة فقال:

«وتنوب الواو عن الضمة» نحو: جاء أخوك. «والألف عن الفتحة» نحو: رأيت أخاك «والياء عن الكسرة» نحو: مررت بأخيك. «فيما أضيف إلى غير ياء المتكلم» كما مثلنا، وأما [ما^(٧)] أضيف إليها فلا تتأق^(٨) نيابة فيه نحو: جاء أخي ورأيت أخي ومررت بأخي «من أب وأخ وحم» ووزن^(٩) كل من الثلاثة فعل^(١٠): بفتح العين، بدليل لغة القصر، وبدليل

(١) لكل واحد منهما، ك.

(٢) ليست في، د.

(٣) هكذا، د.

(٤) ٤: ١٤٠١.

(٥) أخرجه أبو داود ج ٢، ح ١٨٦٨، عن عبد الرحمن بن يعمر الديلي في حديث جاء فيه. الحج يوم عرفة، من جاء قبل صلاة الصبح من ليلة جمع فتم حجه... والترمذي: ج ٣، ح ٨٩٠ ولفظه كرواية الشارح، والنسائي ج ٥، ص ٢٥٦: كلفظ الشارح، وبعده: «فمن أدرك ليلة عرفة قبل طلوع الفجر من ليلة جمع فقد تم حجه» وابن ماجه ج ٢، ح ٣٠١٥ كلفظ الشارح وبعده:

«فمن جاء قبل صلاة الفجر ليلة جمع فقد تم حجه...».

(٦) منها، ز.

(٧) سقطت من، د.

(٨) يتأق، ز.

(٩) وزن، د.

(١٠) فيه فعل، د.

جمعهن^(١) على أفعال^(٢) وقال الفراء: أخ فعل: بإسكان العين بدليل أخو. ولنا ما تقدم^(٣) وذاك^(٤) قليل. والحم: أبو زوج المرأة وغيره من أقاربه، [هذا هو المشهور^(٥)]، و[قد^(٦)] يطلق على أقارب الزوجة «غير مماثل» بنصب غير على أنه حال من (حم) فقط.

فإن قلت: هو نكرة فيمتنع^(٧) مع تأخير^(٨) الحال.

قلت: لا، بل هو معرفة^(٩)؛ لأنه علم مسماه لفظ (حم) في مثل قولك: جاء حم «قروا» مفعول بـ(مماثل) وهو بفتح القاف وسكون الراء، [وواو^(١٠)] مثل: دلو، ويطلق على قدح من خشب، وعلى ميلغ الكلب، وعلى معان آخر^(١١). «وقرءا» بفتح القاف وسكون الراء وهمزة مقصورة كخبء، وهو الوقت والحيض والطهر^(١٢) «وخطأ» بفتح [الخاء^(٦)] المعجمة والطاء^(١٣) المهملة وهمزة مقصورة، وهو ضد الصواب.

«وفم» بالعطف على أب أو على حم، فهو مقصود^(١٣) الجر بمن، ليدخل فيها أضيف إلى غير ياء المتكلم. «بلا ميم» فأما^(١٤) إذا كان ميم فلا تنوب^(١٥)

(١) جمعهم، د.

(٢) لأن فعل الصحيح العين الساكنها لا يجمع على أفعال.

(٣) يعني لغة القصر والجمع على أفعال.

(٤) وذلك، د.

(٥) سقطت من، د.

(٦) سقطت من، ز.

(٧) فتمتنع، ز.

(٨) تأخر، د.

(٩) هو علم معرفة، د، واهملت التاء في، ز.

(١٠) انظر (قرو) في الصحاح ج ٦ ص ٢٤٦٠، واللسان: ج ٢٠ ص ٣٤، ٣٥.

(١١) انظر القرء في الصحاح: ج ١ ص ٦٤-٦٥، واللسان: ج ١ ص ١٢٥-١٢٨.

(١٢) وفتح الطاء، د، ك.

(١٣) مقصور، ز.

(١٤) وأما، د.

(١٥) ينوب، ز، ك.

فيه الحروف عن الحركات، ووزنه فَعْل: بفتح الفاء و[سكون^(١)] العين.

وقال الفراء: فعل: /كقفل، بدليل فوك، ولنا قولهم حالة التعويض، ٣٦ ز
 فم، بفتح الفاء على الأفصح^(٢) «و» تنوب الأحرف المذكورة عن الحركات «في
 ذي» وهو معطوف على قوله: فيما أضيف إلى غير ياء المتكلم، وإنما فعل ذلك،
 لأنه لا يضاف إلى ضمير أصلاً لآياء المتكلم ولا غيرها، وهذا هو المشهور.
 والمبرد يميز^(٣) إضافته إلى المضمّر^(٤) نحو: ذوه وذِي^(٥) فيكون كإخوته^(٦)
 من بقية هذه الأسماء، فيشترط^(٧) في إعرابه هذا الإعراب
 أن يكون مضافاً إلى غير ياء المتكلم، ووزنه^(٨) فعل بفتح الفاء والعين^(٩) بدليل
 ذواتا^(١٠) مال^(١١)، ولامه ياء^(١٢)، لقلة باب القوة^(١٣).

(١) سقطت من د، ز، وأضيفت في (ك) بين السطرين بمداد مغاير للمداد الأصل، وكأنه تصحيح،
 وبهذه الإضافة يتفق هذا الكلام مع مذهب سيويه والخليل القائلين بفتح الفاء وسكون العين
 من فم.

(٢) الأصح، د.

(٣) ويميز، ز.

(٤) مضمّر: د، الضمير: ك.

(٥) وذوي، د، نسب الشارح إلى المبرد القول بإضافة ذو إلى المضمّر جوازاً، وكلام المبرد في
 المقتضب ج ٣، ص ١٢٠: خلاف ما ذكر، وهذه عبارته: (فإن أخبرت عن المال لم يميز في
 اللفظ، لأن قولك ذو. لا يضاف إلى المضمّر، تقول هذا ذو مال، ولا تقول: المال هذا
 ذوه...).

(٦) كأخواته، د، ز.

(٧) يشترط، ز.

(٨) وزنه، د.

(٩) هذا مذهب سيويه.

(١٠) ذو، د، ذوا، ز، ك، والمناسب للاستدلال ما أثبتته، إذ لا دليل فيما في النسخ على حركة العين،
 إذ لم ترد اللام، أما ذواتا: فالألف الأولى منقلبة عن لام الكلمة لتحركها وانفتاح ما قبلها،
 وقد وردت هذه الثنية برد اللام في قوله تعالى: ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾ (٤٨) الرحمن (٥٥) ﴿...
 جَنَّتَيْنِ ذَوَاتِي أَكُلْنَ...﴾ (٣٤) سبأ من الآية ١٦.

(١١) زاد بعدها في ز: وفيه نظر.

(١٢) هذا مذهب سيويه.

(١٣) النقص، د، ز، ك والمناسب ما أثبتته، والمراد به كون العين واللام واوين.

وقال الخليل^(١): فَعَلٌ: بإسكان العين، واللام واو [وفيه نظر^(٢)] وقال ابن^(٣) كيسان^(٤): الوزنان محتملان^(٥).

واحترز المصنف بقوله: «بمعنى صاحب» من ذي التي يشار بها.

قلت: لا وجه لهذا الاحتراز مع كونه يتكلم في المعربات.

واعلم أن اللام محذوفة في جميع متصرفات (ذو) إلأ في (ذوات) جمع (ذات) وعن بعضهم^(٦): أصل ذات ذواة كنواة؛ لقولهم في المثني: ذواتا، فحذفت العين لكثرة الاستعمال.

قال في المغرب^(٧): ذو يقتضي موصوفاً ومضافاً إليه نحو: رجل ذو مال، ومؤنثه امرأة ذات مال، هذا أصل هذه الكلمة، ثم اقتطعوا عنها مقتضاها^(٨)

(١) أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد بن عمر الفراهيدي الأزدي، عربي الأصل نحوي بصري (١٧٥-٠٠٠ أو ١٧٠ أو ١٦٠ هـ = ٧٩١-٠٠٠ أو ٧٨٦ أو ٧٧٦ م). روى عن أيوب وعاصم الأحول، وأخذ عنه سيبويه والأصمعي والنضر بن شميل، والخليل أول من استخرج العروض، ومن كتبه: العين: في اللغة، النغم، العروض، النقط والشكل، فائت العين. - البغية: ج ١ ص ٥٥٧؛ السوفيات ج ٢ ص ١٥-٢٠؛ القفطي: ج ١ ص ٣٤١-٣٤٧.

(٢) سقطت من، ز.

(٣) ابن ابن، د.

(٤) أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم، قال الخطيب: مات سنة ٢٩٩ هـ وقال ياقوت هذا سهو، ففي تاريخ أبي غالب همام الفضل بن المهذب المغربي أنه مات سنة ٣٢٠ هـ، أخذ عن المبرد وثعلب، ومن كتبه: المهذب في النحو، وغلط أدب الكاتب، وغريب الحديث، ومعاني القرآن.

- البغية: ج ١، ص ١٨-١٩؛ المعجم: ج ١٧ ص ١٣٧-١٤١؛ الشذرات: ج ٢ ص ٢٣٢؛ كشف الظنون: ص ١٧٠٣، ١٩١٤.

(٥) انظر الكلام على (ذو) في سيبويه ج ٢، ص ٣٣؛ المتقضب: ج ١ ص ٣٤، ٢٣٤، ٢٣٩، ج ٣ ص ١٢٠؛ والصحاح ج ٦: ٢٥٥١-٢٥٥٢؛ الأشموني والصبان: ج ١ ص ٧١.

(٦) نقله في اللسان عن الليث ١٥: ٤٥٩ ط- صادر، باب الألف اللينة (ذو).

(٧) المغرب، د، ك.

(٨) مقتضيها، د، ز، ك: والصبواب: ما أثبتته، لأنه اسم مفعول أراد به الموصوف الذي يقتضيه ذو.

وأجروها مجرى الأسماء المستقلة، فقالوا: ذات قديمة وذات محدثة، ونسبوا إليها كما هي من غير تغيير علامة التأنيث فقالوا: الصفات الذاتية، فاستعملوها بمعنى النفس والشيء. «والتزام نقص هن» وهو الشيء المنكر الذي يستهجن^(١) ذكره من العورة والفعل القبيح وغير ذلك، ومنه: «من تعزى^(٢) بعزاء الجاهلية فأعصوه بن أبيه ولا تكنوا^(٣)». «أعرف^(٤) من إلحاقه بهن»، أي بالأسماء المذكورة في الإعراب بالحروف، وإلحاقه بهن في ذلك حكاة سيبويه فقال^(٥): ومن العرب من يقول: هنوك وهناك وهنيك، فيجره مجرى الأب. «وقد تشدد نونه» أي: نون (هن) كقوله^(٦):

ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة وهني جاذبين^(٧) لهزمتي هن^(٨)

كنى بهن المشدد عن ذكره وجاذ بجيم وذال معجمة أي: ثابت على القيام يقال: جذى وأجذى أيضاً إذا ثبت قائماً^(٩)، واللهمتان: بكسر اللام والزاي

(١) المنكر المستهجن، د.

(٢) تعز، د، ك.

(٣) حديث أخرجه في مصابيح السنة ج ٢، ص ١٠٨ عن أبي بن كعب رضي الله عنه بهذا اللفظ. «في قسم الحسان» ويريد بالحسان: ماخرج في السنن. ونسب في مجموعة الحديث النجدية ص ٣٥٥: إلى شرح السنة للبخاري، وأخرجه أحمد (١٣٦:٥) عن أبي بالفاظ مختلفة وهو في شرح التسهيل (١: ٤٧).

(٤) عرف، د.

(٥) نقل الشارح كلام سيبويه وتصرف فيه وفيما يلي نصه: «اعلم أن من العرب من يقول: هذا هنوك ورأيت هناك ومررت بهنيك، ويقول: هنوان. فيجره مجرى الأب» ج ٢ ص ٨٠.
(٦) عبد بني الحسحاس: اسمه سحيم أوحية، عبد نوبي عرضه عبدالله بن أبي ربيعة على عثمان رضي الله عنه فأبى شراءه فاشتراه أحد بني الحسحاس: بطن من بني أسد. شعره جيد ولكن فيه فحش، مات مقتولاً.

— الأغاني ٢٢: ٣٠٣-٣١٠؛ ابن قتيبة ١: ٤٠٨-٤٠٩.

(٧) مين، ز.

(٨) لم أقف له على سابق ولا لاحق، وهو في الصحاح ٦: ٢٥٣٦ (هنو)، شرح التسهيل ١: ٤٨؛ اللسان ١٥: ٣٦٧ (هنا) (ط-صادر)، الهمع ١: ٣٩؛ الدرر ١: ١١-١٢.

(٩) انظر أجذى وجذى في الصحاح ج ٦ ص ٢٣٠٠؛ واللسان: ج ١٤ ص ١٣٦-١٣٩-ط صادر.

عظمان ناثان في اللحين تحت الأذنين، كذا في الصحاح^(١)، لكن الشاعر استعملها في جانبي الفرج على جهة الإستعارة.

وعد^(٢) ابن الجواليقي^(٣) تشديد نون الهن من لحن العوام في كتابه^(٤) الموضوع لذلك، [وجعله^(٥)] كقولهم: مية ورية بالتشديد في مائة^(٦) ورثة^(٧) «وخاء^(٨) أخ و [باء^(٩)] أب» حكاهما الأزهرى^(١٠)، وصرح بأن ذلك لغة وأنه يقال: استأببت^(١١) فلاناً [أي^(٥)]: اتخذته أباً. وفي الكشف^(١٢) في

(١) ج ٥، ص ٢٠٣٨.

(٢) وعن، ز.

(٣) الجواليقي، ز، وهو أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد الجواليقي (٤٦٥ أو ٤٦٦-٥٣٩ أو ٥٤٠ هـ = ١٠٧٢ أو ١٠٧٣-١١٤٤ أو ١١٤٥ م). أخذ عن أبي القاسم البصري وجعفر السراج وأبي طاهر بن سوار، وعنه ابن السمعان وابن الجوزي وأبو البركات الأنباري. نسبه عند ابن خلكان الجواليقي وابن الجواليقي. من مصنفاته: شرح أدب الكاتب-ط، المغرب من الكلام الأعجمي-ط، تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة-ط، أسماء خيل العرب وفرسانها.

- المعجم ١٩: ٢٠٥-٢٠٧؛ القفطي ٣: ٣٣٥-٣٣٧؛ الوفيات ٥: ٣٤٢-٣٤٤؛ ذيل طبقات الخنابلة ١: ٢٠٤-٢٠٧؛ البغية ٢: ٣٠٨.

(٤) كناية، ز.

(٥) سقطت من، د.

(٦) مية، ز.

(٧) انظر الكلام على هن في الصحاح ج ٦ ص ٢٥٣٦، ٢٥٣٧؛ واللسان: ج ١٥ ص ٣٦٥-٣٦٩ ط صادر.

(٨) وجا، ز، ك.

(٩) سقطت من، ز، ك.

(١٠) أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة الهروي الشافعي (٢٨٢-٣٧٠ هـ = ٨٩٥-٩٨١ م). أخذ عن الربيع بن سليمان ونفطويه وابن السراج، وعنه أبو عبيد الهروي صاحب الغريين، من كتبه: التهذيب «في اللغة»-ط، وشرح شعر أبي تمام، وعلل القراءات، ومعاني شواهد غريب الحديث.

- المعجم: ج ١٧، ص ١٦٤؛ البغية: ج ١ ص ١٩، ٢٠؛ طبقات الشافعية: ج ٢ ص ١٠٦؛ الوفيات ٤: ٣٣٤-٣٣٦.

(١١) استأببت، ز.

(١٢) ٧٠٤: ٤.

[تفسير^(١)] سورة عبس: والأب: المرعى، لأنه يؤب^(٢) أي: يؤم وينتجع،
والأب والأم^(٣) أخوان^(٤)، قال^(٥):

جذمنا^(٦) قيس ونجد دارنا ولنا الأب به والمكرع^(٧)

انتهى، فلعل من سمى الأب أباً بالتشديد راعى فيه^(٨) من المعنى
ماروعي في اسم المعنى كما أن من سمى الوالدة أمّاً راعى فيها كونها تؤم أي:
تقصد. «وقد يقال أخو» كما في قوله^(٩):

[ما^(١٠)] المرء^(١٠) أخوك إن لم تلفه وزراً عند الكريهة معواناً على النوب^(١١)

الوزر: الملجأ، والنوب: جمع نوبة وهي نزول الأمر. «وقد يقصر حم
وهما»، أي أب^(١٢) وأخ، فيقال: أباك وأخاك وحماك كعصاك مطلقاً^(١٣)، لكن
قصر حم أشهر؛ ولذا قدمه، وأما قصر أب فحكاه الفراء، وأنكر قصر أخ،

(١) سقطت من، د.

(٢) يؤت، ز.

(٣) وللأم، د.

(٤) أحزان، د.

(٥) لا يعرف.

(٦) جذنا، د، خدمتنا، ز.

(٧) لم أقف له على سابق ولا لاحق، جذمنا: أصلنا، بكسر الجيم وفتحها. المكرع: المتبل.

— الكشف ٤: ٧٠٤؛ اللسان ١: ١٩٩؛ القرطبي ١٩: ٢٢٢؛ البحر ٨: ٤٢٥؛

وشواهد الكشف: ١٨٧.

(٨) فيها، ك.

(٩) قال ابن مالك: رجل من طيء ولم يسمه.

(١٠) والمرء، د.

(١١) لم أجد له سابقاً ولا لاحقاً. تلفه: تجده. وزرا: ملجأ. معوانا: من العون، على صيغة

المبالغة. النوب، جمع نوبة: ما ينزل بالإنسان من شدة، وهذا الجمع غير مقيس، لأن واحده

(فَعْلَة)، وقياسها (فَعَال) لا (فَعَل).

— شرح التسهيل ١: ٤٨؛ الهمع ١: ٣٩؛ الدرر ١: ١٢-١٣.

(١٢) أي وأب؛ ز.

(١٣) وحمك مطلقاً كعصاك، د.

لكن هشام أجازته واستشهد عليه بما رواه من قولهم: /مكره أخاك لا بطل^(١). ٣٧ ز

«أو يلزمها النقص»، أي: يلزم الكلم الثلاث أبا وأخاً وحماً، والمراد بالنقص هنا: حذف الآخر وجعل ما قبله آخراً «كيد ودم»، فتعرب^(٢) حينئذٍ بالحركات. قال الراجز^(٣):

بأبه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابهه أبه فما ظلم^(٤)

قلت: يحتمل أنه حذف الياء من الأول والألف من الثاني للضرورة، فإن نقل أحد من الأئمة أنه لغة فذاك وإلا لم يثبت نقص^(٥) أب بهذا الشاهد. وحكى أبو يزيد^(٦): هذا أخك، وحكى الفراء: هذا حك «وربما قصراً»، أي: يد ودم، وهذا حكم ذكره استطراداً، واستشهد على قصر يد بقوله^(٧):

(١) مثل يضرب لمن يفعل الفعل معمولاً عليه قاله أبو حنبل حين غرر به ابن أخته يهس فأدخله على قتلة إخوته الستة ذكره الميداني: ج ١، ص ١٦٠؛ وج ٢، ص ٢٧٤ وفي الموضعين رفع (أخاك) بالواو.

(٢) فيعرب، ز.

(٣) نسبه العميي إلى رؤبة، وليس في ديوانه، وألحقه جامعه بما نسب إليه.

(٤) عدي: هوعدي بن حاتم الطائي، كان نصرانياً فأسلم فصار صحابياً، عاش مائة وعشرين

سنة، وتوفي عام ٦٧ هـ في الكوفة أو بقرقيسيا، حضر عدة فتوح. أبوه حاتم المشهور بالجوذ.

رؤبة: ١٨٢ (ما نسب إليه)؛ شرح التسهيل ١: ٤٩؛ ابن الناظم ١٢؛ التصريح ١: ٦٤؛

المقاصد ١: ١٢٩-١٣٣؛ الهمع ١: ٣٩؛ ابن عقيل ١: ٤٥؛ الأشموني ١: ١٧٠؛ شواهد ابن

عقيل ٦-٧؛ الدرر ١: ١٢.

(٥) قصر، ز.

(٦) سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري الخزرجي (١١٩-٢١٥ هـ = ٧٣٧-٨٣٠ م). أخذ عن

أبي عمرو بن العلاء وأبي عبيد القاسم بن سلام وأبي حاتم السجستاني وعمر بن شبة وغيرهم،

وروى له البخاري وأبو داود والترمذي.

— ومن مؤلفاته الكثيرة: النوادر: في اللغة—ط، الهمز—ط، المطر—ط، اللبأ

واللبين—ط.

— الوفيات: ج ٢ ص ١٢٠-١٢٢؛ إنباه الرواة: ج ٢ ص ٣٠-٣٥؛ البغية:

ج ١، ص ٥٨٢-٥٨٣.

(٧) لا يعرف.

يارب سار [بات^(١)] ماتوسدا لإذراع العنس أو كف اليد^(٢)
والعنس: على زنة الغلس بعين مهملة فنون فسين مهملة الناقاة الصلبة،
قيل: ويحتمل اليد^(٣) في البيت أن يكون مثني معرباً بحركة مقدرة على لغة من
يلزم المثني الألف في جميع الحالات، وحذف النون للضرورة، والتعسف فيه
ظاهر.

واستشهد على قصر دم بقوله^(٤):

غفلت ثم أتت تطلبه فإذا هي بعظام ودما^(٥)
«أو ضعف دم»، فتشدد^(٦) ميمه كقوله^(٧):

أهان دمك فرغاً^(٨) بعد عزته يا عمرو بغيك إصراراً على الحسد^(٩)

(١) سقطت من، د.

(٢) لم أجد له سابقاً ولا لاحقاً. سار: سائر في الليل. توسد: اتخذ وسادة. العنس، يروى:
العيس. اليدا: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، لأنه
مقصور كالرحا، وقيل: بل هو مفعول به، والألف للإطلاق، و(كف) فعل ماضٍ، والتكلف
فيه ظاهر.

— الصحاح ٦: ٢٥٤٠؛ ابن يعيش ٤: ١٥٢؛ شرح التسهيل ١: ٥٠؛ الرضي

٢: ١٧٦؛ الهمع ١: ٣٩؛ الخزانة ٣: ٣٥٥-٣٥٦؛ الدرر ١: ١٣.

(٣) اليد، د، ك.

(٤) لم يسموه.

(٥) قبله:

كأطوم فقدت برغزها أعقبها الغبس منه عدما

أطوم: بقرة وحشية. برغزها: ولدها. الغبس، جمع أغبس: الذئب أو الكلب.

— المنصف ٢: ١٤٨؛ الشجري ٢: ٣٤؛ ابن يعيش ٥: ٨٤؛ شرح التسهيل ١: ٥٠؛

الهمع ١: ٣٩؛ اللسان ٥: ٣١١ (برز)؛ ١٢: ٢٠ (أطم) — ط صادر؛ الخزانة ٣: ٣٥٢؛ الدرر
١: ١٣.

(٦) بتشديد، د.

(٧) لا أعرفه.

(٨) فرعاً، ز.

(٩) أنشد بعده ابن مالك:

فقد شفيت شفاء لا انقضاء له وسعد مرديك موفور على الأبد

شرح التسهيل ١: ٥٠؛ الهمع ١: ٣٩-٤٠؛ الدرر ١: ١٣-١٤.

الفرغ^(١): الهدر، يقال: ذهب دمه فرغاً^(٢)، أي: هدرًا لم يطلب به، وكقول تأبط شراً^(٣):

حيث التقت بكر وفهم^(٤) كلها والدم يجري بينهم كالجدول^(٥)

بتشديد الميم «وقد تثلث^(٦) فاء فم» مع ثبوت الميم، والمراد من تثليث الفاء دخول كل من الحركات الثلاث فيها، ففتح تارة^(٧) وتضم تارة وتكسر تارة «منقوصاً» حال من فم مع كونه مضافاً إليه، لأن المضاف جزؤه كما في قوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا^(٨)﴾ وقد عرفت^(٩) المراد بالنقص ما هو؟ فيما تقدم تقريباً. «أو مقصوراً» مثل عصا^(١٠)، فتثلث^(١١) فآؤه في هذه الحالة كحالة نقصه، فهذه ست لغات.

«أو يضعف» فم بأن تشدد ميمه ويدل عليه قول بعض العرب: أفمام. «مفتوح الفاء»، فيقال: فَمَّ بفتح الفاء وتشديد الميم، وهذه لغة سابعة «أو مضمومها»، فيقال: فُمَّ بضم الفاء وتشديد الميم، وهذه لغة ثامنة، وحكى صاحب اللبواقيت^(١٢): فيه الكسر مع التشديد، فهذه لغة تاسعة.

(١) الفرغ، ز. (٢) فزعا، ز.

(٣) أبو زهير ثابت بن جابر بن سفيان (٨٠-١٠٠ ق. هـ تقريباً = ٥٤٠-١٠٠ م تقريباً). فهمي من قيس عيلان، وأمه أميمة من قين: بطن من فهم. شاعر جاهلي فحل معدود في لصوص العرب وعدائهم.

— ابن قتيبة: ج ١: ٣١٢-٣١٤؛ ٢: ٦٧٢-٦٧٤؛ الأغاني ج ١٨: ٢٠٩-٢١٨، ٢١: ١٢٧-١٧٣؛ الخزانة ١: ٦٦.

(٤) وفيهم، د.

(٥) فهم: قبيلة ذات بطون متعددة تنمى إلى جدها فهم بن عمرو بن قيس عيلان بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان.

— (ابن حزم ٢٤٣)؛ الشجري ٢: ٣٤٤؛ شرح التسهيل ١: ٥٠؛ الخزانة ٣: ٣٥١.

(٦) يثلث، م.

(٧) فيفتح، ز.

(٨) «... عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ» (٤٧) الحجر (١٥). (٩) عرف، د.

(١٠) (مثل عصا) ألحقت في (د) بالمتن.

(١١) فيثلث، ز.

(١٢) كتاب في اللغة ألفه أبو عمر محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم المطرز الزاهر، (٢٦١-٣٤٥ هـ = ٨٧٥-٩٥٧ م) يعرف بغلام ثعلب لصحته إياه. إمام في اللغة، حنبلي =

«أو تتبع» بالبناء للمفعول مناسبة ما تقدم. «فاؤه حرف إعرابه»، فتضم (١) الفاء في مثل: هذا فم، وتفتح (٢)، في مثل: رأيت فها، وتكسر (٣) في مثل: نظرت إلى فم وهذه لغة عاشرة، قيل: وهذه أضعف اللغات فيه.

فإن قلت: لم لم يقل حركة إعرابه؟

قلت: ليدخل مثل: هذا فمي بكسر الفاء تبعاً لحرف الإعراب باعتبار حركته التي ليست إعرابية، ولو قال: حركة إعرابه، لم يدخل [فيه (٤)] مثل هذا. «كما فعل بفاء مرء (٥)»، حيث أتبعت فاؤه وهي الميم حرف إعرابه وهو الهمزة، فقيل: هذا مرء - بضم الميم - ورأيت مرءاً - بفتحها - ومررت بمرء بكسرها.

«وعيني (٦) امرىء» وهو مرادف للمرء «وابنم» (٧) وهو (ابن) زيدت عليه الميم، تقول (٨): هذا امرؤ وابنم (٧) - بضم الراء والنون - ورأيت امرءاً وابنما - بفتحهما - ومررت بامرئ وابنم بكسرهما.

واعلم أن في مرء لغات أخرى: فتح الميم على كل حال، وهي اللغة الشائعة (٩)، وبها جاء القرآن، وكسرها على كل حال وبها قرأ الحسن (١٠): (بَيِّنَ

= المذهب، واسع الحفظ. ومن مؤلفاته الكثيرة: شرح الفصيح لثعلب، غريب مسند أحمد، - القفطي ٣: ١٧١-١٧٧؛ البغية: ج ١، ص ١٦٤-١٦٦؛ الوفيات: ج ٤، ص ٣٢٩-٣٣٣؛ الحنابلة: ج ٢، ص ٦٧-٦٩.

- (١) فيضم، د، ز.
- (٢) ويفتح، د، ز، ك: والمناسب ما أثبتته.
- (٣) ويكسر، ك.
- (٤) سقطت من، ز.
- (٥) ألحقت هذه العبارة من المتن بالشرح في، د وتصحفت كلمة مرء فرسمت: نرى: في، ز.
- (٦) ألحقت بالشرح في، د.
- (٧) وابتم، د.
- (٨) فيقول، ز.
- (٩) السابعة، ز.

(١٠) أبو سعيد الحسن بن يسار البصري [٢٢-١١٠هـ = ٦٤٢-٧٢٨م]. مولى زيد بن ثابت أوجيل بن قطبة، وأمه خيرة مولاة أم سلمة. اشتهر بالعلم والحفظ والشجاعة، وأخذ عن =

الرءُ وَقَلْبِهِ^(١) وقرأ ابن [أبي]^(٢) إسحاق^(٣): (بَيِّنَ المُرءِ) بضم الميم. وفي امرىء وابنم لغة أخرى غير الإبتاع، وهي فتح الراء والنون مطلقاً، وعلى هذا فكان الأولى بالمصنف^(٤) أن يقول: كما^(٥) فعل بفاء مرء قليلاً، وعيني امرىء وابنم غالباً. لئلا يتوهم أن ليس فيهن إلا الإبتاع، ولا سيما وهو في هذا الفصل قد استطرده في لغات ما مثل به من يد ودم. «ونحوهما فوك وأخواته على الأصح».

٣٨ ز

أعلم أن في إعراب الأسماء الستة مذاهب كثيرة^(٦)، ونحن نقتصر منها

= كثيرين منهم: حطان الرقاشي وأبي العالية الرياحي وعنه كثيرون: منهم: أبو عمرو بن العلاء وعاصم الجحدري وكان ناسكاً فصيحاً للسان.

— تذكرة الحفاظ: ج ١، ص ٧١؛ تهذيب التهذيب: ج ٢، ص ٢٦٣—٢٧٠؛ الغاية:

ج ١، ص ٢٣٥.

(١) ﴿... وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ ٢٤ الأنفال (٨)، في

البحر المحيط: ج ٤، ص ٤٨٢ في الكلام على هذه الآية (وقرأ ابن أبي إسحق بين المرء بكسر الميم إبتاعاً لحركة الإعراب، إذ في المرء لغتان: فتح الميم مطلقاً وإبتاعها حركة الإعراب. وقرأ الحسن والزهري بين المرء بتشديد الراء من غير همز ووجهه أنه نقل حركة الهمزة إلى الراء وحذفت الهمزة ثم شدها كما تشدد في الوقف وأجرى الوصل مجرى الوقف).

وفي ج ١ ص ٣٣٢ عند قوله تعالى ﴿مَا يُفْرَقُونَ بِهِ بَيِّنَ الْمَرْءِ وَرُؤُوسِهِ﴾ ١٠٢ البقرة (٢) (قرأ الجمهور بفتح الميم وسكون الراء والهمز وقرأ الحسن والزهري وفتادة: المر بغير همز مخففاً، وقرأ ابن أبي إسحاق: المرء بضم الميم والهمز وقرأ الأشهب العقيلي: المرء بكسر الميم والهمز ورويت عن الحسن وقرأ الزهري أيضاً: المَرَّبَفْتَح الميم وإسقاط الهمز وتشديد الراء).

(٢) سقطت من، د وأضيفت في (ك) بين السطرين، واخترت ما في (ز) متباعدة لأبي حيان، ولأن هذه القراءة لم تنسب في (النش) لابن إسحق، وهو واحد من العشرة.

(٣) أبو بحر عبدالله بن أبي إسحاق زيد بن الحارث الحضرمي البصري (٢٩—١١٧ هـ =

٦٥٠—٧٣٥ م). مولى لآل الحضرمي، إمام في القراءة والعربية. أخذ القرآن عن يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم، وأخذ عنه أبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر وغيرهما.

— القفطي ٢: ١٠٤—١٠٨؛ الغاية ١: ٤١٠؛ البغية ٢: ٤٢.

(٤) للمصنف، د.

(٥) كما، د.

(٦) بسطها الرضي في شرح الكافية: ج ١ ص ٢٧؛ ٢٨. والسيوطي في الهمع ج ١

ص ٣٨—٣٩. وابن يعيش في شرح المفصل: ج ١ ص ٥٢. وابن مالك في شرح التسهيل

١: ٤٥—٤٦.

على ما ذكره المصنف في المتن وهو مذهبان^(١):

أحدهما: أنها معربة بالحروف، وقد سبق، ونصره في الشرح^(٢) بأن الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل، فلا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلاً وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة.

الثاني^(٣): أنها معربة بحركات مقدره على حرف العلة وأتبع ما قبل الآخر [الآخر^(٤)]، فإذا قلت: قام أبوك، فالأصل: قام أبوك بضم الباء اتباعاً لضمّة الواو، ثم استثقلت^(٥) الضمة على الواو فحذفت.

وإذا قلت: رأيت أباك فأصله [رأيت^(٦)] أبوك بفتح الباء اتباعاً لحركة الواو ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

فإن قلت: حركة الباء عارضة فلا تنتهض موجبة لقلب الواو المتحركة ألفاً.

قلت: حركة الباء في الأصل غير عارضة لبناء الكلمة عليها، غير أنهم قدروا حذفها والإتيان بحركة الإتيان ليجري الباب [في الكل^(٧)] على سنن واحد، فعوملت هذه الحركة مع عروضها معاملة الأصلية في إيجابها لقلب حرف العلة المتحرك بعدها، فلحظت فيها جهة العروض من حيث الإتيان، وجهة الأصالة من حيث نياتها^(٨)، عن الحركة الأصلية. وإذا قلت: مررت بأبيك، فالأصل بأبوك بكسر الباء إتياناً لكسرة الواو، ثم استثقلت^(٩) كسرة الواو

(١) لم يذكر المصنف في المتن إلا مذهباً واحداً وهو الأول من المذهبين اللذين ذكرهما الشارح.

(٢) شرح التسهيل ١: ٤٦.

(٣) والثاني، د.

(٤) سقطت من، د، ز.

(٥) استثقلت، ز.

(٦) سقطت من، ز، ك.

(٧) سقطت من، ز.

(٨) نياتها، د.

(٩) استثقلت، ز.

فحذفت ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار بأبيك . ولا خفاء بما في هذا التقدير من التكلف للإتيان بما يوجب زيادة الثقل من غير داع إليه . قيل : وهذا هو مذهب سيبويه والفرسي وجمهور البصريين . وقال المصنف^(١) : إنه الأصح ورجحه بجريانه على ما تقرر في الإعراب من أن الأصل فيه أن يكون^(٢) بحركات ظاهرة أو مقدره ، فإذا أمكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه ، وقد أمكن في هذه الأسماء . ورجحه بغير ذلك مما يطول إيراده وتعقبه .

فإن قلت : على ماذا يعود الضمير من^(٣) قوله : ونحوهما؟

قلت : على القسمين السابقين أعني ما اتبعت فائوه وما اتبعت عينه ؛ وذلك لأن الأسماء الستة على هذا القول منها ما أتبع عينه حرف إعرابه نحو: أبوك، ومنها ما أتبع فائوه حرف إعرابه نحو: ذو مال .

وقال بعض الشارحين : يعود على امرئ وابنم ففاته ما قلناه ، فتأمله^(٤) .

وقد عرفت^(٥) أن الفم على وجهين : مستعمل بالميم ومستعمل بدونها ، والثاني ليس فيه إلا لغة واحدة [على ما يشعر به كلام المصنف^(٦)] وهي استعماله بالأحرف الثلاثة .

والأول فيه عشر لغات ، فاللغات إذن إحدى عشرة ، وقد تقدمت وفات

(١) ذكر ابن مالك هذا الوجه في شرح التسهيل (١: ٤٦) ووعد بالكلام عليه ، ولكن لم يف بوعده أثناء كلامه على الأسماء الستة .

(٢) تكون ، ز .

(٣) في ، د .

(٤) فتأمل ، ز ، ك .

(٥) عرف ، ز ، ك .

(٦) سقطت من ، ز .

المصنف من اللغات ما حكاه ابن سيده^(١)، ففي^(٢) المخصص^(٣) :

قال ابن دريد^(٤) : فاه وفوه^(٥) . وفي المحكم^(٦) لم ينسب ذلك إلى ابن دريد ولا غيره^(٨) بل جزم به من عند نفسه فقال : الفاه والفوه^(٩) والفيه سواء . ثم قال^(٦) ما معناه : وجمع فوه على أفواه واضح ، وأما فيه وأفواه فمن باب ريح وأرواح ، إذ لم يسمع أفياه ، وأما فاه وأفواه فلأن الاشتقاق يؤذن بأنه واوي لا يائي . فصارت اللغات أربع عشرة «وربما قيل فا دون إضافة صريحة نصباً» يشير [بذلك^(١٠)] إلى ما أنشده الكوفيون من قول العجاج^(١١) .

(١) أبو الحسن علي بن أحمد الأندلسي الضريز، وقيل اسم أبيه محمد وقيل : اسماعيل، (٣٩٨-٤٥٨ هـ = ١٠٠٧-١٠٦٦ م). روى عن أبيه وصاعد بن الحسن البغدادي، من كتبه : المخصص. ط. والمحكم وشرح إصلاح المنطق.
- البغية : ج ٢، ص ١٤٣؛ الوفيات : ج ٣، ص ٣٣٠-٣٣١؛ القفطي : ج ٢، ص ٢٢٥-٢٢٧؛ نكت الهميان : ص ٢٠٤-٢٠٥.

(٢) في، ك.

(٣) ج ١، ص ١٣٧.

(٤) أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي (٢٢٣-٣٢١ هـ = ٨٣٨-٩٣٣ م). روى عن عبد الرحمن ابن أخي الأصمعي وأبي حاتم السجستاني وعنه أبو سعيد السيرافي والمرزباني وأبو الفرج الإصبهاني، من «صنفاته» : الجمهرة (في اللغة-ط)، والأمالي، والمقصود والمدود-ط، والأنواء، والمقصورة ط : (قصيدة مدح بها أبا العباس إسماعيل بن عبدالله بن ميكال).

- المعجم ١٨ : ١٢٧-١٤٣؛ الوفيات ٤ : ٣٢٣-٣٢٩؛ البغية ١ : ٧٦.

(٥) فاة وفوة وفيه، ز.

(٦) ٤ : ٣١٢، وفيه : (الفاه، والفوه، والفيه، والفم سواء، والجمع أفواه).

(٧) لابن، د.

(٨) لغيره، د، ك.

(٩) الفا والفو، ز.

(١٠) سقطت من، ز، ك.

(١١) أبو الشعثاء عبدالله بن رؤبة بن لبيد بن صخر السعدي التميمي (٠٠-٩٠ هـ تقريباً =

٧٠٨-٠٠ م تقريباً). راجز مجيد، مولده في الجاهلية، أدرك الاسلام وأسلم، وعاش إلى

خلافة الوليد بن عبد الملك. فلج في آخر أيامه. أول من رفع الرجز وأطاله. لم يهج أحداً. له

ديوان شرحه الأصمعي-ط.

- ابن قتيبة ٢ : ٥٩١-٥٩٣؛ الخزانة ١ : ٨٢.

خالط من سلمى خياشيم وفا^(١)

فخرجه أبو الحسن^(٢) وتابعه^(٣) المصنف^(٤) على أنه حذف المضاف إليه ونوى ثبوته، أراد: خياشيمها^(٥) وفاها، فبقي على حاله مع المضاف إليه، ولذلك قال: دون إضافة صريحة/.

ز ٣٩

قال الشيخ جمال الدين بن هشام: وقد سئل عيسى بن عمر^(٦) أقول:

(١) من أرجوزة مطلعها:

يا صاح ما هاج الدموع الذرفا	من طلل أمسى يخال المصحفا
وفيها:	
كان ذا فدامة منطفا	قطف من أعنابه ما قطفا
فغمها حولين ثم استودفا	صهبا خرطوما عقارا قرقفا
فشن في الإبريق منها ترفا	من رصف نازع سيلا رصفا
حتى تناهى في صهاريج الصفا	خالط من سلمى خياشيم وفا
ومهمه يني مطاه العسفا	ومربأ عال لمن تشرفا
يروى: العيون الذرفا. يحاكي المصحفا، يني قطاه.	

فدامة: خرقة يشده الخدام برأس الإبريق. منطفا: مقرط، من النطفة، وهي القرط. استودف: استقطر. صهبا: خرطوما: الخمر أول ما تيزل من الدن. عقارا: عاقرت الدن، أي طال فيه مكثها. شن: صب. نازع: ماء. رصف: حجارة مرصوفة متصلة، الواحدة رصفة. مهمه: ففر من الأرض مستو. مطاه: صلبه. عسف، جمع عاسف: من يميل عن الطريق. مربأ: موضع الربيثة: الطليعة.

— شرح الديوان ٤٨٨-٥٠٩؛ المقتضب ١: ٢٤٠؛ ابن يعيش ٦: ٩٨؛ شرح التسهيل ١: ٥٣-٥٤؛ الرضي ١: ٢٤٨، ٢٩٥، ١٠٢: ٢، ١٣٣؛ المخصص ١: ١٣٦-١٣٨؛ ١٤: ٩٦، ٧٨: ١٥؛ المقاصد ١: ١٥٢-١٥٤؛ الهمع ١: ٤٠؛ الخزانة ٢: ٦٢-٦٣؛ ٢٦١؛ ٣: ١٣٥، ٢٥٢؛ الدرر ١: ١٤.

(٢) الأخصف: سعيد بن مسعدة، صرح بذلك في الخزانة (٢: ٦٢).

(٣) وتبعه، د.

(٤) في شرح التسهيل (١: ٥٤).

(٥) خياشيمها، ز.

(٦) الثقفي مولى خالد بن الوليد، يكنى أبا عمر، نسب إلى ثقيف لما نزل فيهم، (١٤٩-٠٠ هـ =

٠٠-٧٧٦ م). إمام في النحو والقراءة، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وعبدالله بن أبي إسحاق وروى عن الحسن البصري وعن العجاج بن رؤبة، وعنه الأصمعي والخليل، ومن مؤلفاته: الإكمال والجامع «في النحو» قال السيرافي: ولم يقعا إلينا ولا رأينا أحداً ذكر أنه رآهما.

هذا فو؟، فقال^(١): بل أقول: قبح الله ذافاً^(٢). قال: وذلك دليل على أنه يجوز وإن لم تكن^(٣) إضافة ألبتة لا صريحة ولا منوية «ولا يخص بالضرورة نحو» قول الشاعر^(٤):
كالحوت لا يرويه شيء يلقمه «يصبح^(٥) ظمآن وفي البحر فمه»^(٦)

= - البغية: ج ٢، ص ٢٣٧، ٢٣٨؛ الوفيات: ج ٣، ص ٤٨٦-٤٨٨؛ المعجم: ج ١٦، ص ١٥٠-١٤٦؛ الخزانة: ج ١، ص ٥٦.

- (١) فعال، ز.
(٢) نسب الأزهري هذا القول في التهذيب ٤١:١٥ إلى ذي الرمة عن الأصمعي عن بشر بن عمر.
(٣) يكن، د، ك.
(٤) أبو الجحاف أو أبو محمد رؤبة بن عبدالله العجاج بن رؤبة التميمي (١٠٠-١٤٥هـ = ٧٦٢م). راجز فصيح من مخضرمي بني أمية والعباس. مقامه بالبصرة. مات مسناً. قال الخليل - لما مات رؤبة - دفنا الشعر واللغة والفصاحة.
- ابن قتيبة ٢: ٥٩٤-٦٠١؛ الوفيات ٢: ٣٠٣-٣٠٥؛ الأمدي: ١٢١.
(٥) أصبح، د.

(٦) من أرجوزة مدح فيها أبا العباس السفاح ومطلعها:

قلت لنزير لم تصله مريمه
هـل تعرف الربع المحيل أرسمه
قبل الشاهد:
أتاك لم يخطيء به ترسمه
وبعده:

من عطش لوحه مسلمه

والضمير في الأبيات يعود على (عود) في قوله:

فانتاب عود خندفي قشعمه

زير: رجل يجب محادثة النساء ومجالستهن. عود: مسن، أصله في الإبل، لكنه أراد نفسه. خندفي: منسوب إلى خندف زوجة إلياس بن مضر، يعني أنه عدناني. قشعمه: مسنة، والهاء للسكت. ترسمه: تفرسه. لوحه: غيره. مسلمه: مغيره.

يروى: جاءك عود. يلهيه: يلهم. أصبح.

- رؤبة ١٤٩-١٥٩؛ شرح التسهيل ١: ٥١، ٥٣؛ الرضي ١: ٢٩٦؛ المقاصد ١: ١٣٩-١٤١؛ الهمع ١: ٤٠؛ التصريح ١: ٦٤؛ الأشموني ١: ٧٣؛ الخزانة ٢: ٢٢٦-٢٦٩؛ الدرر ١: ١٤.

بل يجوز في السعة «خلافاً لأبي علي» الفارسي. وقد ورد في الحديث [الصحيح^(١)]: «خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك»^(٢).

لكن فوه أفصح من فمه، والسبب فيه أن الحاجة إلى إبدال الواو ميماً عند القطع عن الإضافة هي خوف سقوط العين للساكنين، ولا ساكنين في حال الإضافة، إذ لا تنوين في المضاف، فالأولى ترك إبدالها ميماً. وقد جمع الفرزدق^(٣). بين الميم والواو في قوله:

هما^(٤) نفثا في في^(٥) [فمويها^(٦)]. . .

(١) سقطت من، ز.

(٢) من حديث طويل عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أخرجه البخاري ج ٣، ص ٢٢، ٢٤ و: ج ٧، ص ١٤١؛ و: ج ٩، ص ١١٥ و ١٢٦؛ ومسلم ٢: ح ١١٥١ (عام) ١٦١، ١٦٣، ١٦٥ (خاص)؛ ومالك ١: ٢٨٨، وبين ألفاظهم اختلاف، وهذا أول الحديث عند البخاري: (قال الله تعالى: كل عمل ابن آدم له إلا الصيام فإنه لي وأنا أجزي به، والصيام جنة، وإذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث ولا يصخب، فإن سابه أحد أو قاتله فليقل إني امرؤ صائم. . .).

(٣) أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي (١١٠-١٠٠٠هـ = ٧٢٨-٧٠٠م). شاعر إسلامي في الطبقة الأولى. لقب: (الفرزدق) لقصره وغلظه. لشعره عند علماء اللغة منزلة، قالوا: لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث اللغة. مات وقد ناهز المائة. ديوانه مطبوع. - ابن قتيبة ١: ٤٧١-٤٨٢؛ الأغاني ٩: ٣٢٤-٣٤٥؛ ٢١: ٢٧٥-٤٠٤؛ المرزباني: ٤٨٦-٤٨٧؛ الوفيات ٦: ٨٦-١٠٠؛ الخزانة ١: ١٠٥-١٠٨؛ العباسي ١: ١٧-١٩.

(٤) هيما، ز.

(٥) ليست في، ز.

(٦) عجزه: على النابح العاوي أشد رجاء.

آخر قصيدة أعلن فيها توبته وهجا إبليس.

مطلعها:

إذا شئت حاجتي ديار محيلة ومسرّبط أفلاء أمام خيام

وقبل الشاهد:

وإن ابن إبليس وإبليس ألبنا لهم بعذاب الناس كل غلام

يروى: هما تفلأ. العادي.

ألبنا: سقيا اللبن. نفثا: ألقيا. النابح العاوي: صفتان في الأصل للكلب، ويريد من

يهاجيه من الشعراء. رجاء: مصدر راجمه بالحجارة، أي راماه، والمعنى على التشبيه. فمويها: =

وهو جمع بين البدل والمبدل منه.

قال الرضي^(١) الإسترايازي^(٢): وتكلف بعضهم معتذراً بأن قال: الميم بدل من الهاء التي هي اللام قدمت على العين.

قلت: واعتذر بعضهم أيضاً بأن قال: يحتمل أن الواو إنما هي بدل من الهاء وليست المبدلة منها الميم، والواو أخت الألف والألف أخت الهاء، ويدل على تقاربها أيضاً تعاقبها على عضة^(٣) لأمأ لقولهم^(٤) عضاءه^(٥) وعضوات^(٦).

= مثني فم، وينبغي أن نلخص الكلام فيه، لأن فيه شيئاً من الاختلاف. اعلم أن أصله فوه، حذفت لامة اعتباطاً ثم أبدلوا عينه ميماً، فقياسه في التثنية (فمان)، وسمع (فموان) على غير قياس، فاختلَفوا في أصل الواو على أقوال:

١ - الواو عين الكلمة ردت بعد أن عوض منها الميم، فهو جمع بين العوض والمعوّض منه، وبابه الشعر.

٢ - الواو عين الكلمة، والميم بدل من اللام، ففيها قلب مكاني.

٣ - فموان مثني (فما)، وهو مفتقر إلى السماع.

٤ - أبدلت الميم من العين، وأبدلت الواو من اللام. ذهب سيبويه إلى الأول، ونسب

الثالث لابن جني والرابع للفارسي.

- الفرزدق ٢: ٧٦٩-٧٧١؛ سيبويه ٢: ٨٣، ٢٠٢، المقتضب ٣: ١٥٨؛ الخصائص

١: ١٧٠، ٣: ١٤٧؛ المحتسب ٢: ٢٣٨؛ شرح التسهيل ١: ٥١؛ المقرب ٢: ١٢٨؛ الرضي

١: ٢٩٦، ٢: ١٧٥؛ شرح الشافية ٢: ٦٦، ٣: ٢١٥؛ الهمع ١: ٥١؛ الخزانة

٢: ٢٦٩-٢٧٢، ٣: ٣٤٦؛ شواهد الشافية ١١٥؛ الدرر ١: ٢٦-٢٧.

(١) الشيخ الرضي، د.

(٢) شرح الكافية: ج ١، ص ٢٩٦.

(٣) عضة، ز.

(٤) بقولهم، د.

(٥) عضة، د، ك. عضة، ز. والصواب ما أثبتته لما يأتي في (هـ) (٦).

(٦) قال في الصحاح ج ٦، ص ٢٢٤٠، ٢٢٤١:

(العضة): كل شجر يعظم وله شوك... وواحدة العضاه: عضاهة وعضهة وعضة:

بحذف الهاء الأصلية كما حذفت من الشفة وقال:

إذا مات منهم ميت سَرَق ابنه ومن عضة ما يبتنن شكيرها

ونقصانها الهاء، لأنها تجمع على عضاه، مثل شفاه، فترد الهاء في الجمع، وتصغر على

عضية، وينسب إليها فيقال: بعير عضهي وبعير عضاهي وإبل عضاهية وبعضهم يقول:

نقصانها الواو، لأنها تجمع على عضوات، وينشد:

«وتنوب النون عن الضمة في» كل^(١) «فعل» مضارع، وحذف المصنف هذا^(٢) القيد، للاستغناء عنه من جهة أن كلامه في المعربات، ولا يعرب من الأفعال سواه «اتصل به ألف اثنين» سواء كان ضميراً مثل: الزيدان يقومان؛ أو علامة مثل: يقومان الزيدان «أو واو جمع»، سواء في ذلك الضمير والعلامة نحو: الزيدون يقومون، ويقومون الزيدون.

[قلت: التعبير بجماعة أولى من التعبير بجمع لشموله^(٣) لنحو: الزيدون يقومون^(٤)]، وزيد وبكر وعمرو يقومون، بخلاف الجمع فإنه لا يشمل الصورة الثانية اصطلاحاً، كما أن التعبير باثنين – مثل ما فعله المصنف – أولى من التعبير بالثنى، لاختصاص الثنى عرفاً بنحو: الزيدان، وشمول الإثنين له ولنحو: زيد وعمرو. «أو ياء مخاطبة»، نحو: تقومين، ولا تكون عند الجمهور إلا ضميراً، وهي عند الأخفش والمازني حرف خطاب.

وإنما أعربت^(٥) هذه الأمثلة بالنون؛ لأنه لما اشتغل محل الإعراب – وهو^(٦) اللام – بالفتحة لتناسب الألف وبالضمة لتناسب الواو وبالكسرة^(٧) لتناسب الياء، لم يمكن دوران الإعراب عليه، ولم يكن فيه علة البناء حتى يمنع الإعراب بالكلية، فجعلت النون بدلاً من الضمة لمشابتها في الغنة للواو^(٨)، وإنما^(٩)، خص هذا الإبدال بالفعل اللاحق به الألف والواو [والياء^(٤)] دون يخشى ويدعو ويرمي والقاضي وغلامي – وإن كان الإعراب في جميعها مقدراً مانعاً –

= هذا طريق يأزم المآزما
وعضوات تقطع اللهازما
ويقال: بعير عَضوي وإبل عضوية يفتح العين على غير قياس).

- (١) ألحقت في (د) بالثنى.
- (٢) هنا، د.
- (٣) لشمول الجماعة، ك.
- (٤) سقط ما بين المعقوفين من، ز.
- (٥) راجع إعراب الأفعال الخمسة بالحروف وعلته ذلك في سيبويه، ج ١، ص ٥.
- (٦) وهي، ز.
- (٧) بالكسرة، د.
- (٨) الواو، ز.
- (٩) إنما، د.

ليكون^(١) الفعل اللاحق به ذلك الضمير كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون؛ وذلك لكون ألف (يضربان) مشابهاً لألف (ضاربان) وواو^(٢) (يضربون) مشابهاً لواو (ضاربون) وإن كان بينهما فرق من حيث إن اللاحق بالاسم حرف، وحملت الياء في (تفعلين) على أختيتها بالألف والواو في إلحاق النون.

وإنما جاز وقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله أعني الألف والواو والياء، لأن الضمير المرفوع المتصل كالجاء خاصة إذا كان على حرف ولا سيما إذا كان ذلك الحرف من حروف المد واللين «مكسورة» بالنصب على أنه حال من النون «بعد الألف»، حملاً على نون المثنى بالألف، كسراً. «غالباً» لغيره^(٣) أشار بذلك إلى/فتحها في بعض الأحيان كقراءة من قرأ^(٤): ﴿أَتَعِدَّانِي﴾^(٥) بفتح النون ٤٠ ز حكاه أبو طاهر أحمد بن علي^(٦) في كتابه^(٧) الموضوع في القراءات^(٨) العشر عن عبد الوارث^(٩) قال: وهي لغة شاذة. وعبد الوارث هذا من رواة أبي عمرو

(١) لكون، د.

(٢) واو، د.

(٣) كغيره، د.

(٤) هم: الحسن وشيبة وأبو جعفر - بخلاف عنه - وعبد الوارث عن أبي عمرو وهارون بن موسى عن الجحدري وسام عن هشام.

- البحر ٨: ٦٢.

(٥) ﴿وَالَّذِي قَالَ لَوْلَاذِيهِ: أَفِ لَكُمَا أَتَعِدَّانِي أَنْ أُخْرَجَ...﴾ (١٧) الأحقاف (٤٦) وسقط حرف الاستفهام من، د.

(٦) ابن عبيد الله الأستاذ البغدادي الحنفي (٤١٢-٤٩٦ هـ = ١٠٢١-١١٠٢ م). كف بصره في آخر حياته، ألف المستنير «في القراءات العشر» اشتهر بابن سوار سمع عبدالواحد بن رزمة وأبا القاسم علي بن المحسن التنوخي وأباطال بن غيون وغيرهم وروى عنه عبدالوهاب الأنماطي ومحمد بن ناصر وغيرهما.

- المعجم: ج ٤، ص ٤٦-٤٨؛ الغاية: ج ١، ص ٨٦؛ الشذرات: ج ٣، ص ٤٠٣؛ النشر ١: ٨٢.

(٧) اسمه: المستنير.

(٨) القرات: د.

(٩) ابن سعيد بن ذكوان التميمي العنبري ولاء، يكنى أبا عبيدة (١٠٢-١٧٩ أو ١٨٠ هـ = ٧٢٠-٧٩٥ أو ٧٩٦ م) حافظ ثبت، أخرج له الستة، على ابتداء فيه، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وأيوب السخيتاني وعنه مسدد وقتيبة وغير أولئك.

ابن^(١) العلاء^(٢). «مفتوحة بعد أختيها» الواو والياء طلباً للتخفيف أو حملاً على نون الجمع. «وليست» النون المذكورة «دليل الإعراب^(٣) خلافاً للأخفش» فإنه ذهب إلى أن هذه الأمثلة معربة بحركات مقدره في آخر الفعل، وأن ثبوت النون وحذفها دليل على ذلك المقدر.

وزعم الفارسي: أن هذه الأمثلة معربة ولا حرف إعراب لها؛ لأنه لا يكون النون؛ إذ لا يحذف الإعراب إذا كان صحيحاً، ولا الألف والواو والياء، لأنهن فاعلات، ولا آخر الفعل لاشتغاله بحركات المناسبة للأحرف الثلاثة.

ولقائل أن يقول: هذا الأخير مردود بأن ذلك لا يمنع من كونه حرف إعراب، بدليل المحكي والمتبع والمضاف للياء. «وتحذف» النون المذكورة «جزماً ونصباً» نحو: (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا)^(٤).

فإن قلت: علام^(٥) نصباً؟

قلت: أما [جزماً فعلى الظرفية^(٦)]، والمعنى: وتحذف وقت جزم، فحذف

= - الغاية: ج ١، ص ٤٧٨؛ تذكرة الحفاظ: ج ١، ص ٢٥٧؛ وتهذيب التهذيب: ج ٦، ص ٤٤١.

(١) ابن، ك. وهي في وسط السطر.

(٢) زيان بن العلاء بن عمار المازني. [٦٨ أو ٧٥ أو ٦٥-١٥٤ أو ١٥٩ هـ = ٦٨٧ أو ٦٨٩

أو ٦٨٤-٧٧١ أو ٧٧٦ م]. أحد القراء السبعة والأئمة المشهورين في العربية، قرأ القرآن على

سعيد بن جبير ومجاهد وروى عن أنس بن مالك وأبي صالح السمان، قرأ عليه الزبيدي

وعبدالله بن المبارك وأخذ عنه الأدب أبو عبيدة والأصمعي، تنسك في آخر أيامه وأحرق كتبه.

- البغية: ج ٢، ص ٢٣١؛ والمعجم: ج ١١، ص ١٥٦-١٦٠؛ وفوات الوفيات:

ج ١، ص ٣٣١، ٣٣٢.

(٣) إعراب، م.

(٤) ﴿... فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ (٢٤) البقرة (٢).

(٥) على ماذا، ز.

(٦) سقطت من، ز.

المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه^(١)، كقولهم^(٢): جئتكَ صلاة العصر وقدم الحاج، أي: وقت صلاة العصر ووقت قدوم الحاج.

وأما نصباً فظاهر، إذ هو معطوف على جزءاً، ولك تقدير الوقت معه، أي: [وقت جزم^(٣) و] وقت نصب، ولك ألا تقدره^(٤) [معه^(٣)] وتجعل^(٥) الوقت الأول منصباً عليها جميعاً والأول أحسن.

فإن قلت: فلم لم^(٦) تجعل ذلك من قبيل النصب على إسقاط الخافض، أي: تحذف في جزم ونصب؟

قلت: لأن إسقاط الخافض من هذا ونحوه ليس بقياس، فلا يصار إليه لغير ضرورة.

وفي كلام المصنف مؤاخذه من وجهين:

الأول: أن قوله (وتحذف جزءاً ونصباً) لا يقتضي أن الحذف هو الإعراب كما هو مذهب الجمهور.

الثاني^(٧): أنك قد عرفت أنفاً أن الأخفش يرى أن الإعراب في الأمثلة المذكورة مقدر وأن ثبوت النون وحذفها دليل على ذلك المقدر، فكان حق المصنف أن يقدم قوله: (وتحذف^(٨) جزءاً ونصباً) ثم يقول: وليس ثبوتها وحذفها دليل الإعراب خلافاً للأخفش.

فإن قلت: حمله على ذلك قوله: (ونون التوكيد): ليجمع محال الحذف على نسق.

- (١) مقامه مقامه، ز.
- (٢) قولهم، ز، كقولك، د.
- (٣) سقطت من، ز.
- (٤) تقدر، ز.
- (٥) يجعل، د.
- (٦) لم لا، د.
- (٧) والثاني، د.
- (٨) ويحذف، ز.

قلت: هذا محل (١) بحكاية تمام قول الأخفش كما رأيت، وليس جمع المحالّ التي تحذف فيها النون على نسق بالذي يوجب ارتكاب هذا الإخلال، فقد كان يمكنه الجمع بين ذكر محال الحذف وعدم الإخلال بأن يصنع ما ذكرناه ثم يقول: وتحذف أيضاً لنون التوكيد (٢) [فتتم الفائدة (٣)].

(و) تحذف النون المذكورة أيضاً «لنون التوكيد (٤)» كراهة لتوالي الأمثال نحو: (لَيْسَ جُنَّةً (٥) «وقد تحذف» نون الرفع أيضاً «لنون الوقاية» نحو: (أَتَحَاجُّونِي (٦) بتخفيف النون ﴿أَفَغَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾ (٧) بتخفيفها أيضاً. والقول بأن المحذوف نون الرفع هو قول سيبويه (٨) واختاره المصنف، وقال (٩):

(١) محل، د.

(٢) التأكيد، د.

(٣) ليست في، د.

(٤) التجميد، ك.

(٥) ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتٍ لَيْسَ جُنَّةً حَتَّىٰ جِئَ﴾ ٣٥ يوسف (١٢).

(٦) ﴿وَحَاجَّةٌ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ...﴾ ٨٠ الأنعام (٦)، وتخفيف النون قراءة نافع وابن عامر بخلاف عن هشام، وقرأ الباقون من العشرة بتشديد النون.

- القرطبي ٢٩: ٧؛ البحر ٤: ١٦٩؛ النشر ٢: ٢٥٩-٢٦٠.

(٧) ﴿قُلْ أَفَغَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾ ٦٤ الزمر (٣٩)، وتخفيف النون قراءة نافع من العشرة، واختلف عن ابن عامر مرة بنون واحدة مخففة، ومرة بنونين، وقرأ الباقون بالتشديد.

- القرطبي ١٥: ٢٧٦؛ البحر ٧: ٤٣٩؛ النشر ٢: ٣٦٣-٣٦٤.

(٨) راجع الكتاب ٢: ١٥٤.

(٩) في شرح التسهيل ١: ٥٦ وقد تصرف الشارح في كلام المصنف، فزاد ونقص؛ ولنفاسته رأيت أن أثبتته هنا.

(وفي المحذوف خلاف: فأكثر المتأخرين على أن المحذوفة في التخفيف نون الوقاية وأن الباقية نون الرفع. ومذهب سيبويه والأخفش عكس ذلك، وهو الصحيح لوجوه: أحدها - أن نون الرفع قد تحذف دون سبب، مع عدم ملاقاتها لنون الوقاية، ولا تحذف نون الوقاية المتصلة بفعل محض غير مرفوع بالنون، وحذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه.

وأيضاً فإن نون الرفع نابتة عن الضمة، وقد حذفت الضمة تخفيفاً في الفعل نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾، ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ في قراءة السوسي، وفي الاسم كقراءة بعض السلف: ﴿وَرُسُلَنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُوبُونَ﴾ - بسكون اللام - و: ﴿وَبَعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ﴾ بسكون التاء، =

إن أكثر المتأخرين يقول: إن المحذوف نون الوقاية، وحجتهم أن الثقل بالثانية حصل كما قال الجمهور في ثانية: ﴿تَلَطَّى﴾^(١) و: ﴿تَلَهَّى﴾^(٢)، ولأن نون الرفع أثر عامل فحذفها يقتضي مؤثراً بلا أثر، ولأن نون الرفع تقي الفعل من الكسر فتفي بالغرضين جميعاً، ولأن نون الرفع للمعنى^(٣) ونون الوقاية للفظ. واحتج لسيبويه^(٤) بأنه يلزم تغيير النونين^(٥) جميعاً إذا كان المتصل بالفعل واواً أو ياء؛ لأن نون الرفع تكسر^(٦) حينئذٍ على تقدير أن يكون المحذوف نون الوقاية. / «أو تدغم» نون الرفع «فيها»، أي: في نون الوقاية كقراءة من قرأ ٤١ ز بالتشديد في (أَتَحَاجُّونِي^(٧)) (تَأْمُرُونِي^(٨)) ولا يقال: يحتمل أن يكون هذا مؤكداً^(٩) بالنون الخفيفة أدغمت في نون الرفع ونون^(١٠) الوقاية، لأننا نقول: لو كان كذلك للزم حذف واو الجمع؛ لالتقائها^(١١) ساكنة مع نون التوكيد الساكنة.

«وندر» بالبدال المهملة أي: شذ «حذفها» أي: حذف نون الرفع «مفردة في

- = فحذف النون النائية عنها تخفيفاً أولى وليؤمن بذلك تفضيل الفرع على الأصل.
- وأيضاً فإن حذف نون الرفع يؤمن معه حذف نون الوقاية، إذ لا يعرض لها سبب آخر يدعو إلى حذفها، وحذف نون الوقاية أولاً لا يؤمن معه حذف نون الرفع عند الجزم والنصب، وحذف ما يؤمن بحذفه أولى من حذف ما لا يؤمن بحذفه حذف.
- وأيضاً لو حذف نون الوقاية لاحتجج إلى كسر نون الرفع بعد الواو والياء، وإذا حذف نون الرفع لم يحتجج إلى تغيير ثان، وتغيير يؤمن معه تغيير أولى من تغيير لا يؤمن معه تغيير.
- (١) ﴿فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى﴾ ١٤ الليل (٩٢).
- (٢) ﴿وَأُمَّا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَى (٨) وَهُوَ يَخْشَى (٩)، فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى﴾ ١٠ عبس (٨٠)، وحذف التاء الثانية قال به سيبويه جوازاً، لأنها هي التي تسكن وتدغم. الكتاب ٢: ٤٢٥-٤٢٦.
- (٣) لمعنى، ز، ك. ب.
- (٤) سيبويه، د، ك، والصواب ما أثبتته؛ لأن المصنف محتج لسيبويه.
- (٥) النون، د.
- (٦) بكسر، د، ك.
- (٧) راجع ١٦٤هـ-٦.
- (٨) راجع ١٦٤هـ-٧.
- (٩) مؤكد، ز.
- (١٠) أو نون، ز.
- (١١) لالتقائها، د.

الرفع نظماً ونثراً» خلافاً لمن يرى أن حذفها مخصوص بالشعر، والكلام في نصب نظماً ونثراً كما سبق في جزءاً ونصباً^(١)، فمثال حذفها واقعة في النظم قوله^(٢):

أبيت أسرى وتبتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي^(٣)
فالشاهد فيه في موضعين، إذ الأصل: وتبتين^(٤) تدلكين^(٥)، كذا قالوا.

قلت: إنما يتم ذلك إن^(٦) كان مقصوده مجرد الإخبار بصورة الحال، وأما إن^(٧) كان مقصوده الإنكار لحالها أو التعجب^(٨) منها، وذلك بأن تقدر^(٩) همزة الاستفهام الإنكاري أو^(١٠) التعجبي محذوفة ويجعل (تبيتي^(١١)) منصوباً بأن مضمرة بعد الواو في جواب الاستفهام، أي: أبيت^(١٢) أسري وتبيتي^(١٣) تدلكي^(١٤)، أنكر قضية الجمع بين الحالتين أو تعجب منها، فالشاهد إذن^(١٥) في (تدلكي) فقط، إذ هو مرفوع قطعاً، ومثال حذف

(١) انظر ١: ١٦٢-١٦٣.

(٢) لم أفق على اسمه.

(٣) أسري: من السرى وهو السير بالليل. تدلكي: تمسحين، فعله ذلك يدلك من باب نصر. وجهك: في رواية: جلدك، شعرك، الذكي: الحاد الرائحة، فعله ذكا يذكر.

— الخصائص ١: ٣٨٨-٣٨٩؛ المحكم ٦: ٤٦٩؛ شرح التسهيل ١: ٥٧؛ الرضي

٢: ٢٣٠؛ اللسان: ١٠: ٤٢٦-٤٢٧ (دلك) — طصادر —؛ الهمع ١: ٥١؛ الخزانة ٣:

٥٢٥-٥٢٦؛ الدرر ١: ٢٧-٢٨.

(٤) وتبتين، ز.

(٥) تدلكي، ز.

(٦) إذا، ك، إذ، ز.

(٧) إذا، ك.

(٨) والتعجب، د.

(٩) يقدر، د، ك.

(١٠) عطفت بالواو في، د، ز.

(١١) تبيتي، ك.

(١٢) أبيت، د، ز.

(١٣) وتبتين، د.

(١٤) تدلكين، د، ز.

(١٥) إذا، ز.

النون واقعة في النثر قراءة وردت عن أبي عمرو^(١) : (قَالُوا سَاحِرَانِ^(٢))
تَظَاهَرَا^(٣)) بتشديد الظاء أي : أنتما ساحران تتظاهران^(٤) ، فحذف المبتدأ وهو
ضمير المخاطبين وأدغمت التاء في الظاء وحذفت نون الرفع .

وفي الحديث^(٥) : «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا^(٦)»
فحذفت من (لا تدخلوا ولا تؤمنوا) .

«وما جاء به لالبيان مقتضى عامل^(٧) من شبه الإعراب»، (من)
ليبان الجنس أتى به لرفع الإبهام^(٨) عن (ما)، و(شبهه) : بكسر الشين وسكون
الباء، وبفتحها لغتان بمعنى الشبيه، أي : من الأمر المشابه للإعراب [أي^(٩)] :

(١) لم يشر إليها في النشر، ونسبها في البحر (١٢٤:٧) إلى محبوب (عن الحسن) ويحيى بن الحرث
الذماري وأبي حيوة وأبي خلاد عن اليزيدي .

(٢) هذه قراءة العشرة ما عدا الكوفيين منهم : عاصم وحمة والكسائي، فقرأوا : (سحران) .
السبعة ٤٩٥؛ القرطبي ١٣ : ٢٩٤؛ النشر ٢ : ٣٤١-٣٤٢ .

(٣) ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِنَا قَالُوا لَوْلَا أُوتِيَ مِثْلَ مَا أُوتِيَ مُوسَى أَوْلَمْ يَكْفُرُوا بِمَا أُوتِيَ
مُوسَى مِنْ قَبْلُ قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا وَقَالُوا إِنَّا بِكُلِّ كَافِرُونَ﴾ ٤٨ القصص (٢٨) .

(٤) تتظاهرا، ز .

(٥) في، ز .

(٦) جزء من حديث طويل عن الزبير بن العوام - رضي الله عنه - أخرجه أحمد : ج ١ ،

ص ١٦٤ ، ١٦٥ ، ص ١٦٧ . بهذا اللفظ وأوله : «دب إليكم داء الأمم قبلكم : الحسد

والبغضاء، والبغضاء هي الخالقة، لا أقول تخلق الشعر ولكن تخلق الدين، والذي نفسي بيده

لا تدخلوا...» وفي سنده مجهول، إذ الراوي عن الزبير مولى لآل الزبير لم يسم، وفي الموضوع

الأول سقط من السند ذكر المولى، ومن الحديث : «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا» وأخرجه

الترمذي عن الزبير أيضاً ج ٧ ، ح ٢٦٢٨ . وأخرج الحديث عن أبي هريرة - رضي الله عنه -

مسلم : ج ١ ، ح ٥٤ ، لكن ثبتت النون في «لا تدخلون» . وأبو داود ج ٨ ، ح ٥٠٢٩ : بثبت

النون في : ولا تؤمنون، والترمذي : ج ٧ ، ح ٢٨٢٨ : بحذف النون في الموضوعين . وأحمد :

ج ٢ ، ص ٣٩١ ، ٤٤٢ : بثبت النون فيها، ص ٤٧٧ ، ٥١٢ : بحذفها فيها، ص ٤٩٥ :

بثبتها في تدخلون . وابن ماجه : ج ١ ، ح ٦٨ ؛ ج ٢ ، ح ٣٦٩٢ : بحذف النون فيها .

(٧) العامل، د .

(٨) الإبهام، د .

(٩) عن، ز، ك .

في كونه حركة ضم أو فتح أو كسر، وكونه في آخر الكلمة لافي أولها ولا في حشوها «وليس» هو^(١) أي: ماجيء به لالبيان مقتضى عامل من شبه الإعراب «حكاية»، نحو: من زيدا، وهذا هو الصحيح، وقال الكوفيون: هي حركة إعراب. «أو إتباعاً» كقراءة زيد بن^(٢) علي وغيره^(٣) ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾^(٤) بكسر الدال وقراءة الحسن: (لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا)^(٥) بضم التاء [ثم^(٦)] الذي يظهر أن إتباع الشيء للشيء هو الإتيان به تبعاً له ومناسباً له وحينئذ فتارة يكون الإتباع لحركة الحرف وتارة لذات الحرف كقولهم في عسيت بفتح السين: عسيت بكسرهما اتباعاً للياء، كذا وجهه النحاة.

ثم كسرة الإتباع أما لكسرة متأخرة نحو: (الحمد لله) كما سبق،

- (١) ألحقت بالمتن في، ك.
- (٢) ابن الحسين بن علي بن أبي طالب، يكنى: أبا الحسين القرشي (٧٩-١٢١ أو ١٢٢ هـ = ٦٩٨-٧٣٩ أو ٧٤٠ م). إمام الطائفة الزيدية. روى عن أبيه وأبان عن عثمان، وقرأ على عطاء بن واصل، وروى عنه الزهري وزكريا بن أبي زائدة، مات مقتولاً.
- الطبري ٨: ٢٦٠-٢٧٩؛ مقاتل الطالبين ١٢٧- ط الحلبي؛ فوات الوفيات ١: ٣٣٣-٣٣٦.
- (٣) إبراهيم بن أبي عبلة، والحسن البصري.
- المحتسب ١: ٣٧-٣٩.
- (٤) الآية ٢ الفاتحة (١)، وانظر الآية ١ من: الأنعام (٦)، الكهف (١٨)، سبأ (٣٤)، فاطر (٣٥)، والآيات: ١٠ يونس (١٠)، ١١١ الإسراء (١٧)، ٧٥ الزمر (٣٩).
- (٥) ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ ٣٤ البقرة (٢)، وانظر الآيات: ١١ الأعراف (٧)، ٦١ الإسراء (١٧)، ٥٠ الكهف (١٨)، ١١٦ طه (٢٠)، وهذه القراءة نسبت في المحتسب ١: ٧١-٧٣، والكشاف ١: ١٢٧ إلى أبي جعفر يزيد بن القعقاع من العشرة، وبسط الأول القول في ردها، ونسبت في البحر ١: ١٥٢ إلى أبي جعفر والأعمش: سليمان بن مهران واعتذر لهذه القراءة، ونسبها في النشر ٢: ٢١٠-٢١١ إلى أبي جعفر من رواية ابن جهمز، ومن غير طريق هبة الله وغيره عن عيسى بن وردان، وقال:.. قرأ بها غيره من السلف ورويناها عن قتيبة عن الكسائي من طريق أبي خالد، وقرأ بها أيضاً الأعمش. قال: وروى هبة الله وغيره عن عيسى عنه- أي أبي جعفر- إشمام كسرتها الضم.
- (٦) ليست في، ز.

أو متقدمة نحو: ﴿فَلَا مِثْلُ الثُّلُثِ﴾^(١) بكسر الهمزة^(٢)، وإما لياء متأخرة كما في غلامي وعسيت، بكسر السين، أولياء متقدمة نحو: ﴿فِي إِمِّ الْكِتَابِ﴾^(٣) بكسر الهمزة^(٢) في قراءة الأخوين^(٤)، وهي لغة قريش^(٥) وهذيل^(٦) وهوازن^(٧)، ثم الكسرة التي تُتَّبَعُ: إما لغير الإِتِّبَاعِ كما قدمنا، وإما للإِتِّبَاعِ نحو: كسرة عين (عصي) فإنها لإِتِّبَاعِ كسرة الصاد التي هي إِتِّبَاعِ للياء. وقولهم: لتسلم^(٨) الياء

(١) ﴿... فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَتْهُ أَبَوَاهُ فَلَا يَمِيرُهُ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلَا يَمِيرُهُ السُّدُسُ...﴾ (١١) النساء (٤).

(٢) وهي قراءة حمزة والكسائي من العشرة، وقرأ الباقون بضمها.

— النشر ٢: ٢٤٨.

(٣) ﴿وَأَنَّ فِي أَمْرِ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيَّ حَكِيمٌ﴾ ٤ الزخرف (٤٣).

(٤) هما: حمزة والكسائي: وقد عرفناك بالثاني. وأما حمزة فهو ابن حبيب بن عمارة بن اسماعيل (٨٠-١٥٦ أو ١٥٤ أو ١٥٨ هـ = ٧٠٠-٧٧٣ أو ١٧١ أو ٧٧٥ م). أبوعمارة الكوفي التيمي ولاء — وقيل من صميمهم — الزيات أحد القراء السبعة. أخذ القراءة عن سليمان الأعمش وأبي إسحاق السبيعي وجعفر بن محمد الصادق وروى القراءة عنه إبراهيم بن أدهم وإبراهيم ابن إسحاق وعلي بن حمزة الكسائي أجل أصحابه.

— الغاية: ج ١، ص ٢٦١-٢٦٣.

— تهذيب التهذيب: ج ٣، ص ٢٧؛ الوفيات: ج ٢، ص ٢١٦.

(٥) يراد بقريش ولد فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان. قال ابن حزم: وهم قريش لا قريش غيرهم ولا يكون قريشي إلا منهم، ولا من ولد فهر أحد إلا قريشي. وهم بطون كثيرة ومن أشهرها: بنو العباس، بنو أبي طالب، وبنو أبي لهب، بنو الحارث. وهؤلاء الأربعة بنو عبدالمطلب بن هاشم بن عبدمناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر وبنوالمطلب بن عبدمناف بن قصي وبنوأمية وسائر إخوتهم من بني عبدشمس بن عبدمناف بن قصي. وبنونوفل بن عبدمناف، ابن حزم ص ١٢، ٤٦٤-٤٦٥.

(٦) هم ولد هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان وهم بطون منها: بنوحيان بن هذيل، بنو مخزوم بن صاهلة بن طاهلة بن الحارث بن تميم بن سعد، بنو قرد بن معاوية بن تميم بن سعد.

— ابن حزم: ص ١١، ١٩٦، ١٩٧، ٤٤٦.

(٧) هوازن بن أسلم بن أفضى بن عامر بن قمعة بن إلياس بن مضر.

— ابن حزم: ٢٤٠، هوازن بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان بن مضر.

— ابن حزم ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٤.

(٨) لتسلم، ز.

غير محرز^(١) بدليل السلامة في (حِيَضَ)، وإنما يدخل في كلام المصنف إتياع الآخر لما بعده؛ لأن كلامه في الحركات المشبهة لحركات^(٢) الإعراب - ونص ابنه^(٣) في آخر باب المضممر^(٤) من شرح الخلاصة^(٥) على أن الكسرة في نحو: غلامي إتياع للياء كما ذكرنا «أو نقلاً» كقراءة ورش^(٦) ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ﴾^(٧) «أو مخلصاً»^(٨) من سكونين» نحو: ﴿مَنْ يَشَأْ اللَّهُ يُضِلَّهُ﴾^(٩) ﴿لَا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(١٠).

(١) محرز، ز.

(٢) بحركات، د.

(٣) محمد بن محمد بن عبدالله بن مالك [٦٨٦-٠٠ هـ = ١٢٨٧-٠٠ م] يلقب بدر الدين، أخذ عن والده، وعن أخذوا عنه: بدر الدين بن زيد، ومن مؤلفاته شرح الألفية لوالده - ط، وشرح الكافية لوالده، وشرح كافية ابن الحاجب، ومقدمة في العروض، ومقدمة في المنطق. - البغية: ج ١، ص ٢٢٥؛ الشذرات: ج ٥، ص ٣٩٨-٣٩٩؛ مفتاح السعادة: ج ١، ص ١٩٣-١٩٤.

(٤) الضمير، د، ز، وفي التعبير بـ (باب المضممر) تجوز، إذ ليس في الألفية باب بهذا الاسم، وإنما هو في باب (النكرة والمعرفة).

(٥) هي (الألفية) لوالده، راجع ص ٢٥ من شرحها المذكور.

(٦) عثمان بن سعيد القرشي شيخ القراء في مصر (١١٠-١٩٧ هـ = ٧٢٨-٨١٢ م). رحل إلى نافع بن أبي نعيم أحد القراء السبعة وعرض عليه القرآن عدة ختمات. - الغاية: ج ١، ص ٥٠٢-٥٠٣؛ المعجم: ج ١٢، ص ١١٩-١٢١؛ الشذرات: ج ١، ص ٣٤٩.

(٧) البقرة من الآيتين ١٠٦، ١٠٧ والمائدة من الآية ٤٠ وآيتا البقرة:

﴿مَا تَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نَسِيهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ. أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾

(٨) مخلصاً، د، ز، ك.

(٩) ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُمُّ وَبُكْمٌ فِي الظُّلُمَاتِ... وَمَنْ يَشَأْ يُجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ ٣٩ الأنعام (٦).

(١٠) ﴿... وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيَحْذَرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾ ٢٨ آل عمران (٣).

فإن قلت: الجمهور يقولون: /كسرة^(١) الميم من نحو: غلامي، لمناسبة ٤٢ زياء، وظاهره أنها ليست حركة إتياع فنقص المصنف عدها على رأيهم.

قلت: إذا فسر الإتياع بما ذكرناه كان كلامه شاملاً لحركة [آخر]^(٢) المضاف إلى ياء المتكلم، وليس ثم نص ينافي الإتياع بما تقدم، وقد عرفت أن ابنه نص على أنها حركة إتياع^(٣). «فهو بناء»: إما أن تكون^(٤) الفاء رابطة لجواب الشرط إن^(٥) قدرت (ما) شرطية، أو داخلة على خبر المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط إن جعلت (ما) موصولة^(٦)، ولا يدفع ذلك كون الفعل ماضياً لفظاً، لأننا نجعله إذ ذاك بمعنى المستقبل، كما نقول^(٧): الذي أتاني فله درهم، على أنه لو جعلت (ما) موصولة وبقي الماضي على معنى الماضي أمكن دخول الفاء أيضاً كما ستعرفه في باب المبتدأ^(٨) إن شاء الله تعالى^(٩).

«وأنواعه»، أي: أنواع البناء «ضم» نحو: ﴿مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾^(١٠). «وفتح» نحو: أين وكيف. «وكسر» نحو: نزال وأمس. «ووقف»^(١١) نحو: من وقد، ولم يفرق المصنف في التعبير في جانبي الإعراب والبناء فعبر بالأنواع في الموضوعين، وابن الحاجب - رحمه الله [تعالى^(١٢)] - فرق بينهما فعبر في جانب

(١) كسره، د.

(٢) سقطت من، د.

(٣) راجع ١ : ١٧٠.

(٤) يكون، ز.

(٥) بأن، د.

(٦) موصولا، د.

(٧) يقول، ز.

(٨) الموصول، د، والصواب ما أثبت، وانظر ص ١٤٩ من المخطوطة (دخول الفاء على الخبر).

(٩) تع، د.

(١٠) ﴿فِي بَضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ... وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ ٤ الروم (٣٠).

(١١) يريد السكون.

(١٢) عن، د.

إعراب الاسم بالأنواع^(١)، وفي جانب بنائه بالألقاب^(٢)، ووجهه الغجدواني^(٣) بأنه إنما لم يقل لحركات البناء والوقف أنواعاً لفقد ما يكون جنساً شاملاً لها نظراً إلى الأصل، إذ الأصل أن يكون البناء منحصراً في واحد وهو السكون بالنقل فإنهم قالوا: الأصل في البناء السكون فلما كان من حق البناء ألا^(٤) يشمل هذه الأشياء نظراً إلى الأصل لم يطلق عليها اسم الأنواع رعاية لجانب الأصل.

(١) الكافية، ص ٣٨٢.

(٢) الكافية: ص ٤٠٣.

(٣) الغجدواني، د، ز، ك، بالفاء والصحيح ما أثبتته، وهو: جلال الدين أحمد بن علي بن محمود الغجدواني: بضم الغين المعجمة والبدال وسكون الجيم، نسب إلى (غجدوان): قرية ببخارى، كذا ضبط في (هدية العارفين)، وجاء بالفاء في (بغية الوعاة) مرتين، لكنه وضعه في باب الغين المعجمة من الكنى والألقاب. شرح كافية ابن الحاجب، وذكر فيها أنه قرأ على الحسام السفناني المتوفى سنة (٧١١هـ - ١٣١١م)، قال السيوطي: لم أقف له على ترجمة. توفي في حدود سنة (٧٣٠هـ - ١٣٢٩م).

— البغية ١: ٣٤٧، ٥٣٧، ٣٨١: ٢؛ كشف الظنون ٢: ١٣٧١؛ هدية العارفين

١٠٧: ١.

(٤) أن لا، ز، ك.

الباب الثالث (باب إعراب المعتل الآخر)

إسمًا كان أو فعلاً كما تراه.

«يظهر الإعراب بالحركة» نحو: زيد يقوم. «والسكون» نحو:

لم يقوم.

فإن قلت: ظاهره أن الإعراب غير الحركة والسكون وهو خلاف ما تقدم.

قلت: الإعراب يطلق تارة^(١) على ما مر من حركة أو حرف أو سكون أو حذف، ويطلق تارة على فعل المتكلم^(٢) بذلك، تقول: أعربت الكلمة بالحركة أو أعربت بالسكون، أي: جعلتها معربة بواسطة الحركة أو بواسطة السكون على معنى جعل الحركة أو السكون إعراباً لها. فإذا قيل ظهر: إعراب الكلمة بالحركة أو السكون، فالمعنى: ظهر أثر إعرابها بذلك، فالجار والمجرور ظرف لغو متعلق بـ (إعرابها)، وثم مضاف محذوف، أي: أثر إعرابها، والمراد بالأثر حينئذٍ هو الحركة أو السكون، فكلام^(٣) المصنف^(٤) يمضي على الوجه الثاني ولا محذور فيه. «أو يقدر»: أي الإعراب «في حرفه وهو آخر

(١) تارة يطلق، د.

(٢) أي فعل المتكلم للإعراب بالحركة أو السكون، ففي الكلام حذف وإلا لعدي (فعل) باللام.

(٣) وكلام، د.

(٤) المص، د. لأنها في آخر السطر، وهي عادة له لن ننبه إليها مرة أخرى، وقد نبهناك إلى أن

(ك، د) يستعملان هذا الرمز دائماً.

المعرب» وفيه تفصيل: فظاهر^(١) هذا الكلام أن الإعراب بالحرف لا يقدر، وهو مخالف لما قاله^(٢) في باب الإضافة في (مسلمي) رفعا^(٣)، وكذا ينبغي أن يعد من ذلك [نحو^(٤)] - ﴿لَيْسَ جُنَّةً﴾ -^(٥) ونحو: (تَأْمُرُونِي) ^(٦) على اختياره أن المحذوف نون الرفع^(٧).

قلت: وقد يجاب بأن هذا وإن كان مقدرًا، فليس بمقدر في حرف الإعراب الذي هو آخر المعرب، والكلام إنما هو في إعراب يقدر في حرفه وهو مختص بالحركة والسكون «فإن كان» أي حرف الإعراب أو آخر المعرب «ألفاً» قدر فيه غير الجزم» وهو الرفع والنصب في الاسم والفعل نحو: الفتى يخشى وإن الفتى لن يخشى، والجر في الاسم فقط نحو: [مررت]^(٨) بالفتى «وإن كان» حرف^(٩) الإعراب أو آخر المعرب «ياء أو واو يشبهانه» أي: يشبهان الألف/وينبغي أن يضبط (يشبهانه) بالتذكير فيكون حرف المضارعة ياء تحتية؛ لتذكيره^(٩) ضمير الألف بيقين فكذا قياسه في الآخرين، لمكان التناسب^(١٠) ومعنى كون الواو والياء يشبهان الألف أن يكون^(١١) قبلهما حركة مجانسة لهما، وهذا القيد لا يحتاج إليه بالنسبة إلى الياء إلا في الأسماء، وأما في الواو فلا يحتاج إليه ضرورة

٤٣ ز

(١) وظاهر، ز، ك.

(٢) قال، ز، ك.

(٣) في التسهيل ص ١٦١: وهو «والأصح بقاء إعراب المعرب إذا أضيف إلى ياء المكلم ظاهراً في المثني مطلقاً وفي المجموع على حده غير مرفوع».

(٤) سقطت من، د.

(٥) ٣٥ يوسف (١٢) وتقدمت في ١: ١٦٤.

(٦) ٦٤ الزمر (٣٩) وتقدمت في ١: ١٦٤.

(٧) انظر ١: ١٦٤ من هذا الشرح.

(٨) أي حرف، د.

(٩) لتذكير، د.

(١٠) حرف الهجاء يبرز فيها التذكير التانيث وكلام الشارح يشعر بذلك.

(١١) تكون، ز.

أنها لا تكون آخر اسم معرب^(١)، ولا تكون آخر فعل معرب إلا كذلك^(٢) نحو: يدعو «قدر فيهما»، أي في الياء والواو «الرفع» نحو: يغزو القاضي ويرمي. «وفي الياء الجر»، ولا يكون ذلك إلا في الأساء نحو: مررت بالقاضي ولنا ياء تقدر فيها^(٣) الفتحة، وهي ياء المنقوص الواقعة صدر المركب تركيباً مزجياً^(٤) نحو: معدي كرب كما ذكره المصنف في باب منع الصرف^(٥) «وينوب حذف الثلاثة»: الألف والواو والياء «عن السكون»، وذلك في الفعل المضارع فقط نحو: لم يخش [زيد^(٦)] ولم يغز ولم يرم «إلا في الضرورة» استثناء من منطوق ما تقدم كله ومفهومه لا من المسألة الأخيرة فقط، بدليل ما يذكره بعد من المسائل، وإنما قلنا: ومفهومه؛ لأن كلامه يقتضي بطريق المفهوم ظهور الحركات الإعرابية في غير ما ذكر؛ فلذلك استثنى مواضع من ذلك المفهوم. «فيقدر لأجلها»، أي لأجل الضرورة «جزمها»، أي جزم الثلاثة كقوله^(٧):

هجوت زيان ثم جئت معتذرا من هجو زيان لم تهجو ولم تدع^(٨)
فأثبت الواو مقدرًا فيها الجزم.

- (١) ليس في العربية اسم معرب آخره واو لازمة مضموم ما قبلها، ولذا قلبت الضمة كسرة والواو ياء في جمع نحو (دلو) على أفعال.
(٢) لذلك، ز.
(٣) يقدر، ز، يَقدر، ك.
(٤) اضافياً، د، ز، ك: وهو خطأ بين؛ إذ ما ذكره لا يكون في المركب الإضافي، وتمثله يؤيد ما أثبتنا. هذا وينبغي أن تعرف أن تقدير الفتحة على الياء يكون في المركب المزجي إذا أضيف صدره إلى عجزه، وهو معرب، حينئذ وإذا بني على فتح الجزئين.
(٥) في التسهيل ص ٢٢١: (قد يضاف صدر المركب فيتأثر بالعوامل ما لم يعتل).
(٦) عن، د.
(٧) أبي عمرو بن العلاء قاله ياقوت.
(٨) لم أجد له سابقاً ولا لاحقاً.

— الفراء ١: ١٦٢، ١٨٨؛ المنصف ٢: ١١٥؛ السبع: ٧٨؛ الشجري ١: ٨٥؛
التبريزي ١: ١٦٦؛ ابن يعيش ١: ١٠٤، ١٠٥؛ شرح التسهيل ١: ٥٩؛ شرح الشافية ٣: ١٨٤؛ المقاصد ١: ٢٣٤-٢٣٦؛ الهمع ١: ٥٢؛ التصريح ١: ٨٧؛ الأشموني ١: ١٠٣؛
معجم الأدباء ١: ١٤٥؛ شواهد الشافية ٤٠٦-٤٠٧؛ الدرر ١: ٢٨.

وكقوله^(١):

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد^(٢)
فأثبت الياء مقدرًا جزمها، وكقوله^(٣):
إذا العجوز غضبت فطلق^(٤) ولا ترضاها ولا تملق^(٥)

(١) قيس بن زهير بن جذيمة بن رواحة العبسي (١٠٠-١٠هـ = ٦٣١-٠٠م). شاعر فحل، سيد في قومه، معروف بالشجاعة والدهاء والرأي، حتى قيل له: قيس الرأي. زهد في آخر أيامه وهجر المأكّل حتى أكل الخنظل، مات في عُمان.

— المرزباني: ٣٢٢؛ التبريزي ١: ١٠٦، ٢٢١، ٢: ١١؛ الخزائن ٣: ٥٣٦.

(٢) أول أبيات قالها حين ساومه الربيع بن زياد على درع، فوضعها على فرسه وانطلق بها، فاستاق إبلاً له فباعها في مكة لعبدالله بن جدعان بأدراع وأسياف وبعده:

ومحسها على القرشي تشرى بأدراع وأسياف حداد

كثير الخلاف في ألفاظ بيت الشاهد، ومن ذلك: ألا هل اتاك. بنقل حركة الهمزة من (أتاك) إلى اللام قبلها وحذفها. ألم يأتك. ألم يبلغك. قلوص بني زياد. تنمي: — بفتح التاء — ماضية: نمت الحديث — بتخفيف الميم — إذا أبلغته على سبيل الإصلاح، وتشديدها، إذا أبلغته على وجه الإفساد. لبون: بفتح اللام — ناقة ذات لبن. قلوص: ناقة شابة. بني زياد: هم الربيع وعمارة وقيس وأنس بنوزياد بن سفيان بن عبدالله العبسي، وأمهم فاطمة بنت الخرشب الأثمارية، يقال لهم: الكملة. القرشي: حرب بن أمية أو عبدالله بن جدعان تشرى: تباع.

— الفراء ١: ١٦١، ٢: ١٨٨؛ سيبويه ١: ١٥؛ ٢: ٥٩؛ وهو في الموضع الأول من زيادات الألف. أبو زيد: ٢٠٣؛ السبع: ٧٨؛ الخصائص ١: ٣٣٣؛ المحتسب ١: ٦٧، ١٩٦؛ المنصف ٢: ٨١، ١١٤، ١١٥؛ الشجري ١: ٨٤-٨٩؛ ٢١٥؛ التبريزي ٣: ٣٩، ٤: ٣٤٢؛ ابن يعيش ٨: ٢٤، ١٠: ١٠٤، ١٠٥-١٠٦؛ المقرب ١: ٥٠، ٢٠٣؛ شرح التسهيل ١: ٤٣، ٥٩؛ الرضي ٢: ٢٣٠؛ شرح الشافية ٣: ١٨٤؛ المغني ١: ١١٤، ٢: ٤٣٢-٤٣٣؛ المقاصد ١: ٢٣٠-٢٣٤؛ السيوطي ١: ٣٢٨-٣٣٠، ٢: ٨٠٨؛ الهمع ١: ٥٢؛ التصريح ١: ٨٧؛ الأشموني ١: ١٠٣، ٢: ٤٤؛ الخزائن ٣: ٥٣٤-٥٤٠؛ شواهد الشافية ٤٠٨-٤٠٩؛ الدرر ١: ٢٨.

(٣) رؤبة بن العجاج فيما قيل، وليس في ديوانه، وألحقه جامعه بما نسب إليه.

(٤) فطلقى، ز، ك.

(٥) تملقى، ز، ك، وبعده:

واعمد لأخرى ذات دل مونتق لينة المس كمس الخرنق

ولم أقف له على سابق. يروى: إذا العجوز كبرت. ولا ترضاها.

فأثبت الألف مقدرًا جزمها، ومنع بعضهم ذلك في الألف محتجاً بأن الواو والياء يتحركان نصباً في النثر ورفعاً في الشعر قياساً للرفع على النصب عند الضرورة، فإذا دخل الجازم أسقط تلك الضمة وسلم الحرف المعتل من الحذف، ولا يتأتى ذلك في الألف، لأنها لا تتحرك، وسبب الخلاف اختلافهم فيما حذفه الجازم، فقيل: الضمة المقدرة، فعلى هذا يجوز في الألف وغيرها، وقيل: الضمة الظاهرة، فعلى هذا لا يجوز في الألف.

«ويظهر لأجلها»، أي: لأجل الضرورة «جر الياء» في الإسم خاصة كقوله^(١):

لا بارك الله في الغواني هل يصبحن^(٢) إلا هن مطَّلب^(٣)

= تملق: تتودد. اعمد: اقصد. دل: - بفتح الدال - دلال. موقن: معجب. الخرئق: الأرنب.

- رؤية: ١٧٩؛ الخصائص ١: ٣٠٧؛ المنصف ٢: ١١٥؛ الشجري ١: ٨٦، التبريزي ٤: ٣٤٢؛ ابن يعيش ١: ١٠٤، ١٠٦؛ شرح التسهيل ١: ٥٩؛ الرضي ٢: ٢٣٠؛ شرح الشافية ٣: ١٨٥؛ المقاصد ١: ٢٣٦-٢٣٨؛ الهمع ١: ٥٢؛ التصريح ١: ٨٧؛ الخزانة ٣: ٥٣٣-٥٣٤؛ شواهد الشافية: ٤٠٩؛ الدرر ١: ٢٨.

(١) عبيد الله بن قيس بن شريح بن مالك، من بني عامر بن لؤي (٧٠٠هـ - ٧٠٤م) تقريباً، شاعر مبدع، أكثر شعره في الغزل، وله مدائح جيدة في مصعب بن الزبير، فقد خرج معه وأحبه عبدالله على عبدالملك بن مروان، ولما قتل آمنه عبدالملك. لقب (ابن قيس الرقيات)؛ لأنه كان يشيب بثلاث نسوة كل واحدة منهن تسمى رقية. له ديوان مطبوع.

- ابن قتيبة ١: ٥٣٩-٥٤٠؛ الجمحي ٢: ٦٤٧-٦٥٥؛ الأغاني ٥: ٧٣-١٠٠.

(٢) يصحبن، د، ك، وما أثبتته موافق لما في الديوان.

(٣) تطلب، ز.

البيت من قصيدة مدح فيها عبدالملك بن مروان. ومطلعها:

عاد له من كثيرة الطرب
فعينه بالدموع تنسكب
وقبل الشاهد:

والله ما إن صبت إلي ولا
يعلم بيني وبينها سبب
إلا الذي أورثت كثيرة في ال-
قلب وللحب سورة عجب
وبعده:

= أبصرن شيبا على النؤابة في ال- رأس حديثا كأنه العطب

«ورفعها» في الاسم كقوله^(١):

تراه وقد بذ الرماة كأنه أمام الكلاب^(٢) مصغى الخد أصلم^(٣)
بذ: بموحدة وذال معجمة: غلب، ومصغى الخد: مميله، والأصلم:
المقطوع الأذنين من أصولهما. وفي الفعل كقوله^(١):

= كثيرة: اسم امرأة. سورة: حدة. العطب: القطن.

— عبيد الله: ١-٦؛ سيبويه ٢: ٥٩؛ المقتضب ١: ١٤٢، ٣: ٣٥٤؛ الكامل
١٢١١: ٣؛ الخصائص ١: ٢٦٢، ٢: ٣٤٧، المنصف ٢: ٦٧، ٨١؛ الشجري ٢: ٢٢٦؛ ابن
يعيش ١٠: ١٠١؛ المغني ١: ٢٦٨؛ السيوطي ٢: ٦٢٠-٦٢٣؛ الهمع ١: ٥٣؛ رغبة الأمل
١٨١: ٨؛ الدرر ١: ٣٠.

(١) أبي خراش خويلد بن مرة الهذلي (١٥٠-١٠٠هـ = ٦٣٦م) تقريبا: شاعر فحل وفارس

فاتك وعداء سابق أسلم كبيرا. مات بنهشة أفعى في خلافة عمر رضي الله عنه.

— ابن قتيبة ٢: ٦٦٣-٦٦٤؛ الأغاني ٢١: ٢٠٥-٢٢٩؛ الإصابة ١: ٤٦٤-٤٦٥.

(٢) لمن، د، ك.

(٣) من قصيدة ذكر فيها هربه من فائد وأصحابه الذين كمنوا له ليقتلوه بثأر بينهم.

مطلعها:

رفوني وقالوا يا خويلد لا ترع

فقلت: — وأنكرت الوجوه — هم هم

وقبل الشاهد:

كأن الملاء المحض خلف ذراعه

صراحيه والأخني المتحم

وبعده:

باجود مني يوم كَفَّتْ عاديا

وأخطاني خلف الثنية أسهم

رفوني: — بالفاء — أصله: رفؤوني، أي سكنوني — الملاء المحض: الخالص الأبيض.

صراحيه: أبيضه — الأخني: ثياب كتان. المتحم: فيه خطوط خضر وحمر، وأصله برود بمانية

يقال لها: الأتحمية، ويروى: والأخني المخدم، أي المشقق. بذ: غلب، ورواية الديوان:

فات. مصغى: مميل، ويروى بالنصب على الحال، فلا شاهد فيه، وهي أقوى وأقيس — أصلم:

مقطوع الأذنين، والمعنى على التشبيه، لأنه صر أذنيه. باجود: خبير (ما) في بيت سابق وهو:

فوالله ما ربداء أو عالج عانة

أقب وما ان تيس ربل مصمم

كَفَّتْ: انقضضت مسرعا. ربداء: نعامة سوداء فيها غبرة. عالج: حمار غليظ. عانة:

قطيع من حمر الوحش. أقب: خميص البطن. الربل: نبت ينبت في قُبَل الشتاء.

— الهذليين ٢: ١٤٢-١٤٨؛ السكري ٣: ١٢١٧-١٢٢٠، ١٥٠٥-١٥٠٦؛

الخصائص ١: ٢٥٨؛ المنصف ٢: ٨١.

(٤) أعرابي مجهول الاسم.

فعوضني عنها^(١) غناي ولم تكن تساوي عنزي غير خمس دراهم^(٢)
«ورفع الواو» كقوله^(٣):

إذا قلت عل^(٤) القلب يسلو قيضت هواجس لا تنفك تغريه بالوجد^(٥)
«ويقدر لأجلها»، أي: لأجل الضرورة زمنياً «كثيراً» أو تقديراً
كثيراً «وفي السعة» زمنياً «قليلاً»، أو تقديراً قليلاً «نصبهما»، أي: نصب
الياء والواو، أما^(٦) تقدير نصب الياء للضرورة في الاسم فكقوله^(٧):

(١) منها، د.

(٢) رابع أبيات سبعة، مدح بها عبيدالله بن العباس بن عبد المطلب الجواد المعروف المتوفى سنة (٨٧هـ-٧٠٦م)، وكان نزل بالأعرابي فذبح له عنزا وهو لا يعرفه فأعطاه عبيدالله خمسمائة دينار، وأول الأبيات:

توسمته لما رأيت مهابة
وإلا فمن آل المرار فإنهم
فقلت إلى عنز بقية أعنز
وبعد الشاهد:

فقلت لأهلي في الخلاء وصيبي:
أحقاً أرى أم تلك أحلام نائم؟

توسمت: تفرست. آل المرار: في الكلام مضاف محذوف، والتقدير: آل آكل المرار، وهم ملوك اليمن لقب بذلك أحدهم، والمرار: عشب مر إذا أكلته الإبل قلصت مشافرها. فأذبحها، يروى: لأذبحها. خمس دراهم: ذكر العدد والمعدود مذكر، وقياس مثله التائيت: خمسة.

— الرضي ٢: ٢٣٠(هـ)؛ المقاصد ١: ٢٤٧-٢٥٢؛ الهمع ١: ٥٣؛ الخزانة ٣: ٥٠٢-٥٠٥؛ الدرر ١: ٣٠.

(٣) رجل من طيء، قاله ابن مالك، ولم يسمه.

(٤) عن، د.

(٥) عل: لغة من إحدى عشرة لغة في (لعل) قيضت: سلطت. هواجس: خواطر. تغريه: تحرضه. الوجد: شدة الشوق.

— شرح التسهيل ١: ٦٠؛ الرضي ٢: ٢٣٠(هـ)؛ المقاصد ١: ٢٥٢-٢٥٣؛ الهمع ١: ٢٥٣؛ الدرر ١: ٣٠.

(٦) وأما، ز.

(٧) مجنون ليلي: قيس بن الملوح بن مزاحم العامري. في اسمه وفي اسم أبيه خلاف. والراجع أنه شخصية خيالية لا حقيقة لها، والمقطوع به أنه نحل من الشعر أكثر مما قال. له ديوان مطبوع.

— الأغاني ١: ٩٦-٩٧؛ السيوطي ٢: ٦٩٩؛ الخزانة ٢: ١٧٠-١٧٢.

ولو أن واش باليمامة داره وداري بأعلى حضرموت^(١) اهتدى^(٢) ليا^(٣)
وأما تقدير نصبها في الفعل فكقوله^(٤):
ما أقدر الله أن يدني على شحط مَنْ داره الحزن ممن داره صُول^(٥)
الشحط: بشين معجمة على زنة الفرس: البعد. والحزن: بفتح الحاء
المهملة وسكون الزاي ونون^(٦): بلاد العرب. وصول: بضم الصاد المهملة: موضع^(٧).

(١) بحضرموت، ز.

(٢) اهتدا، ز.

(٣) من قصيدة مطلعها:

تذكرت ليلي والسنين الخوالي
وأيام لا نخشى على اللهو ناهيا
وقبل الشاهد:

فهذي شهور الصيف عنأ قد انقضت
فما للنوى ترمي بليلى المراميا
وبعده:

وماذا لهم - لا أحسن الله حالهم -
من الحظ في تصريح ليلي حباليا

يروى: فلو كان واش. ولا شاهد حينئذ. ويروى: أت ليا

- ابن الملوح ٨٦-٩١؛ الأغاني ٢: ٦٩-٧٠؛ ابن يعيش ٦: ٥١؛ الرضي ٢: ٣٦٣؛

شرح الشافية ١: ١٧٧؛ المغني ١: ٣٢١؛ السيوطي ٢: ٦٩٨-٦٩٩؛ الهمع ١: ٥٣؛

الأشموني ١: ١٠٠؛ يس ١: ٩٠؛ الخزانة ٤: ٣٩٥-٣٩٦؛ شواهد الشافية ٧١، ٤٠٥؛

الدرر ١: ٢٩.

(٤) حنجد بن حنجد. المرى. لم أجد له ترجمة.

(٥) من قصيدة أولها:

في ليل صُول تناهي العرض والطول
كأنما ليله بالليل موصول
وقبل الشاهد:

نجومه ركذ ليست بزائلة
كأنما هن في الجو القناديل
وبعده:

الله يطوي بساط الأرض بينها
حتى يرى الربيع منه وهو مأهول
القالي ١: ٩٩؛ الحماسة ٤: ٣٢٥-٣٣٧؛ الإنصاف ١: ١٢٨؛ المقاصد

١: ٢٣٨-٢٤٢؛ الهمع ٢: ١٦٧؛ الأشموني ١: ١٠١؛ الدرر ٢: ٢٢٤.

(٦) والنون، د، ك.

(٧) في معجم البلدان (٥: ٣٩٩-٤٠٠): (صول - بالفتح - كمصدر صال: قرية في النيل في

أول الصعيد. صول - بالضم ثم السكون وآخره لام - : كلمة أعجمية لا أعرف لها أصلاً في
العربية مدينة في بلاد الخزر في نواحي باب الأبواب، وهو الدرند، وليس بالذي ينسب إليه
الصولي).

وأما تقدير النصب في الواو للضرورة/ فلا يكون إلا في الفعل كقوله^(١): ٤٤ ز
فما سودتني عامر عن وراثته أباي الله أن أسمو بأب ولا أب^(٢)
وأما تقدير نصبه في السعة فكقراءة جعفر الصادق^(٣) ﴿مِنْ أَوْسَطِ

(١) عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر العامري (٧٠ق.هـ - ١١١هـ = ٥٥٤-٦٣٢م) من بني عامر بن صعصعة كان سيد قومه وفارسهم، مولده ونشأته في نجد، يكنى في الحرب أبا عقيل وفي السلم أبا علي، أدرك الإسلام شيخاً. لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأراد أن يغدر به فلم يجرؤ، دعاه رسول الله إلى الإسلام فاشترط عليه نصف ثمار المدينة وولاية الأمر بعده فأبى. دعا عليه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - هو وأريد بن قيس أخي لبيد لأنه فقال: (اللهم اكفنيهما بما شئت).

فأصابته الثاني صاعقة وأخذت عامراً غدة فأدركه الموت في بيت امرأة من سلول كافرا فكان يقول: غدة كغدة البعير وموت في بيت سلولية. له ديوان مطبوع.

- ابن قتيبة ١: ٣٣٤-٣٣٦؛ الإصابة ٣: ١٢٥؛ المقاصد ١: ٢٤٢-٢٤٣؛ الخزانة ١: ٤٧٣-٤٧٤.

(٢) من قصيدة مطلعها:

تقول ابنة العمري مالك بعدما	أراك صحيحا كالسليم المعذب
وقبل الشاهد:	
فإني وإن كنت ابن سيد عامر	وفارسها المشهور في كل موكب
وبعده:	
ولا شرفني كنية عربية	ولا خالفت نفسي مكارم منصي
ولكنني أحمي حماها وأتقي	أذاها وأرمي من رماها بمنكب
يروى: بأبي والأب. بمقنب.	

السليم: اللديغ. أبي: كره أو امتنع والمراد هنا الأول. منكب: أعوان العرفاء أو رأسهم، من النكابة: العرافة. مقنب: جماعة من الخيل والفرسان دون المائة.

- عامر: ١٣، ٢٦-٢٨؛ الكامل ١: ١٤٠-١٤٢؛ الخصائص ٢: ٣٤٢؛ المحتسب ١: ١٢٧؛ ابن يعيش ١٠: ١٠٠، ١٠١؛ الرضي ٢: ٢٣٠؛ المغني ٢: ٧٥٣؛ المقاصد ١: ٢٤٢-٢٤٧؛ السيوطي ٢: ٩٥٣-٩٥٤؛ الأشموني ١: ١٠١؛ الخزانة ٣: ٥٢٧-٥٢٩.

(٣) جعفر بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين السبط الهاشمي القرشي أبو عبيد الله الملقب بالصادق وأحد الأئمة الاثني عشر (٨٠-١٤٨هـ = ٦٩٩-٧٦٥م). من أجلاء التابعين أخذ عنه الإمامان أبو حنيفة ومالك وغيرهما. صنف كتاب الجفر، تقسيم الرؤيا ذكرهما في الكشف: ج ١ ص ٤٦٦، ج ٢ ص ١٤٠١ والهدية ج ١ ص ٢٥١، مولده ووفاته بالمدينة.

- الوفيات ج ١ ص ٣٢٧-٣٢٨؛ الحلية: ح ٣، ص ١٩٢؛ الغاية: ج ١،

ص ١٩٦-١٩٧.

مَا تَطْعُمُونَ أَهَالِيكُمْ^(١) ﴿١﴾ يَأْسَكَانِ الْيَاءُ وَقِرَاءَةُ بَعْضِهِمْ^(٢) ﴿٢﴾ أَوْ يَعْفُو الَّذِي بِيَدِهِ
عُقْدَةُ النَّكَاحِ^(٣) ﴿٣﴾ يَأْسَكَانِ الْوَاوُ.

«ورفع الحرف الصحيح» في الضرورة، سواء كان في الاسم
كقوله^(٤):

رحت وفي رجليك ما فيهما وقد بدا^(٥) هُنْكَ من الميزر^(٦)

(١) ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ
عَشْرَةِ مَسْكِينٍ . . . أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ . . . ﴾ المائدة (٥) الآية ٨٩.

(٢) هو الحسن البصري كما في القرطبي، ج ٣، ص ٢٠٦، والبحر ج ٢، ص ٢٣٦.

(٣) ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ
يَعْفُونَ . . . وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾^(١) ٢٣٧
البقرة (٢).

(٤) الأقيشر: أبي معرض المغيرة بن عبدالله بن معرض الأسدي (٧٠٠-٨٠هـ = ٧٠٠-٧٠٠م)
تقريباً. من بادية الكوفة، مولده في الجاهلية، شاعر ماجن هجاء، طبقة في الشعر رفيعة، هجا
عبد الملك بن مروان، ورثى مصعب بن الزبير. لقب: (الأقيش)؛ لأنه أحمَر الوجه، في اسم
أبيه وجده خلاف. مات اختناقاً بالدخان.

— ابن قتيبة ٢: ٥٥٩-٥٦٢؛ الأغاني ١١: ٢٥١-٢٧٦؛ المرزباني ٣٦٩-٣٧٠؛
الأمدي ٥٦؛ الخزانة ٢: ٢٨٠-٢٨٢. ونسب ابن الشجري البيت إلى الفرزدق، وليس في
ديوانه

(٥) أبدى، د.

(٦) ثالث أبيات ثلاثة قالها لامرأة رآته سكران بادي العورة فأنبته على ذلك.
وقبله:

تقول يا شيخ أما تستحي من شريك الراح على المكبر!!

فقلت لو باكرت مشمولة صفرا كلون الفرس الأشقر

يروى: من شريك الخمر. صهبا كلون. بدا ذاك. ولا شاهد عليها. هنك: فرجك،
سكن النون ضرورة، وحقها الضم؛ لأنه فاعل. مشمولة: خمر ضربتها ريح الشمال، فهي
باردة. صفرا: أصله صفراء، قصره للضرورة.

— سيبويه ٢: ٢٩٧؛ الخصائص ١: ٧٣-٧٤، ٣: ٩٥؛ المحتسب ١: ١١٠، ١١١؛

الشجري ٢: ٣٧؛ ابن يعيش ١: ٢٤٨؛ شرح التسهيل ١: ٤٧؛ الرضي ١: ٢٩٧؛ المقاصد

٤: ٥١٦-٥١٧؛ الهمع ١: ٥٤؛ الخزانة ٢: ٢٧٩-٢٨٠؛ الدرر ١: ٣٢.

بإسكان نون هنك، أو^(١) في الفعل كقوله^(٢) :
 فالיום أشرب غير مستحقب إثمًا من الله ولا واغل^(٣)
 مستحقب: بمعنى مدخر، يقال: احتقب الشيء واستحقبه إذا ادخره^(٤)
 والواغل: هو الداخِل على القوم في شراهم ليشرَب^(٥) معهم من غير أن يدعى
 إليه.

(١) ام، د، ك.

(٢) امرؤ القيس.

(٣) من قصيدة قالها لما أخذ بثأر أبيه من بني أسد. والشاهد آخرها. مطلعها:

يا دار ماوية بالحائل فالسهب فالخبتين من عاقل
 صم صداها وعفا رسمها واستعجمت عن منطق السائل
 وقبل الشاهد:

حلت لي الخمر وكنت امرءاً عن شربها في شغل شاغل
 وجاء الشاهد وما قبله في قصيدة أخرى في ديوانه: زيادات ملحق الطوسي من المنحول
 الثاني.

مطلعها:

يا دار سلمى دارسا نؤويها بالرمل فالخبتين من عاقل
 وبعده:

يا راكبا بلغ إخواننا من كان من كندة أو وائل
 الحائل: موضع. الخبتين: مثنى خبت، أرض فيها لين - السهب: أرض مستوية.
 عاقل: جبل باليمامة. حلت لي الخمر: كان حرمها على نفسه حتى يأخذ بثأر أبيه. أشرب،
 يروى: أسقى - بالبناء للمجهول - فاشرب: فعل أمر، ولا شاهد في الروايتين. النؤي:
 حفرة مستديرة على الخيمة تقيها السيل. الاستشهاد في قوله: أشرب، فهو فعل مضارع
 مرفوع وسكنه ضرورة تشبيهاً لحال الوصل بالوقف، ومنهم من ينكر هذا متمسكاً بما ذكرنا من
 الروايات.

- امرؤ القيس: ١١٩-١٢٢؛ ٢٢٥-٢٥٨؛ سيبويه ٢: ٢٩٧؛ الكامل ١: ٢٠٩؛
 الاشتقاق ٣٣٧؛ الخصائص ١: ٧٤، ٢: ٣١٧، ٣٤٠، ٣: ٩٦؛ المحتسب ١: ١١٠؛ ابن
 يعيش ١: ٤٨؛ المقرب ٢: ٢٠٤؛ الرضي ٢: ٢٣٠؛ الممع ١: ٥٤؛ التصريح ١: ٨٨؛ الخزانة
 ٣: ٥٣٠-٥٣٣؛ رغبة الأمل ٣: ٧١؛ الدرر ١: ٣٣.

(٤) ادخره، ز.

(٥) فشرَب، د، ك.

ومثاله في السعة قراءة من قرأ^(١) ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ﴾^(٢) بإسكان التاء ﴿وَرُسُلَنَا﴾^(٣) بإسكان اللام، وقراءة أبي عمرو ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾^(٤) بإسكان الراء. «وجره»، أي جر الحرف الصحيح في الضرورة كقوله^(٥):

بكل مدماة وكل مثقف تلقاه من معدنه في البحر جالبه^(٦)
وفي السعة كقراءة أبي عمرو ﴿فَتَوَبُّوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾^(٧) بإسكان الهمزة.

«وربما قدر جزم الياء في السعة» كقراءة قبل^(٨) ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ﴾^(٩)

- (١) هو مسلمة بن محارب على ما في البحر ٢: ١٨٨، والنشر ٢: ٢١٤.
 - (٢) ﴿وَالْمَطْلَقَاتُ يَرْتَضْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوبٍ وَلَا يَجِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا...﴾ (٢٢٨) البقرة (٢).
 - (٣) ﴿أَمْ يَحْسِبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَىٰ وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ ٨٠ الزخرف (٤٣).
 - (٤) ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ١٠٩ الأنعام (٦)؛ وانظر النشر: ج ٢، ص ٢٦١، ٢١٢-٢١٤ فيه نقل الإسكان عن أبي عمرو - وهو المشهور - والاختلاس.
 - (٥) لم أتمكن من معرفته.
 - (٦) لم أجده في ما بين يدي من المراجع، والشاهد في (معدنه) حيث سكن النون للضرورة، والكلمة مجرورة بـ(من).
 - (٧) ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ: يَا قَوْمِ إِنِّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجَلَ فْتَوَبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ ٥٤ البقرة (٢)، واستشهد بها سيبويه ج ٢، ص ٢٩٧ على أن أبا عمرو قرأها باختلاس الحركة في (بارئكم) وفي النشر: ج ٢، ص ٢١٢-٢١٤ إن أبا عمرو قرأ بالوجهين الإسكان والاختلاس.
 - (٨) أبو عمر محمد بن عبدالرحمن بن خالد المخزومي ولاء (١٩٥-٢٩١ هـ = ٨١٠-٩٠٤ م). شيخ القراء بالحجاز أخذ القراءة عن البيهقي وأحمد بن موسى بن مجاهد وغيرهما. وأخذ عنه ابن سوار ومحمد بن عيسى الجصاص وأبو بكر محمد بن موسى الرسي ومحمد بن عبد العزيز بن الصباح وغيرهم.
 - (٩) - الغاية ٢: ١٦٥-١٦٦؛ المعجم ١٧: ١٧-١٨؛ لسان الميزان ٥: ٢٤٩.
- (٩) يتق، د، ك وهي قراءة السبعة إلا ابن كثير على ما في السبعة، ص ٣٥١؛ لكن الاستشهاد ليس بها، والفعل (يتق) مجزوم بأداة الشرط (مَنْ).

وَيَصْبِرُ^(١) ﴿١﴾، وهذا مبني على أن (مَنْ) شرطية، والظاهر تخريج^(٢) الآية على أن (من) موصولة لا شرطية فإثبات ياء (يتقي) حينئذٍ جائز بل هو الواجب^(٣)، وإسكان الراء ليس جزءاً وإنما هو تخفيف لحركة الرفع مثل: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ بإسكان الراء وهو فصيح وإن كان قليلاً، والظاهر^(٤) تخريج التنزيل عليه.

(١) ﴿قَالُوا أَإِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ ٩٠ يوسف (١٢)، وفي البحر (٥: ٣٤٢-٣٤٣): (وقرأ قنبل (من يتقي) فقيل: هو مجزوم بحذف الياء التي هي لام الكلمة، وهذه الياء إشباع. وقيل: جزمه بحذف الحركة على لغة من يقول: لم يرمي زيد وقد حكوا ذلك لغة. وقيل هو مرفوع، و(مَنْ) موصول بمعنى الذي، وعطف عليه مجزوم، وهو (ويصبر)، وذلك على التوهم، كأنه توهم أن (من) شرطية، و(يتقي) مجزوم. وقيل: (ويصبر) مرفوع عطفاً على مرفوع وسكنت الراء لا للجزم بل لتوالي الحركات، وإن كان ذلك من كلمتين كما سكنت في (يَأْمُرُكُمْ) و(يُشْعِرُكُمْ) و(بُعُوثَهُنَّ)، أو مسكنا للوقف، وأجري الوصل مجرى الوقف.

والأحسن من هذه الأقوال أن يكون (يتقي) مجزوماً على لغة وإن كانت قليلة...).

(٢) أن يخرج، د.

(٣) الصواب، د.

(٤) فالظاهر، د.

الباب الرابع

«باب إعراب المثني والمجموع على حده»

أي على حد المثني باعتبار سلامة الواحد فيه كسلامته في المثني ولحوق حرف علة ونون كالمثني، وهذا هو جمع المذكر السالم.

وكان حق المصنف أن يذكر هذا الباب قبل الكلام على إعراب الأمثلة الخمسة؛ لأن الخوض في إعراب الاسم ينبغي أن يقدم على الخوض في إعراب الفعل، لكن طول الكلام على إعراب المثني والمجموع على حده اقتضى إفراده بباب، وقصر الكلام على تلك الأمثلة اقتضى ذكرها في أثناء باب.

وكان حقه أيضاً أن يعرف كلاً من المثني والمجموع المذكور، إذ هو المقصود بالذات، لكنه^(١) عدل عن ذلك إلى تعريف التثنية والجمع فقال:

«التثنية جعل الاسم»، أي: سواء كان واحداً
كرجلين أو جمعا كجمالين^(٢)، أو اسم جمع كقومين^(٣).

(١) لكن، د.

(٢) كقول عمرو بن العداء الكلبي:

سعى عقالا فلم يترك لنا سبداً فكيف لو قد سعى عمرو عقالين

لأصبح الحي أوبادا ولم يجدوا عند التفوق في الهيجا جمالين

عقالا وعقالين: منصوبان على الظرف أراد مدة عقال ومدة عقاليه، والعقال: صدقة

عام. السبد - بفتحيتين -: الشعر والوبر، كنى بذلك عن الغنم والإبل. أوبادا، جمع وبد

- بفتحيتين -: شدة العيش وسوء الحال. (الخزائن: ج ٣، ص ٣٨٧-٣٨٨).

(٣) كقول الفرزدق: - وهو في ديوانه ٢: ٨٧٠ -

وكل رفيقي كل رحل وإن هما تعاطى القنا قوماهما أخوان

[وغممين^(١)]، أو اسم جنس كتمرين. قال المصنف^(٢): وليس المراد بالجعل وضع الواضع فيدخل زكاً^(٣) وشبهه مما وضع لاثنين بل المراد به تصرف^(٤) الناطق بالاسم على ذلك الوجه. «القابل» صفة للاسم احترز به عن غير القابل للثنية، وهو ما تؤدي^(٥) تثنيته^(٦) إلى اجتماع إعرابين كزيدان وزيدون، أو إلى إفراط الثقل كمساجد ومصاييح، وما استغني عن تثنيته^(٧) بلفظ آخر غير مثني، وذلك ألفاظ العدد كلها إلا مائة وألفاً وأشياء آخر^(٨) وعلى الجملة فهذا رد إلى جهالة. «دليل اثنين» احترازاً^(٩) مما لا يدل على اثنين كالجمع: ونحو: المقصين^(١٠) والجلمين^(١١) «متفقين في اللفظ» احترازاً^(٩) من مختلفي اللفظ كزيد وعمرو اتفاقاً «غالباً» لادائماً، فقد سمع من كلامهم القمران في الشمس والقمر

(١) سقطت من، د، ك، قال أبو أسيدة الديبيري:

هما سيدانا يزعمان وإنما يسوداننا إن يسرت غنماهما
(المقاصد ٢: ٤٠٣-٤٠٤).

(٢) شرح التسهيل ١: ٦٢ قال: (وليس المراد بالجعل وضع الواضع، فيدخل في الحد نحو: (زكاً) من الموضوع لاثنين بل لجعل تصرف الناطق بالاسم على ذلك الوجه).

(٣) زكي، د. وفي الصحاح ج ٦، ص ٢٣٦٨: وزكا: الشفع.

(٤) تصف، ز.

(٥) يؤدي، د.

(٦) بتثنيته، د.

(٧) تثنية، د.

(٨) وهي كثيرة ذكرها ابن عصفور في المقرب (٢: ٤٢-٤٣)، ومنها: كل، وبعض... والأسماء المختصة بالنفي نحو: أحد، وعريب. والأسماء المتوغلة في البناء، وهو ما لم يعرب قط نحو: كم ومن. وأجمع وجمعاء واكتع وكتعاء، وأبصح، وأبتع، وبصعاء وبتعاء، عند من يؤكد بها. والأسماء المحكية التي هي جمل في الأصل نحو: تأبط شراً، وأفعل من.

(٩) احتراز، ز.

(١٠) والمقص المقراض وهما مقصان: الصحاح ج ٣، ص ١٠٥٢.

(١١) والجلمتين، د، والجلمين، ز. وفي الصحاح: ج ٥، ص ١٨٨٩: والجلم الذي يحز به وهما جلمان.

والعمران في أبي بكر^(١) وعمر^(٢)، ومنه قول عائشة^(٣) رضي الله عنها: لقد رأيتنا وما لنا طعام إلا الأسودان التمر والماء^(٤).

- (١) عبدالله بن أبي قحافة عثمان بن عامر بن كعب التيمي القرشي [٥١ ق.هـ - ١٣ هـ = ٥٧٣ - ٦٣٤ م]. أول الخلفاء الراشدين وأول من أسلم من الرجال وأحد العشرة المبشرين بالجنة، من سادات قريش في الجاهلية لقب بالصديق شهد مع النبي - صلى الله عليه وسلم - الوقائع كلها ببيع بالخلافة يوم وفاة النبي - صلى الله عليه وسلم -.
- الطبري ٤: ٤٦ وما بعدها؛ الإصابة ٣: ٣٣٣-٣٣٦؛ الحلية ١: ٢٨-٣٨.
- (٢) أبو حفص عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي [٤٠ ق.هـ - ٢٣ هـ = ٥٨٤ - ٦٤٤ م]. ثاني الخلفاء الراشدين، كان مقدماً في قريش قبل الإسلام. أسلم قبل الهجرة بخمس سنين. لقبه الرسول - صلى الله عليه وسلم - بالفاروق. له - رضي الله عنه - أوليات كثيرة، منها: وضع التاريخ الهجري وتدوين الدواوين، تم في خلافته كثير من الفتوحات.
- ببيع بالخلافة سنة ١٣ هـ. قتله أبو لؤلؤة المجوسي غلام المغيرة بن شعبه. شهد مع النبي - صلى الله عليه وسلم - بدرأ وما بعدها. وهو أحد العشرة المبشرين بالجنة.
- الطبري ٥: ١٢ وما يليها؛ الإصابة ٣: ٥١١-٥١٢؛ الحلية ١، ٣٨-٥٥.
- (٣) أم المؤمنين بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنها وزوج النبي صلى الله عليه وسلم (٩ ق.هـ - ٥٨ هـ = ٦١٣ - ٦٧٨ م).
- الطبري: ج ٣، ص ٦٧؛ والإصابة: ج ٤، ص ٣٤٨-٣٥٠؛ والحلية: ج ٢، ص ٤٣-٥٠.
- (٤) استشهد به الشارح في ٢٣١: أم من المخطوطة، بلفظ: (لقد رأيتني مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لنا طعام إلا الأسودان التمر والماء). ولم أقف عليه بهذا اللفظ في الموضعين، والحديث مروى بالفاظ مختلفة عن عائشة رضي الله عنها.
- أخرجه البخاري ج ٣، ص ١٣٤ و، ٨، ص ٨٢... قلت فما كان يعيشكم قالت الأسودان التمر والماء... و: ج ٧، ص ٦٠ بلفظ: «... حين شبعنا من الأسودين التمر والماء» و ص ٦٩ بلفظ: «... وقد شبعنا من الأسودين التمر والماء؛ ومسلم: ج ٤، ح ٢٩٧٢ «ع»، ٢٨، ٣٠، ٣١، «خ» وأحمد: ج ٦، ص ٧١، ٨٦، ص ١٠٨، ١٨٢، ٢٣٧؛ وابن ماجه: ج ٢، ح ٤١٤٥ وعن أبي هريرة أخرجه مالك: ج ٣، ص ١١٦؛ وأحمد: ج ٢، ص ٢٩٨، ٣٥٤، ٤١٦، ٤٥٨؛ والترمذي: ج ٩، ح ٣٤١٥؛ وعن الزبير بن العوام أخرجه أحمد: ج ١، ص ١٦٤؛ والترمذي: ج ٩، ح ٣٤١٤؛ وابن ماجه: ج ٢، ح ٤١٥٨.
- وعن معاوية بن قرة عن أبيه أخرجه أحمد: ج ٤، ص ١٩ و ج ٥، ص ٤٢٩. وقد أورده ابن مالك في شواهد التوضيح ص ١٤٣، كالرواية الأولى عند الدماميني إلا أن فيها من طعام وليس فيها التمر والماء.

قلت: هذا الكلام من المصنف صريح في أن مثل القمرين والعميرين مثنى، وهو مخالف لقوله فيما يأتي: وما/ أعرب المثنى مخالفاً لمعناه أو غير صالح للتجريد وعطف مثله عليه فملحق به. إذ مقتضى هذا الكلام ألا يكون مثل القمرين والعميرين مثنى ضرورة أنه لا يصلح للتجريد وعطف مثله عليه، وإنما هو ملحق بالمثنى فالتنافي^(١) بين الكلامين ظاهر.

ولقائل أن يقول أيضاً: لا نسلم أن التثنية وقعت في ذلك مع بقاء الاسمين على الاختلاف في اللفظ، وإنما وقعت بعد جعلهما متفقي^(٢) اللفظ بالتغليب.

قال بعض المحققين: وذلك بشرط تصاحبهما وتشابههما حتى كأنهما شيء واحد كتمائل أبي بكر وعمر، فقالوا: العمران وكذا القمران والحسان^(٣). وينبغي أن يغلب الأخف^(٤) لفظاً كما في العميرين والحسين، لأن المراد بالتغليب التخفيف فيختار^(٥) ما هو أبلغ في الخفة، وإن كان أحدهما مذكراً والآخر مؤنثاً لم ينظر إلى الخفة بل يغلب المذكر كالقمرين في الشمس والقمر.

«وفي المعنى على رأي»، فلا يجوز تثنية المشترك باعتبار مدلولاته المختلفة وعلى هذا الرأي أكثر المتأخرين.

قال ابن الحاجب: وهل يجوز أن تأخذ^(٦) الاسم المشترك فتثنيه^(٧) باعتبار المدلولين كقولك: عينان، في عين الشمس وعين الماء، فيه خلاف، والظاهر أن

(١) والتنافي، ز.

(٢) متفقي، ك.

(٣) هما الحسن والحسين ابنا علي بن أبي طالب رضي الله عنهم وقد عرفناك بالحسن في ١ : ٤٢ أما الحسين فهو أبو عبد الله سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم [٤-٦١ هـ = ٦٢٥-٦٨٠ م].
- الطبري: ج ٦، ص ٢١٥؛ تهذيب التهذيب: ج ٢، ص ٣٤٥-٣٥٧.

(٤) الأحق، ز، ك.

(٥) فنختار، د.

(٦) نأخذ، د.

(٧) فتثنيته، ز.

جوازه شاذ، والأكثر المستعمل على خلافه. انتهى. ومما جاء على الطريقة القلى قول أبي العلاء^(١):

ألم تر في جفني وفي جفن منصلي غرارين^(٢) ذا نوم وذاك مشطب^(٣)

المنصل: السيف. والغراران^(٤): بكسر الغين المعجمة النوم القليل وحد السيف. والمشطب: السيف الذي فيه شطب - على زنة غرف - أي: طرائق في متنه، وعليه قول الحريري^(٥) في المقامة العاشرة^(٦):

جاد بالعين حين أعمى هواه عينه فانثنى بلا عينين^(٧)

(١) أبو المعل، ز، ك، وهو خطأ والصواب ما أثبتنا. وهو أحمد بن عبدالله بن سليمان المعري القضاعي [٣٦٣-٤٤٩ هـ = ٩٧٣-١٠٥٧ م]. أخذ عن أبيه وعن محمد بن عبدالله بن أسعد وعنه أبو القاسم علي بن المحسن التنوخي والخطيب أبو زكريا يحيى التبريزي وغيرهما، وله سقط الزند ولزوم ما لا يلزم كلاهما شعر «مطبوعان» وذكرى حبيب وعبث الوليد ومعجز أحمد، الثلاثة شرح واختصار لشعر أبي تمام، البحري، المتنبي والثاني مطبوع. - الوفيات: ج ١، ص ٩٤-٩٨؛ معجم الأدباء: ج ٣، ص ١٠٧-٢١٨؛ لسان الميزان: ج ١، ص ٢٠٣-٢٠٨.

(٢) غراران، ز.

(٣) لم أجده في سقط الزند ولا اللزوميات.

(٤) والفرار، ز، ك.

(٥) أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري [٤٤٦-٥١٦ هـ = ١٠٥٤-١١٢٢ م]. قرأ على الفضل القصباتي، من كتبه المقامات «ط» ودرة الغواص في أوهام الخواص «ط» الملحة «في النحو» «ط» وشرحها.

- البغية: ج ٢، ص ٢٥٧؛ والخزانة: ج ٣، ص ١١٧؛ والوفيات: ج ٤، ص ٦٣-٦٨؛ القفطي: ج ٣، ص ٢٣-٢٧.

(٦) الشريشي: ج ١، ص ١٨١-٢١٤.

(٧) البيت ثالث أبيات قصيدة فالها على لسان أبي زيد، وقبله:

قل لوال غادرته بعد بين سادماً نادماً بعض اليبدين
سلب الشيخ ماله وقتاه له فاصطلى لظى حسرتين
وبعده:

خفض الحزن يا معنى فما يجـ سدي طلاب الأثار من بعد عين

سادماً: متغير العقل من الغم. اللظى: لهب النار، استعاره لما تعقبه الحسرة من حرارة في القلب: جاد: سمح. العين: الذهب. انثنى: رجع. بلا عينين: بلا مال ولا بصر. من بعد عين: العين: الشخص.

فهذا وأمثاله عند المحققين مما يحمل على الشذوذ.

وقد أورد على هذا المذهب تثنية العلم وجمعه، وتقريره أن نسبة العلم المشترك إلى مسمياته كنسبة المشترك إلى مسمياته، إذ العلم لم يوضع للقدر المشترك بين مسمياته كما أن المشترك كذلك وقد صح أن يقال: الزيدان والزيدون بالاتفاق، فليصح القراءان والقروء^(١).

باعتبار المدلولات المختلفة.

وأجاب ابن الحاجب عنه بوجهين:

تقرير الوجه الأول: أن مسمى العلم ذات شخص معين من غير نظر إلى حقيقته من كونه آدمياً أو غيره فإذا اجتمع معه مسمى آخر مثله فذلك العلم يصح تثنيته لأن مسمى الثاني من جنس الأول، إذ المراد هنا بالجنس ما وضع صالحاً لأكثر من فرد واحد للمعنى^(٢) جامع بينهما في نظر الواضع سواء كانت^(٣) ماهيتها^(٤) مختلفة كالأبيضين^(٥) لإنسان وفرس، فإن الجامع بينهما في نظره البياض، وليس نظره إلى الماهيتين بل إلى صفتها التي اشتركا فيها^(٦)، أو متفقة كما نقول: الأبيضان لإنسانين، والببيض لأفراس، وسواء كان الواضع^(٧) واحداً^(٨) كرجلين^(٩)، أو أكثر كالزيدين^(١٠)، فإن نظر كل واحد من الواضعين

= ونسب السيوطي البيت إلى أبي العلاء خطأ.

- الشريشي ١: ٢١٠-٢١٣؛ المقامات ١: ١٧-١٨؛ الهمع ١: ٤٣؛ الدرر

١: ١٧-١٨.

(١) والقراء، ز، والقروء، ك.

(٢) بمعنى، ز.

(٣) كان، ز.

(٤) ماهياتها، ز.

(٥) كأبيضين، د.

(٦) فيهما، ز.

(٧) الوضع، ز، ك.

(٨) واحد، ك.

(٩) وكرجل، ك.

(١٠) كالزيدين والزيدين، ك.

في وضع كلمة زيد ليس إلى ماهية^(١) ذلك المسمى بل إلى كون ذلك المسمى متميزاً بهذا^(٢) الاسم عن غيره أي ماهية كان حتى لو سمي بزيد انسان وسمي به فرس، فالنظر بالوضعين إلى شيء واحد كما في الأبيضين، وهو كون تلك الذات متميزة عن غيرها بهذا الاسم.

وتقرير الوجه الثاني: أنه لو سلم أن العلم الذي فيه اشتراك كالمشترك بالنسبة إلى مسمياته لم يلزم من صحة الزيدين صحة القرءين للحيض والظهر، لأن القرء إذا كان للحيض فهو اسم جنس إذ له بهذا المعنى/أفراد وكذا^(٣) إذا كان للظهر وقد صح أن يثنى باعتبار فردي أحد^(٤) الجنسين، فلو عدل عن الاختصار على ذلك وثنى باعتبار فردي الجنسين لأورث لبساً؛ إذ لا يعلم أثنى باعتبار فردي جنس واحد أم باعتبار فردي جنسين، وهذا مفقود في العلم؛ إذ ليس لشيء من مسمياته أجناس.

وقال المصنف في شرح الكافية الشافية^(٥): منع أكثر النحويين التثنية والجمع في الأسماء المتفقة لفظاً المختلفة معنى، والذي أراه الجواز بشرط أمن اللبس كقولك^(٦): عندي عينان منقودة ومورودة، ووجه ذلك أنه^(٧) لا خلاف في عود الضمير عليهما عند أمن اللبس كقولك: عندي عين منقودة وعين مورودة

(١) إلى ماهية إلى ماهية، د.

(٢) لهذا، ز.

(٣) أو كذا، د.

(٤) احدي، د، ك.

(٥) لم أجده في مظنته، وفي شرح التسهيل ١: ٦٣ كلام بمعناه وليس به.

(٦) كقوله، ك.

(٧) لأنه، د.

أبحاثها للضعيف، فكما اجتمعا في الإضمار يجتمعان في الإظهار، ومن أجاز ذلك ابن الأنباري^(١) مستنداً بحديث: «الأيدي ثلاث»^(٢).

قلت: الدليل ضعيف، إذ لا يلزم من مجرد الاجتماع في الإضمار جواز الاجتماع في الإظهار، ثم هذا مخالف لظاهر قوله: على رأي؛ لإشعاره بقلة القائلين به؛ ولإطلاقه هنا في المتن؛ إذ لم يقيده بأمن اللبس. «بزيادة ألف في آخره رفعاً» كالزيدان والباء متعلقة بالجعل من قوله أولاً: جعل الاسم.

أو بدليل، ورفعاً حال من الضمير المضاف إليه «آخر»^(٣) العائد إلى الاسم من قوله: جعل الاسم. على معنى مرفوعاً أو ذارفع. أو مصدر ليرفع مقدراً والجملة في محل نصب على الحال أي حالة كونه يرفع رفعاً. أو ظرف^(٤) على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، أي: وقت رفع. «و» زيادة «ياء مفتوح ما قبلها جرّاً ونصباً» كالزيدين «تليهما» أي الألف والياء «نون مكسورة»، على أصل التقاء الساكنين، وذلك في الجر والنصب متفق عليه، وأما في الرفع فالشلوبين يرى أنه إذا التقى ساكنان أولهما ألف فالأصل تحريك الثاني بالفتح. فعلة الكسر عنده هنا إرادة الفرق بينهما وبين نون الجمع.

«فتحها لغة» وهو قول الكسائي والفراء، لكن خصاه بالياء ومنعاه مع

(١) أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار (٢٧١-٣٢٨ أو ٣٢٧ هـ = ٨٨٤-٩٤٠ أو ٩٣٩ م). نحوي لغوي، سمع من ثعلب وروى عنه الدارقطني، له كتب كثيرة منها: غريب الحديث والأضداد - ط، والمذكر والمؤنث - ط، وإيضاح الوقف والابتداء - ط، وشرح السبع الطوال - ط.

- البغية: ج ١، ص ٢١٢-٢١٤؛ الوفيات: ج ٤، ص ٣٤١-٣٤٣؛ الغاية: ج ٢، ص ٢٣٠؛ طبقات الحنابلة: ج ٢، ص ٦٩-٧٣.

(٢) الرواية التي وقفنا عليها: «ثلاثة» والحديث أخرجه أحمد ج ٣، ص ٤٧٣؛ وأبو داود ج ٢، ص ١٥٨٤ عن مالك بن نضلة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الأيدي ثلاثة فيد الله العليا ويد المعطي التي تليها ويد السائل السفلى فاعط الفضل ولا تعجز عن نفسك» وأخرجه الطيالسي: ج ١، ص ١٧٩ عن عبدالله «بن مسعود» أطول من هذا اللفظ يقفه شعبة ويرفعه غيره والحديث في شرح التسهيل ١: ٦٣.

(٣) في آخر، د.

(٤) أو ظرفاً، د، ك.

الألف ثم اختلفا: فالكسائي نقله عن بني زياد بن فقعمس^(١)، وكان لا يزيدك عليهم فصاحة، والفراء نقله عن بعض بني أسد^(٢) وأنشد لبعضهم^(٣) يصف قطاة:

على أحوذيين استقلت عشية فما هي إلا لمحة وتغيب^(٤)

(١) بطن من بني أسد من العدنانيين ونسبتهم إلى جدتهم فقعمس بن طريف بن عمرو بن معين بن الحارث بن ثعلبة بن دودان بن أسد بن خزيمية بن مدركة...

— نهاية الأرب ٢: ٣٥٠؛ معجم ما استعجم ١: ٣٣٣؛ نسب قحطان وعدنان، ص ٥.

(٢) هم بنو أسد بن خزيمية بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار... ولأسد من الولد: دودان وكاهل وعمرو وصعب وحلمة والعدد في بني دودان. وفي العرب أسد بن ربيعة بن نزار، وله من الولد: جديلة وعنزة وعميرة. وفي العرب أيضاً أسد بن وبرة بن تغلب بن حلوان بن عمران بن الحافي بن قضاعة. وله من الولد: تيم الله وشيع الله. وعند الإطلاق يراد ببني أسد بنو خزيمية. ابن حزم: ١١، ١٩٠، ٢٩٣، ٤٥٣.

(٣) حميد بن ثور بن حزن بن عمرو الهلالي، واسم جده في الأغاني عبدالله بن عامر بن أبي ربيعة بن نبيك ورفع نسبه إلى قيس بن عيلان بن مضر، فليس على هذا من بني أسد. شاعر مجيد، شهد حنيناً مع المشركين ثم أسلم. مات في خلافة عثمان، وقيل: أدرك خلافة عبدالملك بن مروان. ديوانه مطبوع.

— الأغاني ٤: ٣٥٦-٣٥٨؛ الجمحي ٢: ٥٨٤؛ ابن قتيبة ١: ٣٩٠-٣٩٤؛ الإصابة ٣٥٦: ١.

(٤) من قصيدة مطلعها:

مرضت فلم تحفل عليّ جنوب
وأدنت والممشى إليّ قريب
وقبل الشاهد:
وصفن لها مزناً بأرض تنوفة
فما هي إلا نهلة فوثوب
وبعده:

ثمان بأستارين يهوين مقدما
صبيحة خمس ما هن جنيب

تحفل: تبالي، يعدى بنفسه وبالباة. أدنت: ثقلت من وطأة المرض. تنوفة: قفر. (فوثوب) يروى: فتؤوب. أحوذيين، مثني أحوذي بياء مشددة ليست للنسب: الخفيف في الأشياء لحذقه، ويعني بها جناحي القطاة. استقلت: ارتفعت في الهواء. لمحة: نظرة، من لمح البرق.

ويروى:

على أحوذيين استقلت عليهما
نجاة فتبدو تارة وتغيب

حميد: ٥٠-٥٩، ابن يعيش ٤: ١٤١؛ المقرب ٢: ٤٧؛ شرح التسهيل ١: ٦٥؛ ابن الناظم ١٧؛ الفراء ٢: ٤٢٣؛ ابن عقيل ١: ٦٢؛ المقاصد ١: ١٧٧-١٨٤؛ التصريح ٧٨: ١؛ الهمع ١: ٤٩؛ الأشموني ١: ٩٠؛ الدرر ١: ٢١.

الأحوذيان^(١): صفة جناحيها^(٢) يصفها بالخفة والسرعة. قال^(٣) ابن جني: فتحها بعضهم مع الثلاثة حملاً للواحد على الاثنين. يريد بالواحد الرفع وبالاثنين الجر والنصب، وعلى هذا النقل اعتمد المصنف قال ابن جني: قرأت على أبي علي^(٤) في نوادر أبي زيد:

أعرف منها الوجوه والعينانا ومنخرين أشبهها ظبيانانا^(٥)
وغير ابن جني من البصريين لا يميز الفتح أصلاً^(٦) لامع الألف ولا مع الياء. وقيل في هذا البيت إنه مصنوع.

قال ابن هشام: وهذا عندي مردود، لأن أبا زيد هو الثقة في ما ينقل، وقد كاد أبو علي يصلي بنوادره، وهذا البيت ثابت فيها فوجب اطراح^(٧) قول منكره، وفيه الشاهد في موضعين، لأن (ظبياناً) تثنية ظبي وهو على حذف مضاف.

وقال ابن عصفور^(٨): من العرب من يفتحها مع الألف إلا أن ذلك

(١) والأحوذيان، ز.

(٢) جناحها، ز.

(٣) وقال، ز.

(٤) الفارسي.

(٥) من رجز لرجل من بني ضبة لم يسموه، ونسب إلى رؤبة بن العجاج، وليس في ديوانه، وألحقه جامعه بما نسب إليه، وزاد بعده أبياتاً صلتها بالشاهد واهية. وقيل الشاهد:

إن لسلمي عندنا ديوانا أخزى فلاناً وابنه فلانا

كانت عجوزا عمرت زمانا وهي ترى سيئها إحسانا

يروى: إن لسعدى. يخزي. أحب منها. الجيد. الأنف.

— أبو زيد: ١٥؛ ابن يعيش ٣: ١٢٩، ٤: ٦٧، ١٤٣؛ المقرب ٢: ٤٧؛ الرضي

١٧٢: ٢؛ ابن عقيل ١: ٦٤؛ المقاصد ١: ١٨٤-١٨٧؛ التصريح ١: ٧٨؛ الهمع ١: ٤٩؛

الأشموني ١: ٩٠؛ الخزانة ٣: ٢٣٦-٢٣٧؛ الدرر ١: ٢١.

(٦) مطلقاً أصلاً، د.

(٧) طرح، د.

(٨) قال في المقرب ٢: ٤٧ (ولا تفتح مع الألف فاما قوله: أعرف منها... فمصنوع) وهذا نقيض مانسب إليه.

لم يجيء إلا في لغة من يجعل المثنى بالألف في كل حال. وأنشد البيت، كذا في شرح ابن قاسم وسكت عليه.

قلت: وهو من العجب فإن في البيت شاهداً مقبولاً على رد هذه الدعوى، وذلك أن قائله قال: (ومنخرين) بالياء/ فدل ذلك على أن أصحاب هذه اللغة قد لا يلتزمونها، بل تارة يستعملون المثنى بالألف^(١) مطلقاً وتارة يستعملونه كاستعمال الجماعة. «وقد تضم» ظاهره مطلقاً، أي: مع الألف والياء^(٢)، وكأنه اعتمد في ذلك ما ذكره^(٣)، وذلك أن أبا الفتح بن جني قال: ضم نون التثنية واقع في كلامهم وهو من الشذوذ بحيث لا يقاس^(٤) عليه. وقال الشيباني^(٥): هو لغة. وحكى: هما^(٦) خليلان.

وأطلق، لكن قيد ذلك بعضهم بكون النون بعد الألف خاصة، وسمع من سيدتنا فاطمة^(٧) - رضي الله عنها - يا حسنان ويا حسينان^(٨). وأنشد

(١) بألف، ز.

(٢) أو الياء، ز.

(٣) يذكره، د، ك.

(٤) يتقاس، ك.

(٥) أبو عمرو وإسحاق بن مرار الكوفي الشيباني ولاء [٩٤-٢٠٥ أو ٢٠٦ أو ٢١٠ أو ٢١٣ هـ = ٧١٣-٨٢٠ أو ٨٢١ أو ٨٢٥ أو ٨٢٨ م]. جاور بني شيبان وأدب بعض أودلاهم فنسب إليهم، يعرف بالأحمر، لازمه الإمام أحمد بن حنبل وروى عنه. من مؤلفاته:

غريب الحديث، أشعار القبائل، خلق الإنسان.

- الوفيات: ج ١، ص ٢٠١-٢٠٢؛ المعجم: ج ٦، ص ٧٧-٨٤؛ البغية: ج ١،

ص ٤٣٩-٤٤٠.

(٦) بما، ز.

(٧) فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٨ ق.هـ - ١١ هـ = ٦٠٥-٦٣٢ م). أمها خديجة بنت خويلد، تزوجها علي بن أبي طالب رضي الله عنه وولدت له الحسن والحسين وزينب وأم كلثوم، توفيت بعد أبيها بستة أشهر، وعملت لها أسماء بنت عميس نعشاً وكانت قد رآته يصنع في بلاد الحبشة ولم يعمل لأحد في الإسلام قبل فاطمة.

- طبقات ابن سعد: ج ٨، ص ١٩-٣٠؛ الإصابة: ج ٤، ص ٣٦٤-٣٦٨؛ حلية

الأولياء: ج ٢، ص ٣٩-٤٣.

(٨) يا، ز.

أبو عمر^(١) الزاهد غلام ثعلب^(٢) في كتاب اليواقيت:
يا أبتا أرقني القذان فالنوم لا تطعمه العينان^(٣)
القذان: بكسر القاف وتشديد الذال المعجمة: البراغيث، واحده قذة
بضم القاف كذا في الصحاح^(٤). وحكى شيخنا كمال الدين الدميري^(٥) في
كتابه^(٦): حياة الحيوان^(٧) أنه بالذال المهملة، ونسب ذلك إلى ابن سيده^(٨).
وقال بعضهم: من العرب من يلزم المثني الألف ويعربه إعراب المفردات،

- (١) أبو عمرو، ز، والصواب ما أثبتته.
(٢) على ما نقله ثعلب، د، ك، والصحيح ما اخترته؛ لأن اليواقيت لأبي عمر الزاهد لا لثعلب.
(٣) البيت من أبيات لأبي بهس رؤبة بن العجاج بن شدقم الباهلي.
- الأمدي ١٢١-١٢٢.
ووهم جامع ديوان رؤبة بن العجاج السعدي أن الشاهد له فألحقه بما نسب إليه
ص ١٨٦. والبيت ثاني أبيات ثلاثة أولها:
قالت لنا: - وقولها أحزان -
ذروه والقول له بيان
وبعده:
من وخز برغوث له أسنان وللبعوض فوقه دندان
- الأمدي: ١٢١؛ الدميري ٢: ٢٤٢؛ التصريح ١: ٧٨؛ الهمع ١: ٤٩؛ الأشموني
١: ٩١؛ الخزانة ١: ٤٤؛ الدرر ١: ٢٢.
(٤) ج ٢، ص ٥٦٨.
(٥) أبو البقاء محمد بن موسى بن عيسى بن علي [٧٤٢-٨٠٨ هـ = ١٣٤١-١٤٠٥ م]. الدميري
الأصل، القاهري المنشأ، الشافعي، قرأ على التقي السبكي وأبي الفضل النويري والجمال
الأسنوي والبهاء بن عقيل وغيرهم، من مصنفاته:
الديباجة: شرح سنن ابن ماجه، النجم الوهاج: شرح المنهاج، مختصر حياة
الحيوان-ط، مختصر (الغيث الذي انسجم): شرح لامية العجم للصفدي.
- البدر: ج ٢، ص ٢٧٢؛ الضوء اللامع: ج ١٠، ص ٥٩-٦٢؛ الشذرات: ج ٧،
ص ٧٩-٨٠؛ درة الحجال ٢: ٢٤٧.
(٦) كتاب، د، ك.
(٧) ج ٢، ص ٢٤٢: قال: (القذان: بكسر القاف وبالذال المهملة المشددة البراغيث، قاله ابن
سيده... وذكر له معاني أخر وأنشد: يا أبتا...).
(٨) ذكره في المحكم (٦: ٧٦) (ق ذذ) - بذالين معجميتين - فقال: القذان: البراغيث) واحدها:
قذة، وقذذ).

وعلى هذا تقول: جاء^(١) الزيدان - بضم النون - ورأيت الزيدان - بفتحها - ومررت بالزيدان - بكسرهما - وذلك قليل جداً. «وتسقط» النون، للإضافة» وهو قياس كقوله تعالى:

﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾^(٢).

«أو للضرورة»^(٣) كقول الشاعر:

قد سالم الحيات^(٤) منه القدما^(٥)

- (١) جاءني، د.
 (٢) ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا... يُفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا...﴾ (٦٤) المائدة (٥).
 (٣) أو الضرورة، ز.
 (٤) الحيات، د.
 (٥) من أرجوزة اختلف في قائلها اختلافا واسعا فقال سيويه: عبد بن عيس. وقال الأعلام: العجاج. وليس البيت في ديوانه (شرح الأصمعي). وقال العيني: هو أبو حيان الفقعي أو مساور العبسي أو الدبيري، الأول عن ابن هشام الحنبلي والثاني عن ابن هشام اللخمي والثالث عن السيرافي. ومطلع الأرجوزة:

عيسية لم ترع قفا أدما	ولم تعجم عرفطا معجما
كان صوت شخبها إذا همي	بين أكف الحالبين كلما
شد عليهن البنان المحكما	سحيف أفعى في حشي أعشما

وقبله:

عبد كرام لم يكن مكرما	عذبه الله بها وأغرما
وليدا حتى عسا واعرنزما

وبعده:

الأفعوان والشجاع الشجعما
 عيسية: إبل بيض. ويروى عيسية: إبل منسوبة إلى عيس، أبي قبيلة. قف: ما ارتفع وغلظ من الأرض. أدرم؛: الأرض المستوية أو التي لإنبات عليها، عرفط: نبات خبيث الرائحة. شخبها: صوت خروج اللبن من ضرعها. همى: سال. سحيف: صوت، أصله صوت الرحى. خشي: بالخاء المعجمة والمهملة يابس. أعشم: يابس. عبد كرام: يروى عند كرام بالنون. وليد: مصغر وليد.

عسا: ييس وصلب. اعرنزما: اجتمع.

الأفعوان: ذكر الحيات. الشجاع: ضرب منها.

أنشده ابن جني وقال: نحن نرويه برفع الحيات ونصب القدم، ورواه البغداديون بنصب الحيات، وقال أراد القدمان، كما قال^(١):
 كأن أذنيه إذا تشوفا فادمتا أو قلما محرفاً^(٢)
 أراد قادمتان أو قلمان محرفان، والذي يرويه نخال^(٣) أذنيه، قادمة أو قلماً، فالمعنى: نخال^(٤) كلاً من أذنيه. وأجاز الكسائي حذفها في غير الضرورة فيقال في

= الشجعم: الطويلة. ذات قرنين: ضرب من الحيات.
 ضموز: ساكنة لا تصفر.

ويروى: ضروس: شديدة العض بالأضراس. ضرزم: مسنة.

— سيبويه: ج ١، ص ١٤٥؛ المتعذب: ج ٣، ص ٢٨٣؛ الخصائص: ج ٢، ص ٤٣٠؛ المقاصد: ج ٤، ص ٨٠-٨٣؛ الخزانة: ج ٤، ص ٥٦٩-٥٧٤؛ التبريزي: ج ٢، ص ٣٢٩؛ شرح التسهيل ٩١: ب؛ المغني: ج ٢، ص ٧٨١؛ المنصف ٢: ٦٩، ٢٢٧؛ السيوطي ٢: ٩٧٣-٩٧٥؛ الهمع ١: ١٦٥؛ الأشموني ٣: ٦٧؛ الدرر ١: ١٤٤.

(١) محمد بن زؤيب بن محجن العماني الفقيمي الحنظلي. من مخضرمي بني أمية والعباس أنشد الرشيد في خلافته. وعاش نحواً من ثلاثين ومائة عام. وليس من أهل عمان، لكنه كان أصغر ضخم الطحال، فرآه الراجز دُكين: فقال: من هذا الغلام العماني؟ وأهل عمان معروفون بذلك.

— ابن قتيبة ٢: ٧٥٥-٧٥٦؛ الأغاني ١٨: ٣١١-٣٢٠؛ الخزانة ٤: ٢٩٣.

وقيل: قاله أبو نخيلة: حزن بن زائدة بن لقيط بن بني جمان: عبد العزى بن كعب بن سعد بن زيد مائة بن تميم. وسماه ابن قتيبة: يعمر. شاعر راجز، مدح خلفاء بني أمية وبني العباس. وكان بينه وبين العجاج مهاجاة. أنشد أبا جعفر المنصور قصيدة حرضه فيها على خلع عيسى بن موسى عن ولاية العهد وجعلها للمهدي، فطلبه عيسى وقتله.

— ابن قتيبة ٢: ٦٠٢؛ الأمدي ١٩٣-١٩٤؛ الاشتقاق ٢٥٢؛ الخزانة ١: ٧٩-٨٠.

(٢) تكلم ابن هشام على البيت فذكر ما فيه من التخريجات، قال: زعم قوم أن (كأن) قد تنصب الجزئين وأنشدوا... البيت، فقيل الخبر محذوف أي: يحكيان، وقيل: إنما الرواية نخال أذنيه، وقيل: الرواية قادمتا أو قلما محرفا بألفات غير منونة، على أن الأسماء مشاة وحذفت النون للضرورة، وقيل: أخطأ قائله، وهو أبو نخيلة.

— الكامل: ج ٣ ص ٨٦٧، الخصائص: ج ٢، ص ٤٣٠-٤٣١؛ التبريزي: ج ٢، ص ٣٢٩؛ الرضي ٢: ٣٤٧؛ المغني: ج ١، ص ٢١١؛ السيوطي: ٢: ٢١٥-٢١٦؛ الهمع ١: ١٣٤؛ الأشموني ١: ٢٧٠؛ الخزانة: ج ٤، ص ٢٩٢-٢٩٤؛ الدرر ١: ١١٢.

(٣) بخال، د.

(٤) بخال، د، ك.

السعة: قام الزيدا^(١).

فإن قلت: قيد بعضهم حذفها للضرورة بأمن اللبس فلا يجوز الحذف في هذان وهاتان، [والمصنف أدخل بهذا القيد.

قلت: الكلام إنما هو في المثني وليس هذان وهاتان^(٢) [منه حقيقة، وإنما هما^(٣) من الصيغ المراد بها الاثنان فلا ضير في ترك الاحتراز عن مثلها، نعم يرد مثل: الخوزلان^(٤) «أو لتقصير صلة».

قال ابن قاسم^(٥): يشمل صلة (أل) كقوله^(٦):

خليلي ما إن أنتما الصادقا هوى إذا خفتما فيه عدولا^(٧) وواشيا^(٨)

قيل: ويحتمل الإضافة، وصلة غيرها كقوله^(٩):

أبني كليب إن عمي^(١٠) اللذا قتلا الملوك وفككا الأغلالا^(١١)

(١) الزيدان، د، ك.

(٢) هاتان وهذان، د، وما بين المعقوفين ساقط من، ز.

(٣) هي، د، ك.

(٤) الخوزلان، ز.

(٥) القاسم، ز.

(٦) لم أقف على اسمه.

(٧) عدولا، د.

(٨) لم أجد عليه مزيدا، وهو في شرح التسهيل ١: ٦٦؛ الممع ١: ٤٩؛ الدرر ١: ٢٣.

(٩) أبي مالك غيثك بن غوث بن الصلت التغلبي المعروف بالأخطل [١٩-٩٠هـ =

٦٤٠-٧٠٨م]. شاعر نصراني مدح بني أمية وهاجى الفرزدق وجريرا، ديوانه مطبوع.

— ابن قتيبة: ج ١، ص ٤٨٣-٤٩٦؛ الخزائنة: ج ١، ص ٢١٩-٢٢١؛ الأغاني:

ج ٨، ص ٢٨٠-٣٢٠. ونسب البيت إلى الفرزدق، وليس في ديوانه.

(١٠) عميا، ز.

(١١) الأغلاقا، ز، والبيت من قصيدة يهجو فيها جريرا ويفتخر على قيس، ومطلعها:

كذبتك عينك أم رأيت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا

وقبل الشاهد:

ولقد علمت إذا العشار تروحت

ترمي العضاه بحاصب من ثلجها

أنا نعجل بالعبيط لضيفنا

هدج الرئال تكبهن شمالا

حتى يبيت على العضاه جُفالا

قبل العيال ونقتل الأبطال =

قلت: إيراد البيت الثاني شاهداً على تقصير الصلة سهو؛ إذ الذي فيه إنما هو تقصير الموصول لا الصلة.

ثم قال ابن قاسم: ونقص المصنف من أسباب حذف النون شبه الإضافة، وذلك في موضعين، أحدهما: إثنا عشر واثنتا عشرة^(١). والثاني قولهم: لا غلامي لك على مذهبه، والواقع قبل الضمير عند الأخفش وهشام في ضاربك، فإن الكاف عندهما في محل نصب.

قلت: لا يلزمه الأول ولا الأخير؛ لأنه لا يقول به.

وبعده:

=

وأخوهما السفاح ظماً خيله حتى وردن جبي الكلاب نهالا

واسط: قرية غربي الفرات مقابل الرقة من أعمال الجزيرة والخابور من منازل بني تغلب وليست واسط التي بناها الحجاج بين البصرة والكوفة. العشار: جمع عشاء الناقة التي أتى على لقاحها عشرة أشهر. هَدَج: مشية متقاربة الخطى. الرئال: أولاد النعام. العشاء: نوع من الشجر له شوك.

حاصب: ما تثار من دفاق الثلج. جفال: متراكب. العبيط: الطري من اللحم. بني كليب: ابن يربوع رهط جرير.

عَمَى: اختلف فيهما، وأقرب ما قيل إلى الصحة أنها عمرو ومرة ابنا كلثوم، الأول قتل عمرو بن هند الملك والثاني قتل المنذر بن النعمان بن المنذر. الأغلال: قيود من حديد أو من جلد فيه شعر تجعل في عنق الأسير. السفاح: هو سلمة بن خالد بن كعب التغلبي؛ سمي بذلك لأنه لما دنا من الكلاب شقق مزاد قومه وقال لهم: ليس لكم إلا ماء القوم فقاتلوا عنه وإلا فموتوا عطشا. جبي: الماء المجموع في الأحواض للإبل. الكلاب: ماء بين البصرة والكوفة فيه يوم الكلاب الأول.

نهال: جمع نهل، ونهل جمع في المعنى لناهل وهو العطشان والريان من الأضداد، والمناسب هنا الأول..

— ديوان الأخطل: ص ٤١-٥١؛ سيبويه: ج ١، ص ٩٥؛ المقتضب: ج ٤، ص ١٤٦؛ المقاصد: ج ١، ص ٤٢٣-٤٢٥؛ الخزانة: ج ٢، ص ٤٩٩-٥٠٣؛ وج ٣، ص ٤٧٣؛ المحتسب: ١: ١٨٥؛ المنصف: ١: ٦٧؛ الشجري: ٢: ٣٠٦؛ ابن يعيش: ٣: ١٥٤؛ ١٥٥؛ ابن مالك: ١: ٦٥-٦٦؛ شرح التسهيل: ١: ٦٦؛ ٢: ٢١٤؛ الرضي: ٢: ٤٠، ٢٠٣؛ الهمع: ١: ٤٩؛ التصريح: ١: ١٣٢؛ الدرر: ١: ٢٣.

(١) اثني عشر واثني عشرة، ز، اثني عشر واثني عشرة، ك.

«ولزوم الألف» للمثني في جميع الحالات الثلاث «لغة حارثية»^(١)

كقوله^(٢):

إن أباه وأبا أباه قد بلغا في المجد غاياتها^(٣)

(١) نسبة إلى بني الحارث بن كعب.

(٢) قال العيني: قائله أبو النجم، ذكره الجوهري، ويقال: رؤبة بن المعجاج وليس في ديوانه. وانظر الكلام على البيت.

(٣) أنشد قبله الجوهري:

واها لريا ثم واها واها هي المني لو أننا نلناها
يا ليت عينها لنا وفاهها بضمن نرضي به أباهها
وأنشد أبو زيد في نوادره عن المفضل الضبي، قال: أنشدني أبو الغول لبعض أهل

اليمن:

أي قلوصل راكب تراها شالوا غلاهن فُشَلْ غَلاها
واشدد بمثني حَقَبَ حَقْوَاهَا ناجية وناجيا أباهها
إن أباه وأبا أباه قد بلغا في المجد غاياتها

وقال البغدادي: نسبة ابن السيد في أبيات المعاني لرجل من بني الحارث... ونقل عن العيني ما نقلناه عنه عن الجوهري وأبي زيد، وذكر أن السيوطي تبعه في ذلك في شرح شواهد المغني ثم قال: وقد رجعت إلى الصحاح فلم أر فيه إلا البيتين الأولين ولم أر فيه ما أنشده الشارح هنا، يريد بالبيتين الأولين: واها لريا... ويريد بالشارح الرضي، وما أورده، هو: إن أباه... ثم قال أيضاً: وقد رجعت إلى النوادر أيضاً فلم أر فيها هذين البيتين، وإنما أورد عن المفضل الأبيات الأربعة من قوله: أي قلوصل... إلى قوله وناجيا أباهها، أوردتها في موضعين من النوادر. وقال البغدادي في موضع آخر: قال أبو الحسن الأخفش في شرح النوادر قال أبو حاتم سألت أبا عبيدة عن هذه الأبيات فقال: انقط عليها هذا من صنعة المفضل انتهى كلام البغدادي. قلت: والأبيات: أي قلوصل... في الصحاح: ج ٦، ص ٢٤٣٨، وليس فيها إن أباهها...

قلوصل: الشابة من الإبل. شالوا: ارتفعوا. وشل: أمر منه، ورواية الجوهري: طاروا علاهن فطر علاها.

علاهن... علاها: القياس قلب هذه الألف ياء في على ولدى عند اتصالها بالضمير، ومن العرب من يبقي الألف دون قلب. قال البغدادي: ج ٣، ص ١٩٩، قال أبو حاتم فيما كتبه على نوادر أبي زيد: هذه لغة بني الحارث بن كعب ولغتهم قلب الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفاً، يقولون: أخذت الدرهمان والسلام علاكم. انتهى. قلت وهذه اللغة بالنسبة لعلَى ولدى شائعة اليوم في بادية نجد. ويروى طاروا عليهم فشل علاها. الحقب: جبل يشد به الرجل إلى بطن البعير مما يلي ذكره. مثني: مصدر ميمي في معنى اسم المفعول. حقواها: =

قيل: وهذه اللغة هي: القياس، إذ^(١) كانت الألف إنما اجتلبت للدلالة على الاثنين لا لذلك وللرفع إذ^(٢) كان الإعراب إنما يستحق بالتركيب والألف سابقة عليه.

«وما أعرب إعراب المثني مخالفاً [لمعناه]^(٣)» نحو كرتين في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ^(٤) الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ^(٥)...﴾، لأن المعنى كرات كثيرة؛ إذ البصر لا ينقلب خاسئاً وهو حسير من كرتين بل من كرات كثيرة. «أو غير صالح للتجريد» من علامة التثنية، وهو نوعان: اسم جنس وعلم، فالأول [نحو^(٦)]: «كلبتي الحداد^(٧)» والثاني نحو: البحرين اسم بلد^(٧). «وعطف مثله عليه» مثل القمرين، /والعمرين، فإنهما يصلحان للتجريد ولا يصلحان للعطف المذكور؛ لأنه إن وقع عطف بعد التجريد فإنما يعطف الاسم على مخالفه مثل:

= مثني حقو وهو الخاصرة. ناجية: سريعة. واهأ: اسم فعل بمعنى أعجب. لريا: يروى لليلي.
- المقاصد: ج ١، ص ١٣٣-١٣٩؛ الخزانة: ج ٣، ص ١٩٩-٢٠٠
وص ٣٣٧-٣٣٨؛ المغني: ج ١، ص ٣٧ و١٣١ و٢٣٨؛ السيوطي ١: ١٢٧-١٢٩،
٢: ٥٨٥؛ شرح المفصل: ج ١، ص ٥٣، وج ٣، ص ١٢٩ وج ٤، ص ٧٢؛ أبوزيد ٥٨،
١٦٤؛ الخصائص ٢: ٢٦٩؛ المقرب ٢: ٤٧؛ شرح التسهيل ١: ٤٩؛ الرضي ٢: ١٧٢؛
ابن الناظم: ١٢؛ الهمع ١: ٣٩؛ التصريح ١: ٦٥؛ الأشموني ١: ٧٠؛ الدرر ١: ١٢.

- (١) إذا، د، ز، ان، ك.
- (٢) اذا، ز، والصواب ما أثبتته لأن المقام مقام تعليل.
- (٣) سقطت من، د.
- (٤) فارجع، د، ز، ك، وهو خطأ.
- (٥) ﴿... يَنْقَلِبُ إِلَيْكَ الْبَصْرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾ ٤ الملك (٦٧).
- (٦) في الصحاح: ج ١، ص ٢١٤؛ والكلبتان ما يأخذ به الحداد الحديد المحمي. ومثله في القاموس: ج ١، ص ١٢٥.
- (٧) اسم جامع لبلاد على ساحل بحر الهند بين البصرة وعمان، في الإقليم الثاني وطولها أربع وعشرون درجة وعشرون دقيقة من المغرب وعرضها أربع وعشرون درجة وخمس وأربعون دقيقة. معجم البلدان ٢: ٧٢-٧٦. وقد أصبح اسم البحرين قاصراً في هذا العصر على جزر قليلة في الخليج العربي عاصمتها (المنامة).

القمر والشمس وعمر وأبي^(١) بكر. «فملحق^(٢) به»، أي: بالثني، فيلزم ألا يكون مثني، وقد عرفت ما فيه.

«وكذلك كلا وكلتا^(٣)» ليسا من المثني حقيقة وإنما هما ملحقان به في الإعراب. «مضافين إلى مضممر» وهذا هو المشهور، وأما إذا أضيفا إلى ظاهر فالفهما لازمة، وإعرابهما بحركات مقدرة [عليها^(٤)] وأظن [أن^(٥)] ابن المصنف وجه ذلك في شرح الخلاصة^(٦) بأن الإضافة إلى المضممر فرع عن الإضافة إلى المظهر^(٧)، والإعراب بالحروف فرع عن الإعراب بالحركات فأعطي كل ما يناسبه في^(٨) الأصلية والفرعية. «ومطلقاً على لغة كنانة^(٩)» نحو: رأيت كلا أخويك^(١٠).

(١) وأبو، ز.

(٢) فلحق، ز.

(٣) كلتا وكلا، ك.

(٤) سقطت من، د.

(٥) عن، د، ك.

(٦) يعني الألفية، وهو كما ظن، ذكر ذلك التعليل في ص ١٤.

(٧) المظهر، د.

(٨) من، د.

(٩) هم البطون المتناسلون من أولاد كنانة بن خزيمية بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن سعد بن عدنان وهم أربعة النضر - وأولاده، هم قریش ومالك وميلكان وعبدمناف. لكل واحد من هؤلاء الأربعة بطون كثيرة يطول ذكرها.

- ابن حزم: ص ١١، ص ٤٦٥.

(١٠) اخوتك، د.

قال المصنف^(١): وفي هذه اللغة دليل على ضعف قول من زعم^(٢) أنها في لغة الجمهور معربان^(٣) بحركات مقدرة وأن انقلاب ألفهما جراً ونصباً للتشبيه بألف على ولدى فإنه لو كان كذلك لم تقلبا^(٤) ياء مع الظاهر في هذه اللغة، إذ لا يجوز ذلك في على ولدى، وأيضاً فإن شبههما بالمثنى أقوى من شبههما بعلى ولدى فتعين إلحاقهما بما شبههما^(٥) به أقوى، وأيضاً فإن القلب هنا مع عامل مناسب، بخلاف القلب في ذينك فإنه حادث بغير عامل.

«ولا يعني العطف [عن التثنية^(٦)]» ينبغي أن يقيد^(٧) بالواو، ففي كتاب التصحيف الكبير^(٨) للعسكري^(٩) أنه لا يجوز في (قام زيد فريد) قام الزيدان، بخلاف قام زيد وزيد.

(١) شرح التسهيل ١: ٧٢ وما فيه مغاير في الألفاظ لما نقله الدماميني وهذا نصه: (وهذه اللغة التي رواها الفراء معزوة إلى كنانة تبين صحة قول من جعل (كلا) من المعرب بحرف لا بحركة مقدرة، فإن القائل: إن كلا معرب بحركة مقدرة يزعم أن انقلاب ألفه ياء مع الضمير هو كإنقلاب ألف لدى وإلى وعلى، ولو كان الأمر كما قال لا تمتنع انقلاب ألفها مع الظاهر في لغة كنانة كما يمتنع عندهم وعند غيرهم انقلاب ألف لدى وعلى وإلى مع الظاهر، على أن مناسبة كلا للمثنى أقوى من مناسبة لدى وعلى وإلى ومراعاة أقوى المناسبتين أولى من مراعاة أضعفها وأيضاً فإن تغير ألف كلا جاءت عن تغير عامل وتغير ألف لدى وإلى وعلى جاءت بغير تغير عامل، فتباينا وامتنع أن يلحق أحدهما بالآخر).

(٢) رعم، د.

(٣) معربات، د.

(٤) تقلب، د، ك. يقلبا، ز، والصواب ما أثبتته.

(٥) بما يشبههما، ك، وسقط الموصول من، ز.

(٦) سقطت هذه الزيادة من نسخ التحقيق، د، ز، ك، وأضيفت في هامش، د، ولعل الناسخ أو بعض قراء النسخة أضافها بناء على ما ذكره الشارح، وهي ثابتة في م ص ١٢، ولم يشر محققه إلى أنها سقطت من أصوله، كما أنها ثابتة أيضاً في المتن الذي مع شرح المصنف ١: ٧٢.

(٧) يقيده، د.

(٨) لعله: (شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف).

(٩) أبو أحمد الحسن بن عبدالله بن سعيد العسكري، (٢٩٣-٣٨٢هـ = ٩٠٦-٩٩٣م) خال أبي هلال العسكري، عالم متصرف في الفنون، واشتهر في الأفاق بالدراية والإتقان أخذ عن أبي القاسم البغوي وأبي بكر بن دريد ونفطويه وغيرهم وزوى عنه أبو نعيم الأصبهاني وأبو سعد الماليني وأخذ عنه أبو هلال العسكري، من كتبه: التفضيل بين بلاغتي العرب والعجم - ط، والمصون: في الأدب - ط، وتصحيفات المحدثين، والزواجر والمواعظ، وراحة الأرواح. =

قال^(١): ولهذا^(٢) لا يجوز قام زيد وعمرو^(٣) الظريفان؛ لأن النعت كالمنعوت فكما^(٤) لا يجتمع المنعوتان في لفظ واحد كذلك نعتاهما.

ووقع في بعض النسخ هنا: ولا يغني العطف عن التثنية والجمع^(٥) وفي شرح المصنف^(٦) أن ذلك لا يجوز في الجمع؛ لأنه أشق منه في التثنية؛ ولأنه^(٧) ليس له حد ينتهي^(٨) إليه. وهذا مخالف لما وقع في النسخة المذكورة.

= الوفيات: ج ٢، ص ٨٣-٨٥؛ إنباه الرواة: ج ١، ص ٣١٠-٣١٢؛ البغية: ج ١، ص ٥٠٦؛ الخزانة: ج ١، ص ٩٧-٩٨.
(١) هذا الكلام ليس مطابقاً لما في (شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، ص ٢١٩)، وفيها يلي نصه:

(فمن هذا أن النحويين يقولون: قام زيد وعمرو الظريفان، ويمتنعون من قام زيد وعمرو الظريفان، وذلك أنهم إذا لم ينعقد الاسمان لم ينعقد عندهم النعتان. وكشف هذا: أنك متى جعلت بعد حرف العطف اسماً لفظه من لفظ الاسم الذي قبله، عقدت ولم تأت بالواو، وذلك لوقلت: قام زيد وزيد، كنت قائلاً: قام الزيدان، فينعقد؛ لأن الواو إنما هي جامعة فقط ولو قلت: قام زيد فزيد، لم يجوز أن يعقد، فتقول: قام الزيدان؛ لأنك تريد ها هنا - مع أنها قد اجتمعا في الفعل - أن الثاني بعد الأول، فلا بد من الدال على ذلك، فلا بد من الفاء، وإذا جئت بالفاء امتنع العقد، فلا ينعقد المعنيان، لأن سبيل النعت سبيل المنعوت).

(٢) فلهذا، د.

(٣) فعمروا، ز.

(٤) وكما، د.

(٥) لم أجدها في، د، ز، ك، م، ولا في المتن الذي شرح عليه المصنف.

(٦) شرح التسهيل ١: ٧٣ وهذا نصه:

(وأما استعمال العطف في موضع الجمع فلا سبيل إليه، لأنه أشق من استعماله في موضع التثنية بأضعاف كثيرة؛ لأن الجمع ليس محدوداً فتذكر آحاده معطوفاً بعضها على بعض كما فعل بالثني، فلو كان الجمع مدلولاً عليه ببعض ألفاظ العدد جاز استعمال العطف موضعه كقول الشاعر:

ولقد شربت ثمانيا وثمانيا وثمان عشرة واثنتين وأربعا

(٧) وأنه، د، ك.

(٨) ينهى، ز.

«دون شذوذ» لم يذكروا عليه شاهداً. «أو اضطرار^(١)» كقوله^(٢):

ليث وليث في محلِّ ضنك^(٣)
ويحكى أنه بلغ الحجاج^(٤):

(١) اضطراراً، د، ز.

(٢) وائلة بن الأسقع بن عبدالعزيز الكنانى الليثى (٢٢ أو ١٧ أو ١٣ ق. هـ - ٨٣ أو ٨٥ هـ = ٦٠١ أو ٦٠٦ أو ٦١١ أو ٧٠٢ أو ٧٠٤ م). ويقال: ابن عبدالله بن الأسقع، يكنى: أباشداد أو أبا الأسقع أو أبا قرصافة. صحابي من أهل الصفة، خدم النبي - صلى الله عليه وسلم - ثلاث سنين شهد تبوك وفتح دمشق، ومات بدمشق أو بالقدس.
- الإصابة ٣: ٦٢٧؛ الاستيعاب ٣: ٦٢٦؛ الخزانة ٣: ٣٤٣.
وقيل قائله جحدر بن مالك: من بني حنيفة. شاعر لسن فاتك.
- الخزانة ٣: ٣٤٣.

(٣) نقل البغدادي عن الكلاعي في السيرة النبوية ماملخصه: كان وائلة - رضي الله عنه - في خيل قيس بن هبيرة في جيش خالد بن الوليد - رضي الله عنه - في وقعة مرج الروم فخرج له بطريق من بطارقتهم فحمل عليه وائلة وهو ينشد:

ليث وليث في مجال ضنك كلاهما ذو أنف ومحك
أجول جول حازم في العرك أو يكشف الله قناع الشك

مع ظفري بحاجتي ودركي

وقَتَلَ وائلة - رضي الله عنه - البطريق. وأما جحدر فنقل البغدادي أبياته وسبب إنشادها عن الجاحظ في المحاسن والمساويء، والقصة قريبة عما ذكر الهمامي، أما الأبيات فهي:

ليث وليث في مجال ضنك كلاهما ذو أنف ومحك
وصولة في بطشة وفتك إن يكشف الله قناع الشك
وظفرا بجؤجؤ وبرك فهو أحق منزل بترك

الذئب يعوي والغراب يبكي

ضنك: ضيق. العرك: الحرب. أو يكشف: في معنى إلى أن يكشف. الظفر: الغلبة الدرك: الوصول. الجؤجؤ: الصدر. البرك: ما حول الصدر.

- الشجري ١: ١١، ٢، ١٩٦، ١٩٧؛ المقرب ٢: ٤١؛ الرضي ٢: ١٧٣؛ الهمع ١: ٤٣؛ الخزانة ٣: ٣٤٠-٣٤٣؛ الدرر ١: ١٨، ١٩.

(٤) أبو محمد الحجاج بن يوسف بن الحكم بن أبي عقيل بن مسعود الثقفي (٤٠ أو ٤٥ هـ - ٩٥ هـ = ٦٦٠ أو ٦٦٥ - ٧١٤ م) من قواد بني أمية، ولاء عبدالملك بن مروان قيادة الجيش الذي قاتل ابن الزبير ثم ولاء على مكة والمدينة والطائف ثم أرسله إلى العراق فأخضعه وتولى إمارته عشرين سنة وبنى مدينة واسط، روى الحديث عن سمرة بن جندب وأنس وأبي بردة وعنه =

أن رجلاً من بني حنيفة^(١) باليمامة^(٢) يقال له جحدر يقطع الطريق فاحتال حتى ظفر به فقال له: ما حملك على ما فعلت؟ فقال: جفوة السلطان وكَلْبُ الزمان^(٣) وجرأة الجنان، ولو بلاني الأمير لوجدني من صالح^(٤) الأعوان.

فقال: إني قاذف بك مكبلاً في حائر^(٥) فيه أسد، فإن قتلك كفانا مؤونتك، وإن قتلته أحسنت جائزتك ثم ألقى به إلى أسد قد أجمع ثلاثة أيام فأقبل إليه يرتجز:

ليث وليث في محل ضنك كلاهما ذو^(٦) أنف ومحك
ان يكشف الله قناع الشك فهو أحق منزل بترك

فزأر الأسد وحمل عليه فضربه جحدر بالسيف ففلق هامته، فأعجب الحجاج ذلك وفرض له ولأهله. قوله: في حائر، أي: مكان مطمئن أو بستان أو مكان هو مجتمع الماء.

قوله: ذو^(٦) أنف، أي: ذو^(٦) استنكاف، تقول: أنف من الشيء يأنف

= مالك بن دينار وثابت البناني وأيوب السخيتاني.

— الوفيات: ج ٢، ص ٢٩-٥٤؛ تهذيب التهذيب: ج ١، ص ٢١٠-٢١٣؛
الشذرات ١: ١٠٦-١١٠.

(١) هم بنو حنيفة بن لجم بن صعيب بن علي بن بكر بن وائل بن قاسط بن هنب بن أفصى بن
دُعْمَيِّ بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار، وحنيفة من الولد الدُول - وفيه كثرة
بني حنيفة - وعدي وعامر، ومنازلهم اليمامة.

— ابن حزم: ٣٠٢، ٣٠٩، ٤٦٩-٤٧٠.

(٢) في الإقليم الثاني، طولها من جهة الغرب ٧١ درجة و٤٥ دقيقة وعرضها من جهة الجنوب
٢١ درجة و٣٠ دقيقة، معدودة من نجد، قاعدتها حجر، تسمى جواً والعروض كان اسمها قديماً
جواً فسميت اليمامة باليمامة بنت سهم بن طسم.
— معجم البلدان: ج ٨، ص ٥١٥-٥٢٢.

(٣) شدته.

(٤) صالح، ز.

(٥) حائر، ز، جائر، د، ك وهو تصحيف.

(٦) ذوا، ز.

أنفأً وأنفة أي استنكف. والمحك: اللجاج. «إلا مع التكثر» كقول جرير^(١):
 تخدي^(٢) بنانجب أفنى^(٣) عرائكها^(٤) خمس وخمس وتأويب وتأويب^(٥)
 تخدي: بخاء معجمة ودال مهملة أي: تسرع، [يقال^(٦)]: خدت الناقة
 تخدي أي: أسرعت. والعرائك: جميع عريكة وهي الطبيعة، والمراد بها هنا لين
 الانقياد.^(٧) والخمس: بكسر [الهاء^(٨)] المعجمة من أظهاء^(٩) الإبل وهو أن ترعى
 ثلاثة أيام وترد اليوم الرابع. والتأويب^(١٠): الرجوع. ثم التكثر يحتمل معنيين.
 أحدهما: أن يراد بذلك أن المعنى ليس على شفع الواحد بل على أكثر من
 ذلك.

(١) أبو حزره جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي (٢٨-١١٠هـ = ٦٤٠-٧٢٨م). من بني
 كليب بن يربوع من تميم، مات باليمامة، له ديوان-ط، ونفاضة مع الفرزدق-ط.
 - ابن قتيبة: ج ١، ص ٤٦٤-٤٧٠؛ الوفيات: ج ١، ص ٣٢١-٣٢٧؛ الخزانة:

ج ١، ص ٣٦؛ الأغاني: ج ٨، ص ٨٩-٣.

(٢) تخدي، ز.

(٣) أفنا، د، ك، وهو خطأ.

(٤) عرائكها، ز.

(٥) من قصيدة يمدح فيها أيوب بن سليمان بن عبد الملك ومطلعها:

هل ينفعنك إن جريت تجريب؟ أم هل شبابك بعد الشيب مطلوب؟
 وفيها يذكر أيوب:

إن الإمام الذي ترجى نوافله بعد الإمام ولي العهد أيوب
 وقيل الشاهد:

إنا أتيناك نرجو منك نافلة من رمل يبرين إن الخير مطلوب
 وبعده:

حتى اكتست عرقاً جونا على عرق يضحى بأعطافها منه جلابيب
 النافلة: العطية تطوعاً. عرائكها، جمع عريكة: السنام أو بقيته.

- الديوان: ص ٣٢-٣٧؛ شرح التسهيل ١: ٦٨؛ الهمع ١: ٤٠؛ الدرر ١: ١٥.

(٦) سقطت من، د، ك، وجاء فيهما: وخذت الناقة.

(٧) هذا غير صحيح، والصواب أن العريكة السنام، وهذا ما يدل عليه قوله: (أفنى عرائكها).

(٨) ليست في، ز.

(٩) أضماء، د.

(١٠) التأويب، ز.

قال ابن الشجري^(١): تقول^(٢): / لمن صدر منه ذنب تعنفه [عليه^(٣)]: قد
 قد صفحت لك عن ذنب وذنب^(٤) [وذنب^(٣)]، ولمن تعدد عليه عطاء
 أعطيته إياه: قد^(٥) أعطيتك مائة ومائة ومائة. وهذا^(٦) أفخم في المعنى من
 أن تقول^(٧): أربعة^(٨) ذنوب، وأربع مائة^(٩). وهذا يؤيد ما وقع في تلك النسخة
 من قوله: والجمع^(١٠).

الثاني: أن يراد التكثير اللفظي لا المعنوي كأن تكون^(١١) قد أعطيت
 شخصاً مائتين ثم قال لك بين الناس: هلا أعطيتني^(١٢) مائة؟ فقلت له: قد

(١) الشجري، د، وهو أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد، يرتفع نسبه إلى علي بن أبي طالب
 - رضي الله عنه - يعرف بابن الشجري (نسبة إلى بيت الشجري من قبل أمه)
 [٤٥٠ - ٥٤٢ هـ = ١٠٥٨ - ١١٤٨ م]. عالم باللغة العربية وأشعارها وأيام العرب، أخذ عن
 ابن فضال وسعيد بن علي السلالي وأبي المعمر بن طباطبا العلوي، وعنه التاج الكندي. من
 مصنفاته: الأمالي - ط. كتاب الحماسة - ط. ما اتفق لفظه واختلف معناه. شرح للجمع
 لابن جني.

- الوفيات: ج ٦، ص ٤٥ - ٥٠؛ المعجم: ج ٢٠، ص ٢٨٢ - ٢٨٤؛ البغية: ج ٢،

ص ٣٢٤.

(٢) يقول، د.

(٣) سقطت من، د.

(٤) وعن ذنب، د.

(٥) وقد، ز.

(٦) فهذا، ز.

(٧) يقول، د، ز.

(٨) أربعة أربعة، د.

(٩) ليس هذا نص كلام ابن الشجري فقد قال: في أماليه، ج ١، ص ١١ وهو يدل على أن أصل
 التثنية والجمع العطف بالواو بأنهم رجعوا إلى العطف في الألفاظ التماثلة في الضرورة
 أو في السعة، لتفخيم الأمر فإن استعملت هذا في السعة فإنما تستعمله
 لتفخيم الشيء الذي تقصد تعظيمه كقولك لمن تعنفه بقبيح تكرر منه وتنبهه على تكرير عفوك
 عنه: قد صفحت لك عن جرم وجرم وجرم وجرم. وكقولك لمن يحقر أباد أسديتها إليه،
 أو ينكر ما أنعمت به عليه: قد أعطيتك ألفاً وألفاً وألفاً. فهذا أفخم في اللفظ وأوقع في النفس
 من قولك: قد صفحت لك عن أربعة أجرام، وقد أعطيتك ثلاثة آلاف).

(١٠) أو الجمع، ز.

(١١) يكون، ز.

(١٢) هل أعطاني، ك، وبهامشها: هل أعطيتني «خ».

أعطيتك مائة ومائة. فهذا في هذا المقام أحسن من أن تقول^(١): مائتين. وظاهر كلام المصنف أن مراده المعنى الأول. «أو فصل ظاهر» كقول النبي صلى الله عليه وسلم: «أذن لها بنفسين: نفس في الشتاء ونفس في الصيف^(٢)» «أو مقدر» كقول الحجاج - وقد نعي له المحمدان ابنه^(٣) وأخوه^(٤) -: سبحان الله محمد ومحمد في يوم، أي: محمد ابني ومحمد أخي، وإياهما عنى الفرزدق بقوله:

إن الرزية لا رزية مثلها فقدان مثل محمد ومحمد^(٥)

ووجه ذلك أن الفصل يزيل الثقل الحاصل بالتكرار مع المجاورة^(٦) لا ما قيل من أن إرادة كل منهما بصفة اقتضت ذلك؛ لجواز قولك: مررت

(١) يقول، د، ز، ك، وما أثبتناه مناسب للسياق.

(٢) جزء من حديث أخرجه مسلم: ج ١، ص ٦١٧. والبخاري: ج ٤، ص ٩٥ عن أبي هريرة، ولفظها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اشتكت النار إلى ربها فقالت: ياربني أكل بعضي بعضاً، فأذن لها... فهو أشد ما تجدون من الحر وأشد ما تجدون من الزمهرير» إلا أن في البخاري «فأشد ما تجدون في الحر». وأخرجه البخاري: ج ١، ص ٩٤ كلفظ مسلم، إلا أن في أوله «إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة، فإن شدة الحر من فيح جهنم، واشتكت النار...» وأخرجه الترمذي: ج ٧، ح ٢٧١٩ وفيه «... فجعل لها نفسين نفساً في الشتاء ونفساً في الصيف...».

(٣) لا أعرف عنه أكثر من اسمه.

(٤) محمد بن يوسف بن الحكم الثقفي (١٠٠-٩١هـ = ٧٠٩-٧٠٠م) كان والياً على اليمن.

تاريخ الإسلام للذهبي: ٤، ٥١-٥٢، ٣: ٣٢٣.

(٥) أحد بيتين قالهما حين مات محمد أخو الحجاج في اليمن وبلغ الحجاج نعيه في اليوم الذي مات فيه محمد ابنه، وكان الحجاج قد رأى في المنام أن عينيه قلعتا فطلق زوجته هنداً بنت المهلب بن أبي صفرة، وهنداً بنت أساء بن خارجة، فلما جاءه الخبر قال: هذا والله تأويل رؤيائي. وبعد البيت:

ملكان قد خلت المنابر منهما أخذ الحمام عليها بالمرصد

في الديوان: للناس مثل، أخذ المنون.

- الفرزدق: ج ١، ص ١٩٠-١٩١؛ الكامل: ج ٢، ص ٤٤٩؛ السبع: ٤٦١؛

المقرب ٢: ٤٢؛ شرح التسهيل ١: ٧٣؛ الوفيات ٢: ٥٤؛ المغني ١: ٣٩٣؛ السيوطي

٢: ٧٧٥؛ الهمع ٢: ١٢٩؛ التصريح ٢: ١٣٨؛ الدرر ٢: ١٦٧-١٦٨.

(٦) المجاورة، ز.

برجلين كريم وبخيل، وإنما جاز ذلك مع كون الفاصل مقدراً^(١)، لأن المقدر بمنزلة المنطوق به، على أن الحكم في ذلك ينبغي أن يعد قليلاً، والواقع يشهد به لا كما يفهمه ظاهر عبارة المصنف من التساوي^(٢).

ولقائل أن يقول: لم لا يكون المبيح لذلك في محمد ومحمد إرادة التكثير اللفظي كما في أعطيتك مائة ومائة، إذ المقام مقام تعظيم للمصائب وتفخيم لشأنه، فالعطف أليق به كما تقدم؟

«والجمع جعل الاسم» يشمل المفرد كرجل واسم الجمع كقوم والجمع كأكلب. «القابل» احرز به عما لا يقبل الجمع كالمثني والأسماء المختصة بالنفي كديار وأسماء العدد إلا مائة وألفاً، وقد عرفت ما يتوجه عليه من أن هذا حوالة على مجهول، وأراد بالجعل تجديد الناطق حالة للاسم لم يوضع عليها ابتداء فخرجت أسماء الجموع، كذا قال المصنف^(٣)، وفيه ما لا يخفى.

«دليل ما فوق اثنين» فخرج المثني وما لفظه لفظ الجمع مخالفاً لمعناه، نحو: شابت مفارقه، وهو غير مقيس، وقطعت رؤوس الكباشين، وهو مقيس. «كما سبق» إشارة إلى الاتفاق في اللفظ غالباً وفي المعنى على رأي. «بتغيير» متعلق بـ (دليل) أو بـ (جعل). «ظاهر» نحو: رجال. «أو مقدر» نحو: فلك^(٤)، فإنه يرد جمعاً فتكون الضمة فيه كضمة أسد، ومفرداً فتكون^(٥) ضمته كضمة قن، وقد خالف المصنف هذا في باب التفسير^(٦) فصحح أن نحو فلك ودلاص اسم جمع مستغنياً عن تقدير التغيير، والذي ذكره هنا هو المشهور.

(١) مقدر، ز.

(٢) من أن التساوي، ز.

(٣) في شرح التسهيل ١: ٧٤.

(٤) ذلك، د، ز.

(٥) فيكون، ك.

(٦) في التسهيل، ص ٢٦٧ فقال: (ومن الواقع على جمع ما يقع على الواحد فإن لم يثن فليس بجمع، وإن ثني فهو جمع مقدر تغييره على رأي، والأصح كونه اسم جمع مستغنياً عن تقدير التغيير).

قال الشلوبين في كتاب التنايه^(١) - [جمع تنبيه^(٢)] - مامعناه: ثبت لنا أن الجمع إما بزيادة في الآخر أو بتغيير في الكلمة وثبت لنا أن الحركات يقدر تغييرها نحو يامنص^(٣) على اللغتين، فحملنا نحو: فلك على تقدير التغيير [حماً^(٤)] على ما ثبت في لغتهم، ولو ادعينا أنه جمع لاعلى الوجهين السابقين كان ادعاء على العرب ما لم يثبت في لغتهم.

وفي عمدة المصنف وشرحها له أن ضمة (يامنص) على اللغتين واحدة، وجعل ضمة البناء على لغة من لم ينو مقدرة في الحرف المضموم^(٥) كما تقدر^(٦) في الميم في نحو يا حذام^(٧). «وهو»، أي: جعل الاسم القابل دليل ما^(٨) فوق اثنين كما سبق بتغيير ظاهر أو مقدر هو «التكسير»، سمي بذلك لتغيير بنيته تشبيهاً^(٩) بتكسير الإناء. / «أو بزيادة» عطف على (بتغيير)، وقوله: «في ٥٠ ز الآخر»: إما ظرف لغو متعلق^(١٠) بنفس (زيادة)، أو مستقر متعلق بمحذوف صفة لها، أي: زيادة كائنة في الآخر، وهي^(١١) الواو والنون أو الياء والنون نحو: مسلمون ومسلمين، والألف والتاء نحو: مسلمات.

واحترز بقوله: «مقدر^(١٢) انفصاها» من زيادتي نحو: صنون، فإنها كزيادتي نحو^(١٣): زيدين، في سلامة نظم الواحد معها، إلا أن زيادتي^(١٤)

(١) التنايه، ك، ولم أجد في كشف الظنون ولا في مراجع الترجمة له كتاباً بهذا الاسم.

(٢) عن، ز.

(٣) ما ينص، ز.

(٤) حل، ز، وسقطت من، د.

(٥) المضموم، د.

(٦) يقدر، د، ز، ك وهو خطأ.

(٧) خدام، ز.

(٨) على ما، ز.

(٩) تشبيهاً، ز.

(١٠) يتعلق، د.

(١١) وهو، د.

(١٢) يقدر، د.

(١٣) في نحو، د.

(١٤) زيادة، ز.

زيدين مقدر^(١) انفصالها لسقوطها^(٢) في النسب بخلاف زيادتي صنوان.
وقال ابن قاسم: ولوجه آخر وهو أن نونه تسقط للإضافة، بخلاف نون
صنوان.

قلت: لا يستقيم، فإن الزيادة [في زيدان^(٣)] [هي^(٤)] مجموع المدة
والنون، وهذا المجموع لا يسقط، وإن سقط بعضه للإضافة فليس المجموع
مقدر الانفصال بهذا الدليل، ثم الزيادة منها الألف والتاء [في^(٤)] نحو:
مسلمات، وإنما يقدر انفصالها باعتبار سقوطها في النسب^(٥).

وظاهر كلام المصنف يقتضي دخول [نحو^(٦)] زيدون وزيدتين في قوله
أولاً: بتغيير ظاهر. وذلك لأن هذه الزيادة تغيير للفظ^(٧) المفرد [قطعاً^(٤)]،
ولولا ذلك لم يدخل صنوان تحت قوله: (بزيادة) حتى يحتاج إلى إخراجه بقوله:
(مقدر انفصالها).

وأما قوله «لغير تعويض^(٨)» فقد احترز به من سنين^(٩) وبابه فإن زيادته
— وإن كان مقدرًا انفصالها — لكنها للتعويض^(١٠)، وذلك أن واحده منقوص
يستحق أن يجبر في التكسير برد ما نقص منه، فزيد في آخره زيادتا^(١١) جمع
التصحيح عوضاً عن الجبر^(١٢) الفأثت له، فإذاً ليس هذا بجمع تصحيح وإنما

(١) مقدرًا، د.

(٢) انفصالها لسقوطها، د، ز، ك: وما أثبتته هو الصواب.

(٣) عن، د.

(٤) سقطت من، د.

(٥) زاد هنا في، ز، كما مر.

(٦) عن، د، ز.

(٧) تغير اللفظ، د.

(٨) تعريض، د.

(٩) سنن، ز.

(١٠) لتعويض، د.

(١١) زيادة، د.

(١٢) عرضاً عن الخبر، د.

هو جمع تكسير جرى مجرى^(١) الصحيح في الإعراب، واختار^(٢) بعضهم كونه اسم جمع، وآخرون كونه جمع سلامة لم يستوف الشروط.

«وهو التصحيح»، أي: وهذا القسم الثاني [الذي^(٣)] هو جعل الاسم القابل دليل مافوق اثنين بزيادة [الخ^(٤)] هو^(٥) التصحيح، ويكون لمذكر ومؤنث، وكلامه شامل لهما. «فإن^(٦) كان» الجمع المذكور وهو جمع التصحيح. «المذكر فالمزيد في الرفع واو بعد ضمة» إما ظاهرة نحو: ﴿أَيُّهُ^(٧) الْمُؤْمِنُونَ^(٨)﴾ أو مقدرة نحو: ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلُونَ^(٩)﴾ «وفي الجر والنصب ياء بعد كسرة» إما ظاهرة نحو: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ^(١٠)﴾، أو مقدرة نحو: ﴿وَأِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفِينَ^(١١)﴾، وكذا أكرمت المصطفين. «تليهما»، أي: [تلي^(١٢)] الواو والياء^(١٣). «نون مفتوحة» حركت لالتقاء الساكنين وفتحت للتخفيف. «تكسر ضرورة»، أي: لأجل ضرورة تحصل للشاعر بسبب النظم، وذلك لأن الضرورة تبيح مراجعة الأصل كقوله^(١٤):

(١) جري مجري، د، ز: بإعجام الياءين وهو معهود في، ز قليل في، د.

(٢) وأجاز، د.

(٣) سقطت من، د.

(٤) إلى آخره، ك، وهي ساقطة من، د.

(٥) وهو، د.

(٦) وان، م.

(٧) يأيها، د، وهو خطأ.

(٨) ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ... وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعاً أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (٣١) النور (٢٤).

(٩) ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلُونَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ ١٣٩ آل عمران (٣).

(١٠) ﴿فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلُونَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَنْ يَبْرُكُمْ أَعْمَالَكُمْ﴾ ٣٥ محمد (٤٧).

(١١) ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ ٧ الفاتحة (١).

(١٢) ... الأختيار ﴿٤٧ ص (٣٨).

(١٣) سقطت، من، ز.

(١٤) الياء والواو، ز.

(١٥) جريير.

عرفنا جعفرا وبني عبيد وأنكرنا زعانف^(١) آخرين^(٢)

بكسر النون، والزعانف، جمع زعنفة^(٣) : - بكسر الزاي وإسكان العين المهملة وكسر النون وبفاء تليها^(٤) هاء تأنيث - وهو القصير.

قال الجوهري^(٥) : وأصل الزعانف^(٦) أطراف الأديم وأكارعه.

«وتسقط» هذه النون «للإضافة» قياساً مطرداً نحو: [غَيْرَ^(٧)] مُجَلِّي الصَّيْدِ^(٨) ﴿ وَالْمَقِيمِي الصَّلَاةِ^(٩) ﴾، فأما قوله^(١٠):

(١) عانف، ز.

(٢) ثالث أبيات يخاطب بها فضالة حين أوعدته بالقتل لما هجا خاله، وقبله:

عرين من عرينة ليس منا برئت إلى عرينة من عرين
قُبَيْلَةَ أَنَاخِ اللُّؤْمِ فِيهَا فليس اللؤم تاركهم لحين

وبعده:

أتوسعدي وراء بني رياح كذبت لتقصرن يداك دوني

عرين وجعفر وعبيد أولاد ثعلبة بن يربوع، رياح: ابن يربوع، عرينة: بطن من بجيلة من قبائل اليمن. يروي: عرفنا جابرا وبني رياح. عرفنا جعفرا وبني رياح. وبني أبيه.

- جرير: ص ٥٧٧؛ المقاصد: ج ١، ص ١٨٧-١٩١؛ الخزانة: ج ٣،

ص ٣٩٠-٣٩٢؛ شرح التسهيل ١: ٧٧، ٩٢-٩٣؛ ابن الناظم: ١٧؛ الرضي ٢: ١٧٩؛

ابن عقيل ١: ٦٠؛ الهمع ١: ٤٩؛ التصريح ١: ٧٩؛ الأشموني ١: ٨٩؛ الدرر ١: ٢١-٢٢.

(٣) زعنف، د، ك.

(٤) يليها، د.

(٥) الصحاح: ج ٤، ص ١٣٦٩.

(٦) الزعانيف، د.

(٧) سقطت من، د.

(٨) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُجَلِّي

الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ ١ المائدة (٥).

(٩) ﴿الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّتْ قُلُوبُهُمْ وَالصَّابِرِينَ عَلَى مَا أَصَابَهُمُ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ وَمِمَّا

رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ ٣٥ الحج (٢٢).

(١٠) غير معروف.

- لايزالون ضاربين القباب^(١)
- فقيل: الأصل ضاربين للقباب فحذف الجار وأبقى عمله على حد قوله^(٢):
- أشارت كليب بالأكف الأصابع^(٣)

(١) صدره:

رب حي عرندس ذي طلال
لم يحذف الشاعر النون من (ضاربين) وهو مضاف؛ لأنه أجراه مجرى (غَسْلِينِ)، وهذا هو المشهور في البيت، لكنه خرج على قولين آخرين: أحدهما - أنه غير مضاف في الأصل، وإنما المضاف (ضاربين) محذوفة، والأصل: ضاربين ضاربي القباب.
وثانيهما - لأبي علي الفارسي، أصل القباب: القبابي بيائي النسب وحذفت ثانيتهما وبقيت الأولى ساكنة، فالكلمة مفعول به، ولا إضافة.
عرندس: شديد. طلال: الحالة الحسنة والهيئة الجميلة. (القباب) يروى: الرقاب.
- المقاصد: ج ١، ص ١٧٦-١٧٧؛ المغني ٢: ٧١٦؛ الهمع ١: ٤٧؛ التصريح ١: ٧٧؛ الأشموني ١: ٨٧؛ الدرر ١: ٢٠-٢١.

(٢) الفرزدق.

(٣) صدره:

إذا قيل أي الناس شر قبيلة؟
من قصيدة يفتخر فيها بقومه ويهجو جريرا وقومه، ومطلعها:
منا الذي اختير الرجال سماحة وخيرا إذا هب الرياح الزعازع
وهي نقيضة قصيدة جرير التي في ديوانه ص ٣٦٧-٣٧٣؛ وفي النقاظص ج ٢، ص ٦٨٥-٦٩٩ ومطلعها:
ذكرت وصال البيض والشيب شائع ودار الصبا من عهدهن بلاقع
وقبل الشاهد:
تزيّد يربوع بهم في عدادهم
وكما زيد في عرض الأديم الأكارع
وبعده:
ولم تمتعوا يوم الهذيل بناتكم
بنو الكلب والحامي الحقيقة مانع
يروى: ومنا الذي. وجوداً إذا هب. أشرت. كليب: ابن يربوع بن حنظلة من أجداد جرير. مجرور بلى محذوفة باق عملها على غير قياس.
- الفرزدق: ج ٢، ص ٥١٦-٥٢٢؛ النقاظص: ج ٢، ص ٦٩٩-٧٠٥؛ الخزانة: ج ٣، ص ٦٦٩-٦٧١؛ المقاصد: ج ٢، ص ٥٤٢-٥٤٤؛ ابن الناظم: ٩٦؛ الرضي ٢: ٢٧٣، ٣٣٤؛ ابن عقيل ٢: ٣٣؛ المغني ١: ٣، ٢: ٧١٦؛ الهمع ٢: ٣٦، ٨١؛ السيوطي ١: ١٢-١٤؛ التصريح ١: ٢١٢؛ شرح التسهيل ٩٠: ب، ١٠٣؛ أ؛ الأشموني ٢: ٩٠، ٢٣٣؛ الدرر ٢: ٣٧، ١٠٦.

وقيل: القبائِيّ - بياثي النسب^(١) - فحذف إحداهما^(٢) وفي شرح ابن قاسم: أنه حذف الساكنة وسكن المفتوحة على حد قوله^(٣):
كفى بالنأي من أسماء كافي^(٤)

وفيه نظر؛ إذ الظاهر أنه اعتقد التسكين لغير الوقف، لقوله على حد: «كافي» في البيت، والتسكين فيه/ ضرورة لأجل الوقف، وهذا لا حاجة إليه في ٥١ ز
تخريج البيت المتقدم؛ لأنه لما حذف الياء الساكنة للضرورة وقف عليه فحذف حركته وإن كانت فتحة واجب^(٥)، لأنه اسم غير ممنون فلا ضرورة فيه من جهة تسكين المفتوح كما هي في «كافي» في ذلك البيت، لأنه منسوب ممنون، فتسكين المفتوح فيه لأجل الضرورة، إذ لولا التسكين لأبدل من التنوين ألفاً فيلزم بقاء الفتحة كما في رأيت قاضياً. «أو» تسقط «للضرورة^(٦)» كقوله^(٧):

(١) بياء النسبة، د.

(٢) أحدهما، د، ك.

(٣) أبي نوفل بشر بن أبي خازم: عمرو بن عوف، من بني أسد بن خزيمية. (١٠٠-٩٢ ق.هـ = ٥٠٠-٥٣٣ م) تقريباً. من أهل نجد، ومن فحول الشعراء وشجعان الفرسان، هجا أوس بن حارثة الطائي بخمس قصائد، وحدث أن أسره بنونبهان، ففك أوس أسره وأنعم عليه، فمدحه بشر بخمس قصائد. مات مقتولاً في إحدى غزواته. ديوانه مطبوع.

- ابن قتيبة ١: ٢٧٠-٢٧١؛ الموشح: ٨٠-٨١؛ الخزانة ٢: ٢٦٢-٢٦٤.

(٤) عجزه: «وليس لخبها إذ طال شافي». والبيت مطلع قصيدة مدح بها أوس بن حارثة بن لام الطائي حين خلى سبيله من أسر بني بنهان الطائيين وبعده:

فيا لك حاجة ومطال شوق
وقطع قرينة بعد ائتلاف

كاف: الأصل كافياً، حال مؤكدة أو مصدر على وزن اسم الفاعل، وسكنه الشاعر للضرورة. وقد روى الشطر الثاني من الشاهد بعدة روايات: وليس لخبها ما عشت شافي، وليس لنأيها إذ طال شافي، وليس لسقمها إذ طال شافي، وليس بسقمه إذ طال شافي.

- المنصف ٢: ١١٥؛ الشجري ١: ١٨٣، ٢٨٣، ٢٩٦؛ ٢٩٨؛ الرضي ١: ٢٩٥؛

شرح الشافية ١: ١٧٦؛ شواهد الشافية: ٧٠-٧١؛ بشر: ص ١٤٢-١٥٠؛ المقتضب:

ج ٤، ص ٢٢؛ الخصائص: ج ٢، ص ٢٦٨؛ ابن يعيش: ج ٦، ص ٥٠، ٥١، ج ١٠،

ص ١٠٣؛ التبريزي: ج ١، ص ٢٨٣ وج ٣، ص ٢٠؛ الخزانة: ج ٢، ص ٢٦١-٢٦٢؛

الكامل: ج ٢، ص ٧٢٩.

(٥) حركته واجب وإن كانت فتحة واجب، ز، حركته واجب وإن كان فتحه واجباً، ك.

(٦) لضرورة، م.

(٧) لا يعرف.

ولسنا إذا تابون سلماً بمذعني لكم غير أنا إن نسالم نسالم^(١)
 «أو» تسقط «لتقصير صلة» كقوله^(٢):

الحافظو^(٣) عورة العشيرة^(٤)

(١) نسلم، ز. ولم أقف لهذا البيت على سابق ولا لاحق، وهو في شرح التسهيل ١: ٧٧.

(٢) كثر الخلاف فيه واتسع وفي ما يلي بيانه:

(أ) عمرو بن امرئ القيس (٥٠٠-٥٠٠ ق.هـ = ٥٧٥-٥٠٠ م) تقريباً. من بني الحارث بن الخزرج. وهو جد عبدالله بن رواحة - رضي الله عنه -.

- المرزباني: ٢٣٣-٢٣٤؛ الخزاعة ٢: ١٩١.

(ب) مالك بن العجلان سيد الأوس والخزرج في وقته.

(ج) قيس بن الخطيم: ثابت بن عدي الأوسي.

(د) الحارث بن ظالم بن غيظ المري (٢٢-٢٢٠ ق.هـ = ٦٠٠-٦٠٠ م) تقريباً.

- الخزاعة ٣: ١٨٥.

(هـ) شريح أو ضريح بن عمرو من بني قريظة. الخزاعة ٢: ١٩٣.

والذي أوقع في هذا الاشتباه والتداخل أن لكل واحد من الثلاثة الأولين قصيدة تماثل قصيدة الآخر في البحر والقافية والروي. والسبب الذي أدى إلى إنشاد هذه القصائد أن رجلاً من بني عوف بن عمرو اسمه: (سمير قتل جارا لمالك بن العجلان، فطلب مالك منهم القود أو دية الصريح: عشرة من الإبل، فأبوا لإدوية المولى: خمسا من الإبل، فأذنهم مالك بالحرب فعرضوا عليه التحكيم، وحكموا عمرو بن بن امرئ القيس، فحكم بدية الخليف، فلم يقبل مالك، واستنصر عليهم قبائل الخزرج، فأبت بنو الحارث بن الخزرج أن تنصره، فأنشد قصيدته يذكر ذلك، وأنشد عمرو قصيدته يرد عليه، أما قيس فلم يشهد هذه الحرب بل ذكرها، ولهذا الحرب ذكر في شعر حسان بن ثابت - رضي الله عنه - وغيره.

(٣) الحافظو، د، ز، ك، بألف بعد الواو، والصحيح أن هذه الألف لا ترسم إلا مع الفعل،

والصواب: والحافظو، لأنه معطوف على خبر المبتدأ في البيت السابق عليه، وستعرف ذلك عند الكلام على القصيدة في الهامش التالي.

(٤) تمامه:

يأتهم من ورائنا وكف لا

(أ) قصيدة عمرو بن امرئ القيس.

مطلعها:

يا مال والسيد المعمم قد يطرأ في بعض رأيه السرف

خالفت في الرأي كل ذي فخر والحق يا مال غير ما تصف =

بالنصب ومثلوا له بقراءة الحسن^(١)، (والمُقيمي الصلاة^(٢)) - بالنصب -
وليس بقاطع، لما استعرفه^(٣).

وقبل الشاهد:

نحن المكثون حيث نحمد بال - مكث ونحن المصالت الأنف

وبعده:

والله لا تزدهي كتيبتنا أسد عرين مقلها الغرف

(ب) قصيدة مالك بن العجلان، وهي عند القرشي ٦٢٧-٦٣٢.

مطلعها:

إن سميراً أرى عشيرته قد حذبوا دونه وقد أنفوا

إن يكن الظن صادقاً ببني النجار لا يطعموا الذي علفوا

(ج) قصيدة قيس بن الخطيم، وهي في ديوانه ٥٣-٦٦.

مطلعها:

رد الخليط الجمال فانصرفوا ماذا عليهم لو أنهم وقفوا؟

وليس الشاهد في قصيدتي مالك وقيس، وجاء في ديوان قيس (ما نسب إليه) أبيات

عشرة أولها الشاهد، وثانيتها مطلع قصيدة عمرو.

بروى: يبطره بعض. يحمدا المكث. من ورائنا نطف. غرف. رأى عشيرته. صادقي.

التي علفوا. عورة. تجر وتنصب، والاستشهاد بالثانية.

المعمم: ذو الأعمام والعشيرة. مال: مرخم (مالك).

المكثون: جمع المكث، من المكث، والمراد الصبر. المصالت: جمع مصلت، الماضي في

الأمر. الأنف: جمع أنوف، من الأنفة، وهي الحمية. العورة: المكان الذي يخاف منه العدو.

وكف، نطف: العيب والإثم. تزدهي: تستخف. العرين: غابة يسكنها الأسد. غرف: جمع

غريف، الملتف من الشجر.

- سيبويه ١: ٩٥؛ المقتضب ٤: ١٤٥؛ المنصف ١: ٦٧؛ المحتسب ٢: ٨٠؛ شرح

التسهيل ١: ٧٧؛ الرضي ١: ٢٨٤، ٣١٩، ٣٧: ٢، ١٨٣، ٢٠٣؛ القرشي ٦٦١-٦٦٥؛

المقاصد ١: ٥٥٧-٥٦٠؛ الهمع ١: ٤٩؛ الأشموني ٢: ٢٤٧؛ الخزانة ٢: ١٨٨-١٩٣،

٣٣٧، ٤٨٣، ٤٠٠: ٣، ٤٧٣؛ العباسي ١: ٦٧؛ الدرر ١: ٢٣-٢٤؛ ديوان ابن الخطيم:

١٧٣-١٧٢.

(١) البصري، وبها قرأ ابن أبي إسحاق وأبو عمرو في رواية عنه. البحر ٦: ٣٦٩.

(٢) من الآية ٣٥ من سورة الحج (٢٢) وتقدمت في ١: ٢١٧.

(٣) في ١: ٢٢٣.

على أن أبا علي^(١) قال: يجوز أن يكون جمعاً وأن يكون واحداً، وأصله: المقيم بالخفض.

قلت: قد يחדش فيه ثبوت الياء في رسم المصحف.

«وربما سقطت» النون المذكورة لافي وقت اضطرار بل «اختياراً»^(٢) أي: في وقت اختيار «قبل لام ساكنة» كما قرىء في الشواذ ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ﴾^(٣) بالنصب، حكاه أبو زيد^(٤)، وكما قرىء أيضاً فيها ﴿إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا﴾^(٥) الْعَذَابِ^(٦) بالنصب، حكاه ابن جني^(٧). ومن حذفها لملافة اللام الساكنة قوله^(٨):

يقولون ارتحل قتل قريشاً وهم متكفون^(٩) البلد الحراما^(١٠)
وكأن الحاذف قدر النون ساكنة^(١١) على الأصل ثم حذفها للساكنين كما في التنوين أحياناً [قال^(١٢)]:

(١) الفارسي.

(٢) اختيار، د.

(٣) ﴿فَيَسُحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ... وَأَنَّ اللَّهَ مُخْزِي الْكَافِرِينَ﴾ (٢) التوبة (٩).

(٤) عن أبي السمال أو غيره. المحتسب: ج ٢، ص ٨٠.

(٥) لذائقوا، د، ز، ك.

(٦) ﴿... الْأَلِيمِ﴾ ٣٨ الصافات (٣٧).

(٧) في المحتسب: ج ٢، ص ٨١: عن بعض الأعراب ونسبها أبو حيان في البحر: ج ٧،

ص ٣٥٨ إلى أبي السمال وأبان عن ثعلبة عن عاصم.

(٨) لم يسموه.

(٩) متكفون، ز، وفي جميع النسخ بألف بعد الواو.

(١٠) لم أجد له سابقاً ولا لاحقاً، وهو في الهمع: ٢: ١٥٧؛ والدرر: ٢: ٢١٨.

(١١) ساكنه، ز.

(١٢) ليست في، د، والقائل: أبو الأسود الدؤلي: ظالم بن عمرو بن ظالم أو ابن سفيان بن عمر بن حلس

(١ق.هـ- ٦٩هـ = ٦٢١-٦٨٨م). من أفاضل التابعين. فيه تشيع. أول من وضع أسس

النحو. روى عن عمر وعلي وابن عباس وأبي ذر - رضي الله عنهم - وعنه ابنه ويحيى

ابن يعمر. ولي قضاء البصرة. نقط المصحف لأول مرة.

- ابن قتيبة: ٢: ٧٢٩-٧٣٠؛ الأغاني: ١٢: ٢٩٧-٣٣٤؛ الغاية: ١: ٣٤٥، ٣٤٦؛

البغية: ٢: ٢٢-٢٣.

فألفيته غير مستعتب ولا ذاكراً لله إلا قليلاً^(١)
 [بنصب الاسم الشريف^(٢)]، وعلى هذا فلا دليل في قراءة من قرأ
 ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾^(٣) بالنصب، على أن حذف النون لتقصير الصلة^(٤)،
 لاحتمال كونه لملاقاة اللام الساكنة، وهذا ما كنا وعدناك به قريباً.

«غالباً» لا دائماً، فإنها قد تسقط في بعض الأحيان لا قبل^(٥) لام ساكنة
 كقراءة الحسن^(٦) ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِي بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾^(٧) وخرجه

(١) من أبيات قالها في امرأة عرضت عليه زواجها وأثنت على نفسها فلما تزوجها وجدها خلاف
 ما قالت. وأولها:

أريت امرأة كنت لم أبله أتاني فقال اتخذني خليلاً
 وقبل الشاهد:

فذكرته ثم عاتبته عتاباً رقيقاً وقولاً جميلاً
 وبعده:

أست حقيقاً بتوديعه وإتباع ذلك صرماً طويلاً

أريت: أصله أرايت، حذف الهمزة تخفيفاً، ومعناه أخبرني. لم أبله: لم أجربه. ألفيته:
 وجدته. غير مستعتب: غير راجع بالعتاب عن قبيح ما يفعل. ذاكراً: يروي بالنصب عطفاً
 على غير، وحذف التنوين ضرورة. أو لالتقاء الساكنين، ويروي بالجر عطفاً على مستعتب،
 ولفظ الجلالة منصوب.

– الديوان «ذيله» ص ٢٠٢-٢٠٣؛ سيويه ١: ٨٥؛ المقتضب ١: ١٩، ٢: ٣١٣؛
 الأغاني ١٢: ٣١٠-٣١١؛ المنصف ٢: ٢٣١؛ الشجري ١: ٣٨٣؛ ابن يعيش ٢: ٦،
 ٩: ٣٦-٣٤؛ ثعلب: ١٤٩؛ الفراء ٢: ٢٠٢؛ الرضي ٢: ٤٠٢؛ المغني ٢: ٦١٢، ٧١٦؛
 السيوطي ٢: ٩٣٣-٩٣٤؛ الهمع ٢: ١٩٩؛ الخزانة ٤: ٥٥٤-٥٥٨؛ الدرر
 ٢: ٢٣٠-٢٣١.

(٢) سقطت من، د.

(٣) الحج من الآية ٣٥ وانظر ١: ٢١٧.

(٤) الصلاة، د.

(٥) قبيل، ز.

(٦) البصري نسبت هذه القراءة في الكشاف والبحر المحيط للأعمش وحده. راجع

١: ٢٢٤هـ ١.

(٧) البقرة، من الآية ١٠٢، وطولها يحول دون نقلها.

الزخشمري^(١) على أن طرح النون للإضافة إلى أحد، والفصل^(٢) بينها بالظرف، ثم سأل كيف يضاف إلى أحد وهو مجرور بمن؟ وأجاب بأن الجار جعل جزءاً من المجرور، وفيه نظر.

فإن قلت: كيف يجتمع قيد الغلبة وقيد^(٣) القلة المستفادة من (ربما) مع تنافيهما؟

قلت: ليسا راجعين إلى محل واحد حتى يلزم التنافي، بل التقليل راجع إلى سقوطها في الاختيار، والغلبة راجعة إلى سقوطها فيه قبل لام ساكنة بالنسبة إلى غير ذلك مما [لا^(٤)] يقع قبله في الاختيار، مع أن كليهما قليل في الكلام، أي: أن سقوطها في السعة [مطلقاً^(٥)] قليل، وهذه القلة تنقسم إلى مغلوبة ومحلها ماسقطت فيه النون لا قبل لام ساكنة^(٦)، وإلى غالبية للقسم المتقدم ومحلها ماسقطت فيه قبل^(٧) لام ساكنة^(٨).

فإن قلت: فعلى أي وجه تعرب قوله غالباً؟

قلت: أجعله صفة لمصدر فعل محذوف^(٨)، أي: يقع ذلك، أي: سقوطها قبل لام ساكنة^(٦) وقوعاً غالباً بالنسبة إلى غيره، ولو جعل صفة لمصدر

(١) في الكشف ج ١، ص ١٣٧ قال: (وقرأ الأعمش: (وما هم بضاري) بطرح النون والإضافة إلى أحد والفصل بينهما بالظرف. فإن قلت كيف يضاف إلى أحد وهو مجرور بمن؟ قلت: جعل الجار جزءاً من المجرور).

– وفي البحر: ج ١، ص ٣٣٢: وقرأ الأعمش بحذفها، وخرج ذلك على وجهين، أحدهما: أنها حذفت تخفيفاً وإن كان اسم الفاعل ليس في صلة الألف واللام. الثاني: . . . وذكر رأي الزخشمري ثم أبطله، وينبغي أن تلاحظ أنها نسبا حذف النون إلى الأعمش لا إلى الحسن.

- (٢) والفضل، د.
- (٣) وفيه، ز.
- (٤) سقطت من، د، ز.
- (٥) سقطت من، د.
- (٦) ساكنه، ز.
- (٧) فيه النون قبل، د.
- (٨) محذوف فعل، ز.

«سقطت» المذكور، أي: سقطت سقوطاً غالباً، مع تقييد الفعل المذكور بقوله: (ربما) المفيد للتقليل^(١)، حصل المحذور.

وأنت خير بأنه ينبغي أن يكون المحل الذي يقدر فيه الفعل المحذوف للمصدر^(٢) هو ما يلي قوله (اختياراً)، بحيث يكون قوله: (قبل لام ساكنة^(٣)) متعلقاً بذلك الفعل المقدر، فتأمل.

«وليس الإعراب انقلاب الألف والواو ياء» في الجر والنصب كما هو مذهب الجرمي^(٤)، وتبعه ابن عصفور^(٥)، وزعم أنه ظاهر كلام سيويه نحو: مررت بالرجلين ورأيت/الرجلين في المثني، ومررت بالزيدين ورأيت الزيدين في الجمع، فالإعراب هو انقلاب الألف ياءً في المثني جرّاً ونصباً، وانقلاب الواو ياءً في الجمع جرّاً ونصباً، فإذا دخل عامل الرفع لم يغير شيئاً، ووجهه أن الألف والواو ثبتتا^(٦) فيهما قبل التركيب. ورد بمخالفته^(٧) للنظائر، وبأن تقدير الإعراب إذا أمكن راجح على عدمه بالإجماع، وقد أمكن^(٨) تقدير مغايرة الألف والواو في: عندي اثنان وعشرون—مثلاً—للألف والواو فيهما^(٩) قبل التركيب، كما تقدر^(١٠) المغايرة في [نحو^(١١)]، نعم الزيدان أنتما يازيدان، ونعم

٥٢ ز

(١) للتعليل، ز.

(٢) المصدر، د.

(٣) ساكنه، ز.

(٤) أبو عمر صالح بن إسحاق البصري، مولى جرم بن زبان من قبائل اليمن (١٠٠-٢٢٥هـ= ١٠٠-٨٤٠م). فقيه عالم بالنحو واللغة دين صحيح الاعتقاد، أخذ عن يونس والأصمعي والأخفش وأبي عبيدة، وحدث عنه المبرد. من مصنفاته: التنبيه، السير، الأبنية، العروض، غريب سيويه.

- القفطي: ج ٢، ص ٨٠-٨٣؛ الوفيات: ج ٢، ص ٤٨٥-٤٨٧؛ البغية: ج ٢،

ص ٨-٩.

(٥) قال بذلك في المقرب ١: ٤٩.

(٦) ثبتا، ز، وحروف الهجاء يصح فيها التذكير والتأنيث.

(٧) لمخالفته، ز.

(٨) يمكن، د، ك.

(٩) وفيها، د.

(١٠) يقدر، د.

(١١) سقطت من، د.

الزيدون أنتم يازيدون، وإن الرجلين [لارجلين^(١)] مثلها. «ولا مقدراً في الثلاثة» وينسب هذا القول لسيبويه، ووجهه أن أصل الإعراب أن يكون بالحركة، وقد أمكن بحسب التقدير، فليقل به.

قال الرضي الإستربادي^(٢): وفهم الإعراب من هذه الحروف يضعف هذا القول.

وقال غيره: لا وجه لتقدير الفتحة في الياء، لختفها، بدليل رأيت القاضي، بل المثني أبعد عن ذلك، لأن ما قبل يائه مفتوح لا مكسور^(٣). «ولا مدلولاً^(٤) بها^(٥)»، أي: بالأحرف الثلاثة المذكورة. «عليه»، أي: على الإعراب «مقدراً» في الحرف حال من المجرور بـ(على) «في متلوها» أي: في الحرف الذي يتلوه الأحرف المذكورة كالدال في الزيدان والزيدون والزيدين [والزيدين^(٦)]، هذا مذهب^(٧) الأخفش والمبرد والمازني والزبّادي^(٨).

ورده المصنف^(٩) بأن الأحرف المذكورة مكملة للاسم، إذ هي مزيدة لمعنى

(١) سقطت من، د.

(٢) الاستربادي، د، والقول الذي نسبه إليه الشارح موجود في شرح الكافية: ج ١، ص ٣٠.

(٣) كرر في (ز) من قوله: ولا مقدراً إلى لا مكسور.

(٤) مدلول، ز.

(٥) بها، د، ك.

(٦) سقطت من، د، ز.

(٧) هو مذهب، د.

(٨) أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان بن سليمان، من ولد زياد بن أبيه (١٠٠-٢٤٩هـ =

٨٦٣م). نحوي لغوي راوية، قرأ على سيبويه، وروى عن أبي عبيدة والأصمعي. ومن

مؤلفاته: النقط والشكل، الأمثال، شرح نكت سيبويه، أسماء السحاب والرياح والأمطار.

— المعجم: ج ١، ص ١٥٨-١٦١؛ القفطي: ج ١، ص ١٦٦-١٦٧؛ البغية:

ج ١، ص ٤١٤.

(٩) في شرح التسهيل ١: ٨٠، ونصه: (وهو مردود من ثلاثة أوجه:

أحدهما: أن الحروف المتجددة للتثنية والجمع مكملة للاسم؛ إذ هي مزيدة في آخره لمعنى

لا يفهم بدونها كالف التانيث وتائه وياه النسب، فكما لم يكن ما قبل هذه محلاً للإعراب كذلك

لا يكون ما قبل الأحرف الثلاثة محلاً له، إذ الإعراب لا يكون إلا آخراً.

الثاني: أن الإعراب لو كان مقدراً فيما قبلها لم يحتج إلى تغييرها كما لم يحتج إلى تغيير =

كألف التأنيث فلا يكون ما قبلها محلاً للإعراب وبأن الإعراب لو كان مقدراً في متلوها لم يحتج إلى تغييرها كالمقصور، وبأن الإعراب إنما جرى به لبيان ما يحدث بالعامل، والحروف وافية بذلك فلا معدل عنها. «ولا النون عوضاً»^(١) من حركة الواحد» وهو مذهب الزجاج^(٢)، قال: لثباتها مع الألف واللام. واعتذر عن حذفها للإضافة بأنها زيادة والإضافة زيادة فكرهوا الجمع بين زيادتين، ورد بقيام الأحرف مقام الحركات فلا حاجة إلى التعويض «ولا من تنوينه» أي: تنوين الواحد، وهو مذهب ابن كيسان، قال: لحذفها للإضافة، واعتذر عن ثباتها مع الألف واللام بأنها قويت بالحركة فبعدت عن موجب الحذف، ورد بـ«حبلين»^(٣)، وأجيب بأن فيه تنويناً مقدراً، وكذا كل ما لا^(٤) ينصرف. «ولا منهما»، أي: من^(٥) حركة الواحد وتنوينه معاً، وهو

= ما بعد الإعراب المقدر قبل ياء المتكلم وفي ألف المقصور.
الثالث: أن الإعراب إنما جرى به للدلالة على ما يحدث بالعامل والحروف المذكورة محصلة لذلك، فلا عدول عنها، وإذا بطلت الثلاثة تعين الحكم بصحة الرابع، وهو أن الحروف الثلاثة هي الإعراب).

(١) عوض، م.

(٢) أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل (٢٤١-٣١١ هـ = ٨٥٥-٩٢٣ م). فاضل دين حسن الاعتقاد، عالم بالنحو، كان يخرط الزجاج، لازم المبرد وأخذ عنه، واختاره المبرد معلماً لبني مازقة ثم للقاسم بن عبيد الله بن سليمان وزير المعتضد. من كتبه: فعلت وأفعلت - ط، معاني القرآن، شرح أبيات سيبويه، خلق الفرس.
- المعجم: ج ١، ص ١٣٠-١٥١؛ القفطي: ج ١، ص ١٥٩-١٦٦؛ البغية: ج ١، ص ٤١١-٤١٣.

(٣) وجه الرد: أنه لا تنوين في واحده، وهو (حبل)؛ لأنه ممنوع الصرف.

(٤) مالا مالا، ك.

(٥) عن، ز.

مذهب [ابن^(١)] ولاد^(٢) وأبي علي^(٣) وابن^(٤) طاهر^(٥)، قالوا: لوجود^(٦) حكم الحركة مع الألف واللام وحكم التنوين مع الإضافة ويرده ماتقدم «ولا من تنوينين» في جانب المثني «فصاعداً» في جانب الجمع، وهو قول ثعلب، وله قول في الإعراب يشبه ذلك، ولم يذكره المصنف، وذكره الزجاج في مسائله، قال: وذهب ثعلب إلى أن ألف المثني عوض من [ضمتين وواو الجمع عوض من^(٧)] ثلاث ضمات، فيلزمه أنا إذا جمعنا مائة^(٨) اسم أن يكون الواو عوضاً من مائة ضمة. انتهى [بمعناه^(٩)]، وهذا الإلزام وارد في النون أيضاً. «خلافاً لزاعمي ذلك»، وقد عرفت من ذهب إلى كل واحد من المذاهب السابقة على التعيين. / «بل الأحرف الثلاثة إعراب» على ما اختاره المصنف^(١٠) ٥٣ ز

(١) سقطت من، ز.

(٢) لعله يعني: أبا العباس أحمد بن محمد بن الوليد: ولاد التميمي المصري (٠٠-٣٣٢ هـ =

٠٠-٩٤٤ م). أصله من أهل البصرة، ونزح جده إلى مصر. هو وأبوه وجده نحويون. أخذ

عن الزجاج. صنف: المقصور والمدود- ط.

الانتصار: رد فيه على المبرد في المسائل التي أخذها على سيويه.

- معجم الأدباء ٤: ٢٠١-٢٠٣، القفطي ١: ١٩٩-١٠١، البغية ١: ٣٨٦.

(٣) الفارسي.

(٤) سقط العاطف من، ك.

(٥) أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي يعرف بالخدب: الرجل الطويل. نحوي

حافظ اشتهر بتدريس الكتاب، ويقال إنه كان يحفظه، وله عليه طرر مدونة مشهورة اعتمد

عليها ابن خروف في شرحه، وله تعليق على الإيضاح، أخذ الكتاب عن ابن الرمال

وابن الأخضر وأخذ عنه ابن خروف ومصعب الخشتي وعبدالحق بن خليل السكوني وفاته في

عشر الثمانين بعد الخمسمائة، وقال القفطي في عشر السبعين.

- البغية: ج ١، ص ٢٨؛ القفطي: ج ٤، ص ١٨٨-١٨٩.

(٦) الوجود، ز.

(٧) سقطت من، ز.

(٨) ما قد، ز.

(٩) سقطت من، د.

(١٠) في شرح التسهيل ١: ٨٠ قال- بعد أن بين الأقوال الثلاثة في إعراب المثني والجمع وردها-:

(وإذا بطلت الثلاثة تعين الحكم بصحة الرابع وهو أن الحروف الثلاثة هي الإعراب).

وابن الحاجب وجماعة^(١) من المحققين؛ وذلك لأن الحركات استوفتها الأحاد^(٢)، مع أن في آخر هذين - أعني المثني والمجموع على حدّه - ما يصلح لأن يكون إعراباً من حروف المد، ومن ثم أعرب المكسر وجمع المؤنث السالم بالحركات، وإنما أعربا - أعني المثني وجمع المذكر السالم - هذا^(٣) الإعراب المعين لأن الألف كان قد جلب قبل الإعراب في المثني علامة للتثنية وكذا الواو في الجمع لمناسبة الألف لخفته لقلة عدد المثني والواو لثقله لكثرة عدد الجمع ثم أرادوا إعرابهما، فإن صوغ المثني والمجموع متقدم لا محالة على إعرابهما، فحصل^(٤) فيهما ما صلح^(٥) لأن يكون إعراباً، وأسبق الإعراب الرفع لأنه علامة العمد، فجعلوا ألف المثني وواو الجمع علامتي الرفع فيهما، فلم يبق من حروف اللين - وهي التي هي أولى بالقيام مقام الحركات - إلا الياء للجر والنصب في المثني والمجموع، والجر أولى بها^(٦)، فقلبت ألف المثني وواو الجمع في الجرياء فلم يبق للنصب حرف فأتبع الجر دون الرفع لكونها علامتي الفضلات بخلاف الرفع.

«والنون لرفع توهم الإضافة» في بعض الصور نحو: عجبت من بنين كرماء وبنين كرام، ومررت بناصرين باغيين^(٧) [تريد^(٨) بباغيين^(٩)] الصفة لا^(١٠) [المفعولية].

«أو» لرفع توهم «الإفراد» كالحوزلان تثنية الخوزلى^(١١) في لغة،

(١) وجاعة، ز.

(٢) الأحاد، د، ك.

(٣) بهذا، د.

(٤) فجعل، ز.

(٥) يصلح، ك.

(٦) بهما، د، ك.

(٧) باغين، د، ك.

(٨) يريد، د.

(٩) بباغين، د، ك، والمناسب ما أثبتته، وما بين المعقوفين ساقط من، ز.

(١٠) لا، ز.

(١١) الخوزلا، د، الخوزلي، ز.

والتمثيل^(١) لذلك^(٢) بنحو: هذان كما فعل ابن قاسم ليس بجيد، لأن (هذان)^(٣) ليس بمثنى حقيقة، وإنما هو على صورة المثني، ومثال توهم الأفراد في الجمع: مررت بالمهتدين وبالقاضين^(٤)، ثم حمل ما لم يوجد^(٥) فيه هذا التوهم على ما وجد فيه، ليجري الباب على سنن واحد.

«وإن كان التصحيح لمؤنث أو محمول عليه فالزيد ألف وتاء^(٦)»
 لأولويتها به من حيث إن كلا منهما جاء للتأنيث والجماعة: أما مجيء الألف للتأنيث ففي نحو: حبل، وأما للجمع ففي نحو: رجال، وأما مجيء التاء للتأنيث فظاهر، للجمع في (كمأة)، فإنها جمع كمء^(٧)، وكمأة وكمء^(٨) عكس تحمة وتخم.

«وتصحيح المذكر» باعتبار المسمى لا باعتبار اللفظ، إذ لا خلاف أنك لو سميت رجلاً بزيب أو أسماء أو سلمى جمعته بالواو والنون، وانظر لأي شيء امتنع طلحون وقيل طلحات، فأعطي حكم المؤنث^(٩) اعتباراً، بلفظه، وقيل: — في العدد — ثلاثة طلحات، بإلحاق عدده حرف التاء على إعطائه حكم المذكر اعتباراً بمعناه؟، ولأي شيء قيل: زيب، فلم ترد التاء في التصغير تنزيلاً للحرف الزائد منزلة تاء^(١٠) التأنيث، ولم يقل: — في زيب منقولاً إلى المذكر — زيبات، تنزيلاً له منزلة طلحة؟. «مشروط بالخلو من تاء التأنيث» فلا

(١) والتمثل، ز.

(٢) بذلك، د.

(٣) هذا، ز.

(٤) وبالقاضيين، د.

(٥) يوحد، ز.

(٦) وياء، ز.

(٧) كمأ، د، كمي، ك.

(٨) كياء، د، كم، ز: وما أثبتته في هذا والذي قبله هو الموافق لقواعد الإملاء.

(٩) المؤنث، ز.

(١٠) ياء، ز.

يجمع نحو: طلحة وحمزة وهبيرة^(١) بالواو والنون. «المغايرة لما في عدة^(٢) وثبة علمين».

قال ابن قاسم^(٣): المراد بهما كل ما كانت التاء فيه عوضاً عن الفاء كعدة أو عن اللام كثبة، فإن هذا النوع^(٤) إذا كان علماً لمذكر جمع بالواو والنون نحو: عدون وثبون.

قلت: الذي ينبغي أن يؤخذ^(٥) في عدة وثبة ثلاثة قيود:

أحدها: كون التاء عوضاً حتى إذا كانت لغير عوض لم^(٦) يجمع^(٧) ما هي فيه هذا الجمع.

الثاني: كون اللام صحيحة حتى إذا كانت حرف علة امتنع جمعه هذا الجمع.

فإن قلت: وقع في خطبة المخصص^(٨) لابن سيده: أن أصل لغة لغوة، قال: ونظيرها كرة وقلة وثبة لأمها كلها واو. فإذا كان كذلك لم يتأت التقييد^(٩) بما ذكرته من كون اللام صحيحة؛ لأن لام ثبة واو بهذا النص.

(١) وهبيرة، د.

(٢) في نحو عدة، م.

(٣) القاسم، ز.

(٤) لنوع، د.

(٥) يؤخذ، د.

(٦) لا، ز، ك.

(٧) تجمع، د.

(٨) ج ١، ص ٦-٧ قال: (وأما وزنها وتعريفها وما تحلل إليه من الحروف وتتركب عنه فهي فعلة وتركبه من ل.غ.و.ة. وإليها تنحل؛ لأن التحلل إنما هو إلى مثل ما يقع عليه التركيب، يقال: لغوت، أي تكلمت، وأصلها لغوة، ونظيرها قلة وكرة وثبة، كلها لأمها واو؛ لقولهم قلت بالقلة، وكروت بالكرة، ولأن الثبة كأنها من مقلوب ثاب يثوب، والجمع لغات ولغون ك: كرات وكرون، يجمعونها بالواو والنون إشعاراً بالعوض من المحذوف مع الدلالة على التقصير، وربما كسروا أوائل مثل هذا.

(٩) القيد، ز.

قلت: في/صحاح^(١) [الجوهري^(٢)]: والثبة وسط الحوض الذي يثوب إليه الماء، فالهاء هنا^(٣) عوض من الواو الذاهبة من وسطه. انتهى^(٤). فأصله إذن: ثوبة؛ لأنه من ثاب يثوب إذا رجع، فهذا معارض لما في المخصص، على أن ابن سيده قد قال هناك^(٥): ولأن الثبة كأنها مقلوب^(٦) ثاب يثوب. فاعترف بأنها ذات لام صحيحة في الأصل.

القيد الثالث: كون الكلمة لا تكسير لها قبل العلمية، وهذه حالة عدة وثبة، حتى إذا كانت قد كسرت قبل العلمية نحو: شفة وشفاه، امتنع جمعها جمع تصحيح بالواو أو الياء والنون، فتأمله.

«و» مشروط أيضاً بالخلو «من إعراب بحرفين»، فلا يجمع نحو زيدين وزيدين مسمى به هذا الجمع، وهذا الشرط والاثنان^(٧) بعده شروط لصحة الجمع عموماً لا لجمع المذكر خصوصاً، وكلامه يوهمه^(٨)، وكلها خارجة من قوله – فيما تقدم^(٩) –: الاسم القابل. إلا أن ذاك^(١٠) إجمال وهذا تفصيل^(١١). «و» مشروط أيضاً [بالخلو^(١٢)] «من تركيب إسناد» نحو:

(١) الصحاح، د.

(٢) سقطت من، د، ك.

(٣) ههنا، ز.

(٤) ج ١، ص ١٥ قال: (ومثاب الحوض وسطه الذي يثوب إليه الماء إذا استفرغ، وهو الثبة أيضاً، والهاء عوض عن الواو الذاهبة من عين الفعل، كما عوضوا في قولهم: أقام إقامة، وأصله إقواما).

وفي ج ٦، ص ٢٢٩١، قال: (والثبة أيضاً وسط الحوض الذي يثوب إليه الماء، والهاء... بمعنى الأول).

(٥) أنظر هامش (٨) من ١: ٢٣١.

(٦) من مقلوب، ز.

(٧) والإثبات، ز.

(٨) يوهم، ز، ك.

(٩) ١: ٢١٣.

(١٠) ذلك، د، ك.

(١١) تفصيله، ز.

(١٢) سقطت من، ز.

تأبط شراً وبرق نحره. «أو» تركيب «مزج» نحو: بعلبك وسيبويه. وفي الصحاح^(١) للجوهري: عمرويه، ذكر المبرد في تثنيته وجمعه العمرويهان والعمرويهون. وذكر غيره أن من أعرب سيبويه وعمرويه ثناه وجمعه. ولم يشترط ذلك المبرد. فمقتضى كلامه أن جمع ذلك حين الإعراب قول الجميع وأن محل الخلاف ما إذا بني وأن المبرد لا يشترط الإعراب وأن اشتراطه هو قول الأكثرين، ويؤيد ذلك قوله في فصل ويه^(٢): ومن قال [جاء^(٣)] سيبويه ورأيت سيبويه وأعربه كإعراب ما لا ينصرف ثناه وجمعه، ومن بناه يقول في التثنية ذوا سيبويه وكلاهما سيبويه، ويقول^(٤) في الجمع: ذوو سيبويه وكلهم سيبويه^(٥).

وعلى هذا نقول: المصنف مخالف للجميع، وذكر أبوحيان خلافاً في المختوم بويه من المركب المزجي هل يثنى ويجمع جمع المذكر؟، وأن الذين أجازوا ذلك جوزوا سيبون وسيبويهون، ولم يقيد ذلك بمن أعرب ولا بمن^(٦) بنى، ولا ذكر خلافاً في معدي كرب ونحوه، ولا قيد الخلاف بما قيده الجوهري، فكلام^(٧) الثلاثة متخالف «و» مشروط أيضاً «بكونه» أي: كون المذكر «لمن يعقل» كزيد وفاضل. «أو مشبه به»، أي: بمن يعقل كقول الشاعر^(٨) يصف^(٩) قوساً وسهامها^(١٠).

مخالفتي^(١١) دون الأخلاء نبعة ترن إذا ما حركت وتزمج

(١) ج ٢، ص ٧٥٧ وما نقله الجوهري عن المبرد موجود في المقتضب ج ٤، ص ٣١.

(٢) فصلويه، ز.

(٣) سقطت من، ز. (٤) ونقول، ز.

(٥) آخر كلام الجوهري عن الصحاح (٦: ٥٥٨) مع تصرف فيه، وفي ما يلي نصه:

(من قال: هذا سيبويه، ورأيت سيبويه فأعربه بإعراب ما لا ينصرف ثناه وجمع، فقال: السيبويهان والسيبويهون وأما من لم يعربه، فإنه يقول: في التثنية - ذوا سيبويه، وكلاهما سيبويه، ويقول في الجمع: ذوو سيبويه، وكلهم سيبويه).

(٦) من، ز.

(٧) وكلام، د.

(٨) لم أصل إلى اسمه.

(٩) يعص، ز.

(١٠) وسهاما، د.

(١١) مخالفتي، د، ز.

لها فتية^(١) ماضون حيث رمت بهم شرابهم قان من الدم أحمر^(٢)
 قلت: المراد بالنبذة القوس وبالفتية^(٣) السهام، والشاهد في قوله
 ماضون. وما أحسن قول بعض الشعراء [التأخرين^(٤)] ملغزاً في القوس
 والنشاب:

ما عجوز كبيرة بلغت عمراً طويلاً وتتيها الرجال
 قد علا جسمها اصفرار ولم تشك سقاماً ولا عراها^(٥) هزال
 ولها في البنين^(٦) سهم وقسم وبنوها كبار قدر نبال
 وأراهم لم يشبهوها ففي الأمم اعوجاج وفي البنين اعتدال^(٧)

«علماً» قال المازني: غير معدول، فلا يجوز^(٨) في نحو: عمر أن يجمع^(٩)
 هذا الجمع، بل ألا يثنى ولا يجمع مطلقاً.

فإن قلت: إذا قيل: الزيدون، فقد وقع الجمع في غير علم، ضرورة أن
 تثنية العلم وجمعه يقتضي إخراجهم عن حقيقة كونه علماً، إذ يصير نكرة، لأن
 العلم إنما/يكون معرفة على تقدير إفراده لموضوعه، لأنه لم يوضع علماً إلا مفرداً،
 فإذا قصد إلى تثنيته وجمعه فقد زال معنى العلمية منه فصار نكرة. ٥٥ ز

قلت: معنى كلامهم أن الاسم إذا كان علماً بشروطه صح إيراد الجمع
 عليه، وذلك بعد أن تنكره، وليس المراد [منه^(١٠)] أنه بقي علماً وجمع وهو على

(١) قنية، د، ك.

(٢) أوردهما في شرح التسهيل (١: ٨٤) ولم أجدهما في غيره.

(٣) وبالقنية، د، ك.

(٤) ليست في، ك، ولم أعرف الشاعر.

(٥) هداها، ز.

(٦) الشين، ز.

(٧) لم أقف على هذا اللغز في غير هذا الكتاب.

(٨) يجيز، ز، ك. وفي هامشها يجوزخ.

(٩) يجمع، ز.

(١٠) سقطت من، د، ك.

تلك الحالة، وهذا مما يجاجى به فيقال: أمر اشترط وجوده لحكم فإذا وجد لم يثبت ذلك الحكم إلا بعد إزالة ذلك الأمر الذي اشترط وجوده، فصار في الحقيقة وجوده شرطاً^(١) للإقدام على الحكم، وعدمه شرطاً لثبوت ذلك الحكم. وقد عنَّ لي أن أنظم ذلك لغزا فقلت:

أيا علماء الهند لا زال فضلكم مدى^(٢) الدهر يبدو في منازل سعده
 ألمَّ بكم شخص غريب لتحسنوا بإرشاده عند السؤال لقصدته
 وها هو يبدي ما تعسر^(٣) فهمه عليه لتهدوه إلى سبل رشدته
 فيسأل ما أمر شرطتم وجوده فلم تقض النحاة برده
 فلما وجدنا ذلك الأمر حاصلًا منعتم ثبوت الحكم إلاَّ بفقده^(٤)؟
 وهذا لعمرى في الغرابة غاية فهل من جواب تنعمون بسرده^(٥)؟

(١) شرط، ز.

(٢) مد، د، ك.

(٣) تعذر، د، وهامش ك خ.

(٤) بفقده، د.

(٥) برده، د. أورد الشيخ حسن العطار هذه الأبيات في حاشيته على شرح الأزهرية، المطبعة البهية المصرية سنة ١٣٤٤ هـ، ص ٥١.

ثم قال: وأجاب بعض الفضلاء بقوله:

أيا من على أفراس أفكاره غدا يصيد عزيز الشاردات بجده
 فهالك جوابا للسؤال موضحا يفوق فريد الدر في نظم عقده
 قد اشترطوا في مفرد علمية لجمع على نهج المثني وحده
 فلما رأوا تعريف ذاك محققا أبوا جمعه إلا بآببات ضده
 ويدفع ذا الإشكال أن شيوعه لصحة جمع لا غنى عن وجوده
 وتعريفه شرط لإقدام حاذق عليه فلا تستغربوا شرط فقده

ثم قال الشيخ العطار: ومحصل الإشكال أن العلمية كيف تشترط في مفرد هذا الجمع،

ثم يشترط نقيضها - وهو التنكير - في تحققه؟

ومحصل الجواب أن العلمية ليست شرطا حتى يتحقق التنافي، بل هي من قبيل المعد - بضم الميم وكسر العين - وهو ما يتوقف على حصوله حصول المطلوب ولا يجامعه، وذلك كالخطوات الموصلة للمقصد، فإنه يتوقف عليها الوصول للمقصد، وعند الوصول إليه تنعدم ولا توجد معه، وظهر أن إطلاق (الشرط) على العلمية بطريق الاستعارة، لعلاقة المشابهة بينه =

«أو مصغراً» نحو: رجيلون، فلا تشتط^(١) فيه العلمية لتعذر تكسيبه.
 «أو صفة تقبل^(٢) تاء التأنيث» نحو: ضارب، فإنه يقال في مؤنثه: ضاربة،
 فإن لم يقبلها امتنع جمعه هذا الجمع نحو أحمر وسكران في لغة غير بني أسد ونحو صبور
 وقتيل.

قال ابن قاسم: ويستثنى من ذلك أفعال التفضيل غير المقرون بمن، فإنه
 يجمع هذا الجمع وإن كان صفة يقصد^(٣) فيها التأنيث، ولا تقبل^(٤) التاء.

قلت: فيتوجه الاعتراض على المصنف، وفي بعض النسخ تقييد تاء
 التأنيث^(٥) بإطراد^(٦)، احترازاً من نحو: مسكين فإنهم قالوا في مؤنثه، مسكينة،
 ومع ذلك فالقياس ألا يقال: مسكينون وإن كانوا قد قالوه؛ لأن دخول التاء في
 مسكينة لا ينقاس.

«إن قصد معناه» جعلوه شرطاً احتراز به عن نحو: راوية وعلامة، فإنه
 صفة تقبل التاء عند عدم قصد معنى التأنيث فلا يجمع هذا الجمع.

قال ابن قاسم: وما كان مختصاً بالمذكر نحو خصي يجوز جمعه بالواو
 والنون؛ إذ لا يقصد به معنى التأنيث.

= وبين (المعد) في توقف المطلوب على كل، ولا يصح أن تكون العلمية شرطاً حقيقياً، لأن
 الشرط يجامع المشروط، والعلمية لا تجامع الجمع، كما علمت، والحاصل أن كلا من (المعد)
 (والشرط) يتوقف عليه حصول الشيء، لكن الشرط يستمر مصاحباً للمشروط، والمعد ينعدم
 عند حصوله، والعلمية من قبيل المعد لا الشرط).

(١) تشتط، ز.

(٢) لقب، ز.

(٣) تقصد، ز.

(٤) يقبل، د.

(٥) تقييد التاء، د.

(٦) ليس هذا القيد في (م)، وذكر محققه أنه موجود في واحد من أصوله.

قلت: يعني أن انتفاء^(١) القبول المذكور يصدق بصورتين: كونه ذا مؤنث ولا يقبل^(٢) التاء، وكونه لا مؤنث له.

قال ابن هشام: والذي عندي أن هذا لم يخرج مخرج الشرط بل مخرج البيان للمحل الذي يقبل فيه التاء^(٣). ويدل على أنه لم يرد بهذا الكلام تقييداً واحترافاً من شيء أنه لم ينبه على ذلك في شرحه.

«خلافاً للكوفيين في» الشرط «الأول»، وهو الخلو من تاء التأنيث فأجازوا طلحون واقتصر جمهورهم على ذلك، وبعضهم يقول: تفتح^(٤) عين الكلمة.

«و» في الشرط «الأخر» بكسر الخاء، وهو قبول تاء التأنيث عند قصد معناه، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر^(٥):

(١) أن لم تنفا، ز.

(٢) تقبل، ز، ك.

(٣) يقبل التاء، ك.

(٤) بفتح، د.

(٥) في اسمه اشتباه واختلاف فقيل:

(أ) أبو قيس بن رفاعة اليهودي، وعن العيني عن ابن السيرافي: الأنصاري وسماه البكري: دثاراً، لكنه اضطرب فقال: - مرة - أباقيس بن رفاعة، ومرة أباقيس بن أبي رفاعة. ونسب الثاني إلى القالي في قصة واردة في (١: ٢٥٧)، والذي ذكره القالي: قيس بن رفاعة الجمحي ١: ٢٨٨ - ٢٩٠؛ القالي ١: ١١، ٢٥٧؛ التنبيه: ٢١، ٢٢.

(ب) قيس بن رفاعة الواقفي: من بني واقف بن امرئ القيس بن مالك بن الأوس أدرك الإسلام فأسلم وكان أعور، ولا يبعد عندي أن يكون هذا هو الأول.

- المرزباني: ٣٢٢؛ والإصابة ٣: ٢٤٦-٢٤٧.

(ج) أبو قيس: صيفي بن الأسلت: عامر بن جشم الأوسي (١٠٠-١هـ = ٦٢٢م). واسمه: - فيما نقل السيوطي عن الأصفهاني - نفير، وفي الإصابة خلاف في اسمه رجح منه: (صيفي)، ولم يذكر نفيراً.

- الجمحي ١: ٢١٥، ٢٢٦-٢٢٧؛ الإصابة ٣: ٢٥١-٢٥٢، ٤: ١٦١-١٦٢.

منا الذي هو ما إن طرّ شاربه والعانسون ومنا المرد والشيب^(١) فجمع عانساً^(٢)، وهو من الصفات التي تقع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد. «وكون العقل لبعض مثني» كقولك في رجل وفرس: هما سابقان. «أو مجموع» كقولك في رجل وفرسين: هم سابقون. «كاف»، وإدخال المثني في هذا الحكم سهو، لأن العقل غير شرط^(٣) فيه قطعاً. «وكذا التذكير» [وذلك^(٤)] عند اجتماع مذكر ومؤنث^(٥) فصاعداً. «مع اتحاد المادة» الأصلية نحو: قائم وقائمة وقائم وقائمتين، فتقول: قائمان وقائمون، وأما^(٦) عند/ اختلاف المادة فلا يتأتى ذلك، ولا^(٧) يجوز التغليب حينئذٍ، وفيه نظر. ٥٦ ز

قلت: واشترط اتحاد المادة تكرر؛ لأن الاتفاق في اللفظ مأخوذ^(٨) في تعريف كل من التثنية والجمع فلا حاجة إلى ذكره^(٩) هنا. «وشذ^(١٠) ضِبْعَان في ضِبْعٍ وِضْبِعَان»، من حيث تغليب المؤنث - وهو ضبع - على المذكر وهو ضبعان وكأنهم فعلوا ذلك لإيثار الخفة فإن ضبعاً أخف من ضبعان، وكذا فعلوا في الجمع فقالوا: ضباع ولم يقولوا ضباعين. وحكى ابن الأنباري أن ضبعاً يقع على المذكر فلا تغليب إذن.

(١) لم أجد له سابقاً ولا لاحقاً. طر: بفتح الطاء - نبت. العانسون، جمع عانس: من بلغ حد الزواج ولم يتزوج، ذكراً أو أنثى، وفيه شذوذان: جمعه بالواو والنون، وهو لا يقبل التاء، والكوفيون يجيزونه. إطلاق العانس على المذكر، والأكثر إطلاقه على المؤنث. (ما): فسرها ابن السكيت بـ (حين)، وقال غيره: هي نافية.

- القالي ٢: ٦٧؛ إصلاح المنطق: ٣٤١؛ الشجري ٢: ٢٣٨؛ ابن مالك ١: ٢٥؛ المعني ١: ٣٣٧؛ المقاصد ١: ١٦٧-١٦٩؛ الهمع ١: ٤٥؛ السيوطي ٢: ٧١٦؛ الأشموني ١: ٨٢؛ الدرر ١: ١٩.

(٢) عانسون، ك.

(٣) مشروط، د.

(٤) سقطت من، د.

(٥) ومؤنث به، د، ك.

(٦) أخوا، ز.

(٧) فلا، د، ك.

(٨) مأخوذ، د.

(٩) ذكرها، د.

(١٠) وشذ، د.

«وما أعرب مثل» إعراب «هذا الجمع» بالواو والياء «غير مستوفٍ للشروط فمسموع»، أي: مقصور على السماع فلا يتعدى «كـ ﴿نَحْنُ الْوَارِثُونَ﴾^(١)» مراداً به الباري سبحانه. ولا يخفى [أن^(٢)] معنى الجمعية في أسماء الله ممتنع، وما ورد منها بلفظ الجمع فهو للتعظيم يقتصر فيه على محل وروده ولا يتعدى، فلا يقال: الله رحيمون، قياساً على ما ورد. «وأولي»^(٣)، لأنه ليس له مفرد ألحقت به علامة الجمع، وإنما هو معرب إعراب جمع المذكر السالم وليس به. «وعليين».

قال المصنف^(٤) وشارحو كلامه: هو اسم لأعلى الجنة كأنه في الأصل فعيل من العلو، فجمع جمع ما يعقل وسمي به أعلى الجنة.

قلت: فيلزم على هذا ألا يكون فيه شذوذ، لأنه يكون علماً منقولاً عن جمع، ولا ينفعهم أن يدعوا أنه جعل من باب المسموع لا المقيس لكونه لما لا يعقل، بخلاف نحو: زيدون - علماً -؛ لأنه لو سمي فرس بـ (زيدون) استحق [هذا^(٥)] الإعراب، ألا ترى إلى قنسرين^(٦) ونصيبين^(٧)؟ ولا ينفعهم أيضاً أن يقولوا:

(١) ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ﴾ ٢٣ - الحجر (١٥).

(٢) سقطت من، ز.

(٣) قدمها في: م على «نحن الوارثون» خلافاً لأصوله ما عدا واحداً.

(٤) في شرح التسهيل ١: ٨٧.

(٥) سقطت من، ز.

(٦) في الصحاح (٢: ٧٩١-٧٩٢) (وقنسررون، بلد بالشام، بكسر القاف والنون مشددة تكسر وتفتح. وأنشد ثعلب بالفتح هذا البيت:

سقى الله فتيانا وراثي تركتهم بحاضر قنسرين من سبيل القطر

والنسبة إليه: قنسريني... انتهى، وللعرب في الكلمة وجهان: إلزامه الياء مع ظهور الحركات على النون ممنوعاً من الصرف للعلمية والعجمة. إعرابه إعراب جمع المذكر السالم. وقد عين ياقوت موضع قنسرين فقال ما ملخصه: كورة بالشام منها حلب، وبينها مرحلة من جهة حمص بقرب العواصم. هجرها أهلها حين غلب الروم على حلب ٣٥١ هـ، وهي في الإقليم الرابع، وطولها تسع وثلاثون درجة وعشرون دقيقة، وعرضها خمس وثلاثون درجة وعشرون دقيقة.

- معجم البلدان ٤: ١٨٤-١٨٧ (ط-طهران).

(٧) مدينة عامرة من بلاد الجزيرة على جادة القوافل من الموصل إلى الشام.

- معجم البلدان ٣: ٧٨٧-٧٨٩ (ط-طهران).

عَلِيّ في الأصل غير علم ولا صفة، لأن المصنف قد صرح^(١) بأنه إذا سمي بالمجمع على سبيل النقل - يعني عن الجمع - أو على سبيل الارتجال - يعني بصيغة^(٢) تشبه صيغة الجمع - ففيه تلك اللغات.

[قال^(٣)] ويؤيده أننا^(٤) لا نعرف قنسرأً ولا نصيباً ولا ييرا في يبرون^(٥) أعلاماً ولا صفات نعم لوقيل: إن (عليين) غير علم، بل هو جمع عَلِيّ^(٦) وصفت به الأماكن المرتفعة كان شاذاً لعدم التذكير والعقل. «وعالمين»، سواء قلنا: إنه جمع لعالم كما تقدم في شرح الخطبة^(٧)؛ لأنه اسم جنس وليس بعلم ولا صفة، أو قلنا^(٨): بأنه اسم مخصوص لمن يعقل كما يقوله^(٩) المصنف^(٧). فإنه ادّعى ذلك ومنع كونه جمعاً لعالم قال: لأن العالم عام والعالمين خاص، وليس هذا شأنَ المجموع. ولذلك أبي سيويه أن يجعل الأعراب جمع عرب، لأن العرب يعم الحاضرين والباديين، والأعراب خاص بالباديين. ووجه شذوذه على هذا الرأي واضح، لكونه ليس جمعاً.

(١) في الكافية وشرحها:

٢٤:١، ٢٦-٢٨؛ وفي شرح التسهيل ١:٩٤؛ لكن ليس فيهن (ويؤيده...) إلى

آخره.

(٢) لصيغة، ز.

(٣) سقطت من، ز، ك.

(٤) أنا، ز.

(٥) ييرا من يبرون، ز، تيرا من تبرون، د، وهذا تصحيف، و(يبرين) أو (أبرين) - وتستعمل بالواو والنون أيضاً - قال ياقوت: هي مدينة كثيرة النخل والعيون العذبة بحذاء الأحساء من بني سعد بالبحرين، ويقال: رمل أبرين ويبرين، قيل إنه بلد في بلاد العماليق.

- معجم البلدان ١: ٨٨-٨٩، ٤: ١٠٠٥-١٠٠٦ (ط- طهران)، وقد ورد (رمل

يبرين) في قول جرير بن عطية من قصيدة في ديوانه ص ٣٢-٣٧:

إنا أتيناك نرجو منك نافلة
من رمل يبرين إن الخير مطلوب

وجرير من أهل اليمامة.

(٦) عل، ز.

(٧) ١: ٤٠-٤١.

(٨) وقلنا، ز.

(٩) يقول، ز.

«وأهلين» لأنه جمع لأهل^(١) وليس بعلم ولا صفة، وحسن جمعه على شذوذه أنه قد يستعمل بمعنى: (مستحق)، فيقال: هو أهل^(٢) لذلك، أي: مستحق له. «وأرضين» بفتح الراء وحكي إسكانها، ووجه الشذوذ فيها^(٣) ظاهر. «وعشرين إلى التسعين»، إذ من المعلوم أنها غير جموع^(٤) وأنها فاقدة للشروط وأغرب^(٥) الرضي الإستراباذي^(٦) حيث قال^(٧):

ولنا أن نحد المثني بأنه اسم دال على مفردين في آخره ألف أو ياء ونون مزيدتان، فيدخل فيه اثنان ونحوه^(٨)، ونحد جمع المذكر السالم بأنه اسم دال على أكثر من اثنين في آخره واو أو^(٩) ياء ونون مزيدتان، فيدخل فيه أولو وعشرون وأخواته. «وشاع هذا الإستعمال» وهو الجمع بالواو والنون أو بالياء^(١٠) والنون. «في ما لم يكسر» لا في ما كسر نحو: شفة وشفاه وشاة وشياه. «من» اللفظ «المعوض من لأمه» لا من فائه نحو: /عدة ورقة، ولا من عينه نحو: ٥٧ ز
ثبة كما تقدم^(١١)، فلا يجمع هذا الجمع حتى يصير علمًا لمن يعقل. «هاء تأنيث^(١٢)» لا تاء تأنيث ليخرج نحو: بنت^(١٣) وأخت، فإن المعوض من لأمه تاء

(١) أهل، د.

(٢) أفعال، ز.

(٣) فيه، د، وهامش ك: خ.

(٤) مجموع، ز.

(٥) وأعرب، ز.

(٦) الاسترابا، ك.

(٧) شرح الكافية: ج ١، ص ٣٣.

(٨) لم يقل الرضي (ونحوه) وإنما قال: (وثنايان ومذروان واللذان وهذان بخلاف كلا فلا تحتاج إلى أفراد هذه المثنيات بالذكري).

(٩) واو وياء، د.

(١٠) أو الياء، ز.

(١١) ١: ٢٣٢.

(١٢) التأنيث، م.

(١٣) بيت، ز.

التأنيث لاهاء التأنيث «بسلامة فاء المكسورها»، أي: المكسور الفاء، فتبقى الكسرة ولا تبدل نحو: عضة وعزة. قال تعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ^(١)﴾، وقال تعالى: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ^(٢)﴾، ونحو: رثة، قال الشاعر^(٣):

فغظناهم حتى أتى^(٤) الغيظ منهم قلوباً وأكبداً لهم ورئينا^(٥)

ونحو: مائة ومائين^(٦) «وبكسر المفتوحها»، أي: المفتوح الفاء، فلا تفر فتحته بل تكسر وتزال الفتحة نحو: سنين في سنة. قال المصنف^(٧): وقد روي ضمها.

«وبالوجهين»، وهما سلامة الفاء - أي: إقرار ضمها^(٨) على ما هو^(٩) عليه - وحذفه^(١٠) والإتيان بالكسر. «في المضمومها»، أي: المضموم^(١١) الفاء نحو: قلة^(١٢) وثبة إن قيل: بأنها^(١٣) من الواوي اللام كما مر عن ابن سيده^(١٤) فنقول^(١٥) فيها: قلون وثبون بضم القاف والثاء وكسرهما.

(١) ٩١ الحجر (١٥).

(٢) ٣٧ المعارج (٧٠).

(٣) لا يعرف.

(٤) بدا، د.

(٥) لم أجد له سابقاً ولا لاحقاً، وهو في الشجري ٢: ٦٥؛ واللسان ١٤: ٣٠٣ (رأي) - ط صادر.

(٦) وميين، ز، ك.

(٧) ليس في شرح التسهيل ولا في شرح الكافية.

(٨) ضمتها، د.

(٩) هي، ز، ك.

(١٠) وحذفها، د.

(١١) المضموم، د.

(١٢) فله، د، ك، وهو خطأ.

(١٣) بأنها، د.

(١٤) في ١: ٢٣١.

(١٥) فيقول، ز.

ولامات هذا الباب أنواع: إما هاء أو واو^(١) أو ياء، فمائة ورثة من الليائي^(٢)، لقولهم مآيت الدراهم، أي: جعلتها مائة، ورأيت الصيد، أي: أصبت رثته، وصرح الجوهري^(٣) بأن لام عزة ياء ولام عضة إما واو أو هاء. «وربما نال هذا الاستعمال ما كسر».

قال ابن قاسم: نحو: ظبين^(٤)، جمع ظبة، وهي طرف السيف، وقد كسروها على ظبا^(٥)، ولامها واو، لقولهم: ظبوتها إذا أصبته بالظبة، وكذا برة، جمعوها على برين، وقد كسروها على برى. انتهى. والبرة: حلقة من صفر تجعل في لحم أنف البعير. وقال^(٦) الأصمعي^(٧): تجعل في أحد جانبي أنف البعير، قال: وربما كانت البرة من شعر وهي الخزامة. وقد يقال: إن ظبا وبرى من أسماء الأجناس فلا يدخلان تحت قوله: ما كسر. «ونحو رقة»، بالنصب عطفاً على مفعول (نال)، وهو ما كسر، أي: ونال نحو رقة^(٨) [وهي الفضة^(٩)]، فإنهم قالوا في جمعها: رقين، كذا في شرح المصنف^(١٠) و[هي^(١١)]

(١) هاء أو أو أو، ك.

(٢) الياء، د، ز، ك، وما أثبتته مناسب.

(٣) في الصحاح ٦: ٢٤٢٥ (عزا)، ٢٤٣٠ (عضه)، ٢٢٤٠-٢٢٤١ (عضه).

(٤) ظبين، د.

(٥) ظبي، د، ك.

(٦) فال، د، ك.

(٧) أبو سعيد عبد الملك بن قريش بن عبد الملك بن علي بن أصمع الباهلي من قيس عيلان بن مضر (١٢٢-٢١٠ أو ٢١٥ أو ٢١٦ هـ = ٧٤٠-٨٢٥ أو ٨٣٠ أو ٨٣١ م). من مشهوري اللغويين وأعلام الحفاظ، قيل إنه يحفظ ستة عشر ألف أرجوزة. روى عن أبي عمرو بن العلاء، وقره بن خالد، ونافع بن أبي نعيم، وروى له أبو داود والترمذي.

صنف كثيراً فمن ذلك: خلق الإنسان-ط، الإبل-ط، الخيل-ط، كتاب الفرق-ط، اليسر والقдах، فعل وأفعل.

- الوفيات ٣: ١٧٠-١٧٦؛ القفطي ٢: ١٩٧-٢٠٥؛ البغية ٢: ١٢-١١٣.

(٨) ورقة، ز.

(٩) ليست في، ز.

(١٠) على التسهيل ١: ٩١.

(١١) سقطت من، د.

على هذا مما حذفنا فؤده، وعض منها هاء التانيث. وفي المحكم^(١) مانصه: الرقون^(٢) النقوش والرقون: بفتح الراء ورفع [النون^(٣)] الدرهم^(٤)، سمي بذلك للترقين الذي فيه، يعنون به الخط [كذا^(٥)] عن كراع^(٦)، قال^(٧): ومنه قولهم: وجدان الرقين يغطي أفن الأفين^(٨)، وأما^(٩) ابن دريد فقال: وجدان الرقين يعني جمع رقة وهي الورق. انتهى بحروفه. وكلام المصنف إنما هو على قول ابن دريد. «و [نحو^(١٠)] إحرّة^(١١) وإضاءة وإوزة^(١٢)» بكسر همزاتهن، أما إحرّة فظاهر كلامهم أن المسموع فيها حرّة بدون همزة، وهي أرض ذات حجارة سود لكنهم قالوا في جمعها: حرون وإحرون [الهمزة^(١٣)]. قال الجوهري^(١٤): كأنه جمع إحرّة تقديراً؛ لأنهم لا يقولون إحرّة. وأما الإضاءة

(١) ٢٢٦:٦.

(٢) والرقون، ز.

(٣) ليست في، ز.

(٤) الدراهم، ك.

(٥) سقطت من، د.

(٦) أبو الحسن علي بن الحسن الهنائي الأزدي يعرف بكراع النمل. لغوي نحوي. أخذ عن البصريين والكوفيين وخلط المذهبين، إلا أنه إلى البصريين أميل. روى عن أبي يوسف الأصبهاني عن أبي عبيد القاسم بن سلام.

لقب: كراع النمل، لقصره. قال القفطي: رأيت جزءاً من كتابه (المنضد) من خطه وقد كتب في آخره أنه أكمل وراقة وتصنيفاً في سنة تسع وثلثمائة. (والهنائي) نسبة إلى هناة بن مالك بن فهم. من مصنفاته: المجرد، المنجد، أمثلة الغريب، المصحف، المنظم.

- معجم الأدباء ١٣: ١٢-١٣؛ القفطي ٢: ٢٤٠؛ البغية ٢: ١٥٨؛ هدية العارفين

٦٧٦:١.

(٧) قاله، د.

(٨) أفن الأفين، د.

(٩) فأما، د.

(١٠) ليست في، م.

(١١) حرّة، م، وفي اثنين من أصوله: إحرّة.

(١٢) واوره، د، ز، ك: وهو تصحيف من النساخ.

(١٣) ليست في، د.

(١٤) في الصحاح ٢: ٦٢٦-٦٢٧ (والحرّة أرض ذات حجارة سود نخرة... والجمع الحرار والحرّات، وربما جمع بالواو والنون فقليل حرون... وإحرون أيضاً، كأنه جمع إحرّة...).

فهي^(١) الغدير الصغير. وفي الصحاح^(٢): الإضاءة الغدير، والجمع أضاء، مثل: قناة وقنا. وظاهره^(٣) أنه مفتوح الهمزة. قال السيرافي^(٤): المشهور فيه القصر، ولا أعلم أحداً ذكر فيه المد إلا سيويه. وقيل في جمع المقصور أضاء. قال^(٥):
.....
فهن أضاء صافيات الغلائل^(٦)

- (١) فهو، ز.
(٢) ج ٦، ص ٢٢٧٠ وبعده: وإضاء أيضاً بالمد والكسر كما قالوا أكمة وأكم وإكام.
(٣) فظاهره، د.
(٤) أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان (٢٨٤-٣٦٨ هـ = ٨٩٧-٩٧٩ م). نحوي بصري تولى القضاء في بغداد وأفتى في جامع الرصافة خمسين سنة، به تنسك واعتزال. قرأ القرآن على أبي بكر بن مجاهد، واللغة على ابن دريد، وقرأهما عليه النحو، وأخذ النحو عن ابن السراج ومبرمان، وأخذنا عنه القرآن والحساب من مصنفاته:
- شرح كتاب سيويه، شرح مقصورة ابن دريد، ألفات القطع والوصل، الإقناع في النحو أتمه ابنه يوسف، أخبار النحويين البصريين-ط.
- الوفيات: ج ٢، ص ٧٨-٧٩؛ القفطي: ج ١، ص ٣١٣-٣١٥، البغية: ج ١، ص ٥٠٧.
(٥) النابغة الذبياني: أبو أمامة زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني الغطفاني المصري (١٨٠٠-١٨٠٠ ق. هـ = ٦٠٤-١٠٠ م تقريباً).
من أشرف قومه، كان يضرب له قبة فيجلس فيها فيأتي إليه الشعراء يحكمونه في شعرهم. كان له حظوة عند النعمان بن المنذر، فغضب عليه النعمان لتشبيهه بالمتجرده: زوج الذا مان، ففر إلى الغساسنة، ثم عاد إليه. ديوانه مطبوع.
- الأغاني ١١: ٣-٤١؛ الجمحي ١: ٥١، ٥٦؛ ابن قتيبة ١: ١٥٧-١٧٣؛ الخزانة ١: ٢٨٧-٢٨٨، ٤٢٧-٤٢٨؛ ٤: ٩٦-٩٧.
(٦) صدره «عَلَيْنِ بِكُدْيُونٍ وَأَبْطُنٌ كُرَّةٌ» من قصيدة مدح فيها عمرو بن الحارث الأصغر الغساني في وقعته بني مرة بن عوف بن سعد بن ذبيان.
مطلعها:
أهاجك من أسماء رسم المنازل
وقبل الشاهد:
نرى عافيات الطير قد وثقت لها
مقرنة بالأدم والعيس كالقطا
وكل صموت نثلة تبعية
وبعده:
عتاد امرئ لا ينقص البعد همه
طلب الأعمى واضح غير خامل
=

وأُصِيَّ (١) على فعول، وإِضْوَن وهو شاذ، لأنه ليس بمحذوف اللام. ولا تظن (٢) أن فيه شذوذاً آخر، وهو كونه قد كسر؛ لأن اشتراط انتفاء التكمير إنمّا (٣) هو لمحذوف اللام، فإنه إذا كسر ردت لامه فلا يستحق التعويض، فأما ما لم يحذف منه شيء فتكسيه وعدم تكسيه سيات؛ لأن اللام ثابتة فيه نفسه، فلا يضره التكمير ولا ينفعه.

وفي التذكرة/لأبي علي الفارسي: إنمّا قالوا:

إِحْرَة وإِحرون وإِوزَة وإِوزون (٤)، مع أنه لا نقص فيه فيجبر كما في: ثبة، ولا هو ثلاثي مجرد من التاء فيعوض من التاء الذاهبة، بل هو رباعي، والرباعي يقوم رابعه مقام التاء؛ لأنه مضاعف (٥)، والتضعيف اعتلال، ويحذف (٦) في القوافي والأسجاع (٧) نحو: من سر ومن ضر ومن إنس ولا جان (٨)، فكأنه ثلاثي فعوض كما في: أرض، وإن شئت قلت: لما ألحقوا التاء في تصغير وراء

= عافيات الطير: التي تطلب ما تأكل. السخل من الخيل: أولادها. العناق: الكرام. الأكاثل: جمع أكيلة، التي افترسها السبع مقرنة: يصف الخيل. الأدم: البيض. العيس: الإبل. كالقطا: في سرعتها. الخبور، جمع خبيرة: مزادة صغيرة يصب فيها الماء للخيل. صموت: درع لينة اللمس. نثلة: واسعة. تبعية: من نسج تبع الحميري. سليم: يريد سليمان بن داود صل الله عليه وسلم. قضاء: حديث العمل خشنة اللمس من الجدة. ذائل: ذات ذيل سايع. كرة: بعير. إضاء: غدران من الماء، شبه الدرع بين في صفائها. الغلائل: ثياب تلبس تحت الدروع. — النابغة: ٦٥-٧٢؛ الشجري ١: ١٥٧؛ ابن يعيش ٥: ٢٢؛ الخزانة ١: ٥١٢.

- (١) واضئى، د، ز، ك وهو تصحيف ظاهر.
- (٢) يظن، ز، ك.
- (٣) وانمّا، ز.
- (٤) واورَة واورون، د.
- (٥) يضاعف، ز.
- (٦) أهملت الياء في، د، ك.
- (٧) والاستجاع، ز.
- (٨) قال تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْئَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌ﴾ (٣٩) الرحمن (٥٥).

وقدام وأمام وإن تجاوزت الثلاثة جمعوا هذين وإن تجاوزا^(١) الثلاثة. وإن شئت قلت:

لما لم تثبت الهمزة في واحد إحرون لم يعتدوا بها في العدة لعروضها فكان^(٢) كأنهم إنما جمعوا ثلاثياً وكذلك إوزون، لأنهم قالوا: إوزة، فالهمزة غير لازمة، وإن شئت قلت: لما كانت الهمزة في إحرون إنما لحقت للتكسير كما كسروا سين سنين لذلك، كان بمنزلة الحركة فلم يعتد بها، وهم مما يقيمون^(٣) الحركة مقام الحرف وبالعكس. «وقد يجعل إعراب المعتل اللام في النون» كقوله^(٤):

ألم نسق الحجيج سلي معداً سنينا ما نعد لها حساباً^(٥)
أنشده الفراء.

وقد يتجه على المصنف هنا مناقشة، تقريرها أن يقال: المعتل اللام هو ملامه حرف علة فيخرج عنه [نحو^(٦)]: سنون على من جعل لام مفردة هاء فقال: سنهات، وعضون، في من^(٧) جعل لام مفردة هاء فقال: إن أصله عضه، وأنه بلغة قريش السحر، ويسمون الساحر عاضها. قال^(٨):

أعوذ بربي من النافثا ت في عقد العاضه المعضه^(٩)

(١) تجاوز، د، ز، ك، وهو خطأ.

(٢) وكان، د، ز.

(٣) مثل هذا الأسلوب يستعمل للمبالغة في الفعل كأن المتكلم يرى أن المخبر عنه جزء من الحدث لكثرة فعله إياه على حد قوله تعالى ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ...﴾ ٣٧ الأنبياء (٢١) ومما جاء على هذا الأسلوب قول أبي حية النميري:

وانا لما نضرب الكبش ضربة
على هامه تلقي اللسان من الفم

(٤) لم أقف على اسمه.

(٥) لم أجد عليه مزيداً، وهو في المجمع ١: ٤٧ والدرر ١: ٢٠.

(٦) سقطت من، د.

(٧) فمن، ز.

(٨) لم يسمه أحد.

(٩) لم أقف له على سابق ولا لاحق، ورواية اللسان في عضه العاضه. اللسان ١٣: ٥١٦ (عضه)

فلو قال المصنف: المحذوف اللام لسلم من ذلك. «منونة غالباً» نحو: «اللهم اجعلها [عليهم^(١)] سنيماً كسنين يوسف^(٢)، ومنهم من لا ينون وهم^(٣) تميم^(٤)، حكاه عنهم الفراء. «ولا تسقطها^(٥) الإضافة» نونت أم لم تنون. قال الشاعر^(٦):

دعاني من نجد فإن سنينه لعبن بنا شيبا وشيبينا^(٧) مردا^(٨)

(١) سقطت من، ز.

(٢) استشهد به بهذا اللفظ، ابن عقيل ج ١، ص ٥٨ ولكني لم أجده بتنوين سنين الأولى وثبوت النون الثانية وقد روي الحديث بألفاظ مختلفة - عن غير واحد من الصحابة كل من ورد في لفظه (سنين) فتح النون غير منونة في الأولى وحذفها في الثانية: فعن أبي هريرة رضي الله عنه. أخرجه البخاري: ج ١، ص ١٣٢؛ ج ٢، ص ٢٤؛ ج ٤، ص ٣٥، ١٢٠؛ ج ٥، ص ٣٢، ٤٥؛ ج ٨، ص ٣٨، ٧١؛ ج ٩، ص ١٨. ومسلم: ج ١، ح ٦٧٥ وأبوداود: ج ٢، ح ١٣٩٢؛ وأحمد: ج ٢، ص ٢٣٩، ٢٥٥، ص ٢٧١ وهذا لفظ أبي داود: قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة العتمة شهراً يقول في قنوته: اللهم نج الوليد بن الوليد اللهم نج سلمة بن هشام اللهم نج المستضعفين من المؤمنين اللهم اشدد وطأتك على مضر. اللهم اجعلها عليهم سنين كسني يوسف... وعن ابن مسعود أخرجه البخاري: ج ٦، ص ١٠٩؛ وأحمد: ج ١، ص ٣٨١.

(٣) وهي، د.

(٤) ابن مر بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان: جد جاهلي له من الولد: الحارث، عمرو، زيد مناة وهم بطون كثيرة وعدد ضخم منازلهم في نجد ثم تفرقوا في البلاد (ابن حزم ٢٠٧-٢٣٣).

(٥) تسقط، ز.

(٦) الصمة بن عبدالله بن الطفيل القشيري (٠٠-حوالي ٩٥هـ = ٠٠-حوالي ٧١٤م) من بني عامر من صعصعة من مضر. شاعر بدوي غزل، اشتهر بذكر نجد ذمّاً وحنيناً.

- الأغاني: ج ٦: ١-٨؛ الأمدي: ١٤٤-١٤٥؛ الخزائنة ١: ١٦٤، ٣: ٤١٣-٤١٤؛ وفيها عن ابن الأعرابي: قائله محجن بن مزاحم الغنوي، والصواب الأول.

(٧) وشيبينا، ز.

(٨) البيت من قصيدة أولها:

خليلي إن قابلتها الهضب أو بدا لكم سند الوركاء أن تكيها جهدا

وبعده:

لحى الله نجدا كيف يترك ذا الندى فقيرا وحر القوم تحسبه عبدا

- الفراء ٢: ٩٢؛ ثعلب: ١٧٧، ٣٢٠؛ الشجري ٢: ٥٣؛ ابن يعيش ٥: ١١-١٢؛ =

ومنه الحديث المتقدم «... كسنين يوسف» «وتلزمه^(١) الياء^(٢)» في جميع الحالات.

«وينصب»، أي: المعتل اللام المعوض من لامه هاء التانيث «كائناً بالألف والتاء بالفتحة»، الجار الأول متعلق بـ(كائناً) والجار الثاني بـ(ينصب).

فإن قلت: (كائن) يدل على كون عام، فيكون واجب الحذف.

قلت: قد يجتمعان قليلاً كما ستعرفه في باب المبتدأ - إن شاء الله تعالى - «على لغة» كما صرح به ثعلب، وحكى الكسائي: سمعت لغاتهم - بفتح التاء -، وحكى ابن سيده رأيت بناتك.

قال المصنف^(٣): ولا يعامل نحو عدة من المعتل الفاء هذه المعاملة و[قد^(٤)] حكي أن ذلك مسموع في بعضه. قالوا: حفرت إراتك، بكسر أوله وفتح آخره، وهو جمع إرة: فعلة^(٥) من وأرت إرة أثرها^(٦) وأرا، [إذا^(٧)] حفرت^(٨) حفيرة يطبخ فيها^(٩). «ما لم يرد إليه المحذوف»، أي: مدة انتفاء رد المحذوف إليه، ف(ما) مصدرية ظرفية وعامل الظرف (ينصب). واحترز

= ابن مالك ١: ٢٦؛ ابن الناظم: ١٦؛ الرضي ٢: ١٨٥؛ ابن عقيل ١: ٥٨-٥٩؛ المقاصد ١: ١٦٩-١٧٦؛ التصريح ١: ٧٧؛ الأشموني ١: ٨٦؛ الخزانة ٣: ٤١١-٤١٣.

(١) وتلزمها، د، ز، ويلزم، ك.

(٢) التاء، ز.

(٣) في شرح التسهيل ١: ٩٥ قال: (ولا يعامل عدات من المعتل الفاء معاملة ثبات لانتفاء السببين المذكورين).

(٤) سقطت من، ز.

(٥) فعله، ز.

(٦) أيرها، ز، أيرها، د، ك.

(٧) سقطت من، ز.

(٨) وأحفرت، ز.

(٩) يطبخ فيها يطبخ فيها، د.

المصنف بذلك من نحو: سنوات جمع سنة وعضوات جمع عضة، فإنه ينصب بالكسرة قولاً واحداً لرد^(١) المحذوف إليه.

«وليس الوارد من ذلك واحداً مردود اللام خلافاً لأبي علي»
الفارسي، فإنه زعم أن ما يتخيل جمعاً في قولهم سمعت لغاتهم، وخرجت النحل ثباتاً، هو مفرد ردت لامة، وأصله: لغوة وثبوة، فقلبت الواو ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، ورده المصنف^(٢): باقتضائه الاشتراك، وهو خلاف^(٣) الأصل، والجمع بين العوض والمعوض منه، وبأن النحل إذا دخن عليهن خرجن^(٤) جماعات لا جماعة.

والجواب^(٥): أنه معارض بأن الأصل^(٦) أن الجمع الذي بألف وتاء لا ينصب بالفتحة وأن التاء حيثئذ بمنزلتها في حصة ونواة، وأنهن لازدحامهن وخروجهن دفعة جعلهن^(٧) كأنهن/جماعة واحدة.

ز ٥٩

(١) الرد، ز.

(٢) في شرح التسهيل ١: ٩٥-٩٦ قال: (وزعم أبو علي أن قول من قال سمعت لغاتهم، -بالفتح- لا يحمل على أنه جمع بل على أنه مفرد رد لامة فقلب ألفاً، وهذا الذي ذهب إليه مردود من أربعة أوجه:

أحدها - أن جمعية (لغات) في غير: (سمعت لغاتهم) ثابتة بإجماع، والأصل عدم الاشتراك لاسيما بين أفراد وجمع.

الثاني - أن التاء في هذا الجمع عوض من اللام المحذوفة، فلوردت لكان ذلك جمعاً بين عوض ومعوض منه، وذلك ممنوع.

الثالث - أن قائل: (تحيزت نباتا) يصف مشتار غسل من شق جبل، والعادة جارية بأن النحل التي تكون هناك إذا نفرت بالأيام، - وهو الدخان - اعتزلت مع يعاسيها ثبة ثبة، فمعنى ثبات: إذن جماعات، لا يستقيم المعنى بغير ذلك.

الرابع - أن بعض العرب قال: رأيت ثباتك - بفتح التاء، - حكاه ابن سيده، وهذا نص في الجمعية التي لا يمكن فيها ادعاء الأفراد فبطل قول أبي علي بطلاناً جلياً غير خفي).

(٣) وهو على خلاف، د، ز.

(٤) يخرجن، ك.

(٥) والجوب، ز.

(٦) بأن الأصل بأن الأصل، ز.

(٧) جعلت، ز.

والذي على المصنف من الإشكال أنه لم يحك خلافاً في أصل المسألة، مع أن البصريين يمنعونها، ونقله تخريج أبي علي من البصريين، وإن اقتضى المخالفة، لكنه لا يستلزم مخالفة الباقيين.

وينبغي على قول أبي علي أن يكتب: سمعت اللغة^(١)، بالهاء لا بالتاء، لأن الوقف كذلك للمذكر والمؤنث.

(١) اللغات، د، ك.

الباب الخامس (باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح)

«الاسم الذي حرف إعرابه ألف لازمة مقصور» قال ابن قاسم:
الاسم أخرج الفعل، نحو: يرضى، و(الذي حرف إعرابه) أخرج المبني،
نحو: إذا ومتى، و(ألف) أخرج المنقوص، (ولازمة) أخرج المثني [المرفوع على
اللغة المشهورة والأسماء الستة حالة النصب.

قلت: لم يدخل الفعل في شيء حتى يخرج، نعم لو قال: المعرب الذي هو
اسم، لتأت ذلك. وقوله: لازمة أخرج المثني^(١) رفعاً والأسماء الستة نصباً،
منظور فيه، وذلك لأن حرف الإعراب يطلق بالاشتراك في العرف على الحرف
الذي يكون نفسه إعراباً كألف (الزيدان) رفعاً عند من يقول بأنه معرب
بالحرف، وعلى الحرف الذي يكون نفسه معتقياً^(٢) لأنواع الإعراب لفظاً كالبدال
من زيد، أو تقديراً كالألف من العصا، فإن أراد الأول فخطأ؛ ضرورة أنه
لا شيء مما^(٣) يعرب بالحروف تكون^(٤) ألفه لازمة، حين هو معرب بالحروف،
وإن أراد الثاني فلا حاجة إلى الاحتراز عن نحو المثني المرفوع، ضرورة أنه^(٥)
لم يدخل أولاً حتى يخرج ثانياً. وأقرب ما يقال فيه عندي أن المصنف لم يذكر

(١) ما بين المعقوفين ساقط من، ز.

(٢) معاقبا، د، ك.

(٣) من ما، د.

(٤) يكون، د.

(٥) لأنه، ز.

قوله: (لازمة) للاحتراز، وإنما نصبه قرينة لكونه أراد بحرف الإعراب الوجه الثاني، وهو ما يكون معتقياً لأنواع الإعراب «وإن^(١) كان» حرف إعرابه «ياء لازمة تلي كسرة فمقوص»، وقدره ابن قاسم بقوله: فإن كان حرف الإعراب في الاسم، وقال: فخرج بالاسم نحو: يرمي وبحرف الإعراب المبني نحو: الذي، وبقوله: لازمة ما حرف إعرابه ياء غير لازمة كالأسماء [السته^(٢)] حالة الجر وجمع المذكر السالم حالة^(٣) النصب والجر عند من يجعل ياءه حرف إعراب، وبقوله: تلي^(٤) كسرة نحو: ظبي ورمي.

[قلت^(٥)] وقد علمت ما يتوجه على قوله: إنه احترز بألف لازمة عما ذكره من المؤاخذه، وعلمت وجه الصواب في فهمه [فاعتمده^(٦)].
وسمي الأول مقصوراً لأنه قصر عن ظهور الإعراب فيه، وقيل لأنه لم^(٥) يمد.

وسمى الثاني منقوصاً لذهاب يائه مع التنوين، وقيل: لذهاب ضمته وكسرتيه من اللفظ.

«فإن كان» حرف إعرابه «همزة تلي ألفاً زائدة فممدود».

قال ابن قاسم فخرج بحرف الإعراب نحو: أولاء^(٧) إسم إشارة أو موصولاً، فإنه مبني لا يسمى ممدوداً، وبقوله: تلي ألفاً زائدة، نحو: داء وماء، فإن الألف في هذا ليست زائدة، وإنما هي بدل من أصل.

قال: وذكر الاسم في هذا الحد مستغنى عنه، إذ لا يوجد فعل آخره همزة

(١) فان، د، م.

(٢) سقط من، د.

(٣) حال، ز.

(٤) يلى، د.

(٥) لو، ز.

(٦) أولا، ز.

تلي ألفاً زائدة، وزعم بعضهم أن ذلك قد وجد ومثل له أبوحيان بقول زهير: (١)

فلم (٢) أر معشراً أسروا هدياً ولم أر جار قوم (٣) يستبأ (٤)

إذ هو يفتعل من سبأ (٥).

قال ابن هشام: ويمثل له عندي بأمثلة كثيرة لا تنحصر، وذلك على قول

(١) ابن أبي سلمى ربيعة بن رباح المزني من مضر (١٠٠٠-١٣ق.هـ. - ٦٠٩-١٠٠٠م) شاعر حكيم من أهل نجد أحد أصحاب المعلقات السبع عرف بحوليائه بيته بيت شعر له ديوان مطبوع ترجم كثير منه إلى الألمانية.

- الأغاني: ج ١٠، ص ٢٨٨-٣١٦؛ ابن قتيبة: ج ١، ص ١٣٧-١٥٣؛ الخزانة: ج ١، ص ٣٧٥-٣٧٧.

(٢) فلو، ز.

(٣) بيت، ز.

(٤) يسبأ، ز، والبيت من قصيدة هجا فيها بني عليم:

ومطلعها:

عفا من آل فاطمة الجواء فيمن فالقوادم فالخساء

وقبل الشاهد:

سيأتي آل حصن أين كانوا من المثلات ما فيها ثناء

وبعده:

وجار البيت والرجل المنادي أمام الحي عهدهما سواء

الجواء، ين - بضم الياء وفتحها -، القوادم، الخساء: مواضع. حصن: من كلب، وهو حصن بن كعب بن عليم. (المثلات) يروى: الكلمات. الثناء: - بكسر التاء - قصائد تثنى فيهم وتردد. هديا: الرجل يأتي القوم يطلب العهد والجوار، فإذا أخذ ذلك صار جاراً يستبأ: يجلد، مجرد الفعل: سبأ. المنادي: المجالس - بكسر اللام - من النادي، وهو المجلس. (عهدهما) يروى: عقدهما.

- زهير: ٥٥-٨٦.

(٥) سبأ، د، ز، ك، وما أثبتته هو المناسب لموضوع الكلام.

يونس^(١): إن نون التوكيد^(٢) الخفيفة تقع بعد الألف، وأنها تبدل في الوقف ألفاً، فإذا التقى ألفان أبدلت الثانية همزة، فتقول: في اضربان يازيدان اضرباء.

قلت: الكلام إنما هو في فعل آخره همزة تلي^(٣) ألفاً زائدة، وليس شيء مما أشار إليه من الأمثلة التي لا تنحصر صالحاً لأن يمثل به لما نحن فيه، فإن الهمزة الواقعة في اضرباء^(٤) ليست آخر الفعل وإنما آخره الباء [الموحدة^(٥)] والألف اللاحقة له ضمير/الاثنين فهي^(٦) كلمة أخرى، والهمزة بدل عن الألف التي هي ٦٠ ز بدل عن نون التوكيد^(٧) التي هي كلمة أخرى فأين هذا من كلمة واحدة هي فعل آخره همزة بعد ألف زائدة؟ «فإذا ثني غير المقصور والممدود الذي همزته بدل من^(٨) أصل» نحو: كساء ورداء. «أو زائدة» نحو: حمراء.

«لحقت العلامة دون تغيير»، فتقول^(٩): زيدان ووضاءان^(١٠)، من غير تغيير للمفرد.

وقد يعترض بنحو: قائم وقائمة، فإنك تقول [فيه^(١١)]: قائمان .

(١) أبو عبدالرحمن يونس بن حبيب الضبي ولاء (٩٠ أو ٩٤-١٨٢ هـ = ٧٠٩ أو ٧١٣-٧٩٨ م). نحوي عالم بالأدب إمام البصريين في وقته سمع من العرب. وروى عنه سيويه والكسائي والفراء وأبي عبيدة. لم يتزوج. من مصنفاته معاني القرآن واللغات والنوادير والأمثال. - الوفيات: ج ٧، ص ٢٤٤-٢٤٩؛ القفطي: ج ٤، ص ٦٨-٧٢؛ البغية:

ج ٢، ص ٣٦٥.

(٢) التأكيد، ز.

(٣) يلى. د، ك.

(٤) ضرباء، د، ز، ك. وهم في الغالب لا يشتون الهمزة.

(٥) سقطت من، ز، ك.

(٦) فهو، د.

(٧) التأكيد، ز.

(٨) عن، د، ز، ك.

(٩) فيقول، ز، ك.

(١٠) ووضان، ز، ك.

(١١) سقطت من، د.

ويجاب بأنه^(١) مفهوم مما أشار إليه قبل هذا بقوله: وكذا التذكير مع اتحاد المادة. فحكم بتغليب المذكر على المؤنث، وحيثُذ فالعلامة إنما لحقت بقائم لا بقائمة فلا حذف.

«ما لم تنب^(٢) عن تثنيته تثنية غيره» مفهوم هذا أنه إذا نابت^(٣) عن تثنيته تثنية غيره لا تلحقه العلامة دون تغيير، أي بل تلحقه مع التغيير، وليس هذا غرض^(٤) المصنف. فإنهم قالوا: أشار بذلك إلى (سواء) في اللغة الفصحى، فإنه لا تلحقه^(٥) علامة التثنية أصلاً، أي لا يثنى فيقال: هما سواءان^(٦) لاستغنائهم بثنية (سي) عنه حيث قالوا: هما سيان. قالوا: وأشار بذلك إلى^(٧) ألي وخصي، فإنه لا يثنى أصلاً، فلا يقال: أليان و[لا^(٨)] خصيان، استغناء بثنية ألية وخصية حيث قالوا: أليتان^(٩) وخصيتان، على أن أبوي زيد وعمرو حكيا^(١٠): هما سواءان. وقال المبرد: من قال ألية قال أليتان، ومن قال خصية قال^(١١) خصيتان.

قال ابن قاسم: واعلم أن همزة سواء منقلبة عن ياء، وأصله سواي، فلم يدخل تحت قوله غير المقصور والممدود الذي همزته بدل عن أصل أو زائدة، لأنها بدل عن أصل فلم يكن هذا موضع استثنائها.

-
- (١) بأن، ز.
 - (٢) ينب، د، ز، ك.
 - (٣) ناب، د.
 - (٤) عرض، ز.
 - (٥) يلحقه، ز.
 - (٦) سوان، د، سوان، ز.
 - (٧) الا، د.
 - (٨) ليست في، ز.
 - (٩) ليتان، د.
 - (١٠) وحكيا، ز.
 - (١١) فان، ز.

«وإذا ثني المقصور قلبت ألفه واواً إن^(١) كان ثالثة بدلاً منها»،
أي من الواو نحو: عصا لقولهم: عصوته، أي ضربته بالعصا، فتقول^(٢): في
تثنيته عصوان.

«أو» كانت الألف «أصلاً أو مجهولة ولم تمل»، وهو قيد راجع إلى
الأصل والمجهولة، فمثال الأصلية غير الممالاة إلى^(٣)، وإذا - علمين - فتقول^(٢)
في تثنيتهما إلوان وإذوان ومثال المجهولة غير الممالاة: (ددا) وهو اللهو، وفيه أربع
لغات هذه ودد بالنقص، وفي الحديث: «لست من الدد ولا الدد مني^(٤)» وددنا
بالنون قال^(٥):

أيها اللائم في حب ددن إن همي في سماع وأذن^(٦)

(١) وان، ز.

(٢) فيقول، ز.

(٣) الا، د.

(٤) أخرجه البخاري في الأدب المفرد، ح ٧٨٥ عن أنس رضي الله عنه ولفظه: (لست من دد ولا
الدد مني بشيء) والبيهقي في السنن الكبرى، ج ١، ص ٢١٧ عن أنس ولفظه: (لست من دد
ولادد مني). وفسر دد بالباطل عن أبي عبيدة: معمر بن المثنى، وباللعب واللهو عن أبي عبيد
القاسم بن سلام. وانظر كثر العمال: ج ٧، ص ٣٣٣ والجامع الصغير، ص ١٢٣؛
ووفيض القدير: ج ٥، ص ٢٦٥.

(٥) عدي بن زيد بن حماد بن زيد العبادي التميمي (٠٠-٣٥ ق.هـ = ٥٩٠-٠٠ م تقريباً) وقيل
اسم جده: حمار، ودخله كثير من التصحيف. شاعر مجيد معدود في دهاة العرب، وهو من
أهل الحيرة، يتكلم الفارسية، أول من كتب بالعربية في ديوان كسرى، وكان ترجماً لديه
واصطفاه ابنه هرمز من بعده. تزوج هنداً بنت النعمان بن المنذر، لكن النعمان سجنه وقتله
بوشاية من أعدائه. ليس لشعره مكانة جيدة عند علماء اللغة لمخالطته الفرس.

- الأغاني ٢: ٩٧-١٠٤؛ الجمحي ١: ١٣٧؛ ١٤٠-١٤٢؛ ابن قتيبة

١: ٢٢٥-٢٣٣؛ المرزباني: ٢٤٩؛ الخزانة ١: ١٨٤-١٨٦.

(٦) أهملت الذال في، ز، ويروى صدره:

أيها القلب تعلل بددن

عدي ١٧٢: الشجري ٢: ٣٦؛ المرتضى ١: ١٥؛ اللسان (ددن).

وَدَدِد^(١). «و» قلبت ألفه «ياء إن كانت^(٢) بخلاف ذلك^(٣)»، فشمّل ما ألفه رابعة كملهي، أو خامسة^(٤) كمرتضى، أو سادسة كمستدعي، أو ثالثة بدل من ياء كرحي، أو أصل^(٥) [و^(٦)] أميلت كبلى ومتى، فجميع ذلك تقلب ألفه في التثنية ياء.

«لا إن كانت ثالثة واوَيّ مكسور الأول»، نحو: رضا^(٧) وربما^(٨). «أو مضمومة»، نحو ضحا وعلا^(٩) «خلافاً للكسائي»، فإنه يقول: تقلب الألف ياء في هاتين الصورتين أيضاً، ولا خصوصية للكسائي من بين الكوفيين [بهذا الرأي^(١٠)]، بل هو منقول عن الكوفيين قاطبة، وخالفهم البصريون محتجين بحكاية أبي الخطاب^(١١) - في الكبا^(١٢) وهي الكناسة^(١٣) وهو^(١٤) مقصور -

(١) ذكرها في القاموس: ج ١، ص ٢٩٢ فقال: (الددد ككتف في قول الطرماح:

واستطرت طُعْمُهُمْ لما احزأل بهم آل الضحى ناشطاً من داعب دد
كسَعَهُ بدال ثالثة لأن النعت لا يتمكن حتى يتم ثلاثة أحرف).

(٢) كان، ز.

(٣) بخلافه، د، ك، خلاف ذلك، م.

(٤) حامسه، ز.

(٥) وأصلاً، د، ك، أو أصلاً، ز، والنصب خطأ.

(٦) ليست في، ز.

(٧) رض، د، رضى، ز، ك والصحيح ما أثبتته لأن أصلها واو.

(٨) ري، د، ز، ري، ك، والصواب أيضاً أن تكتب الألف لأن أصلها واو.

(٩) ضحى وعلي، د، ز، ضحى وعلى، ك وأصلها واو، فالصواب كتابتها بالألف.

(١٠) سقطت من، د.

(١١) عبد الحميد بن عبد المجيد الأخفش الأكبر (١٧٧-٠٠٠ هـ = ٧٩٣-٠٠٠ م) مولى قيس بن

ثعلبة إمام في العربية أخذ عن الأعراب وعن أبي عمرو بن العلاء، وأخذ عنه سيبويه والكسائي

ويونس وأبو عبيده، يقال: إنه أول من فسر الشعر بيتاً بيتاً.

- الفظطي: ج ٢، ص ١٥٧-١٥٨؛ البغية: ج ٢، ص ٧٤؛ الزبيدي: ٤٠،

الوفيات ٣: ٣٠١.

(١٢) الكيا، د، ز.

(١٣) الكياسة، د، الكباسة، ز، ك وما أثبتته عن القاموس: ج ٤، ص ٣٨١ قال: (والكبا كإلى

الكناسة تثنى كبوان) وحكاية أبي الخطاب عند سيبويه (٢: ٩٢).

(١٤) وهي، د.

كيوان^(١)، وحكاية سيويه^(٢) في الربا ربوان. «والياء في رأي» لبعض النحاة «أولى» من الواو «بالأصل والمجهولة مطلقاً» أميلت أو لم تمل، قال المصنف^(٣): ومفهوم قول سيويه عاضد لهذا الرأي وذهب قوم إلى أن الأصل إن أميلت أو قلبت ياء في حال^(٤) من الأحوال^(٥) نحو: على وإلى^(٦) ولدى^(٧) ثنيت بالياء، وإلا فبالواو وهو^(٨) اختيار ابن عصفور، وقد نص سيويه^(٩) على تننية إلى وعلى ولدى بالواو، ولم يعتبر / القلب فهذه ثلاثة مذاهب. ٦١ ز

«وتقلب^(١٠) واواً همزة الممدود المبدلة من ألف التأنيث»، نحو: حمراء: فتقول في تننيته^(١١): حمراوان بقلب الهمزة واواً، أما القلب فلكونها زيادة محضة فهي بالإبدال الذي هو أخو الحذف أولى من غيرها مع قصد الفرق، وأما قلبها واواً دون الياء فلوقوعها بين ألفين فجدوا في الفرار من اجتماع الأمثال؛ لأن الياء أقرب إلى الألف من الواو [و]^(١٢) لكون الهمزة والواو^(١٣) متقاربين في الثقل. «وربما صححت»، فقيل: حمراء ان «أو قلبت ياء» [فقيل^(١٤)]: حمرايان،

(١) كيوان، د.

(٢) في الكتاب ٢: ٩٣.

(٣) في شرح التسهيل ١: ٩٩.

(٤) حالة، ز، ك.

(٥) الأصول، ز.

(٦) علي والي، ز.

(٧) ولذا، ز.

(٨) هو، د.

(٩) (٢: ٩٣) وهذا لفظه: (فإذا جاء شيء من المنقوص ليس له فعل ثبت فيه الواو، ولا له اسم

ثبت فيه الواو، وألزمته ألفه الانتصاب فهو من بنات الواو، لأنه ليس شيء من بنات الياء

يلزمه الانتصاب لا تجوز فيه الإمالة، إنما يكون ذلك في بنات الواو، وذلك نحو: لدى وإلى

وما أشبهها، وإنما تكون التننية فيها إذا صارتا اسمين، وكذلك الجمع بالتاء. انتهى.

ويعني بـ (المنقوص): المقصور، وبالانتصاب: عدم الإمالة.

(١٠) وتبدل، م.

(١١) سنيته، ز.

(١٢) سقطت من، د.

(١٣) الواو والهمزة، ز.

(١٤) سقطت من، ز.

حكاه المبرد عن المازني. وفي المخصص لابن سيده أن الكوفيين يستحسنون في ألف التأنيث الممدودة إذا كان قبلها واو أن يثنوها بالهمزة تارة، وبالواو أخرى، وذلك نحو: لأواء وحلواء، وأن البصريين لا يعرفون ذلك. «وربما قلبت» الهمزة «الأصلية» نحو: قراء ووضاء «واوا» فقليل: [رجلان^(١)] قراوان ووضاوان، حكى ذلك أبو علي الفارسي عن بعض العرب.

«وفعل ذلك» المذكور، وهو قلب الهمزة واواً «بالملحقة^(٢)»، أي بالهمزة [الملحقة^(٣)]، وفيه تسامح؛ لأن الإلحاق هو جعل مثال على مثال آخر ليعامل معاملته، فعلباء — مثلاً هو عصب عنق البعير — يلحق بسرداح — وهي الناقة الطويلة على وجه الأرض — بواسطة ما زيد فيه، وليس الملحق حقيقة هو الهمزة، ولك أن تجعل (الملحقة) صفة للكلمة، فلا تسامح. «أولى من تصحيحها»، فعلباوان — بالواو — أولى من علباءان^(٤) بالهمزة «و» الهمزة «المبدلة من أصل» نحو: كساء من ذوات الواو، ورداء من ذوات الياء.

«بالعكس» مما تقدم في الملحقة^(٥)، فيكون كساءان ورداءان — بتصحيح الهمزة — أولى من كساوين ورداوين بقلبها^(٦) واواً، وسوى أبو موسى^(٧) بينهما في أن الأولى فيها إقرار الهمزة، قالوا: وهو نص سيبويه. إلا أنه فاوت بين القلبين

(١) ليست في، ك.

(٢) بالملحفة، ز.

(٣) سقطت من، د.

(٤) علبان، ز.

(٥) الملحفة، ز.

(٦) بقلبها، د.

(٧) الظاهر أنه يعني أبا موسى الحامض، سليمان بن محمد بن أحمد (٣٠٥-٣٠٠هـ= ٩١٨-٩٠٠م). نحوي كوفي كان أخذ النحو عن البصريين وخط المذهبين وصحب ثعلباً وأخذ عنه وخلفه في مجلسه بعد موته، ومن الذين أخذوا عنه أبو عمر الزاهد: غلام ثعلب وأبو جعفر الأصبهاني المعروف ببرزويه غلام نفظويه. دين صالح معروف بالبخل، بخلقه حدة لأجلها لقب: الحامض. من مصنفاته: خلق الانسان، غريب الحديث، الوحوش، مختصر النحو. سماه القفطي مرة سليمان بن محمد ومرة محمد بن سليمان.

— القفطي ٢١: ٢-٢٢، ٣: ١٤١-١٤٢؛ الوفيات ٢: ٤٠٦؛ البغية ١: ٦٠١.

فجعل قلب همزة علباء أكثر من قلب همزة كساء «وقد تقلب» الهمزة المبدلة من أصل «ياء»، فيقال: كساياں ورداياں «ولا يقاس عليه خلافاً للكسائي^(١)» بل الكوفيين قاطبة.

قال ابن قاسم: والحق أنه يقاس عليه لأنها لغة فزارة^(٢) حكاها أبو زيد في كتاب الهمزة. «وصححوا مذروين^(٣) وثنايين» المذروان: طرفا آلية الإنسان وطرفا القوس. والثنايان: طرفا جبل يعقل به البعير.

فالأول يرد اعتراضاً على قولنا في المقصور: إنه إذا تجاوز الثلاثة قلبت ألفه ياء لا غير.

والثاني يرد اعتراضاً على قولنا في الممدود [الذي^(٤)] همزته^(٥) بدل من أصل: إنه يجوز فيه تصحيح الهمزة وقلبها واواً، وذلك أن مفردهما في التقدير مذرى كمعزى^(٦)، وثناء كرداء، ولم يقولوا^(٧): مذريان — بالياء — ولا ثناوان — بالواو — ولا ثناءان بالهمزة.

قلت: ويجب أن يضبط مذروان بالذال المعجمة لا المهملة، فإن المذرى بالذال المهملة — وهي^(٨) شيء كالمسلة يكون مع الماشطة تصلح به قرون النساء — نطق بها^(٩) هكذا بصيغة الأفراد، فإذا ما ثنيتها تقول: مذريان بالياء، وأما مذروان وثنايان فبنيا على صيغة المثنى، ولم ينطق^(١٠) بمفردهما؛ ولذلك

(١) للكساء، د.

(٢) قرارة، ز، وهذا تصحيف، وفزارة قبيلة سميت باسم جدها فزارة بن ذبيان بن بغيض بن ريث بن غطفان بن سعد بن قيس عيلان بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان. (ابن حزم: ٢٥٥-٢٥٩).

(٣) مدروين، د.

(٤) ليست في، د.

(٥) وهمزته، د.

(٦) كمعزى، ز.

(٧) يفولوا، ز.

(٨) وهو، ز.

(٩) به، د.

(١٠) ينطقه، ز.

تسمعونهم يقولون: مفردهما في التقدير مذكرى وثناء. وذكر ابن السيد^(١) أن أبا عبيدة حكى عن أبي عمرو^(٢) مذكرى مفرداً^(٣)، قال: وأحسب أبا عمرو قاس ذلك دون سماع.

«تصحيح شقاوة وسقاية» منصوب على المصدر النوعي مثل: ضربته ضرب الأمير، أي صححوا هاتين الكلمتين، أي حرّفي العلة الواقعين في آخرهما تصحيحاً مثل تصحيح شقاوة^(٤) وسقاية^(٤)، وهو لف ونشر مرتب، الأول - وهو شقاوة^(٥) - للأول وهو مذكروان، والثاني وهو سقاية - للثاني، وهو: /ثنايان، الواو للواو والياء للياء «للزوم علمي التثنية والتأنيث» يعني ٦٢ز أنهم صححوا كلاً من كلمتي مذكروين وثنائين؛ لبنائهما على التثنية ولزوم ذلك لهما^(٦)، كما أنهم صححوا واو شقاوة وياء سقاية^(٧) لبناء الكلمة على هاء التأنيث وعدم انفكاكها عنها، فكأن^(٨) حرف العلة لم يقع^(٩) آخراً حتى يقلب^(١٠) همزة.

«وحكم ما ألحق به علامة جمع التصحيح» لمذكر [كان^(١١)] أو لمؤنث

(١) أبو محمد عبدالله بن محمد السيد البطلبوسي (٤٤٤-٥٢١هـ = ١٠٥٢-١١٢٧م) عالم باللغة والأدب، مولده ونشأته في بطلبوس ثم سكن بلنسية مدينتان في الأندلس. أخذ عن أخيه علي. من مؤلفاته: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن قتيبة-ط، شرح سقط الزند-ط، الإنصاف: في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم-ط، شرح الموطن، الحلل في شرح أبيات الجمل.

- الوفيات ٣: ٩٦-٩٨؛ القفطي ٢: ١٤١-١٤٣؛ البغية ٢: ٥٢-٥٦.

- (٢) ابن العلاء.
- (٣) ان مذكروى مفرد، د.
- (٤) أهملت التاء في، ز.
- (٥) أهملت الشين في، د.
- (٦) لها، ز.
- (٧) سقانة، ز.
- (٨) وكان، د، ك.
- (٩) أهملت الياء في، د.
- (١٠) تقلب، ز.
- (١١) عن، د.

«القياسية»، فأما غير القياسية فلا يلزم أن يتساوى فيها الحكمان، بل قد يتساويان نحو:

حلائل أسودين وأحمرين^(١)
والعانسون^(٢)
.....

وقد يتخالفان^(٣) نحو: بنون وربعون وعلانون^(٤) فإن التثنية: ابنان
— بثبات همزة الوصل — وربعتان — بثبات التاء — وعلانيتان، بثبات الياء والتاء
جميعاً.

«حكم ما ألحق به علامة التثنية»، وهذا هو القياس لأن التثنية
يسلم^(٥) فيها بناء الواحد والجمع السالم كذلك، فحقها أن يتفقا فيما تغير^(٦)
وسلم^(٧)، وعلى ذلك فيصح آخر نحو: زيد وعلي، وامرئ مرجأ^(٨)، ورجل
مرجؤ^(٩) ووضاء، فيقال: زيدون وعليون ومرجؤون^(١٠) ومرجؤون^(١١) ووضاؤون،

(١) صدره:

فما وجدت بنات بني نزار
من قصيدة قالها حكيم الأعمور بن عياش الكلبى من شعراء الشام هجا فيها مضر ورمى
فيها امرأة الكميت بن زيد بأهل الحبس رداً على قصيدة طويلة للكميت هجا فيها حكيماً وأهل
اليمن، وكان الكميت في سجن خالد بن عبدالله القسري، فألبس امرأته ثيابه وتركها مكانه
وفر من السجن.

— ابن يعيش ٦٠:٥؛ المقرب ٥٠:٢؛ شرح التسهيل ٨٥:١؛ ابن مالك ٢٥:١؛
الرضي ٤٣:١، ٤٣:٢، ١٨٢؛ الممع ٤٥:١؛ الأشموني ٨١:١؛ الخزانة ٨٦:١—٨٧؛ شرح
الشافية ١٧١:٢؛ شواهد الشافية: ١٤٣؛ الدرر ١٩:١.

(٢) أهملت النون الأولى في، د، ز، وهو يشير إلى البيت المتقدم في ١: ٢٣٨ وهو:
منا الذي هو ما إن طر شاربه والعانسون ومنا المرء والشيب

(٣) يتخالفان، د.

(٤) وعلانون، د، ك.

(٥) تسلم، ز.

(٦) يغير، ز، ك.

(٧) ويسلم، ز، ك.

(٨) ومرجاء، د، مرجاء، ز.

(٩) مرججوء، د.

(١٠) ومرججون، ز.

(١١) ومرجون، د.

كما يقال: زيدان وعليان ومرجان^(١) ومرجوان^(٢) ووضاءان^(٣) ، ويقال في نحو: زكريا وصحراء زكريا وون^(٤) وصحراوات، كما يقال زكرياوان^(٥) وصحراوان^(٦) ، وفي عطاء - علماً - عطاوون - بالواو - وعطاؤون بالهمزة، [كما يقال^(٧)] في سماء: سماوات - بالواو - سماءات بالهمزة. «إلا أن آخر المقصور» نحو: المصطفى «والمنقوص» نحو: القاضي «يحذف في جمع التذكير» نحو: المصطفون والقاضون.

«وتلي علامته^(٨)»، أي علامتا جمع التذكير، وهما الواو والياء «فتحة المقصور»، نحو: ﴿وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفِينَ الْأَخْيَارِ﴾^(٩) «مطلقاً»، أي سواء كانت منقلبة عن أصل نحو: ملهى، أو زائدة كألف أرطى وحبلى إذا سمي بهما.

وعلم من قوله في جمع التذكير أن آخر المقصور والمنقوص لا يحذف في جمع التأنيث، ووجه الفرق أن علامة جمع التذكير^(١٠) ثقيلة، وهي الواو والياء، فلا تجامع ياء المنقوص، ولا الياء والواو المنقلبة عن ألف المقصور، وعلامة التثنية وعلامة [جمع^(١١)] تصحيح المؤنث خفيفة، فجاز أن تجامعهن، أما علامة جمع تصحيح المؤنث فالألف مطلقاً ولا حرف أخف منها، وأما علامة التثنية فالألف رفعا والياء المفتوح ما قبلها جراً ونصباً، بخلاف ياء الجمع فإنها مكسور ما قبلها.

- (١) ومرجان، د، ز، ومرجان، ك.
- (٢) ومرجوان، د.
- (٣) ووضان، د، ووضان، ك.
- (٤) زكرياوان، د.
- (٥) زكرياوان، د، ز.
- (٦) وصحراوات، د.
- (٧) ليست في، ز، وإنما فيها: وفي.
- (٨) علامتا، د.
- (٩) الآية ٤٧ ص ٣٨.
- (١٠) القذكير، ز.
- (١١) ساقطة من، د.

«خلافاً للكوفيين في إلحاق ذي الألف^(١) الزائدة»، سواء كانت للتأنيث نحو: حبل، أو للإلحاق نحو: أرطى أو، للتذكير نحو: قبعثى، أعلاماً لمذكرين «بالمقوص»، فيضمون ما قبل واو الجمع ويكسرون ما قبل يائه ويحذفون الألف، فيقولون^(٢): حبلون وحبلين، كما يقول الجميع في المنقوص: قاضون وقاضين، ولا يفعلون ذلك في غير الزائدة، بل يفتحون ما قبل الواو والياء كما سبق.

قال في الشرح^(٣): وجوزوا الوجهين في الأعجمي للاحتمال نحو: عيسى، فإنه عبراني أو سرياني «وربما حذفت»، أي الألف الزائدة «خامسة» نحو الخوزلى^(٤) - بفتح الخاء والزاي - وهي مشية فيها تفكك. «فصاعداً» نحو: ضبغطرى - بضاد معجمة مفتوحة فباء موحدة [مفتوحة^(٥)] فعين^(٦) معجمة ساكنة فطاء مهملة مفتوحة فراء فألف مقصورة - وهو الأحمق، فتقول^(٧) الخوزلان والضبغطران [في الثنية، والخوزلات والضبغطرات^(٨)] في الجمع، وقالوا: هراوات - بفتح الهاء - في جمع هراوى^(٩).

قال في الشرح^(١٠): وهذا دليل على أن ذا الألف الأصلية [قد^(١١)] ينزل منزلة ذي الألف الزائدة. وهو لم يتعرض في المتن إلى حذف الأصلية.

(١) الألف الألف، د.

(٢) فيقولون، ز.

(٣) يعني المصنف في شرحه على التسهيل ١: ١٠٤؛ ولم يمثل.

(٤) الخوزلا، د.

(٥) سقطت من، د، ك.

(٦) فعين، د، ك.

(٧) فيقول، د، فنقول، ز.

(٨) سقط من، ز.

(٩) هراوي، د، ز، ك، وخطؤه ظاهر.

(١٠) يعني المصنف في شرح التسهيل ١: ١٠٥، وهذا نصه:

(وهذا يدل على أن الألف قد تحذف وإن لم تكن زائدة؛ لأن ألف (هراوى) منقلبة عن

لام الكلمة).

(١١) ليست في، د.

واعلم أن في الهراوات^(١) شذوذات ثلاثة جمع صيغة منتهى الجموع، وعدم قلب الألف ياءً، وحذفها مع كونها أصلاً^(٢)، والمراد^(٣) كونها بدلاً من أصل؛ إذ هي بدل من^(٤) لام الكلمة وليست بنفسها أصلاً.

٦٣ ﴿ في التثنية والجمع بالألف والتاء ﴾ ظرف لغو/ متعلق بحذفت «وكذا الألف [والهمزة^(٥)] من قاصعاء» وهو أحد^(٦) جحري^(٧) اليربوع «ونحوه»، كعاشوراء أي كما تحذف^(٨) ألف المقصور الخامسة الزائدة تحذف الألف الخامسة هي والهمزة بعدها من الممدود نحو^(٩): قاصعاء «ولا يقاس على ذلك»، أي على حذف ألف المقصور الزائدة خامسة فصاعداً، [ولا^(٥)] على^(١٠) حذف الألف والهمزة من قاصعاء ونحوه؛ لقلة ما ورد من ذلك. «خلافاً للكوفيين» فإنهم يقيسون عليه.

قال في الشرح^(١١): والمنصفون^(١٢) من غيرهم يقبلونه ولا يقيسون عليه لشذوذه و(مِنْ) في قوله: (من غيرهم) لبيان الجنس لا للتبعيض.

(١) الهراوات، د، ك.

(٢) من أصل، د، ك.

(٣) فالمراد، د.

(٤) عن، ز، ك.

(٥) سقطت من، د.

(٦) احدى، ك.

(٧) جحري، د، ز، جحري، ك.

(٨) يحذف، د، ز، ك، وما أثبتته أولى.

(٩) ونحو، ز.

(١٠) أو على، د.

(١١) يريد المصنف قال في شرح التسهيل ١: ١٠٥.

(والمنصفون من غيرهم يقبلون ما سمع منه ولا يقيسون عليه لقلته).

(١٢) والمنصفون، د.

«وتحذف تاء التأنيث عند تصحيح ما هي فيه فيعامل معاملة مؤنث عار منها لو صحح».

قال في الشرح^(١): فيصح نحو مسلمة وعرقوة وقراءة، ويقال في فتاة: فتيات^(٢)، وفي قناة^(٣): قنوات، وفي سماء: سماوات^(٤) [وسماءات^(٥)]، وفي باقلاء^(٦): باقلاوات^(٧).

قلت: التمثيل هنا بسماء سهو، لأنه ليس مما نحن فيه.

قال ابن قاسم: ولو كان قبل التاء همزة، مبدلة نحو: سقاءة^(٨) وبقلاءة^(٩)، قلت: سقاوات وبقلاوات، وإن شئت أقررت الهمزة كما تفعل في التننية.

فإن قلت: ألف^(١٠) باقلاء للتأنيث فكيف لحقتها تاء التأنيث؟

قلت: قد توهم ابن هشام ذلك فحكم بعدم صحة هذا المثال، قال: ولا أعرف سقاءة. وهو قصور واضح، ففي الصحاح^(١١): (والباقلاء [ممدوداً^(١٢)] إذا

(١) يريد المصنف أيضاً قال في شرح التسهيل ١: ١٠٥.

(إذا جمع ما فيه تاء التأنيث بالألف والتاء حذف التاء منه، ووليت ألف الجمع ما كان قبل التاء من غير تغيير إن لم يكن ألفاً ولا همزة ممدود مبدلة كقولهم: في مسلمة وجارية وعرقوة وقارئة وقراءة مسلمات وجاريات وعرقوات وقارئات وقراءات، فإن كان الذي قبل التاء المحذوفة ألفاً أو همزة ممدود مبدلة، فعل به ما كان يفعل بمثله مباشرة لألف التننية، فيقال في فتاة: فتيات، وفي قناة: قنوات، وفي سماء: سماوات وسماوات، وفي باقلاء: باقلاوات).

(٢) فتاه فتيان، ز.

(٣) قنات، د.

(٤) سموات، د، ك.

(٥) عن، ك، وشرح المصنف وهي فيه مقدمة على سماوات.

(٦) باقلا، د، ز، ك.

(٧) كذا في شرح المصنف، وفي، د، ز، باقلا، وفي ك، باقلاءات.

(٨) سقاءة، ز، ك.

(٩) باقلاءة، د، ك، باقلاءه، ز.

(١٠) الألف، ز.

(١١) الصحاح: ج ٤، ص ١٦٣٧.

(١٢) ممدود، ك، وليست الكلمة في الصحاح.

شددت اللام قصبرت، وإن^(١) خفت مددت، الواحدة باقلاة^(٢) على ذلك) فهذا نص يدل على أن الألف فيه ليست للتأنيث، وأما سقاة ففي الصحاح^(٣): أيضاً - (وامرأة سقاة وسقاية).

«ويقال: - في المراد به من يعقل من ابن وأب وأخ^(٤) وهن وذئ - بنون» وشواهد كثيرة^(٥): «وأبون» كقراءة بعض السلف^(٦) ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ﴾^(٧).

بدليل تبيينه^(٨) بثلاثة أسماء: إبراهيم وإسماعيل وإسحاق، وفيه تسمية العم أبا مجازاً. «وأخون» كقوله^(٩):

كريم طابت الأعراق منه وأشبه فعله فعل الأخينا

(١) في الصحاح: وإذا.

(٢) باقلاء، د.

(٣) ج ٦، ص ٢٣٧٩.

(٤) وأخ وأب، ز.

(٥) ومن ذلك في الشعر:

بنونا بنو أبناءنا، وبناتنا
بنوهن أبناء الرجال الأبعاد
وكان لنا أبو حسن علي
أبا برا ونحن له بنين

(٦) هم ابن عباس والحسن والجحدري وابن يعمر وأبورجاء... البحر ١: ٤٠٢.

(٧) ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهُاً وَاحِداً وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ ١٣٣ البقرة (٢) قال في البحر ج ١، ٤٠٢.

(وأمّا على قراءة ابن عباس ومن ذكر معه فالظاهر أن لفظ أبك أريد به الأفراد ويكون إبراهيم بدلاً منه، أو عطف بيان، وقيل: هو جمع سقط منه النون للإضافة، فقد جمع أب على أبين نصبا وجرا وأبون رفعا، حكى ذلك سيبويه وقال الشاعر:

فلما تبين أصواتنا
بكين وفدّيننا بالأبيننا

وعلى هذا الوجه يكون إعراب (إبراهيم) مثل إعرابه حين كان جمع تكسيرا انتهى. وقد قال في إعراب إبراهيم وما بعده على قراءة: (أبائك) إنه بدل تفصيلي أو عطف بيان وأجاز المهدي أن يكون منصوبا بأعني.

(٨) تنثيته، د.

(٩) زاد هنا في (ز): شعرا. والقاتل مجهول.

كريم لا تغيره الليالي ولا الأواء عن فعل الأبين^(١)
ففيه شاهدان. «وهنون» كقوله^(٢):

أريد هنات من هنين وتلتوي^(٣) علي وآبي^(٤) من هنين هنات^(٥)
«وذوو» وشواهد كثيرة. والمصنف أورد هذه^(٦) الألفاظ تنبيهاً على أنها
مما يستثنى من حيث خالف جمعها حكم تثنيته، لكن ذكره لـ (ذي) لا موقع له
هنا، لأنه مما وافق فيه الجمع التثنية، فتقول:
ذوو^(٧) مال، كما تقول: ذوا^(٨) مال.

أما^(٩) ابن فمخالفته ظاهرة، وذلك أنك تقول: — في تثنيته — ابنان،
وتقول: — في جمعه — بنون، لا ابنون، كأنهم أرادوا أن ينبهوا على أن الفاء فيهما
في الأصل مفتوحة، فقالوا: بنون.

وأما أبون وأخون وهنون فمخالفتها في الجمع للتثنية^(١٠) ظاهرة، إذ يقال:
في تثنيته — أبوان وأخوان وهنوان، فقياسه في الجمع أن يقال: أبوون وأخوون
وهنوون، برد لاماتها، لكن التصريف اقتضى حذف الواو، كذا^(١١) قالوا.

(١) لم أفق لها على زيادة، والشاهد فيها في موضعين: الأخين، الأبين، والألف فيها للاطلاق.

— شرح التسهيل ١: ١٠٦؛ جمهرة بن دريد ٣: ٤٨٥.

(٢) لا يعرف.

(٣) وتلتوي، ز.

(٤) وآبي، د، ز، ك، وهو تصحيف.

(٥) لم أفق على سابق له ولا لاحق، ومعناه: أريد نساء من قوم فيأبون علي ويحيثي من آبي عليهم
أنا. قاله ثعلب في مجالسه ٦٢٧، والبيت في شرح التسهيل ١: ١٠٧؛ واللسان ٢٠: ٢٤٢.
(هنا).

(٦) هذه أي، ز.

(٧) ذوا، د.

(٨) ذو، ز.

(٩) وأما، د، ك.

(١٠) للتثنية، ز.

(١١) وكذا، ز.

قلت: نحو أبون يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون الأصل أبوون ثم أتبعوا كما أتبعوا في المفرد المضاف، ثم استقلوا فحذفوا الحركة - وهي ضمة لام الكلمة - ثم حذفوا اللام للساكنين.

والثاني: أنهم لم يردوا اللام بل استعملوه ناقصاً كما كان في حالة إفراده وعدم إضافته، وهذا أسهل وهو الذي يمشي^(١) عليه ظاهر كلام المصنف؛ لأنه يتكلم على/ ما اختلف فيه حكماً التثنية^(٢) والتصحيح، وعلى التقدير الأول لا يخالف بينها باعتبار التقدير وإن حصل اختلاف عارض، وكذا القول في أخواته، ولا يمكن أن يقال على الوجه الأول: إنهم لم يتبعوا، ثم لما ردوا اللام قلبوها ألفاً ثم حذفوها للساكنين؛ لأن هذا يقتضي أن تبقى العين مفتوحة كما في (المصطفين).

واحترز المصنف بقوله: من يعقل عما^(٣) إذا أريد به ما لا يعقل فإنه لا يقال^(٤) فيه: - حينئذ - أبون، وما ذكر معه وإنما^(٥) يجمع^(٦) - حينئذ بالألف والتاء. «وفي بنت وابنة وأخت وهنت وذات: بنات» في جمع كل من بنت وابنة، ويقال: في تثنية - بنت - بنتان، وفي تثنية ابنة: ابنتان، فمخالفة الجمع للتثنية في ذلك ظاهرة.

«وأخوات» برد المحذوف، بخلاف التثنية فإنه يقال فيها^(٧): أختان. «وهنات» بغير رد اللام كما في التثنية، وإنما ذكرها لأنه لو أفرد^(٨) هنوات بالذكر

(١) يتمشى، ك.

(٢) التثنية، ز.

(٣) عن ما، د.

(٤) يقل، د.

(٥) دائماً، ز.

(٦) لجمع، ز.

(٧) فيه، ز.

(٨) أفرده، ز.

لأليس. «وهنوات» برد المحذوف خلاف للتنثية. «وذوات» بغير رد وجوباً، وفي التنثية الوجهان قالوا: ذاتا وذواتا.

«وأمهات» بزيادة الهاء مخالفاً^(١) للتنثية «في الأم من الناس أكثر من أمات» بالموافقة للتنثية وهذا هو القياس وقد جمع بينهما بعض الشعراء^(٢) فقال:

إذا^(٣) الأمهات قبحن الوجوه فَرَجَّتْ^(٤) الظلام بأماتكا^(٥)

«وغيرها بالعكس»، وغير الأم من الناس بالعكس، فأمات فيه أكثر من أمهات، وربما قالوا في أم: أمهة، قال^(٦):

أمهتي خندف وإلياس أبي^(٧)

(١) أهملت الخاء في، ز.

(٢) مروان بن الحكم، قاله البغدادي.

(٣) إذ، ز.

(٤) فزحت، د.

(٥) ليس في مراجعي له زيادة.

— ابن يعيش ١٠: ٣، ٤؛ شرح التسهيل ١: ١٠٨؛ شرح الشافية ٢: ٣٨٣؛

التصريح ٢: ٣٦٢؛ شواهد الشافية: ٣٠٨؛ الدرر ١: ٦؛ اللسان ١٢: ٣٠؛ (أمم)

ط—صادر؛ الممع ١: ٢٣.

(٦) قصي بن كلاب من أجداد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(٧) أنشدوا قبله:

إني لمدى الحرب رخي اللبب

عند تناديهم بهال وهب

معتزم الصولة عمالي النسب

وخلط العيني بين هذا الرجز وآخر رؤيه الياء، فأنشد بعد الشاهد:

حيدة خالي ولقيط وعلي وحاتم الطائي وهاب المني

وهو واهم في ذلك، فهذا الرجز منسوب لامرأة من بني عامر أو من بني عقيل، واختلاف

الروى وتأخر حاتم عن قصي يجلوان هذا الوهم.

اللبب: ما يشد على ظهر الدابة ليمنع السرج والرحل عن الاستئخار.

هال: اسم فعل تزجر به الخيل.

هب: اسم فعل تدعى به الخيل لتتقدم.

أمهتي خندف: يعني زوجة جده إلياس بن مضر، وهي امرأة من اليمن اسمها ليلي بنت=

وعن الفراء من قال: أم، قال: أمات، ومن قال: أمهة، قال: أمهات. وعلى هذا فلا مخالفة بين جمعه وتثنيته.

«والمؤنث بهاء» في محل نصب على الحال من الضمير المستتر في (المؤنث)، فالتقدير: والاسم الذي أنث حالة كونه ملتبساً بهاء «أو مجرداً» منها، و(مجرداً) عطف على الحال المتقدمة، والظاهر أن المصنف لم يحترز بقوله: (المؤنث) عن المذكور، بل ذكره ليجري عليه قوله: بهاء أو مجرداً فهو بيان لصورة المسألة [منبه^(١)] بما تعلق به من التقسيم على ما ذكرنا.

وليس في كلام المصنف تقييد أن هذا الحكم خاص بالجمع بالألف والتاء، ولكن ذلك يعلم وإن لم ينص عليه، لأن المؤنث إنما يستحق ذلك الجمع من جمعي التصحيح. «ثلاثياً صحيح العين ساكنه^(٢)». مضاف ومضاف إليه أي ساكن العين، ولا ينبغي أن يقرأ^(٣): (ساكنة) بالتأنيث حالاً من العين؛ لأن^(٤) بعده: غير مضعف. ولو قال ساكنة - بالتأنيث - لقال: غير مضعفة. بالتأنيث أيضاً؛ وليوافق قوله: صحيح العين. «غير مضعف ولا صفة»، وذلك مثل: جفنة، وغرفة، وسدرة. وكل من هذه الأمثلة الثلاثة المختلفة حركة الفاء يصدق عليه أنه مؤنث بالهاء ثلاثي صحيح العين ساكنه^(٥) غير مضعف ولا صفة، ومثل: دعد، وهند، وجمل. وكل^(٦) من هذه الثلاثة أيضاً مجرداً ثلاثياً... إلى آخر ما تقدم.

= عمران بن الحارث بن قضاة، وخندف لقب.

— المحاسب: ٢: ٢٢٤؛ ابن يعيش: ١٠: ٤٣؛ شرح التسهيل: ١: ١٠٨-١٠٩؛ المقاصد: ٤: ٥٦٥-٥٦٦؛ الهمع: ١: ٢٣؛ الخزانة: ٣: ٣٠٦؛ شواهد الشافية: ٣٠١-٣٠٨؛ الدرر: ١: ٥٠-٦.

(١) سقطت من، د، ك.

(٢) ساكنة، ز، م. وهو خطأ وضحه الشارح.

(٣) تقرأ، د.

(٤) لأن ما، د، ك.

(٥) ساكنة، د، ز، ك.

(٦) فكل، ز.

واحترز بقوله: ثلاثياً – من نحو^(١) جبال علم للضبع.

وبقوله: صحيح العين من [نحو^(٢)] دولة^(٣).

وبقوله: ساكنه^(٤) من متحرك العين نحو: شجرة ونبقة وسُمرة.

وبقوله: غير مضعف من نحو: جنة وجنة وجنة.

[وبقوله^(٥)]: ولا صفة. من نحو: ضخمة^(٦) وجلفة وحلوة. «تتبع^(٧)

فاؤه عينه في الحركة مطلقاً»، أي سواء كانت فتحة أو ضمة أو كسرة،

فنقول: جفئات – بفتح الجيم والفاء – وغرفات – بضم الغين [المعجمة^(٨)]

والراء^(٩) – وسدرات^(١٠) بكسر السين والذال المهملتين – وكذا نقول^(١١)،

دعدات – بفتحهما – وجملات – بضمهما – وهندات بكسرهما.

وينبغي أن يضبط (تتبع^(١٢)) بضم أوله، على البناء للمفعول لمناسبة^(١٣):

(وتفتح وتسكن)، وهي مطلوبة. «وتفتح وتسكن»، من الإسكان، لا من التسكين لتناسب الألفاظ.

«بعد الضمة/والكسرة» كان ينبغي أن يقول^(١٤): في تميم. كما ٦٥ ز

-
- (١) من نحو قوله، د.
 - (٢) عن، د، ك.
 - (٣) دولة، د، ك.
 - (٤) ساكنة، د، ز، ك.
 - (٥) سقطت من، ز.
 - (٦) ضخمة، ز.
 - (٧) يتبع، ز.
 - (٨) سقطت من، د.
 - (٩) والواو، ز.
 - (١٠) سقط حرف العطف من، ز.
 - (١١) يقول، ز.
 - (١٢) يتبع، ز.
 - (١٣) لمناسبته، ز.
 - (١٤) تقول، ز.

قال : ابن الحاجب ^(١) وغيره، فنقول ^(٢) : غرفات وجملات وسدرات وهندات بالفتح والإسكان، فليس في المفتوح الفاء إلا وجه واحد، وهو فتح العين، وفي المضمومها ثلاثة أوجه، وفي المكسورها ثلاثة أوجه.

فإن قلت: لم حكموا بأن الفتح في نحو: جفناات للإتباع ليس إلا، مع احتمالها لأن تكون كالفتحة في خطوات وسدرات وليست للإتباع قطعاً؟

قلت: لأن الفتح في خطوات وسدرات لثقل الإِتباع، وهو منتف في جفناات، فالفتح فيه إِتباع لا غير - كما ذكروا - ولهذا تخفف خطوات وكسرات بالإسكان ولا يجوز ذلك في جفناات لأنه خفيف.

فإن قلت: فلم التزم في مثله الفتح مع خفة السكون الذي في مفرده؟

قلت: لأجل الفرق بين الصفة والاسم، وكانت الصفة بالسكون أليق لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابقتها للفعل، ولذلك كانت إحدى علل منع الصرف.

وقد علمت أنه فهم من اشتراط المصنف فيما تقدم صحة العين لجميع ما يذكره بعده أنه لا يجوز في دولة وسورة، ولا في ديمة وزينة، إذا جمعا إِتباع ولا فتح، وإنما يبقيان على الإسكان الذي كان في الإفراد، وفي شافية ابن الحاجب ^(١): أنه يجوز في ذلك السكون والفتح، وأن الممتنع الإِتباع فقط. «وتمنع ^(٣) الضمة قبل الياء» مثل: زبية وكلية، فلا يقال: زبيات ولا كليات بالضم. بل بالسكون أو الفتح، قيل ^(٤): ولم يسمع الفتح. «و» تمنع ^(٥) أيضاً «الكسرة قبل الواو» نحو: رشوة، فلا يقال: رشوات. بالإتباع بل بالسكون

(١) في الشافية ٢: ١٠٩.

(٢) فنقول، د.

(٣) وتمنع، د، ك.

(٤) قبل، ز.

(٥) يمنع، ز، وتمنع، د، ك، وما أثبتته أولى لمناسبة عبارة المتن السابقة.

أو الفتح، ولم يذكر سيبويه^(١) هنا الفتح. «باتفاق» راجع إلى المسألتين جميعاً. «و» تمنع^(٢) أيضاً الكسرة «قبل الياء بخلف»^(٣) نحو: لحية، فمن البصريين من أجاز: لحيات بالاتباع، ومنهم من منعه لما فيه من الثقل الناشئ عن توالي كسرتين وياء، وأيد ابن عصفور الأول بأنهم لم يحفلوا باجتماع ضميتين وواو في خطوات عند الإتيان، فكذا لم يحفلوا باجتماع كسرتين وياء في لحيات.

قلت: وقد يقال إن ذلك لا يلزم فقد اجتنبوا الكسرتين إلا في إبل وبلز^(٤) وألفاظ قليلة على تردد في ثبوتها، ولم يجتنبوا الضميتين بلا نزاع نحو: عنق.

«ومطلقاً عند الفراء» سواء كان من باب رشوة — وهو المتفق على منعه — أو من باب فدية — وهو^(٥) المختلف فيه — أو من باب هند، وهو الجائز عند غيره، فإن فعلات بكسر الفاء والعين يتضمن^(٦) فعلاً وهو مما أهمل إلا فيما ندر كإبل، لكن منع الفراء لذلك ليس متعلقاً بما سمع وما لم يسمع، وإنما هو «في ما لم يسمع»، وأما ما سمع فيقبله ولا يقيس^(٧) عليه. «وشذ»^(٨) جروات»، بكسر الجيم [والراء، ووجه شذوذه مأخوذ من الكسرة قبل

(١) (١٨٢: ٢ — ١٨٣) قال: (وما كان فعلة فإنك إذا كسرته على بناء أدنى العدد أدخلت التاء وحركت العين بكسرة، وذلك قولك: قِرْبَات وسِدْرَات وكِسْرَات، ومن العرب من يفتح العين كما فتحت عين (فُعْلة)، وذلك قولك: قُرْبَات وسُدْرَات، فإذا أردت بناء الأكثر قلت: سِدْرَ وقِرْبَ وكِسْرَ، ومن قال: عُرفَات — فخفف — قال: كسرات، وقد يريدون الأقل فيقولون كَسْرَ وفقر، وذلك لقلّة استعمالهم التاء في هذا الباب، لكراهية الكسرتين، والتاء في الفعلة أكثر، لأن ما يلتقي في أوله كسرتان قليل، وبنات الياء والواو بهذه المنزلة، تقول: لحية ولحى وفرية وفرى ورشوة ورشا، ولا يجمعون بالتاء كراهية أن تجيء الواو بعد كسرة، واستثقلوا الياء هنا بعد كسرة، فتركوا هذا استفقالات واجتزؤوا ببناء الأكثر، ومن قال: كِسْرَات قال: لِحِيَات... وقد كسرت (فعلة) على أفعل، وذلك قليل عزيز ليس بالأصل قالوا: نعمة وأنعم وشدة وأشد، وكرهوا أن يقولوا: — في رشوة — بالتاء، فتقلب الواو ياء، ولكن من أسكن فقال: كسرات، قال: رشوات).

(٢) يمنع، ز تمنع، د، ك، وما أثبتته أولى لمناسبة عبارة المتن السابقة. (٣) بخلاف، د.

(٤) المرأة الضخمة، وليس في الصفات (فِعِل) إلا هذه وأتان إبد. الصحاح ٨٦٢: ٢.

(٥) وهم، د، ك.

(٦) تتضمن، د.

(٧) يقس، ز.

(٨) أهملت الذال في، د.

الواو^(١)، وهو ممنوع بالاتفاق. «والتزم فعَلات» بفتح العين «في» جمع «لجبة» بسكون الجيم، وهي صفة، يقال: شاة لجبة إذا قل لبناها.

«وغلِب في ربعة» بسكون الباء، [وهو صفة^(٢)] بمعنى معتدل القامة.

«لقول بعضهم: لجبة وربعة» بفتح الجيم والباء، وهذه العلة في لجبة مأخوذة من كلام سيبويه، [فقد ذكر الأبيدي^(٣) أن سيبويه^(٢)] قال^(٤): إنما قالوا لجبات - بالتحريك - لأن منهم من يقول: لجبة، بالتحريك في حالة الإفراد، فأجمعوا في الجمع على هذه اللغة.

وقيل: لما لزم التاء في لجبة، لكونها صفة للمؤنث ولا مذكر لها، يقال: شاة لجبة إذا قل لبناها كما مر، صارت كالأساء في لزوم التاء نحو: جفنة وقصعة.

وأما ربعة فقد سمع فيها فتح الباء حكاه ابن سيده^(٥).

وقال: ابن الحاجب لجبة وربعة وضعاً^(٦) اسمين ثم وصف/بهما ٦٦ ز وروعي^(٧) ذلك الأصل فبقيا على الفتح. «ولا يقاس على ماندر من كهلات» بفتح الهاء، بل يقتصر على ما سمع؛ وذلك لما قصدوه من الفرق بين

(١) ما بين المعقوفين ساقط من، ك.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من، د.

(٣) أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحيم الخشني الأبيدي (٦٨٠-١٠٠ هـ = ١٢٨١ م) نحوي حافظ عارف بالخلاف، مطلع على غوامض الكتاب لسيبويه. قرأ عليه ابن الزبير. والأبيدي نسبة إلى أبدة: بلدة بالأندلس قرب جيان، وفي دالها خلاف: منهم من أهلها ومنهم من أعجمها. البغية ٢: ١٩٩.

(٤) (٢: ٢٠٤)، وهذا لفظه: (وقالوا: شياه لجبات، فحركوا الحرف الأوسط، لأن من العرب من يقول: شاة لجبة، وإنما جاؤوا بالجمع على هذا، واتفقوا عليه في الجمع).

(٥) في المحكم ٢: ١٠٠.

(٦) ووضعاً، ز.

(٧) فروعي، د.

الصفة والاسم على ما تقدم آنفاً. «خلافاً لقطرب^(١)» فإنه أجاز القياس عليه. وفي المخصص لابن سيده: الأثنى كهلة والجمع كهلات، وهو القياس؛ لأنه صفة، وقد حكى فيه عن ابن^(٢) حاتم تحريك الهاء ولم يذكره النحويون فيما شذ من هذا الضرب. انتهى بنصه. «ويسوغ في لجة القياس» وهو إسكان عينها في الجمع «وفاقاً لأبي العباس» المبرد. «ولا يقال: فعلات» بإسكان العين «اختياراً»، أي [في^(٣)] وقت اختيار وسعة لافي وقت ضرورة «فيما استحق فعلات» بفتح العين «إلا لاعتلال اللام» نحو: ظبية، فيجوز فيه في الاختيار ظبيات بسكون^(٤) الباء حكاة ابن جني.

«أو شبه الصفة» مثل: أهلات – بسكون الهاء – والأولى أن تجعل جمعاً لأهلة بمعنى أهل، فقد حكاها الفراء، ولا تجعل^(٥) جمع^(٦) أهل، فإذا قلت: امرأة أهلة^(٧)، ففيه الفتح اعتباراً بالأصل والإسكان اعتباراً بالعارض.

(١) أبو علي محمد بن المستنير بن أحمد (٢٠٠-٢٠٦ هـ = ٨٠٠-٨٢١ م) مولى سالم بن زياد. لقبه سيويه: (قطرباً)، لأنه كان لا يخرج من بيته إلا وجدته في انتظاره. والقطرب: دوية كثيرة العمل. عالم باللغة والنحو. أخذ عن عيسى بن عمر، وعن النظام من المعتزلة، فكان يذهب مذهبه. متهم بالكذب. وأخذ عنه محمد بن الجهم اليمري وأبو القاسم المهلي. من مؤلفاته: الثلاث-ط، نظمها سديد الدين أبو القاسم عبد الوهاب المهلي، الأزمنة-ط، الأضداد، معاني القرآن.

– القفطي ٣: ٢١٩-٢٢٠؛ الوفيات ٤: ١٣٢-١٣٣؛ البغية ١: ٢٤٢-٢٤٣؛ الزبيدي: ٩٩-١٠٠.

(٢) أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي (٢٣١-٢٣١ هـ = ٨٤٦-٨٤٦ م). صحب الأصمعي، وقيل: إن الأصمعي خاله. روى عن الأصمعي كتبه وعن أبي عبيدة وأبي زيد. وحدث عنه: إبراهيم الحربي وأبو العباس ثعلب ويعقوب بن السكيت صنف كثيراً، من ذلك: أبيات المعاني، اللبا واللبن، اشتقاق الأسماء، الإبل، الجراد.

– الزبيدي: ١٨٠-١٨١؛ القفطي ١: ٣٦-٣٧، ٤: ١٨٠؛ البغية ١: ٣٠١.

(٣) سقطت من، د.

(٤) بفتح، ك، وهو خطأ ظاهر.

(٥) يجعل، ك.

(٦) يجمع جمع، د.

(٧) لجة، ز، كلبة، د، ك، وما أثبتته هو المناسب؛ لأن الكلام في (أهلات) جمع (أهلة).

وفهم من قوله: (اختياراً)^(١). أنه يقال: - في الضرورة - فعلات بالإسكان^(٢) فيما استحق فعلات بالفتح كقوله^(٣):

وحملت زفرات الضحى فأطقتها ومالي بزفرات العشي يدان^(٤)

«ويفتح^(٥) هذيل عين جوزات وبيضات ونحوهما» مما عينه حرف لين لا حرف^(٦) مَدِّولين كسورة وديمة، فبالإسكان^(٧) عند الجميع كما - يقتضيه كلام المصنف، وقد عرفت ما قدمناه فيه من كلام^(٨) ابن الحاجب، ومما هو اسم لا صفة فلا يجوز في نحو: غَيْلة بفتح الغين المعجمة، وهي المرأة السميثة نص عليه الجوهري^(٩)، ولا في نحو: جونة للبيضاء أو السوداء إذا جمعنا أن يفتح

(١) اختيار، ز.

(٢) بالسكون، د.

(٣) عروة بن حزام بن مهاجر، من بني عذرة، شاعر متميم، مات أبوه فكفله عمه صغيراً، فتعلق بابنته عفراء، فلما كبرا خطبها فأغلى عمه المهر، ولما عجز عنه زوجها رجلاً من اليمن، فزاد هذا في لوعته. مات في خلافة عثمان، وقيل: معاوية.

- ابن قتيبة ٢: ٦٢٢-٦٢٧؛ فوات الوفيات ٢: ٧٠-٧٤؛ الخزانة ١: ٥٣٤-٥٣٥.

(٤) من قصيدة مطلعها:

خليلي من عليا هلال بن عامر
وبقل الشاهد:

فوالله ما حدثت سرك صاحباً
سوى أنني قد قلت يوماً لصاحبي
ضحياً ومستنناً جنوب ضعيفة
وبعده:

فيا عم لا أسقيت من ذي قرابة
- رواية القالي: (تحملت).

- نوادر القالي: ١٥٨-١٦٢؛ المقرب ٢: ٥٣؛ المقاصد ٤: ٥١٩-٥٢٠، ٢: ٥٥٣؛

الهمع ١: ٢٤؛ التصريح ٢: ٢٩٨؛ الأشموني ٤: ١١٨؛ الدرر ١: ٦؛ ابن حزم: ١-١٢.

(٥) وتفتح، م.

(٦) حر، ز.

(٧) وبالإسكان، د.

(٨) الكلام، ز.

(٩) في الصحاح ٥: ١٧٨٧.

عينها^(١) عند هذيل، ويجوز عندهم الفتح في جمع نحو: جونة اسما للخباية^(٢) المطلية بالقار، أو اسماً لعين الشمس. «واتفق على عيرات» بكسر العين وفتح الياء، جمع عير بكسر العين وسكون الياء، (وهي مؤنثة وهي الإبل^(٣)) التي يحمل عليها الأحمال، وقيل: قافلة^(٤) الحمير، ثم كثر حتى قيل: لكل قافلة. وفي المصباح^(٥): العرب كلهم يقولون عيرات جمع عير بالفتح. انتهى. وإنما هو عيرات جمع عير بكسر العين من أولها، وما في المصباح هو قول المبرد والزجاج إلا أن الزجاج قال:

العير [هذا^(٦)] هو الذي في الكتف أو في القدم، وهو العظم الناقء، الشاخص في وسطهما. فاعلمه. قال المصنف: «شذوذاً» وهو منصوب على الحال من عيرات أي اتفق^(٧) عليه في حال كونه ذا شذوذ، ولك أن تعربه على غير ذلك^(٨)، والشذوذ^(٩) فيه من وجهين أحدهما جمعه بالألف والتاء، والثاني: فتح العين، والقياس تسكينها لأنه مكسور الفاء كديمة، فلم^(١٠) يكن في فتح يائه ما في (بيضات) من الاتباع، وقد سبق^(١١) أن ابن الحاجب حكى في شافيته جواز السكون والفتح في ديمات من غير شذوذ شيء^(١٢) منها، بل قال^(١٣):

— بأثر ذلك —

إن حكم عير^(١٤) حكم ما تقدم. فعلى هذا يجوز عيرات بالفتح وعيرات بالسكون ولا شذوذ في واحد منها من جهة إسكان^(١٥) العين وفتحها.

(١) عينها، د. (٢) للخباية، د.

(٣) ما بين الهلالين مكرر في، ز.

(٤) قافلة، ز.

(٥) لم أجده في المصباح المنير.

(٦) سقطت من، د.

(٧) اتفق، د، ز، ك. والصحيح ما أثبتته.

(٨) مفعول مطلق، أي يشذ شذوذاً، أو مفعول فيه على حذف مضاف، أي وقت شذوذ.

(٩) أهملت الذال الثانية في، ز.

(١٠) ولم، ز.

(١١) في ١ : ٢٧٥.

(١٢) لشيء، ز.

(١٣) في الشافية ٢ : ١٠٩ - ١١٠.

(١٤) أعجمت العين في، ز.

(١٥) افراد، د، ز، إقرار، ك. والصحيح ما أثبتته.

«فصل»: عقده المصنف لأشياء تتعلق^(١) بالثنى قصداً وإن ذكر غيره فيه فبطريق الاستطراد.

«يتم في التثنية من المحذوف اللام ما يتم في الإضافة لا غير».

قال ابن قاسم: محذوف اللام قسمان: قسم يرد في الإضافة/فيرد في ٦٧ ز التثنية، وهو المنقوص، فتقول^(٢): في التثنية قاضيان كما تقول^(٣): في الإضافة قاضيك.

قلت: ليس هذا من موضوع المسألة في شيء؛ لأن الإتمام إنما هو مفروض فيما حذفت لامه، والقاضي ليس من المحذوف اللام في الإفراد أصلاً، فذكره في هذا المحل سهو.

ثم قال: وأب وأخ وحم – في أكثر اللغات – و(هن) في لغة، فتقول في التثنية: أبوان وأخوان وحموان وهنوان. كما تقول: في الإضافة: أبوك وأخوك وحموك وهنوك.

وقسم: لا يرد في الإضافة، فلا يرد في التثنية، نحو: سنة وحر فيقال: سنتان وحران كما تقول: سنتك وحرها. «وربما قيل أبان» قال الفرزدق^(٤):

واصرفا الكأس عن الجا هل يحيى^(٥) بن حصين^(٦)

(١) متعلق، ز.

(٢) فيقول، ز.

(٣) يقول، ز.

(٤) كذا قال ابن الشجري، ونقله البغدادي عن العسكري، ولكن لم أجدهما في ديوانه.

(٥) ليحيى، ز.

(٦) حصيني، ز.

لا يذوق اليوم كأساً أو يفدي بالأبين^(١)
«وأخان» لم يذكروا له شاهداً.

قال ابن قاسم: والظاهر أن قولهم: أبان، وأخان. على لغة من التزم
النقص في الأفراد والإضافة.

قال الفراء: من قال هذا [أبك. قال^(٢)]: أبان. «ويديان» فأتى في
التثنية ما لا^(٣) يتم في الإضافة، فإنك تقول فيها: يدك، بدون رد. ولعل هذا
جاء على لغة القصر، فلا إشكال «ودميان» قال الشاعر^(٤):

فلو أنا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين^(٥)

(١) أنشد ابن الشجري قبلهما:

يا خليلي اسقياني أربعة بعد اثنتين
من شراب كدم الجو ف يحر الكليتين
حصين: ضبطه البغدادي بالضاد بالمعجمة نقلاً عن العسكري، وقال: إنه من أولاد
حضين بن المنذر الرقاشي صاحب راية أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - يوم
صفين.

الأبين: مثنى أب، ويعني الأم والأب على التغليب.

- الشجري ١: ٣١؛ الخزانة ٢: ٩٠.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من، د، ك.

(٣) ما لم، د، وهامش ك.

(٤) علي بن بدال بن سليم، كذا نقله البغدادي عن ابن دريد ورجح قوله، ونسب إلى الفرزدق
والأخطل وليس في ديوانيهما وإلى مرداس بن عمرو، قال البغدادي: وأدخله ابن الشجري
وصاحب الحماسة البصرية في قصيدة المثقب العبدي التي مطلعها:

أفاطم قبل بينك متعيني ومنعك ما سألت كأن تبيني

وهذه القصيدة في المفضليات ص ٢٨٧-٢٩٢، وليس البيت فيها ولا في ديوان المثقب.

(٥) يروى قبله:

لعمرك إنني وأبا رياح على حال التكاثر منذحين

ليبغضني وأبغضه أيضاً يراني دونه وأراه دوني

التكاثر: التباسط، وأصله من الكثر وهو فتح الفم.

ويروى: على طول التجاور. على: بمعنى (مع).

حجر: يروى جحر، وهو الشق في الأرض.

«ودموان» حكاة الجوهري في الصحاح^(١) عن بعض العرب، ولعله على لغة من يقصر المفرد. «وفميان وفموان» قال الفرزدق:

هما نفثا في في من فمويهما على النابح^(٢) العاوي أشد رجام^(٣)
وقد مر. «وقالوا في ذات: ذاتا على اللفظ» وهو الأقيس لقولهم في
المذكر: ذوا^(٤) مال لا ذويا^(٥). قال^(٦):

يا دار سلمى بين ذاتي^(٧) العوج^(٨)

= — المقتضب ١: ٢٣١، ٢: ٢٣٨، ٣: ١٥٣؛ المخصص ٦: ٩٢، ١٥: ٢٦٨؛ النصف
١٤٧-١٤٨؛ الشجري ٢: ٣٤٤، ٣٤٤؛ ابن يعيش ٤: ١٥١، ١٥٢-١٥٣، ٥: ٨٤،
٦: ٥، ٩: ٢٤؛ المقرب ٢: ٤٤؛ الرضي ٢: ١٧٥؛ شرح الشافية ٢: ٦٤؛ المقاصد ١: ١٩٢؛
اللسان ١٨: ٢٩٣؛ يس ٢: ٣٣٢؛ الأشموني ٤: ١١٩؛ الخزانة ٣: ٣٤٩-٣٥٢؛ شواهد
الشافية ١١٢-١١٣.

- (١) ٦: ٢٣٤٠.
- (٢) النابح، د.
- (٣) دجام، ز، رحام، د، وهو تصحيف ظاهر لم يقع في مراجع الشاهد، وقد مر الكلام عليه في ١: ١٥٨.
- (٤) ذو، ز، والصواب التثنية.
- (٥) ذوما، د.
- (٦) بعض السعديين. كذا في اللسان عن يعقوب، ولم يسمه، وليس في إصلاح المنطق.
- (٧) ذات، ز.
- (٨) بعده:

جرت عليها كل ربح سيهوج
هوجاء جاءت من جبال ياجوج
من عن يمين الخط أو سماهيج

في الصحاح واللسان: (بين دارات). وفي موضع آخر من اللسان: (بين ذات).

سيهوج: ربح شديدة تسهوج الأرض، أي تقشرها. جرت: سحبت، والمفعول به
محذوف، أي ذيلها. ياجوج، سهل الهمزة.

سماهيج: جزيرة في البحر تدعى بالفارسية: «ماشي ما هي» فعربتها العرب.

— الشجري ٢: ٢٥٤؛ الصحاح ١: ٣٢٣ (سمهيج)، شرح التسهيل ١: ١١٤؛ اللسان

— (سمهيج) — (عوج)، الهمع ١: ٤٥؛ الدرر ١: ١٩.

«وذواتا»^(١) على الأصل، وهو^(٢) الأكثر، قال الله تعالى: ﴿ذَوَاتَا﴾^(٣) أفنانٍ ﴿٤﴾ «ويثنى اسم الجمع» نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ﴾^(٥)، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ التَّقَىٰ الْجَمْعَانَ﴾^(٦). وقوله عليه الصلاة والسلام: «مثل المنافق كمثل الشاة العائرة بين الغنمين»^(٧). وقول الفرزدق:

وكل رفيقي كل رحل^(٨) وإن هما تعاطى القنا قومهما أخوان^(٩)
 ووقع لابن هشام في مغنيه^(١٠) في هذا البيت غلط أوجب ارتكابه لتعسف

(١) وذوايا، ز.

(٢) وهذا، د، ك.

(٣) ذوات، د.

(٤) الآية ٤٨ الرحمن (٥٥).

(٥) ... التَّقَاتَا فِتَّةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُمْ مِثْلِهِمْ رَأَىٰ الْعَيْنِ وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بَصْرَهُ مَنْ يَشَاءُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ ﴿١٣﴾ آل عمران (٣).

(٦) ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ... إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ ١٥٥، وَمَا أَصَابَكُمْ... فَيَاذَنِ اللَّهُ وَيَلْعَلِمُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ﴿١٦٦﴾ آل عمران (٣).

(٧) عن ابن عمر - رضي الله عنه - (... تعير إلى هذه مرة وإلى هذه مرة، لا تدري أهذه تتبع أم هذه؟)

- مسلم ٤: ح ٢٧٨٤؛ أحمد ٧: ح ٥٠٧٩؛ وأخرجه أحمد أيضاً بلفظ مغاير في: ٧ ح ٤٨٧٢، ٥٣٥٩، ٥٥٤٦؛ (تحقيق شاكر).

(٨) رجل، ز، رجل، د، وهو تصحيف.

(٩) من قصيدة يخاطب فيها الذئب:

ومطلعها:

وأطلس عسال - وما كان صاحباً - دعوت بناري موهناً فأتاني

وقبل الشاهد:

ولو غيرنا نبهت تلتمس القرى اتسك بسهم أو شباة سنان

وبعده:

فهل يرجع الله نفساً تشعبت على أثر الغادين كل مكان

- الفرزدق ٢: ٨٧٠-٨٧٢؛ المغني ١: ٢١٥-٢١٦؛ السيوطي ٢: ٥٣٦-٥٣٧؛

المجع ٢: ٧٤؛ الدرر ٢: ٩٠-٩١.

(١٠) مغني اللبيب عن كتب الأعراب ١: ٢١٥-٢١٦.

لا حاجة إليه. وقد بينا ذلك في الحاشية التي كتبناها عليه^(١). «و» الجمع «المكسر».

(١) تحفة الغريب ورقة ٩١، وفي ما يلي نصه:

(قوله كل رحل (كل) هذه زائدة.

أقول: لا نسلم زيادتها، فإن العموم في الرحل مراد كما انه كذلك في الرفيقين، أي إن كل رفيقين لكل رحل هذا شأنها، ولو كانت الثانية زائدة لم يحصل العموم في الرحل وهو المطلوب.

قال: وعكسه إثبات اللام للضرورة فيمن قال:

لها متنتان (خطاتا)

إذا قيل: (خطاتا) فعل وفاعل.

أقول: ما أنشدته بعض بيت لامرئ القيس وهو بتمامه:

لها متنتان خطاتا كما أكبر على ساعديه النمر

والمتنتان: جنبتا الظهر. وخطاتا: قال الكسائي فيه أراد: خطتا، أي تحركتا، يقال: خطا يخطو - بجاء وظاء معجمتين - إذا تحرك، وكان من حقه أن يقول: خطتا، كما يقال: غدتا، إلا أنه أثبت الألف ضرورة، وقيل: أراد خطاتان، فهو اسم مثنى حذف نونه للضرورة كما قال:

هما خطتا إما إيسار ومنة وإما دمٌ والقتل بالحر أجدر

فيمن رواه برفع إيسار ومنة ودم. والخطاة: المكتنز من كل شيء.

قال: والألف من تعاطى لام الفعل ووجد الضمير لأن الرفيقين ليسا باثنين معينين بل

هما كثير.

أقول: فينبغي الإتيان حينئذ بضمير الجماعة لا بضمير الواحد.

قال: ثم حمل على المعنى إذ قال: هما أخوان.

أقول: وفي نسخة على اللفظ، فأما النسخة الأولى فظاهر؛ لأن معنى (كل) بحسب ما تضاف إليه، وقد أضيفت إلى مثنى فيكون معناها مثنى، فعاد إليها ضمير الاثنين بهذا الاعتبار.

وأما النسخة الأخرى التي هي: ثم حمل على اللفظ. فجوابه أن المراد لفظ المضاف إليه (كل)، وهو المثنى وهذا هو معناها لأنها بحسب ما تضاف إليه، قال الأمر إلى الحمل على معنى (كل) وهو الاثنينية المستفادة من مدخولها المضاف إليه.

قال: وقوله قوما، إما بديل من القنا؛ لأن قومهما من سببها؛ إذ معناه تقاومهما فحذفت -

الزوائد فهو بدل اشتمال.

أقول: ينبغي أن يكون (لأن قومها من سببها) بضمير المفرد المؤنث عائد إلى القنا؛ إذ

المراد أن يكون بين البديل والمبدل منه ملابسة بغير الجزئية والكلية ليكون بدل اشتمال كما =

[لا^(١)] المصحح، لثلا يلزم^(٢) اجتماع إعرابين في كلمة «بغير زنة منتهاه». نحو قولهم: جمالان، ورماحان. واحترز بهذا القيد من أن يكون على صيغة^(٣) منتهى الجموع^(٤) فتمتنع^(٥) تنحيته، ومن هنا تبين لك وهم وقع للجاربردي^(٦) في شرح تصريف ابن الحاجب؛ فإنه قال: [إنما^(٧)] أميل نحو: يتامى،

= اعربه، وهذا إنما يناسبه أن يكون قوم القناة من سببها لا كون مقاومة الرفيقين من سببها. قال: أو مفعول مطلق من باب: (صنع الله). أقول: باب (صُنِعَ اللَّهُ) باب المصدر المحذوف عامله وجوبا قياسا إذ هو مفعول مطلق يبين فاعله بالإضافة نحو: (وَعَدَ اللَّهُ) و(صَبَّغَهُ اللَّهُ) و(قوما) بتقدير كونه مصدرا على ما ادعاه ليس كذلك، لأنه مما يحذف عامله جوازا، فلعل المشابهة في مطلق الحذف. قال: والمعنى أن كل الرفقاء في السفر إذا استقروا رفيقين فهما كالأخوين لاجتماعهما في السفر والصحة وإن تعاطى كل واحد منها مغالبة الآخر. أقول: أطال المصنف في تقرير ما يزيل الإشكال الذي ادعاه، وكله مبني على حرف واحد، وهو ثبوت تنوين (قوما) من جهة الرواية، ولعلها ليست كذلك، وإنما هي: (قوماهما) تنحية قوم، والمثنى مضاف إلى ضمير الرفيقين، ولا إشكال حينئذ لا لفظاً ولا إعراباً ولا معنى، إذ المعنى على هذا التقدير: إن كل رفيقين في السفر أخوان وإن تعادى قوماهما وتعاطوا المطاعنة بالقنا. وقد رأيت في نسخة من ديوان الفرزدق هذا البيت مضبوط الميم من (قوماهما) بفتحة واحدة وملكت هذه النسخة في جلدتين، وضبط هذا البيت هو الذي كان باعثاً على شرائها والله الحمد والمنة).

(١) سقطت من، د، ز.

(٢) الصحيح ليلزم، د.

(٣) صفة، ز.

(٤) الجمع، ز.

(٥) فيمتنع، ز.

(٦) أحمد بن الحسن بن يوسف الجاربردي (٧٤٦-١٠٠٠هـ = ١٣٤٦-١٠٠٠م). يلقب فخرالدين، وهو شافعي في مذهبه أخذ عن القاضي ناصرالدين البيضاوي. من مؤلفاته:

شرح المنهاج للبيضاوي، شرح الحاوي - في الفقه. لم يكمل، شرح شافية ابن الحاجب، شرح الكشاف.

- البغية ١: ٣٠٢. شذرات الذهب ٦: ١٤٨؛ البدر الطالع ١: ٤٧.

(٧) سقطت من، د.

ونصاري، لأنها^(١) ترجع^(٢) ألفهـا ياء مفتوحة وذلك في التثنية، فإن المكسر يجوز فيه أن يثنى على معنى جماعتين^(٣) قال^(٤):

بين رماحي مالك ونهشل^(٥)

فعل ذلك^(٦) يقال: يتاميان ونصاريان. انتهى. وهذا وهم كما أشرنا إليه، وإنما يثنى ذلك لو سمي به، وأما مع بقاء الجمع فلا كما عرفت.

وظاهر كلام المصنف أن تثنية ما ذكره من اسم الجمع، ومن الجمع بغير زنة منتهاه قياس، ونص غيره على أن ذلك مقصور على السماع وجائز للضرورة. «ويختار في» الأمرين اللذين هما جزءان أو كجزئين «المضافين

(١) لأنها، ز.

(٢) يرجع، د.

(٣) جماعتان، ز.

(٤) أبو النجم العجلي: الفضل بن قدامة بن عبيد (١٣٠-١٠٠هـ = ٧٤٧-٧٠٠م). من بني بكر بن وائل مبرز في الرجز ومجيد في القصيد، يفضلونه على العجاج في النعت. منزله بسواد الكوفة، وكان على اتصال قوي بهشام بن عبد الملك. وضعه ابن سلام في الطبقة التاسعة من الإسلاميين.

— الجمحي ٧٣٧:٢، ٧٤٥-٧٥٣؛ ابن قتيبة ٦٠٣:٢-٦٠٩؛ الأغاني ١٥٠:١٠-١٦١؛ المرزباني ٣١:٣١١؛ الخزانة ٤٩:١-٥٠، ٤٠٦-٤٠٧.

(٥) نهشل ومالك، د، وهو سهو. والبيت من أرجوزة طويلة أولها:

الحمد لله العلي الأجلل	الواسع الفضل الوهوب المجزل
أعطى فلم يبخل ولم يبخل	كُوم الذرا من خول المخول
تبقلت من أول التبقل	بين رماحي مالك ونهشل
في حبة حرف وحمض هيكل	مستأسد ذبانه في عيطل

كوم الذرا: أبل ذوات أسنمة ضخمة. خول: عطية. تبقلت: رعت البقل. مالك:

أراد بني مالك بن ضبيعة بن قيس من بكر بن وائل. نهشل: أراد بني نهشل بن دارم. كانت القبيلتان في حرب طويلة فتحاموا ما بين فلج والصمان دفعا لأسباب التوتر بينهم، فرعت بنو عجل ذلك الحمى لعزتها.

— الأغاني ١٥١:١٠-١٥٢؛ التبريزي ٣٤:١؛ ابن يعيش ٤: ١٥٣؛ ١٥٥؛

الكشاف ١٦٨:٢؛ شرح التسهيل ١٣٣:أ؛ الخزانة ٤٠١:١-٤٠٨، ٣:٣٨٧؛ شواهد

الشافية: ٣١٢-٣١٣؛ العباسي ٨:١؛ شواهد الكشاف ٢٢٨-٢٢٩.

(٦) هذا، د.

لفظاً» نحو: قطعت رؤوس الكبشين «أو معنى» لم يمثله ابن قاسم^(١)، وفي شرح الكافية [الشافية^(٢)] للمصنف^(٣) ما معناه:

يختار في الجزئين المضافين إلى كلهما/ ثم قال: والجزءان المميزان كالجزءين المضافين لكلهما. ومثل ذلك بقوله: هما ضخما الرؤوس، وجاء المنطلقان، ألسنا^(٤). ومراده بالتمييز التفسير اللغوي لا التمييز الصناعي بدليل المثال الأول، فهذا مما يصلح أن يمثل به للمضافين بحسب المعنى لا بحسب اللفظ. «إلى متضمنيهما^(٥)» كما تقدم من نحو: قطعت رؤوس الكبشين، وخرج به [نحو^(٦)]: دارا زيديك، وثوبا عمريك، لأن الزيدين والعمرين لا يتضمنان المضاف.

وخرج بثنية المتضمن^(٦) نحو: (المرء بأصغريه^(٧))... «لفظ الإفراد على لفظ التثنية»، فرأس الكبشين - بإفراد الرأس مختار على: رأس الكبشين بصيغة المثني. «ولفظ الجمع» نحو: رؤوس الكبشين.

«على لفظ الإفراد» نحو: رأس الكبشين. فعلم أنها^(٨) على هذا النمط عند المصنف، الجمع، ثم الإفراد، ثم التثنية. ووجه ترجيح الجمع أن المضاف والمضاف إليه كشيء واحد فكرهوا هنا الجمع بين تثنيتين، واختير لفظ الجمع

(١) القاسم، ز، وهو خطأ.

(٢) سقطت من، د.

(٣) لم أجده في مظانه.

(٤) وجاء المطلقات النساء، د. وهو تصحيف ظاهر.

(٥) متضمنها، د.

(٦) المضمن، د، ك. وما أثبتته أولى لمناسبته للمتن.

(٧) (إنما المرء بأصغريه: قلبه ولسانه. إن نطق نطق ببيان وإن قاتل قاتل بجنان). قاله شقة بن ضمرة النهشلي للنعمان بن المنذر بن ماء السماء لما قال له: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه. فأعجب النعمان به وسماه ضمرة وقربه منه.

— ابن قتيبة ٢: ٦٣٧؛ الفاخر: ٦٥-٦٨؛ الميداني ١: ١٣٦-١٣٨، ٢: ٢٥٠؛ الخزانة

١٥١:١

(٨) أنهما، ز، وهو خطأ.

لأنه قد يعبر به عن الاثنين مع فهم المعنى. قلت: البصريون لا يقيسون الأفراد، والكوفيون يقيسونه، ويفضلون عليه التثنية، والمصنف خالف الفريقين فرجح الأفراد.

قال ابن هشام: وتجب^(١) التثنية في نحو:

..... وكلا أنفيهما^(٢) رابي^(٣)

لأن (كلا) لا يضاف إلى الواحد، ولا إلى الجمع.

قلت: المنصوص أن كلا وكلتا يضافان أبدأً إلى كلمة دالة على اثنين: إما بالحقيقة والتنصيص نحو: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ﴾^(٤)، ونحو: ﴿أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾^(٥) أو بالحقيقة والاشتراك نحو: كلانا^(٦). فإن (نا) مشتركة بين الاثنين، والجماعة،

(١) ويجب، ز.

(٢) أنفيهما، ز.

(٣) كلاهما حين جد الجري بينهما قد أقلعا

ثاني بيتين قالهما الفرزدق في أم غيلان: بنت جرير بن عطية وكان زوجها الأبلق الأسدي: أسيد بن عمرو بن تميم. والبيت الأول هو:

ما بال لو مكها إذ جثت تعتلها حتى اقتحمت بها أسكفة الباب يروى: وجثت. جد السير.

تعتلها: - بكسر التاء وضمها - تجذبها بعنف. اقتحمت: دخلت على غير روية.

أسكفة الباب: عتبته التي يوطأ عليها. رابي: منتفخ.

- الفرزدق ١: ٣٣-٣٤؛ أبو زيد: ١٦٢؛ الخصائص ٢: ٤٢١، ٣: ٣١٤؛ ابن يعيش،

١: ٥٤؛ شرح التسهيل ١: ٧١؛ ابن الناظم: ١٤؛ المغني ١: ٢٢٤؛ المقاصد ١: ١٥٧-١٥٩؛

السيوطي ٢: ٥٥٢-٥٥٣؛ الهمع ١: ٤١؛ التصريح ٢: ٤٣؛ الأشموني ١: ٧٨؛ الدرر

١: ١٦-١٧؛ اللسان ٩: ١٥٦ (سكف) ط-صادر.

(٤) ... آتتْ أَكْلَهَا وَلَمْ تَنْظَمْ مِنْهُ شَيْئاً وَفَجَرْنَا خِلَالَهُمَا نَهْرًا ﴿٣٣ الكهف (١٨).

(٥) ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبُلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ... فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أِفٌّ وَلَا تُنهرُهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾. ٢٣ الإسراء (١٧).

(٦) في مثل قول الشاعر:

كلانا غني عن أخيه حياته ونحن إذا متنا أشد تغانيا

أو بالمجاز كقوله^(١):

إن للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل^(٢)

فإن (ذلك) حقيقة في الواحد، وأشير بها إلى المثني معنى. هذا نصه في مغني اللبيب^(٣).

وإذا كان كذلك فلم لا يجوز إضافة (كلا) إلى الجمع المراد به اثنان مجازاً؟ وهذا^(٤) مما^(٥) لا يظهر لمنعه وجه. «فإن فرق متضمنهما اختير الإفراد»

(١) أبي سعد عبدالله بن الزبيري بن قيس بن عدي القرشي (١٠٠-حوالي ١٥هـ = ٠٠-حوالي ٦٣٦م) شاعر فحل، شعره متين النسيج. كان يهجو المسلمين قبل إسلامه، ويحرض عليهم المشركين، ثم أسلم - رضي الله عنه - وقبله رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأمنه يوم الفتح.
- الجمحي ١: ٢٣٣، ٢٣٥-٢٤٤؛ الأمدي: ١٣٢-١٣٣؛ السيوطي ٢: ٥٥١-٥٥٢.

(٢) يروى عجزه: لكلا ذينك وقت وأجل.

والبيت الثاني في قصيدة قالها يوم أحد حين انهزم المسلمون. مطلعها:

يا غراب البين أسمعت فقل
إنما تنطق شيئاً قد فعل
وبعد الشاهد:

كل بؤس ونعيم زائل
وبنات الدهر يلعبن بكل

- السيرة ٣: ١٤٣-١٤٤؛ ابن يعيش ٣: ٢؛ المقرب ١: ٢١١؛ ابن الناظم: ١٥٣؛ ابن عقيل ٢: ٥١؛ المغني ١: ٢٢٣؛ المقاصد ٣: ٤١٨-٤١٩؛ السيوطي ٢: ٥٤٩-٥٥١؛ التصريح ٢: ٤٣؛ الهمع ٢: ٥٠؛ الأشموني ٢: ٢٦٠؛ الدرر ٢: ٦٠-٦١.

(٣) في هذا النقل إشكال، فقد قال أولاً: (قال ابن هشام) ثم قال: (قلت: والمنصوص أن...)، وهذا يوحي بأن ما يأتي من كلامه، لكنه ختم بقوله: (هذا نصه في مغني اللبيب)، فأشعر أن الكلام كله لابن هشام في المغني، والذي في المغني (١: ٢٢٣) إنما هو: (مضافان أبداً... إلى آخره مع اختلاف يسير في الألفاظ، أما ما قبله فليس فيه، بل الذي فيه (١: ٢٢٤)): (ويجوز مراعاة لفظ كلا وکلتا في الأفراد نحو: (كَلْنَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا) ومراعاة معناها، وهو قليل، وقد اجتمعا في قوله...).

كلاهما...

(٤) هذا، د.

(٥) سقط حرف الجر من، ز.

نحو: ﴿عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى بْنِ مَرْيَمَ﴾^(١)، وفي الحديث: (لِمَ شَرَحَ اللَّهُ لَهُ)^(٢) [صدر أبي بكر وعمر^(٣)]. وفي كافية المصنف^(٤): أنه يلزم في هذه المسألة الأفراد. «وربما جمع المنفصلان»^(٥)، وهما ما ليسا جزءين ولا كجزءين كالدرهمين مثلاً، لكن إنمّا يجمعان^(٦) «إن أمن اللبس» كما ورد في الحديث: (ما أخرجكما من بيوتكما؟)^(٧) و (إذا أويتما إلى مضاجعكما)^(٨) و (هذه فلانة

(١) ﴿لِعَنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ... ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ ٧٨ سورة المائدة (٥).

(٢) سقطت من، د، ز.

(٣) من كلام زيد بن ثابت.. رضي الله عنه - في قصة جمعه القرآن وكان أبو بكر - رضي الله عنه - أمره بذلك بعد اقتراح عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وفيها: (فلم يزل أبو بكر يراجعني حتى شرح الله صدري للذي شرح له صدر أبي بكر وعمر). ورواية أحمد: (بالذي).

- البخاري ٥٩: ٦، ٦٠، ١٥٠، ١٥١، ٦١: ٩، ٦٢، والترمذي ٨: ح ٥١٠١؛ وأحمد ٥: ١٨٨-١٨٩.

(٤) فتشت عنه في مظانه فلم أجده.

(٥) المنفصلات، د.

(٦) يجمعان، د، ك.

(٧) ا تشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ١: ١١٧، والحديث أخرجه مسلم عن أبي هريرة - رضي الله عنه - ٣: ح ٢٣٨ (قال خرج رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ذات يوم أو ليلة، فإذا هو بأبي بكر وعمر، فقال: ما أخرجكما من بيوتكما هذه الساعة؟ قالوا: الجوع يا رسول الله... الحديث، وهو في الموطأ ٢: ١١٥؛ والترمذي ٧: ح ٢٤٧٤، وليس فيه محل الشاهد، ورواية الترمذي مطولة، وانظر جامع الأصول ٥: ح ٢٨٠٧).

(٨) استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ١: ١١٧، وهو جزء من حديث أخرجه البخاري ٤: ٦٧، ٥: ٢٧ عن علي بن أبي طالب في قصة طلب زوجه فاطمة من أبيها خادما، وفيه: (إذا أخذتما مضاجعكما... و) ٧: ٥٦، ٨: ٥٩، وفيه:

(إذا أويتما إلى فراشكما أو أخذتما مضاجعكما...) والخطاب لعلي وفاطمة - رضي الله عنهما - وأخرجه مسلم ٤: ح ٢٧٢٧ عن علي بروايتين في إحداهما: (إذا أخذتما مضاجعكما... و) وفي الأخرى: (أخذتما مضاجعكما...). وهو في تهذيب السنن ٧: ح ٤٨٩٧؛ وفيه: (إذا أخذتما مضاجعكما... و) والترمذي ٩: ح ٣٤٦٩ بلفظ: (إذا أخذتما مضاجعكما... و) وأحمد ١: ٩٦، بلفظ: (إذا أخذتما مضاجعكما... و) وص ١٠٦، ١٠٧. وفيه: (وإذا أويتما إلى فراشكما... و) وص ١٣٦؛ وفيه: (إذا أخذتما مضاجعكما... و) وعن =

وفلانة تسألانك عن إنفاقهما على أزواجهما، ألها فيه أجر؟^(١)، وفي حديث علي^(٢) وحمزة^(٣): (فضرباه بأسياهما)^(٤).

أما إذا خيف اللبس امتنع نحو: قبضت درهميكما^(٥)، وذكر المصنف في شرح كافيته - الجمع ولم يذكر الأفراد، فاقتضى ظاهر الكتابين: التسهيل والكافية امتناع الأفراد وإن أمن اللبس. «ويقاس عليه وفاقاً للفراء» لأن اللبس ووروده في الكلام الفصيح. «ومطابقة ما لهذا الجمع لمعناه أو لفظه جائزة» فالأول كقوله^(٦):

= عبدالله بن عمرو بن العاص أخرجه أحمد ١٦٦:٢ وفيه: (إذا أخذنا مضاجعهما...).

وفيما يلي نص الحديث كما جاء في البخاري ٥٦:٧ دون ذكر سببه: (ألا أدلكم على خير مما سألتما؟ إذا أخذتما مضاجعكما أو أوتيتما إلى فراشكما فسبحا ثلاثاً وثلاثين واحداً ثلاثاً وثلاثين وكبراً أربعاً وثلاثين، فهو خير لكما من خادم).

(١) استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ١:١١٨، وأخرجه مسلم ٢:ح١٠٠٠ عن زينب امرأة عبدالله - أي ابن مسعود - قالت: (قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - تصدقن يا معشر النساء ولو من حليكن...)، وفيه: (...). قالت: فخرج علينا بلال فقلنا له: ائت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فأخبره أن امرأتين بالباب تسألانك أتجزى الصدقة عنها على أزواجهما وعلى أيتام في حجورهما...). واللفظ مغاير لما عندنا، لكن الشاهد متحقق به في موضعين: (على أزواجهما) (في حجورهما).

(٢) ابن أبي طالب رضي الله عنه.

(٣) أبي عمارة حمزة بن عبدالمطلب بن هشام بن عبدمناف (٥٤ق.هـ - ٣هـ = ٥٥٦-٦٢٥م). عم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأخوه من الرضاعة. من رجال قريش المعروفين بالعزة والقوة. أذى أبو جهل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فذهب إليه حمزة فضربه ثم أعلن إسلامه. كان يعلم نفسه في الحرب بريشة نعامة في صدره. قاتل يوم بدر بسيفين، وقتل يوم أحد ودفن بالمدينة. وليس له عقب رضي الله عنه.

- الإصابة ١:٣٥٣-٣٥٤؛ الاستيعاب ١:٢٧١-٢٧٦.

(٤) استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ١:١١٨؛ والحديث عن عبدالرحمن بن عوف - رضي الله عنه - في قصة معاذ بن عمرو بن الجموح ومعاذ بن عفرأ.

- أخرجه البخاري ٤:٧٣ وفيه: (...). فابتدراه بسيفها فضرباه...، ٦٧، ٦٦:٥، ومسلم ٣:ح١٧٥٢، وليس في ماسقنا شاهد، لكن جاء في أول القصة: (...). فإذا أنا بين غلامين من الأنصار حديثة أسنانها...، وفي هذا شاهد.

(٥) درهميك، د.

(٦) لم أقف على اسمه.

قلوبكما يغشاهما الأمن عادة إذا كانت الأبطال يغشاهم الذعر^(١)
فقال: (يغشاهما) رعاية للمعنى والثاني كقوله^(٢):

خليلي لا تهلك نفوسكما أسي فإن لها فيما به^(٣) دهيت أسي^(٤)
فقال: (ها) و(دهيت^(٥)) رعاية للفظ، ولو اعتبر المعنى لقال: لهما

ودهيتا. و(أسي) الأول مفتوح الهمزة معناه الحزن، و(أسي) الثاني مضموم الهمزة جمع أسوة. وفي الحقيقة ليس هذا الحكم خاصاً بهذه المسألة، بل كل شيء له لفظ ومعنى متخالفان^(٦)، يجوز رعاية لفظه ورعاية معناه. «ويعاقب الأفراد التثنية»، أي يقع/الإفراد في موضع التثنية، فالتثنية هنا هي الأصل، ويأتي المفرد^(٧) في موضعها.

٦٩ ز

«في كل اثنين لا يغني» أي لا يستغني، وهو بفتح الياء مضارع غني، أي استغني. «أحدهما عن الآخر» وذلك: كالعينين والأذنين والحاجبين [والجفنين^(٨)] والنعلين، سواء كانا جزءين أو غير جزءين، أضيفا أو لم يضافا. ومن (الإفراد قول عدي بن الرقاع^(٩)):

- (١) لم أقف له على زيادة، وفي شرح التسهيل ١: ١١٨: (إذا منكما الأبطال...) وانظر يس ١٢٢: ٢.
- (٢) لم يسمه أحد.
- (٣) فيما على، د.
- (٤) لم أجده في غير هذا الشرح وحاشية يس ١٢٢: ٢.
- (٥) وذهبت، د.
- (٦) مختلفان، د.
- (٧) الافراد، د.
- (٨) سقطت من، د.
- (٩) أبي داود: عدي بن زيد بن مالك بن عدي بن الرقاع العاملي (٩٥-١٠٠هـ = ٧١٤-٧١٠م) تقريباً. شاعر مجيد عده ابن سلام في الطبقة الثالثة من شعراء الإسلام. مدح بني أمية ولقي حظوة عند الوليد بن عبد الملك.

— الأغاني: ٩: ٣٠٧-٣١٧؛ ابن قتيبة ٢: ٦١٨-٦٢١؛ الأمدي: ١١٦؛ المرزباني:

وكانها^(١) وسط النساء أعارها عينيه أحور من جاذر جاسم
وسنان أقصده النعاس فرنقت في عينه سنة وليس بنائم^(٢)
قال الأصمعي^(٣): وهذا أحسن ما قيل في فتور الجفون. «وربما^(٤)
تعاقبا»، أي الإفراد والتثنية فوق كل [منها^(٥)] في الموضع الذي يقع فيه الآخر
بالأصالة. «مطلقاً» أي وإن لم يكونا مما تقدم [كذا^(٦)] يظهر من كلام المصنف،
فإنه قال في الشرح^(٧):

والمراد بتعاقب الإفراد والتثنية وقوع كل منهما موقع الآخر وإن لم يكونا مما
تقدم^(٥) [الكلام عليه: كاليدنين والرجلين، ولا من باب: (قلوبكما)^(٨)] انتهى.
وقد يقال: هذا يقتضي أن (مطلقاً) مدخل للمسألة السابقة، فلم ذكرها

(١) فكانها، ك.

(٢) أنشد أبو الفرج قبلها:

لولا الحياء وأن رأسي قد عسا
ففيه المشيب لزرت أم القاسم
وأنشد ابن قتيبة بعدهما:

يصطاد يقظان الرجال حديثها
وتطير بهجتها بروج الخالم
جاذر، جمع جؤذر: ولد البقرة الوحشية. جاسم: موضع، وعند القالي: طاسم، وهو
أيضاً موضع. رنقت: تهيأت. أقصده: أصابه.

— القالي ١: ٢٨٨؛ ابن قتيبة ٢: ٦٢٠؛ الكامل ١: ١٢٧—١٢٨؛ الأغاني ٩: ٣١١؛
الكشاف ١: ٣٠٠؛ الخالديان ١: ١٦٥؛ معجم البلدان (جسم).

(٣) عبد الملك بن قريب.

(٤) زاد هنا في (د، ك): قيل.

(٥) بما بين المعقوفين ساقط من، ز.

(٦) كما، د.

(٧) على التسهيل ١: ١٢١؛ وفي ما هنا اختلاف، وهذا كلام ابن مالك: (والمراد بتعاقب الإفراد
والتثنية مطلقاً وقوع أحدهما موقع الآخر، وإن لم يكونا مما تقدم الكلام عليه كاليدنين والخفين،
ولا من المزال عن لفظ التثنية لأجل الإضافة). وما يلفت النظر أن الشارح تصرف في قول
ابن مالك: (ولا من المزال...) فقال: (ولا من باب (قلوبكما)).

(٨) يشير إلى البيت المتقدم، في ١: ٢٩٣.

أولاً؟ وكيف قال هنا: (وربما) فأفاد التقليل^(١) وقال: أولاً: (ويعاقب^(٢))، فلم^(٣) يشر إلى التقليل؟، وكيف يصح دعوى التعاقب في النوع الأول، وليس فيه أن التثنية تقوم مقام الواحد؟

والجواب: أنه تبين أن مراده بقوله: مطلقاً ما يراد بقولك: وإن لم يكن مما^(٤) تقدم. والذي تقدم^(٥) نوعان: باب قلبكما^(٦)، ناب فيه الواحد عن التثنية، وكذا^(٧) باب (عينك) في (أقر الله عينك)، وليس المراد بـ (مطلقاً) معنى قولك: فيما تقدم وغيره. وظهر^(٨) وجه ما صنعه المصنف فتدبره.

ومثل المصنف^(٩) لما ذكره هنا من التعاقب بقوله تعالى: ﴿فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(١٠) وقوله تعالى: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾^(١١).

(١) التعليل، ز.

(٢) وتعاقب، ز.

(٣) ولم، ز.

(٤) سقط الجار من، ز.

(٥) يقدم، ز.

(٦) قلبوكما، د، وفي هامشها: قلبكما، خ.

(٧) وكذا وكذا، ز.

(٨) فظهر، ز.

(٩) في شرح التسهيل ١: ١٢١.

(١٠) ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ...﴾ ١٦ الشعراء (٢٦)، ووقع في (د): (انا رسول ربك)، وفي (ز): ﴿إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ﴾. وهذا خلط بين آية الشعراء التي أثبتناها لمناسبتها للاستشهاد وبين الآية ﴿فَأْتِيَاهُ فَقُولَا إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ...﴾ ٤٧ طه (٢٠).

(١١) ﴿إِذْ يَتَلَفَّى الْمُتَلَفِّيَانِ...﴾ ١٧ ق (٥٠).

وبقول^(١) حسان^(٢) رضي الله [تعالى] ^(٣) عنه:

إن شرخ الشباب والشعر الأسود ما لم يعاص^(٤) كان جنونا^(٥)
فهذا من وقوع المفرد موقع المثني، ومن عكسه قول الشاعر^(٦):

إذا ما الغلام الأحمق الأم سافني^(٧) بأطراف أنفيه استمر فأسرعا^(٨)
ولا يخفى احتمال هذه الشواهد للتأويل، والأبواب لا تثبت بالمحتملات.

«وقد يقع افعلاً ونحوه»، أي تفعلان «موقع افعال ونحوه»، أي
تفعل، والمعنى أنه قد يخاطب الواحد بما يخاطب به الاثنان في الأمر ونحوه وهو
المضارع فيقع افعلا موقع افعال ويقع تفعلان موقع تفعل. وقد حمل على الأول
قول الحجاج: يا حرسى، اضربا عنقه.

(١) وقول، د.

(٢) ابن ثابت بن المنذر بن حرام الخزرجي الأنصاري (٥٠٠-٥٤هـ = ١٠٠-٦٧٤م). يكنى
أبا الوليد، شاعر فحل ناضل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان في الجاهلية - يمدح
الفساسة والناذرة. عاش عشرين ومائة سنة نصفها في الجاهلية ونصفها في الإسلام، انتظم
الشعر في اثنين من عقبه وثلاثة من أصوله هكذا: سعيد بن عبدالرحمن بن حسان بن
ثابت بن المنذر بن حرام.

ديوانه مطبوع.

- الأغاني ٤: ١٣٤-١٦٩؛ الجمحي ١: ٢١٥-٢٢٠؛ ابن قتيبة ١: ٣٠٥-٣٠٨؛
الإصابة ١: ٣٢٦؛ نكت الأميان: ١٣٤.

(٣) ليست في، ز.

(٤) يعارض، د.

(٥) البيت مطلع القصيدة، وبعده:

ما التصابي على المشيب وقد قلـ لبـت من ذاك أظهرها وبطونا!!

- حسان: ٤١٣-٤١٤؛ الكامل ٣: ٨٣٨؛ الشجري ١: ٣٠٩؛ المقرب ١: ٢٣٥؛

شرح التسهيل ١: ١٢١.

(٦) لم أعرف اسمه.

(٧) سافني، ز.

(٨) أنشده ابن مالك في شرح التسهيل ١: ١٢١ وروايته: استمر مقارعا. سافني: شمعي.

وقول امرئ القيس:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل^(١)

وحمل على الثاني قول الشاعر^(٢):

فإن تزجراني يا ابن عفان أزدجر^(٣) وان تدعاني أحم عرضاً ممنعاً^(٤)

..... (١) بسقط اللوى بين الدخول فحومل

مطلع معلقته المشهورة، وبعده:

فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها لما نسجتها من جنوب وشمال

الدخول، حومل، توضح، المقراة: مواضع اللوى: حيث يدق الرمل. سقط: مثلث السين، وهو منقطع الرمل. يعف: يدرس. رسمها: أثرها، والضمير عائذ على المنزل، وأثنه لأنه بمعنى الدار. نسجتها: تعاقبت عليها.

الشاهد في قوله: (قفا)، وقد اختلف في الألف اللاحقة به على أقوال:

(أ) أكثر أهل اللغة على أنه خطاب لرفيق واحد، وثناه على عادة العرب في خطاب الواحد بخطاب الاثنين، وقد حمل عليه وقوله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾ ٢٤ ق (٥٠)، والخطاب لـ (مالك): خازن النار.

(ب) قال المبرد: التثنية لتوكيد الفعل، وذلك أنه أراد أن يقول: قف، قف. فلما لم يمكن تثنية الفعل ألحق به علامة الاثنين.

(ج) قال الزجاج: خاطب اثنين حقيقة.

(د) فعل امر مؤكد بنون التوكيد الخفيفة، فقلبت ألفاً لإجراء اللوصل مجرى الوقف.

— امرئ القيس: ٧-٢٦، سيبويه ٢: ٢٩٨؛ السبع: ١٥-١١٢؛ المنصف ١: ٢٢٤؛ المحتسب ٢: ٤٩؛ نعلب: ١٣٧؛ الشجري ٢: ٣٩؛ الإنصاف: ٦٥٦؛ ابن يعيش ٤: ١٥، ٩: ٣٣، ٧٨، ٨٩، ١٠: ٢١؛ التصحيف: ٢١٨-٢١٩؛ الرضي ٢: ٣٦٦؛ ابن الناظم: ٢٠٥؛ المغني ١: ١٧٤-١٧٥؛ ٣٩٤؛ المقاصد ٤: ١٣٠-١٣١، ٤١٤-٤١٥؛ التصريح ٢: ١٣٦؛ الهمع ٢: ١٢٩؛ السيوطي ١: ٤٦٣-٤٦٤؛ الأشموني ٣: ٣٠٩؛ شرح الشافية ٢: ٣١٦، ٣: ٣١٣؛ الخزانة ٤: ٣٩٧-٤٠٦؛ شواهد الشافية: ٢٤٢-٢٤٤، ٥٠٥-٥٠٦؛ العباسي ٢: ٢٠١؛ الدرر ٢: ١٦٦-١٦٧

(٢) سويد بن كراع العكلي (١٠٥-١٠٠ هـ تقريباً = ٧٢٣-٧٠٠ م) من بني الحارث بن عوف بن وائل بن قيس بن عكل. وكراع: أمه، أما أبوه فاسمه عمرو أو سلمة. شاعر عكل وفارسها. — الأغاني ١٢: ٣٤٠-٣٤٧؛ ابن قتيبة ٢: ٦٣٥؛ الجمحي ١: ١٧٦-١٧٩.

(٣) أنزجر، د.

(٤) متعماً، ز، والبيت من قصيدة قالها لسعيد بن عثمان بن عفان، وكان سويد هجا بني عبد الله بن دارم فأراد سعيد ضربته. وأولها:

فـ (تزجراني^(١)) واقع موقع (تزجرني)، و (تدعائي)، واقع موقع (تدعني)، ومشي المصنف في ذلك على ما ذهب إليه ابن جني والمازني والبغداديون، وقد تؤولت هذه الشواهد^(٢).

«وقد تقدر تسمية جزء باسم كل فيقع الجمع موقع واحده». أي: واحد الجمع نحو: شابت مفارقه وإنما للإنسان مفرق واحد ونحو قوله^(٣):

تمد للمشي أوصالا وأصلابا^(٤)

وإنما هو صلب واحد.

وقول العباس^(٥) عم النبي - صلى الله عليه وسلم -:

بل نطفة تركب السفين وقد أجم نسرا وأهله الغرق^(٦)

■ تقول ابنة العوفي ليلي ألا ترى
وفي القصيدة ما يقدح في الاستشهاد بالبيت، حيث خاطب اثنين حقيقة فقال:
مخافة هذين الأمرين سهدت رقاوي وغشتي بياضا مقزعا
فإن أنتما أحكمتاني فازجرا أراهط تؤذيني من الناس رضعا
أحكمتاني: منعتماني، أصله من: أحكمت الدابة إذا جعلت فيها حكمة اللجام.
رضع، جمع راضع: وهو اللثيم.

- الأغاني ١٢: ٣٤٣-٣٤٤؛ السبع: ١٦؛ المخصص ٢: ٥؛ الفراء ٣: ٧٨؛ شرح التسهيل ١: ١٢٢؛ الجمحي ١: ١٧٩؛ اللسان ٥: ٣٢٠ (جزء) - ط صادر.

- (١) فإن تزجراني، د.
- (٢) راجع ١: ٢٩٧.
- (٣) لم أقف على اسمه.
- (٤) لم أقف على تتمته. ولا وقفت عليه في غير هذا الشرح.
- (٥) أبي الفضل العباس بن عبدالمطلب بن هاشم بن عبدمناف (٥١ق.هـ - ٣٢هـ = ٥٧٣ - ٦٥٣ م) جد الخلفاء العباسيين، أسلم قبل الهجرة وشهد فتح مكة ووقعة حنين وثبت حين انهزم الناس. كف بصره في آخر أيامه. ضاع صغيراً فنذرت أمه إن وجدته لتكسون البيت الحريير ففعلت، فهي أول من فعل ذلك.
- الإصابة ٢: ٢٧١؛ المرزباني: ٢٦٢؛ نكت الهميان: ١٧٥.
- (٦) الثالث في أبيات مدح فيها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأولها:
من قبلها طبت في الظلال وفي مستودع حيث يخصف الورق =

قال ابن الشجري^(١): السفين جمع في موضع الواحد، كقولهم:

بعير ذو عثانين، وشابت مفارقه، كأنه سمي كل جزء من السفينة سفينة
ثم جمع قال: ويجوز أن يكون أراد/السفينة وحذف الهاء للضرورة كقول
أبي طالب^(٢):

وحيث ينيخ الأشعرون ركابهم بمفضي^(٣) السيول^(٤) من أساف ونائل^(٥)

= ثم هبطت البلاد لا بشر أنت ولا مضغة ولا علق
وبعده:

تنقل من صالب إلى رحم إذا مضى عالم بدا طبق
من قبلها: الضمير عائد إلى الخليفة، وإن لم يجز لها ذكر.

الظلال: ظلال الجنة. مستودع: صلب آدم عليه الصلاة والسلام، يخصف الورق:
الخصف ضم الشيء إلى الشيء، يشير بذلك إلى قوله تعالى: ﴿... وَطَفِقًا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا
مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ...﴾ ٢٢ الأعراف (٧) في شأن آدم وحواء عليهما السلام. صالب: لغة في
الصلب، وهو الظهر. طبق: معناه هنا القرن من الناس.
- الشجري ٢: ٣٢٧-٣٤٣؛ البحر ٨: ٤٤٧-٤٤٨.

(١) في أماليه ٢: ٣٤١.

(٢) عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف (٨٥ق.هـ - ٣ق.هـ = ٥٤٠-٦٢٠م) في اسمه
خلاف. عم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ووالد علي رضي الله عنه. كفل النبي صلى
الله عليه وسلم صغيراً وناصره في دعوته ولكنه لم يسلم.
- ابن سعد ١: ١٠١-١٠٦؛ الخزانة ١: ٢٦١؛ ابن الأثير ٢: ٣٤.

(٣) جمعى، د، بمفضي، ز.

(٤) السيوف، ز.

(٥) من قصيدة مدح فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر فيها موقف قريش منه ومقاطعتهم
بني هاشم ونقض بعض الرجال لصحيفة المقاطعة المعلقة في الكعبة.
ومطلعها:

خليلي ما أذني لأول عاذل بصغواء في حق ولا عند باطل
وقبل الشاهد:

وأحضرت عند البيت رهطي وإخوتي وأمسكت من أثوابه بالوصلات
قياما معا مستقبلين رتاجه لدى حيث يقضي حلقه كل نافل

وبعده:

= موسمة الأعضاد أو قصراتها نخيسة بين السديس وبازل

أي ونائلة. وأساف ونائلة^(١): صنمان. «أو» يقع الجمع موقع «مثناة» أي مثنى واحد الجمع، نحو قولهم: عظيم المناكب والحواجب والوجنات. وإنما للإنسان منكبان وحاجبان ووجنتان، وعليه قوله^(٢):

فالعين بعدهم كأن حداقها سملت بشوك فهي عور^(٣) تدمع^(٤)

=
الروائل: ثياب حم فيها خطوط كانت الكعبة تكسى بها. موسمة: معلمة. قصراتها، جمع قصرة: أصل العنق. مخيسة: مذللة. السديس: ما دخل من الإبل في السنة الثامنة. البازل: ما خرج نابه من الإبل ودخل السنة التاسعة.
- أبو طالب: ١٠٠-١٣٤؛ السيرة ١: ٨٥، ٢٩١-٢٩٩؛ الشجري ٢: ٣٤١؛ البداية والنهاية ٣: ٥٤.

(١) ونائل، ز.

(٢) أبو ذؤيب: خويلد بن خالد بن محرت الهذلي (٢٧-٠٠ هـ = ٦٤٨-٠٠ م) تقريباً. من فحول الشعراء، في شعره قوة ومثانة أسلم وشهد الفتوح، جاء إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يوم وفاته فوجده مغطى، فحضر مع الناس دفنه. مات عائداً من فتح أفريقية في غزوة عبدالله بن سعد بن أبي سرح. في الطبقة الثالثة من الشعراء الإسلاميين عند ابن سلام.
- الجمحي ١: ١٢٣، ١٣١-١٣٢؛ ابن قتيبة ٢: ٦٥٣-٦٥٨؛ الأمدي: ١١٩-١٢٠؛ الإصابة ١: ٤٦٤، ٤٦٥-٦٧.

(٣) أعجمت العين في، ز، ك.

(٤) من قصيدة رثى بها بنو الخمسة وقد هلكوا في مصر بالطاعون في عام واحد. ومطلعها:

أمن المنون وريبها تتوجع والدهر ليس بمعتب من يجزع؟
وقبل الشاهد:

وإذا المنية أنشبت أظفارها ألفت كل تميمة لا تنفع
وبعده:

حتى كأنني للحوادث مروة بصفا المشرق كل يوم تفرع
يروى: كحلت بشوك. وكأنما أنا للحوادث. بصفا المشرق.

فإذا ذكرتهم كأن مطارفي كحلت بصباب

سملت: فقت. عور: جمع عوراء. المشرق: المصل، أو مسجد الخيف، أو مسجد العيدين. المشرق: حصن بالبحرين.

- الهذليون ١: ١-٢١؛ السكري ١: ٣-٤١؛ الخالديان ٢: ٣٥٥-٣٥٦؛ المفضليات: ٤٢١-٤٢٩؛ القرشي ٢: ٦٦٦-٦٩١؛ شرح التسهيل ١: ١٢٣؛ المقاصد ٣: ٤٩٣-٤٩٨؛ العباسي ١: ١٩٢.

قال الأصمعي: أراد الحدقة وما حولها، كقولهم: عظيم المناكب والمشافر. ووعور^(١) جمع عوراء^(١). وعقد ابن خالويه^(٢) [لذلك^(٣)] في كتاب (ليس) باباً فقال: يقولون: رأيت ترائبها^(٤)، وإنما لها تريبة^(٥) واحدة.

وكان ينبغي للمصنف أن يقول: فيقع الجمع أو التثنية موقع واحده، والجمع موقع مثناه^(٦). فقد قالوا في قوله^(٧):

ليث مدل^(٨) هزبر^(٩) عند خيسته^(١٠) بالرقمتين له أجرٍ وأعراس^(١١)

(١) أعجمت العين في، ز، ك.

(٢) خالويه، ز، وهو أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان الهمداني (١٠٠-٣٧٠ هـ = ٥٠٠-٩٨٠ م). الشافعي مذهباً، ضليح في النحو واللغة والأدب. أخذ القرآن عن ابن مجاهد والنحو والأدب عن ابن دريد ونفطويه وأبي بكر بن الأنباري وأبي عمر الزاهد. روى عنه المعافي بن زكرياء، وأخذ عنه عبد المنعم بن عبد الله والحسن بن سليمان. أقام ببغداد وأملى الحديث، ثم سكن حلب ولقي حظوة عند سيف الدولة الحمداني، وجرى بينه وبين المتنبّي مناظرات.

من مصنفاته: مختصر في شواذ القرآن - ط، إعراب ثلاثين سورة من القرآن - ط، شرح مقصورة ابن دريد، المقصور والمدود.

- القفطي ١: ٣٢٤-٣٢٧؛ الوفيات ٢: ١٧٨-١٧٩؛ البغية ١: ٥٢٩-٥٣٠.

(٣) سقطت من، د.

(٤) ترائبها، د.

(٥) تربه، د.

(٦) مثناة، د.

(٧) مالك بن خالد الخناعي. من خناعة بن سعد بن هذيل، على الراجح، ونسب البيت إلى: أي ذؤيب وأمّية بن أبي عائذ وصخر الغي وعبد مناف بن ربيع الهدليين.

(٨) أعجمت الدال في، ز.

(٩) هذير، ز.

(١٠) حبسته، د.

(١١) من قصيدة مطلعها:

أو تخلسيهم فإن الدهر خلاص
بيطن عرعر آبي الضيم عباس

يامي إن تفقدي قوماً ولدتهم
عمرو وعبد مناف والذي عهدت
وقبل الشاهد:

في حومة الموت رزام وفراس =

تالله لا يأمن الأيام مبترك

ثني الواحد. وكذا قالوا في قول الفرزدق:

عشية سال المربدان^(١) كلاهما سحابة موت بالسيوف الصوارم^(٢)

ولا يقاس على شيء من ذلك.

وبعده:

يحمى الصريمة، إحدان الرجال له صيد ومستعم بالليل هجاس
يروى: أو تفقدتهم. والذي علمت. والذي رزئت. يامى لا يعجز الأيام معتمد. هزبر
مدل.

حومة الموت: معظمه. خيسته: أجمته. أجر، جمع جرو: ولده الصغير. أعراس، جمع
عرس، ويريد اللبوة. الصريمة: موضع. إحدان: يروى بضم النون، فهو مبتدأ خبره
(صيد)، ويفتحها، فهو منصوب بنزع الخافض، أي: من إحدان، وجملة: (له صيد) مبتدأ
وخبر. هجاس: مفكر أو ساهر ليلته في السير.

— الهذليون ١: ٣-٥، السكري ١: ٢٢٦-٢٣٠، ٤٣٩-٤٤٣؛
٣: ١٣٩٨-١٣٩٩؛ سيويه ١: ٢٢٥، ٢٥١؛ ابن يعيش ٤: ١٢٣، ٣٥: ٥، ١٠: ٢٣.
(١) المربدان، ز، ك.

(٢) من قصيدة له هجا فيها جريرا وعرض بالبعيث: ومطلعها:
ود جرير اللؤم لو كان عانيا ولم يدن من زار الأسود الضراغم
وقبل الشاهد:
ومنا الذي أعطى يديه رهينة لغاري معدّ يوم ضرب الجماجم
كفى كل أم ما تخاف على ابنها وهن قيام رافعات المعاصم
وبعده:

هنالك لو تبغي كليبيا وجدتها بمنزلة القردان تحت المناسم
يروى: عجاجة موت. ود: دخل هذا الجزء حذف الحرف الأخير والحرف الأول،
وبحره الطويل.

— الفرزدق ٢: ٨٦١-٨٦٤؛ النقااض ٢: ٧١٨-٧٥٣؛ الجمحي ١: ٢٨٠؛
الخصائص ٢: ٤٥٣.

«فصل»: فيما يجمع بالألف والتاء قياساً وما يجمع بها سماعاً.

«يجمع بالألف والتاء» جمعاً «قياساً»، أي مقيساً أو ذا قياس «ذو^(١) تاء التأنيث» المبدلة في الوقف هاء كتمرة^(٢)، والسائلة^(٣): كبت وأخت، وكذا كيت وذيت، لوسمي بها لقييل في - جمعها - كيات وذيات مذكراً كان المسمى بهما أو مؤنثاً نص على ذلك سيويه^(٤) «مطلقاً» يشمل العلم واسم الجنس، والمدلول فيه بالتاء على تأنيث أو مبالغة نحو: فاطمات وطلحات وسنبلات ونسابات.

قال ابن قاسم: واستدرك على إطلاق المصنف أسماء فيها تاء التأنيث، ولا تجمع بالألف والتاء، وهي: شفة وشاة وأمة وامرأة [ومرأة^(٥)] وفلة، في النداء. قلت: أما شفة وأمة فلا يردان، فقد قال ابن سيد، في المخصص: إن أبا علي صرح بأن شفة إذا جمع جمعاً سالماً^(٦)، يرد إليه ما ذهب في الواحد، كما فعل ذلك في التكسير، فيقال: شفها لا شفات.

وفي الصحاح^(٧): أن الناقص من شفة الهاء، لقولهم: شفها وشفاه. ثم قال مانصه: وزعم قوم أن الناقص من شفة واو، لأنه يقال: في الجمع - شفوات - وحكى في المحكم: - لجمع أمة - أمثلة منها: أموات. «وعلم المؤنث مطلقاً» سواء كانت العلامة فيه ظاهرة. كعزة^(٨) وسلمى وخنساء، أو مقدرة: كهند، ويستثنى من ذلك ما جعل علماً من شاة وامرأة ومرأة

(١) ذوا، ز، ك.

(٢) كحزمة، د.

(٣) والساكنة، ز.

(٤) في كتابه ٢: ١٠٢.

(٥) ليست في، د.

(٦) مسلماً، ز.

(٧) للجوهري ٦: ٢٢٣٧.

(٨) كعزة، ز.

وفلة وباب قطام في لغة أهل الحجاز.

وقال ابن أبي الربيع^(١): يشترط العقل، فلو سميت ناقة بعناق أو بعقرب، لم تجمع بالالف والتاء. «وصفة المذكر» لا المؤنث، فخرج نحو: حائض وطالق وصبور - لامرأة - وجريح كذلك.

«الذي لا يعقل» لا الذي يعقل، فخرج نحو: عالم وفقه وكاتب، فإنها صفة مذكر، ولكنه يعقل، فظهر من هذا وجه قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(٢) مع أن الأيام جمع يوم، وهو مذكر و(أخر) جمع أخرى، وقد تعرض إليه ابن الحاجب في أمالي القرآن فقال^(٣):

وإنما جمع ههنا^(٤) على فُعل وهو في المعنى جمع آخر، لأنه للأيام وواحدها يوم، ويوم إنما يقال فيه آخر باعتبار أصل آخر، وهو أن كل صفة لموصوف مذكر مما لا يعقل فأنت فيها بالخيار إن شئت عاملتها معاملة الجمع^(٥) المؤنث، وإن شئت عاملتها معاملة المفرد [المؤنث^(٦)] فتقول: هذه الكتب الأفاضل والفضليات والفضل والفضل، فالأفاضل على لفظه في التذكير، والفضليات والفضل إجراء له مجرى جمع المؤنث/لكونه لا يعقل، والفضل إجراء له مجرى الجماعة، وهذا جار في الصفات والأخبار والأحوال، ولذلك جاء آخر نعتاً

٧١ز

(١) أبو الحسين عبدالله بن أحمد بن عبيد بن محمد بن عبيدالله القرشي الأموي الإشبيلي (٥٩٩-٦٨٨ هـ = ١٢٠٣-١٢٨٩ م). إمام في النحو. قرأ النحو على الدباج والشلوبين؛ وأخذ القراءة عن محمد بن أبي هارون التيمي وغيرهم. أخذ عنه محمد بن عبيدة الإشبيلي وإبراهيم الغافقي وغيرهما.

من مصنفاته: شرح سيبويه، شرح الإيضاح، شرح الجمل عشر مجلدات.

- البغية ٢: ١٢٥؛ الغاية ١: ٤٨٤؛ روضات الجنات: ٤٦٥.

(٢) ﴿... فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ.. وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ... ١٨٤، وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ... يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ...﴾ ١٨٥ البقرة ٢.

(٣) لقال، ز.

(٤) هنا، ز.

(٥) جمع، د.

(٦) سقطت من، د.

للأيام إجراء له مجرى جمع المؤنث ولولا ذلك لم يستقم، ولذلك لو قلت: جاءني رجال ورجال آخر لم يجز^(١) حتى تقول^(٢) أو آخر أو آخرون لأنه ممن^(٣) يعقل. انتهى.

قلت: ولقد بلغني بعد دخولي إلى الهند أن قوماً استشكلوا قول ابن الحاجب - في شافيته^(٤) -: التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب من حيث إن الأحوال جمع و(التي) للواحدة من المؤنث، فلم يتطابق الموصوف والصفة، ومن فهم القاعدة التي نقلناها لم يكن مثل هذا عنده مشكلاً، وبالله التوفيق. «ومصغره^(٥)»، أي مصغر المذكر الذي لا يعقل، نحو: فليسات ودرهيمات ودينيرات^(٦) فخرج^(٧) بذلك مصغر المؤنث، نحو: أرنب وخنيسر، تصغير أرنب وخنصر وهما^(٨) مؤنثان.

«واسم الجنس»، لا العلم فخرج نحو: يحيى وموسى وزكريا.

«المؤنث بالألف» المقصورة أو الممدودة^(٩) اسماً كان كبهمي وصحراء. أو صفة كحبلى وحلة سبراء.

وقوله: بالألف - أخرج المؤنث بالتاء، فقد تقدم له أنه يجوز مطلقاً، والمؤنث بغير علامة، فإنه لا يجوز مطلقاً، كقدر وعين وسن. «إن لم يكن فعلى

(١) يجر، ز.

(٢) يقول، د.

(٣) لأنه ضمير من، د.

(٤) شافية، د، وانظر هذا النقل في شرح الشافية ١:١.

(٥) أو مصغره، ز.

(٦) أعجمت الدال في، ز، ودينيرات، ك.

(٧) وخرج، ز.

(٨) وهو، د.

(٩) عطفت بالواو في، د.

فعلان» كسكرى مؤنث سكران، فلا يقال: سكريات. «أو فعلاء أفعل» نحو^(١): حمراء مؤنث أحمر، فلا^(٢) يقال: حمراوات.

واقترضى كلام المصنف أن فعلاء إذا لم يكن لها أفعل من حيث الوضع كامرأة عجزاء أي كبيرة العجز، أو من حيث الخلقة كامرأة عذراء، لم يتمتع جمعها بالألف والتاء. وعلل بأن المنع في حمراء تابع لمنع التصحيح في أحمر، وهو منتف هنا.

قال^(٣): وقد سمع جمع خيفاء^(٤) وهي^(٥) الناقة التي اتسع ضرعها، وكذا سمع جمع دكاء^(٦) وهي الأكمة المنسطة، وكلاهما نظير عجزاء^(٧) ومنع ذلك بعضهم، كما امتنع تصحيح نحو: أكرم وأدر. «غير منقولين إلى الاسمية حقيقة» نحو: سكرى وحمراء علمين لمؤنث فنقول فيها حينئذٍ: سكريات وحمراوات. «أو حكماً» نحو: بطحاء، فإنه في الأصل صفة مقابلة لأبطح، إلا أنها غلب استعمالها بدون موصوف فأشبهت الأسماء فجمعت جمعها فقليل: بطحاوات، قالوا: ولم يسمع^(٨) ذلك في فعلی فعلان «وما سوى ذلك» الذي تقدم من الأنواع الخمسة. «مقصود على السماع» كسهوات وأرضات وسجلات وحمّامات. ومن أظرف ما يحكى هنا أن شخصاً ممن يدعي الفضل زعم أن حماماً يجمع على حمامات قياساً، فنوزع بأن حماماً مذكر ليس فيه من جهة القياس ما يقتضي جمعه كذلك، فقال سبحانه الله كأن^(٩) كل حمام لا يكون إلا للرجال، وإنما أردت حمام النساء فسبحان واهب العقل.

(١) وضع مكانها الكاف في، د، ك.

(٢) ولا، د.

(٣) المصنف في شرح التسهيل ١: ١٢٤.

(٤) جنقا، د، خيقا، ز.

(٥) في، د.

(٦) وقا، ز. وفي الصحاح ٤: ١٥٨٤ (وتدكدكت الجبال، أي صارت دكاوات، وهي رواب من

طين، واحدها دكاء. وناقاة دكاء: لا سنام لها. وفرس أدك، إذا كان متدانيا عريض الظهر).

(٧) فيه نظر بالنسبة لخيفاء ففي الصحاح ٤: ١٣٥٩ (والخيف: جلد الضرع. يقال: ناقاة خيفاء

بينة الخيف، وجل أخيف: واسع الثيل).

(٨) سمع، د.

(٩) ان، ز، ك.

الفهارس

- ١ - فهرسُ الآياتِ القرآنيَّة
- ٢ - فهرسُ الأحاديثِ الشريفة
- ٣ - فهرسُ الأشعار

فهرسُ الآيات القرآنيَّة

الآية	رقمها	رقم الصفحة
«سورة الفاتحة»:		
﴿الحمد لله رب العالمين﴾	٢	١٦٨
﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾	٥	٥٩
﴿صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين﴾	٧	٢١٦
«سورة البقرة»:		
﴿إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون﴾	٦	١١٧
﴿فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين﴾	٢٤	١٦٢
﴿وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس أبى واستكبر وكذب من الكافرين﴾	٣٤	١٦٨
﴿وإذ قال موسى لقومه إنكم ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجل فتوبوا إلى بارئكم فاقتلوا أنفسكم ذلكم خير لكم عند بارئكم فتاب عليكم إنه هو التواب الرحيم﴾	٥٤	١٨٤
﴿إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة...﴾	٦٧	١٦٤
﴿قال إنه يقول إنها بقرة لا ذلول تثير الأرض ولا تسقي الحرث مسلمة لا شية فيها قالوا الآن جئت بالحق فذبحوها وما كادوا يفعلون﴾	٧١	١٠١
﴿فيتعلمون منها ما يفرقون به بين المرء وزوجه وما هم بضارين به من أحد إلا بإذن الله﴾	١٠٢	١٥٢-٢٢٣

رقم الصفحة	رقمها	الآية
١٧٠	١١٦	﴿ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير ألم تعلم أن الله له ملك السموات والأرض وما لكم من دون الله من ولي ولا نصير﴾
٢٦٩	١٣٣	﴿أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوب الموت إذ قال لبنيه ما تعبدون من بعدي قالوا نعبد إلهك وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل وإسحق إلها واحداً ونحن له مسلمون﴾
٢٨٦	١٣٨	﴿صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة ونحن له عابدون﴾
١١٤	١٤٤	﴿قد نرى تقلب وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترضاها فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره وإن الذين أوتوا الكتاب ليعلمون أنه الحق من ربهم وما الله بغافل عما يعملون﴾
١١٩	١٤٩	﴿ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام وإنه للحق من ربك وما الله بغافل عما تعملون﴾
١١٩	١٥٠	﴿ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم فلا تحشوهم واحشوني ولأنتم نعمتي عليكم ولعلكم تهتدون﴾
٨٢-٨١	١٨٤	﴿أياماً معدودات فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين فمن تطوع خيراً فهو خير له وأن تصوموا خير لكم إن كنتم تعلمون﴾
٣٠٤ - ٨٤	١٨٥	﴿فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر...﴾
٣٠٤	١٨٥	﴿ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم فإذا أفضت من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام واذكروه كما هداكم وإن كنتم من قبله لمن الضالين﴾
١٣٩-١٣٤	١٩٨	﴿ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين﴾
١١٨	٢٢٢	

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن إن كن يؤمن بالله واليوم الآخر وبعولتهن أحق بردهن في ذلك إن أرادوا إصلاحا...﴾	٢٢٨	١٦٤-١٨٤
﴿والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة...﴾	٢٣٣	١٠٤
﴿وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح وأن تعفوا أقرب للتقوى ولا تنسوا الفضل بينكم إن الله بما تعملون بصير﴾	٢٣٧	١٨٢
«سورة آل عمران»:		
﴿قد كان لكم آية في فتنتين التقتا فنة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة يرونهم مثلهم رأي العين والله يؤيد بنصره من يشاء إن في ذلك لعبرة لأولي الأبصار﴾	١٣	٢٨٤
﴿لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء إلا أن تتقوا منهم تقاة ويحذركم الله نفسه وإلى الله المصير﴾	٢٨	١٧٠
﴿فنادته الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب أن الله يبشرك بيحيى مصدقا بكلمة من الله وسيدا وحضورا ونبيا من الصالحين﴾	٣٩	٤١
﴿ذلك من أنباء الغيب نوحيه إليك وما كنت لديهم إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم وما كنت لديهم إذ يختصمون﴾	٤٤	١١٠
﴿ورسولا إلى بني إسرائيل أي قد جئتكم بآية من ربكم أي أخلق لكم من الطين كهيئة الطير فأنفخ فيه فيكون طيرا بإذن الله﴾	٤٩	٨٤
﴿ها أنتم أولاء تحبونهم ولا يحبونكم وتؤمنون بالكتاب كله﴾	١١٩	٥٨
﴿ولا تنهوا ولا تخزنوا وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين﴾	١٣٩	٢١٦
﴿إن الذين تولوا منكم يوم التقى الجمعان إنما استزهم الشيطان ببعض ما كسبوا ولقد عفا الله عنهم إن الله غفور حلِيم﴾	١٥٥	٢٨٤
﴿وما أصابكم يوم التقى الجمعان فياذن الله وليعلم المؤمنين﴾	١٦٦	٢٨٤

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيماناً وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل﴾	١٧٣	١١٩
﴿لا يغرنك تقلب الذين كفروا في البلاد متاع قليل ثم مأواهم جهنم وبئس المهاد﴾	١٩٧-١٩٦	٦٩
«سورة النساء»:		
﴿فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث فإن كان له إخوة فلأمه السدس﴾	١١	١٦٩
﴿إن الذين كفروا بآياتنا سوف نصليهم نارا كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودا غيرها ليذوقوا العذاب إن الله كان عزيزا حكيما﴾	٥٦	١١٨
﴿ولئن أصابكم فضل من الله ليقولن كأن لم تكن بينكم وبينه مودة يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما﴾	٧٣	٨٠
﴿ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك، وأرسلناك للناس رسولا وكفى بالله شهيدا﴾	٧٩	٣٩
﴿إلا الذين يصلون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق أو جاءوكم حصرت صدورهم أن يقاتلوكم أو يقاتلوا قومهم...﴾	٩٠	٩٨
﴿إن يشأ يذهبكم ويأت بآخرين وكان الله على ذلك قديرا﴾	١٣٣	١٠٥
﴿إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار ولن تجد لهم نصيرا إلا الذين تابوا وأصلحوا واعتصموا بالله وأخلصوا دينهم لله فأولئك مع المؤمنين وسوف يؤت الله المؤمنين أجرا عظيما﴾	١٤٥-١٤٦	١٠٦
﴿لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة والمؤمنون بالله واليوم الآخر أولئك سنؤتيهم أجرا عظيما﴾	١٦٢	١٠٦
﴿فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل ويهديهم إليه صراطا مستقيما﴾	١٧٥	١٠٦
«سورة المائدة»:		
﴿يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود أحلت لكم بهيمة الأنعام إلا ما يتلى عليكم غير محلي الصيد وأنتم حرم إن الله يحكم ما يريد﴾	١	٢١٧

		﴿إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم، إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم﴾
١١٩	٣٤-٣٣	﴿لم تعلم أن الله له ملك السموات والأرض يعذب من يشاء ويعفو من يشاء والله على كل شيء قدير﴾
١٠٤	٤٠	﴿وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء...﴾
١٩٩	٦٤	﴿لعن الذين كفروا من بني إسرائيل على لسان داود وعيسى بن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون﴾
٢٩١	٧٨	﴿لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة﴾
١٨٢	٨٩	﴿قال الله هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم لهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبدا رضي الله عنهم ورضوا عنه ذلك الفوز العظيم﴾
٨٤	١١٩	
		«سورة الأنعام»:
		﴿قد نعلم إنه ليحزنك الذي يقولون فإنهم لا يكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون﴾
١١٣	٣٣	﴿والذين كذبوا بآياتنا صم وبكم في الظلمات من يشأ الله يضلله ومن يشأ يجعله على صراط مستقيم﴾
١٧٠	٣٩	﴿وحاجه قومه قال أتحاجوني في الله وقد هدان ولا أخاف ما تشركون به إلا أن يشاء ربي شيئا وسع ربي كل شيء علما أفلا تتذكرون﴾
١٦٤	٨٠	﴿وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن جاءتهم آية ليؤمنن بها قل إنما الآيات عند الله وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون﴾
١٨٥-١٨٤	١٠٩	﴿وربك الغني ذو الرحمة إن يشأ يذهبكم ويستخلف من بعدكم ما يشاء كما أنشأكم من ذرية قوم آخرين﴾
١٠٥	١٣٣	

الآية	رقمها	رقم الصفحة
«سورة الأعراف»:		
﴿... وطفقا يخلصان عليهما من ورق الجنة...﴾	٢٢	٢٩٩
﴿يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم واعلموا أن الله يحول بين المرء وقلبه وأنه إليه تحشرون﴾	٢٤	١٥٢
«سورة التوبة»:		
﴿فسيحوا في الأرض أربعة أشهر واعلموا أنكم غير معجزي الله وأن الله مخزي الكافرين﴾	٢	٢٢٢
﴿يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون﴾	٣٢	٢١
«سورة هود»:		
﴿مثل الفريقين كالأعمى والأصم والبصير والسميع هل يستويان مثلا أفلا تذكرون﴾	٢٤	١٣٦
﴿يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار وبئس الورد المورود﴾	٩٨	١١٥
«سورة يوسف»:		
﴿قال إني ليحزنني أن تذهبوا به وأخاف أن يأكله الذئب وأنتم عنه غافلون﴾	١٣	١٠٢
﴿واستبقا الباب وقدت قميصه من دبر وألفيا سيدها لدى الباب قالت ما جزء من أراد بأهلك سوءا إلا أن يسجن أو عذاب اليم﴾	٢٥	٤١
﴿قالت فذلكن الذي لمتني فيه ولقد راودته عن نفسه فاستعصم ولئن لم يفعل ما أمره ليسجنن وليكونا من الصاغرين﴾	٣٢	١٠٥-٨٧
﴿ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين﴾	٣٥	١٦٤-٨٢
﴿قالوا تالله تفتأ تذكر يوسف حتى تكون حرضا أو تكون من الهلكين﴾	٨٥	١٧٤
﴿قالوا أنك لأنت يوسف قال أنا يوسف وهذا أخي قد من الله علينا إنه من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين﴾	٩٠	١٨٥

الآية	رقمها	رقم الصفحة
«سورة إبراهيم»:		
﴿وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن عذابي لشديد﴾	٧	٥٨
﴿ألم تر أن الله خلق السموات والأرض بالحق إن يشأ يذهبكم ويأت بخلق جديد﴾	١٩	١٠٥
﴿وسكنتم في مساكن الذين ظلموا أنفسهم وتبين لكم كيف فعلنا بهم وضربنا لكم الأمثال﴾	٤٥	٨٢
«سورة الحجر»:		
﴿ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين﴾	٢	١١٢
﴿وإنا لنحن نحيي ونميت ونحن الوارثون﴾	٢٣	٢٣٩
﴿ونزغنا ما في صدورهم من غل إخوانا على سرر متقابلين﴾	٤٧	١٥٠
﴿الذين جعلوا القرآن عضين﴾	٩١	٢٤٢
«سورة النحل»:		
﴿وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره إن في ذلك لآيات لقوم يعقلون﴾	١٢	٣٩
﴿الذين تتوفاهم الملائكة طيبين يقولون سلام عليكم ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون﴾	٣٢	٤٧
﴿إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون متاع قليل ولهم عذاب أليم﴾	١١٦-١١٧	٦٩
﴿إنما جعل السبت على الذين اختلفوا فيه وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون﴾	١٢٤	١٠٢
«سورة الإسراء»:		
﴿وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولاً كريماً﴾	٢٣	٢٨٩
﴿واستفز من استطعت منهم بصوتك وأجلب عليهم بخيلك ورجلك وشاركهم في الأموال . .﴾	٦٤	٢٠

رقم الصفحة	رقمها	الآية
		﴿سورة الكهف﴾:
٢٨٩	٣٣	﴿كلنا الجنتين آتت أكلها ولم تظلم منه شيئا وفجرنا خلالهما نهرا﴾
٨٨	٣٨	﴿لكننا هو الله ربى ولا أشرك برى أحدا﴾
		﴿سورة طه﴾:
٢٩٥	٤٧	﴿فأتياه فقولا إنا رسولا ربك . . ﴰ
١٠٤	٩١	﴿قالوا لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلنا موسى﴾
		﴿سورة الأنبياء﴾:
٢٤٧	٣٧	﴿خلق الإنسان من عجل سأوريكم آياتى فلا تستعجلون﴾
		﴿سورة الحج﴾:
٢٢١-٢١٧	٣٥	﴿الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم والصابرين على ما أصابهم والمقيمين الصلاة وما رزقناهم ينفقون﴾
٢٢٣		
		﴿سورة المؤمنون﴾:
٦٨	٣٣	﴿وقال الملأ من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة وأترفناهم فى الحياة الدنيا ما هذا إلا بشر مثلكم يأكل مما تأكلون منه ويشرب مما تشربون﴾
١١٨	٤٤	﴿ثم أرسلنا رسلنا تترا كلما جاء أمة رسولا كذبوه فأتبعنا بعضهم بعضا وجعلناهم أحاديث فبعدا لقوم لا يؤمنون﴾
		﴿سورة التور﴾:
٢١٦	٣١	﴿وتوبوا إلى الله جميعا أيها المؤمنون لعلكم تفلحون﴾
١١٤	٦٤	﴿ألا إن الله ما فى السموات والأرض قد يعلم ما أنتم عليه﴾
		﴿سورة الفرقان﴾:
٦٨	٤١	﴿وإذا رأوك إن يتخذونك إلا هزوا لهذا الذى بعث الله رسولا﴾
		﴿سورة الشعراء﴾:
٢٩٥	١٦	﴿فأتيا فرعون فقولا إنا رسول رب العالمين﴾

«سورة النمل»:

﴿ألا يسجدوا لله الذي يخرج الخبء في السموات والأرض ويعلم ما تخفون وما تعلنون﴾	٢٥	٨٠
﴿ويوم ينفخ في الصور ففرع من في السموات ومن في الأرض إلا من شاء الله﴾	٨٧	١١٥
﴿وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب صنع الله الذي أتقن كل شيء...﴾	٨٨	٢٨٦

«سورة القصص»:

﴿ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين﴾	٥	٩٤
﴿قالوا ساحران تظاهرا وقالوا إنا بكل كافرون﴾	٤٨	١٦٧

«سورة الروم»:

﴿في بضع سنين لله الأمر من قبل ومن بعد ويومئذ يفرح المؤمنون﴾	٤	١٧١
﴿وعد الله لا يخلف الله وعده...﴾	٦	٢٨٦

«سورة لقمان»:

﴿ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله قل الحمد لله بل أكثرهم لا يعلمون﴾	٢٥	٦٩
--	----	----

«سورة السجدة»:

﴿فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين جزاء بما كانوا يعملون﴾	١٧	٩٤
--	----	----

«سورة سبأ»:

﴿... وبدلناهم بجنتيهم جنتين ذوات أكل حط...﴾	١٦	١٤٣
---	----	-----

«سورة فاطر»:

﴿إن يشأ يذهبكم ويأت بخلق جديد﴾	١٦	١٠٥
﴿إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا ولئن زالتا إن أمسكها من أحد من بعده إنه كان حليما غفورا﴾	٤١	١١٦

الآية	رقمها	رقم الصفحة
«سورة يس»:		
﴿وسواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون﴾	١٠	١١٧
«سورة الصافات»:		
﴿إنكم لذائقوا العذاب الأليم﴾	٣٨	٢٢٢
«سورة ص»:		
﴿وإنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار﴾	٤٧	٢١٦-٢٦٥
«سورة الزمر»:		
﴿لكن الذين اتقوا ربهم لهم غرف من فوقها غرف مبنية تجري من تحتها الأنهار وعد الله لا يخلف الله الميعاد﴾	٢٠	٢٨٦
﴿قل أغير الله تأمروني أعبد أيها الجاهلون﴾	٦٤	١٦٤-١٧٤
﴿ونفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الأرض إلا من شاء الله﴾	٦٨	١١٢
﴿وأشرقت الأرض بنور ربها﴾	٦٩	١١٥
﴿وسيق الذين كفروا إلى جهنم زمرا حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها...﴾	٧١	١١٥
﴿وسيق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمرا حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها...﴾	٧٣	١١٥
«سورة غافر»:		
﴿وقال فرعون يا هامان ابن لي صرحا لعلي أبلغ الأسباب﴾	٣٦	١٠٤
«سورة الزخرف»:		
﴿وإنه في أم الكتاب لدينا لعلي حكيم﴾	٤	١٦٩
﴿أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم بلى ورسلنا لديهم يكتبون﴾	٨٠	١٦٤-١٨٤
«سورة الأحقاف»:		
﴿والذي قال لوالديه أف لكما أتعدانني أن أخرج وقد خلت القرون من قبلي﴾	١٧	١٦١

رقم الصفحة	رقمها	الآية
		«سورة محمد»: ﴿فلا تنهوا وتدعو إلى السلم وأتمم الأعلون والله معكم ولن يتركم أعمالكم﴾
٢١٦	٣٥	
		«سورة الحجرات»: ﴿واعلموا أن فيكم رسول الله لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم...﴾
١٠٥	٧	
		«سورة ق»: ﴿إذ يتلقى المتلقيان عن اليمين وعن الشمال قعيد﴾
٢٩٥	١٧	
٢٩٧	٢٤	﴿ألقيا في جهنم كل كفار عنيد﴾
		«سورة الذاريات»: ﴿إذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال سلام قوم منكرون﴾
٦٧	٢٥	
		«سورة الرحمن»: ﴿فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان﴾
٢٤٦-٢٤٣	٣٩	
٢٨٤	٤٨	﴿ذواتا أفنان﴾
		«سورة الطلاق»: ﴿أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن...﴾
١٣٧	٦	
		«سورة الملك»: ﴿ثم ارجع البصر كرتين ينقلب إليك البصر خاسئا وهو حسير﴾
٢٠٤	٤	
		«سورة القلم»: ﴿ودوا لو تدهن فيدهنون﴾
١٠٥	٩	
		«سورة المعارج»: ﴿عن اليمين وعن الشمال عزين﴾
٢٤٢	٣٧	

رقم الصفحة	رقمها	الآية
		﴿سورة الجن﴾:
١٠١	٩	﴿وأنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع فمن يستمع الآن يجد له شهابا رصدا﴾
		﴿سورة النبأ﴾:
١٠٦	٤	﴿كلا سيعلمون﴾
		﴿سورة عبس﴾:
١٦٥	١٠-٨	﴿وأما من جاءك يسعى وهو يخشى فأنت عنه تلهى﴾
		﴿سورة الطارق﴾:
١٠٩	٤	﴿إن كل نفس لما عليها حافظ﴾
		﴿سورة الليل﴾:
١٦٥	١٤	﴿فأنذرتكم نارا تلظى﴾
		﴿سورة التكاثر﴾:
١٠٦	٣	﴿كلا سوف تعلمون﴾
٨٧	٧	﴿ثم لترونها عين اليقين﴾

فهرس الأحاديث

الصفحة	الحديث
٢٦	«أجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم به».
٢٦	«ألا أمنحك ألا أجيزك».
٣٧ - ٣٨	«كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله فهو أتر».
٣٨	«كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجزم».
٤١	«أنا سيد ولد آدم ولا فخر».
	«أنا سيد ولد آدم يوم القيامة وأول من ينشق
٤١ - ٤٢	عنه القبر وأول شافع وأول مشفع».
٤٢	«إن ابني هذا سيد».
٤٢	«قوموا إلى سيدكم».
٤٣	«السيد هو الله».
	«من كان له ثلاث بنات فصبر على لأوائهن
٥٨	كن له حجاباً من النار».
	«من كان له ثلاث بنات فصبر على لأوائهن
	وضرائهن وسرائهن أدخله الله الجنة بفضل
٥٨	رحمته إياهن».
	«انتدب الله لمن خرج في سبيله لا يخرجه
	إلا إيمان بي وتصديق برسلي أن أرجعه
٥٩	بما نال من أجر أو غنيمة أو أدخله الجنة».

الصفحة	الحديث
٥٩	«إذا استعنت فاستعن بالله».
٧٨	«يتعاقبون فيكم ملائكة».
٨٧	«أوه أوه عين الرباعين الربا».
١٢٠ - ١٢١	«نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها».
١٤١	«الحج عرفة».
	«من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه
١٤٥	«ولا تكنوا».
١٥٨	«لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك».
	«دب اليكم داء الأمم قبلكم: الحسد، والبغضاء
	«والبغضاء هي الخالقة، لا أقول تخلق الشعر،
	«ولكن تخلق الدين، والذي نفسي بيده لا تدخلوا
١٦٧	«الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا».
١٨١	«اللهم اكفنيهما بما شئت».
١٨٩	«لقد رأيتنا وما لنا طعام إلا الأسودان التمر والماء».
	«الأيدي ثلاثة فيد الله العليا، ويد المعطي التي
	«تليها ويد السائل السفلى، فأعط الفضل
١٩٤	«ولا تعجز عن نفسك».
	«اشتكت النار إلى ربها فقالت: يا ربي أكل بعضي
	«بعضاً، فأذن لها بتفسين نفس في الشتاء ونفس
	«في الصيف فهو أشد ما تجدون من الحر وأشد
٢١٢	«ما تجدون من الزمهرير».
٢٤٨	«اللهم اجعلها عليهم سنيئاً كسنيئ يوسف»
٢٥٨	«لست من الدد ولا الدد مني».
٢٨٤	«مثل المنافق كمثل الشاة العائرة بين الغنمين».
	«فلم يزل أبو بكر يراجعني حتى شرح الله صدري
٢٩١	«لما شرح الله له صدر أبي بكر وعمر».

الصفحة	الحديث
٢٩١	«خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم أو ليلة فإذا هو بأبي بكر وعمر، فقال لهما: ما أخرجكما من بيوتكما هذه الساعة؟ قالوا: الجوع يا رسول الله...»
٢٩٢	«ألا أدلكما على خير مما سألتما؟ إذا أخذتما مضاجعكما أو أويتما إلى فراشكما فسبحا ثلاثا وثلاثين، واحدا ثلاثا وثلاثين وكبرا أربعا وثلاثين فهو خير لكما من خادم».
٢٩١ - ٢٩٢	«هذه فلانة وفلانة تسألانك عن انفاقهما على أزواجهما ألما فيه أجر؟».
٢٩٢	«فضرباه بأسيافهما».

فهرسُ الأشعار

قافية الهمزة

- ١ - فلم أر معشراً أسروا هدياً ولم أر جار قوم يستبأء
(وافر - زهير بن أبي سلمى - ٢٥٥).

قافية الباء

- ٢ - ألم تر في جفني وفي جفن منصلي غرارين ذا نوم وذاك مشطبُ
(طويل - أبو العلاء المعري - ١٩١)
- ٣ - بكل مدماء وكل مشقف تلقاه من معدنه في البحر جالبه
(طويل - ١٨٤)
- ٤ - على أحوذيين استقلت عشية فما هي إلا لمحة وتغيبُ
(طويل - حميد بن ثور - ١٩٥)
- ٥ - إنا أتيناك نرجو منك نافلة من رمل يبرين إن الخير مطلوبُ
(بسيط - جرير بن عطية - ٢٤٠)
- ٦ - منا الذي هو ما إن طر شاربه والعانسون ومنا المرء والنشيبُ
(بسيط - أبو قيس بن رفاعة الأنصاري - ٢٣٨ - ٢٦٤)
- ٧ - تخدي بنا نجب أفنى عرائكها خمس وخمس وتأويب وتأويبُ
(بسيط - جرير بن عطية - ٢١٠)
- ٨ - لا بارك الله في الغواني هل يصبحن إلا هن مطلبُ
(منسرح - عبيد الله بن قيس الرقيات - ١٧٧)
- ٩ - أفادتكم النعماء مني ثلاثة يدي ولساني والضمير المحجباً
(طويل - ٥٦)

- ١٠ - ألم نسق الحجيج سلي معدا
(وافر - ٢٤٧)
- ١١ - فما سودتني عامر عن وراثة
(طويل - عامر بن الطفيل - ١٨١)
- ١٢ - وما أنت باليقظان ناظره إذا
(طويل - ١٣٦)
- ١٣ - ما المرء أخوك إن لم تلفه وزرا
(بسيط - ١٤٧)
- ١٤ - كلاهما حين جد الجري بينها
(بسيط - الفرزدق - ٢٨٩)
- ١٥ - يهولك أن تموت وأنت ملغ
(وافر - ١٠٣)
- ١٦ - أمهتي خندف وإلياس أبي
(رجز - قصي بن كلاب - ٢٧٢)
- ١٧ - رب حي عرندس ذي طلال
(خفيف - ٢١٨)

قافية التاء

- ١٨ - أريد هناة من هنين وتلتوي
(طويل - ٢٧٠)

قافية الجيم

- ١٩ - يا دار سلمى بين ذاتي العوج
(سريع - ٢٨٣)
- ٢٠ - عست كربة أمسيت فيها مقيمة
(طويل - أبو دهبيل الجمحي - ٩٢)

قافية الدال

- ٢١ - إمام أحاديث العلا عنه أسندت
(طويل - الدماميني - ٢٣)
- ٢٢ - فسار به من لا يسير مشمرا
(طويل - المتنبي - ٢٦)
- ٢٣ - دعاني من نجد فلإن سنينه
(طويل - الصمة القشيري - ٢٤٨)

- ٢٤ - يا رب سار بات ما توسداً إلا ذراع العنس أو كف اليداً
(رجز - ١٤٩)
- ٢٥ - رأيت إن جاءت به أملوداً مرجلا ويلبس البروداً
أقاتلن أحضروا الشهوداً
(رجز - مختلف فيه - ٨٨)
- ٢٦ - إذا قلت علّ القلب يسلو قيضت هواجس لا تنفك تغريه بالوجد
(طويل - ١٧٩)
- ٢٧ - بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد
(طويل - الفرزدق - ٢٦٩)
- ٢٨ - أيا علماء الهند لا زال فضلكم مدى الدهر يبدو في منازل سعديه
(طويل - الدماميني - ٢٣٥)
- ٢٩ - أيا من على أفراس أفكاره غدا يصيد عزيز الشاردات بجديه
(طويل - ٢٣٥)
- ٣٠ - أهان دمك فرغا بعد عزته يا عمرو بغيك إصرار على الحسد
(بسيط - ١٤٩)
- ٣١ - واستطرت ظعنهم لما احزأل بهم آل الضحى من داعب درد
(بسيط - الطرماح بن حكيم - ٢٥٩)
- ٣٢ - قد أترك القرن مصفرا أنامله كأن أنوابه مجت بفرصاد
(بسيط - عبيد بن الأبرص - ١١٣)
- ٣٣ - ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد
(وافر - قيس بن زهير - ١٧٦)
- ٣٤ - إن الرزية لا رزية مثلها فقدان مثل محمد ومحمد
(كامل - الفرزدق - ٢١٢)
- ٣٥ - وإذا أراد الله نشر فضيلة طويت أتاح لها لسان حسود
(كامل - أبو تمام - ٢٢)

قافية الراء

- ٣٦ - لها متنتان خطاتا كما أكب على ساعديه النمّر
(مقارب - امرؤ القيس - ٢٨٥)
- ٣٧ - أقص على أختي بدء حديثنا ولعلهما أن تبغيا لي حاجة
ومالي من أن تعلمتا متأخر
وأن ترجبا سرا بما كنت أحصر
(طويل - عمر بن أبي ربيعة - ٩٧)

- ٣٨ - محالفني دون الأخلاء نبعة
لهافتيه ماضون حيث رمت بهم
ترن إذا ما حركت وتزججراً
شراهم قان من السدم أحمر
(طويل - ٢٣٣ - ٢٣٤)
- ٣٩ - قلوبكما يغشاهما الأمن عادة
إذا كانت الأبطال يغشاهم الذعر
(طويل - ٢٩٣)
- ٤٠ - هما خطتنا إما إيسار ومنه
وإما دم والقتل بالحر أجدراً
(طويل - تأبط شراً - ٢٨٥)
- ٤١ - إذا مات منهم ميت سرق ابنه
ومن غشه ما يبتن شكيرها
(طويل - ١٥٩)
- ٤٢ - سقى الله فتيانا ورائي تركتهم
بحاضر قنسرين من سبل القطر
(طويل - ٢٣٩)
- ٤٣ - لولا فوارس من نعم وأسرتهم
يوم الصليفاء لم يوفون بالجار
(بسيط - ١٠٩)
- ٤٤ - رحمت وفي رجليك ما فيها
وقد بدا هنك من الميزر
(سريع - الأيشر الأسدي - ١٨٢)
- ٤٥ - ليث مدل هزير عند خيسته
بالرقتين له أجر وأعراس
(بسيط - مختلف فيه - ٣٠١)
- ٤٦ - خليلي لا تهلك نفوسكما أسي
فإن لها فيما به دهيت أسي
(طويل - ٢٩٣)
- ٤٧ - فأين إلى أين النجاء ببغلي
أناك أناك اللاحقون أحبس أحبس
(طويل - ٧٧)

قافية العين

- ٤٨ - إذا قيل أي الناس شر قبيلة
أشارت كليب بالأكف الأصابع
(طويل - الفرزدق - ٢١٨)
- ٤٩ - فالعين بعدهم كأن حداقها
سملت بشوك فهي عور تدمع
(كامل - أبو ذؤيب الهذلي - ٣٠٠)
- ٥٠ - جذ منا قيس ونجد دارنا
ولنا الأب به والمكرع
(رمل - ١٤٧)
- ٥١ - فأمسوا بها ليل لو أقسموا
على الشمس حولين لم تطلع
(مقارب - ١٠٨)

- ٥٢ - إذا ما الغلام الأحق الأم سافني بأطراف أنفيه استمر فأسرعاً
(طويل - ٢٩٦)
- ٥٣ - فإن تزجراني يا ابن عفان أزدجر وإن تدعاني أحم عرضاً ممنعاً
(طويل - سويد بن كراع - ٢٩٧)
- ٥٤ - ولقد شربت ثمانيا وثمانيا وثمان عشرة واثنتين وأربعاً
(كامل - ٢٠٧)
- ٥٥ - هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع
(بسيط - أبو عمر بن العلاء - ١٧٥)

قافية الفاء

- ٥٦ - الحافظو عورة العشيرة لا يأتهم من ورائهم وكف
(بسيط - قيس بن الخطيم - ٢٢٠)
- ٥٧ - كأن أذنيه إذا تشوقاً قادمتا أو قلما محرفاً
(رجز - العماني أو أبو نخيلة - ٢٠٠)
- ٥٨ - خالط من سلمى خياشيم وفا صهباء خرطوماً عقاراً قرقفاً
(رجز - العجاج - ١٥٦)
- ٥٩ - كفى بالنأي من أسماء كافي وليس لخبها ما عشت شافي
(وافر - بشر بن أبي خازم - ٢١٩)

قافية القاف

- ٦٠ - بل نظفة تركب السفين وقد ألجم نسرا وأهله الغرق
(منسرح - العباس بن عبد المطلب - ٢٩٨)
- ٦١ - أن شمت من نجد بريقا تألقاً تبيت بليل ام أرمدا اعتاد أولقاً
(طويل - ١٣٧)
- ٦٢ - إذا العجوز غضبت فطلقي ولا ترضاها ولا تملقي
(رجز - رؤبة بن العجاج - ١٧٦)

قافية الكاف

- ٦٣ - إذا الأمهات قبحن الوجو ه فرجت الظلام بأماتكا
(مقارب - مروان بن الحكم - ٢٧٢)
- ٦٤ - ليث وليث في محل ضنك كلاهما ذو أنف ومحك
(رجز - جحدر بن مالك - ٢٠٨)

٦٥ - أبيت أسري وتبيي تسلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي
(رجز - ١٦٦)

قافية اللام

- ٦٦ - إن للخير ولنشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل
(رمل - عبد الله بن الزبيري - ٢٩٠)
- ٦٧ - وما حالة إلا سيصرف حالها إلى حالة أخرى وسوف تزول
(طويل - ١٠٦)
- ٦٨ - رأيت الوليد بن يزيد مباركا شديدا بأعباء الخلافة كاهله
(طويل - ابن ميادة - ١٣٥)
- ٦٩ - ما أقدر الله أن يديني عل شحط من داره الحزن ممن داره صول
(بسيط - حندج بن حندج المري - ١٨٠)
- ٧٠ - نبئت أن رسول الله أوعدني والعذر عند رسول الله مقبول
(بسيط - كعب بن زهير - ٢٤)
- ٧١ - ما عجوز كبيرة بلغت عمرا طويلا وتتقيها الرجال
(خفيف - ٢٣٤)
- ٧٢ - إن الإمام جمال الدين فضله إلهه ولنشر العلم أهله
(بسيط - سعد الدين بن العربي - ٣١)
- ٧٣ - أربي كليب إن عمي اللذا قتل الملوك وفككا الأغلالا
(كامل - الأخطل - ٢٠١)
- ٧٤ - فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله إلا قليلاً
(مقارب - أبو الأسود اللؤلؤي - ٢٢٣)
- ٧٥ - علي بن بكديون وأبطن كرة فهن أضياء صافيات الغلائل
(طويل - النابغة الذبياني - ٢٤٥)
- ٧٦ - وحيث ينيخ الأشعرون ركبهم بمفضي السيول من أساف ونائل
(طويل - أبو طالب - ٢٩٩)
- ٧٧ - قفا نيك من ذكرى حبيب ومنزل يسقط اللوى بين الدخول فحومل
(طويل - امرؤ القيس - ٢٩٧)
- ٧٨ - تنورتها من أذرعات وأهلها ييشرب أدنى دارها نظر عال
(طويل - امرؤ القيس - ١٤٠)
- ٧٩ - ردوا فوالله لأذذناكم أبدا ما دام في مائنا ورد لنزال
(بسيط - ١١٦)

- ٨٠ - فاليوم أشرب غير مستحقب
(كامل - امرؤ القيس - ١٨٣)
- ٨١ - حيث التقت بكر وفهم كلها
(كامل - تأبط شرا - ١٥٠)
- ٨٢ - تبقلت من أول التبقل
بين رماحي مالك ونهشل
(رجز - أبو النجم العجلي - ٢٨٧)
- ٨٣ - ربما تكره النفوس من الأم
ر له فرجة كحل العقال
(خفيف - مختلف فيه - ١١١)
- ٨٤ - رب رقد هرقته ذلك الير
م وأسرى من معشر أقيال
(خفيف - الأعشى ميمون - ١١٩)

قافية الميم

- ٨٥ - بأبه اقتدى عدي في الكرم
ومن يشابه أبه فما ظلم
(رجز - رؤبة بن العجاج - ١٤٨)
- ٨٦ - تراه وقد بذ الرماة كأنه
أمام الكلاب مصغي الخد أصلم
(طويل - أبو خراش الهذلي - ١٧٨)
- ٨٧ - كي تجنحون إلى سلم وما ثرت
قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم
(بسيط - ١٠٧)
- ٨٨ - فأما كيس فنجبا ولكن
عسى يغتر بي حق نثيم
(وافر - ١٠٤)
- ٨٩ - كالحوت لا يرويه شيء يلقمه
يصبح ظمآن وفي البحر فمه
(رجز - رؤبة بن العجاج - ١٥٧)
- ٩٠ - هما سيدانا يزعمان وإنما
يسودانا إن يسرت غنماهما
(طويل - أبو أسيدة الدبيري - ١٨٨)
- ٩١ - يقولون ارتحل قتل قريشا
وهم متكنفوا البلد الحراما
(وافر - ٢٢٢)
- ٩٢ - لا يلفك الراجوك إلا مظهرا
خلق الكرام ولو تكون عديما
(كامل - ١٠٩)
- ٩٣ - قد سالم الحيات منه القدما
الأفعوان والشجاع الشجعما
(رجز - مختلف فيه - ١٩٩)
- ٩٤ - هذا طريق يأزم المآزما
وعضوات تقطع اللهازما
(رجز - ١٦٠)

- ٩٥ - غفلت ثم أتت تطلبه فإذا هي بعظام ودما
(رمل - ١٤٩)
- ٩٦ - وأنا لما نضرب الكيش ضربة على هامه تلقي اللسان من الفم
(طويل - أبو حية النميري - ٢٤٧)
- ٩٧ - عشية سال المربدان كلاهما سحابة موت بالسيوف الصوارم
(طويل - الفرزدق - ٣٠٢)
- ٩٨ - ولسنا إذا تأبون سلما بمذعني لكم غير أنا إن نسالم نسالم
(طويل - ٢٢٠)
- ٩٩ - فعوضني عنها غناي ولم تكن تساوي عزتي غير خمس دراهم
(طويل - ١٧٩)
- ١٠٠ - هما نفثا في فيّ من فمويها على النايح العاوي أشد رجما
(طويل - الفرزدق - ١٥٨ - ٢٨٣)
- ١٠١ - وكأنتها وسط النساء أعارها عينيه أحور من جآذر جاسم
وسنان أقصده النعاس فرنقت في عينه سنة وليس بنائم
(كامل - عدي بن الرقاع - ٢٩٤)

قافية النون

- ١٠٢ - أيها اللائم في حب ددن إن همي في سماع وأذن
(رمل - عدي بن زيد - ٢٥٨)
- ١٠٣ - وكان لنا أبو حسن علي أبا برا ونحن له بنين
(وافر - ٢٦٩)
- ١٠٤ - يا أبتا أرقني القذان فالنوم لا تطعمه العينان
(رجز - رؤبة بن العجاج - ١٩٨)
- ١٠٥ - فغظناهم حتى أتى الغيظ منهم قلوبا وأكبادا لهم ورئينا
(طويل - ٢٤٢)
- ١٠٦ - كريم طابت الأعراق منه وأشبه فعله فعل الأخينا
كريم لا تغيّره الليالي ولا اللأواء عن فعل الأبيننا
(وافر - ٢٦٩ - ٢٧٠)
- ١٠٧ - فما وجدت بنات بني نزار حلائل أسودين وأحمرينا
(وافر - حكيم بن عياش - ٢٦٤)
- ١٠٨ - أعرف منها الوجه والعينانا ومنخريين أشبهها ظبيانا
(رجز - ١٩٦)

- ١٠٩ - إن شرح الشباب والشعر الأسـ ود ما لم يعاص كان جنوباً
(خفيف - حسان بن ثابت - ٢٩٦)
- ١١٠ - فلما تبين أصواتنا بكين وفديننا بالأبيننا
(مقارب - ٢٦٩)
- ١١١ - ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة وهني جاذٍ بين لهزمتي هن
(طويل - عبد بني الحسحاس - ١٤٥)
- ١١٢ - وحملت زفرات الضحى فأطقتها ومالي بزفرات العشي يدان
(طويل - عروة بن حزام - ٢٧٩)
- ١١٣ - وكل رفيقي كل رحل وإن هما تعاطى القنا قوماهما أخوان
(طويل - الفرزدق - ١٨٧ - ٢٨٤)
- ١١٤ - سعى عقالا فلم يترك لنا سبدا فكيف لو قد سعى عمرو عقالين
لأصبح الحي أوبادا ولم يجدوا عند التفرق في الهيجا جمالين
(بسيط - عمرو بن العداء الكلبي - ١٨٧)
- ١١٥ - الحق عذابك بالقوم الذين طغوا وعائذا بك أن يعلو فيطغوني
(بسيط - عبد الله بن الحارث السهمي - ٣٩)
- ١١٦ - عرفنا جعفرنا وبني عبيد وأنكرنا زعانف آخرين
(وافر - جرير - ٢١٧)
- ١١٧ - فلو أنا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين
(وافر - مختلف فيه - ٢٨٢)
- ١١٨ - أفاطم قبل بينك متعيني ومنعك ما سألت كأن تبيني
(وافر - المثقب العبدى - ٢٨٢)
- ١١٩ - قل لابن مالك إن جرت بك أدمعي حمرا يحاكيها النجيع القاني
(كامل - بهاء الدين بن النحاس - ٢٧)
- ١٢٠ - واصرفا الكأس عن الجلا هل يحىي بن حصين
لا يذوق اليوم كأسا أو يفدي بالأبين
(رمل - الفرزدق - ٢٨١ - ٢٨٢)
- ١٢١ - جاد بالعين حين أعمى هواه عينه فانثنى بلا عينين
(خفيف - الحريري - ١٩١)

قافية الهاء

- ١٢٢ - إن أباهها وأبا أباهها قد بلغا في المجد غايتاهما
(رجز - أبو النجم - أو رؤبة - ٢٠٣)

١٢٣ - أعوذ بربي من النفاثا ت في عقد العاضه المعضه
(متقارب - ٢٤٧)

قافية آياء

١٢٤ - خليلي ما إن أنتما الصادقا هوى إذا خفتما فيه عدولا وواشيئا
(طويل - ٢٠١)

١٢٥ - ولو أن واش باليمامة داره وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا
(طويل - قيس بن الملوح - ١٨٠)

١٢٦ - كلانا غني عن أخيه حياته ونحن إذا متنا أشد تغائيا
(طويل - مختلف فيه - ٢٨٩)

١٢٧ - وقد تدرك الانسان رحمة ربه ولو كان تحت الأرض سبعين واديا
(طويل - ١١٣)

أنصاف الأبيات

١٢٨ - يا حسنه إذ قال ما أحسني
(٨٩)

١٢٩ - تمد للمشي أوصالا وأصلابا
(٢٩٨)

تم الجزء الأول بحمد الله

تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد

تأليف الشيخ

محمد بن زيد الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني

(٧٦٣-٨٢٧هـ / ١٣٦٢-١٤٢٤م)

تحقيق

الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدي

الجزء الثاني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تعليق الفرائد على
تيسيل الفوائد
الجزء الثاني

يُحَقِّقُ الطَّبَعُ مَحْفُوظَةً لِلْمُؤَلِّفِ

الطَّبَعَةُ الْأُولَى

١٩٨٣ م - ١٤٠٢ هـ

المحتويات

رقم الباب	الموضوع	الصفحة
٦ -	المعرفة والنكرة	٧
٧ -	المضمر:	١٧
	فصل: نون الوقاية	٥٧
	فصل: من المضمر منفصل في الرفع	٦٩
	فصل: يتعين انفصال الضمير إن حصر بإيما	٨٢
	فصل: الأصل تقديم مفسر ضمير الغائب	١٠٦
	فصل: من المضمورات المسمى عند البصريين فصلاً	١٢٨
٨ -	الاسم العلم	١٣٩
٩ -	الموصول:	١٧٥
	فصل: من وما في اللفظ مفردان مذكران	٢٣٧
	فصل: وتقع (أي) شرطية واستفهامية	٢٦١
	فصل: من الموصولات الحرفية أن الناصبة مضارعاً	٢٦٩
	فصل: الموصول والصلة كجزءي اسم	٢٩١
١٠ -	اسم الإشارة	٣٠٩
١١ -	المعرف بالأداة	٣٥١

الصفحة	الموضوع	رقم الباب
٣٦٥	فهرس الآيات	
٣٨٩	فهرس الحديث	
٣٩١	فهرس الشواهد الشعرية	

الباب السادس «باب المعرفة والنكرة»

ولم يتعرض المصنف لتعريفها لما سنذكره^(١) عنه بعد هذا إن شاء الله تعالى.

«الاسم معرفة ونكرة^(٢)»، فالمعرفة مضمرة نحو: أنا وأنت وهو. «وعلم» شخصي نحو: زيد، وجنسي نحو: أسامة. لكن المصنف يرى أن علم الجنس معرفة لفظاً لا معنى^(٣). «ومشار به» نحو: ذا وذئ [وذاك^(٤)] وتلك. «ومنادى» وأغفله^(٥) أكثرهم، والمراد به نحو: يارجل، لانحو يارجلاً، فإنه نكرة ولا نحو: يازيد فإنه معرفة بغير النداء على الصحيح المختار

(١) سيذكره، ز.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من نسخ التحقيق وثابت في م.

(٣) قال في شرح التسهيل ١: ١٩٠ في باب العلم: (وقولنا: (أو الشائع الجاري مجراه)، أي الجاري مجرى المخصوص. والإشارة به إلى العلم الجنسي كأسامة للأسد، وذؤالة للذئب، وشبوة للمعرب، فإنها أعلام في اللفظ؛ إذ لا تضاف، ولا يلحقها حرف التعريف، وتوصف بالمعرفة دون النكرة، وتجيء مبتدأ بلا شرط، وصاحب حال، ولا يصرف منها ذوسبب زائد على العلمية كنعالة للثعلب، وكيسان للغدر. وهي باعتبار المعنى شائعة غير مخصوصة، إلا أنها تستعمل استعمال ذي الألف واللام المعهود، فيقال: هذا أسامة مفترسا، كما يقال: هذا الأسد منظورا إليه. ويقال: أسامة شر من ذؤالة، فتقصد بهما الشمول، كما تقصد إذا قيل: الأسد شر من الذئب).

(٤) سقطت من، د.

(٥) وأعقله، ز.

عند المصنف، وازداد بالنداء وضوحاً^(١). «وموصول» نحو: الذي والتي وتعريفه، بالعهد الذي في صلته كما ستعرفه، والأخفش يرى أن تعريف (الذي) بـ(أل)، ونحو: من وما بأنه في معنى ما فيه أل، و(أي) بالإضافة، فعلى هذا المذهب لا يعد الموصول قسيماً^(٢) لذي الأداة^(٣)، ولا للمضاف «ومضاف» نحو: غلامك وغلام زيد وغلام هذا/وغلام الذي في الدار وغلام الرجل. «وذو أداة» نحو: الفرس وأم حمار^(٤) «وأعرفها» - عند المصنف - «ضمير المتكلم» نحو: أنا، لأنه يدل على المراد بنفسه، وبمشاهدة مدلوله، وبعدم صلاحيته لغيره، وبتميز صوته. «ثم ضمير المخاطب» نحو: أنت؛ لأنه يدل على المراد بنفسه وبمواجهة مدلوله «ثم العلم» لأنه يدل على المراد حاضراً وغائباً على سبيل الاختصاص، وحقه أن يقول الشخصي، وفي بعض النسخ^(٥): (ثم العلم الخاص) «ثم ضمير الغائب [السالم]^(٦) عن إبهام^(٧)» نحو: زيد رأيت، بخلاف [نحو^(٨)]: جاءني زيد وعمرو فأكرمته، فإنه تطرق إليه [إبهام^(٩)]; لاحتمال^(١٠) عوده إلى الأول وإلى الثاني فنقص^(١١) اختصاصه لذلك.

(١) قرر ذلك في شرح التسهيل ٢٠١: أ في باب النداء فقال: (وادعى المبرد أن تعريف (يازيد) متجدد بالنداء بعد إزالة تعريف العلمية لثلا يجمع بين تعريفين. والصحيح أن تعريف العلمية مستدام كاستدامة تعريف الضمير واسم الإشارة والموصول في: يا إياك، ويا هذا، ويا من حضر؛ ولأن النداء لا يلزم من دخوله على معرفة اجتماع تعريفين، على أنه لو علم اجتماع تعريفين لجعل أحدهما مؤكداً للآخر ومسوقاً لزيادة الوضوح كما تساق الصفة لذلك، ويكون ذلك نظير اجتماع دليلي المبالغة في: علامة ودواري).

(٢) قسيماً، ز.

(٣) الإدالة، ز.

(٤) أم بمعنى (أل) في لغة حمير.

(٥) ذكر محقق (م) في ص(٢١) أن هذه العبارة في واحد من أصوله.

(٦) سقطت من، د.

(٧) ايهام، ز.

(٨) سقطت من، ز، ك.

(٩) سقطت من، د.

(١٠) الاحتمال، ز، احتمال، ك.

(١١) أهملت النون في، ز.

قلت: وفيه نظر؛ لأنه إما أن يكون ثم دليل يدل على عوده إلى الأول أو لا، فإن وجد الدليل [على ذلك^(١)] فلا إبهام^(٢) وإلا فهو للأقرب حتماً فلا إبهام^(٣).

وقال بعض النحاة: إن ضمير النكرة نكرة، لأنه لا يدل على خاص بعينه.

قال ابن قاسم: والصحيح أنه معرفة، لأنه يخصه من حيث هو مذكور.

قلت: إنما يتم هذا إذا كان المنكر المعود إليه مخصوصاً قبل بحكم^(٣)

نحو: جاءني رجل فأكرمته، أما إذا لم يختص بشيء قبله^(٤) نحو ربه رجلاً ويا لها قصة، ورب رجل وأخيه، فينبغي أن يكون^(٥) نكرة. «ثم المشار به والمنادى» كلاهما في مرتبة واحدة؛ لأن تعريف كل منهما بالقصد، وفي بعض النسخ بعد قوله والمنادى مانصه: وتعريفه بالقصد لا بحرف التعريف منوياً خلافاً لبعضهم. «ثم [الموصول^(٦)] وذو^(٧) الأداة» كلاهما أيضاً في مرتبة واحدة عنده، لأن تعريف كل منهما بالعهد فحقه أن يقول: ذو^(٨) الأداة العهدية. وفي بعض النسخ: ثم ذو الأداة. فجعله بعد الموصول. هذا هو التفصيل الذي ذهب إليه المصنف في ترتيب المعارف، ومذهب الأئمة الأقدمين أن أعرفها الضمير. وقال الصيمري^(٩): العلم. ونسب إلى سيبويه والكوفيين.

(١) سقطت من، د.

(٢) إبهام، ز.

(٣) أهلمت الباء في، ز.

(٤) قبل، ز.

(٥) تكون، ز.

(٦) سقطت من، د، ك.

(٧) سقط العاطف من، ك، وأهملت الذال في، ز.

(٨) وذو، ز.

(٩) أبو محمد عبدالله بن علي بن إسحاق نحوي موصوف بالعقل والفهم، دخل مصر. وله كتاب

اسمه: التبصرة، مستعمل في بلاد المغرب، وقد طبع حديثاً قال السيوطي: أكثر النقل عنه أبو

حيان. لم أقف على وفاته.

وقال ابن السراج^(١): اسم الإشارة. وقيل: ذو^(٢) الأداة. ولم يقل أحد: المضاف؛ لأن تعريفه إنما يكون بواحد من هذه الأشياء حين يضاف إليه، فاستحال أن يقال بذلك فيه إذ لا يكون المضاف أعرف من الشيء الذي تعرف به «والمضاف بحسب ما يضاف إليه» فعلى هذا يكون المضاف إلى الضمير في مرتبة الضمير وهو شيء ذهب إليه بعض النحاة، ومذهب الأندلسيين أن المضاف في مرتبة^(٣) المضاف إليه، إلا المضاف إلى مضمرة^(٤)، فإنه في مرتبة^(٥) العلم، وهو مذهب سيبويه وذهب [المبرد^(٥)] إلى أن المضاف دون ما أضيف إليه مطلقاً ورد بنحو قوله تعالى: ﴿وَوَعَدْنَاكُمْ^(٦) جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنِ^(٧)﴾ والنعت لا يكون أخص. «وقد يعرض للمفوق^(٨) ما يجعله مساوياً» نحو: سلام على من نزلت^(٩) عليه سورة البقرة، سلام على من سجدت له الملائكة، فإن الموصول فيهما بمنزلة [الاسم^(١٠)] العلم. وقال النحويون: إنما قالت العرب: وامن حفر بئر زمزماه^(١١). لأنه مثل واعبد المطالباه.

(١) أبو بكر محمد بن السري بن سهل البغدادي النحوي (٣١٦-٠٠٠ هـ = ٩٢٩-٠٠٠ م). ترك النحو إلى الموسيقى، ثم عاد إليه لما وبخه الزجاج لأنه غلط في مجلسه في مسألة نحوية. خالف البصريين في كثير من أصولهم. أخذ عن المبرد والزجاج وأخذ عنه أبو القاسم الزجاجي والسيرافي والفارسي. من كتبه: الأصول - ط، الموجز - ط، شرح سيبويه. - الففطي ٣: ١٤٥-١٤٩؛ الوفيات ٤: ٣٣٩-٣٤٠؛ البغية ١: ١٠٩.

(٢) ذوا، ز.

(٣) رتبة، ز.

(٤) المضمر، د.

(٥) سقطت من، ز.

(٦) وعدناكم، د، ك وما في الأصل قراءة أبي عمرو من السبعة وقرأ باقي السبعة: وواعدناكم.. إلا حمزة والكسائي فقرآ، (وواعدتكم) البحر ١: ١٩٩، ٦: ٢٦٥.

(٧) ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ قَدْ أَنْجَيْنَاكُمْ مِنْ عَدُوِّكُمْ... وَوَعَدْنَاكُمْ الْمَنَ وَالسَّلْوى﴾ ٨٠ طه (٢٠).

(٨) المعوق، ز.

(٩) أنزلت، ز.

(١٠) سقطت من، د.

(١١) زمزما، ز.

«أو فائقاً^(١)» إن أراد فائقاً لما قبله فالمساوي أيضاً فائق لما قبله إذا كان بينهما مرتبة أو أكثر فينبغي أن يريد أو فائقاً المراتب كلها، فلا يمثل له إلا بما فاق الضمير، فعلى هذا تحسن المقاسمة، ويكون المساوي نوعين: مساوي ما قبله بلا تحلل مرتبة بينهما، وما تحلله ذلك؛ إذ المعنى: مساوياً لما فوقه، والعبارة صادقة على النوعين، والذي يفوق المراتب نوع واحد، وذلك مثل: ﴿أَنَا يُوسُفُ^(٢)﴾ فالعلم^(٣) هنا أعرف من ضمير المتكلم، وكذا قول من / طرق باباً فقيلاً له: من ٧٣ أنت؟ فقال: فلان. فهو أعرف من أن يقول: أنا وتقول لرجلين أتياك دون ثالث: لك مني محبة، بل لك. فإنها لا يعرفان من أردت حتى يقترن^(٤) بلفظ مواجهة أو نحو ذلك، ولو قلت: الذي جاء [منكم]^(٥) أولاً أو الكبير^(٦) منكم. لعلم من أردت، فالمعرف بالأداة والموصول هنا قد فاقا ضمير المخاطب.

«والنكرة مساوي المعرفة» سلك في تبين المعرفة والنكرة هذه الطريقة فذكر أقسام المعرفة ثم جعل النكرة ما عداها، وذلك أنه رأى تمييزهما بالتعريف عسراً، فقال: في الشرح^(٧) ما حاصله: من تعرض لحدّ المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه؛ لأن منها ما هو معرفة معنى نكرة لفظاً، نحو: عام أول وأول من أمس، وعكسه كأسامة، وما فيه الوجهان كواحد أمه وعبد بطنه، فأكثر العرب يجعلها معرفة وبعضهم يجعلها^(٨) نكرة، وينصبها على الحال، وكذا ذو^(٩) (أل) الجنسية فيه الوجهان؛ ولذلك ينعت نعت

(١) عطفت بالواو في، د.

(٢) ﴿تَالُوا أَيْنَكُ لَأَنْتَ يُوسُفُ قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ ٩٠ يوسف (١٢).

(٣) والعلم، ز.

(٤) أهل حرف المضارعة في، د.

(٥) سقطت من، د.

(٦) للكبير، ز. والمناسب لقوله: لك عندي محبة. أن يقول: للذي... أو للكبير.

(٧) على التسهيل ١: ١٢٥-١٢٦.

(٨) يجعلها، ز.

(٩) الألف واللام، د.

المعرفة تارة ونعت النكرة أخرى، فأحسن ماتيين^(١) به^(٢) أن نذكر^(٣) أقسام المعرفة، ثم نقول^(٤): وما سوى ذلك نكرة انتهى. وهو كما ترى كلام ظاهري خال عن التحقيق. وقد قرر بعض الفضلاء في هذا المعنى كلاماً نفيساً يشتمل على بيان المعرفة والنكرة وتمييز أقسام المعرفة بعضها عن بعض، فقال:

التعريف يقصد^(٥) به عند السامع من حيث هو معين كأنه أشير إليه بذلك الاعتبار، وأما النكرة فيقصد^(٦) بها التفات النفس إلى المعين من حيث ذاته، ولا يلاحظ فيها تعيينه^(٧) وإن كان معيناً في نفسه لكن بين مصاحبة التعيين وملاحظته فرق جلي، ومهد في تصوير ذلك مقدمة: هي أن فهم المعاني من الألفاظ بمعونة الموضع والعلم به فلا بد أن تكون^(٨) المعاني مقصودة ممتازاً بعضها عن بعض عند السامع، فإذا دل باسم على معنى فيما أن يكون بذلك الاعتبار، أي كون المعنى معيناً عند السامع متميزاً في ذهنه ملحوظاً معه أولاً، فالأول يسمى معرفة والثاني نكرة. ثم قال: الإشارة إلى تعيين المعنى وحضوره إن كانت بجوهر اللفظ سمي^(٩) علمياً إما جنسياً إن كان المعهود الحاضر جنساً وماهية كأسامة أو شخصياً إن كان فرداً منها كزيد أو أكثر: كـ(أبانين^(١٠)) وإن

(١) نيين، ك، بين، ز.

(٢) فيه، د.

(٣) تذكر، د، ز، وأهمل حرف المضارعة في، ك.

(٤) يقول، ز.

(٥) اما ان يقصد، د.

(٦) واما ان يقصد، د.

(٧) تعيينه، د.

(٨) يكون، ز.

(٩) يسمى، ز.

(١٠) ذكر ياقوت فيه خلافاً:

(أ) جبلان أحدهما لفزارة وعبس، وثانيهما لفزارة فقط، يعرف الأول بالأبيض، وهو

شرقي الحاجر، ويعرفه الثاني بالأسود، وبينهما ميلان يمر بينهما وادي الرمة.

(ب) أبان ومتالع، غلب الأول على الثاني.

(ج) أبان وشروري، غلب الأول على الثاني أيضاً.

- معجم البلدان ١: ١٩-٢٠.

لم تكن^(١) بجوهر اللفظ فلا بد من أمر خارج عنه مشار به إلى ذلك مثل: الإشارة في أسماء الإشارة، وكقرينة^(٢) التكلم والخطاب والغيبة في الضمائر، وكالنسبة المعلومة من جملة وغير جملة في الموصولات والمضاف إلى المعارف، وكحرفي اللام والنداء في المعارف بهما، فظهر^(٣) أن معنى التعريف مطلقاً هو العهد في الحقيقة، لكنه جعل أقساماً خمسة بحسب تفاوت ما يستفاد منه، ويسمى كل قسم باسم مخصوص، وأن الأعلام الجنسية - وإن كانت قليلة - أعلام حقيقة كالأعلام الشخصية، إذ في كل منها إشارة بجوهر اللفظ إلى حضور المسمى في الذهن قال سيبويه^(٤): إذا قلت أسامة فكأنك قلت: الضرب الذي من شأنه كيت وكيت. وأن الفرق بين أسامة وأسد إذا كان موضوعاً للجنس من حيث هو بحسب الإشارة وعدمها كما سبق، وأما الأسد فالإشارة فيه بالألة دون جوهر اللفظ انتهى.

وقال ابن الحاجب في الكافية^(٥): المعرفة ما وضع لشيء بعينه. وذكر أقسامها ثم قال^(٦): والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه.

قال الرضي^(٧) قوله بعينه احترازاً^(٨) من النكرات، ولا يريد به أن ٧٤ ز الواضع قد قصد في حال وضعه واحداً معيناً، إذ لو أراد ذلك لم يدخل فيه إلا الأعلام أو الضمائر، والمبهمات وذو اللام والمضاف إلى أحدها تصلح^(٩) لكل معنى قصده المستعمل، فالمعنى ما وضع ليستعمل في واحد بعينه سواء كان ذلك

(١) يكن، د، ك.

(٢) وقرينة، د.

(٣) وظهر، د.

(٤) هذا معنى كلامه في كتابه ١: ٢٦٣ - ٢٦٤.

(٥) ٢: ١٢٨.

(٦) في الكافية ٢: ١٤٥.

(٧) في شرح الكافية ٢: ١٢٨ مع اختلاف يسير في الألفاظ.

(٨) احتراز، د، ك.

(٩) يصلح، د، ك.

الواحد. مقصود الواضع كما في الأعلام أو لا كما في غيرها، ولو قال: ما وضع لاستعماله في شيء بعينه لكان أصرح. هذا نصه، يعني أن المعتبر في المعرفة هو التعيين^(١) عند الاستعمال دون الوضع ليندرج فيه الأعلام الشخصية وغيرها من المضمرات والمبهمات وسائر المعارف فإن لفظه^(٢) (أنا) مثلاً لا تستعمل إلا في أشخاص معينة؛ إذ لا يصح أن يقال: (أنا) ويراد به متكلم لا بعينه، وليست موضوعة لواحد منها، وإلا لكانت^(٣) في غيره مجازاً، ولا لكل واحد منها، وإلا لكانت^(٤) مشتركة موضوعة أوضاعاً بعدد^(٥) أفراد المتكلم، فوجب أن تكون^(٦) موضوعة لمفهوم كلي شامل لكل الأفراد، ويكون الغرض من وضعها له استعمالها في أفرادها المعينة دونه.

وقد أوعى كثير من الفضلاء بهذا البحث والظاهر ما أفاده بعض الحذاق^(٧): من أنها موضوعة لكل معين منها وضعاً واحداً عاماً، فلا يلزم كونها مجازاً في شيء منها ولا الاشتراك، ولا تعدد الأوضاع. ولو صح ما ذكره لكان: أنا، وأنت، وهذا، مجازات لا حقائق لها، إذ لم تستعمل^(٨) فيما وضعت هي له من المفهومات الكلية، ولا^(٩) يصح استعمالها [في شيء^(١٠)] منها أصلاً، وهذا مستبعد جداً، وكيف لا ولو كانت كذلك لما اختلف أئمة اللغة في عدم استلزام المجاز الحقيقة، ولما احتاج من نفي الاستلزام إلى التمسك في ذلك بأمثلة نادرة فتفهم^(١١). «وليس ذو الإشارة قبل العلم خلافاً للكوفيين»، فإنهم قدموه

(١) التعيين، ز، ك.

(٢) لفظه، د.

(٣) كانت، ز، د.

(٤) بعد، ز.

(٥) يكون، ز.

(٦) قال في حاشية (ز) يعني به العلامة العضد ومن تبعه كالسيد الجرجاني.

(٧) يستعمل، د.

(٨) بل لا، ز.

(٩) ساقط من، ز.

(١٠) فيها، ز.

(١١) فتفهم، د.

على العلم مستدلين بأن اسم الإشارة ملازم للتعريف بخلاف العلم، وبأنه يقدم عليه عند الاجتماع، نحو: هذا زيد. ولا دليل في ذلك، لأن المعبر إنما هو زيادة الوضوح، والعلم أزيد وضوحاً، لا سيما علم لم تعرض فيه شركة، نحو: إسرافيل وطالوت كذا^(١) قال المصنف^(٢)، والذي نقله الرضي عن الكوفيين غير هذا فإنه قال: ومذهب الكوفيين أن الأعراف العلم ثم المضمرة ثم المبهمة ثم ذو اللام. ولعلمهم نظروا إلى أن العلم حين وضع لم يقصد فيه^(٣) إلا مدلول واحد معين بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله وإن^(٤) اتفقت مشاركة بوضع ثانٍ بخلاف سائر المعارف إلى هنا كلامه. «ولا^(٥) ذو الأداة قبل الموصول، ولا مَنْ وما المستفهم بهما معرفتين خلافاً لابن كيسان في المسألتين» أما المسألة الأولى فقد استدل عليها بقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَىٰ﴾^(٦) إذ الصفة إما مساوية أو دون الموصوف ولا قائل بالمساواة^(٧)/ فثبت^(٨) الثاني.

٣٢

وأجاب المصنف^(٩): بأن (الذي) بدل أو مقطوع، و(الكتاب) علم بالغلبة، لأن المعنيين بالخطاب بنو إسرائيل، وقد غلب عندهم الكتاب على التوراة فالتحق بالأعلام. وهذا تسليم من المصنف أنه لا قائل بالمساواة بين الموصول وذو الأداة، وهو خلاف ما هو منصوص له في هذه النسخة، وعليها أكثر النسخ وأما المسألة الثانية فمستنده^(١٠) فيها تعريف جوابها، نحو: من

(١) هكذا، د، ك.

(٢) في شرح التسهيل ١: ١٢٨-١٢٩، وقد تصرف فيه.

(٣) به، ز.

(٤) فان، ز.

(٥) أولاً، ز.

(٦) ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْنَا بَشَرًا مِنْ شَيْءٍ قُلْ... نُورًا وَهَدًى لِلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُ قَرَأَيْسَ تُبَدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا...﴾ ٩١ الأنعام (٦).

(٧) آخر الساقط من (ظ) أوله في ١: ١٢٨؛ لذلك نعود إليها ونتخلل عن النسخة (ك).

(٨) فثبت، ز، ط.

(٩) في شرح التسهيل ١: ١٣٠؛ وقد كتبه الشارح بأسلوبه.

(١٠) فمستنده، د.

عندك؟ فتقول: زيد. وما دعاك إلى كذا؟ فتقول^(١): لقاؤك. والجواب يطابق السؤال، وهو ضعيف جداً؛ لأن تطابقهما^(٢) غير لازم ولا نزاع في أنه يصح أن تقول: في (من عندك؟): رجل من بني فلان. وفي (مادعاك إلى كذا؟): أمر مهم. وأيضاً فهما قائمان مقام: أي إنسان. وأي شيء؟ وهما نكرتان، فكذا ما قام مقامهما، وأيضاً فالأصل هو التنكير كذا قال المصنف^(٣).

(١) فيقول، ز.

(٢) فطابقهما، ز.

(٣) في شرح التسهيل ١: ١٢٩ بالمعنى.

الباب السابع «باب المضمَر»

«وهو»^(١) الاسم^(٢) «الموضوع لتعيين مسماه مشعراً بتكلمه أو خطابه أو غيبته»، فالاسم جنس يشمل المعرفة والنكرة، وإنما تركه اتكالاً على وضوح المعنى وظهوره.

قال المصنف^(٣): وخرج بالوضع المضاف والمنادى وذو الأداة، وخرج بالتعيين النكرات، إذ المراد به جعل المعنى معانياً للسامع أو كالمعائن، وخرج بما بعده العلم والمشار به والموصول إذ لا يشعرن بشيء من ذلك، هذا معنى كلامه.

قلت: وفيه نظر، لأننا لا نسلم أن [الوضع^(٤)] مخرج^(٥) للمنادى والمضاف وذو الأداة، ضرورة أنهم معارف، وكل معرفة موضوعة لشيء بعينه، وغاية الأمر أن تعين المعنى تارة يكون^(٦) بجوهر^(٧) اللفظ، وتارة يكون بأمر خارج عنه كما مر، وذلك لا ينافي كون المعرفة موضوعة لشيء بعينه. فالحق أن قوله: الاسم. جنس يشمل المعرفة والنكرة، وقوله: الموضوع لتعيين مسماه يخرج

(١) ألحقت في (ز) بالشرح.

(٢) ألحقت في (ز) بالمتن.

(٣) في شرح التسهيل ١: ١٣٠.

(٤) ليست في، د.

(٥) أنه مخرج، د.

(٦) تكون، ظ.

(٧) لجوهر، ز.

الذكرة ووله: مشعراً بتكلمه. إلى آخره يخرج ما عدا الضمير من المعارف، وأحسن من هذا التعريف وأخصر قول ابن الحاجب^(١) ما وضع لتكلم أو مخاطب أو غائب «فمنه» أي من المضمر «واجب الخفاء» وهو ما لا يخلفه صهر ولا ضمير منفصل، قال أبو حيان: وهذا اصطلاح غريب لا نعرفه لغير المصنف. «وهو المرفوع بالمضارع ذي الهمزة» نحو: أقوم. «أو النون» نحو^(٢): نقوم.

«وبفعل أمر المخاطب» المفرد المذكور نحو: قم.

ومضارعه» أي مضارع المخاطب المفرد المذكور نحو: تقوم. «واسم فعل الأمر مطلقاً» سواء كان لمفرد مذكر أو غيره نحو: نزال يا زيد ويا زيدان ويا زيدون ويا هند ويا هندان ويا هندات.

فإن قلت: نقص^(٣) من مواضع وجوب الخفاء اسم الفعل المضارع نحو: أو وأف.

قلت: كذا قال أبو حيان وتبعه ابن قاسم وغيره والانفصال عنه متأت، بأن ما ذكر في معنى المضارع ذي الهمزة، فإن أوه بمعنى أتوجع وأف بمعنى أتضجر^(٤) فاستغنى عن ذلك، وأما اسم فعل الأمر - وإن كان الاستغناء عنه بفعل الأمر ممكناً - فوجه تخصيصه^(٥) بالذكر، أنه ذكر لأجل قوله: (مطلقاً)، إذ هذا الإطلاق ليس باتاً^(٦) في فعل الأمر ضرورة أن وجوب خفاء ضميره منوط [بما^(٧)] إذا كان للمفرد المذكور فقط بدليل قومي وقوما وقوموا وقمن. «ومنه

(١) في الكافية ٢: ٣، ونصه: (والمضمر ما وضع لتكلم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره لفظاً أو معنى أو حكماً).

(٢) نحن، د.

(٣) نقصه، ز، ظ.

(٤) انضجر، ز.

(٥) يخصه، ظ.

(٦) بات، ظ.

(٧) سقطت من، د.

جائز الخفاء» وهو ما يخلفه [ظاهر أو ضمير منفصل^(١)]. «وهو المرفوع بفعل الغائب» نحو: زيد قام، ويقوم، وليقم، إذ يجوز أن يخلفه الظاهر فتقول^(٢): زيد قام أبوه، ويقوم أبوه، وليقم أبوه، وكذا سائر أنواع هذا القسم. «والغائبة» نحو: هند قامت، وتقوم، ولتقم «أو معناه» يريد^(٣): أو معنى فعل الغائب والغائبة. «من اسم فعل» نحو: زيد هيهات، وهند هيهات. «وصفة^(٤)» نحو: زيد ضارب ومضروب، وهند ضاربة ومضروبة. «وظرف»/نحو: زيد عندك «وشبهه^(٥)» أي شبه ظرف، وهو ٣٣ الجار والمجرور نحو: زيد في الدار، وهند في الدار، فالضمير مستكن في هذه الأمثلة كلها، وهو جائز الخفاء؛ لأن الظاهر قد يخلفه كما تقدم.

وقد انتقد [ذلك^(٦)] على المصنف بأن الضمير في كل ما ذكره واجب الخفاء؛ إذ لا يصح أن يقال: زيد قام^(٧) هو مثلاً، على أن يكون (هو) فاعلاً بquam، وكون الظاهر قد يقع في موقع هذا الضمير المستكن كما في قولك: زيد قام أبوه وكذا الضمير المنفصل، كما في قولك: زيد ما قام إلا هو لا يوجب إثبات جواز الخفاء لهذا الضمير، وذلك لأن هذا تركيب آخر غير تركيب زيد قام، وليس الكلام فيه، أما زيد قام فضميره واجب الاستكان دائماً ولا يظهر في حين من الأحيان، ولو قلت: زيد قام هو، ف(هو) توكيد^(٨) للضمير المستكن

(١) سقطت من، ز.

(٢) فيقول، د، ز.

(٣) أهمل الياءين في، ز وأعجم الراء في، ظ.

(٤) أو صفه، د، ز، ظ.

(٥) أو شبهه، د، ز، وسقطت من، ظ.

(٦) سقطت من، د.

(٧) قائم، ظ.

(٨) تأكيد، د.

لا فاعل، نص على ذلك بعض النحويين^(١)، وهو [ظاهر^(٢)] كلام المصنف^(٣) وغيره، وقد نص سيبويه^(٤) على أنه لا يجوز قام أنا بمعنى قمت^(٥).

قال ابن قاسم: وقال الجوهري يجوز في الشعر قام هو وقام أنا، وهو صحيح؛ لأنه يجوز إقامة المنفصل مقام المتصل للضرورة. وحكى عن المبرد أنه أجاز ذلك في الشعر وغيره على معنى الحصر، فقام أنا بمعنى ما قام إلا أنا^(٦)، لكن قد أجاز سيبويه في نحو: مررت برجل مكرمك هو أن يكون توكيداً وأن يكون فاعلاً.

قلت: وبتقدير تسليم ما قال المصنف، أو حمل ذلك على اصطلاح اختص به، فيرد على قوله: أو معناه. أنه مخرج لنحو: أنا هيهات وأنت هيهات، وكذلك في البواقى، مع أن الاستتار فيهن^(٧) موجود، وهو جائز

(١) منهم ابن هشام في أوضح المسالك ١: ٦٣-٦٤، فقد قسم الضمير إلى واجب الاستتار وجائزه، ثم قال:

(هذا التقسيم تقسيم ابن مالك وابن يعيش وغيرهما، وفيه نظر، إذ الاستتار في نحو: (زيد قام) واجب، فإنه لا يقال: (قام هو) على الفاعلية، وأما (زيد قام أبوه) أو (ما قام إلا هو) فتركيب آخر، والتحقق أن يقال: ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير المستتر كأقوم وإلى ما يرفعه وغيره كقام).

(٢) سقطت من، ظ.

(٣) قوله: (وهو ظاهر كلام المصنف) مشكل، فكلام المصنف في المتن صريح في أن الضمير في مثل: زيد قام، جائز الخفاء، وقد أكد ذلك في شرح التسهيل ١: ١٣١-١٣٢؛ بل الشارح أكد ذلك بقوله: (وقد انتقد ذلك على المصنف...). فإن كان الضمير في كلامه عائداً إلى القول بجواز الخفاء، فقد أوقع في لبس.

(٤) نص على ذلك في كتابه ١: ٣٧٨، قال: (واعلم أنه لا يقع (أنت) في موقع التاء التي في فعلت، ولا (أنتما) في موضع (تما) التي في فعلتما، ألا ترى أنك لا تقول: فعل أنتما؟). ثم قال: (ولا يقع (هو) في موضع المضمر الذي في (فعل)، لو قلت: فعل هو، لم يجز إلا أن يكون صفة...). ويعني بالصفة التوكيد.

(٥) لم أجد هذا المثال في سيبويه ١: ٣٧٨ حيث بسط رأيه في هذا الموضوع، لكن مثل به المبرد في المقتضب ١: ٢٦١.

(٦) كلامه في المقتضب ١: ٢٦١-٢٦٣ - يمنع ذلك، وليس فيه ذكر للضرورة.

(٧) فهن، د.

لا واجب بالتفسير الذي قرره، يقال: أنا هيهات داري، وأنا في الدار غلامي، وأنا ما في الدار إلا أنا. وعلى ذلك فقس.

«ومنه» أي من الضمير «بارز متصل» والمراد به ما لا يتبدأ به ولا يقع بعد (إلاً) في الاختيار، والمنفصل عكسه «وهو» أي المتصل. «إن عني به المعني بنفعل» أي المتكلم المعظم نفسه، أو المتكلم ومعه غيره واحداً، [كان^(١)] أو أكثر.

«نا» خبر (هو)، أي والمتصل المراد به المتكلم عظيمًا أو مشاركاً هو لفظه «نا» «في الإعراب كله» الرفع والنصب والجر نحو: أكرمنا زيداً^(٢) وأكرمنا ومر بنا.

«وإن رفع» البارز المتصل «بـ[فعل^(١)] ماض فتاء» وهذا^(٣) موهم لأن (نا) لا ترتفع^(٤) بالفعل الماضي، وهو إذا ارتفع لا ترتفع إلا به خاصة.

«تضم^(٥) للمتكلم» نحو: قمت؛ لمناسبة الضمة لحركة الفاعل، وخصوا المتكلم بها لأن القياس وضع المتكلم أولاً، ثم المخاطب ثم الغائب.

«وتفتح^(٦) للمخاطب» (نحو: قمت فرقاً بينه وبين المتكلم، وتخفيفاً^(٧)).

«وتكسر للمخاطبة» فرقاً ولم يعكسوا الأمر بكسرها^(٨) للمخاطب وفتحها للمخاطبة؛ لأن خطاب المذكر أكثر فالتخفيف به أولى، وأيضاً هو مقدم

(١) سقطت من، ز، ظ.

(٢) زيد، ظ.

سقطت من، ز، ظ.

(٣) وهو، د.

(٤) كذا في د، ز، ظ، ك وهو تحريف صوابه: موهم أن (نا) لا يرتفع.

(٥) يضم، د.

(٦) ويفتح، ز.

(٧) وتحقيقاً، ظ.

(٨) ما بين الهالين مكرر في، ز.

على المؤنث، فحُصص بالتخفيف، فلم يبق للمؤنث إلا الكسر. وحكى بعضهم أن^(١) في لغة رديئة لربيعة^(٢) يجوز وصل فتحة [تاء^(٣)] الضمير وكافه بألف نحو: قتنا^(٤) ورأيتكأ، ووصل^(٥) كسرتها بياء، وقد اجتمعا في قوله^(٦):

رميته فأقصدت فما أخطأت [في^(٧)] الرمية
بسهمين صحيحين^(٨) أعارتكيهما الظبية^(٩)

«وتوصل» التاء المذكورة حال كونها «مضمومة بميم وألف للمخاطبين» المذكورين^(١٠) «والمخاطبتين» المؤنثتين نحو: قمتا يازيدان، وقمتا ياهندان، وضمت التاء فيهما إجراء للميم مجرى الواو لتقاربهما^(١١) في المخرج، قيل: والضمير هو التاء والألف، والميم زائدة للتقوية.

«وبميم^(١٢) مضمومة ممدودة للمخاطبين» نحو: قمتما يازيدون.

٣٤ «وبنون مشددة للمخاطبات» نحو: قمتن/ ياهندات فجيء بحرفين في المؤنث كما جيء بحرفين في الذكر.

(١) كذا في نسخ التحقيق ولعل الصواب (أنه).

(٢) ربيعة: قبائل كثيرة في العرب، لكن الشهرة لربيعة بن نزار بن معد بن عدنان، وله من الولد: أسد وضيبة وأكلب وعائشة وبنو الأخير في اليمن، وفي القحطانية: ربيعة بن سبأ بن يشجب، ولكن ذَهَبَ باسمهم سبأ لا يكادون يذكرون دونه. ابن حزم: ٢٩٢، ٣٢٩-٣٣٠.

(٣) ليست في نسخ التحقيق، ولكن المقام يقتضيها بدليل قوله: وكافه.

(٤) قضا، ز.

(٥) أو وصل، د.

(٦) لم أجد له اسما في مراجعي.

(٧) سقطت من، د، ظ.

(٨) صليحين، ز، مليحين، ظ.

(٩) لم أقف لها على مزيد. أقصدت: قتلت، يروى: فأصميت، بمعناه.

— راجع الرضي ١١:٢، الخزانة ٤٠١:٢.

(١٠) المذكورين، ظ.

(١١) ولتقاربهما، د، لتفاوتهما، ز.

(١٢) وميم، د.

وفي بعض المقدمات أن أصل ضربتن ضربتمن فأدغمت الميم في النون وأن النون هنا بإزاء الواو التي في ضمير الجماعة.

وهذا مردود بأن أحرف (ضوى مشفر) لا تدغم في مقارباها.

ويستثنى من قول المصنف: وتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة إلى آخره. أرايت بمعنى أخبرني.

واعلم أن هذه الكلمة يجوز أن يتصل بها الكاف وأن لا يتصل، فإن لم يتصل بها وجب للتاء ما يجب لها مع سائر الأفعال من تذكير وتأنيث وتثنية وجمع وإفراد، وإن اتصلت بها وجب [هنا^(١)] للتاء الفتح والإفراد واكتفي عن إلحاق علامات الفروع بكاف الخطاب ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ﴾^(٢)، وكذا يقال: للإثنين أرايتكما، وللمؤنثة أرايتك، ولجمعها أرايتكن، هذا كله إذا أردت معنى أخبر، وإلا فالمطابقة واجبة مع الكاف، كما تجب بدونها، فيقال: أرايتك جميلة، أرايتماكما^(٣) فاضلين أو جميلتين، أرايتموكم^(٤) فاضلين، أرايتكن جميلات. واستدل سيبويه^(٥) على أن الكاف في الأول حرف خطاب لا مفعول، بقولهم: أرايتك زيدا ما صنع؟. ومثله: ﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْت عَلَيَّ﴾^(٦)، وأما عكس الفراء ذلك بجعله الكاف فاعلاً والتاء حرف خطاب، فمتضمن لأمرين^(٧)، لم يثبتا: إذ لم يثبت للتاء

(١) ليست في، د.

(٢) ﴿... أَوْ أَتَاكُمْ السَّاعَةُ أُغَيِّرَ اللَّهُ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ ٤٠ ﴿... بَعَثَ أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الظَّالِمُونَ﴾ ٤٧ الأنعام (٦).

(٣) أرايتكما، ز، ظ.

(٤) أرايتكم، ز، ظ.

(٥) ذكر سيبويه أن الكاف في: (النجاءك)، (ذلك) حرف خطاب، واستدل عليه فقال في

١: ١٢٥: ١: (وما يدلك على أنه ليس باسم قول العرب: أرايتك فلاناً ما حاله؟).

(٦) ﴿قَالَ... لَيْسَ أَخْرَجْتَنِي إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لِأُحْيِيَنَّكَ دُرَيْتَهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ ٦٢ الإسراء (١٧).

(٧) أمرين، د.

المتصلة بالفعل أن تكون^(١) حرف خطاب، ولا ثبت^(٢) للكاف أن تكون^(٣) فاعلاً، ثم هو مردود بأن الكاف يجوز أن لا يؤق بها بخلاف التاء.

«وتسكين^(٤) ميم الجمع إن لم يلها ضمير متصل» نحو: قتمتم «أعرف» من وصلها بواو نحو: قتمتمو^(٥)، ومن وصلها قبل همزة القطع وإسكانها قبل غيرها كقراءة ورش^(٦)، ومن الاختلاس، وهو ضمها غير موصولة، وهو قليل، وليس في كلامه بيان هذا القسم، وهو الاختلاس، لأنه إنما تقدم له ذكر الصلة، واعتذر المصنف^(٧) عن ترك ذلك بشذوذه. ولا ينهض هذا عذراً له في هذا الكتاب، فهو مشحون بالشواذ بل أشد^(٨) الشواذ، نعم: يكون هذا عذراً في مثل كتاب سيبويه وكتاب الإيضاح^(٩) والمفصل^(١٠) والمقرب^(١١) وكافية ابن الحاجب «فإن^(١٢) وليها» أي ولي ميم^(١٣) الجمع ضمير متصل، نحو: ضربتموه ففاعل ولي ضمير مستكن عائد على قوله قبل: ضمير

(١) يكون، ز.

(٢) يثبت، د.

(٣) يكون، د.

(٤) وتكسر، ز.

(٥) قتمتموا، ز. د.

(٦) لم يستشهد الشارح على ذلك بآية ما، لأن ما ذكره من وصل ميم الجمع قبل همزة القطع وإسكانها قبل غيرها طريقة ورش في القرآن كله، فيسكن في مثل قوله تعالى:

﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ ٧ الفاتحة، ويصل

في مثل قوله تعالى:

﴿... سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ...﴾ ٦ البقرة (٢).

— السبعة: ٨٠١-١٠٩، الإتحاف: ١٢٤.

(٧) في شرح التسهيل ١: ١٣٣.

(٨) أشد، د.

(٩) لأبي علي الفارسي.

(١٠) لجار الله محمود بن عمر الزمخشري.

(١١) لابن عصفور.

(١٢) وان، م.

(١٣) ضمير، ظ.

متصل. ومفعوله عائد على ميم الجمع. «لم يميز التسكين خلافاً ليونس» فإنه جوز أن تقول^(١): الدرهم أعيثكمه، كما تقول^(١) في المظهر.

قال المصنف^(٢): ولا أعرف له سماعاً إلا ما روى ابن الأثير^(٣) في غريب الحديث من قول عثمان^(٤) - رضي الله عنه - : أراهمني الباطل شيطاناً^(٥). ولو جاء هكذا لكان شاذاً من وجه آخر، وهو تقديم غير الأخص مع الاتصال، هكذا في شرح ابن قاسم.

قلت: أما قوله: لم يميز التسكين. فمقتضاه^(٦) أن يجوز الصلة

(١) يقول، ز.

(٢) في شرح التسهيل ١: ١٣٣.

(٣) أبو السعادات المبارك مجد الدين بن محمد بن محمد بن عبدالكريم الشيباني الجزري الإربلي (٥٤٤-٦٠٦ هـ = ١١٤٩-١٢٠٩ م). أخذ عن ابن الدهان ويحيى بن سعدون القرطبي وعبد الوهاب بن سكينه.

من كتبه: النهاية في غريب الحديث والأثر- ط، جامع الأصول في أحاديث الرسول- ط، الشافي: شرح مسند الشافعي، البديع في النحو، الباهر: في الفروق في النحو، المرصع: تراجم- ط.

- القفطي ٣: ٢٥٧-٢٦٠؛ الوفيات ٤: ١٤١-١٤٣؛ البغية ٢: ٢٧٤-٢٧٥.

(٤) ابن عفان بن أبي العاص بن أمية القرشي (٤٧ ق. هـ - ٢٥ هـ = ٥٧٧-٦٥٦ م). ثالث الخلفاء وأحد العشرة المبشرين بالجنة.

تزوج رقية بنت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وبعد موتها تزوج أختها أم كلثوم، لذلك لقب: ذا النورين.

له مآثر جلى في الإسلام: جهز نصف جيش العسرة من ماله، ونسخ القرآن في سبعة مصاحف. تسور عليه الخارجون بيته فقتلوه ظلماً - رضي الله عنه -.

- الحلية ١: ٥٥؛ الطبري ٥: ١٤٥-١٥٢؛ الغاية ١: ٥٠٧.

(٥) استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ١: ١٣٣، ١٦٨؛ وفي الموضوع الأول نقله عن ابن الأثير، وفي الثاني عن ابن الأنباري في غريبه، وفي شواهد التوضيح ص ٣١. وهو في النهاية لابن الأثير ٢: ١٧٧-١٧٨ (رأى).

وفيه شاهدان: تسكين ميم الجمع إذا وليها ضمير متصل، وتقديم الضمير المتصل غير الأخص على الضمير المتصل الأخص.

(٦) مقتضاه، د.

والاختلاس، وأن جوازهما متفق عليه، وقد يمنع تناول مفهومه للاختلاس، لأنه لم يتقدم له ذكر.

وأما قوله: خلافاً ليونس. فالخلاف في ذلك ليس خاصاً بيونس، بل نص سيبويه على جواز ذلك، وأن الوصل بالواو أكثر وأعرف.

«وإن رفع بفعل غيره» أي غير ماضٍ، وهو الأمر والمضارع.

«فهو نون مفتوحة للمخاطبات»^(١) نحو: يا هندات قمن، وأنتن تقمن [«أو الغائبات» نحو: الهندات يقمن]^(٢) [٣] «وألف لتثنية غير المتكلم» فشمّل ذا الخطاب وذا الغيبة، وفيه إجمال، فإنها إن ارتفعت بالمضارع كان كما ذكر، وإن ارتفعت بالأمر لم يكن إلاً للمخاطب، وذلك نحو: يا زيدان افعلا، وهل تفعلان^(٤)؟ وهما يفعلان «وواو»^(٥) للمخاطبين» نحو يا زيدون،

٣٥ / قوموا، وأنتم تقومون «أو»^(٦) الغائبين^(٧)» نحو: الزيدون يقومون. «وياء للمخاطبة» نحو: يا هند قومي، وهل تقومين؟ «وللغائب مطلقاً» - أي مستتراً كان أو بارزاً «مع الماضي ماله مع المضارع»^(٨) تقول^(٩): زيد ضرب، وهند ضربت، والزيدان ضربا، والهندات ضربتا، والزيدون ضربوا، والهندات ضربن كما تقول^(١٠) في المضارع يضرب وتضرب ويضربان^(١١) وتضربان ويضربون^(١٢) ويضربن^(١٣). ولم يكن بالمصنف حاجة إلى

-
- (١) للمخاطبة، د.
 - (٢) تقمن، ز.
 - (٣) ما بين المعقوفين ساقط من، د.
 - (٤) يفعلان، ز.
 - (٥) سقط حرف العطف من، د.
 - (٦) استبدل الواو بأو في، د.
 - (٧) للغائبين، ز، ظ.
 - (٨) المضارعة، د.
 - (٩) نحو يقول، ز، نحو تقول، ظ.
 - (١٠) يقول، ز.
 - (١١) سقط العاطف من، ز.
 - (١٢) وتضربون، ز، ظ.
 - (١٣) وتضربن، د.

ذلك، فإن قوله — فيما تقدم —: المرفوع^(١) بفعل الغائب والغائبة. يشمل مارافعة الماضي، وما^(٢) رافعه المضارع، وإنما ذكرها هنا حكم الماضي لأنه قال: — قبل — وإن رفع بفعل غيره. أي^(٣) غير الماضي، فلم يبين هناك إلا حكم المرفوع بالمضارع والأمر، وإنما خص المضارع هنا بالحوالة عليه دون الأمر لأن الكلام هنا في الغائب^(٤)، والأمر لا يكون لغائب.

والحاصل أن هذه الضمائر الأربعة إن رفعت بالماضي فهي^(٥) للغائب لا غير، أو بالأمر فهي^(٥) للمخاطب لا غير، أو بالمضارع فهي^(٥) لهما في وقتين لا على الاجتماع، وكل ذلك يعلم من كلامه، ويعلم منه [أيضاً^(٦)] أن ياء المخاطبة لا ترفع بالماضي.

«وربما استغني معه» أي مع الماضي «بالضممة عن الواو» كقوله^(٧):

فلو أن الأطباء كانوا حولي وكان مع الأطباء الأساة^(٨)

(١) للمرفوع، د.

(٢) واما، ز.

(٣) اي اي، ز.

(٤) الغالب، ز.

(٥) فهو، د.

(٦) سقطت من، د.

(٧) لم يسموه.

(٨) أنشدوا بعده:

إذن ما أذهبوا ألما بقلبي

يروى: كان عندي. مع الأطباء الشفاة. الشفاة هم الأساة.

الاستشهاد: في: (كان)، فإنه يروى بضم النون، واختلفت الكلمة في تخرجه فقيل: إنها لغة جارية في الفعل المتصل بواو الجماعة أو ياء المتكلم أو ياء المخاطبة: يحذف الضمير وتبقى الحركة التي قبله على حالها. قال به الفراء والزنجشري وابن الأنباري، وحمله الرضي على الضرورة، وأنت على علم بأن الأصل: كانوا: فالضمير عائد على (الأطباء)، لكن الشاعر حذفه مستغنياً بالضممة قبله.

— الفراء ١: ٩١؛ ابن مالك ٢: ٢٦٤؛ ثعلب: ١٠٩؛ الكشاف ٣: ١٧٤؛ الإنصاف

٢٨٤: ٢، ٤٠٥؛ ابن عيش ٧: ٥، ٩: ٨٠؛ الرضي ٢: ٨؛ المقاصد ٤: ٥٥١—٥٥٢؛

الجمع ١: ٥٨؛ الخزانة ٢: ٣٨٥—٣٨٦؛ الدرر ١: ٣٣.

قال أبو حيان: وهو ضرورة لا نادر، كما يفهمه ظاهر كلام المصنف، وقال بعضهم: إنه نادر.

(٥)

قلت: ويؤيده ما وقع في الكشف^(١)، ففيه: (أفلح، دخل في الفلاح، كأبشر: دخل في البشارة، ويقال: أيضاً أفلحه أي أصاره إلى الفلاح. وعليه قراءة^(٢) طلحة بن مصرف^(٣): ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾^(٤) [بالبناء للمفعول^(٥)]، وعنه (أفلحوا) على لغة أكلوني البراغيث، أو على الإبهام والتفسير. وعنه بضمه بغير واو اجتزاء بها^(٦) عنها، كقوله:

فلو أن الأطباء كأن حولي

انتهى.

ومقتضى قول المصنف: معه أي مع الماضي كما تقدم أن هذا الحكم خاص بالماضي، وليس كذلك؛ فإنه ذكر في الشرح^(٧) أنه ربما فعل ذلك مع فعل الأمر وأنشد:

إن ابن الأحوص^(٨) معروف فبلغه في ساعديه إذا رام العلا قصر^(٩)

(١) ٣: ١٧٤؛ وقد أضاف الشارح كلمات ليست في الكشف، لكنها لا تغير المعنى.

(٢) قلة، ز.

(٣) أبو محمد أو أبو عبدالله... ابن عمرو بن كعب الهمداني الياامي الكوفي (١١٢-١٠٠٠ هـ- ٧٣٠-٠٠٠ م) من كبار التابعين. أخذ القراءة عن إبراهيم بن يزيد النخعي ويحيى بن وثاب، وعنه محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، وعلي بن حمزة الكسائي، وفياض بن غزوان وغيرهم. - الحلية ٥: ١٤؛ الغاية ١: ٣٤٣.

(٤) ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ ١ المؤمنون (٢٣).

(٥) ليست في المخطوطات الثلاث، ولكنها ثابتة في الكشف، والمقام لا يستغني عنها.

(٦) جبرالها، د.

(٧) على التسهيل ١: ١٣٤.

(٨) الأحوص، د، ظ.

(٩) لم أقف على قائله، ولم أجد عليه مزيداً.

يروى: ابن أحوص، وهي أسهل في إقامة الوزن، أما الأحوص فيحتاج إلى حذف الألف من (أحوص) بعد نقل حركتها إلى اللام. في الخزانة: مغرور. ووجه الاستشهاد عند ابن مالك أن الأصل: فبلغوه، فحذف الواو واكتفى بالضمه قبلها، لكن ابن جني قال: (أراد =

أراد فبلغوه وقال في شرح الكافية^(١): وقد أنشد على حذف لام الأمر اضطراراً:

فلا تستطل^(٢) مني بقاي ومُدَّتِي ولكن يكن للخير منك نصيب^(٣)
وليس من قوله^(٤):

من كان لا يزعم أنني شاعر فيدن مني تنهه المزاجر^(٥)
بل يدن معطوف على يزعم، وحذف الواو من (يدن) لدلالة الضمة عليها
كما قال:

فلو أن الأطباء كأن حولي

فحذف واو الضمير اكتفاء بالضمة، فواو ليست بضمير أحق أن يفعل
[بها^(٦)] ذلك، وتنهه جواب (من) انتهى. فاقتضى كلامه جواز^(٧) حذف الواو

= فبلغه، ثم نقل الضمة من الهاء إلى الغين فبلغه، ثم حرك الهاء بالضم وأقر ضمة الغين عليها بحالها (...).

أما البغدادي فيرى أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة، ثم حذفت وبقيت الفتحة. وقد نسب البيت محقق شرح التسهيل إلى أبي حية النميري، ولم يذكر عمدته في ذلك، ولم أجده لغيره.

— المحتسب ١: ١٩٦-١٩٧؛ شرح التسهيل ١: ١٣٤؛ الخزانة ٤: ٥٨٨.

(١) ٢٦٣: ٢.

(٢) تطل، ز.

(٣) قاله رجل عند موته يخاطب ابنه، وقد بدا أنه سئم منه، ولم يسموا هذا الرجل.

— ثعلب: ٥٢٤؛ ابن مالك ٢: ٢٦٣؛ ابن الناظم: ٢٧٠؛ المغني ١: ٢٤٨؛ المقاصد

٤: ٤٢٠؛ السيوطي ٢: ٥٩٧؛ الأشموني ٤: ٥.

(٤) لم يسموه.

(٥) يروي: فليدن مني. راجع البيت في.

الفراء ١: ١٦٠؛ الخصائص ٣: ٣٠٣-٣٠٤؛ الإنصاف: ٥٣٣؛ ابن مالك

٢: ٢٦٣-٢٦٤؛ اللسان ٤: ٣١٩ (زجر) — ط صادر.

(٦) سقطت من، د.

(٧) جوار، ز.

التي هي ضمير، وأن حذف الواو التي هي لام أولى من ذلك. وقد استبان لك^(١) بما ذكرناه^(٢) أن الاستغناء بالضممة عن الواو ثابت مع الأفعال الثلاثة على قلة. «وليس الأربع» وهن: النون والألف والواو والياء «علامات» كتاء التأنيث في فعلت هند «والفاعل مستكن» كما مثلنا «خلافاً للمازني فيهن» أي في الأربع، فإنه يقول: إنهن علامات والفاعل مستكن.

قال الرضي^(٣): ولعل ذلك حملاً للمضارع على اسم الفاعل، واستنكاراً لوقوع الفاعل بين الكلمة وإعرابها. يعني النون «و» خلافاً «للأخفش في الياء» فإنه وافق المازني على أنها علامة كتاء التأنيث، ووافق الجمهور في النون ٣٦ والألف/والواو على أنهن ضمائر.

قال ابن قاسم: وشبهة المازني أن الضمير لما استكن في فعل وفعلت، استكن في التثنية والجمع، وجيء بالعلامات للفرق، وشبهة الأخفش أن فاعل المضارع المفرد لا يبرز، بل يفرق بين المذكر والمؤنث بالياء أول^(٤) الفعل للغيبة، ولما كان الخطاب بالياء في الحالتين احتيج إلى الفرق فجعلت الياء علامة للمؤنث.

وأبطل المصنف^(٥) القولين بأنها^(٦) لو كانت حروفاً لما التزمت كما أن تاء التأنيث لم تلزم في نحو قوله^(٧):

(١) ذلك، د، ز.

(٢) ذكرنا، ز.

(٣) في شرح الكافية ٢: ٩.

(٤) وأن، ز.

(٥) شرح التسهيل ١: ١٣٤-١٣٥؛ وقد لخصه الشارح.

(٦) بأنها، ظ.

(٧) هو الأعشى ميمون بن قيس.

فإما^(١) تريني ولي لمة فإن الحوادث أودى^(٢) بها^(٣) وبأنها لو كانت^(٤) حروفاً لزم أن تكون^(٥) نون الإناث ساكنة، وألا يسكن^(٦) آخر الفعل [لها^(٧)] كتاء التأنيث. «ويسكن آخر المسند إلى التاء والنون ونا» نحو: ضربت وضربن وضربنا، وهذا المسند يكون ماضياً فقط مع التاء

(١) فإن لم، ز.

(٢) أوري، ظ.

(٣) من قصيدة مدح فيها رهط قيس بن معدي كرب الكندي ويزيد بن عبدالمدان الحارثي. وقد أشد ابن مالك عجز البيت وأتمه الدماميني، ورواية الديوان تختلف عما هنا، لذلك نشد أبياتاً من أول القصيدة وفيها الشاهد حسب ما في الديوان:

لم تنه نفسك عما بها	بلى عاذاها بعض إطرابها
لجارتنا إذ رأت لمتي	تقول: لك الويل أني بها
فإن تعهديني ولي لمة	فإن الحوادث ألسى بها
وقبلك ساعيت في ربرب	إذا نام سامر رقابها

يروى: لك الخير أني. فإذا ترى لمتي بدلت. فإن تنكري لامرى لمة. فإن تعهدي لامرى. تعنى بها.

الكلام على الشاهد: تري: هذا فعل الشرط، أذاته (إن) مقرونة بـ (ما) الزائدة، وفي توكيد مثل هذا الفعل خلاف: أوجب الزجاج وجوزه غيره، والبيت شاهد لهم.

أودى: فعل ماض فاعله ضمير مستتر عائد على (الحوادث)، وهو مؤنث مجازي، فالتأنيث واجب، وفي توجيه تركه أقوال:

(أ) ضرورة.

(ب) الحوادث في تأويل الحدثان.

(ج) في الكلام مضاف محذوف الإسناد إليه.

التقدير: مر الحوادث.

— الأعمش: ٢٣-٢٥؛ سيويه: ٢٣٩:١؛ الشجري: ٢٢٧:١، ٣٤٥:٢؛ ابن يعيش

: ٩٥:٥، ٦:٩، ٤١؛ شرح التسهيل: ١٣٤:١، ٨٣؛ ب، الرضي: ٤٠٤:٢؛ ابن الناظم:

: ٢٤٠؛ المقاصد: ٤٦٦-٤٦٨، ٤؛ ٣٢٧؛ التصريح: ٢٧٨:١؛ الأشموني: ٥٣:٢؛

٢١٦:٣؛ الخزانة: ٥٧٨-٥٨٠.

(٤) لو كانت لو كانت، ظ.

(٥) يكون، ظ.

(٦) ولا، ظ.

(٧) سقطت من، ز، ظ.

[ونا^(١)]، ويكون ماضياً ومضارعاً وأمراً مع النون، ويكون الفعل الذي هو غير أمر مبنياً للفاعل تارة، ومبنياً للمفعول أخرى.

فإن قلت: لم عدل المصنف - [رحمه الله^(٢)] - عن التعبير بلام المسند إلى التعبير بآخره؟.

قلت: ليدخل نحو: سلقيت، فإن المسكن فيه آخره للامه تقول: سلقته، أي ألقيته على ظهره، وتقول: سلقيته، بزيادة الياء. وعلّة الإسكان عند الجمهور كراهة توالي أربعة^(٣) متحركات في شيئين^(٤) هما كشيء واحد؛ لأن الفاعل كجزء من فعله ثم حمل المضارع عليه، وأما الأمر فمستكن استصحاباً.

وضعه المصنف^(٥) بأن الحكم عام والعلّة قاصرة، إذ^(٦) لا يوجد التوالي المذكور إلا في الصحيح، وبعض الخماسي^(٧) نحو: انطلق، والكثير لا توالي^(٨) فيه، فمراعاته أولى، ثم التوالي لم يهمل بدليل جَدِيل^(٩) وَعَلْبِط^(١٠) ولو كان مقصود^(١١) الإهمال^(١٢) لم يتعرضوا إليه دون ضرورة. واختار المصنف^(١٣) في التعليل وجهاً آخر، وهو إرادة الفرق بين الفاعل والمفعول مع (نا) نحو: أكرمنا ثم حملت التاء والنون على (نا)، للمساواة في الرفع والاتصال والصحة.

(١) سقطت من، د.

(٢) سقطت من، ز، ظ.

(٣) أربع، ز.

(٤) شيء، د.

(٥) في شرح التسهيل ١: ١٣٦-١٣٧.

(٦) ان، د، ظ.

(٧) الخماسين، د.

(٨) يتولى، د، تتوالي، ز تتوالى، ظ. والصواب ما أثبتته بدليل (إذ لا يوجد التوالي).

(٩) موضع فيه حجارة.

(١٠) ضخم.

(١١) المقصود، د.

(١٢) الاميمال، ز.

(١) في شرح التسهيل ١: ١٣٧.

«ويحذف ما قبله من معتل» أي ما قبل الآخر نحو: قال وباع، فتقول: قلت وبعث، وهذا الحذف عام في كل معتل.

«وتنقل حركته» أي حركة المعتل الثابتة له في الأصل، والمراد بها (١)

الضمة والكسرة، لأنه سيخص الفتحة بكلام.

«إلى فاء الماضي الثلاثي» نحو: جُدت وُطلت، فأصله جودت وُطوت بضم الواو، ويدل على أنه واوي جواد وطويل، فسكن آخر المسند ونقلت ضمة ما قبله - وهو الواو - إلى فاء الفعل وحذف حرف العلة، فقيل: جدت وطلت، وكذا القول في خفت وهبت بكسر الخاء (٢)، والهاء، فإن أصلها خوفت وهيبت، على فعل بكسر العين، بدليل: أخاف وأهاب، ففعل فيهما ما تقدم من الإسكان والنقل والحذف، هذا إن كانت الحركة غير فتحة كما تقدم. «وإن كانت فتحة أبدلت بمجانسة (٣) المحذوف ونقلت» نحو: قلت وبعث، فأصلها: قولت وبيعت، بفتح العين، لكن أبدلت (٤) الفتحة بمجانسة (٣) الواو في فعل القول - وهي الضمة - ومجانسة (٥) الياء في فعل البيع وهي الكسرة، ثم نقلت، هذا هو مذهب الجمهور، قال سيبويه (٦): «وأما قلت فأصلها فعلت (٧) معتلة من فعَلت، وإنما حول إلى فعلت ليحولوا حركة الفاء (٨) عن حالها. وقال أيضاً (٦): «وأما بعث فإنها معتلة من فعل يفعل، ولو لم يحولها إلى فعَلت لكان حال الفاء كحال فاء (قلت). ورأى ابن الحاجب أن الضم للدلالة على الواو والكسر للدلالة على الياء لا (٩) للنقل، وادعى أنه الصحيح، واحتج

(١) به بها، د.

(٢) الخاء، ظ.

(٣) لمجانسة، د.

(٤) أبدلتا، ز.

(٥) ولجانسة، د.

(٦) في كتابه ٢: ٣٥٩ مع اختلاف يسير في الألفاظ لا يخجل بالمعنى.

(٧) فقلت، ز.

(٨) العين، د.

(٩) ولا، د.

عليه بأنه لولم يجعل^(١) للدلالة كما قال: وجعل للنقل كما قاله^(٢)، لزم نقل ٣٧ باب/أصلي إلى باب فرعي وهو خلاف الأصل.

وأورد عليه أنه لو كانت الكسرة دالة على الياء لدلت عليها في (خفت) واللازم باطل، فأجاب: بأن الضمة والكسرة تدلان^(٣) على الواو والياء إذا لم يمكن أن يراعى بيان البنية، فإنهم لو فتحوا في (قلت) و(بعث) لما دل فتح الفاء على فتح العين، أما إذا أمكن ببيان البنية كما في (خفت) و(هبت) فلا يدلان عليها، والكلام على ذلك يطول. «وربما نقل» أي وقع النقل المذكور قليلاً، وهو نقل حركة عين الفعل المعتل الأجوف إلى فائه. «دون إسناد إلى أحد الثلاثة» التي هي التاء والنون ونا. «في زال وكاد أختي كان وعسى» كقول بعضهم ما زيل يفعل، وقول أبي خراش الهذلي:

وكيدت^(٤) ضباع القف^(٥) يأكلن جثتي وكيد خراش عند ذلك^(٦) ييتم^(٧)

(١) تجعل، د.

(٢) قال، د.

(٣) يدلان، د.

(٤) وكيد، د.

(٥) القفر، د.

(٦) ذاك، د.

(٧) الرواية المشهورة لصدر البيت كما وردت في الأغاني وديوان الهذليين وشرحه للسكري:

فتتعد أو ترضى مكاني خليفة

قال السكري: وسمعت من ينشد:

.....

وكيدت ضباع القف يأكلن جثتي

والبيت آخر القصيدة التي أنشدها أبو خراش حين أفلت من فائد وأصحابه الخزاعيين

بحيلة، وقد طلبوه بثأر بينهم.

مطلعها:

رفوني وقالوا: يا خويلد لا ترع فقلت: - وأنكرت الوجوه - هم هم

وقبل الشاهد:

فلولا دراك الشد آضت حليلتي تحيّر في خطّابها وهي أيم

يروى: قاظت من خطّابها. فتسخط. يوم ذاك.

رفوني: سكنوني. آضت: فعل ناقص بمعنى صارت. قاظت: مرعيلها قيظة. =

ووجه ذلك أنهم أمنوا اللبس حيث كان هذا الفعل لا مفعول له .
واحترز بقوله: أختي كان^(١) وعسى . من زال بمعنى ماز وبمعنى ذهب،
ومن كاد بمعنى أراد وبمعنى مكر، ويجمعها قولك: ماضي يزال ويكاد .

فإن مضارع التي بمعنى (ماز): يزيل، وبمعنى (ذهب): يزول،
ومضارع^(٢) (كاد) بذينك المعنيين: يكيد .

ولما كان كلام^(٣) المصنف السابق يقتضي أن الإسكان خاص بتلك
الضمائر، وكان ما عداها محرك ما قبله، أراد أن يبين حقيقة تلك الحركة، ولم
يتعرض للألف للعمل بأنها لا يكون^(٤) [ما^(٥)] قبلها إلا الحركة الخاصة التي هي
الفتحة؛ فلذلك قال:

«وحركة ما قبل الواو والياء مجانسة» فيضم ما قبل الواو نحو^(٦):
يضربون، ويكسر ما قبل الياء نحو: نضربين .

«فإن مائلها» أي [فإن^(٧)] مائل ما قبل الحركة المجانسة تلك الحركة
المجانسة بأن كان أوأ قبلاً ضمة نحو: تدعون^(٨)، إذ أصله تدعوون^(٩)،
أو كان ياء قبل كسرة نحو: ترمين، إذ أصله ترميين؛ وهذا الكلام مبني على أن
حركة الحرف بعد الحرف «أو كان» ما قبل الواو والياء «ألفاً حذف» أي

= - المهذليون: ١٤٢-١٤٨؛ السكري ٣: ١٢١٧-١٢٢٠، ١٥٠٥-١٥٠٦؛ الأغاني
٢١: ٢٠٧-٢٠٨؛ المنصف ١: ٢٥٢؛ الخالديان ١: ١٧٥-١٧٦؛ ابن يعيش ١: ٧٢؛ شرح
التسهيل ١: ١٣٨ .

- (١) كاد، ظ .
- (٢) ومضارعا، ز، ظ .
- (٣) الكلام، ظ .
- (٤) تكون، ذ .
- (٥) سقطت من، ز، ظ .
- (٦) ونحو، ز .
- (٧) ليست في، ظ .
- (٨) يدعون، د .
- (٩) يدعوون، د، تدعون، ز .

ما ذكره^(١) من واو وياء وألف «وولي» الضمير «ما قبله» أي ما قبل المحذوف «بحاله» من غير تغيير له، فتبقى حركة العين في (يدعون^(٢))، والميم في (ترمين)، والشين في تخشين^(٣) على حالها. «وإن كان الضمير واواً والآخر» بكسر الخاء «ياء» نحو: الزيدون يرمون، إذ أصله يرميون، فأخر الفعل ياء والضمير واو. «أو بالعكس» فيكون الضمير ياء وآخر الفعل واواً^(٤) نحو: تغزين؛ إذ أصله تغزون.

«حذف الآخر» أي آخر الفعل، وهو الياء من ترميون، والواو من تغزون مثلاً. «وجعلت الحركة المجانسة على ما قبله» فتقول^(٥): ترمون وتغزين.

وظاهر هذا الكلام أنا حذفنا الحرف وحده ونقلنا حركته التي كانت معه إلى ما قبله، وقال في شرحه^(٦): استثقلت ضمة على ياء مكسور ما قبلها في ترميون، وكسرة على واو مضموم ما قبلها في تغزون، فحذفت الضمة والكسرة تخفيفاً ثم الياء والواو - يعني للساكنين^(٧) - ثم خيف على واو الضمير في ترمون وياء الضمير في تغزين الانقلاب إلى الواو والياء فجيء بالحركة المجانسة ليسلم الضميران^(٨).

وقوله: وجعلت الحركة على ما قبله. يقتضي أن الحركة مع الحرف.

(١) ذكر، د.

(٢) تدعون، د.

(٣) يخشين، ظ، وهو خطأ؛ لأن لام الفعل في (يخشين) ثابتة والفاعل نون الاناث.

(٤) الفعل ونحو، د.

(٥) فنقول، د، فيقول، ز.

(٦) على التسهيل ١: ١٣٨؛ وقد تصرف الشارح فيه كثيراً، وهذا نصه: (واستقل ضم الياء المكسور ما قبلها وكسر الواو المضموم ما قبلها، فخففتا بالتسكين، وخيف انقلابها فحرك ما قبلها بما يجانسها).

(٧) ما بين الشرطتين كلام للدماميني يوضح به كلام ابن مالك.

(٨) الضمير، د.

«ويأتي ضمير الغائبين» بفتح النون جمع غائب «كضمير الغائبة كثيراً» نحو: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أُقْتَتِ﴾^(١) وكقوله^(٢):

قد علمت والدتي ما ضُمَّتِ إذا الكمأة بالكمأة التفت^(٣)
وكقول حسان بن ثابت - رضي الله عنه -:

وقال الله قد يسرت جندا [هم^(٤)] الأنصار عرضتها اللقاء^(٥)

(١) الآية ١١ من سورة المرسلات (٧٧).

(٢) جحدر بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة. يكنى: أبا مكنف، واسمه: ربيعة، أما جحدر فلقبه. فارس جاهلي من بني بكر بن وائل.

قتل في الحرب التي ثارت بين بكر وتغلب.

- ابن حزم: ٣١٩-٣٢٠؛ نهاية الأرب في أنساب العرب: ١٧٢ - ط بغداد.

(٣) التقت، د (هامش)، من رجز أنشده يوم تحلاق اللمم: يوم لبكر بن وائل على تغلب، والمحلقون بنو بكر فعلوا ذلك إلا جحدر معتلاً بقصره ودمامته وتعهد لهم بقتل أول فارس يظهر عليهم وفعل. قال:

قد يتمت بنتي وآمت كنتي	وشعثت بعد الرهان جمتي
ردوا عليّ الخيل إن المت	إن لم أناجزها فجزوا لمتي
قد علمت والدتي ما ضمت	ما لففت في خرق وشميت
إذا الكمأة بالكمأة التفت	أخذج في الحرب أم أتمت؟

يروى: والدة. ولففت. إذا الرجال بالرجال. إذا العوالي بالعوالي.

آمت: صارت أماً، أي مات زوجها. كنتي: أراد زوجته، والكنة في غير هذا زوجة الابن وزوجة الأخ. ما لففت: بدل من: ما ضمت. المخدج: الولد يولد ناقصاً وإن تمت أيام حمله.

- الحماسة ٢: ٨٠-٨٥؛ ابن يعيش ٤: ٩٥-٩٦؛ التبريزي ١: ٣٣٢؛ شرح التسهيل ١: ١٣٩.

(٤) ليست في، ز.

(٥) من قصيدة مدح فيها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قبل فتح مكة وهجا أبا سفيان. مطلعها:

عفت ذات الأصابع فالجواء	إلى عذراء منزلها خلاء
وقبل الشاهد:	
وقال الله: قد أرسلت عبداً	يقول الحق إن نفع البلاء
شهدت به فقوموا صدقوه	فقلتم: لا نقوم ولا نشاء

وإطلاق هذا القول من المصنف إنما يصح على قول الكوفيين،
 ٣٨ وأما/ البصريون فيمنعون في جمع السلامة: الزيدون قامت، كما يمنعون قامت
 الزيدون، وهو موافق لهم في ذلك الباب، فكان ينبغي أن يوافقهم هنا، فلا
 يطلق^(١). وفي حواشي الصحاح لابن بري^(٢): أن قيسا - يعني ابن ذريح^(٣) -
 لما دخل مكة شرع أصحابه يدعون الله عز وجل ويسألونه المغفرة، قال^(٤) هو:
 يارب ليلى، فقالوا [له^(٥)]: ويحك^(٦)، هلا سألته المغفرة فقال:

دعا المحرمون^(٧) الله يستغفرونه بمكة شعنا أن تمحى ذنوبها
 فناديت يا رباه أول سؤلتي لنفسي ليلى ثم أنت حسيبها
 فإن أعط ليلى في حياتي لا يتب^(٨) إلى الله عبد توبة لا أتوبها^(٩)

= وبعد الشاهد:

لنا في كل يوم من معد سباب أو قتال أو هجاء
 في السيرة: قد سيرت.

- حسان: ١-١٠؛ السيرة ٤: ٦٣-٦٦.

(١) تطلق، د.

(٢) أبو محمد عبدالله بن بري بن عبد الجبار المقدسي المصري (٤٩٩-٥٨٢ هـ =
 ١١٠٦-١١٨٧ م). عالم بالنحو واللغة والشواهد. قرأ كتاب سيبويه على محمد بن عبد الملك
 الششتري، وقرأ على الجزولي. من كتبه: اللباب في الرد على ابن الخشاب-ط، غلط الضعفاء
 من الفقهاء-ط، حواش على الصحاح، قال القفطي: نقلت عن أصله وأفردت فجاءت ستة
 مجلدات، وسماها من أفردها: (التنبيه والإيضاح عما وقع في كتاب الصحاح).
 وقال الصفدي: لم يكملها، بل وصل إلى (وقش)، وهو ربع الكتاب، فأكملها الشيخ
 عبدالله بن محمد البسطي.

- القفطي ٢: ١١٠-١١١؛ الوفيات ٣: ١٠٨-١٠٩؛ البغية ٢: ٣٤.

(٣) الذي ثبت أن القائل قيس بن الملوح العامري، المعروف بـ(مجنون ليلى).

(٤) وقال، ز، ظ.

(٥) سقطت من، د.

(٦) ويملك، د.

(٧) المجرمون، د، ز، ظ. وهو تصحيف ظاهر.

(٨) فلا، ظ.

(٩) الأبيات الثلاثة أول مقطوعة في ديوانه وبعدها:

= يقر لعيني قربها ويزيدني بها عجا من كان عندي يعيها

«لتأولهم بجماعة» أي أن مجيء ضمير الغائبين كضمير الغائب مبني على التأويل بجماعة^(١) لا على وجه الحقيقة، وهذا الكلام متعلق بما تقدم من قوله: إن الواو والنون يكونان^(٢) للغائبين والغائبات والمخاطبين والمخاطبات، وإن^(٣) الواو للمذكرين غيبة وحضورا والنون للمؤنثات^(٤) كذلك، فبين هنا أن ضمير الغائبين كما يكون بالواو يكون كضمير المفرد مذكراً [كان^(٥)] أو مؤنثاً، وأن مجيئه^(٦) كالمفرد المؤنث على التأويل لا على وجه الحقيقة، فتكون^(٧) على ما تقدم، من أن الواو للعقلاء الذكور. «وكضمير الغائب قليلاً» كقوله^(٨) :
فإني^(٩) رأيت الصامرين^(١٠) متاعهم يموت ويفنى فارضحني^(١١) من وعائيا^(١٢)

= يروى: بمكة يوما. وناديت يارحمان.

— ابن الملوح: ٦؛ القالي ٢: ٢٦٢؛ سرح العيون: ٣٥٦؛ الممع ٢: ١٥٧؛ الدرر

٢: ٢١٩.

- (١) بالجماعة، ز، ظ.
- (٢) تكون، ز، ظ.
- (٣) وعنى أن، د، ظ، وليس هذه الزيادة معنى.
- (٤) للمؤنث، د.
- (٥) سقطت من، ز، ظ.
- (٦) بحثه، ز.
- (٧) فيكون، د.
- (٨) منظور الديبري.
- (٩) أن، د، ز، ظ. وعليه فيه الخرم، والفاء ثابتة في المراجع.
- (١٠) الصامرين، د، ز، ظ، ك، بالصاد المعجمة والذي في المراجع بالمهملة، لأجل ذلك اعتمده؛ ولم أجد في اللسان (ضمر) بمعنى: بخل أو منع.
- (١١) أهملت الخاء في، د.

(١٢) وغايبا، د، وعائيا، ظ، والبيت هو الثاني في أبيات ثلاثة قالها لزوجته أولها:

تعيروني الحِظْلان أم محكم فقلت لها: لم تقذفيني بدائيا
وثالثها:

فلن تجديني في المعيشة عاجزا ولا حصرما خبا شديدا وكائيا

يروى: أم مفلس. رأيت الباخلين. يذم ويفنى. الحظلان: المنع والغيرة الشديدة على المرأة. الصامرين: — بالصاد المهملة — فعله: صمر: بخل. متاعهم: نصب على نزع الحافض، أي بمتاعهم حصرما: بخيلا. والشاهد في قوله: «يموت ويفنى»، فالفاعل ضمير عائذ إلى (الصامرين) فالأصل يموتون ويفنون.

— القالي ٢: ٢١٢؛ شرح التسهيل ١: ١٣٩؛ اللسان (صمر)، (حظل).

«لتأويلهم بواحد يفهم الجمع» فيؤول في البيت المذكور أن الصامرين بمعنى مَنْ [ثم^(١)]، أو من ذكر، وهو واحد يفهم الجمع، فعاد الضمير عليه بهذا الاعتبار، وهذا التأويل هو الذي يدل كلام سيبويه على اعتباره. «أو لسد واحد مسدهم» وهذا تأويل الفارسي، وقد احتج للتأويل الأول بقوله عليه الصلاة والسلام:

(خير النساء صوالح نساء قريش أحناه على ولد^(٢) . . . الحديث)، فإنه لو اعتبر. المعنى الثاني لقليل: أحناها، فإنه إنما يقال: [هنا^(٣)] خير امرأة.

«ويعامل بذلك ضمير الاثنين وضمير الإناث بعد أفعل التفضيل كثيراً، ودونه قليلاً» مثال الأول، وهو ضمير الاثنين بعد أفعل التفضيل قوله^(٣):

(١) سقطت من، د.

(٢) استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ١: ١٤١؛ ولم أجد في ما وقفت عليه: (صوالح)، والحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه البخاري ٤: ١٣١، ٧: ٦٠، ٥٧ بألفاظ مختلفة، ونصه في الموضع الثاني: (خير نساء ركن الإبل صالح نساء قريش أحناه على ولد في صغره وأرعاه على زوج في ذات يده). وبين رواته خلاف في بعض الألفاظ.

وأخرجه عنه مسلم ٤: ح ٢٥٢٧ (عام)، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢ (خاص)، وأحمد ٢: ٢٦٩، ٢٧٥؛ وأخرجه أحمد عن ابن عباس - رضي الله عنه - ١: ٣١٨، ٣١٩؛ وحديث أبي هريرة في شأن خطبة النبي - صلى الله عليه وسلم - أم هانئ بنت أبي طالب، وحديث ابن عباس في خطبته - صلى الله عليه وسلم - امرأة من قومه يقال لها: سودة.

(٣) سقطت من، د.

(٤) ذي الرمة: غيلان بن عقبة بن نيس بن مسعود العدوي (٧٧-١١٧ هـ = ٦٩٦-٧٣٥ م) شاعر مضري يكنى أبا الحارث، وكان قصيراً دميماً، شبب في شعره بمية المنقرية. وفي اسم جده خلاف: نيس أو بهيس أو بهيش. والرمة: الحبل البالي لقب بذلك لأنه ذكره في شعره. - الجمحي ٢: ٥٣٤-٥٣٥، ٥٤٩-٥٧٠؛ ابن تقيية ١: ٥٢٤-٥٣٦؛ الوفيات ١١: ١٧-١٨.

ومية أحسن الثقيلين جيداً وسالفة وأحسنه قذالاً^(١)
وقد يتوهم أن هذا البيت مما يرد به تأويل الفارسي، إذ^(٢) لا يصح أن
يقع واحد الثقيلين هنا؛ لأنه لا يفرد فلا يقال: أحسن ثقل ولا أحسن الثقل؛
لأن له أن يقول: يصح أحسن شيء جيداً، وليس شرط الواحد أن يكون من
لفظ المذكور. ومثال ضمير الإناث بعد أفعل التفضيل (خير النساء صوالح نساء
قريش^(٣) . . .) الحديث، ومثال ضمير الاثنين دون (أفعل) قول الشاعر^(٤) :
أخو الذئب يعوي والغراب ومن يكن شريكه^(٥) تطمع نفسه كل مطمع^(٦)

(١) من قصيدة مدح فيها بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه -
مطلعها:

أراح فريق جيرتك الجمالا كأنهم يريدون احتمالا
وقبل الشاهد:
وأسحم كالأساود مسبكرا على المتنين منسدلا جفالا
وبعده:

فلم أر مثلها نظراً وعينا ولا أم الغزال ولا الغزالا
يروى: منسدرا جفالا. سالفة. خدا.

أسحم: أسود. الأساود: الحيات. مسبكرا: ممتدا جفالا: كثيرا، يصف شعرها.
قذالا: للإنسان قذالان، وهما ناحيتا القفا من الرأس.

- ذو الرمة: ٤٢٩-٤٥١؛ الكامل ٧٦٨:٢-٧٦٩؛ الخصائص ٤١٩:٢؛ ابن يعيش
٩٦:٦؛ شرح التسهيل ١:١٤٠؛ التبريزي ٢:٢٣٨؛ الممع ١:٥٩؛ الخزانة ٤:١٠٨؛
الدرر ١:٣٤-٣٥.

(٢) ان، ظ.

(٣) مضى في ٢: ٤٠.

(٤) غضوب: امرأة من رهط ربيعة بن مالك أخي حنظلة.

(٥) شريكه، ظ.

(٦) ثاني أبيات ثلاثة أولها:

لا تنه عن شح سبيعا إنه متى يبكيء الشاة السبيعي يرضع
وثالثها:

ومنتزع عرق السلا من مكانه وناز على الدبراء ما لم يورع
يبكيء: بكات الشاة: قل لبنها. كل (مطمع) يروى: شرم مطمع. السلا: جلدة رقيقة
يكون فيها الولد من المواشي. الدبراء: معناها هنا أتان.

كأنه قال: ومن يكن هذا النوع.

وقال [ابن (١)] الشجري (٢): جعل الذئب والغراب بمنزلة الواحد فأعاد إليهما ضمير الواحد؛ وذلك لأن الذئب والغراب كثيراً ما يصطحبان في الوقوع على الجيف، ولولا ذلك لقال: ومن يكونا. ووجه القلة في غير اسم التفضيل، أنه (٣) لا يطرد فيه قيام المفرد مقام الاثنين والجماعة، كما اطرده (٤) ذلك في اسم التفضيل.

قلت: وفي كلام المصنف مناقشة، وذلك أن قوله: ويعامل بذلك يشمل ضمير الغائبة، وليس الحكم في هذا القسم كذلك، فكان الصواب: ويأتي كضمير الغائب ضمير الغائبين وضمير الغائبات.

وقد يجب بأن/اسم الإشارة لا يرجع إلى مجموع ما تقدم من الإتيان ٣٩ كضمير (٥) الغائبة كثيراً، وكضمير الغائب قليلاً، وإنما يرجع إلى الأخير فقط. «وللجمع الغائب غير العاقل ما للغائبة» نحو: ﴿وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ﴾ (٦)، ولا يقال: قد مضى هذا في قوله: ويأتي ضمير الغائبين كضمير الغائبة. لأننا نقول ذلك في العقلاء خاصة، وهذا في غير العقلاء. «أو الغائبات» نحو: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا﴾ (٧)، وكان الأولى بالمصنف لوعير - بدل الجمع - بالجماعة؛ ليدخل فيه (٨) دخولاً ظاهراً نحو: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ

= أبو زيد: ١١٩؛ الخصائص ٤٢٣: ٢؛ المحتسب ١٨٠: ٢؛ الشجري ٣٠٩: ١ - ٣١٠؛ شرح التسهيل ١: ١٤١.

(١) سقطت من، ظ.

(٢) في أماليه ٣٠٩: ١ - ٣١٠ بتصرف.

(٣) أن، ظ.

(٤) يطرد، ز، ظ.

(٥) بضمير، د.

(٦) الآيات ٢-٦ سورة التكويد (٨١).

(٧) ... وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴿٧٢﴾ الأحزاب (٣٣).

(٨) فيها، د.

(٩) من، ظ.

وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ^(١) ﴿الآية فقال تعالى: ﴿خَلَقَهُنَّ﴾ ولم يتقدم جمع صناعي، وإنما تقدم جمع لغوي فقط، ولما بين المصنف جواز الوجهين شرع^(٢) في تبيين الراجح منها فقال: «وفعلت ونحوه» فدخل فيه ضمير الوصف المرفوع وغير المرفوع «أولى من فعلن ونحوه بأكثر جمعه^(٣)» أي جمع غير العاقل «وأقله» أي وأقل الجمع المذكور، وهو بالرفع على أنه مبتدأ، والعاقلات معطوف عليه، والخبر قوله: بالعكس، فالأحسن الجذوع انكسرت، ومنكسرة، وكسرتها، والأجذاع انكسرت، ومنكسرات، وكسرتن، وينبغي أن يبحث عن وجه الفرق.

«والعاقلات مطلقاً» سواء كان الجمع الذي لهن جمع قلة أو جمع كثرة. «بالعكس» ففعلن ونحوه لهن أولى من فعلت ونحوه، وكلاهما كثير فصيح نحو: ﴿وَأَمْلَقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ^(٤)﴾ الآية، وفي الحديث (فإنهن عوار عندكم^(٥))، ومن الوجه الآخر ﴿وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ^(٦)﴾. «وقد يوقع»

(١) ... لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴿٣٧﴾ فصلت (٤١).

(٢) أخذ، د.

(٣) حة، ظ.

(٤) ... ثَلَاثَةٌ قُرُوبٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيُعَوِّلُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا... ﴿٢٢٨﴾ البقرة (٢).

(٥) كذا في، د، ز، ط، ك: عوار، بالراء، ولم أجده كذلك، إلا أن محقق الترغيب قال في ١٢٠:٤

(ويروى: عوار عندكم، جمع عارية). والشاهد قطعة من خطبة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في حجة الوداع، رواها عمرو بن الأحوص الجشمي، وفيها: (ألا واستوصوا بالنساء خيراً، فإنما هن عوان عندكم ليس تملكون منهن شيئاً غير ذلك...).

أخرجها الترمذي ٤: ح ١١٧٣، وابن ماجه ١: ح ١٨٥١؛ والترغيب ٤: ١٢٠؛ كشف الخفاء ١: ١٢٠؛ شرح التسهيل ١: ١٤٢.

(٦) ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ وَأَتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا... وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢٥﴾ البقرة (٢).

بالبناء للفاعل وضم الياء^(١) من أوقع «فعلن» مفعول به عامله (يوقع) «موقع فعلوا» بنصب^(٢) (موقع) على الظرفية، أي في محل وقوعه. «طلب التشاكل» برفع (طلب) على أنه فاعل (يوقع)^(٣)، وذلك كما في الحديث: (اللهم رب السموات وما أظللن، ورب الأرضين وما أقللن، ورب الشياطين وما أضللن)^(٤) أضللن^(٥)، فالقياس أن يقال^(٦):

ورب الشياطين ومن أضلوا. لكن تقدم عليه أظللن وأقللن، فطلبت المشاكلة بين ذلك [وبينها]^(٧)، فأق به على صيغتهما^(٨)، فقليل: ومن^(٩) أضللن. فطلب المشاكلة والمناسبة اللفظية هو الذي أوقع (أضللن) موقع (أضلوا) «كما قد يسوغ» طلب التشاكل «لكلمات آخر غير ما» ثبت «لها من حكم

(١) ياء المضارع، د.

(٢) موقع فعلوا بنصب، موقع فعلوا بنصب، ز.

(٣) موقع، ظ.

(٤) ومن، ز.

(٥) أظللن، ظ، والصواب الضاد، الحديث في الوايل الصيب (مجموعة الحديث النجدية، ص ٨٢٦ منسوبة إلى النسائي عن صهيب - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم ير قرية يريد دخولها إلا قال حين يراها: (اللهم رب السموات السبع وما أظللن ورب الأرضين السبع وما أقللن ورب الشياطين وما أضللن ورب الرياح وما ذرين أسألك خير هذه القرية وخير أهلها وخير ما فيها، وأعوذ بك من شرها وشر أهلها وشر ما فيها). وهو في شرح التسهيل ١: ١٤٣، وشواهد التوضيح: ص ٧٥ بلفظه عند الدماميني، وأخرجه الترمذي ٩: ح ٣٥٨٩ عن بريدة بن الحصيب، علمه النبي - صلى الله عليه وسلم - خالد بن الوليد حين شكى إليه الأرق، وفيه: السموات السبع. أظلت. أقلت. وما أضلت.. ونمائه: (...). كن لي جاراً من شر خلقك كلهم جميعاً أن يفرط علي أحد منهم أو أن يبغني، عز جارك وجل ثناؤك ولا إله غيرك لا إله إلا أنت) قال الترمذي: ليس إسناده بالقوى. ونمائه في تحفة الأحوذى إلى الطبراني وابن أبي شيبة.

(٦) يقول، ظ.

(٧) وبينها، د، وسقطت من، ظ.

(٨) صيغتهما، ز، ظ.

(٩) وما، د.

ووزن» فالأول كما وقع في الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال لنسائه: (ليت شعري أيتكن صاحبة الجمل الأدب)^(١) تنبها كلاب الحوآب)^(٢) أراد: الأدب، فأظهر الإدغام لأجل (الحوآب).

والجمل الأدب هو الكثير الوبر.

وفي حديث عذاب القبر: (لا دريت ولا تليت)^(٣) بقلب واو تلوت ياء لتشاكل دريت، وقال الخطابي^(٤): يقوله المحدثون تليت، هكذا والصواب [ولا^(٥)] اثليت، تقديره: افتعلت، أي لا استطعت، من قولك: ما ألوت هذا الأمر. وفيه وجه آخر، وهو أن يقال: ولا اتليت - يعني بتشديد التاء الأولى - قال: والمعنى الدعاء عليه بأن لا تتلي، إبله، أي لا يكون لها أولاد تتلوها، أي

(١) الأدب، ز، ظ.

(٢) استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ١: ١٤٣، والحديث عن ابن عباس رضي الله عنه ذكره في فتح الباري ١٣: ٥٥، والبداية والنهاية ٦: ٢١٢ ونسباه إلى البزار، ولفظه عند الثاني: ليت شعري أيتكن صاحبة الجمل الأدب تسير حتى تنبها كلاب الحوآب، يقتل عن يمينها ويسارها خلق كثير). والحديث مروى عن عائشة - رضي الله عنها - لكن ليس فيه (صاحبة الجمل الأدب)، وعليه فلا شاهد فيه، أخرجه أحمد ٦: ٥٢، ٩٧، والحاكم ٣: ١٢٠، وهو في فتح الباري ١٣: ٥٥.

(٣) عن أنس رضي الله عنه أخرجه البخاري ٢: ٧٩، ٨٥؛ وأحمد ٣: ١٢٦؛ وأبوداود ٧: ح ٤٥٨٤؛ وأخرجه أحمد ٣: ٣، ٤ عن أبي سعيد - رضي الله عنه - واستشهد ابن مالك بالحديث في شرح التسهيل ١: ١٤٣؛ وشواهد التوضيح: ص ٧٥.

(٤) أبو سليمان حمد أو أحمد - والأول أرجح - ابن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي (٣١٩-٣٨٨ هـ = ٩٣١-٩٩٨ م) فقيه محدث من أهل بستان (من بلاد كابل)، ومن عقب زيد بن الخطاب أخي عمر بن الخطاب.

من مؤلفاته: معالم السنن: شرح سنن أبي داود - ط، بيان اعجاز القرآن، ط، إصلاح غلط المحدثين، غريب الحديث، ط شرح البخاري. سمع أبا سعيد بن الأعرابي بمكة، واسماعيل بن محمد الصفار، وأبا بكر بن داسة وأبا عمر الزاهد، وغيرهم. روى عنه: أبو عبد الله الحاكم، وأبو حامد الاسفراييني، وأبو ذر الهروي وغيرهم.

- يتيمة الدهر ٤: ٣٣٤-٣٣٦؛ القفطي ١: ١٢٥؛ الوفيات ٢: ٢١٤-٢١٦؛ البغية ١: ٥٤٦-٥٤٧؛ الخزانة ١: ٢٨٢-٢٨٣.

(٥) سقطت من، د.

تبعها^(١). انتهى. وهذا معنى ريك^(٢) لا يناسب هذا^(٣) المقام، ورواية المحدثين صحيحة على الإتيان، وإذا كانوا^(٤) يقولون: حسن بسن. فيأتون بكلمة تامة للتناسب والتسجيع، فلأن يغيروا جزء كلمة لها معنى لذلك أخف^(٥) وأسهل. والثاني^(٦) كقولهم: أخذه ما قدم وحدث - بضم الدال من حدث - فغيروه عن وزن فعل بفتح العين إلى فعل بضمها لطلب/مساكلته لقدم، ٤٠ وكذلك نحو^(٧): هنا ومراه^(٨)، فإنه لا يقال في الأفراد إلا أمرأه^(٩)، فلما قرنوه بهنأ طلبوا مساكلة وزنه، فحذفوا الهمزة وقالوا: مرأه^(١٠).

«ومن البارز المتصل في الجر والنصب ياء للمتكلم» احترازاً^(١١) من ياء المخاطبة نحو: ﴿رَبِّي أَكْرَمَنَ﴾^(١٢). «وكاف مفتوحة للمخاطب» نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾^(١٣)، ولا يرد عليه كاف (ذلك)، فإنها للمخاطب لا للمخاطب. «ومكسورة للمخاطبة» نحو: ﴿جَعَلَ رَبُّكَ تَحْتِكَ﴾^(١٤) الآية، ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ﴾^(١٥). «وها» أي مجموع هذا اللفظ، وهو الهاء والألف «للغائبة» نحو: (وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا، وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا، وَالنَّهَارِ إِذَا

(١) عن معالم السنن المطبوع مع تهذيب سنن أبي داود ٧: ح ٤٥٨٤؛ وقد تصرف الشارح فيه فراجع إن شئت.

(٢) وكيل، ز.

(٣) لا يناسبك في هذا، د.

(٤) كانوا، د، ز.

(٥) أحق، د.

(٦) فالثاني، ز.

(٧) يقال نحو، ظ.

(٨) ومراه، ز، ظ.

(٩) امرأة، ز، ظ.

(١٠) امرأة، د، ز.

(١١) احتراز، ظ.

(١٢) ﴿فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ...﴾ ١٥ الفجر ٨٩.

(١٣) (... وما قل) ٣ الضحى (٩٣).

(١٤) ﴿فَنَادَاهَا مِنْ تَحْتِهَا أَلَّا تَحْزَنِي قَدْ سَرَّيَا﴾ ٢٤ مريم (١٩).

(١٥) ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ... وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ﴾ ٤٢ آل عمران (٣).

جَلَّاهَا^(١) ﴿ الآيات (٢) ، وحكى السيرافي الاتفاق على أن الضمير هو مجموع الهاء والألف، وقيل: الألف زائدة مقوية لفتحة الهاء الفارقة بين المذكر والمؤنث، وأجاز بعضهم حذفها وقفاً، ومنه: والكرامة ذات أكرمكم الله به، أي بها. «وهاء»^(٣) همزة بعد الألف «مضمومة للغائب» نحو: ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ^(٤)﴾، والضمير هو الهاء وحدها، والواو مقوية للحركة، وقال الزجاج: مجموعهما هو الضمير. «وإن وليت» هاء الغائب «ياء ساكنة» نحو: ﴿بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ^(٥)﴾ «أو كسرة» نحو: ﴿قَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا^(٦)﴾.

«فيكسرها»^(٧) غير الحجازيين» كما مثلنا. وأما الحجازيون فعلى ما قدمنا من قولنا: وهاء مضمومة - وبلغتهم قرأ حفص^(٨): ﴿وَمَا^(٩) أَنْسَانِيهِ [إِلَّا الشَّيْطَانُ^(١٠)]^(١١)﴾ و: ﴿بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ^(١٢)﴾ وقرأ حمزة: ﴿لَأَهْلِهِ امْكُثُوا^(١٣)﴾ بضم الهاء.

(١) الآيات ١، ٢، ٣، الشمس (٩١)، والآية ٣ ليست في، د.

(٢) إلى آخر السورة.

(٣) وهاء، د، وكثيراً ما يتركون الهمزة.

(٤) ﴿... أَكْفَرْتُ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّكَ رَجُلًا﴾ ٣٧ الكهف (١٨).

(٥) ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَىٰ... فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ ١٠ الفتح (٤٨).

(٦) ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى الْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِ آنَسَ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ نَارًا... إِنِّي آنَسْتُ نَارًا لَعَلِّي آتِيكُمْ مِنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ جَذْوَةٍ مِنَ النَّارِ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ﴾ ٢٩ القصص (٢٨).

(٧) كسرها، م، ما عدا واحدة من أصوله، ففيها ما عندنا وسيتكلف الشارح تخريجه.

(٨) أبو عمر حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي ولأء البزاز الكوفي (٩٠-١٨٠ هـ =

٧٠٩-٧٩٦ م). أخذ عن عاصم: أحد القراء السبعة، وهو زوج أمه. وعنه حسين بن محمد

المروزي وحمزة بن القاسم الأحول وسليمان بن داود الزهراني وغيرهم.

- الغاية ١: ٢٥٤-٢٥٥؛ النشر ١: ١٥٦؛ القراء الكبار ١: ١١٦-١١٧.

(٩) وأما، ز، ظ.

(١٠) ﴿قَالَ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوْيْنَا إِلَى الصُّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ... أَنْ أَذْكُرَهُ وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ عَجَبًا﴾ ٦٣ الكهف (١٨).

(١١) ما بين المعقوفين ساقط من، د.

(١٢) من الآية ١٠ سورة الفتح (٤٨)، وانظر هـ (٥)، وليست هذه الآية في، د.

(١٣) من الآية ١٠ طه (٢٠)، ومن الآية ٢٩ القصص (٢٨)، وانظر هـ (٦).

فإن قلت: ما وجه دخول الفاء الرابطة للجواب على (يكسرها) مع صلوحه لأن يجعل شرطاً، وإنما يربط بالفاء ما لا يصلح لأن يكون شرطاً؟.

قلت: هو مثل قوله [تعالى^(١)] ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾^(٢)، فلا تقدر^(٣) الفعلية جواباً، وإنما تجعل خبراً لمحدوف، أي فهو ينتقم الله منه، وكذا (فيكسرها) التقدير: فهي يكسرها غير الحجازيين، فالجملة اسمية، فالفاء^(٤) متعينة حينئذٍ لعدم صلاحية الجملة إذ ذلك لأن تكون شرطاً^(٥).

«وتشبع حركتها بعد متحرك» نحو: ﴿لَهُ مَا - فِي السَّمَوَاتِ﴾^(٦).

«ويختار الاختلاس بعد ساكن مطلقاً» [أي^(٧)] سواء كان حرف علة نحو: فيه وعليه، أو صحيحاً نحو: منه وعنه، فالاختلاس في ذلك هو المختار على الإشباع.

«وفاقا لأبي العباس» المبرد^(٨)، وخلافاً لغيره في قولهم: لا يختار^(٩) بعد الساكن^(١٠) مطلقاً، بل مقيداً بحونه معتلاً، فنحو: عليه ورموه، بالإشباع فيهما

(١) ما بين المعرفين ساقط من، د.

(٢) ﴿... عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ... وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ﴾ ٩٥ المائدة ٥ والحديث فيها عن المحرم يقتل الصيد وكفارة ذلك.

(٣) يقدر، ز، ظ.

(٤) والفاء، د.

(٥) عبارة، (م) التي أشرنا إليها في الصفحة السابقة هـ (٧) تغني عن هذا التكلف.

(٦) من الآيات: ١١٦، ٢٥٥ البقرة (٢)، ١٧١ النساء (٤)، ٦٨ يونس (١٠)، ابراهيم (١٤)، ٦ طه (٢٠)، ٦٤ الحج (٢٢)، ٤، ٥٣ الشورى ٤٢، ٢٤ الخشر (٥٩)، وهذه آية البقرة ١١٦ ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ لَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَّهُ قَانِتُونَ﴾.

(٧) ما بين المعرفين ساقط من، د.

(٨) الذي في المقضب ١/ ٣٧-٣٨ أن الاختلاس راجح إذا سبق الهاء ساكن معتل أما إن سبقت ساكن صحيح فالاختلاس والإشباع مستويان.

(٩) تختار، د.

(١٠) الساكنة، د.

متفق على^(١) مرجوحيته^(٢)؛ لأنه الذي يعرض فيه اجتماع مثلين بينهما حرف خفي، فلا^(٣) يأتي ذلك في الألف، ولكن حمل عليهما، والحق أنه لا فرق؛ لأن المضعف اجتماع ساكنين بينهما حرف خفي مطلقاً، لا^(٤) هذا بقيد التماثل؛ لأن الخضم موافق على مسألة: (ضرباه) مع التخالف، والأصل عدم الحمل، ومما يدل للمبرد أنه لم يقرأ بالإشباع مطلقاً إلا ابن كثير^(٥)، وأما باقي السبعة فيختلسون بعد الساكن مطلقاً معتلاً كان أو صحيحاً، ولم يقرأ أحد من القراء السبعة بالإشباع بعد الصحيح، والاختلاس بعد المعتل، كما اختاره سيويه^(٦).

وكان حق المصنف أن يقول: بعد ساكن معتل اتفاقاً، وصحيح وفاقاً لابي العباس. أو: وبعد^(٧) صحيح على الصحيح.

«وقد تسكن أو تختلس الحركة بعد متحرك عند بني عقيل^(٨)»

(١) عليه على، ظ.

(٢) كذا في د، ز، ظ-ك، والمناسب رجحانه.

(٣) ولا، د.

(٤) الا، ز.

(٥) أبو معبد عبدالله بن كثير بن عمرو بن عبدالله بن زاذان الداري (٤٥-١٢٠ هـ = ٦٦٥-٧٣٨ م). أصله فارسي. أحد القراء السبعة وقارئ مكة. روى عن عبدالله بن الزبير وأنس بن مالك ومجاهد بن جبر وغيرهم. وأخذ عنه جرير بن حازم والخليل بن أحمد وأبو عمرو بن العلاء. وهو غير عبدالله بن كثير بن المطلب القرشي من بني عبدالدار المتوفى أيضاً سنة ١٢٠ هـ.

— الوفيات ٣: ٤١-٤٢؛ الغاية ١: ٤٤٣-٤٤٥؛ النشر ١: ١٢٠-١٢١.

(٦) يرى سيويه أن اختلاس حركة الهاء بعد الساكن المعتل أحسن من الإتمام، أي الإشباع وأن الإتمام بعد الساكن الصحيح أحسن من الاختلاس وبعد المتحرك متعين إلا في الضرورة. الكتاب ٢: ٢٩١.

ورأيه فيها بعد المتحرك غير صحيح فقد قرىء بالاختلاس في بعض القراءات السبعية: [... لا يأتيكما طعام ترزقانه إلا نبئكما بتأويله] [... وإن تشكروا يرضه لكم ...]. السبعة ٥٦٠؛ النشر ١: ٣٠٥.

(٧) أو بعد، د.

(٨) قبيلة كثيرة البطون تنسب إلى عقيل بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، من عدنان. تفرقت بطونهم في الحجاز والبحرين والموصل وبلاد كثيرة.

— ابن حزم: ٢٨٨، ٢٩٠-٢٩٢.

بضم العين «وبني كلاب»^(١) اختياراً، فيقولون: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ﴾^(٢) بإسكان الهاء و: (لربه) بالاختلاس، وقرىء بهما في الشواذ، وكذا: له مال وله مال.

وقد اجتمع الاختلاس والتسكين^(٣) في قوله^(٤):

له زجل^(٥) كأنه صوت^(٦) حاد^(٧)

(١) قبيلة كبيرة تنسب إلى جدّها كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، من قيس عيلان، من عدنان. منازلهم قرب المدينة ثم انتقلوا إلى الشام، وكان لهم فيه أمر.

— ابن حزم: ٢٨٠، ٢٨٢—٢٨٨.

(٢) الآية ٦ من سورة العاديات (١٠٠).

(٣) التمكن، ز، ظ.

(٤) الشماخ: معقل بن ضرار الغطفاني (٠٠—٢٢ هـ = ٠٠—٦٤٣ م). ويقال: (الشماخ) اسمه لا لقبه. في اسم جدّه ومن فوقه خلاف. جاهلي أدرك الإسلام وأسلم. من أوصف الناس للقوس والحرّ الوحشية. يهجو قومه وأضيافه. وهو عند ابن سلام في الطبقة الثالثة من الجاهليين. شهد القادسية وغزوة موقان، ومات فيها زمن عثمان رضي الله عنه.

— الجمحي ١: ١٢٣، ١٣٢—١٣٥؛ ابن قتيبة ١: ٣١٥—٣١٩؛ الأغاني

٩: ١٥٨—١٧٤؛ الأمدي ٩٨، ١٣٨؛ الإصابة ٢: ١٥٤—١٥٥؛ الخزانة ١: ٥٢٦.

(٥) رجل، د، ظ.

(٦) كأن، ز.

(٧) حادى، د، عجزه: إذا طلب الموسيقى أو زمير.

من قصيدة مطلعها:

رأيت وقد أتى نجران دوني وليل دون أرحلها السدير
ليلي بالغميم ضوء نار يلوح كأنه الشعري العبور
وقبل الشاهد:

أقب كأن منخره إذا ما أرن على تواليهن كير
وبعده:

مدل شرد الأقران عنه عراك ما تعاركة الحمير
والضمير في: منخره، أرن، له، عنه، يعود على (جأب) في بيت سابق وهو:

على أصلاب جاب أخدري من السلائي تضمنهن إير
يروى: بالعنيزة ضوء نار. تقول: أصرت حاد؟

أرحلها: جمع رحل، وهو المنزل. الغميم: مصغر الغميم، وهو موضع. العنيزة: موضع. =

«وعند غيرهم اضطراباً»^(١) كقوله^(٢):

وأشرب الماء ما بي نحوه عطش إلا لأن عيوناً^(٣) سال^(٤) واديها^(٥)
وأنشد الجوهري في الصحاح^(٦):

إنه لا يبرىء داء الهُدْبِدِ مثل القلايا من سنام وكبد^(٧)
الهدبِد: على زنة^(٨) العُلْبِطِ العمش والحفش وضعف العين.

/ «وإن فصل المتحرك» ولو قال: المتحركة لكان^(٩) أنسب لما تقدم. «في ٤١
الأصل» متعلق بـ (فصل)، لا بـ (المتحرك)^(١٠).

= أقب: ضامر. أرن: من الإرنان، وهو صوت الشهيق. زجل: صوت فيه حنين وترنم.
الوسيقة: أنثى الحمار، من وسقت الشيء إذا جمعته. زمير: صوت مزمار.
جأب: الغليظ من حر الوحش. أخدري: منسوب إلى أخدر قيل: هو فجل لكسرى
أردشير توحش واجتمع بعانات فضرب فيها، فالتولد منها ينسب إليه. إير: موضع أو جبل.
- الشماخ: ١٥٠-١٦٠؛ سيويه ١: ١١؛ المقتضب ١: ٢٦٧؛ الموشح:
١٤٥-١٤٦؛ الخصائص ١: ١٢٧، ٣٧١؛ ٢: ١٧، ٣٥٨؛ الإنصاف: ٥١٦؛ شرح
التسهيل ١: ١٤٥؛ الهمع ١: ٥٩؛ الدرر ١: ٣٤.

(١) اضطراب، د.

(٢) لا يعرف.

(٣) لا غيونة، ز.

(٤) سيل، ز.

(٥) ليس في المراجع من زاد عليه.

نحوه: الوزن يقتضي إشباع الضمة هكذا: نحو هو. يروى: ظماً. سيل.

- الخصائص ١: ٣٧١، ١٨: ٢؛ المحتسب ١: ٢٤٤؛ المقرب ٢: ٢٠٤؛ شرح التسهيل

١: ١٤٥؛ البحر: ٥: ٢٢٦؛ الهمع ١: ٥٩؛ الدرر ١: ٣٤.

(٦) الصحاح شعر، ز، ظ.

(٧) لم يسم قائله، ولم أجده في غيره، وروايته: إلا القلايا.

- الصحاح ١: ٥٥٣.

(٨) وزن، د.

(٩) كان، د.

(١٠) التحرك، ظ.

«ساكن حذف جزماً» نحو: ﴿لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾^(١) ﴿وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ﴾^(٢)، إذ أصلهما يؤديه ونصليه. «أو وقفاً» نحو: ﴿فَأَلْقَهُ إِلَيْهِمْ﴾^(٣)؛ إذ أصله فألقه. «جازت الأوجه الثلاثة» هذه الجملة جواب الشرط، وقوله: حذف جزماً أو وقفاً. جملة في محل رفع على أنها صفة [لقوله^(٤)]: ساكن.

والأوجه الثلاثة هي الإشباع والاختلاس والإسكان. فالإشباع نظراً^(٥) إلى اللفظ؛ إذ الضمير بعد حركة، والاختلاس نظراً إلى الأصل؛ لأنه بعد ساكن، والإسكان نظراً إلى حلول الهاء محل المحذوف، وحقه الإسكان لو لم يكن معتلاً.

واعلم أن الاختلاس والإشباع كل منهما مع الضم مطلقاً، ومعه أو مع الكسر إذا تقدمت كسرة [قال^(٤)] أبو البقاء^(٦) قرىء ﴿يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ على خمسة أوجه: يؤده بالإسكان، يؤده بالكسر [مع الاختلاس، يؤده بالكسر^(٧)] مع

(١) ﴿وَمَنْ أَهْلَ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِيَدِينَا لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا...﴾ ٧٥ آل عمران (٣).

(٢) ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ ١١٥ النساء (٤).

(٣) ﴿أَذْهَبَ بِكِتَابِي هَذَا فَأَلْقَهُ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّىٰ عَنْهُمْ فَانظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ﴾ ٢٨ النمل (٢٧).

(٤) سقطت من، ز، ط.

(٥) نظر، ز، ط.

(٦) عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن الحسين محب الدين العكبري (٥٣٨-٦١٦هـ =

١١٤٣-١٢١٩م). متصرف في فنون العلوم، إلا أن شهرته بالنحو، يذهب فيه مذهب

الكوفيين ويذهب في الفقه مذهب ابن حنبل. كان مكفوف البصر. من مشايخه: أبو الحسن

البطائحي، القاضي أبو يعلى الفراء، ابن الخشاب، أبو زرعة المقدسي. صنف كثيراً، ومن

ذلك: إملاء ما من به الرحمن: إعراب القرآن-ط، إعراب الحديث، إعراب الشواذ،

التعليق: في الخلاف، المنقح: في الجدال، الناهض، البلغة، التلخيص، والثلاثة في الفرائض،

شرح الفصح، شرح الحماسة، التبيان: شرح ديوان المتنبي-ط.

— القفطي ٢: ١١٦-١١٨؛ الوفيات ٣: ١٠٠-١٠٢؛ البغية ٢: ٣٩؛ نكتة الحميان:

١٧٨.

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من، ز.

الإشباع، يؤده بضم الهاء مع الاختلاس، يؤده بضمها مع الإشباع^(١). «ويلى الكاف والهاء في التثنية والجمع ما ولي التاء» نحو: ضربكما غلامكما، وضربكم غلامكم، وضربكن غلامكن^(٢)، وضربها غلامها^(٣)، وضربهم غلامهم، وضربهن غلامهن. ومن كسر الهاء في (به) و(فيه) كسرهما في: بهم، وبهما، وبهن، وفيهما، وفيهم، وفيهن، ومن ضم ضم. قال أبو عمرو: والضم مع الياء أكثر منه مع الكسرة. وتسكين ميم الجمع أيضاً هنا أعرف إن لم يلها ضمير متصل، فإن وليها فيه خلاف يونس، كما تقدم في التاء.

«وربما كسرت الكاف فيهما» أي في التثنية والجمع «بعد ياء ساكنة أو كسرة» نحو: فيكما، وفيكم، وفيكن، وبكما، وبكم، وبكن، بكسر الكاف في الكل، وهذه لغة حكاها سيويه^(٤) عن ناس من بكر بن وائل^(٥) قال: وهي رديئة جداً سمعنا أهل هذه اللغة ينشدون للحطيئة^(٥):

(١) إملاء ما من به الرحمن ١: ١٤٠، ونصه: (فيه خمس قراءات: إحداها كسر الهاء وصلتها بياء في اللفظ، وقد ذكرنا علة هذا في أول الكتاب والثانية: كسر الهاء من غير ياء، اكتفي بالكسرة عن الياء لدلالتها عليها ولأن الأصل أن لا يزداد على الهاء شيء كبقية الضمائر. والثالثة: إسكان الهاء، وذلك أنه أجرى الوصل مجرى الوقف، وهو ضعيف، وحق هاء الضمير الحركة، وإنما تسكن هاء السكت. والرابعة: ضم الهاء وصلتها بواو في اللفظ على تبيين الهاء المضمومة بالواو، لأنها من جنس الضمة كما بينت المكسورة بالياء. والخامسة: ضم الهاء من غير واو لدلالة الضمة عليها؛ ولأنه الأصل).

(٢) أهملت الغين في، ظ.

(٣) في كتابه ٢: ٢٩٤ قال: (وقال: ناس من بكر بن وائل: من أحلامكم، ويكم، شبهها بالهاء، لأنها علم إضمار، وقد وقعت بعد الكسرة فأتبع الكسرة الكسرة حيث كانت حرف إضمار، وكان أخف من أن يضم بعد أن يكسر، وهي رديئة جداً، سمعنا أهل هذه اللغة يقولون: قال الحطيئة...).

(٤) ابن قاسط بن هنب بن أفصى بن دعمي بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار: جد جاهلي له من الولد ثلاثة علي ويشكر وبدن، ومن نسلهم قبائل كثيرة وبطون شتى.
— ابن حزم: ٣٠٢، ٣٠٧—٣٢٧، ٤٦٩—٤٧٠، ٤٨٤.

(٥) للحطه، ظ. وهو أبو مليكة: جرجول بن أوس بن جؤية (١٠٠—٤٥ هـ = ٦٦٥—٦٦٥ م) تقريباً، من بني قطيعة بن عباس، ويرتفع إلى غطفان. من فحول الشعراء وضعه ابن سلام في الطبقة الثانية من الجاهليين، وكان راوية زهير بن أبي سلمى. ديوانه مطبوع.

وإن قال مولاهم على جل حادث من الدهر ردوا بعض أحلامكم ردوا^(١)

ولكن لم ينقل^(٢) سيبويه ذلك إلا بعد الكسر، وحكاها الفراء عن النمر^(٣)، قال: ولا نعلم أحداً من العرب يقولها غيرهم.

«وكسر ميم الجمع» أعم من أن يكون في ضمير رفع أو نصب أو جر؛ إذ لا فرق. «بعد الهاء المكسورة» نحو: عليهم. واحترز بالمكسورة عن^(٤)

= — الجمحي ١: ٩٧، ١٠٤-١٢١؛ ابن قتيبة ١: ٣٢٢-٣٢٨؛ الأغاني ٢: ١٥٧-٢٠٢؛ المقاصد ١: ٤٧٣؛ الخزانة ١: ٤٠٩-٤١٢.

(١) من قصيدة مدح فيها بني سعد من بغض.

مطلعها:

ألا طرقتنا بعد ما هجدوا هند وقد سرن غورا واستبان لنا نجد

وقبل الشاهد:

وإن أنعموا لا كدروها ولا كدوا وإن كانت النعماء فيهم جزوا بها

وبعده:

وكيف ولم أعلمهم خذلوكم على موطن، ولا أدبكم قدوا!!

يروى: فضل أحلامكم. الخطيئة: ١٤٠-١٤٦؛ سيبويه ٢: ٢٩٤؛ المقتضب

١: ٢٧٠؛ الكامل ٢: ٥٣٢-٥٣٦؛ شرح التسهيل ١: ١٤٦.

(٢) يقل، د.

(٣) النمر قبائل كثيرة في العرب:

(أ) النمر بن قاسط بن هنب بن أفصى بن دُعمي بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار. كان فيهم عدد وشرف، ثم قتلهم القرامطة بعد الثلاثمائة، فافترقوا في قبائل العرب، ولم تجتمع لهم حلة بعدها، وهم بطون كثيرة.

— ابن حزم: ٣٠٠-٣٠٢، ٤٨٣.

(ب) النمر بن عثمان بن نصر بن الأزدي بن زهران بن كعب بن الحارث بن كعب بن عبدالله بن مالك بن نصر بن الأزدي بن العوث: بطن.

— ابن حزم: ٣٨٣، ٤٧٤.

(ج) النمر بن وبرة بن تغلب بن حلوان بن عمران بن الحافي بن قضاعة: قبيلة ضخمة.

— ابن حزم: ٤٥٢، ٤٥٤-٤٥٥.

(٤) من، ز، ظ.

المضمومة نحو: ﴿تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾^(١)، فإن الميم لا تكسر حينئذٍ، وإذا^(٢) كانت مكسورة كما قال المصنف، فكسر الميم «باختلاس قبل^(٣) ساكن» نحو: ﴿بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾^(٤)، ﴿عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾^(٥).

«وبإشباع دونه» أي دون الساكن^(٦) المذكور نحو: فيهم إحسان وعليهم جلالة. «أقيس» من ضمها قبل الساكن؛ لثقل الخروج من كسر إلى ضم، ومن إسكانها قبل المتحرك؛ لأن الصلة هي الأصل. وفي قوله: أقيس، نظر وإنما حقه أن يقول: أسهل، وإلاً فالأقيس الضم؛ لأنه أصل حركة واو الجماعة وما كان أحسن اللفظ والمعنى لو قال في الأول: أيسر. وفي الثاني: أشهر. فيكون التركيب^(٧) هكذا: وكسر ميم الجمع بعد الهاء المكسورة باختلاس قبل ساكن^(٨)، «وبإشباع دونه أيسر. «وضمها قبل ساكن وإسكانها قبل متحرك أشهر» فمثال ضمها قبل ساكن قراءة الأكثرين ﴿بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾، بضم الميم ومثال إسكانها قبل متحرك قراءة الأكثرين ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ

(١) ﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ فَأَلْفَوْا السَّلَامَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ بَلَى إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ (٢٨) الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ٣٢ النحل (١٦).

(٢) وان، ز، ظ.

(٣) من قبل، ز.

(٤) ﴿إِذْ تَبَرَأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوُا الْعَذَابَ وَتَقَطَعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ ١٦٦ البقرة (٢).

(٥) ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا لِنَبِيِّ لَهُمْ ابْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ... فَلَمَّا كَتَبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ ٢٤٦ البقرة (٢).

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً...﴾ ٧٧ النساء (٤).

(٦) ساكن، ز.

(٧) الترتيب، ظ.

(٨) ساكنين، ز، ظ.

عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ^(١)؛ ولكون ما ذكر هو الأشهر في الوجهين قرأ به الأكثر.

«وربما كسرت الميم قبل ساكن مطلقاً» أي وإن لم يكن قبلها كسرة ولا ياء ساكنة [كقوله^(٢)]:

فهم^(٣) بطانتهم وهم وزراؤهم^(٤) وهم القضاة ومنهم الحكام^(٥) وكقوله^(٦):

٤٢ ألا إن أصحاب الكنيف وجدتهم هم الناس/لما أخصبوا وتمولوا^(٧) أنشدهما المصنف في الشرح.

(١) ٧ الفاتحة (١).

(٢) ليست في، ز، والقائل مجهول.

(٣) منهم، د.

(٤) وزاره، د.

(٥) الحكما، ز، ظ، ويروى: وهم الملوك. ومنهم الحجاب. ولم أجد في مراجعي لهذا البيت مزيداً.

— الخصائص ٣: ١٣٢؛ المحتسب ١: ٤٥؛ ابن يعيش ٣: ١٣٢؛ شرح التسهيل ١: ١٤٧؛ الهمع ١: ٥٩؛ الدرر ١: ٣٤.

(٦) عروة بن الورد بن عمرو بن زيد الغطفاني العبسي (٣٠٠-٣٠٠ ق. هـ—تقريباً=٥٩٤ م) من قيس عيلان. وبعضهم يسقط (عمرأ) من أبائه.

عرف بـ (عروة الصعاليك) لعنايته بهم وقيامه على أمرهم. من الشعراء الفرسان. شرح ديوانه ابن السكيت، وهو مطبوع.

— الأغاني ٣: ٧٣-٨٨؛ ابن قتيبة ٢: ٦٧٥-٦٧٧.

(٧) مطلع قصيدة قالها وقد جمع قوماً من المعوزين العاجزين فقام بأمرهم حتى حسنت حالهم فقسم فيهم إبلاً أغار عليها فأبوا عليه أن يأخذ مثلهم فهم أن يؤذيهم لكن منعه من ذلك مخافة أن يفسد جميل ما صنع فيهم.

وبعده:

واني لسدفوع إليّ ولاؤهم بماوان إذ غشي وإذ تململ

يروى: كما الناس. هم القوم لما أمرعوا.

الكنيف: الحظيرة من الشجر، يستعملها القوم لتقيهم من الريح والبرد. ماوان: واد فيه ماء بين النقرة والربذة.

— عروة: ٥٦-٥٨؛ التبريزي ٢: ٣٩؛ ابن يعيش ٣: ١٣١-١٣٢؛ شرح التسهيل

١: ١٤٧؛ شرح الديوان: ١١٣-١٢٢.

«فصل»: في الكلام على نون الوقاية.

«تلحق قبل ياء المتكلم» مفتوحة أو ساكنة أو محذوفة والكسر دليلها نحو: ﴿رَبِّي أَكْرَمِينَ^(١)﴾ ﴿رَبِّي أَهَانِينَ^(٢)﴾ يقرأ وصلًا فيها بنون مكسورة. «إن نصب بغير صفة» فشمّل الفعل ماضيًا كان نحو: أكرمني، أو مضارعًا نحو: يكرمني، أو أمرًا نحو: أكرمني، متصرفًا كما مثلنا أو غير متصرف نحو: هبني وعساني، واسم الفعل نحو: عليكي ورويدي، وإن وأخواتها نحو: إنني وكأنتي، واحترز من أن ينصب بصفة نحو: الضاربي عند من يراه منصوبًا، فإن نون الوقاية لا تلحقه. «أو جر بـ (من) أو (عن)» نحو: مني وعني بإدغام النون الساكنة في نون الوقاية.

«أو قد» بمعنى حسب نحو: قدني^(٣). «أو قط» بمعنى حسب أيضاً نحو: قطني، وهذا تصريح بأن الياء مجرورة فتكون^(٤) مضافاً إليها^(٥)، وهذا مذهب الخليل وسيبويه، وسيأتي في باب أسماء الأفعال. «أو بجل» بمعنى حسب أيضاً والياء مجرورة، فتقول بجلني «أو لدن» نحو: ﴿قَدْ^(٦) [بَلَّغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا^(٧)﴾. «نون» بالرفع فاعل تلحق. «مكسورة للوقاية» عن الكسر في الفعل واسمه ومشبهه، وعن مطلق عموم الحركة في المبنى على السكون. «وحذفها مع (لدن) وأخوات (ليت) جائز» أما لدن فكقوله تعالى: ﴿قَدْ

- (١) ﴿فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ﴾ ١٥ الفجر (٨٩).
 (٢) ﴿وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ﴾ ١٦ الفجر (٨٩)، وفي (د) أثبتت الياء في الآيتين.
 (٣) قدني في، ز.
 (٤) فيكون، ظ.
 (٥) إليهما، ظ.
 (٦) سقطت من، ز، ظ.
 (٧) ﴿قَالَ إِنَّ سَأَلْتِكِ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَاحِبِي...﴾ ٧٦ الكهف (١٨).

بَلَّغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُدْرًا^(١) ﴿ قرىء بالتشديد وبه قرأ الأكثرون وبالتخفيف وبه قرأ نافع^(٢) وأبو بكر^(٣) .

قال المصنف^(٤): وزعم سيبويه أن عدم لحاقها لـ (لذن) من الضرورات وليس كذلك لقراءة نافع^(٥)، ولا يجوز أن يكون الاسم في قراءته (لد) والنون للوقاية، لأن (لد) متحرك الآخر، والنون إنما أتى بها لتصون الآخر عن^(٦) الحركة، وإنما يقال^(٧): - في (لد) مضافاً إلى الياء - لدي، نص عليه سيبويه.

(١) ﴿ قَالَ إِنْ سَأَلْتِكَ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَاحِبْنِي ... ﴾ ٧٦ الكهف (١٨).

(٢) ابن عبدالرحمن بن أبي نعيم (٧٠-١٥٩ أو ١٦٩ أو ١٧٠ أو ١٦٧ أو ١٥٠ أو ١٥٧ هـ تقريباً) = (٦٨٩-٧٧٥ أو ٧٨٥ أو ٧٨٦ أو ٧٨٣ أو ٧٦٧ أو ٧٧٣ م تقريباً).

مولى جعونة بن شعوب الشجعي الليثي المدني.

اختلفوا في كنيته: أبو رويم، أبو نعيم، أبو عبد الرحمن، أبو الحسن، أبو عبدالله. أحد القراء السبعة، أصله من أصبهان. أخذ القراءة عن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج والزهري، ورواها عن مالك بن أنس وإسحق بن محمد وأبي عمرو بن العلاء.

- الوفيات ٥: ٣٦٨-٣٦٩؛ الغاية ٢: ٣٣٠-٣٣٤؛ النشر ١: ١١٢؛ القراء الكبار

١: ٨٩-٩٢.

(٣) شعبه بن عياش بن سالم الحناط. الأسدي النهشلي الكوفي (٩٥-١٩٣ أو ١٩٤ هـ = ٧١٤-٨٠٩ أو ٨١٠ م). أحد الراويين عن عاصم، اختلف في اسمه على ثلاثة عشر قولاً أصحابها (شعبة). عرض القرآن على عاصم وعطاء بن السائب وأسلم المنقري. وأخذ عنه يعقوب بن خليفة الأعشى وعبد الرحمن بن أبي حماد وعلي بن حمزة الكسائي وغيرهم.

- القراء الكبار: ١١٠-١١٤؛ الغاية ١: ٣٢٥-٣٢٧؛ النشر ١: ٢٥٦.

(٤) في شرح التسهيل ١: ١٤٩-١٥٠؛ وقد قدم وأخر وزاد ونقص، وفي ما يلي نصه: (ولحاق النون مع (لذن) أكثر من عدم لحاقها، وزعم سيبويه أن عدم لحاقها من الضرورات، وليس كذلك، بل هو جائز في الكلام الفصيح، ومن ذلك قراءة نافع (من لدني عذرا) بتخفيف النون وضم الدال، ولا يجوز أن تكون نون (لدني) نون الوقاية، ويكون الاسم (لد)، لأن (لد) متحرك الآخر، والنون في (لذن) وأخواته إنما جيء بها لتصون أو آخرها عن زوال السكون، فلاحظ فيها لما آخره متحرك، وإنما يقال: - في (لد) مضافاً إلى الياء - (لدي)، نص على ذلك سيبويه).

(٥) ... قد بلغت من لدني عذرا) بتخفيف النون، وقد مرت الآية في هامش ١.

(٦) من، د، ز.

(٧) قال، د.

وأما أخوات لیت فهی^(١) : إنَّ وأنَّ وكأَنَّ ولكنَّ ولعلَّ، فيجوز فيها حذف نون الوقاية وإثباتها، وكون المحذوف هو نون الوقاية من الأربعة الأول هو مذهب الكثيرين^(٢)؛ لأنها طرف؛ ولتعينها في (لعل)، وقيل: المحذوف النون الأولى، وقيل: الوسطى. «وهو مع (بجل) و(لعل) أعرف من الثبوت» في الصحاح^(٣) وبجل بمعنى حسب، قال الأخفش: هي ساكنة أبداً، يقال: بجلك، كما يقال^(٤): قطك، إلا أنهم لا يقولون: بجلي كما يقولون^(٥): قطني، ولكن يقولون: بجلي وبجلي أي حسبي.
قال لبيد^(٦):

فمتى أهلك فلن أحفله بجلي الآن من العيش بجل^(٧)

(١) فهو، د.

(٢) الأكثرين، د.

(٣) ٤ : ١٦٣١.

(٤) يقولون، الصحاح.

(٥) يقول، ز.

(٦) أبو عقيل لبيد بن ربيعة بن مالك العامري (١٠٠-٤١ هـ = ٦٦١-١٠٠ م). شاعر فحل مخضرم في الطبقة الثالثة من الجاهليين عند ابن سلام. وهو من عالية نجد ومن المؤلفة قلوبهم ومن أصحاب المعلقات السبع.

- الجمحي ١ : ١٢٣، ١٣٥-١٣٦؛ ابن قتيبة ١ : ٢٧٤-٢٨٥؛ الأغاني ١٥ :

٣٦١-٣٧٩؛ الإصابة ٣ : ٣٢٦-٣٢٧؛ الخزانة ١ : ٣٣٧-٣٣٩.

(٧) من قصيدة يذكر فيها مآثره ويتذكر أخاه أربد.

مطلعها:

إن تقوى ربنا خير نفل وبإذن الله ريثي والعجل

وقبل الشاهد:

فتولوا فاترا مشيهم كروايا الطَّبعِ همت بالوحد

وبعده:

من حياة قد مللنا طوفها وجدير طول عيش أن ميل

روايا: الإبل التي يحمل عليها الماء. الطبع: النهر. همت بالوحد: كادت أن تقع فيه

أحفله: أباليه، من باب (ضرب)، ويتعدى بالباء ويقال لم أحفل به، والضمير في البيت

للهلك المفهوم من (أهلك). بجل: الأصل فيه أنه مصدر بمعنى الاكتفاء ثم صار اسم فعل =

هذا نصه .

وأما إثبات النون مع لعل فكقوله^(١) :

فقلت أغيراني القدوم لعلني أخط بها قبراً لأبيض ماجد^(٢)

وحذفها أعرف نحو: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغَ الْأَسْبَابَ﴾^(٣). «ومع ليس وليت
وَمِنْ وَعَن وَقَطْ وَقَدْ بِالْعَكْسِ» أي الإثبات معهن أعرف .

قال المصنف^(٤) - رحمه الله [تعالى^(٥)] - : ولم يرد ليسي وليتي إلا في نظم
كقوله^(٦) :

..... إذ ذهب القوم الكرام ليسي^(٧)

= بمعنى فعل الأمر، فإن اتصلت به الكاف كان معناه اكتف: أمر للمخاطب الحاضر، وإن
اتصلت به الياء كان معناه لاكتف: أمر متكلم نفسه .

يروى: فلا أحفله . قد سئمتنا .

- لبيد: ١٣٩-١٤٩؛ التبريزي ١: ٢٨٢، ٢: ١٦٤؛ الرضي ٢: ٧٢؛ الخزانة

٣: ٣٤-٣٦ .

(١) مجهول .

(٢) لا يعرف له سابق ولا لاحق، وهو من شواهد: شرح التسهيل ١: ٢٥٠، ابن الناظم:

٢٦؛ ابن عقيل ١: ٩٩؛ المقاصد ١: ٣٥٠-٣٥٢؛ الهمع ١: ٦٤؛ الأشموني ١: ١٢٤؛ الدرر

١: ٤٣؛ شواهد ابن عقيل: ١٤-١٥ .

(٣) ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانَ ابْنِ لِي صَرِّحاً...﴾ ٣٦ غافر (٤٠) .

(٤) في شرح التسهيل ١: ١٤٩ .

(٥) سقطت من، د .

(٦) رؤبة: بن العجاج في ما قيل، وليس في ديوانه، وألحقه جامعه بما نسب إليه .

(٧) صدره: عددت قومي كعديد الطيس .

يروى: عهدي بقومي . عهدت بقومي .

- رؤبة: ١٧٥؛ ابن يعيش ٣: ١٠٥، ١٠٨؛ شرح التسهيل ١: ١٤٩، ١٧٢؛

ابن الناظم: ٢٦؛ المغني ١: ١٨٥-١٨٦، ٣٨٠؛ ابن عقيل ١: ٩٦؛ السيوطي ١: ٤٨٨،

٢: ٧٦٩؛ الهمع ١: ٦٤؛ التصريح ١: ١١٠-١١١؛ الرضي ٢: ١٩، ٢٣، ٢٩٧؛ المقاصد

١: ٣٤٤-٣٤٦؛ الخزانة ٢: ٤٢٥-٤٢٦، ٤٥٤، ٥٦؛ الدرر ١: ٤١؛ شواهد

ابن عقيل: ١٣ .

وقوله^(١):

كمنية جابر إذ قال ليتي أصادفه وأفقد جل^(٢) مالي^(٣)
ونص سيبويه^(٤) على أن الحذف مع ليت ضرورة. وقال الفراء: ليتي
وليتني جائز. وظاهره أنه يجوز في الاختيار.

والحذف مع من وعن نادر، ونص بعضهم على أنه لا يجوز إلا للضرورة
كقوله^(٥):

أيها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني^(٦)

(١) زيد الخيل: أبو مكنف بن مهلهل بن يزيد بن منب الطائي (٠٠ - ٥٩ = ٠٠ - ٦٣٠م) شاعر
مجيد وخطيب لسن وفارس شجاع وجواد كريم. لقب زيد الخيل لكثرة خيله. وبعضهم يسمي
جده زيدا، وبعضهم يسقطه. وفد على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في وفد من قومه
وأسلم وسماه النبي - صلى الله عليه وسلم - زيد الخير، وأثنى عليه.
- ابن قتيبة ١: ٢٨٦-٢٨٨؛ الأغاني ١٧: ٢٤٥-٢٦٩؛ الإصابة ١: ٥٧٢-٥٧٣؛
الخرزانه ٢: ٤٤٨.

(٢) بعض، د، ز.

(٣) قبله:

تمنى مزيد زيدا فلاقى
أخائقة إذا اختلف العوالي
وبعده:

تلاقينا فما كنا سواء
ولكن خراً عن حال الحال
يروى: كمنية حائن. وأتلف. وأعدم.

- زيد: ٨٧؛ سيبويه ١: ٣٨٦؛ أبو زيد: ٦٨؛ المتنضب ١: ٢٥٠؛ الصحاح ١: ٢٦٥
(ليت)، ابن يعيش ٣: ٩٠، ١٢٣؛ شرح التسهيل ١: ١٤٩؛ المقرب ١: ١٠٨؛ الرضي
٢: ٢٣؛ ابن عقيل ١: ٩٨؛ المقاصد ١: ٣٤٦-٣٥٠؛ ابن الناظم: ٢٦؛ ثعلب: ١٢٩؛
الهمع ١: ٦٤؛ الأشموني ١: ١٢٣؛ الخزانة ٢: ٤٤٦-٤٤٨؛ الدرر ١: ٤١.

(٤) ١: ٣٨٦.

(٥) لا يعرف.

(٦) يرد هذا البيت في كتب النحو مفردا، وبعض المحققين يشك في أصالته.

- راجع: شرح التسهيل ١: ١٥١؛ ابن الناظم: ٢٦؛ الرضي ٢: ٢٣؛ ابن عقيل
١: ١٠٠؛ المقاصد ١: ٣٥٢-٣٥٤؛ التصريح ١: ١١٢؛ الأشموني ١: ١٢٤؛ الخزانة
٢: ٤٤٨-٤٤٩.

وقطني وقدني أعرف من قطي وقدي، وظاهر كلام المصنف جواز الوجهين
فيهما في الاختيار، وقد نص [قوم^(١)] على أن الحذف معهما ضرورة، وفي شرح
الألفية^(٢) لولد المصنف^(٣): قدي وقطي في كلامهم أكثر من قدني وقطني. وهو
خلاف ما تقدم، وقد جمع الشاعر^(٤) بينهما في قوله^(٥):

قدني من نصر الخبيين قدي^(٥)

(١) سقطت من، ز، وأضيفت في هامش (ظ).

(٢) ص ٢٦.

(٣) بدر الدين: محمد.

(٤) اختلفوا فيه فقالوا:

(أ) حميد الأرقط: بن مالك بن ربعي بن محاشن التميمي. شاعر أموي.

(ب) أبو بجدلة أو بجلة.

(ج) أبو نخيلة.

(٥) ليس الإمام بالشحيح الملحد

من أرجوزة مدح فيها عبد الملك بن مروان وتتصل من نصرة آل الزبير.

وبعده:

ولا بوير بالحجاز مقرد إن ير يوماً بالفضاء يصطد

أو ينحجر فالحجر شر محكد

يروى الخبيين، مثنى ومجموعاً. ليس أميرى بالظلم.

قدني: حسبي. الخبيين: من ثناه أراد خبيب بن عبدالله بن الزبير وأباه، وقيل: أراد
عبدالله وأخاه مصعباً، ويضعف هذا أن الشاعر أنشد القصيدة يوم حصار طارق، ومصعب
مات قبله، ومن جمع أراد عبدالله وشيعته.

— سيبويه ١: ٣٨٧؛ أبو زيد: ٢٠٥؛ المحتسب ٢: ٢٢٣؛ الصحاح ١: ١١٨؛

ابن يعيش ٢: ١٣١، ٣: ١٢٤-١٢٥، ٧: ١٤٣؛ الشجري ١: ١٤١؛ التبريزي ٣: ٩٣؛

شرح التسهيل ١: ٧٥، ١٥١؛ ابن الناظم: ٢٧؛ الرضي ٢: ٢٣، ٧٢؛ ابن عقيل ١: ١٠١؛

المغني ١: ١٨٥؛ المقاصد ١: ٣٥٧-٣٦١؛ السيوطي ١: ٤٨٧-٤٨٨؛ التصريح ١: ١١٢؛

الهمع ١: ٦٤؛ الأشموني ١: ١٢٥؛ الخزانة ٢: ٤٤٩-٤٥٤، ٣: ٣٤؛ الدرر ١: ٤٢.

وفي الحديث: (قط قط بعزتك^(١)) يروى^(٢) بسكون الطاء وكسرها مع ياء ودونها، ويروى: (قطني/قطني) و(قطّ قطّ) وهذا يدل على جواز الأمرين في غير ٤٣ الضرورة. هذا كله كلام ابن قاسم.

«وقد تلحق^(٣)» أي نون الوقاية «مع اسم الفاعل، وأفعل التفضيل» حملاً على الفعل بطريق التشبيه^(٤) وإلاً فلم تحفظها^(٥) من كسر لا يستحقانه [ولا حفظت عليهما سكوناً يستحقانه^(٦)]، ولحوقها مع اسم الفاعل تارة يكون^(٧) مع كونه ناصباً^(٨)، وتارة مع كونه خافضاً^(٩).

فالأول كقوله^(١٠):

(١) أعجمت العين وأهملت الزاي في، ز، ظ، وهو قطعة من حديث عن أبي هريرة وعن أنس رضي الله عنها أخرجهما البخاري ١١٥:٦، وأخرج حديث أنس ٨: ١١٤، ٩: ٩٤؛ وأخرج مسلم حديث أبي هريرة ٤: ح ٢٨٤٦، وحديث أنس ٤: ح ٢٨٤٨، وبين الألفاظ اختلاف، وهذا لفظ أنس في إحدى رواياته:

(لا تزال جهنم يلقي فيها وتقول هل من مزيد حتى يضع رب العزة فيها قدمه فينزوي بعضها إلى بعض وتقول قط قط بعزتك وكرمك).

وفي فتح الباري ٨: ٥٩٥: (ووقع في بعض النسخ عن أبي ذر: قطي قطي بالإشباع، وقطي بزيادة نون مشبعة).

(٢) ويروى، ظ.

(٣) يلحق، ز.

(٤) الشبه، د، التثنية، ز، ظ، وما أثبتته أليق بالمقام.

(٥) يحفظها، ز، ظ.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من، ز.

(٧) تكون، ز، ظ.

(٨) خافضاً، د.

(٩) ناصباً، د.

(١٠) لم يسموه.

وليس الموافيني ليرفد خائباً^(١)

والثاني كقوله^(٢) :

..... أمسلمني^(٣) إلى قومي شراحي^(٤)

وكان^(٥) القياس في الأول: الموافي بتشديد الياء، وفي الثاني: أمسلمي^(٦) بتخفيفها. وقال هشام: - في أمسلمني^(٧) - إنما هذا تنوين لانون وقاية، وكسر لالتقاء الساكنين، وأجاز على ذلك زيد ضاربني، والياء^(٨) عنده منصوبة لا مجرورة، ويرده:

(١) عجزه: فإن له أضعاف ما كان أملا.

ويروى: آملا. ولا يحفظ للبيت سابق ولا لاحق.

- شرح التسهيل ١: ١٥٢؛ المغني ١: ٣٨١، ٢: ٧١٦؛ المقاصد ١: ٣٨٧-٣٨٨؛
الهمع ١: ٦٥؛ الدرر ١: ٤٣.

(٢) يزيد بن المخرم بن حزن بن زياد الحارثي المذحجي: شاعر جاهلي بمي، شهد يوم الكلاب الثاني.

(٣) أمسلمن، د.

(٤) أهملت الشين في، ظ، وصدر البيت: فما أدري فظني كل ظن. وقد نقله العيني عن أبي محمد في أبيات ثلاثة مع اختلاف في الرواية لا يتحقق معها الاستشهاد، وهي:

وغاب خلائلي وبقيت فردا أماصعهم ونهضك بالجناح

فما أدري وطني كل ظن أيسلمني بنو البدء اللقاح

فيقتلني بنو خمر بذهل وكدت أكون من قتل الرياح

أماصعهم: أقاتلهم. اللقاح: بفتح اللام وتخفيف القاف، يقال: حي لقاح للذين لا يدينون للملوك أو لم يصبهم في الجاهلية سباء.

بنو خمر: بفتح الخاء وسكون الميم بطن من كندة. شراحي: شراجيل، مرخا في غير النداء ضرورة.

- الفراء ٢: ٣٨٦؛ المحتسب ٢: ٢٢٠؛ المقرب ١: ١٢٥؛ شرح التسهيل ١: ١٥١؛
المغني ١: ٣٨٠-٣٨١، ٢: ٧١٦؛ المقاصد ١: ٣٨٥-٣٨٧؛ السيوطي ٢: ٧٧٠؛ الهمع

١: ٦٥؛ يس ١: ٤٢؛ الدرر ١: ٤٣؛ البحر ٧: ٣٦١.

(٥) فكان، ز، ظ.

(٦) لمسلمي، د.

(٧) أمسلمي، ز.

(٨) والياء، ز.

وليس الموافيني

إذ لا يجتمع التنوين مع (أل).

وأما لحاقها^(١) مع أفعل التفضيل فقد استدل عليه المصنف^(٢) - [رحمه^(٣) الله^(٣)] - بقوله عليه الصلاة والسلام^(٤): (غير الدجال أخوفني عليكم^(٥)).

وفيه ثلاثة أسئلة:

أحدها: في (أخوف)، فإنه يقتضي أن غير الدجال خائف، فإن أصل أفعل أن يكون من الثلاثي المبني للفاعل وإنما المعنى أن غير الدجال مخوف منه والثاني: في الياء، فإن أفعل إنما يضاف إلى بعضه والياء لا تقبل ذلك.

والثالث: في لحاق النون، وجواب هذا الأخير: أن أفعل هذا مشبه^(٦) به في التعجب.

وجواب الأول أن فعله إما خاف أو خيف أو أخاف، والجميع ممكن، أما

(١) الحاقها، ز، ظ.

(٢) في شرح التسهيل ١: ١٥٣.

(٣) سقطت من، ز، ظ.

(٤) بقوله صلى الله عليه وسلم، د.

(٥) من حديث طويل في قصة الدجال عن النواس بن سمعان - رضي الله عنه - أخرجه مسلم ٤: ح ٢٩٣٧، والترمذي ٦: ح ٢٣٤١؛ أحمد ٤: ١٨١. ورواية الترمذي: أخوف لي. وأحمد: أخوف مني.

وعند أحمد ٥: ١٤٥ عن أبي ذر - رضي الله عنه - قال: (كنت أمشي مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال: لغير الدجال أخوفني على أمتي، قالها ثلاثا، قلت: يا رسول الله ما هذا الذي غير الدجال أخوفك على أمتك؟ قال: أئمة مضلون).

(٦) أشبه، د.

خيف فموافق للمعنى، ولكن يكون من باب: أشغل من ذات النحين^(١). ويكون الأصل أخوف مخوفاتي^(٢) ثم حذف المضاف وبهذا التقرير^(٣) اندفع السؤال الثاني. وأما خاف: فعلى أن يكون من وصف المعاني بما توصف^(٤) به الذوات مثل: شعر شاعر، وموت مائت، وعجب عجب. فالأصل: خاف خوفي^(٥)، ثم قيل: خوفي [من^(٦)] هذا الشيء أخوف من خوف غيره. وأصل الحديث: خوف غير الدجال أخوف خوفي. ثم حذف الخوفان وخلفهما غير والياء فصار غير الدجال أخوفني. وأما أخاف فعلى أن الأصل غير الدجال أخوف مخيفاتي، ثم حذف المضاف. وقد تضمن هذا الجواب الثاني الجواب عن السؤال الأول، وتبين على الأوجه الثلاثة أنه لا بد من تقدير مضاف، وأما [في^(٧)] الوجه الثاني فيحتاج إلى تقدير مضافين^(٨).

«وهي» أي نون الوقاية «الباقية في فليني» من قول الشاعر^(٩):

(١) ذات النحين: امرأة من بني تيم الله كانت تبيع سمناً فأتاها خوات بن جبير الأنصاري، فهم بها، فقال: حليّ نجيا أنظره، ففعلت، فقال: أمسك به أنظر غيره، فحلت آخر فقال لها ما قال، فلما شغلت يديها بالنحين ساورها وقضى أربه وهرب.
وقد أسلم خوات - رضي الله عنه - وشهد بدرأ.
- الفاحر: ٨٦-٨٧؛ الميداني ١: ٣٩٠-٣٩١.

(٢) مخوفا في، ز.

(٣) التقدير، د.

(٤) يوصف، د.

(٥) خوف خافي، ظ.

(٦) سقطت من، ز، ظ.

(٧) سقطت من، د.

(٨) مضاف، ز. وقد لخص الشارح هنا كلام ابن مالك على الحديث في شرح التسهيل ١: ١٥٣-١٥٤.

وانظر النووي في شرح مسلم ١٨: ٦٤.

(٩) أبي ثور: عمرو بن معدني كرب بن ربيعة بن عبد الله الزبيدي (١٠٠-٢١ هـ = ٦٤٢-٦٠٠ م). فارس معروف من أهل اليمن. وفد على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في نفر من قومه وأسلموا، ثم عادوا إلى اليمن. شهد اليرموك والقادسية - رضي الله عنه -.

تراه كالثغام يعبل مسكا يسوء الفاليات (١) إذا فليني (٢)

«لا الأولى» عطف على (هي)، والمراد بالأولى نون الإناث. «وفاقاً لسيبويه (٣)» بناء على أنه إذا دار المحذوف بين كونه أولاً و[كونه (٤)] ثانياً، فكونه ثانياً أولى. ورجح المصنف (٥) هذا بأنها الباقية في نحو: ﴿تَأْمُرُونِي (٦)﴾، والصحيح أن المحذوف هو نون الوقاية؛ لأن النون الأخرى فاعل، والفاعل

= ابن قتيبة ١: ٣٧٢-٣٧٥؛ المرزباني: ٢٠٨-٢٠٩؛ الإصابة ٣: ١٨-٢١؛ الخزانة ١: ٤٢٥-٤٢٦.

(١) الغاليات، ز.

(٢) قليني، د، والبيت هو الثاني في قصيدة يخاطب فيها زوجته.

وأولها:

تقول حليلتي لما قلتني شرائح بين كدري وجون

وبعده:

فزيتك في شريطك أم عمرو وسابغة وذو النونين زيني

قلتني: أبغضتني. شرائح: أنواع، واحده شريحة، وهو خبر لمبتدأ محذوف؛ أي شعرك شرائح. كدري: منسوب إلى الكدرة، وهي العبرة جون: معناه الأسود والأبيض، ضد. الثغام: شجر أبيض الزهر والثمر. يعبل: من العل أو العلل، وهو الشرب ثانياً، أراد يوضع فيه المسك مرة بعد مرة. الفاليات، جمع فالية: مَنْ تفتش الرأس لتستخرج منه القمل فليني: أصله قَلَيْتِي، النون الأولى للإناث، وهي الفاعل، والثانية للوقاية. الشريط: عيبة تضع فيها النساء ملابسها وزيتها، والجار والمجرور (في شريطك) خبر المبتدأ (فزيتك).

سابغة: درع طويلة. ذو النونين: السيف، نوناه: حذاه.

زيني: مبتدأ مؤخر خيره: (وسابغة وذو النونين).

— سيبويه ٢: ١٥٤؛ الفراء ٢: ٩٠؛ التبريزي ١: ٢٨٤؛ ابن يعيش ٣: ٩١؛ شرح

التسهيل ١: ١٥٤؛ المغني ٢: ٦٨٥؛ الرضي ٢: ٢٢؛ المقاصد ١: ٣٧٩؛ الهمع ١: ٦٥؛

الخزانة ٢: ٤٤٥-٤٤٦؛ الدرر ١: ٤٣-٤٤؛ عمرو: ١٦٨-١٧٠، ٢٣٤-٢٣٥.

(٣) قال بذلك في كتابه ٢: ١٥٤.

(٤) سقطت من، ز، ظ.

(٥) في شرح التسهيل ١: ١٥٤.

(٦) تأمروني، د، ز، ظ، وهذا خطأ؛ إذ التلاوة: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾

٦٤ الزمر (٣٩).

لا يجوز حذفه وفي البسيط^(١): إن كون المحذوف نون الوقاية أمر مجمع عليه والمصنف نقل الخلاف كما رأيت.

(١) نقل عنه الشارح في هذا الشرح أكثر من مرة تارة يقول: وفي البسيط وتارة: قال صاحب البسيط. وقد نسبه مرة واحدة في ٢: ١١٤ إلى الواحدي، وهو تفسير القرآن الكريم، وقد سمى كثير من المؤلفين مؤلفاتهم: البسيط، منهم ابن جرير الطبري توفي (٣١٠هـ): بسيط القول، وركن الدين حسن بن محمد الاسترابادي الحسيني توفي (٧١٧هـ) البسيط: شرح على الكافية لابن الحاجب، وضياء الدين بن العليج البسيط: كتاب في النحو، قال السيوطي لا أعرف عنه شيئاً، وترجم له: صاحب البسيط. وفي كشف الظنون كتب أخرى باسم البسيط.

— القفطي ٣: ٩٠ (ح)، البغية ٢: ٣٧٠؛ كشف الظنون ١: ٢٤٥، ٢: ١٣٧٠.

«فصل»: يذكر فيه صيغ الضمائر المنفصلة.

«من الضمير^(١) منفصل في الرفع» لا في النصب وأما الجر فلا يكون فيه الضمير إلا متصلاً. «منه» أي من المنفصل في الرفع «للمتكلم أنا محذوف الألف في وصل غير^(٢) تميم» فالضمير هو الهمزة والنون، وأما الألف فزائدة^(٣) بدليل حذفها في الوصل، وإنما ثبتت^(٤) في الوقف لبيان الفتحة^(٥)؛ لأنه لولا الألف لسقطت الفتحة للوقف، وكان يلتبس بـ(أن) الحرفية بسكون النون، ويكتب بالألف لأن الخط مبني على الوقف والابتداء، وقد تبين فتحتها بهاء السكت كقول حاتم^(٦): هكذا فزدي^(٧) أنه. هذا مذهب البصريين، وقال الكوفيون: الضمير هو مجموع الثلاثة، بدليل ثبوتها في الوصل في لغة تميم. وبعضهم يقول: إن/الهاء في قول حاتم: ... أنه. بدل من ٤٤ الألف. واختار المصنف المذهب الكوفي. وأشار بقوله: في وصل غير تميم. إلى أن تميمًا يثبتونها وصلًا ووقفًا وبها قرأ نافع وأن غير تميم يحذفونها في الوصل ويثبتونها في الوقف. «وقد يقال»: — في أنا — «هنا» بإبدال همزتها هاء

(١) المضمير، م.

(٢) في وصل عند غير، م.

(٣) فهي زائدة، د.

(٤) تثبت، د.

(٥) الحركة، د.

(٦) أبو عدي حاتم بن عبدالله بن سعد الحشرج الطائي (٠٠-٤٦ ق.هـ = ٠٠-٥٧٨ م) جواد شاعر فحل. وماوية التي يذكرها في شعره هي ابنة عفرز تزوجها بعد أن فضله على النابغة الذبياني ورجل من النبيت أو أوس بن حارثة وزيد الخيل. بعد أن امتحنت الثلاثة في كرمهم. وله زوج أخرى اسمها: النوار. وأولاده: عدي وعبدالله وسفانة.

— ابن قتيبة ١: ٢٤١-٢٤٩؛ الأغاني ١٧: ٣٦٣-٣٩٩؛ الخزانة ١: ٤٩٤-٤٩٥،

١٦٦-١٦٢: ٢.

(٧) هذا فزوي، د، هكذا فزدي، ز.

«وآن^(١)» على وزن بان، قال الفراء: من العرب من يقول: آن^(٢). يطيل الألف ويحذف الأخيرة.

وهي لغة قضاة^(٣)، وفهم بعضهم من قوله: يطيل. أن الألف للإشباع ونقل عنه^(٤) ابن إياز^(٥) أنها مقلوبة من أنا وهو صريح في أن الألف ليست للإشباع.

فإن قلت: فكيف يصنع^(٦) بقوله: يطيل الألف؟

قلت^(٧): ليس هذا صريحاً في كون الألف للإشباع وإنما ضبط اللفظ ليفهمه الناظر على الوجه؛ وذلك لأنه لو اقتصر على قوله:

وبعض العرب يقول: آن. ويحذف^(٨) الأخيرة^(٩). لم يدر هل أراد بقوله: آن همزة فنوناً فقط أو همزة فألفاً فنوناً؟ إذ صورة الخط واحدة فيهما^(١٠)، فزاد ما يرفع توهم غير المقصود بقوله: يطيل الألف.

(١) هذه الفقرة ليست في م.

(٢) أن، ط.

(٣) جد جاهلي قديم ينسب بعضهم إلى عدنان، وبعضهم إلى حمير، من قحطان، وهذا هو الراجح، ونمي إليه قبائل كثيرة وبطون شتى كلهم من ولد الحافي بن قضاة.

— ابن حزم: ٧، ٨، ٤٤٠—٤٤٤؛ ٤٨٥—٤٨٦.

(٤) عن، د.

(٥) أبو محمد الحسين جمال الدين بن بدر بن إياز بن عبدالله (٦٨١—١٠٠ هـ = ١٢٨٣—١٠٠ م) عالم بالنحو والصرف. قرأ على الناج الأموي، وقرأ عليه ابن السبكي.

من مؤلفاته: مسائل الخلاف، قواعد المطارحة، وكلاهما في النحو، المحصول: شرح الفصول لابن معط.

— البغية ١: ٥٣٢؛ هدية العارفين ١: ٣١٣.

(٦) تصنع، د.

(٧) قلنا، د.

(٨) يحذف، د، تحذف، ز.

(٩) الأخير، د، الآخر، ز، ط. وما أثبتته هو الثابت في كلام الفراء المتقدم.

(١٠) فيها واحدة، د.

قال المصنف^(١): من قال آن، فإنه قلب (أنا) كما قال بعض العرب في رأى: راء، وليست الألف إشباعاً؛ لأنه لا يكون غالباً إلا في ضرورة.

قلت: أما أن الألف ليست إشباعاً فظاهر لما قال، وأما ادعاء القلب فلا ثبت^(٢) يقوم عليه لا سيما و(أنا) شبيه^(٣) بالحروف فينا فيه القلب، لأنه نوع من التصرف، والحروف وما يشبهها غير قابلة له. «وأن» بهمزة فنون ساكنة وصلأ ووقفاً حكاها قطرب. «ويتلوه» [أي^(٤)] (أن) الساكن النون، وهو أقرب مذكور «تاء»^(٥) حرفية» للخطاب «كالاسمية لفظاً وتصرفاً» فتقول^(٦): أنت بفتح التاء للمذكر، وأنت بكسرهما للمؤنث، وأنتما للثنتين مذكرين أو مؤنثين، وأنتم لجماعة المذكرين، وأنتن لجماعة الإناث، كما تقول في التاء الاسمية: ضربت [ضربت^(٧)] ضربتبا ضربتتم ضربتن، فالضمير هو أن فقط، والتاء حرف خطاب، هذا مذهب البصريين، وعليه اقتصر المصنف في المتن، وفيه خلاف لا نطيل بذكره، «ولفاعل نفع» وهو المتكلم المعظم نفسه أو المتكلم ومعه غيره «نحن» وتحريكه للساكنين، وضمه إما لكونه ضميراً مرفوعاً، وإما لدلالته على المجموع الذي حقه الواو. «وللغيبة هو» للواحد المذكر «وهي» للواحدة المؤنثة.

«وهما»^(٨) للثنتين مذكرين كانا أو مؤنثين. «وهم» لجماعة المذكرين. «وهن» لجماعة الإناث، والواو والياء في هو وهي عند البصريين من أصل الكلمة، وعند الكوفيين للإشباع، والضمير هو الهاء [وحدها^(٩)] بدليل التثنية

(١) في شرح التسهيل ١: ١٥٥-١٥٦، بتصرف.

(٢) يثبت ما، ظ.

(٣) شبيهة، د.

(٤) سقطت من، ز.

(٥) في الخطاب تاء، م.

(٦) فنقول، د، فيقول، ز.

(٧) سقطت من، د.

(٨) هذه الفقرة ليست في، م.

(٩) سقطت من، ظ.

والجمع، فإنك تحذفهما فيهما، والأول^(١) هو الوجه؛ لأن حرف الإشباع لا يتحرك، وأيضاً حروف الإشباع لا تثبت إلاً ضرورة، وإنما حركت الواو والياء لتصير الكلمة بالفتحة مستقلة، حتى يصح كونها ضميراً منفصلاً، إذ لولا الحركة لكانتا كأنهما للإشباع، على ما ظن الكوفيون، ألا ترى أنك إذا أردت عدم استقلالها^(٢) سكنت الواو والياء نحو: أنهو^(٣) وبهي^(٤).

وكان قياس المثني والجمع: هو ما وهيا وهوم وهين، فخفف بحذف الواو والياء^(٥). «وليم الجمع في الانفصال ما لها في الاتصال» فيثبت ليم أتم ما [ثبت^(٦)] ليم (ضربتم) من تسكين وإشباع واختلاس، لكن لا يجري هنا خلاف يونس، إذ لا يتصل بها ضمير.

«وتسكين هاء^(٧) (هو) و (هي) بعد الواو والفاء واللام و ثم جائز» وقد وردت قراءات^(٨) في السبع واستعمالات^(٩) للفصحاء تشهد لذلك، والتثقيب لغة [أهل^(١٠)] الحجاز والتخفيف لغة نجد، وهو بعد الواو والفاء واللام أكثر من التثقيب. «وقد/ تسكن بعد همزة الاستفهام» كقوله^(١١): ٤٥

(١) وللأول، ز.

(٢) استقلالهما، ز، ط، وقد اخترت أفراد الضمير مراعاة لقوله: (لتصير الكلمة بالفتحة مستقلة) والتثنية مقبولة.

(٣) ان هو، ز، ط. وصنعي أولى بكلامه.

(٤) وهي، د، ط، وبهي، ز.

(٥) الياء والواو، د.

(٦) سقطت من، د.

(٧) هما، ز.

(٨) قراءة، د.

(٩) استعمالات، د.

(١٠) سقطت من، ز.

(١١) المرار: زياد بن منقذ بن عمرو العدوي من تميم (١٠٠-١٠٠هـ = ٧١٨-٧٠٠م) تقريباً.

والعدوي نسب أمه. شاعر نجدي نزح إلى اليمن، متصل ببني مروان. هاجى جريراً وسعى به إلى سليمان بن عبد الملك.

- ابن قتيبة ٢: ٦٩٧-٦٩٨؛ الأمدي: ١٧٦؛ المرزباني: ٤٠٩؛ الخزانة

فقلت للطف مرتاعاً فأرقني فقلت أهي سرت أم عادني حلم^(١)
 «و» بعد «كاف الجر» كقوله^(٢):

= قال البغدادي في الخزانة ٢: ٣٩٦: (وزعم أبو تمام في الحماسة أن القصيدة التي منها البيت الشاهد لزياد بن حمل بن سعيد بن عميرة بن حريث، وأخطأ أبو عبيد البكري في معجم ما استعجم في زعمه أن زياد بن حمل هو المرار العدوي، زعم الأصفهاني في الأغاني والخلديان في شرح ديوان مسلم بن الوليد أن هذه القصيدة للمرار بن سعيد الفقعسي، والله أعلم، والصواب أنها لزياد بن منقذ العدوي، قاله ياقوت في معجم البلدان انتهى، وقد وهم في ما نقل عن الأغاني، فقد نسبها إلى بدر بن سعيد أخي المرار وليس الشاهد منها، والذي غره أن الكلام مسوق في ترجمة المرار.

— الأغاني ١٠: ٣٢٣؛ وقد أورد الخالديان في الأشباه والنظائر ٢: ١٧٤—١٧٦ قطعة من القصيدة ليس فيها الشاهد ونسبها إلى زياد بن حمل العدوي، ونقل الحصري في زهر الآداب ٢: ١٠٦٤ بيتين من القصيدة عن أبي عبيدة منسويين لزياد بن منقذ الخنظلي، قال: (وهو أخو المرار العدوي) والعلم لله.

(١) من قصيدة قالها وهو في صنعاء وقد اجتواها وحن إلى وطنه. مطلعها:

لا حبذا أنت يا صنعاء من بلد ولا شعوب هوى مني ولا نغم
 وقبل الشاهد:

زارت رويقة شعثاً بعدما هجعوا لدى نواحل في أرساغها خدم
 وبعده:

وكان عهدي بها والمشى ينهضها من القريب ومنها النوم والسأم
 وبالتكاليف تأتي بيت جارتها تمشي الهوينى وما يبدو لها قدم

يروى: للزور. وأرقني. الخدم.

رويقة: اسم امرأة، يريد خيالها. شعثاً: غبراً، نواحل: إبل نواحل، أي ضوامر. أرساغها، جمع رسغ: المستدق بين الحافز وموصل الوظيف من اليد والرجل. خدم، جمع خدمة: سير يشد في أرساغ الإبل. ينهضها: يعيها.

— الحماسة ٣: ٣٢٤—٣٣٧؛ الخصائص ١: ٣٠٥، ٢: ٣٣٠؛ ابن يعيش ٩: ١٣٩—١٤٠؛ شرح التسهيل ١: ١٥٧؛ معجم البلدان (أشي، صنعاء)؛ الرضي ٢: ١٠؛ (هامش)؛ المغني ١: ١٤١، ٢: ٤٢٣؛ المقاصد ١: ٢٥٦—٢٧٤، ٤: ١٣٧—١٣٨؛ ابن الناظم: ٢٠٧؛ التصريح ٢: ١٤٣؛ السيوطي ١: ١٣٤—١٣٨، ٢: ٧٩٨؛ الهمع ١: ٦١، ٢: ١٣٢؛ الأشموني ٣: ١٠١؛ شواهد الشافية: ١٩٠، ١٩١؛ الخزانة ٢: ٣٩١—٣٩٤؛ الدرر ١: ٣٧، ٢: ١٧٥.

(٢) لم يسمه أحد.

وقد علموا ما هن كهي^(١) وكيف لي سلو ولا انفك صبا متيما^(٢)
[قال المصنف^(٣)] ولم يجيء الإسكان بعدهما إلا في الشعر. ولم ينه على ذلك في المتن.

«وتحذف الواو» كقوله^(٤):

[فبيناه يشري^(٥) رحله قال قائل: لمن جمل^(٦) رخو الملائط نجيب^(٧)؟]

(١) ماكهي أنثى، د، ز.

(٢) أنشد ابن مالك قبله:

وقالوا: اسل عن سلمى برؤية شبهها من الثيرات الزهر والعين كالدما

— شرح التسهيل ١: ١٥٧-١٥٨؛ الممع ١: ٦١؛ الدرر ١: ٣٧.

(٣) في شرح التسهيل ١: ١٥٧؛ وما بين الحاصرتين ساقط من، د.

(٤) المخلب الهلالي — بضم الميم وفتح الحاء وتشديد اللام — قال البغدادي لم أقف على نسبه ولا على شيء من أثره.

— الخزانة ٢: ٣٩٩. ونسب إلى العجير بن عبدالله بن عبيدة بن كعب السلولي

(٥٠٠-٩٠هـ = ٧٠٨-٠٠م). تقريباً يكنى أبا الفرزدق وأبا الفيل. ويقال: اسمه عمير،

والعجير لقبه. ويقال: هو مولى لبني هلال. أدرك خلافة عبدالملك بن مروان. وضعه الجمحي في الطبقة الخامسة من الإسلاميين.

موصوف بالجود.

— الجمحي ٢: ٥٩٣، ٦١٥-٦٢٥؛ الأغاني ١٣: ٥٨-٧٧؛ الأمدى: ١٦٦؛ الخزانة

٢: ٣٩٩.

(٥) أهملت الشين في، د.

(٦) أهملت الجيم في، د.

(٧) كذا جاء البيت (نجيب) في المراجع التي وقفت عليها، وقد نقل البغدادي عن أبي محمد الأعرابي في كتابه: (ضالة الأديب) عن أبي الندى أن البيت من قصيدتين لاميتين إحداهما للمخلب والأخرى للعجير، وفي قصيدة الأول: (ذلول) وفي قصيدة الثاني: (طويل).

(أ) قصيدة المخلب:

أولها:

وجدت لها وجد الذي ضل نضوه بمكة يوماً والرفاق نزول

وقبل الشاهد:

فبات هموم النفس شتى يعدنه كما عيد شلو بالعراء قتيل =

«والياء» كقوله (١): [٢]

سألت من أجل (٣) سلمى قومها وهم عدى (٤) ولولاه كانوا في الفلا رمما (٥)
«اضطراباً» فلا يستعمل مثل ذلك في السعة.

وبعده:

عَلَى بِأَطْوَأَقِ عَتَاقِ تَزِينِهِ
(ب) قَصِيدَةُ الْعَجِيرِ:
أُولَاهَا:

ألا قد أرى إن لم تكن أم خالد
بملك يدي إن البقاء قليل
ولم ينشد البغدادي ما قبل الشاهد وما بعده، ونقل البيت برويه البائي عن ابن خلف
رابع أبيات أربعة لأعرابي ملفقة من القصيدتين السالفتين مع اختلاف في الألفاظ ولكل بيت
روي خاص، ثم نقل عن ابن جني الشاهد وما قبله وما بعده من قصيدة المخلب منسوبة
للعجير، وفيها: (هموم الصدر).

بقايا لجين جرسهن صليل كأنها

وفي الأغاني ١٣: ٧٢-٧٣ قصيدة للعجير تمثل الشاهد في بحره ورويه وقافيته، لكن
ليس فيها البيت الشاهد، وهو من زيادات الأخفش في كتاب سيبويه. نضو: بعير مهزول.
شلو: عضو. العراء: الفضاء. يشري: يبيع. رخو: لين أو أملس، ويروي: رسل. الملائق:
الجنب أو مقدم السنان أو جانباه أو عضد البعير أو إبطاه.

عتاق: حسان. لجين: ذهب. جرسهن: صوتهن. صليل: صوت فيه شدة.

الكلام على الشاهد: (بيناه): أصله: بينا هو، سكن الواو ثم حذفها، فهي ضرورة
بنيت على ضرورة، وقيل حذف الواو متحركة وهو أيضاً ضرورة (بيناه): مضاف. (هو
يشري): مضاف إليه على تقدير مضاف محذوف: أوقات هو يشري.

واستشهد الكوفيون بالبيت على أن الواو في (هو) زائدة، وأن الضمير الهاء فقط.

— سيبويه ١: ١٣-١٤؛ الخصائص ١: ٦٩؛ الموشح: ١٤٦؛ الشجري
٢٠٨-٢٠٩؛ الصحاح ١: ٥٥١؛ ابن يعيش ١: ٦٨؛ ٣: ٩٦؛ الرضي ٢: ٣٢٦؛ الخزانة
٢: ٣٩٦-٣٩٩.

(١) لا يعرف.

(٢) ما بين الحاصرتين ليس في، ز.

(٣) أهملت الجيم في، ظ.

(٤) عندي، د.

(٥) لم أجده إلا في شرح التسهيل ١: ١٥٨.

«وتسكنهما قيس^(١) وأسد» نحو: هو قام - بواو ساكنة - وهي قامت بياء ساكنة. «وتشددهما^(٢) همدان^(٣)» بميم ساكنة ودال مهملة كقوله^(٤):

وان لساني شهدة^(٥) يشفى^(٦) بها وهو على من صبه الله علقم^(٧)
وكقوله^(٨):

(١) وقيس، د، وفي العرب قيس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، ومن نسله قبائل ضخمة ويطون متعددة، ويعرف بـ(قيس عيلان)، وبعضهم يقول: قيس بن عيلان بن مضر. وصحح ابن حزم: قيس بن مضر، وعيلان: عبد لأبيه حصنه صغيراً، وقيل: فرسه: وليس لمضر ولد إلا: الياس وقيس عيلان.
- ابن حزم: ١٠، ٢٤٣، ٤٦٨-٤٦٩، ٤٨٠-٤٨٣.

(٢) ويشددهما، ز، وتشدهما، ظ.

(٣) قبائل كثيرة ضخمة تنسب إلى همدان بن مالك بن زيد بن أوسلة بن ربيعة بن الحنظل بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ. ومنازلهم اليمن، ومنها تفرقوا، وتنقسم إلى قبيلتين ضخمتين هما: حاشد وبكيل ابنا جشم بن خيران بن نوف بن همدان.
- ابن حزم: ٣٩٢، ٤٧٥-٤٧٦، ٤٨٤.

(٤) رجل من همدان لم يسموه.

(٥) أهملت التاء في، ظ.

(٦) نشفى، د.

(٧) شهدة: العسل بشمعه وفي البيت أحكام:

(أ) تشديد الواو من (هو)، وهي لغة همدانية.

(ب) تعليق الجار بالجامد إذا أول بالمشتق، حيث علق (على) بـ(علقم).

(ج) جواز حذف العائد المجرور بالحرف مع اختلاف المتعلق؛ إذ التقدير: وهو علقم

على من صبه الله عليه، فالجار المذكور متعلق بـ(علقم)، والمحذوف متعلق بـ(صبه).

(د) جواز تقديم معمول الجامد المؤول بالمشتق إذا كان ظرفاً.

- ابن يعيش ٣: ٩٦؛ شرح التسهيل ١: ١٥٩، ٢٣١-٢٣٢؛ الرضي ٢: ١٠؛

ابن الناظم: ٣٨؛ المغني ٢: ٤٨٥؛ المقاصد ١: ٤٥١-٤٥٣؛ السيوطي ٢: ٨٤٣؛ التصريح

١: ١٤٨؛ الأشموني ١: ١٧٤؛ الهمع ١: ٦١، ٢: ١٥٧؛ الخزانة ٢: ٤٠٠-٤٠١؛ الدرر

١: ٣٧، ٢: ٢١٦.

(٨) لم أقف على اسمه.

والنفس ان دعيت^(١) بالعنف آية وهي ما أمرت باللطف تأتمر^(٢)
 «ومن المضمرات: (إيا) خلافاً^(٣) للزجاج»، فإنه ذهب إلى أنه اسم
 ظاهر مضاف إلى المضمرات كأن (إياك) بمعنى نفسك، وزيف بوجوه منها: أنه
 لو كان ظاهراً لجاز تأخيره عن عامله، بل رجح^(٤) كغيره من الأسماء الظاهرة، ومنها
 أن (إياً) لا تقع^(٥) في^(٦) موضع رفع، وما لا يقع في موضع رفع فهو مضمرة
 أو مصدر أو ظرف أو حال أو منادى، وصلاحية (إيا) لغير^(٧) الضمير منفية،
 فتعين كونه مضمراً. «وهو» أي إيا. «في النصب ك (أنا) في الرفع» يريد
 أنه منفصل مثله. «لكن يليه دليل ما يراد به من متكلم أو غيره اسماً
 مضافاً إليه وفاقاً للخليل والأخفش والمازني» تقول: إياي وإياك وإياه
 ف (إيا) في الصور كلها ضمير نصب منفصل مضاف إلى اسم هو ياء المتكلم
 أو كاف المخاطب^(٨) أو هاء الغائب، واختار المصنف^(٩) هذا المذهب مستنداً إلى

(١) رعيت، د.

(٢) استشهد به في شرح التسهيل ١: ١٥٩؛ والهمع ١: ٦١ وتكلم عليه في الدرر ١: ٣٨.

(٣) خلاف، ز.

(٤) يرجح، د، باهمال الياء.

(٥) يقع، ز، وأهمل حرف المضارعة في، د.

(٦) إلا في، ظ، وهو خطأ ظاهر.

(٧) كغير، ظ.

(٨) الخطاب، ز.

(٩) في شرح التسهيل ١: ١٦٠-١٦١؛ ولما في كلامه من فوائد رأيت أن أفكك عليه قال: (وهو الصحيح؛ لأن فيه سلامة من ستة أوجه:

أحدها - أن الكاف في (إياك) لو كانت حرفاً كما هي في (ذلك) لاستعملت على وجهين: مجردة من لام، وتالية لها، كما استعملت مع (ذا) و(هنا)، ولحاقها مع (إيا) أولى لأنها ترفع توهم الإضافة، فإن ذهاب الوهم إليها مع (إيا) أمكن منه مع (ذا)؛ لأن (إيا) قد يليها غير الكاف، ولذا لم يختلف في حرفية كاف (ذلك) بخلاف كاف (إياك).

الثاني - أنها لو كانت حرفاً لجاز تجريدتها من الميم في الجمع كما جاز تجريدتها مع (ذا) كقوله تعالى: ﴿فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ﴾ و﴿ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ وَأَطْهَرُ﴾.

الثالث - أنه لو كانت اللواحق (بإيا) حرفاً لم يحتج إلى الياء في (إياي) كما لم يحتج إلى

التاء المضمومة في (أنا).

وجوه منها: أن الاسم المجرور بالإضافة خلفه^(١) فيما رواه الخليل: إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب. وهذا محمول عند البصريين على الشذوذ^(٢)، فلا حجة فيه. وأورد المصنف^(٣) على نفسه أن هذا المذهب مقتض لإضافة الضمير وهي ممتنعة؛ لأن الإضافة إما للتخفيف^(٤)، وإنما تكون^(٥) في اسم عامل عمل الفعل وإيا) ليس كذلك، وإما للتخصيص^(٦) وإيا) لكونها من الضمائر التي هي أعرف المعارف مستغنية^(٧) عن ذلك؛ ولأن (إيا) لو كان مضافاً للزم إضافة الشيء إلى نفسه، وهي باطلة.

وأجاب^(٨): باختيار أن تكون الإضافة للتخصيص وليست^(٩) منافية لكون

الرابع - أن غير الكاف من لواحق (إيا) مجمع على اسميته مع غير (إيا)، يختلف في اسميته معها، فلا يترك ما جمع عليه لما اختلف فيه، ثم تلحق الكاف بأخواتها ليجري الجميع على سنن واحد.

الخامس - أن الأصل عدم اشتراك اسم وحرف في لفظ واحد، وفي القول باسمية اللواحق سلامة من ذلك، فوجب المصير إليه.

السادس - أن هذه اللواحق لو لم تكن أسماء مجرورة المحل لم يلحقها اسم مجرور بالإضافة فيما رواه الخليل من قول العرب: إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب، وروي: فإياه وإيا السوءات. وهذا مستند قوي، لأنه منقول بنقل العدل بعبارتين صحيحتي المعنى، ثم إن هذا الكلام يتضمن وعظاً وترغيباً لمن بلغ الستين في ذكر الموت والإعراض عن الفتنة بالنساء الشواب فإنهن يلهينه ويعجز عما يبغينه، ومن رواه بالسين والتاء فقد أصاب أيضاً، ومعناه النهي عن القبائح، فإن اجتنابها مأمور به عموماً، والشيخ باجتنابها أحق لأن صدورها منه أقبح).

(١) خلفها، د.

(٢) الشذوذ، د.

(٣) في شرح التسهيل ١: ١٦١.

(٤) لتخفيف، ز، ظ.

(٥) أن يكون، د.

(٦) لتخصيص، ز، ظ.

(٧) مستعينة، د.

(٨) في شرح التسهيل ١: ١٦١-١٦٣.

(٩) فليست، د.

إيا ضميراً؛ لأن التخصيص بصير المضاف معرفة إن كان قبله ^(١) نكرة وإلاً ازداد وضوحاً كازدياده بالصفة كقوله ^(٢):

علا زيدنا يوم النقا ^(٣) رأس زيدكم بأبيض ماضي الشفرتين يمانى ^(٤)
ولا حاجة إلى انتزاع تعريفه، وقد يضاف علم لا اشتراك فيه، على تقدير وقوع الاشتراك المحوج إلى زيادة الوضوح كقول ورقة ^(٥):

ولو حان الذي كرهت قريش ^(٦) ولو عجت بمكثها عجيجا ^(٧)

(١) قبلها، د، ز، ظ، والضمير عائد على (المضاف) فتذكره واجب.

(٢) رجل من طيء لم يسموه.

(٣) اللقا، د.

(٤) هكذا تشده كتب النحو والذي في كتب الأدب مختلف، وهو:

علا زيدنا يوم الحمى رأس زيدكم بأبيض مصقول الغرار يمانى
فإن تقتلوا زيدا بزید فلئنا أقادكم السلطان بعد زمان
ويروى: يوم الوغى. مشحوذ الغرار.

أبيض: سيف. الشفرتان: الحدان. مشحوذ: محدود. الغرار: الحد. أقادكم: قتل قاتل زيدكم.

— الكامل ٣: ٨٨٥؛ الخالديان ١: ٨٧؛ ابن يعيش ١: ٤٤؛ شرح التسهيل ١: ١٦١-١٦٢؛ الرضي ١: ١٢٩، ٢٧٤، ١٣٦: ٢؛ الحصري ٢: ١٠٣٢؛ المغني ١: ٥٣؛ المقاصد ٣: ٣٧١-٣٧٣؛ التصريح ١: ١٥٣؛ السيوطي ١: ١٦٥-١٦٦؛ الخزانة ١: ٣٢٧، ١٦١: ٢، ٢٥٢: ٣؛ يس ١: ١٠٣.

(٥) ابن نوفل بن أسد بن عبدالعزيز القرشي (١٢-٠٠ ق.هـ = ٦١١-٠٠ م تقريباً). ابن عم خديجة بنت خويلد - رضي الله عنها - زوج رسول الله - صلى الله عليه وسلم -. حكيم أدرك البعثة، وفي إسلامه خلاف وكان قد تنصّر وتعلم من كتب أهل الكتاب.

— الأغاني ٣: ١١٩-١٢٢؛ الروض الأنف ١: ١٢٤، ١٥٦؛ الإصابة ٣: ٦٣٣-٦٣٥؛ الخزانة ٢: ٣٨-٤١.

(٦) قريشا، ظ.

(٧) من قصيدة يذكر فيها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وما كانت خديجة - رضي الله عنها - تخبر به ورقة عن رسول الله:

مطلعها:

لججت وكنت في الذكرى لجوجا همّ طالما بعث النشيجا =

وأما التزام^(١) إضافة الشيء إلى نفسه فلتلتزمها^(٢) معتردين بما اعتذر به عنها في نحو: جاء زيد نفسه. كذا قال.

قلت: الذي اعتذر به عن وقوع الإضافة في قولهم نفس الشيء وعينه، أن المضاف في مثلها يدل على أعم مما يدل عليه المضاف إليه فإن المراد بعين ونفس حقيقة الذات فهو صالح لأن يكون المضاف إليه وغيره [لكونه أعم^(٣)]، وهذا ٤٦ في الحقيقة منع لأن تكون^(٤) الإضافة في ذلك من^(٥) / إضافة الشيء إلى نفسه، فكيف يلتزم المصنف - في إياك مثلاً - أنه من إضافة الشيء إلى نفسه، ويعتذر بهذا الاعتذار، مع اشتماله على منع الشيء بعد تسليمه؟ فتأمل^(٦)!! «لا حرفاً، خلافاً لسيبويه^(٧) ومن وافقه» مستندين إلى أن الضمائر لا تضاف^(٨)، ولا تثبت إضافتها بلفظ شاذ كما حكوه في^(٩) (إيا الشواب^(١٠))

وقبل الشاهد:

فياليتي إذا ما كان ذاكم
شهدت وكنت أولهم ولوجا
وبعده:

أرجي بالذي كرهوا جميعاً
إلى ذي العرش إن سفلوا عروجا
وفيها:

ووصف من خديجة بعد وصف
فقد طال انتظاري يا خديجا
يروي: وكنت أكثرهم. ولو كان الذي. ولوجاً في الذي.

- السيرة ١: ١٩١-١٩٢؛ شرح التسهيل ١: ١٦٢؛ المقاصد ١: ٣٦٥-٣٦٩؛

الروض الأنف ١: ١٢٤-١٢٦.

- (١) الزام، د.
- (٢) فلتلتزمها، د، ز.
- (٣) سقطت من، د.
- (٤) منع لأن يكون، ز، منع أن لا يكون، ظ.
- (٥) هي، ز، ظ.
- (٦) فتأمله، د.
- (٧) راجع كتابه ١: ٣٨٠-٣٨٢.
- (٨) أن الضمير لا يضاف، د.
- (٩) من، ز، ظ.
- (١٠) السواب، ظ.

فلم يبق إلا أن يقال إن (إيا) ضمير وما يتصل به حرف يدل على أحوال المقصود به من المتكلم والخطاب والغيبة لما كان (إيا) مشتركاً كما هو مذهب البصريين في التاء التي بعد (أن) في أنت وأنت وأنتما وأنتن وقد مضى.

«ويقال: أياك^(١)» بفتح الهمزة مع تشديد الياء. «وإياك» بكسر الهمزة مع تخفيف الياء. «وهياك» بإبدال الهمزة المكسورة هاء مع التشديد. «وهياك» بإبدال الهمزة المفتوحة هاء مع التشديد.

(١) في (م) إياك. بكسر الهمزة مع تشديد الياء وهذا وهم لأن هذه تقدمت.

«فصل»: يذكر^(١) فيه المواضع التي ينفصل فيها الضمير: إما على جهة الوجوب أو الاختيار أو جواز الأمرين أعني، الاتصال والانفصال على السواء، وما يتصل بذلك.

«يتعين انفصال الضمير» أي القابل للفصل وإلا انتقض بنحو: إنما مررت بك.

«إن حصر بـ (إنما) كقول الفرزدق:

أنا الذائد الحامي الذمار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي^(٢)

(١) تذكر، ز، ظ.

(٢) عطف بالواو في، ظ. والبيت من قصيدة قالها حين جاءت نساء بني مجاشع يلمنه حيث لم يجب جريرا وقد هجاهن وأقذع، وكان الفرزدق قيد نفسه وأقسم أن لا يفكها حتى يحفظ القرآن.

مطلعها:

ألا استهزأت مني هنيذة أن رأته
أسيرا يداني خطوه حلق الججل
وقبل الشاهد:

فإن يك قيدي كان نذراً نذرته
فها بي عن أحساب قومي من شغل
وبعده:

ولو ضاع ما قالوا ارع منا وجدتهم
شحاها على الغالي من الحسب الجزل
رواية الديوان: أنا الضامن الراعي عليهم وإنما...

يروى: ألا هزئت. هنيذة: عمته زوج الزبرقان بن بدر. الججل: القيد. الذمار:

ما يلزم حفظه، ويرد بمعنى العهد. الجزل: الضخم.

— الفرزدق ٧١١:٢-٧١٤؛ المحتسب ١٦٥:٢؛ ابن يعيش ٩٥:٢، ٥٦:٨؛ شرح =

الذائد: أوله ذال معجمة^(١) [وآخره دال مهملة، بمعنى الطارد، أي أنا الذي أطرده عنهم^(٢)] [مايسوؤهم^(٣). والذمار: بكسر [الذال^(٤)]، مايلزمك حفظه وحمايته. والاستشهاد بهذا البيت مبني على أن (ما) من قوله: (وإنما) كافة. وقد يقال: إنها موصولة و(أنا) خبر، وفاعل يدافع ضمير مستتر عائد إلى ما. ولا يضر فوات الحصر المستفاد من إنما لحصوله على طريق^(٥): (المنطلق زيد)، لكن فيه إطلاق (ما) على من يعقل لغير ضرورة، ولعلنا نتكلم فيه في باب الموصول إن شاء الله تعالى. ونسب أبوحيان المصنف في هذا الموضع إلى الغلط الفاحش والجهل بلسان العرب، وادعى أن ذلك قول لم يقله أحد، ثم تلا آيات شريفة جعلها مستند تغليظه.

نحو: ﴿إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾^(٦)، ﴿إِنَّمَا أَعْظَمُكُمْ﴾^(٧) بَوَاحِدَةٍ^(٨)، ﴿إِنَّمَا أَمِرتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلَدَةِ﴾^(٩)، ﴿وَإِنَّمَا تُوَفُّونَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾^(١٠) قال: ولو كان على مازعم لكان التركيب: إنما يشكو^(١١) بتي وحزني أنا. وكذا الجميع. وهذا هجوم بالتخطئة من غير تثبيت، قال الشيخ بهاء الدين السبكي: ولسان حال ابن مالك يتلو: ﴿إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي

= التسهيل ١: ١٦٣؛ المعنى ١: ٣٤٢؛ المقاصد ١: ٢٧٧-٢٨٣؛ التصريح ١: ١٠٦؛ السيوطي ٢: ٧١٨-٧١٩؛ الهمع ١: ٦٢؛ الأشموني ١: ١١٦؛ العباسي ١: ٨٩؛ الدرر ١: ٣٩.

- (١) الذال المعجمة، د.
- (٢) ما بين المعقوفين ساقط من، د.
- (٣) يستوهم، ز.
- (٤) سقطت من، ز.
- (٥) طريقه، د.
- (٦) ﴿قال... وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ ٨٦ يوسف (١٢).
- (٧) أعظم، ط.
- (٨) ﴿قُلْ إِنَّمَا... أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مِثْلِي وَفَرَادَى...﴾ ٤٦ سبأ (٣٤).
- (٩) ﴿... الَّذِي حَرَمَهَا وَلَهُ كُلُّ شَيْءٍ وَأَمِرتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ ٩١ النمل (٢٧).
- (١٠) ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ... فَمَنْ زُحِرِحَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ﴾ ١٨٥ آل عمران (٣).
- (١١) يشلوا، ظ.

وحزني إلى الله^(١) ﴿١﴾. وكلام المصنف هو الصواب، وليس منفرداً به، وتحقيق ذلك: أن ابن مالك بنى كلامه على قاعدتين:

إحدهما: أن إنما للحصر وهو الذي عليه أكثر الناس.

والثانية^(٢): أن المحصور بها هو الأخير لفظاً، وهذا الذي أجمع عليه البيانيون، وعليه غالب الاستعمال^(٣)، وإذا ثبت لنا هاتان القاعدتان صح ما ادعاه^(٤)؛ لأنك لو وصلت لمافهم والتبس^(٥)؛ إذ قولك: إنما قمت، موضوعه: لم يقع مني إلا القيام. فلو أردت به: ما قام إلا أنا، لم يفهم، ولا سبيل إلى فهمه إلا بأن تقول^(٦): [إنما قام أنا، كما تقول^(٧)]: ما قام إلا أنا، وبهذا علم سقوط استدلال أبي حيان بالآيات المذكورة، وما يشبهها؛ لأن كلاً منها قصد فيه حصر الأخير لا الفاعل، ولو قصد حصر الفاعل لا انفصل^(٨). وقول سيبويه: إن الفصل ضرورة، لا يرد عليه، لأنه بناه على أن (إنما) ليست للحصر كما^(٩) نقل.

وإذا تأملت كلام المصنف وجدته في غاية التحرير، وذلك أنه قال: إن حصر بإنما. ولم يقل: إن وقع بعد إنما، وسيبويه لا يقول: إن حصر بإنما لا ينفصل. بل يقول: الحصر بإنما لا وجود له. فهما كلامان لم يتواردا على محل واحد. «أو رفع بمصدر مضاف إلى المنصوب» كقوله^(١٠):

(١) قال... وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿١٢﴾ يوسف ٨٦

(٢) والثاني، د.

(٣) الاستعمالات، د، ظ.

(٤) الفاعل ضمير مستتر عائد على ابن مالك.

(٥) كما فهم التبس، د.

(٦) يقول، ز، ظ.

(٧) ساقط من، د.

(٨) لا يقصد، ز.

(٩) بما، د، بإهمال الباء.

(١٠) لا يعرف.

/ بنصركم (١) نحن كنتم ظافرين (٢) فقد أغرى العدا (٣) بكم (٤) استسلامكم فشلا (٥) ٤٧
فلو نصب بمصدر مضاف إلى المرفوع لم يجب فصله، [بل يترجح نحو:
عجبت من ضربك، ومن ضربك إياه.

فإن قلت: بل يجب فصله (٦) [في بعض الصور كما إذا قلت: عجبت
من ضرب الأمير إياه، وعلى هذا فينبغي أن يجعل المنصوب في كلام المصنف
صفة للضمير محذوفاً، والتقدير: أو رفع بمصدر مضاف إلى الضمير المنصوب.
ليصير المعنى: أنه إذا نصب بمصدر مضاف إلى الضمير المرفوع لم يجب الفصل.
فيسلم: من النقص (٧) بمثل هذه الصورة؛ لأن المصدر فيها مضاف إلى ظاهر،
لا إلى ضمير [مرفوع (٨)؟

قلت: لا نسلم وجوب انفصال الضمير في صورة النقص (٩)، بل يجوز
اتصاله، بأن تفصل (١٠) بين المتضامين، فتقول: عجبت من ضربه الأمير، بجر
الأمير، كما وقع في قوله (١١):

- (١) بنصركم كم، ز.
- (٢) ظافرين، د.
- (٣) العدى، د، ظ، والكلمة واوية.
- (٤) بكم، أو، ز.
- (٥) يروى: كنتم واثقين وقد. ولم أقف له على مزيد.
- شرح التسهيل ١: ١٦٥؛ المقاصد ١: ٢٨٩-٢٩١؛ الهمع ١: ٦٣؛ الدرر ١: ٣٩.
- (٦) ما بين المعقوفين ساقط من، ز.
- (٧) النقص، ز، ظ.
- (٨) سقطت من، د.
- (٩) النقص، ظ.
- (١٠) يفصل، د.

(١١) الأحوص: عبدالله بن محمد بن عبدالله بن عاصم بن ثابت الأنصاري (٠٠-١٠٥ هـ =
٠٠-٧٢٣ م). اختلف في اسمه واسم أبيه، والراجح ما اخترت. شاعر متصرف في فنون
الشعر صافي الديباجة متين العبارة، لكنه كثير الغزل. يشب بنساء الأشراف، ويرمى بالأبنة
وطلب الغلمان.

..... فإن نكاحها مطر حرام^(١)

فيمن رواه بجر مطر، وهذا على حد قوله تعالى في قراءة ابن عامر^(٢):

= نفاه الوليد بن عبد الملك إلى دهلك، وبقي بها حتى خلى سبيله يزيد بن عبد الملك. مات بدمشق. جده عاصم يلقب: (حمي الدّين)؛ لأن المشركين قتلوه وأرادوا صلبه فحمته النحل منهم.

— الأغانى ٤: ٢٢٤-٢٦٦، ٢١: ٩٥-١١٢؛ ابن قتيبة ١: ٥١٨-٥٢١؛ الأمدي: ٤٨؛ الخزانة ١: ٢٣٢-٢٣٤. صدره: (١)

لئن كان النكاح أحل شيء
من قصيدة يذكر فيها رجلاً اسمه مطر مديم الخلق تزوج امرأة جميلة فكانت تحاول فراقه
ويأبى ومطلعها:

أأن نادى هديلاً يوم فلج على الأشراف في فتن حمام
ظلمت كأن دمك در سلك وهى نسقا وأسلمه النظام
وقبل الشاهد:
ولا غفر الإله لمنكحها ذنوبهم وإن صلوا وصاموا
وبعده:

كأن المالكين نكاح سلمى غداة يرومها مطر نيام
يروى: ذات فلج. فإن يكن النكاح. أحل أنثى.

هديل: ذكر الحمام. فلج: موضع. فتن: غصن. وهى: ضعف. نسق: در نسق، أي منظم. أسلمه: خذله. مطر: يروى بالجر، فهو مضاف إليه مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه فاعل المصدر (نكاح)، والضمير مفعوله. ويروى بالرفع فهو فاعل المصدر والضمير مفعوله. ويروى بالنصب، فهو مفعول به للمصدر، والضمير هو الفاعل

— الشجري ١: ٣٤١؛ ابن الناظم: ١٥٨؛ المغني ٢: ٧٤٨؛ المقاصد ١: ١٠٨-١١١، ٣: ٤٦٦-٤٦٨، ٤: ٢١١؛ التصريح ٢: ٥٩؛ الأشموني ١: ٢٧٩؛ السيوطي ٢: ٧٦٦-٧٦٨، ٩٥٢؛ الخزانة ١: ٢٩٤-٢٩٥؛ شعر الأحوص: ١٨٨-١٩٠.

(٢) أبي عمران عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصبي (٨ أو ٢١-١١٨ هـ = ٦٣٠ أو ٦٤٢-٧٣٦ م). قارىء أهل الشام وأحد السبعة. قرأ على أبي الدرداء - رضي الله عنه - والغيرة بن أبي شهاب صاحب عثمان بن عفان رضي الله عنه ومعاوية بن أبي سفيان والنعمان بن بشير وغيرهم وأخذ عنه يحيى بن الحارث الذماري وإسماعيل بن أبي المهاجر وخلاد بن يزيد.

— القراء الكبار ١: ٦٧-٧٠؛ الغاية ١: ٤٢٣-٤٢٥؛ ميزان الاعتدال ٢: ٥١. ط. مصر ١٣٢٥ هـ.

﴿قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾^(١) بنصب أولاد وجر الشركاء. «أو» رفع «بصفة جرت على غير صاحبها» كقوله^(٢):

غيلان^(٣) مية مشغوف بها هو مذ بدت له فحجاه^(٤) بان او كربا^(٥)

قال المصنف في الشرح^(٦) في باب المبتدأ: إن المرفوع بالفعل كذلك إذا حصل إلباس نحو: زيد وعمرو يضربه هو. فتقييده المسألة هنا بالصفة ليس بجيد، ثم إطلاقه الصفة مردود بمسألة زيد قائم أبواه لا قاعدان، فقد جرت الصفة على غير صاحبها، ولم يفصل الضمير.

فإن قلت: هل الصفة في هذه المسألة مسندة^(٧) إلى الضمير المرفوع المنفصل؟

قلت: كلامه محتمل لذلك كما صرح به ابن الحاجب في الكافية^(٨)، ولأن يكون المسند إليه هو الضمير المستكن في الصفة، وهذا الضمير البارز المنفصل تأكيد^(٩) له، إذ رفعه بالصفة صادق بالأمرين.

(١) ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ... لِيُرُدُّوهُمْ وَلِيَلْبَسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرَّهُمْ وَمَا يُفْتَرُونَ﴾ ١٣٧ الأنعام (٦).

(٢) قيل: ذو الرمة، وهو بعيد مع قوله: غيلان مية. لأنه المراد بذلك، وليس البيت في ديوانه، وألحق بما نسب إليه.

(٣) أهملت الغين في، د.

(٤) محجاة، د.

(٥) لم أقف له على مزيد في مراجعي.

— ذو الرمة: ٦٦١؛ شرح التسهيل: ١٦٥؛ الجمع: ٦٣؛ الدرر: ٣٩: ١.

(٦) على التسهيل ٥٠: ب قال: (وإن كان الجاري على غير ما هو له — من خير ونعت وحال — فعلا

وأمن اللبس، اغتفر ستر الضمير، كقولك: الخبز زيد يأكله، فلو خيف اللبس وجب الإبراز، كقولك: غلام زيد يضربه هو، إذا كان المراد أن زيدا يضرب الغلام).

(٧) مستندة، ظ.

(٨) ١٣: ٢.

(٩) تأكيدا، ز، ظ.

قال الرضي الإستراباذي^(١): الضمير البارز بعد الصفة إذا جرت على غير من هي له تأكيد للضمير المستكن^(٢) فيها لا فاعلها^(٣)، كما في ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾^(٤)، وذلك لأنك تقول: - مطرداً نحو^(٥) الزيدون ضاربوهم نحن، والزيدان الهندان^(٦) ضارباهما [هما^(٧)]، وقد عرفت ضعف [نحو^(٨)]: جاءني رجل قاعدون غلمانه.

وقال الزمخشري^(٩) في أحاجيه^(١٠): بل تقول ضاربهم نحن، وضارباهما هما، فإن ثبت ذلك فهو فاعل كما قيل. «أو أضمر العامل أو آخر» فالأول نحو: إياه. لمن قال: من أضرب؟. ومنه قوله^(١١):

فإياك إياك المرء فإنه إلى^(١٢) الشر دعاء وللشر جالب^(١٣)

(١) أهملت الذال في، د، وكلامه في شرح الكافية ٢: ١٥.

(٢) المستحق، ز، ظ.

(٣) لا فاعلا، د.

(٤) ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ... وَكَلَّا مِنْهَا رَعْدًا حَيْثُ شِئْتُمْ وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾

٣٥ البقرة (٢) ﴿وَيَا آدَمُ... كَلَّا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمْ وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ ١٩ الأعراف (٧).

(٥) نحن، ز، ظ.

(٦) الهندتان، ز، والهندان، ظ.

(٧) سقطت من، د.

(٨) سقطت من، ز.

(٩) الكلام للرضي.

(١٠) أهملت الياء في، ز، ظ.

(١١) الفضل بن عبد الرحمن بن العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب القرشي الهاشمي (١٧٣-٠٠ هـ = ٧٩٠-٠٠ م) تقريباً.

قال المرزباني: شيخ بني هاشم في وقته وشاعرهم وعالمهم. احتج بشعره سيبويه.

المرزباني. ٣١٠؛ مقاتل الطالبيين: ٢٥٤.

(١٢) على، ظ.

(١٣) يروي وللغي، أنشد البغدادي قبله نقلا عن ابن بري:

من ذا الذي يرجو الأبعد نفعه إذا هو لم تصلح عليه الأقارب

وقد مر بك في التعريف بالشاعر أن سيبويه احتج بشعره، وهم يشيرون إلى هذا البيت، =

والثاني نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ^(١)﴾ وإنما لزم الانفصال في الموضوعين، لأنه لا يمكن أن يكون كالجزم الأخير من العامل المحذوف أو المؤخر. «أو كان» العامل^(٢) «حرف نفي» نحو: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ^(٣)﴾، ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ^(٤)﴾ وقول الشاعر^(٥):

إن هو مستوليا على أحد إلا على أضعف المجانين^(٦)
وإنما انفصل هنا لأنه لو اتصل لوجب استتاره إذا كان مفرداً غائباً
— مثلاً — بعد تقدم^(٧) ذكر زيد، فيقال: زيد ماقائماً. على أن يكون في
(ما) ضمير زيد، فيؤدي إلى استتار الضمير في الحرف، واللازم باطل؛ لأنه على
خلاف لغتهم، ولا يخفك أن هذا الموجب إنما هو على لغة من أعمل الحرف^(٨)،

= والذي فهمته من كلام سيويه لا يؤيد ما قالوا، فقد أنشده دون نسبة، بل إنه قال:
لو قلت: إياك الأسد تريد من الأسد لم يجز كما جاز في (أن) إلا أنهم زعموا أن
ابن أبي إسحق أجاز هذا البيت) وأنشد البيت.

— سيويه ١: ١٤١؛ المقتضب ٣: ٢١٣؛ الخصائص ٣: ١٠٢؛ المرزباني: ٣١٠؛
ابن يعيش ٢: ٢٥؛ الزبيدي: ٥٣؛ الرضي ١: ١٨٣؛ المغني ٢: ٧٥٦؛ شرح التسهيل
٩٢؛ المقاصد ٤: ١١٣-١١٤، ٣٠٨-٣٠٩؛ التصريح ٢: ١٢٨؛ الخزانة
١: ٤٦٤-٤٦٥؛ الأشموني ٣: ٨٠، ١٨٩.

(١) سورة الفاتحة (١).

(٢) أي العامل، د.

(٣) ﴿الَّذِينَ يَظَاهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَابِهِمْ... إِنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ غَفُورٌ﴾ ٢ المجادلة (٥٨).

(٤) من الآيات: ١٣٤ الأنعام (٦)؛ ٥٣ يونس (١٠)؛ ٣٣ هود (١١)؛ ٢٢ العنكبوت (٢٩)؛ ٣١ الشورى (٤٢)؛ وهذه آية الأنعام ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ...﴾.

(٥) مجهول.

(٦) يروي: على حزبه الملاعين على حزبه المناحيس.

— المقرب ١: ١١٥؛ شرح التسهيل ١: ١٦٥؛ ابن الناظم: ٥٨؛ الرضي ١: ٢٧٠؛
ابن عقيل ١: ٢٧٢؛ المقاصد ٢: ١١٣-١١٤؛ التصريح ١: ٢٠١؛ الأشموني ١: ٢٥٥؛
المهم ١: ١٢٥؛ الخزانة ٢: ١٤٣-١٤٤؛ الدرر ١: ٩٦-٩٧.

(٧) ما تقدم، د.

(٨) الحروف، ز، ظ.

وهم الحجازيون في (ما) ، وأهل العالية في (إن). وأما التميميون فموجب انفصال الضمير عندهم في هذه الصورة كون عامل الضمير معنوياً، لأنه عندهم مرفوع بالابتداء. «أو فصله متبوع» أي فصل العامل عن الاتصال بالضمير متبوع نحو:

﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾^(١) ، ﴿لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ﴾^(٢) ، ونحو:

٤٨ قام القوم وأنت، وحتى أنت/، وأكرمتهم حتى إياك، فإن أردت بحتى الجارة لم يجوز لأنها لا تجر الضمير، والمبرد يميزه فيقول: حثاك ، فيظهر^(٣) الفرق بين العاطفة والجارة بالفصل والوصل.

فإن قلت: لم عدل المصنف عن أن يقول: أو كان الضمير تابعاً، إلى قوله: أو فصله متبوع؟

قلت: لعله ليشمل مسألة غريبة^(٤) ذكرها أبو حيان في تفسيره^(٥) في قوله تعالى:

(١) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ... أَنْ تُوْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ...﴾ (١) الممتحنة (٦٠).

(٢) ﴿قَالَ... فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ ٥٤ الأنبياء (٢١).

(٣) فظهر، د.

(٤) أهملت الغين والتاء في، د.

(٥) لم يقل أبو حيان ذلك في هذا الموضع، وذلك أنه قال في البحر ١: ١٧٩: ﴿وَإِيَّايَ فَاتَّقُونَ﴾ الكلام عليه إعراباً كالکلام على قوله: ﴿وَإِيَّايَ فَارْهَبُونَ﴾ والكلام على هذه الآية قدمه في ١: ١٧٥-١٧٦، ونصه: «(إيائي) منصوب بفعل محذوف مقدراً بعده لانفصال الضمير إيائي ارهبوا، وحذف للدلالة ما بعده عليه، وتقديره قبله وهم من «السجاوندي» إذ قدره: فارهبوا إيائي، وفي مجيئه ضمير نصب مناسبة لما قبله؛ لأن قبله أمر، ولأن فيه تأكيداً، إذ الكلام مفرغ في قالب جملتين، ولو كان ضمير رفع لجاز، لكن يفوت هذان المعنيان، وحذفت الياء ضمير النصب من «فارهبون»، لأنها فاصلة، وقرأ ابن أبي اسحاق بالياء على الأصل. قال الزمخشري: وهو أوكد في إفادة الاختصاص من: (إياك نعبد). ومعنى ذلك أن الكلام جملتان في التقدير (وإياك نعبد) جملة واحدة، والاختصاص مستفاد عنده من تقديم الممول على العامل وقد تقدم الكلام معه في ذلك، وأنا لا نذهب إلى ما ذهب إليه من ذلك).

﴿وَأَيَّيَ فَاتَّقُونَ﴾^(١)، فإنه جعل (إيأي^(٢)) مفعولاً مقديماً، والياء في (اتقون) توكيداً. فهذه صورة وقع الضمير فيها تابعاً، ولم يفصل لاتصاله بالعمل لفظاً، ولا يتصور مثل ذلك إذا كان العامل مفصلاً عن مباشرة الضمير بمتبوع فيتعين الفصل، فكأنه اختار هذه العبارة لهذا المعنى فتأمله. «أو ولي» الضمير واو المصاحبة» كقوله^(٣):

فآليت^(٤) لا أنفك أحدو قصيدة تكون وإياها بها مثلاً بعدي^(٥)

«أو» ولي «إلاً» كقوله تعالى: ﴿أَمَرَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾^(٦) وقال الشاعر^(٧):

(١) ﴿وَأَيُّنَا بِمَا أَنْزَلْتَ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوا أَوْلَ كَافِرٍ بِهِ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا...﴾ (٤١) البقرة (٢).

(٢) إي، د.

(٣) أبي ذؤيب الهذلي.

(٤) فليت، ز.

(٥) من أبيات خمسة قالها لعشيقته أم عمرو، وقد أفسدها عليه ابن أخته خالد، والشاهد خامسها. أولها:

تريدين كيما تجمعيني وخالدا
وقبل الشاهد:

فكنت كرقراق السراب إذا جرى
لقوم وقد بات المطي بهم تحدي

بروى: فأقسمت. أحمذو، بالمعجمة من حذوت النعل بالنعل، سويتها بها، والمهملة من الحداء، وهو الغناء خلف الإبل.

— الهذليون ١: ١٥٩؛ السكري ١: ٢١٩، ٣: ١٣٩٦؛ الأغاني ٦: ٢٧٤—٢٧٥؛ شرح التسهيل ١٠٧: ب؛ المقاصد: ٢٩٥—٢٩٩؛ التصريح ١: ١٠٥؛ الهمع ١: ٢٣، ٢٢٠؛ الخزانة ٣: ٥٩٧—٥٩٩؛ العباسي ٢: ١٦٧؛ الدرر ١: ٤٠، ١٨٩—١٩٠.

(٦) ﴿... إِنْ أَحْكَمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمْرٌ... ذَلِكَ لِلَّذِينَ أَلْفَمُوا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ٤٠ يوسف ١٢.

(٧) عمرو بن معدي كرب الزبيدي.

قد علمت سلمى وجاراتها ما^(١) قطر الفارس إلا أنا^(٢)

«أو» ولي «إما» كقولك^(٣): [قام^(٤)] إما أنا وإما أنت. وقول الشاعر^(٥):

بك أو بي استعان فليك^(٦) إما أنا أو أنت ما ابتغى المستعين^(٧)

«أو» ولي «اللام الفارقة» بين إن النافية والمخففة من الثقيلة كقوله^(٨):

(١) فطر، ز، ظ.

(٢) من أبيات قالها - رضي الله عنه - يوم القادسية:
أولها:

ألم بسلمى قبل أن تظعنا إن بنا من جها ديدنا
وقبل الشاهد:

تنشر وحفا مسكرا على لباتها أسود مغدودنا
وبعده:

شككت بالرمح حيازمه والخييل تعدو زيمنا
يروى:

إن لسلمى عندنا ديدنا

وحفا: شعرا كثيرا حسنا. مسكراً: ممتدا. مغدودنا: شديد السواد. قطر: صرعه على أحد قطريه، أي جانبه. حيازمه: صدره وما يضم عليه حزامه، الجمع في معنى الواحد؛ إذ ليس للرجل أكثر من حيزوم. زيمنا: متفرقة.

- سيبويه ١: ٣٧٩؛ شعر عمرو: ١٥٤-١٥٥، ٢٣١؛ الأغاني ١٥: ٢١٦؛ السكري ١: ٢٥؛ الصناعتين: ٥٩؛ ابن يعيش ٣: ١٠١، ١٠٣؛ المغني ١: ٣٤٢؛ السيوطي ١: ٧١٩-٧٢٠؛ درة الغواص: ١١١. (ط- أوروبا).

(٣) كقوله، ز.

(٤) سقطت من، ز.

(٥) لا يعرف.

(٦) قلبك، د.

(٧) استشهد به في شرح التسهيل ١: ١٦٦، وتكلم عليه في المقاصد ١: ٢٩٩-٣٠٠، ولم ينشدا معه مزيدا، وفي الثاني: (فَلَيْلٍ). من الولاية.

(٨) لم يسمه أحد.

إن وجدت الصديق حقاً لإيّاك فمُرني^(١) فلن أزال مطيعاً^(٢) وقد يتخيل^(٣) أن المصنف لوقال: لام الابتداء، لكان أحسن لشموله لنحو: إن الكريم لأنّ، وليس كذلك لوجهين:

أحدهما: أن اللام الفارقة ليست لام الابتداء عند أبي علي الفارسي وأبي الفتح بن جني وجماعة، فلا يكون التعبير بلام الابتداء شاملاً لها على هذا الرأي. وسيأتي في ذلك كلام.

والثاني: أن الفصل في نحو: إن الكريم لأنّ، ليس من جهة اللام؛ لحصوله قبلها، بل من جهة كونه خيراً لأنّ^(٤).

«أو نصبه» أي الضمير «عامل في مضمّر قبله غير مرفوع إن اتفقاً رتبة»، بأن يكونا^(٥) جميعاً ضميري متكلم أو مخاطب أو غائب نحو: علمتني إياي، [وعلمتكَ إياك^(٦)]، وعلمته إياه، فلو كان الضمير الذي قبله مرفوعاً نحو: علمتني، لم يجز الفصل. «وربما اتصلاً غائبين إن لم يشبها لفظاً» نحو: ما حكاه الكسائي (هم أحسن الناس وجوهاً وأنضّرهموها^(٧))، ومنه قول مغلّس^(٨):

(١) فمُرني، ظ، وأهملت النون في، د.

(٢) ليس في المراجع له سابق ولا لاحق. إن: مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوفاً، ووهم العيني حيث أعربها أداة شرط.

— شرح التسهيل ١: ١٦٧؛ المقاصد ١: ٣٠١؛ التصريح ١: ١٠٥؛ الهمع ١: ٦٣؛

الدرر ١: ٤٠.

(٣) يستحيل، ز.

(٤) خبر ان، د.

(٥) يكون، د.

(٦) سقطت من، ز، ظ.

(٧) وأنضّرهم هموماً، ظ.

(٨) ابن لقيط السعدي على ما قال المرزباني، ونقله البغدادي عن ابن هشام في شرح شواهد، وبعضهم يقول: الأسدي.

والظاهر أنه وقع في اسمه تداخل مع مغلّس بن لقيط بن حبيب بن خالد بن نضلة بن الأشر بن جحوان. وكلاهما جاهلي، والله أعلم.

وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة لضغهماها^(١) يقرع العظم نابها^(٢)

وقول الآخر^(٣):

لوجهك في الإحسان بسط وبهجة أنا لهماه قفو^(٤) أكرم والد^(٥)

وهو قليل جداً، والوجه الانفصال، فإن اشتبها لفظاً امتنع الاتصال نحو:

= - المرزباني: ٣٩٠-٣٩١؛ المقاصد ١: ٣٣٣-٣٣٤؛ الخزانة ٢: ٤١٥، ٤١٩-٤٢٠.

(١) بضغهماها، د.

(٢) من قصيدة قالها لما مات أخوه أطيط، وكان به باراً، وكان للشاعر أخوان غيره يضمران له العداوة، وهما مدرك ومرّة، ولم تقف على مانجزم معه بأول القصيدة وما قبل الشاهد وما بعده. يروى:

..... تم بضغمة على قلبي غيظ يهزم العظم نابها

أعضهماها. على علّ غيظ يقصم. تم بضغمة.

عل: تكرر. يقصم العظم: يكسره ويفصله.

الكلام على الشاهد: تكلم الناس في هذا البيت وأكثروا فيه الخلاف، وقد نقل البغدادي من ذلك الكثير، ومن ذلك ما قاله ابن الشجري: (يقول: جعلت نفسي تطيب لأن أضغهما ضغمة يقرع لها الناب العظم. وصف (ضغمة) بالجملة، والمصدر الذي هو الضغم مضاف إلى المفعول، وفاعله محذوف التقدير: لضغمي إياها، والهاء التي في قوله لضغهماها، عائدة إلى الضغمة، فانتصابها إذن انتصاب المصدر...، وأضاف الناب إلى ضمير الضغمة؛ لأن الضغم إنما هو بالناب، واللام في قوله: لضغهماها، متعلقة بـ(يقرع)، أي يقرع عظمها نابي لضغمي إياها ضغمة واحدة).

- سيبويه ١: ٣٨٤؛ الشجري ١: ٨٩، ٢: ٢٠١-٢٠٣؛ ابن يعيش ٣: ١٠٥؛ شرح

التسهيل ١: ١٦٧؛ ابن الناظم: ٢٥؛ الرضي ٢: ١٩؛ المقاصد ١: ٣٣٣-٣٤٢؛ الأشموني

١: ١٢١؛ المرزباني: ٣٩٠؛ الخزانة ٢: ٤١٥-٤١٩.

(٣) لم يسموه.

(٤) قفو، د.

(٥) هكذا ينشدونه فرداً، ومن استشهد به:

- ابن الناظم: ٢٥؛ المقاصد ١: ٣٤٢-٣٤٤؛ والتصريح ١: ١٠٩؛ والأشموني

١: ١٢١؛ والهمع ١: ٦٣؛ والدرر ١: ٤١.

زيد الدرهم أعطيتها، وفي كلام سيبويه ما يدل على^(١) جوازه؛ فإنه قال^(٢):
والكثير في كلامهم أعطاه إياه. فاقضى ذلك أن نحو: أعطاهوه واقع في كلامهم
بقلة.

«وإن اختلفا رتبة» بأن يكون أحدهما لمتكلم والآخر لمخاطب أو غائب
«جاز» في الثاني «الأمران»: الاتصال والانفصال فنقول^(٣): الدرهم أعطيتك،
وأعطيتك إياه، وأما الأول الذي هو وال للفعل فلا يكون إلا متصلاً كما رأيت.
«ووجب - في غير ندور - تقديم الأسبق رتبة مع الاتصال» فيقدم
المتكلم على المخاطب والمخاطب على الغائب نحو: يا غلام أعطانيك زيد^(٤)،
[والدرهم أعطانيه زيد^(٥)]، والدرهم أعطيتك، هذا في الأمر الغالب، وندر
غيره كما روي من قول عثمان، رضي الله عنه: أراهمني الباطل شيطاناً. فقدم
ضمير الغائب على ضمير المتكلم مع الاتصال، قال المصنف^(٦): والقياس
أراهمنيهم. وانتقد بأن ضمير الجمع للغائب هو الفاعل في المعنى، فالقياس إذن^(٧)
أراهم إياي، وإنما قال: مع الاتصال. احترازاً من الانفصال، فإن لك معه
تقديم ما شئت منها، فتقول^(٨): / الدرهم أعطيتك إياه، وأعطيته إياك^(٩)،
[لكن^(١٠)] هذا مقيد بانتفاء اللبس، وأما مع وجود اللبس فيجب تقديم ما هو
فاعل في المعنى نحو: زيد أعطيتك إياه. «خلافاً للمبرد وللكثير^(١١) من
القدماء» وفي بعض النسخ: ولكثير من القدماء. بتكيز كثير، وهؤلاء جوزوا

(١) على على، ز.

(٢) في كتابه ١: ٣٨٤.

(٣) فيقول، ز.

(٤) أعطيتك زيدا، ز.

(٥) ساقط من، ز.

(٦) لم أجده في شرح التسهيل ١: ١٣٣، ١٦٨ حيث استشهد بقول عثمان.

(٧) إذا، د، إذ، ظ.

(٨) فيقول، ز.

(٩) إياه، د.

(١٠) سقطت من، د.

(١١) والكثير، ز، ظ، ولكثير، م.

تقديم غير الأسبق رتبة مع الاتصال نحو: أعطيتهاوك، كأنهم استندوا فيه إلى ما تقدم من: أراهمني الباطل شيطاناً، لكنهم مع ذلك يقولون: الانفصال أحسن.

«وشذ إلالك» بكسر الكاف في قول الشاعر: (١)

وما نبالي إذا ما كنت جارتنا أن لا يجاورنا إلالك ديار (٢)
حيث أتى بالضمير متصلاً بعد إلاً وحقه أن يكون منفصلاً [كما تقدم (٣)]،
فهذا يعد من الضرورات (٤) «فلا يقاس عليه» بحيث يستعمل مثله في السعة،
وقد يقال: إن الحكم بشذوذ (إلالك) مقتض (٥) لعدم القياس عليه، فيكون
قوله: فلا يقاس عليه. أمراً استغني عنه.

فإن قلت: المنقول عن ابن الأنباري جواز مثل ذلك في الكلام، فهو بما
يقاس عليه عنده، فلعل المصنف أشار بقوله: فلا يقاس عليه. إلى هذا القول؟
قلت: إن ثبت أن ابن الأنباري يميز القياس على ذلك، كما يقتضيه
كلام ابن قاسم وغيره، فلا يمكنه أن يحكم بشذوذ مستنده في القياس لمنافاته له، نعم
يمكن أن يكون مخالفاً في (٦) الأمرين معاً شذوذ (٧) (إلالك) ونفي (٨) القياس عليه.

(١) مجهول.

(٢) يروى: حاشاك. ولا شاهد فيه حينئذ. والبيت من شواهد: الخصائص ١: ٣٠٧، ٢: ١٩٥؛
ابن يعيش ٣: ١٠١، ١٠٣؛ شرح التسهيل ١: ١٦٨، ١١٢؛ ب؛ ابن الناظم: ٢١؛ الرضي
٢: ١٤؛ ابن عقيل ١: ٨٠؛ المغني ٢: ٤٩٢؛ المقاصد ١: ٢٥٣-٢٥٥؛ التصريح ١: ٩٨،
١٩٢؛ الأشموني ١: ١٠٩؛ السيوطي ٢: ٨٤٤-٨٤٥؛ الخزانة ٢: ٤٠٥-٤٠٦؛ درة
الغواص: ١١١.

(٣) سقطت من، د.

(٤) الضروريات، د.

(٥) مقتضى، د.

(٦) وضع مكان «في» لام الجر في، ز، ظ.

(٧) في شذوذ، ز، ظ.

(٨) وفي نفي، ز، ظ.

وحينئذٍ تظهر فائدة الإتيان بالجملة الثانية؛ وذلك لأن المخالفة في الأولى لا تستلزم^(١) المخالفة في الثانية؛ إذ من الجائز أن يخالف المخالف في شدوذ (إلاك)، لكونه عنده كثيراً، ولا يخالف في عدم القياس عليه؛ لأنه لم يبلغ من الكثرة إلى الحد الموسَّغ^(٢) للقياس عليه، فلذلك لم يستغن بالأولى عن الثانية، وفي بعض النسخ: فلا يقاس عليه ولا يجوز حتاك^(٣) خلافاً لابن الأنباري فيها^(٤).

«ويختار اتصال نحو هاء «أعطيتك» وهو كل مفعول ثانٍ ليس بخبر^(٥) في الأصل نحو: ﴿أَنْزَلْنَاهُمْ مَكْمُوهًا﴾^(٦)، واقتصر سبويه^(٧) فيه على ذكر الاتصال. قال المصنف^(٨) [رحمه الله^(٩)]: وظاهر كلامه لزوم الاتصال. وأجاز غير سبويه الانفصال، ويدل عليه قوله عليه الصلاة والام «إن الله ملككم^(١٠) إياهم، ولو شاء لملكهم إياكم^(١١)».

«و» يختار «انفصال الآخر من نحو: «فراقها» في قول الشاعر^(١٢):

(١) يستلزم، ز.

(٢) المتبوع، د.

(٣) حتى، ك، د.

(٤) الزيادة هي: ولا يجوز... الخ وهي ثابتة في واحدة من أصول (م).

(٥) ليس خبراً، د.

(٦) ﴿قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَىٰ بَيْتَةٍ مِنْ رَبِّي وَآتَانِي رَحْمَةً مِنْ عِنْدِهِ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنْزَلْنَاهُمْ مَكْمُوهًا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾ ٢٨ هود (١١).

(٧) في كتابه ١: ٣٨٤.

(٨) في شرح التسهيل ١: ١٦٩.

(٩) سقطت من، د.

(١٠) منكم، د.

(١١) استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ١: ١٦٩، وفيه: فإن الله... ملكهم... وشواهد التوضيح: ص ٣٠، وفي الكتابين صرح برفعه إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - لكن قال محقق الثاني: لم أقف عليه.

(١٢) يحيى بن طالب الحنفي، ولا أعرف عنه شيئاً.

تغربت^(١) عنها كارها فتركها وكان فراقها أمر من الصبر^(٢)
 والمراد بهذا كل ضمير منصوب بمصدر مضاف إلى ضمير قبله هو فاعل
 «و». من نحو: «منعكها» في قول الشاعر^(٣):

فلا تطمع - أبيت اللعن - فيها ومنعكها بشيء يستطاع^(٤)
 والمراد بهذا: كل ضمير منصوب بمصدر مضاف إلى ضمير قبله^(٥) وهو^(٦)
 مفعول.

«و» من نحو: «خلتكه» وهو كل ضمير [هو^(٧)] ثاني مفعولين أصلهما

(١) أهملت الغين في، ظ.

(٢) من أبيات أولها:

أحقا عباد الله أن لست ناظرا
 وقبل الشاهد:

فيا حزناً ماذا أجن من الهوى
 ومن مضمرة الشوق الدخيل إلى حَجْر
 يروى: تعزيت عنها حقبة. معجم البلدان (قرقرى)، شرح التسهيل ١: ١٧٠؛ المقاصد
 ٣٠٥-٣٠٨.

(٣) قحيف العجلي، أو رجل من تميم.

(٤) من أبيات أوردها أبوتمام في حماسه وأولها:

أبيت اللعن إن سكابٍ علق
 نفيس لا تعار ولا تباع
 وقبل الشاهد:

سليلة سابقين تناجلاها
 وإذا نسبا يضمها الكراع
 وبعده:

وكفي تستقل بحمل سيفي
 وبى ممن تهضمني امتناع
 سكاب: اسم فرس. علق: شيء نفيس. الكراع: فحل تنسب إليه الخيل الكريمة.
 - الحماسة ١: ٥٢؛ شرح لتسهيل ١: ١٧٠؛ ابن الناظم: ٢٤؛ الرضي ٢: ١٩؛ المغني
 ١: ١١٧؛ المقاصد ١: ٣٠٢-٣٠٥؛ الأشموني ١: ١١٨، ١٢٠؛ السيوطي ١: ٣٣٨-٣٣٩؛
 الخزانة ٢: ٤١٣-٤١٥.

(٥) ما قبله، ظ.

(٦) هو، ز، ظ.

(٧) سقطت من، د.

المبتدأ والخبر، فالانفصال^(١) في هذه الصور الثلاث أرجح عند المصنف. ومن الانفصال في الصورة الأخيرة قول الشاعر^(٢):

أخي حسبتك إياه وقد ملئت أرجاء صدرك بالأضغان والإحن^(٣)

ووجه اختيار الانفصال في الصورتين الأوليين^(٤) أن الانفصال فيما ولي الضمير [المجرور أولى من الانفصال فيما ولي الضمير^(٥)] المنصوب؛ لأن الفعل أقعد في اتصال الضمير به من المصدر؛ لأنه يطلب الفاعل والمفعول لذاته، والمصدر يطلبهما لمشايبته له.

ووجه اختيار الانفصال في الصورة الأخيرة أن في مفعولي (خلت) رائحة^(٦) المبتدأ والخبر اللذين حقهما الانفصال. «وكهأ» «أعطيتك» هاء» نحو: «كنته» وهو ما وقع خبراً لـ (كان) أو إحدى أخواتها، فيختار فيه الاتصال/وهو رأي المصنف^(٧)، وصرح ابن الحاجب وجماعة بأن المختار في خير ٥٠ (كان) الانفصال.

ووجه الأول كون الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول، فكنته كضربته.

(١) والانفصال، د.

(٢) مجهول.

(٣) لم أقف له على سابق ولا لاحق.

أرجاء صدرك: نواحيه، واحدها: رجا. والاستشهاد في قوله: حسبتك إياه، فقد فصل الضمير الثاني على المختار لتحقيق ما شرط ابن مالك.

— شرح التسهيل ١: ١٧٢؛ ابن الناظم: ٢٤؛ المقاصد ١: ٢٨٦-٢٨٧؛ التصريح

١: ١٠٧؛ الأشموني ١: ١١٩.

(٤) الأولين، ظ.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من، ز.

(٦) بعد رائحة، ز، ظ.

(٧) كما صرح به في هذا المتن، هنا، وفي الألفية ص ٦ حيث قال:

وصل أو افضل هاء سلتيه وما أشبهه في كنته الخلف انتمى

كذلك خلتنيه واتصالا أختار غيري أختار الانفصالا

ووجه الثاني أن اسمها في الحقيقة ليس فاعلاً حتى يكون كالجزم من عامله^(١)، بل الفاعل في الحقيقة مضمون الجملة؛ لأن الكائن - في قولك: كان زيد قائماً - (زيد، كما يجيء في الأفعال^(٢)) الناقصة، قال عمر بن أبي ربيعة:

لئن كان إياه لقد حال بعدنا عن العهد والإنسان قد يتغير^(٣)
وقال: (٤)

(١) فاعله، ظ.

(٢) ما بين الهلالين مكرر في، ز.

(٣) البيت من قصيدته الرائية المشهورة.

مطلعها:

أمن آل نعم أنت غاد فمبكر
غداة غد أم رائح فمهجر
وقبل الشاهد:

فقلت: نعم: لا شك غير لونه
سرى الليل يجي نصه والتهجّر
وبعده:

رأت رجلاً أما إذا الشمس عارضت
فيضحى وأما بالعشي فيخصر

يروى: يطوي نصه. يجي نصفه - أما إذا الشمس - عارضت. مهجر: سائر في الهجرة. سرى الليل: السير فيه. النص: السير بشدة. يضحى: يظهر للشمس. يخصر: يبرد. فعله خصر: من باب فرح.

- عمر: ٨٤-٩٥؛ الكامل ٦١٣:٢-٦٢٣؛ ابن يعيش ٣:١٠٥، ١٠٧؛ المقرب

١:٩٥؛ الرضي ٢:١٩؛ المقاصد ١:٣١٤-٣٣٣؛ التصريح ١:١٠٨؛ الأشموني ١:١١٩؛

الخرزانه ٢:٤٢٠-٤٢٤.

(٤) عمر بن أبي ربيعة أو العرجي: أبو عمر عبدالله بن عمر بن عمرو بن عثمان بن عفان الأموي القرشي (١٢٠-٠٠هـ = ٧٨٠-٠٠م) تقريباً. شاعر مطبوع غزل من أهل مكة، مولع بالصيد واللهو، معروف بالطرف والسخاء والفرسية، رافق مسلمة بن عبد الملك في حروبه مع الروم فأبلى البلاء الحسن. شُبه بأب محمد بن هشام الوالي على مكة، لا علاقة بينهما، بل ليسىء إليه فحسبه وضربه وشهره في الأسواق والعرجي: نسبة إلى العرج: قرية في الطائف. وهو القائل في قصيدة:

أضاعوني وأي فتى أضاعوا ليوم كريمة وسداد ثغر

- الأغاني ١:٣٨٣-٤١٧؛ ابن قتيبة ٢:٥٧٤-٥٧٦؛ الخزانة ١:٣٧؛ ٢:٤٢٥.

ليت هذا الدهر شهر لا نرى^(١) فينه عريبا^(٢)
 ليس إياي وإياك ولا نخشى رقيبا^(٣)
 وقد جاء [على^(٤)] ما حكاه سيبويه^(٥): ليسني وكأنني قال:
 عددت قومي كعديد الطيسي إذ ذهب القوم الكرام ليسي^(٦)

(١) يرى، د.

(٢) أعجمت العين في، د، ز.

(٣) جاء البيتان في قصيدة لعمر بن أبي ربيعة مطلعها:

قد نبا بالقلب منها إذ تواعدنا الكشيبا
 قولها: أحسن شيء بك قد لف حبيبا
 وقبلهما:

نأيها سقم وأشتا ق إذا تمشي قريبا
 وبينهما:

مقمر غيب عنا من أردنا أن يغيبا
 وبعدهما:

جلست مجلس صدق جمعت حسنا وطيبا
 ورواية الديوان:

ليس إلاي وإيا ه

وعليها لا شاهد في البيت، لكنه شاهد على وصل الضمير بعد (إلا)، وهو من
 الضرورات نظير: (إلاك ديار).

وجاء البيتان في قصيدة للعرجي مطلعها البيت الثاني في قصيدة عمر إلا أن فيه:
 (.... بلد لف....) وعندني أن ما في بيت عمر خطأ، وما قبل الشاهد وما بعده
 وما بينها في قصيدة عمر موجود في قصيدة العرجي.
 ورواية الديوان:

غير أسماء وجمال ثم لا نخشى رقيبا
 ولا يخفي أنه لا شاهد فيه أيضاً.

— عمر: ٤٣٠-٤٣٢، ٤٧٧؛ العرجي: ٦١-٦٣؛ سيبويه ١: ٣٨١؛ المقتضب
 ٣: ٩٨؛ المنصف ٣: ٦٢؛ ابن يعيش ٣: ٧٥-٧٦، ١٠٧؛ شرح التسهيل ١٣٥: ب؛ الرضي
 ٢: ١٩؛ الخزائن ٢: ٤٢٤-٤٢٥.

(٤) ليست في، د.

(٥) في كتابه ١: ٣٨١.

(٦) مرّ الكلام عليه في ٢: ٦٠.

وقيل - لبعض العرب^(١) - : إن فلاناً يريدك. فقال: عليه رجلاً ليسني^(٢).

وقال أبو الأسود الدؤلي:

فإن لا يكنها أو تكنه^(٣) فإنه أخوها غذته^(٤) أمه بلبانها^(٥)

وفي الحديث: (إن يكنه فلن تسلط عليه، وإن لم يكنه فلا خير لك في قتله^(٦))^(٧).

«وخلّف ثاني مفعولي [نحو^(٨)]: «أعطيت زيداً درهماً» في باب الإخبار» يعني أن هذا أيضاً مثل هاء (أعطيتكه) في اختيار الاتصال فيه، فإذا

(١) الاعراب، د.

(٢) رجل ليسي، د.

(٣) يكنه، د، وعطفت بالواو في، ز.

(٤) أهملت الذال في، د، ز.

(٥) الثالث من أبيات ثلاثة، وقبله:

وإن امرءاً قد نال في الحق حظه
دع الخمر يشربها الغواة فإنني
يروى: مغنياً بمكانها. فإنه أخ.

لبانها: - بكسر اللام - لبن المرأة، ويفتحها: لبن الحيوان، والمعنى على التشبيه.

- أبو الأسود: ١٨٩؛ سيبويه ١: ٢١؛ المقتضب ٣: ٩٨؛ إصلاح المنطق: ٢٩٧؛

المقرب ١: ٩٥-٩٦؛ الرضي ٢: ١٩؛ المقاصد ١: ٣١٠-٣١٤؛ ابن يعيش

٣: ١٠٦-١٠٧؛ الأشموني ١: ١١٨؛ الخزانة ٢: ٤٢٦-٤٢٨.

(٦) سقطت من، ز.

(٧) قاله - صلى الله عليه وسلم - لعمر بن الخطاب - رضي الله عنه - في قصة ابن صياد، وبهذا

اللفظ أخرجه البخاري عن ابن عمر ٢: ٨٢، ٤: ٥٦، ٨: ٣٤، ١٠٧ لكن روايته في الموضوعين

الأخيرين مغايرة لما عندنا، وأخرجه مسلم ٤: ح ٢٩٣٠؛ وأبو داود ٦: ح ٤١٦٢؛ والترمذي

٦: ح ٢٣٤٨؛ وبينهم اختلاف في الألفاظ لا يتم به الاستشهاد ما عدا مسلماً، والحديث في

شرح التسهيل ١: ١٧١.

(٨) سقطت من، ظ.

أخبرت^(١) عن الدرهم في [مثل^(٢)] هذا المثال قلت: الذي أعطيته زيداً درهم. وهذا اختيار المازني؛ لأن الاتصال هو الأصل، واختار قوم الانفصال فيه، فتقول^(٣): الذي أعطيت زيداً إياه درهم^(٤). على قاعدة باب الإخبار، وهو أنك تضع الضمير موضع المخبر عنه، ورجح أيضاً بوجوب^(٥) الانفصال عند خوف اللبس، فتقول: - في أعطيت زيداً^(٦) عمراً^(٧) - الذي أعطيت زيداً إياه عمرو. «ونحو: ضمنت إياهم الأرض» في قول الشاعر^(٨):

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت إياهم الأرض في دهر الدهارير^(٩)

(١) خبرت، د.

(٢) سقطت من، د.

(٣) فيقول، د.

(٤) دهم، ز.

(٥) لوجوب، ز، ظ.

(٦) زيد، د.

(٧) عمروا، ز، ظ.

(٨) الفرزدق: همام بن غالب، وقيل: أمية بن أبي الصلت، وليس بحق.

(٩) من قصيدة مدح فيها يزيد بن عبد الملك، وهجا يزيد بن المهلب.

مطلعها:

كيف بيت قريب منك مطلبه في ذاك منك كنائي الدار مهجور

وقبله:

إني حلفت ولم أحلف على فند فناء بيت من الساعين معمور

في أكبر الحج حاف غير متعل من حالف محرم بالحج مصبور

وبعده:

إذا يشورون أفواجا كأنهم جراد ريح من الأجداث منشور

لو لم يبشر به عيسى وبينه كنت النبي الذي يدعو إلى النور

يروى: من السارين. بالدهر.

- الفرزدق ١: ٢٦٢-٢٦٧؛ الخصائص ١: ٣٠٧، ٢: ١٩٥؛ الشجري ١: ٤٠؛

شرح التسهيل ١: ١٧٣؛ ابن الناظم: ٢٣؛ الرضي ٢: ١٦؛ ابن عقيل ١: ٨٩، ٩٥؛

المقاصد ١: ٢٧٤-٢٧٧؛ التصريح ١: ١٠٥؛ الأشموني ١: ١١٦؛ الخزانة

٤٠٩-٤١٠.

«ويزيدهم حباً إليّ هم» في قول الشاعر^(١):

وما أصحاب من قوم فأذكرهم إلا يزيدهم حباً إليّ هم^(٢)
 «من الضرورات»، وذلك لأنه^(٣) استعمل في كل منها المنفصل في
 مكان المتصل مع عدم داع إليه غير الضرورة، ووجه ذلك في البيت الثاني أن
 المصنف ادعى^(٤) أن الأصل فيه يزيدون أنفسهم، ثم صار يزيدونهم، ثم فصل
 ضمير الفاعل للضرورة وأخر عن ضمير المفعول.

قال ابن هشام في مغنيهِ^(٥): وحامله على ذلك ظنه أن الضميرين لمسمى

(١) زياد بن حمل بن سعد، ويقال: زياد بن منقذ، وفيه خلاف جلوانه في ٢: ٧٢.

(٢) من قصيدة قالها وهو في صنعاء يحنّ إلى وطنه.

مطلمها:

لا حبذا أنت يا صنعاء من بلد ولا شعوب هوى مني ولا نقم
 وقيل الشاهد:

وهم إذا الخيل حالوا في كواثبها فوارس الخيل لا ميل ولا قزم
 وبعده:

كم فيهم من فتى حلوشمائله جم الرماد إذا ما أخذ البرم
 رواية الحماسة: لم ألق بعدهم حياً فأخبرهم.

حالوا: ركبوا. كواثبها، جمع كاثبة: مقدم المنسج حيث تقع عليه يد الفارس،
 والمنسج: أسفل من الكاهل. البرم: الذي لا يدخل مع القوم في المسير.

— الحماسة ٣: ٣٢٤-٣٣٧؛ ابن يعيش ٧: ٢٦؛ شرح التسهيل ١: ١٧٣؛ ابن الناظم:
 ٢٣؛ المغني ١: ١٥٦-١٥٧؛ المقاصد ١: ٢٥٦-٢٧٤؛ التصريح ١: ١٠٤-١٠٥؛
 الأشموني ١: ١١٥؛ الخزانة ٢: ٣٩٣-٣٩٥؛ السيوطي ١: ١٣٤-١٣٨، ٤٢٨-٤٢٩.

(٣) سقطت اللام من، ز، ظ.

(٤) قال في شرح التسهيل ١: ١٧٣: (فد هم) الأخير فاعل يزيد، وظن بعضهم أن هذا جائز في
 غير الشعر، لأن قائله لو قال: يزيدونهم، لصلح، فيجعل المتصل - هو الواو- فاعلاً،
 والمنفصل توكيداً، وهذا وهم؛ لأن لك ضميرين متصلين لمسمى واحد أحدهما: فاعل، والآخر
 مفعول، وذلك لا يكون في غير فعل قلبي). وأنت ترى ما بين الكلامين من اختلاف، وما نقله
 الدماميني نقله ابن هشام بنصه في المغني ١: ١٥٧، فلعله عن كتاب غير شرحي التسهيل
 والكافية.

(٥) ١: ١٥٧.

واحد، وليس كذلك، فإن مراده أنه ما يصاحب قوماً فيذكر قومه لهم إلاً ويزيد^(١) هؤلاء القوم قومه حباً إليه؛ لما يسمعه^(٢) من ثنائهم [عليهم^(٣)] والقصيدة في حماسة أبي تمام^(٤).

قلت: قدر - رحمه الله - ما لا دليل عليه في البيت؛ لأنه قدر (لهم) بعد (أذكرهم) وقدر ثنائهم على قومه ليكون ذلك سبباً لزيادتهم إياه حباً في قومه، وهو^(٥) في غنية عن ذلك، إذ يجوز أن يكون المراد أنه إذا صاحب قوماً فذكر قومه - أي تذكركم - زاد هؤلاء القوم المصاحبون قومه حباً إليه، لما يشاهده من^(٦) انحطاط مرتبة هؤلاء من مرتبة قومه ففيه^(٧) إشارة إلى فضل قومه على كل من يصاحبه من الأقوام، وقد قال: في الصحاح^(٨) إنه يقال: ذكرته بلساني وبقلي^(٩)، وتذكرته بمعنى.

(١) أولاً يزيد، ز.

(٢) يسمعهم، ز، ط.

(٣) سقطت من، ز، ط.

(٤) حبيب بن أوس بن الحارث الطائي (١٧٢ أو ١٨٨ أو ١٩٠ أو ١٩٢-١٩٢ أو ٢٢٨ أو ٢٢٩ أو ٢٣١ أو ٢٣٢ هـ = ٧٨٨ أو ٨٠٤ أو ٨٠٥ أو ٨٠٧ أو ٨٤٢-٨٤٣ أو ٨٤٥ أو ٨٤٦ م). وفي نسبة خلاف، وبعضهم يزعم أنه ليس عربي الأصل.

شاعر مجيد معروف بالذكاء وقوة الذاكرة، وله معرفة متينة باللغة العربية وأشعار العرب. ديوانه مطبوع، وشرحه التبريزي-ط، وله: الحماسة-ط وعليها شرح للمرزوقي-ط والتبريزي-ط.

- الأغاني ١٦: ٣٨٣-٣٩٩؛ الوفيات ١١: ٢-٢٦؛ الشذرات ٢: ٧٢؛ الخزانة

١٧٢: ١، ٤٦٤.

(٥) وهم، ز.

(٦) من من، ز.

(٧) فقيد، ز.

(٨) ٢: ٦٦٥.

(٩) وبقليه، ز.

«فصل»: في ذكر مفسر ضمير الغائب، وشيء من أحكام ضمير الغيبة، وسبب بناء المضمّر^(١)، وذكر مراتبه، وما يفعل عند اجتماعهما.

«الأصل تقديم مفسر ضمير الغائب» عليه؛ لأن الواضع وضعه معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود إليه، فإن ذكرته ولم يتقدمه ما يفسره بقي مبهمًا ٥١ لا يعرف المراد به حتى يأتي/تفسيره بعد، وذلك على خلاف الأصل، وإنما حملهم على مخالفة مقتضى وضعه بتأخير مفسره عنه في بعض المواضع قصدهم التفخيم والتعظيم في [ذكر^(٢)] ذلك المفسر، بأن يذكروا أولاً شيئاً مبهمًا حتى تتشوف^(٣) نفس السامع إلى العثور على المراد به، ثم يفسروه فيكون أوقع في النفس، وأيضاً يكون ذلك المفسر مذكوراً مرتين: بالإجمال أولاً والتفصيل ثانياً، فيكون أكد. «ولا يكون» المفسر المذكور «غير الأقرب» إلى الضمير مثل: جاءني زيد وبكر وضربته أي ضربت بكراً، وينبغي أن يكون المراد بالأقرب غير المضاف إليه، أما^(٤) إذا كان الأقرب مضافاً إليه فلا يكون الضمير له إلا بدليل، وعليه قول المتنبي^(٥):

(١) الضمير، د.

(٢) سقطت من، د.

(٣) تشوق، د، ظ.

(٤) وأما، د.

(٥) أبو الطيب أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبدالصمد الجعفي الكوفي (٣٠٣-٣٥٤هـ = ٩١٥-٩٦٥م). شاعر ذائع الصيت اشتهر بالحكمة والمثل السائر. يقال: إنه تنبأ في بادية السماوة بين الكوفة والشام فتبعه خلق فخرج إليه لواء أمير حمص نائب الإخشيد فأمره وسجنه حتى تاب.

صحب سيف الدولة الحمداني زمناً ولقي لديه الحظوة. مات مقتولاً. ديوانه مطبوع، وله شروح: للواحدي والعكبري والبرقوقي، وكلها مطبوع.

— الوفيات ١: ١٢٠-١٢٥؛ لسان الميزان ١: ١٥٩ (ط-حيدرآباد ١٣٣١هـ)، معاهد

التنخيص ١: ٢٧ (ط-مصر ١٣٦٧هـ).

أفاضل الناس أغراض^(١) لذا الزمن يخلو من الهم أخلاهم من الفطن^(٢)

فإن قلت: هذا إذا لم يمكن عود الضمير إلا إلى أحدهما، كما في قولك:

جاءني^(٣) زيد وعمرو وأكرمته^(٤)، وأما إذا أمكن عوده إلى أحدهما وعوده إليها معاً، كما في قولك: جاء الزيدون والعمرون فأكرمتهم^(٥) فهل الحكم كذلك؟

قلت: لم أر فيه بخصوصه نصاً، وينبغي أن يجري على مسألة ما إذا تعقب الاستثناء أو الصفة - مثلاً - أشياء معدودة، فمن قال: هناك بالعود إلى الأخير، يقول هنا كذلك:

ومن قال: هناك بالعود إلى الجميع - وهو الصحيح - يقول: هنا الضمير عائد لكل ما تقدم لا إلى الأقرب فقط فتأمله.

واستثنى المصنف مما ذكره الحالة التي تقدم فيها قرينة تدل على كون الضمير مراداً به غير الأقرب فقال: «إلاً بدليل» أي يدل على أن المراد الأبعد نحو: جاءني عالم وجاهل فأكرمته، ومنه: ﴿آمِنُوا^(٦) بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ^(٧) فِيهِ﴾، فإن فاعل (جعلكم) ضمير غيبة يعود إلى أبعد المذكور، وهو اسم الله تعالى لوجود الدليل عليه.

(١) أغراض، ظ.

(٢) مطلع قصيدة مدح فيها أبا عبيدالله: محمد بن عبدالله بن محمد الخطيب الحنطبي، وهو يومئذ يتقلد القضاء بأنطاكية، وبعده:

وإنما نحن في جيل سواسية شر على الحر من سقم على بدن

ومراد الشارح من البيت: أن الضمير في قوله: (أخلاهم) عاد على المضاف إليه في قوله:

(أفاضل الناس).

- المتنبي ٤: ٣٤١-٣٥١.

(٣) جاء، د.

(٤) عمرو أكرمته، د.

(٥) وأكرمتهم، د.

(٦) فأمنوا، د، وأمنوا، ز، وكلاهما مخطىء.

(٧) ﴿... فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ ٧ الحديد (٥٧).

قال ابن هشام: ومن خفي ما يتعلق بهذا الموضع جعل الزمخشري^(١) الضمير في: ﴿[مِنْ^(٢)] مِثْلِهِ^(٣)﴾ عائداً إلى أبعد مذكور، وهو: ﴿مَا نَزَّلْنَا﴾، أو أقرب وهو: ﴿عَبْدِنَا﴾ هذا إن قدر الظرف^(٤) صفة لـ (سُورَةٍ)، وعوده^(٥) إلى الأقرب - وهو العبد - إن علقته بـ (فأتوا)، وكثير^(٦) يستشكل هذا التفريق.

وأجاب بعضهم: بأنه إذا عاد^(٧) الضمير إلى ﴿مَا نَزَّلْنَا﴾ وعلق بـ ﴿فَاتُوا﴾ فالعنى: فأتوا من منزل مثله بسورة. فيكون المطلوب منهم هو مماثلة ذلك المنزل لهذا المنزل، لا مماثلة سورة واحدة منه بسورة من هذا. والظاهر أن المقصود خلافه، بدليل بقية آي التنزيل في مثل ذلك^(٨) انتهى.

قال التفزازي^(٩) في حاشية الكشاف: وفيه نظر، لأن إضافة المثل إلى المنزل لا تقتضي^(١٠) أن يعتبر موصوفه منزلاً، ألا ترى أنه إذا جعل صفة

(١) في الكشاف ١: ٩٨.

(٢) سقطت من، ظ.

(٣) ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ ٢٣ البقرة (٢).

(٤) وهو (من مثله)، وهم يسمون الجار والمجرور ظرفاً.

(٥) وإيجابه عوده، ز، د.

(٦) وكثيراً، د.

(٧) أعاد، د.

(٨) جاء ذلك في آيتين غير آية البقرة، وهما: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ ٣٨ يونس (١٠). ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ ١٣ هود (١١).

(٩) مسعود سعد الدين بن عمر بن عبدالله (٧١٢-٧٩١ أو ٧٩٢ أو ٧٩٣ هـ = ١٣١٢-١٣٨٩ أو ١٣٩٠ أو ١٣٩١ م). عالم بالنحو والتصريف والبيان والمنطق. مولده بتفتازان في خراسان، وإليها نسب، ومتوفاه سمرقند. أخذ عن القطب والعضد. من كتبه: شرح تصريف العزري - ط، حاشية على شرح العضد على مختصر ابن الحاجب في الأصول - ط، شرحان على التلخيص - ط، مقاصد الطالبين وشرحه: في الكلام - ط.

- الدرر الكامنة ٤: ٣٥٠ (ط - حيدر آباد ١٩٤٥ - ١٩٥٠)؛ البقية ٢: ٢٨٥ مفتاح

السعادة ١: ١٦٥ (ط - حيدر آباد ١٣٢٩ هـ)؛ هدية العارفين ٢: ٤٢٩ - ٤٣٠.

(١٠) يقتضى، د، ز.

لـ (سورة) لم يكن المعنى سورة من منزل مثل القرآن، بل من كلام؟ وكيف يتوهم ذلك والمقصود تعجيزهم عن أن يأتوا من عند أنفسهم بكلام مثل القرآن!! ولو سلم فما ادعاه من لزوم خلاف المقصود غير بين ولا مبين؟ والجواب عن أصل الإشكال أن هذا الأمر تعجيز باعتبار المأتي به، والذوق شاهد بأن تعلق (من مثله) بالإتيان يقتضي وجود المثل ورجوع العجز إلى أن يؤتى منه بشيء، ومثل النبي عليه الصلاة والسلام^(١) في البشرية والعربية موجود، بخلاف مثل القرآن في البلاغة والفصاحة، وأما إذا كان صفة للسورة فالمعجوز^(٢) عنه هو الإتيان بالسورة الموصوفة، ولا يقتضي وجود المثل، بل ربما يقتضي انتفاؤه^(٣) حيث تعلق^(٤) به أمر التعجيز، وحاصله أن قولنا: إئت من مثل الحماسة^(٥) بيت يقتضي وجود المثل، بخلاف قولنا: إئت بيت من مثل الحماسة (وهو) أي المفسر بكسر السين «إما مصرح بلفظه» نحو: ﴿وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾^(٦) وهذا هو الأصل.

«أو مستغنى عنه بحضور مدلوله» أي مدلول المفسر.

«حساً» أي حضوراً محسوساً، ومثله المصنف^(٧) بقوله تعالى: ﴿قَالَ هِيَ رَأَوْدَتُنِي عَنْ نَفْسِي﴾^(٨)، وقوله تعالى: ﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ﴾^(٩)، فاستغنى بحضور ما يعود عليه الضمير في (قال) و(هي) و(استأجره) عن ذكره لفظاً.

(١) صلى الله عليه وسلم، د.

(٢) والمعجوز، د.

(٣) انتفاه، د، وقليلاً ما يولون الهمزات اعتباراً في جميع أصول التحقيق.

(٤) يتعلق، ز.

(٥) الحماية، ز.

(٦) ﴿... بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ ١٢٤ البقرة ٢.

(٧) في شرح التسهيل ١: ١٧٤.

(٨) ﴿... وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ قَبْلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ ٢٦

يوسف (١٢).

(٩) ﴿... إِنَّ خَيْرَ مَنْ اسْتَأْجَرَ الْفُقْرَى الْأَمِينُ﴾ ٢٦ القصص (٢٨).

ونوزع بجواز عود الضمائر المذكورة إلى ما قبلها: فضمير (قال) يعود إلى يوسف، و(هي) إلى أهلك، و(استأجره) إلى موسى. «أو» مستغنى عنه بحضور مدلوله «علمًا» نحو: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ^(١)﴾، إذ يعلم من الإنزال في ليلة القدر التي هي في رمضان أن المنزل [هو]^(٢) القرآن مع قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ^(٣)﴾. «أو» مستغنى عنه^(٤) «بذكر ما هو له جزء» والضمير المنفصل عائد إلى المفسر بكسر السين والمتصل عائد إلى (ما)، أي يذكر^(٥) شيء يكون^(٦) ما به التفسير جزءاً لذلك المذكور، كقول^(٧) حاتم:

أماوي^(٨) ما يغني الثراء عن الفتى إذا حشرجت يوماً وضاق بها الصدر^(٩)

(١) الآية الأولى من سورة القدر (٩٧).

(٢) سقطت من، د.

(٣) ﴿... هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ...﴾ ١٨٥ البقرة (٢).

(٤) عنه هو، ز.

(٥) يذكر، ظ.

(٦) تكون، د.

(٧) لقول، د، وكقول، ز.

(٨) أماوي، ظ.

(٩) من قصيدة أنشدها ماوية بنت عفزر، وقد جاء خاطباً لها، فوجد عندها النابغة الذبياني ورجلاً من النبيت يحطبانها، فامتحتتهم لتعرف أيهم أكرم وطلبت أن يشد كل منهم قصيدة، ففضلت حاتماً وتزوجها.

مطلعها:

أماوي قد طال التجنب والهجر وقد عذرتني من طلابكم العذر

وقبل الشاهد:

أماوي إما مانع فمبين وإما عطاء لا ينهيه الزجر

وبعده:

إذا أنا دلاني الذين أحبهم للمحودة زلج جوانبها غير

يروى:

لعمرك ما يغني الثراء ولا الغنى إذا حشرجت نفس

العذر: جمع عاذر، على غير قياس. ينهيه: يكفه.

دلاني: أنزلني. ملحودة: قبر. زلج: مزلفة.

فالضمير في حشرجت وفي بها [عائد إلى^(١)] النفس^(٢) [لكن^(١)] استغنى^(٣) عن ذكرها بذكر ما هي له جزء وهو^(٤) الفتى .

«أوكّل» كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا^(٥)﴾ فالضمير عائد إلى الكنوز، وقد استغنى عنها بذكر ما هي له كل، وهو الذهب والفضة. «أو نظير» نحو: له على درهم^(٦) ونصفه، أي ونصف درهم آخر، فعاد الضمير إلى نظير المذكور لا إلى عينه، كذا قال المصنف^(٧) وجماعة .

قال ابن الضايغ^(٨): وهو خطأ، لأنه ليس الذي له عليك نصف درهم آخر، وإنما المراد [منه^(٩)]: ومثل نصفه . فالضمير عائد على ما قبله لفظاً ومعنى، ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ^(١٠)﴾،

= حاتم: ٥١-٥٠؛ ابن قتيبة ١: ٢٤٤-٢٤٧؛ الكشاف ٤: ٦٦٣؛ الشجري ٥٩: ١، ٣٣٩: ٢؛ شرح التسهيل ١: ١٧٤؛ الهمع ١: ٦٥؛ الدرر ١: ٤٤.

(١) سقطت من، د.

(٢) للنفس، د.

(٣) واستغنى، د.

(٤) وهي، د.

(٥) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ... فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَبَضُوا مِنْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ ٣٤ التوبة (٩).

(٦) ألف درهم، ظ.

(٧) لم يشرح في شرح التسهيل ١: ١٧٤-١٧٧ قوله: (أو نظير) ولم يمثل بمثال الشارح في هذا الموضع.

(٨) أهملت الضاد في، د، ز، وأعجمت العين في، ز، وكله تصحيف، والمراد: أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي (٠٠٠-٦٨٠ هـ = ٠٠٠-١٢٨١ م). متقدم في النحو والأصليين. له شرح كتاب سيبويه: جمع فيه بين شرحي السيرافي وابن خروف باختصار حسن، وشرح كتاب الجمل.

— البغية ٢: ٢٠٤؛ هدية العارفين ١: ٧١٣.

(٩) سقطت من، ز، ظ.

(١٠) ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَرْوَاجًا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ... إِلَّا فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ ١١ فاطر (٣٥)، وقد استشهد بها ابن مالك =

أي من عمر معمر آخر كذا قال ابن قاسم وغيره.

وتحرير هذا المحل أن نقول^(١): اختلف في معنى (يعمر) فقيل: يزداد في عمره، بدليل أنه قد قوبل بقوله تعالى:

﴿وَلَا يُنْقِصُ مِنْ عُمُرِهِ﴾. وقيل: يجعل له عمر. وينبغي على هذا أن المتكلم [فيه^(٢)] في الآية هل هو شخص واحد أو شخصان؟ فعلى الثاني هو شخص واحد، قالوا: - مثلاً - يكتب عمره مائة، ثم يكتب تحته مضى يوم، مضى يومان، وهكذا^(٣). فكتابة الأصل هي التعمير، والكتابة بعد ذلك هي النقص قال^(٤):

حياتك أنفاس تعد فكلما مضى نفس منها انتقصت به جزء^(٥)
والضمير في (عمره) حينئذٍ راجع إلى المذكور، والمعمر هو الذي جعل
[الله^(٦)] له عمراً^(٧) طال أو قصر.

وعلى [القول^(٨)] الأول هو شخصان والمعمر^(٩) الذي زيد في عمره،
والضمير حينئذٍ راجع إلى معمر آخر؛ إذ لا يكون المزيد في عمره منقوصاً من
عمره. وهذا قول الفراء^(٨) والنحويين.

= في شرح التسهيل ١: ١١٧ على عود الضمير على المسكوت عنه لاستحضاره بالذكر وعدم
صلاحيته له.

(١) يقول، د، تقول، ز، ظ، وما اخترته أولى بالمقام.

(٢) سقطت من، ز، ظ.

(٣) هكذا، ز، ظ.

(٤) غير معروف.

(٥) لم أجده في ما لدي من المراجع.

(٦) عمر، ز، ظ.

(٧) والعمر، ظ.

(٨) راجع معاني القرآن ٢: ٣٦٨.

ويقال عليهم: هب أن العمر الثاني غير الأول، أليس قد نسب النقص من العمر إلى المعمر، والمعمر - كما قلتم - هو الذي قد مد^(١) في عمره؟
ويجاب بأن الأصل حينئذٍ: وما يعمر من أحد.
قالوا: وإنما سمي معمرًا باعتبار ما آلت إليه حاله مثل قوله^(٢):
قتلت قتيلًا لم ير^(٣) الناس مثله^(٤)

فالضمير جاء باعتبار الأصل المحول عنه اللفظ.

قال ابن هشام: وقد يكون شبيهاً بهذا عندي قوله تعالى: ﴿فَاقْطِعُوا
أَيْدِيَهُمَا^(٥)﴾ فإن الجمع هنا^(٦) إنما صح - مع إرادة يد واحدة من كل منهما،
لا مجموع يدي كل منهما - لما أريد بالأيدي الأيمان، فلما أطلقت اليد وأريد بها
اليمنى^(٧)، جاء الجمع باعتبار ما لحظ من المعنى الأصلي، لا باعتبار اللفظ.

«أو مصاحب بوجه ما». نحو الاستغناء بمستلزم عن مستلزم كقوله تعالى:
﴿فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ^(٨)﴾،
فـ(عفي)/يستلزم عافياً، فالضمير من قوله (إليه) عائد عليه^(٩). كذا في شرح ٥٣

(١) زيد، د.

(٢) الفرزدق على ما قيل، وليس في ديوانه.

(٣) يرى، ظ.

(٤) أقبله ذا تومتين مسورا

- في المحتسب: أقبله. تومتين: مثني تومة، وهي الدرّة.

- الخصائص ٣: ١٧٧؛ المحتسب ١: ٣٤٤.

(٥) ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ... جَزَاءُ بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ ٣٨ المائدة ٥.

(٦) ههنا، د.

(٧) اليمين، د.

(٨) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنثَى
بِالْأُنثَى... ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنْ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ ١٧٨

البقرة (٢).

(٩) إليه، د.

المصنف^(١)، وهو كلام نقله الواحدي^(٢) في البسيط عن الأزهري ورده^(٣)، ولا أستحضر الآن وجه الرد، وليس البسيط بوجود عندي الآن^(٤).

«وقد يقدم الضمير المكمل معمول فعل» نحو: ضرب غلامه زيد وغلامه ضرب زيد وضرب غلام أخيه زيد وغلام أخيه ضرب زيد. فهذه^(٥) أربع صور شملها قوله^(٦): (المكمل معمول فعل)، لأن المضاف إليه يكمل المضاف. والأولى والثالثة جائزتان باتفاق، [وحكى المصنف^(٧)] ^(٨) في الثانية والرابعة المنع عن الكوفيين [والصحيح الجواز ونقله بعضهم عن الكوفيين]^(٨) أيضاً على خلاف ما نقله المصنف عنهم. «أو شبهه» نحو: أصارب غلامه زيد؟ وأصارب غلام أخيه عمرو؟. «على مفسر صريح» كما سمعته من الأمثلة تقدماً «كثيراً إن كان المعمول مؤخر الرتبة» كما في تلك المثل^(٩)؛ لأن مرتبة المعمول فيها - وهو^(١٠) المفعول - التأخر^(١١) عن الفاعل فهو بالنظر إلى الرتبة مقدم، فعاد الضمير عليه - وإن تأخر - لذلك. «وقليلاً إن كان مقدمها وشاركه صاحب الضمير في عامله» نحو: ضرب غلامه زيداً.

(١) على التسهيل ١: ١٧٦.

(٢) أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي (١٠٠-٤٦٨ هـ = ١٠٠٠-١٠٧٦ م). له قدم في النحو والتفسير، درس سنينا، وكان يعيب الأئمة المتقدمين. أخذ عن: أبي الفضل العروضي، وأبي الحسن الضرير القهندري، والثعالبي. من مصنفاته: البسيط، الوسيط، الوجيز، وكلها في التفسير، والثالث مطبوع، أسباب النزول - ط، شرح ديوان المتنبي - ط، الإعراب في علم الإعراب.

- القفطي ٢: ٢٢٣-٢٢٥؛ الوفيات ٣: ٣٠٣-٣٠٤؛ البغية ٢: ١٤٥.

(٣) وردوه، ز، ظ.

(٤) الآن عندي، د.

(٥) وهذه، ز، ظ.

(٦) قول، ظ.

(٧) في شرح التسهيل ١: ١٧٧-١٧٨.

(٨) ساقط من، ز.

(٩) الأمثلة، د.

(١٠) هو، ظ.

(١١) التأخير، ز.

قال المصنف^(١): والنحويون إلا أبا الفتح^(٢) يحكمون بمنع مثل هذا،
والصحيح جوازه لوروده عن العرب، كقول حسان رضي الله عنه:

ولو أن مجدا أخلد الدهر واحدا من الناس أبقى مجده الدهر مطعما^(٣)

وأشدد أبياتاً أخرى^(٤)، وهذه المسألة أجازها قبل المصنف الأخفش
وابن جني من البصريين وأبو عبد الله الطوال^(٥) من الكوفيين، والأكثر على

(١) في شرح التسهيل ١: ١٧٩.

(٢) عثمان بن جني.

(٣) الثالث في قصيدة مدح فيها مطعم بن عدي بن نوفل والد جبير الصحابي رضي الله عنه، كان
أجار رسول الله صلى الله عليه وسلم عند عودته من الطائف داعياً ثقيف، وهو أحد الذين قاموا
بنقض الصحيفة التي كتبها قريش على مقاطعة بني هاشم وبني المطلب مطلعها:

أيا عين فابكي سيد القوم واسفحي
وبكّي عظيم المشعرين كليهما
بدمع وإن انزفته فاسكي الدم
على الناس معروفاً له ما تكلمنا
وبعد الشاهد:

أجرت رسول الله منهم فأصبحوا
عبيدك ما لى مهل وأحرما

يروى: فاسكي دما. فلو كان مجد يخلد. اليوم مطعما. عبادك.

— حسان: ٣٩٧-٣٩٨؛ السيرة ٢: ١٩-٢١؛ الاشتقاق: ٨٨؛ شرح التسهيل
١: ١٧٨، ٨٧؛ ابن الناظم: ٨٨؛ المغني ٢: ٥٤٥؛ المقاصد ٢: ٤٩٧-٤٩٩؛ ابن عقيل
١: ٤٢٠؛ السيوطي ٢: ٨٧٥؛ الأشموني ٢: ٥٨.

(٤) آخر، د، وهذه الأبيات ساقها المصنف في شرح التسهيل ١: ١٧٨-١٧٩؛ أي قبل ما نقل
الشارح عنه، وفي ما يلي الأبيات التي ساقها المصنف:

كسا حلمه ذا الحلم أثواب سؤدد
لما رأى طالبوه مصعباً ذعروا
ورقى ندها ذا الندى في ذرا المجد
لقد حاز من يعنى به الحمد إن أبى
مكافأة الباغين والسفهاء
ألا ليت شعري هل يلومن قومه
زهيراً على ما جر من كل جانب
جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر
وحسن فعل يجزى سنمار

(٥) محمد بن أحمد بن عبد الله (٢٤٣-٠٠ هـ = ٨٥٧ م). نحوي كوفي. حدث عن
الأصمعي، وقدم بغداد، وسمع منه أبو عمر الدوري المقرئ.

قال القفطي: لا يعرف له تصنيف.

— القفطي ٢: ٩٢؛ البغية ١: ٥٠.

المنع ويعدون ماورد من ذلك شاذاً، ورام بعضهم تأويل الشواهد الدالة عليه وهو بعيد إذا تؤملت^(١)، والكلام في ذلك يطول.

واحترز المصنف بقوله: وشاركه صاحب الضمير في عامله. من نحو: ضرب غلامها جار هند، فصاحب الضمير الذي هو هند لم يشارك^(٢) الفاعل الذي هو غلامها في العامل، ضرورة أن الأول مضاف إليه والثاني فاعل، ولا مشاركة بين عامليهما^(٣) قطعاً، وإنما فرّق بين الصورتين فأجيزت الأولى ومنعت^(٤) الثانية؛ لأن صاحب الضمير إذا شاركه في عامله أشعر به؛ لأن الفعل المتعدي يدل على فاعل ومفعول، فإذا افتتح الكلام بفعل ووليه مضاف إلى ضمير علم أن صاحب الضمير فاعل [إن كان المضاف منصوباً ومفعول إن كان المضاف^(٥)] مرفوعاً، فإذا لم يشاركه في عامله لم يكن قبله ما يشعر به فيتأكد المنع.

«ويتقدم» الضمير على مفسره «أيضاً» مصدر آض إذا رجع، وهو هنا، إما مفعول مطلق حذف عامله، أي أرجع إلى الإخبار بتقدم الضمير على مفسره رجوعاً، ولا أقتصر على ما قدمت في ذلك. وإما حال حذف عاملها وصاحبها، والتقدير أخبر أيضاً بتقدم^(٦) الضمير على مفسره، أو أذكر أيضاً تقدم الضمير على المفسر، فيكون حالاً من ضمير المتكلم. «غير منوي التأخير:» حال من الضمير المستكن^(٧) في (يتقدم). «إن جُر برب» نحو: ربه [رجلاً]^(٨) «أو رفع بنعم» نحو: نعم رجلاً. «أو شبهها» أي شبه نعم، نحو: «سَاء

(١) تأملت، د.

(٢) يشاركه، د.

(٣) عاملها، د.

(٤) ووضعت، ز، وضعت، ظ.

(٥) هذا ساقط من، ز.

(٦) بتقديم، د، ظ.

(٧) المستحق، ز، المستجن، ظ.

(٨) سقطت من، د، ز، ظ، والمثال لا يستغني عنها.

مثلاً^(١) ﴿ وهل الضمير الذي هذه نكرة أو معرفة؟ اختار الرضي^(٢) أنه نكرة استدلالاً بانتفاء شرط التعريف فيه، وهو تقدم المفسر. والمعروف عند النحاة أنه معرفة، لكن تعريفه أنقص مما كان في الأول، لأن التفسير يحصل بعد ذكره مبهماً فقبل الوصول إلى التفسير فيه الإبهام الذي في النكرات، ولهذا جاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرات.

فإن قلت: فكيف حكم بكونه معرفة مع انتفاء تقدم المفسر، وهو شرط كما مر؟

قلت: قد يمنع كون هذا شرطاً في تعريفه، وإنما الشرط وجود المفسر له في الجملة تقدم أو لم يتقدم، ولو سلم فقد يقال: إنما حكموا ببقائه على وضعه/ من ٥٤ التعريف لأنه حصل جبران ما فات به ذكر المفسر بعده بلا فصل، فهو كالمضاف الذي يكتسب^(٣) التعريف من المضاف إليه، كما قاله الرضي^(٤) من الاعتذار [عن النحاة^(٥)] في هذا المقام.

قال^(٦): والجبران في (ربه رجلاً)، و(نعم رجلاً)، و(بئس رجلاً)، و(ساء مثلاً) ظاهر؛ لأن الاسم المميز المنسوب لم يؤت به إلا لغرض التمييز والتفسير، فنصبه على التمييز قائم مقام المفسر^(٧) المتقدم.

«أو» رفع «بأول المتنازعين» كقوله^(٨):

(١) ... الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَأَنْفُسُهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ ﴿ ١٧٧ الأعراف (٧).

(٢) في شرح الكافية ٥: ٢، وكلامه الآتي منقول عنه بتصرف.

(٣) يكتسى، د، ز، ظ، والرضي، والمعهود في هذا المقام ما أثبت.

(٤) عن، ز، ظ.

(٥) سقطت من، ز.

(٦) في شرح الكافية ٥: ٢.

(٧) التفسير، ظ.

(٨) مجهول.

جفوني ولم أجف الإحلاء إنني لغير جميل من خليلي^(١) مهمل^(٢)
وفي جواز مثل هذا خلاف سيذكر^(٣) في محله^(٤) إن شاء الله تعالى.
«أو أبدل منه المفسر» بكسر السين نحو: ما حكاه^(٥) الكسائي:

اللهم صل^(٦) عليه [الرؤوف^(٧)] الرحيم. وحكى ابن كيسان: الإجماع
على جواز هذه المسألة فيما نقله المصنف^(٨) عنه. «أو جعل» المفسر بكسر السين
«خبره» أي خبر الضمير المفسر - بفتحها - نحو: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا
الدُّنْيَا﴾^(٩).

قال الزمخشري^(١٠): هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به إلا بما يتلوه من بيانه،
وأصله: إن الحياة إلا حياتنا الدنيا. ثم وضع الضمير موضع الحياة، لأن الخبر
يدل عليها ويبينها. قال: ومنه:

هي النفس تحمل ما حملت^(١١)

(١) خليلي، دا ظ.

(٢) لم أجده سابقاً ولا لاحقاً.

— شرح التسهيل ١: ١٨١، ٩٤: أ؛ ابن الناظم: ١٠٠؛ المغني ٢: ٥٤٢؛ المقاصد
٣: ١٤-١٥؛ التصريح ١: ٣٢١؛ الأشموني ٢: ٦٠، ١٠٤؛ السيوطي ٢: ٨٧٤؛ الهمع
١: ٦٦؛ ٢: ١٠٩؛ الدرر ١: ٤٥، ٢: ١٤٣.

(٣) أعجم حرف المضارعة باثنتين من تحته وواحدة من فوقه.

(٤) في باب التنازع.

(٥) مكاه، ز.

(٦) صلي، د.

(٧) سقطت من، ز.

(٨) ليس هذا النقل في شرح التسهيل ١: ١٨١، حيث شرح هذه الفقرة من المتن.

(٩) ﴿وَقَالُوا... وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ ٢٩ الأنعام (٦)، ﴿نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾
٣٧ المؤمنون (٢٣).

(١٠) في الكشاف ٣: ١٨٧، ونقله عنه ابن مالك في شرح التسهيل ١: ١٨١.

(١١) الذي في الكشاف ٣: ١٨٧؛ وهي النفس تتحمل... وفي شرح التسهيل ١: ١٨١ (تحمل)
وتبعه في ذلك ابن هشام في المغني ٢: ٥٤٢، وقلده الدماميني هنا فوافق نصف بيت من
المتقارب، ولم أقف له على قائل ولا تنمة، فلعله تصحف عليهم.

وهي العرب تقول ما شاءت .

قال المصنف^(١): وهذا من جيد كلامه، ولكن في تمثيله بـ(هي النفس...) و(هي العرب...) ضعف^(٢)، لإمكان جعل النفس والعرب بدلين وتحمل وتقول خبرين .

قال ابن هشام في المغني^(٣): وفي كلام ابن مالك أيضاً ضعف؛ لإمكان وجه ثالث في المثالين [لم يذكره^(٤)] وهو كون (هي) ضمير القصة، فإن أراد الزمخشري أن المثالين يمكن حملهما على ذلك، لأنه متعين فيهما، فالضعف في كلام ابن مالك وحده .

قلت: ظاهر عبارة الزمخشري أن حمل المثالين على كون المفسر فيهما خبراً متعين، ويكفي من حاول القدح في ذلك إبداء محتمل^(٥) آخر كما صنع ابن مالك، أما أنه يلزم إبداء جميع الاحتمالات في هذا المقام فلا؛ لأن الغرض إبطال دعوى التعين^(٦)، وهو حاصل بإبداء بعض ما يحتمله^(٧) اللفظ .

وانتقد بعضهم قول المصنف: إن الآية من قبيل ما فسر فيه الخبر الضمير المخبر عنه، بأن الخبر إذا كان مضافاً لشيء أو موصوفاً بشيء وجعل مفسراً كان المبتدأ الذي هو ضمير عائداً^(٨) عليه باعتبار ما قيد به من إضافة أو صفة، وحينئذ يصير التقدير: إن حياتنا الدنيا إلّا حياتنا الدنيا. وهو غير جائز، قال: وليس في كلام الزمخشري دليل على ما ذهب إليه المصنف؛ لأنه قال: وضع (هي) موضع الحياة. ولم يقل: موضع حياتنا الدنيا، الذي هو الخبر. وقوله:

(١) في شرح التسهيل ١: ١٨١ .

(٢) ضعيف، ز .

(٣) ٥٤٢: ٢ .

(٤) سقطت من، ظ .

(٥) يحتمل، د .

(٦) التعيين، د .

(٧) يحتمل، د .

(٨) عائداً، د .

لأن الخبر يدل عليها وبيئتها. يعني أن سياق هذا الكلام دل على أن المضمير^(١) هو الحياة، فيكون المفسر إذن^(٢) هو السياق لا الخبر. «أو كان» الضمير المتقدم هو «المسمى ضمير الشأن عند البصريين» وليس هذا عندهم فقط^(٣) هو اسمه، بل يسمونه ضمير الشأن وضمير القصة قال ابن الخباز^(٤): وضمير الأمر وضمير الحديث. فهذه^(٥) أربعة أسماء بصرية «وضمير المجهول عند الكوفيين»؛ لأنه لا يدري عندهم على ماذا^(٦) يعود، وتسمية البصريين أولى؛ لأنهم سموه^(٧) بمعناه، والكوفيون إنما سموه باعتبار وصفه، وإنما ألزم كونه ضمير غيبة دون الفصل، فإنه يكون غائباً وحاضراً كما يأتي؛ لأن المراد بالفصل هو المبتدأ فيتبعه في الغيبة والحضور. والمراد بهذا الضمير الشأن أو ما هو بمعناه كما مر، فيلزمه الأفراد والغيبة كالمعود إليه، [فالمعود إليه^(٨)] إما مذكر^(٩)، وهو الأغلب نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ^(١٠)﴾، أو مؤنث^(١١) نحو: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارَ الَّذِينَ كَفَرُوا^(١٢)﴾.

(١) الضمير، ظ.

(٢) إذا، ز.

(٣) فقط عندهم، ز، ظ.

(٤) أبو عبدالله أحمد شمس الدين بن الحسين بن أحمد بن معالي الإربلي الموصلية (١٠٠-٦٣٩ هـ = ١٢٤١-١٠٠ م) نحوي مكفوف، متصرف في سائر العلوم النظرية، موصوف بقوة الحافظة. من كتبه: النهاية: في النحو، الغرة المخفية: شرح ألفية ابن معط، شرح اللمع لابن جني، مناقب ابن قدامة.

- نكت الهميان: ٩٦؛ البغية: ١: ٣٠٤؛ البلغة: ١٩-٢٠؛ الشذرات: ٥: ٢٠٢؛ هدية

العارفين: ١: ٩٥.

(٥) فهذا، ز، ظ.

(٦) على ما، ظ.

(٧) يسمونه، د.

(٨) سقطت من، د، ز.

(٩) مذكراً، ظ.

(١٠) الآية الأولى من سورة الإخلاص (١١٢).

(١١) مؤنثا، ظ.

(١٢) ﴿وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ ... يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ﴾ ٩٧ الأنبياء

(٢١).

قال الرضى الإستراباذي^(١): وهذا الضمير كأنه راجع في الحقيقة إلى المسؤول^(٢) عنه بسؤال مقدر/ تقول^(٣): هو الأمير مقبل، كأنه سمع ضوضاء^(٤) ٥٥ وجلبة فاستبهم الأمر فسئل^(٥) ما الشأن والقصة؟ فقلت: هو الأمير مقبل، أي الشأن هذا، فلما كان المعود إليه الذي تضمنه السؤال غير ظاهر، اكتفي في التفسير بخبر هذا الضمير الذي يتعقبه بلا فصل؛ لأنه معين^(٦) للمسؤول عنه ومبين له.

قال^(٧): فإن لك بهذا أن الجملة بعد الضمير لم يؤت بها لمجرد التفسير، بل هي كسائر أخبار المبتدأ، لكن سميت تفسيراً لما بينته، والقصد بهذا الإبهام ثم التفسير تعظيم [الأمر^(٨)] وتفخيم الشأن، فعلى هذا لا بد أن يكون مضمون الجملة شيئاً عظيماً فلا يقال - مثلاً - هو الذباب يطير. هذا كلامه. «ولا يفسر» ضمير الشأن «إلاً بجملة» فأما^(٩) المفرد فلا يكون مفسراً له.

وفي الصحاح^(١٠): وأما قول الشاعر^(١١):

ما هي إلا شربة بالجواب^(١٢) فصعدي من بعدها أو صوبي^(١٣)

(١) في شرح الكافية ٢: ٢٧؛ وبينها اختلاف يسير في الألفاظ.

(٢) المسؤول، ز، السيول، ظ.

(٣) ويقول، ز.

(٤) صوتاً، د.

(٥) فسأل، د.

(٦) معنى، د، ظ.

(٧) في شرح الكافية ٢: ٢٧؛ وبينها اختلاف يسير في الألفاظ.

(٨) سقطت من، ز.

(٩) وأما، د.

(١٠) ٦: ٢٥٥٨، وقد اقتصر من كل شاهد على البيت الأول.

(١١) دكين بن سعد كما في التلويح، ص ٧٣.

(١٢) بالخواب، ز، وفي الصحاح: (بالخواب)، ال المحقق: في الأصل بالجواب، وصوابه من اللسان.

(١٣) راجعه في: الصحاح ١: ١١٧، ٦: ٢٥٥٨، الشجري ٢: ٢٧؛ إصلاح المنطق: ١٤٦.

وقول بنت (١) الحمارس (٢):

هل هي إلا حظة (٣) أو تطبيق
أو صلف وبين ذاك (٤) تعليق
قد وجب المهر إذا (٥) غاب (٦) الحوق (٧)

فإن أهل الكوفة قالوا: (هي) كناية عن شيء مجهول وأهل البصرة يتأولونها بالقصة (٨) انتهى بحروفه فقد نقل عن أهل البلدين جميعاً تفسير الضمير المذكور بمفرد وهو غلط.

«خبرية» لا إنشائية، فإن الإنشائية لا يفسر بها هذا الضمير، ووجه ذلك يفهم مما سبق إذا تأملت. «مصرح بجزأيهما (٩)» جميعاً احترازاً من أن يحذف (١٠) أحدهما فتمتنع المسألة حينئذٍ عند البصريين؛ لأن ضمير الشأن مؤكد لدلول الجملة ومفخم له، وذلك مناف للحذف. «خلافاً للكوفيين» وللأخفش أيضاً «في نحو: ظنته قائماً زيد» فإنهم يجعلون الهاء ضمير الشأن، وقائماً مفعولاً ثانياً لظنت، ويرفعون زيدا بقائم، ويفسرون بقائم ومرفوعه ضمير الشأن، ولا يخفى أن هذا تفسير بمفرد.

(١) بيت، د.

(٢) أعجمت الحاء من تحت في، د، ز، ظ، والسين في، د، والتصحيح عن الصحاح (ها) (حس).

(٣) حطة، د، ز، ظ، وهو تصحيف صوابه عن مراجع الشاهد.

(٤) ذلك، د، ز، ظ، ولا يستقيم به الوزن، والتصحيح عن المراجع.

(٥) إذ، د.

(٦) أهملت العين في، د، ز، ظ، والمعنى ياباه، والتصحيح عن المراجع.

(٧) يروى: إلا حظوة. من بين.

الحظة: الحظوة. الحوق: — بضم الحاء وفتحها — ما استدار بالكمره من حروفها، والكمره: رأس الذكر.

— المنصف ٣: ١٢٧، ٢٦٤؛ الكشاف ١: ٥٧٢؛ المنخص ٢: ٣٣؛ الصحاح

٦: ٢٣١٦ (حظا)، ٢٥٥٨؛ اللسان (حوق)، (حظا).

(٨) القصة، ز، والصحاح.

(٩) يجزئها، د، بجزئها، ز، باهمال الباء، يجزئها، ظ.

(١٠) تحذف، ز.

فإن قلت: إنما تكون الصفة مع مرفوعها مفردة^(١) إذا لم تعتمد، وأما إذا اعتمدت نحو: ما قائم الزيدان، فهي ومرفوعها جملة، وهي هنا معتمدة؟

قلت: شرط المعتمد عليه أن يكون حرف نفي أو استفهام على ما سيجيء^(٢)، وهو مفقود في المثال، وقد يقال: إنما يتم هذا على رأي الشارطين لذلك، وأما على رأي الأخفش ومن قال بقوله، فلا.

ورد المصنف^(٣) مذهب الكوفيين في المسألة المذكورة بأنه لم يثبت مثلها في لسان العرب، ولو سمع نظير هذا التركيب خرج على أن زيدا مبتدأ مؤخر، وظننته قائماً خبر [مقدم^(٤)] والهاء عائدة على زيد.

قلت: التخريج خاص بهذا التركيب وليست المسألة مقصورة عليه عند الكوفيين، فمن مثلها عندهم: ظننته قائماً الزيدان أو الزيدون، ولا يأتي هنا^(٥) ذلك التخريج أصلاً. «و» خلافاً للكوفيين أيضاً في «إنه ضرب» بالبناء للمفعول «أو قام» على حذف المسند إليه من غير إرادة له [ولا إضمار^(٦)] والبصريون ينعون ذلك؛ لما تقدم ولامتناع حذف الفاعل ونائبه عندهم.

«وإفراده لازم» لأنه عائد إلى مفرد وهو الشأن أو الحديث أو الأمر. «وكذا تذكيره» لازم نحو: إنه زيد قائم. «ما لم يله مؤنث» نحو: إنها هند حسنة. «أو مذكر شبه^(٧) به مؤنث» نحو: إنها قمر جارئك. «أو فعل

(١) مفردة، ز، ظ.

(٢) في باب المبتدأ والخبر.

(٣) قال في شرح التسهيل ١: ١٨٢ (وأما تجويزهم نحو: ظننته قائماً زيد على أن تكون الهاء ضمير الشأن، فمردود أيضاً؛ لأن سامعه يسبق إلى فهمه كون زيد مبتدأ مؤخرًا، وكون ظننت ومفعولها خبرًا مقدما، وذلك مفوت للغرض الذي لأجله جيء بضمير الشأن؛ لأن من شرطه عدم صلاحية الضمير لغير ذلك حتى يحصل به من فخامة الأمر ما قصده المتكلم). ولم يشر إلى أنه لم يسمع.

(٤) سقطت من، ظ.

(٥) هناك، د.

(٦) سقطت، من، د.

(٧) شبيهه، م.

بعلامة تأنيث» نحو: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾^(١) «فيرجح تأنيثه» في هذه الصورة «باعتبار القصة على تذكيره باعتبار الشأن» والمعنى بالقصة والشأن واحد، فأوثر في الصور المذكورة رعاية القصة؛ لكان مناسبة لفظية يحسن بها الكلام، ولا عبرة^(٢) بما ولي الضمير من مؤنث شبه به مذكر، فلا يقال: إنها شمس وجهك، ولا بتأنيث فاعل فعل ولي الضمير بلا علامة تأنيث، فلا يقال: إنها قام^(٣) جاريتك.

فإن قلت: وقع في تلخيص المفتاح^(٤) التمثيل بقولهم: هو أو هي زيد قائم^(٥) مكان الشأن أو القصة/، فأنت في غير الصور الثلاث، فما وجهه؟

قلت: المنقول عن البصريين جواز التذكير والتأنيث مطلقاً، لكن يستحسن التأنيث مع المؤنث والتذكير مع المذكر، كذا قال أبوحيان وغيره، وعلى ذلك يمشي^(٦) ما في التلخيص من تجويز الوجهين، وإن كان التفتازاني اعترضه فقال^(٧):

واعلم أن الاستعمال على أن ضمير الشأن إنما يؤنث إذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة، فقوله: هي زيد عالم، مجرد قياس. والمنقول عن الكوفيين أن الضمير بحسب المخبر عنه إن مذكراً فمذكر، وإن مؤنثاً فمؤنث، فلا يجوز عندهم كانت زيد قائم، ولا كان هند قائمة، وقول العرب: إنه أمة الله ذاهبة، يدفعه. «ويبرز» الضمير المذكور «مبتدأ» نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٧).

(١) ﴿أَنْلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا... وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ ٤٦ الحج (٢٢).

(٢) غيرة، د، ظ.

(٣) قادم، ز.

(٤) للخطيب القزويني، راجع شروح التلخيص ١: ٤٥٠-٤٥١؛ المطبعة الأميرية، القاهرة ١٣١٧ هـ.

(٥) الذي في التلخيص: (... عالم).

(٦) يتمشى، د.

(٧) الآية الأولى من سورة الاخلاص (١١٢).

«واسم ما» كقوله^(١):

وما هو من يأسو الكلوم وتتقى به نائبات الدهر كالدائم البخل^(٢)

ف (هو) اسم (ما))، والجمله بعده في محل نصب، على أنها خبرها، وإنما يتأتى^(٣) الاستشهاد بذلك إذا ثبت أن قائله ممن يعمل (ما) إعمال ليس، ومنع بعضهم وقوع ضمير الشأن اسماً لـ (ما)، [كما^(٤)] نقله ابن قاسم في شرحه. «و» يبرز «منصوباً في بابي إن» نحو: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ^(٥)﴾. «وظن» كقوله^(٦):

علمته الحق لا يخفى على أحد فكن محققاً تنل ما شئت من ظفر^(٧)

«ويستكن في بابي كان» كقوله^(٨):

إذا مت كان الناس صنفان: شامت وأخر مثن بالذي كنت أصنع^(٩)

(١) لم أقف على اسمه.

(٢) لم أقف له على مزيد. شرح التسهيل ١: ١٨٤؛ الهمع ١: ٦٧؛ الدرر ١: ٤٦.

(٣) يأتى، ز، ظ.

(٤) سقطت من، ز.

(٥) ﴿... يَدْعُوهُ كَادُوا يُكُونُونَ عَلَيْهِ لَيْدًا﴾ ١٩ الجن (٧٢).

(٦) لم أصل إلى اسمه.

(٧) استشهد به في شرح التسهيل ١: ١٨٤ والهمع ١: ٦٧ والدرر ١: ٤٦. ولم يزيدوا عليه.

(٨) العجير السلولي.

(٩) من قصيدة ساقها في المقاصد مطلعها:

لها باللوى ذي المرخ صيف ومربع

ألما على دار لزئيب قد أتى

وقبل الشاهد:

بك الجور مزاج من القوم أفرع

أأنت الذي أودعتك السر وانتحي

وبعده:

وشعث أهينوا في المجالس جوع

ولكن ستيكيني خطوب ومجلس

يروى: مت. بضم الميم وكسرهما. نصفان. ورواية أبي زيد:

ومثن بصرعي بعض ما كنت أصنع

إذا مت كان الناس نصفين شامت

اللوى: منقطع الرمل. المرخ: شجر. الصرعان: الناحيتان.

— أبو زيد: ١٥٦-١٥٧؛ الشجري ٢: ٣٣٩؛ ابن يعيش ١: ٧٧، ٣: ١١٦، =

«وكاد^(١)» كقوله تعالى: - في قراءة حمزة^(٢) وحفص^(٣) - ﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ^(٤) قُلُوبَ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ^(٥)﴾ بياء الغائب في (يزيغ^(٦))، وحينئذ يتعين أن يكون في كاد ضمير الشأن وقلوب فاعل يزيغ^(٧) بياء الغائب، وبابه الشعر. وأحسن المصنف في التعبير بكاد دون عسى، لأن الغالب في عسى اقتران خبرها بأن، وقد قيل: إنها حينئذ غير ناسخة، فلا يضم فيها^(٨) الشأن إذ ذاك، بل ولو قلنا بأنها ناسخة؛ لأن ضمير الشأن لا يفسر بأن وصلتها.

«وبني المضمير لشبهه بالحرف وضعاً» فيما هو موضوع منه على حرف واحد أو حرفين، ثم حمل البواقي عليه، ليجري الباب على سنن واحد. «وافتقاراً» من حيث إن الحرف مفتقر^(٩) إلى غيره، والضمير كذلك؛ فإنه مفتقر إلى ما يفسره. «وجهوداً» من حيث هو لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر، وأما هما وهم ونحن فأسماء للثنتين والجماعة. «أو للاستغناء» هذا قسم^(١٠) شبه الحرف، فدل على عدم انحصار علة البناء في مشابهة الحرف، وقد أسلفناه، والمراد أن الضمير بني للاستغناء^(١١) عن إعرابه. «باختلاف صيغته باختلاف المعاني» ففقد موجب الإعراب فيها، وذلك أن المقتضي لإعراب الأسماء توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة، والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها

= ١٠٠:٧، ١٠١، شرح التسهيل ١: ١٨٥؛ ابن الناظم: ٥٤؛ سيويه ١: ٣٦؛ والمقاصد

٢: ٨٥-٨٧؛ الأشموني ١: ١٢٩؛ الهمع ١: ٦٧، ١١١؛ الدرر ١: ٤٦؛ ٨٠.

(١) سقط العاطف من، ظ.

(٢) ابن حبيب الزيات.

(٣) ابن سليمان.

(٤) تريغ، ز.

(٥) ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ... ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ ١١٧ التوبة (٩).

(٦) تريغ، ز.

(٧) تريغ، ز.

(٨) فيه، د.

(٩) مفتقراً، ز.

(١٠) قسم، ظ.

(١١) لاستغناؤه، د.

لاختلاف المعاني عن الإعراب. «وأعلاها» أي أعلا المضميرات «اختصاصاً ما للمتكلم، وأدناها ما للغائب» وهذا مفهوم مما ذكره في أول باب المعرفة والنكرة؛ وإنما ذكره هنا ليفرّع عليه الحكم المقاد بقوله:

ويغلب^(١) الأخص عند^(٢) الاجتماع فتقول: أنا وأنت فعلنا، ولا تقول^(٣): فعلتما، وأنت وهو فعلتما، ولا تقول^(٣) فعلا.

(١) ولغلب، ظ.

(٢) جاء في (م) مكان عند كلمة (في).

(٣) يقول، ز.

«فصل:» في الكلام على ضمير الفصل.

«من المضمرات» الضمير «المسمى عند البصريين فصلاً» لأنه فصل [به^(١)] بين كون ما بعده خبراً وكونه نعتاً، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد المنطلق، جاز أن يتوهم السامع أن (المنطلق) صفة فينتظر الخبر، وجاز أن يفهم أنه خبر، فإذا قلت: زيد هو المنطلق تعين الخبر. فصارت هذه الصيغة^(٢) هي التي فصلت بين الخبر والنعت، وعينت (المنطلق) للخبر. «وعند الكوفيين عماداً» لأنه اعتمد^(٣) عليه في [هذا^(١)] المعنى^(٤)، فالفصل أخص إذ كل ما وضع/ للفصل كناء التأنيث والإعراب قد اعتمد به على المراد منه، وليس كل ما يعتمد به في شيء يكون فصلاً، ألا ترى أن زيداً من (زيد قائم) معتمد عليه في المراد منه، ولم يفصل شيئاً من شيء؟. وإذا كان الفصل أخص كانت التسمية^(٥) فصلاً أولى. لخصوصه^(٦)؛ لأن الأخص يكون مشتملاً على الأعم ضرورة عدم تحقق الأخص بدون الأعم، فيكون أكثر فائدة، فيكون^(٧) أولى، و[قد^(٨)] قرر ابن الحاجب في شرح المفصل وجه الأولوية على طريقة أخرى فقال:

تسمية أهل البصرة له فصلاً أقرب إلى الإصطلاح؛ لأن الشيء يسمى^(٩) باسم معناه في أكثر الألفاظ، ولما كان المعنى في هذا الضمير الفصل كان تسميته

(١) سقطت من، ظ.

(٢) الصفة، د.

(٣) اعتمدت، ز.

(٤) لمعنى، ز.

(٥) تسمية، د، تسميته، ز.

(٦) بخصوصه، د، لكن أهمل الباء.

(٧) فتكون، ز، ظ.

(٨) سقطت من، ز، ظ.

(٩) تسمى، د.

فصلاً أخرى من تسمية الكوفيين، فإنهم سموه باسم ما يلازمه ويؤدي إلى معناه، فكانت تسمية البصريين أظهر.

«ويقع» هذا المسمى فصلاً أو عماداً «بلفظ» الضمير «المرفوع المنفصل مطابقاً لمعرفة» في إفراد وضديه^(١) وتكلم نحو: [وَأَنَا لَنَحْنُ الصَّافُونَ^(٢)] الآية وخطاب نحو: [أَتِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ^(٣)]، ونحو: [إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ^(٤)]، وغيبة نحو^(٥): [إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ^(٦)]، [وقوله^(٧)]: «قبل» ظرف مقطوع عن الإضافة، مبني على الضم في محل جر^(٨) على أنه صفة للمجرور من قوله: لمعرفة. أي لمعرفة كائنة قبل ضمير الفصل، لكن هذا يشكل بقولهم: إن الغايات لا تقع^(٩) أخباراً ولا صلوات ولا صفات ولا أحوالاً. نص على ذلك سيبويه^(١٠) وجماعة من المحققين.

فإن قلت: يرد عليهم قوله تعالى: [قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلُ^(١١)].

(١) وضدية، د.

(٢) ١٦٥ الصفات (٣٧)، والآية كاملة؛ ولهذا فلا معنى لقوله: (الآية) وبعدها: [وَأَنَا لَنَحْنُ الْمُسَبِّحُونَ].

(٣) [قَالُوا.. قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ] ٩٠ يوسف (١٢).

(٤) [وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا...] ١٢٧ البقرة (٢)، [إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي...] ٣٥ آل عمران (٣).

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من، ز.

(٦) [وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ] ٦٢ آل عمران (٣).

(٧) سقطت من، د.

(٨) الجر، د.

(٩) نفع، د، وفي (ظ) أعجم التاء بائنتين من تحت واثنتين من فوق.

(١٠) كذا قال ابن هشام في المغني ١: ٣٥١.

(١١) الآية ٤٢، سورة الروم (٣٠).

قلت: كذا زعم ابن هشام^(١)، بناء على أن قوله: (مِنْ قَبْلِ) ظرف مستقر، وأنه صلة، وهو ممنوع، بل الصلة هي قوله ﴿كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُشْرِكِينَ﴾^(٢) (ومن قبل) ظرف لغو متعلق بخبر كان، والتقدير: كيف كان عاقبة الذين كانوا مشركين من قبل. فلا إشكال.

«ثابت^(٣) الابتداء» بالجر صفة لـ (معرفة) أيضاً نحو: زيد هو القائم، «أو منسوخه»^(٤) أي منسوخ الابتداء كالأمثلة المتقدمة ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ﴾^(٥) وما ذكر معه «ذي خبر» صفة لـ (معرفة) أيضاً «بعد» أي كائن بعده، فقطعه^(٦) عن الإضافة، وهو صفة لـ (خبر)، ففيه ما تقدم من الإشكال. «معرفة» صفة لـ (خبر) نحو: زيد هو القائم، وما تقدم من المثل. «أو كمعرفة في امتناع دخول الألف واللام عليه» نحو: زيد هو أفضل منك، فالخبر هنا نكرة لكنه مشابه للمعرفة في امتناع دخول (أل) عليه، فلو كانت النكرة قابلة لـ (أل) امتنعت المسألة نحو: كان زيد هو منطلقاً. «وأجاز بعضهم وقوعه بين نكرتين كمعرفتين» في امتناع دخول أل نحو: ما ظننت أحداً هو خيراً منك. «وربما وقع بين حال وصاحبها» نحو: ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾^(٧) فيمن قرأ بنصب أظهر^(٨) ولحن أبو عمرو^(٩) من قرأ بذلك،

(١) في المغني ١: ٣٥١.

(٢) الآية ٤٢، سورة الروم (٣٠)

(٣) ثابت باقى، ز، باقى، م.

(٤) سقطت الواو من، د، ز، ظ، وهي ثابتة في التلاوة.

(٥) ١٦٥ الصافات (٣٧).

(٦) فقطعت، د.

(٧) ﴿وَجَاءَهُ قَوْمُهُ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِنْ قَبْلِ كَانُوا يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ قَالَ يَا قَوْمِ... فَاتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تُخْزَوْنَ فِي صَافِي أَلْسِنِكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ﴾ ٧٨ هود (١١).

(٨) هم سعيد بن جبير والحسن بخلاف، ومحمد بن مروان وعيسى الثقفي وابن أبي اسحق.

- المحتسب ١: ٣٢٥-٣٢٦؛ وارجع في هذا المقام إلى سيبويه ١: ٣٩٧.

(٩) ابن العلاء، وكذا سيبويه. راجع البحر ٥: ٢٤٧.

وقد خرجت على أن (هؤلاء بناتي) جملة، و(هن) إما توكيد لضمير مستتر في الخبر أو مبتدأ و(لكم) الخبر، وعليهما فإطهر^(١) حال.

قال ابن هشام^(٢): وفيهما نظر، أما الأول فلأن (بناتي) جامد غير مؤول بالمشق، فلا يتحمل ضميراً عند البصريين.

قلت: قد^(٣) يمنع كونه غير مؤول بمشتق، إذ هو في معنى مولوداتي.

قال^(٤): وأما الثاني، فلأن الحال لا تتقدم^(٥) على عاملها الظرفي^(٦) عند أكثرهم.

«وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر قائم مقام مضاف» كقول جرير:

وكائن بالأباطح من صديق يراني لو أصبت هو المصابا^(٧)

(١) (فاظهر) (ز).

(٢) في المغني ٢: ٥٤٧.

(٣) وقد، ظ.

(٤) ابن هشام في المغني ٢: ٥٤٧.

(٥) كذا في المغني، وفي نسخ التحقيق يتقدم، وهو غير مناسب لقوله (عاملها).

(٦) المعنوي، د.

(٧) من قصيدة مدح فيها الحجاج بن يوسف الثقفي.

مطلعها:

سئمت من المواصلة العتابة
وأسمى الشيب قد ورث الشبابا
وقبل الشاهد:

أرى الهجران يحدث كل يوم
ولقبي حين أهجركم عتابا
وبعده:

ومسرور بأوبتنا إليه
وآخر لا يجب لنا إيابا
روي الشاهد على أوجه: يراه. تراه. إن أصبت.

وكم لي في الأباطح من صديق
وآخر لا يجب لنا إيابا

— جرير: ١٦-١٨؛ الشجري ١: ١٠٦؛ ابن يعيش ٣: ١٠-١١، ٤: ١٣٥؛ المقرب

١: ١١٩؛ شرح التسهيل ١: ١٨٧؛ الرضي ٢: ٢٤؛ المغني ٢: ٥٤٨-٥٤٩؛ الأشموني

٤: ٨٧؛ السيوطي ٢: ٨٧٥-٨٧٦؛ الهمع ١: ٦٨، ٢٥٦، ٢: ٧٦؛ الخزانة

٢: ٤٥٤-٤٥٧؛ الدرر ١: ٤٦، ٢١٣، ٢: ٩٢.

فكان القياس: يراني أنا المصاب. مثل: ﴿إِنْ تَرَنِي (١) أَنَا أَقَلُّ (٢)﴾، وهذا كالأستدراك من قوله: مطابقاً لمعرفة قبل. فإنه قد وقع في هذا البيت مخالفاً لما قبله؛ فإن ضمير الفصل بلفظ الغيبة، وما قبله بلفظ الحضور، وهو ياء المتكلم من قوله: يراني. فاعتذر/المصنف عنه (٣) بما تراه، من أنه على تقدير مضاف، أي يرى (٤) مصابي. والمصاب (٥) حينئذٍ (٦) مصدر كقولهم: جبر الله مصابك. أي مصيبتك، أي يرى (٤) مصابي هو المصاب العظيم، ومثله في حذف الصفة (٧) ﴿قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ (٨)﴾، أي الواضح، ولولا ذلك لكفروا بفهوم الظرف، ﴿فَلَا نَقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَرِثًا (٩)﴾ أي نافعاً؛ لأن أعمالهم توزن، بدليل ﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ (١٠)﴾ الآية. وأجازوا سير يزيد سير، بتقدير الصفة، أي واحد، وإلاً لم يفد. كذا في مغني (١١) اللبيب (١٢) لابن هشام، قال (١٣): وزعم ابن الحاجب أن الإنشاد (لو أصيب) بإسناد الفعل إلى ضمير الصديق، وأن (هو) تأكيد له أو لضمير يرى قال: إذ لا يقول عاقل يراني مصاباً

(١) قراءة بعض السبعة بثبوت الياء ومنهم من يحذفها في الوقف والوصل كعاصم وابن عامر وحزمة.

— السبعة: ٣٩١-٣٩٢؛ النشر ٢: ١٨٢.

(٢) ﴿وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ... مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ ٣٩ الكهف (١٨).

(٣) عنه المصنف، د.

(٤) يرا، د.

(٥) فالمصاب، د.

(٦) ح، د، وهي عادته.

(٧) الصلة، ز.

(٨) ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذَلُولَ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَا شِيَةَ فِيهَا... فَذَبَّحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ ٧١ البقرة (٢).

(٩) ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ...﴾ ١٠٥ الكهف (١٨).

(١٠) ﴿... فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ بِمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَظْلِمُونَ﴾ ٩ الأعراف (٧).

﴿... فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ﴾ ١٠٣ المؤمنون (٢٣).

(١١) معنى، ز، ظ.

(١٢) ٢: ٥٤٨-٥٤٩.

إذا أصابتني مصيبة. قال ابن هشام^(١): وعلى ما قدمناه^(٢) من تقدير الصفة لا يتجه الاعتراض.

قلت: الصفة التي أشار إليها إنما قدرها على جعل المصاب مصدراً لا اسم مفعول، وكلام ابن الحاجب فيما إذا^(٣) كان المصاب اسم مفعول لا مصدراً؛ ولذلك جعله مفعولاً^(٤) ثانياً لـ (يرى) والمفعول الأول هو الياء، ولولا ذلك لما صح بحسب الظاهر، وأنا أقول: إن الاعتراض الذي أشار إليه ابن الحاجب غير متجه مع الإعراض^(٥) عن تقدير الصفة^(٦)؛ وذلك لأن مبناه على أن يكون (مصاباً) اسم مفعول نكرة، والواقع في البيت ليس نكرة، بل هو معرف بأل، والحصر يستفاد من هذا التركيب، كقولك: زيد الفاضل، أي لا غيره، وكذا المعنى في البيت، أي لو أصبت أنا رأيت المصاب، بمعنى أنه لا يرى المصاب إلا إياي دون غيري، كأنه لعظم منزلته عنده وشدة صداقته له تتلشى عنده مصائب غير صديقه هذا، فلا يرى غيره مصاباً، ولا يرى المصاب إلا إياه مبالغة، فالمعنى صحيح متجه بدون تقدير صفة، كما رأيت. وأنت خير بأن هذا المعنى يمكن إجراؤه إذا جعل المصاب مصدراً، فلا^(٧) يحتاج إلى تقدير صفة، كما ادعاه ابن هشام. «ولا يتقدم» ضمير الفصل «مع الخبر المقدم^(٨)» نحو: القائم [كان^(٩)] زيد، وهو القائم ظننت زيدا وشبهه؛ لأن فائدة الفصل صون الخبر من توهم كونه تابعاً، ولا توهم^(١٠) مع تقديمه، ضرورة أن التابع لا يتقدم

(١) المغني ٢: ٥٤٨-٥٤٩.

(٢) قدمنا، ز، ظ.

(٣) إذ، د.

(٤) أهملت الفاء في، د.

(٥) الاعتراض، ظ.

(٦) تقديراً لا صفة، د.

(٧) ولا، د.

(٨) المتقدم، ز.

(٩) سقطت من، د.

(١٠) يوهم، د.

على المتبوع، فتكون^(١) فائدته إذ ذاك منتفية، فتمتنع المسألة، كذا قال المصنف^(٢). وفيه نظر؛ للزوم امتناع الإتيان به حيث انتفت تلك الفائدة، واللازم باطل بدليل: كان زيد هو القائم بالنصب ونحوه.

«خلافاً للكسائي» فإنه أجاز تقدمه^(٣) مع الخبر المقدم، كذا^(٤) نقل عنه الفراء، ونقل هشام عنه المنع كقول البصريين، وفي كلام المصنف إشارة إلى أن المسألة مفروضة في تقدمه مع [تقدم^(٥)] الخبر وحده، فلا يدخل في ذلك نحو: زيداً هو القائم ظننت.

قال ابن قاسم^(٦): فلو تقدم الأول وتأخر الثاني نحو: زيداً ظننت هو القائم، ففي جواز ذلك نظر. «ولا موضع له من الإعراب على الأصح» لأن الغرض^(٧) به الإعلام من أول الأمر بكون ما يليه خبراً لا صفة، فاشتد شبهه بالحرف؛ إذ لم يجأ به إلا لمعنى في غيره، فلم^(٨) يجعل له موضع من الإعراب، ولم يبين في الشرح^(٩) من المخالف، وهم الكوفيون، وذكر^(١٠) في شرح الكافية^(١١): أن محله باعتبار ما قبله عند الفراء، وباعتبار ما بعده عند الكسائي. وغيره عكس هذا النقل. وكل^(١٢) من قال: له موضع فهو عنده اسم، وأما القائلون بأنه لا موضع له: فمن قائل هو حرف، ومن قائل هو اسم يشبه الحرف، لأنه جيء به لمعنى يشبه معنى الحرف فأعطي حكمه كما تقدم.

(١) فيكون، د، ز، ظ، والأولى ما أثبتته.

(٢) في شرح التسهيل ١: ١٨٨، بتصرف.

(٣) تقديمه، ز.

(٤) وكذا، ز، ظ.

(٥) سقطت من، د.

(٦) ابن هشام، د.

(٧) الغرض، د.

(٨) ولم، ز، ظ.

(٩) يعني ابن مالك في شرحه على التسهيل ١: ١٨٨.

(١٠) ابن مالك.

(١١) ٥٥: ١.

(١٢) فكل، د.

وصحح ابن الحاجب في شرح المفصل كونه ضميراً، وكونه/ إذا موضع وكون ٥٩
الموضع باعتبار ما قبله، قال: على أنه توكيد، وأنه - إذا انتصب ما قبله - نائب
عن الضمير المنصوب. ويرد عليه أن ما قبله قد يكون ظاهراً، والمضمر لا يؤكد
به الظاهر^(١) [فلا يقال جاءني زيد هو، على أن الضمير توكيد لزيد، ونحن
نقول: إن زيداً هو القائم، وأيضاً فاللام تدخل عليه في نحو: إن زيداً هو
العالم، ولا تدخل في توكيد^(٢) الاسم^(٣)] فلا يقال: إن زيداً لنفسه كريم.

وقال في أماليه: إنه ليس بتوكيد؛ لأنه ليس عبارة عما قبله ولا له مفسر.
وهذا بناء منه على أنه حرف.

قال أبوحيان في الارتشاف: وهو قول أكثر النحاة، وصححه
ابن عصفور. «وإنما تتعين^(٤) فصليته إذا وليه منصوب» أي ما يعلم كونه
منصوباً، وهذه العبارة أجود من قول بعضهم في ضابطه: يتعين الفصلية^(٥) في
باب ظننت وأعلمت وكان وأخواتهن، بشرط اللام أو تقدم الظاهر. لأنه يخرج
عنه نحو: ظننت زيداً هو المعطى^(٦) ديناراً فلا يتعين الفصلية حينئذ. «وقرن
باللام» نحو: إن كان زيد هو الفاضل، وإن ظننت زيداً هو الفاضل، إذ يمتنع
جعله مبتدأ لنصب ما بعده، وتابعاً لدخول اللام عليه. «أو ولي ظاهراً»
منصوباً ووليه منصوب نحو: ظننت زيداً هو القائم، فهنا^(٧) أيضاً تتعين^(٨)
الفصلية؛ لامتناع كونه مبتدأ بسبب^(٩) نصب ما بعده، والبدلية، لنصب

(١) المظهر، ز، ظ.

(٢) تأكيد، د، ظ.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من، ز.

(٤) يتعين، د، ز، ظ.

(٥) للفصلية، د، الفصلية، ز.

(٦) المعطى، د، ز.

(٧) فهذا، ظ.

(٨) يتعين، ظ.

(٩) لسبب، د.

ما قبله، وإذا^(١) تقرر ذلك فقول المصنف: ولي ظاهراً. معطوف على قوله: قرن باللام. لا على قوله: وليه منصوب. لأن تعيينه^(٢) للفصلية^(٣) مشروط بأن يليه منصوب، وينضاف إلى هذا الشرط أحد أمرين: أن يقرن باللام أو يلي ظاهراً منصوباً، لكن المصنف أخل بتقييد الظاهر بكونه منصوباً؛ لأنه إن لم يل^(٤) منصوباً لم تتعين الفصلية^(٥) نحو: كان زيد هو القائم؛ لجواز أن يكون^(٦) (هو) بدلاً، وإن كان الاسم ضميراً نحو: ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾^(٧) ﴿جاز الوجهان وجاز مع ذلك أن يكون توكيداً.

«وهو مبتدأ مخبر عنه بما بعده عند كثير من العرب» حكى^(٨) الجرمي^(٩): أنها لغة بني تميم وحكي عن أبي زيد أنه سمعهم يقرؤون: ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْراً﴾^(١٠) - بالرفع - وقال قيس بن الذريح^(١١):

-
- (١) إذا اذا، د.
 (٢) تعيينه، د.
 (٣) الفصلية، ز.
 (٤) يكن، د.
 (٥) الفصلية، ز.
 (٦) لجواز كون، ز، ظ.
 (٧) ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُمْ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُمْ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي.. وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ ١١٧ المائدة (٥).
 (٨) حلى، ز، ظ.
 (٩) الجري، ز، ظ.
 (١٠) ﴿... وَمَا تَقَدَّمُوا لَأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ... وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ٢٠ المزمّل (٧٣)، والتلاوة (... هو خيراً وأعظم...).

(١١) الذريح، د، الزيد، ز، والمعروف: (ذريح) بفتح الذال وكسر الراء منكرأ، وهو: قيس بن ذريح بن سئة بن حذافة الكناني (٦٨-٥٠ هـ = ٦٨٨-٥٠ م). وقيل: اسم جده (الجباب بن سئة). شاعر غزل كان رضيعاً للحسين بن علي بن أبي طالب. أرضعت الحسين أم قيس. علق لبني بنت الجباب الكعبية، واشتهر أمره معها وتزوجها، فشغلته عن والديه، فحمله أبوه على فراقها فطلقها.

- ابن قتيبة ٢: ٦٢٨-٦٢٩؛ الأغاني ٩: ١٨٠-٢٢٠؛ الأمدى: ١٢٠؛ فوات الوفيات ٢: ٢٧٠-٢٧٤.

تبكي^(١) على لبي^(٢) وأنت تركتها وكنت عليها بالملا أنت أقدر^(٣)

(١) أتبكي، د، وهي رواية الأغاني.

(٢) ليلى، د.

(٣) أول أبيات أوردها أبو الفرج، وبعده:

فإن تكن الدنيا بليتي تقلبت
عليّ فللدنيا بطون وأظهر
الملا: ما اتسع من الأرض. أقدر: خير (أنت)، والجملة خبر كان، فليس الضمير على
هذا فصلاً ولا توكيداً.

الباب الثامن «باب الاسم العَلَم»

ولا أدري ما السبب في إتيانه بالموصوف - وهو الاسم - مع أن العلم عندهم مستعمل استعمال الأسماء.

«وهو» الاسم «المخصوص» فالاسم: جنس يشمل النكرة والمعرفة، لكن حذفه للقريظة الدالة عليه. والمخصوص: فصل أخرج به اسم الجنس نحو: رجل، فإنه شائع غير مخصوص. «مطلقاً» لا مقيداً بحالة دون أخرى، وهذا فصل أخرج به غير العلم من المعارف، فإن الضمير^(١) مخصوص باعتبار أنه لا يتناول غير ما استعمل فيه: من متكلم أو مخاطب أو غائب، وغير مخصوص باعتبار صلاحيته لكل منها، واسم الإشارة كذلك مخصوص باعتبار المشار إليه في الحال، غير مخصوص باعتبار صلاحيته لكل مشار إليه: مفرد مذكر بعيد، وكذا بقية المعارف. «تعليقاً أو غلبة^(٢)» تقسيم لحال العلم إلى نوعيه لو حذف لم يضر، والمراد بالتعليق: تخصيص الشيء بالاسم قصداً للتسمية كزيد وسعاد^(٣). والغلبة^(٤): تخصيص أحد المشتركين أو المشتركات^(٥) بشائع^(٦) على

(١) المضمرة، ز.

(٢) غلبة أو تعليقاً، م.

(٣) ومعاد، ز، ظ.

(٤) والمغلبة، ز.

(٥) ولشركات، د.

(٦) شائع، ز.

سبيل الاتفاق، لاعلى سبيل القصد، كتخصيص عبدالله بابن عمر^(١)، والكعبة^(٢) بالبيت، ومصنف سيبويه بالكتاب، وبعضهم يرى أن ذا الغلبة^(٣) ليس/بعلم، إنما أجري مجراه وهو اختيار ابن عصفور. «بمسمى غير مقدّر الشياح» احترازاً من نحو: شمس وقمر، فإن شيوعهما مقدر لا محقق. «أو الشائع» معطوف على قوله: المخصوص. «الجارى مجراه» أي جرى المخصوص، يعني في اللفظ، والمراد به علم الجنس كأسامة للأسد، وثعالة للثعلب، وبرة للمبرة، وفجار للفجرة.

فهذه أعلام بحسب اللفظ، لا بحسب المعنى، فإنها شائعة كشياح النكرة، غير أنها وافقت العلم الشخصي^(٤) لفظاً فجرت مجراه في الاستغناء عن حرف التعريف، وعن الإضافة، ومنعت الصرف مع التأنيث في نحو: أسامة، ووصفت^(٥) بالمعرفة نحو: هذا أسامة المقليل، ونصبت النكرة بعدها على الحال^(٦)، ولم يستقبحو الابتداء بها نحو: أسامة أجراً من ثعالة.

قال بعضهم: وإطلاق المعرفة على أسامة ونحوه مجاز^(٧)؛ إذ لا يخالف^(٨) معناه معنى أسد، وإنما يخالفه في أحكام لفظية، ألا ترى أنه داخل في حد

(١) ابن الخطاب - رضي الله عنها - العدوي القرشي (١٠ ق.هـ - ٧٣ أو ٦٣ أو ٦٤ هـ = ٦١٣ - ٦٩٢ أو ٦٨٢ أو ٦٨٣ م). يكنى أبا عبد الرحمن. صحابي جليل معروف بالزهد والتسك، أفتى ستين سنة في الإسلام، وغزا أفريقية مرتين: الأولى مع عبدالله بن أبي سرح، والثانية مع معاوية بن خديج. كف بصره في آخر أيامه، ومات بمكة - رضي الله عنه - وهو آخر من مات بها من الصحابة رضوان الله عليهم. وقد غلب عليه (ابن عمر) دون إخوته. - الوفيات ٣: ٢٨-٣١؛ نكت الهميان: ١٨٣؛ الغاية ١: ٤٣٧-٤٣٨؛ الإصابة ٣٤٧-٣٥٠.

(٢) والكعبة، ظ.

(٣) الغلبة، ظ.

(٤) الشخص، د.

(٥) ووضعت، ز.

(٦) نحو: هذا أسامة مقبلاً.

(٧) مجازاً، ز.

(٨) تخالف، ز.

النكرة!! هذا كله كلام ابن قاسم في الكلام على هذا التعريف بغالب لفظه، وأظنه تابعاً^(١) للمصنف في شرحه^(٢)، وفي ذلك ما لا يخفى من الانتقاد على من تأمل، وقد عرفت مما^(٣) سبق أن العلم الجنسي بمثابة العلم الشخصي في كونه موضوعاً لشيء بعينه على ما مر في باب المعرفة والنكرة.

وقال ابن الحاجب: الأعلام الجنسية وضعت أعلاماً للحقائق الذهنية المتعلقة^(٤)، كما أشير باللام في نحو: اشتر اللحم، إلى الحقيقة الذهنية، فكل واحد من هذه الأعلام موضوع لحقيقة في الذهن متحدة، فهو إذن غير متناول غيرها وضعاً، وإذا أطلق على فرد من الأفراد الخارجية نحو: هذا أسامة مقبلاً، فليس ذلك بالوضع، بل لمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجي مطابقة كل كلي لجزئياته الخارجية^(٥) نحو قولهم: الإنسان حيوان ناطق. فلفظ أسد^(٦) - مثلاً - موضوع حقيقة لكل فرد من أفراد الجنس في الخارج، على وجه التشريك، وأسامة موضوع للحقيقة الذهنية حقيقة، بإطلاقه على [الفرد^(٧)] الخارجي ليس بطريق الحقيقة.

قال الرضي الإسترابادي^(٨): وإذا كان لنا تأنيث لفظي كغرفة^(٩) وبشرى وصحراء، ونسبة لفظية نحو: كرسي، فلا بأس أن يكون لنا تعريف لفظي. فاختر ما اختاره المصنف أن الأعلام الجنسية نكرة بحسب المعنى، معرفة بحسب اللفظ فقط.

«وما استعمل قبل العلمية لغيرها منقول منه» أي من المستعمل لغير العلمية نحو: حارث [وفضل^(٧)] وأسد ويزيد - أعلاماً - فإنها استعملت

(١) تبعاً، ظ.

(٢) لم يقل ذلك المصنف في شرح التسهيل ١: ١٩٠ حيث تكلم على هذا الموضوع.

(٣) فيها، د.

(٤) المتعلقة، ز.

(٥) الخارجة، ظ.

(٦) الأسد، ظ.

(٧) سقطت من، ز، ظ.

(٨) الإسترابادي، د، وانظر هذا الكلام في شرح الكافية ٢: ١٣٢.

(٩) كمعرفة، د، كمعرفة، ظ.

قبل العلمية لغير العلمية، فهي أعلام^(١) نقلت من ذلك المستعمل غير علم. «وما سواه مرتجل» نحو: سعاد^(٢) وأدَد^(٣)، فإن كلاً منها لم يستعمل قبل العلمية لغيرها.

وارتجال الخطبة والشعر ابتداءً من غير تهيئة قبل [ذلك^(٤)] كذا في الصحاح^(٥)، فإذاً معنى كون العلم مرتجلاً: أنه ابتدء بالتسمية به من غير أن يكون مسبوqاً باستعماله غير علم، وتقسيمه إلى منقول ومرتجل، هو رأي الأكثرين، وقيل^(٦): الأعلام كلها منقولة، ولا يضر جهل أصلها، وهو ظاهر مذهب سيويه فيما حكى، وقيل: كلها مرتجلة، وهو رأي الزجاج، والمرتجل عنده ما لم يقصد في وضعه النقل من محل آخر إلى هذا، وموافقها للنكرات بالعرض لا بالقصد، قيل: والتقسيم إنما هو بالنسبة إلى الأعم والأغلب^(٧)، وإلا فما هو علم بالغلبة لا منقول ولا مرتجل. «وهو» أي العلم المرتجل «إما مقيس» بأن يكون موافقاً لحكم نظيره من النكرات، وأمثله كثيرة. «وإما شاذ:» بأن يكون مخالفاً لحكم نظيره من النكرات، إما «بفك ما يدغم» نحو: مَحَبَّب^(٨)، فقياسه الإدغام؛ لأنه مفعول؛/ لانتفاء م^(٩) ح ب، وظن أبوحيان أن التقسيم للعلم من حيث هو، فاعترض بأنه فاتة إدغام مايفك، نحو: مَعَدَّ^(١٠)، فإن

(١) فهي أعلام فهي أعلام، ز.

(٢) سعا، د.

(٣) هو أبو قبيلة من اليمن، وهو أدد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير. الصحاح (أدد).

(٤) سقطت من، ز، ظ.

(٥) ١٧٠٦: ٤.

(٦) وقيل، ز.

(٧) الأغلب، د.

(٨) قال في اللسان ١: ٢٩٢ (ط-صادر) (حبب): (ومحبب): اسم علم، جاء على الأصل، لمكان العلمية، كما جاء مكوزة ومزيد، وإنما حملهم على أن يزنوا محبباً بمفعول، دون فعلل؛ لأنهم وجدوا ماتركب من ح ب ب، ولم يجدوا م ح ب، ولولا هذا لكان حملهم محبباً على فعلل أولى؛ لأن ظهور التضعيف في فعلل هو القياس والعرف، كقردد ومهدد).

(٩) ص، ز.

(١٠) معد بن عدنان.

ميمه أصلية، فحقه معدد؛ لأنه ملحق بجعفر. ولا يخفى اندفاعه بما عرفت من عود الضمير إلى العلم المرتجل؛ وذلك لأن معداً^(١) منقول لا مرتجل، وقد وقع في الفصل^(٢) ما يقتضي أن محل التقسيم هو المرتجل، لا مطلق العلم. «أو فتح ما يكسر» نحو: موهب^(٣) وموظب^(٤)، فإن القياس كسر العين؛ لأن ذلك حكم كل معتل^(٥) فاؤه واو، وعينه صحيحة، نحو: موعد وموعدة^(٦)، ولا يصح ادعاء أن وزنه فوعل، إذ ليس في كلام العرب م ه ب^(٧)، ولا م ظ ب. «أو كسر ما يفتح» نحو: معدي كرب، وفي المبهج^(٨) لابن جني: قال أحمد بن يحيى^(٩): هو من عداه الكرب إذا^(١٠) جاوزه^(١١) وانصرف عنه، وهو شاذ؛ لمجيئه على مفعّل بالكسر، مع كون لامة معتلة، وبابه مفعّل، ومثله: مأوي الإبل، وتوهم الفراء أن مأقي^(١٢) العين من هذا، وليس كذلك، لأن ميمه

(١) معد، د.

(٢) ١: ٢١-٢٢ فقد نص على أن التقسيم في المرتجل.

(٣) في الصحاح: وموهب أيضاً: اسم رجل وقال:

قد أخذتني نعسة أردن
وموهب ميز بها مصن

(١: ٢٣٥) والبيت لأبى الدبيري.

(٤) في الصحاح ١: ٢٣٣: وموظب، بالفتح: اسم موضع. أنشد ابن الأعرابي لخداش بن زهير:
كذبت عليكم أوعدوني وعللوا
بي الأرض والأقوام قردان موظبا

(٥) معتد، ز.

(٦) وموعده، ز.

(٧) هب، ز، ظ.

(٨) ص ٢٠، وقد تصرف الشارح في كلامه.

(٩) يعني أبا العباس ثعلب.

(١٠) إذ، ز.

(١١) جاوز، د.

(١٢) في الصحاح ٤: ١٥٥٣ (ومؤق العين: طرفها مما يلي الأنف... ومأقي العين: لغة في مؤق العين، وهو فُعَلِي، وليس بِمَفْعَل؛ لأن الميم من نفس الكلمة، وإنما زيد في آخره الياء للإلحاق، فلم يجدوا له نظيراً يلحقونه به، لأن فُعَلِي - بكسر اللام - نادر لا أخت لها، فاللحق بِمَفْعَل فلها جمعوه على مَاق على التوهم. وقال ابن السكيت: ليس في ذوات الأربعة مَفْعَل - بكسر العين - إلا حرفان: مأقي العين، ومأوي الإبل - قال الفراء: سمعتها - والكلام كله مَفْعَل - بالفتح - نحو: رميته مرمى، ودعوته مدعى، وغزوته مغزى. وظاهر هذا القول =

أصلية. «أو تصحيح ما يعلى» نحو: مدين^(١)، وقياسه مدان، مَكْوَزَة^(٢)، وقياسه مكازة^(٣)، وحيوة^(٤)، وقياسه حية؛ لما سيأتي في التصريف. «أو إعلال ما يصحح^(٥)» نحو: داران^(٦) وماهان^(٧)، قياسهما^(٨) دوران وموهان بالتصحيح، نحو: الجولان والطوفان.

«وما عري من إضافة» كعبد الله. «وإسناد» نحو برق نحره.

= إن لم يتأول على ما ذكرناه (غلط) وما نقل عن ابن السكيت موجود في إصلاح المنطق ص ٢٢٢، وفيه: (قال الفراء: سمعتها بالكسر). وارجع إلى ص ١٢١ من إصلاح المنطق أيضاً.

(١) قرية شعيب - عليه الصلاة والسلام -، وظاهر كلام الشارح أن الياء أصلية، ولكن الجوهري وضعها في مادة (م د ن) فالياء عنده زائدة، وكذا فعل في اللسان، قال: (ومدين) اسم أعجمي، وإن اشتقته من العربية فالياء زائدة، وقد يكون مفعلاً، وهو أظهر. فالياء عنده تحتمل الزيادة والأصالة. وفي شرح الشافية ٣: ١٠٥ (وأما مريم ومدين: فإن جعلتها فَعْيَلًا فلا شذوذ؛ إذ الياء للإلحاق، وإن جعلتها مَفْعَلًا فشاذان، ومكوزة شاذ في الأعلام). وذكر أن المراد شرط لإعلال المزيد الموازن للفعل أن يكون فيه معنى الفعل، قال: (فعل ما ذهب إليه مريم ومدين ليسا بشاذين). وارجع إلى شرح الشافية ٢: ٣٩١ وشرح التسهيل ١: ١٩٢ إن شئت.

(٢) أهملت الزاي في، د، والتاء في، ظ، وهو اسم رجل، والميم فيه زائدة قطعاً.

(٣) أهملت الزاي في، د، والتاء في، د، ظ.

(٤) وحيوة، ز، وهو أبو القاريء المعروف: رجاء بن حيوة.

(٥) يصحح، ز، يضح، ظ.

(٦) في اللسان (دور): (وداران: موضع، قال سيبويه: إنما اعتلت الواو فيه لأنهم جعلوا الزيادة في آخره بمنزلة ما في آخره الهاء وجعلوه معتلاً كاعتلاله ولا زيادة فيه، وإلا فقد كان حكمه أن يصحح كما صح الجولان). وإيضاح الأمر: أن الواو والياء إذا وقعتا عينين وتحركتا وانفتح ما قبلهما وجب أن تقلبا ألفاً؛ لأن الكلمة حينئذ موازنة للفعل، فإن كان فيها زيادة خرجت بها عن موازنة الفعل تعين التصحيح، وصار الإعلال شاذاً. راجع شرح الشافية ٣: ١٠٦.

(٧) في المحكم ٤: ٣٢٣ (وما هان: اسم، قال ابن جني: لو كان ماهان عربياً فكان من لفظ (هَوَمَ) أو هَيَمَ لكان لَعْفَان، ولو كان من لفظ الوهم لكان لَعْفَان، ولو كان من لفظ (همي) لكان عَلفَان، ولو وجد في الكلام تركيب (وَمَ هَ) فكان ماهان من لفظه لكان مثاله عَلفَان، ولو كان من لفظ المهيمن لكان عافالا، ولو كان في الكلام تركيب (مَ نَ هَ) فكان ماهان منه لكان فالاعا، ولو كان (ن م هـ) لكان (علافا).

(٨) فبابها، ز، ظ.

«ومزج» نحو: بعلبك وسيبويه. والمراد به ماركب من اسمين ثانيهما منزل منزلة هاء التأنيث.

«مفرد» ويرد عليه نحو: حيثما وإذ ما - علمين - فليسا مفردين^(١)، ولا هما شيئاً مما ذكر. «وما لم يعر» من الإضافة أو الإسناد أو المزج. «مركب» وقد تقدمت المثل. «فذو الإسناد جملة»^(٢) نحو: شاب قرناها وبرق نحره. «وذو الإضافة كنية» إن صدر بأب أو أم نحو: أبي^(٣) بكر^(٤) وأم كلثوم^(٥). «وغير كنية» إن فقد التصدير بأب أو أم نحو: عبد الله وعبد الرحمن. «وذو المزج إن ختم بغير وية» نحو: بعلبك ومعدي كرب. «أعرب غير منصرف» فلا ينون ويرفع بضمة وينصب ويجر بفتحة، وهذه [هي]^(٦) اللغة الفصحى^(٧) وقد يضاف صدره إلى عجزه فيعامل العجز بما يقتضيه حاله [من صرف وغيره، وقد يلتزم فيه منع الصرف، ويعامل الصدر أيضاً بما يقتضيه^(٨) حاله^(٩)] إلا في فتحة الحرف العليل في حالة النصب فلا يظهر نحو: رأيت معدي كرب، ونقص المصنف لغة أخرى: وهي بناؤه تشبيهاً له بخمسة عشر، فلو قال هنا: وقد بيني^(١٠). لاستوفى اللغات ولطابق قوله: - في المختوم بويه - كسر وقد يعرب. ولعلك لا تغفل عما نبهناك عليه أولاً من مسامحة في كلام المصنف. «وإن ختم بويه كسر» في جميع الحالات، ولم يذكر سيبويه فيه غير هذا.

-
- (١) بمفردين، د.
(٢) أهملت الجيم في، ز، وهذه القطعة من المتن ليست في، م.
(٣) أبو، ز، ظ.
(٤) عن اشتهر بهذه الكنية الصديق عبد الله بن أبي قحافة عثمان الخليفة الأول رضي الله عنه.
(٥) علم على إحدى بنات النبي صلى الله عليه وسلم.
(٦) سقطت من، ز، ظ.
(٧) الفصحى، د.
(٨) بمقتضى، ز، ظ.
(٩) ما بين المعقوفين ساقط من، ز.
(١٠) أثبتتها محقق (م) عن واحدة من أصوله.

«وقد يعرب غير منصرف» على ما صرح به الجرمي، قيل: وإنما يقبل هذا إذا كان مستنده فيه سماعاً، وإلاً فالقياس [فيه^(١)] البناء، وقد أسلفنا في ذلك كلاماً في باب إعراب المثني والمجموع على حده.

«وربما أضيف صدر ذي الإسناد إلى عجزها^(٢)» أي الجملة، ولو قال: إلى عجزه - بالتذكير - لكان أولى؛ لأنه تفسير للضمير بالمذكور^(٣)؛ ولأن تسمية ذلك جملة [مجاز^(٤)] باعتبار ما كان عليه. «إن كان» العجز اسماً «ظاهراً» فخرج المضمرة: مستتراً كان نحو: يزيد في قوله^(٥):

نبئت أخوالي بني يزيد^(٦)

- (١) سقطت من، ز، ظ.
- (٢) عجزه، م، وفي ثلاثة من أصوله عجزها.
- (٣) للمضمرة المذكور، د.
- (٤) سقطت من، ظ.
- (٥) قال العيني: رؤية. وليس في أصل ديوانه، وأدرج في ما نسب إليه ص ١٧٢ مع بيت آخر لا يظهر أن له به علاقة.

ظلمًا علينا لهم فديد (٦)

فديد: من الفذ، وفعله فذ يَفْذ بكسر الفاء، وهو الصوت.
بني يزيد: تجار بمكة تنسب إليهم البرود اليزيدية، وهو نعت لأخوال أو بيان أو بدل منه.
ظلمًا: في إعرابه وجوه:

- (أ) تمييز محول عن المفعول، أي نبئت ظلم أخوالي.
- (ب) حال من المفعول الثاني (أخوالي) أو من الضمير في (لهم).
- (ج) مفعول ثالث على تأويله باسم الفاعل أو تقدير مضاف، أي ظالمين أو ذوي ظلم، والجملة بعده حال.

- (د) مفعول مطلق عامله محذوف، أي يظلموننا ظلمًا، والجملة مفعول ثالث أو حال.
 - (هـ) مفعول لأجله، ويفسده: أنه ليس علة لـ (نبئت) ولا للاستقرار، لأنه تقدم على عامله المعنوي، ولا لـ (فديد) لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه.
- والمفعول الثالث في هذا كله جملة: لهم علينا فديد.

— ابن يعيش ١: ٢٨؛ شرح التسهيل ١: ١٩١؛ ابن الناطم: ٢٨؛ المغني ٢: ٦٩٣-٦٩٤؛ المقاصد ١: ٣٨٨-٣٩١، ٤: ٣٧٠؛ التصريح ١: ١١٧، ٢: ٢٢؛ الرضي ١: ٦٤؛ الأشموني ١: ١٣٢، ٣: ٢٦٠؛ الخزانة ١: ١٣٠-١٣٤.

لأن إضافة يزيد إلى الضمير^(١) المستتر تنقله^(٢) من الاستتار والرفع إلى البروز والخفض، فيقول^(٣): يزيدها. فيتغير لفظاً لعلم. أو بارزاً^(٤)، كما لو سميت بـ (كنت)، فلو أضفت^(٥) صدره إلى عجزه، لقلت: كاني، كما تقول^(٦): غلامي. فيتغير أيضاً. وأما تغير (برق نحره) ففي إعرابه لا في ذاته، وأجاز بعضهم في نحو: قمت - علماً - الإعراب، فتقول: جاء قمت، ورأيت/ قمتاً^(٧) ومررت بقمت^(٨) بالتونين والحركات الثلاث على التاء، ووجه ٦٢ ذلك أن الكلمتين كالكلمة الواحدة من حيث هما في الأصل فعل وفاعل، وقد غير الفعل لأجل الضمير، وعلى ذلك بنى من قال^(٩):

..... كتياً^(١٠)

«ومن العلم» أعم من أن يكون مفرداً أو غير مفرد «اللقب^(١١)» وهو

- (١) المضمّر، د.
- (٢) ينقله، د.
- (٣) فتقول، ظ.
- (٤) معطوف على قوله: مستترا كان.
- (٥) أضفت، ز.
- (٦) يقول، ز.
- (٧) قمت، ز.
- (٨) بمقت، (ظ).
- (٩) قال في الهمع: الأعشى. وليس في ديوانه.
- (١٠) البيت بتمامه:

فأصبحت كتياً وأصبحت عاجناً
وشر الرجال كتني وعاجن
يروى: «وما أنا كتني وما أنا عاجن»

وشر خصال المرء كنت وعاجن

.....
ولست بكنتي ولست بعاجن

وشر الرجال الكنتي

وما أنت كنتي

الكنتي: الذي يقول: كنت وكنت، أي يكثر الحديث عن أفعاله. العاجن: الذي يعتمد على يديه حين يقوم لكبره.

— الصحاح ٦: ٢١٦١، ٢١٩١؛ ابن يعيش ١: ١٤، ٦: ٧-٨؛ المقرب ٢: ٧٠؛
اللسان (عجن) (كون)؛ شرح الشافية ٢: ٧٧؛ الأشموني ٤: ١٨٩؛ الهمع ٢: ١٩٣؛ شواهد
الشافية: ١١٨-١١٩؛ الدرر ٢: ٢٢٩.

(١١) اسم اللقب، د.

ما أشعر برفعة مسماه أو وضعته، نحو: زين العابدين وأنف النافه وصالح وبطة.

«ويتلو غالباً» إذا اجتمع هو والاسم «[اسم^(١)] ما لقب به» نحو: مررت بعبد الله جمال الدين، وإنما جعل تالياً للاسم، لأن اللقب غالباً أوضح من الاسم، فقدم غير الأوضح، ليكون لذكر الأوضح فائدة؛ ولأن اللقب شبيه بالصفة، وهي مؤخرة عن الموصوف.

واحترز بقوله: غالباً عن (نحو^(١)) قول الشاعر^(٢):

أبلغ هذيلاً وأبلغ من يبلغها عني حديثاً وبعض القول تجريب
بأن ذا الكلب عمراً^(٣) خيرهم حساباً يبطن شريان يعوي حوله^(٤) الذيب^(٥)

(١) سقطت من، د.

(٢) جنوب أخت عمرو بن العجلان الملقب: ذا الكلب، وقيل: ربطة بنت عاصم، وقيل: سريع بن عمران الصاهلي، والمختار الأول.

(٣) عمروا، ظ.

(٤) حولها، د.

(٥) من قصيدة ترثي فيها أختها عمرا، وكان خرج غازياً فنام فعدا عليه ثمران فأكله، ويقال: إن فيها قتله.

مطلعها:

كل امرئ بطوال العيش مكذوب وكل من غالب الأيام مغلوب
وقبل الشاهد:

والقوم من دونهم أين ومسغبة وذات ريد بها رضع وأسلوب
وبعده:

الطاعن الطعنة النجلاء يتبعها مشعجر من دماء الجوف أتعوب

يروى: بمحال الدهر مكذوب. القول تكذيب. عنده النيب. من نجيع الجوف أسكوب. محال: - بكسر الميم - المكر والقوة. مكذوب: مغلوب. أين: إعياء وتعب. مسغبة: جوع. ريد: جبل، وأنته على معنى هضبة. رضع: شجر أو أولاد النخل. أسلوب: شجر السلب به ليف أبيض. مشعجر: سائل ينصب. نجيع: دم خالص طري. اتعوب: مشعب. أسكوب: منسكب.

- الهذليون ٣: ١٢٤-١٢٦؛ السكري ٢: ٥٧٨-٥٨١، ٣: ١٤٤٢-١٤٤٣؛ شرح التسهيل ١: ١٩٤؛ ابن عقيل ١: ١٠٤؛ المقاصد ١: ٣٩٥-٣٩٧؛ الأشموني ١: ١٢٩؛ الهمع ١: ٧١؛ الخزانة ٤: ٣٥٦؛ شواهد ابن عقيل: ١٧؛ الدرر ١: ٤٦-٤٧.

وقد اجتمع الأمران في قوله^(١):

أنا ابن مزيقيا^(٢) عمرو وجدي أبو منذر ماء السماء^(٣)
فقدم اللقب أولاً وأخره ثانياً، وقوله: «بإتباع» ظرف مستقر في محل
نصب على الحال من فاعل (يتلو) وهو الضمير العائد إلى اللقب، أي إذا اجتمع
الاسم واللقب، فإن الاسم يقدم ويتلوه ملتبساً بإتباع: إما [على^(٤)] أن يجعل
بدلاً، أو عطف بيان. «أو قطع» عن التبعية: إما برفعه خبراً لمبتدأ
محذوف، أو بنصبه مفعولاً بفعل محذوف. [يفعل^(٤)] ما^(٥) ذكر من الإتيان والقطع
«مطلقاً» أي سواء كان الاسم واللقب مركبين كعبد الله أنف الناقة، أو مفردين

(١) أوس بن الصامت بن قيس بن أصرم الخزرجي الأنصاري أخو عبادة بن الصامت رضي الله
عنها. له صحبة، شهد بدرًا والمشاهد كلها. ظاهر من زوجه: حولة بنت ثعلبة، وذلك أول
ظهار في الإسلام. في وفاته خلاف: الراجح أنها في خلافة عثمان رضي الله عنه، وعينها
بعضهم سنة ٣٤ هـ عن ٨٥ أو ٧٢ سنة.

— الاستيعاب ١: ٧٨؛ الإصابة ١: ٨٥-٨٦؛ المقاصد ١: ٣٩١.

(٢) أهملت الزاي في، ز.

(٣) البيت ينشده النحويون فرداً ولم أجد له مزيداً في ما وقفت عليه من المراجع. مزيقيا: — بضم
الميم وفتح الزاي وسكون الياء خفيفة وكسر القاف — لقب عمرو بن عامر أحد ملوك اليمن
وجد الأنصار. أبوه منذر: هذه رواية النحويين فليس في أجداد الشاعر لأبيه من اسمه: منذر،
وقد روي البيت: أبوه عامر، وهذا هو الحق، ويقال: إن المنذر في نسب مزيقيا من جهة أمه،
فإن عامراً تزوج بنت عمرو بن المنذر بن ماء السماء، فولدت له عمرا: مزيقيا، فهو نسيب
الجهتين. وفي الصحاح: (وماء السماء: لقب عامر بن حارثة الأزدي، وهو أبو عمرو مزيقيا،
الذي خرج من اليمن لما أحس بسيل العرم، سمي بذلك لأنه كان إذا أجدب قومه ما نهم
حتى يأتيهم الخصب. . وقيل لولده: بنوماء السماء، وهم ملوك الشام. . . وماء السماء أيضاً:
لقب أم المنذر بن امرئ القيس بن عمرو بن عدي بن ربيعة بن نصر اللخمي، وهي ابنة
عوف بن جشم بن النمر بن قاسط، وسميت بذلك لجمالها. وقيل لولدها: بنوماء السماء،
وهم ملوك العراق).

— الصحاح ٦: ٢٢٥١ (موه)؛ اللسان: (مزق)؛ المقاصد ١: ٣٩١-٣٩٢؛ التصريح

١: ١٢١؛ الأشموني ١: ١٣٨؛ الحزاة ٢: ٢٣٠؛ أوضح المسالك ١: ٩٠-٩١.

(٤) سقطت من، د.

(٥) وما، د.

كسعيد كرز، أو مختلفين كعبد الله بطة، وزيد زين العابدين. «أو بإضافة^(١) إن^(٢) كانا مفردين» فيجوز في المفردين [مع^(٣)] الإبتاع والقطع وجه^(٤) ثالث، وهو إضافة الأول إلى الثاني، وجمهور البصريين يوجبون هذا الوجه وهو الإضافة، ويرده النظر؛ لما سيأتي، وقول العرب: - في شخص يسمى يحيى، ويلقب بعينين، لضخامة عينيه - هذا يحيى عينان. بالألف رفعاً، فلم يصف^(٥) بل أتبع بيقين^(٦)، وهذا بخلاف قولهم: [فيه^(٣)] يحيى عينين نصباً وجراً، فإنه محتمل للإضافة والإبتاع، وكلام المصنف في الشرح^(٧) صريح، أو كالصريح في أن سيبويه يجوز الأوجه الثلاثة، إلا أنه ترك [ذكر^(٨)] الإبتاع والقطع؛ لظهور^(٩) الأمر فيهما، من حيث كانا جاريتين على الأصل، وخص الإضافة بالذكر تنبيهاً على افتقارها إلى التأويل، وذلك لأنها على خلاف الأصل، من حيث إن الاسم واللقب مدلولهما واحد، فيلزم من إضافة أحدهما إلى الآخر، إضافة الشيء إلى نفسه، فيحتاج إلى تأويل^(١٠) الثاني بالاسم، والأول بالمسمى؛ لأنه المعرض للإسناد إليه، والمسند إليه حقيقة هو المسمى، فيكون معنى

(١) عطفها بالواو في، م.

(٢) أيضاً أن، م.

(٣) سقطت من، د.

(٤) ووجه، د.

(٥) يصف، ز.

(٦) يتعين، ز، ظ.

(٧) على التسهيل ١: ١٩٣ قال: (فالمفردان يشاركان في الإبتاع والقطع، ويفردان بالإضافة كسعيد كرز، ولم يذكر سيبويه فيهما إلا الإضافة؛ لأنها على خلاف الأصل، فيبين استعمال العرب لها، إذ لا مستند لها إلا السماع، بخلاف الإبتاع والقطع فإنهما على الأصل. وإنما كانت الإضافة على خلاف الأصل؛ لأن الاسم واللقب مدلولهما واحد، فيلزم من إضافة أحدهما إلى الآخر إضافة الشيء إلى نفسه، فيحتاج إلى تأويل الأول بالمسمى والثاني بالاسم؛ ليكون تقدير قول القائل: جاء سعيد كرز، جاء مسمى هذا اللقب، فيخلص من إضافة الشيء إلى نفسه، والإبتاع والقطع لا يجوزان إلى تأويل، ولا يوقعان في مخالفة أصل، فاستغنى سيبويه عن التنبيه عليهما).

(٨) سقطت من، ز، ظ.

(٩) لظهوره، ظ.

(١٠) تأويل، د، التأويل، ز.

قولك^(١): جاءني سعيد كرز^(٢)، جاءني مسمى هذا الاسم، فلا يكون [إذن^(٣)] من إضافة الشيء إلى نفسه. «ويلزم» العلم «ذا الغلبة» في حالة كونه «باقياً على^(٤) حاله» من الاختصاص الحاصل بسبب الغلبة «ما عرف به قبل:» أي قبل علميته، فإن له تعريفاً سابقاً، وهو التعريف بأل أو الإضافة، وتعريفاً متجدداً، وهو تعريف العلمية، فيحفظ عليه ما كان معرّفاً به قبل العلمية. «دائماً إن كان مضافاً» كابن عمر فلا يزايله في حالة اختصاصه المضاف^(٥) إليه أصلاً، والصواب أن لوقال: ذا إضافة وقد نبهناك على تسامحه^(٦) في مثل ذلك آنفاً. «وغالبا» معطوف على دائماً أي يكون لزوم ما عرف به قبل العلمية مستصحباً له في حالة اختصاصه على جهة الغلبة «إن كان ذا أداة» كالنابغة^(٧) فلا تزايله الأداة غالباً/وقد تزايله في بعض الأحيان كقوله^(٨):

٦٣

ونابغة الجعدي بالرمل بيته عليه صفيح من رخام مرصع^(٩)

(١) فيكون تقدير ذلك، ز، ظ.

(٢) كرز، ظ.

(٣) سقطت من، ز، ظ.

(٤) سقطت من، د.

(٥) بالمضاف، ز.

(٦) مسامحة، ظ.

(٧) كالنابغة، د.

(٨) مسكين الدارمي: ربيعة بن عامر بن أنثف بن شريح الدارمي التميمي (٧٠٠-٨٩ هـ = ٧٠٠-٧٠٨ م). من أهل العراق وشاعر من أعيان تميم معدود في الشجعان، ولقب: مسكينا؛ لقوله:

أنا مسكين لمن أنكرني ولمن يعرفني جد نُطق

— ابن قتيبة ١: ٥٤٤-٥٤٥؛ الأغاني ٢٠: ٢٠٤-٢١٤؛ الخزانة ١: ٤٦٧-٤٧٠؛ معجم الأدباء ٤: ٢٠٤-٢٠٦.

(٩) من تراب مصوب، د، ز، ظ، ورواية سيبويه: عليه تراب من صفيح موضع. ويروى: من تراب وجندل. من تراب منضد، وكل هذا من اختلاف الرواة، وإلا فالبيت من قصيدة رويها عين مضمومة ذكر فيها كثيراً من الشعراء الذين ماتوا مهوناً أمر الدنيا. وقبل الشاهد:

وأوس بن مغراء القريني قد ثوى له فوق أبيات الرياحي مضجع =

ولنفصح عن هذه المسألة ببيّضاح وترتيب، فنقول:

اعلم أن ذا الغلبة نوعان: ذو إضافة وذو ال، وأن لكل منهما حالتين^(١): بقاءه على علميته واختصاصه، وزوال ذلك.

فأما ذو الإضافة الباقي على حاله من العلمية والاختصاص، فلا يجوز في حال من الأحوال أن يفارقه ما عرف به في الأصل، وهو المضاف إليه.

وأما ذو الإضافة غير الباقي على اختصاصه فيجوز استعماله بغير ما تعرّف^(٢) به في الأصل، ألا ترى أنك تقول: ما من ابن عمر كابن الفاروق. وفي شرح ابن قاسم^(٣): كالفاروق. وهو سهو^(٤)؛ لأن الإخبار عن ابن عمر لا عن عمر، فثبت بالمثال المذكور أنه يستعمل بالمضاف إليه، وذلك في قوله: ما من ابن عمر وبدونه، وذلك في قوله: كابن الفاروق. وهذان الوجهان مفهومان من قوله: ويلزم ذا الغلبة إلى آخره، فإن مفهومه أنه إذا لم يبق على حاله لا يلزمه المضاف إليه، بل يجوز أن يستعمل به، وأن يستعمل بدونه، وأما ذو الأداة الباقي على اختصاصه فيلزمه ما عرف به في الأصل غالباً.

واحترز بـ (غالباً) من زوالها وجوباً في النداء، نحو: يارحمان، وشذوذاً في غيره، نحو: هذا يوم اثنين، هذا عيوق^(٥).

وبعده:

وما رجعت من حميري اعصابة إلى ابن وثيل نفسه حين تنزع الرمل: رمل بني جعدة، وهي رمال وراء الفلج من طريق البصرة إلى مكة. ابن وثيل: هو سحيم بن وثيل بن حميري. — سيبويه ٢: ٢٤؛ المقتضب ٣: ٣٧٣؛ الشجري ٢: ١١٤؛ اللسان (نبح)، الخزانة ١١٦: ١١٧.

- (١) حالين، د.
- (٢) يعرف، د.
- (٣) ابن أم قاسم، ز، وهي شهرة عرف بها، لكن الشارح لم يستعملها إلا في أول الكتاب ثم تركها، لذلك لم نثبتها، مع أنها صحيحة.
- (٤) السهو، ز.
- (٥) استعماله بال، قال الجوهري: والعيوق: نجم أحمر مضيء في طرف المجرة الأيمن، يتلو الثريا لا يتقدمه، وأصله فيعول، فلما التقى الياء والواو والأولى ساكنة صارتا ياء مشددة. الصحاح (عوق).

وأما ذو الأداة الذي زال عنه الاختصاص الحاصل بالغلبة، فنوعان: ما قصد تعريفه بعد^(١) ذلك وما لم يقصد، وكلاهما يجب نزع (أل) منه، ولكن الأول يضاف نحو: أعشى تغلب^(٢) ونابغة بني^(٣) ذبيان^(٤) والثاني يبقى على تجرده وتنكيره

كقول بعض المشركين يوم أحد^(٥):

* إن لنا العزى ولا عزى لكم *^(٦)

الشاهد في الثاني. «ومثله» أي مثل ذي الغلبة الباقي على حاله في مطلق لزوم (أل)، ولا يريد: ومثله في لزوم ما عرف به، لأن هذا النوع إنما تعريفه بالعلمية، و(أل) فيه زائدة لا للتعريف وإنما دخلت مع العلمية لاقبلها.

(١) يعد، ز.

(٢) ثعلب، ز، ظ، والصحيح ما أثبت، واسمه: ربيعة أو نعمان بن يحيى بن معاوية (٩٢-١٠٠هـ = ٧١٠-٠٠م). نسبته إلى بني تغلب، وفي نسبه خلاف، من شعراء بني أمية، مات نصرانياً.

— معجم الأدباء ٤: ٢٠٧؛ الأمدي: ٢٠.

(٣) بنى بنى، د.

(٤) هو النابغة الذبياني: زياد بن معاوية.

(٥) هو يوم السبت الخامس عشر من شوال من السنة الثالثة للهجرة، غزت فيه قريش ومن معها من المشركين رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في المدينة المنورة، فلقبهم المسلمون في سفح أحد: جبل في ضاحية المدينة المنورة، وكان المسلمون سبعمائة، وكان المشركون ثلاثة آلاف، فدارت الدائرة على المشركين، ثم انصرف قوم من المسلمين إلى الغنائم، فأعاد المشركون الكرة فقتلوا من المسلمين.

— الطبري ٣: ٩-٢٩؛ السيرة ٣: ٦٤-١٧٨.

(٦) أجابه بعض المسلمين بقوله:

* الله مولانا ولا مولى لكم *

«ما قارنت الأداة نقله» كالنضر^(١) والنعمان^(٢). «أو ارتجاله» كالسموئل^(٣) (وَالْيَسَع)^(٤).

فإن قلت: التمثيل بالنعمان لما قارنت الأداة نقله منظور فيه؛ وذلك لأنه يخالف^(٥) قول المصنف في الخلاصة^(٦):

وبعض الأعلام عليه دخلا للمح ما قد كان عنه نقلا
كالفضل والحارث والنعمان فذكر ذا وحذفه سيان
وكذا في التمثيل باليسع، لما قارنت الأداة ارتجاله نظر؛ لجواز^(٧) كونه
منقولاً من الفعل.

قلت: أما الاعتراض الأول فقد أورده ابن قاسم، وليس بجيد، لأن
تمثيله - في الألفية - بالنعمان للعلم الملموح فيه أصله إنما يتأتى إذا كانت
التسمية بنعمان بدون أداة، والتمثيل به هنا لما^(٨) إذا سمي به والأداة فيه، فلا تنافي.
وأما الاعتراض في اليسع بجواز كونه منقولاً من الفعل، فمندفع بأن ذلك
يأبى دخول^(٩) (أل) عليه في الأصل وفي الحال. «وفي المنقول من مجرد» عن
الأداة. «صالح لها» أي للأداة^(١٠)؛ «ملموح به الأصل» المنقول منه
«وجهان» إدخال (أل) وتركها. وأورد عليه أنا إذا لمحنا الأصل، فإننا ندخل

- (١) عن سمي به: النضر بن كنانة بن خزيمية بن مدركة، النضر بن الحارث بن علقمة بن كلدة، من بني عبدالدار، قتل في السنة الثانية للهجرة.
- (٢) عن اشتهر بهذا الاسم: النعمان بن بشير الأنصاري (٢-٦٥ هـ = ٦٢٣-٦٨٤ م)؛ النعمان بن أيهم الغساني: من ملوك غسان في أطراف الشام (جاهلي).
- (٣) إذا ذكر هذا الاسم انصرف إلى ابن عريض بن عادياء الأزدي اليهودي شاعر جاهلي حكيم ضرب بوفائه المثل.
- (٤) من أنبياء بني اسرائيل ذكر مرتين في الكتاب العزيز ٨٦ الأنعام (٦)، ٤٨ ص ٣٨.
- (٥) خالف، ز، ظ.
- (٦) في باب المعرف بالأداة، ص ٩.
- (٧) بجواز، ز، ظ.
- (٨) بما، د.
- (٩) دخوله، ظ.
- (١٠) الأداة، د.

(أل) ولا بد، وليس كما ذكروا، بل لمح الأصل يقتضي أن يثبت له حكم الأصل، وهو قبل العلمية، كان يستعمل بالوجهين، فكذلك بعد العلمية إذا لمح الأصل، وأما إذا لم يلمح أصلاً ورأساً، فيمتنع (أل).

قال ابن يعيش^(١): والذي يدل على أن تعريف هذا النوع إنما هو بالعلمية، لا باللام قولهم: أبو عمرو^(٢) بن^(٣) العلاء، ومحمد بن الحسن بطرح^(٤) التنوين من عمرو ومحمد.

وظاهر كلام المصنف/ أنه يجوز لنا فيما لمح أصله وجهان قياساً، ولو صح ٦٤ ذلك لكان أكثر الأعلام المنقولة يجوز فيه ذلك، نحو: زيد وعمرو وبكر وخالد ومحمد وأحمد، ولا سبيل إلى ذلك، فينبغي أن يحمل^(٥) كلامه على معنى أن ذلك يأتي في العربية بوجهين: وذلك سماعي. «وقد ينكر العلم تحقيقاً» كقول نوف البكالي^(٦): (ليس موسى بني إسرائيل وإنما هو موسى آخر^(٧)). «أو تقديراً» كقول أبي سفيان^(٨):

(١) في شرح المفصل ١: ٤٣.

(٢) عمر، د.

(٣) ابن، د.

(٤) مطرح، ز، ظ.

(٥) كمل، ز.

(٦) نوف بن فضالة الحميري البكالي. من رجال الحديث وحفظة القصص والأخبار. وكانت أمه تحت كعب الأخبار. من التابعين: وفاته بين سنة ٩٠/١٠٠ هـ. ونسبته إلى بني بكال بن دعي: بطن من حمير.

— تهذيب التهذيب ١٠: ٤٩٠. ط. حيدرآباد: ١٣٢٥-١٣٢٧ هـ.

(٧) أخرجه البخاري ١: ٢٩، ٤: ١٢٣ عن سعيد بن جبيرة قال: (قلت لابن عباس إن نوما البكالي يزعم أن موسى ليس بموسى بني إسرائيل، وإنما هو موسى آخر) وفي الموضع الثاني: (.. موسى صاحب الخضر..). وقد أنكر ابن عباس - رضي الله عنها - مقالة نوف.

(٨) صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف (٥٧ ق. هـ - ٣١ هـ =

٥٦٧-٦٥٢ م). من كبار قريش في الجاهلية، عارض محمداً - صلى الله عليه وسلم - في دعوته، وقاد قريشاً وكنانة يوم أحد والخندق لقتاله وأسلم عام الفتح، وتزوج النبي - صلى الله عليه وسلم - ابنته أم حبيبة قبل إسلامه. شهد حنيناً وبها فقتت إحدى عينيه، واليرموك =

(لا قريش بعد اليوم^(١)). وقول بعض العرب^(٢): لا بصرة لكم. وقد عرفت من هذا أن محل التحقيق هو ما إذا كان العلم قد حصل فيه اشتراك عارض بأن سمي به اثنان أو أكثر، وأن محل التقدير هو ما إذا لم يحصل بالفعل اشتراك عارض في العلم. «فيجري مجرى نكرة» غيره أو مجرى نكرة ليست العلمية سابقة على كونها نكرة، فهذه^(٣) الصفة التي قدرناها يندفع ما قد يقال: إذا نكر العلم فهو نكرة، فما معنى كونه يجري مجرى نكرة؟. «ويسلب» العلم «التعيين بالثنائية والجمع» لتغير^(٤) الصورة التي وقعت التسمية بها، لما سبق، ولا فرق بين أن يكون الجمع مكسراً أو مصححاً، مذكراً أو مؤنثاً، كالخوالد والهنود والزيدون والزينات.

وكان ينبغي أن يقول: ويجب التنكير عند إرادة الثنية والجمع. لثلاثتهم بتغيير^(٥) العبارة أن هذا شيء مخالف لما تقدم بالنسبة إلى التنكير. «فيجبر بحرف التعريف» إن أردت تعريفه، وإلا فليس هذا بأبعد من العلم المفرد، وأنت تقول: رب زيد لقيته. وقالوا: لكل فرعون موسى. فكذا تقول: رأيت زيوداً وهنوداً قال^(٦).

رأيت سعوداً من شعوب^(٧) كثيرة فلم أر سعداً مثل سعد بن مالك^(٨) وقد ضمنت شطر هذا البيت في زمن الصبا مادحاً للمصنف فقلت:

= وفيها فقتت عينه الاخرى - رضي الله عنه -.

- الأغاني ٦: ٣٤٠-٣٥٦؛ نكت الهميان: ١٧٢؛ الإصابة ٢: ١٧٨-١٨٠.

(١) أخرجه مسلم عن عبدالله بن عبدالله بن رباح. جامع الأصول ٩: ٢٦١، ٢٦٢.

(٢) القرب، ز.

(٣) فهذه، ز.

(٤) لتغيير، د.

(٥) بتغيير، ز، ظ.

(٦) طرفة بن العبد.

(٧) شعود، د.

(٨) من قصيدة قالها حين طرد فصار في غير قومه:

مطلعها:

وعوجي علينا من صدور جمالك

ففي ودعينا اليوم يا ابنة مالك

وقيل الشاهد:

إلى صدفِي كالحنيّة بآرك

تردّ عليّ الرّيح ثوبِي قاعداً

حبا^(١) طالبي علم اللسان ابن مالك مطالب فضل لم تشن^(٢) بمهالك
 وكم من سعود للنحاة رأيتها فلم أر سعدا مثل سعد بن مالك
 وجبره بحرف التعريف إنما يكون عند انتفاء المانع، واحترز بذلك من
 نحو: عبد الله [فلا يجوز^(٣)] إذا ثني أو جمع أن^(٤) تدخل عليه^(٥) (أل)، لما علم
 من منافاتها للإضافة، والعلم بذلك أغناه عن التنبيه عليه؛ فلذلك تقول: هذان
 عبدا الله، وهؤلاء عبيد الله [وأعبد الله^(٦)] وقد يقال: لا تدخل هذه المسألة تحت
 كلامه ألبتة؛ لأن العلم المجموع، وأنت إنما ثني وتجمع المضاف؛ لأنهم أجروا
 على جزئي العلم ذي الإضافة ما أجروا على: غلام زيد، ألا ترى أنهم أعربوا
 الثاني إعراب غير المنصرف إذا كان معه علة أخرى غير العلمية كأبي هريرة^(٧)
 وابن أوبر^(٨)؟ «إلا في نحو جماديين» وهو ما كان المثني فيه اسماً لمتعدد^(٩)

وبعده:

أبر وأوفى ذمة يعقدونها
 ويروى: من سعود. فلم ترعيني مثل.

صدفي: جمل منسوب إلى (صدف): حي من كندة ينسبون إلى حضرموت.

الحنية: القوس، شبه الجمل بها لضمه وصلابته. شعوب، جمع شعب: وهو أكبر من
 القبيلة. سعد بن مالك: رهط طرفة من بكر بن وائل. ساوى: فاعله غير مذكور، فعله يريد
 الجذب. الذرا، جمع ذروة: الأعلى من كل شيء، ومراده هنا السنام. الحوارك، جمع حارك:
 أعلى الكاهل.

— طرفة: ١٠٤-١١١؛ سيبويه ٢: ٩٧؛ المقتضب ٢: ٢٢٢؛ المخصص ١٧: ٨١؛

الاشتقاق: ٥٧؛ شرح التسهيل ١: ٢٠٢؛ اللسان: (سعد).

- (١) فيا، د.
- (٢) يشن، د، ز، ظ، وهو خطأ؛ لأن الفاعل ضمير مستتر عائد على مؤنث.
- (٣) سقطت من، د.
- (٤) اذ لا، د.
- (٥) عليه عليه، د.
- (٦) سقطت من، ز، ظ.
- (٧) اشتهر بهذه الكنية الصحابي الجليل: عبدالرحمن بن صخر الدوسي (٢١ ق. هـ-٥٩ هـ =
 ٦٠٢-٦٧٩ م) رضي الله عنه.
- (٨) جمعه: بنات أوبر، وهذا سبيل ما صدر بابين مما لا يعقل، وهي: كمأة صغار مزغبة، على لون
 التراب. الصحاح (وبر).
- (٩) المتعدد، ز، ملتع، ظ.

متلازم^(١)، ولكل من ذلك المتعدد اسم من ذلك اللفظ بالحقيقة. «وعمايتين» وهما جبلان لهذيل متقاربان، اسم كل واحد منهما عماية. فهذا كجماديين^(٢)، فإنها اسمان لشهرين معروفين [كل منهما^(٣)] يسمى جمادى، لكن يميز^(٤) أحدهما عن الآخر بالصفة، فيقال: جمادى الأولى، وجمادى الآخرة. «وعرفات». وهو ما كان الجمع فيه علمًا لواحد؛ إذ ليس معنا مواضع اسم كلِّ منها^(٥) عرفة، وإنما^(٦) عرفة وعرفات مترادفان، وقد تقدم^(٧) قول الفراء: إن عرفة مولد وليس بعربي محض. وسبق رده، بأنه قد ثبت في الصحيح الحج عرفة^(٨).

واعلم أن كلام المصنف مشكل؛ لأن الاستثناء فيه إما أن يرجع إلى الجملة الأولى، أو الثانية، وكلاهما باطل، أما الأول فلأن مقتضاه أن عرفات جمع ولم يسلب مفرده التعيين، وقد عرفت أن عرفات ليس جمعاً لعرفة^(٩)، وإنما هو وعرفة مترادفان.

وأما الثاني فلأن مقتضاه أن ما ذكره^(١٠) من المستثنيات كلها سلب فيها العلم التعيين، ولكنه لم يجبر بحرف التعريف، ولا يخفى بطلان ذلك نعم يمكن جعل الاستثناء منقطعاً فلا يرد هذا فتأمل.

٦٥ «ومسميات/الأعلام أولو العلم» من الملائكة والإنس والجن

(١) ومتلازم، ز، ظ.

(٢) وهذا كجماديين، ز.

(٣) سقطت من، د.

(٤) تمييز، د.

(٥) منها، د.

(٦) بل، د.

(٧) في ١ : ١٤١.

(٨) تكلمنا على هذا الحديث في ١ : ١٤١.

(٩) بعرفه، ز.

(١٠) ذكر، ٣.

والقبائل، نحو: جبريل وزيد والولهان^(١) وربيعه «وما يحتاج إلى تعيينه من المؤلفات» من الأمكنة والكواكب والحيوان الذي لا يعقل من فرس وبغل وحمار وجل وشاة وكلب، نحو: مكة وزحل وسكاب^(٢) ودلدل^(٣) ويعفور^(٤) وشذقم^(٥) وهيلة^(٦) وواشق^(٧).

قال ابن هشام: ومنه أسماء الكتب، وهي عندي^(٨) من الأعلام النوعية، لا الشخصية، ألا ترى أن كل نسخة من نسخ كتاب الفارسي العضدي يسمى بالإيضاح، لا يختص بذلك نسخة دون أخرى، كما أن أسامة كذلك، وكذا الباقي، فإذا قلت: هذا الإيضاح، فهو كقولك: هذا أسامة. تشير^(٩) إلى فرد^(١٠) حاضر، وإذا قلت: الإيضاح خير من الجمل^(١١) والمفصل^(١٢). فهو كقولك: أسامة أجراً^(١٣) من ثعالة. فهو علم جنس في المؤلفات. «وأنواع معان» نحو: برة [للمبرة^(١٤)] وفجار للفجرة. «وأنواع أعيان لا تؤلف» كأبي الحارث وأسامه للأسد وأبي جعدة وذؤالة للذئب.

- (١) في اللسان مادة ول هـ: (والولهان: اسم شيطان يغري الإنسان بكثرة استعمال الماء عند الوضوء. وفي الحديث: الولهان اسم شيطان الماء يولع الناس بكثرة استعمال الماء).
- (٢) على وزن حذام: اسم فرس.
- (٣) اسم بغلة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - اللسان (دلل).
- (٤) في اللسان (ع ف ر): (يعفور: حمار النبي - صلى الله عليه وسلم - وفي حديث سعد بن عباد: أنه خرج على حمارة يعفور ليعوده).
- (٥) أعجمت الدال تصحيفاً في، ز، ظ، وهو اسم فحل، وهذا مثال الجمل حسب ترتيب الشارح.
- (٦) هذا مثال الشاة.
- (٧) اسم كلب واسم رجل، ومنه بزوع بنت واشق. اللسان (وشق).
- (٨) عنده، ظ.
- (٩) يشير، ز.
- (١٠) بين هاتين الكلمتين كلمة غير مقروءة في، ظ.
- (١١) كتاب في النحو للزجاج.
- (١٢) كتاب في النحو للزمخشري.
- (١٣) أجرى، د، ز، ظ، وهو خطأ، إذ الكلمة لامها همزة.
- (١٤) سقطت من، ز.

واحترز بقوله: لا تؤلف من المؤلفات، فإن الأعلام توضع لأحاديها لا لجنسها، «غالباً» أشار به إلى ما وضع قليلاً من الأعلام الجنسية لما يؤلف من الأعيان، نحو: هيان بن بيان، للمجهول العين والنسب، وهذا المثال لا يستعمل استعمال ذي الأداة الحضورية؛ لأن حضور الشيء ينفي جهالة عينه، فلم يبق إلا أن يستعمل استعمال ذي الأداة^(١) الجنسية، فيقال: هيان بن بيان لا تقبل^(٢) روايته، وهذا الحديث يرويه هيان بن^(٣) بيان، أي يرويه مجهول العين والنسب. «ومن» العلم «النوعي ما لا يلزم التعريف» نحو: فينة وغدوة وبكرة وعشية، قالت العرب: فلان ما يأتينا فينة^(٤). بلا تنوين أي الحين دون الحين، وفينة^(٥)، بالتنوين، أي حيناً دون حين، فيختلف التقديران، وفلان يتعهدنا غدوة وبكرة وعشية، أي الأوقات^(٦) المعبر عنها بهذه الأسماء، منعته^(٧) من الصرف حين^(٨) قصدت بها ما يقصد بالمعرف بـ(أل) عهدية أو جنسية، ولك أن تصرفها إذا أردت معنى غدوة من الغدوات وكذا الباقي، وباب ذلك كله السماع، فليس لك أن تستعمله في نحو: أسامة.

«ومن الأعلام» الجنسية «الأمثلة»^(٩) الموزون بها» في بعض الأحيان، وإلا فليست ملازمة للعلمية، بدليل قولك: كل أفعل لا ينصرف^(١٠) علماً، فالمراد إذن: وما قد يكون من الأعلام الجنسية الأمثلة. لا أن كل موزون به

- (١) الأداة، د.
- (٢) يقبل، ز.
- (٣) ابن، د.
- (٤) فنيه، ز.
- (٥) وفنية، ز.
- (٦) أهملت التاء في، ز، ظ.
- (٧) ومنعها، د.
- (٨) حتى، ظ.
- (٩) الامثل، ز.
- (١٠) يتصرف، ظ.

علم، ثم إجراء^(١) الأمثلة مجرى^(٢) الأعلام، هو اصطلاح [من^(٣)] النحاة مخترع^(٤) من غير أن يقع ذلك في كلام العرب، وإنما تكون^(٥) كذلك إذا عبر بها عن موزوناتها، ولم يدخل عليها ما يقتضي تنكيرها، ككل ورب ومن الاستغرافية^(٦) وغيرها من علامات التنكير. «فما كان منها بتاء تأنيث» نحو: فاعلة وزن قائمة «أو [على^(٧)] وزن الفعل به أولى» نحو: أفعل وزن أحمد، وإنما لم يذكر الوزن الخاص بالفعل؛ لأنه تجب معه حكاية الحال التي كان عليها موزونه^(٨)، فتقول^(٩): استفعل فعل ماضٍ ودال على الطلب، وانفعل لازم مطاوع لفعل، وأما أن الوزن الخاص بالفعل قد يكون موجوداً في الاسم، كما في بقم^(١٠) وإستبرق ودثل^(١١)، فلا مدخل له هنا، ضرورة أنه ليس الكلام في الموزون، وإنما هو في الوزن باعتبار موزون ما، وإنما يجري عليه حكم موزونه الأصلي فتأمله «أو مزيداً آخره ألف ونون» نحو: فعلان وزن سكران. «أو ألف إلحاق مقصورة» نحو: فعنلى وزن حنبلى^(١٢)، وأما الممدودة فلا أثر لها، فنقول: فعلاء ملحق بقُرطاس، وفعلاء ملحق بقُسْطاس^(١٣). «لم ينصرف إلاً منكرًا»/ هذا خبر المبتدأ من قوله: فما كان منها. إن جعلنا (ما)^(١٤) موصولة، ٦٦

- (١) اجر، د.
- (٢) مجزى، ز، ظ.
- (٣) سقطت من، د.
- (٤) مخبرين، ز.
- (٥) يكون، د، ز، ظ، والتأنيث واجب، لأن الفاعل ضمير مستتر.
- (٦) الاستغرافية، د.
- (٧) سقطت من، د، ز، ظ.
- (٨) موزونة، ز.
- (٩) فنقول، ز.
- (١٠) اسم موضع.
- (١١) دويبة صغيرة تشبه ابن عرس، والدثل بن بكر بن عبد مناة بن كنانة: جد لقبيلة، والدثل بن زيد الله بن سعد العشيرة من قحطان.
- راجع ابن حزم: ١٨٤، ٤٠٧—٤٠٨.
- (١٢) حنبلى، د، وهو القصير البطين.
- (١٣) بقسطاط، د، والقسطاس بكسر القاف وضمها: الميزان.
- (١٤) ها، م، ظ.

وجواب الشرط إن جعلناها شرطية، ثم يجري^(١) الكلام في ذلك على إعراب أسماء الشرط، فتجعل^(٢) (ما) الشرطية هنا مبتدأ أيضاً، لكن خبرها هو جملة الشرط أو جملة الجواب، أو مجموعهما فيه خلاف، والصحيح الأول، فلا يكون قوله: لم ينصرف إلاً منكرأ. خيراً لما الشرطية، وذلك نحو: كل فاعلة^(٣) حكمها كذا، ورب^(٤) أفعل لا ينصرف وما من فعلان مؤنثه^(٥) فعلى إلاً ويمنع الصرف، وكل فعلى تقلب^(٦) ألفه في التثنية ياء.

قال سيبويه^(٧) : قلت للخليل في قوله كل أفعل إذا أردت به الوصف لا ينصرف، وقد صرفته، فقال: أفعل هنا مثال^(٨) ، وليس بوصف ثابت في الكلام، [إنما^(٩)] زعمت أن ما^(١٠) كان على هذا المثال، وكان وصفاً، لا ينصرف، وإنما انصرف؛ لأنه نكرة، ولو أشرت به إلى معلوم لم تصرفه للزنة والعلمية، كقولك: أفعل لا ينصرف إذا كان صفة. فإنك لا تصرف أفعل، كأنك قلت: هذا البناء. «وإن كان على زنة^(١١) متتهى التكسير» نحو: مفاعل ومفاعيل: . «أو ذا^(١٢). ألف تأنيث» مقصورة كفعلى، أو ممدودة كفعلاء. «لم ينصرف مطلقاً» معرفة كان أو نكرة، تقول: حمراء فعلاء، وحبلى فعلى، وكل فعلاء يعرب^(١٣) ظاهراً^(١٤) وكل فعلى يعرب تقديرًا^(١٣) فلا

(١) لم يجوز، ز، ثم يجز، ظ.

(٢) فيجعل، د.

(٣) فعله، ز، ظ.

(٤) وان، د.

(٥) مؤنثة، ز.

(٦) ثعلب، د.

(٧) في كتابه ٢: ٥-٦، ولم يذكر الخليل. وانظر كلامه هذا في ٢: ١٦٤، فقد نقلناه في الهامش.

(٨) امثال، ز، ظ.

(٩) سقطت من، ظ.

(١٠) أنما، ز، ظ.

(١١) وزن، ز، ظ.

(١٢) فا، ز.

(١٣) معرب، د.

(١٤) وكل فعلا يعرب ظاهراً وكل فعلى يعرب ظاهراً، ز.

تصرف شيئاً من ذلك. «فإن صلحت الألف لتأنيث وإلحاق» نحو: فعلى - بفتح الفاء - وفعل - بكسرهما - فإن ألفهما قد تكون^(١) للتأنيث نحو: سكرى وذكرى، وقد تكون^(٢) للإلحاق نحو: أرطى ومعزى. «جاز^(٣) في المثال اعتباران» كقولك: كل فعل - بفتح الفاء - مثلاً أو فعلى - بكسرهما - تقلب^(٤) ألفه في التثنية ياء، إن جعلت ألفه للتأنيث لم تصرفه، وإن جعلتها للإلحاق صرفته؛ لتكثيره بدخول كل، وجميع الأوزان التي ذكرها المصنف لا تصلح إلا للأسماء، فخرج عن كلامه نوعان: ما كان وزناً لاسم وليس شيئاً مما ذكر، فليس فيه إلا الصرف، وذلك يؤخذ من مفهوم كلامه، فإن ذلك لم يذكر^(٥) في واجب المنع، ولا فيما يجوز فيه الوجهان، فلم يبق فيه إلا وجوب الصرف مطلقاً، كقولك: فاعل اسماً يجمع على فواعل، ووصفاً يجمع على فُعَل أو فُعَال. وما^(٦) كان وزناً للفاعل غير ما ذكر، كقولنا: فعَل وفَعِل وفُعَل، فهذه إن أريد بها العموم فالإعراب والصرف، كالذي قبلها^(٧)، وإن أريد بها خصوصية الفعل حكيت كقولك: ضرب فعل، وعلم فعل، وظرف فعل. ولم يتعرض لهذا، كما لم يتعرض للوزن الخاص بالفاعل؛ لأن بابها باب الحكاية. «وإن قرن» [مثال من الأمثلة الموزون بها^(٨)]. «بما ينزله منزلة الموزون فحكمه حكمه» في الصرف وعدمه، تقول: مررت برجل فاعل. تكني^(٩) به عن فاضل مثلاً، فيصرف^(١٠)؛ لأن حكم المكني عنه الصرف، وتقول: مررت

(١) يكون، د، ز، والتأنيث واجب؛ لأن الفاعل ضمير مستتر.

(٢) يكون، د.

(٣) ج، ز، جاء، م.

(٤) يقلب، ز، والتأنيث والتذكير جائز هنا لأن حروف المعجم تؤنث وتذكر.

(٥) يذكره، ز، ظ.

(٦) هذا هو النوع الثاني.

(٧) قبله، د، ز، ظ، والمناسب ما أثبتته.

(٨) لها، ز، وما بين المركبين ساقط من، د.

(٩) يكني، د.

(١٠) فتصرف، د.

برجل أفعال. تريد أفضل [مثلاً^(١)] فتمنعه من الصرف وإن كان نكرة؛ لأنه كناية عن صفة لا تصرف، ويدل على أنه في موضعها^(٢) أن موقعه [هنا^(٣)] موقع النعت، إذ لا يتأتى أن يكون علمًا هنا؛ لأن العلم لا يوصف به؛ ولأن المعرفة لا تكون صفة للنكرة، وهذا مذهب سيبويه^(٤)، وخالفه المازني، وانتصر له السيرافي: بأن أفعال أقصى أحواله أن يكون كأربع إذا وصف به، فهو اسم وصف به، وما هو كذلك لا يمتنع من الصرف. ورده ابن الصائغ^(٥): بأن أربعا وضع على أن يكون اسماً لا وصفاً، فعرضت الوصفية فيه فلم^(٦) يعتد بها، وأفعال هذا لم يستقر في كلامهم لا اسماً ولا صفة، فينبغي أن يراعى حكمه الحاضر له.

(١) سقطت من، د.

(٢) موضعها، ظ.

(٣) سقطت من، ز.

(٤) قال في الكتاب ٢: ٥-٦ (تقول: كل أفعال يكون وصفاً لا تصرفه في معرفة ولا نكرة، وكل أفعال يكون اسماً تصرفه في النكرة.

قلت: فكيف تصرفه، وقد قلت: لا أصرفه؟

قال: لأن هذا بناء يمثل به، فزعمت أن هذا المثال ما كان عليه من الوصف لم يجر، فإن كان اسماً وليس بوصف جرى، ونظير ذلك قولك: كل أفعال أردت به الفعل نصب أبداً. فإنما زعمت أن هذا البناء يكون في الكلام على وجوه، وكان (أفعال) اسماً، فكذلك منزلة (أفعال) في المسألة الأولى، ولو لم تصرفه ثم لترك (أفعال) ههنا نصيباً، فإنما (أفعال) ههنا اسم بمنزلة (أفكل)، ألا ترى أنك تقول: إذا كان هذا البناء وصفاً لم أصرفه، وتقول: (أفعال) إذا كان وصفاً لم أصرفه؟. فإنما تركت صرفه ههنا كما تركت صرف (أفكل) إذا كان معرفة.

وتقول: إذا قلت هذا رجل أفعال، لم ينصرف على حال، وذلك لأنك مثلت به الوصف خاصة، فصار كقولك: كل أفعال زيدٌ نصبٌ أبداً، لأنك مثلت به أفعال خاصة... قوله: (لم يجر) يعني: لم ينصرف، وهو اصطلاح قديم.

(٥) لعله محمد شمس الدين بن عبدالرحمن بن علي الزمردى (٧٠٨-٧٧٦ هـ = ١٣٠٨-١٣٧٥ م). نحوي فقيه. أخذ عن: الشهاب بن المرحل وأبي حيان والقونوي والفخر الزيلعي. وعنه الجمال بن ظهيرة وعبدالرحمن بن جماعة. من كتبه: شرح المشارق - في الحديث، شرح ألفية ابن مالك، الغمز على الكنز - في الفقه، الثمر الجني في الأدب السني، التذكرة عدة مجلدات في النحو.

- الدرر الكامنة ٣: ٤٩٩ ط- حيدر اباد ١٩٤٥-١٩٥٠؛ البغية ١: ١٥٥؛ الشذرات

٦: ٢٤٨؛ الفوائد البهية: ص ١٧٥ ط- مصر ١٣٢٤ هـ.

(٦) ولم، د.

«وكذا^(١) بعض الأعداد المطلقة» التي لم تقيّد بمعدود مذكور ولا محذوف، وإنما^(٢) تدل على مجرد العدد، يعني/ أنها تكون أعلاماً فلا تنصرف^(٣) إن انضم ٦٧ إلى العلمية سبب آخر، كقولك^(٤): ستة ضعف ثلاثة. غير منصرفين، نص عليه ابن جنبي في سر الصناعة، ووقع في بعض نسخ المفصل^(٥)، قال ابن الحاجب: والظاهر أن جار^(٦) الله أثبتته ثم أسقطه، لضعفه، قال: ووجه^(٧) إثباته أن ستة مبتدأ، فلولا أنه علم لكنت مبتدئاً بالنكرة من غير مخصص^(٨)، قال: ووجه ضعفه أنه يؤدي إلى أن تكون^(٩) أسماء الأجناس كلها أعلاماً، إذ^(١٠) ما من نكرة إلا ويصح استعمالها كذلك، نحو: رجل خير من امرأة، أي كل رجل، وذلك في كل نكرة قامت قرينة على أن الحكم غير مخصص ببعض جنسها.

«وكنوا بـ» «فلان» و«فلانة» عن علم مذكر عاقل وعلم مؤنث عاقل^(١١) «نحو: زيد» الذي هو علم لمذكر عاقل «وهند» الذي هو علم لمؤنث

(١) جاء في، ز بعد هذا جملة شارحة وهي: أي هي أعلام كالأمثلة الموزون بها.

(٢) انما، ز، ظ.

(٣) ينصرف، د، ز، ظ، وهو خطأ.

(٤) لقولك، ظ.

(٥) ذكر الأعداد على أنها من أعلام المعاني، ولم يذكر فيها الصرف ومنعه.

— الفصل مع ابن يعيش ١: ٣١.

وقال ابن يعيش: يجوز فيها دخول (أل) وعدمه.

— ابن يعيش ١: ٣٧، ٣٩.

(٦) محمود بن عمر الزمخشري.

(٧) وجه، د.

(٨) تخصيص، ز، ظ.

(٩) يكون، د، ز، ظ، والتأنيث أولى؛ لمراعاة معنى الجماعة.

(١٠) اذا، ز.

(١١) وعلم مؤنث عاقل وعلم مؤنث عاقل، ز.

عاقِل، وفيه لف ونشر مرتب، فزيد يرجع إلى (فلان) وهند يرجع إلى (فلانة) قال الشاعر^(١):

ألا قاتل الله الوشاة وقولهم فلانة أضحت خلة لفلان^(٢)
 فيجريان - أعني فلاناً^(٣) وفلانة - مجرى المكني عنه، أي يكونان^(٤)
 كالعلم، فلا تدخلهما اللام، ويمتنع صرف فلانة، كما يجري أفعل بمعنى أحق
 مجرى المكني عنه في الامتناع من الصرف على ما مر، ولا يجوز تنكير (فلان) كسائر
 الأعلام، فلا يقال: جاءني فلان وفلان آخر؛ إذ هو موضوع للكناية عن العلم؛
 فالثاني مثل الأول في أنه غير نكرة وإن كان المكني عنه قد ينكر، والفرق بينه
 وبين مررت بزيد وزيد آخر، أنك أردت واحداً ممن يسمى بزيد، وليس هذا
 بمتأتٍ في فلان.

قال^(٥) ابن الحاجب: فلان وفلانة علمان لأعلام الأناسي وهي^(٦) من
 باب أسامة؛ لأنها تنطلق على كل علم منها، فهي موضوعة لحقيقة أعلام أناسي
 من يعقل، فإن لها حقيقة ذهنية، كما أن لجنس^(٧) الأسد حقيقة ذهنية وضع لها

(١) عروة بن حزام.

(٢) من قصيدة في ديوانه مطلعها:

بصنعاء عوجا اليوم وانتظراني

خليلي من عليا هلال بن عامر
 وقبل الشاهد:

ولا تهضما جنبي وازدرداني

كلاني أكلا لم ير الناس مثله
 ولا يعلمن الناس ما كان ميتي
 ويعده:

ولا يطعمن الطير ما تذران

فقيم إلى من جتسا تشيان؟

فويحكما يا واشي أم عيشم
 يروى: (ألا لعن الله).

- ابن حزام: ١-١٢؛ نوادر القالي: ١٥٨-١٦٢؛ المقاصد ٢: ٥٥٢-٥٥٣؛ الممع

١: ٧٤؛ وتجاوزته في الدرر.

(٣) فلان، د، ظ.

(٤) يكونا، ظ.

(٥) وقال، ز، ظ.

(٦) وهود، وذا خطأ، لأن الضمير عائد على (أعلام الأناسي).

(٧) الجنس، د.

أسامة. قال: ولم يثبت استعمالها إلا في الحكاية، تقول: قال زيد جاني فلان، ولا تقول^(١) ابتداء جاني فلان، من غير أن تحكي^(٢) ذلك عن أحد، قال الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلاً، يَا وَيْلَتَى لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَاناً خَلِيلاً﴾^(٣) وهذا^(٤) الذي ذكره ابن الحاجب من أنها لا تستعمل إلا في الحكاية نص^(٥) عليه ابن السراج قبله، ولكنه مخالف لقول ابن السكيت^(٦): إذا كنيت عن الأدميين قلت: لقيت فلاناً^(٧). ويدل عليه ما رواه الأصمعي من قول مرار^(٨) الفقعسي^(٩):

(١) يقول، ز.

(٢) يحكي، ز، ظ.

(٣) الآيتان ٢٧، ٢٨ من سورة الفرقان (٢٥).

(٤) وهو، ز.

(٥) ونص، ز.

(٦) أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (١٨٦-٢٤٤هـ = ٨٠٢-٨٥٨م). أصله من دورق في خوزستان. عالم باللغة. أدب أولاد المتوكل العباسي، ويقال إنه فضل الحسن والحسين - رضي الله عنهما - على ابني المتوكل فقتله. روى عن أبي عمرو الشيباني والأصمعي. وعنه أبو عكرمة الضبي وأبو سعيد السكري وميمون بن هارون. والسكيت: لقب أبيه. من مؤلفاته الكثيرة: إصلاح المنطق - ط، الألفاظ - ط، القلب والإبدال - ط، شرح ديوان عروة بن الورد - ط، سرقات الشعراء، الأمثال، النوادر.

- الففطي ٤: ٥٠-٥٧؛ الوفيات ٦: ٣٩٥-٤٠١؛ الزبيدي: ٢٠٢-٢٠٤؛ البغية

٣٤٩: ٢.

(٧) في إصلاح المنطق ٢٩٦: (وتقول: لقيت فلاناً وفلانة، إذا كنيت عن الأدميين قلت بغير ألف

ولام، فإذا كنيت عن البهائم قلت بالألف واللام، تقول: حلبت الفلانة، وركبت الفلانة).

(٨) كذا في نسخ التحقيق والرضي ٢: ١٣٨؛ والصواب: المرار، وقد جاء في شعره:

إذا افتقر المرار لم ير فقره وإن أيسر المرار أيسر صاحبه

(٩) العبيسي، د، ز، ظ، وفي الرضي: العبيسي. وكله تصحيف، قال البغدادي

٣: ٢٥٤-٢٥٥: (والموجود في نسخ الشرح المرار العبيسي، وهو تحريف وتصحيف من

الفقعسي؛ إذ ليس من الشعراء المرار العبيسي، وكأنه حُرّف بالنظر إلى قوله: (نزلت منازلهم

بنو ذبيان) فإن عيساً وذبيان أخوان أبواقيلتين... ويدل أيضاً لما قلناه حكاية الأصمعي إذ

وقف على غلام من بني أسد، وفيها: أنشدك لمرارنا). انتهى، والشاعر: أبو حسان المرار بن

سعيد بن حبيب بن خالد بن فضلة الفقعسي الأسدي. شاعر مكث أدرك دول بني

العباس، ولم أقف على وفاته.

- ابن قتيبة ٢: ٦٩٩-٧٠١؛ الأغاني ١٠: ٣١٥-٣٢٣؛ الخزانة ٢: ١٩٦.

سكنوا شبيثاً^(١) والأحص^(٢) وأصبحت
وإذا فلان مات عن أكرومة
نزلت منازلهم بنو ذبيان
دفعوا معاوز^(٣) فقره بفلان^(٤)
وقال معن^(٥) بن أوس^(٦):

أخذت بعين المال حتى نهكته
وحتى سألت القرض عند ذوي الغنى
وبالدين حتى ما أكاد أذان
ورد فلان حاجتي وفلان^(٧)

فإن قلت: كون^(٨) فلان وفلانة علمين لأعلام الأناسي منظور فيه، لأن
تلك ألفاظ، فعلى هذا إذا قلت: قال زيد جاءني فلان، فمعناه جاءني مسمى
فلان، وإنما مسماه لفظ، وليس هذا كـ (زيد) في جاءني زيد؛ لأن مسماه ذات.

قلت: هذا إشكال أورده ابن هشام رحمه^(٩) الله [تعالى^(١٠)]، ولم يجب
عنه، ويمكن أن يجاب: بأن معنى جاءني فلان جاءني^(١١) مسمى مسمى فلان،

(١) سبياً، د.

(٢) والأحص، د، ز، ظ، والصواب إهمال الحاء.

(٣) أهملت الزاي في، د.

(٤) يروى: رقعوا معاوز ففده. شبيث: ماء لبني تغلب. الأحص: - بمهملتين - واد لبني تغلب.
المعاوز: الثياب الخلقية.

- القالي ١: ٦٦-٦٧؛ الرضي ٢: ١٣٨؛ الخزانة ٣: ٢٥٢-٢٥٥.

(٥) معز، ز، ظ، وهو تصحيف.

(٦) أويس، د، وليس صحيحاً، وهو معن بن أوس بن نصر بن زياد المزني (٠٠-٦٤ هـ =
٠٠-٦٨٣ م). شاعر فحل جواد من مخضرمي الجاهلية والإسلام. كف بصره في آخر أيامه.
ديوانه مطبوع.

- ابن حزم: ٢٠٢؛ المرزباني: ٣٩٩-٤٠٠؛ الخزانة ٣: ٢٥٨-٢٥٩؛ الأغاني

١٢: ٥٤-٦٥.

(٧) أخذت: تصرفت، ولذا عدها بالباء. عين المال: النقد. نهكته: أتلفته.

- الأغاني ١٢: ٥٦؛ الرضي ٢: ١٢٨؛ الخزانة ٣: ٢٥٥-٢٥٦.

(٨) وكون، ز.

(٩) رحمة، د.

(١٠) سقطت من، ز، ظ.

(١١) حان، ز.

فكما صح الإسناد إلى لفظ زيد، والمراد مسماه صح الإسناد إلى فلان، والمراد مسمى مسماه^(١)، ولا إشكال، وكذا القول في فلانة. «وبأبي^(٢) فلان» [أي^(٣)] وكنوا بأبي فلان «وأم فلان عن نحو: أبي بكر» في كنية المذكر العاقل «وأم سلمة» في كنية المؤنثة/العاقل.

٦٨

ووقع في بعض النسخ: وأم فلانة. وهو تحريف من النسخ أوقعهم فيه ما تقدم من اقتران فلانة بفلان، وما تأخر من اقتران الفلانة بالفلان، وذكر كلمة الأم أيضاً، والتمثيل بسلمة، ولفظه مؤنث. وسلمة - كطلحة^(٤) وحمزة - علم مذكر عاقل محتتم بقاء التأنيث، فتأنيثه لفظي. «و» كنوا «بالفلان والفلانة عن» علم مذكر لا يعقل وعلم مؤنث لا يعقل. «نحو: لاحق^(٥) وسكاب^(٦)» فالأول للأول والثاني للثاني على طريق اللف والنشر المرتب، ولا فرق في أعلام البهائم بين أن تكون^(٧) أسماء أو كنى في إدخال لام التعريف عليها، فتقول^(٨): الفلان والفلانة، وأبو الفلان وأم الفلانة، والمصنف لم يذكر حكم الكناية عن أعلام البهائم إذا كانت كنى، ونص الرضي الإسترابادي^(٩) على ما قلناه^(١٠) من عدم الفرق، قال^(١١): وإنما أدخلوا اللام للفرق، وكانت كناية أعلام البهائم أولى من كناية أعلام الأناسي، لأن أنس الإنسان بجنسه أكثر فهو^(١٢) عنده أشهر من أعلام البهائم، فكان فيها نوع تنكير.

- (١) مسما، د.
- (٢) وأبي، د، ز، ظ.
- (٣) سقطت من، د.
- (٤) وطلحة، ظ.
- (٥) اسم فرس لمعاوية بن أبي سفيان. الصحاح (لحق).
- (٦) اسم فرس.
- (٧) يكون، د، ز.
- (٨) فنقول، ز.
- (٩) الاسترابادي، د.
- (١٠) قلنا، د.
- (١١) في شرح الكافية ٢: ١٣٧.
- (١٢) وهو، د.

يخاطب بذلك حسن بن زيد^(١)، وكان عبد الله^(٢) وإبراهيم^(٣) [وحسن^(٤)] بنو^(٥) عم^(٦)] حسن المذكور وعدوه شيئاً ولم ينجزوه له، وهذا الذي ذكره المصنف هنا، وفيما يأتي إنما هو على سبيل الاستطراد في الكناية وإلاً فالأصل^(٧) أن يقتصر على كنايات الأعلام؛ لأنها المتعلقة بالباب. «و» كنوا «بهنيت عن جامعت ونحوه» من مقدمات الجماع، كما كنوا عن الفرج (بهن)، وإنما لم يذكر المصنف لامست ومسست^(٨) وباشرت ورفنت وباضعت وغير ذلك؛ لأنه لما ذكر أن الهن كناية [عن اسم جنس^(٩)] أردفه بكناية أخرى مأخوذة من لفظ تلك الكناية فذكر ذلك استطراداً^(١٠)، لكن هذا معترض بأن

- (١) أبا محمد الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب (٨٣-١٦٨ هـ = ٧٠٢-٧٨٤ م). استعمله المنصور على المدينة خمس سنين ثم عزله، وسجنه وبقي حتى آل الأمر إلى المهدي فأطلق سراحه.
- تاريخ بغداد ٧: ٣٠٩ ط- القاهرة ١٣٤٩ هـ؛ ميزان الاعتدال ١: ٢٢٨ ط- القاهرة ١٣٢٥ هـ؛ تهذيب التهذيب ٢: ٣٧٩ ط- حيدر آباد ١٣٢٥-١٣٢٧ هـ.
- (٢) أبو محمد عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب (٧٠-١٤٥ هـ = ٦٩٠-٧٦٢ م). تابعي، كان له منزلة عند عمر بن عبدالعزيز. قدم على السفاح وهو بالأنبار فأعطاه ألف درهم وعاد إلى المدينة، ثم حبسه بها المنصور من أجل ابنه محمد وإبراهيم، ونقله إلى الكوفة، وبها مات سجيناً.
- الأغاني ٢١: ١١٣-١٢٥؛ مقاتل الطالبين: ١٧٩-١٨٤؛ الإصابة ٣: ١٣١.
- (٣) أبو الحسن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب (٧٩-١٤٥ هـ = ٦٩٨-٧٦٢ م) مات سجيناً بالهاشمية قرب المدينة.
- الطبري ٩: ١٩٢، ١٩٨؛ مقاتل الطالبين: ١٨٧-١٨٨.
- (٤) ساقط من، ظ، وهو الحسن بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب (٧٨-١٤٥ هـ = ٦٩٧-٧٦٣ م) مات سجيناً بالهاشمية قرب المدينة.
- مقاتل الطالبين: ١٨٥-١٨٦.
- (٥) بنوا، د، ز، ظ.
- (٦) زيادة يقتضيها المقام وليست في جميع النسخ.
- (٧) فالأفضل، د.
- (٨) ومست، د.
- (٩) سقطت من، ز، ظ.
- (١٠) استطراد، ظ.

هنيت يائي والهني واوي، وقد يدعى أن الياء بدل عن الواو وأن ذلك من البدل الخارج عن القياس، وفي قول صاحب الصحاح^(١) وهنيت كناية عن فعلت من قولك هن إشارة إلى ذلك.

«و» كنوا «بكيت» بسكون الياء مخففة «أو كَيْت»^(٢) بتشديد الياء «وبذيت أو ذَيْت»^(٣) بتخفيف الياء في الكلمة الأولى وتثقلها في الثانية «أو كذا عن الحديث» ولا تستعمل^(٤) كيت وذيت إلاً مكررتين^(٥)، نص عليه في اللباب^(٦)، قال ابن هشام: وهو المعروف، وقد أهمل المصنف التنبيه على ذلك، تقول: جاءني فلان، فقال لي كيت وكيت، ومحل كيت النصب — وإن كان مفرداً — لأنه كناية عن جملة، وفي كلام الفارسي: إذا قلت^(٧) كان من الأمر كيت وكيت، فكان شأني^(٨) خبرها كيت وكيت، لأنه نائب عن الجملة، ولا يكون كيت وكيت اسماً لكان، كما لا يكون اسمها جملة. قال ابن هشام: والله در هذا الإمام ما أتم نظره. قال: وسألني سائل فبم^(٩) يتعلق (من الأمر) إذا كانت [كان^(١٠)] شأني؟ وكيف يكون اسمها ضمير الشأن، ٦٩ ويتعلق^(١١) بها مجرور، ويؤدي/معنى الشأن؟ فقلت: الظاهر أنه يتعين^(١٢) تعلقه^(١٣) بـ (أعني) مقدرًا.

قلت: يجب أن يكون ثم صفة للأمر محذوفة، أي كان من الأمر الذي

- (١) ٢٥٣٧: ٦.
- (٢) كية، م، والوجهان جائزان، لكن التاء أولى من الهاء، راجع الرضي ٢: ٩٥-٩٦.
- (٣) ذَيْت، م، والقول فيها كالقول في: كيت.
- (٤) يستعمل، د.
- (٥) مكررين، د.
- (٦) الكتاب، د، وليس صحيحاً فهذا النص في لباب الإعراب للاسفرايني، ص ٦٦، مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ٣٩٨ نحو.
- (٧) قال، د.
- (٨) شانيته، ز.
- (٩) قيم، د.
- (١٠) سقطت من، ظ.
- (١١) به، ز.
- (١٢) تبين، ز.
- (١٣) يتعلق، ز، ظ.

لا يفصح عنه، وإلاً كان الكلام عربياً عن الفائدة، وأنت خير بأنه (١) يلزم
— على ما ذهب إليه الفارسي، واستحسنه ابن هشام — تفسير ضمير الشأن بغير
جملة (٢) مصرح بجزئيتها. «وقد تكسر أو تضم تاء كيت وذيت»
فتكون (٣) التاء مثلثة الحركة، والكلمة على كل حال مبنية.

قال الرضي الإستراباذي (٤): وإنما بنيتا (٥)؛ لأن كل واحدة منها كلمة
واقعة (٦) موقع الكلام، والجملة من حيث هي لا تستحق إعراباً، ولا بناء،
لأنهما من عوارض الكلمة لا الكلام.

وأورد أنه كان يجب (٧) أن لا تكون (٨) مبنية أيضاً كالجمل، وأجاب: بأنه
يجوز خلو (٩) الجمل عن الإعراب والبناء، لأنها من صفات المفرد، ولا يجوز
خلو المفرد عنها، فلما وقع المفرد موقع ما لا إعراب له — في الأصل — ولا بناء،
ولم (١٠) يجوز أن يخلو منها مثله، بقي (١١) على الأصل الذي ينبغي أن تكون (١٢)
الكلمات عليه، وهو البناء، إذ بعض المبنيات — وهو الخالي عن الإعراب —
يكفيه عريه عن سبب الإعراب، فعريه عن سبب الإعراب سبب للبناء، كما
قيل: عدم العلة علة العدم — ثم سأل فقال: إنها (١٣) وضعتا
لتكونا (١٤) كناية عن جملة لها محل من الإعراب، ونحو: قال فلان كيت وكيت،

(١) أنه، د.

(٢) جملة، ز.

(٣) فيكون، ز.

(٤) أهملت الذال في، د، وكلامه في شرح الكافية ٢: ٩٥-٩٦.

(٥) بنيت، ز.

(٦) واقفة، ز.

(٧) أهمل حرف المضارعة في، ز.

(٨) يكون، د.

(٩) خلف، ز.

(١٠) لم، د.

(١١) فبقى، د.

(١٢) يكون، ز.

(١٣) إنما، ز، ظ.

(١٤) ليكونا، د.

أي زيد قائم، وهي في محل نصب، وأجاب: بأن الإعراب المحكي في الجملة عارض فلم يعتد به.

وبناؤهما^(١) على الفتح؛ لثقل الياء، كما في أين^(٢) وكيف، أو لكونهما في الأغلب كناية عن الجملة المنصوبة المحل. وبناؤهما^(٣) على الكسر والضم؛ تشبيهاً^(٤) بـ (جَيْر) و(حَيْث) ثم قال: وهما – يعني كيت وذيت – مخففتان^(٥) من كِيَّة وذِيَّة^(٦)، بحذف لام الكلمة وإبدال التاء منها، كما في بنت، والوقف عليها بالتاء، كما وقف على بنت، ومن العرب من يستعملهما على الأصل، فلا تكونان^(٧) إلاً مفتوحتين^(٨)؛ لثقل التشديد، والوقف عليها بالهاء، ولامهما ياء^(٩) لا واو؛ إذ ليس في الكلام مثل: حيوت، وواو حيوان بدل عن الياء، إلاً عند المازني، ولم نقل^(١٠) إن أصلهما كوية وذوية، لأن التاء في^(١١) كيت وذيت بدل عن^(١٢) اللام، فلو كان العين واواً لقلت: كوت وذوت^(١٣) والتاء^(١٤) فيهما – لكونها عبارة عن القصتين^(١٥)، وحكى أبو عبيدة كيه بالهاء مكان تاء كيت، مفتوحة ومكسورة. إلى هنا كلام الرضي.

-
- (١) وبناؤهما، د.
 - (٢) امن، ز.
 - (٣) وبناهما، ز، ط.
 - (٤) تشبها، ز.
 - (٥) مخففتا، ظ.
 - (٦) كيته وذيته، ز. كية وذية، ظ.
 - (٧) يكونان، د، ز، ط، والتذكير ممتنع.
 - (٨) مفتوحين، ظ.
 - (٩) يا، ز.
 - (١٠) يقل، د.
 - (١١) لأن الثاني، ز.
 - (١٢) على، ظ.
 - (١٣) كون وذون، د.
 - (١٤) مالتا، د.
 - (١٥) القضيتين، د.

الباب التاسع «باب الموصول»

اسماً كان أو حرفاً.

«وهو» أي الموصول «من الأسماء» أي حالة^(١) كونه من الأسماء فهو في محل نصب على الحال.

فإن قلت: لا يصح وقوع الحال من المبتدأ على الصحيح؟

قلت: (هو) ليس بمبتدأ في الأصل؛ إذ التقدير: وتفسيره من الأسماء، فذو الحال ضمير مضاف إليه، لكن حذف المضاف لدلالة^(٢) المقام عليه؛ إذ هو بصدد التفسير والبيان، وأقيم المضاف إليه مقامه، فارتفع الضمير وانفصل، بعد أن كان^(٣) مخفوضاً متصلاً. وهذا التقدير: ينتفع به في مثل قولهم: الإعراب في اللغة البيان، الكلمة في الاصطلاح لفظ وضع لمعنى مفرد، إذ ليس ثم ما يتعلق به الجار والمجرور، وبهذا التقدير يصح التركيب، ويمكن أن يكون قوله (من الأسماء) حالاً من ضمير منصوب محذوف، والتقدير: أعنيه^(٤) من الأسماء. والجملة معترضة^(٥) بين المبتدأ والخبر؛ لبيان المراد بالمبتدأ، والتقدير الأول

-
- (١) حال، د.
 - (٢) بدلالة، د.
 - (٣) يكون، ز، ظ.
 - (٤) يعنيه، د.
 - (٥) معترضة، د.

أحسن. ولا يصح أن يكون قوله (من الأسماء) حالاً من الضمير المستكن في (افتقر) لأن (ما) من قوله: (ما افتقر) إما موصولة أو موصوفة، ولا يصح تقديم معمول الصلة ولا الصفة على الموصول أو الموصوف. «ما افتقر» جنس يشمل ٧٠ الموصولات وغيرها^(١) مما يفتقر. «أبداً» لا في حال دون حال، وهو/فصل أخرج النكرة الموصوفة بالجملة، فإنها حال وُصِفها لها مفتقرة إليها، وتنفك^(٢) عن^(٣) الافتقار في حالة عدم الوصف أصلاً، وفي حالة الوصف بمفرد.

وفي^(٤) شرح ابن قاسم مامعناه: أن الجملة الموصوف بها في تأويل المفرد.

فلا يصدق^(٥) على النكرة أنها افتقرت إلى جملة. وهو متعقب بأنها جملة قطعاً، وكونها في تأويل المفرد لا يخرجها عن تسميتها جملة.

«إلى عائد» يخرج الموصول الحرفي وإذ وإذا وحيث وضمير الشأن. وقال

أبو حيان وتبعه تلميذه ابن قاسم: إن الموصول الحرفي خرج بقوله (من الأسماء).

قلت: وفيه نظر؛ لأن قوله (من الأسماء) ليس فصلاً^(٦) وقع في التعريف

حتى يكون مخرجاً، وإنما هو قيد في حيز المعرف بفتح الراء كما قرناه آنفاً، وما ذلك إلاً بمثابة أن يقال: الكلمة اسماً لفظ وضع لمعنى مفرد. فينتقض بالفعل والحرف، فيجاب بأنها خرجا بقولك (اسماً) ومثله لا يسمع^(٧).

فإن قلت: وأيضاً فقوله (إلى عائد) مخرج للموصول الحرفي، فلو خرج

أولاً بقوله (من الأسماء) لكان محض تكرار لا فائدة فيه؟

قلت: ليس قوله (إلى عائد) مقصوراً على إخراج الموصول الحرفي، بل

(١) وغيرها، د.

(٢) ويقك، د.

(٣) في، ظ.

(٤) في، د.

(٥) تصدق، ز، ظ.

(٦) فضلاً، ز.

(٧) يستمع، د.

يخرجه ويخرج غيره مما ذكرناه قبل، فلا بأس إذن، والمعتمد في الرد هو ما قلناه أولاً. «أو خلفه» أي خلف العائد، والمراد بالعائد الضمير، نحو: الذي قام أبوه زيد، وبخلفه الظاهر^(١) كقوله^(٢):

أيا رب ليلى أنت في كل موطن وأنت الذي في رحمة الله أطمع^(٣)

فالاسم الشريف خلف عن ضمير يعود^(٤) إلى (الذي)، لكن قال أبو علي^(٥) في التذكرة: من الناس من لا يميز^(٦) هذا، وقال بعضهم: هذا لم يميزه سيبويه في خبر المبتدأ، فأحرى أن لا يميزه في الصلة.

«وجملة صريحة»: إما اسمية: نحو: الذي هو قائم. أو فعلية، نحو الذي ذهب غلامه. «أو مؤولة» نحو: الذي عندك، والذي في الدار، والقائم^(٧)، وفي العبارة قلق؛ فإن الذي في هذه الأمثلة الثلاثة ليس جملة أولت بشيء آخر، والصواب أن يقول: جملة ملفوظ بها أو مقدره أو إلى مفرد مؤول بجملة فالأول - نحو: الذي قام أبوه. والثاني - نحو الذي في الدار. والثالث - نحو: القائم والقاعد. «غير طلبية» وأما قوله^(٨):

(١) الظهار، د.

(٢) مجنون بني عامر زعموا، ولم أجده في ديوانه شرح اللولي وشرح الصعيدي.

(٣) لم أقف له على مزيد، وهو في:

- شرح التسهيل ٢٠٨:١-٢٠٩، ٢٣٧؛ المغني ٢٣٠:١، ٥٥٨:٢؛ المقاصد

٤٩٧:١-٤٩٨؛ التصريح ١٤٠:١؛ الأشموني ١٤٦:١، ١٦٢؛ السيوطي

٥٥٩:٢-٨٧٧؛ المجمع ٨٧:١؛ الدرر ٦٤:١.

(٤) عن ضمير عائد يعود، ز، ظ.

(٥) الفارسي.

(٦) يميز، ز.

(٧) عطفت بأو في، د.

(٨) الفرزدق: همام بن غالب.

وإني لرام نظرة قبلَ التي لعلي^(١) وإن شطت^(٢) نواها أزورها^(٣)
 فالصلة (أزورها) و(لعل) محذوفة الخبر، والجملة معترضة، أو الصلة
 قول محذوف مثل: (وجدت الناس أُخْبِرُ تَقْلَهُ^(٤)) أي مقولا فيهم
 ذلك، ومفعول (اخبر) محذوف، أي اخبره، والهاء في (تقله) هاء السكت
 أو ضمير أفرد نظراً^(٥) إلى لفظ الناس، أو كل واحد^(٦)، و(اخبر) فعل

(١) ألحقت بالصدر في، ز.

(٢) شعلت، ز.

(٣) الثاني في قصيدة لامية مدح فيها بلال بن أبي بردة، وما هنا رواية كتب النحو، والذي في الديوان
 مغاير لما هنا، وهو:

وقاتلة لي لم تصبني سهامها	رمتني على سوداء قلبي نبالها
واني لرام رمية قبل التي	لعلي وإن شقت عليّ أنالها
ألا ليت حظي من عليّة أني	إذا نمت لا يسري إلي خيالها

وقاتلة: كذا في الخزنة، والذي في الديوان: وقائلة، وأظنه تصحيف. يروى: واني لراج

نظرة.

— الفرزدق ٢: ٦٦٠-٦٦٤؛ الرضي ٢: ٣٧، ٥٩؛ المغني ٢: ٤٣٣، ٤٣٧، ٦٤٧؛
 الأشموني ١: ٦٣؛ السيوطي ٢: ٨١٠؛ المجمع ١: ٨٥-٨٦؛ الخزنة ٢: ٤٨١-٤٨٢، ٥٥٩؛
 الدرر ١: ٦٢.

(٤) عن أبي الدرداء — رضي الله عنه — وقد تكلموا فيه، ففي مجمع الزوائد ٨: ٩٠: (عن
 أبي الدرداء عن النبي — صلى الله عليه وسلم — قال: اخبر تقله. رواه الطبراني، وفيه
 أبو بكر بن أبي مريم، وهو ضعيف. وقال أبو الدرداء: اخبر تقله. رواه الطبراني). وفي كشف
 الخفاء ٢: ٣٣٥: (وجدت الناس اخبر تقله، قال في اللآلئ: رواه ابن عدي في الكامل عن
 أبي الدرداء، وفي سنده ضعف لكن له شواهد منها: الناس كإبل مائة لا تجد فيها راحلة). وفي أسنى
 المطالب ١: ٢٢ (هو من كلام أبي الدرداء، ورفعه ضعيف). وفي المقاصد الحسنة: ٢٥-٢٦:
 (حديث اخبر تقله، أبو يعلى في مسنده، والعسكري في الأمثال والطبراني في الكبير، ثلاثهم
 من حديث بقة بن الوليد عن أبي بكر بن أبي مريم: عطية بن قيس وقال الطبراني: في روايته
 عن عطية المذبوح، ثم انفقوا عن أبي الدرداء رفعه به، وكذا أخرجه ابن عدي في كامله من
 جهة بقة بلفظ: وجدت الناس اخبر تقله). وأطال السخاوي الكلام عليه فراجع، وقد نسب
 هذا القول إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه في نهج البلاغة ٢: ٤٠٤-٤٠٥ وقد استشهد
 به الرضي ١: ٣٠٨ والمغني ٢: ٦٤٧.

(٥) ونظراً، ز.

(٦) أحد، ز.

أمر، من قولك: خبرت الشيء أخبره خبراً - بالضم - وخبرة - بالكسرة - أي بلوته واختبرته، و(تقله) مضارع مجزوم على أنه جواب الأمر، أي تبغضه تقول^(١): قلاه يقليه ويقلاه، بمعنى أبغضه.

قال^(٢) الميداني^(٣): يجوز رفع الناس على الحكاية، ومن نصبه فقد نصبه بـ (اخبر) و(وجدت) بمعنى عرفت، أي وجدت الأمر كذلك، بمعنى عرفت هذه القصة وتحقققتها^(٤).

وهذا المثل من كلام أبي الدرداء^(٥) رضي الله عنه. «ولا إنشائية» كبتت واشترت.

فإن قلت: يرد نحو ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ﴾^(٦) فإن القسم وجوابه صلة أو صفة.

قلت: الموصول [به^(٧)] في الحقيقة إنما هو^(٨) جملة جواب القسم، وهي

(١) بقوله، ز.

(٢) وقال، د، ز.

(٣) في مجمع الأمثال ٢: ٣٢٥-٣٢٦، وهو: أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد الميداني (٥١٨-٥٠٠هـ = ١١٢٤م). نسبه إلى ميدان زياد بن عبد الرحمن: محلة بنيسابور. أديب نحوي لغوي. قرأ على الواحدي. من مصنفاته: مجمع الأمثال-ط، السامي في الأسامي، ط، الأمودج- في النحو-، نزهة الطرف في علم الصرف-ط، شرح المفضليات. - القفطي ١: ١٢١-١٢٤؛ الوفيات ١: ١٤٨؛ البغية ١: ٣٥٦.

(٤) وتحققها، د.

(٥) عويمر بن مالك بن قيس الأنصاري الخزرجي (٣٢-٣٠٠هـ = ٦٥٢م). في اسمه واسم أبيه ووفاته خلاف. أسلم يوم بدر، وشهد أحداً، ولي قضاء دمشق في خلافة عمر. والدرداء ابنته.

- الحلية ١: ٢٠٨؛ الغاية ١: ٦٠٦؛ الإصابة ٣: ٤٦.

(٦) ﴿... فَإِنَّ أَصَابَتَكُمْ مُصِيبَةٌ قَالَتْ فَذَنْبُ اللَّهِ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَهِيدًا﴾ ٧٢ النساء (٤).

(٧) سقطت من، ز، ظ.

(٨) هي، د.

خبرية، وأما [جملة^(١)] القسم وإن كانت إنشائية فليست^(٢) مذكورة لذاتها، بل لتقوية الجملة وتأكيدها.

وفي كلام المصنف جعل الطلب قسيماً للإنشاء، وإنما هو قسم منه، قال ٧١ ابن هشام: ويرد على طرد [هذا^(٣)] [التعريف/ (من) الواقعة نكرة موصوفة.

قلت: يعني لكونها مفتقرة أبداً إلى العائد والصفة، (وليس بشيء لأننا لا نسلم افتقار (من) النكرة دائماً إلى ذلك لجواز^(٤) وقوعها تامة غير موصوفة بشيء، كما صرح به الفارسي، ولو سلم افتقارها^(٥) حالة كونها موصوفة إلى العائد والصفة^(٦)) فلا نسلم أنه يلزم كون الصفة جملة لجواز: مررت بمن معجب لك. وقد عرفت فيما تقدم أن الموصول تعرف^(٧) [صفته^(٨)] بالعهد الذي في صلته على معنى أن وضعها أن يطلقها المتكلم على ما تقرر علمه عند المخاطب، وهذه خاصية المعارف، ومن ثم وجب كون الصلة جملة خبرية ليكون^(٩) مضمونها حكماً معلوم الوقوع للمخاطب قبل حال الخطاب، والجملة الإنشائية طلبية كانت أو غير طلبية لا يعرف مضمونها إلا بعد إيراد صيغها، وأما الاعتراض المشهور وهو أن الموصول لو كان معروفاً بصلته - وهي جملة - لتعرفت النكرة الموصوفة بها، فلم يكن إذن في قولك: لقيت من ضربته. فرق بين أن تكون^(١٠) موصولة أو موصوفة، فقد أجيب عنه بما سبق من أن تعريف الموصول بوضعه^(١١) معرفة مشاراً به إلى المعهود الذي بين المتكلم والمخاطب

(١) سقطت من، ظ.

(٢) فلست، ز.

(٣) سقطت من، د.

(٤) بجواز، ز.

(٥) حال، د.

(٦) ما بين القوسين مكرر في، ز، وقد سقطت كلمة (حالة) منها وأولاً ثم ثبتت ثانياً.

(٧) يعرف، د.

(٨) سقطت من، د، ز.

(٩) فيكون، ز، ظ.

(١٠) يكون، د، والضمير مستتر عائد إلى (من) المفهومة من المقام بقرينة المثال المذكور.

(١١) بصلته بوضعه، د.

بمضمون صلته، فمعنى قولك: لقيت من ضربته إذا كانت موصولة لقيت الإنسان المعهود بكونه مضروباً لك، فهي موضوعة على أن تكون معرفة بصلتها، وأما إذا جعلتها موصوفة فكأنك قلت: لقيت إنساناً مضروباً لك، وإن حصل لقولك إنساناً تخصيصاً بمضروبية المخاطب، لكنه ليس تخصيصاً وضعياً؛ لأن (إنساناً) موضوع لا تخصيص فيه، بخلاف الذي ومَنْ - مثلاً - فإن وضعها على أن يتخصصاً بمضمون صلتها، والفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة أن تخصيص المعرفة وضعي وهو المراد بالتعريف عندهم، وليس المراد به مطلق التخصيص، ألا ترى أنك قد تخصص النكرة بوصف لا يشاركها فيه شيء آخر، مع أنها لا تسمى بذلك معرفة؛ لكونه غير وضعي، كما تقول: رأيت اليوم رجلاً يسلم^(١) عليك اليوم وحده قبل أحد. وكذلك: إني أعبد إلهاً خلق السموات والأرض ونحو ذلك.

قال المصنف^(٢): والمشهور عند النحويين تقييد الجملة الموصول بها بكونها معهودة^(٣)، وذلك [غير لازم^(٤)] لأن الموصول قد يراد به معهود فتكون^(٥) صلته معهودة، وقد يراد به الجنس فتوافقه صلته كقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ^(٦)﴾ وقول^(٧) الشاعر^(٨):

[ويسعى إذا أبني ليهدم^(٩) صالحي وليس الذي يبني كمن شأنه الهدم^(١٠)]

(١) سلم، ز، ظ.

(٢) في شرح التسهيل ١: ٢٠٩-٢١٠؛ وقد اختصره الشارح.

(٣) غير معهودة، د.

(٤) ساقط من، د.

(٥) فيكون، د، ز.

(٦) ﴿وَمَثَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا... إِلَّا دُعَاءَ وَنِدَاءَ صُمُّ بِكُمْ عُمِّي فَهُمْ لَا يَغْفُلُونَ﴾ ١٧١ البقرة (٢).

(٧) وكقول، د، ز.

(٨) معن بن أوس المزني.

(٩) يهدم، د.

(١٠) من قصيدة مليئة بالحكمة ساق القالي طرفاً منها.

أولها:

وقد يقصد تعظيم الموصول، فتبهم صلته كقول الشاعر^(١): [

فإن أستطع أغلب وإن يغلب الهوى فمثل الذي لاقيت يغلب صاحبه^(٢)

«و» هو، أي: وتفسير^(٣) الموصول «من الحروف ما أول» وهو جنس يتناول نحو: صه، من أسماء الأفعال، فإنه يؤول^(٤) بمصدر معرفة، إن لم ينون، وينكرة إن نون، وقد عرفت ما عليه حيث تكلمنا في حد الحرف، ويتناول الفعل المضاف إليه، نحو: حين قمت قمت، أي حين قيامك، ويتناول (هو) من قوله تعالى: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾^(٥) فاحترز عن هذه الأشياء ونحوها بقوله: «مع ما يليه بمصدر» فإن هذه الأشياء مؤولة بمصادر لا مع شيء^(٦) يليها.

وقبل الشاهد:

رعايتها حق وتعطيها ظلم
بوسم شنار لا يشاكهه وسم

فلولا اتقاء الله والرحم التي
إذا لعلاه بارقي وخطمته
وبعده:

وأكره جهدي أن يخالطه العدم

يود لوأتي معدم ذو خصاصة

خطمته: وضعت فيه الخطام، وهو الزمام، وأصله للبعير، الوسم: أصله الكي وما ينشأ عنه من أثر. شنار: عيب وظلم، والمعنى في هذا كله على التشبيه. خصاصة: فقر.
- القالي ٢: ١٠٢-١٠٣؛ الحصري ٢: ٨١٧-٨١٨؛ شرح التسهيل ١: ٢٠٩.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من، ز، والشاعر: ابن ميادة.

(٢) آخر أبيات في الحماسة وأولها:

محاذرة أن يقضب الجبل قاضبه

كأن فؤادي في يد ضبثت به

وقبل الشاهد:

إذا جد جد البين أم أنا غالبه

فوالله ما أدري أيعليني الهوى

ضبثت: - من الضبث بالثاء المثلثة - قبضت. (ما أدري): يروى: لا أدري.

- القالي ١: ١٦٥؛ الحماسة ٣: ٢٨٣-٢٨٤؛ شرح التسهيل ١: ٢١٠؛ الممع

٨٥: ١؛ الدرر ١: ٦٢.

(٣) تفسير، د.

(٤) مؤول، ز.

(٥) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا... وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ (٨) المائدة (٥).

(٦) ما، د.

وقوله «ولم يحتج إلى عائد» احترازاً^(١) من (الذي) الموصوف به مصدر، نحو: «وَحُضِّمْتُ كَالَّذِي خَاضُوا»^(٢) إذا قيل: التقدير كالحوض الذي خاضوه^(٣) فإن (الذي) واقعة^(٤) على الحوض، فهو معناها، لكن لا بد له من عائد فسلم التعريف للحرف المصدرى كذا قدره، ويظهر من هذا أن ليس المراد بالتأويل السبك، بل المراد / به التفسير ولذا صح له أن يقول: دخل ضمير المصدر. ٧٢ وغير ذلك مما ذكره، ولو حملنا التأويل على السبك لم يصح أن يدخل تحت كلامه إلا الحرف المصدرى.

قلت وعدم الاحتياج إلى عائد لا ينفي صحة تعلق العائد به، والمراد الثاني لا الأول، وكان^(٥) الأولى التعبير بما يقتضيه. «فمن الأسماء الذي والتي للواحد» عاقلاً أو غيره «والواحدة» عاقلة^(٦) أو غيرها^(٧) على طريق اللف والنشر المرتب، فالواحد للذي والواحدة للتي.

«وقد تشدد ياءهما»^(٨) مكسورتين أو مضمومتين» وصرح أبو موسى الجزولي^(٩) بأنها مع التشديد معربتان بأنواع الحركات كما في أي، وقال^(١٠)

(١) احترازاً، د.

(٢) (كَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَالاً وَأَوْلَاداً فَاسْتَمْتَعُوا بِخَلَائِقِهِمْ فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخَلَائِقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِخَلَائِقِهِمْ... أُولَئِكَ حِطَّتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ) ﴿٦٩ التوبة (٩).

(٣) خاضوا، ز.

(٤) واقفة، د.

(٥) فكان، ز، ظ.

(٦) عاقلاً، ز، ظ.

(٧) غيره، ز، ظ.

(٨) ياءهما، د، ز، ظ.

(٩) عيسى بن عبدالعزيز بن يَلْبَبْحَتِ البربري (٦٠٧-٦٠٠هـ = ١٢١٠-١٠٠م). من أهل مراکش، ونسبته إلى جزولة أو كزولة: بطن من البربر. لزم ابن بري. بمصر، وتصدر للإقراء، أخذ عنه الشلويين وابن معط. في عماته خلاف. من كتبه: شرح بانث سعاد-ط، شرح أصول ابن السراج المقدمة.

- القفطي ٢: ٣٧٨-٣٨٠؛ الوفيات ٢: ٤٨٨-٤٩١؛ البغية: ٢/ ٢٣٥؛ الشذرات

الرضي [الإسترابادي^(١)]: ولا وجه لإعراب المشدد؛ إذ ليس التشديد موجباً للإعراب. وجزم المصنف بوجوب البناء: إما على الكسرة، وإما على الضم. ووجه الكسر ظاهر، وهو التقاء الساكنين، وأما البناء على الضم فبعيد، وأما (أي) فلما كان سبب بنائها حذف شيء أشبهت الغايات، ومن هنا يظهر أن تشبيه الزمخشري لها^(٢) بقبل وبعد لم يصب المحز^(٣)؛ إذ قصد التشارك في وجه البناء على الضم^(٤) وقول الشاعر^(٥):

وليس المال فاعلمه بمال وإن أغناك إلا الذي^(٦)
ينال به العلاء^(٧) ويصطفيه لأقرب أقربيه وللقصي^(٨)

يروى هكذا ويروى: وإن أرضاك. ورواه ابن عصفور: وإن أنفقتة إلا الذي^(٦) واستدلوا بذلك على البناء على الكسر؛ لأن (الذي) مستثنى^(٩)، وليس في موضع جر، كذا قالوا، وفيه نظر؛ لاحتمال كون (إلا) صفة، بمعنى غير عند من لا يلتزم صحة قول ابن الحاجب كما ستراه في باب المستثنى.

(١) سقطت من، ز، ظ، وأهملت الذال في، د، وما نقل عنه: في شرح الكافية ٢: ٤٠.

(٢) لها، ز، ظ.

(٣) المخز، ز.

(٤) الضمير، د.

(٥) لا يعرف.

(٦) للذي، د، وفي كلام الشارح ما يقتضي اسقاط الجار.

(٧) العلى، د، القلا، ز.

(٨) يروى: وإن أرضاك إلا. من الأقوام إلا. يريد به. ويمتنه، وجزمه ضرورة. ونقل البغدادي عن الخفاف أنه روى البيت الثاني هكذا:

تحوز به العلاء وتصطفيه لأقرب أقربيك وللصفي

— السبع: ٣٠١؛ الشجري ٢: ٣٠٥؛ الإنصاف ٢: ٦٧٥؛ شرح التسهيل:

٢١٢: ١؛ ابن مالك ١: ٦٢؛ الرضي ٢: ٤٠؛ الخزانة ٢: ٤٩٧—٤٩٨؛ الهمع ١: ٨٢؛

يس ١: ١٣١؛ الدرر ١: ٥٥.

(٩) مشتق، ظ.

«أو تحذفان^(١)» أي الياءان من الذي والتي «ساكناً ما قبلهما»
فتقول^(٢): الذ والذ. بإسكان الذال والتاء بعد حذف الياء منها كقوله^(٣):

فكنت والأمر الذي قد كيدا كالد يزبي زبية^(٤) فاصطيدا^(٥)
وكقول الآخر^(٦):

أرضنا الت^(٧) آوت ذوي الفقر والذ ل^(٨) فأضحوا ذوي^(٩) غنى^(١٠) واعتزاز^(١١)
«أو مكسوراً» فتقول^(١٢): الذ والت بكسر الذال والتاء كقوله^(١٣):

- (١) يحذفان، د.
(٢) فنقول، د، فقول، ز.
(٣) رجل من هذيل لم يسموه.
(٤) يربي ربية، د.
(٥) آخر أبيات أوردها السكري وها هي ذي:
أريت إن جاءت به أملودا
ولا يرى مالاً له معدودا
فظلت في شر من اللذ كيدا
يروى: ولا ترى. أفائلن. فانت والأمر. تزي صائدا فصيدا. تزي صائدا فاصطيدا.
تزي: حفر زبية. حفرة تعد للأسد ليصطاد فيها. وقد مر الكلام على أول هذه
الآبيات في ١: ٨٧-٨٨.

— الكامل ١: ١٨؛ السكري ٢: ٦٥١، ٣: ١٤٧٢؛ الرضي ٢: ٤٠٤؛ المغني
١: ٣٧٤؛ السيوطي ٢: ٧٥٧-٧٥٩؛ المقاصد ١: ١١٨-١٢٠، ٣: ٦٤٨، ٤: ٣٣٤؛ الخزانة
٢: ٤٩٨-٤٩٩، ٤: ٥٧٤-٥٧٧؛ الدرر ٢: ١٠١؛ ملحقات ديوان رؤبة: ١٧٣.

- (٦) لم يسموه.
(٧) اللت، د، الذ، ظ.
(٨) ألحق الكلمة كلها بالعجز في، ز.
(٩) ذى، ز، ظ.
(١٠) عنى، د.
(١١) واغترار، ز، ظ، وهو من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ١: ٢١٣ وشرح الكافية
١: ٦٢.
(١٢) فيقول، د، ز.
(١٣) لم يسمه احد.

لا^(١) تعذل^(٢) ألد^(٣) لا ينفك مكتسبا جهلا وإن كان لا يبقى ولا يذر^(٤)
وقوله^(٥):

شغفت بك^(٦) ألت^(٧) تيمتك فمثل^(٨) ما^(٩) بك ما بها من لوعة وغرام^(١٠)

وبعضهم ذهب إلى [أن^(١١)] ما ذكر من تشديد الياءين وحذفهما مع الكسر أو السكون بابه الشعر وليس كذلك، فإن أئمة اللغة قد نقلوها على أنها لغات، فلا يحمل ما أنشدوه من الأبيات على أنه من باب الاستدلال، وإنما يحمل على التمثيل.

«وتخلفهما^(١٢)» أي يائي الذي والتي «في التثنية علامتها» أي علامة التثنية، وهي الألف رفعا، والياء نصبا وجرأ^(١٣)، فتقول: اللذان واللتان. وكان القياس عدم الحذف، فيقال اللذيان^(١٤)، كما يقال^(١٥): الشجيان^(١٦) لكن لما كان الذي والتي مبنيين لم يكن لياثهما حظ في الحركة، فبقيت ساكنة، ثم حذفت

(١) ان، ز، ظ.

(٢) تعذل، د.

(٣) الذي، ز.

(٤) رواية ابن مالك: مكتسبا حدا. شرح التسهيل ٢١١:١. ابن مالك ١: ٦٢.

(٥) لم اهدت إلى اسمه.

(٦) بد، ط.

(٧) اللت، د، ز.

(٨) هذا أول المعجز، في د، وهو خطأ.

(٩) هذا أول المعجز في، ز، وهو خطأ.

(١٠) لم أجد له في مراجعي مزيدا.

— شرح التسهيل ٢١٣:١؛ ابن مالك ١: ٦٢؛ المجمع ١: ٨٢؛ الدرر ١: ٥٦.

(١١) سقطت من، ظ.

(١٢) وتخلفها، د، م.

(١٣) جرا ونصبا، د.

(١٤) الذيان، ظ.

(١٥) قال، د.

(١٦) السجيان، ز، ظ.

عند التثنية لالتقاء الساكنين، ومقتضى هذا الكلام أنها معربان، وبعضهم لا يرى ذلك، بل يقول: هي صيغ مرتجلة غير مبنية على الواحد، فاللذان واللتان صيغة للرفع، واللذين واللتين صيغة للنصب والجر. والأول أولى؛ لأن ادعاء أن كل واحدة منها صيغة مستأنفة خلاف الظاهر. «مجزؤاً^(١) شد نونها» أي نون التثنية مع الألف والياء، ومنع البصريون التشديد مع الياء، والصحيح جوازه، كما ذهب إليه الكوفيون، ويدل عليه قراءة ابن كثير^(٢): ﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أُضْلَانَا^(٣)﴾ بالتشديد وجاز تشديد النون إبدالاً من الياء المحذوفة. «وحذفها» أي حذف/ النون، وهي لغة بلحارث بن كعب^(٤) وبعض بني ربيعة ٧٣ لاستطالة^(٥) الموصول بالصلة كقوله^(٦):

ابني كليب إن عمي اللذا^(٧) قتلا^(٨) الملوك وفككا الأغلالا^(٩)

(١) فيجوز، د.

(٢) أحد السبعة:

(٣) ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا... مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ نَجْعَلُهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ الْأَسْفَلِينَ﴾ ٢٩ فصلت (٤١).

(٤) بنو الحارث بن كعب في العرب قبيلتان وبطن، وهم:

(أ) الحارث بن كعب بن عمرو بن عكة بن جلد بن مالك بن أدد، ولده. كعب وربيعة. الجمهرة: ٢٤٦، ٤١٦-٤١٧.

(ب) الحارث بن كعب بن عبدالله بن مالك بن نصر بن الأزد، ولده كعب وماسخة. الجمهرة: ٣٧٦.

(ج) الحارث بن كعب بن أود بن صعب بن سعد العشيرة، واسمه جدية. الجمهرة: ٤١١.

(٥) لاستطالته، ز.

(٦) الأخطل غياث بن غوث.

(٧) الذي، م.

(٨) ألحقت بالصدر في، ز وهو خطأ.

(٩) تكلمنا عليه في ١: ٢٠١.

وكقول الآخر^(١):

هما اللتا لو ولدت تميم ل قيل فخر لهم^(٢) صميم^(٣)
وقضية كلام المصنف في المتن أن حذف النون لا يختص بالشعر وهو
كذلك لما ذكرناه من أنه لغة لبعض العرب، ولكنه في الشرح^(٤) صرح بأن قوله:
(إن عمي اللذا) ضرورة.

«وإن عني بالذي من يعلم» نحو: ﴿الَّذِينَ^(٥) هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ
خَاشِعُونَ^(٦)﴾ وهو كثير. «أو شبهه» نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ
عِبَادٌ أَمْثَلُكُمْ^(٧)﴾. «فجمعه الذين مطلقاً» أي ولو في الرفع.

قال المصنف^(٨): لما كانت الثنية من خواص الأسماء المتمكنة ولحقت
الذي والتي جعل لحاقها لهما معارضةً لشبهها^(٩) بالحرف، فأعربا [في الثنية، كما
جعلت إضافة (أي) معارضةً لشبهها بالحرف فأعربت^(١٠)] ولم يعرب أكثر العرب

(١) الأخطل في ما قال العيني، ولم أجده في ديوانه.

(٢) كهـم، ز.

(٣) لم أقف له على سابق ولا لاحق.

— الشجري ٢: ٣٠٨؛ ابن مالك ١: ٦٦؛ التبريزي ١: ٧٨؛ الرضي ٢: ٤٠؛ المقاصد
١: ٤٢٥—٤٢٦؛ الهمع ١: ٤٩؛ التصريح ١: ١٣٢؛ الخزانة ٢: ٥٠٣؛ الدرر ١: ٢٣.

(٤) قال في شرح التسهيل ١: ٢١٤: (وإذا لم يقصد بالذي مخصص جاز أن يعبر به عن جمع حلا
على من كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدَقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾... فإن قصد
بالذي مخصص فلا يحصى عن اللذين في الثنية، والذين في الجمع، ما لم يضطر شاعر كقوله:
أبني كليب...). انتهى. وليس في هذا ما يشير إلى أن الكلام في حذف النون، وقد استشهد
ابن مالك في شرح التسهيل ١: ٦٦ بهذا البيت على حذف نون المثني لتقصير الصلة.

(٥) والذين، د، ز، ظ، وهو خطأ.

(٦) الآية ٢ سورة المؤمنون (٢٣).

(٧) ﴿... فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِنَّ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ ١٩٤ الأعراف (٧).

(٨) في شرح التسهيل ١: ٢١٣—٢١٤.

(٩) لشبهها، ظ.

(١٠) هذا ساقط من، ز.

الذين، وإن كان الجمع من خصائص الأسماء المتمكنة، لأن الذين مخصوص بأولي العلم، والذي عام، فلم يجر على سنن الجموع لفظاً ومعنى.

قلت: هذا معارض لمنع المصنف (كون العالمين) جمعاً لعالم فتأمل. «ويغني عنه» أي عن الذين. «الذي في غير تخصيص كثيراً» يعني أنه إذا كان المراد الجنس لا أفراد^(١) منه على الخصوص، فيأتي الذي بصيغة الإفراد كثيراً موصوفاً^(٢) به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدَقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾^(٣) أي والجمع أو الفريق الذي جاء بالصدق، فله جهتان بحسب اللفظ والمعنى، فروعي اللفظ فوصف بالمفرد، وروعي المعنى فعاد عليه ضمير الجماعة.

وكذا قوله: ﴿كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً﴾^(٤) فحمل على اللفظ، أي الجمع ثم قال (بِنُورِهِمْ) فحمل على المعنى، ولو كان في الآية مخففاً من الذين بحذف^(٥) النون لم يجز إفراد العائد عليه. «و» يغني الذي عن الذين «فيه» أي في التخصيص «للضرورة» كقوله^(٦):

(١) أفراداً، د.

(٢) موصوف، د.

(٣) ٣٣ سورة الزمر (٣٩).

(٤) ﴿مَثَلُهُمْ... فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾ ١٧ البقرة (٢).

(٥) أهملت الباء في د، ز، وأعجمت الحاء من فوق في الثانية.

(٦) اختلف فيه:

(أ) الأشهب بن ثور بن أبي حارثة بن عبدالمدان الدارمي التميمي. يعرف بابن رمية، وهي أمه وكانت أمة، وبعضهم يعجم الراء. شاعر من أهل نجد جاهلي أدرك الإسلام وأسلم، وكانت وفاته بعد (٨٦هـ = ٧٠٥م).

— الجمحي ٢: ٥٨٥؛ الأغاني ٩: ٢٧١-٢٧٢؛ الأمدي: ٣٢-٣٣؛ الخزانة ٢: ٥٠٩-٥١٠.

(ب) حريث بن سلمة بن مرارة بن محفص الخزاعي المازني التميمي (٦٥-٠٠هـ = ٦٨٥-٠٠م) تقريباً. شاعر جاهلي إسلامي وضعه ابن سلام في الطبقة العاشرة من الجاهليين. ومحفص بالضاد كما ضبطه البغدادي، وبعضهم يكتبه بالطاء.

— الجمحي ١: ١٨٩، ١٩٢-١٩٥؛ ابن قتيبة ٢: ٦٤١؛ الخزانة ٢: ٥١٠-٥١١.

وإن الذي حانت بفلج^(١) دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد^(٢)
 كذا مثل به المصنف^(٣)، ولا مانع في هذا أن يكون مفرداً وصف به مقدر
 مفرد اللفظ مجموع المعنى، أي وإن الجمع الذي أو^(٤) الجيش الذي. «وربما
 قيل الذون رفعا» كقوله^(٥):

نحن الذون صباحوا الصباحا^(٦)

(١) أهملت الجيم في، د.

(٢) البيت خامس أبيات خمسة نقلها البغدادي عن مختار أشعار القبائل لأبي تمام وأولها:

ألم تر أنني بعد عمرو ومالك
 وعروة وابن الهول لست بخالد
 وقبل الشاهد:

هم ساعد الدهر الذي يتقى به
 وما خير كف لا تنوء بساعد
 وروى الأمدى هذا البيت بعد الشاهد.

يروى: وإن الألى حانت. إن التي مارت. فإن الذي.

— سيبويه ١: ٩٦؛ المقتضب ٤: ١٤٦؛ النصف ١: ٦٧؛ المحتسب ١: ١٨٥؛ الشجري
 ٢: ٣٠٧؛ الصحاح ١: ٣٣٥؛ ابن يعيش ٣: ١٥٤، ١٥٥؛ الأمدى: ٣٣؛ شرح التسهيل
 ١: ٧٨، ٢١٤؛ ابن مالك ١: ٦٥؛ المغني ١: ٢١٢، ٢: ٦٠٩؛ المقاصد ١: ٤٨٢—٤٨٤؛
 السيوطي ٢: ٥١٧—٥١٨؛ التصريح ١: ١٣١؛ الهمع ١: ٤٩، ٢: ٧٣؛ الرضي ٢: ٤٠،
 ٢٠٣؛ الخزانة ٢: ٥٠٧—٥٠٩، ٣: ٤٧٣؛ الدرر ١: ٢٤، ٢: ٩٠.

(٣) في شرح التسهيل ١: ٢١٤.

(٤) أو ان، ظ.

(٥) رؤية بن العجاج، وليس في ديوانه، أو أبو حرب الأعمى: من بني عقيل جاهلي، والراجع أنه
 ليل الأخيلية: بنت عبدالله بن الرمال بن شداد (٠٠—٨٠ هـ تقريباً = ٧٠٠—٠٠ م تقريباً).
 من بني عامر بن صعصعة. شاعرة مجيدة معروفة بفصاحة اللسان وجرأة الجنان، اشتهر أمرها
 مع توبة بن الحمير. ماتت بالري.

— الأغاني ١١: ٢٠٤—٢٤٩؛ ابن قتيبة ١: ٤٤٨—٤٥١؛ فوات الوفيات

٢: ٢٨٩—٢٩١.

(٦) يوم النخيل غارة ملحاحا

من أبيات قالتها في قتل دهر الجعفي، نقلها العيني عن الصاغاني في العباب ومنها:

نحن قتلنا الملك الجحاحا دهرًا فهيجنا به أنواحا

لا كذب اليوم ولا مزاحا قومي الذين صباحوا الصباحا

يوم النخيل غارة ملحاحا مَدَجَجَ فاجتحناهم اجتياحا

قال المصنف في الشرح^(١): إعراب الذين في لغة طيء مشهور، يقولون: نصر الذون آمنوا على الذين كفروا. وهي لغة هذيل أيضاً، ونقلها بعضهم عن عقيل.

«وقد يقال لذي ولذان ولذين ولتي ولتان ولاتي» بحذف الألف واللام من كل واحدة من هذه الكلمات.

قال أبو حيان: وم يذكر ابن مالك^(٢) شاهداً على تخفيف الذي وفروعه إلا قراءة أعرابي^(٣) حكاه أبو عمرو^(٤): ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ﴾، فلا ينبغي أن يقاس على الذين بقية الألفاظ^(٥). انتهى.

وفي كتاب الشواذ لأبي محمد عبد السلام بن فيبلة^(٦) المقرئ السلامي^(٧)

= فلم ندع لسارح مراحا إلا ديارا اودما مفاح
ولا شاهد على هذه الرواية.

الجحجاج: السيد. دهرا: عطف بيان للملك. أنواحا، جمع نوح: النياحة. النخيل: أربعة مواضع: عين قرب المدينة، وموضع بالشام وذو النخيل قرب مكة، وقرب حضرموت. ملحاها: شديدة. مذحج: شعب ضخيم ذو قبائل كثيرة تنسب إلى جدّها مذحج، واسمه: مالك بن أدد بن زيد. مراحا: ماوى الإبل والغنم ليلا. مفاح - مراق.
- أبو زيد: ٤٧-٤٨؛ المغني ٢: ٤٥٨؛ ابن الناطم: ٣٢؛ ابن عقيل ١: ١٢٥؛ المقاصد ١: ٤٢٦-٤٢٩؛ التصريح ١: ٣٣؛ الأشموني ١: ١٤٩؛ السيوطي ٢: ٨٣٢-٨٣٣؛ الهمع ١: ٦٠، ٨٣؛ الخزانة ٢: ٥٠٦-٥٠٧؛ الدرر ١: ٣٦؛ ٥٦.

(١) في شرح التسهيل ١: ٢١٤، ولكن لم يقل: في لغة طيء، بل قال في لغة هذيل.

(٢) تكلم الشارح عليه في ترجمة مفصلة في أول الكتاب.

(٣) ذكر ذلك في شرح التسهيل ١: ٢١٢.

(٤) لعلة ابن العلاء.

(٥) من الآية ٧ من سورة الفاتحة، وفي، ز (الذين)، وهي القراءة المشهورة، لكنها لا تناسب الاستشهاد في هذا المقام.

(٦) كلام أبي حيان ليس في البحر عند الكلام على هذه الآية فلعله في شرحه على التسهيل، وفي الشواذ لابن خالويه ص ١ (صراط الذين) بتخفيف اللام أعرابي.

قال أبو عمرو بن العلاء: سمعت أعرابياً يقول: الله الذي يخفف.

(٧) أهمل الباء والهاء وأسقط الباء في، د.

(٨) لم أجد شيئاً عن هذا الرجل فيما بين يدي من المراجع.

﴿صِرَاطَ الَّذِينَ﴾ قرأ^(١) أبي بن كعب^(٢) وابن السميع^(٣) وأبورجاء^(٤) بتخفيف اللام حيث كان: جمعاً أو واحداً. فقد ثبت بهذا أن ذلك وارد في الإفراد أيضاً، والقاعدة في التثنية أنها تكون بلفظ الواحد فيجيء ذلك في التثنية أيضاً، وقد يكون سمي التثنية جمعاً بالتسمية اللغوية، ومن البعيد عند كل أحد أن يكونوا قد خففوا الواحد دون المثني، وربما احتج بقلة المثني بالنسبة إلى المفرد والجمع لكن هذا كله في المذكر^(٥)، فينبغي أن تحرر الشواهد في لتي ولاتي «وبمعنى الذين الأولى^(٦)» على وزن العلا فيكون للعلاء كقوله^(٧):

رأيت بني عمي^(٨) الأولى يخذلونني^(٩) على حدثان الدهر إذ يتقلب^(١٠)

(١) قرأه، د، ظ.

(٢) ابن قيس بن عبيد الأنصاري (٣٥-١٠٠هـ = ٦٥٥-١٠٠م). يكنى أبا المنذر أو أبا الطفيل شهد بدرأ والعقبة الثانية. روى عنه كثير من الصحابة كعمر بن الخطاب وأنس بن مالك وابن عباس رضوان الله عليهم. في ماته خلاف واسع.

— الحلية ١: ٢٥٠؛ الغاية ١: ٣١، ٣٣؛ تهذيب التهذيب ١: ١٨٧.

(٣) السميع، د، المسيقع، ز، ظ، والصواب ما أثبت، وهو: أبو عبدالله محمد بن عبدالرحمن اليماني (١٠٠-١٠٠هـ = ٧٠٠-١٠٠م). قرأ القرآن على طاووس بن كيسان المتوفى سنة ١٠٦هـ. وقرأ عليه إسماعيل بن مسلم المكي المتوفى حوالي سنة ١٦٠هـ.

— الغاية ١: ١٦٩، ٣٢٣، ٢: ١٦١-١٦٢.

(٤) عمران بن تيم أو ابن ملحان العطاردي البصري التابعي الكبير (١١ق.هـ = ١٠٥هـ = ٦١٢-٧٢٣م). أسلم في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره عرض القرآن على ابن عباس وتلقنه عن أبي موسى وعنه أخذه أبو الأشهب العطاردي.

— الغاية ١: ٦٠٤.

(٥) الذكر، ز، ظ.

(٦) ذكر محقق (م) أنه جاء في واحد من أصوله: وقد تحذف منه الأداة. انتهى. وقد ذكر الشارح قضية الحذف بعد هذا، مما يؤكد أن ذلك لم يكن في النسخة التي شرح عليها

(٧) الفقعي في قول أبي تمام، قال التبريزي: ويقال هو مرة بن عداء الفقعي.

(٨) عمرو، د.

(٩) نخذلونني، ز.

(١٠) أول أبيات خمسة في حماسة أبي تمام، وبعده:

فهلأ أعدوني لمثلي — تفاقدا — إذا الخصم أبزى مائل الرأس أنكب

لمثلي: لرجل مثلي. تفاقدا: دعا عليهم أن يفقد بعضهم بعضاً. أبزى: أصله بزا عليه: =

/الحدث^(١) والحادثة^(٢) والحدثان بمعنى، وقال ابن عصفور يقع^(٣) على من ٧٤ يعقل وما لا يعقل من المذكورين، وقد يرد للمؤنث، وسيأتي، وقد استعملت بدون ألف ولام كقوله^(٤):

لأنتم أولى جئتم مع البقل والذبا^(٥) فطار وهذا شخصكم غير طائر^(٦)
«والأولاء^(٧)» بالمد كقول كثير^(٨):

أبى الله للشم الأولاء كأنهم سيوف أجاد القين يوماً صقالها^(٩)

= تطاول، وبزابه: غلبه، والأبزى: الذي برز صدره ودخل ظهره.

— الحماسة ١: ٢١٣-٢١٦؛ التصريح ١: ١٣٢؛ الهمع ١: ٨٣؛ الدرر ١: ٥٧.

(١) الحدث، ز.

(٢) والحادثة والحادثة، ز.

(٣) أي «الأولى».

(٤) زياد الأعجم بن سليمان أو سليم العبدي (١٠٠-١٠٠ هـ تقريباً = ٧١٨-٧١٨ م تقريباً). مولى بني عبد القيس، وكنيته أبو أمامة. شاعر قدير له قدم في المديح والهجاء. مولده بأصفهان، وبها نشأ، وفي خراسان مات. كان بلسانه لكنة لأجلها لقب: الأعجم.

— الجمحي ٢: ٦٨١، ٦٩٣-٦٩٩؛ ابن قتيبة ١: ٤٣٠-٤٣٣؛ الأغاني ١٥:

٣٨٠-٣٩٤.

(٥) والذبا، د.

(٦) ثالث أبيات أنشدها العيني أولها:

قضى الله خلق الناس ثم خلقتهم
فلم تسمعوا إلا بمن كان قبلكم
وبعد الشاهد:

ومن أنتم إنا نسينا من أنتم
وريحكم من أي ريح الأعاصر

— المقاصد ٢: ٤٢٠-٤٢١؛ الحماسة ٤: ١٠٧-١٠٨.

(٧) والالاء، د.

(٨) أبو صخر كثير بن عبدالرحمن بن الأسود بن عامر الخزاعي (١٠٥-١٠٥ هـ = ٧٢٣-٧٢٣ م). شاعر غزل هام بعزة بنت جميل الضمرية. له حظوة عند بني مروان. رافضي. ديوانه مطبوع.

— ابن قتيبة ١: ٥٠٣-٥١٧؛ الأغاني ٩: ٣٠٣-٣٩؛ الوفيات ٤: ١٠٦-١١٣.

(٩) من قصيدة مدح فيها عبدالملك بن مروان بن الحكم مطلعها:

خليلي إن أم الحكيم تحملت
فلا تسقياني من تهامة بعدها
وأخلت بخيمات العذيب ظلالتها
بلالا وإن صوب الربيع أسالها

«واللاء» بلمد على وزن الراء كقوله^(١) :

فما آباؤنا بأمن^(٢) منه^(٣) علينا^(٤) اللاء^(٥) قدمهدوا الحجورا^(٦)

«واللائين مطلقاً» على وزن القاضين رفعاً ونصباً وجراً، وهذه لغة أكثر هذيل. «أو جرأ ونصباً»^(٧) واللاءون رفعاً وهذه لغة لبعض هذيل ومنها قول بعضهم^(٨) :

هم اللاءون فكوا الغلّ عني^(٩)

وقبل الشاهد:

يجرون عرض العبقرية: نخوة
تس الحواشي أو تلم خيالها
وبعده:

إذا قيل خيل الله يوما أاركبي
رضيت بكف الأردني انسحالها
يروى: لعمرى لئن. العبقرية: نسبة إلى عبقر. قرية باليمن توشى فيها الثياب والبسط،
عرفت بجودة ذلك، وكل حسن باهر ينسب إليها وإن لم يكن منها.
الأردني: نسبة إلى الأردنّ البلد المعروف بالشام. الانسحال: الانقشار.

— كثير ٢: ٤٠-٥٦؛ شرح التسهيل ١: ٢١٧؛ ابن مالك ١: ٧٠؛ المقاصد
١: ٤٥٩-٤٦١؛ التصريح ١: ٣٢؛ الأشموني ١: ١٤٩؛ الهمع ١: ٨٣؛ الدرر ١: ٥٧.

(١) رجل من بني سليم لم يسموه.

(٢) من، د، يأمن، ز.

(٣) منهم، د، ز.

(٤) وعلينا، ز.

(٥) اللاي، د.

(٦) أهملت الجيم، في، ز، ظ، والبيت في كتب النحودون سابق أو لاحق.

— الشجري ٢: ٣٠٨؛ شرح التسهيل ١: ٢١٦؛ ابن مالك ١: ٦٤؛ ابن الناظم: ٣٢؛

ابن عقيل ١: ١٢٦؛ المقاصد ١: ٤٢٩-٤٣٠؛ التصريح ١: ١٣٣؛ الأشموني ١: ١٥١؛
الهمع ١: ٨٣؛ الدرر ١: ٥٧.

(٧) أو نصب وجرأ، م.

(٨) أي بعض هذيل، ولم أقف على اسمه، وليس في أشعار الهذليين.

(٩) عجزه: «بمرو الشاهجان وهم جناحي».

— الشجري ٢: ٣٠٨؛ المغني ٢: ٤٥٨؛ السيوطي ٢: ٨٣٣؛ الهمع ١: ٨٣؛ الدرر

«وجمع التي اللاتي» على وزن القاضي، وشواهد^(١) كثيرة «واللاتي» نحو: «واللاتي يئسن»^(٢) ﴿ فيمن قرأ بياء^(٣) » «واللواتي» على وزن الفواعل. «وبلا ياءات» في الكلمات الثلاث^(٤) كقوله^(٥):

.... اللات كن مرابعا ومصايفا^(٦)

وقراءة^(٧) من قرأ: «وَاللَّاءُ يئْسَنَ» بغير ياء^(٨)، قال ابن هشام: ولم أجد شاهداً على اللوات («واللا») بلا همزة ولا ياء كقوله^(٩):

وكانت من اللآ لا يغيرها ابنها إذا ما الغلام الأحمق الأم غيرا^(١٠)
«واللوا» بالقصر كقوله^(١١):

- (١) وسواهده، ظ.
- (٢) ﴿... مِنَ الْمَجِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ...﴾ ٤ الطلاق (٦٥).
- (٣) وهم: ابن عامر وحمة والكسائي وعاصم. وخلف من العشرة. النشر ١: ٤٠٤.
- (٤) الثلاثة، ظ.
- (٥) لم أقف على اسمه.
- (٦) أعجمت الصاد تصحيفاً في، د، ز، ظ، ولم أجد له تمة، ولا استشهد به في شيء من مراجعي.
- (٧) وقراه، ز.
- (٨) وهم: نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب من العشرة - النشر ١: ٤٠٤.
- (٩) أبو المستهل الكمي بن زيد بن الأحنس الأسدي (٦٠-١٢٦ هـ = ٦٨-٧٤٤ م). شاعر فحل مقدم عالم باللغة والأنساب، جاهر بالتشيع لآل البيت رضي الله عنهم وأجود شعره ما قاله فيهم. له (المهاشميات) مطبوعة وترجمت إلى الألمانية.
- ابن قتيبة ٢: ٥٨١-٥٨٤؛ المرزباني: ٣٤٧-٣٤٨؛ الأغاني ١: ١٧-٤١؛ الأمدي: ١٧٠؛ الخزانة ١: ٦٩-٧١، ٨٦، ٨٧.
- (١٠) لم أجد من أنشد معه غيره، وفي الشجري أهملت الغين من: يغيرها، غيرا.
- الشجري ٢: ٣٠٩؛ شرح التسهيل ١: ٢١٨؛ ابن مالك ١: ٦٩؛ اللسان (لتي)، (لوى)؛ الهمع ١: ٨٣؛ الدرر ١: ٥٨؛ شعر الكمي ١: ٢٢١؛ ٣٥٤.
- (١١) راجز مجهول.

جمعتها من أينق^(١) عكار من اللوا شددن^(٢) بالصرار^(٣)
«واللواء» بالمد. «واللاءات» كالأعات كقوله^(٤) :

أولئك إخواني الذين عرفتهم وإخوانك اللاءات زَيْنَ بالكتم^(٥)
«مكسوراً» دائماً فيكون مبنياً «أو معرباً بإعراب أولات^(٦)» بالضمّة
رفعاً، والفتحة نصباً وجراً، وقد روي (اللاءات)^(٧) في البيت بالوجهين: بكسر
التاء وضمها «والألى» على وزن العلى، كما تقدم فيكون هذا اللفظ مشتركاً بين
جمع الذي وجمع التي، وقد اجتمعا^(٨) في قول (الشاعر^(٩)):

وتفني^(١٠) الألى^(١١) يستلثمون على الألى^(١٢) تراهن يوم الروع كالحدأ القبل^(١٣)

(١) أينق، ز، ظ.

(٢) شربن، د، وكذا في الهمع وفي شرح التسهيل: شُرْفَن.

(٣) لم أقف له على سابق ولا لاحق، ويروى: من أينق غزار من أنوق خيار.

— شرح التسهيل ١: ٢١٨؛ ابن مالك ١: ٦٩؛ الهمع ١: ٨٣؛ الدرر ١: ٥٨؛ اللسان

(لوى).

(٤) لا يعرف.

(٥) لم أر من أنشد له مزيداً، ويروى: أخواني الذين ألفتهم. وأخذانك.

وفي شرح التسهيل: اللاءات بضم التاء على الإعراب، بكسرها على الإبناء.

— ابن مالك ١: ٦٨؛ شرح التسهيل ١: ٢١٥؛ الهمع ١: ٨٣؛ الدرر ١: ٥٨؛ اللسان

(لتي).

(٦) اللات، د، الات، ز، ظ.

(٧) والأولى، ظ.

(٨) اجتمع، د.

(٩) ليست في، د، والشاعر: أبو فؤيد الهذلي.

(١٠) ويأى، د، ويغنى، ز، ويغنى، ظ، وكل ذلك تصحيف.

(١١) الأولى، د، ظ.

(١٢) الأولى، د.

(١٣) القبل، د، ظ، والبيت من قصيدة مطلعها:

فقلت بلى لو لا ينازعني شغلي ألا زعمت أسماء أن لا أحبها

وقبل البيت:

قدماً قتبيلنا المنون وما نبلي فتلك خطوب قد تملت شبابنا

«وقد يرادف التي واللاتي ذات وذوات» في لغة طمّيء، وإنما ذكر هنا ذات بياناً للأصل [وإلاً^(١)] فهو في مقام بيان جموع المؤنث، فكان الأصل أن يقول: ذوات. لكن كان ظاهره يقتضي أنها جمع للتي، فذكر مفردها قبلها دفعاً لهذا الوهم، ولك أن تقول: قد ذكر الألي^(٢) في جمع التي فعلم أنه يريد الجمع اللغوي لا الصناعي. «مضمومتين مطلقاً» أي في جميع الحالات، ومن كلام بعض الطائيين: بالفضل ذو فضلكم الله به، وبالكرامة^(٣) ذات أكرمكم الله به. يريد (بها) وقد حكى غير المصنف إعرابها^(٤) إعراب (ذات) بمعنى صاحبة، و(ذوات) بمعنى صاحبات، وإنما قدم ذكرهما على ذكر ذو^(٥)؛ لأن الكلام الآن في الموصولات الخاصة.

«وبمعنى الذي وفروعه» أي للمؤنث المفرد، والمثنى مذكراً أو مؤنثاً، والجمع كذلك. «من وما» فيجوز أن يطلق كل منهما على المذكر والمؤنث، ما كان منها مفرداً أو مثنى أو مجموعاً. «وذا غير ملغى» فيطلق على ما ذكرناه

وبعد الشاهد:

فهن كعقبان الشريف جوانح وهم فوقها مستلمو حلق الجذل

يروى: وتبلى الألي.

تملت: استمتعت. وما نبلي: الفاعل ضمير المتكلمين، أي نحن، والمفعول به محذوف،

أي نبيلها: يستلمون: يلبسون الأمانة، وهي الدرع.

الجذأ: جمع حدأة. القبل، جمع قبلاء: في عينها قبل: ميلان الحدقة إلى الأنف. فهن:

أي الخيل. الشريف: موضع. جوانح: مكبات في السير، من الجنوح وهو دنو الصدر من

الأرض.

— الهذليون ١: ٣٤-٤٣؛ السكري ١: ٨٨-٩٧؛ شرح التسهيل ١: ٢١٥؛ ابن مالك

١: ٦٩؛ ابن الناظم ٣٢، ابن عقيل ١: ١٢٤-١٢٥؛ المقاصد ١: ٤٥٥-٤٥٩؛ الأشموني

١: ١٤٨؛ الهمع ١: ٨٣؛ الخزانة ٤: ٤٩٨-٥٠٢؛ الدرر ١: ٥٧.

(١) سقطت من، ظ.

(٢) الأولى، د، ظ.

(٣) والكرامة، د.

(٤) اعرابها، د.

(٥) ذوو، ز.

على أي حالة كان من أفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث، لكن بشرط أن يكون^(١) غير ملغى، ويعنون بالإلغاء تركيب^(٢) ذا مع من أو ما، فيصير المجموع اسماً واحداً، ولها - حينئذٍ - معنيان:

أحدهما: أن يكون المجموع اسم استفهام؛ ويدل عليه قولهم:

عماذا تسأل؟ بإثبات ألف (ما)؛ لتوسطهما، وقد يتعين^(٣) كقول جرير:

يا خزر^(٤) تغلب^(٥) ماذا بال نسوتكم
لا يستفقتن^(٦) إلى^(٧) الديرين^(٨) تحنانا^(٩)؟

إذ لا يصح [هنا^(١٠)] أن تجعل (ذا) موصولة، وقد يترجح، وذلك فيما إذا

-
- (١) تكون، ز.
(٢) تركيب، ظ.
(٣) زاد بعدها في، د، (ذا).
(٤) خزر، ز.
(٥) تغلب، د.
(٦) أهملت الفاء في، د، يستفقتن، ز.
(٧) الا، د.
(٨) الزيدين، ز، ظ.
(٩) تحنانا، ز، والبيت من قصيدة هجا فيها الأخطل ومطلعها:
بان الخليط ولو طوعت ما بانا وقطعوا من جبال الوصل أقرانا
وقبل الشاهد:
لاقى الأخطل بالجولان فاقرة مثل اجتداع القوافي وبر هزاننا
وبعده:
لما روين على الخنزير من سكر نادين يا أعظم القسين جردانا
طوعت: فعل ماض مبني للمجهول. فاقرة: تقطع فقار الظهر. اجتداع: أصله قطع
الأنف والأذن. وبر: أصله وبر البعير وأراد هنا الشعر. هزان: هو جفنة الهزاني، كان يهاجي
جريراً.
- جرير: ٥٩٣-٥٩٨. شرح التسهيل ١: ٢٢١؛ المغني ١: ٣٣٢؛ الممع ١: ٨٤؛
السيوطي ٢: ٧١١-٧١٤؛ الدرر ١: ٥٩-٦٠.
(١٠) سقطت من، د.

وقع (الذي) بعد ماذا أو من ذا، كقوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا ۗ ۷٥ حَسَنًا^(١)﴾ وكقول الشاعر^(٢) :

فمن ذا الذي يشفي من الحب بعدما تشربه بطن الفؤاد وظاهره^(٣)

ويحتمل أن تكون (ذا) موصولة، فيكون فيه جمع بين موصولين فيخرج: إما على أن الثاني مؤكد للأول أو خبر مبتدأ محذوف.

والثاني - من المعنيين - أن يكون المجموع اسمًا واحدًا موصولاً أو نكرة موصوفة، وعليه بيت الكتاب^(٤):

(١) ... فَيَضَاعِفُهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٤٥﴾ البقرة ٢٤٥

(٢) ابن الدمينية: أبو السري عبدالله بن عبيدالله بن أحمد التيمي الخثعمي (٠٠-حوالي

١٣٠ هـ = ٠٠-حوالي ٧٤٧ م). شاعر بدوي أكثر شعره في النسيب، وفيه رقة. والدمينية: أمه، اغتاله مصعب بن عمرو السلولي في طريقه عائداً من الحج.

- ابن قتيبة ٢: ٧٣١-٧٣٢؛ الأغاني ١٧: ٩٣-١٠٦؛ المرزباني: ٤٠٢.

(٣) آخر مقطوعة ساقها القالي في أماليه.

أولها:

ألا حُبَّ بالبيت الذي أنت هاجره

وأنت بتلماح من الطرف زائره

وقبل الشاهد:

وقد كان قلبي في حجاب يكنه

وحبك من دون الحجاب يساتره

وروايته: فماذا الذي. وجاء الشطر الثاني من الشاهد في بيت لمجنون ليلي وفي بيت

للحسين بن مطير الأسدي، فأما الأول فهو:

وكيف خلاصي من جوى الحب بعدما تشربه بطن الفؤاد وظاهره!!

(تسريه): كذا في ديوانه، وهو تصحيف: تشربه. وأما الثاني فهو:

وأبي طيب يبرىء الداء بعدما تشربه بطن الفؤاد وظاهره!!

- ابن الدمينية: ١٨٣-١٨٤، ٢٥٥؛ مجنون ليلي: ٤٥؛ القالي ١: ٧٨-٧٩؛ حماسة

الشجري ١: ٥١٥-٥١٧؛ شرح التسهيل ١: ٢٢١.

دعي ماذا علمت سأتقيه^(١) ولكن بالمغيب خبريني^(٢)
 فالجمهور على أن (ماذا) كله مفعول دعي، ثم اختلف:
 فقال السيرافي وابن خروف^(٣): موصول بمعنى الذي.
 وقال الفارسي: نكرة بمعنى شيء، قال: لأن التركيب ثبت في الأجناس
 دون الموصولات.

وقال ابن عصفور: لا يكون (ماذا) مفعولاً لـ (دعي)؛ لأن الاستفهام له
 الصدر، ولا لـ (علمت)؛ لأنه لم يرد أن يستفهم عن معلومها، ولا لمحذوف
 يفسره (سأتقيه)؛ لأن (علمت) - حينئذٍ - لا محل لها، بل (ما) استفهام مبتدأ

(١) سأتقنه، ز.

(٢) ذكريني، ز، ط، والبيت نسبة السيوطي إلى المثقب العبدى:

عائذ بن محسن بن ثعلبة، من عبد قيس، جاهلي، وزعم أنه من قصيدته التي مطلعها:
 أفاطم قبل بينك متعيني ومنعك ما سألت كأن تبيني

وهذه القصيدة في المفضليات: ٢٨٧-٢٩٢، وليس الشاهد فيها. ونسبه العمري التي أولها:
 سحيم بن وثيل الرياحي، مخضرم بين الجاهلية والإسلام، وزعم أنه في قصيدته التي أولها:

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني

وهذه القصيدة في الأصمعيات: ١٧-٢٠ وليس الشاهد فيها. وأنكر البغدادي ذلك كله
 وزعم أن البيت من شواهد سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها.

يروى: علمت - بكسر التاء وضمها - بالمغيب نبثني. حديثي.

- سيبويه: ٤٠٥:١؛ شرح التسهيل ٢٢٠:١؛ الرضي ٥٨:٢؛ المغني

٣٣٣:١-٣٣٤؛ المقاصد ٤٨٨:١-٤٩٠؛ السيوطي ١٩٠:١، ١٩٣، ٧١٤:٢؛ الهمع

٨٤:١؛ الخزانة ٥٥٤-٥٥٦؛ الدرر ٦٠:١.

(٣) أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد بن خروف الأندلسي الحضرمي (٥٢١-٦٠٦هـ =

١١٢٧-١٢٠٩م). إمام في النحو، له حظ في الأصول. أخذ عن ابن طاهر الملقب:

الخدب. لم يتزوج. اختل عقله في آخر أيامه فكان يمشي بالأسواق عريانا. وأخطأ السيوطي

فلقبه: نظام الدين، وإنما هذا أبو الحسن علي بن محمد بن يوسف بن خروف الشاعر

القرطبي. مات سنة ٦٠٤هـ متردياً في جب. ذكره في الوفيات ٩٤:٧، ١٠٠. صف

ابن خروف النحوي: شرح سيبويه، شرح الجمل، كتاباً في الفرائض. في متوفاه خلاف.

- الوفيات ٣:٣٣٥؛ فوات الوفيات ٢:١٦٠-١٦٢؛ النغية ٢:٢٠٣.

و(ذا) موصول خبر و(علمت) صلة، وعلق (دعي) عن العمل بالاستفهام. انتهى.

قال ابن هشام^(١): ونقول^(٢) إذا قدرت (ماذا) بمعنى الذي، أو بمعنى شيء لم يمتنع كونها مفعول (دعي) وقوله: لم يرد أن يستفهم^(٣) عن معلومها^(٤)، لازم له إذا جعل (ماذا) مبتدأ وخبراً، ودعواه^(٥) تعليق (دعي) مردودة بأنها ليست من أفعال القلوب، فإن قال: إنما أردت أنه قدر الوقف على (دعي) فاستأنف ما بعده رده قول الشاعر: (ولكن) لأنها^(٦) لا بد أن يخالف^(٧) ما بعدها ما قبلها، والمخالف هنا (دعي)، فالمعنى دعي كذا ولكن افعلي كذا، [وعلى هذا^(٨)] فلا^(٩) يصح استئناف ما بعد (دعي)، لأنه لا يقال: مَنْ في الدار فإني^(١٠) أكرمه ولكن أخبرني^(١١) عن كذا. إلى هنا كلامه.

قلت: وفيه تسليم لامتناع أن يعمل السابق على (ماذا) [فيها^(١٢)] للاستفهام، وقد صرح بعض المتأخرين بأنها من بين أدوات الاستفهام مخصوصة بجواز عمل ما قبلها فيها، وأن كلام العرب على ذلك، وقد ذكر المصنف هذه المسألة في توضيحه^(١٣) الموضوع للكلام على مشكلات^(١٤) الجامع الصحيح

(١) في معنى اللبيب ١: ٣٣٣، والكلام السابق منقول عنه أيضاً.

(٢) وتقول، د.

(٣) أهمل حرف المضارعة في، د.

(٤) معلومها، ظ.

(٥) ودعوى، ز، ظ.

(٦) فانها، ز، ظ.

(٧) تخالف، ز.

(٨) سقطت من، ظ.

(٩) ولا، ظ.

(١٠) فامتي، ز، فاني، ظ.

(١١) أخبرني، ز، أخبرني، ظ.

(١٢) سقطت من، د.

(١٣) ص ٢٠٤، ٢٠٦، واسمه: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح.

(١٤) مسكلات، د.

واستشهد عليها بقول عائشة - رضي الله عنها - في حديث الإفك: (أقول^(١)) ماذا^(٢)؟) وقول بعض الصحابة: فكان ماذا؟ فراجعه من هناك، لكن هذا على تقدير تسليمه لا يصلح في البيت؛ لأن المعنى ليس عليه. «ولا مشار به» بالجر عطفاً على (ملغى) من قوله: غير ملغى. و(لا) لتوكيد النفي، يعني أنه يشترط في كون ذا موصولاً عدم الإلغاء، وأن لا يكون مشاراً به إلى شيء. «بعد استفهام بما» ولا خلاف فيه. «أو من» وفيه خلاف فمنع بعض النحويين كون (ذا) موصولة بعد (من) الاستفهامية، قال: لأن الأصل في (ذا) أن يكون اسم إشارة^(٣)، لكن لما دخلت عليها (ما) الاستفهامية - وهي في غاية الإبهام - جردتها عن معنى الإشارة وجذبتها إلى الإبهام، فجعلت موصولة، ولا كذلك (من) لتخصيصها^(٤). بمن يعقل، فليس فيها الإبهام الذي في (ما) وفيه نظر. وأجاز ذلك جماعة استدلالاً بقول الشاعر^(٥):

وغريبة^(٦) تأتي^(٧) الملوك كريمة قد قلتها ليقال من ذا قالها^(٨)؟

(١) أقول أقول، ز.

(٢) قطعة من حديث الإفك المطول عن عائشة رضي الله عنها، ولكن القول ليس لها، بل لأمها، وفي بعض الروايات لأبيها، وقد تبع الدماميني ابن مالك في نسبته إلى عائشة، والعدر لها أن الحديث عن عائشة، فكان اللفظ لها.

- راجع البخاري ٣: ١٥٣، ٥: ٩٩، ٦: ٨٧، ومسلماً ٤: ح ٢٧٧٠؛ والترمذي ٩:

ح ٣٢٣٠؛ والمسند ٦: ٦.

(٣) الإشارة، د.

(٤) لتخصيصها، د، ز.

(٥) الأعشى، ميمون.

(٦) وغرته، د.

(٧) أهمل حرف المضارعة في، ز.

(٨) من قصيدة مدح فيها قيس بن معد يكرب.

ومطلعها:

غضبي عليك، فما تقول بدالها؟

رحلت سمية غدوة أجمالها

وقبل الشاهد:

كدم الذبيح سلبتها جريالها

وسبيشة مما تعتق بابل

والكوفيون يجوزون كون (ذا) وجميع أسماء الإشارة موصولة بعد (ما) الاستفهامية كانت^(١) أو لا استدلالاً بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ﴾^(٢) أي [أنتم^(٣)] الذين، وبقوله تعالى: ﴿وَمَا تَلَكَ بِيَمِينِكَ﴾^(٤) أي وما التي؟ وقول الشاعر^(٥):

عدس، ما لعباد عليك إمارة نجوت^(٦) وهذا تحمليين طليق^(٧)

وبعده:

وجزور أيسار دعوت لحتفها ونياط مقفرة أخاف ضلالها
يروى: وقصيدة تأتي الملوك غريبة. الملوك حكيمة. سبيته: يعني الخمر. الجريال: صبغ
أحمر، شبه الخمر به.
— الأعرشى: ١٥٠-١٥٤؛ شرح التسهيل: ٢٢١-٢٢٢؛ شذور الذهب: ١٤٦؛
الهمع: ١٨٤؛ الدرر: ١٠٩.

(١) الضمير عائد على (ذا).
(٢) ﴿... أَنْفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِنْكُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ...﴾
٨٥ البقرة (٢).

(٣) سقطت من، د.
(٤) ﴿... يَا مُوسَى﴾ ١٧ طه (٢٠).
(٥) أبي عثمان يزيد بن زياد بن ربيعة: مُفَرَّغَ الحميري (٠٠-٦٩ هـ = ٠٠-٦٨٨ م). وبعضهم
يسقط زياداً. شاعر غزل هجاء، له في المديح حظ. صحب عباد بن زياد بن أبيه ثم أخذ في
هجوه. أصله من تبالة: قرية في الحجاز مما يلي اليمن. وضع سيرة تبع وأشعاره.

— ابن قتيبة: ١: ٣٦٠-٣٦٤؛ الأغاني: ١٨: ٢٥٣-٢٩٨؛ الوفيات: ٦: ٣٤٢-٣٦٧؛
الخزانة: ٢: ٢١٢-٢١٦.

(٦) نحوت، ظ.
(٧) أول أبيات قالها حين جاء بريد معاوية بن أبي سفيان فأخرجه من سجن عباد بن زياد دون
علمه، فلما ركب البغلة نفرت، وبعده:

فإن الذي نجى من الكرب بعدما تلاحم في درب عليك مضيق
أناك بخمخام فأنجأك فالحقي بأهلك لا تحبس عليك طريق
خمخام: رجل من بني أسد بعثه معاوية ليطلق سراح يزيد، ويقال اسمه: جهنام.

— يزيد: ١١٥؛ الفراء: ١: ١٣٨-١٣٩، ٢: ١٧٧؛ الأغاني: ١٨: ٢٧٠-٢٧١؛ المحتسب
٩٤: ٢؛ الشجري: ٢: ١٧٠؛ الإنصاف: ٧١٧؛ ابن يعيش: ٢: ١٦، ٤: ٢٣، ٢٤، ٧٩؛ ابن الناظم
٣٤: الرضي: ٢: ٤٢، ٨٢؛ المغني: ٢: ٥١٤؛ المقاصد: ١: ٤٤٢-٤٤٥، ٣: ٢١٦، =

٧٦ دعفاً للاشتراك الذي هو خلاف الأصل، وحملوا (تقتلون)/و(بيمينك) و(تحملين) على الحال، وحذف ضمير تحملين العائد على ذي الحال كالحذف من الصفة والخبر.

وقيل: (تحملين) و(طلق) خبران.

ويرد عليه بأنه^(٢) ليس المراد [الإخبار^(٣)] بأنه محمول. وجوز ابن عصفور تعليق (بيمينك) بأعني. ولا ينبغي^(٤) أن يعول عليه؛ لأن (أعني) متعد بنفسه، لا بالباء، والحال أولى. كما قال البصريون؛ ولكون (ما) خبراً مقدماً و(تلك) مبتدأ مؤخرأ، فالحال^(٥) مثلها في ﴿فَتِلْكَ^(٦) يُبَيِّتُهُمْ خَاوِيَةً^(٧)﴾.

«و»؛ بمعنى الذي وفروعه «ذو^(٨) الطائية»؛ لأن بني طيء هم الذين يستعملونها كذلك، حكى الأزهري^(٩) أنها في لغتهم تستعمل بمعنى الذي والتي، وتشتبهما، وجمعهما، فتقول: رأيت ذو فعل، وذو فعلت، وذو فعلا، وذو فعلتا، وذو فعلوا، وذو فعلن. ومن مجيئها بمعنى التي قول^(١٠) شاعرهم^(١١):

= ٤: ٣١٤-٣١٥؛ التصريح: ١: ١٣٩، ١٤٠: ٢، ٢٠١: ١، ١٦٠: ٣، ٢٠٨؛ السيوطي
٢: ٨٥٩-٨٦٠؛ الممع: ١: ٨٤؛ الخزانة: ٢: ٥١٤-٥٢١، ٣: ٨٩؛ الدرر: ١: ٥٩.

(١) الموضع، د.

(٢) أنه، ز، ظ.

(٣) سقطت من، ز.

(٤) ينبغي، ز.

(٥) والحال، د.

(٦) تلك، د، قبلك، ز.

(٧) ﴿... بِمَا ظَلَمُوا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ ٥٢ النمل (٢٧).

(٨) ذي، د.

(٩) في التهذيب: ١٥: ٤٤.

(١٠) في قول، د.

(١١) الشاعر، د، وهو: سنان بن الفحل أخو بني أم الكهف من طيء. قال البغدادي: (لم أظفر له بترجمة، ولم أر ذكره في كتب الأنساب). انتهى. وقد أنشد سنان قصيدة الشاهد - وهو مُسِين - عبد الرحمن بن الضحاك والي المدينة من قبل يزيد بن عبد الملك سنة ١٠٣ هـ تقريباً.

فإن الماء ماء أبي وجدي ويثري ذو حفرت وذو طويت^(١)

وزعم ابن عصفور أنه ذكر البئر على معنى القليب، قال: وتقول في تشية
ذو الطائية ذوارفعاً وذوي نصباً وجرأ^(٢)، [وفي تشية^(٣)] [ذات^(٤)] [الطائية ذواتا
رفعاً وذواتي نصباً وجرأ^(٥)] وفي جمعها ذوات، بضم التاء مطلقاً.

قال المصنف^(٥): أطلق ابن عصفور القول في تشية ذو وذات وجمعها،
وأظن حامله على ذلك قولهم: ذات وذوات بمعنى التي واللاتي، فأضربت عنه
لذلك.

(١) من قصيدة قالها في خصومة بينه وبين بعض قومه على بئر.

أولها:

إلى الرحمن ثم إلى أميري	تعنتَ المفاوز واشتكيت
وقبل الشاهد:	
وقالوا: قد جنت فقلت: كلا	وربي ما جنت ولا انتشيت
ولكني ظلمت فكدت أبكي	من الظلم المبين أو بكيت
وبعده:	

وقبلك رب خصم قد تمالوا علي فما هلعت ولا دعوت
انتشيت: سكرت. تمالوا: تعاونوا. يروى: فإن البئر بئر.

— الحماسة ١٥١:٢-١٥٣؛ الشجري ٣٠٦:٢؛ الإنصاف: ٧٧٣؛ ابن يعيش
١٤٧:٨، ٤٥:٨؛ شرح التسهيل ٢٢٢:١؛ ابن مالك ٧٠:١؛ ابن الناظم: ٣٤؛ الرضي
٤١:٢؛ المقاصد ٤٣٦-٤٣٩؛ التصريح ١٣٧:١؛ الأشموني ١٥٨:١؛ الجمع ٨٤:١؛
الخرزانة ٥١١:٢-٥١٣؛ الدرر ٥٩:١.

(٢) جرا ونصبا، د.

(٣) ساقط من، ز.

(٤) سقطت من، د.

(٥) في شرح التسهيل ٢٢٣:١.

وفي شرح ابن قاسم^(١): قيل بل نقل ذلك الهروي^(٢) وابن السراج عن العرب.

«مبنية» حال: إما من (ذو) إن جعلت فاعلاً بالمقدر الذي أشرنا إليه^(٣) مثل: في الدار زيد. أو من ضميرها المستكن في الظرف المستقر الذي قدرناه. لكن هذا مشكل، فإن تقييدها بهذه الحالة يقتضي أنها لا تكون بمعنى الذي وفروعه عند إعرابها، وليس كذلك.

وأشار بقوله: «غالباً» إلى أن بعض الطائنين يعربها فيقول^(٤): جاءني ذويقوم، ورأيت ذا يقوم، ومررت بذى يقوم. حكاه ابن درستويه في الإرشاد^(٥) وابن جني في المحتسب^(٦) وأنشد^(٧):

..... فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا^(٨)

- (١) ابن أم قاسم، ز، والزيادة مضافة بخط مغاير، وهي زيادة صحيحة.
- (٢) تتحدث كتب التراجم عن كثير من علماء اللغة كلهم يشتهرون بـ (الهروي): نسبة إلى (هراة) مدينة كبيرة بخراسان.
- (٣) وهو: بمعنى الذي، حيث قدره مع قول المصنف (وذو)، ولم يجعله مبتدأ لأن سيبويه يمنع مجيء الحال منه.
- (٤) فتقل، ز.
- (٥) في النحو، ذكره في كشف الظنون ١: ٦٨.
- (٦) لم أجده ولم ينشد الشاهد.
- (٧) لمنظور بن سحيم بن نوفل بن نضلة الأسدي الفقعسي: شاعر جاهلي مقل أدرك الإسلام. كان يسكن بالكوفة، وقليل مانعرف عن حياته. المرزباني: ٣٧٤-٣٧٥؛ الإصابة ٥٠٣: ٣.

(٨) صدره: «فإما كرام موسرون أتيتهم...» من قصيدة يقولها في زوجه وأولها:
ذهبت إلى الشيطان أخطب بنته
فأدخلها من شقوتي في حباليا
وقبل الشاهد:
ولست بهاج في القرى أهل منزل
على زادهم أبكي وأبكي البواكيا
وبعده:

وإما كرام معسرون عذرتهم
وإما لثام فأذخرت حياتيا

بروى: موسرون لقيتهم. موسرون رأيتهم. من ذو عندهم - بالبناء -

- الحماسة ٣: ١٥٥-١٥٦؛ ابن يعيش ٣: ١٤٨؛ المقرب ١: ٥٩؛ شرح التسهيل ٢٢٢: ٢٢٣-٢٢٣؛ ابن مالك ١: ٧٠؛ ابن الناظم: ١١، ٣٤؛ ابن عقيل ١: ٤١-٤٤، ١٣١؛ المغني =

وإنما أعربها^(١) هؤلاء تشبيهاً بـ (ذي) بمعنى صاحب بل حكى بعضهم أن هذه منقولة منها؛ لاشتراكهما في التوصل إلى الوصف بهما. «و» بمعنى الذي وفروعه أيضاً «أي» خلافاً لثعلب^(٢) فإنه زعم أن أياً لا تكون موصولة أصلاً، وقال: لم يسمع أيهم هو فاضل جاءني، على معنى: الذي هو فاضل جاءني. فإن قصد الاحتجاج بذلك على دعواه لم ينتهض، لأن امتناع موصوليتها هنا^(٣) قد يكون مانع، وفي كلام ابن الصائغ^(٤) ما يشير إليه، فقد قال^(٥) في حواشيه:

لا تستعمل^(٦) (أي) الموصولة إلا حيث الإبهام، فلا يجوز أيهم قام جاءني، لوقوعها هنا على شخص معين معلوم، [وعلى هذا فيمتنع أيهم قام عمرو؛ لأنها هنا لمعين معلوم^(٧)] إلا على حكاية أبي الحسن^(٨) فإنه حكى أن الماضي يعمل فيها قليلاً.

فإن قلت: هلا أجزت أيهم قام عمرو، على معنى أيهم ثبت أنه قام فهو عمرو، فهو - حينئذٍ - مبهم عند المتكلم؟

قلت: لو صح ذلك لصح جاءني أيهم قام، على معنى: أيهم ثبت أنه قام^(٩) فهو الذي جاءني، وهم قد منعه. انتهى كلامه.

«مضافة» بالنصب على الحال - كما مر في (مبنية) «إلى معرفة لفظاً أو نية».

= ٤٥٧: ٢؛ المقاصد ١: ١٢٧-١٢٩، ٤٣٦؛ التصريح ١: ١٣٧؛ الأشموني ١: ١٥٧، ١٥٨؛

السيوطي ٢: ٨٣٠-٨٣٢؛ الهمع ١: ٨٤؛ الدرر ١: ٥٩.

(١) إعرابها، ز.

(٢) أحمد بن يحيى.

(٣) ههنا، د.

(٤) ابن الضايغ، ظ.

(٥) مال، ز.

(٦) يستعمل، ز.

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من، د.

(٨) الأخفش الأوسط: سعيد بن مسعدة.

(٩) قائم، ز، ظ.

ومن يرى أن تعريف الذي بأل - وهو الأخفش - يرى أن تعريف (من) - مثلاً - بأنها في^(١) معنى ما فيه (ال)، وأن تعريف (أي) بالإضافة، فالموصلات^(٢) عنده على ثلاثة أقسام، كذا نقل عنه، ولو أنه قال في أي كما قال في من وما لاتجه^(٣)، وقول ابن عصفور: إن (أل) لا تجماع الإضافة لا يرد؛ لأن هذا القائل لا يرى (ال) مقدرة، بل يرى أن الكلمة في معنى ما فيه/(ال). ٧٧

ومن يرى أن الموصولات معرفة بصلاتها، وأن (ال) فيها هي فيه زائدة، يشكل عليه أنه يلزم (أي) اجتماع تعريفين.

والجواب: أن أياً محتاجة إلى ما يعرف^(٤) جنس من وقعت عليه، وهو المضاف إليه وإلى ما يعرف عينه وهو^(٥) الصلة، بخلاف بقية الموصولات، فإنها تفتقر إلى الثاني فقط، وحاصله أن الموصولات ليس فيها^(٦) ما معناه نسبي^(٧) سوى أي، فهي مفتقرة إلى المضاف إليه ليوضح المعنى الذي وقعت عليه بالنظر إلى جنسه، ومفتقرة إلى الصلة؛ لتوضحه بالنظر إلى شخصه، وهذا من غرائب^(٨) العربية، أن اسماً يحتاج^(٩) إلى معرفين^(١٠)، ولكن من وجهين مختلفين، ومن ثم قال بعض المتأخرين:

القياس يقتضي جواز إضافة أي إلى نكرة؛ إذ ليس المراد بالإضافة تعريفها، فإن تعريفها بالصلة، بل بيان الجنس الذي هي بعض منه، وذلك حاصل بالنكرة، وإذ قد امتنعوا من ذلك، فكأنهم أرادوا بالتزام كون المضاف

(١) من، ظ.

(٢) زاد هنا في (د): معرفة بصلاتها وان ال. ولا معنى لهذه الزيادة.

(٣) لا اتجه، د.

(٤) نعرف، ز.

(٥) وهي، ز.

(٦) فيها شيء ما، د.

(٧) مبهم، د.

(٨) غريب، ز، ظ.

(٩) تحتاج، ز.

(١٠) معرفتين، ز.

إليه معرفة إصلاح اللفظ كي لا يضاف ما أريد به التعريف - وهو أي - إلى ما هو نكرة، فيحصل تدافع في الظاهر. «ولا يلزم استقبال عامله» فيجوز قام أيهم أكرمه. «ولا تقديمه» فيجوز أيهم قام ضربت^(١).

«خلافاً للكوفيين» في المسألتين، وقد نوزع الكسائي في حلقة يونس في المسألة الأولى، فلم يكن له مستند إلا أن قال: [أي^(٢)] كذا خلقت. يعني كذا وضعها الواضع، فقال له السائل: استحيت^(٣) لك يا شيخ. يعني أن هذا أيضاً متنازع فيه. وقد علل له ابن الباذش^(٤) بأن قال:

أي موضوعة على الإبهام، والإبهام لا يتحقق إلا في المستقبل الذي لا يدري مقطعه ولا مبلوؤه بخلاف الماضي والحال فإنها محصوران، فلما كان الإبهام في المستقبل أكثر منه في غيره استعملت معه أي الموضوعة على الإبهام. قال الرضي: وليس بشيء لاختلاف الإبهامين ولا تعلق لأحدهما بالآخر. وحاول الشيخ جمال الدين بن هشام توجيه قول الكوفيين في الأمرين فقال:

كأنهم قصدوا الفرق بينها وبين الشرطية والاستفهامية بإعمال ما قبلها فيها، ولما كان المعنى فيها على [معنى^(٥)] الشرطية، وليست بها أوجبوا في عاملها - لكونها دليلاً على الجواب - أن يكون مستقبلاً. «وقد يؤنث^(٦)» أي «بالتاء موافقاً للتي» كقوله^(٧):

إذا اشتبه الرشد في الحادثاً ت فرض بأيتها قد قدر^(٨)
وحكى ابن كيسان أن أهل هذه اللغة يشنون أياً ويجمعونها، فيقولون:

(١) ضربني، د.

(٢) سقطت من، ز.

(٣) كذا في جميع النسخ والأفصح (استحيت).

(٤) ابن البازش، ظ.

(٥) سقطت من، د.

(٦) تؤنث، د، ز، ظ، والمصنف جار في أي على التذكير فوافقت، م.

(٧) لا يعرف.

(٨) البيت من شواهد شرح التسهيل ١: ٢٢٣، والهمع ١: ٨٤؛ والدرر ١: ٦٠.

— مثلاً — أيهما أخواك^(١)، وأيوهم إخوتك. لكن في كلام المصنف مناقشة وذلك أنه سيذكر بقية أقسام أي، ولا يذكر أنها تؤنث فأوهم خلاف الواقع.

فإنه قد سمع تأنيث المستفهم بها، قال الكميت:

بأي كتاب أم بأية سنة ترى حبهام عاراً^(٢) علي^(٣) وتحسب^(٤)!
وقال الآخر^(٥):

فإنك لا تدري بأية بلدة تموت ولا ما يحدث الله في غد^(٦)

(١) أخوان، ز.

(٢) عار، د.

(٣) عليك، ز.

(٤) من قصيدة مدح فيها آل البيت رضوان الله عليهم.

مطلعها:

طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب ولا لعباً مني وذو الشيب يلعب؟
وقبل الشاهد:

فقل للذي في ظل عمياء جونة: ترى الجور عدلاً أين لا أين تذهب؟
وبعده:

أسلم ما تأتي به من عداوة وبغض لهم لا جبريل هو أشجب
لاجبر: لاحقاً، في معنى اليمين. أشجب: افعل تفضيل بمعنى أهلك وأعطب.

— شرح الهاشميات: ٣٦-٥٦؛ المحتسب ١: ١٨٣؛ المقرب ١: ١١٦؛ المقاصد

٤١٣-٤١٤؛ التصريح ١: ٢٥٩؛ الهمع ١: ١٥٢؛ الخزانة ٢: ٢٠٧-٢٠٨، ٤: ٥٠؛

الدرر ١: ١٣٤؛ الرضي ٢: ٢٧٩؛ شرح التسهيل ٧٧: أ.

(٥) لم أجد من سماه، وكنت أحسبه طرفة بن العبد، لكنني لم أجده في ديوانه ولا في معلقته.

(٦) رواية الخصائص:

فإنك لا تدري متى الموت جائي إليك ولا ما يحدث الله في غد
ويروى:

لعمرك ما تدري متى أنت جائي ولكن أقصى مدة العمر عاجل
وفي القسم الثاني من ديوان طرفة مقطوعة جاء فيها:

لعمرك ما أدري وإني لواجل أفي اليوم إقدام المنية أم غد

— الخصائص ٢: ٦، ٣: ١٤٣؛ طرفة: ١٧٥-١٧٩؛ الإنصاف: ٥١٩؛ الأشموني

وفي تفسير البغوي^(١): أن أياً قرأ: ﴿بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ ﴿٢﴾ ويحسُن تأنيث (أي) في الشرط والاستفهام حذف ما يضاف إليه كقوله^(٣):

..... وخلفوك اشتياقاً^(٤) أية سلكو^(٥)

بمعنى أي طريق، قال السخاوي^(٦): إنما يجوز تذكير أي وتأنيثها مضافة [إلى المؤنث، عند ذكر ما تضاف^(٧) إليه، فإن حذفته فالتأنيث لازم كقوله:

(١) أبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد البغوي (٤٣٦-٥١٠ أو ٥١٦ هـ = ١٠٤٤-١١١٧ أو ١١٢٢ م). يعرف بالفراء. ويلقب: ظهير الدين. فقيه محدث مفسر. أخذ الفقه عن القاضي حسين بن محمد. صنف: التهذيب - في الفقه -، شرح السنة - ط؛ معالم التنزيل - في تفسير القرآن الكريم - ط؛ مصابيح السنة - ط، الجمع بين الصحيحين. - الوفيات ٢: ١٣٦-١٣٧؛ طبقات الشافعية ٤: ٢١٤.

وانظر ما نقله الشارح عن البغوي في تفسيره: معالم التنزيل ٥: ٢٢٠؛ ط - ١٣٧٥٠٢ هـ = ١٩٥٥ م، الحلبي.

(٢) ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنزِلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ ٣٤ لقمان (٣١).

(٣) زهير بن أبي سلمى.

(٤) اشتياقاً، د.

(٥) صدره: (بان الخليط ولم يأووا لمن تركوا...) مطلع قصيدة قالها للحارث بن ورقاء الصيداوي من بني أسد، وكان أغار على بني عبد الله بن غطفان فغنم واستاق إبل زهير وراعيه يسارا.

وبعده:

رد القيان جمال الحي فاحتملوا إلى الظهيرة أمر بينهم لبك

رواية الديوان: وزودوك اشتياقاً.

لم يأووا: لم يرقوا، ماضيه: أووا. لبك: مختلط.

زهير: ١٦٤-١٨٣؛ الخزانة ٢: ٤٧٦-٤٧٨.

(٦) أبو الحسن علي علم الدين بن محمد بن عبد الصمد السخاوي (٥٥٨ أو ٥٥٩ هـ = ١١٦٣ أو ١١٦٤ م). أخذ عن الشاطبي والتاج الكندي والسلفي وغيرهم. وعنه كثيرون منهم: ابن مالك. من مؤلفاته: شرح مفصل الزمخشري؛ شرح أحاجي الزمخشري؛ شرح الشاطبية؛ هداية المرتاب: منظومة في متشابه القرآن مرتبة على حروف الهجاء - ط.

- الغاية ١: ٥٦٨-٥٧١؛ البغية ٢: ١٩٢-١٩٤.

(٧) يضاف، د.

(. . . . أية سلكوا) معناه^(١) [أية^(٢) جهة؛ فإذا قيل: أياً سلكوا، فالمقدر مذكر لا مؤنث والمعتمد ما قدمناه.

«وبمعنى الذي وفروعه الألف واللام» وفي أوائل الكشف^(٣) عند تفسير: ﴿كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً﴾^(٤): إن (ال) في الصفات بعض (الذي)، وإنما لكثرة الاستعمال متوصلاً به إلى وصف المعارف بالجمل - نهكوه بالحذف، ٧٨ فحذفوا تارة الياء وحدها، وتارة الياء/والكسرة، وتارة اقتصروا على (ال).

قال الرضي^(٥): «والأولى أن نقول^(٦) اللام الموصولة غير لام الذي؛ لأن لام الذي زائدة بخلاف اللام الموصولة. انتهى.

وظاهر^(٧) كلام الزمخشري، بل صريحه^(٨) في المفصل^(٩) أن اللام في الذي حرف تعريف، وأن اللام التي^(١٠) تعد من الموصولات هي تلك اللام التي كانت في الذي، إلا أنها تعد اسماً لا حرفاً، لأنها بمنزلة الذي، لكونها^(١١) تخفيفاً له^(١٢)].

(١) ما بين المعقوفين ساقط من، ز.

(٢) أي، د.

(٣) ٧٣: ١.

(٤) ﴿مَثَلُهُمْ... فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾ ١٧ البقرة (٢).

(٥) في شرح الكافية ٣٧: ٢.

(٦) تقول، ز، ط.

(٧) وظ، د.

(٨) وصريحه، د.

(٩) ٣٦: ٢ قال: (والذي وضع وصلة إلى وصف المعارف بالجمل... ولاستطالتهم إياه بصلته مع كثرة الاستعمال خففوه من غير وجه فقالوا: الذ بحذف الياء، ثم اللذ بحذف الحركة، ثم حذفوه رأساً واجتزؤوا منه بالحرف الملتبس به وهو لام التعريف، وقد فعلوا مثل ذلك بمؤنثه...).

(١٠) الذي، د.

(١١) لكونه، د، ز، ط، والصواب التأنيث ليناسب ما قبله.

(١٢) سقطت من، د.

قلت: دعوى لادليل عليها، وفيها ما رأيت من جعل الاسم عين الحرف وهو باطل.

قال في الصحاح^(١): الذي أصله لذي فأدخلت^(٢) عليه الألف واللام، ولا يجوز أن ينزعا عنه^(٣) لتنكير. وكثير من المحققين على أن الذي بكماله اسم موضوع، وبه يشعر ظاهر قول الزمخشري^(٤): الذي وُضِعَ وصلة إلى وصف المعارف بالجمل.

وبعضهم على أن الموصول لذي واللام مزيدة^(٥) لتحسين اللفظ، حتى لا يكون الموصوف به كمعرفة^(٦) توصف بالنكرة، وجعلت لازمة؛ لأنها لو أدخلت^(٧) تارة ونزعت [تارة^(٨)] أخرى لأوهم أنها للتعريف، وأنت خبير بأن المصنف حكى نزعا فيها مر، ثم الجمهور على أن اللام التي هي من الموصولات ليست منقوصة من الذي، بل اسم موضوع برأسه. وهو ظاهر كلام المصنف. «خلافاً للمازني ومن وافقه في حرفيتها» لكن المازني يقول: هي موصول حرفي. والأخفش يقول: إنها حرف تعريف.

قال الرضي^(٩): وهذا^(١٠) الخلاف إذا لم تكن اللام للعهد، أما إذا كانت له كما في قولك: جاءني ضارب، فأكرمت الضارب، فلا كلام في حرفيتها، واستدل لمذهب الجمهور برجوع الضمير إليها في السعة نحو: المبرور به زيد، وقول المازني: يرجع إلى الموصوف المقدر مردود بأن لحذف الموصوف ميطان

(١) ٢٤٨١:٦.

(٢) فأدخل، الصحاح.

(٣) في الصحاح (منه).

(٤) أهملت الزاي في، د، وانظر (هـ ٩) من الصفحة السابقة.

(٥) زائدة، د.

(٦) لمعرفة، د.

(٧) دخلت، د.

(٨) سقطت من، ز، ظ.

(٩) لم أجده في شرح الكافية ٢: ٣٧-٣٨ حيث تكلم على (ال الموصولة).

(١٠) هذا، د.

لا ي حذف في غيرها، إلا ضرورة^(١)، وليس هذا منها كما ستعرفه في باب النعت إن شاء الله تعالى، وبأنه لو جاز مع تعريف الموصوف لجاز مع تنكيره بل أولى، لأن حذف المنكر أكثر، ثم لو كانت موصولاً حرفياً لأولت مع ما بعدها بمصدر عملاً بالاستقراء واللازم باطل، ولو كانت حرف تعريف لامتنع دخولها على الفعل، وقد دخلت نحو: (الترضى^(٢)) و(اليجدع^(٣)) كما يأتي، ولقدح لحاقها في إعمال اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال، لوجود المبعد له عن مشابهة الفعل، واللازم منتف.

واستدل المازني ومن وافقه على حرفيتها بأن العامل يتخطاها نحو: مررت بالضارب، فالمجرور (ضارب) ولا موضع لـ (ال) ولو كانت اسماً لكان^(٤) لها موضع من الإعراب.

وأجيب بأنه^(٥) خولف مقتضى الدليل في هذا الاسم؛ لكونه على صورة الحرف، فنقل إعرابه إلى صلته عارية^(٦)، كما في [إلا^(٧)] الكائنة بمعنى (غير) كما تقرر^(٨) في باب الاستثناء، كذا قاله^(٩) الرضي^(١٠).

وقال المصنف^(١١): مقتضى الدليل أن يظهر إعراب الموصول في آخر الصلة؛ لأن نسبتها منه نسبة عجز المركب، لكن منع من ذلك كون الصلة جملة

(١) لضرورة، د.

(٢) من قول الفرزدق:

(٣) ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل
أهمل حرف المضارعة في، ظ، والتجدع، ز، وذلك في قول ذي الخرق الطهوي:
يقول الخنى وأبغض العجم ناطقا إلى ربنا صوت الحمار اليجدع

(٤) كان، د.

(٥) بأن، ز.

(٦) عارمه، ز.

(٧) سقطت من، ز.

(٨) أهملت التاء في، د، بقدر، ظ.

(٩) كذا في الرضي، ز، ظ.

(١٠) أهملت الضاد في، د، وانظر شرحه على الكافية ٢: ٣٧-٣٨.

(١١) في شرح التسهيل ١: ٢٢٧.

[والجملة^(١)] لا تتأثر بالعوامل^(٢) ، فلما كانت صلة الألف واللام مفرداً جيء بالإعراب فيه على مقتضى الدليل، لعدم المانع. كذا قال، وفيه نظر، لأن حق الإعراب أن يدور على الموصول لأنه المقصود، وإنما جيء بالصلة لتوضحه^(٣)، والدليل عليه ظهور [كل^(٤)] الإعراب في أي الموصولة نحو: جاءني أيهم ضربته، وكذا في اللذان واللتان فيمن قال بإعرابها واللذون على لغة. «وتوصل» الألف واللام «بصفة» فشمّل اسم الفاعل واسم المفعول. قال المصنف^(٥): والصفة المشبهة. وقد صرح جماعة بأن الصفة المشبهة لا تكون صلة الألف واللام.

قال ابن هشام: لأنها للثبوت/ فلا تؤول بالفعل؛ ولهذا كانت الداخلة على ٧٩ [اسم^(٦)] التفضيل ليست موصولة^(٧) باتفاق.

وقال الرضي^(٨): إنما لم توصل اللام بالصفة المشبهة مع تضمينها للحكم، لنقصان مشابهتها للفعل، ولذا لم توصل بالمصدر، لأنه لا يقدر بالفعل إلا مع ضميمة (أن) وهو معها بتقدير المفرد، والصلة لا تكون إلا جملة.

وقال ابن الحاجب ما معناه، إنما التزم في صلة الألف واللام أن تكون اسم فاعل أو اسم مفعول فقط؛ لأنهم^(٩) لما^(١٠) رأوها موافقة للألف واللام الحرفية [في^(٤)] نحو الرجل لفظاً ومعنى: أما لفظاً فواضح، وأما معنى فلأنها للتعريف مثل اللام الحرفية.

(١) سقطت من، د.

(٢) بالقوامل، ز.

(٣) لتوضيحه، ز.

(٤) سقطت من، ز، ط.

(٥) في شرح التسهيل ١: ٢٢٤.

(٦) سقطت من، ط.

(٧) بموصولة، ز، ط.

(٨) في شرح الكافية ٢: ٣٨-٣٩.

(٩) لأنها، ز، ط.

(١٠) جواب (لما) قوله قصدوا في الصفحة التالية.

قلت: فيه نظر؛ لأن [أل^(١)] الحرفية معرفة لما دخلت عليه من الاسم، و(ال) الاسمية موصولة معرفة بصلتها الداخلة هي عليها باعتبار ما فيها من العهد كما هو الصحيح في تعريف الموصول على ما مر، فأين إحداهما من الأخرى بحسب المعنى!!

ثم قال: فلما وافقتها قصدوا أن لا تدخل إلا على المفرد [كما لا تدخل تلك إلا على المفرد^(٢)] للمشابهة المذكورة، وخصوصاً بالجملة الفعلية ليسبكوا من الفعل اسم فاعل أو مفعول بحسب ما يقتضيه معنى الفعل، فإن كان الفعل مبنياً للفاعل نحو: الذي ضرب أو يضرب - بصيغة المبنى للفاعل - قلت^(٣): الضارب؛ لأن معنى المبنى للفاعل يقتضي اسم الفاعل، وإن كان الفعل مبنياً للمفعول نحو: الذي ضرب أو يضرب - [بصيغة المبنى للمفعول^(٤)] - قلت: المضروب؛ لأن معنى الفعل المبنى للمفعول يقتضي اسم المفعول، ولم يدخلوها على الجملة الاسمية؛ لتعذر أن يسبك منها مفرد يصح دخول الألف واللام عليه. ويمكن أن يرد هذا بطريق السؤال والجواب كما وقع [له^(٥)] في شرح المفصل. فيقال: قولهم صلة الموصول يجب أن تكون جملة، منقوض باسم الفاعل والمفعول في مثل: الضارب والمضروب، فإنه صلة وليس بجملة. ويجاب بأن اسم الفاعل والمفعول في ما ذكر في معنى الجملة، وإنما وقع مفرداً لإرادة المشاكلة بين (أل) الموصولة و(أل) المعرفة [في مثل الرجل^(٦)] فسبكوا من الجملة اسم فاعل أو مفعول ليوفروا على الألف واللام ما يقتضيه^(٥) من المفرد والمعنى على ما كان عليه، فكان فيه وفاء بالغرضين.

واحترز المصنف بقوله: «محضة» عما يوصف به وليس بمشتق كأسد،

(١) سقطت من، د.

(٢) هذا ساقط من، ز.

(٣) يقول، ز، تقول، ظ.

(٤) سقطت من، ظ.

(٥) تقتضيه، ظ.

وعن الصفة التي غلبت عليها الاسمية كأبطح وأجرع^(١) وصاحب وراكب، فد(ال)^(٢) في ذلك كله معرفة لاموصولة. «وقد توصل» الألف واللام «بمضارع اختياراً» كقوله^(٣):

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل^(٤)
فوصلها بترضى وهو فعل مضارع وكقوله^(٥):

يقول الخنا وأبغض^(٦) العجم ناطقاً إلى ربنا صوت الحمار اليُجدع^(٧)

(١) واجدع، ز.

(٢) قال، ز، ظ.

(٣) الفرزدق: همام بن غالب، وليس في ديوانه.

(٤) ثاني بيتين خاطب بهما الصلتان العبدي أو رجلاً من بني عذرة، لما فضل جريراً عليه وأولهما:

يا ارغم الله أنفا أنت حامله يا ذا الخنى ومقال الزور والخطل

— الإنصاف: ٥٢١؛ المقرب ١: ١٦٠؛ شرح التسهيل ١: ٢٢٤—٢٢٥؛ ابن مالك

١: ٨٤؛ ابن الناظم: ٣٦؛ ابن عقيل ١: ١٣٦—١٣٧؛ المقاصد ١: ١١١—١١٨، ٤٤٥؛

التصريح ١: ٣٨، ١٤٢؛ الأشموني ١: ١٥٦، ١٦٥؛ الهمع ١: ٨٥؛ الخزانة ١: ١٤؛ الدرر

١: ٦١.

(٥) سقطت الواو من (ظ) والقاتل: ذو الخرق الطهوي، سماه العيني: دينار بن هلال، وسماه

البغدادي: خليفة بن حمل بن عامر بن حميري. شاعر جاهلي. وذو الخرق في طهية ثلاثة: هذا

أحدهم، والثاني: قرط بن قرط: أخو بني سعيدة. والثالث: شمير بن عبدالله بن هلال بن

قرط بن سعيدة.

— المقاصد ١: ٤٦٧؛ الخزانة ١: ٢٠—٢١.

(٦) أهملت الغين في، ز.

(٧) أعجمت الدال في (ز)، والبيت الثاني في مقطوعة أنشدتها أبو يزيد، وأولها:

أتاني كلام الثعلبي بن ديسق ففي أي هذا — ويله — يتترع!!

وبعد الشاهد:

فهلا تمناها إذ الحرب لاقح وذو النبوان قبره يتصدع

الثعلبي: بالثاء المثناة والعين المهملة — نسبة إلى ثعلبة بن يربوع. ابن ديسق: أبو مذعور

طارق بن ديسق الثعلبي. يتترع: من الترع، وهو اقتحام الأمور بمرح ونشاط، أو المسارعة إلى

الشئ، ويروى: يتسرع. الخنى: الفاحش من الكلام. العجم، جمع أعجم أو عجماء، وهي

البيهائم. الجدع: تقطع أذناه، من الجدع. النبوان: ماء بنجد.

— أبو يزيد: ٦٦—٦٨؛ ابن يعيش ٣: ١٤٤؛ شرح التسهيل ١: ٢٢٥؛ ابن مالك =

قال المصنف في الشرح^(١): وعندي أن هذا^(٢) غير مخصوص بالشعر؛
لتمكن قائل الأول من أن يقول: ما أنت بالحكم المرضي حكومته. ولتمكن
قائل الثاني من أن يقول:

إلى ربنا صوت الحمار^(٣) يجده^(٤).

وأنشد أبياتاً أخر^(٥)، ادعى فيها كلها عدم الاضطرار بهذه الطريقة.

وحاصلها أن الضرورة [عنده^(٦)] عبارة عما ليس للشاعر عنه مندوحة،
وهذا ليس بمرضي؛ لأن الشاعر لا يلزمه تخيل جميع العبارات^(٧) التي يمكن أداء
المقصود بها، فقد لا يحضره في وقت النظم إلا عبارة واحدة تحصل غرضه
فيكتفي بها، ولو فتح هذا الباب لاتسع الخرق وأمكنا في كل ما يدعى أنه
ضرورة أن يدعى أنه أمر اختياري، لتمكن الشاعر من أن يقول غير تلك
العبارة، ويعين تركيباً^(٨) آخر يتم الوزن به، وهذا سهل على من له محاولة
لنظم^(٩)/ الشعر ولا يكاد يعوزه ذلك في جميع الأشعار أو غالبها، فهذه طريقة كما
تراه، والمعول عليه عندهم في تفسير الضرورة، أنه ما لا يوجد إلا في الشعر،
كان للشاعر عنه مندوحة أو لم تكن^(١٠)!

١: ٨٤؛ ابن الناطم: ٣٦؛ الرضي ١: ١٣، ٢: ٣٩؛ المغني ١: ٥٠؛ المقاصد
١: ٤٦٧-٤٧٠؛ السيوطي ١: ١٦٢-١٦٣؛ الهمع ١: ٨٥؛ الخزانة ١: ١٤-٢٠،
٢: ٤٨٨-٤٨٩؛ الدرر ١: ٦١.

(١) على التسهيل ١: ٢٢٦.

(٢) ان هذا عندي، د.

(٣) حمار، د، ز.

(٤) أعجمت الدال في، ز.

(٥) ١: ٢٢٥ أنشد معها بيتين فقط، وهما:

مشمرا يستديم الخزم ذو رشد
له الخل أهلا أن يعد خليلا

ما كاليروح ويغدولاهيا مرحا
وليس اليرى للخل مثل الذي يرى

(٦) سقطت من، د، ظ.

(٧) العبارة، د.

(٨) تركيب، د.

(٩) النظم، د.

(١٠) يكن، د.

[قلت^(١)]: وقد ظهر لي هنا شيء [آخر^(٢)] وهو [استدراك على النحاة وذلك^(٣)] أنهم أجمعوا على أن جملة الصلة لا محل لها من الإعراب، وهذا على إطلاقه غير صحيح، بل ينبغي التفصيل بين صلة (ال) وصلة غيرها: فالصلة في الثاني لا محل لها قطعاً؛ ضرورة أنه لا يصح حلول المفرد محلها. وأما صلة (ال) حيث توصل بالفعل ذات [الفعل^(٤)] المضارع: إما اختياراً - كما يقول ابن مالك - أو اضطراراً^(٥) - كما يقول غيره - وحيث توصل بجملة غير المتقدمة على وجه الضرورة بالإجماع، فينبغي أن يكون لها محل من الإعراب، ويكون محلها بحسب ما يقتضيه العامل في المفرد الذي يصح حلوله محلها: من رفع ونصب وجر، فيحكم بأنها في محل رفع [في مثل^(٦)] قوله^(٧) :

لا تبعثن^(٧) الحرب إني لك اليند ذر من نيرانها فأتق^(٨)
وفي محل نصب مثل:

[حالف ووال اليتقي ربه وخالف اليعصيه ولا ترعه^(٩)
وفي مثل^(١٠)] قولك: لا أحب اليروح للهو^(١١).

-
- (١) سقطت من، ظ.
(٢) سقطت من، ز، ظ.
(٣) ساقط من، د، ظ، وقد حصل هنا بين النسخ اختلاف فاجتهدت في اصلاحه بما ترى، وفيما يلي عباراتهم:
وقد ظهر لي هنا شيء آخر وهو. (د). وقد ظهر لي هنا استدراك على النحاة وذلك بشيء وهو. (ز). وقد ظهر لي هنا شيء وهو. (ظ).
(٤) سقطت من، د.
(٥) عطفت بالواو في، ز، وكررت بعد (ابن مالك).
(٦) لا يعرف.
(٧) يغش، د، تبغش، ز، تبغش، ظ. والتصحيح عن الخزانة.
(٨) فائق، ز، ظ، ولم أجد هذا البيت إلا في الخزانة ١: ١٤.
(٩) لم أجد في ما بين يدي من المراجع.
(١٠) ما بين المعقوفين ساقط من، ز، ظ.
(١١) للهوى، د.

وفي محل جر في مثل قوله^(١):

ما أنت بالحكم الترضى حكومته^(٢)

وهذا من الغرائب، أن تكون جملة يثبت^(٣) لها بحسب محلها أنواع إعراب الاسم، لا^(٤) بطريق التبعية في الأنواع الثلاثة، ولا في شيء منها، ويمكن أن يجاجى به، وقد يعتذر عن تركهم ذلك^(٥) بأن هذا لا يستعمل إلا في الضرورة^(٦) [أو فيها^(٧)] وفي قليل من الكلام، وفيه ما لا يخفى. «ومبتدأ وخبر» عطف على مضارع، أي وقد توصل بمبتدأ وخبر.

«أو ظرف^(٨) اضطراراً^(٩)» فالأول كقوله^(١٠):

من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بني معد^(١١)

(١) الفرزدق.

(٢) عجزه: ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل.

(٣) ثبت، د.

(٤) الا، ز.

(٥) لذلك، ز، لذلك، ظ.

(٦) ضرورة، د.

(٧) ساقط من، د.

(٨) عطفت بالواو في، د، أو حرف، ز.

(٩) اضطرار، د.

(١٠) لم أقف على اسمه.

(١١) معدى، ظ، وهذا البيت يروى بلفظ آخر، وهو:

بل القوم الرسول الله فيهم هم أهل الحكومة من قصي

— شرح التسهيل ١: ٢٢٧؛ ابن مالك ١: ٨٥؛ ابن عقيل ١: ١٣٧؛ المغني ١: ٤٩؛

المقاصد ١: ٤٧٧-٤٧٨؛ الأشموني ١: ١٦٥؛ الهمع ١: ٨٥؛ الدرر ١: ٦١؛ السيوطي

١: ١٦١-١٦٢.

والثاني كقوله (١) :

من لا يزال (٢) شاكراً على المعه فهو حر بعيشة ذات سعة (٣)
 «ويجوز حذف عائد غير الألف واللام إن كان» ضميراً «متصلاً»
 فلو كان منفصلاً نحو: جاء الذي إياه أكرمت، أو ما أكرمت إلا إياه، امتنع
 حذفه. «منصوباً» (٤) بفعل» نحو: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ (٥).
 «أو وصف» كقوله (٦) :

ما الله موليك فضل فاحمدنه به فما لدى (٧) غيره نفع ولا ضرر (٨)
 أي موليكه، فلو نصب بغير فعل، أو وصف نحو: جاء الذي كأنه قمر،
 امتنع حذفه.

فإن قلت: قد نصوا في قوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِي الَّذِينَ كُنتُمْ﴾ (٩)
 تَزْعُمُونَ (١٠) أنه يجوز أن يكون التقدير: تزعمونهم شركاء، وهذا لا إشكال
 فيه، وأن يكون التقدير: تزعمون أنهم شركاء، وعلى هذا فقد صح حذف
 العائد المنصوب بغير فعل ولا وصف؟

قلت: إنما الذي اعتمد بالحذف المعمول المشتمل على الضمير، ولم يعتمد

- (١) مجهول.
- (٢) يزال، ظ.
- (٣) البيت من شواهد شرح التسهيل ١: ٢٢٧؛ ابن عقيل ١: ١٣٩؛ المغني ١: ٤٩؛ المقاصد
 ١: ٤٧٥-٤٧٧؛ الأشموني ١: ١٦٥؛ السيوطي ١: ١٦١؛ الهمع ١: ٨٥؛ الدرر ١: ٦١.
- (٤) منصوب، ظ.
- (٥) ﴿وَإِذَا رَأَوْكَ إِذْ يَتَّخِذُونَكَ إِلاَّ هُزُوًا...﴾ ٤١ الفرقان (٢٥).
- (٦) لم أصل إلى اسمه.
- (٧) أعجمت الدال في، ز.
- (٨) البيت ينشد فردا، راجعه في شرح التسهيل ١: ٢٢٩؛ ابن مالك ١: ٧٩؛ ابن عقيل ١: ١٤٧؛
 المقاصد ١: ٤٤٧؛ التصريح ١: ١٤٥؛ الأشموني ١: ١٧٠؛ الهمع ١: ٨٩-٩٠.
- (٩) سقطت من، د.
- (١٠) ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ...﴾ الآيات ٦٢، ٧٤ القصص (٢٨).

الضمير بال حذف، ورب شيء يجوز تبعاً لغيره ولا يجوز مستقلاً، مثاله: حذف الفاعل في نحو: زيدا ضربته، تبعاً للفعل، وحذف الفاء في نحو: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾^(١). وزاد بعضهم لجواز حذف العائد المنصوب شروطاً أخرى:

أحدها: أن يكون غير متبع، فنحو: جاء الذي ضربته نفسه أو وزيداً^(٢) لا يجوز فيه الحذف، هذا قول أبي بكر [بن السراج^(٣)] وأكثر أصحابه، وأجازهما على الحذف الأخص والكسائي، [واتفقوا على جواز الحال من المحذوف نحو: جاء الذي ضربت مكتوفاً.

الثاني^(٤): أن يكون متعيناً^(٥) [للربط، وإلا لم يجز الحذف نحو: جاء الذي ضربته في داره، ذكره ابن عصفور وغيره.

الثالث: أن يكون الفعل الناصب تاماً لا ناقصاً نحو: جاء الذي كنته. «أو» كان. «مجروراً بإضافة صفة ناصبة له تقديراً» نحو: جاء الذي أنا مكرمه الآن أو غداً، ومنه قوله تعالى: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾^(٦) وقال طرفة بن العبد:

ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلاً ويأتيك بالأخبار من لم تزود^(٧)

(١) ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ . . . بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ ١٠٦ آل

عمران (٣).

(٢) أوزيدا، د.

(٣) سقطت من، ز، ظ.

(٤) والثاني، ز، ظ.

(٥) ما بين المركبين ساقط من، ز.

(٦) ﴿قَالُوا لَنْ نُؤْتِكَ عَلَى مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا . . . إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾

٧٢ طه (٢٠).

(٧) من معلقته المعروفة ومطلعها:

لخولة أطلال ببرقة نهمد ظللت بها أبكي وأبكي إلى الغد

ويروى:

تلوح كباقي الوشم في ظاهر اليد

/ودعوى ابن عصفور أن حذفه ضعيف جداً مردودة بوروده في القرآن ٨١
العزیز، فلو كان المضاف غير صفة نحو: جاء الذي وجهه حسن أو صفة غير
عاملة نحو: جاء الذي أنا ضاربه أمس لم يجوز حذف العائد حينئذ. «أو» كان
مجروراً «بحرف جرٍّ بمثله معنى ومتعلقاً بالموصول»^(١) أو موصوف به «أي
بالموصول مثال الأول: قوله تعالى: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾^(٢) أي منه، فالعائد
المجرور قد جر بمن، وقد جر الموصول [الذي^(٣)] هو^(٤) (ما) بمثلها معنى
ومتعلقاً: أما معنى فلأن كلا منها لا ابتداء الغاية، وأما متعلقاً فلأن العامل الذي
تعلقت به (من) الأولى (يشرب)، والذي تعلقت به (من) الثانية (تشربون^(٥))،
وتمائلها^(٦) واضح. وتشمل المماثلة في المتعلق أن يكون أحد المتعلقين فعلاً
والآخر وصفاً^(٧) كقول حاتم^(٨):

وقبل الشاهد:

أرى الموت أعداد النفوس، ولا أرى
بعيدا غدا، ما أقرب اليوم من غدا!!
وبعده:

سيأتيك بالأخبار من لم تبع له بتأتا ولم تضرب له وقت موعد
تزد: تسأل. وفي الديوان: «ويأتيك بالأخبار من لم تبع له...»
- طرفة: ٣٠-٦٧؛ السبع: ١٣٢-٢٣١.

(١) بالموصول، ظ.

(٢) ﴿وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِإِيقَاءِ الآخِرَةِ وَأَتْرَفْنَاهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا مَا هَذَا إِلَّا
بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ﴾ ٣٣ المؤمنون (٢٣).

(٣) ليست في، د.

(٤) وهو، د.

(٥) يشربون، ز، وهو تصحيف.

(٦) وعاملها، ز، وتمائلها، ظ.

(٧) صفة، ز، ظ.

(٨) كذا في، د، ز، ظ، ورجعت إلى، ك، فوجدت الأمر كذلك، وليس البيت في ديوان حاتم،

ولم ينسبه إليه أحد ممن اطلعت على كلامه، والصواب أن القائل عنترة بن شداد بن عمرو بن

معاوية العبسي (٠٠ - حوالي ٢٢ ق. هـ = ٠٠ - حوالي ٦٠٠ م). شاعر فارس من أهل نجد في

الطبقة السادسة من الجاهليين، أمه زبيبة الحبشية. مات قتلاً.

- الأغاني ٨: ٢٣٧-٢٤٦؛ ابن قتيبة ١: ٢٥٠-٢٥٤؛ الجمحي ١: ١٥٢.

- وقد كنت تخفي حب سمراء حقبة^(١) فبح لان^(٢) منها بالذي أنت بائع^(٣)
 أي به. ومثال الثاني: وهو أن يكون العائد مجروراً بحرف، والموصوف
 بالموصول مجروراً^(٤) بمثل ذلك الحرف معنى ومتعلقاً - قولك: مررت بالرجل
 الذي مررت، [أي به، فلو جر العائد بحرف، والموصول ليس مجروراً، نحو:
 جاء الذي مررت^(٥)] به، امتنع الحذف إلا في الندور كقوله^(٦):
 ومن حسد يجور عليّ قومي وأي الدهر ذو لم يحسدوني^(٧)
 أي فيه، ولو جر الموصول بحرف لا يماثل [الحرف^(٨)] الجار للعائد^(٩)
 امتنع [الحذف] أيضاً، إلا للضرورة كقوله^(١٠):

(١) خفية، ز، ظ.

(٢) الان، د، ظ.

(٣) الثالث في قصيدة أولها:

طرّبت وهاجتك الظباء السوانح
 تغالت بي الأشواق حتى كأنما
 وبعد الشاهد:

لعمرى لقد أعذرت لو تعذرتني
 ونقل العيني عن الأعلم أنه روى البيت الشاهد هكذا:

تعزيت عن ذكرى سمية حقبة فبح عنك منها بالذي أنت بائع
 السوانح، جمع سانح: ما أتاك عن يمينك فولأك مياسره، ومثله السنيح. البارح: ضد
 السانح. بع: أظهر وأعلن. لان: الآن، حذف الألف والهمزة.

- عنتره: ٥٤-٥٧؛ الشجري ١: ٧؛ ابن عقيل ١: ١٥١؛ المقاصد ١: ٤٧٨-٤٨٢؛
 الأشموني ١: ١٧٣؛ شواهد ابن عقيل: ٣٦-٣٧.

(٤) مجرور، د.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من، ز.

(٦) حاتم الطائي، كذا في المقاصد، ولم أجده في ديوانه.

(٧) من شواهد: شرح التسهيل ١: ٢٢٢، ٢٣١؛ البحر ٤: ٤٤٧؛ المقاصد ١: ٤٥١؛ الأشموني
 ١: ١٧٣-١٧٤؛ التصريح ١: ١٤٧.

(٨) سقطت من، ظ.

(٩) العائد، ظ.

(١٠) لم أقف على اسمه.

فأصبح من أسماء قيس كقابض على الماء لا يدري بما هو قابض^(١) أي عليه.

قال ابن قاسم: وإن تماثلا معنى واختلفا لفظاً لم يحذف نحو: حللت في الذي حللت به، إذ لو حذف لتبادر أنه فيه.

قلت: فيرد هذا على المصنف؛ إذ لم يشترط المثلية في اللفظ.

[قال^(٢)]: وإن تماثلا لفظاً ومعنى، واختلفا متعلقاً لم يجوز الحذف نحو: مررت بالذي مررت^(٣) به.

قال: وترك المصنف موضعين يجوز فيهما الحذف:

أحدهما: أن ينجر العائد بحرف جرٍّ بمثله عائد على الموصول بعد الصلة كقوله^(٤):

ولو^(٥) ن ما عالجت لين فؤادها فقسا^(٦) استلين به للان الجندل^(٧)

(١) استشهد به في البحر ٤: ٤٤٦؛ ولم أجده في غيره.

(٢) سقطت من، ظ، والقائل ابن قاسم.

(٣) ذهب، د.

(٤) الأحوص الأنصاري: محمد بن عبدالله.

(٥) لو، ز، ظ.

(٦) الحقت بالصدر في، د.

(٧) في قصيدة مدح فيها عمر بن عبدالعزيز، وساقها في الأغاني أولها:

يا بيت عاتكة الذي أت عزل	حذر العدا وبه الفؤاد موكل
أصبحت أمتحك الصدود وإنني	قسماً إليك مع الصدود لأميل
فصدت عنك وما صدت لبغضة	أخشى مقالة كاشح لا يغفل
هل عشنا بك في زمانك راجع	فلقد تفاحش بعدك المتعلل
إنني إذا قلت استقام يحطه	خُلف كما نظر الخلاف الأقبل

وبعد الشاهد:

وتجنبي بيت الحبيب أوده	أرضي البغيض به حديث معضل
ولئن صدت لأنت - لولا رقتي -	أهوى من اللاتي أزور وأدخل

أي عاجلت به، ذكره المصنف في الكافية^(١)، وذكر غيره أن الحذف في هذا البيت ونحوه ضرورة.

الثاني^(٢): أن يدخل [الحرف^(٣)] على المضاف إلى الموصول نحو: مررت بغلام الذي مررت.

[قال^(٤)]: وأهمل ثلاثة شروط:

الأول: أن لا يكون المجرور في موضع ما لم يسم فاعله نحو: مررت بالذي مرّ به.

قلت: لا حاجة بالمصنف إلى ذكر هذا، فإنه قد ذكر في باب الفاعل أنه لا يحذف الفاعل وحده، ونائبه مثله.

ورواية الأغاني للشاهد هكذا:

لو بالذي عاجلت لين فؤاده فأي يلان به لسلان الجنادل
 بروى: إني لأمنحك. كاشح لا يعقل. فؤاده، والضمير عائد إلى الكاشح. عاتكة:
 لعله يعني بنت يزيد بن معاوية، فقد كانت على السنة الشعراء. أتعزل: أتجنب. تفحش:
 قبح. المتعلل: اسم مفعول فعله تعللت بكذا، أي تلهيت. ولون: أصله: ولو أن، نقلت
 حركة الهمزة إلى الواو.
 رقتي من المراقبة، وهو الخوف.

يضاح الشاهد: ما عاجلت: موصول وصلته، والعائد محذوف، أي (به) لوجوده في
 (استلين به)، فقسا: الضمير المستتر عائد على فؤاد، والجملة معطوفة بالفاء على الصلة،
 وأغنت الفاء عن الرابط لما فيها من معنى السببية. استلين: فعل ماض مبني للمجهول،
 والجملة خير (أن)، ونائب الفاعل (الجنادل) به: الضمير عائد إلى الموصول. للان: الفاعل
 ضمير الجنادل، والجملة جواب (لو)، تنازع الفعلان: (استلين) و(لان) في الجنادل، فأعملنا
 الأول لسببه، ويجوز إعمال الثاني لقربه.

— الأغاني ٢١: ٩٨-١٠١؛ شرح التسهيل ١: ٢٣٢؛ ابن مالك ١: ٨١؛ المغني
 ٢: ٤٥٦؛ الممع ١: ٩٠؛ السيوطي ٢: ٨٣٠؛ الخزانة ١: ٢٤٧-٢٥١؛ الدرر ١: ٦٨-٦٩؛
 شعر الأحوص: ١٦٦-١٧٢.

(١) ٨١: ١.

(٢) والثاني، د.

(٣) سقطت من، ظ.

(٤) سقطت من، ظ، والقائل ابن قاسم.

قال^(١): الثاني: أن لا يكون^(٢) ثم ضمير آخر يصلح للعود نحو: مررت بالذي مررت به في داره.

قلت: وهذا^(٣) أيضاً مستغنى عنه، ضرورة أنه قد علم أنه لا بد للمحذوف من قرينة تدل عليه، وفي هذه الصورة لا يقوم على المحذوف قرينة، فلا يجوز حذفه، عملاً بهذه القاعدة [العامة^(٤)] المعلومة.

قال: الثالث: أن لا يكون محصوراً نحو: مررت بالذي ما مررت إلا به، أو إنما^(٥) مررت به.

قلت: وهذا أيضاً من الطراز الأول، فقد صرح المصنف في باب تعدي الفعل ولزومه أن المفعول المحصور لا يجوز حذفه، فإذا هذه كلها أمور قد علمت في أبوابها، فلا حاجة إلى التنبيه عليها، ولا يكون تركه إعرافاً. «وقد يحذف منصوب صلة الألف واللام» كقوله^(٦):

ما المستفز^(٧) الهوى محمود عاقبة وإن أتيت^(٨) له صفو بلا كدر^(٩)
أي ما الذي يستفزه^(١٠) الهوى، والجمهور على منع الحذف في مثل ذلك.

(١) فان، ز.

(٢) تكون، ز.

(٣) وهذه، د.

(٤) سقطت من، د.

(٥) عطفت بالواو في، د، ز.

(٦) مجهول.

(٧) المستقر، ز.

(٨) أبيت، ز.

(٩) لم أجد معه غيره، وفي العيني: ولو أتيت.

— شرح التسهيل ١: ٢٣٢؛ المقاصد ١: ٤٤٧-٤٤٨، ٤: ٤٧٩-٤٨٠؛ التصريح ١: ١٤٦، ٢: ٢٦٧؛ الأشموني ١: ١٧٠، ٤: ٥٩؛ الهمع ١: ٨٩؛ الدرر ١: ٦٨.

(١٠) يستقره، ز، ظ.

«و» قد يحذف أيضاً العائد «المجرور بحرف، وإن لم يكمل شرط»^(١)
٨٢ الحذف» /كقوله^(٢):

ومن حسد يجور^(٣) عليّ قومي وأي الدهر ذو لم يحسدوني
وقد تقدم إنشاده^(٤).

فإن قلت: الواو من قوله: (وإن لم يكمل شرط^(٥) الحذف) هي كالواو في
مثل: (أعطوا السائل وإن جاء على فرس^(٦)) وبعضهم يجعلها للعطف على مقدر
[وهو^(٧) ضد المذكور، أي إن لم يجيء على فرس وإن جاء على فرس^(٨)]،
واعتبار ذلك في كلام المصنف يفسد المعنى؛ لأنك إذا قدرت إن كمل^(٩) شرط
الحذف، وإن لم يكمل. لزم أن يكون الحذف عند توفر شرائط الحذف قليلاً؛
وذلك لأن قوله: (المجرور بحرف) معطوف على المرفوع بـ (يحذف^(١٠)) الذي
دخل عليه حرف التقليل^(١١).

(١) شروط، د.

(٢) حاتم الطائي، وليس في ديوانه.

(٣) أهملت حروفها في، ظ.

(٤) في ٢: ٢٢٤.

(٥) شروط، د.

(٦) أخرجه مالك مرسلًا عن زيد بن أسلم، قال ابن عبد البر: لا أعلم في إرسال هذا الحديث خلافاً
عن مالك، وليس فيه مسند يحتاج به في ما أعلم. الموطأ: ص ٦١٥ تحقيق فؤاد عبد الباقي
(كتاب الشعب). وفي الفوائد المجموعة ص ٦٥: (قال القزويني: موضوع). وفي كشف الحفاء
١: ١٦١ تأليف العجلوني. تحقيق أحمد قلاش، مكتبة التراث الإسلامي بحلب. عن ابن حجر
عن علي بن المديني. هذا الحديث واحد من أحاديث خمسة يروونها عن رسول الله - صلى الله
عليه وسلم - ولا أصل لها.

(٧) هو، ظ.

(٨) هذا ساقط من، د.

(٩) يكمل، ز، ظ، واخترت الماضي؛ لأن المعطوف ماضٍ في المعنى.

(١٠) ينحذف، ظ.

(١١) التعليل، د.

قلت: الزمخشري يرى أن الواو في مثله واو الحال لا واو العطف، وعليه فلا إشكال، وسيأتي^(١) في ذلك كلام في باب الحال إن شاء الله تعالى.

«ولا يحذف» العائد «المرفوع إلا مبتدأ» فخرج: ضَرَبَا^(٢) وضَرَبَا فعلية. «ولا ظرفاً» أو شبه ظرف أعني الجار والمجرور، فإن كان خبره شيئاً من ذلك لم يحذف نحو: ﴿الَّذِينَ هُمْ يُرَآؤُونَ﴾^(٣). ونحو: الذي هو غلامه منطلق، ونحو: الذي هو عندك، والذي هو في الدار؛ لأنه لو حذف لم يدر^(٤) أحذف شيء أم لا؟ لأن الباقي صالح لأن يكون^(٥) صلة تامة. «بلا شرط آخر عند الكوفيين» فيجوز عندهم جاء الذي قائم. «وعند البصريين بشرط الاستطالة في صلة غير أي» نحو: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾^(٦)، ومثله قول بعض العرب: ما أنا بالذي قائل لك سوءاً^(٧). «غالباً» إشارة إلى قراءة بعضهم^(٨): ﴿تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾^(٩). «وبلا شرط في صلتها» أي صلة أي كقوله^(١٠):

إذا ما لقيت بني^(١١) مالك فسلم على أيهم أفضل^(١٢)

(١) ويأتى، د. (٢) نحو: ضربا، د، ولا ضرورة لهذه الزيادة.

(٣) الآية ٦ من سورة الماعون (١٠٧).

(٤) يذر، ز. (٥) تكون، ز.

(٦) ... وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ ﴿٨٤﴾ الزخرف (٤٣).

(٧) قال سيويه في الكتاب ١ : ٢٧٠ : زعم الخليل أنه سمع من العرب رجلاً يقول: ما أنا بالذي قائل لك سوءاً وما أنا بالذي قائل لك قبيحاً.

(٨) يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق. المحاسب ١ : ٢٣٤-٢٣٥؛ البحر ٤ : ٢٥٥-٢٥٦.

(٩) ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ... وَتَفْصِيلاً لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهَدَىٰ وَرَحْمَةً لِّعَلَّهِمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ﴾ ١٥٤ الأنعام (٦).

(١٠) غسان بن وعلة بن مرة بن عباد. كذا في العيني، ولا أعرف عنه شيئاً.

(١١) أتيت ابن، د.

(١٢) البيت ينشد وحده في ما بين يدي من المراجع.

— ابن يعيش ٣ : ١٤٧، ٤ : ٢١، ٧ : ٧٨؛ شرح التسهيل ١ : ٢٣٣-٢٣٤؛ ابن مالك

١ : ٧٧؛ ابن الناظم ٣٦، الرضي ٢ : ٤٣؛ ابن عقيل ١ : ٨٤١؛ المغني ١ : ٨٢، ٤٥٧، =

«وهي» يعني أياً «حيثُذ» أي حين إذ حذف المبتدأ الذي هو صدر صلتها. «[باقية^(١)] على موصوليتها مبنية^(٢) على الضم» تشبيهاً^(٣) بقبل وبعد، لأنه حذف منه بعض ما يوضحه ويبينه من الصلة لأنها المبنية^(٤) للموصول، كما حذف من قبل وبعد المضاف إليه المبين للمضاف، نحو: ﴿لَنْتَزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا^(٥)﴾.

وأشار بقوله: «غالباً» إلى^(٦) أن بعض العرب يعربها مع ذلك ولا بينها كقراءة طلحة^(٧) ومعاذ^(٨): (أيهم [أشد] ^(٩)) بالنصب.

«خلفاً للخليل ويونس» فإنها يقولان: ليست حيثُذ موصولة، وإنما هي استفهامية معربة، ثم اختلفا في تخريج الآية بالنسبة إلى مفعول (نزع):

فقال الخليل: محذوف، والتقدير لنتزعن الفريق الذي يقال فيهم [أيهم]^(١٠) أشد؟ ويرده أنه لا يجوز أن يقال: لأضرين الفاسق، بالرفع بتقدير: الذي يقال فيه الفاسق.

= ٦٠٩؛ المقاصد ٤٣٦:١؛ التصريح ١٣٥:١؛ الأشموني ١٦٦:١؛ السيوطي ٢٣٦:١،

٨٣٠؛ الهمع ٨٤:١؛ الخزانة ٥٢٢:٢-٥٢٣؛ الدرر ٦٠:١.

(١) سقطت من، م، وذكر المحقق أنها في واحد من أصوله.

(٢) مبنية، م.

(٣) تشبيهاً، ز.

(٤) المبنية، د، ظ.

(٥) ﴿ثُمَّ لَنْتَزِعَنَّ...﴾ ٦٩ مريم (١٩).

(٦) لا، ز.

(٧) ابن مصرف.

(٨) أبو مسلم معاذ بن مسلم بن رجاء الهراء (١٨٧-١٠٠ هـ = ٨٠٣-٠٠ م). لقب: الهراء؛

لأنه يبيع الثياب الواردة من (هراء). عاليج النحو، لكن غلب عليه الصرف حتى عدّ واضعه.

قيل: مولده في أيام عبدالملك بن مروان. وهو مولى محمد بن كعب القرظي. أخذ عن:

جعفر وعطاء بن السائب. وعنه: الكسائي وعبدالرحمن المحاربي والحسن بن الحسين الكوفي.

— الزبيدي: ١٢٥؛ القفطي ٢٨٨:٣-٢٩٥؛ الوفيات ٢١٨:٥-٢٢١؛ البغية

٢٩٠-٢٩٣.

(٩) سقطت من، ظ، وبقراءتها قرأ زائدة عن الأعمش. البحر ٢٠٩:٦.

(١٠) سقطت من، ز.

وقال يونس: الجملة، وعلق (نزع) عن العمل لأجل الاستفهام. ويرده أن التعليق مختص بأفعال القلوب، و(نزع) ليس منها، ويبطل مذهبها جميعاً قوله^(١):

..... فسلم على أيهم أفضل^(٢)

على رواية من رواه بضم (أي)، لأن حرف الجر لا يعلق، ولا يجوز حذف المحرور ودخول الجار على معمول صلته. «وإن حذف ما تضاف إليه أعربت مطلقاً» سواء حذف صدر صلتها، أو لم يحذف، نحو: اضرب أياً هو قائم، واضرب أياً قائم.

قال الزجاج: ماتين لي أن سيبويه غلط إلا في موضعين هذا أحدهما، فإنه يسلم أنها تعرب إذا أفردت، فكيف يقول بينائها إذا أضيفت^(٣)!! وقد حكى أن سيبويه قال معتذراً عن ذلك: لما بعدت/ عن حال أخواتها بحذف^{٨٣} أحد^(٤) جزئي الإبتداء، كان ذلك مخالفاً لأخواتها، فغيروها تغييراً ثانياً؛ لأن التغيير^(٥) يأنس بالتغيير.

وقال الرضي^(٦): إذا حذف صدر صلتها بنيت كأخواتها الموصولة، وذلك أن شيئاً إذا فارق أخواته لعارض^(٧) فهو شديد النزوع^(٨) إليها، فبأدنى سبب يرجع إليها. ولا يخفك ضعف هذين الاعتذارين. «وإن أنثت» أي الموصولة.

(١) غسان بن وعله.

(٢) تكلمنا عليه في ٢: ٢٢٩.

(٣) لم يسبق ذكر سيبويه، ورأيه ما ذكره المصنف بقوله: (وهي حينئذ باقية على موصوليتها مبنية على الضم) راجع حديث (أي) في سيبويه ١: ٣٩٧، ٣٩٨؛ والبحر ٦: ٢٠٨، ٢٠٩؛ والمغني ٨١: ١.

(٤) إحدى، د، ز، ظ.

(٥) أهملت الغين في، ز.

(٦) في شرح الكافية ٢: ٥٧.

(٧) بعارض، د.

(٨) النزع، د.

«بالتاء حينئذ» أي حين إذ حذف ما تضاف إليه، ف قيل آية. «لم تمنع الصرف، خلافاً لأبي عمرو^(١)» فخص الحكم بالموصولة^(٢) وبأبي عمرو^(٣).

وفي حواشي الإسفراييني^(٤) على كتابه^(٥) اللباب: إذا قلت: آية صاحبك؟ فقال أبو عثمان^(٦): آية^(٧) نكرة كمن وما في الاستفهام، قال: ولهذا صرفت. وقال الأخفش: هي معرفة، وإنما تؤنث؛ لأن التنوين في وسط الكلمة، كما إذا سميت بـ(خير منك)، وكان غيره لا يصرفها^(٨)؛ لأنها معرفة مؤنثة، وكذا حكاه ابن السراج. وأقول: إن كان لم يتقدم ذكر شيء فهي نكرة؛ إذ التقدير آية صاحبة صاحبك؟ وإن تقدم ذكر نسوة فهي معرفة، إذ التقدير أيتها صاحبة صاحبك؟ ولكنها مع تعريفها مصروفة، لأن الإضافة منوية^(٩)، وهي معارضة لمنع الصرف؛ ولعروض التأنيث، وأما الذي يمنع الصرف فإنه رأى أن الصيغة وضعت للمؤنث، ورأى أنها معرفة ولم ينظر لتقدير الإضافة. انتهى ملخصاً^(١٠) «ويجوز الحضور أو الغيبة في ضمير» الموصول «المخبر به أو بموصوفه»^(١١) أي بموصوف^(١٢) الموصول المخبر به «عن حاضر» متكلماً [كان]^(١٣) أو مخاطباً «مقدم» مثل: أنا الذي فعل أو فعلت^(١٤). [وأنت الذي

(١) ابن العلاء. (٢) بالموصولية، ز، ظ.

(٣) سقط العاطف من، د.

(٤) تاج الدين: محمد بن محمد.

(٥) كتابة، ظ.

(٦) المازني.

(٧) أنه، د.

(٨) تصرفها، د.

(٩) منونه، ز، ظ.

(١٠) ورقة ٦ ب، ٧ أ.

(١١) بموصوف، م، وفي اثنتين من أصوله كما عندنا.

(١٢) سقط الجار من، د، ز.

(١٣) سقطت من، د.

(١٤) فعلت أو فعل، د.

فعل أو فعلت (١) [اعتباراً بحال الموصول وحال المخبر عنه. [لأن المخبر عنه (٢) [والمخبر به شيء واحد، واعتبار حال الخبر أكثر وأقيس (٣) ، كقول الفرزدق:

وأنت الذي أمست نزار (٤) تعده لدفع الأعادي والأمور الشدائد (٥)

ومن اعتبار المخبر عنه قول الفرزدق أيضاً:

وأنت الذي تلوي الجنود رؤوسها إليك وللأيتام أنت طعامها (٦)

(١) سقطت من، ز، ظ.

(٢) سقطت من، ز.

(٣) أقيس وأكثر، د.

(٤) كسرت الراء في، ظ، وهو خطأ.

(٥) أهملت الشين في، د، والبيت من قصيدة مدح فيها عيسى بن خصيلة بن مغيث البهزي السلمي. مطلعها:

حياتي بها البهزي نفسي فداؤه
ومن يك مولاه فليس بواحد
وقبل الشاهد:

بحقك تحوى المكرمات ولم تجد
أبا لك إلا ماجدا وابن ماجد
وبعده:

سأثني بما أوليتني وأعد
إذا القوم عدوا فضلهم في المشاهد
يروى:

تداركني أسباب عيسى من الردى
وما أوليتني وأرته. أي أتعهده.

— الفرزدق ١: ١٩٧-١٩٨؛ شرح التسهيل ١: ٢٣٦.

(٦) من قصيدة مدح فيها هشام بن عبد الملك. ومطلعها:

أفاطم ما أنسى نعاس ولا سرى
عقاييل يلقانا مرارا غرامها
وقبل الشاهد:

وأنت لهذا الناس بعد نبهم
سواء يربح للمحول غمامها
وبعده:

إليك انتهى الحاجات وانقطع المنى
ومعروفها في راحتك تمامها

— الفرزدق ٢: ٧٨٢-٧٨٥؛ شرح التسهيل ١: ٢٣٥-٢٣٦.

وبعضهم يخص هذا الحكم بالذي والتي وتثنيها وجمعها، ولا يجوز في غيرها إلا الغيبة، وظاهر كلام المصنف التعميم.

واحترز بقوله: (مقدم) من أن يكون المخبر عنه مؤخراً نحو: الذي قام أنا أو أنت^(١)، فيتعين الغيبة، وهو مذهب الفراء، ومقتضى أصول البصريين.

قال ابن قاسم: وهو الصحيح؛ لأنهم يمنعون الحمل على المعنى قبل تمام الكلام. وأجاز الكسائي ذلك مع التأخير. «ما لم يقصد تشبيهه^(٢)» أي تشبيه المخبر عنه «بالمخبر به، فيتعين^(٣) الغيبة» نحو: أنا في الشجاعة الذي قتل مرحباً تريد علياً كرم الله وجهه، وكذا في المخاطب نحو: أنت الذي قتل مرحباً^(٤)، وذلك لأن المعنى على حذف مثل، ولو صرح بها تعينت الغيبة. «ودون التشبيه يجوز الأمران» الحضور والغيبة «إن وجد ضميران» نحو: أنا الذي قام وأكرمت زيداً، وأنت الذي قام وأكرمته، وتعكس^(٥) فتقول: أنا الذي قمت وأكرم، وأنت الذي قمت^(٦) وأكرم، والأحسن البداية بالحمل على اللفظ كقول بعض الأنصار^(٧):

نحن الذين بايعوا محمداً على الجهاد ما بقينا^(٨) أبداً^(٩)

(١) عطف بالواو في، ز.

(٢) تشبهه، ز.

(٣) فتتعين، م.

(٤) مرحب يهودي من حمير خرج من حصن خيبر يوم حصارها يطلب المبارزة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لهذا؟ فقال محمد بن مسلمة: أنا يا رسول الله، فدعا له وأمره بمبارزته فجرى بينهما صراع انتهى بقتل مرحب.

— السيرة ٣: ٣٤٨، وهذه الرواية تخالف ما ذكر المؤلف.

(٥) وتعكس، ز.

(٦) قمت، ظ.

(٧) لم أصل إلى اسمه.

(٨) بقين، ز.

(٩) من شواهد شرح التسهيل ١: ٢٣٦؛ الممع ١: ٨٧؛ الدرر ١: ٦٣.

ومن العكس قوله^(١):

لأنت الهلالي الذي كنت مرة سمعنا به والأرحبي^(٢) المعلق^(٣)
والكوفيون يمنعون الجمع بين الأمرين حيث لا فاصل قال ابن قاسم:
والسماع يشهد لهم.

«ويغني عن الجملة الموصول بها ظرف» نحو: الذي عندك زيد.
«أو جار ومجرور» نحو: الذي في الدار عمرو. «منوي معه/ استقر» ٨٤
(وتقدير الفعل هنا يجمع عليه. «أو شبهه» أي شبه استقر^(٤)) نحو: ثبت
وحصل، وهذا الكلام يوهم أن هذا المنوي غير الجملة التي قال أولاً: ويغني
عن الجملة. وقد يقال: إن مراده بالجملة الموصول بها الجملة الملفوظ بها، وهي
التي عناها في صدر الباب بقوله: وجملته صريحة، فهذه المقدرة مغنية^(٥) عن
الملفوظ بها. «وفاعل هو العائد» كما مثلنا، فإن الفاعل في قولنا: الذي عندك
أو في الدار ضمير عائد على الموصول «أو ملابس له» (نحو: الذي عندك
أخوه زيد^(٤))، فالفاعل هنا ليس بعائد، لكنه ملابس للعائد. وفي كلامه
إشكال^(٦)، فإنه إن كان (فاعل) عطفاً على (ظرف)^(٧)، فالذي استغني عنه فعل
لا جملة، وإن كان عطفاً على (استقر) فالملابس للعائد أو الجار والمجرور. «بذي
حدث خاص» نحو: جلس، ونام. «ما لم يعمل مثله» أي مثل ذلك الحدث
الخاص. «في الموصول» نحو: نزلنا الذي البارحة، أي نزلنا^(٨) المنزل الذي
نزلناه البارحة «أو» في «موصوف به» أي بالموصول نحو: نزلنا المنزل الذي

(١) لا يعرف.

(٢) والأرحبي، ز.

(٣) يروى: أنت. والأرحبي المهلب. والأرحبي. ومعه الأرحبي.

— شرح التسهيل ١: ٢٣٦-٢٣٧؛ المجمع ١: ٨٧؛ الدرر ١: ٦٤.

(٤) ما بين الهلالين مكرر في، ز.

(٥) معينة، د.

(٦) اهتمت الشين في، د.

(٧) طرف، ز.

(٨) نزلت، ز، ظ.

البارحة، ولعل هذا [إنما^(١)] هو عند قيام الدليل على الحدث الخاص، وإلا فلو قام لم يمتنع التركيب، كأن يقال: اعتكف زيد في الجامع، وعمرو في المسجد، فتقول^(٢): بل زيد الذي في المسجد وعمرو الذي في الجامع. «وقد يغني عن عائد الجملة ظاهر» أي عائد الموصول الذي يعود من الجملة، فأضاف العائد إليها لهذه الملاسة.

وذلك كقولهم: — فيما حكاه الكسائي: أبو سعيد الذي رويت عن الخدري^(٣) والحجاج الذي رأيت ابن يوسف.

فإن قلت: هذا تكرير لقوله — أول الباب — (أو خلفه) فإن المراد بخلف العائد هو الاسم الظاهر.

قلت: ليس كذلك، فإن المفاد هنا قلة وجود الخلف، وهذا ليس بمستفاد هناك.

(١) سقطت من، د.

(٢) فيقول، د.

(٣) أبو سعيد الخدري: سعد بن مالك بن سنان الأنصاري الخزرجي (١٠ق.هـ—٧٤هـ= ٦١٣—٦٩٣م). من أصحاب رسول الله — صلى الله عليه وسلم — شهد كثيراً من المغازي وروى الحديث، وبالمدنية مات. رضي الله عنه.

— الخلية ١: ٣٦٩—٣٧١؛ الاستيعاب ٢: ٤٧؛ الإصابة ٢: ٣٥.

«فصل»: يذكر فيه أحكام (مَنْ وما) موصولتين كانتا أو غير موصولتين.
 «من وما في اللفظ» أي بسبب اعتبار اللفظ، ف(في) سببية مثل:
 دخلت امرأة النار في هرة^(١). «مفردان مذكران، فإن عني بهما» أي بمن
 وما، والمراد بكل واحد منهما «غير ذلك» المذكور الذي هو المفرد المذكر، بأن
 يعنى مثنى أو جمع أو مؤنث. «فمراعاة اللفظ» وهو الإفراد والتذكير. «فيما
 اتصل بهما» أي جاء بعدهما من ضمير سابق بالعود إلى الموصول سواء كان
 بينهما^(٢) فاصل نحو: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ﴾^(٣) أو لم يكن نحو: ﴿أَمَّنْ﴾^(٤) هُوَ
 قَانَتْ^(٥) ﴿ولو أريد بالمتصل الضمير الذي إلى جانب الموصول من غير فاصل،
 لم يشمل سوى نحو: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانَتْ﴾. «و^(٦)» فيما اتصل. «بما^(٧) أشبههما»
 مما لفظه مفرد مذكر، وقد يعنى به غير ذلك.

قال المصنف^(٨): وأشرت بذلك إلى نحو: (كم) و(كأين).

(١) هذه، ز، والحديث عن ابن عمر، وتماه: (... ربطتها فلم تطعمها ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض). أخرجه البخاري ٤: ١٠٣، ومثله عن أبي هريرة، لكن لم يسقه. وأخرج البخاري حديث ابن عمر في رواية أخرى ٤: ١٤١. وأخرجه مسلم بالفاظ متقاربة في روايات مختلفة عن أبي هريرة ٤: ح ٢٦١٩، ص ٢٠٢٣، ٢١١٠، ح ٢٢٤٣، وعن ابن عمر: ح ٢٢٤٢، ص ١٧٦٠، ٢٠٢٢، وعن جابر ٢: ح ٩٠٤ (عام) ٩ (خاص).

(٢) أهملت الياء والنون في، ز.

(٣) ﴿... وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهِ وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِالْمُفْسِدِينَ﴾ ٤٠ يونس (١٠).

(٤) أم من، د، ز، ظ، وتابعت المصحف في ما أثبت.

(٥) ﴿... آتَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُوا رَحْمَةَ رَبِّهِ...﴾ ٩ الزمر (٣٩).

(٦) أو، د، ز، ظ.

(٧) سقط الجار من، د، ز، ظ.

(٨) في شرح التسهيل ١: ٢٣٩.

وفي شرح ابن قاسم: أن المصنف خص (كم) و(كأين) ولا خصوصية، بل كل لفظ له لفظ ومعنى: كـ (من) و(ما) و(أي) و(أل)، وأن المصنف لولا تفسيره بـ(كم) و(كأين) لصح أن يفسر ببقية الموصولات التي لها لفظ ومعنى.

فأما اعتراضه بأن المصنف خص (كم) و(كأين) ولا خصوصية، فمردود بأن المصنف لم يذكر (كم) و(كأين) إلا لضرب من التمثيل لا للحصر^(١)، ومثل بما يخفى، وليعلم^(٢) أن ذلك لا يختص بالباب، ثم قوله: أشرت إلى نحو: (كم) و(كأين). ظاهر في أن الحكم المذكور غير مختص بهما. وأما ذكره لـ (أل) فغلط، وذلك لازم للمصنف أيضاً، فإنه أطلق. «أولى» من مراعاة المعنى؛ لأنه الأكثر في كلام العرب نحو: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾^(٣) ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ﴾^(٤) ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ﴾^(٥) ﴿أَفَمَنْ أَتَّبَعَ رِضْوَانَ اللَّهِ﴾^(٦). ومن مراعاة^(٧) ٨٥ / المعنى قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾^(٨) وقال الفرزدق:

تعش فإن عاهدتني لا تخونني نكن^(٩) مثل^(١٠) من يا ذئب يصطحبان^(١١)

(١) الحصر، ز، ظ.

(٢) معطوف على (الضرب).

(٣) ... وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا... ﴿٢٥ الأنعام (٦).

(٤) ٤٠ يونس (١٠)، وانظر الصفحة السابقة هـ ٣.

(٥) ... أَفَأَنْتَ تَهْدِي الْعُمَىٰ وَلَوْ كَانُوا لَا يَبْصُرُونَ ﴿٤٣ يونس (١٠).

(٦) ... كَمَنْ بَاءَ بِسَخَطٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴿١٦٢ آل عمران (٣).

(٧) مراعات، ز.

(٨) ... أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٢ يونس (١٠).

(٩) تكن، د، ز.

(١٠) مثل مثل، د.

(١١) من قصيدة يخاطب فيها الذئب وأولها:

دعوت لناري موهنا فأتاني

وأطلس عسال وما كان صاحباً

وقبل الشاهد:

وقائم سيفي من يدي بمكان

فقلت له لما تكشر ضاحكاً

وقال امرؤ القيس:

فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها لما نسجتها من جنوب وشمال^(١)
«ما لم يعضد المعنى سابق» على الضمير (العائد^(٢)) سواء سبق على
الموصول كقوله^(٣):

= وبعده:

وانت امرؤ - يا ذئب - والغدر كنتها أخيين كانا أرضعا بلبان
ويروى: دفعت. رفعت. تعال. أطلس: أغبر. عسال: كثير الاضطراب في مشيه، من
العسلان. موهن: منتصف الليل تقريباً.

- الفرزدق ٢: ٨٦٩-٨٧٢؛ سيبويه ١: ٤٠٤؛ الفراء ٢: ١١١؛ المقتضب ٢: ٢٩٥،
٢٥٣: ٣؛ الكامل ١: ٣٢١؛ الخصائص ٢: ٤٢٢؛ المحتسب ١: ٢١٩، ٢: ١٤٥-١٤٦؛
الشمس ٢: ٣١١؛ ابن يعيش ٢: ١٣٢؛ شرح التسهيل ١: ٢٣٩؛ الكافية ١: ٨٩-٩٠؛
ابن النازم: ٢٣؛ المغني ٢: ٤٥٢؛ المقاصد ١: ٤٦١-٤٦٤؛ الأشموني ١: ١٥٣؛ السيوطي
٢: ٥٣٦-٥٣٧، ٨٢٩-٨٣٠؛ الهمع ١: ٨٧-٨٨؛ الدرر ١: ٦٤-٦٥.

(١) الثاني في معلقته، ومطعها:

قفنا نك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول وحومل
وبعد الشاهد:

ترى يعر الأرام في عرصاتها وقيعانها كأنه حب فلفل
الدخول، حومل، توضح، المقراة: مواضع. السقط: منقطع الرمل، سينه مثلثة.
اللوى: مستدق الرمل. يعف: يدرس. رسمها: آثارها، والضمير عائد على المنزل، وأنته
لتأويله بالدار. نسجتها: تعاقبت عليها. الأرام: الطباء البيض، المفرد: رثم.

- امرؤ القيس: ٧-٢٦؛ المنصف ٣: ٢٤-٢٥؛ السبع: ١٥-١١٢؛ شرح التسهيل
١: ٢٣٩؛ الرضي ٢: ٣٦٦؛ المغني ١: ٣٦٧-٣٦٨؛ السيوطي ١: ٤٦٣-٤٦٤؛ الهمع
١: ٨٧؛ الخزانة ٤: ٣٩٧-٤٠٦؛ الدرر ١: ٦٤.

(٢) سقطت من، ز، ظ.

(٣) جران العود: عامر بن الحرث بن كلفة - بفتح الكاف وضمها - أو كلدة النميري. شاعر
جاهلي أدرك الإسلام. لقب: جران العود؛ لقوله يخاطب زوجته:
خذنا حذرا يا ضرتي فإني رأيت جران العود قد كاد يصلح
يريد: سوطا قده من صدر جل مسن خوفها به. وقد غلب على اسمه حتى ذكره في
شعره:

وما لجران العود ذنب وما لنا ولكن جران العود مما نكلّف
وسماه الجوهري في الصحاح ٥: ٢٠٩١؛ المستورد. وغلط في ذلك.
- ابن قتيبة ٢: ٧١٨-٧٢٢؛ المقاصد ١: ٤٩٢؛ الخزانة ٤: ١٩٨-١٩٩.

وإن من النسوان من هي روضة^(١)
 أو لا كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحاً^(٢)﴾
 فيمن أنت (تعمل)^(٣). «فتختار^(٤) مراعاته» أي مراعاة المعنى على مراعاة
 اللفظ؛ لما حصل من الاعتضاد الذي قوى جانب المعنى، ولكنه^(٥) لم ينشأ عن
 ترك مراعاته محذور، فلم ينته إلى رتبة الوجوب، فجازت رعاية اللفظ أيضاً.
 «أو يلزم» بالجزم عطفاً على المجزوم من قوله: ما لم يعضد المعنى والمراد:
 أو لم يلزم. «بمراعاة اللفظ لبس أو قبح، فتجب مراعاة المعنى»:

(١) تهيج الرياض قبلها وتَصَوِّح
 ويروى: وليس بأسواء: فمنهن روضة تهيج الرياض حولها لانصوح والبيت من قصيدة
 أولها:

الا لا تغرن امرءاً نوفلية
 وقبل الشاهد:
 وأنقذني منها ابن روق وصوتها
 وولى به راد اليدين عظامه
 وبعده:
 جمادية أحمى حدائقها الندى
 ومزن تدليه الجناثب دلح
 نوفلية: درب من الامتشاط، وفي اللسان عن التهذيب: (شيء يتخذ نساء الأعراب من
 صوف، يكون في غلظ أقل من الساعد، ثم يحشى ويعطف، فتضعه المرأة على رأسها ثم تختمر
 عليه). التراثب: عظام الصدر، مفردها: تريبة. تهيج: تثور. تصوح: أصله تنصوح، تشقق،
 والمعنى على التشبيه. علاة قين: سندان حداد. صميدح: شديد. راد اليدين: سريعا.
 الدفق: السرعة، موائر: مضطربات. جنح: موائل. جمادية: مطرت في جمادى. أحمى: منع.
 دلح: ثقال.

— جران العود: ١-٩؛ شرح التسهيل ١: ٢٣٩؛ الصبان ١: ١٥٣؛ المقاصد
 ٤٩٢: ١-٤٩٧.

(٢) . . . نُؤْتِيهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا ﴿٣٣﴾.
 (٣) وهم: — من العشرة — أبو عمرو بن العلاء، نافع، ابن كثير، ابن عامر، عاصم، أبو جعفر،
 يعقوب، وقرأ حمزة والكسائي وخلف: (ويعمل).

— النشر ٢: ٣٤٨.

(٤) فيختار، د، ظ.

(٥) ولكن، ز، ظ.

أما صورة اللبس^(١) فنحو: أعط من سألك، لا من سألتك. يلحاق علامة التأنيث للفعل^(٢) الثاني؛ إذ لو لم تلحقها^(٣) - مع إرادتك للمؤنث - حصل الإلباس.

وأما القبح فمثل: من هي حمراء أمتك، فإنك لوراعيت اللفظ فقلت: من هو [أحمر^(٤) أمتك، أو من هو^(٥)] حمراء أمتك، لكان في غاية القبح، فتجب^(٦) رعاية المعنى.

«مطلقاً» سواء كانت الصفة مما يفرق بين مؤنثها ومذكرها بتاء التأنيث كمحسنة، أو لا كحمراء. «خلافاً لابن السراج في نحو: من هي محسنة أمك» فإنه لا يوجب رعاية المعنى، بل يجوز رعاية اللفظ والمعنى، فتقول^(٧) على مذهبه: من هي محسنة أمك، ومن هو محسن أمك، وشبهته أن (محسناً) شبيهه بمرضع^(٨) ونحوه من الصفات الجارية على الإناث بلفظ خال من علامة، بخلاف أحمر، فإن إجراءه على المؤنث لم يقع.

قال ابن هشام: والمصنف لما يمثل^(٩) بحمراء يقول: أمتك، وبمحسن أو محسنة يقول أمك، فليُنظر^(١٠) في وجه ذلك.

قلت: الأمر فيه سهل، وكأن الحامل [له^(١١)] على ذلك ذكر الأم بأحسن

(١) في اللبس، ز، ظ.

(٢) الفعل، د.

(٣) يلحقها، د.

(٤) حمراء، ز.

(٥) هذا ساقط من، د.

(٦) فيجب، د.

(٧) فيقول، ز.

(٨) موضع، ز، ظ.

(٩) مثل، د، تمثل، ظ.

(١٠) وليُنظر، د.

(١١) سقطت من، ظ.

صفاتها، من حيث هي أم مع رعاية الأدب في عدم مواجهة المخاطب بذكر ما يرجع إلى صفة جمال تتعلق^(١) بأمه، وأما الأمة فذكرها بما تمدح به من حيث هي أمة، وهو ما يرجع^(٢) إلى حسن لونها، وليس في ذكرها بذلك إخلال بالأدب، والأمر في ذلك قريب. «فإن حذف هي» وقيل: من محسن أمك. «سهل التذكير».

قال المصنف^(٣): أجاز ابن السراج (من هي محسن أمك، ومن محسن، فأما من محسن فقريب، وأما^(٤)) من هي محسن ففيه من القبح قريب مما في (من هي أحمر) فوجب اجتنابها.

وقد تلخص من كلام المصنف ثلاث مسائل:

إحداها^(٥) من هي حمراء أمتك، وضابطها أن تخبر عن الموصول بمبتدأ مغاير للفظه^(٦)، وتكون الصلة مبتدأ وخبراً، وذلك^(٧) الخبر لا يوافق خبر الموصول، إذا روعي لفظ الموصول، ولا يشبه ما يوافقفه، فهذه^(٨) يجب فيها مراعاة المعنى في جزأي الصلة جميعاً فيقال: من هي حمراء أمتك. وتمتنع^(٩) مراعاة اللفظ فيها معاً، فلا يقال: من هو أحمر أمتك، وفي الأول دون الثاني، فلا يقال: من هو حمراء أمتك، وعكسه، فلا يقال: من هي أحمر أمتك، كما أن مسألة الإلباس يتعين فيها رعي المعنى، ويمتنع رعي اللفظ، والعلة في المنع هنا القبح، وذلك في الثانية والثالثة من وجهين: تخالف^(١٠) الخبر والمخبر عنه في

(١) يتعلق، ز، ظ.

(٢) رجع، ز.

(٣) في شرح التسهيل ١: ٢٤٠.

(٤) ما بين الهلالين مكرر في، ز.

(٥) احدها، ظ.

(٦) للفظ، ز.

(٧) ذلك، ز.

(٨) هذه، ز، ظ.

(٩) ويمتنع، د.

(١٠) يخالف، د.

الصلة، وتخالفها^(١) في الموصول وخبره؛ لأن الصلة والموصول كشيء واحد، فكأنك حينئذٍ أخبرت عن موصول مؤنث بذكر أو بالعكس وعلته في الأولى القبح من الوجه الثاني فقط.

المسألة الثانية: من هي محسنة أمك، وضابطها كالتى قبلها، إلا أن الخبر هنا الواقع في الصلة يشبه ما يجوز فيه ذلك إذا روعي اللفظ، والحكم في هذه كالحكم في التى قبلها في وجوب تأنيث/جزءي الصلة مراعاة للمعنى، ومنع ٨٦ تذكيرهما، والمخالفة بينهما، إلا أن المسألة الأولى بلا خلاف، وهذه فيها خلاف ابن السراج، فإنه أجاز تأنيث المبتدأ حملاً على الخبر، وتذكير الخبر حملاً على اللفظ نظراً إلى مشابهة محسن لمرضع في الصورة، وعلى هذا فيمتنع عنده من هي منطلق ومن هي مستخرج ونحو ذلك مما لا يشابه ما يجري على المؤنث، وهو بلفظ التذكير، وينبغي أن يجوز عنده: من هي ظريف، ومن هي كريم أمتك، لشبه ظريف وكريم بجريح، وقتيل، بل يلزمه أن يجيز: من هي أحمر؛ لشبهه بمن هي أفضل، وهو قد منع هذه.

المسألة الثالثة: كالتى قبلها إلا أن العائد حذف، فهذه يقول فيها ابن السراج أيضاً: يجوز مراعاة اللفظ في الخبر، فيذكر، ووافق المصنف في هذه. «ويعتبر المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيراً» كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾^(٢).

«وقد يعتبر اللفظ بعد ذلك» نحو: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ، وَإِذَا تُلَىٰ عَلَيْهِ آيَاتُنَا﴾^(٣)...

(١) ويخالفها، د.

(٢) الآية ٨ البقرة (٢).

(٣) ﴿... وَلَىٰ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا فَبَسَّرَهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ ٦، ٧ لقمان

وفي البصريات^(١) لأبي علي الفارسي : قال النحويون في قراءة أبي عمرو^(٢) ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُمْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ^(٣)﴾ لوعكس ذلك لم يجز؛ لأنه يكون إلباساً بعد البيان، وأما إذا حمل على المعنى بعد الحمل على اللفظ فإنه يكون تفسيراً.

قال ابن هشام: انظر قوله (قال النحويون) فهو مقتض لبطلان مسألة المصنف.

قلت: مسألة المصنف هي اعتبار اللفظ أولاً، ثم اعتبار المعنى ثانياً، ثم اعتبار اللفظ ثالثاً. ومسألة الفارسي هي^(٤) اعتبار المعنى أولاً، ثم اعتبار اللفظ ثانياً. ولا يلزم من امتناع الثانية، امتناع الأولى فتأمله.

«وتقع «من» و«ما» شرطيتين» نحو: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ^(٥)﴾
﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا^(٦)﴾ «واستفهاميتين» نحو:
﴿مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ^(٧)﴾ ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ^(٨)﴾. «ونكرتين موصوفتين» نحو: مررت بمن معجب لك، ومررت بما معجب لك.

(١) القصرياي، ز، القصريات، ظ.

(٢) ابن العلاء.

(٣) ويعمل، د، وقراءته بالتأنيث، وانظر ٢: ٢٤٠.

(٤) في، د.

(٥) ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ... وَلَا يَجِدُ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ ٢٣ النساء (٤).

(٦) ... وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٢ فاطر (٣٥).

(٧) ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ... يَأْتِيكُمْ بِهِ...﴾ ٤٦

الأنعام (٦)؛ ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ... يَأْتِيكُمْ

بِضْيَاءٍ أَفَلَا تَسْمَعُونَ ﴿٧١﴾ ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ النَّهَارَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ

الْقِيَامَةِ... يَأْتِيكُمْ بِلَيْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٧٢ القصص (٢٨).

(٨) ٢٣ الشعراء (٢٦).

«ويوصف بـ«ما»^(١) على رأيي» كقولهم: لأمر ما جدع^(٢) قصير أنفه^(٣) أي
لأمر أي أمر، وهذه التي يعبر عنها بـ(الإبهامية)، ويتفرع^(٤) على الإبهام
الحقارة^(٥) نحو: أعطه شيئاً ما، والفخامة مثل:

..... لأمر ما يسود من يسود^(٦)

إذا^(٧) لم تجعل [ما^(٨)] مصدرية، والنوعية، نحو: اضربه ضرباً ما، وفي
الجملة تؤكد^(٩) ما أفاده تنكير الاسم قبلها.

- (١) وتوصف بمن، ز.
(٢) أعجمت الدال في، ز، ظ.
(٣) يروى لِمَكْرَما، والمثل في شأن قصير بن سعد اللخمي حين جدع أنف نفسه، ولجأ إلى الزباء ملكة الجزيرة وادعى أن عمر بن عدي ملك العراق ابن أخت جذيمة بن مالك بن نصر المعروف بالأبرش فعل به ذلك، وكان قصير يدبر خدعة للزباء كي يمكن عمراً منها ليقتلها ثاراً لحاله، وكانت استدرجته بحيلة حتى جاءت إليه وقتلته ثاراً لأبيها.
- الميداني ١: ٢٤٣-٢٤٦، ٢: ١٤٥.

- (٤) ويتفرغ، ز.
(٥) الخفارة، ظ.
(٦) صدره: «عزمت على إقامة ذي صباح».
القائل: أنس بن مدركة بن كعب الخثعمي (٣٥-٠٠هـ = ٦٥٥-٠٠م). يكنى:
أبا سفيان. شاعر جاهلي فارس. أدرك الإسلام وأسلم، ويقال: أنه عاش ١٤٥ سنة.
- الإصابة ١: ٧٢-٧٣؛ الخزانة ١: ٤٧٨، ٣: ٣٦٦. ونسبه في الصحاح إلى أنس بن نبيك، ونقل البغدادي عن ابن خلف أن الجاحظ نسبه إلى إياس بن مدركة الحنفي. ونقل البغدادي عن الفارسي في التذكرة أن قائل هذا البيت لم يقل غيره ونقل عن الأعرابي في فرحة الأديب أنه آخر أبيات أربعة، وقبله:

دعوت بني قحافة فاستجابوا
دعوت إلى الصباح فجاوبوني
فقلت: ردوا فقد طاب الورود
بورد ما ينهيه المديد
من الأضياف ترجتها الرعود
كان غمامة برقت عليهم
- سيبويه ١: ١١٦؛ المقتضب ٤: ٣٤٥؛ الخصائص ٣: ٣٢؛ الكشف ٤: ٧١٩؛
الصحاح ١: ٣٨٠؛ الشجري ١: ١٨٦؛ ابن يعيش ٣: ١٢؛ شرح التسهيل ٩٩: ب؛ الرضي
٢: ٥٤؛ الممع ١: ١٩٧؛ الخزانة ١: ٤٧٦-٤٧٨؛ الدرر ١: ١٦٨.

- (٧) ان، ز، ظ.
(٨) سقطت من، ز، ظ.
(٩) توكيد، ظ، لكن أهمل الياء.

قال المصنف^(١): والمشهور أنها زائدة منبهة على وصف لائق بالمحل، وهو أولى؛ لأن زيادتها عوضاً عن محذوف^(٢) ثابتة في كلامهم نحو: أما^(٣) أنت منطلقاً انطلقت، فزادوها عوضاً من كان، ونحو: حيثما تكن أكن، فزادوها عوضاً من الإضافة، وليس في كلامهم نكرة موصوف بها جامدة كجمودها إلا وهي مردفة بمثل الموصوف نحو: مررت برجل أي رجل، وطعمنا شاة كل^(٤) شاة، وهذا رجل ماشئت من رجل، فالحكم على (ما) المذكورة بالاسمية واقتضاء الوصفية حكم بما لا نظير له، فوجب اجتنابه. «ولا تزداد «من» خلافاً للكسائي» فإنه قال بزيادتها، ولم يتحاش من القول بالزيادة، مع كون (من) اسماً جرياً على قول أهل بلده الكوفيين: إن الأسماء يجوز أن تزداد، واستدل على مذهبه بقول حسان^(٥) رضي الله عنه:

فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد إيانا^(٦)

(١) في شرح التسهيل ١: ٢٤٢.

(٢) محذوف، ز.

(٣) ما، ز.

(٤) أي، د.

(٥) تبع الشارح غيره في هذه النسبة، ولكن ليس البيت في ديوانه، وقد نسب إلى غيره، فقليل: كعب بن مالك بن عمرو الأنصاري السلمي الخزرجي (٥٠-٥٨هـ = ٦٧٠-٦٧٠م) شاعر من كبار الصحابة، وفي وفاته خلاف.

— الجمحي ١: ٢٢٠-٢٢٣؛ الأغاني ١٦: ٢٢٦-٢٤٠؛ الإصابة ٣: ٣٠٢.

عبدالله بن رواحة بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي (٥٠-٥٨هـ = ٦٢٩-٦٢٩م). من أجلاء الصحابة — رضوان الله عليهم — استشهد في غزوة مؤتة.

— الجمحي ١: ٢٢٣-٢٢٦؛ الأمدي: ١٢٦-١٢٧؛ الإصابة ٢: ٣٠٦-٣٠٧.

بشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك. ولم أعرف عنه شيئاً.

(٦) روى السيوطي قبله:

نصروا نبيهم بنصر وليه فالله — عز — بنصره سمانا

يروى: (غير) بالجر وبالرفع، فعل الأول يخرج على وجهين:

(أ) (من) اسم نكرة، و(غير) صفته، والتقدير: على قوم غيرنا.

(ب) (من) زائدة، و(غير) مجرور بحرف الجر.

وعلى الثاني (من) اسم موصول و(غير) خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: من هو غيرنا. =

فيمن خفض (غيرنا) وبقول عترة:

يا شاة من قنص لمن حلت له^(١) حرمت عليّ وليتها لم تحرم^(٢)

فيمن رواه بـ (من) دون (ما)، وكقول^(٣) الآخر^(٤):

= كعب: ٢٨٩؛ سيبويه ١: ٢٦٩؛ ثعلب: ٣٣٠؛ الشجري ٢: ١٦٩، ٣١١-٣١٢؛
ابن يعيش ٤: ١٢؛ المقرب ١: ٢٠٣؛ شرح التسهيل ١: ٢٤٩، ١١٦: ب، ١٤٤ أ،
الرضي ٢: ٥٥؛ المغني ١: ١١٦، ٣٦٤-٣٦٥؛ المقاصد ١: ٤٨٦-٤٨٧؛ السيوطي
١: ٣٧٧-٣٧٨، ٢: ٧٤٣؛ الهمع ١: ٩٢، ١٦٧؛ الخزانة ٢: ٥٤٥-٥٤٦؛ الدرر ١: ٧٠،
١٤٥.

(١) ألحقت بالعجز في، ز.

(٢) من معلقته المعروفة ومطلعها:

هل غادر الشعراء من متردّم أم هل عرفت الدار بعد توهم

وقبل الشاهد:

بطل كأن ثيابه في سرحة يجذى نعال السّبب ليس بتوأم

وبعده:

فبعثت جاريتي فقلت لها اذهبي فتحسسي أخبارها لي واعلمي

متردّم: من الترديم، وهو الترقيع. بطل: بالجر - صفة لـ (حامي الحقيقة) في بيت

متقدم، وهو:

ومسكٌ سابعة هتكت فروجها بالسيف عن حامي الحقيقة معلم

(ثيابه) يروى: سلاحه. سرحة: شجرة طويلة. السبت: جلد البقر إذا دبع بالقرص.

توأم: من يولد معه آخر، وذلك يورث الوليد هزالاً. سابعة: واسعة. مسك السابعة: سيرها،

ويروى: ومشك، وهو حيث يربط جيب الدرع بسير.

معلم: وضع على نفسه علامة يعرف بها، وهي عادة الأبطال في الحروب. شاة: كنى بها

عن المرأة، وهو منادى مضاف إلى (من) أو (قنص) على الخلاف المذكور في (من). قنص:

صيد.

- عترة: ٢٠٦-٢٢٦؛ السبع: ٢٩٣-٣٦٦؛ الكشاف ٤: ٨٤؛ ابن يعيش ٤: ١٢؛

شرح التسهيل ١: ٢٤٣؛ الرضي ٢: ٥٥؛ المغني ١: ٣٦٦؛ السيوطي ١: ٤٧٩-٤٨٤،

٢: ٧٤٢؛ الخزانة ٢: ٥٤٩-٥٥٠.

(٣) ولقول، ز.

(٤) لا يعرف.

٨٧ / آل الزبير سنام المجد قد علمت ذلك القبائل والأثرون^(١) من عددا^(٢)

وأجيب بأن (من) في الأولين^(٣) نكرة موصوفة، أي على قوم غيرنا، وياشاة إنسان قنص، وهذا من الوصف بالمصدر للمبالغة، و(عدداً): إما صفة لـ (من) على أنه اسم^(٤) وضع موضع المصدر، وهو العدّ أي والأثرون^(٥) قوماً عدداً، أي قوماً معدودين. وإما معمول لـ (يعدّ)^(٦) محذوفاً صلة أو صفة لـ (من)، و(مَنْ) بدل من الأثرون.

فإن قلت: ذكر المصنف زيادة (من) مع الاختلاف فيها، وترك زيادة (ما) مع الاتفاق عليها، فما وجهه؟

قلت: فعل ذلك، لأن كلامه في (ما) الاسمية و(ما) الزائدة حرف، وأما (من) فاسم دائماً، حتى عند القائلين^(٧) بزيادتها. «ولا تقع» من «على ما^(٨) لا يعقل» في حال من الأحوال «إلا» في حال^(٩) كونه «منزلاً منزلة» أي منزلة من يعقل كقوله^(١٠):

(١) والأثرون، ز.

(٢) هذا البيت ينشده المؤلفون دون سابق أو لاحق.

— السبع: ٣٥٣؛ الشجري ٣١٢: ٢؛ الرضي ٥٥: ٢؛ المغني ١: ٣٣٦؛ السيوطي ٧٤٢: ٢؛ الهمع ١: ٩٢؛ الخزانة ٢: ٥٤٨—٥٤٩؛ الدرر ١: ٧٠.

(٣) الأوليتين، د.

(٤) صفة اسم، د.

(٥) والأثرون، ز.

(٦) سقط الجار من، د.

(٧) القائل، د.

(٨) من، ظ.

(٩) حالة، ز.

(١٠) أبي الفضل العباس بن الأحنف بن الأسود الحنفي (١٩٢—٠٠ هـ = ٨٠٨—٠٠ م). من شعراء الغزل، لم يخرج عنه إلى غيره من أغراض الشعر. أصله من اليمامة في نجد، ونشأ في بغداد، وبها أو بالبصرة مات. ديوانه مطبوع.

— ابن قتيبة ٢: ٨٢٧—٨٣١؛ الأغاني ٨: ٣٥٢—٣٧٥؛ الوفيات ٣: ٢٠—٢٧. ونسب

إلى مجنون بني عامر.

أسرب القطا^(١) هل من يعير جناحه؟ لعلي إلى من قد هويت أطيرو^(٢)
وقول امرئ القيس:

ألا عم صباحاً أيها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي^(٣)

فإنه خاطب في الأول، ونسب الإعارة، ونادى في الثاني، وهذا التنزيل أعم من أن يكون من المتكلم أو من غيره، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُوا^(٤) مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ^(٥)﴾ المراد الأصنام.

(١) الفطا، د.

(٢) من أبيات أولها:

أظن - وما جربت مثلك - أنما
وقبل الشاهد:
بكيت إلى سرب القطاحين مربي
وبعده:

وإلا فمن هذا يؤدي تحية
سرب القطا: جماعة منها. جدير: حقيق.

- العباس: ١٤٢-١٤٣؛ ابن الملوخ: ٦٤-٦٥؛ شرح التسهيل: ١: ٢٤٣؛ ابن مالك
١: ٧٢؛ ابن الناظم: ٣٣؛ ابن عقيل: ١: ١٢٩؛ المقاصد: ١: ٤٣١-٤٣٣؛ التصريح
١: ١٣٣-١٣٤؛ الأشموني: ١: ١٥١؛ الهمع: ١: ٩١؛ الدرر: ١: ٢٦٩.
(٣) مطلع قصيدة طويلة وبعده:

وهل ينعمن إلا سعيد مخلص
قليل الهموم ما يبنت بأوجال
عم، ويروي: ألا انعم، تحية جاهلية نسخها الإسلام بالسلام، والثانية أصل للأولى،
حذفت منها الألف والنون، ويقال: الأولى أصل، وفعلاها وعم من باب وعد، ومعناها واحد،
وهو الدعاء بالنعيم. العصر: - بضم العين والصاد - لغة في العصر بفتح العين وسكون
الصاد.

- امرؤ القيس: ٢٧-٢٩؛ سيبويه: ٢: ٢٢٧؛ الشجري: ١: ٢٧٤؛ ابن يعيش
٧: ١٥٣؛ المغني: ١: ٣٠٨؛ المقاصد: ١: ٤٣٣-٤٣٦؛ التصريح: ١: ١٣٣؛ الأشموني
١: ١٥١، ٢: ٢١٩؛ السيوطي: ١: ٣٤٠-٣٤٤، ٤٨٥-٤٨٦؛ الهمع: ٢: ٨٣؛ الدرر
٢: ١٠٧-١٠٨.

(٤) كذا بالألف في المصحف، وأما في نسخ التحقيق فبدونها.

(٥) ﴿... إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَنْ دُعَائِهِمْ غَائِلُونَ﴾ ٥ الأحقاف (٤٦).

وحقيقة المسألة أنه متى نسب إلى المسمى شيء، وذلك^(١) الكلام شأنه أن لا^(٢) ينسب نفيًا أو إثباتًا - إلا إلى العقلاء، أجري عليه حكم العاقل، وأما كون المعتقد لذلك المتكلم أو المخاطب أو غيرهما، فلا مدخل له فيما نحن فيه ألبتة.

قلت: وقد يقال في بيت امرئ القيس إن (من كان في العصر الخالي) مراد^(٣) به: الذي في العصر الماضي كائناً ما^(٤) كان ومن جملة ذلك الطلل، فيكون من القسم الذي يأتي، وهو قوله:

«أو مجامعاً له» أي لمن يعقل «بشمول^(٥)» نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ^(٦) مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ^(٧)﴾ و(من) [في السموات والأرض^(٦)] لفظ عام يشمل العاقل وغيره، ويدل على^(٨) إرادة الكل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ^(٩)﴾ ومثله: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ^(١٠)﴾ وهو شامل للإنسان والطائر^(١١) مثلاً. «أو اقتران» والمراد به أن لفظة^(١٢) من [قد^(١٣)] اقترنت بها لفظة أخرى اجتمع فيها العاقل وغير العاقل

-
- (١) في ذلك، ز.
 (٢) أفلا، ز.
 (٣) مرادا، د.
 (٤) من، د.
 (٥) شمول، م.
 (٦) سقطت من، د.
 (٧) ﴿... وَالطَّيْرُ صَافَاتٍ كُلُّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ ٤١ النور (٢٤).
 (٨) يدل، د.
 (٩) ﴿تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ... وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ ٤٤ الاسراء (١٧).
 (١٠) ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ... وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ٤٥ النور (٢٤).
 (١١) والظاهر، ز.
 (١٢) لفظ، د.
 (١٣) سقطت من، ز.

مثل: ﴿مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ^(١)﴾ و﴿مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ﴾ فإنهما اقترنا بـ (كُلُّ دَابَّةٍ) وهو شامل^(٢) للنوعين لا كلمة من. «خِلافاً لِقَطْرَب^(٣)» فإنه جوز إطلاق (من) على غير العاقل بلا شرط، استدلالاً بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ^(٤)﴾ وكأنه حملها على البهائم، ولا دليل فيه؛ لجواز أن تحمل^(٥) على الرقيق والبهائم؛ لأن الجميع خلق للمنافع، ولكن الأول أظهر. «و«ما» في الغالب لما لا يعقل وحده» نحو: أعجبني ما صنعته.

قال المصنف^(٦): واحترزت بقولي (في الغالب) من نحو قوله تعالى: ﴿مَا مَعَكُمْ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإَيْدِي^(٧)﴾ ومن قول بعض العرب: سبحان من سخركن لنا.

قلت: إنما يتم هذا لو كانت (ما) في المثال المذكور مستعملة للعاقل وليس كذلك؛ لما تقرر من منع إطلاق هذا اللفظ على الباريء سبحانه، وسننبه على أن التعبير بـ (ما لا يعلم) كان أولى من هذه العبارة.

وقد استدل على إطلاق ما على ذوي العقول بإطباق أهل العربية على قولهم: مَنْ لِمَا يَعْقِل. من غير تجوز في ذلك، حتى لو قيل: من لمن يعقل. كان لغواً من الكلام بمنزلة أن يقال: الذي^(٨) يعقل عاقل.

فإن قيل: ها هنا يجب أن يفرق بـ (ما) و (من)؛ لأن ما يعقل/معلوم أنه ٨٨ من ذوي العلم.

(١) أنظر (هـ ١٠) من الصفحة السابقة.

(٢) الشامل، ز، ظ.

(٣) محمد بن المستنير.

(٤) ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ...﴾ ٢٠ الحجر (١٥).

(٥) يحمل، د.

(٦) في شرح التسهيل ١: ٢٤٤.

(٧) ﴿قَالَ يَا إِبْلِيسُ... أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ﴾ ٧٥ ص (٣٨).

(٨) لذي، ظ.

قلنا: نعم لكن يعد اعتبار الصلة، أعني (يعقل)، فأما^(١) الموصول نفسه فيجب أن يعتبر مبهماً مراداً به شيء ما؛ ليصح في موقع التفسير بالنسبة^(٢) إلى من لا يعلم مدلول (من)؛ وليقع وصله مفيداً^(٣) غير لغو، فليتأمل كذا في حاشية التفزازاني على الكشاف^(٤) «وله» أي لما لا يعقل «مع من يعقل» نحو: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ^(٥)﴾.

وكان الجيد أن لوقال: وتقع على من يعقل مختلطاً بغيره. فإن الذي يحتاج إلى الاعتذار عنه إطلاقها على العاقل، وأما إطلاقها على غير العاقل فذلك أصلها، وقد تقدم، فالاختلاط إنما كان سبباً في إطلاقها على العاقل، لا سبباً لإطلاقها على غير العاقل. «ولصفات من يعقل» هذه^(٦) عبارة أبي علي^(٧)، وهو في كلام المصنف من ذكر الخاص بعد العام، فإن صفات من يعقل هي مما^(٨) يصدق عليه ما لا يعقل، فما ذكر هنا [هو^(٩)] بعض ما تناوله^(١٠) العام المذكور أولاً، ومثلوا ذلك بقوله تعالى: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ^(١١)﴾.

وفي الكشاف^(١٢): وقيل: ما طاب^(١٣) ذهاباً إلى الصفة.

(١) وأما، د.

(٢) وبالنسبة، ز.

(٣) ويقع في وصلة مقيد، د.

(٤) للزمخشري.

(٥) ﴿... وَالْمَلَائِكَةُ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ ٤٩ النحل (١٦).

(٦) وهذه، د.

(٧) الفارسي.

(٨) سقط الجار من، د.

(٩) سقطت من، د.

(١٠) يتناوله، د.

(١١) ﴿وَأِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى... مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ...﴾ ٣ النساء (٤).

(١٢) (١٢) ١: ٤٦٧، وزاد: ولأن الإناث من العقلاء يجري مجرى غير العقلاء. ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ مَا

مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾.

(١٣) زاد هنا في (د) (ذكر) ولا معنى لها وليست في الكشاف.

قال التفتازاني: يعني استعملت كلمة ما في النساء، مع اختصاصها أو غلبتها في غير ذوي العقول، لأن هذه التفرقة إنما هي إذا أريد الذات، وأما إذا أريد الوصف كما تقول^(١): - في (الاستفهامية^(٢)) - ما زيد؟ أي أفاضل أم كريم؟ وفي الموصولة أكرم ماشئت من هؤلاء الرجال، أي القائم أو القاعد^(٣) أو نحو ذلك، فهو بكلمة^(٤) ما بحكم الوضع على ما ذكره المصنف - يعني الزمخشري - وصاحب المفتاح^(٥) وغيرهما، وإن أنكره البعض، وها هنا المراد الصفة، أي انكحوا الموصوفة بأي صفة أردتم من البكر والثيب والشابة والنسبية والجميلة، وأضداد ذلك إلى غير ذلك من الأوصاف، وقيل: المراد الموصوفة بانتفاء التحرج^(٦) والتضييق في تزوجها. وقد خفي معنى قوله: ذهاباً إلى الصفة. على بعض الأفاضل، فذهب إلى أن معناه أن المراد [به^(٧)] الوصف المأخوذ من المذكور بعد (ما)، فمعنى (ما طاب) الطيب، وهو صادق على العاقل وغيره. ومعنى (ما سخركن) المسخر^(٨). وأنت خير بأن السؤال لا يسقط بمجرد ذلك إلى هنا كلام التفتازاني.

ولو عبر المصنف بـ (من يعلم^(٩)) ليشمل^(١٠) نحو: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ^(١١)﴾

(١) يقول، ز.

(٢) ليست في نسخ التحقيق، ولكن لا يستقيم الكلام إلا بها، بدليل المعطوف: (وفي الموصولة).

(٣) عطفت بالواو في، د.

(٤) سقط الجار من، د.

(٥) يعني: مفتاح العلوم، وصاحبه: السكاكي أبو يعقوب يوسف سراج الدين بن أبي بكر بن محمد بن علي (٥٥٥-٦٢٦ هـ = ١١٦٠-١٢٢٩ م). من أهل خوارزم، ومن علماء العربية واشتهر بكتابه: مفتاح العلوم في النحو والصرف والعروض والقافية والمعاني والبيان والبدیع، وهو مطبوع.

- معجم الأدباء ٢٠: ٥٨-٥٩؛ البغية ٢: ٣٦٤؛ الشذرات ٥: ١٢٢؛ كشف الظنون

. ١٧٦٢: ٢.

(٦) التخريج، د.

(٧) سقطت من، ز.

(٨) المسخرات، ز.

(٩) يعمل، ز.

(١٠) يشمل، ز، ظ.

(١١) ﴿... كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ ١٧ النحل (١٦).

ونحو: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾^(١)، لكان أولى من تعبيره بـ (من يعقل)؛ إذ لا يطلق عليه تعالى أنه عاقل^(٢). «وللمبهم أمره» كأن ترى شبحاً^(٣) تقدر إنسانيته وعدم إنسانيته، فتقول: أخبرني ما هنالك، وكذا لو علمت إنسانيته واستبهم عليك حاله بالنسبة إلى الذكورة والأنوثة، ومنه: ﴿رَبِّ﴾^(٤) [إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا]^(٥) قاله المصنف^(٦).

وعلى الجملة^(٧)، إذا لم يكن للمتكلم التفات إلا إلى الشيء، من حيث هو، فجعله^(٨) متعلق الحكم من غير أن يعتبر وصفاً زائداً على ذلك، فإنه [إنما^(٩)] يأتي^(٩) بـ (ما) نحو: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾^(١٠) فإن الهم إنما كان على مخالفة الأمر بالسجود، لا لذلك مع كون المسجود له عاقلاً، ونحو: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ المراد أنها جعلت ما في بطنها، وثمره فؤادها خادماً للمسجد، ولم تقصد^(١١) إذ ذاك ذكوره^(١٢) من أنوثته^(١٣)، وكذا المراد بقوله: انظر إلى ما ظهر، انظر إلى هذا الشيء [الذي ظهر^(١٤)] كائناً ما كان.

(١) الشمس (٩١).

(٢) لم يذكر السارح علة ذلك، والذي عليه السلف أنه - سبحانه - لا يوصف إلا بما جاء به القرآن الكريم والسنة المطهرة، ولم يرد فيها وصفه بذلك، فيتعين الوقوف عندما جاء فيهما، والسكوت عما سواه.

(٣) شيخا، ز.

(٤) سقطت من، ز.

(٥) ﴿إِذْ قَالَتْ امْرَأَةٌ عِمْرَانَ... فَتَقَبَّلَ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ ٣٥ آل عمران (٣).

(٦) في شرح التسهيل ١: ٢٤٤.

(٧) وبالجملة، ظ.

(٨) جعله، د.

(٩) يأتي، ز.

(١٠) ﴿قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ... أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ﴾ ٧٥ ص (٣٨).

(١١) يقصد، د، ز.

(١٢) ذكوريته، ز، ظ.

(١٣) أنوثيته، ز، ظ.

(١٤) سقطت من، د.

«وأفردت» (ما) «نكرة» خالية عما تقدم، من كونها موصولة أو موصوفة، أو شرطية أو استفهامية، وهذه [هي^(١)] التي تسمى تامة، وتقع في ثلاثة أبواب:

أحدها: التعجب نحو: ما أحسن زيداً، المعنى^(٢) شيء حسن زيداً، جزم بذلك جميع البصريين، إلا الأخفش فجوزه، وجوز أن تكون^(٣) معرفة موصولة، والجملة بعدها صلة لا محل لها من الإعراب، وأن تكون نكرة ٨٩ موصوفة، والجملة بعدها في موضع رفع نعتاً لها، وعليها فخير المبتدأ محذوف وجوباً تقديره^(٤): شيء عظيم، ونحوه.

الثاني: باب (٥) نعم وبئس نحو: غسلته غسلًا نِعْمًا، ودققته دقًّا نِعْمًا، أي نعم شيئاً، ف (ما) نصب على التمييز عند كثير من المتأخرين، منهم الزمخشري، وسيأتي فيه كلام إن شاء الله تعالى.

الثالث: قولهم: — إذا أرادوا المبالغة في الإخبار عن أحد بالإكثار^(٦) من فعل كالكتابة — إن زيداً مما أن يكتب، أي انه من أمر كتابة^(٧)، أي أنه مخلوق من أمر، ذلك الأمر هو الكتابة^(٨)، ف (ما) بمعنى شيء، وأن وصلتها^(٩) في موضع خفض بدلاً منها، والمعنى بمنزلة في: ﴿خَلِقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَجَلٍ^(١٠)﴾ (جعل^(١١)) لكثرة عجلته كأنه خلق منها وزعم السيرافي وابن خروف وتبعهما

(١) سقطت من، ز، ظ.

(٢) بمعنى، د.

(٣) يكون، د، ز.

(٤) أهملت التاء في، د.

(٥) في باب، د.

(٦) بالانكار، ز.

(٧) كناية، ز.

(٨) الكناية، ز، ظ.

(٩) سقط العاطف من، د.

(١٠) ﴿... سَأُورِيكُمْ آيَاتِي فَلَا تَسْتَعْجِلُونَ﴾ ٣٧ الأنبياء (٢١).

(١١) عجل، ز.

ابن مالك^(١) ، ونقله عن سيبويه أنها معرفة تامة، بمعنى الشيء، وأن وصلتها^(٢) مبتدأ، والظرف خبره، والجمله خبر لأن.

قال ابن هشام^(٣) : ولا يتحصل للكلام معنى طائل على هذا التقدير. «وقد تساويها^(٤) (مَنْ) عند أبي علي^(٥)» فتكون^(٦) نكرة تامة، قال ذلك في قول الشاعر^(٧) :

..... ونعم من هو في سر وإعلان^(٨)

فزعم أن الفاعل مستتر ومن تمييز^(٩)، وقوله (هو) مخصوص بالمدح، فهو مبتدأ خبره ما قبله، أو خبر لمبتدأ محذوف.

وقال غيره: (من) موصول^(١٠) فاعل، وقوله (هو) مبتدأ، وخبره^(١١) (هو)

(١) أفرده الدماميني بترجمة مطولة في أول الكتاب.

(٢) سقط العاطف من، ز.

(٣) في مغني اللبيب ١: ٣٢٩، وكلام الدماميني على الآية «خُلِقَ الْإِنْسَانُ...» منقول بنصه عن هذه الصفحة.

(٤) تساويها، ز.

(٥) الفارسي.

(٦) فيكون، ظ.

(٧) لم أقف على اسمه.

(٨) صدره: «ونعم مزكاً من ضاقت مذاهبه».

وقبل الشاهد:

وكيف أرهب أمراً أو أراع له وقد زكأت إلى بشر بن مروان

أراع: مبني للمجهول، أي أفرع وأخاف. زكأت: لجأت. بشر بن مروان: ابن الحكم بن أبي العاص، جواد ولي إمرة العراقيين لأخيه عبدالملك، مات سنة ٧٥ هـ.

— شرح التسهيل ١: ٢٤٤ - ٢٤٥، ١٤٠؛ ابن مالك ١: ٤٩٢؛ الرضي

٣١٧: ١؛ المغني ١: ٣٦٥-٣٦٦، ٤٨٦: ٢، ٤٨٨، ٤٨٩؛ المقاصد ١: ٤٨٧-٤٨٨؛

الآشموني: ١: ١٥٥؛ السيوطي ٢: ٧٤١-٧٤٢؛ الهمع ١: ٩٢، ٢: ٨٦؛ الخزانة

١١٥: ١١٧؛ الصبان ٣: ٣٥؛ الدرر ١: ٧٠، ٢: ١١٤.

(٩) تميز، د.

(١٠) موصوله، د.

(١١) خبره، ز، ظ.

آخر محذوف على حد قوله (١):

..... وشعري شعري (٢)

والطرف متعلق بالمحذوف، لأن فيه معنى الفعل، أي ونعم من هو الثابت في حالتي السر والعلن.

قال ابن هشام (٣): ويحتاج إلى تقدير (هو) ثالث يكون مخصوصاً بالمدح.

قلت: ويحتاج إلى تقدير (هو) رابع، على القول بأن المخصوص خبر (٤) مبتدأ محذوف.

«وقد تقع (الذي) مصدرية» فلا يعود عليها (٥) شيء، [وقد (٦)] تأول

عليه يونس (٧): ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهَ عِبَادَهُ﴾ (٨).

(١) أبي النجم العجلي.

(٢) من أرجوزة يقول فيها:

أنا أبو النجم وشعري شعري
من كلمات باقيات الحر
مع العفاريت بأرض قفر
شعري ما أجن صدري
تنام عيني وفؤادي يسري
.....

— الكامل: ٤٢: ١؛ الخصائص: ٣: ٣٣٧؛ المنصف: ١: ١٠، ٣٥٧؛ الكشف: ٤: ٤٥٨؛

الشجري: ١: ٣٤٤؛ التبريزي: ١: ١٠٠، ٢٨١، ٤: ١٥٨؛ ابن يعيش: ١: ٩٨، ٩: ٨٣؛

الرضي: ١: ٩٧، ١٢٤؛ المغني: ١: ٣٦٦، ٢: ٤٨٨، ٧٣٤؛ الأشموني: ١: ١٥٥؛ الهمع

: ١: ٦٠، ٢: ٥٩؛ الخزانة: ١: ٢١١؛ العباسي: ١: ١٠؛ الدرر: ١: ٣٥، ٢: ٧٦.

(٣) في مغني اللبيب: ١: ٣٦٦ وكلام الدماميني على البيت (ونعم من هو...) منقول عن هذه الصفحة بنصه.

(٤) خيرا، ز.

(٥) عليه، د.

(٦) سقطت من، ز، ظ.

(٧) ابن حبيب.

(٨) ﴿... الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ...﴾ ٢٣ الشورى (٤٢).

قال الفارسي: وعليه ﴿وَحُضَّتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾^(١) أي كخوضهم. ولا يعود إلى (الذي) شيء، لأنها في مثل هذا حرف، وهذا مذهب الفراء^(٢) في قوله: ﴿تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾^(٣) فجعلها مصدرية، و(أحسن) فعلاً ماضياً مسنداً إلى ضمير موسى، والتقدير: تماماً على إحسانه، واختاره المصنف^(٤) وسبقه إلى اختياره ابن خروف، وحكي عن الفراء أنه سمع بعض العرب يقول: أبوك بالجارية الذي يكفل. ف(الذي)^(٥) يكفل) مبتدأ بمتزة ﴿وَأَنْ تَصُومُوا﴾^(٦) و(بالجارية) خبره، والمعنى: كفاله استقرت بالجارية، [كما قالوا: - أيضاً - ما يكفلك^(٧)]. ولولا^(٨) هذا التأويل لزم محذوران: أن تعلق^(٩) الباء بـ(يكفل)، وإنما يتعدى بنفسه. وتقدم معمول الصلة على الموصول.

وأجيب: بأن التقدير أبوك كفيل بالجارية، فحذف الخبر وأبدل منه الذي.

وأما ﴿وَحُضَّتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ فتوجيه الاستدلال به أنه لو كان موصولاً اسماً لاحتاج^(١٠) إلى عائد، وليس مقدراً؛ لأنه لا يتعدى، فيقال: حذف مفعوله

(١) ﴿كَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا فَاسْتَمْتَعُوا بِخَلْقِهِمْ فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخَلْقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِخَلْقِهِمْ... أُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ ٦٩ التوبة (٩).

(٢) قال بذلك في معاني القرآن ١: ٣٦٥، وجوز أن يكون (أحسن خبر مبتدأ محذوف، وأن يكون صفة للموصوف).

(٣) ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ... وَتَفْصِيلاً لِكُلِّ شَيْءٍ وَهَدَىٰ وَرَحْمَةً لِّعَلَّهُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ﴾ ١٥٤ الأنعام (٦).

(٤) في شرح التسهيل ١: ٢٤٥.

(٥) والذي، ز.

(٦) ﴿... فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ١٨٤ البقرة (٢).

(٧) ساقط من، د.

(٨) لولا، ز، ظ.

(٩) أهملت القاف في، د.

(١٠) لا احتاج، ز.

وهو العائد فلم يبق إلا أن يكون العائد هو ضمير الفاعل المصرح به، وإذا قدر كذلك لم يتطابق (الذي) وعائده المذكور، لأن (الذي) مفرد، وعائده جمع.

وأجيب: بأن (الذي) جمع في المعنى: إما على أنه صفة لجمع في المعنى، مفرد في اللفظ، أي كالفریق أو كالجمع^(١) الذين خاضوا، فإفراد الموصوف لفظاً اقتضى صحة التعبير بـ(الذي) وجمعه معنى اقتضى عود الضمير مجموعاً. وإما على أن (الذي) بمعنى الذين، كما في قوله^(٢):

وإن الذي حانت بفلج^(٣) دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد^(٤)

والفرق بين هذا والذي^(٥) قبله أن لفظ الذي لا تجوز^(٦) فيه على الأول^(٧)، / وأنه لا حذف موصوف على الثاني. وإما على أن الذي واقع على ٩٠ حدث هو الخوض، ويكون العائد محذوفاً، وهو ضمير المفعول المطلق.

وأما ﴿تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ^(٨)﴾ فقد تؤول على أن فاعل (أحسن) ضمير راجع إلى الله تعالى، وعائد (الذي) محذوف، والتقدير: على الذي أحسنه الله، والأصل: تماماً على الإحسان الذي أحسنه الله [إليه^(٩)].

«وموصوفة^(١٠) بمعرفة» نحو: مررت بالذي الفاضل «أو شبهها^(١١) في

(١) كالجميع، ظ.

(٢) الأشهب بن رميلة أو الحرث بن محفص.

(٣) بفلج، د.

(٤) مر في ٢: ١٩٠.

(٥) وما، د.

(٦) يجوز، د.

(٧) الأولى، د.

(٨) انظر ٢: ٢٥٨.

(٩) سقطت من، ز.

(١٠) النكرة موصوفة، ز.

(١١) عطف بالواو في، د.

امتناع لحاق^(١) «أل» فيقال: مررت بالذي [أخيك، وبالذي^(٢)] مثلك، وبالذي خير منك، وعليه خرج: ﴿تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ^(٣)﴾ فجعل (أحسن) أفعل تفضيل مجروراً بالفتحة صفة للذي، وعلى هذا فلا يقال: مررت بالذي قائم، وهذا الذي ذكره المصنف من وقوع (الذي) موصوفة بمعرفة أو شبهها في امتناع لحاق (أل)، هو^(٤) مذهب الفراء وأبي علي الفارسي، قال المصنف^(٥): وهو الصحيح^(٦)، وبه أقول.

-
- (١) الحاق، د.
 (٢) ما بين المعقوفين ساقط من، د.
 (٣) مرت في الصفحة السابقة.
 (٤) قال هو، د.
 (٥) في شرح التسهيل ١: ٢٤٥.
 (٦) صحيح، د.

«فصل»: يذكر فيه الكلام على أي موصولة كانت أو غير موصولة.
 «وتقع^(١) «أي» شرطية» نحو: ﴿أَيَّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾^(٢) ﴿أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾^(٣) . «واستفهامية» نحو: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا﴾^(٤) ، ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾^(٥) ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ﴾^(٦) . «وصفة لنكرة مذكورة^(٧)» كقوله^(٨) :

دعوت امرءاً أي امرىء فأجابني فكنت وإياه ملاذا وموثلاً^(٩)

قال الفارسي في القصريات^(١٠) : إذا قلت [مررت^(١١)] برجل أي رجل، فرجل الأول غير الثاني، لأن الأول واحد والثاني جنس، لأن أياً بعض ما تضاف

(١) تقع، ز، ظ.

(٢) ﴿قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ... وَلَا تَجْهَرُوا بِصَلَاتِكُمْ وَلَا تَخَافُوا بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ ١١٠ الإسراء (١٧).

(٣) ﴿قَالَ ذَلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ... وَاللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾ ٢٨ القصص (٢٨).

(٤) ﴿وَإِذَا مَا أَنْزَلْنَا سُورَةً فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ... فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ ١٢٤ التوبة (٩).

(٥) ٥٠ المرسلات (٧٧).

(٦) ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا... إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ٨١ الأنعام (٦).

(٧) موصوفة مذكورة، ز، ظ، لكن شطبت الزيادة من الثانية.

(٨) مجهول.

(٩) لم أقف له على مزيد، وهو في شرح التسهيل ١: ٢٤٨؛ الهمع ١: ٩٢؛ الدرر ١: ٧٠-٧١.

(١٠) مسائل في النحو أملاها على تلميذه أبي الطيب محمد بن طوس القصري، فسُميت به، ومات شاباً. كشف الظنون ٢: ١٦٧٠.

(١١) سقطت من، د، ز، وهي في (ظ) مضافة بين السطرين.

إليه. «غالباً» راجع إلى (مذكورة) واحترز به من (١) النكرة الموصوفة المحذوفة، كقول الفرزدق:

إذا حارب الحجاج أي منافق علاه بسيف كلما مر يقطع (٢)
أراد منافقاً أي منافق.

قال المصنف (٣): وهذا في غاية الندور؛ لأن المقصود بالوصف [بأي (٤)]
التعظيم (٥)، والحذف مناف لذلك. «وحالاً لمعرفة» كقوله (٦):

فأومات (٧) إيماء خفياً لحبتر (٨) فله عينا حبتر (٩) أيما فتى (١٠)

(١) عن، د.

(٢) خامس أبيات خمسة مدح بها الحجاج جاءت في ديوانه، وأولها:

لقد ضرب الحجاج ضربة حازم
كبا جندُ إبليس لها وتضعضوا
وقبل الشاهد:

فلم يدع الحجاج من ذي عداوة
تضعضوا: خضعوا ودلوا. يستكين: يخضع، ماضيه: استكان، الألف والسين والتاء
زوائد، وعينه واو.

— الفرزدق ٢: ٥١٥؛ شرح التسهيل ١: ٢٤٨؛ الممع ١: ٩٣؛ الدرر ١: ٧١.

(٣) في شرح التسهيل ١: ٢٤٨، ولفظه: (وأشرت بقولي: (مذكورة غالباً) إلى ندور قول
الفرزدق...).

(٤) سقطت من، د.

(٥) التعميم، ظ.

(٦) الراعي النميري: أبو جندل عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل (١٠٠-٩٠هـ =
٧٠٩-٧٠٠م) من غير بن عامر بن صعصعة. شاعر فحل في الطبقة الأولى من الإسلاميين عند
الجمحي. نصر الفرزدق على جرير فأسكنه الثاني، فلم يعد. لقب: الراعي، لأنه أكثر في
شعره من وصف الإبل ورعاتها.

— الجمحي ١: ٢٩٨-٢٩٩، ٥٠٢-٥٢١؛ ابن قتيبة ١: ٤١٥-٤١٨؛ الأغاني

٢٤: ٢٠٥-٢١٨؛ الأمدي: ١٢٢؛ الخزانة ١: ٥٠٤.

(٧) فأومان، ز.

(٨) لحبقر، د.

(٩) فسها حبقر، د، لكن السين بسنة واحدة.

(١٠) نزل بالراعي ضيف ليلاً في سنة مجدية، وكانت إبل الراعي عازبة، فأشار بخفية إلى ابن أخته
أو غلامه حبتر أن اذبح ناقة الضيف ففعل، فقرى الضيف، فلما أصبح وجاءت إبله أعطاه =

أنشده المصنف بنصب (أي) على الحال، وأنشده غيره بالرفع، على أنه مبتدأ أو خبر^(١) مبتدأ، والتقدير: أي فتى هو، [أو هو أي فتى^(٢)] و(أي) في هذين الوجهين - أعني كونها صفة، وكونها حالاً - دالة على معنى الكمال، باعتبار ما تضاف إليه: فإن أضيفت إلى مشتق - كما في قولك: مررت بفارس أي فارس - فهي للكمال في الفروسية، والثناء على الموصوف خاص بهذه الجهة^(٣). وإن أضيفت إلى غير مشتق - كما في قولك: [مررت^(٤)] برجل أي رجل - فهي للكمال في الرجولية، والثناء على الموصوف عام في كل ما يمدح به الرجل، وإنما لم توصف بها المعرفة؛ لأنها لو أضيفت إلى معرفة كانت بعضاً مما تضاف إليه، وذلك لا يتصور في الصفة.

= مثلها وأخرى معها، فكان الراعي يعبر بذلك ويحجب عنه، ومن ذلك قصيدة شاهدنا منها، ومطلعها:

عجبت من السارين والريح قرّة
إلى ضوء نار بين فردة فالرحا
وقبل الشاهد:
فأبصرتها كوماً ذات عريكة
هجاناً من اللاتي تمتعن بالصوى
وبعده:

وقلت له ألصق بأبيس ساقها
فإن يجبر العرقوب لا يرقاً النسا
قرة: باردة. فردة: موضع. الرحا: اسم جبل بين البصرة واليمامة. كوماً: ناقة ذات سنام عظيم. عريكة: سنام. هجان: بيضاء. (الصوى) يروى: بضم الصاد، جمع صوة: ما غلظ من الأرض، وبفتحها من صوى الضرع، أي لم يبق فيه لبن، ويروى: بالصرى: بقية اللبن في الضرع.

أبيس ساقها: ما قل عليه اللحم. يرقا: يجف. النسا: عرق يخرج من الورك فيستبطن الفخذين ثم يمر بالعرقوب حتى يبلغ الحافر.

- الراعي: ١٧٤-١٧٩؛ سيويه ٣٠٢:١؛ الكامل ٣:١٢١٠؛ الحماسة ٤:٧٣-٧٧؛ شرح التسهيل ١:٢٤٨؛ ابن مالك ١:٧٧؛ الرضي ٢:٣١٠؛ الجمحي ١:٥١٧-٥٢١؛ ابن عقيل ٢:٥٤؛ المقاصد ٣:٤٢٣-٤٢٧؛ الأشموني ١:١٦٨، ٢:٢٦٢؛ الهمع ١:٩٣؛ الخزانة ٤:٩٨-١٠٠؛ الدرر ١:٧١.

(١) عطفت بالواو في، د.

(٢) سقطت من، ز، ظ.

(٣) الصفة، د.

(٤) سقطت من، د.

«ويلزمها» أي يلزم (أياً) «في هذين الوجهين» وهما: وقوعها صفة، ووقوعها حالاً «الإضافة لفظاً ومعنى» بحيث لا يجوز الانفكاك عنها أصلاً. «إلى ما يماثل الموصوف لفظاً ومعنى» نحو: مررت برجل أي رجل - «أو معنى لفظاً» نحو: رأيت رجلاً أي إنسان، قيل (١) وإنما قاله بمحض (٢) القياس، ولا يعلم له فيه سماع. يريدون: في حال كونها صفة.

قال ابن هشام: وهو قياس جيد، لأنها كالواقعة حالاً في المعنى، وتلك تضاف إلى مخالف ذي (٣) الحال: كمررت بعبد الله أي رجل.

فإن قلت: قد قررت أن المراد بالوجهين: وقوعها صفة، ووقوعها حالاً، ٩١ فكيف يلائم هذا قوله: (إلى ما يماثل الموصوف)/ وهذا خاص بوقوعها صفة!!

قلت (٤): لم يرد بالموصوف المتبوع بتابع هو صفة، بل أراد ما علق به وصف، فهذا (٥) أعم من أن يكون ذا حال أو صفة تابعة، فشم (٦) الوجهين، وحصلت الملازمة (٧).

وبقي على المصنف أن يقول: ووصلة لنداء ما فيه (أل) فيلزمها حرف التنبيه (٨). والاعتذار عن ذلك بأنه ذكره في باب النداء، معارض بأنه قد ذكر وقوع (أي) الشرطية في باب الشرط، فهلا استغنى بذلك هنا!! وإنما هذا مقام استيفاء أقسام (٩) الشيء، فلا ينبغي أن يغادر منها شيء. «وقد يستغنى في الشرط والاستفهام بمعنى الإضافة، إن علم المضاف إليه» نحو: «أيّاً

(١) قيل، ز.

(٢) بمحضر، ز.

(٣) ذوى، ظ.

(٤) قلنا، د.

(٥) فهو، د.

(٦) فيشم، د.

(٧) الملازمة، د، ز، ظ.

(٨) التشبيه، د.

(٩) لأقسام، د.

مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى^(١) ﴿ هذا في الشرط، وفي حديث ابن مسعود^(٢): «سألت رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: أي الأعمال أحب إلى الله؟ قال: للصلاة لوقتها. قال: قلت ثم أي؟ قال: برّ الوالدين. قلت^(٣): ثم أي؟ قال: الجهاد في سبيل الله^(٤). فهذا في الاستفهام.

«وأيّ فيهما» أي في الشرط والاستفهام «بمنزلة كل مع النكرة، وبمنزلة بعض مع المعرفة» ولهذا تقول^(٥): أي غلامين أتيا؟ وأي^(٦) غلمان^(٧) أتوا^(٨)؟ برعاية حال المضاف إليه، كما إذا صرح بلفظ كل مضافاً^(٩) إلى النكرة. وتقول^(١٠): أي الغلامين أتى؟ (وأي الغلمان^(١١) أتى^(١٢))، كما تقول ذلك عند التصريح بلفظ بعض^(١٣). وكذا في الشرطية، تقول^(١٤) أي رجل تضرب

(١) مرت في ٢: ٢٦١.

(٢) أبو عبدالرحمن عبدالله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي (٣٢-٣٠٠هـ = ٦٥٣-٦٠٠م). لزم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وخدمه. أول من جهر بالقرآن في مكة. شهد بدرًا وما بعدها. ولي بيت مال الكوفة. يعرف بـ(ابن أم عبد).

- الحلية ١: ١٢٤-١٣٩؛ الغاية ١: ٤٥٨؛ الاستيعاب ٢: ٣١٦-٣٢٤؛ الإصابة

٢: ٣٦٨-٣٧٠.

(٣) فقلت، د.

(٤) أخرجه البخاري ١: ٩٣، ٤: ١٢، ١٣، ٨: ٣؛ ومسلم ١: ح ٨٥ (عام) ١٣٧، ١٣٩ (خاص)؛ والترمذي ١: ح ١٧٣، وليس في هذه الروايات: (في وقتها)، بل: (لوقتها) أو (على وقتها)، وعند الترمذي: (على مواقيتها) (وماذا) مكان (ثم أي). وما عدا ذلك فمتقارب.

(٥) يقول، ز.

(٦) سقط العاطف من، ز، ظ.

(٧) علمان، ظ.

(٨) اتوا، ظ.

(٩) مضاف، ز.

(١٠) ونقول، د.

(١١) العلمان، د.

(١٢) ما بين الهلالين مكرر في، ز.

(١٣) بعض وكل، ز، ظ، لكن شطبت الزيادة في الثانية.

(١٤) يقول، ز.

أضربه، وأي رجلين تضرب أضربهما، وأي رجال تضرب أضربهم، وأي الرجلين تضرب أضربه، وأي الرجال تضرب أضربه (١).

«ولا تقع (٢)» أي (٣) «نكرة موصوفة، خلافاً للأخفش» فإنه أجاز وقوعها كذلك نحو: مررت بأبي معجب لك، وهذا هو الذي جزم به ابن الحاجب.

وأخرج المصنف بقوله: (نكرة) نحو: يا أيها الرجل، فإن (أيأ) هنا موصوفة، ولكنها معرفة. «وقد يحذف ثالثها في الاستفهام» كقول الفرزدق:

تنظرت نصراً (٤) والسماكين أيهما علي من الغيث استهلت مواطره (٥)
«وتضاف فيه» أي في الاستفهام «إلى نكرة بلا شرط» نحو: أي رجل (٦) عندك؟.

«وإلى المعرفة بشرط تثنية» نحو: أي الرجلين عندك؟ أو أيهما (٧)

(١) أضربهم، ز.

(٢) يقع، ظ.

(٣) أيأ، ظ.

(٤) نسرأ، د، ز، ظ، وهو تصحيف أوقع فيه الجهل بمناسبة القصيدة وذكر السماكين، وقد وقع هذا التصحيف في شرح الكافية لابن مالك.

(٥) الثالث في قصيدة مدح فيها نصر بن سيار، وأولها:

كيف تخاف الفقر يا طيب بعدما أتتنا بنصر من هرة مفادره
وإن يأتنا نصر من الترك سالماً فما بعد نصر غائب أنا ناظره
وبعده:

مضى كمضي السيف من كف حازم على الأمر إذ ضاقت علينا مصادره
كيف: كذا في الديوان، والبيت على هذا مخروم. تنظرت: انتظرت. السماكان: كوكبان، أحدهما (الأعزل) وهو من منازل القمر، والآخر (الرامح)، وليس من المنازل. استهلت: صبت.

— الفرزدق ١: ٣٤٧-٣٤٨؛ المحتسب ١: ٤١، ١٠٨؛ شرح التسهيل ١: ١٩٧،

٢٤٩؛ ابن مالك ١: ١٠٠؛ المغني ١: ٨١؛ السيوطي ٢: ٢٣٦.

(٦) الرجل، ز.

(٧) عطفت بالواو في، ز، ظ.

عندك؟. «أو جمع» نحو: أيّ الرجال عندك؟ أو أيهم عندك؟ «أو قصد أجزاء» نحو: أيّ زيد أحسن؟، إذ المعنى: أي أجزاء أحسن؟، ولهذا يقال: - في البدل - أوجهه أم عينه؟ وفي الجواب: وجهه أو عينه أو نحو ذلك من أجزائه. «أو تكريرها» أي تكرير (أي) «عطفًا بالواو» أي حالة كونها معطوفة، أو ذات عطف، أو تكرير عطف، كقوله (١):

فلئن لقيتكَ خالين لتعلمن (٢) أي (٣) وأيّك فارس الأحزاب (٤)

. وفي شرح ابن قاسم: قيل ونقصه (٥) أن يقصد به الجنس، نحو: أي الدينار دينارك؟ وأي البعير بعيرك؟ وأن يعطف عليه بالواو نحو: أي زيد وعمرو وجعفر قام؟ ويمكن اندراج هذين تحت قوله: (أو جمع)، وقد عرفت أن الضمير من قوله: (وتضاف فيه) عائد على (٦) الاستفهام، فتخرج (٧) الموصولة (٨)، والموصوف بها، وهو حق، لأن الموصولة لا تضاف إلى نكرة، والموصوف بها لا تضاف إلى معرفة، لكن يلزم خروج (أي) الشرطية، وهو مشكل لأنها مساوية للاستفهامية (٩) فيما ذكر، فتضاف إلى النكرة بلا شرط نحو: أي رجل تضرب أكرمه، وإلى المعرفة بشرط إفهام تثنية، نحو: أي الغلامين جاءك (١٠) فأكرمه، قال تعالى: ﴿أَيُّمَا الْأَجْلِينَ قَضَيْتَ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾ (١١) أو جمع، نحو: أي

(١) لم أتف على اسمه.

(٢) لتعلمي، ز، ظ.

(٣) إلى، د.

(٤) من شواهد شرح التسهيل ١: ٢٤٩؛ المقاصد ٣: ٤٢٢-٤٢٣؛ التصريح ٢: ١٣٣، ١٣٨؛ الأشموني ٢: ٢٦١؛ الهمع ٢: ٥١؛ الدرر ٢: ٦٢-٦٣.

(٥) وبعضه، د.

(٦) إلى، د.

(٧) فيخرج، ز، ظ.

(٨) الموصول، ز.

(٩) للاستفهام، د.

(١٠) جاك جاك، د.

(١١) مرت في ٢: ٢٦١.

الرجال جاءك فأكرمهم؟ أو قصد أجزاء، نحو: أي زيد رأيت أعجبني؟ تقديره:
أي أجزاءه. وتأتي (١) فيها أيضاً مسألة التكرير، نحو: أن يقال أي زيد وأي
عمرو جاءك فأكرمهم وعلى هذا ففي كلامه نقص فتأمله.

«فصل»: يتكلم فيه على الموصولات الحرفية وأحكامها/وقد سبق تعريف ٩٢ الموصول الحرفي^(١).

«من الموصولات الحرفية أن» الثنائية الوضع «الناصبية مضارعاً» لا المخففة من الثقيلة، ولا المفسرة، ولا الزائدة، فلكل منها موضع تذكّر فيه. «وتوصل بفعل متصرف^(٢)» لا جامد، نحو: عسى «مطلقاً» أي سواء كان مضارعاً، نحو: أريد أن أقوم أو ماضياً، نحو: أعجبني أن قمت، أو أمراً، نحو: كتبت إليه بأن قم.

فأما وصلها بالمضارع فمجمع عليه، ولا إشكال فيه.

وأما وصلها بالماضي فخالف فيه ابن طاهر^(٣) مدعياً أنّ (أنّ) الموصولة^(٤) بالماضي ليست الموصولة بالمضارع، لأن (أن) الناصبة تخلص المضارع^(٥) للاستقبال، فلا تدخل على غيره كالسين وسوف؛ ولأنها لو كانت الناصبة لحكم على موضعه^(٦) بالنصب، كما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد (إنّ) الشرطية، ولا قائل به.

قال ابن هشام^(٧): والجواب^(٨) عن الأول أنه منتقص^(٩) بنون التوكيد، فإنها

(١) في ٢: ١٨٢.

(٢) منصرف، د.

(٣) أبو بكر محمد بن أحمد.

(٤) مدعياً أنّ الموصولة، د.

(٥) الفعل، ظ.

(٦) موضعها، د.

(٧) في المغني ١: ٢٦.

(٨) فالجواب، ز، ظ.

(٩) منتقص، د.

تخلص المضارع للاستقبال، وتدخل على الأمر باطراد، وبأدوات الشرط، فإنها أيضاً تخلّصه مع دخولها على الماضي باتفاق، وعن الثاني أنه إنما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد (إن) الشرطية، لأنها أثرت القلب إلى الاستقبال في معناه فأثرت الجزم في محله. كما أنها - يعني (أن) الناصبة - لما أثرت التخليص إلى الاستقبال في معنى المضارع، أثرت النصب في لفظه. هكذا قال، وفيه نظر.

وأما وصلها بالأمر فخالف فيه أبو حيان، وزعم أنها لا توصل به، وأن كل شيء سمع من ذلك فد (أن) فيه تفسيرية، واستدل بدليلين:

أحدهما: أنها إذا قدرا (١) بالمصدر فات معنى الأمر.

الثاني: أنها لم يقعا فاعلاً ولا مفعولاً، لا يصح أعجبي أن قم، ولا كرهت أن قم، كما يصح ذلك مع الماضي و[مع (٢)] المضارع.

قال ابن هشام (٣): والجواب عن الأول، أن فوات معنى الأمرية في الموصولة بالأمر عند التقدير بالمصدر، كفوات معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور.

قلت: هذا فيه تسليم لفوات معنى الأمر عند السبك، وهو قابل للمنع، فقد جرت عادة الزمخشري بتجويز صلة (أن) بالأمر والنهي، ومعناه [عند السبك (٢)] مصدر طلبي، وقد حققه في سورة نوح في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ﴾ (٤) فقال (٥): (أن) الناصبة للفعل، أي إننا أرسلناه بأن أنذر قومك، أي بأن قلنا له أنذر، أي بالأمر بالإنذار. انتهى. فعلى هذا

(١) قدر، د.

(٢) سقطت من، د.

(٣) في المغنى ١: ٢٧، وقد نقل الدماميني كلام أبي حيان بالنص عن هذه الصفحة.

(٤) ﴿... مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ الآية الأولى من سورة نوح (٧١).

(٥) في الكشف ٤: ٦١٥ قال: (أصله: بأن أنذر، فحذف الجار وأوصل الفعل: وهي أن الناصبة للفعل، والمعنى: أرسلناه بأن قلنا له أنذر، أي: أرسلناه بالأمر بالإنذار. ويجوز أن تكون مفسرة، لأن الإرسال فيه معنى القول).

تقدر^(١) بالمصدر الطلبي حيث وقعت موصولة بأمر أو نهي، نحو: كتبت إليه بأن قم ولا تقعد، أي بالأمر بالقيام^(٢) والنهي عن القعود، ولا^(٣) يفوت معنى الطلب في الجملة، وعلى تقدير التسليم فلا نسلم أن فوات [معنى^(٤)] الأمرية كفوات معنى المضي والاستقبال، وذلك لأن السبك مفوت لمعنى الأمر أصلاً، ورأساً؛ لأن اللفظ - حينئذٍ - لا يدل عليه بوجه من وجوه الدلالة، وليس السبك بمفوت للدلالة على معنى الزمان الماضي والمستقبل بالكلية؛ لأن المصدر حدث، ويلزم من وجوده وجود الزمان، فله دلالة على الزمن بطريق الالتزام، فلم تفت^(٥) الدلالة عليه بالكلية، ولا يلزم من تجويز الثاني تجويز الأول.

ثم قال ابن هشام^(٦): والجواب عن الثاني، أنه إنما امتنع ما ذكره، لأنه لا معنى لتعلق الإعجاب والكراهية^(٧) بالإنشاء، لا لما ذكره، ثم ينبغي له أن لا يسلم مصدرية (كي) لأنها [لا^(٨)] تقع فاعلاً ولا مفعولاً، وإنما تقع مخفوضة بلام التعليل، ثم مما يقطع^(٩) به على قوله بالبطلان حكاية سيبويه^(١٠): كتبت

(١) يقدر، د.

(٢) بالقيام، ظ.

(٣) فلا، ز، ظ.

(٤) سقطت من، د.

(٥) تفته، د.

(٦) في المغني ١: ٢٧.

(٧) والكراهية، د.

(٨) سقطت من، ز.

(٩) تقطع، ظ.

(١٠) في كتابه ١: ٤٧٩ - ٤٨٠ قال: (وأما قوله: كتبت إليه أن افعل، وأمرته أن قم، فيكون على وجهين: على أن تكون (أن) التي تنصب الأفعال، ووصلتها بحرف الأمر والنهي، كما تصل (الذي) ب(تفعل) إذا خاطبت حين تقول: أنت الذي تفعل، فوصلت (أن) ب(قم)؛ لأنه في موضع أمر، كما وصلت (الذي) ب(تقول) وأشباهها إذا خاطبت، والدليل على أنها تكون (أن) التي تنصب، أنك تدخل الباء، فتقول: أوعزت إليه بأن افعل، فلو كانت (أي) لم تدخلها الباء كما تدخل في الأسماء. والوجه الآخر: أن تكون بمنزلة (أي) كما كانت بمنزلة (أي) في الأول).

٩٣ إليه بأن قم، وأجاب^(١): بأنها/محمتملة للزيادة مثلها في قوله^(٢):

..... لا يقرأ بالسور^(٣)

وهذا وهم فاحش؛ لأن حروف الجر زائدة كانت أو غير زائدة لا تدخل إلاً على الاسم أو ما في تأويله . انتهى كلامه .

قلت: ويتجه أن يقال لم يقم دليل للجماعة على أن الموصولة بالماضي والأمر هي الناصبة [للمضارع، لاسيما وسائر الحروف الناصبة^(٤)] لا تدخل على غير المضارع، فادعاء خلاف ذلك - في (أن) من بين أدوات النصب - خروج

(١) هذا من كلام ابن هشام، في المغني ١: ٢٧؛ والمجيب أبوحيان، وعبارة المغني: وأجاب عنها بأنها.

(٢) الراعي النميري، وقيل القتال الكلبي: عبدالله بن المجيب المضرحي بن عامر (١٠٠-٥٠٠هـ) = (١٠٠-٥٠٠م) نسبته إلى كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة. يكنى أبا المسيب، وفي اسمه خلاف. شاعر إسلامي، معدود في اللصوص والفتاك، وفيه دناءة، عاصر الفرزدق وجريراً. ديوانه مطبوع.

- ابن قتيبة ٢: ٧٠٥-٧٠٦؛ الأغاني ٢٤: ١٦٩-١٩٦؛ الأمدى: ١٦٧؛ الخزانة ٣: ٦٦٨-٦٦٩.

(٣) من الحرائر لا ربات أحمره سود المحاجر

جاء الشاهد وما قبله آخر قصيدتين للشاعرين، ومطلع قصيدة الراعي:

يا أهل ما بال هذا الليل في صفر يزداد طولاً وما يزداد في قصر

ومطلع قصيدة القتال:

عبدالسلام تأمل هل ترى ظعننا؟ إني كبرت وأنت اليوم ذو بصر

وقبل الشاهد:

صلى على عزة الرحمن وابنتها ليل وصل على جاراتها الأخر

لكن جاء في بيت القتال: (على عمرة). يروى: تلك الحرائر.

عبدالسلام: ابن الشاعر. صفر: الشهر الثاني في السنة القمرية الهجرية. أحمره: بالحاء

المهملة جمع حمار، وليس بالحاء المعجمة جمع حمار.

- شعر الراعي: ٨٦-٨٧؛ القتال: ٥٣، ١٠٩؛ المقتضب ٣: ٢٤٤؛ ثعلب: ٣٦٥؛

الرضي ٢: ٢٧٣؛ المغني ١: ٢٧، ١١٥، ٢: ٧٥١-٧٥٢؛ السيوطي ١: ٩١، ٣٣٦-٣٣٧؛

الخزانة ٣: ٦٦٧-٦٦٨.

(٤) هذا ساقط من، ز.

عن النظائر، ولا دليل لهم أيضاً على أن التي يذكر بعدها فعل الأمر والنهي موصول حرفي، إذ كل موضع تقع^(١) [فيه^(٢)] كذلك محتمل لأن تكون تفسيرية أو زائدة:

فالأول: نحو: أرسلت إليه أن قم أولاً^(٣) تقم^(٤)، ومنه: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ﴾^(٥).

والثاني: نحو: كتبت إليه بأن قم، أو بأن لا تقم، ف(أن) - فيه - زائدة [زيدت^(٦)] لكراهة دخول حرف الجر على الفعل في الظاهر، والمعنى: كتبت إليه بقم، أو بلا تقم، أي بهذا اللفظ، وإنما دخلت في التحقيق على ما هو اسم فتأمل.

«ومنها أن» بفتح الهمزة وتشديد النون. «وتوصل بمعموليهما^(٧)» وهما اسمها وخبرها، فتؤول بمصدر خبرها مضافاً إلى اسمها، فمعنى^(٧) بلغني أن زيداً قائم: بلغني قيام زيد، وكذا بلغني أنك في الدار، أي استقرارك فيها؛ لأن الخبر بالحقيقة [هو^(٨)] المحذوف من استقر ومستقر، وكذا إن كان الخبر جامداً نحو: بلغني أنك زيد.

قال الرضي: أي زديتك، فإن ياء النسب إذا لحقت آخر الاسم وبعدها التاء، أفادت معنى المصدر نحو: الفروسية والمضروبية والضارية.

وقال ابن هشام^(٨): يقدر بالكون، فتقدير المثال المذكور: بلغني كونك زيداً؛ لأن كل خبر جامد يصح نسبه إلى المخبر عنه بلفظ الكون، تقول^(٩):

(١) يقع، د، ز، ظ، والتأنيث واجب؛ لأن المسند إليه ضمير مستتر عائد على (التي).

(٢) سقطت من، د.

(٣) استبدل بها الواو في، د.

(٤) يقم، د.

(٥) ١ سورة نوح (٧١) وانظر ٢: ٢٧٠.

(٦) بمعمولها، د، ز، ظ، والخطأ ظاهر.

(٧) فمتى، د.

(٨) في مغني اللبيب ١: ٣٩.

(٩) يقول، د.

هذا زيد، وإن شئت: [هذا^(١)] كائن زيداً، ومعناها واحد. وزعم السهيلي: أن الذي يؤول بالمصدر إنما هو (أن) الناصبة للفعل؛ لأنها أبدأً مع الفعل. المتصرف، و(أن) المشددة إنما تؤول^(٢) بالحديث، قال: وهو قول سيبويه، ويؤيده أن خبرها قد يكون اسماً محضاً، نحو: علمت أن الليث الأسد، وهذا لا يشعر بالمصدر. انتهى. وقد مضى وجه تقديره^(٣).

«ومنها «كي» وتوصل^(٤) بمضارع» نحو: جئت لكي تكرمني [وجئت كي تكرمني^(٥)] فإذا قرنت باللام تعينت المصدرية، وإن لم تقرن بها احتملت المصدرية والجارّة، وسيأتي الكلام على ذلك في نواصب الفعل. «مقرونة بلام التعليل لفظاً» نحو: جئت لكي أستفيد منك. «أو تقديراً» نحو: جئت كي أستفيد منك، قالوا: وإنما [لزم^(٦)] ذلك، لأن (كي) لا تخلو من معنى التعليل، وقد يورد عليه نحو:

تريدن كيما تقتليني^(٧) ومالكا^(٨)

(١) سقطت من، ز، ظ.

(٢) يؤول، ز، ظ.

(٣) تقريره، د.

(٤) وتصل، ز، ظ.

(٥) سقطت من، ز.

(٦) سقطت من، د.

(٧) كذا في أصول التحقيق، وما في المراجع (تجمعي)، وهو المناسب لقوله في العجز (وهل يجمع).

(٨) عجزه: «وهل يجمع السيفان - ويحك - في غمد».

أول مقطوعة لأبي ذؤيب الهذلي قالها لعشيقة له كان يرسل إليها ابن أخته أو ابن عمه خالداً، فعلقها خالد وبعده:

أخالد ما راعيت من ذي قرابة فتحفظني بالغيب أو بعض ما تبدي

يروى: كيما تضمديني وخالداً. الضمد: أن تتخذ المرأة خليلين.

- الهذليون ١: ١٥٩؛ السكري ١: ٢١٩، ٣: ١٣٩٦؛ الأغاني ٦: ٢٧٤-٢٧٥؛

التبريزي ٤: ٢١؛ الرضي ٢: ٢٤١؛ الممع ٢: ٥؛ الحزاة ٣: ٥٩٧-٥٩٩؛ الدرر ٢: ٥.

فإن اللام المقدرة قبلها زائدة، لا تعليلية مثلها في: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ^(١)﴾ فينبغي أن تجب المصدرية هنا، وأن لا يقدر شيء ألبتة، لا تعليل ولا غيره وفيه^(٢) بحث.

«ومنها «ما»، وتوصل بفعل متصرف» احترازاً من نحو: (عسى)، وشذ وصلها بـ(ليس) في قوله^(٣):

أليس أميري^(٤) في الأمور بأنتما بما لستما أهل الخيانة والغدر^(٥)

«غير أمر»^(٦) احترازاً من نحو: قولك عجبت بما قم، فإنه لا يجوز، وأكثر ماتوصل بالماضي نحو: ﴿وَصَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحَبَتْ^(٧)﴾ وكقوله^(٨):

يسر المرء ما ذهب الليالي^(٩)

واشترط السهيلي أن يكون الفعل عاماً نحو: أعجبنى ما صنعت،

(١) ... وَيَهْدِيكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبُ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦﴾ النساء (٤).

(٢) وفيها، د.

(٣) لا يعرف، د.

(٤) امرى، د.

(٥) لم أجد له مزيداً، ورواية العيني: فما لستما.

.. المغني ١: ٣٣٩؛ المقاصد ١: ٤٢٢-٤٢٣؛ السيوطي ٢: ٧١٧.

(٦) زاد هنا في (د) في الغالب.

(٧) في أصول التحقيق (وضاقت عليهم...) وهو خطأ؛ إذ الصواب

﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ يُسَوْمُ حُنَيْنٍ إِذْ أَعَجَبْتَكُمْ كَثُرَتْكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئاً وَصَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحَبَتْ ثُمَّ وَابَسَ مَدْيَنَ وَجَمَلٌ مُمْدِرِينَ﴾ ٢٥ التوبة (٩).

(٨) لم أقف على اسمه.

(٩) عجزه: «وكان ذهابهن له ذهاباً».

— راجع: ابن عيش ١: ٩٧، ٨: ١٤٢، ١٤٣؛ شرح التسهيل ١: ٢٥٢، ٨٢: ب؛

التصريح ١: ٢٦٨؛ الجمع ١: ٨١؛ الدرر ١: ٥٤.

لاخفاً، نحو: أعجبتني ما جلست، [فلا يجوز^(١)]، ويرده^(٢) الآية والبيت، ووافقه صاحب البسيط^(٣)، وزاد أن يكون الموضع صالحاً لـ (ما) التي هي ٩٤ موصول اسمي^(٤). كذا^(٥) نقل^(٦) عنه أبو حيان، وتبعه ابن قاسم.

قال ابن هشام: وهذا هو الشرط الذي ذكره السهيلي لا غيره وفيه نظر. «وتختص^(٧)» (ما) دون غيرها من الحروف المصدرية. «بنيابتها عن ظرف زمان» نحو: أكرم زيداً ما دام صديقك، أي مدة دوامه صديقك، «موصولة» حينئذٍ «في الغالب» احترازاً من نحو قوله^(٨):

نطوف ما نطوف^(٩) ثم ناوي^(١٠) ذوو^(١١) الأموال منا والعديم^(١٢)

(١) سقطت من، د.

(٢) وترده، ز، ظ.

(٣) راجع ٢: ٦٨.

(٤) زاد هنا في (د): (انتهى).

(٥) كذ، د.

(٦) نقله، د.

(٧) ويختص، ز.

(٨) البرج بن مسهر بن جلاس بن الأرت الطائي (٠٠ - حوالي ٣٠ ق. هـ = ... - حوالي ٥٩٥ م). شاعر فارس، اختلف في إسلامه، والراجع فيه.

- الأغاني ١٤: ١٠-١٣؛ الأمدى: ٦١-٦٢؛ التبريزي ١: ١٨٦، ٢: ٨٥.

(٩) يطوف، د.

(١٠) ناوي، د، ظ.

(١١) أهملت الذال في، د.

(١٢) من أبيات أنشدها أبو تمام في حماسته، وأولها:

سقيت إذا تغورت النجوم

وندمان يزيد الكأس طيباً

وقبل الشاهد:

فيا عجباً لعيش لو يدوم

فبتنا بين ذاك وبين مسك

وغزلان يعد لها الحميم

وفينا مسمعات عند شرب

وبعده:

وأعلاهن صفاح مقيم

إلى حفر أسافلهن جوف

ف(ما) فيه مصدرية ظرفية، وصلت بمضارع، وكان الحامل لهم على جعلها كذلك^(١)، أنها لولم تقدر بهذا^(٢) المعنى لزم أن تكون^(٣) هي وما بعدها مفعولاً مطلقاً، ولم يثبت ذلك.

«بفعل ماضي اللفظ مثبت» كقوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾^(٤). «أو منفي بلم» كقوله^(٥):

ولن^(٦) يلبث الجاهل أن يتهضموا أخا العلم ما لم يستعن بجهول^(٧)

وذهب الزمخشري^(٨) إلى (أَنْ) (أَنْ) تشاركها^(٩) في هذا المعنى وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾^(١٠)، وقوله: ﴿إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا﴾^(١١) ﴿١٢﴾

- = يروى: إذا تعرضت. وقد تغورت. يطوف ما يطوف ثم يأوي.
- الأغاني ١٤: ١١؛ الأمدي: ٦١-٦٢؛ الحماسة ٢: ٢٣٩-٢٤٢؛ شرح التسهيل ١: ٢٥٤؛ المغني ٢: ٦٤١-٦٤٢؛ السيوطي ١: ١٨٠-١٨٢، ٢: ٩١٢.
- (١) لذلك، ز.
- (٢) هذا، ز.
- (٣) يكون، د.
- (٤) ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَبِئْسَ النَّارُ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ١٠٦، ... إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ ١٠٧ هود (١١).
- (٥) مجهول.
- (٦) ولم، د.
- (٧) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٥٤؛ الهمع ١: ٨٢؛ الدرر ١: ٥٥.
- (٨) في الكشف ١: ٣٠٥، ٥٥٠.
- (٩) يشاركها، د.
- (١٠) ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ ... إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ ...﴾ ٢٥٨ البقرة (٢). وجوز أيضاً أن تكون تعليلية.
- (١١) تصدقوا، د، ز، ظ، والصحيح ما أثبتته.
- (١٢) ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقتُلَ مُؤْمِناً إِلَّا خَطأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خَطأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةً وَدِيَةٌ مُسَلَّمةً إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا...﴾ ٩٢ النساء (٤).

فقدرة وقت أن آتاه وحين أن يصدّقوا^(١)، وهو محتمل للتعليل، ومن أمثلة سيويه: والله لا أفعل إلا أن تفعل، وفسره بقوله: حتى تفعل.

قال الصفار^(٢): تفسير معنى، وأما^(٣) في الصناعة، فهو بتقدير: إلا وقت أن تفعل. وقال المبرد: إلا بأن تفعل، أي إلا بسبب فعلك. وما قال يمكن أن يساعده المعنى، وإلا فهذا الكلام إنما يقال في معنى أن الفعل يقترن^(٤) بالفعل الآخر غير مترآخ عنه، ومذهبه لم يتعرض إلى هذا، وإنما أعطي (أن) الفعل بسبب الفعل، فيمكن أن يكون بعده، فإن نقل أنه يقال في هذا المعنى كان حسناً. «وليست» (ما) المصدرية «اسماً» وكان حقه أن يصرح بما ذكرناه؛ لثلا يوهم أن الخلاف خاص بالظرفية بخصوصها لا عام في كل مصدرية. «فتفتقر» بالنصب في جواب النفي. «إلى ضمير، خلافاً للأخفش^(٥) وابن السراج» فإذا قلت: يعجبني ما صنعت، فتقديره: - عند سيويه والأكثرين - صنعك، ولا ضمير أصلاً، والتقدير: - عندهما - الصنع الذي صنعته، فحذف الضمير.

ورد عليهما بقوله^(٦):

..... بما لستما أهل الخيانة والغدر^(٧)

لأنه لا يتأتى فيه تقدير رابط.

(١) تصدقوا، د، ز، ظ، وقد تصرفت بما هو المناسب، أما عبارة الزمخشري فهي: إلا حين يتصدقون عليه.

(٢) لعله يعني: أبا القاسم، القاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطلّيوسي (٠٠٠- بعد ٦٣٠ هـ = ١٢٣٣ م). قال السيوطي: (الشهير بالصفار). شرح كتاب سيويه، يقال: إنه أحسن شروحه. صحب الشلوين وابن عصفور. - البلغة: ١٨٨؛ البغية ٢: ٢٥٦.

(٣) فأما، د.

(٤) تقترن، د.

(٥) لأبي الحسن، م، وهي كنية الأخفش.

(٦) لا يعرف.

(٧) والغدر، ظ، ومضى الكلام عليه في ص ٢٧٥.

وأما رد ابن يعيش^(١) بنحو: أعجبنى ما ضربت زيدا؛ [من^(٢)] حيث إنه لا يمكن تقدير ضمير، ضرورة أن الفعل متعد إلى مفعول واحد، وقد استفاه، فلا يصح تقدير ضمير هو مفعول آخر، فساقط^(٣)، من جهة أن الضمير الذي يقدر ضمير المصدر لا ضمير المفعول به.

وألزم ابن هشام^(٤) الزمخشري من قوله^(٥): إن (ما) - في قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أُتْرِفُوا فِيهِ﴾^(٦) مصدرية، القول^(٧) بمصدرية (ما) مع عود الضمير عليها.

قلت: ولم يقع في الكشف تصريح بأن الضمير المجرور بـ (في) عائد على (ما) مع القول بمصدريتها، فيحتمل أن يوجه كلامه بأن الضمير عائد على المصدر المفهوم^(٨) من (ظلموا) و (في) للمصاحبة، مثل: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾^(٩)، أي: واتبع الذين ظلموا إترافهم مع ظلمهم. «وتوصل» (ما) المصدرية مطلقاً، سواء كانت وقتية أو غير وقتية، «بجمله^(١٠) اسمية^(١١)» على ما ذهب إليه السيرافي والأعلم وابن خروف، مخالفين لسيبويه والجمهور،

(١) في شرح المفصل ٨: ١٤٢.

(٢) سقطت من، د.

(٣) ثبت الفاء من فوق في، ظ، وهذا جواب (وأما).

(٤) في المغني ١: ٣٣٩.

(٥) في الكشف ٢: ٤٣٧.

(٦) ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةَ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ... وَكَانُوا مُجْرِمِينَ﴾ ١١٦ هود (١١).

(٧) هذا هو المفعول الثاني لـ (وألزم).

(٨) المفهوم، والمفهوم، ز.

(٩) ﴿... قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا يَا لَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ إِنَّهُ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾

٧٩ القصص (٢٨).

(١٠) لجملة، ز.

(١١) زاد في (م): (على رأي).

واختار المصنف الأول، أي القول^(١) [بجواز]^(٢) وصلها^(٣) بالجملة الاسمية، واستدل له بقوله^(٤):

أحلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفي من الكلب^(٥)

قال^(٦): والحكم على (ما) هذه بالمصدرية أولى من جعلها كافة؛ لأنها إذا كانت/مصدرية كانت هي وصلتها في موضع جر، فلم يصرف شيء عما هو له ثابت بخلاف الحكم بأن (ما) كافة.

قال^(٧): وأيضاً فـ(ما) المصدرية تنوب عن الظرف الزماني، والظرف الزماني يوصل بالجملتين مضافاً إليهما نحو: ﴿يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ^(٨)﴾ ﴿يَوْمَ يَنْفَعُ

(١) زاد هنا في (د) (الأول).

(٢) سقطت من، د.

(٣) بوصلها، د.

(٤) الكميت بن زيد.

(٥) من قصيدة أولها:

هل للشباب الذي قد فات من طلب
أم ليس غابره الماضي بمنقلب
يروى: «... يشفي بها الكلب».

– الكميت ١: ٨١، ٢٦٣، ٢٨٣؛ شرح التسهيل ١: ٢٥٥؛ ابن مالك ١: ٨٨؛ الجمع

١: ٨١؛ العباسي ٢: ٢٤–٢٦؛ الدرر ١: ٥٤.

(٦) المصنف في شرح التسهيل ١: ٢٥٥.

(٧) المصنف في شرح التسهيل ١: ٢٥٥، ولم يترك له الدماميني إلا المعنى، بل إنه أتم بيتاً أعاده المصنف ناقصاً وأعاد نصف بيت قدمه المصنف؛ لذلك تعين عليّ أن أضع كلام ابن مالك بين يديك، قال: (وأيضاً فمن مواقع (ما) المصدرية النيابة عن وقت واقع ظرفاً، والوقت الواقع ظرفاً قد يضاف إلى جملة اسمية كما يضاف إلى جملة فعلية، فإذا وصلت (ما) بكلتا الجملتين حين وقوعها موقع ذلك الوقت، سلك بها سبيل ما وقعت موقعه، فكان الحكم بجواز وصلها بجملة اسمية راجحاً على الحكم بمنعه، هذا على تقدير عدم ذلك مسموعاً، فكيف وقد ظفرت به في البيتين السابق ذكرهما، أعني «واصل خليلك...» و«فعضهم أبا حسان...». وإذا ثبت وصل (ما) المصدرية النابتة عن الظرف بجملة اسمية، لم يستبعد وصلها بها إذا لم تكن نابتة عن ظرف).

(٨) ﴿... لَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ ١٦ غافر (٤٠)؛

والظرف بدل من مثله في الآية قبلها: ﴿... لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ﴾.

[الصَّادِقِينَ^(١)] ﴿^(٢)﴾، فإذا وصلت (ما) الظرفية بالجملتين كان في ذلك إعطاؤها حكم ما هي مناسبة له حتى أنها نابت عنه، وإذا ثبت ذلك في الوقتية فلا يبعد جوازه في غير الوقتية أيضاً، فهذا قياس يقتضي صحة الجواز، لولم يرد^(٣) به السماع، فكيف وقد ورد منه في الوقتية قوله^(٤):

واصل خليلك ما التواصل ممكن فلأنت^(٥) أو هو عن قريب ترحل^(٦)
وفي غيرها قوله:

كما دماؤكم تشفي من الكلب^(٧)

«ومنها «لو» التالية غالباً مفهم تمن^(٨)» نحو: (ود^(٩))، ومنه: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ^(١٠)﴾، [و(يود^(١١))]، ومنه: ﴿يُودُّ أَحَدَهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ^(١٢)﴾ و«عدّ ابن قاسم من ذلك (أحب)، و(اختار)، وفيه نظر؛ إذ لا ترادف بينهما وبين (تمنى)^(١٣)، ولا تلازم في المعنى، لأن الإنسان قد يجب الشيء ولا يتمنى حصوله:

(١) سقطت من، ز، ظ.

(٢) ﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا... صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا...﴾ ١١٩ المائدة (٥).

(٣) يزد، ز، ظ.

(٤) مجهول.

(٥) فلا أنت، ظ.

(٦) في شرح التسهيل ١: ٢٥٤ وابن مالك ١: ٨٨: (عن قريب ذاهب). ولم أظفر به في سواهما.

(٧) تقدم في الصفحة السابقة.

(٨) ثمن، ظ.

(٩) ودو، ز.

(١٠) ٩ سورة القلم (٦٨).

(١١) سقطت من، د.

(١٢) ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا... أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُرْجِرِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ ٩٦ البقرة (٢).

(١٣) تمن، د.

إما لمعارض^(١) له في طلبه، وإما لأنه حاصل عنده، فأنى يكون (أحب) و(اختار) مما يفهم التمني!!

واحترز المصنف بقوله: (غالباً) من نحو: قول قتيلة^(٢):

ما كان ضرك لو مننت وربما منّ الفتى^(٣) وهو المغيظ المحنق^(٤)

(١) لعارض، ظ.

(٢) بنت النضر بن الحارث بن علقمة القرشية (١٠٠ - حوالي ٢٠هـ = ١٠٠ - حوالي ٦٤٠ م). من بني عبدالدار، شاعرة مقدمة في الشواعر، أسلمت عام الفتح. - طبقات ابن سعد ٨: ١٠٥؛ الروض الأنف ٢: ١١٩؛ الاستيعاب والإصابة ٤: ٣٨٩ - ٣٩٠.

(٣) الفتى، ظ.

(٤) المخنق، ز، والبيت من قصيدة رثت فيها أباهما النضر، واستعطفت رسول الله - صل الله عليه وسلم -، وكان أبوها يؤذي المسلمين ويتلو على قریش أخبار السابقين، يزعم أنه يأتيهم بمثل القرآن، فأسر يوم بدر وقتل صبوا، ولما أنشدت قتيلة رسول الله - عليه الصلاة والسلام - بكى وقال: لو بلغني شعرها قبل أن أقتله ما قتلتها:

أولها:

يا ركباً إن الأئيل مظنة
من صبح خامسة وأنت موفق
وقبل الشاهد:

أحمد - ولأنت ضنء نجبية
في قومها والفحل فحل معرق
وبعده:

أو كنت قابل فدية فلنتفقن
بأعز ما يغلو به ما ينفق
والنضر أقرب من قتلت قرابة
وأحقهم - إن كان عتق - يعتق

يروى: يا خير ضنء كريمة. ولأنت نسل كريمة. فلنأتين بأعز: أولست ضنء. من أصبت قرابة. الأئيل: اسم مكان. ضنء نجبية: ولدها. معرق: له عرق في الكرم، لا يكاد يستعمل إلا في المدح. وأحقهم إن كان عتق يعتق: فيه حذف وتقديم وتأخير، وأصل التركيب: وأحقهم بأن يعتق إن كان عتق، فحذف حرف الجرو (أن) ورفع المضارع وأخر، و(كان) تامة، وهي فعل الشرط، وجوابه محذوف دل عليه الكلام.

- الأغاني ١: ١٨-١٩؛ الحماسة ٣: ١٧-١٨؛ شرح التسهيل ١: ٢٥٦؛ ابن مالك ١: ٨٧؛ المغني ١: ٢٩٣-٢٩٤؛ المقاصد ٤: ٤٧١-٤٧٣؛ السيرة ٣: ٤٤-٤٥؛ التصريح ٢: ٢٥٤؛ الأشموني ٤: ٣٤؛ السيوطي ٢: ٦٤٨-٦٥٠؛ الممع ١: ٨١؛ الدرر ١: ٥٣-٥٤.

وقول الأعشى^(١):

وربما فات قوماً جلّ أمرهم من التائي وكان الحزم^(٢) لو عجلوا^(٣)
وأكثرهم لم يثبت ورود (لو) مصدرية، والذي أثبتته الفراء وأبو علي
الفارسي وأبو البقاء^(٤) والتبريزي^(٥). والمصنف.

(١) تبع الشارح غيره في هذه النسبة كابن هشام في المغني، وليس البيت في ديوان الأعشى، والحق أن القائل: القطامي أبو سعيد عمير بن شبيب بن عمرو بن عباد التغلبي (٠٠ - حوالي ١٣٠ هـ = حوالي ٧٤٧ م). من فحول الشعراء، أخذ من الغزل بنصيب، وضعه ابن سلام في الطبقة الثانية من الإسلاميين، وكان نصرانياً فأسلم.

— الجمحي ٢: ٥٣٤، ٥٣٥ - ٥٤٠؛ ابن قتيبة ٢: ٧٢٣ - ٧٢٦؛ الأغاني ٢٤: ١٧ - ٥٠؛ الأمدى: ١٦٦؛ المرزباني: ٢٢٨، ٢٤٤ - ٢٤٥.

(٢) الحرص، د.

(٣) من قصيدة مدح فيها عبدالواحد بن سليمان بن عبدالملك بن مروان أوعبدالواحد بن الحارث ابن الحكم، القولان عند القرشي، والأول عند السيوطي والأصفهاني. مطلعها:

إننا محيوك فاسلم أيها الطلل
وقبل الشاهد:

قد يدرك المتائي بعض حاجته
وقد يكون مع المستعجل الزلل

وبعده:

والعيش لا عيش إلا من تقر له
عين ولا حال إلا سوف ينتقل

— القرشي ١: ٧٥، ٢: ٨٠١ - ٨١٩؛ القطامي: ٢٣ - ٣٠؛ وليس الشاهد فيها.

شرح التسهيل ١: ٢٥٦؛ المغني ١: ٢٩٤؛ الأشموني ٤: ٣٤؛ السيوطي

٢: ٦٥٠ - ٦٥١.

(٤) العكبري في إعرابه للقرآن ١: ٥٣؛ واستدل له، فراجع إن شئت.

(٥) أهملت الزاي في، د، ز، وهو أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد الشيباني التبريزي

(٤٢١ - ٥٠٢ هـ = ١٠٣٠ - ١١٠٩ م). يعرف بابن الخطيب، ووهم السيوطي من قال:

(الخطيب) من أئمة النحو واللغة والأدب. أخذ عن: أبي العلاء المعري وعبيدالله الرقي

وابن برهان وغيرهم. وعنه: موهوب الجواليقي، وروى عنه السلفي وأبو الفضل بن ناصر.

صنف: شرح القصائد العشر - ط، شرح اللمع، الكافي في العروض والقوافي، شرح ديوان

أبي تمام - ط، شرح حاسة أبي تمام - ط، تهذيب إصلاح المنطق - ط، وغير ذلك.

— القفطي ٤: ٢٢ - ٢٤؛ معجم الأدباء ٢٠: ٢٥ - ٢٨؛ الوفيات ٦: ١٩١ - ١٩٦؛

الغية ٢: ٣٢٨.

ويقول المانعون: - في نحو: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾^(١) - إنها شرطية، وإن مفعول (يود) وجواب (لو) محذوفان، والتقدير: يود أحدهم التعمير، لويعمر لسره ذلك. ولا يخفى ما فيه من التكلف.

قال ابن هشام^(٢): ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم^(٣):

﴿وَدُّوا لَوْ تَدَهَّنُ فَيُدْهِنُوا﴾^(٤) بحذف النون، فعطف (يدهنوا^(٥)) بالنصب على (تدهن)^(٥) لما كان معناه: أن تدهن.

قلت: ليس بشيء، وإنما الذي ينبغي أن يقال: إن (يدهنوا^(٦)) منصوب بـ(أن) مضمرة، والمصدر المسبوك منها ومن صلتها معطوف على المصدر^(٧) المسبوك من (لو) وصلتها فتأمله. «وصلتها» أي صلة لوالمصدرية «كصلة ما^(٨)» فتوصل بفعل متصرف غير أمر، ومقتضى كلامه^(٩) جواز وصلها بفعل منفي بـ(لم) نحو: وددت لو لم تقم^(١٠).

(١) ٩٦ البقرة (٢) وتقدمت في ٢: ٢٨١.

(٢) في المغني ١: ٢٩٤.

(٣) نقل سيبويه عن هارون أن هذه القراءة في بعض المصاحف، ونقل ذلك عن سيبويه الزمخشري وأبوحيان ولم يسنده الثاني إلى سيبويه، ونقلها ابن مالك عن أبي علي في التذكرة، ولم يسم أحد منهم القارئ. قال أبوحيان: في توجيه هذه القراءة - ولنصبه وجهان: أحدهما: أنه جواب ودوا لتضمنه معنى (ليت). والثاني: أنه على توهم أنه نطق بـ(أن)، أي ودوا أن تدهن فيدهنوا، فيكون عطفاً على التوهم، ولا يجيء هذا الوجه إلا على قول من جعل (لو) مصدرية بمعنى (أن).

- سيبويه ١: ٤٢٢؛ الكشاف ٤: ٥٨٦؛ شرح التسهيل ١: ٢٥٦؛ البحر ٨: ٣٠٩.

(٤) ٩ سورة القلم (٦٨).

(٥) تدهنوا، د، ز.

(٦) تدهنوا، د.

(٧) مصدر، د.

(٨) زاد في، م: (في غير نيابة)، وهي ثابتة في المتن الذي شرح عليه المصنف ١: ٢٥٠.

(٩) ومقتضاه، د، ومقتضى كلامهم، ز.

(١٠) يقيم، د.

قال ابن هشام: وقد اختار المصنف أن (ما) توصل بجملته اسمية، ولا يحفظ ذلك في (لو) فينبغي أن يقيد.

قلت: قد جاء قوله تعالى: ﴿يَوَدُّوْنَ لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ﴾^(١)، و(لو) هذه مصدرية، ووقعت بعدها (أن) وصلتها، كما وقع ذلك بعد (لو) الشرطية، نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ﴾^(٢).

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة^(٣)

وسيويبه على أن الموضع رفع بالابتداء، ولا يحتاج إلى خبر، لاشتمال صلة (أن) على المسند والمسند إليه، وقيل: بالابتداء، والخبر محذوف، ثم قيل: يقدر مقدماً، أي ولو ثابت فعلهم، على حد ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمْ﴾^(٤) [أَنَا حَمَلْنَا^(٥)].

(١) ﴿يَحْسَبُونَ الْأَحْزَابَ لَمْ يَذْهَبُوا وَإِنْ يَأْتِ الْأَحْزَابُ... يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَائِكُمْ وَلَوْ كَانُوا فِيكُمْ مَا قَاتَلُوا إِلَّا قَلِيلًا﴾ ٢٠ الأحزاب (٣٣).

(٢) ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ اخْرَجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ... لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَثِيْتًا﴾ ٦٦ النساء (٤).

(٣) عجزه: «كفاني ولم أطلب قليل من المال».

البيت لامرئء القيس من قصيدة مطلعها:

ألا عم صباحاً أيها الظلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي!!

وقبل الشاهد:

كان قلوب الطير رطبا وبابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي

وبعده:

ولكنما أسعى لمجد مؤئل وقد يدرك المجد المؤئل أمثالي

يعمن: مضارع مبني لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وماضيه: وعم، أي نعم. المؤئل:

الكثير أو القديم، والأثلة: الأصل.

— امرؤ القيس: ٢٧-٣٩؛ المقتضب: ٤: ٧٦؛ الخصائص: ٢: ٣٨٧؛ الإنصاف

: ٥٧: ١؛ ابن يعيش: ١: ٧٨، ٧٩؛ المقرب: ١: ١٦١؛ الرضي: ١: ٨١، ١٠٤؛ المغني

: ١: ٢٨٣-٢٨٤، ٢٩٨؛ ٢: ٥٦٢-٥٦٣؛ المقاصد: ١: ٢٠٠؛ ٣: ٣٥-٣٧؛ الأشموني

: ٢: ٩٨، ٤: ٤٠؛ السيوطي: ١: ٣٤٠-٣٤٤، ٢: ٦٤٢، ٨٨٠؛ الهمع: ٢: ١١٠؛

الخرزانه: ١: ١٥٩-١٦٢؛ الدرر: ٢: ١٤٤-١٤٥.

(٤) سقطت من، د. (٥) ﴿.. ذُرِّيَّتَهُمْ تَبِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾ ٤١ يس (٣٦).

وقال ابن عصفور: بل يقدر^(١) مؤخراً على الأصل؛ لأن الموجب لتقديم الخبر في نحو: عندي أنك فاضل - وهو حذر^(٢) التباسها بـ (لعل) - متنفٍ هنا، فيقدر: ولو فعلهم ثابت.

والكوفيون والمبرد والزجاج على أن الموضع رفع على الفاعلية، والفعل ٩٦ مقدر بعدها. فمقتضى قول من جعل الواقع من ذلك بعد (لو) الشرطية/ مبتدأ وخبراً، جعله كذلك بعد (لو) المصدرية، فتكون^(٣) قد وصلت بالجملة الاسمية على هذا الرأي، نعم ينبغي أن تقيّد^(٤) الاسمية بهذا النوع، ولا تؤخذ^(٥) على الإطلاق^(٦)، فتأمله. «وتغني» (لو) المصدرية، لا (لو) مطلقاً «عن التمني» أي عن فعل^(٧) التمني، تقول: وددت لو جاءني زيد فأكرمه، ثم تحذف^(٨) (وددت)، وتنوب^(٩) عنه (لو)^(١٠)، فتقول: (١١) لو جاءني زيد فأكرمه.

قال المصنف^(١٢): - وقد أورد قول الزمخشري^(١٣): (وقد تحيء (لو) في معنى التمني، نحو: لو تأتيني فتحدثني) - إن أراد الزمخشري أن الأصل: وددت لو تأتيني، فحذف فعل التمني، لدلالة (لو) عليه، فأشبهت (ليت) في

(١) تقدر، ز.

(٢) خوف، د.

(٣) فيكون، د.

(٤) يقيد، د.

(٥) يوحد، د.

(٦) اطلاق، د.

(٧) الفعل، ز، وكانت كذلك في، ظ، لكن شطبت (ال).

(٨) يحذف، د، ز، ظ، وما أثبتته أولى بالمقام.

(٩) استغناء، د.

(١٠) بلو، د.

(١١) تقول، د، فنقول، ز.

(١٢) في شرح التسهيل ١: ٢٥٨، وقد تصرف فيه.

(١٣) في المفصل مع ابن يعيش ٩: ١١.

الإشعار بمعنى التمني، وكان لها جواب كجوابها، فصحيح^(١). [وإن أراد^(٢)] أنها حرف وضع للتمي كـ (ليت)، فغير صحيح، لأن ذلك يستلزم منع الجمع بينها وبين فعل التمني، كما لا^(٣) يجمع بينه وبين (ليت). انتهى.

قلت: الظاهر^(٤) أن الثاني مراد الزمخشري^(٥)، وما أورده عليه غير متجه، فإن (لو) عند مجامعتها لفعل التمني تكون^(٦) لمجرد المصدرية مسلوية^(٧) الدلالة على التمني، فسقط ما قال. «فينصب بعدها الفعل» المضارع «مقروناً بالفاء» [وذلك^(٨)] مثل^(٩) قوله^(١٠):

سرينا إليهم في جموع كأنها جبال شروري^(١١) لوتعان^(١٢) فتنهدا^(١٣)

قال المصنف: ^(١٤) في (فتنهد^(١٥)) وجهان:

أحدهما - وهو المختار - أنه جواب تمن إنشائي، كجواب (ليت)، لأن الأصل: وددنا لو تعان^(١٦)، فحذف الفعل؛ للدلالة عليه، فأشبهت (ليت) في الإشعار بمعنى التمني، دون لفظه فجووبت جوابها.

(١) هذا جواب (إن أراد).

(٢) سقطت من، ز، ظ، وجاء مكانها (أو).

(٣) لم، د.

(٤) الظ، د.

(٥) المزمخشري، د، ز.

(٦) يكون، ز، ظ.

(٧) مسلوب، ظ.

(٨) سقطت من، د.

(٩) نحو، د.

(١٠) لا يعرف.

(١١) أهملت الشين في، د.

(١٢) يعان، ز، نعان، ظ.

(١٣) فتشهدا، د، فتهدا، ز، ظ، لم أر من روى معه غيره، وهو في شرح التسهيل ١: ٢٥٧؛

المقاصد ٤: ٤١٣-٤١٤، ٤٦٥؛ الأشموني ٤: ٣٣.

(١٤) في شرح التسهيل ١: ٢٥٧.

(١٥) تشهدا، د، فتهد، ظ، بإهمال النون الثانية.

(١٦) يعان، ز، نعان، ظ.

والثاني— أنه من باب العطف على المصدر؛ لأن (لو تعان)^(١) يقدر بالمصدر، فكأنه قيل: وددنا الإعانة فالنهد^(٢)، أي النهوض إلى الأعداء.

وقال بعضهم: لو هذه المتكلم^(٣) فيها، هي لو الشرطية، أشربت معنى التمني بدليل أنهم جمعوا لها^(٤) بين^(٥) جوابين: جواب منصوب بعد الفاء، وجواب باللام كقوله^(٦):

فلو نبش المقابر عن كليب فيخبر^(٧) بالذنائب أي زير
بيوم الشعثمين^(٨) لقرعينا وكيف لقاء من تحت القبور^(٩)

(١) يعان، د، نعان، ظ.

(٢) فالنهد، د، والنهد، ز.

(٣) للمتكلم، ز، ظ.

(٤) الهاء، د.

(٥) تين، ز.

(٦) عدي المهلهل بن ربيعة بن مرة التغلبي (١٠٠— حوالي ١٠٠ ق. هـ = ٥٢٥—٥٠٠ م). ويقال: اسمه امرؤ القيس، شاعر من أهل نجد، كان مدمناً للخمر ملازماً للنساء، فسماه أخوه كليب: زير النساء، ولما قتل كليب نبذ عدي ذلك وآلى أن يثار لأخيه، فدارت الحرب بين بكر وتغلب أربعين سنة أظهر فيها عدي بطولة فذة وشجاعة نادرة.

— ابن قتيبة ١: ٢٩٧—٢٩٩؛ المرزباني: ٢٤٨؛ الخزائن ١: ٣٠٠—٣٠٤.

(٧) فيجبر، ظ.

(٨) الشعثين، ز، الشعثين، د، ظ، وهو تصحيف صححته من مراجع الشاهد.

(٩) البيتان من قصيدة قالها حين ثار لأخيه كليب.

مطلعها:

أليلتنا بذئ حُسم أنيري إذا أنت انقضيت فلا تحوري

وقبلها:

وتسألني بُديلة عن أبيها ولم تعلم بديلة ما ضميري

وبعدهما:

وأني قد تركت بواردات بجيرا في دم مثل العبير.

ذو حسم: موضع. لا تحوري: لا ترجعي. الذنائب: موضع. الشعثان: موضع،

وقيل: رجلان قتلها ملهلهل في ذلك اليوم، وهما شعثم وشعث ابنا عامر بن ذهل بن ثعلبة،

ويقال: ابنا معاوية بن عامر، وهما سيدا ذهل وفارساها، وفي الكلمة على هذا تغليب. بجير:

ابن الحرث بن عباد البكري.

قلت: يمكن أن يقال إن (يخبر^(١)) ليس منصوباً في جواب التمني، وإنما هو منصوب بأن^(٢) مضمرة، وهي وصلتها مصدر فاعل (حصل)^(٣) مضمراً^(٤)، والجملة من هذا الفعل وفاعله معطوفة على جملة الشرط، أي فلو نبش المقابر عن كليب فحصل إخباره بما تم بعده لقرعينا، وعلى هذا ف (لو) هي التعليقية على بابها، ولا تمني أصلاً ويمكن أن يقال: - أيضاً - إنه لا تمني أصلاً، والنصب بأن مضمرة بعد الشرط؛ لمشابهته للنفي، والمعنى على هذا التقدير: فلو حصل نبش المقابر فالإخبار لقرعينا، فهو عطف على مصدر متصيد^(٥) من فعل الشرط، وإذا كانوا قد جوزوا^(٦) مثل هذا على قلة في الشرط بـ (إن)، نحو: إن تأتني^(٧) فتكرمني آتك، بنصب^(٨) (تكرم^(٩))، من جهة أن الشرط مفروض، فهو غير موصوف بالوجود حقيقة، فأشبهه النفي فأجري مجراه في نصب ما اقترن بالفاء أو الواو بعده، فتجوز ذلك في (لو) أولى؛ لدالاتها على انتفاء الشرط وضعاً، وهذا الثاني أولى من الأول، لأن^(١٠) في ذلك إضمار (أن) في غير محلها^(١١) المعروف^(١٢)، فهو مثل: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه^(١٣). بخلاف

= - الأصمعيات: ١٥٤-١٥٥؛ القالي ١: ٢٤، ٢: ١٢٩-١٣٤؛ الأغاني ٥: ٣٨، ٥٧؛ المغني ١: ٢٩٥-٢٩٦؛ المقاصد ٤: ٤٦٣-٥٦٥؛ الأشموني ٤: ٣٢؛ السيوطي ٢: ٦٥٤-٦٥٧.

- (١) نخبر، ز.
- (٢) بان بان، ظ.
- (٣) يحصل، ز، ظ.
- (٤) مضمراً، ز.
- (٥) المصدر المتصيد، د.
- (٦) أجازوا، د.
- (٧) تأتيني، د.
- (٨) تنصب، د.
- (٩) تكرمني، د.
- (١٠) اذ، د.
- (١١) محلها، ظ.
- (١٢) المفروض، د.
- (١٣) شرحنا هذا المثل في ١: ٨٣.

الثاني، فإن فيه إضماراً لـ (أن) في محل عهد إضمارها فيه، وإن كان قليلاً. على أن المصنف لما حكى أن النصب بـ (أن) مضمرة نادر في غير المواضع المشهورة جوازاً ووجوباً، قال^(١): (وفي القياس عليه خلاف). فللباحث أن يرتكب ٩٧ مذهب القائل بقياسته، ويخرج البيت عليه / ويمكن أن يقال: - أيضاً - إن (لو) - من قوله (فلو نبش) - للتمي أو مغنية عنه على الرأيين، والفعل - من قوله: (فيخبر) - منصوب في جوابه، وقوله: (لقرعينا) جواب لـ (لو) شرطية محذوفة، والتقدير: لو وقع ذلك لقرعينا.

(١) في التسهيل ص ٢٣٣.

«فصل»: يتكلم فيه على الصلة والموصول باعتبار الترتيب والحذف وغيرهما من الأحكام المتعلقة بذلك.

«الموصول والصلة»^(١) كجزءي اسم، فلهما أي للموصول والصلة «ماهما» أي لجزءي الاسم «من ترتيب» بأن يكون الموصول قبل الصلة «ومنع فصل» بينهما «بأجنبي» لا بغير، كالجمللة الاعتراضية كقوله^(٢):
 ماذا ولا عتب^(٣) في المقدور^(٤) رمت أما يحظيك^(٥) بالنجح أم خسرت ضليل^(٦)
 والقسم كقوله^(٧):
 ذاك الذي - وأبيك - يعرف مالكا^(٨)

(١) الصلة والموصول، د، والموصول والصلة، ز.

(٢) مجهول.

(٣) عنت، د.

(٤) المقدر، د.

(٥) يحظيك، د، ز.

(٦) لم أفق له على مزيد، وهو في شرح التسهيل ١: ٢٦٠-٢٦١، ١٣٠: ب؛ ابن مالك ١: ٩١؛
 الهمع ١: ٨٨؛ الدرر ١: ٦٥.

(٧) جرير بن عطية.

(٨) عجزه: «والحق يدفع ترهات الباطل».

من قصيدة قالها لـ (يحيى) بن عقبة الطهوي، وأولها:

أمت طهية كالبيكار أفزها بعد الكشيش هدير قَرْمِ بازل
 وقبل الشاهد:

من كان يمنع - يا طهِيّ - نساءكم أم من يكرّ وراء سرح الجامل؟
 وبعده:

إنّا تزيد على الخلوم حلومنا فضلاً ونجهل فوق جهل الجامل
 أفزها: أخافها - الكشيش: للبكر قبل أن تبنت شقشقتها.

الهدير: للجمل. القرم، والمقرم: البعير المكرم لا يحمل عليه ولا يذلل، لكن يكون

للفحلة. البازل: الجمل ينشق نابيه، وذلك في سته التاسعة. رواية الديوان: =

كذا قال المصنف^(١)، فجعل الفصل بالاعتراض والفصل بالقسم قسامين. والحق أن الفصل بالاعتراض جنس، وأن الفصل بالقسم نوع من ذلك الجنس، وهو قول النحويين^(٢).

قال^(٣): وكذا النداء [الذي^(٤)] يليه مخاطب كقوله^(٥):

وأنت الذي - ياسعد^(٦) - يؤت^(٧) بمشهد كريم وأبواب المكارم والحمد^(٨)
فلو لم يكن بعد النداء مخاطب عُدَّ^(٩) الفصل به أجنبيًا، ولم يجز إلا في

= (... تعرف...) (... يدمغ...) .

- جرير: ٤٣٠؛ الخصائص ٣٣٦:١؛ المقرب ٦٢:١؛ المغني ٤٣٦:٢؛ السيوطي ٨١٧-٨١٨؛ الهمع ٨٨:١، ٢٤٧؛ الدرر ٦٥:١، ٢٠٤؛ شرح التسهيل ١٣٠:ب.

(١) في شرح التسهيل ٢٦٠-٢٦١، ولم يسق بيت جرير.

(٢) النحويون، د.

(٣) المصنف في شرح التسهيل ٢٦١:١.

(٤) سقطت من، د.

(٥) حسان بن ثابت، وليس في ديوانه.

(٦) سعيد، ظ.

(٧) يؤت، ظ.

(٨) من قصيدة رثى فيها سعد بن معاذ، وذكر حكمه في بني قريظة. مطلعها:

لقد سحمت من دمع عيني عبرة وحق لعيني أن تفيض على سعد

وقبل الشاهد:

فإن تك قد ودعنا وتركتنا وأمست في غرباء مظلمة للحد

وبعده:

بحكمك في حيي قريظة بالذي قضى الله فيهم ما قضيت على عمد

يروى: (فأنت الذي...)، وهو أولى؛ لأنه جواب الشرط: (فإن تك...).

ويروى: (... أبت بمشهد). (... وأبواب المكارم...). (... وأبواب

السيادة...).

- السيرة ٢٨٢-٢٨٣؛ شرح التسهيل ٢٦١:١؛ ابن مالك ٨٩:١؛ الهمع

٨٨:١؛ الدرر ٦٥:١.

(٩) عن، ز.

الضرورة كقوله^(١):

..... نكن^(٢) مثل من - يا ذئب^(٣) - يصطحبان^(٤)

وهذا الكلام من المصنف يقتضي أن الجمل الاعتراضية والندائية التي ذكرها ليست بأجنبيه، ولهذا لم يستثنها، وفيه نظر، بل هي أجنبية مغتفرة^(٥).

«فلا يتبع الموصول» تفصيل لما أجمله في قوله: (فلهما ما لهما)، أي فلا يؤتى للموصول بتابع قبل تمام الصلة أو تقدير^(٦) تمامها، فلا يجوز: مرت بالضارين وإخوتك زيدا، ولا بالضارين^(٧) كلهم زيدا، ولا بالضارين^(٨) المحسنين زيدا، ولا بالضارين^(٩) إخوتك زيدا، بياناً قدرته أو بدلا. «ولا يجبر عنه» فلا يجوز: الذي^(١٠) زيد أكرمه، يعني الذي أكرمه زيد. «ولا يستثنى منه» فلا يجوز: جاء الذين إلا زيدا أكرمتمهم، [وإنما تقول: جاء الذين أكرمتمهم إلا زيدا^(١١)]. «قبل تمام الصلة» معمول تنازعه الأفعال المتقدمة^(١٢)، وهو قيد في كل واحد منها. «أو تقدير تمامها».

قال ابن قاسم: هو إشارة إلى نحو قوله^(١٣):

(١) الفرزدق.

(٢) تكن، د، ز.

(٣) أهملت الذال في، ظ.

(٤) صدره: «تعش فإن عاهدتني لا تخونني». وقد مر في ٢: ٢٣٨.

(٥) مفتقرة، ظ.

(٦) عطفت بالواو في، د.

(٧) سقط الجار من، ظ.

(٨) زيدا، ز.

(٩) ما بين المقوفين ساقط من، ظ.

(١٠) وهي: يتبع - يجبر - يستثنى.

(١١) الأعشى ميمون.

لسنا كمن جعلت. إياد دارها تكريت^(١) تمنع حبيها أن يحصدا^(٢) فظاهرة^(٣) أن (إياد) بدل من (مَن) في رواية من جَرّ، وبدل من الضمير المستكن في (جعلت) في رواية من رفع، فقد أبدل على الأول من الموصول قبل تمام الصلة، لكنه قدر التمام.

قلت: في^(٤) هذا الكلام نظر، فإن كل^(٥) موضع ممنوع يمكن فيه هذا التقدير، قالوا: والصواب أن يجعل (دارها) منصوباً بفعل يدل عليه المذكور، والتقدير: لسنا كمن جعلت إياد جعلت دارها.

قال ابن هشام: وهذا مشكل، لأن (جعلت) فعل عام لا يصح أن يتعرف به الموصول، بخلاف ضربت وأكلت ونحو ذلك من الأفعال الخاصة، ولا يقال: فإن رفع الإبهام قد زال بالجملة الثانية، لأننا نقول: شرط الصلة نفسها أن يعرف الموصول منها، أما أنه يعرف من جملة أخرى بعدها فليس بكافٍ.

(١) بتكرت، ظ، وألحقت بالصدر في، د.

(٢) تحصلا، ز، يخلصا، ظ، والبيت من قصيدة قالها لكسرى حين أراد منهم رهائن، لما أغار الحارث بن وعله على بعض السواد ومطلعها:

أَسْوَى وَقَصَّرَ لَيْلَهُ لِيَزُودَا
ومضى وأخلف من قتيلة موعدا
وقبل الشاهد:

لِنَفَاتِلِنَكُمُ عَلَى مَا خَيَّلَتْ
ولنجعلن لمن بغى وتمردا
مَا بَيْنَ عَانَةِ الْفِرَاتِ، كَأَنَّمَا
حَسَّ الْغَوَاةَ بِهَا حَرِيْقًا مَوْقِدَا
خَرِبَتْ بِيوت نَبِيْطَةَ فَكَأَنَّمَا
لم تلق بعدك عامراً مستشهدا
وبعده:

قَوْمًا يَعَالِجُ قَمَلًا أَبْنَاؤُهُمْ،
يروى: (... كمن حلت...). (... ترقب حبيها...). (أ تحصدا).

تكرت، قرية على نهر دجلة. أجدًا: موثقة. مؤصدا: مغلقة.

— الأعرشي: ٥٤-٥٧؛ الخصائص ٢: ٤٠٢-٤٠٣، ٣: ٢٥٦؛ الشجري ١: ١٩٤؛

المغني ٢: ٥٩٦-٥٩٧.

(٣) فظاهرة، د.

(٤) وفي، د. (٥) في كل، ز، ظ.

«وقد ترد صلة بعد موصولين» [نحو: الذي والتي قاما، وأنشد المصنف عليه بيتاً لم يتحرر لي إلى الآن كقوله^(١)]:

صل الذي والتي منا^(٢) بأصرة وإن نأت عن مراقبي منها^(٣) الرحم^(٤)

منا^(٢): توسلاً. بأصرة، أي بما تعطف من مئة ونحوها. وإن نأت، أي بعدت. والرحم: القرابة، أي صل من توسل إليك من ذكر أو أنثى بمئة تعطفك عليه، وإن لم يكن بينكما قرابة^(٥). [

«وأكثر مشتركاً فيها» كقوله^(٦)]:

من اللواتي والتي واللاتي يزعمن أنني كبرت لداتي^(٧)

ومثله ما أنشده المبرد في المقتضب:

بعد اللتيا^(٨) واللتيا^(٨) والتي إذا علتها أنفس تردت^(٩)

(١) مجهول، والتعبير المناسب أن يقول: وهو قوله.

(٢) منا، د، وأرى أنه الصواب.

(٣) متنها، د، وصوابه: متها.

(٤) رواية المصنف: (... عن مدى مرماها...). وفي ما عدا هذا، البيت مطابق لما عند المصنف، ولا إشكال لورواه: (... متاً بأصره). ولم أجد له سابقاً ولا لاحقاً.

— شرح التسهيل ١: ٢٦٢؛ الهمع ١: ٨٨؛ الدرر ١: ٦٦.

(٥) ما بين المركبين ساقط من، ز، ظ.

(٦) لا يعرف.

(٧) أعجمت الدال في، د، ز، ظ، وهو تصحيف ظاهر، والبيت أوردته المراجع فرداً، لداتي: أترابي، أي أمثالي في السن.

— ابن قتيبة ١: ٨٨؛ الصحاح ٦: ٢٤٧٩؛ الشجري ١: ٢٤؛ شرح التسهيل ١: ٢٦٢؛

الرضي ٢: ٦٠؛ الخزانة ٢: ٥٥٩—٥٦٠.

(٨) ضمت اللام في، ظ، ولا يصح؛ لأن المبتدئ لا يعامل معاملة المتمكن في التصغير.

(٩) لودت، د، وهو تصحيف، والبيت للعجاج من أرجوزة طويلة مطلعها:

الحمد لله الذي استقلت بإذنه السماء واطمأنت

وقبل الشاهد:

فسر ودادي، وساء شمعي، إذ ردها بكيده، فارتدت

إلى أمار، وأمار مدتي دافع عني بنقير موتي =

قال ابن هشام: وأما قول ابن الشجري^(١) لم يأت للموصولين الأولين
٩٨ بصلة لأن/ صلة الثالث^(٢) دلت على ما أراد، وأن الأمر كذلك في قوله:

بعد اللتيا^(٣)

البيت، فمردود. ولا أدري ما وجه الرد؟.

«أو مدلولا بها على ما حذف» كقوله^(٤):

وعند الذي [واللات]^(٥) [عدنك]^(٦) إحنة^(٧) عليك فلا يغرك كيد العوائد^(٨)

وبعده:

=

فارتاح ربي، وأراد رحمتي ونعمة أتمها فتمت

استقلت: نهضت. أمار: وقت. نقيز: موضع. فارتاح ربي: أساء الأدب مع الله - علا
وتقدس - ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ ٣٨
ق (٥٠).

(رحمتي) يروى: رجعتي.

- العجاج: ٢٦٦-٢٧٦؛ سيبويه: ١: ٣٧٦، ٢: ١٤٠؛ المقتضب: ٢: ٢٨٩؛ أبو زيد:
١٢٢؛ الصحاح: ٦: ٢٤٨٠ (لتي)؛ الشجري: ١: ٢٤، ٢٥؛ ابن يعيش: ٥: ١٤٠؛ المغني
٢: ٦٩٢؛ الخزانة: ٢: ٥٥٩-٥٦٠.

- (١) في أماليه: ١: ٢٤-٢٥ في كلامه على البيت: (من اللواتي والتي...)، وما هنا معنى كلامه.
- (٢) الثلاث، ز.
- (٣) راجعه في الصفحة السابقة.
- (٤) مجهول.
- (٥) سقطت من، ز.
- (٦) عدتك، ظ.
- (٧) ألحقت بالعجز في، د، امته، ز.
- (٨) العوائد، ز، والبيت في شرح التسهيل: ١: ٢٦٢؛ المغني: ٢: ٦٩٢؛ الهمع: ١: ٨٨؛ الدرر
١: ٦٦.

ويحتمل أن يكون هذا من باب:

ويرجعن من دارين بجر (١) الحقائق (٢)

بل أولى هنا، للاختلاط، وسهله أنه تغليب للأكثر المجاور على المفرد (٣)
المنفصل عن الصلة.

«وقد يحذف (٤) ما علم من موصول» اسمي (٥) «غير الألف واللام» وهذا مذهب قال به الكوفيون والبغداديون والأخفش، ومنعه غيره (٦) من البصريين، واختار المصنف (٧) الجواز مستدلاً بالقياس على (أن)، فإن حذفها مكتفى بصلتها جائز (٨) إجماعاً، وبالسماح الوارد في ذلك قال الله تعالى:

(١) بحر، ظ.

(٢) صدره:

يمرون بالدهنا خفافا عياهم

وبعده:

على حين ألهى الناس جُلَّ أمورهم فندلا - زريق - المال ندل الثعالب
واختلفوا في قائلها: الأحوص الأنصاري، أعشى همدان، جرير بن عطية، ولم أجده
في ديوانه، ولم أر من أنشد مع البيتين سواهما.
يروى: (ويخرجن...). الدهناء: رملة لبني تميم، تمد وتقصر. بجر، جمع بجرى:
مليئة منتفخة.

- سيبويه ١: ٥٩-٦٠؛ الكامل ١: ١٥٧-١٦٠؛ الخصائص ١: ١٢٠؛ الصحاح
١٨٢٧: ٥ (ندل)، ابن مالك ١: ٢٥٢؛ ابن الناظم: ١٠٥؛ ١٦٢؛ ابن عقيل
١: ٤٧٩-٤٨٠؛ المقاصد ٣: ٤٦-٤٩، ٥٢٣-٥٢٤؛ اللسان (ندل).

(٣) الفرد، د، ظ.

(٤) تحذف، ز.

(٥) اسم، د.

(٦) غيرهم، ظ. والضمير عائد على الأخفش، وهو بصري.

(٧) في شرح التسهيل ١: ٢٦٤-٢٦٥.

(٨) أهمل الزاي في، ظ.

﴿آمناً^(١) بِالَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْنَا وَأَنْزَلَ إِلَيْكُمْ﴾^(٢) (أي وبالذي أنزل إليكم^(٣))، وعلى الاستدلال بها^(٤) منع ظاهر، واستدل^(٥) أيضاً بقول حسان^(٦) رضي الله عنه:

أمن^(٧) يهجو^(٨) رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء^(٩)
[أي ومن يمدحه]^(١٠)، ويقول^(١١) الآخر^(١٢):

[ما الذي دأبه احتياط وعزم وهواه أطاع يستويان^(١٣)

- (١) آمنوا، د، ز، ط، وهو خطأ، وما أثبتته موافق لما في المصحف، ولما في شرح التسهيل.
 - (٢) ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا... وَإِنَّا وَإِهْتُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ ٤٦ العنكبوت (٢٩).
 - (٣) ساقط من، د.
 - (٤) بهما، ز، ط.
 - (٥) ظاهره أنه يعني المصنف، ولكنه لم يستدل في شرح التسهيل ١: ٢٦٤-٢٦٥ بيتي حسان والكميت المذكورين هنا.
 - (٦) ابن ثابت.
 - (٧) من، د.
 - (٨) يهجو، د، ز.
 - (٩) من قصيدة مدح فيها رسول الله - عليه الصلاة والسلام - وهجا أبا سفيان. مطلعها:
- | | |
|-------------------------|------------------------|
| عفت ذات الأصابع فالجواء | إلى عذراء منزلها خلاء |
| وقبل الشاهد: | |
| هجوت مباركا براً حنيفا | أمين الله شيمته الوفاء |
| وبعده: | |
| فلان أبي ووالده وعرضي | لعرض محمد منكم وقاء |
- حسان: ١-١٠؛ الفراء: ٢: ٣١٥؛ المقتضب: ٢: ١٣٧؛ السيرة: ٤: ٦٣-٦٦؛ ابن مالك: ١: ٩٢؛ المغني: ٢: ٦٩٢؛ الأشموني: ١: ٢٧٤؛ السيوطي: ٢: ٨٥٠-٨٥٣.
- (١٠) سقطت من، د.
 - (١١) سقط العاطف من، د.
 - (١٢) لا يعرف.
 - (١٣) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٦٤-٢٦٥؛ ابن مالك: ١: ٩٢؛ المغني: ٢: ٦٩٢.

أي والذي هواه أطاع وبقول الآخر^(١): [

لكم مسجدا^(٢) الله المزوران^(٣)، والحصى
لكم قبصة^(٤) من بين أثرى^(٥) وأقتر^(٦)

أي من بين [من^(٧)] أثرى، أي استغنى، ومن أقتر^(٨)، أي افتقر.

وهذا كله مخصوص بالشعر^(٩) عند البصريين «و» قد يحذف^(١٠) أيضاً
ما علم «من صلة غيرهما»، أي غير الألف واللام، كقوله^(١١):

نحن الأولى^(١٢) فاجمع جمو عك ثم وجههم إلينا^(١٣)

(١) الكميت بن زيد، وما بين المعقوفين ساقط من، ز.

(٢) مسجد، د، ز.

(٣) أهملت الزاي في، د.

(٤) قبضة، د، قبصة، ز، ظ.

(٥) أثرا، ز.

(٦) رواية الصحاح واللسان: (قبضة)، وليس في البيت ما يعود عليه الضمير.

القبص: العدد الكثير، والقبصة: المرة من القبص، وهو التناول بأطراف الأصابع.

— الصحاح ٣: ١٠٥ (قبص)، الإنصاف: ٧٢١؛ المقاصد ٤: ٨٤-٨٥؛ الأشموني

٣: ٧٠؛ اللسان (قبص).

— شرح التسهيل ١٤١: ب.

(٧) سقطت من، د.

(٨) اقترأ، ز.

(٩) بالضرورة، د.

(١٠) تحذف، ز.

(١١) عبيد بن الأبرص.

(١٢) الألى، ز.

(١٣) من قصيدة قالها حين عرضت بنو أسد على امرئ القيس دية أبيه ألف بعير، أو القود لمن يختار

منهم، أو إنظارهم حولاً، قلم يقبل إلا الثالث وهددهم بالقضاء عليهم مطلعها:

يا إذا المخوفنا بقتل

أوهمت أنك قد قتل

ل أبيه إذلاً وحيناً

ت سراتنا كذباً وميناً

أي نحن الأولى عرفوا بالنجدة والشجاعة، وعدم المبالاة^(١) بكثرة الأعداء.

«ولا تحذف صلة حرف إلا ومعمولها باق» نحو قولهم: لا أفعله ما أن حراء مكانه، وما أن في السماء^(٢) نجما، أي ما ثبت، - في المثالين - فحذف الفعل منهما، وهو (ثبت) وأبقي معموله، وهو أن وصلتها. وفي العبارة تسامح؛ لأن الصلة المجموع، لا الفعل فقط، فكان الأحسن أن يقال: وقد يحذف الفعل الواقع صدر صلة^(٣) حرف^(٤) [مع^(٥)] مرفوعه، ويبقى المنصوب، نحو: (كل شيء أمم ما النساء وذكرهن^(٦))، أو بدون المرفوع، نحو: ما أن

وقبل الشاهد: =
ولقد صلقتن هوازنا
نعليهم تحت الضبا
وبعد الشاهد:
واعلم بأن جياننا
يروى: (يا ذا المعيرنا...).

حينا: هلاكا. صلقتن: عضضن، والضمير عائد على الخيل. نواهل: عطاش. نعليهم: نضريهم. الضباب: الغبار في المعركة. المشرفي: السيف منسوب إلى محل صناعته، وهي مشارف الشام، وهو المفعول الثاني للفعل: (نعليهم). اعترينا: انتسبنا، وقلنا: نحن بنو فلان، فخرأ. ألين: حلفن. لا يقضين دينا: لا يمكنُ طالب الوتر من وتره.

- عبيد: ١٣٥-١٣٩؛ الأغاني ٢٢: ٨٣-٨٥؛ الشجري ١: ٢٩، ٢: ١٧٩، ٣: ٣٠٧-٣٠٨؛ شرح التسهيل ١: ٢٦٥؛ ابن مالك ١: ٩١؛ المغني ١: ٩١، ٢: ٦٩٢؛ المقاصد ١: ٤٩٠-٤٩٢؛ التصريح ١: ١٤٢؛ الأشموني ١: ١٦١، ١٧٥؛ السيوطي ١: ٢٥٨-٢٦٠؛ الهمع ١: ٨٩؛ الدرر ١: ٦٨.

(١) المبالاة، ظ.

(٢) جرت بالباء في، د.

(٣) صلته، د.

(٤) حذف، ز.

(٥) سقطت من، ز.

(٦) جاء هذا المثل بلفظ مختلف مع التصريح بالمحذوف، وهو: كل شيء مَهَّ ما خلا النساء وذكرهن. ويروى مهاه ومعناها السير الحقيق، أي أن الرجل يحتمل كل شيء حتى يأتي ذكره =

حراء مكانه، و(أما أنت منطلقاً انطلقت). «ولا» يحذف^(١) «موصول حر في إلا «أن»» وحذفها نوعان: مطرد، نحو: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾^(٢) وغير مطرد وهو نوعان: مع بقاء العمل، وبدونه، وقد روي قوله^(٣):

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى وأن^(٤) أشهد اللذات هل أنت مخلدي^(٥) بالوجهين، وكذا (تسمع^(٦) بالمعيدي^(٧)...)، والأرجح الرفع، وزعم

= حرمة فيمتعض حينئذ فلا يحتمله. قال أهل اللغة: المهاه والمهه الجمال والطراوة، أي كل شيء جميل ذكره إلا ذكر النساء.

— الميداني ٢: ٧٨؛ فصل المقال ١٥٩—١٦٠.

- (١) يحذف، ظ.
- (٢) ﴿... حَتَّى يَمِيزَ الْخَيْثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ...﴾ ١٧٩ آل عمران (٣).
- (٣) طرفة بن العبد.
- (٤) وأنا، ز.
- (٥) مجلدي، د، والبيت من معلقته ومطلعها:

ظللت بها أبكي وأبكي إلى الغد
لخولة أطلال ببرقة نهمد
ويروى:

تلوح كباقي الوشم في ظاهر اليد
وقبل الشاهد:

ولا أهل هناك الطرف الممدد
رأيت بني غبراء لا ينكرونني
وبعده:

فإن كنت لا تستطيع دفع منيهم
فدعني أبادرها بما ملكت يدي
يروى: (... هذا اللائمي...) (... أيها اللاحي أن...).

— طرفة: ٣٠—٦٧؛ السبع: ١٣٢—٢٣١؛ سيبويه ١: ٤٥٢؛ المقتضب ٢: ٨٥، ١٣٦؛ ثعلب: ٣٨٣—٤٨٣؛ الشجري ١: ٨٣؛ التبريزي ٣: ١٩؛ الإنصاف: ٥٦٠؛ الرضي ١: ٢٥، ٢: ٢٤٠، ٢٥١؛ ابن عقيل ٢: ٢٨٣—٢٨٤؛ المغني ٢: ٢٤٩—٧١٣؛ المقاصد ٤: ٤٠٢—٤٠٣؛ السيوطي ١: ٨٠٠—٨٠٥؛ الخزانة ١: ٥٧—٥٨، ٣: ٥٩٤، ٦٢٥.

(٦) سمع، د.

(٧) خير من أن تراه. وتقدم الكلام عليه في ١: ٨٣.

السيرافي أنه يجوز - في ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾^(١) - تقدير (كي). وهو مخالف لقول المصنف: (إلا أن^(٢)).

«وقد يلي معمول الصلة الموصول إن لم يكن حرفاً، أو الألف واللام» مثل: جاء الذي زيدا ضرب، فإن كان حرفاً أو الألف واللام لم يجوز.

قال المصنف^(٣): وعلة ذلك أن امتزاج الحرف بصلته أشد من امتزاج^(٤) الاسم بصلته، فلو تقدم معمولها كان تقديمه بمنزلة وقوع كلمة بين جزئي مصدر، وكذلك اشتد امتزاج الألف واللام.

قال ابن قاسم: ولم يفصل المصنف في الحرف بين العامل وغيره، وفصل غيره، فأجاز ذلك في غير العامل^(٥) نحو: عجبت مما زيدا تضرب، ومنع في العامل نحو^(٦) (أن) وتعليل المصنف يقتضي إطلاق/المنع. ٩٩

قلت: وما يدل على أنه لا فرق في الموصول الحرفي بين العامل وغيره اتفاقهم على منع تقديم خبر (دام) عليها نفسها، مع اختلافهم في جمودها وتصرفها، وما أحسن قول المصنف: (وقد يلي) ولم يقل: وقد يتقدم معمول الصلة إن لم يكن الموصول حرفاً أو الألف واللام. لأن ذلك باطل لقوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾^(٧) فإن المعطوف على الصلة صلة، وقد تقدم معمول الثانية، مع أن الموصول (ال)، فإن صلة (ال) تكون^(٨) جملة فعلية، إذا لم تجاور (ال)، بل كانت معطوفة.

(١) ﴿... وَيَهْدِيكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ ٢٦ النساء (٤).

(٢) الآن، ز.

(٣) في شرح التسهيل ١: ٢٦٦، وقد تصرف فيه.

(٤) الحرف بصلة أشد من امتزاج الحرف بصلته أشد من امتزاج، ز.

(٥) العوامل، ز.

(٦) نحو نحو، ظ.

(٧) ﴿الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَالصَّابِرِينَ عَلَى مَا أَصَابَهُمْ...﴾ ٣٥ الحج (٢٢)،

﴿الَّذِينَ﴾ نعمت لـ (المختين) من ﴿... وَيُبَشِّرُ الْمُخْبِتِينَ﴾ ٣٤ الحج.

(٨) يكون، ظ.

«ويجوز تعليق حرف جر قبل الألف واللام» الموصولة «بمحذوف دل عليه صلتها» نحو: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾^(١) و﴿إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ﴾^(٢)، ﴿إِنِّي لَكُمْ مِنَ النَّاصِحِينَ﴾^(٣)، ﴿وَأَنَا عَلَىٰ ذَلِكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾^(٤)، فحرف الجر في ذلك وأمثاله متعلق^(٥) بمحذوف تدل عليه الصلة، وغير المصنف يقدر: (أعني)، وليس بجيد.

وإذا قدر على رأي المصنف: - مثلاً - زاهدين فيه من الزاهدين، فهل (من الزاهدين) صفة لزاهدين مؤكدة، كما تقول: عالم من العلماء، أو صفة مبينة^(٦) [لا مؤكدة]^(٧)، أي زاهدين، بلغ بهم الزهد إلى أن يعدوا في الزاهدين، لأن الزاهد قد لا يكون عريقاً في الزهد بحيث يعد في الزاهدين، إذا عدوا؟، أو يكون خبيراً ثانياً؟ كل ذلك محتمل. ولا يكون بدلاً من المحذوف لوجود (من) معه، وكلام ابن الحاجب صريح في أن التعلق^(٨) في مثل ذلك بنفس الصلة لا بشيء^(٩) محذوف، قال: - في أمالي القرآن في الكلام على قوله تعالى: ﴿وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ﴾^(١٠) - .

(١) ﴿وَشَرُّهُ بِشَمَنِ بَخْسٍ دَرَاهِمٍ مَعْدُودَةٍ...﴾ ٢٠ يوسف (١٢).

(٢) سقط العاطف من، د.

(٣) المألين، ظ، وهو خطأ.

(٤) (قَالَ... ١٦٨ الشعراء (٢٦)).

(٥) ﴿وَقَاسَمَهُمَا...﴾ ٢١ الأعراف (٧).

(٦) ﴿قَالَ بَلْ رَبُّكُمْ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الَّذِي فَطَرَهُنَّ...﴾ ٥٦ الأنبياء (٢١).

(٧) يتعلق، د، مع إهمال القاف.

(٨) مبينة، د.

(٩) سقطت من، د.

(١٠) التعليق، ز، ظ.

(١١) سقط الجار من، ظ.

(١٢) ٢١ الأعراف (٧).

الظاهر في (لكما) - في مثل هذا الموضع - أنه متعلق^(١) بـ (الناصحين) ونحوه، لأن المعنى عليه، ولا يرتاب في أن المعنى: لمن الناصحين لكما، وأن اللام إنما جيء بها لتخصيص معنى النصيح^(٢) بالمخاطبين، وإنما فر الأكثرون من ذلك، لما فهموا من أن صلة الموصول لا تعمل فيما قبل الموصول، والفرق عندنا أن الألف واللام لما كانت صورتها صورة الحرف المنزل جزءاً من الكلمة صارت كغيرها من الأجزاء التي لا تمنع التقدم، ففرق بينها^(٣) وبين الموصولات بذلك، كما فرق بينها بالاتفاق في جعل هذه الصلة اسم فاعل أو اسم مفعول؛ لتكون^(٤) مع (أل) كالإسم الواحد، ولذلك لم توصل^(٥) بجملة اسمية، وذلك واضح، ولا حاجة إلى التعسف^(٦).

«ويندر^(٧) ذلك» أي تعليق حرف جر واقع قبل الموصول بمحذوف^(٨) تدل عليه الصلة. «في الشعر مع غيرها» أي غير الألف واللام، وأعاد الضمير مفرداً مؤنثاً^(٩) باعتبار الأداة والكلمة. «مطلقاً» أي سواء كان الموصول مجروراً [بمن]^(١٠) كقوله^(١١):

(١) يتعلق، د.

(٢) التصحيح، ز.

(٣) بينهما، د.

(٤) ليكون، ز، ظ.

(٥) يوصل، ظ.

(٦) تعسف، ز.

(٧) وندر، د.

(٨) بمحذوف، ظ.

(٩) ضمير المفرد المؤنث، د، ز، وكانت كذلك في، ظ، لكنها صححت.

(١٠) سقطت من، ز.

(١١) لم أعرفه.

- لا تظلموا مسورا فإنه لكم من الذين وفوا [في السر والعلن] (١)
 أي واف لكم من الذين وفوا (٢).
 أو كان (٣) الموصول غير مجرور بمن كقوله (٤):
 وأهجو (٥) من هجاني من سواهم وأعرض منهم عن هجاني (٦)
 التقدير: عن هجاني منهم (٧) والمذكور مؤكد للمحذوف.

- (١) في شرح التسهيل : (ميسورا) وفي مخطوطته: (مسورا).
 - شرح التسهيل ١: ٢٦٧؛ الهمع ١: ٨٨؛ الدرر ١: ٦٦.
 (٢) ما بين المركبين ليس في، د.
 (٣) عطفت بالواو في، د.
 (٤) هدبة بن خشرم بن كرز (١٠٠ - حوالي ٥٠هـ = ١٠٠ - حوالي ٦٧٠م). من قضاة، يكنى أبا عمير، شاعر راجز من بادية الحجاز. كان اراوية الحطيئة، وراويته الشاعر جميل. قتل زيادة بن زيد من بني رقاش في شجار وقع بينهما، فحبسه والي المدينة سعيد بن العاص ثلاث سنوات ثم قتل قودا.
 - ابن قتيبة ٢: ٦٩١-٦٩٥؛ المرزباني: ٤٨٣؛ الخزانة ٤: ٨٤-٨٧.
 (٥) واهجوا، د، ز.
 (٦) الثالث في أبيات ثلاثة أنشدتها أبوتمام في حماسته، وروايته: «سأهجو من هجاهم من سواهم».
 وقبله:
 إني من قضاة من يكدها أكده وهي مني في أمان
 ولست بشاعر السفساف فيهم ولكن مدره الحرب العوان
 السفساف: ما لا خير فيه من الأفعال والأقوال. المدره: السيد الذي يدفع به الشر، فعله: دره، أي طلع، أو درأ، أي دفع، فالهاء منقلبة عن الهمزة. الحرب العوان: التي قوتل فيها مرة بعد مرة.
 - الحماسة ٢: ٤٣-٥٣؛ شرح التسهيل ١: ٢٦٧-٢٦٨؛ الهمع ١: ٨٨؛ الدرر ١: ٦٦.
 (٧) زاد هنا في، ز (عن هجاني).

وقيل: التقدير: عن حاجيٍ منهم، إذ تقدير اسم فاعل^(١) أسهل من حذف موصول وصلته^(٢). «و» يندر ذلك «معها» أي مع الكلمة التي هي الألف واللام «غير مجرورة»^(٣) بـ «من»^(٤)، التبعية، [بذلك]^(٥) قيدها المصنف في الشرح^(٥)، وعلله بأن في ذلك إشعاراً بأن المحذوف بعض المذكور، فتقوى الدلالة عليه. ومثال ذلك - أعني^(٦) / ما إذا كانت الألف واللام غير مجرورة بمن - قوله^(٧):

تقول ودقت^(٨) صدرها بيمينها أبعلي هذا بالرحى المتقاعس^(٩)

(١) الفاعل، د.

(٢) الموصول وصلة، د.

(٣) مجرور، م.

(٤) سقطت من، د.

(٥) على التسهيل ١: ٢٦٧.

(٦) أي، ظ.

(٧) أعرابي سعدي قاله المبرد، وقال أبو تمام: الهذلول بن كعب العنبري. وقال الخالديان: الحارث بن بدر. وفي هامشه عن ابن بري أنه سَمَى الأعرابي السعدي: نعيم بن الحارث ابن يزيد السعدي. وقد اتفقوا على أنه سيد قومه وفارسهم، ولم يذكر أحد منهم عصره، والظاهر أنه جاهلي.

- المرزباني: ٤٩١؛ ومراجع الشاهد.

(٨) وقد دقت، ز، ولا يستقيم معه الوزن.

(٩) نزل بالشاعر أضياف فقام إلى الرحي يطحن لهم، وكان مملكاً على امرأة من بني بهدلة أو ابنة عمه، فرأته فأكبرت منه ذلك وأنبته، فقال أبياتاً الشاهد أولها، وبعده:

فقلت لها لا تعجلي وتبيني فعالي إذا التفت عليّ الفوارس

يروى: (... وصكت نحرها...)، (... وصكت صدرها...)، (... لا

تعجبي...)، (بلائي إذا...).

- الكامل ١: ٣٤-٣٩؛ الحماسة ٢: ٢٢٨-٢٣١؛ الخصائص ١: ٢٤٥-٢٤٦؛

المنصف ١: ١٣٠، ٤١٥؛ الخالديان ٢: ٢٦٣-٢٦٤؛ شرح التسهيل: ٢٦٧، ٢٩٣.

قال ابن قاسم: فد (بالرحى^(١)) متعلق بمحذوف^(٢) يدل عليه صلة (أل)، وهي متقاعس، والتقدير: متقاعسا [بالرحى^(٣)]. وتبع المصنف فإنه [قال^(٤)]:
أراد بعلي هذا كائناً [بالرحى^(٥)]، أو متقاعساً بالرحى.

قلت: الظاهر أن يقدر (متقاعس^(٦)) أو (المتقاعس)، والمذكور بدل^(٧)، وهو على قراءة ابن مسعود^(٨) ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخٌ﴾ وعلى الأول يحتاج إلى أن يقدر (المتقاعس) خبراً لمحذوف، وهو أمر لا داعي إليه.

(١) فبالرجاء، د.

(٢) محذوف، ظ.

(٣) سقطت من، ظ.

(٤) سقطت من، د، وهذا القول في شرح التسهيل ١: ٢٦٧.

(٥) سقطت من، د.

(٦) متقاعسا، ظ.

(٧) يدل، د.

(٨) والأعمش، المحتسب ١: ٣٢٤؛ البحر ٥: ٢٢٤.

(٩) ﴿قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ... إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ﴾. ٧٢ هود (١١)، وقد بسط ابن جني الكلام عليها في المحتسب ١: ٣٢٤-٣٢٥، ولنفاسته استحسنت نقله هنا، قال: (الرفع في (شيخ) من أربعة أوجه:

أحدها: أن يكون (شيخ) خبر مبتدأ محذوف، كأنه قال: هذا شيخ، والوقف إذا على قوله: (هذا بعلي)؛ لأن الجملة هناك قد تمت، ثم استأنف جملة ثانية فقال: (هذا شيخ).

والثاني: أن يكون (بعلي) بدلاً من (هذا)، و(شيخ) هو الخبر.

والثالث: أن يكون (شيخ) بدلاً من (بعلي)، وكأنه قال: هذا شيخ، كما كان التقدير

فيما قبله: بعلي شيخ.

والرابع: أن يكون (بعلي) و(شيخ) جميعاً خبراً عن (هذا)، كقولك هذا حلو حامض،

أي: قد جمع الحلاوة والحموضة، وكذلك (هذا): أي قد جمع البعولة والشيخوخة.

فإن قلت: فهل تمييز أن يكون (بعلي) وصفاً لـ (هذا)؟

قيل: لا، وذلك أن (هذا) ونحوه من أسماء الإشارة لا يوصف بالمضاف. ألا تراهم

لم يميزوا: مررت بهذا ذي المال، كما أجازوا: مررت بهذا الغلام؟ وإذا لم يميز أن يكون (بعلي)

وصفاً لـ (هذا) من حيث ذكرنا، لم يميز أيضاً أن يكون عطف بيان له؛ لأن صورة عطف البيان

صورة الصفة، فافهم ذلك.

وهنا وجه خامس، لكنه على قياس مذهب الكسائي، وذلك أنه يعتقد في خبر المبتدأ أبداً أن فيه ضميراً وإن لم يكن مشتقاً من الفعل، نحو: زيد أخوك، وهو يريد النسب. فإذا كان كذلك فقياس مذهبه أن يكون (شيخ) بدلاً من الضمير في (بعلي)؛ لأنه خبر عن (هذا).
فإن قلت: فإن الكوفيين لا يميزون إبدال النكرة من المعرفة إلا إذا كان من لفظها، نحو قول الله تعالى: ﴿لَنْسَفَعًا بِالْناصِيَةِ ناصِيَةٍ كاذِبَةٍ خاطِئَةٍ﴾ وليس قبل (شيخ) معرفة من لفظه.
قيل: أجل، إلا أن هذا اعتبار في الاسمين الملقوظ بكل واحد منهما، فأما الضمير فيه فعلى قياس قول من استودعه إياه، فلا لفظ له أيضاً فيعتبر خلافه أو وفاقه، وإذا سقط ذلك ساغ، وجاز إبدال النكرة منه لما ذكرنا من تقديم لفظه المخالف للفظها). انتهى، وأظن أنك على علم بأن (شيخاً) - في قراءة الجمهور - منصوب على الحال، وصاحبه (بعلي)، وعامله (هذا)؛ لأنه في معنى: أشير.

الباب العاشر

«باب اسم الإشارة»

«وهو ما وضع لمسمى» جنس يشمل النكرة والمعرفة «وإشارة إليه»
فصل أخرج ما عدا اسم الإشارة.

والاعتراض بأن المضمرة وجميع المظهرات داخلة في هذا الحد، فلا يكون مطرداً؛ لأن المضمرة^(١) يشار به^(٢) إلى المعود عليه^(٣)، والمظهر إن كان نكرة يشار به إلى واحد من الجنس غير معين، وإن كان معرفة فيلحق واحد معين، يندفع^(٤) بأن المراد بـ (الإشارة) الحسية، وما ذكر من الأسماء المنقوض^(٥) بها ليست كذلك.

وإنما لم يقل: - في الحد - وإشارة إليه حسية^(٦)؛ لأن مطلق الإشارة حقيقة في الحسية دون الذهنية، وقضية هذا أن يكون الأصل في أسماء الإشارة أن (لا)^(٧) يشار بها (إلا)^(٧) إلى مشاهد محسوس قريب أو بعيد. فإن أشير بها إلى غير محسوس أو إلى محسوس غير مشاهد فلتصيره كالمحسوس المشاهد.

(١) المضمرة، د.

(٢) بها، د.

(٣) إليه، ظ.

(٤) هذا خبر قوله: والاعتراض.

(٥) المنقوض، ظ.

(٦) حسية إليه، د.

(٧) سقطت من، د.

والاعتراض بلزوم الدور من حيث أخذ لفظ الإشارة في كل من المعرف والمعرف يندفع بأن الإشارة في قوله: (اسم الإشارة) جزء المحدود، ولا يلزم من توقف المحدود على الحد توقف جزء المحدود أيضاً عليه، إذ ربما تكون^(١) معرفة ذلك^(٢) الجزء ضرورية أو مكتسبة بغير ذلك (الحد)^(٣).

«وهو» أي اسم الإشارة «— في القرب مفرداً مذكراً — ذا» و(هو) مبتدأ وخبره (ذا)، وما بينها من^(٤) متعلقات شيء محذوف، والتقدير: أعنيه في القرب [مفرداً]^(٥) مذكراً، والجملة معترضة، وقد ظهر بذلك وجه إعرابه.

قال المصنف^(٦): والمشهور أن للمشار إليه ثلاث مراتب، وقيل له مرتبتان كالمنادى، وهو الصحيح، وقد سردتها على المشهور؛ لأنه الأسبق إلى أكثر الأذهان، فما عطفته بالواو فهو لغة في المعطوف عليه، واقع في مرتبته، وما عطفته بـ (ثم) فهو في مرتبة تلي مرتبة المعطوف عليه.

«ثم ذاك» بدون لام للمتوسط. «ثم ذلك» بلام «وَأَلْكَ» بلام وهمزة مفتتح بها ممدودة كلاهما للبعيد، وينبغي أن يكون كل من الذال والهمزة أصلاً، وأن لا يكون أحدهما بدلاً من الآخر، لتباعد ما بين طرف اللسان وأول مخارج حروف الحلق، ولم يذكر هذه الكلمة في القرب^(٧)، ولا في المتوسط^(٨)، فكأنها

(١) يكون، ز، ظ.

(٢) وذلك، ز.

(٣) سقطت من، ز، ظ.

(٤) هي، د.

(٥) سقطت من، د.

(٦) في شرح التسهيل ١: ٢٦٨ بتصرف.

(٧) القرب، ظ.

(٨) المتوسط، ظ.

لم تستعمل إلا في البعيد، ولفظ (آ) (١) يستعمل (٢) حرفاً لنداء (٣) البعيد (٤)، وهذا يسأل عنه في باب النداء، فيقال: في أي موضع يكون «آ» اسماً؟ هذا كله للمفرد المذكور.

قال ابن قاسم: وقد يقال: - في القريب - (ذاء) (٥) بهمزة مكسورة بعد الألف، و(ذائه) بهاء مكسورة بعد تلك الهمزة، قال الراجز (٦):
هذائه الذَّفتر خير دفتر في كف قرم ماجدٍ مصدر (٧)
وقد يقال: - في البعيد - (ذائك) بهمزة مكسورة بعد الألف.

ومذهب البصريين أن (ذا) ثلاثي الوضع، قالوا: لتصغيره على (ذياً) بإعادة اللام.

١٠١

قلت: قد يعارض بما قاله ابن يعيش (٨) من أنك إذا سميت به تقول: (ذاء)، فتزيد ألفاً أخرى، ثم تقلبها همزة، كما تقول: (لاء) إذا سميت بـ (لا)، وهذا حكم الأسماء التي لا ثالث لها وضعاً إذا كان ثانياً ألفاً وسمي بها، ولو كان أصله ثلاثة قلت: (ذاي) رداً له إلى أصله.

(١) ولفظ الآ، د، ظ، لكن ليس في الثانية مد، ولفظها لا، ز، وكل هذا تصحيف صوابه ما صنعت، وغرض الشارح أن (الك) مكونة من (آ) وهي اسم إشارة؛ واللام، وهي حرف دال على البعد، والكاف، وهي حرف دال على الخطاب، فتتج عن ذلك أن (آ) تكون اسماً في باب الإشارة، وحرفاً في باب النداء وأنت على علم بأن: «مد ومنذ وعن وعلى والكاف» يستعملن أسماء وحروف جر.

(٢) تستعمل، د.

(٣) النداء، ز.

(٤) البعد، د.

(٥) ذا، ز، ظ، وهو عادة لهم أن يتركوا الهمزة.

(٦) لم يسموه.

(٧) في الصحاح ٢: ٦٥٩ (دفر): (الذَّفتر: واحد الدفاتر، وهي الكرايس). راجع: التصريح

١: ١٢٦؛ الجمع ١: ٧٥؛ الدرر ١: ٤٩.

(٨) في شرحه على المفصل ٣: ١٢٧.

وعلى قولهم فهل المحذوف العين أو اللام، لأنها طرف^(١) وهل^(٢) الألف منقلبة عن ياء والمحذوف ياء، فيكون من باب (حيّ)، أو عن واو والمحذوف ياء، فيكون من باب (طويت)؟. وهل وزنه^(٣) (فعل) بتحريك العين - وهو الأظهر - أو (فعل) بإسكانها؟ في ذلك كله خلاف.

وقال الكوفيون: أَلِف (ذا) زائدة. ووافقهم السهيلي احتجاجاً بقولهم: ذان وذين في الثنية، فالألف والنون، والياء والنون للثنية، فلم يبق إذن إلا الذال.

ورد بأن الألف حذفت لالتقاء الساكنين، ولذا شددت النون عوضاً منها، ورد أيضاً بأن^(٤) هذه صيغة مرتجلة للثنين غير مبنية على واحد، فد (ذان) صيغة الرفع و(ذين) صيغة أخرى للنصب والجر ولا يخفى أن هذه دعوى على خلاف الظاهر.

«وللمؤنثة» المفردة «تي» بتاء مكسورة فياء ساكنة، «وتا» بتاء فآلف. «وته» بتاء مكسورة فهاء ساكنة «وذّي» بذال معجمة مكسورة فياء ساكنة. «وذّه» بذال معجمة [مكسورة]^(٥) فهاء^(٦) ساكنة. «وتكسر»^(٧) الهاء ان من ته وذّه «باختلاس» والمراد به عدم الإشباع لا اختطاف الحركة [باختلاس]^(٥). «وإشباع» فيتولد ياء ساكنة بعد كسرة الهاء. «وذات».

قال ابن هشام: هي في [بعض]^(٨) النسخ مضبوطة بكسر التاء، ولست

(١) ظرف، ز.

(٢) وهو، ز.

(٣) وزنة، د.

(٤) سقطت الباء من، د.

(٥) سقطت من، د.

(٦) فيها، ز.

(٧) ويكسر، د.

(٨) سقطت من، ز.

على يقين^(١) من ذلك، فإن صح فتكون^(٢) حركة التقاء الساكنين، وهو ظاهر كـ(غاق)^(٣).

فهذه عشرة^(٤) ألفاظ للمؤنثة المفردة في حال القرب.

«ثم تيك» بكسر التاء. «وتيك» بفتحها، وهذا يقضي^(٥) بجواز «تِي» بفتح التاء للقريب^(٦)، اللهم إلا أن يدعى أن هذه مختصة بالمتوسط والبعيد، وهو بعيد، لكن يؤنس به قولهم: (آلك) في البعيد خاصة. «وذيك» بكسر الذال، وأنكرها ثعلب، فعلى قوله هي عكس آلك وتيك بفتح التاء؛ حيث لم يستعملا^(٧) في القريب واستعملا^(٨) في غيره. فهذه ثلاثة ألفاظ للمؤنثة المفردة في حال التوسط. «ثم [تلك] بتاء مكسورة فلام ساكنة. «وتلك» بتاء مفتوحة فلام ساكنة. «و^(٩) [تيلك] بتاء مكسورة فياء ساكنة فلام مكسورة^(١٠)» حكاها الفراء وأنشد شاهداً على ذلك قول الشاعر^(١١):

بآية تيلك الدم^(١٢) الخوالي عجبت منازلنا لو تنطقتنا^(١٣)
«وتالك» بتاء فألف فلام مكسورة كقول القطامي:

-
- (١) أهملت الياء الأولى في، ز.
 - (٢) فيكون، د، ظ.
 - (٣) كفاق، د، ز، ظ، وهو تصحيف.
 - (٤) أعجمت الراء في، ز.
 - (٥) يقتضى، د.
 - (٦) للقريظة، د.
 - (٧) تستعمل، ز، ظ.
 - (٨) واستعملت، ز، ومراد الدماميني أن (آلك) و(تيك) استعملا في غير القريب فقط. و(ذي) استعملت في القريب فقط؛ لأن ثعلباً أنكر (ذيك).
 - (٩) ما بين المعقوفين ساقط من، د.
 - (١٠) اللام مفتوحة في، م.
 - (١١) لم أقف على اسمه.
 - (١٢) أعجمت الدال في، ظ.
 - (١٣) لم أره في غير الهمع ١: ٧٥؛ والدرر ١: ٤٩.

تعلم أن بعد الغي رشداً وأن لتالك الغمر^(١) انقشاعاً^(٢)

فهذه أربعة ألفاظ للمؤنثة المفردة في حال البعد، وأصل الاسم فيهن تي وتا، لما التقى ساكنان حذفوا^(٣) المعتل تارة وكسروا الصحيح أخرى.

«وتلى الذال» من (ذا) «والتاء» من (تا) «في التثنية علامتها» وهي الألف والنون أو الياء والنون، كما ولي الذال من (الذي) والتاء من (التي) علامة التثنية. «مجوزاً»^(٤) تشديد نونها» مع الألف والياء، كما كان ذلك^(٥) في اللذان واللذين واللتان واللتين، لكن هنا لا يجوز حذف النون، وفي اللذان واللذان يجوز حذفها، لأن هناك طولاً بالصلة، ولا يحصل^(٦) إلباس بالواحد، وهنا لا طول، ويوجد الإلباس [به]^(٧).

(١) القمر، د، ظ، وفي الخزانة الغير.

(٢) من قصيدة مدح فيها زفر بن الحرث بن عبد عمرو الكلابي، وكان بنو أسد أسروا القطامي يوم الخابور وأرادوا قتله فمنعه زفر منهم وكساه وأعطاه مائة ناقة. مطلعها:

قفي قبل التفرق يا ضباعا
ولا يك موقف منك الوداعا
وقبل الشاهد:

وأما يوم قلت لعبيد قيس
وبعده:

ولو تستخبر العلماء عنا
بتغلب في الحروب ألم يكونوا
يروى: «وأن هذه...».

عبد قيس، أخو القطامي. القمَر: الشدائد، جمع غمرة. الملاحم، جمع ملحمة: موضع الحرب.

— القطامي: ٣١-٤٢؛ الرضي ٢: ٢٧٧؛ الممع ١: ٧٥؛ الخزانة ٤: ٢-٣؛ الدرر

٤٩: ١.

(٣) حذفوا، د.

(٤) بجواز، د.

(٥) كذلك، ز.

(٦) تحصل، ز.

(٧) سقطت من، د.

ثم تشديد هذه النون مع الألف والياء هو مذهب الكوفيين، وهو^(١) مختار المصنف، ولذا أطلق^(٢).

ومذهب البصريين منع التشديد إلا مع الألف، وقرأ بعضهم: (هذأن)^(٣) (واللذأن)^(٤) بالهمزة وتشديد النون، وهي لغة من جد في الهرب/ من التقاء ١٠٢ الساكنين.

ثم قال بعضهم: التشديد عوض من الألف المحذوفة وهو حسن.

وقال المبرد، النون الثانية بدل من اللام في ذلك وتالك، كأنه أدخل اللام مكسورة^(٥) بعد نون الثانية، لأن اللام تدخل بعد تمام الكلمة، كما في ذلك وأولا لك^(٦)، فاجتمع المتقاربان فقلبت اللام نوناً، والقياس في الإدغام قلب أول المثلين إلى الثاني، لأن المراد تغييره عن حاله^(٧) بالإدغام في الثاني، فتغييره بالقلب أولى، وإنما قلبت هنا الثانية إلى^(٨) الأولى لتبقى النون الدالة على الثانية. «وتليها» أي وتلي النون [فيها]^(٩) «الكاف وحدها» أي مجردة من^(١٠) اللام

(١) مذهب الكوفيين وهو مذهب الكوفيين وهو، ز.

(٢) ويرجح ذلك قراءة ابن كثير من السبعة: ﴿قَالَ إِبْنِي أُرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتِي هَاتَيْنِ...﴾ - بتشديد النون - ٢٧ القصص (٢٨)؛ وقراءة أبي عمرو من السبعة: ﴿... فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ...﴾ ٣٢ القصص (٢٨) السبعة ٢٢٩، ٤٩٣؛ النشر ٢: ٢٤٨، ٣٤١.

(٣) وردت في آيتين وهما: ﴿قَالُوا إِنْ هَذَا لَسَاجِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقِكُمْ الْمَثَلِي﴾ ٦٣ طه (٢٠) ﴿هَذَا خِصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ فَالَّذِينَ كَفَرُوا قُطِعَتْ لَهُمْ نُبُؤَاتُ مِنْ نَارٍ يُصَبُّ مِنْ فَوْقِ رُءُوسِهِمُ الْحَمِيمُ﴾ ١٩ الحج (٢٢).

(٤) وردت في آية واحدة وهي: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأُذَوْهُمَا فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ ١٦ النساء (٤).

(٥) المكسورة، ز، ط.

(٦) والارلك، د.

(٧) حالة، ز.

(٨) لا، د.

(٩) سقطت من، د.

(١٠) من من، د.

«في غير القرب» فيقال في^(١) المرتبة الوسطى والبعدي جميعاً - ذانك وتانك، وذينك وتينك بالتخفيف^(٢) والتشديد، هذا رأي المصنف، وذكر المغاربة^(٣) أنه يقال: - في المرتبة الوسطى - ذانك وتانك بتخفيف النون، وفي البعدي ذانك وتانك بتشديدها، وذانيك وتانيك بياء بعد النون حفيفة، وقد سبق أن البصريين لا يميزون التشديد مع الياء، فإذا أرادوا البعد معها قالوا: ذينيك وتينيك^(٤).

«وقد يقال: ذانيك» كما روى عن ابن كثير^(٥) أنه قرأ: (فذانيك)^(٦) بنون خفيفة بعدها ياء، كذا قال المصنف^(٧)، وبعضهم يزعم أن الياء في هذه الكلمة بدل من النون الثانية، وفيه نظر، لأن النون الأولى [كانت]^(٨) ساكنة، وهذه النون مكسورة، والنون الثانية كانت مكسورة، وهذه ساكنة، وقد يقال: إن النون الأولى إنما كانت ساكنة للإدغام، وقد زال^(٩)، فرجعت إلى أصلها من الكسر، وعلى هذا فتكون^(١٠) المدغمة هي نون الثنية، والمدغم فيها هي الزائدة، ويؤيده أن نون الثنية لا تفصل^(١١) من^(١٢) علامتها.

ويجاب^(١٣) عن الثاني بأن^(١٤) التحريك كان لأجل الإدغام في النون، وقد

(١) في في، ز.

(٢) بالتحفيف، د.

(٣) المقاربة، ز.

(٤) ذينك وتينك، د.

(٥) من طريق شاذ، وإن كان ابن كثير من السبعة، راجع العكبري ٩٦:٢ وشرح التسهيل ٢٧١:١.

(٦) «أَسْلُكُ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجُ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ وَأَضْمُمُ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ» ٣٢ القصص (٢٨).

(٧) في شرح التسهيل ٢٧١:١.

(٨) سقطت من، ز.

(٩) زال الإدغام، د.

(١٠) فيكون، د، ز.

(١١) يفصل، د.

(١٢) من من، ظ.

(١٣) أهل حرف المضارعة في، د.

(١٤) فان، ز.

زال، وبأن الحركة تستثقل^(١) على حرف العلة فخفف، وقد يدعى أن نون التثنية أشبعت فتولدت الياء، ويؤيده أن المهدي^(٢) حكى: (ذائيك) بالتشديد والياء، وهذا إشباع لا غير.

«وفي الجمع مطلقاً» أي سواء كان لمذكر أو لمؤنث، لعاقل أو غيره، «أولاء»^(٣) بالمد وضم الهمزة الأولى، وكسر [الهمزة] ^(٤) الأخيرة، فتقول^(٥): أولاء ذهبوا - في المذكر - وأولاء ذهبين - في المؤنث - وتقول^(٦): - أيضاً في غير العاقل - أولاء الأيام انقضت. قال^(٧):
ذمّ المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد أولئك الأيام^(٨)

(١) تستقل، د، ز، ظ، وهو تصحيف ظاهر.

(٢) أبا العباس أحمد بن عمار المقرئ النحوي المفسر. أصله من المهديدة بأفريقية، ودخل الأندلس وصنف: التفصيل، التحصيل - الكتابان في التفسير - الهداية، التيسير - الكتابان في القراءات - وغير ذلك. مات بعد (٤٤٠هـ = ١٠٤٨م).

- القفطي ١: ٩١-٩٢؛ النشر ١: ٦٩؛ البغية ٢: ٣٥١؛ هدية العارفين ١: ٧٥.

(٣) الا، د، ز، ظ.

(٤) ليست في، ظ.

(٥) فيقول، ز.

(٦) ويقول، د.

(٧) جرير بن عطية.

(٨) الثاني في قصيدة أجاب بها الفرزدق، ومطلعها:

سرت الهموم فبتن غير نيام وأخو الهموم يروم كل مرام
وبعده:

ضربت معارفها الروامس بعدنا وسجال كل مجلجل سجام
يروى: (... أولئك الأقوام).

ذم: فعل أمر يجوز في ميمه الكسر على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، وهو الأرجح، والفتح تخفيفاً، وهي لغة أسدية، والضم إتباعاً لحركة العين المنقولة إلى الفاء لأجل الإدغام، وهذا أضعف الثلاثة، وأصل الفعل اذمم.
الروامس: الرياح. مجلجل: يريد السحاب.

- جرير: ٥٥١-٥٥٣؛ المتنضب ١: ١٨٥؛ الكشف: ٢٨٤؛ ابن يعيش ٣: ١٢٦، ١٣٣، ١٢٨: ٩، ١٢٩؛ الرضي ٢: ٣١؛ المقاصد ١: ٤٠٨-٤١٠؛ ابن الناظم ٣٠؛ ابن عقيل ١: ١١٥؛ التصريح ١: ١٢٨؛ الأشموني ١: ١٣٩؛ الخزانة ٢: ٤٦٧-٤٧٠؛ شواهد الشافية: ١٦٧؛ شواهد الكشف: ٢٨٤.

وهذا في القرب، أعني أولاء المجرّد «وقد ينون»^(١) كما حكاه قطرب فيما ذكره المصنف^(٢)، وخالفه قائلاً: الصواب^(٣) أنه زاد نوناً، كما زیدت النون في ضيفن، إلا أن ذلك اسم معرب، فصارت النون حرف إعراب، وهذا الاسم مبني، فسكنت نونه، وإلا فليس هذا شيئاً من أقسام التنوين. وفيه نظر:

أما أولاً - فلأن قطرباً إذا نقل أن هذا تنوين، فمعناه أن قائله يشبه وصلأ، ويحذفه وقفأ، فلا يتأتى تأويله بما ذكر.

وأما ثانياً - فلأن الرضي ادعى أن التنوين فيه للتكثير، فيكون من أقسام التنوين المعروفة^(٤)، [وقد]^(٥) قال^(٦): والتنوين فيه للتكثير، كما في صبه، وإن كان أولاء معرفة، فيكون^(٧) فائدتها البعد حتى يصير المشار إليهم كالمذكورين^(٨).

قلت: وفيه بحث لا يخفى.

«ثم أولئك» بالمد مع وجود الكاف في التوسط^(٩) «وقد يقصران» أي^(١٠) أولاء المستعمل للقريب وأولاء المستعمل للمتوسط.

وفي قوله: (يقصران) مسأحة بالنسبة إلى الاصطلاح؛ إذ المقصور عندهم ١٠٣ ما كان حرف إعرابه ألفاً لازمة^(١١)، وأولاء مبني، فالألف التي/هي آخره ليست

(١) تنون، د، ينوب، ظ.

(٢) في شرح التسهيل ١: ٢٧٠.

(٣) بالصواب، ظ.

(٤) المعرفة، د.

(٥) سقطت من، د.

(٦) في شرح الكافية ٢: ٣١.

(٧) كذا في نسخ التحقيق، ولو أنت لكان أنسب.

(٨) كالمذكور، د.

(٩) المتوسط، ظ.

(١٠) اد، ظ.

(١١) أهملت الزاي في، د.

حرف إعراب، بمعنى أنها محل للإعراب، وإنما الذي في محل الإعراب الكلمة بأسرها.

وقد يقال: إنما يتم هذا أن لو أطلق لفظ المقصور، وهو لم يطلقه وأما مثل قولك: تقصر الكلمة، [أي] ^(١) لا تمد ألفها، فلا نسلم أن فيه مسأحة ^(٢)، بل استعماله عندهم شائع، ولا تجوز [فيه] ^(٣). «ثم أولالك [على] ^(٤) رأي» في البعد، بألف تليها ^(٥) لام «وعلى رأي أولاء» بالمد للقريب «ثم أولاك» ^(٦) بالقصر للمتوسط «ثم أولئك» ^(٧) بالمد «وأولالك» بالقصر واللام، وكلاهما ^(٨) للبعيد، وكلامه يوهم أن القصر لا يجوز على هذا المذهب في القرب، وأن المد لا يجوز في المتوسط ^(٩)، وهذا له اتجاه، وهو قصد الفرق بينه وبين البعد ^(١٠)، كما أن البعد لا يجوز مع القصر، إذ ^(١١) لم يؤت ^(١٢) باللام لقصد الفرق المذكور.

«وقد يقال هلاء» بقلب الهمزة هاء، كما قالوا ^(١٣): — في إياك — هياك، بل هذا أولى لثقل الضم. «وأولاء» ^(١٤) بضم الهمزتين الأولى والأخيرة ^(١٥).

-
- (١) سقطت من، ظ.
 - (٢) تساعا، ز، ظ.
 - (٣) سقطت من، د.
 - (٤) سقطت من، د، ز، ظ.
 - (٥) أهمل حرف المضارعة في، د.
 - (٦) ألاك، ز، ظ.
 - (٧) أولاك، ز، ظ.
 - (٨) سقطت الواو من، ز، ظ.
 - (٩) المتوسط، ظ.
 - (١٠) البعيد، ز، ظ.
 - (١١) إذا، ز، ظ.
 - (١٢) يات، د، تات؛ ز، ظ، والصواب ما أثبتته.
 - (١٣) يقال، ز، ظ.
 - (١٤) والا، د، ز، ظ، والهمزة الأخيرة مكسورة في، م.
 - (١٥) والأخرة، ظ.

«وقد تشبع^(١) الضمة قبل اللام» فتولد^(٢) واو ساكنة^(٣)، فيقال: أولاء، مثل طومار^(٤)، وهاتان اللغتان غريبتان حكاهما قطرب.

«وقد يقال: هؤلاء» على مثال توراة^(٥)، حكاها أبو علي الشلوين عن بعض العرب، وأنشد:

تجلد لا يقلل^(٦) هؤلاء هذا بكى لما^(٧) بكى أسفاً علينا^(٨)

وخرجه^(٩) في الخاطريات: على أن الأصل هاؤلاء، فحذفت الألف ثم شبه هؤلاء بعضد، فسكن ثم أبدل الهمزة واو^(١٠)— وإن كانت ساكنة بعد فتحة^(١١)— تنبيهاً على حركتها الأصلية، ومثله في المعتل قول بعضهم^(١٢):— في بشس— ببس بياء ساكنة بعد الباء.

وأسهل من ذلك أن يقال^(١٣): أبدلت الهمزة من هاؤلاء واواً على غير

(١) تشع، د، تشيع، ز.

(٢) فيتولد، ز، ظ.

(٣) هذا في النطق، وإلا فالواو موجودة خطأ في أصل الاستعمال.

(٤) الطامور والطومار: الصحيفة، وفي اللسان عن ابن سيده (طمر): (قيل: هو دخيل، قال: وأراه عربياً محضاً؛ لأن سيويه قد اعتد به في الأبتية، فقال: هو ملحق بفسطاط...).

(٥) تواره، د.

(٦) نقل، د.

(٧) كما، ز، ظ.

(٨) يروي: (... أسفاً عليك)؛ (... حذرا عليك). (... أسفاً وغيظا). قال البغدادي:

— مشيراً إلى روايتي الكاف والمظاء في الروي — (ولم أدر أي الروايتين صحيحة؟ لأنني لم أقف على شيء بأكثر من هذا).

— ابن يعيش ٣: ١٣٦؛ شرح التسهيل ١: ٢٧١؛ الرضي ٢: ٣١؛ الحزاة ٢: ٤٧٠.

(٩) ابن جني.

(١٠) واو، د.

(١١) فتحه، ز، ظ.

(١٢) قولهم، ظ.

(١٣) أهملت الياء في، ز.

قياس، ثم استبقت الضمة على الواو، فأسكنت فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، وإذا كانت قد حذفت بغير موجب في قوله: (١).

وأتى صواحبها فقلن هذا الذي منح المودة غيرنا وجفانا (٢) في قول، فهذا (٣) أجدر. والقول الآخر (٤) في البيت: أن الأصل إذا (٥) الذي، فأبدلت همزة الاستفهام هاء. «وَأَلَاكَ» (٦) بهمزة مضمومة فلام مشددة، حكاها بعض أهل اللغة، وعليه قوله (٧):
* من بين أَلَاكَ إلى أَلَاكَ * (٨)

وهي للمتوسط.

«ومن لم ير التوسط (٩)» وهو الصحيح عند المصنف (١٠)، وادعى أنه ظاهر كلام المتقدمين «جعل المجرد» (١١) عن اللام والكاف «للقرب، و»

(١) جميل بن عبدالله بن معمر العذري القضاعي (٨٢-٠٠هـ = ٧٠١-٠٠م). يكنى: أبا عمرو. شاعر متميم، علق بثينة من قومه، فجرى ذكرها على لسانه، وجل شعره في الغزل، وله حظ من المديح قليل. مات بمصر.
- ابن قتيبة ١: ٤٣٤-٤٤٤؛ الأمدى: ٧٢؛ الأغاني ٨: ٩٠-١٥٤؛ الوفيات ١: ٣٦٦-٣٧١.

(٢) يروى: (وأنت صواحبها...). (رام القطيعة بعدنا...).
- المحتسب (فهرسه)؛ الصحاح ٦: ٢٥٥٩ (ها)؛ ابن يعيش ١٠: ٤٢، ٤٣؛ المقرب ٢: ١٧٨؛ شرح الشافية ٣: ٢٢٤؛ المغني ١: ٣٨٤؛ النشر ١: ٤٠٢؛ اللسان (ها)؛ شواهد الشافية: ٤٧٧؛ جميل: ٢١٨.

(٣) الإشارة راجعة إلى (هؤلاء)، أي هو أجدر بالحذف من (هذا).

(٤) أما الأول فهو القول بحذف الألف التي بعد الهاء لغير سبب.

(٥) في جميع الأصول رسمت بلا ألف، ولا وجه له أراه.

(٦) والآن، ز.

(٧) لم أقف على اسمه.

(٨) حذفت ألف الإطلاق في، ز، ولم أجده إلا في الهمع ١: ٧٦؛ والدرر ١: ٥٠.

(٩) المتوسط، ز.

(١٠) وأيده بأوجه خمسة، انظر شرحه على التسهيل ١: ٢٧٢-٢٧٣.

(١١) المجردة، د.

جعل «غيره» أي غير المجرد، وهو ما صحب اللام والكاف جميعاً أو أحدهما «للبعد» فليس ثم إلا مرتبتان فقط.

«وزعم الفراء أن ترك اللام لغة تميم».

قال ابن هشام: إنما قال الفراء إنه لغة أهل نجد من تميم وقيس وأسد وربيعة، فذكر أربع طوائف لا طائفة واحدة.

قال المصنف في الشرح^(١): روى^(٢) أن بني تميم يقولون ذاك وتيك^(٣) بلا لام، حيث يقول الحجازيون ذلك وتلك باللام، وأن الحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام، فيلزم من هذا أن اسم الإشارة على اللغتين ليس له إلا مرتبتان: إحداهما^(٤) - للقرب. والأخرى - للبعد^(٥)، لأذناه وأقصاه. انتهى.

وهذا إيضاح لا مزيد عليه.

وإنما أورد المصنف هذا النقل عن الفراء، ليرد به قول من زعم أن المراتب ثلاث.

وأورد في الشرح [أيضاً]^(٦) نقلاً آخر عن الفراء رد به للحلى من قال في (ألاء) بالمد والقصر في المراتب الثلاث، فقال^(٧): حكى الفراء أن القصر في (أولاء) وأولائك^(٨) لغة بني تميم، وأن المد لغة الحجازيين^(٩)، فظهر بطلان

(١) على التسهيل ١: ٢٧٢.

(٢) الفراء، صرح المصنف بذكره في الشرح.

(٣) تاءك، ز، وتال، ظ، وما أثبتته موافق لما في الشرح، و(د).

(٤) احدايهما، د.

(٥) للبعيد، ظ.

(٦) سقطت من، د.

(٧) في شرح التسهيل ١: ٢٧١.

(٨) واوليك، ز، ظ.

(٩) الذي في الشرح الحارثيين.

قول من زعم أن القصر يتعين في البعد لتدخل اللام، بخلاف القرب والتوسط، فيجوز معها المد والقصر؛ إذ لا لام^(١) في التوسط، ولا كاف ولا لام في القرب، وعلى من قال: يتعين القصر في التوسط، ليكون الإخلاء من اللام مع ١٠٤ / التمكن منها دليلاً، ويجوز في البعد الوجهان؛ لتكون اللام مع القصر في مقابلة المد، ويتعين المد في القرب، وتضمن الرد على الفريقين مدّعا أنه ليس إلا قرب وبعد قال^(٢): والأخذ بقول الفراء أولى^(٣)، لأن مستنده رواية ومستند غيره رأي. وأيدى للاستدلال على رأيه وجوهاً أخر أضربنا عنها، لأنها^(٤) ليس فيها ما يقوى على المطلوب قوة هذا، بل فيها ما هو ضعيف^(٥) جداً.

(١) لا لام معه، د.

(٢) في شرح التسهيل ١: ٢٧٢-٢٧٣.

(٣) أولاً، د.

(٤) ضربنا عليها لأنه، د.

(٥) استحسّن أن يقف القارىء على كلام ابن مالك الذي أضرب الدماميني عن نقله، فقد قال في

شرح التسهيل (١: ٢٧٢-٢٧٣): (وقد تقدم أن للنحويين في اسم الإشارة مذهبين:

أحدهما:

أن له مرتبتين بعيدة وقريبة.

والثاني:

أن له ثلاث مراتب.

والأول هو الصحيح. وهو الظاهر من كلام المتقدمين ويدل على صحته أربعة أوجه:

أحدها: أن النحويين مجمعون على أن المنادى ليس له إلا مرتبتان: مرتبة للقرب تستعمل فيها الهمزة، ومرتبة للبعد وما هو في حكمه تستعمل فيها بقية الحروف والمشار إليه شبيه بالمنادى، فليقتصر فيه على مرتبتين إلحاقاً للنظير بالنظير.

والثاني أن المرجوع إليه في مثل هذا النقل لا العقل، وقد روى الفراء أن بني تميم يقولون: ذاك وتيك، بلا لام، حيث يقول الحجازيون: ذلك وتلك، باللام، وأن الحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام، وأن التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام، فلزم من هذا أن اسم الإشارة على اللغتين ليس له إلا مرتبتان: إحداهما للقرب والأخرى لأدنى البعد وأقصاه.

الثالث أن القرآن العزيز ليس فيه إشارة إلا لمجرد من اللام والكاف معاً، أولم صاحب لها معاً. أعني غير المثني والمجموع، فلو كانت الإشارة إلى المتوسط بكاف لا لام معها لكان القرآن العزيز غير جامع لوجوه الإشارة، وهذا مردود بقوله تعالى:

﴿وَوَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَيِّبَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾

«ويصحب^(١) (ها)^(٢) التنبيه المجرد» من الكاف «كثيراً» نحو: هذا وهذي .

و(ها) المذكور ليس بعد ألفه همزة، وإنما هو علم على الكلمة المركبة من هاء فألف، ثم نكر وأضيف إلى التنبيه، ليتضح^(٣) المراد به، كقوله^(٤):
علا^(٥) زيدنا يوم النقا^(٦) رأس زيدكم^(٧)

= الرابع: أن التعبير بـ (ذلك) عن مضمون كلام على إثر انقضائه شائع في القرآن وغيره، ولا واسطة بين النطقين، كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغُ﴾، ﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ﴾، ﴿ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾، ﴿ذَلِكَمُ حُكْمُ اللَّهِ﴾ .

الخامس: أنه لو كانت مراتب الإشارة ثلاثاً لم يكتف في [باقي] التثنية والجمع بلفظين، لأن في ذلك رجوعاً عن سبيل الأفراد، وفي اكتفائهم بقولهم: (هذان وذلك) و(هؤلاء وأولئك) دليل على أن (ذاك وذلك) مستويان، وأن ليس للإشارة إلا مرتبتان .

ولا التفات إلى قول من قال: إن تشديد نون ذاك دليل على البعد وتخفيفها دليل على القرب، لأنه قد سبق الإعلام بأن التشديد عوض مما حذف من الواحد، لأنه يستعمل مع التجريد من الكاف كما يستعمل مع التلبس بها .

وكذلك لا يلتفت إلى قول من زعم أن (أولئك) للبعد دون (أولئك) لقلّة (أولئك) وكثرة الحاجة إلى جمع (ذلك)، لأنه يلزم منه خلو القرآن من إشارة إلى جماعة بعداء، وذلك باطل بمواضع كثيرة من القرآن، فثبت ما أردناه والحمد لله . (انتهى) .
وقد وعد بأربعة أوجه واستدل بخمسة رحمه الله .

وقد عقب عليه أبو حيان في شرحه على التسهيل فقال: (ولم أقف على ما اتحاه المصنف في ذلك لأحد على كثرة مطالعتي مصنفات أهل هذا الشأن) قوله [باقي] ليست في المخطوطة ٤٠ ب . وهي الأصل الوحيد الذي اعتمد عليه محقق الشرح، ولعلها (بايين) .

(١) وتصحب، ز، ظ، م، وأثرت التذكير، لأنه بنى كلامه عليه .

(٢) هاء، م .

(٣) ليصح، ز .

(٤) رجل من طئىء .

(٥) غلام، ز .

(٦) التقى، د، التقا، ز .

(٧) عجزه: «بأبيض ماضي الشفرتين يمانى»، وقد مر الكلام عليه في ٢ : ٧٩ .

ولا يصح أن يضبط بهمزة بعد الألف، إذ ليس لنا هاء تكون^(١) للتنبيه أصلاً «و» يصحب^(٢) «المقرون بالكاف دون اللام قليلاً» نحو: هناك، وأطلق هنا، وقيده في الشرح^(٣) بأن لا يكون^(٤) مثنى ولا مجموعاً، فلا يجوز: هذانك ولا هؤلاءك، ويرد عليه في الجمع^(٥) قوله^(٦).

من هاؤليا تكن الضال والسمر^(٧)

فتبين أن كلامه في الأصل والشرح معترض.

وزعم ابن يسعون^(٨): أن (تي) لا تستعمل إلا بـ(ها) قبلها،

(١) يكون، ز، وأنت على علم بأن حروف الهجاء يجوز فيها التذكير والتأنيث.

(٢) تصحب، د، ز، ظ، وكلام الشارح المتقدم يوجب ما صنعت.

(٣) على التسهيل ١: ٢٧٤-٢٧٥.

(٤) تكون، ز.

(٥) الجميع، ز.

(٦) كثر الخلاف فيه - كما هي العادة في مثل هذا البيت - فقيل: بعض الأعراب، كامل الثقفي، ذو الرمة - وليس في ديوانه - العرجي، مجنون ليلي - وليس في ديوانه - الحسين بن عبدالله، الحسين بن عبدالرحمن العريبي، علي بن محمد العريبي، وهذا الأخير كان في عصر المقتدر العباسي المتوفى سنة ٣٢٠ هـ.

(٧) صدره: «ياما أميلح غزلانا شدن لنا» ورواية الجوهرى: «... عطون لنا» «من هاؤليا بين الضال...» وعلى هذه الرواية لا يقوم الرد على ابن مالك. والبيت من أبيات تختلف المراجع في ترتيبها وفي ألفاظها، فلانظيل الوقوف عندها.

- العرجي: ١٨٠-١٨٣؛ الشجري ٢: ١٣٠، ١٣٣، ١٣٥؛ الصحاح ١: ٤٠٧؛ (ملح)، الإنصاف ١: ٨١؛ ابن يعيش ١: ٦١، ٣: ١٣٤، ٥: ١٣٥-١٣٦، ٧: ١٤٣؛ شرح التسهيل ١: ٢٧٤، ١٤٥؛ ابن الناظم: ١٧٧؛ الرضي ١: ١٥٠، ٢: ٣٠٨؛ شرح الشافية ١: ١٩٠؛ المغني ٢: ٧٦٠؛ المقاصد ١: ٤١٦-٤١٨؛ الأشموني ٣: ١٨، ٢٦؛ السيوطي ٢: ٩٦١-٩٦٢؛ الهمع ١: ٧٦، ٢: ٩٠، ١٩١؛ الخزانة ١: ٤٥-٤٧، ٤: ٩٥؛ شواهد الشافية: ٨٣-٨٤؛ العباسي ٢: ٥٣-٥٥؛ الدرر ١: ٤٩-٥٠، ٢: ٢٣٩، ١١٩.

(٨) يوسف بن يقي بن يوسف بن يسعون التجيبي الباجلي، ويقال أيضاً: الشنشي. أدب نحوي لغوي فقيه. في اسم أبيه وبعض أجداده خلاف. روى عن مالك بن عبدالله العتيبي ومجى بن عبدالله الفرزي وأبي علي الغساني. وعنه أبو بكر بن حسنون وأبو العباس الأندلسي. ألف =

وبالكاف (١) بعدها (٢) كقوله (٣):

قد احتملت ميّ فهاتيك (٤) دارها (٥)

فعلى هذا لا تكون (تي) للقريبة، كما أن ثم في - المكان كذلك، لكن تلك بذاتها و(هاتيك) بغيرها، وإن صح ما قاله (٦) فيسأل: في أي موضع (٧) يلزم حرف التنبيه في الإشارة؟. ولكن (٨) في حديث عائشة رضي الله عنها:

= المصباح في شرح أبيات الإيضاح. كان حياً سنة (٥٤٢هـ = ١١٤٧م).
- البلغة: ٢٩٣-٢٩٤؛ البغية ٢: ٣٦٣؛ كشف الظنون ١: ٢١٣.

(١) والكاف، ز.

(٢) بعد، د.

(٣) ذي الرمة.

(٤) فهاتيل، ظ.

(٥) عجزه: «بها السُّحم تردى والحمام المطوق» ويروى: «ألا ظعنت ميّ...» «بها السحم فوضى...». والبيت من قصيدة مطلعها:

أدارا بحزوي هجت للعين عبرة فساء الهوى يرفض أو يتفرق
وقبل الشاهد:

فما حب ميّ بالذي يكذب الفتى ولا بالذي يزهى ولا يتملق
وبعده:

أرّبت عليها كل هوجاء رادة زجول بجولان الحصى حين تسحق
وجاء الشاهد مع اختلاف يسير مطلع قصيدة له رويها ميم، وهو:

ألا ظعنت ميّ فهاتيك دارها بها السحم تردى والحمام الموشم

يرفض: يسيل. يتفرق: يتردد في العين ولا يسيل. يزهى: يستخف. السحم:

السود، يعني الغربان. تردى: تذهب. فوضى متفرقة. أرّبت. هوجاء. ريح شديدة

رادة: تجميء وتذهب، زجول: تنسف الحصى فيسمع له صوت. جولان الحصى: صفاره.

تسحق: تمرّ مرأً سريعاً.

- ذو الرمة: ٣٨٩-٤٠٣، ٥٦٣؛ الهمع ١: ٧٦؛ الدرر ١: ٥٠.

(٦) قال، د.

(٧) موطن، د.

(٨) لكن، د.

(كيف تيكم؟) ^(١) أو (كيف تيكن؟) ^(٢) الشك مني الآن.

«وفصلها» يجوز أن تكتب ^(٣) متصلة هكذا على أن (ها) ^(٤) ضمير غيبة يعود إلى الكلمة السابقة، وهي (ها) الموضوعة للتنبيه، وأن تكتب منفصلة على أنها اسم ظاهر أريد به مسماه الذي هو حرف تنبيه، والمعنى أن (ها) ^(٥) [التي] ^(٦) يراد بها التنبيه. تفصل «من» اسم الإشارة «المجرد» عن كاف الخطاب «بـ (أنا) وأخواته» من الضمائر «كثير» وحرف الجر متعلق بالمصدر من قوله: (وفصلها)، و(كثير) خبر عنه نحو: ها أناذا، [وها] ^(٧) أنا ذي] ^(٨) وها نحن أولاء.

قال تعالى: (هَا أَنْتُمْ أَوْلَاءُ) ^(٩) وفي حديث السائل عن أوقات الصلاة ^(١٠):

- (١) يتكلم، ز.
 (٢) يتكن، ز، الرواية الصحيحة: (كيف تيكم)؟ وقد جاءت في حديث الإفك، راجع البخاري ٣: ١٥٢، ٥: ٩٨، ٦: ٨٥، ومسلم ٤: ح. ٢٧٧٠.
 (٣) يكتب، ز.
 (٤) انها، د.
 (٥) انها، ز، ظ.
 (٦) سقطت من، ظ.
 (٧) عطفت بأو في، د.
 (٨) أنازي، ظ، وما بين المركنين ساقط من، ز.
 (٩) ﴿... تَجِبُونَهُمْ وَلَا يُجِيبُونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ...﴾ ١١٩ آل عمران (٣)، وما ينبغي علمه أن نظائر هذه الآية في القرآن الكريم - وهي ثلاث آي - جاءت هكذا ﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءُ...﴾ ٦٦ آل عمران ٣، ١٠٩ النساء (٤)، ٣٨ محمد (٤٧).
 (١٠) الصلوات، د.

(ها أنا^(١)) يارسول الله^(٢)، ولا يقال: ها أنا^(٣)، لأنه غير مجرد، وأما ها أنا ذلك^(٤) فممتنع من أصله مع اللام، وينبغي^(٥) لمن زعم^(٦) أن التنبيه إنما دخل على الضمير أن يجيزه، وأن يجيز: (ها أنا ذلك)^(٧)، وإنما امتنع عند الأولين - مع أن التنبيه يدخل^(٨) على ذلك - لأن لحاق (ها) له قليل كقوله: ^(٩)

..... ولا أهل هذاك الطرف الممدد^(١٠)

- (١) ذلك، د.
 (٢) الحديث في مسلم عن بريدة ١: ح ٦١٣، وعن أبي موسى ١: ح ٦١٤؛ ولكن ليس فيهما: (ها أناذا). وأخرجه النسائي ١: ٢٥٨؛ والترمذي ١: ح ١٥٢؛ وابن ماجه ١: ح ٦٦٧ عن بريدة، ولا شاهد فيه، وكذا في النسائي ١: ٢٦٠ عن أبي موسى ولا شاهد فيه أيضاً. وفي الموطأ ١: ٢٠ عن عطاء بن يسار مرسلًا في شأن سائل عن صلاة الصبح جاء فيه: (... ثم قال: أين السائل عن وقت الصلاة؟ قال: ها أناذا يارسول الله...). وذكر السيوطي هنا أنه قد ورد موصولاً عن أنس ونسبه إلى البزار وابن عبد البر في التمهيد عن حميد عنه، ونسبه إلى الطبراني في الكبير عن عبدالله بن عمرو بسند حسن، وعن عبدالرحمن بن زيد بن جارية في الكبير والأوسط. وقد وجدته في النسائي ١: ٢٧١ عن حميد عن أنس، ولفظه: (أين السائل عن وقت الصلاة؟ ما بين هذين وقت). فليس فيه كلمة الشاهد. وفي البخاري ١: ١٧-١٨ عن أبي هريرة في شأن رجل سأل: متى الساعة؟ (أين السائل عن الساعة؟ قال: ها أنا يارسول الله...). وأورده ابن مالك في شواهد التوضيح ص ٧ كلفظ الدماميني.

(٣) نا، د.

(٤) نا، د، ز.

(٥) ولا ينبغي، د.

(٦) يزعم، د.

(٧) ذلك، ز.

(٨) تدخل، د.

(٩) طرفة بن العبد.

(١٠) صدره: «رأيت بني غبراء لا ينكرونني». من معلقته المعروفة ومطلعها:

لخولة اطلال ببرقة نهمد ظللت بها أبكي وأبكي إلى الغد

وفي رواية:

تلوح كباقي الوشم في ظاهر اليد

وقبل الشاهد:

وما زال تشرابي الخمر ولذتي وبيعي وإنفاقي طريفي ومتلدي =

فلما كان دخولها في الأصل ضعيفاً لم يحتتمل التوسّع والله أعلم.
«وبغيرها» أي بغير أنا وأخواته «قليل» كقوله^(١):

ونحن اقتسمنا المال نصفين بيننا فقلت لها: هذا لها ها^(٢) وذالها^(٣)
ففضل بينهما بالعاطف، والأصل: وهذا ليا، كذا قالوا^(٤).

قلت: وفيه تعسّف بتقديم بعض ما في حيز العاطف عليه، ويظهر لي أن
(ها) هذه اسم فعل بمعنى خذي ولا غبار عليه.

ويظهر [لي^(٥)] أيضاً في كلام المصنف انتقاد من جهة أن لنا صورتين يقع
فيهما الفصل بين (ها) التنبيه واسم الإشارة، وليس شيئاً من (أنا) وأخواته، ومع
ذلك هو كثير لا قليل:

= إلى أن تحامتني العشيرة كلها وأفردت إفراد البعير المعبد
وبعده:

ألا أيهذا اللاتمي أشهد الوغى وأن أحضر اللذات هل أنت مخلدي؟
برقة: أرض ذات حجارة مختلفة الألوان. ثمهد: اسم موضع. الوشم: نقش يحشى
إثمدا ونؤورا، ويردد ذلك عليه حتى يثبت. الطريف: الحديث. المتلد: القديم. المعبد: المهنوء
بالقطران من الجرب. غبراء: الأرض. الطراف: بيت من آدم.
- طرفة: ٣٠-٦٧؛ السبع: ١٣٢-٢٣١؛ شرح التسهيل ١: ٢٧٤؛ ابن مالك
١: ٩٤؛ ابن الناظم: ٣٠؛ ابن عقيل ١: ١١٦-١١٧؛ المقاصد ١: ٤١٠-٤١٢؛ الهمع
١: ٧٦؛ الدرر ١: ٥٠.

(١) لبيد في ما قيل، وليس في ديوانه، وألحقه جامعه في ذيل الديوان.

(٢) هاء، ظ.

(٣) رواية سيويه: «فقلت لهم...». وقيل في تخريج البيت: أدخل حرف التنبيه أولاً قبل الواو،
ولم يأت به مع اسم الإشارة، فلا تقديم، ونظيره - مع عدم الواو - قوله تعالى: ﴿هَا أَنْتُمْ
هَؤُلَاءِ...﴾.

- لبيد: ٢٣٠؛ سيويه ١: ٣٧٩؛ المقتضب ٢: ٣٢٣؛ ابن يعيش ٨: ١١٤؛ شرح
التسهيل ١: ٢٧٥؛ الرضي ٢: ٣٤، ٣٨٠؛ الهمع ١: ٧٦؛ الخزانة ٢: ٤٧٩-٤٨٠،
٤: ٤٧٨-٤٧٩؛ الدرر ١: ٥٠.

(٤) قال سيويه بعد ما ساق البيت (١: ٣٧٩): (كأنه أراد أن يقول: (وهذا لي)، فصير الواو بين
(ها) و(ذا)).

(٥) سقطت من، ز، ظ.

إحداهما^(١) - الكاف، نحو: (أَهْكَذَا [عَرَشِكِ^(٢)])^(٣) ونحو قوله^(٤):

* ما هكذا ياسعد [تورد]^(٥) الإبل^(٦) *

ويستعمل ذلك على الأصل كقوله^(٧):

١٠٥/ويلمها في هواء الجو طالبة ولا كهذا^(٨) الذي في الأرض مطلوب^(٩)

(١) إحداها، د.

(٢) سقطت من، د.

(٣) ﴿فَلَمَّا جَاءَتْ قَيْلٌ... قَالَتْ كَأَنَّهُ هُوَ وَأُوتِينَا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهَا وَكُنَّا مُسْلِمِينَ﴾ ٤٢ النمل (٢٧).

(٤) مالك بن زيد.

(٥) سقطت من، ز، وقدمت في، د، ظ على (ياسعد)، ووضع فوقها في (د) م.م. أي مؤخر، مقدم.

(٦) شطر من الرجز يضرب مثلاً، وقبلة: أوردها سعد وسعد مشتمل. قاله مالك بن زيد مناة بن تميم يخاطب أخاه سعداً وكان مالك تزوج فدخل بامرأته وترك الإبل لأخيه سعد يوردها، فلم يحسن ذلك.

ويروي المثل هكذا: ياسعد ما تروى بهذا الإبل، ما هكذا تورد ياسعد الإبل.

- فصل المقال: ٣٤٧-٣٤٨.

(٧) امرؤ القيس، أو إبراهيم بن بشير، ولم أعرف عنه شيئاً، أو النعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة الخزرجي الأنصاري (٢-٦٥ هـ = ٦٢٣-٦٨٤ م). كنيته أبو عبدالله. من الشعراء الخطباء. أول مواليد الأنصار بعد الهجرة. شهد صفين مع معاوية، وولي قضاء دمشق، واستعمل على اليمن والكوفة ومحض. وقتله خالد بن خولي الكلاعي من قبل مروان بن الحكم. ديوانه مطبوع.

- ابن حزم: ٣٦٤-٣٦٥؛ الإصابة ٣: ٥٥٩؛ الاستيعاب ٣: ٥٥٠-٥٥٥.

(٨) هكذا، د، ز.

(٩) من قصيدة مظلماً:

الخير- ما طلعت شمس وما غربت- مطلب بنواصي الخيل معصوب
وقبل الشاهد:

صبت عليه وما تنصب من أمم كالدلو بتت عراها وهي مثقلة
وخانها وذم منها وتكريب وبعده:

كالبرق والرياح شدا منها عجا ما في اجتهاد عن الإسراع تغيب
وصدر الشاهد في ديوان امرئ القيس: «لا كالتى في هواء الجو طالبة».

الثانية اسم الله تعالى في القسم عند حذف [حرف] (١) الجر منه نحو: (لاها الله ذا) يقال بقطع (٢) الهمزة ووصلها، وكلاهما مع إثبات الألف من (ها) وحذفها (٣).

«وقد تعاد (٤)» (ها) التنبيه «بعد الفصل توكيداً» كقوله [تعالى] (١): ﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ﴾ (٥).

وظاهر هذا مخالف لكلام سيبويه، فإنه قال (٦): وقد تكون (٧) (ها) في

= ويلمها: أصل هذه الكلمة الدعاء، لكنها استعملت هنا للتعجب، وهو استعمال شائع. ولا كهذا: لانافية للجنس والكاف اسمها بمعنى مثل مضاف إلى اسم الإشارة منصوب محلاً، أو اسم (لا) محذوف، والأصل: لا أحد كهذا، فالكاف باقية على حرفيتها. مطلوب: يعني الذئب، والأبيات تصف عقاباً تطلب ذئباً.

يروى: «... من هواء الجوّ...» «... مرّاً منها...».

— امرؤ القيس (زيادات الطوسي): ٢٢٥—٢٢٩، ٤٣٧—٤٣٩؛ سيبويه ١: ٣٥٣،

٢٧٢: ٢؛ الرضي ١: ٢٦٤؛ المصحح ١: ٧٧؛ الخزانة ٢: ١١٢—١١٤؛ الدرر ١: ٥٠.

(١) سقطت من، د.

(٢) يقطع، ز.

(٣) يرى الدماميني أن حرف التنبيه داخل على اسم الإشارة، وهذا موافق لكلام سيبويه (١: ٣٧٩): (وزعم أن مثل ذلك إيها الله ذا إنما هو هذا). انتهى... ومن شواهد المسألة ما أنشدته سيبويه (٢: ١٤٥، ١٥٠) لزهير:

تعلمن ها لعمر الله ذا قسماً فاقصد بذرعك وانظر أين تثلسك

وعد ابن هشام في المغني (١: ٣٨٦) المسألة مما دخلت فيه (ها) على اسم الله تعالى، قال: (والرابع اسم الله تعالى في القسم عند حذف الحرف، يقال: (ها الله) بقطع الهمزة ووصلها، وكلاهما مع إثبات ألف (ها) وحذفها).

(٤) يعاد، ز، ط.

(٥) ﴿... حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ ٦٦ آل عمران (٣) ﴿... جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَنْ يُجَادِلُ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكَيْلًا﴾ ١٠٩ النساء (٤) ﴿... تَدْعُونَ لِنَبِيِّكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمِنْكُمْ مَنْ يَبْخُلُ وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَنِ نَفْسِهِ﴾ ٣٨ محمد ٤٧.

(٦) (١: ٣٧٩)، وفي نقله شيء من الاختلاف، وفي ما يلي نص سيبويه:

(وقد تكون (ها) في (ها أنت ذا) غير مقدمة، لكنها تكون للتنبيه بمنزلتها في (هذا)، يدل ذلك على هذا قوله عز وجل: ﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ﴾، فلو كانت (ها) هنا هي التي تكون أولاً إذا

قلت: هؤؤلاء، لم تعد (ها) ههنا بعد أنتم).

(٧) يكون، ز.

[ها] ^(١) أنت ذا غير مقدمة، ولكنها بمنزلتها في (هذا)، يدلّك على ذلك قوله تعالى: ﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ﴾، فلو كانت المقدّمة مصاحبة (أولاء) لم تعد مع (أولاء) ^(٢)، وكلام المصنف يدل على أنها قدمت ثم أعيدت توكيداً.

«والكاف» المصاحبة لأسماء الإشارة «حرف خطاب» بلا خلاف بين النحاة. «يبين» ^(٣) أحوال المخاطب كما ^(٤) يبينها ^(٥) إذا كان اسماً من أفراد وتثنية وجمع، وتذكير وتانيث، فتقول: ذاك وذاك ^(٦) وذاكها وذاكمن، كما تقول: أكرمك وأكرمكها وأكرمكم وأكرمكم.

والحامل للجماعة على ادّعاء الحرفية فيها أنها تجرّدت ^(٧) عن معنى الاسمية، ودخلها معنى الحرفية أي إفادتها [معنى ^(٨)] في غيرها، وتلك الفائدة هي كون اسم الإشارة الذي قبله مخاطباً به واحد أو مثنى أو مجموع ^(٩)، مذكراً أو مؤنثاً ^(١٠)، فصار حرفاً وإن بقي فيه التصرف الذي كان له في حالة الاسمية، من كونه مفرداً أو مثنى أو مجموعاً ^(١١)، ومذكراً أو مؤنثاً ^(١٢).

وأورد الرضي عليه أن لنا أسماء كثيرة مفيدة للمعنى في غيرها، كأسماء الاستفهام والشرط، مع بقائها على الاسمية، فهلا كان كاف الخطاب كذلك!! . وأجاب: بأن بينهما فرقاً، وذلك أن ^(١٣) أسماء الاستفهام والشرط دالة على

-
- (١) سقطت من، ز.
 - (٢) الاء، د، ز، ظ، والصواب ما أثبتته.
 - (٣) تبين، د، ز، ظ، وفضلت التذكير، ليناسب (حرف).
 - (٤) بما، ز، ظ، م.
 - (٥) تبيينها، د، بينها، ز، ظ.
 - (٦) ذان وذان، ز.
 - (٧) مجردة، د.
 - (٨) ليست في أصول التحقيق، ولكن المقام يقتضيها.
 - (٩) مجموعاً، ز، ظ، وآثرت الرفع؛ لأنه أولى من الجار والمجرور بالنيابة.
 - (١٠) عطفت بالواو، د، ظ.
 - (١١) عطفت بالواو في، ظ.
 - (١٢) لأن، ز، ظ.

معنى في نفسها، ودالة على معنى في غيرها، وكاف الخطاب الحرفية لا تدل إلا [على] (١) معنى في غيرها، وتقرر (٢) أن الحد الصحيح للحرف أن يقال: هو الذي لا يدل إلا على معنى في غيره. ولا يقال: هو ما دل على معنى في غيره.

«وقد يغني "ذلك" عن "ذلكم"» (٣) أي يكتفى في خطاب جمع المذكر بكاف الخطاب مفتوحة كما يخاطب المفرد المذكر، نحو: ﴿فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ﴾ (٤) ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ (٥).

ووجه ابن الباذش (٦) الأفراد مع خطاب الجماعة بأمرين:

أحدهما - أنه أقبل على خطاب واحد من الجماعة لجلالته مع أن المراد الجميع.

والثاني - أنهم خوطبوا كلهم على معنى اسم مفرد يشملهم، فكأنه قيل: يا فريق، أو يا جمع.

قال: وقد يجوز على هذا الوجه الأفراد والتأنيث بتأويل الفئة (٧) والفرقة. انتهى.

وحكى غير المصنف لغتين أخريين (٨).

إحدهما (٩) - الاكتفاء بكاف مفتوحة مفردة مطلقاً.

-
- (١) سقطت من، ز.
 (٢) أهملت التاء في، د.
 (٣) عن ذلك، ظ، وفوقها، خ، م، أي مؤخر ومقدم.
 (٤) ﴿... أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ... إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ ٨٥ البقرة (٢).
 (٥) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ ... وَأَطْهَرُ فَإِن لَّمْ تَجِدُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ١٢ المجادلة ٥٨.
 (٦) أهملت الشين في، د، ز.
 (٧) الفيبة، ز.
 (٨) أخرتين، ز، ظ، وهو خطأ.
 (٩) أحدهما، د، ظ.

والثانية - الاكتفاء بها لكل مذكر^(١)، وبكاف مكسورة مفردة لكل مؤنث.

وإذا ثبت ذلك ففي كلام المصنف تقييد مضر، والصواب. (وقد يعني "ذلك" عن غيره).

وفي تفسير الثعلبي^(٢) - في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ يُوعِظُ بِهِ﴾^(٣) الآية - : الأصل في (ذلك) أن تكون^(٤) الكاف بحسب المخاطب، ثم كثر حتى توهموا أن الكاف من نفس الحرف، فقالوا: (ذَلِكَ) بكاف موحدة مفتوحة في الاثنين والجمع والمؤنث.

«وربما استغني عن الميم بإشباع ضمة الكاف» كقوله: ^(٥)

- * وإنما الهالك ثم الهالك *
- * ذو^(٦) حيرة ضاقت به المسالك *
- * وهل يكون النوك^(٧) إلا ذلك^(٨) *

(١) مفرد مذكر، ز، ولا معنى للزيادة.

(٢) أبو إسحق أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري الثعلبي (٤٢٧-٥٠٠ هـ = ١٠٣٥-١٠٠٠ م). من علماء العربية واللغة. روى عن: أبي طاهر بن خزيمة وأبي محمد المخلدي. وأخذ عنه الواحدي. صنف: عرائس المجالس - ط - في قصص الأنبياء - الكشف والبيان في تفسير القرآن.

- معجم الأدباء ٥ : ٣٦-٣٨؛ القفطي ١ : ١١٩-١٢٠؛ الوفيات ١ : ٧٩-٨٠؛

البيعية ١ : ٣٥٦.

(٣) ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيُغَنِّ أَجْلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ... مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَمْ آزُكَىٰ لَكُمْ وَأَطْهَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ ٢٣٢ البقرة (٢).

(٤) يكون، ز.

(٥) لم يسمه أحد ممن استشهد به.

(٦) أهملت الذال في، د.

(٧) القول، د، ز، التوك، ظ.

(٨) الأبيات في شرح التسهيل ١ : ٢٧٦، وفيه: «... ثم التالك» «كيف يكون...»، والأبيات أيضاً في الهمع ١ : ٧٧؛ والدرر ١ : ٥١؛ ولم أجد في الصحاح ولا في اللسان معنى لـ (تالك).

[كذلك] ^(١) أنشده بعض الكوفيين.

قال المصنف ^(٢): فأشبع الضمة واستغنى عن الميم بالواو الناشئة عن الإشباع.

وفي شرح ابن قاسم: قيل والأبيات ^(٣) تنزن بالإسكان/ فإن كان معتمده ^(٤) ١٠٦ في الضم الرواية ^(٥) فهو من باب تغيير الحركة لأجل القافية، فلا حجة فيه يعني لاحتمال أن يكون ^(٦) كاف الخطاب من (ذلك) مفتوحة أو مكسورة، ولكنها ضمت لمكان ^(٧) القافية.

قلت: وهذا اعتراض ^(٨) ساقط.

«وتتصل ^(٩) بـ "أرأيت" - موافقة أخبرني -» لا التي بمعنى (أعلمت؟) فهذه تكون ^(١٠) الكاف معها ضمير المفعول، وتجب فيها وفي التاء المطابقة، فتقول ^(١١): [أرأيتك منطلقاً ^(١٢)]؟، أرأيتك منطلقاً؟ أرأيتماكما ^(١٣) [منطلقين ^(١٤)] أو منطلقتين؟، أرأيتموكم منطلقين؟، أرأيتكن ^(١٥) منطلقات؟.

(١) ليست في، د.

(٢) في شرح التسهيل ١: ٢٨٦.

(٣) أهملت الباء في، د.

(٤) معتمدة، ز.

(٥) الرواية، ظ.

(٦) كذا في الأصول، وقد عرفت أن حروف الهجاء يجوز فيها التذكير والتأنيث.

(٧) بمكان، د.

(٨) اغتراض، ظ.

(٩) ويتصل، ظ.

(١٠) يكون، د، ظ.

(١١) فيقول، د.

(١٢) سقطت من، د.

(١٣) أرأيتما كما، ظ.

(١٤) أرأيتكن، د، أرأيتكن، ز، أرأيتكن، ظ.

ويقال: - في جوابهن - (نعم) أو (لا)، فإن^(١) كانت بمعنى أخبرني، فإنها تتصل بها «هذه الكاف مغنياً لحاق علامات الفروع بها» أي بالكاف، نحو: أرايتك^(٢) زيداً ما^(٣) صنع، وأرايتكما بكرة ما فعل؟، وأرايتكم خالداً ما ارتكب؟، وأرايتكن هنداً ما عملت^(٤)؟. «عن لحاقها بالثناء» فإنها تكون - حينئذ - اسماً مجرداً عن الخطاب، ملتزماً فيها لفظ الأفراد والتذكير.

ويستفاد - من قول المصنف: (ويتصل بأرايت) أنه لا يلزم - في أرايت [التي]^(٥)، بمعنى أخبرني - أن تتصل^(٦) بها الكاف، لأنه أثبت لها هذا المعنى قبل أن تلحقها الكاف، فدل على أن إفادتها ذلك المعنى سابق على وجود الكاف، لا موقوف عليه، وهو^(٧) في التنزيل [نحو]^(٨): ﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ^(٩) مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ^(١٠)﴾ الآية.

قال ابن هشام: و(أرايت) هذه منقولة من (أرايت؟) بمعنى (أعلمت؟)، لا التي بمعنى أبصرت، ألا ترى أنها تتعدى إلى مفعولين؟ وهذا من الإنشاء المنقول إلى إنشاء آخر. يعني أن هذا الكلام كان أولاً لإنشاء هو الاستفهام، ثم صار لإنشاء^(١١) هو الأمر، إذ هو بمعنى أخبر.

وفي شرح الكافية^(١٢) للرضي الإستراباذي^(١٣) مانصه: و(أرايت) بمعنى

- (١) فاذا، ز، ظ.
- (٢) أهملت الياء في، ز.
- (٣) ماما، د.
- (٤) علمت، ز.
- (٥) سقطت من، ز، ظ.
- (٦) يتصل، د.
- (٧) وهى، ز، ظ.
- (٨) سقطت من، د.
- (٩) سقطت الفاء من الأصول، وهو خطأ.
- (١٠) ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ... أَوْ أَرَادَنِيَ بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ ٣٨ الزمر (٣٩).
- (١١) الانشاء، ز.
- (١٢) ٢: ٢٨٢ بتصرف.
- (١٣) أهملت الذال في، د.

أخبر، وهو منقول من (أرأيت) ^(١) بمعنى (أبصرت) ^(٢) أو (أعرفت) ^(٣)، كأنه قيل: أبصرت ^(٤) وشاهدت حاله العجيبة أو أعرفتها ^(٥)؟ أخبرني عنها، فلا تستعمل ^(٦) إلا في الاستخبار عن حالة عجيبة، وقد يؤتى بعده بالمنصوب الذي كان مفعولاً به نحو: أرأيت زيداً ما صنع؟، وقد يحذف ^(٧) نحو: ﴿أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ ^(٨)﴾ الآية (كم) ليس بمفعول، بل حرف خطاب، ولا بد - سواء أتيت بذلك المنصوب أو لم تأت ^(٩) - من استفهام ظاهر أو مقدر يبين الحال المستخبر عنها: فالظاهر نحو: أرأيت ^(١٠) زيداً ما صنع؟ و﴿أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ [بَغْتَةً] ^(١١) [أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلِكُ] ^(١٢)﴾، والمقدر كقوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِي ^(١٣)﴾ ^(١٤) أي أرايتك هذا المكرم، لم كرمته علي؟، وقوله: ﴿لَئِنْ أَخَّرْتَنِي ^(١٥)﴾ كلام مستأنف، وقد تكون الجملة المتضمنة للاستفهام جواباً للشرط كقوله: ﴿أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ ^(١٦)﴾ الآية، وقوله: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى عَبْدًا إِذَا صَلَّى ^(١٧)﴾ إلى قوله: ﴿أَلَمْ يَعْلَمْ بِإِنَّ

(١) رأيت، ظ.

(٢) حرف الاستفهام ساقط من، د، ظ.

(٣) يستعمل، ز.

(٤) تحذف، ز.

(٥) من الآيتين ٤٠، ٤٧ الأنعام (٦)؛ والثانية ستأتي في هـ ١٠. وأما الأولى فهي ﴿قُلْ... أَوْ

أَتَيْتُمْ السَّاعَةَ أَعْبَرَ اللَّهُ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿

(٦) أم، ز، ظ.

(٧) أراتت، ظ.

(٨) سقطت من، ز.

(٩) ساقط من، ز، ظ.

(١٠) ﴿قُلْ... إِلَّا الْقَوْمَ الظَّالِمُونَ﴾ ٤٧ الأنعام (٦).

(١١) قرأ بإثبات الباء بعض السبعة وحذفها من الوصل والوقف عاصم وحمة والكسائي منهم.

- السبعة: ٣٨٢؛ النشر ٢: ١٨٢.

(١٢) ﴿قَالَ... إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لِأَحْتَكِنَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ ٦٢ الإسراء (١٧).

(١٣) الآيتان ٩، ١٠ العلق (٩٦).

اللَّهُ يَرَى^(١) [(٢)] ، وقوله: ﴿أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ^(٣)﴾ كـرر^(٤) (أرأيت) للتأكيد، ولا محل للمتضمنة معنى الاستفهام؛ لأنها مستأنفة لبيان الحال المستخبر عنها، كأن المخاطب قال: - لما قلت: أرأيت زيداً؟ - عن أي شيء من حاله تستخبر، فقلت: ما صنع؟، فهو بمعنى [قولك]^(٥): أخبرني عنه ما صنع؟. وليس الجملة المذكورة مفعولاً ثانياً لـ (أرأيت)، كما ظن بعضهم. انتهى.

قلت: وفيه أمور منها: أنه لم يبين وجه نصب (زيد) في مثل: (أرأيت زيداً ما صنع؟)، فإنه لا يصح أن يكون منصوباً على إسقاط الخافض، [أي أخبرني عن زيد، وإن كان في كلامه ما يشير إلى هذا الوجه، وذلك لأن النصب على إسقاط الخافض]^(٥) [ليس^(٦) بـ قياس في مثل هذا، ولا مفعولاً^(٧) به لـ (أرأيت)؛ لأن معنى الرؤية قد انسلخ عن هذا اللفظ، ونقل إلى طلب الإخبار.

١٠٧ /والذي يظهر لي أنه على حذف مضاف، أي خبر زيد أو حاله، كأنك قلت: أخبرني خبر زيد، ثم حذف المضاف، لدلالة الاستفهام على أن المطلوب معرفة خبره^(٨) لا ذاته.

ومنها [أن^(٩)] قوله: إن الجملة الاستفهامية قد تكون^(١٠) جواباً للشرط، مستشهداً على ذلك بقوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَعْتَهُ أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الظَّالِمُونَ^(١١)﴾ مشكل^(١٢)؛ لعدم اقترانها بالفاء، والاقتران

(١) يراد، د، وما بين المعقوفين ساقط من، ز، ظ.

(٢) ١٤ العلق (٩٦).

(٣) ﴿... عَلَى الْهَدْيِ﴾ ١١ العلق (٩٦).

(٤) وكرر، ظ.

(٥) ما بين المركبين ليس في، د.

(٦) اذ ليس، د.

(٧) معطوف على (منصوباً).

(٨) حاله، د.

(٩) ليست في أصول التحقيق، ولكن المقام يقتضيها.

(١٠) يكون، ز.

(١١) ﴿قُلْ...﴾ ٤٧ الأنعام (٦).

(١٢) هذا خبر (أن) في قوله: (ومنها أن قوله).

بها في مثل ذلك واجب، وكذلك في الآية الأخرى^(١).

ومنها أن كلامه مخالف لكلام ابن هشام من وجهين:

أحدهما - جعله (أرأيت) منقولاً^(٢) من (أرأيت؟) بمعنى (أبصرت^(٣)) ؟
أو (أعرفت^(٤)) ؟.

والثاني - أنها ليست بمتعدية إلى مفعولين، وأن الجملة المذكورة بعدها مستأنفة، لا مفعول ثانٍ^(٥).

«وليس الإسناد إليها» أي إلى الكاف «مزالاً عن التاء» إلى الكاف «خلاقاً للفراء» فإنه يرى أن التاء حرف خطاب، وأن الكاف فاعل؛ لكونها المطابقة للمسند إليه كما عرفت^(٦).

ورده المصنف^(٧) بأن الكاف استغني عنها، والتاء لا يستغني^(٨) عنها، وما لا يستغني^(٨) [عنه^(٩)] أولى بالفاعلية، وأيضاً فالتاء محكوم بفاعليتها مع [غير^(١٠)] هذا الفعل بإجماع، والكاف بخلاف ذلك، فلا يعدل عما ثبت لهما دون دليل.

(١) ﴿قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْت عَلَيَّ...﴾ وانظر ٢: ٣٣٧.

(٢) مفعولاً، د.

(٣) أبصرت، د، ظ.

(٤) عطفت بالواو في، د، وسقطت الهمزة من، ظ.

(٥) ثاني، د.

(٦) كلام الفراء ليس صريحاً في أن التاء حرف خطاب والكاف هي الفاعل. فقد قال في معاني

القرآن ١: ٣٣٣

(وإنما تركت العرب التاء واحدة؛ لأنهم لم يريدوا أن يكون الفعل منها واقعاً على نفسها فافتضوا بذكرها في الكاف، ووجهوا إلى المذكر والتوحيد، إذ لم يكن الفعل واقعاً. وموضع الكاف نصب وتأويله رفع كما أنك إذا قلت للرجل: دونك زيدا وجدت الكاف في اللفظ خفضاً وفي المعنى رفعاً لأنها مأمورة).

(٧) في شرح التسهيل ١: ٢٧٨.

(٨) أهملت الياءان في، د.

(٩) سقطت من، د.

(١٠) سقطت من، ز.

وقد رجع في كتاب التوضيح^(١) إلى مذهب الفراء، فخرج: (ماعسيتهم أن يفعلوا بي^(٢))؟^(٣) على أن التاء حرف خطاب والهاء والميم فاعل، أي ماعسوا، و(أن يفعلوا) ساد^(٤) مسد مفعولي (عسى)، لتضمنها^(٥) معنى (حسب).

قال: وبهذا ينتصر^(٦) الفراء في (أرأيتك).

وكان ينبغي للمصنف أن يحكي هنا أيضاً مذهب شيخ الفراء، وهو الكسائي، فإنه يقول: التاء فاعل، والكاف مفعول.

«وتتصل^(٧) الكاف المذكورة «أيضاً بـ"حَيْهَلٌ"».

في المحكم^(٨): قال أبو عبيدة^(٩) سمع أبو مهدية^(١٠) رجلاً من العجم يقول

(١) يعني شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٤٥-١٤٦.

(٢) في، ز.

(٣) من كلام أبي بكر - رضي الله عنه - أخرجه البخاري ١١٥:٥ عن عائشة - رضي الله عنها - في قصة طويلة، خلاصتها: سألت فاطمة - رضي الله عنها - أبا بكر ميراثها من رسول الله - عليه الصلاة والسلام - فأبى، فنشأ بينه وبين علي - رضي الله عنه - جفوة، ثم اصطلحا، وفيها قال علي لأبي بكر: أن اثنا ولا يأتنا أحد معك كراهية لمحضر عمر - رضي الله عنه - فقال عمر: لا والله لا تدخل عليهم وحدك، فقال أبو بكر: وما عسيتهم أن يفعلوا بي؟ والله لأتبنهم، وانظر شواهد التوضيح ص ١٤٢، ١٤٥-١٤٦.

(٤) سادا، ز، ظ.

(٥) لتضمنها، ظ.

(٦) إن ما قال ابن مالك: (وفيه نظير للفراء...).

(٧) ويتصل، ز.

(٨) ٣:٣٠٦، وبينها خلاف في الألفاظ.

(٩) في المحكم: (أبو عبيدة). وهذه كنية القاسم بن سلام المتوفى سنة (٢٢٣ أو ٢٢٤ هـ)، والرجلان لغويان.

(١٠) أفار بن لقيط: أعرابي من باهلة. به عارض من مس. دخل الحواضر وأخذ الناس عنه اللغة. في الطبقة الأولى من اللغويين البصريين.

- الزبيدي: ١٥٧؛ القفطي: ٤: ١٧٦-١٧٧.

لصاحبه: زُوذٌ^(١)، فسأل^(٢) أبو مَهْدِيَةَ عنها، فقيل له: يقول عجل، فقال أبو مَهْدِيَةَ: فهلا قال: حَيْهَلِك؟ فقيل له: ما كان اللّٰه ليجمع لهم إلى العجمية^(٣) العربية.

«والتَّجَاء» بمعنى أسرع.

«ورويد» بمعنى أمهل.

قال ابن قاسم: واحترز بقوله «أسماء أفعال» من أن يكون (التجاء) و(رويد) مصدرين، وسيأتي ذكرهما في باب أسماء الأفعال.

قلت: فيصير الاحتراز بالنسبة إلى (حيهل) ضائعاً^(٤)، فعلى هذا لو قال: اسمي فعل لكان حسناً.

«وربما اتصلت» هذه الكاف «بـ"بلي" وأبصر» [فعل^(٥)] أمر^(٦) «وكلاً» التي هي حرف زجر وردع. «و"ليس" و"نعم" و"بئس" و"حسبت"^(٧)».

فتقول^(٨): بلاك، وأبصرك، وكلاك، وليسك، ونعمك، وبشك، وحسبتك^(٩)، وهذا كله شاذ، وحمل عليه الفارسي قوله: ^(١٠)

(١) أهملت الذال في، د، ز، ظ، والتصحيح عن المحكم.

(٢) فسأله فسأله، ظ.

(٣) العجمة، د، ظ.

(٤) مانعاً، د.

(٥) سقطت من، ز، ظ.

(٦) أمراً، ز، ظ.

(٧) وحسب، د.

(٨) فتقول، ز.

(٩) وحسبك، د، ظ.

(١٠) لم أقف على اسمه.

لسان السوء تهديها إلينا وحتت (١) وماحسبتك (٢) أن تحينا (٣)

لثلا يلزم الإخبار عن اسم العين بالمصدر، وقيل: يحتمل كون (أن) وصلتها بدلاً من الكاف سادا مسد المفعولين، كقراءة حمزة: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ﴾ (٤) بالخطاب.

«وقد ينوب (٥) ذو البعد عن ذي القرب؛ لعظمة المشير» نحو: ﴿وَمَا تَلَكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾ (٦). «أو» لعظمة «المشار إليه» نحو: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِينَ لُمْتُنَنِي فِيهِ﴾ (٧) بعد أن أشار إليه النسوة بـ(هذا) حيث قلن: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ (٨) والمجلس واحد، وذلك لأن (٩) يوسف عليه [الصلاة] (١٠) والسلام كان عند امرأة العزيز أعظم منزلة منه عند النسوة، فأشارت (١١) إليه بما يشار [به] (١٢) إلى البعيد (١٣)، إجلالاً وإعظاماً.

- (١) وجبت، ز.
- (٢) حسبك، ز.
- (٣) تحينا، و، ولم أقف له على سابق ولا لاحق. لسان: يذكر ويجمع على السنة، ويؤنث فيجمع على السنن، وهو في البيت بمعنى الكلمة، فالتأنيث متعين.
- شرح التسهيل ١: ٢٧٨؛ شواهد التوضيح: ١٤٦؛ المغني ١: ١٩٨؛ السيوطي ١: ٥٠٦؛ الهمع ١: ٧٧، ١٥٦؛ الدرر ١: ٥١، ١٣٨.
- (٤) ﴿... خَيْرٌ لَّأَنْفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ ١٧٨ آل عمران (٣).
- (٥) تنوب، ذ.
- (٦) ١٧ سورة طه (٢٠).
- (٧) ﴿قَالَتْ... وَلَقَدْ رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا أَمَرُهُ لَيَسْجُنَنَّ وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾ ٣٢ يوسف (١٢).
- (٨) ﴿... فَلَمَّا رَأَيْتَهُ أُكْبِرْتَهُ وَقَطَعْتَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ... إِنَّ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ ٣١ يوسف (١٢).
- (٩) أن، ز، ظ.
- (١٠) ما بين الحاصرتين ساقط من، د.
- (١١) فأشارة، د.
- (١٢) البعد، د.

«وذو القرب عن ذي البعد لحكاية الحال» نحو: ﴿هَذَا مِنْ شِيعَتِي وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ^(١)﴾. «وقد يتعاقبان مشاراً بيها إلى ما ولياه» كقوله/تعالى: ١٠٨ – متصلاً بقصة عيسى عليه السلام – ﴿ذَلِكَ نَتْلُوهُ^(٢) عَلَيْكَ^(٣)﴾، ثم قال: ﴿[إِنَّ^(٤)] هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ^(٥)﴾.

«وقد يشار بما للواحد إلى الاثنين» كقوله تعالى: ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ^(٦)﴾ أي بين الفارض والبكر [ومنه قول الشاعر^(٧)]:

إن للخير وللشر^(٨) مدى وكلا ذلك وجه وقبل^(٩)
أي كلا ذينك الأمرين الخير والشر^(٤).

«وإلى الجمع» كقوله^(١٠):

[وبينا الفتى يرجو أموراً كثيرة أتى قدر من دون ذاك متاح^(١١)
ومنه قول الشاعر^(١٢)]:^(١٣)

(١) ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةً مِنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ... فَاسْتَعَاثَهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ...﴾ ١٥ القصص (٢٨).

(٢) يتلوه، ز.

(٣) ﴿... مِنَ الْآيَاتِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ﴾ ٥٨ آل عمران (٣).

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من، د.

(٥) ﴿... وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ ٦٢ آل عمران (٣).

(٦) ﴿قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضَ وَلَا بُكْرٌ... فَأَعْلَوْا مَا تَوْمُرُونَ﴾ ٦٨ البقرة (٢).

(٧) عبدالله بن الزبيرى.

(٨) والشر، ز، ظ، وهو خطأ لا يستقيم به البيت.

(٩) سبق الكلام عليه في ١ : ٢٩٠.

(١٠) مسكين الدارمي.

(١١) البيت في شرح التسهيل ١ : ٢٨٠، يس ١ : ١٢٩.

(١٢) ليبد بن ربيعة رضي الله عنه.

(١٣) ما بين المعقوفين ساقط من، ز، ظ.

ولقد سئمت من الحياة وطولها وسؤال هذا الناس كيف ليبد^(١)؟
أي هؤلاء الناس، ولا يخفك أن هذه الشواهد محتملة للتأويل^(٢)، فلا
يثبت المدعى بمجردا.

«ويشار إلى المكان بـ(هنا)» نحو قولك: اجلس هنا. «لازم
الظرفية» بحيث لا يخرج عنها بأن يكون فاعلاً أو مفعولاً^(٣) به أو مبتدأ أو نحو
ذلك. «أو» لازم «شبهها» أي شبه الظرفية، بأن يجر^(٤) ببعض حروف^(٥) الجر
قال الراجز^(٦) :

قد أقبلت من أمكنة^(٧) من ها هنا ومن هنا^(٨)

(١) من قصيدة:

مطلعها:

قضى الأمور وأنجز الموعد والله ربي ما جد محمود
وقبل الشاهد:
خلوا ثيابهم على عوراتهم فهم بأفنية البيوت همود
وبعده:

وغنيت سبتا قبل مجرى داحس لو كان للنفس اللجوج خلود
يروى: (ومقال هذا...). (وغنيت حرسا...). (... بعد مجرى...).

خلوا ثيابهم: شدوها بالأخلة، وهي جمع خلال. غنيت: عشت. سبتا، حرسا: دهرًا.
داحس: يعني فرس قيس بن زهير العبسي، والإشارة بذلك إلى الحرب التي ثارت بين عبس
و ذبيان بسبب سباق تراهن عليه قيس وحذيفة بن بدر.

— ليبد: ٤٦-٤٨، ٢٢٥؛ المحتسب ١: ١٨٩؛ شرح التسهيل ١: ٢٨٠؛ اللسان
(نصب).

(٢) التأويل، ز.

(٣) عطف بالواو في، ز، ظ.

(٤) تجر، د.

(٥) حرف حروف، د.

(٦) الزاجر، د، ز، وليس بمعروف.

(٧) أمكنه، ز، ظ.

(٨) بعده: (ان لم أروها فمه).

يروى: (قد وردت...). (... ترؤها...).

— المنصف ٢: ١٥٦، ٣٩٤-٣٩٥؛ المحتسب ١: ٢٧٧؛ ابن يعيش ٣: ١٣٨، =

وتقول^(١) : تعال^(٢) إلى هنا .

«معطى مال "ذا"» أي مال الكلمة (ذا) المشار بها «من مصاحبة» لـ (ها) التنييه، فتقول^(٣) : ها هنا، كما تقول : (هذا.. .) ولكاف الخطاب، فتقول^(٤) : هناك، كما تقول^(٥) : ذاك . ولكاف واللام معاً، فتقول : هنالك، كما تقول : ذلك . «وتجرد» عن مصاحبة ما ذكر، فتقول^(٦) : هنا، كما تقول : ذا . «وكـ "هنالك" (ثم) و"هنا" بفتح الهاء وكسرهما^(٧)» [والتشبيه^(٨)] في أمور ثلاثة : أحدها الإشارة، والثاني - كونها للمكان . والثالث كونها للبعيد منه .

وعلم من هذا أنها لا تلحقها^(٩) كاف ولا لام، لأنها يدلان على البعد بوضعها^(١٠) له، فلا اشترك فيهما، وهذا أخذ من تشبيهها بـ (هنالك)، أعني بقيد^(١١) الكاف، ولو شبهها^(١٢) به مجرداً لم يكن صحيحاً .

وعلم من ذلك أيضاً أنها يلزمان الظرفية^(١٣) أو شبهها .

٤ : ٦ ، ٩ : ٨١ ، ١٠ : ٤٣ ؛ المقرب ٢ : ٣٢ ؛ شرح الشافية ٣ : ٢٢٤ ؛ الأشموني ٤ : ٣٣٤ ؛
المعجم ١ : ٧٨ ، ٢ : ١٥٧ ، ٢٠٦ ؛ شواهد الشافية : ٤٧٩ - ٤٨٠ ؛ الدرر ١ : ٥٢ ، ٢ : ٢١٤ ،
٢٣٣ .

- (١) ويقول، د .
- (٢) تعالی، ز، وهو خطأ ظاهر .
- (٣) مقول، ز .
- (٤) فتقول، ز .
- (٥) ما بين الهلالين مكرر في، ظ .
- (٦) فيقول، د .
- (٧) أو كسرهما، ز، ظ .
- (٨) سقطت من، ز .
- (٩) لا يلحقان، ز .
- (١٠) لوضعها، د .
- (١١) بتعد، ز .
- (١٢) شبهتا، د .
- (١٣) الظرفية، د .

وانظر (تَمَّ) في قول العلماء: ومن ثم كان كذا. هل معناها^(١) معنى (هنا لك)، أو معنى (هنا) التي للقريب؟ والظاهر هو الثاني.

«وقد يقال: "هنت" موضع "هنا" كقول الشاعر^(٢) :

* وذكرها هنت ولات هنت^(٣) *

قال المصنف^(٤) : أراد (هنا) ولات (هنا).

«وقد تصحبها^(٥) الكاف» أي تصحب (هنا) بفتح الهاء وكسرهما^(٦)

مع تشديد النون، وهي التي أول الكلام فيها، ولا يرجع الضمير إلى (هنت) بالثناء، وإن كانت أقرب مذكور، فيقال: هناك وهناك^(٧) .

«وقد يراد بـ "هناك"^(٨) و "هنالك" و "هنا" الزمان» فالأول كقول

الأفوه الأودي^(٩) :

(١) معناه، ظ.	
(٢) العجاج.	
(٣) من أرجوزة مطلعها:	
الحمد لله الذي استقلت	بإذنه السماء واطمأنت
وفيها:	
لما رأى أن ليس تغني عدتي	ولا الدعاء إن جهدت دعوتي
شيئاً ولا ترفع جنبي صرعتي	وكانت الحياة حيث حبت
وذكرها هنت ولات هنت	فقلت للحوباء حين همت
بان تحفت جزعاً أو خفت	هل أنا إلا رجل من أمتي
الحوباء: النفس.	

— العجاج: ٢٦٦-٢٧٦؛ شرح التسهيل ١: ٢٨١؛ الهمع ١: ٧٨؛ الدرر ١: ٥٢.

(٤) في شرح التسهيل ١: ٢٨١.

(٥) تصحبها، ز.

(٦) أو كسرهما، د.

(٧) فيقال: هنتاك هناك هناك، د.

(٨) هنتا، ز، ظ.

(٩) الأزدي، ز، ظ، وهو تصحيف، والأفوه: أبوريةمة صلاة بن عمرو بن مالك الأودي

(٥٠-٥٠٠ ق. هـ. تقريباً = ٥٧٠-٥٠٠ م تقريباً). نسبته إلى أود بن صعب بن سعد العشيرة.

شاعر حكيم خطيب سيد في قومه. لقب: الأفوه؛ لكبر شفته وظهور أسنانه.

— الأغاني ١٢: ١٦٩-١٧٣؛ ابن قتيبة ١: ٢٢٣-٢٢٥؛ ابن حزم: ٤٤١.

وإذا الأمور تعاضمت وتشابهت فهناك يعترفون أين المفزع^(١) والثاني كقوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ^(٢)﴾ أي في ذلك [الزمان^(٣)] وقبله: ﴿إِذْ جَاءُوكُم مِّنْ فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ^(٤)﴾ كذا استدل المصنف^(٥)، ونوزع بأن تطرّق الاحتمال لإرادة المكان فيما ذكره ثابت، وكأنه قيل: في ذلك المكان الذي كان جاء^(٦) لكم في زمانه كذا وكذا. والثالث كقوله^(٧):

حنت نوار ولات^(٨) هنا حنت وبدا الذي كانت نوار أجنت^(٩)

(١) الثاني في قصيدة أولها:

ذهب الذين عهدت أمس برأيهم
من كان ينقض رأيه يستمتع
وبعده:

وإذا عجاج الموت ثار وهلهلت
بالدارعين كأنها عصب القطا
كنا فوارسها الذين إذا دعا
داعي الصباح به إليه نفعز
ويروى: (... تشابهت وتعاضمت). (تعترفون...).

— شرح التسهيل ١: ٢٨١، ٦٢: أ؛ المقاصد ١: ٤٢١-٤٢٢؛ الهمع ١: ٧٨؛ الدرر

١٨-٢٠.

(٢) ﴿... وَزُلْزِلُوا زَلْزَالًا شَدِيدًا﴾ ١١ الأحزاب (٣٣).

(٣) سقطت من، ز.

(٤) ﴿... وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا﴾ الأحزاب (٣٣).

(٥) في شرح التسهيل ١: ٢٨١-٢٨٢.

(٦) أهملت الجيم في، د.

(٧) اختلف فيه فقيل:

(أ) حَجَلُ بن نضلة الباهلي: شاعر جاهلي. وهو عند الأمدى بجيم فحاء وفي الخزانة

بالعكس، وضبطه بالحروف فلعل الأول تصحيف.

— الأمدى: ٨٢؛ الخزانة: ١٥٨.

(ب) شبيب بن جعيل التغلبي: شاعر جاهلي.

— الأمدى: ٨٤؛ الخزانة: ١٥٨.

(٨) أهملت التاء في، ز.

(٩) أهملت الجيم في، د، أول بيتين لا ثالث لهما فيها قال البغدادي وسبب إنشادهما أن شبيباً أسره

بنوقينة الباهليون في حرب بينهم وبين تغلب فأرثت أمه: النوار بنت عمرو بن كلثوم. وقيل: =

و(هنا) - عند المصنف - إشارة إلى زمان، وهو منصوب على الظرفية^(١)، و(حنت)^(٢) في موضع رفع بالابتداء، وخبره الظرف قبله، وأخبر عن الفعل مؤولاً بالمصدر، والتقدير: ولا حنان^(٣) في هذا الوقت، وأحسن من ذلك أن يقال: إن (هنا) مضافة إلى الجملة الواقعة بعدها، فهي بمعنى (حين)، واسم (لا) محذوف^(٤)، أي حنت نوار وليس الوقت حين حينها.

«وبني اسم الإشارة لتضمّن معناها» وهي من جملة المعاي كالاستفهام، وكان حقها أن يوضع لها حرف يدل عليها، وذلك أن عادتهم ١٠٩ جارية في كل/ معنى يدخل الكلام أو الكلمة أن يوضع له حرف يدل عليه كالاستفهام في: أزيد^(٥) قائم؟، والنفي والتمني والترجي والابتداء والانتها^(٦) والتنييه والتشبيه الموضوع لها حروف النفي و(ليت) و(لعل) و(من) و(إلى)

إن حجلاً أخذ النوار بنت عمرو بن كلثوم يوم طلع فركب بها الصحراء.
وبعد الشاهد:

لما رأت ماء السلى مشروبها والفرث يعصر بالأكف أرنت
يروى: (وأي حين حنت) ولا شاهد على هذه الرواية. (... شربهاها).
(... مشروبها). (... يعصر في الإناء...). أرنت: صاحت بحزن.
هنا: ضبطه العيني بضم الهاء، ووهمه البغدادي في ذلك، وأنت على علم بأن الفتح والكسر جائزان. السلى: المشيمة، وهي الجلدة التي يكون فيها الولد من المواشي. الفرث: السرجين مادام في الكرش.

- الحماسة ٢: ٣٥؛ فصل المقال: ٣٩-٤٠؛ الأمدي: ٨٤؛ ابن قتيبة ١: ٩٥-٩٦؛
ابن يعيش ٣: ١٥، ١٧؛ ابن مالك ١: ١٤٣؛ شرح التسهيل ١: ٢٨٢؛ ابن الناظم: ٣١؛
الرضي ١: ٢٧١، ٢: ٣٥؛ المغني ٢: ٦٥٥؛ الصحاح ٦: ٢٥٦١؛ المقاصد ١: ٤١٨-٤٢١؛
الأشموني ١: ١٤٥، ٢٥٦؛ الهمع ١: ٧٨، ١٢٦؛ السيوطي ٢: ٩١٩-٩٢٠؛ الخزانة
٢: ١٥٦-١٥٩، ٤٨٠؛ الدرر ١: ٥٢، ٩٩.

(١) أهملت الظاء في، د.

(٢) وجنت، ظ.

(٣) كذا في أصول التحقيق، والمناسب: (حينين).

(٤) يحذف، د.

(٥) زيد، ظ.

(٦) او الانتها، ز.

و(ها) وكاف الجر، أو يوضع لها ما يجري مجرى الحرف^(١) في عدم الاستقلال، كالإعراب الدال على المعاني المختلفة، وكتغيير الصيغة^(٢) في الجمع والمصغّر والمنسوب وفي^(٣) الكلمات المشتقة [من شيء^(٤)]: كضرب ويضرب وضارب ومضروب من الضرب، وكذا المعنى العارض في المضاف إنما هو بسبب حرف الجر المقدّر بعده.

وفي أسماء الإشارة معنى الإشارة، ولم يوضع لهذا المعنى حرف فبنيت لتضمّنها معنى الحرف الذي كان ينبغي أن يوضع.

قال المصنف^(٥): وهذا السبب^(٦) يقتضي بناء كل اسم إشارة، لكن عارضه في (ذین) و(تین) شبههما بمثنيات الأسماء المتمكنة، فأعربا.

وقد عرفت أن ثم من يقول: إن (ذان) و(تان) صيغتان مرتجلتان للرفع، و(ذین) و(تین) [صيغتان مرتجلتان^(٧)] للنصب والجر.

وكان الأحسن أن لو قال المصنف: (لتضمن معنى حرفها^(٨))؛ لأن المقتضى للبناء تضمن معنى الحرف، لا مطلق تضمّن المعاني، لكن قد علم أن الإشارة من معاني الحروف، فكأنه^(٩) قال ذلك. «أو» بني اسم الإشارة «لشبه الحرف وضعاً»، لأن منه ما وضع على حرفين ك (ذا) و(ذي)، ثم حملت البواقي عليه^(١٠)؛ لأنها فروع «وافتقاراً» وذلك أن اسم الإشارة يحتاج^(١١) في إبانة مسماه إلى مواجهة أو ما يقوم مقامها^(١٢)، فهو إذن كالحرف في افتقاره إلى غيره.

(١) الحروف، ز.

(٢) الصفة، ز.

(٣) سقط العاطف من، د.

(٤) سقطت من، د.

(٥) في شرح التسهيل ١: ٢٨٣.

(٦) السبب الذي، ظ.

(٧) حذفها، ظ.

(٨) فكأن، ز. (١٠) تحتاج، ظ.

(٩) عليها، د. (١١) مقامها، ز.

الباب الحادي عشر «باب المعرف بالأداة»

«وهي «أل»» فيكون حرفاً ثنائي الوضع ك (هل)^(١)، والتعبير عنها – حينئذ – بذلك أولى من قولهم^(٢): (الألف واللام)، لسلامته من التطويل، لجريانه على المعهود في نظائره، نحو: هل حرف استفهام، وقد حرف تحقيق.

ولا يخفى أن كلام المصنف يقتضي أن المفيد للتعريف هو (أل) بكما لها.

«لا^(٣) اللام وحدها» وليس للألف مدخل في أصل الوضع. «وفاقاً للخليل وسيبويه»^(٤) فإنهما جميعاً قائلان بأن^(٥) أداة التعريف هي مجموع (أل).

«وقد تخلفها «أم»» في لغة حمير ونفر من طيء، وفي الحديث: (ليس من

(١) هل، ظ.

(٢) قوائم، ز.

(٣) الأ، ز.

(٤) قرر ذلك في كتابه ٢: ٦٤، ٢٧٢؛ فقال في الأول: (ولو لا أن الألف واللام بمنزلة قد وسوف لكائنا بناء بني عليه الاسم لا يفارقه، ولكنها جميعاً بمنزلة هل وقد وسوف، تدخلان للتعريف وتخرجان). وقال في الثاني: (والحرف الذي تعرف به الأسماء هو الحرف الذي في قولك: القوم والرجل والناس، وإنما هما حرف بمنزلة قولك: قد وسوف).

(٥) أهملت الباء في، ز.

امير (١) امصيام في امسفر) (٢) كذا رواه النمر (٣) بن تولب (٤) رضي الله عنه، وهذه اللغة فاشية إلى الآن بكثير من بلاد اليمن (٥)

«وليست الهمزة زائدة، خلافاً لسيبويه (٦)» فإنه - مع كونه يوافق

(١) ام بر، د.

(٢) سبق الرضي إلى الاستشهاد بهذا الحديث في شرح الكافية ٢: ١٣١؛ ورواه عن النمر بن تولب - رضي الله عنه -، والحديث موجود في كثير من كتب السنة، لكن ليس فيما بين يدي من رواه عن النمر، وقد أخرجه أحمد ٣: ٤٣٤ من ثلاث طرق أولاهها عن كعب بن أبي عاصم الأشعري، ولفظه كما هنا، وفي الثانية والثالثة عن كعب بن عاصم الأشعري، لكن فيه (الـ) مكان (أم)، وفي جامع الأصول ٧: ح ٥٧٩ (عن أبي موسى الأشعري قال لرسول الله - صلى الله عليه وسلم -: أمن امبرامصوم في امسفر؟ فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: ليس من امبرامصوم في امسفر) أخرجه رزين. وأخرجه البخاري ٣: ٣٠، ٣١؛ ومسلم ٢: ح ١١١٥؛ وأبوداود ٣: ح ٢٣٠٠ عن جابر بن عبدالله - رضي الله عنها - مع اختلاف يسير، لكن ليس في الثلاثة (أم)، وارجع أيضاً إلى مجمع الزوائد ٣: ١٦١، وابن ماجه (الصوم في السفر).

(٣) التمر، د، وهو تصحيف ظاهر.

(٤) ابن زهير بن أقيش العكلي: شاعر مضرى جواد عمر طويلاً، وأكثر ذلك في الجاهلية. قيل: إنه نزل البصرة - ولم تبن إلا في عهد عمر رضي عنه - وقيل: إنه ذكر عند عمر فترحم عليه. يقال: إنه خرف في آخر أيامه فكان على لسانه: أقرأوا الضيف، انيخوا الراكب، انحروا له. - ابن قتيبة ١: ٣٠٩-٣١١؛ الأغاني ٢٢: ٢٧٣-٢٨٤؛ ابن حزم: ١٩٩، ٢: ٣؛ الإصابة ٣: ٥٧٢-٥٧٣؛ الخزانة ١: ١٥٦.

(٥) قضى الشارح في اليمن ما يقرب من عام قبل سفره إلى الهند.

(٦) قال في كتابه ٢: ٦٣: (وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرفون بهما حرف واحد كقصد وأن ليست واحدة منها منفصلة من الأخرى كانفصال ألف الاستفهام في قوله: أأريد، ولكن الألف كالف (أيم) في (أيم الله)، وهي موصولة، كما أن ألف (أيم) موصولة، حدثنا بذلك يونس عن أبي عمرو، وهو رأيه). وقال في ٢: ٢٧٢ - وهو يتحدث عن الألف الموصولة في ابتداء الكلام -: (وتكون موصولة في الحرف الذي تعرف به الأسماء). ثم قال في ٢: ٢٧٣ - عن الألف واللام -: (وزعم الخليل أنها مفصولة كقصد وسوف، ولكنها جاءت لمعنى كما يجيئان للمعاني، فلما لم تكن الألف في فعل ولا اسم كانت في الابتداء مفتوحة، فرق بينها وبين ما في الأسماء والأفعال، وصارت في ألف الاستفهام إذا كانت قبلها لا تحذف، شبهت بألف (أمر) لأنها زائدة وهي مفتوحة مثلها لأنها لما كانت في الابتداء مفتوحة كرهوا أن يحذفوها، فيكون لفظ الاستفهام والخبر واحداً، فأرادوا أن يفصلوا وبينوا...).

الخليل في أن حرف التعريف وضع أولاً بمجموع حرفين - يدعي أن الحرف الأول منها زائد^(١)، وهي همزة وصل^(٢)، ومع زيادتها فهي معتدبها^(٣) في الوضع كهزمة (استمع)، ولذا^(٤) لم يعد رباعياً فيضم أول مضارعه، فقد استبان أن المصنف^(٥) نقل في أداة التعريف ثلاثة مذاهب:

المختار منها عنده أنها (أل) بكاملها، فهمزتها همزة قطع وصلت في الدرج، لكثرة الاستعمال.

الثاني - أنها اللام وحدها، والهمزة - عند هذا القائل - مجتلبة في الابتداء^(٦) بعد أن لم تكن^(٧) موجودة في أصل الوضع، ليتمكن بها من الابتداء بالساكن، فإذا قلت: قام القوم، فحرف التعريف على أصله، ولم تكن^(٧) معه همزة [وصل]^(٨) حتى يقال: حذف. وإذا قلت: القوم قاموا، فقد زدت همزة متحركة على آلة التعريف لا وجود لها في أصل الوضع، ليتوصل بها إلى النطق بالساكن.

الثالث - أن حرف التعريف هو (أل) مع أن الهمزة زائدة معتد بها في الوضع كما سبق، وهو قول سيبويه فيما نقله المصنف، وقد خولف في ذلك فنقل غير واحد عن سيبويه أن مذهبه هو القول الثاني، وهو، / أن حرف التعريف ١١٠ هو اللام وحدها، والهمزة للوصل، لكنها فتحت - مع أن أصل همزات الوصل الكسر - لكثرة الاستعمال، واستدل لهذا القول بتخطي العامل الضعيف إياها، نحو: بالرجل، وذلك آية امتزاجها بالكلمة، وصيرورتها كجزء منها، ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال، فلم يتخطها كجزء منها،

(١) زائدة، د.

(٢) الوصل، ز، ظ.

(٣) معتد، ز.

(٤) ولهذا، د.

(٥) المص، ظ، وهي عادته إذ وقعت في آخر السطر.

(٦) الابتد، ز.

(٧) يكن، د.

(٨) سقطت من، ز، ظ.

ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال، فلم يتخطها العامل [الضعيف^(١)]، والاعتراض - بنحو: (إن لا تفعل)، و(بلا مال)^(٢) - يندفع بجعلهم (لا) - خاصة من بين ما هو على حرفين - كجزء الكلمة، وأما نحو: (فِيمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ^(٣))، فالفاصل - لما لم يغير معنى ما قبله ولا ما بعده - عد الفصل [به]^(٤) كلا فصل.

واستدل لمذهب الخليل بفتح الهمزة، وقد تقدم الاعتذار عنه^(٥)، وبأنها يوقف عليها عند التذكر نحو: آل، فإذا تذكرت ما فيه (آل) كالكتاب، وبفصلها عن الكلمة، والوقف عليها عند الضرورة كقوله^(٥):

يا خليلي اربعا واستخبرا ال منزل الدارس من أهل الحلال^(٦)
وذلك كالوقف على قد في نحو قوله^(٧):

(١) ليست في، د.

(٢) مان، ز.

(٣) ﴿... إِنْ لَّهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَأَنَّضُوا مِنْ حَوْلِكَ...﴾ ١٥٩ آل عمران (٣).

(٤) وهو أنها فتحت لكثرة استعمالها. وانظر الصفحة السابقة.

(٥) عبيد بن الأبرص.

(٦) البيت مطلع قصيدة وبعده:

مثل سحق البرد عفى بعدك ال - قطر مغناه وتأويب الشمال

اربعا: امر من ربع يربع إذا وقف وانتظر. الدارس: العافي. حلال: حالي، أي نازلين، أو جمع حِلَّة، وهي مجموعة من البيوت أو مائة بيت. سحق البرد: البرد البالي، أضيفت الصفة إلى الموصوف. عفى: مضعف عفى، أي غطى، والفعل المخفف يرد لازماً ومتعدياً.

القطر: المطر. مغناه: منزله، مفعول به لـ (عفى) - تأويب: تردد.

- عبيد: ١١٥-١١٩؛ الخصائص ٢: ٢٥٥-٢٥٨؛ المنصف ١: ٦٦-٦٧، ٣٩١؛

ابن يعيش ٩: ١٧-١٨؛ الرضي ٢/١٣١؛ المقاصد ١: ٥١١-٥١٢؛ الخزانة ٣: ٢٣٣،

٢٣٩-٢٣٦.

(٧) النابغة الذبياني: زياد بن معاوية.

أزف^(١) الترحل غير أن ركابنا لما نزل^(٢) برحالنا وكان قد^(٣)

«فإن عهد مدلول مصحوبها» أي مسمى الاسم الذي صحبته
«بمضور حسي» بصرياً كان كما تقول: - لشاتم رجل تشاهده بحضرتك -
لا تشتم^(٤) الرجل. أو سمعياً^(٥) [نحو]^(٦): ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا،
فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ^(٧)﴾.

(١) أفد، د، وهي رواية في البيت.

(٢) نزل، ز.

(٣) من قصيدته التي وصف فيها المتجدة: زوج النعمان بن المنذر. مطلعها:

أمن آل مية رائح أو مغتدي
عجلان ذا زاد وغير مزود
وقبل الشاهد:

لا مرحبا بغد ولا أهلاً به
إن كان تفريق الأعبة في غد
وبعده:

في إثر غانية رمتك بسهمها
فأصاب قلبك غير أن لم تُقصد
يروى: (... برحالها...) (في إثر جارية...) (... يقصد).

أزف، أفد: قرب. رحالنا، جمع رحل: المنزل. وكان قد: في الكلام حذف دل عليه
سابقه، والتقدير: وكان قد زالت. تقصد: تقتل، والضمير يعود على الغانية أو الجارية، وعلى
الرواية الثانية يعود على السهم.

- النابغة: ٢٧-٤١؛ المقتضب: ١: ٤٢؛ الخصائص: ٢: ٣٦١، ٣: ١٣١؛ التبريزي
٣: ٩٣؛ ابن يعيش: ٨: ٥، ١١٠، ١٤٨، ١٨: ٩، ٥٢؛ الرضي: ٢: ١٣١، ٢٥١، ٣٦٠،
٣٨٨؛ ابن عقيل: ١: ١٨، ٣٣٣-٣٣٤؛ المعنى: ١: ١٨٦، ٣٧٨؛ المقاصد: ١: ٨٠-٩١،
٢: ٣١٤؛ التصريح: ١: ٣٦؛ الأشموني: ١: ٣١؛ السيوطي: ١: ٤٩٠-٤٩٢، ٢: ٧٦٤؛ الهمع
١: ١٤٣؛ الخزانة: ٣: ٢٣٢-٢٣٦، ٦٢٧-٦٢٨، ٤: ٣٦٢، ٥٠٥؛ الدرر: ١: ١٢١.

(٤) يشتم، ز.

(٥) سميعاً، ظ.

(٦) سقطت من، د.

(٧) ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ... فَأَخَذْنَاهُ أَخْذًا وَبِيلاً﴾ الآيتان ١٥، ١٦ المنزل

(٧٣).

«أو» حضور «علمي» نحو: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ^(١)﴾ ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ^(٢)﴾ «فهي عهدية» وأنواعها عنده ثلاثة كما رأيت.

«وإلاً» يعهد^(٣) مدلول مصحوبها بشيء مما تقدم «فجنسية» وتقسيم (أل) المعرفة إلى عهدية وجنسية هو قول الجمهور.

وزعم ابن معزوز^(٤)، أنها للعهد الذهني [لاغير]^(٥)، وهو رأي السكاكي^(٦) على ما هو مقرر^(٧) في محله، ثم الجنسية - على ظاهر كلام المصنف^(٨) - قسمان:

«فإن خلفها (كل) دون تجوز فهو للشمول» والاستغراق، نحو: (عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ^(٩))، أي كل غيب وشهادة «مطلقاً»، أي حالة كونه مطلقاً، وهو شمول الأفراد، فإنه المراد من الشمول إذا^(١٠) استعمل مطلقاً،

(١) ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ... إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَخَافْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا...﴾ ٤٠ التوبة (٩).

(٢) ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ... فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ ١٨ الفتح (٤٨).

(٣) بعهد، د، ز.

(٤) أهملت الزاي الثانية في، د، وهو أبو الحجاج يوسف بن معزوز القيسي (١٠٠-٦٢٥هـ = ١٢٢٨-١٠٠م) من أهل الجزيرة الخضراء بالأندلس. نحوي أديب. أخذ العربية عن ابن ملكون والسهيلي. وعنه كثيرون، منهم: أبو الوليد يونس بن محمد الوقشي. ألف: شرح إيضاح الفارسي، التنبيه على أغلاط الزمخشري في المفصل وماخالف فيه سيويه.

- البغية ٢: ٣٦٢؛ كشف الظنون ١: ٢١٢، ٢: ١٧٧٦؛ هدية العارفين ٢: ٥٥٣.

(٥) ليست في، د. (٦) راجع مفتاح العلوم ص ٨٠، ٩٣.

(٧) مقدور، ظ.

(٨) المص، د، ظ، وهي عادة الأول في كل مكان، والثاني إذا وقعت في آخر السطر، ولا نعنى بالإشارة إلى ذلك إلا قليلاً.

٧٣ الأنعام (٦)، ٩٤، ١٠٥ التوبة (٩).

(٩) الرعد (١٣)؛ ٩٢ المؤمنون (٢٣)؛ ٦٤ السجدة (٣٢)؛ ٤٦ الزمر (٣٩)؛ ٢٢ الحشر (٥٩)؛ ٨ الجمعة (٦٢)؛ ١٨ التغابن (٦٤).

(١٠) إذ، د.

وأما إذا (١) استعمل مصاحباً (٢) لقريئة تدل على إرادة الخصائص، فليس المراد منه (٣) شمول الأفراد، ضرورة وجود المانع من إرادته، وإنما [هو (٤)] شمول الخصائص الذي (٥) قامت القريئة عليه، وتنزيل كلام المصنف على هذا حسن، لولا أنه فسره (٦) بأن المراد بالإطلاق ما هو باعتبار الأفراد والخصائص، أي فهي للشمول، سواء تعلق بالأفراد أو بالخصائص (٧)، وهو غير جيد، فتأمله.

«ويستثنى من مصحوبها» نحو: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي سُخْرٍ، إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ (٨) الآية.

«وإذا أفرده» مصحوبها (٩)، وهي لشمول الأفراد «فاعتبار لفظه فيما له [من] (١٠) نعت» نحو: ﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ﴾ (١١)، ﴿لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى، الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى﴾ (١٢)، وقد يقال: إن (أل) في ذلك ليست للشمول، وإنما هي لتعريف الماهية، كما ستعرفه. «وغيره» أي وغير نعت،

(١) إذ، د. (٢) مضاحبا، ز.

(٣) منها، د. (٤) ليست في، د.

(٥) الشمول لخصائص الجنس التي، د.

(٦) في شرح التسهيل ١: ٢٩٠.

(٧) عطف بالواو في، ظ.

(٨) ... وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ الآيتان ٢، ٣ العصر (١٠٣).

(٩) ليست في (م) وذكر محققه أنها في واحد من أصوله، وهي ملحقة في (د) بالشرح حيث كتبت بمداد أسود، أما في (ظ) فلم يظهر لي شيء؛ لأن الذي بين يدي مصورة، وأما في (ز) فهي ملحقة بالمتن، والظاهر أنها ليست من المتن اكتفاء بعود الضمير عليها في الفقرة السابقة، وهذا هو الموافق لأسلوب المصنف؛ لذلك لم ألحقها بالمتن.

(١٠) سقطت من، ظ.

(١١) ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ... وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ النساء (٤).

(١٢) الآيتان ١٥، ١٦ الليل (٩٢).

نحو: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾^(١)، أي كل إنسان^(٢)، فاعتبر لفظه في الحال الواقعة منه، فأفرد «أولى» من اعتبار معناه:

أما في النعت فكقولهم^(٣): - فيما حكاها الأخفش - أهلك الناس الدينار الصفر، والدرهم البيض. كذا مثل [له]^(٤) بعضهم وفيه نظر، إذ ليس المراد: أهلك الناس كل دينار وكل درهم، ولا دلالة في قوله تعالى: ﴿أَوُ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾^(٥) على ذلك، لأن الطفل يستعمل^(٦) بأصل الوضع للجمع^(٧).

وأما في غير النعت فكقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانِ إِنَّكَ كَادِحٌ﴾^(٨) ثم قال: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا﴾^(٩) [١٠] بفتح الباء^(١١) على خطاب الإنسان، وبالضم^(١٢) على ١١١ خطاب الجنس كذا في/ الزمخشري^(١٣)، فقد اعتبر المعنى في غير النعت، فأتى بضمير الجمع.

(١) ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ...﴾ ٢٨ النساء (٤).

(٢) الانسان (ز).

(٣) فلقولهم، ز، ظ.

(٤) سقطت من، د، وكررت في، ز.

(٥) من الآية ٣١ النور (٢٤).

(٦) أهمل حرف المضارعة في، د.

(٧) للجمع، ز.

(٨) ﴿...إِلَى رَبِّكَ كَذًّا فَمَلَأَيْهِ﴾ ٦ الانشقاق (٨٤).

(٩) سقطت من، ز، ظ.

(١٠) ﴿... عن طبق﴾ ١٩ الانشقاق (٨٤).

(١١) قرأ بها ابن كثير وحمة والكسائي وخلف من العشرة وجماعة غيرهم منهم: ابن عباس ومجاهد وابن جبير وطلحة، فقيل في توجيهها: الخطاب لرسول الله صل الله عليه وسلم. وقيل: للإنسان. وقيل: إخبار عن السهاة في أول السورة، فعليه التاء للتأنيث، والفاعل ضمير عائد عليها.

- البحر ٨: ٤٤٧، النشر ٢: ٣٩٩.

(١٢) قرأ بها من عدا المذكورين من العشرة في الهامش السالف وجماعة غيرهم منهم: ابن عباس

والحسن وابن جبير - انظر المرجعين في (هـ) ١١.

(١٣) في الكشف ٤: ٧٢٧.

«فإن خلفها» أي الأداة (كل) «تجوزاً» لاحقيقة، نحو: زيد الرجل علماً. «فهي لشمول خصائص الجنس على سبيل المبالغة» وهذا^(١) يصدق على الاستغراق العرفي نحو: جمع الأمير الصاغة، أي صاغة بلده، أو صاغة مملكته، فإن (كلا) تخلف^(٢) الأداة فيه بتجوز^(٣)، وليست لشمول الخصائص، بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ وهو صاغة بلد الأمير، أو صاغة مملكته دون من عداهم، وهنا أمران:

أحدهما - [أن]^(٤) تخصيص^(٥) المصنف القسم السابق بذكر الاستثناء من مصحوب الأداة يعطي أن هذا القسم بخلافه، ولا مانع من أن يقال: زيد الرجل إلّا في الشجاعة - مثلاً - كما لا يمتنع^(٦): زيد الكامل إلّا في ذلك. الثاني - أنه بقي عليه قسم أسقطه، وهو ما إذا لم يخلفها (كل)، لاحقيقة ولا مجازاً، وهذا الذي يقال فيه إنها لتعريف الحقيقة، ولتعريف الماهية، ولا يصح الاستثناء من هذا قطعاً، وذلك أنك إذا قلت: الرجل خير من المرأة، فالنظر فيه إلى الحقيقة والماهية، من حيث هي، فلا يصح أن تقول^(٧): إلّا فلانة، لأنك لم تحكم أولاً على الأفراد حتى تخرج^(٨) منها فرداً، فتأمل.

«وقد تعرض^(٩)» بكسر الراء وضمها «زيادتها في علم» كقوله^(١٠):
 باعد أم العمرو من أسيرها حراس أبواب على قصورها^(١١).

- (١) فهذا، د.
- (٢) يخلف، د، ز.
- (٣) يتجوز، ز.
- (٤) سقطت من، د.
- (٥) يخصص، د.
- (٦) تمتنع، د.
- (٧) يقول، د، ز.
- (٨) يخرج، ز.
- (٩) يعرض، ظ.
- (١٠) أبي النجم العجلي.
- (١١) بعده:

وغيره شنعاء من غيرها فالسحر لا يفيض الى مسحورها
 غيرها: زوجها. السحر: أراد كلامها اللطيف. مسحورها: عاشقها.

«و» في «حال» نحو: مررت بهم الجاه الغفير. والجاه: من الجم، وهو الكثير. والغفير: من الغفر، وهو الستر. أي مررت بهم [في] ^(١) حال كونهم جماعة كثيرين ساترين - لكثرتهم - وجه الأرض، وحذفت التاء من الغفير حملاً للفعل بمعنى الفاعل على الفعل بمعنى المفعول، وهو صفة لـ (الجاه)، أي الجماعة [الكثيرة] ^(٢) الساترة، فـ (أل) ^(٣) هنا زائدة، وقد سمع حذفها، يقال: مررت بهم جماء غفيراً.

«و» في «تمييز»، كما سمع من كلامهم: الأحد عشر ^(٤) الدرهم. «و» في «مضاف إليه تمييز» كقوله ^(٥):

إلى ربح ^(٦) من الشيزي ^(٧) ملاء ^(٨) لباب البر يلبك ^(٩) بالشهاد ^(١٠)

= - المقتضب ٣: ٤٩؛ المنصف ٣: ١٣٤، ٢٦٩؛ الشجري ٢: ٢٥٢؛

ابن يعيش ١: ٤٤، ٢: ١٣٢، ٦: ٦٠؛ المغني ١: ٥٢؛ التصريح ١: ٩٤، ٣٩٤؛ السيوطي ١: ١٦٣؛ الهمع ١: ٨٠؛ شواهد الشافية: ٥٠٦؛ الدرر ١: ٥٣.

(١) سقطت من، د، ز.

(٢) سقطت من، د.

(٣) قال، ز.

(٤) العشر، ز، ظ.

(٥) أمية بن أبي الصلت، وقيل أبو الصلت أو ابن الزبيري، والمختار الأول.

(٦) درح، د.

(٧) المشتري، ز، مع إعجام الياء.

(٨) ألحقت في (ز) بالعجز.

(٩) بليك، ظ.

(١٠) من قصيدة مدح فيها عبدالله بن جدعان عندما مدَّ للناس موائد الفالوذ في الأبطح. أولها:

ومالي لا أحياه وعندي مواهب يظلمن من النجاد

وقبل الشاهد:

له داع بمكة مشمعل وأخر فوق دارته ينادي

وبعد الشاهد:

فأدخلهم على ربيذ يدهاء بفعل الخير ليس من الهداد

في الصحاح: (... من الشيزي عليها) ولا شاهد حينئذ؛ لأن (لباب) مبتدأ،

والاستشهاد إنما يتم إذا أعرب تمييزاً.

مشمعل: جاد في أمره مشمر. درح، جمع رداح: الجفنة العظيمة. الشيزي: خشب =

«وربما زيدت^(١) فلزمت» كالتي في الأسماء الموصولة، على القول بأن تعريفها بالصلة، نحو: الذي ومتصرفاته، وكالتي في (الآن) على الصحيح.

«والبديلية – في نحو: «ما يحسن بالرجل خير منك»» أن يفعل كذا «أولى من النعت» على نية الألف واللام، كما هو مذهب الخليل، وإنما جرّاهم على ذلك اجتماع شيئين^(٢): كون التعريف في الموصوف لفظياً لا معنى تحته، ولذا^(٣) لم يجز في العلم، نحو: أيحسن بعبد الله خير منك.

وكون الوصف مما يمتنع جعله مطابقاً للموصوف بإدخال (أل) عليه، ولذا لم يجز ما يحسن بالرجل شبيهه^(٤) بك^(٥)، لأنك تقدر^(٦) فيه على إدخال (أل)، فتقول^(٧): بالرجل الشبيهه^(٨) بك، وإذا جعلناه بدلاً لم تكن^(٩) بنا حاجة إلى مثل هذا الاعتذار، فلذلك اختار المصنف إعرابه بدلاً على إعرابه نعتاً.

«وقد تقوم^(١٠)» (أل) «في غير الصلة مقام ضمير» رابط أو غيره: فالأول – [نحو]^(١١): ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾^(١٢)، أي مأواه.

= أسود يتخذون منه القصاص ومثله: الشيز. يلبك: يخلط. الشهاد: الشهد، أي العسل. زيديده: خفيفة. الهداد: الضعاف.

– أمية: ٢٧؛ الصحاح ١: ٣٦٥؛ المقرب ١: ١٦٣؛ شرح التسهيل ١: ٢٩٢–٢٩٣؛ اللسان (شيز)؛ الهمع ١: ٨٠؛ الدرر ١: ٥٣.

- (١) زيدب، ز.
- (٢) أهملت الياء الثانية في، د.
- (٣) ولذلك، د.
- (٤) شبه، ز.
- (٥) لك، د.
- (٦) أهمل حرف المضارعة في، د.
- (٧) فيقول، ز.
- (٨) الشبه، ز.
- (٩) يكن، د.
- (١٠) تقدم، ز.
- (١١) سقطت من، د.
- (١٢) ٤١ النازعات (٧٩).

والثاني - نحو: ﴿وَأَشْتَعَلْ﴾^(١) الرَّأْسُ شَيْبًا^(٢)، أي رأسي. وعلى هذا فالضمير أعلم من ضمير الغائب وضمير الحاضر^(٣)، وقيد المصنف المسئلة بغير الصلة، فخرج نحو: [زيد]^(٤) الذي ضربت الظهر والبطن، أي ظهره وبطنه، وكثير لم يتعرض إلى ذلك.

وقيد المصنف [أيضاً ما تقوم (أل) مقامه بكونه^(٤)] ضميراً، فخرج الاسم الظاهر، وفي الكشف^(٥): أنها تأتي خلفاً من المضاف إليه، ولو كان ظاهراً نحو: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾^(٦) وأن الأصل أسماء المسميات.

تم الجزء الثاني بحمد الله

- (١) اشتعل، ظ.
 (٢) ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي... وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ ٤ مريم (١٩).
 (٣) المخاطب، ز، ظ.
 (٤) ما بين الحاصرتين ليس في، ز.
 (٥) ١: ١٢٥-١٢٦.
 (٦) ﴿... ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ ٣١ البقرة (٢).

الفهارس

- ١ - فهرسُ الآياتِ القرآنيَّة
- ٢ - فهرسُ الأحاديث
- ٣ - فهرسُ الأشعار

فهرسُ الآيات القرآنيَّة

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٨٩	٥	﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾
٩٠		
٥٥	٧	﴿صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين﴾
٥٦		
١٩١		
﴿سورة البقرة﴾		
٢٤	٦	﴿إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون﴾
٢٤٣	٨	﴿ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين﴾ ﴿مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً فلما أضاءت ما حوله ذهب الله
١٨٩	١٧	بنورهم وتركهم في ظلمات لا يبصرون﴾
٢١٢		
١٠٨	٢٣	﴿وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فاتوا بسورة من مثله وادعوا شهداءكم من دون الله إن كنتم صادقين﴾
٤٣	٢٥	﴿وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات تجري من تحتها الأنهار كلما رزقوا منها من ثمرة رزقاً قالوا هذا الذي رزقنا من قبل وأتوا به متشابهاً ولهم فيها أزواج مطهرة وهم فيها خالدون﴾

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿وعلم آدم الأسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة فقال أنبئوني بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين﴾	٣١	٣٦٢
﴿وقلنا يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة وكلا منها رغداً حيث شئتما ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين﴾	٣٥	٨٨
﴿وآمنوا بما أنزلت مصداقاً لما معكم ولا تكونوا أول كافر به ولا تشتروا بآياتي ثمناً قليلاً وإياي فاتقون﴾	٤١	٩١
﴿قالوا أذع لنا ربك بين لنا ما هي قال إنه يقول إنها بقرة لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك فافعلوا ما تؤمرون﴾	٦٨	٣٤٣
﴿قال إنه يقول إنها بقرة لا ذلول تثير الأرض ولا تسقي الحرث مسلمة لا شية فيها قالوا الآن جثت بالحق فذبحوها وما كادوا يفعلون﴾	٧١	١٣٢
﴿ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم وتخرجون فريقاً منكم من ديارهم تظاهرون عليهم بالإثم والعدوان وإن يأتوكم أسارى تفتادوهم وهو محرم عليكم إخراجهم أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزي في الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب وما الله بغافل عما تعملون﴾	٨٥	٧٧
﴿ولتجدنهم أحرص الناس على حياة ومن الذين أشركوا يود أحدهم لو يعمر ألف سنة وما هو بمزحزحه من العذاب أن يعمر والله بصير بما يعملون﴾	٩٦	٢٨١ ٢٨٤
﴿وقالوا اتخذ الله ولداً سبحانه بل له ما في السموات والأرض كل له قانتون﴾	١١٦	٤٨
﴿وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات فأتمهن قال إني جاعلك للناس إماماً قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين﴾	١٢٤	١٠٩
﴿وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم﴾	١٢٧	١٢٩

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٥٥	١٦٦	﴿إذ تبرأ الذين اتبعوا من الذين اتبعوا ورأوا العذاب وتقطعت بهم الأسباب﴾
١٨١	١٧١	﴿ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلا دعاء ونداء صم بكم عمي فهم لا يعقلون﴾ ﴿يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم﴾
١١٣	١٧٨	﴿فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم﴾
٢٥٨	١٨٤	﴿أياماً معدودات فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين فمن تطوع خيراً فهو خير له وأن تصوموا خير لكم إن كنتم تعلمون﴾ ﴿شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان...﴾
١١٠	١٨٥	﴿شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان...﴾
٤٣	٢٢٨	﴿والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن إن كن يؤمن بالله واليوم الآخر وبعولتهن أحق بردهن في ذلك إن أرادوا إصلاحا...﴾ ﴿وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن إذا تراضوا بينهم بالمعروف ذلك يوعظ به من كان منكم يؤمن بالله واليوم الآخر ذلكم أزكى لكم وأطهر والله يعلم وأنتم لا تعلمون﴾
٣٣٤	٢٣٢	﴿وأنتم لا تعلمون﴾
١٩٩	٢٤٥	﴿من ذا الذي يقرض الله قرصاً حسناً فيضاعفه له أضعافاً كثيرة والله يقبض ويبسط وإليه ترجعون﴾ ﴿قال هل عسيتم إن كتب عليكم القتال ألا تقاتلوا قالوا وما لنا ألا نقاتل في سبيل الله وقد أخرجنا من ديارنا وأبنائنا فلما كتب عليهم القتال تولوا إلا قليلاً منهم والله عليم بالظالمين﴾
٥٥	٢٤٦	﴿الم تر إلى الذي حاج إبراهيم في ربه أن آتاه الله الملك إذ قال إبراهيم ربي الذي يجيى ويميت قال أنا أحيي وأميت﴾
٢٧٧	٢٥٨	﴿إبراهيم ربي الذي يجيى ويميت قال أنا أحيي وأميت﴾

رقم الصفحة	رقمها	الآية
---------------	-------	-------

«سورة آل عمران»

١٢٩ ٢٥٤	٣٥	﴿إذ قالت امرأة عمران رب إنني نذرت لك ما في بطني محرراً فتقبل مني إنك أنت السميع العليم﴾
٤٦ ٣٤٣	٤٢ ٥٨	﴿وإذ قالت الملائكة يا مريم إن الله اصطفاك وطهرك واصطفاك على نساء العالمين﴾ ﴿ذلك نتلوه عليك من الآيات والذكر الحكيم﴾
١٢٩ ٣٤٣	٦٢	﴿إن هذا هو القصص الحق وما من إله إلا الله وإن الله هو العزيز الحكيم﴾
٣٣١	٦٦	﴿ها أنتم هؤلاء حاججتم فيما لكم به علم فلم تحاجون فيما ليس لكم به علم﴾
٥٢	٧٥	﴿ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده إليك إلا ما دمت عليه قائماً...﴾
٢٢٢	١٠٦	﴿يوم تبيض وجوه وتسود وجوه فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون﴾
٣٢٧	١١٩	﴿ها أنتم أولاء تحبونهم ولا يحبونكم وتؤمنون بالكتاب كله...﴾
٣٥٤	١٥٩	﴿فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك...﴾
٢٣٨	١٦٢	﴿أفمن اتبع رضوان الله كمن باء بسخط من الله ومأواه جهنم وبئس المصير﴾
٣٤٢	١٧٨	﴿ولا يحسبن الذين كفروا أنما نملي لهم إنما نملي لهم ليزدادوا إثماً...﴾
٣٠١	١٧٩	﴿ما كان الله ليزدر المؤمنين على ما أنتم عليه حتى يميز الخبيث من الطيب وما كان الله ليطلعكم على الغيب...﴾

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٨٣	١٨٥	﴿كل نفس ذائقة الموت وإنما توفون أجوركم يوم القيامة فمن زحزح عن النار وأدخل الجنة فقد فاز وما الحياة الدنيا إلا متاع الغرور﴾
«سورة النساء»		
٢٥٢	٣	﴿وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك أدنى ألا تعولوا...﴾
٣١٥	١٦	﴿واللذان يأتيانها منكم فآذوهما فإن تابا وأصلحا فأعرضوا عنها إن الله كان توابا رحيماً﴾
٢٤٤	٢٣	﴿ليس بأمانيتكم ولا أمانى أهل الكتاب من يعمل سوءاً يجز به ولا يجد له من دون الله ولياً ولا نصيراً﴾
٢٧٥	٢٦	﴿يريد الله ليبين لكم ويهديكم سنن الذين من قبلكم ويتوب عليكم والله عليم حكيم﴾
٣٠٢		
٣٥٨	٢٨	﴿يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الإنسان ضعيفاً﴾
٣٥٧	٣٦	﴿واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم إن الله لا يحب من كان مختالاً فخوراً﴾
٢٨٥	٦٦	﴿ولو أنا كتبنا عليهم أن اقتلوا أنفسكم أو اخرجوا من دياركم ما فعلوه إلا قليل منهم ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به لكان خيراً لهم وأشد تشبهاً﴾
١٧٩	٧٢	﴿وإن منكم لمن ليبطئن فإن أصابتكم مصيبة قال قد أنعم الله علي إذ لم أكن معهم شهيداً﴾
		﴿ألم تر إلى الذين قيل لهم كفوا أيديكم وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة فلما كتب عليهم القتال إذا فريق منهم يخشون الناس كخشية الله

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٥٥	٧٧	أوأشد خشية وقالوا ربنا لم كتبت علينا القتال لولا أخرتنا إلى أجل قريب قل متاع الدنيا قليل والأخرة خير لمن اتقى ولا تظلمون فتيلاً ﴿
٢٧٧	٩٢	﴿وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا﴾
٣٣١	١٠٩	﴿ها أنتم هؤلاء جادلتم عنهم في الحياة الدنيا فمن يجادل الله عنهم يوم القيامة أم من يكون عليهم وكيلاً﴾
٥٢	١١٥	﴿ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً﴾

﴿سورة المائدة﴾

١٨٢	٨	﴿يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى واتقوا الله إن الله خير بما تعملون﴾
١١٣	٣٨	﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالاً من الله والله عزيز حكيم﴾
٤٨	٩٥	﴿عفا الله عما سلف ومن عاد فينتقم الله منه والله عزيز ذو انتقام﴾
١٣٦	١١٧	﴿ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ربي وربكم وكنت عليهم شهيداً ما دمت فيهم فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم وأنت على كل شيء شهيد﴾
٢٨١	١١٩	﴿قال الله هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم لهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً رضي الله عنهم ورضوا عنه ذلك الفوز العظيم﴾

﴿سورة الأنعام﴾

٢٣٨	٢٥	﴿ومنهم من يستمع إليك وجعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه وفي آذانهم وقراً...﴾
-----	----	--

رقم الصفحة	رقمها	الآية
١١٨	٢٩	﴿وقالوا إن هي إلا حياتنا الدنيا وما نحن بمبعوثين﴾ ﴿قل أرأيتم إن أتاكم عذاب الله أو أتتكم الساعة أغير الله تدعون
٢٣	٤٠	﴿إن كنتم صادقين﴾
٣٣٧		
٢٤٤	٤٦	﴿قل أرأيتم إن أخذ الله سمعكم وأبصاركم وختم على قلوبكم من إله غير الله يأتيكم به...﴾
٢٣	٤٧	﴿قل أرأيتم إن أتاكم عذاب الله بغتة أو جهرة هل يهلك إلا القوم الظالمون﴾
٣٣٧		
٣٣٨		
٣٥٦	٧٣	﴿عالم الغيب والشهادة وهو الحكيم الخبير﴾ ﴿وكيف أخاف ما أشركتم ولا تخافون أنكم أشركتم بالله ما لم ينزل
٢٦١	٨١	به عليكم سلطاناً فأبي الفريقين أحق بالأمن إن كنتم تعلمون﴾ ﴿وما قدروا الله حق قدره إذ قالوا ما أنزل الله على بشر من شيء قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى نوراً وهدى للناس تجعلونه قراطيس تبدونها وتخفون كثيراً وعلمتم ما لم تعلموا أنتم ولا آباؤكم قل الله ثم ذرهم في خوضهم يلعبون﴾
١٥	٩١	
٨٩	١٣٤	﴿إن ما توعدون لآت وما أنتم بمعجزين﴾ ﴿وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم ليردوهم وليلبسوا عليهم دينهم ولو شاء الله ما فعلوه فذرهم وما يفترون﴾
٨٧	١٣٧	
٢٢٩	١٥٤	﴿ثم آتينا موسى الكتاب تماماً على الذي أحسن وتفصيلاً لكل شيء وهدى ورحمة لعلهم بلقاء ربهم يؤمنون﴾
٢٥٨		
٢٥٩		
﴿سورة الأعراف﴾		
١٣٢	٩	﴿ومن خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم بما كانوا بآياتنا يظلمون﴾

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٨٨	١٩	﴿ويا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة فكلا من حيث شئتما ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين﴾
٣٠٣	٢١	﴿وقاسمهما إني لكما لمن الناصحين﴾
١١٧	١٧٧	﴿ساء مثلاً القوم الذين كذبوا بآياتنا وأنفسهم كانوا يظلمون﴾
١٨٨	١٩٤	﴿إن الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم فادعوهم فليستجيبوا لكم إن كنتم صادقين﴾

«سورة التوبة»

٢٧٥	٢٥	﴿لقد نصركم الله في مواطن كثيرة ويوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم فلم تغن عنكم شيئا وضاقت عليكم الأرض بما رحبت ثم وليتم مدبرين﴾
١١١	٣٤	﴿يأياها الذين آمنوا إن كثيراً من الأحبار والرهبان ليأكلون أموال الناس بالباطل ويصدون عن سبيل الله والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم﴾
٣٥٦	٤٠	﴿إلا تنصروه فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا فأنزل الله سكينته عليه وأيده بجنود لم تروها وجعل كلمة الذين كفروا السفلى وكلمة الله هي العليا والله عزيز حكيم﴾
١٨٣	٦٩	﴿كالذين من قبلكم كانوا أشد منكم قوة وأكثر أموالاً وأولاداً فاستمتعوا بخلاقتهم فاستمتعتم بخلاقتكم كما استمتع الذين من قبلكم بخلاقتهم وخضتم كالذي خاضوا أولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك هم الخاسرون﴾
٢٥٨		
٣٥٦	٩٤	﴿ثم تردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون﴾
٢٦١	١٢٤	﴿وإذا ما أنزلت سورة فمنهم من يقول أيكم زادته هذه إيماناً فأما الذين آمنوا فزادتهم إيماناً وهم يستبشرون﴾
		﴿لقد تاب الله على النبي والمهاجرين والأنصار الذين اتبعوه في

رقم الصفحة	رقمها	الآية
------------	-------	-------

ساعة العسرة من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم ثم تاب عليهم ليتوبوا إنه بهم رؤوف رحيم ﴿

١٢٦ ١١٧

«سورة يونس»

﴿أم يقولون افتراه قل فأتوا بسورة من مثله وادعوا من استطعتم من دون الله إن كنتم صادقين ﴿

١٠٨ ٣٨

﴿ومنهم من يؤمن به ومنهم من لا يؤمن به وربك أعلم بالمفسدين ﴿

٢٣٧ ٤٠

﴿ومنهم من يستمعون إليك أفأنت تسمع الصم ولو كانوا لا يعقلون ﴿

٢٣٨ ٤٢

﴿ومنهم من ينظر إليك أفأنت تهدي العمى ولو كانوا لا يبصرون ﴿

٢٣٨ ٤٣

«سورة هود»

﴿إلا الذين صبروا وعملوا الصالحات أولئك لهم مغفرة وأجر كبير ﴿

١٠٨ ١٣

﴿قال يا قوم أرايتم إن كنت على بينة من ربي وآتاني رحمة من عنده فعميت عليكم أنلزمكموها وأنتم لها كارهون ﴿

٩٧ ٢٨

﴿قالت يا ويلتي أثلثد وأنا عجوز وهذا بعلي شيخا إن هذا لشيء عجيب ﴿

٣٠٧ ٧٢

﴿وجاءه قومه يهرعون إليه ومن قبل كانوا يعملون السيئات قال يا قوم هؤلاء بناتي هن أطهر لكم فاتقوا الله ولا تخزون في ضيفي أليس منكم رجل رشيد ﴿

١٣٠ ٧٨

﴿فأما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق، خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك إن ربك فعال لما

٢٧٧ ١٠٦

١٠٧

رقم الصفحة	رقمها	الآية
---------------	-------	-------

﴿فلولا كان من القرون من قبلكم أولوا بقية ينهون عن الفساد في الأرض إلا قليلاً ممن أنجينا منهم واتبع الذين ظلموا ما أترفوا فيه وكانوا مجرمين﴾

٢٧٩ ١١٦

(سورة يوسف)

﴿وشروه بثمن بخس دراهم معدودة وكانوا فيه من الزاهدين﴾
 ﴿قال هي راودتني عن نفسي وشهد شاهد من أهلها إن كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين﴾
 ﴿... فلما رأيته أكبره وقطعن أيديهن وقلن حاشا لله ما هذا بشراً إن هذا إلا ملك كريم﴾

٣٤٢ ٣١

﴿قالت فذلكن الذي لمتني فيه ولقد راودته عن نفسه فاستعصم ولئن لم يفعل ما أمره ليسجنن وليكونا من الصاغرين﴾

٣٤٢ ٣٢

﴿... لا يأتيكما طعام ترزقانه إلا نبأتكما بتأويله...﴾

٤٩ ٣٧

﴿ما تعبدون من دونه إلا أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان إنه الحكم إلا الله أمر ألا تعبدوا إلا إياه ذلك

٩١ ٤٠

الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون﴾

﴿ذلك ليعلم أي لم أحنه بالغيب وأن الله لا يهدي كيد الخائنين﴾

٣٢٤ ٥٢

﴿قال إنما أشكو بثي وحزني إلى الله وأعلم من الله ما لا تعلمون﴾

٨٣ ٨٦

٨٤

﴿قالوا أأنك لأنت يوسف قال أنا يوسف وهذا أخي قد من الله علينا إنه من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين﴾

١١ ٩٠

١٢٩

(سورة الحجر)

﴿وجعلنا لكم فيها معاش ومن لستم له برازقين﴾

٢٥١ ٢٠

(سورة النحل)

﴿أفمن يخلق كمن لا يخلق أفلا تذكرون﴾

٢٥٣ ١٧

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٥٥	٢٨	﴿الذين تتوفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم فألقوا السلم ما كنا نعمل من سوء بلى إن الله عليم بما كنتم تعملون﴾
٥٥	٣٢	﴿الذين تتوفاهم الملائكة ظييين يقولون سلام عليكم ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون﴾
٢٥٢	٤٩	﴿والله يسجد ما في السموات وما في الأرض من دابة والملائكة وهم لا يستكبرون﴾
٣٢٣	٨٩	﴿ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين﴾

«سورة الإسراء»

٢٥٠	٤٤	﴿تسبح له السموات والسبع والأرض ومن فيهن وإن من شيء إلا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم إنه كان حليماً غفوراً﴾
٢٣	٦٢	﴿قال أرايتك هذا الذي كرمت علي لئن أخرجني إلى يوم القيامة لأحتكن ذريته إلا قليلاً﴾
٣٣٧		
٢٦١	١١٠	﴿قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها وابتغ بين ذلك سبيلاً﴾
٢٦٥		

«سورة الكهف»

٤٧	٣٧	﴿قال له صاحبه وهو يحاوره أكفرت بالذي خلقك من تراب ثم من نطفة ثم سواك رجلاً﴾
١٣٢	٣٩	﴿ولولا إذ دخلت جنتك قلت ما شاء الله لا قوة إلا بالله إن ترن أنا أقل منك مالا وولداً﴾
٤٧	٦٣	﴿قال أرايت إذ أرينا إلى الصخرة فإني نسيت الحوت وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره واتخذ سبيله في البحر عجيباً﴾
٣٢٤	٦٤	﴿قال ذلك ما كنا نبغ فارتدا على آثارهما قصصاً﴾

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٥٧	٧٦	﴿قال إن سألتك عن شيء بعدها فلا تصاحبني قد بلغت من لدني عذرا﴾
٥٨		
٣٢٤	٨٢	﴿... ذلك تأويل ما لم تسطع عليه صبرا﴾
١٣٢	١٠٥	﴿أولئك الذين كفروا بآيات ربهم ولقائه فحبطت أعمالهم فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا﴾

﴿سورة مريم﴾

٣٦٢	٤	﴿قال رب إني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيئا ولم أكن بدعائك رب شقيا﴾
٤٦	٢٤	﴿فناداها من تحتها ألا تحزني قد جعل ربك تحتك سريا﴾
٢٣٠	٦٩	﴿ثم لتنزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا﴾

﴿سورة طه﴾

٢٠٣	١٧	﴿وما تلك بيمينك يا موسى﴾
٣٤٢		
٢٢٢	٧٢	﴿قالوا لن نؤثرك على ما جاءنا من البينات والذي فطرنا فاقض ما أنت قاض إنما تقضى هذه الحياة الدنيا﴾
١٠	٨٠	﴿يا بني إسرائيل قد أنجيناكم من عدوكم وواعدناكم جانب الطور الأيمن ونزلنا عليكم المن والسلوى﴾
٤٧	١٠	﴿فقال لأهله امكثوا﴾
٣١٥	٦٣	﴿قالوا إن هذان لساحران يريدان أن يخرجاكم من أرضكم بسحرهما ويذهبا بطريقتكم المثلى﴾

﴿سورة الأنبياء﴾

٢٥٥	٣٧	﴿خلق الإنسان من عجل سأريكم آياتي فلا تستعجلون﴾
-----	----	--

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٩٠	٥٤	﴿قال لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلال مبين﴾ ﴿قال بل ربكم رب السموات والأرض الذي فطرهن وأنا على ذلكم من الشاهدين﴾
٣٠٣	٥٦	﴿واقرب الوعد الحق فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا بل كنا ظالمين﴾
١٢٠	٩٧	

«سورة الحج»

٣١٥	١٩	﴿هذان خصمان اختصموا في رهيم فالذين كفروا قطع لهم ثياب من نار يصب من فوق رؤوسهم الحميم﴾ ﴿الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم والصابرين على ما أصابهم والمقيمي الصلاة وما رزقناهم ينفقون﴾
٣٠٢	٣٥	﴿أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها أو آذان يسمعون بها فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور﴾
١٢٤	٤٦	

«سورة المؤمنون»

٢٨	١	﴿قد أفلح المؤمنون﴾
١٨٨	٢	﴿الذين هم في صلاتهم خاشعون﴾ ﴿وقال الملأ من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة وأترفناهم في الحياة الدنيا ما هذا إلا بشر مثلكم يأكل مما تأكلون منه ويشرب مما تشربون﴾
٢٢٣	٣٣	
١١٨	٣٧	﴿إن هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما نحن بمبعوثين﴾ ﴿ومن خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم في جهنم خالدون﴾
١٣٢	١٠٣	

«سورة النور»

﴿وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ولا

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٣٥٨	٣١	يبدین زیتھن إلا ما ظهر منها . . . ﴿
		﴿ یسیح له من فی السموات والأرض والطریر صافات کل قد علم
٢٥٠	٤١	صلاته وتسیحه والله علیم بما یفعلون ﴿
		﴿ والله خلق کل دابة من ماء فمنهم من یمشی علی بطنه ومنهم من
		یمشی علی رجلین ومنهم من یمشی علی أربع یخلق الله ما یشاء
٢٥٠	٤٥	إن الله علی کل شیء قذیر ﴿
٢٥١		

«سورة الفرقان»

		﴿ویوم یعض الظالم علی یده یقول یا لیتنی اتخذت مع الرسول
	٢٧	سبیلا یا ویلّتی لیتنی لم اتخذ فلانا خلیلا ﴿
١٦٧	٢٨	
٢٢١	٤١	﴿وإذا رأوك إن یتخذونک إلا هزوا أهذا الذی بعث الله رسولا ﴿

«سورة الشعراء»

٢٤٤	٢٣	﴿قال فرعون وما رب العالمین ﴿
٣٠٣	١٨٨	﴿قال إنی لعملکم من القالین ﴿

«سورة النمل»

٥٢	٢٨	﴿إذهب بکتابی هذا فألقه إلیهم ثم تول عنهم فانظر ماذا یرجعون ﴿
		﴿فلما جاءت قیل أهكذا عرشک قالت کانه هو وأوتینا العلم من
٣٣٠	٤٢	قبلها وکنا مسلمین ﴿
٢٠٤	٥٢	﴿فتلک بیوتهم خاویة بما ظلموا إن فی ذلک لآیة لقوم یعلمون ﴿
		﴿إنما أمرت أن أعبد رب هذه البلدة الذی حرّمها وله کل شیء
٨٣	٩١	وأمرت أن أکون من المسلمین ﴿

رقم الصفحة	رقمها	الآية
---------------	-------	-------

(سورة القصص)

٣٤٣	١٥	﴿ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها فوجد فيها رجلين يقتتلان هذا من شيعته وهذا من عدوه فاستغاثه الذي من شيعته على الذي من عدوه فوكزه موسى فقضي عليه...﴾
١٠٩	٢٦	﴿قالت إحداهما يا أبت استأجره إن خير من استأجرت القوي الأمين﴾
٣١٥	٢٧	﴿قال إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تآجرني ثماني حجج فإن آتمت عشرا فمن عندك...﴾
٢٦٧	٢٨	﴿قال ذلك بيني وبينك أيما الأجلين قضيت فلا عدوان علي والله على ما نقول وكيل﴾
٤٧	٢٩	﴿فلما قضى موسى الأجل وسار بأهله آنس من جانب الطور نارا قال لأهله امكثوا إني آنست نارا لعلي آتيكم منها بخبر أو جذوة من النار لعلكم تصطلون﴾
٣١٥	٣٢	﴿أسلك يدك في جيبك تخرج بيضاء من غير سوء واضمم إيسك جناحك من الهرب فذائك برهانا من ربك إلى فرعون وملاه إنهم كانوا قوما فاسقين﴾
٣١٦	٦٢	﴿ويوم يناديهم فيقول أين شركائي الذين كنتم تزعمون﴾
٢٢١	٧٤	
	٧١	﴿قل أرأيتم إن جعل الله عليكم الليل سرمدا إلى يوم القيامة من إله غير الله يأتيكم بضياء أفلا تسمعون، قل أرأيتم إن جعل الله عليكم النهار سرمدا إلى يوم القيامة من إله غير الله يأتيكم بليل تسكنون فيه أفلا تبصرون﴾
٢٤٤	٧٢	

رقم الصفحة	رقمها	الآية
------------	-------	-------

﴿وخرج على قومه في زينته قال الذين يريدون الحياة الدنيا يا ليت لنا مثل ما أوتي قارون إنه لذو حظ عظيم﴾
 ٢٧٩ ٧٩

«سورة العنكبوت»

﴿ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن إلا الذين ظلموا منهم وقولوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم وإلهنا وإلهكم واحد ونحن له مسلمون﴾
 ٢٩٨ ٤٦

«سورة الروم»

﴿قل سيروا في الأرض فانظروا كيف كان عاقبة الذين من قبل كان أكثرهم مشركين﴾
 ١٢٩ ٤٢
 ١٣٠

«سورة لقمان»

﴿ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزوا أولئك لهم عذاب مهين، وإذا تتلى عليه آياتنا ولى مستكبرا كأن لم يسمعها كأن في أذنيه وقرا فبشره بعذاب أليم﴾
 ٢٤٣ ٧ ، ٦

﴿إن الله عنده علم الساعة وينزل الغيث ويعلم ما في الأرحام وما تدري نفس ماذا تكسب غدا وما تدري نفس بأي أرض تموت إن الله عليم خبير﴾
 ٢١١ ٣٤

«سورة الأحزاب»

﴿إذ جاءوكم من فوقكم ومن أسفل منكم وإذ زاغت الأبصار

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٣٤٧	١٠	وبلغت القلوب الحناجر وتظنون بالله الظنونا هنالك ابتلى المؤمنون وزلزلوا زلزالا شديدا ﴿
	١١	﴿ يحسبون الأحزاب لم يذهبوا وإن يأت الأحزاب يدودوا لو أنهم بادون في الأعراب يسألون عن أنبائكم ولو كانوا فيكم ما قاتلوا إلا قليلا ﴿
٢٨٥	٢٠	﴿ ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا نؤتيها أجرها مرتين وأعدنا لها رزقا كريما ﴿
٢٤٠	٣١	﴿ إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوما جهولا ﴿
٤٢	٧٢	

«سورة سبأ»

٨٣	٤٦	﴿ قل إنما أعظكم بواحدة أن تقوموا لله مثنى وفرادى ثم تتفكروا ما بصاحبكم من جنة إن هو إلا نذير لكم بين يدي عذاب شديد ﴿
----	----	--

«سورة فاطر»

٢٤٤	٢	﴿ ما يفتح الله للناس من رحمة فلا مُمَسِّك لها وما يمسك فلا مرسل له من بعده وهو العزيز الحكيم ﴿
١١١	١١	﴿ والله خلقكم من تراب ثم من نطفة ثم جعلكم أزواجاً وما تحمل من أنثى ولا تضع إلا بعلمه وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره إلا في كتاب إن ذلك على الله يسير ﴿

«سورة يس»

٢٨٥	٤١	﴿ وآية لهم أنا حملنا ذريتهم في الفلك المشحون ﴿
-----	----	--

رقم الصفحة	رقمها	الآية
---------------	-------	-------

«سورة الصافات»

١٢٩	١٦٥	﴿وإنا لنحن الصافون﴾
١٣٠		

«سورة ص»

٢٥١	٧٥	﴿قال يا إبليس ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي أستكبرت أم كنت من العالين﴾
٢٥٤		

«سورة الزمر»

٤٩	٧	﴿وإن تشكروا يرضه لكم﴾
		﴿أمن هو قانت آناء الليل ساجدا وقائماً يحذر الآخرة ويرجو رحمة ربه...﴾
٢٣٧	٩	﴿والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون﴾
١٨٩	٣٣	
		﴿ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله قل أفرايتم ما تدعون من دون الله إن أرادني الله بضر هل هن كاشفات ضره أو أرادني برحمة هل هن ممسكات رحمته قل حسبي الله عليه يتوكل المتوكلون﴾
٣٣٦	٣٨	
٦٧	٦٤	﴿قل أفغير الله تأمروني أعبد أيها الجاهلون﴾

«سورة غافر»

٢٨٠	١٦	﴿يوم هم بارزون لا يخفى على الله منهم شيء لمن الملك اليوم لله الواحد القهار﴾
٦٠	٣٦	﴿وقال فرعون يا هامان ابن لي صرحاً لعلي أبلغ الأسباب﴾

رقم الصفحة	رقمها	الآية
---------------	-------	-------

﴿سورة فصلت﴾

١٨٧	٢٩	﴿وقال الذين كفروا ربنا أرنا اللذين أضلانا من الجن والإنس نجعلهما تحت أقدامنا ليكونا من الأسفلين﴾
٤٣	٣٧	﴿ومن آياته الليل والنهار والشمس والقمر لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن إن كنتم إياه تعبدون﴾

﴿سورة الشورى﴾

٢٥٧	٢٣	﴿ذلك الذي يبشر الله عباده الذين آمنوا وعملوا الصالحات...﴾
-----	----	---

﴿سورة الزخرف﴾

٨٤		﴿وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله وهو الحكيم العليم﴾
----	--	--

﴿سورة الأحقاف﴾

٢٤٩	٥	﴿ومن أضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له إلى يوم القيامة وهم عن دعائهم غافلون﴾
-----	---	---

﴿سورة محمد﴾

٣٣١	٣٨	﴿ها أنتم هؤلاء تدعون لتنفقوا في سبيل الله فمنكم من يبخل ومن يبخل فإنما يبخل عن نفسه...﴾
-----	----	---

﴿سورة الفتح﴾

٤٧	١٠	﴿إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله يد الله فوق أيديهم، فمن نكث فإنما ينكث على نفسه ومن أوفى بما عاهد عليه الله فسيؤتیه أجراً عظيماً﴾
----	----	--

رقم الصفحة	رقمها	الآية
---------------	-------	-------

﴿لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما في قلوبهم فأنزل السكينة عليهم وأثابهم فتحاً قريباً﴾

٣٥٦ ١٨

«سورة ق»

﴿ولقد خلقنا السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام وما مسنا من لغوب﴾

٢٩٦ ٣٨

«سورة الحديد»

﴿آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه فالذين آمنوا منكم وأنفقوا لهم أجر كبير﴾

١٠٧ ٧

«سورة المجادلة»

﴿الذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم إن أمهاتهم إلا اللاتي ولدنهم...﴾

٨٩ ٢

﴿يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة ذلك خير لكم وأطهر فإن لم تجدوا فإن الله غفور رحيم﴾

٧٧ ١٢

٣٣٣

«سورة الممتحنة»

﴿يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة وقد كفروا بما جاءكم من الحق يخرجون الرسول وإياكم أن تؤمنوا بالله ربكم إن كنتم خرجتم جهاداً في سبيلي وابتغاء مرضاتي﴾

٩٠ ١

٣٢٤ ١٠

﴿ذلكم حكم الله يحكم بينكم والله عليم حكيم﴾

رقم الصفحة	رقمها	الآية
---------------	-------	-------

﴿سورة الطلاق﴾

١٩٥	٤	﴿واللاتي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر﴾
-----	---	--

﴿سورة القلم﴾

٢٨١	٩	﴿ودوا لو تدهن فيدهنون﴾
٢٨٤		

﴿سورة نوح﴾

٢٧٠	١	﴿إنا أرسلنا نوحا إلى قومه أن انذر قومك من قبل أن يأتهم عذاب أليم﴾
٢٧٣		

﴿سورة الجن﴾

١٢٥	١٩	﴿وأنه لما قام عبد الله يدعوه كادوا يكونون عليه لبدا﴾
-----	----	--

﴿سورة المزمل﴾

٣٥٥	١٥	﴿إنا أرسلنا إليكم رسولا شاهدا عليكم كما أرسلنا إلى فرعون رسولا، فعصى فرعون الرسول فأخذناه أخذا ويلا﴾
	١٦	
١٣٦	٢٠	﴿... وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً واستغفروا الله إن الله غفور رحيم﴾

﴿سورة المرسلات﴾

٣٧	١١	﴿وإذا الرسل أقتت﴾
٢٦١	٥٠	﴿فبأي حديث بعده يؤمنون﴾

رقم الصفحة	رقمها	الآية
سورة النازعات		
٣٦١	٤١	﴿فإن الجنة هي المأوى﴾
سورة التكويد		
٤٢	٦ - ٢	﴿وإذا النجوم انكدرت، وإذا الجبال سيرت، وإذا العشار عطلت، وإذا الوحوش حشرت، وإذا البحار سجرت﴾
سورة الانشقاق		
٣٥٨	٦	﴿يا أيها الإنسان إنك كادح إلى ربك كدحاً فملاقيه﴾
٣٥٨	١٩	﴿لتركبن طبقاً عن طبق﴾
سورة الفجر		
٥٧	١٥ - ١٦	﴿فأما الإنسان إذا ما ابتلاه ربه فأكرمه ونعمه فيقول ربي أكرمن وأما إذا ما ابتلاه فقدر عليه رزقه فيقول ربي أهانن﴾
سورة الشمس		
٤٧	٣ - ١	﴿والشمس وضحاها، والقمر إذا تلاها، والنهار إذا جلاها﴾
٢٥٤	٥	﴿والسواء وما بناها﴾
سورة الليل		
٣٥٧	١٥ - ١٦	﴿لا يضلها إلا الأشقى الذي كذب وتولى﴾
سورة الضحى		
٤٦	٣	﴿ما ودعك ربك وما قلى﴾

الآية	رقمها	رقم الصفحة
-------	-------	------------

«سورة العلق»

﴿أرأيت الذي ينهى، عبدا إذا صلى أرأيت إن كان على الهدى، أو أمر بالتقوى، أرأيت إن كذب وتولى، ألم يعلم بأن الله يرى﴾	٩ - ١٤	٣٣٧ ٣٣٨
---	--------	------------

«سورة القدر»

﴿إنا أنزلناه في ليلة القدر﴾	١	١١٠
-----------------------------	---	-----

«سورة العاديات»

﴿إن الإنسان لربه لكنود﴾	٦	٥٠
-------------------------	---	----

«سورة العصر»

﴿إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر﴾	٢ - ٣	٣٥٧
	١	

«سورة الماعون»

﴿الذين هم يراءون﴾	٦	٢٢٩
-------------------	---	-----

«سورة الإخلاص»

﴿قل هو الله أحد﴾	١	١٢٠ ١٢٤
------------------	---	------------

فهرس الأحاديث

الصفحة	الحديث
٤٠	«خير النساء صوالح نساء قريش أحناه على ولد»
٤٣	«فإنهن عوان عندكم»
	«اللهم رب السموات وما أظللن ورب الأرضين وما أقللن ورب الشياطين
٤٤	وما أضللن»
٤٥	«لا دريت ولا تليت»
٤٥	«ليت شعري أيتكن صاحبة الجمل الأدب تنبجها كلاب الحوآب»
	«لا تزال جهنم يلقى فيها وتقول هل من مزيد حتى يضع رب العزة فيها قدمه
٦٣	فينزوي بعضها إلى بعض وتقول قط قط بعزتك وكرمك»
٦٥	«غير الدجال أخوفني عليكم»
٩٥	«أراهمني الباطل شيطاناً»
٩٧	«إن الله ملككم إياهم ولو شاء للملكهم إياكم»
١٠٢	«إن يكنه فلن تسلط عليه وإن لم يكنه فلا خير لك في قتله»
١٥٥	«ليس موسى بنى إسرائيل وإنما هو موسى آخر»
١٥٦	«لا قريش بعد اليوم»
١٥٨	«الحج عرفة»
١٥٩	«الولهان إسم شيطان الماء يولع الناس بكثرة استعمال الماء»
١٥٩	«خرج على حمارة يعفور ليعوده»
١٧٨	«وجدت الناس أخير تقله»

- ١٧٨ «الناس كإبل مائة لا تجد فيها راحلة»
- ٢٠٢ «أقول ماذا؟»
- ٢٢٨ «أعطوا السائل وإن جاء على فرس»
- ٢٣٧ «دخلت امرأة النار في هرة ربطتها فلم تطعمها ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض»
 «في حديث ابن مسعود: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم: أي الأعمال أحب إلى الله؟ قال: الصلاة لوقتها، قال: قلت ثم أي؟ قال: بر الوالدين، قلت: ثم أي؟ قال: الجهاد في سبيل الله»
- ٢٦٥
- ٣٢٧ «كيف تيكم؟»
- ٣٢٨ «ها أنا يا رسول الله»
- ٣٤٠ «ما عسيتم أن يفعلوا بي؟»
- ٣٥٢ «ليس من امر أمصيام في امسفر»

فهرسُ الأشعار

«قافية الهمزة»

- ١ - وقال الله قد يسرت جندا هم الأنصار عرضتها اللقاء ٣٧
(الوافر - حسان بن ثابت)
- ٢ - أمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء ٢٩٨
(الوافر - حسان بن ثابت)
- ٣ - حياتك أنفاس تعد فكلما مضى نفس منها انتقصت به جزاء ١١٢
(الطويل)
- ٤ - لقد حاز من يعنى به الحمد إن أبى مكافأة الباغين والسفهاء ١١٥
(الطويل)
- ٥ - أنا ابن مزيقيا عمرو وجدى أبوه منذر ماء السماء ١٤٩
(الوافر - أوس بن الصامت)

«قافية الباء»

- ٦ - بأي كتاب أم بأية سنة ترى جهم عارا علي وتحسب ٢١٠
(الطويل - الكميت بن زيد)
- ٧ - رأيت بني عمي الألى يخذلونني على حدثان الدهر إذ يتقلب ١٩٢
(الطويل - مرة بن عداء الفقسي)
- ٨ - فإياك إياك المرء فإنه على الشر دعاء وللشر جالب ٨٨
(الطويل - الفضل بن عبد الرحمن القرشي)
- ٩ - ويلهما في هواء الجو طالبة ولا كهذا الذي في الأرض مطلوب ٣٣٠
(الطويل - مختلف فيه)

- ١٠ - فيناه يشرى رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيبُ ٧٤
(الطويل - المخلب الهلالي، أو العجير السلولي)
- ١١ - فلا تستطل مني بقاي ومدتي ولكن يكن للخير منك نصيبُ ٢٩
(الطويل - ...)
- ١٢ - إذا افتقر المرار لم ير فقره وإن أيسر المرار أيسر صاحبه ١٦٧
(الطويل - المرار الفقعي)
- ١٣ - فإن أستطع أغلب وإن يغلب الهوى فمثل الذي لاقت يغلب صاحبه ١٨٢
(الطويل - ابن ميادة)
- ١٤ - دعا المحرمون الله يستغفرونه بمكة شعث أن تمحي ذنوبها ٣٨
(الطويل - فهد بن الملوح)
- ١٥ - وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة لضغمة ماها يقرع العظم نأبها ٩٤
(الطويل - فعلس بن لقيط)
- ١٦ - أبلغ هذيلاً وأبلغ من يبلغها عني حديثاً وبعض القول تجريبُ ١٤٨
بأن ذات الكلب عمرا خيرهم حسبا بطن شريان يعوي حوله الذيبُ
(البيسط - جنوب أخت عمرو ذي الكلب)
- ١٧ - كذبت عليكم أو عدوني وعللوا بي الأرض والأقوام قردان موطباً ١٤٣
(الطويل - خداس بن زهير)
- ١٨ - غيلان مية مشغوف بها هو مذ بدت له فحجاه بان أو كرباً ٨٧
(البيسط - ...)
- ١٩ - وكائن بالأباطح من صديق يراني لو أصبت هو المصاباً ١٣١
(الوافر - جرير بن عطية)
- ٢٠ - يسر المرء ما ذهب الليالي وكان ذهابهن له ذهاباً ٢٧٥
(الوافر - ...)
- ٢١ - ليت هذا الدهر شهر لا نرى فيه عريباً ليس إياي وإيا ١٠١
ك ولا نخشى رقيباً (الرملة - عمر بن أبي ربيعة أو العرجي)
- ٢٢ - ألا ليت شعري هل يلومن قومه زهيراً على ماجر من كل جانب ١١٥
(الطويل - ...)
- ٢٣ - يمرون بالدهنا خفافا عيابهم ويرجعن من دارين بجر الحقائق ٢٩٧
(الطويل - مختلف فيه)

- ٢٤ - أحلامكم لسقام الجهل شافية
كما دماؤكم تشفي من الكلب ٢٨٠ - ٢٨١
(البيسط - الكميت بن زيد)
- ٢٥ - فلئن لقيتكم خالين لتعلما
أبى وأيك فارس الأحزاب ٢٦٧
(الكامل - ...)
- ٢٦ - ما هي إلا شربة بالحوأب
فصعدي من بعدها أو صوبي ١٢١
(الرجز - دكين بن سعد)
- ٢٧ - فإما تريني ولي ليمّة
فإن الحوادث أودي بها ٣١
(المتقارب - الأعشى : ميمون)

«قافية التاء»

- ٢٨ - فإن الماء ماء أبي وجددي
وبشري ذو حفرت وذو طويّت ٢٠٥
(الوافر - سنان بن الفحل)
- ٢٩ - فلو أن الأطبا كان حولي
وكان مع الأطباء الأساءة ٢٧، ٢٨، ٢٩
(الوافر - ...)
- ٣٠ - حنت نوار ولات هنا حنت
وبدا الذي كانت نوار أجنت ٣٤٧
(الكامل - شبيب بن جعيل التغلبي أو حجل بن فضلة)
- ٣١ - بعد اللتيا واللتيا والتي
إذا علتها أنفس تردت ٢٩٥، ٢٩٦
(الرجز - العجاج)
- ٣٢ - قد علمت والدتي ما ضمت
إذا الكمأة بالكمأة التفت ٣٧
(الرجز - جحدر بن ضبيعة)
- ٣٣ -
وذكرها هنت ولات هنت ٣٤٦
(الرجز - العجاج)
- ٣٤ - من اللواتي والتي واللاتي
يزعمن أنني كبرت لداتي ٢٩٥
(الرجز - ...)

«قافية الجيم»

- ٣٥ - ولو حان الذي كرهت قریش
ولو عجت بمكتها عجيبًا ٧٩
(الوافر - ورقة بن نوفل)

«قافية الحاء»

- ٢٤٠ - ٣٦ - وإن من النسوان من هي روضة تهيج الرياض قبلها وتصوح
(الطويل - جران العود)
- ٢٣٩ - ٣٧ - خذا حذرا يا ضرتي فإنتي رأيت جران العود قد كان يصلح
(الطويل - جران العود)
- ٢٢٤ - ٣٨ - فقد كتبت تخفي حب سمراء حقة فبح لان منها بالذي أنت بائح
(الطويل - عنترة بن شداد)
- ٣٤٣ - ٣٩ - وبين الفتى يرجو أموراً كثيرة أتى قدر من دون ذلك متاح
(الطويل - مسكين الدارمي)
- ١٩٠ - ٤٠ - نحن الذون صبحو الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا
(الرجز - مختلف فيه)
- ٦٤ - ٤١ - فما أدري فظني كل ظن أمسلمي إلى قومي شراحي
(الوافر - ...)
- ١٩٤ - ٤٢ - هم اللاؤون فكوا الغل عني بمرؤ الشاهجان وهم جناحي
(الوافر - ...)

«قافية الدال»

- ٥١ - ٤٣ - إنه لا يبرىء داء الهدبد مثل القلايا من سنام وكبد
(الرجز - ...)
- ٥٤ - ٤٤ - وإن قال مولاهم على جل حادث من الدهر ردوا بعض أحلامكم ردوا
(الطويل - الحطيثة)
- ٢٤٥ - ٤٥ - عزمت على إقامة ذي صباح لأمر مايسود من يسود
(الوافر - أنس بن مدركة الخثمي)
- ٣٤٤ - ٤٦ - لقد سئمت من الحياة وطولها وسؤال هذا الناس كيف ليبد
(الكامل - ليبد بن ربيعة)
- ١٤٦ - ٤٧ - نبتت أحوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد
(الرجز - ...)
- ٢٨٧ - ٤٨ - سرينا إليهم في جموع كأنها جبال شروري لو تعان فتنهدا
(الطويل - ...)

- ٢٤٨ — ٤٩ — آل الزبير سنام المجد قد علمت
ذاك القبائل والأثرون من عدداً
(البسيط — ...)
- ٢٩٤ — ٥٠ — لسنا كمن جعلت أياذ دارها
تكرت تمنع حبها أن يحصدًا
(الكامل — الأعشي)
- ٢٣٤ — ٥١ — نحن الذين بايعوا محمداً
على الجهاد ما بقينا أبداً
(الرجز — ...)
- ١٨٥ — ٥٢ — فكنت والأمر الذي قد كيدا
كالذيبي زينة فاصطيذاً
(الرجز — ...)
- ١١٥ — ٥٣ — كسا حلمه ذا الحلم أثواب سؤدد
ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجد
(الطويل — ...)
- ٩١ — ٥٤ — فآليت لا أنفك أحدو قصيدة
تكون وإياها بها مثلاً بعدي
(الطويل — أبو ذؤيب الهذلي)
- ٢٩٢ — ٥٥ — وأنت الذي يا سعد يؤت بمشهد
كريم وأبواب المكارم والحمد
(الطويل — حسان بن ثابت)
- ٢٧٤ — ٥٦ — تريدين كيما تقتليني ومالكا
وهل يجمع السيفان ويحك في غمدي
(الطويل — أبو ذؤيب الهذلي)
- ٣٢٨ — ٥٧ — رأيت بني غبراء لا ينكرونني
ولا أهل هذاك الطرف الممدد
(الطويل — طرفة بن العبد)
- ٣٠١ — ٥٨ — ألا أيها الزاجري احضر الوغى
وأن اشهد اللذات هل أنت مخلدي
(الطويل — طرفة بن العبد)
- ٢٢٢ — ٥٩ — سبدي لك الأيام ما كنت جاهلاً
ويأتيك بالأخبار من لم تزود
(الطويل — طرفة بن العبد)
- ٢١٠ — ٦٠ — لعمرك ما أدري وإني لواجل
أفي اليوم إقدام المنية أم غد
(الطويل — طرفة بن العبد)
- ٢١٠ — ٦١ — فإنك لا تدري بأية بلدة
تموت ولا ما يحدث الله في غد
(الطويل — ...)
- ٢٣٣ — ٦٢ — وأنت الذي أمست نزار تعده
لدفع الأعادي والأمور الشدائد
(الطويل — الفرزدق)
- ٢٩٦ — ٦٣ — وعند الذي واللات غدنك إحنة
عليك فلا يغرك كيد العوائد
(الطويل — ...)

- ٦٤ - فقلت أعييراني القدم لعلمي
أخط بها قبراً لأبيض ماجد
(الطويل - ...)
- ٦٥ - وإن الذي حانت بفلج دماؤهم
هم القوم كل القوم يا أم خالد ١٩٠ - ٢٥٩
(الطويل - الأشهب بن رميلة)
- ٦٦ - لوجهك في الإحسان بسط وبهجة
أنا لهماء قفو أكرم واليد ٩٤
(الطويل - ...)
- ٦٧ - ماكا ليروح ويغدو لاهيا مرحا
مشمرا يستديم الحزم ذو رشيد ٢١٨
(البيسط - ...)
- ٦٨ - من القوم الرسول الله منهم
لهم دانت رقاب بني معدي ٢٢٠
(الوافر - ...)
- ٦٩ - إلى روح من الشيزى ملاء
لباب البر يلبك بالشهاد ٣٦٠
(الوافر - أمية بن أبي الصلت)
- ٧٠ - أذف الترحل غير أن ركابنا
لما تزل برحالنا وكان قيد ٣٥٥
(الكامل - النابغة)
- ٧١ - قدني من نصر الخبيبين قدى
ليس الإمام بالشحيح الملحد ٦٢
(الزجر - حميد بن مالك الأرقط)

«قافية الراء»

- ٧٢ - إذا اشتبه الرشد في الحادثنا
ت فارض بأيتها قدر ٢٠٩
(المتقارب - ...)
- ٧٣ - أما وى ما يغني الثراء عن الفتى
إذا حشرجت يوما وضاق بها الصدر ١١٠
(الطويل - حاتم الطائي)
- ٧٤ - تبكي على ليلي وأنت تركتها
وكنت عليها بالملا أنت أقدري ١٣٧
(الطويل - قيس بن ذريح)
- ٧٥ - لأن كان إياه لقد حال بعدنا
عن العهد والإنسان قد يتغير ١٠٠
(الطويل - حميد بن أبي ربيعة)
- ٧٦ - أسرب القطا هل من يعير جناحه
لعلي إلى من قد هويت أطير ٢٤٩
(الطويل - العباس بن الأحنف)
- ٧٧ - تنظرت نصرا والسماكين أيهما
على من الغيث استهلته مواطرهُ ٢٦٦
(الطويل - الفرزدق)

- ٧٨ - فمن ذا الذي يشفى من الحب بعدما تشربه بطن الفؤاد وظاهره
(الطويل - ...)
- ١٧٨ - وإني لرام نظرة قبل التي لعلي وان شطت نواها أزورها
(الطويل - الفرزدق)
- ١١٥ - لما رأى طالبوه مصعبا ذعروا وكاد لو ساعد المقدور ينتصر
(البيسط - ...)
- ١٨٦ - لا تعذل الذ لا ينفك مكتسبا جهلا وإن كان لا يبقى ولا يذر
(البيسط - ...)
- ٨٢ - ما لله موليك فضل فاحمدنه به فما لدى غيره نفع ولا ضرر
(البيسط - ...)
- ٨٣ - إن ابن الأحوص معروف فبلغه في ساعديه إذا رام العلا قصر
(البيسط - ...)
- ٨٤ - والنفس إن دعيت بالعنف آبية وهي ما أمرت باللطف تأتمر
(البيسط - ...)
- ١١٥ - جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار
(البيسط - ...)
- ٨٦ - وما نبالي إذا ما كنت جارتنا أن لا يجاورنا إلاك ديار
(البيسط - ...)
- ٨٧ - له زجل كأنه صوت حاد إذا طلب الوسيقة أو زمير
(الوافر - الشماخ بن ضرار)
- ٨٨ - من كان لا يزعم أي شاعر فيدن مني تنهه المزاجر
(الكامل - ...)
- ٨٩ - لكم مسجد الله المزوران والحصى لكم قبصة من بين أنرى وأقترأ
(الطويل - الكميت بن زيد)
- ٩٠ - وكانت من اللا لا يغيرها ابنها إذا ما الغلام الأحقق الأم غيرا
(الطويل - الكميت بن زيد)
- ٩١ - قتلت قتिला لم يرد الناس مثله أقبله ذا تومتين مسورا
(الطويل - الفرزدق)
- ٩٢ - فما آباؤنا بأمن منه علينا اللاء قد مهدوا الحجورا
(الوافر - ...)

- ٩٣ - تغربت عنها كارها فتركها وكان فراقها أمر من الصبرِ (الطويل - يحيى بن طالب)
- ٩٤ - أليس أميرى في الأمور بأنما بما لستما أهل الخيانة والغدر ٢٧٥، ٢٧٨ (الطويل - ...)
- ٩٥ - لأنتم أولى جثتم مع البقل والديى فطار وهذا شخصكم غير طائرِ ١٩٣ (الطويل - زياد الأعجم)
- ٩٦ - ما المستفز الهوى محمود عاقبة ولو أتبح له صفو بلا كدرِ ٢٢٧ (البيسط - ...)
- ٩٧ - علمته الحق لا يخفى على أحد فكن محقا تمل ما شئت من ظفرِ ١٢٥ (البيسط - ...)
- ٩٨ - ياما أميلح غزلانا شدن لنا من هؤلئائكن الضال والسمرِ ٣٢٥ (البيسط - مختلف فيه)
- ٩٩ - هن الحرائر لا ربات أحمره سود المحاجر لا يقرأن بالسورِ ٢٧٢ (البيسط - الراعى النميري والقتال الكلابي)
- ١٠٠ - بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت إياهم الأرض في دهر الدهاريرِ ١٠٣ (البيسط - الفرزدق)
- ١٠١ - أضاعوني وأي فتى أضاعوا ليوم كرهية وسداد ثغرِ ١٠٠ (الوافر - العرجي)
- ١٠٢ - فلو نبش المقابر عن كليب فيخبر بالذئاب أي زيرِ ٢٨٨ وكيف لقاء من تحت القبورِ (الوافر - مهلهل بن ربيعة)
- ١٠٣ - أنا أبو النجم وشعري شعري لله درى ما أجن صدرِ ٢٥٧ (الرجز - أبو النجم العجلي)
- ١٠٤ - هذائه الدفتر خير دفتر في كف قرم ماجد مصدرِ ٣١١ (الرجز - ...)
- ١٠٥ - جمعتها من أينق عكار من اللوا شددن بالصرارِ ١٩٦ (الرجز - ...)
- ١٠٦ - باعد أم العمرو من أسيرها حراس أبواب على قصورها ٣٥٩ (الرجز - أبو النجم العجلي)

«قافية الزاي»

- ١٠٧ - أرضنا اللت أوت ذوي الفقر والذل ل فأضحوا ذوي غنى واعتزاز
(الخفيف - ...)

«قافية السين»

- ١٠٨ - تقول ودقت صدرها بيمينها أبعلي هذا بالرحى المتقاعس
(الطويل - مختلف فيه)
- ١٠٩ - عددت قومي كعديد الطيس إذ ذهب القوم الكرام ليبي
(الرجز - رؤبة بن العجاج)

«قافية الضاد»

- ١١٠ - فأصبح من أسماء قيس كقابض على الماء لا يدري بما هو قابض
(الطويل - ...)

«قافية العين»

- ١١١ - إذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذي كنت أصنع
(الطويل - العجير السلولي)
- ١١٢ - ونابعة الجعدي بالرمل بيته عليه صفيح من رخام مرصع
(الطويل - مسكين الدارمي)
- ١١٣ - أيا رب ليلى أنت في كل موطن وأنت الذي في رحمة الله أطمع
(الطويل - مجنون بني عامر)
- ١١٤ - يقول الخنا وأبغض العجم ناطقا إلى ربنا صوت الحمار اليجدع
(الطويل - ذو الخرق الطهوي) ٢١٨ ، ٢١٧
- ١١٥ - إذا حارب الحجاج أي منافق علاه بسيف كلما هز يقطع
(الطويل - الفرزدق)
- ١١٦ - فلا تطمع - أبيت اللعن - فيها - ومنعكها بشيء يستطاع
(الوافر - قحيف العجلي)
- ١١٧ - وإذا الأمور تعاضمت وتشابهت فهناك يعترفون أين المفضع
(الكامل - الأفوه الأودي)

- ١١٨ - تعلم أن بعد الغي رشدا وأن لتالك الغمر انقشاعاً
(الوافر - القطامي) ٣١٤
- ١١٩ - من لا يزال شاكراً على المعه فهو حر بعيشة ذات سعه
(الرجز - ...) ٢٢١
- ١٢٠ - حالف ووال اليتقي ربه وخالف اليعصيه ولا ترعه
(السريع - ...) ٢١٩
- ١٢١ - إن وجدت الصديق حقاً لإيا ك فمرني فلن أزال مطيعاً
(الخفيف - ...) ٩٣
- ١٢٢ - أخو الذئب يعوي والغراب ومن يكن شريكه تطمع نفسه كل مطمع ٤١
(الطويل - غضوب: امرأة من ربيعة)

«قافية الفاء»

- ١٢٣ - وما لجران العود ذئب ومالنا ولكن جران العود مما نكلف
(الطويل - جران العود) ٢٣٩

«قافية القاف»

- ١٢٤ - أنا مسكين لمن أنكرني ولمن يعرفني جد نطق
(الرمل - مسكين الدارمي) ١٥١
- ١٢٥ - هل هي الا حطه أو تطليق
أو صلف وبين ذاك تعليق
قد وجب المهر إذا غاب الحوق
(السريع - بنت الحمارس) ١٢٢
- ١٢٦ - لأنت الهلالي الذي كنت مرة سمعنا به والأرجي المعلق
(الطويل - ...) ٢٣٥
- ١٢٧ - قد احتملت مي فهاتيك دارها بها السحم تردي والحمام المطوق
(الطويل - ذو الرمة) ٣٢٦
- ١٢٨ - عدس ما لعباد عليك إمارة نجوت وهذا تحمليين طليق
(الطويل - يزيد بن مفرغ) ٢٠٣
- ١٢٩ - ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنت
(الكامل - قتيلة بنت النضر) ٢٨٢

٢١٩ - ١٣٠ - لا تبعثن الحرب إني لك الـ ينذر من نيرانها فاتقِ
(السريع)

«قافية الكاف»

٢١١ - ١٣١ - بان الخليط ولم يأووا لمن تركوا وزودوك اشتياقا أية سلكوا

(البسيط - زهير بن أبي سلمى)

٣٣١ - ١٣٢ - تعلمن ها لعمر الله ذا قسما فاقصد بذرعك وانظر أين تنسلك

(البسيط - زهير بن أبي سلمى)

٣٣٤ - ١٣٣ - وإنما الهالك ثم الهالك ذو حيرة ضاقت به المسالك

وهل يكون النوك إلا ذلك

(الرجز - ...)

١٥٦ - ١٣٤ - رأيت سعودا من شعوب كثيرة فلم أر سعدا مثل سعد بن مالك

(الطويل - طرفة بن العبد)

١٣٥ - حبا طالبي علم اللسان ابن مالك مطالب فضل لم تشن بمهالك

١٥٧ - وكم من سعود للنحاة رأيتها فلم أر سعدا مثل سعد بن مالك

(الطويل - الدماميني)

«قافية اللام»

٣٣٠ - ١٣٦ - أورها سعد وسعد مشتمل ما هكذا يا سعد تورد الإبل

(الرجز - مالك بن زيد)

٣٤٣ - ١٣٧ - إن للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل

(الرمل - عبد الله بن الزبيري)

٥٩ - ١٣٨ - فمتى أهلك فلن أحفله بجلى الآن من العيش بجلى

(الرمل - لبيد بن ربيعة)

٣٥٤ - ١٣٩ - يا خليلي اربعا واستخبرا الـ بمنزل الدارس من أهل الحلال

(الرمل - عبيد بن الأبرص)

٥٦ - ١٤٠ - ألا إن أصحاب الكنيف وجدتهم هم الناس لما أخصبوا وتمولوا

(الطويل - عروة بن الورد)

١١٨ - ١٤١ - جفوني ولم أجف الأخلاء إني لغير جميل من خليلي مهمل

(الطويل - ...)

- ١٤٢ - لعمرك ما تدري متى أنت جائي ولكن أقصى مدة العمر عاجلُ
(الطويل - ...)
- ١٤٣ - وربما فات قوما جل أمرهم من الثاني وكان الحزم لو عجلوا
(البيسط - القطامي)
- ١٤٤ - ماذا ولا عتب في المقدور رمت أما يحظيك بالنجح أم خسر وتضليلُ
(البيسط - ...)
- ١٤٥ - واصل خليلك ما لتواصل ممكن فلأنت أو هو عن قريب ترحلُ
(الكامل - ...)
- ١٤٦ - ولو أن ما عالجت لين فؤادها فقسا استلين به للان الجندلُ
(الكامل - الأحوص)
- ١٤٧ - إذا ما لقيت بني مالك فسلم على أيهم أفضلُ ٢٢٩ - ٢٣١
(المتقارب - غسان بن وعله)
- ١٤٨ - دعوت امرأ أي امرئ فأجابني فكنت وإياه ملاذا وموئلاً
(الطويل - ...)
- ١٤٩ - وليس الموافيني ليرفد خائباً فإن له أضعاف ما كان أملاً
(الطويل - ...)
- ١٥٠ - بنصركم نحن كنتم ظافرين فقد أغرى العدا بكم استسلامكم فشلاً
(الطويل - ...)
- ١٥١ - وليس اليرى للخل مثل الذي يرى له الخل أهلاً أن يعد خليلاً
(الطويل - ...)
- ١٥٢ - أبحى الله للشم الألاء كأنهم سيوف أجاد القين يوماً صقالها
(الطويل - كثير عزة)
- ١٥٣ - ومية أحسن الثقلين جيداً وسالفة وأحسنه قذالاً
(الوافر - ذو الرمة)
- ١٥٤ - أبني كليب إن عمى اللذا قتلا الملوك وفككا الأغلالاً
(الكامل - الأخطل)
- ١٥٥ - وغريبة تأتي الملوك كريمة قد قلتها ليقال من ذا قالها
(الكامل - الأعشي ميمون)
- ١٥٦ - أنا الذائد الحامي الذمار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي
(الطويل - الفرزدق)

- ١٥٧ - فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها
لما نسجتها من جنوب وشمال
(الطويل - امرؤ القيس) ٢٣٩
- ١٥٨ - وتفتي الأولى يستلثمون على الأولى
تراهن يوم الروع كالحدأ القبل
(الطويل - أبو ذؤيب الهذلي) ١٩٦
- ١٥٩ - وما هو من بأسو الكلوم وتنقي
به نائبات الدهر كالدائم البخل
(الطويل - ...) ١٢٥
- ١٦٠ - ألا عم صباحاً أيها الطلل البالي
وهل يعمن من كان في العصر الخالي
(الطويل - امرؤ القيس) ٢٤٩
- ١٦١ - ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة
كفاني - ولم أطلب - قليل من المال
(الطويل - امرؤ القيس) ٢٨٥
- ١٦٢ - ولن يلبث الجهال أن يتهضموا
أخا العلم ما لم يستعن بجهول
(الطويل - ...) ٢٧٧
- ١٦٣ - ما أنت بالحكم الترضى حكومته
ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل
(البيسط - الفرزدق) ٢١٧ - ٢١٤
- ١٦٤ - كمنية جابر إذ قال: ليتي
أصادقه وأفقد جل مالي
(الوافر - زيد الخيل) ٦١
- ١٦٥ - ذاك الذي - وأبيك - يعرف مالكا
والحق يدفع ترهات الباطل
(الكامل - جرير) ٢٩١

«قافية الميم»

- ١٦٦ - إن لنا العزي ولا عزى لكم
(الرجز - ...) ١٥٣
- ١٦٧ - الله مولانا ولا مولى لكم
(الرجز - ...) ١٥٣
- ١٦٨ - ويسعى إذا أبني ليهدم صالحي
وليس الذي يبني كمن شأنه الهدم
(الطويل - معن بن أوس) ١٨١
- ١٦٩ - وكيدت ضباع القفر يأكلن جثتي
وكيد خراش عند ذلك ييتم
(الطويل - أبو خراش الهذلي) ٣٤
- ١٧٠ - فإن لساني شهدة يشتهي بها
وهو على من صبه الله علقم
(الطويل - ...) ٧٦

- ١٧١ - ألا ظننت مي فهاتيك دارها بها السحم تردى والحمام الموشمُ
(الطويل - ذو الرمة) ٣٢٦
- ١٧٢ - وأنت الذي تلوي الجنود رؤوسها إليك وللأيتام أنت طعامها
(الطويل - الفرزدق) ٢٣٣
- ١٧٣ - فقلت للطف مرتاعاً فأرقني فقلت: أهي سرت أم عادني حلمُ
(البيسط - زياد بن منقذ العدوي) ٧٣
- ١٧٤ - صل الذي والتي منا بأصرة وإن تأت عن مراقي منها الرحمُ
(البيسط - ...) ٢٩٥
- ١٧٥ - وما أصحاب من قوم فأذكرهم إلا يزيدهم حباً إلى هم
(البيسط - زياد بن منقذ العدوي) ١٠٤
- ١٧٦ - لئن كان النكاح أحل شيء فإن نكاحها مطر حرامُ
(الوافر - الأحوص الأنصاري) ٨٦
- ١٧٧ - نظوف ما نظوف ثم يأوي ذوو الأموال منا والعديمُ
(الوافر: البرح بن مسهر الطائي) ٢٧٦
- ١٧٨ - فهم بطانتهم وهم وزراؤهم وهم القضاة ومنهم الحكامُ
(الكامل - ...) ٥٦
- ١٧٩ - هما اللتا لبو ولدت تميم لقييل فخر لهم صميمُ
(الرجز - الأخطل) ١٨٨
- ١٨٠ - ولو أن مجداً أخذ الدهر واحد من الناس أبقى مجده الدهر مطعماً
(الطويل - حسان بن ثابت) ١١٥
- ١٨١ - وقد علموا ما هن كهبي فكيف لي سلو ولا أنفك صبا ميمياً
(الطويل - ...) ٧٤
- ١٨٢ - سالمتم من أجل سلمى قومها وهم عدى ولولاه كانوا في الفلا: ميمياً
(البيسط - ...) ٧٥
- ١٨٣ - أولئك إخواني الذين عرفتهم وإخوانك اللات زين بالكتم
(الطويل - ...) ١٩٦
- ١٨٤ - يا شاة من قنص لمن حلت له حرمت على وليتها لم تحرم
(الكامل - عنترة بن شداد) ٢٤٧
- ١٨٥ - شغفت بك الت تيمتك فمثل ما بك ما بها من لوعة وغرام
(الكامل - ...) ١٨٦

١٨٦ - ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد أولئك الأيام
(الكامل - جرير) ٣١٧

«قافية النون»

- ١٨٧ - أخذت بعين المال حتى نهكته وبالدين حتى ما أكاد أدان
وحتى سألت القرض عند ذوي الغنى وردّ فلان حاجتي وفلان
(الطويل - معن بن أوس) ١٦٨
- ١٨٨ - فأصبحت كنتيا وأصبحت عاجنا وشر الرجال كنتني وعاجن
(الطويل - ...) ١٤٧
- ١٨٩ - قد أخذتني نعسة أردن وموهب ميز بها مصن
(الرجز - أباق الديبري) ١٤٣
- ١٩٠ - بك أو بي استعان فليك إما أنا أو أنت ما ابتغى المستعين
(الخفيف - ...) ٩٢
- ١٩١ - يا خزر تغلب ماذا بال نسوتكم لا يستفqn إلى الديرين تحاننا
(البيسط - جرير) ١٩٨
- ١٩٢ - تجلد لا يقل هؤلاء هذا بكى لما بكى أسفا علينا
(الوافر - ...) ٣٢٠
- ١٩٣ - بآية تيلك الدمن الخوالي عجبت منازلنا لو تنطقينا
(الوافر - ...) ٣١٣
- ١٩٤ - لسان السوء تهديها إلينا وحت وما حسنتك أن تحينا
(الوافر - ...) ٣٤٢
- ١٩٥ - نحن الأولى فاجمع جمو عك ثم وجههم إلينا
(الكامل - عبيد بن الأبرص) ٢٩٩
- ١٩٦ - وأق صواحبها فقلن هذا الذي منح المودة غيرنا وجفاننا
(الكامل - جميل) ٣٢١
- ١٩٧ - فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد إيانا
(الكامل - مختلف فيه) ٢٤٦
- ١٩٨ - قد أقبلت من أمكنة من ههنا ومن ههنا
(الرجز - ...) ٣٤٤
- ١٩٩ - قد علمت سلمى وجاراتها ما قطر الفارس إلا أنا
(السريع - عمرو بن معدى كرب) ٩٢

- ٢٠٠ - تعش فإن عاهدتني لا تخونني
نكن مثل من يا ذئب يصطحبنا ٢٣٨ - ٢٩٣
(الطويل - الفرزدق)
- ٢٠١ - ألا قاتل الله الوشاة وقولهم
فلانة أضحت خلة لفلان ١٦٦
(الطويل - عروة بن حزام)
- ٢٠٢ - علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم
بأبيض ماضي الشفرتين بماني ٧٩ - ٣٢٤
(الطويل - ...)
- ٢٠٣ - فإن لا يكنها أو تكنه فإنه
أخوها غذته أمه بلبانها ١٠٢
(الطويل - أبو الأسود الدؤلي)
- ٢٠٤ - أفاضل الناس أغراض لذا الزمن
يخلو من الهم أخلاهم من الفطن ١٠٧
(البيسط - المتنبي)
- ٢٠٥ - لا تظلموا مسورا فإنه لكم
من الذين وفوا في السر والعلن ٣٠٥
(البيسط - ...)
- ٢٠٦ - أخي حسبتك إياه وقد ملئت
أرجاء صدرك بالأضغان والإحني ٩٩
(البيسط - ...)
- ٢٠٧ - والله أعطاك فضلا من عطيته
على هن وهن فيما مضى وهن ١٧٠
(البيسط - إبراهيم بن هرمة)
- ٢٠٨ - ونعم مزكأ من ضاقت مذاهبه
ونعم من هو في سر وإعلان ٢٥٦
(البيسط - ...)
- ٢٠٩ - تراه كالثغام يعل مسكا
يسوء انفاليات إذا فليني ٦٧
(الوافر - عمرو بن معد يكرب)
- ٢١٠ - وأهجو من هجاني من سواهم
وأعرض منهم عن هجاني ٣٠٥
(الوافر - هدبة بن خشرم)
- ٢١١ - ومن حسد يجور على قومي
وأى الدهر ذو لم يحسدوني؟ ٢٢٤ - ٢٢٨
(الوافر - حاتم الطائي)
- ٢١٢ - دعى ماذا علمت سأتيه
ولكن بالمغيب خبريني ٢٠٠
(الوافر - ...)
- ٢١٣ - سكنوا شبيثا والأحص وأصبحت
نزلت منازلهم بنو ذبيان ١٦٨
وإذا فلان مات عن أكرومة
دفعوا معاوز فقره بفلان
(الكامل - الممرار الفقعي)
- ٢١٤ - أيها السائل عنهم وعني
لست من قيس ولا قيس مني ٦١
(الرميل - ...)

- ٢١٥ - إن هو مستوليا على أحد إلا على أضعف المجانين
 (المنسرح - ...)
- ٢١٦ - مالذي دأبه احتياط وحزم وهواه أطاع يستويان
 (الخفيف - ...)

«قافية الهاء»

- ٢١٧ - وأشرب الماء ما بي نحوه عطش إلا لأن عينه سال وادبها
 (البيسط - ...)

«قافية الياء»

- ٢١٨ - إني رأيت الصامرين متاعهم يموت ويفنى فارضحني من وعائيا
 (الطويل - منظور الدبيري)
- ٢١٩ - ونحن اقتسمنا المال نصفين بيننا فقلت لها هذا لها ها وذا ليا
 (الطويل - ليبد بن ربيعة)
- ٢٢٠ - فإما كرام موسرون لقتهم فحسي من ذي عندهم ما كفانيا
 (الطويل - منظور بن سحين الفقعسي)
- ٢٢١ - رميته فأقصدت فما أخطأت في الرمي
 ٢٢ سهمين مليحين أعار تكيهما الظبي
 (الهزج - ...)
- ٢٢٢ - وليس المال فاعلمه بمال وإن أغناك إلا للذي
 ١٨٤ ينال به العلاء ويصطفيه لأقرب أقربيه وللقصي
 (الوافر - ...)
- ٢٢٣ - بل القوم الرسول الله فيهم هم أهل الحكومة من قصي
 ٢٢٠ (الوافر - ...)

«قافية الألف اللينة»

- ٢٢٤ - فأومأت إيماء حفا لجت فله عينا حبت أيماء فتى
 (الطويل - الراعي النميري)

«فهرس أنصاف الأبيات»

١٩٥

٢٢٥ - اللات كن مرابعا ومصائفا

٣٢١

٢٢٦ - من بين ألاك إلى ألاك

(...)

تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد

تأليف الشيخ

محمد بن زيد الدين بن أبي بكر بن عمر الزمامي

تحقيق

الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدي

الجزء الثالث

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

المحتويات

الصفحة	الموضوع	رقم الباب
١١ - ٧	فصل : في بيان المرفوعات والمتصوبات والمجرورات ...	١٢
١٥٢ - ١٣	باب المبتدأ	
٧٦	فصل : في أقسام الخبر وأحكامه	
١٣٦	فصل : في ما تدخل عليه الفاء من الخبر وما يمنعه ...	
٢٣٩ - ١٥٣	باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر	١٣
	فصل : في ذكر شيء من أحكام الخبر في هذا الباب وأمور يختص بها بعض أفعاله	
٢١٠	فصل : في الحروف المشبهات بـ(ليس)	١٤
٢٧٩ - ٢٤١	باب أفعال المقاربة	
٣١٧ - ٢٨١	الفهارس	
٣١٩	فهرس الآيات	
٣٢١	فهرس الحديث والأثر	
٣٣٥	فهرس الأشعار	
٣٣٧	فهرس الأمثال	
٣٥١		

[توطئة : المرفوعات والمنصوبات والمجرورات] ^(١)

«فصل» : يذكر فيه تعداد المرفوعات / والمنصوبات والمجرورات، وهو كالتوطئة ١١٢ لما بعده من الأبواب .

«مدلول إعراب الاسم ما هو به عمدة، أو فضلة، أو بينهما»، أي : شيء الاسم به، أي : بذلك الشيء عمدة، ف(ما) نكرة موصوفة بمعنى شيء، والضمير المنفصل [المرفوع] ^(٢) عائد إلى الاسم، والضمير المجرور بالباء [عائد] ^(٣) إلى (ما).

قال ^(٣) في الشرح ^(٤) : والعمدة عبارة عما لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام، إلا بدليل يقوم مقام اللفظ به، والفضلة عبارة عما يسوغ حذفه مطلقاً إلا لعارض.

«فالرفع ^(٥) للعمدة» لأجل شرفها والاهتمام بها، فجعل لها الرفع، لأنه أقوى الحركات. «وهي» أي العمدة «مبتدأ أو خبر أو فاعل أو نائبه» ^(٦).

وفي الفصل لم يذكر النائب عند تعداد المرفوعات ^(٧)، ولا أخرجه من ^(٨) حد الفاعل ^(٩)، لأنه يسميه فاعلاً؛ ولذا ^(١٠) قال في باب الإضافة: وتضاف الصفة إلى

(١) ليس هذا في متن التسهيل، ولا في شرحه، ولكني وضعت حتى يتميز هذا الفصل عن الباب السابق، وتظهر صلته بما بعده.

(٢) ليست في، د.

(٣) المصنف.

(٤) على التسهيل ١ : ٢٩٨.

(٥) والرفع، ز، ظ.

(٦) نائب، ز، ظ.

(٧) الفصل ١ : ٥٠.

(٨) عن، د.

(٩) انظر الفصل مع ابن يعيش ١ : ٧٤، وقد انتصر ابن يعيش لمن ألحق نائب الفاعل بالفاعل.

(١٠) ولذلك، د.

(١١) في الفصل ١ : ٢٤٣، والمثال الثاني ليس فيه.

فاعلها كقولك: معمور الدار، ومؤدب الخدام. «أو شبيه به»^(١) أي بالفاعل «لفظاً» كاسم (كان) وأخواتها.

«وأصلها» أي المرفوعات «المبتدأ أو الفاعل، أو كلاهما أصل» أقوال ثلاثة.

قال ابن قاسم: والخلاف في ذلك لا يجدي فائدة.

قلت: بل يظهر [له]^(٢) فائدة في أولوية المقدر عند الاحتمال، كما^(٣) إذا وجدنا محلاً دار الأمر فيه بين أن يكون المحذوف فيه فعلاً، والباقي فاعلاً، وأن يكون المحذوف خبراً، والباقي مبتدأ، كما إذا قيل: من قام؟.

فتقول^(٤): - في جوابه - زيد، فإنه يحتمل كون زيد^(٥) فاعلاً والتقدير قام زيد، ويحتمل كونه مبتدأ، والتقدير: زيد قام.

فإن قلنا: الفاعل أصل ترجح الأول. . وإن قلنا المبتدأ أصل ترجح الثاني^(٦).

فإن قلت: إنما الترجح^(٧) هنا بمطابقة السؤال، فإنه جملة اسمية

قلت: هو اسمية في الصورة، وفعلية في الحقيقة، وبيان^(٨) ذلك أن قولك: من قام؟ أصله: أقام^(٩) زيد أم عمرو أم خالد، إلى غير ذلك، لا أزيد قام أم عمرو أم خالد؛ وذلك لأن الاستفهام بالفعل أولى؛ لكونه متغيراً فيقع فيه الإبهام، ولما أريد الاختصار وضعت كلمة (من) دالة إجمالاً على تلك الذوات المفصلة هناك، ومتضمنة لمعنى

(١) شبه، ز.

(٢) سقطت من، ز.

(٣) فيها، د.

(٤) فيقول، ز.

(٥) زيداً، ز.

(٦) الأول، ز، ثم كرر الجملة من (وإن قلنا) وأصلح الخطأ.

(٧) الترجيح، د، ظ.

(٨) بيان، د.

(٩) قام، ظ.

الاستفهام، وهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل، فصارت الجملة اسمية في الصورة؛ لعروض تقدم ما يدل على الذوات^(١)، وفي الحقيقة [هي]^(٢) فعلية، فإن أجيبت بالفعلية نظراً إلى جانب الحقيقة فالمطابقة حاصلة [معنى، وإن أجيبت بالاسمية نظراً إلى^(٣) الصورة فالمطابقة حاصلة]^(٤) لفظاً فإذن لا ترجيح [بمجرد]^(٥) المطابقة، لوجودها في كل من الصورتين، فبقى الترجيح بأصالة الفاعل أو المبتدأ، سالماً عما^(٥) تقدم، وإن قلنا: كلاهما أصل استوى التقديران، لفقدان^(٦) المرجح، فقد ظهرت جدوى الخلاف كما رأيت.

«والنصب للفضلة» فإن علامته فتحة، وهي أخف الحركات، والفضلة أكثر دوراً^(٧) في كلامهم، فناسب أن يجعل لها النصب لخفة علامته.

«وهي: مفعول مطلق أو مقيد» بقولك: به أو فيه أو له أو معه «أو مستثنى أو حال أو تمييز أو مشبه بالمفعول [به]^(٨)» وهو ما نصب على طريق الاتساع من ظرف أو مصدر أو مرفوع في باب الصفة المشبهة.

«والجر لما بين العمدة والفضلة» فإن علامة الجر الأصلية الكسرة، وهي متوسطة بين الخفة والثقل، فناسب جعلها للمتوسط بين المرتبتين.

«وهو المضاف إليه»؛ لأنه تارة يكمل العمدة نحو: جاء غلام زيد، وتارة يكمل الفضلة نحو: رأيت غلام زيد، ويقع في موضع عمدة نحو: يعجبني قيام زيد، وفي موضع فضلة نحو: هذا ضارب عمرو.

وأدخل المصنف المجرور بالحرف تحت قوله: (المضاف إليه)، وكذا/ صنع ابن ١١٣

(١) الذات، و، ظ.

(٢) سقطت من، د.

(٣) استبدل بها اللام في، د.

(٤) ما بين المعقوفين ليس في، ز.

(٥) كما، ز، ظ.

(٦) لفقد، ز.

(٧) وورا، د.

(٨) سقطت من د، ز، ظ.

الحاجب في الكافية^(١) إذ قال^(٢) : والجر علم الإضافة . ولما حد المضاف إليه ، قال^(٣) : كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف جر لفظاً أو تقديراً مراداً^(٤) .

وقال في شرحها : المجرور بالحرف مضاف إليه ، ألا ترى أنك إذا قلت : مررت بزيد ، فقد أضفت^(٥) المرور إلى زيد بواسطة حرف الجر؟ ، ولذلك سمي حرف جر ، لأنه يجر معاني الأفعال إلى الأسماء .

وسبق إلى فهم بعض الناس من هذا الكلام أن المضاف^(٦) لا يجب أن يكون اسماً ؛ لأنه قال : (نسب إليه شيء) ، ولم يقل : (اسم) ، ومثل^(٧) بقوله : (مررت بزيد) .

وقال في الحروف^(٨) : حرف الجر ما وضع للإفضاء بفعل أو معناه إلى ما يليه . ولكن علم في أول الكافية^(٩) أنه اسم ، وقد صرح به الزنجشيري^(١٠) وغيره ،

(١) ٢٣ : ١ .

(٢) إذ قال في الكافية ، د .

(٣) في شرح الكافية ١ : ٢٧٢ بنصه ، وتكلم عليه الرضي فقال : (بنى الأمر أولاً على أن المجرور بحرف جر ظاهر مضاف إليه ، وقد سماه سيبويه أيضاً مضافاً إليه ، لكنه خلاف ما هو المشهور الآن من اصطلاح القوم ، فإنه إذا أطلق لفظ المضاف إليه ، أريد به ما انجر بإضافة اسم إليه بحذف التنوين من الأول للإضافة ، وأما من حيث اللغة ، فلا شك أن (زيداً) في : مررت بزيد ، مضاف إليه إذ أضيف إليه المرور بواسطة حرف الجر) .

(٤) في شرح الكافية ١ : ٢٧٢ قال : احتزرت بـ(مراداً) عن المفعول فيه والمفعول له ؛ لأن حرف الجر مقدر فيهما ، لكنه غير مراد) .

وناقشه في ذلك الرضي ، فقف عليه إن شئت .

(٥) أضفت ، ز .

(٦) المضاف ، ظ .

(٧) ومثله ، ز .

(٨) في الكافية ٢ : ٣١٩ ونصه : (حرف الجر ما وضع للإفضاء بفعل أو شبهه أو معناه إلى ما يليه) .

(٩) ١ : ٩ ، ١٢ في حد الاسم وبيان خصائصه .

(١٠) في المفصل مع ابن يعيش قال في ٢ : ١١٧ (لا يكون الاسم مجروراً إلا بالإضافة ، وهي

المقتضية للجر كما أن الفاعلية والمفعولية هما المقتضيتان للرفع والنصب ، والعامل هنا غير المقتضى كما كان ثم وهو حرف الجر أو معناه في نحو : قولك مررت بزيد ، وزيد في الدار ، وغلام زيد ، وخاتم فضة) . وقال في ٨ : ٧ ، في حروف الجر ، وسماها : حروف الإضافة :

والحق^(١) [أن يقال]^(٢) : إن (مررت) - من حيث أن (زيداً) في (بزيد) مفعول - ليس مؤولاً^(٣) باسم، ومن حيث أنه^(٤) مضاف إليه^(٥) مؤول به؛ ولذا قال: قد أضيف المرور إلى زيد فعلم أن المضاف قد يكون فعلاً مؤولاً بالاسم كالمبتدأ. كذا قال بعض الفضلاء.

«وألحق من العمد^(٦) بالفضلات المنصوب في باب (كان) و(إن) و(لا)» وذلك لأن خبر (كان) عمدة، وقد نصب، وإنما كان عمدة، لأنه خبر المبتدأ في الأصل، واسم (إن) و(لا)، هو المبتدأ^(٧) في الأصل، وسيأتي سبب إلحاقها بالفضلات في محله.

ويبقى عليه المنصوب في باب (ظن)، فإن مفعوليه^(٨) في الأصل مبتدأ وخبر، ولا يقال: قد دخل في قوله (مفعول مقيد)؛ لأن ذلك في نصب الفضلات، وهذا ليس بفضلة، وعلى هذا فالمفعول ضربان: عمدة وفضلة، فلا يدخل أحدها في الآخر.

== (سميت بذلك لأن وضعها على أن تفضي بمعاني الأفعال إلى الأسماء، وهي فوضى في ذلك وإن اختلفت بها وجوه الإفضاء).

- (١) فالحق، د.
- (٢) سقطت من، د.
- (٣) ما ولا، د.
- (٤) أنه فيه، د.
- (٥) الضمير في (أنه) عائد على (مررت) وفي (إليه) عائد على زيد.
- (٦) العمدة، د، ز، ظ، والصحيح ما صنعت.
- (٧) المبتدأ، ظ.
- (٨) مفعولية، د.



الباب الثاني عشر
«باب المتبدأ»

«وهو ما عدم» يشمل الاسم الصريح نحو: زيد والمؤول به نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا﴾^(١) ويشمل الفعل نحو: يقوم. «حقيقة» كزيد من (زيد قائم). «أو حكماً» نحو: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾^(٢) (خالق) مبتدأ خبره (غير الله)، ولا يخفى^(٣) أنه غير عادم للعامل حقيقة، لأنه ملتبس^(٤) به، لكن لما كان العامل زائداً قدر^(٥) عدمه، فمدخوله عادم له حكماً لا حقيقة، ومن كلام العرب (ناهيك بزيد) وأعرب بعض النحاة (ناهيك) خبراً^(٦)، و(زيد) مبتدأ زيدت فيه الباء، وهو ظاهر، لأن المعنى أن زيدا ناهيك عن تطلب غيره؛ لما^(٧) فيه من الكفاية. «عاملاً لفظياً» لا معنوياً، فإن المتبدأ لم يعدم العامل مطلقاً، وإنما عدم العامل اللفظي، وأما العامل المعنوي فثابت له.

«من مخبر عنه» إما بأمر يرجع إلى اللفظ نحو: زيد ثلاثي، أو بأمر يرجع إلى

(١) ﴿... فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ، وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ١٨٤ البقرة (٢).

(٢) ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ أذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ... يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَآفَافُ

تُؤَفِّكُونَ﴾ ٣ فاطر (٣٥).

(٣) يخفي، ز.

(٤) ملتبس، د.

(٥) قدروا، ز.

(٦) خير، د.

(٧) مما، د.

المعنى نحو: زيد قائم، فخرج الفعل؛ لأنه مخبر به لا عنه.

«أو وصف» أتى به؛ ليدخل أحد قسمي المتبدأ، وذلك أن المتبدأ على قسمين: مسند إليه كما مر، ومسند كالوصف في قولك: أقائم الزيدان؟، يعني بالوصف اسم الفاعل كما مثلنا، واسم المفعول نحو: ما مضروب العمران، والصفة المشبهة نحو: أحسن أخواك؟، والمنسوب جار مجرى الوصف نحو: أقرشي أبواك؟.

«سابق» نعت للوصف، احتزبه من نحو: أخواك خارج أبوهما، ف(خارج) خبر لا مبتدأ، لأنه غير سابق.

«رافع ما انفصل» أي رافع لاسم مستقل غير مفتقر للاتصال بغيره^(١)، فخرج الضمير المتصل، ودخل الاسم الظاهر كما مثلنا، والضمير المنفصل نحو: أقائم أنتما؟ ولو عبر بقوله: (ما استقل) لكان أظهر؛ لثلا يتوهم أن المراد الضمير المنفصل، وذلك غير متعين اتفاقاً، بل قال: بامتناعه جماعات، والصحيح الجواز، وهو مذهب البصريين بدليل قول الشاعر^(٢):

١١٤ / خليلي ما واف بعهدي أنتما إذا لم تكونا لي على من أقطع^(٣).

قال ابن هشام^(٤): هذا البيت وقوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ أَنْتَ عَنِ الْهَيْتِ﴾^(٥) مما يقطع [به]^(٦) على بطلان مذهب المانع لرفع الوصف المذكور ضميراً منفصلاً على أنه فاعل به؛ وذلك لأن القول بأن الضمير مبتدأ يؤدي - في البيت - إلى الإخبار عن الاثنين بالواحد، ويؤدي - في الآية - إلى فصل العامل من معموله بأجنبي^(٧).

(١) لغيره، ز، ظ.

(٢) لم يسموه.

(٣) البيت يتيم في مراجعي. شرح التسهيل ٤٤: ب، ابن الناظم ٤١، المغني ٢: ٦١٥. المقاصد ١: ٥١٦ - ٥١٨، التصريح ١: ١٥٧، الأشموني ١: ١٩١، الهمع ١: ٩٤، السيوطي ٢: ٨٩٨، الدرر ١: ٧١.

(٤) في المغني ٢: ٦١٥، ونقله بالمعنى وتصرف.

(٥) قال... يَتَابِرْهِمُ لِيْنِ لَمْ تَنْتَهَ لِأَرْحَمَنَّكَ وَأَهْجَرْنِي مَلِيًّا ﴿٤٦﴾ مريم (١٩).

(٦) سقطت من، د.

(٧) أهملت الجيم في، ز.

قلت: وقد أجيب عن الأول بـ[احتمال] ^(١) أن ^(٢) يكون (أنتم) مبتدأ خبره الجملة الشرطية بعده مع الجواب المحذوف المدلول عليه بقوله: (ماواف بعهدي)، والتقدير: أنتم يا خليلي إذا لم تكونا لي على من أقاطعه فما أحد واف بعهدي، أي أن عدم قيامكما معي على من أقاطعه سبب لأن لا يكون أحد يفي بعهدي، لأن من سواكما ليس عندي في مرتبتكما من خلوص المودة وصدق الإخاء، فإذا لم تساعداني وتكونا لي على من أقاطعه لم ^(٣) يوف أحد بعهدي؛ لاتسامه بكما؛ وادعائه ^(٤) أنه أحق بعدم الوفاء.

وأجيب عن الثاني: بأنا نمنع تعلق الجار بـ(راغب) المذكور ليلزم ^(٥) المحذور، ويجعل متعلقاً ^(٦) بمحذوف، والتقدير: أراغب أنت ترغب عن آلهتي.

وجعل ابن قاسم من أدلة الجواز قول ^(٧) الآخر ^(٨):

فما باسط خيراً ^(٩) ولا دافع أذى من الناس إلا أنتم آل دارم ^(١٠)

قلت: وهذه المسألة لا تقبل الخلاف؛ إذ الفصل في مثل هذا [في] ^(١١) الفعل ^(١٢) واجب، نحو: ما قام إلا أنت، والممانعون إنما اعتلوا بأن الوصف إذا رفع الفاعل الساد مسد الخبر كان جارياً مجرى الفعل، والفعل لا ينفصل فيه الضمير، وأنت خير بأن هذه العلة لا تتأتى مع الحصر بـ(إلا)، فتأمل. «وأغنى» قالوا: عن الخبر. وهو

(١) سقطت من، ظ.

(٢) أن أن، ز.

(٣) لو قال: لم يف، لكان أولى؛ ليناسب (واف)، لكنه صحيح، فهو مثل قوله تعالى ﴿يُؤْتُونَ بِالنَّذْرِ...﴾ ٧ الإنسان (٧٦).

(٤) وادعائه، ز.

(٥) كذا في، ز، ظ، فيلزم، د. والأولى: لئلا يلزم.

(٦) منعلقاً، ز.

(٧) قو، ظ.

(٨) لم أصل إلى اسمه.

(٩) خبراً، ظ.

(١٠) لم أجده في غير هذا الكتاب.

(١١) سقطت من د، ، ظ.

(١٢) الفصل، د.

(١٣) يتأتى، د، ظ.

منتقد بأنه لم يكن لهذا المبتدأ الخاص من خبر أصلاً، حتى يحذف ويغني غيره^(١) عنه أو يسد مسده، ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتأت؛ إذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له، ومن ثم [تم]^(٢) بفاعله^(٣) كلاماً، ولو فسر قول المصنف: (وأغنى) بأن معناه: أن يكون مكثفياً به، أي مستقل^(٤) مع الوصف المذكور كلاماً: ليحترز به عن مثل: أقائم أبواه زيد، فإن الفاعل فيه ليس بمكثفياً به؛ ضرورة التباسه بالضمير المفتقر إلى زيد المعود إليه لكان حسناً.

وعليه فيعرب (زيد) مبتدأ مؤخرأ، و(قائم) خبراً مقدماً، لا مبتدأ و(أبواه) فاعلاً به، ولا يجعل من هذا الباب. وفيه نظر، فليتأمل.

قال ابن قاسم: لو عطف على هذا الوصف بـ(بل) انفصل الضمير، فتقول^(٥): أقائم الزيدان بل قاعدتهما؟ قال^(٦) المازني: وتقول^(٧) أقائم أخواك أم قاعدتهما؟ هذا القياس والوجه، وحكي: أم قاعدان، بالضمير المتصل. [انتهى]^(٨).

وعلى تقدير العطف^(٩) - مع كون الضمير متصلاً - يرد^(١٠) على المصنف إشكال، وذلك أن المعطوف على المبتدأ مبتدأ، ولا خبر هنا، والوصف لم يرفع ما انفصل، وإنما رفع ضميراً متصلاً. بل أقول: ولو رفع منفصلاً - فقلت: أقائم الزيدان أم قاعدتهما؟، وفسر (أغنى) بـ(اكتفي به) - ورد عليه من حيث افتقار مرفوع الوصف إلى غيره، فتأمل.

(١) عن خبره، د.

(٢) سقطت من، ز.

(٣) بفاعل، ز، ظ.

(٤) مستقل، ز، ظ.

(٥) فيقول، ز.

(٦) حال، ز.

(٧) ويقول، د.

(٨) ليست في، د.

(٩) القطف، ز.

(١٠) لا يرد، ز، ظ، وهذا خطأ ظاهر.

«والابتداء كون ذلك» الذي عدم حقيقة أو حكماً عاملاً لفظياً «كذلك» أي مثل ما ذكرناه من كونه مخبراً عنه، أو وصفاً رافعاً لما انفصل وأغنى.

«وهو» أي ^(١) الابتداء «يرفع المبتدأ، والمبتدأ [يرفع] ^(٢) الخبر» وهذا مذهب سيويه.

قال في الكتاب ^(٣): فأما الذي بينى عليه شيء هو هو فإن المبني عليه يرتفع به، كما ارتفع ^(٤) هو بالابتداء، وذلك قولك: / عبدالله منطلق، ارتفع (عبدالله)؛ لأنه ذكر ليبنى عليه (المنطلق)، وارتفع (المنطلق)؛ لأن المبني على المبتدأ بمنزلة. ويقول ^(٥) سيويه قال جمهور ^(٦) [البصريين] ^(٧). «خلافاً لمن رفعها به» أي: رفع المبتدأ والخبر جميعاً بالابتداء، وهو اختيار ابن الحاجب وجماعة من المتأخرين، قالوا: لأن الابتداء يطلب المبتدأ أو الخبر على السواء، فكان عاملاً فيهما. «أو» رفعها «بتجردها للإسناد»، وهو مذهب الجرمي والسيرافي وجماعة من البصريين. والفرق بين الابتداء والتجرد للإسناد [أن التجرد للإسناد] ^(٨) وصف هو التجرد، مقيد بقيد واحد، وهو كونه للإسناد، أي: إسناده إن كان خبراً أو وصفاً رافعاً لمكتفى به، أو الإسناد إليه إن كان مبتدأً غير وصف، وأن الابتداء عبارة عن أوصاف متعددة، وهي المشروحة في الحد المشار إليه ^(٩) بقوله: (كون ذلك كذلك).

«أو رفع بالابتداء المبتدأ ^(١٠) وبهما» جميعاً أي: بالابتداء والمبتدأ «الخبر»، وهو

- (١) أي أي، د.
- (٢) ليست في، م.
- (٣) بنصه ١: ٢٧٨.
- (٤) رتفع، ز.
- (٥) ويقول، ز.
- (٦) الجمهور، د.
- (٧) ليست في، د، البصريين، ز.
- (٨) سقطت من، ز.
- (٩) إليها، ز، ظ.
- (١٠) المبتدأ، ظ.

قول أبي إسحاق الزجاج وأصحابه ونسب إلى المبرد^(١)، ورد بأنه يلزم عليه امتناع تقدم الخبر؛ لأن المعمول لا يتقدم [على عامله]^(٢) إلا حيث يكون العامل متصرفاً، ولا يرد بأنه يلزم اجتماع عاملين على^(٣) معمول واحد؛ لأن العمل عند صاحب هذا القول منسوب لمجموع الأمرين، لا لكل منهما^(٤). «أو قال:» المتبدأ والخبر «ترافعا» فكل منهما عامل في الآخر، وهذا مذهب الكوفيين، والنظر في هذه^(٥) المذاهب توجيهاً أو اعتراضاً^(٦) مما يطول الكلام فيه.

«ولا خبر للوصف المذكور» وكيف يكون له خبر، والخبر إنما هو للمخبر عنه، وهذا ليس بمخبر عنه أصلاً، بل هو مسند كالفعل!! فلا يقال: إن له خبراً «لشدة شبهه بالفعل؛ ولذا»^(٧) المعنى الذي ذكرناه^(٨) من كونه شديد الشبه بالفعل «لا يصغر»، فلا يقال: أضويرب^(٩) الزيدان. «ولا يوصف» فلا يقال: أضارب عاقل الزيدان، ولا أضارب الزيدان عاقل. «ولا يعرف» فلا يقال: القائم^(١٠) الزيدان؟ على أن يكون الزيدان فاعلاً بالوصف.

قال ابن السراج^(١١): لأنه قد يكمل اسماً معرفة، والمعرفة لا تقوم^(١٢) مقام الأفعال. «ولا يثنى ولا يجمع» فلا يقال: أقائمان الزيدان؟ ولا أقائمون الزيدون؟، على أن يكون الزيدان والزيدون فاعلاً.

(١) صرح بذلك في المقتضب ٤ : ١٢٦ .

(٢) سقطت من، ز، ظ .

(٣) في، د .

(٤) أهملت النون في، ز .

(٥) هذ، د .

(٦) عطفت بالواو في، ز، ظ .

(٧) فلذا، د، وكذا، ز .

(٨) ذكره، د .

(٩) اصغيرب، ز .

(١٠) القائم، د .

(١١) أبو بكر محمد بن السري .

(١٢) ثنى حرف المضارعة من فوق ومن تحت في، ظ .

«إلا على لغة: يتعاقبون فيكم ملائكة»^(١) وسيأتي الكلام عليها في الفاعل. قال ابن هشام: ولا يدخل عليه حرف جر، ولهذا رد إعراب الزمخشري^(٢) ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾^(٣) حيث جعله من هذا الباب، [أعني أن]^(٤) يكون خالق مبتدأ وغير الله فاعلاً به، والصواب أنه من باب المبتدأ [وخبره]^(٥) كما أسلفناه.

ولم يتعرض المصنف في هذا الكتاب لحكم الوصف المذكور في حالتي مطابقته للمرفوع في أفراد، نحو: أقاتم زيد؟ وغيره، نحو: أقاتمان أخواك؟، وأقاتمون إخوانك؟، وعدم مطابقته إياه، نحو: أقاتم أخواك؟، فيتعين أن يكون [هذا]^(٦) من هذا الباب في القسم الأخير، ومن باب المبتدأ والخبر في القسم الثاني، وهو المطابقة في غير الأفراد إلا على اللغة المذكورة، فيكون^(٧) - حينئذٍ كالقسم الأول، فيجوز فيه الأمران، وهما: أن يكون الوصف مبتدأً، والمرفوع بعده^(٨) فاعلاً [به]^(٩). وأن يكون الوصف خبراً مقدماً، والمرفوع مبتدأً مؤخرًا، مع أن هذه المسألة مذكورة في المختصرات. «ولا يجري»^(١٠) الوصف المذكور «ذلك المجري باستحسان» من كونه مبتدأً، والمرفوع الواقع بعده فاعلاً مكتملاً به «إلا بعد نفي»^(١١) بـ(ما) و(إن) ونحوهما، كقولك: ما قاتم الزيدان و[إن]^(١٢) ذاهب العمران. «أو استفهام» بالهمزة أو غيرها^(١٣) من أدوات الاستفهام نحو: أقاتم الزيدان؟، وهل معتق عبدك^(١٤) ومن

(١) حديث شريف، خرجناه في ١ : ٧٨.

(٢) في كشافه ٣ : ٥٩٧، ولم يوجب هذا الوجه.

(٣) ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ أَذْكَرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ... يَرْزُقْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَآفَ تُؤْفَكُونَ﴾ ٣ فاطر (٣٥).

(٤) ساقط من، د.

(٥) سقطت من، ز، ظ.

(٦) فتكون، د.

(٧) بعد، د.

(٨) ليست في، ظ.

(٩) أهملت الجيم في، ظ.

(١٠) آخر (نفي) عن (استفهام) الآتي في، م.

(١١) عطفت بالواو في، ز، ظ.

(١٢) عبدك، ز، ظ.

١١٦ ضارب العمران؟ ومتى راجع أخواك؟، وأيان قاعد صاحبك؟، وكيف مقيم ابنك؟،
وكم ماكث صديقك؟، وأيان قادم رفيقك^(١)؟، كذا قال المصنف^(٢) «خلافاً
للأخفش» والكوفيين [في]^(٣) تجويزهم^(٤) رفع الصفة الظاهر بعدها باستحسان،
على أنه فاعل لها من غير اعتماد على النفي أو الاستفهام^(٥)، فيجوزون: قائم^(٦)
الزيدان، كما يجوز: ما قائم الزيدان، وأقائم الزيدان^(٧)؟،

وأشار المصنف بقوله: (باستحسان) إلى أن الوصف قد يجري ذلك المجرى في كونه
مبتدأ رافعاً لما بعده، على أنه فاعل له، وإن [كان]^(٨) لم يعتمد على نفي أو استفهام،
لكن لا باستحسان، ونسب المصنف^(٩) ذلك إلى سيويه، قال: ومن زعم خلاف ذلك
[عليه]^(١٠) فقد قول سيويه ما لم يقل، وجعل من ذلك قول الشاعر^(١١):

خبير بنور هب^(١٢) فلاتك ملغياً مقالة لهبي إذا الطير مرت^(١٣)

وقال الآخر^(١٤):

- (١) أخاك، ز، ظ.
- (٢) في شرح التسهيل ٤٥، ب.
- (٣) ليست في، ظ.
- (٤) وتجويزهم، ظ.
- (٥) عطفت بالواو في، د.
- (٦) أقائم، ظ.
- (٧) الزيدات، ز.
- (٨) سقطت من، ز، ظ.
- (٩) في شرح التسهيل ٤٥: أ- ب.
- (١٠) ليست في، د.
- (١١) بعض الطائيين.
- (١٢) هب، ظ.

(١٣) بنو هب: من بني نصر بن الأزد أو هب بن أحجن بن كعب من الأزد أيضاً، قبيلة معروفة

بالقيافة. شرح التسهيل ٤٥: ب، ٦٧: أ، ابن مالك ١: ١٠٣، ابن الناظم ٤١، ابن عقيل

١: ١٦٩، المقاصد ١: ٥١٨-٥٢٠، التصريح ١: ١٥٧، الأشموني ١: ١٩٢، الهمع ١:

٩٤، الدرر ١: ٧٢.

(١٤) زهير بن مسعود الضبي، ولا أعرف عنه شيئاً.

فخير نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوب قال يالا^(١)
 ووجه الاستدلال بالأول أنه لو جعل (بنو لهب)^(٢) مبتدأً مخبراً عنه بقوله: (خبير)
 لزم عدم المطابقة، فتعين كون^(٣) (خبير) مبتدأً، و (بنو لهب) فاعلاً به.

وأجيب: بأن فعلاً يستوى فيه المفرد وغيره، قال الله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ
 ظَهِيرٌ﴾^(٤)، وقال تعالى: ﴿وَحَسَنَ أَوْلِيَّكَ رَفِيقًا﴾^(٥) وقال تعالى: ﴿خَلَصُوا
 نَجِيًّا﴾^(٦).

ومنه قول الشاعر:^(٧)

حملت أسداً على سود الكلاب فقد^(٨) أضحى شريدهم في البحر ضللاً^(٩)

(١) قبله:

ومن يك بادياً ويكن أخاه أبا الضحاك ينتسج الشمالا
 وبعده:

ولم تثق العواتق من غيور بغيرته وخليـن الحجالا
 الناس: كذا في المراجع، وقال البغدادي: صوابه (البأس). وهو أليق بالمقام. المثوب:
 المستصرخ الذي يردد نداءه. العواتق، جمع عاتق: الفتاة أول ما تدرك وقبل أن تزوج.
 الحجال، جمع حجلة: بيت كالقبة يستر بالثياب ويكون له أزرار كبار. أبو زيد ٢١ - ٢٢،
 الخصائص ١: ٢٧٦، شرح التسهيل ٤٥: ب، الرضي ١: ١١٨، ابن عقيل ١: ١٦٨،
 ١٦٩، المغني ١: ٢٤١، ٢: ٤٩٦، المقاصد ١: ٢٠٥، السيوطي ٢: ٥٥، ٥: ٥٩٦،
 الخزانة ١: ٢٢٨ - ٢٣١، الدرر ١: ١٥٦ - ١٥٧.

(٢) هب، ظ.

(٣) كونه، د.

(٤) ﴿إِنْ تَوْبًا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ
 الْمُؤْمِنِينَ﴾. ٤ التحريم (٦٦).

(٥) ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ
 وَالصَّالِحِينَ﴾. ٦٩ النساء (٤).

(٦) ﴿فَلَمَّا أَسْتَيْسُوا مِنْهُ.. قَالَ كَبِيرُهُمْ أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ آبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُمْ مَوْتِقًا مِنَ اللَّهِ﴾
 ٨٠ يوسف (١٢).

(٧) أبي الصلت، أو أمية بن أبي الصلت، وهو في ديوان الثاني.

(٨) جعلت، ز، ظ.

(٩) ألحقت خطأ بالعجز في، د.

(١٠) من قصيدة مدح فيها سيف بن ذي يزن الحميري وهناه بظفره بالحبشة.

فوضع (شريداً) ^(١) موضع الجمع؛ ولذا قال: (ضلالاً).

ووجه الاستدلال بالثاني [أنه] ^(٢) لوجعل (خير) ^(٣) خبراً مقدماً؛ و(نحن) مبتدأً لزم الفصل بين اسم التفضيل و(من) بمبتدأ، وهو أجنبي منهما، فتعين أن يكون (خير) ^(٤) مبتدأ، و(نحن) فاعلاً به.

وأجيب: بأنا لا نسلم أن (نحن) مبتدأ ولا فاعل، وإنما هو تأكيد للضمير ^(٥) المستكن في (خير) و(خير) [خبر] ^(٦) مبتدأ محذوف، والتقدير: فنحن خير نحن، كما تقول ^(٧): أنت قائم أنت، على ذلك خرجه ابن خروف ^(٧).

وتلخص من [هذا] ^(٨) أن سيبويه والأخفش متفقان على جواز ^(٩): قائم الزيدان،

= أولها:

ليطلب الوتر أمثال ابن ذي يزن في البحر خيم للأعداء أحوالاً
وقبل الشاهد:

لا يضجرون وإن حرت مغامزهم ولا ترى منهم في الطعن ميالا
يرمون عن شدف كأنها غبط في زمخر يعجل المرمي إعجالاً
وبعده:

فاشرب هنيئاً عليك التاج مرتفقاً في رأس غمدان دارا منك محلاً
يروى: (لجج في البحر... كذا في الشجري، ولا يستقيم الوزن بذلك.

(أرسلت أسداً... (في البحر فللاً) (اشرب... (التاج مرتفعاً). لجج: ركب
لج البحر. أحوال، جمع حول: العام. غمدان: قصر كان بصنعاء هدمه عثمان بن عفان -
رضي الله عنه - أمة ٥١ - ٥٢، الشجري ١: ١٦٩ - ١٧٦.

(١) شريدهم، د.

(٢) ليست في، ظ.

(٣) خير، ز.

(٤) خير، ز.

(٥) كررت هذه الكلمة بين الصفحتين في، ظ.

(٦) يقول، ز.

(٧) أبو الحسن علي بن محمد.

(٨) هذه، د، وليس في، ظ.

(٩) أهمنت الزاي في، ز.

والخلاف بينهما إنما هو في الاستحسان، فسيبويه، يقول: ليس بحسن، والأخفش يقول: هو حسن، وكذا^(١) الكوفيون. «وأجري في ذلك» المذكور من كون المرفوع بعد الوصف فاعلاً به. «غير قائم، ونحوه» مثل: غير مضروب. «مجرى [ما^(٢)] قائم» فتقول^(٣): غير قائم الزيدان، وغير مضروب العمران، كما تقول: ما قائم الزيدان، وما مضروب العمران.

وعلى ذلك خرج ابن الشجري^(٤) قول أبي نواس^(٥):

غير مأسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن^(٦)

فجعل (غير)^(٧) مبتدأ لا خبر له، [بل]^(٨) لما أضيف إليه مرفوع يغني عن الخبر، وذلك لأنه في معنى النفي، والوصف بعده مخفوض^(٩) لفظاً، وهو في قوة المرفوع بالابتداء، فكأنه قيل: مأسوف على زمن ينقضي^(١٠) مصاحباً للهم والحزن، فهو نظير:

(١) فكذا، د.

(٢) ليست في، ظ.

(٣) فيقول، ز.

(٤) في أماليه ١: ٣٢ - ٣٣.

(٥) ليس البيت في ديوانه. وهو: أبو علي الحسن ابن هانئ بن عبد الأول الحكمي (١٤٦ -

١٩٨ هـ / ٧٦٣ - ٨١٤ م). كان جده مولى للجراح بن عبدالله الحكمي، فنسب إليه. شاعر

فد متصرف في فنون الشعر وغلب عليه المجون ووصف الخمر، عالم باللغة موصوف

بالفصاحة. في مولده ومتوفاه خلاف. ديوانه مطبوع. ابن قتيبة ٢: ٧٩٦ - ٨٢٦، الوفيات

٢: ٩٥ - ١٠٤، الخزانة ١: ١٦٨.

(٦) بعده:

إنما يرجو الحياة فتى عاش في أمن من المحن

الشجري ١: ٣٢ - ٣٣، شرح التسهيل ٤٥: ب، الرضي ١: ٨٧، ٢: ٣٣١، ابن عقيل

١: ١٦٥ - ١٦٧، المغني ١: ١٧١ - ١٧٢، ٢: ٧٥٣، المقاصد ١: ٥١٣ - ٥١٦، الأشموني

١: ١٩١، الهمع ١: ٩٤، الخزانة ١: ١٦٧ - ١٦٨، ٤: ١٧١، شواهد ابن عقيل ٢٨،

٢٩، الدرر ١: ٧٢.

(٧) غيرا، ظ.

(٨) ليست في، ظ.

(٩) مخفوض، ظ.

(١٠) ييقضى، ظ.

ما مضروب الزيدان^(١)، والنائب عن الفاعل الظرف، وجزم المصنف^(٢) بتخرجه على هذا الوجه تبعاً لابن الشجري، وجوز ابن الحاجب ذلك وزاد وجهاً ثانياً^(٣) اختاره^(٤) هو وجزم به ابن جني^(٥)، وهو أن يكون (غير) خبراً مقدماً، والأصل: زمن ينقضي^(٦) بالهم والحزن غير مأسوف عليه، ثم قدمت (غير) وما بعدها، ثم حذف (زمن) دون صفته^(٧)، فعاد الضمير المجرور بـ(على) على غير مذكور، فأتى^(٨) بالاسم الظاهر مكانه. وفيه حذف الموصوف مع أن الصفة غير مفردة^(٩)، وهو جائز في الشعر. وخرجه ابن الخباز^(١٠) على أن يكون (غير) خبر [مبتدأ]^(١١) محذوف ١١٧ و(مأسوف) مصدرأ جاء على / مفعول، كالمعسور والميسور، والمراد به اسم الفاعل، والمعنى [انا]^(١٢) غير آسف على زمن هذه صفته. وهو ظاهر التعسف.

«ويحذف الخبر» وهو ما أسند إلى المبتدأ حذفاً «جوازاً» أي جائزاً، فهو مصدر بمعنى الفاعل، كـ(زيد عدل) «لقريئة»^(١٣) كقولك: زيد، لمن قال: أفي الدار أحد؟ والتقدير: زيد فيها.

(١) الزمان، ز.

(٢) في شرح التسهيل ٤٥: ب.

(٣) ثالثاً، د، ولم يسبق إلا وجه واحد.

(٤) اخباره، ز.

(٥) (وجزم به ابن جني) كذا في أصول التحقيق، وفي هذا نظر؛ لأن ابن جني سابق على ابن الحاجب، وكلامه صريح في أن هذا الوجه زاده ابن الحاجب.

(٦) ينقضي، د.

(٧) صفة، د.

(٨) وأتى، ز، ظ.

(٩) أي ليست جملة، ولا شبه جملة، وهو شرط لحذف الموصوف مع كونه بعض اسم متقدم مجرور بمن أو في.

(١٠) أبو علي أحمد بن الحسين.

(١١) ليست في أصول التحقيق، والكلام محتاج إليها.

(١٢) ليست في، د.

(١٣) بقريئة، ز، ظ.

قال المصنف في الشرح^(١) : ومنه الخبر بعد إذا الفجائية، نحو: خرجت فإذا السبع، يجوز حذفه لكن قليلاً^(٢) ؛ ولذلك لم يرد في القرآن مبتدأ بعد (إذا) إلا وخبره ثابت^(٣). هذا كلامه، وهو مبني على أن إذا الفجائية حرف، وأما على مذهب المبرد القائل بأنها ظرف مكان فلا^(٤) يقدر محذوف، بل تجعل هي الخبر، والتقدير: فبالمكان^(٥) السبع.

قال الرضي^(٦) : وما ذهب إليه لا يطرد في جميع مواضع إذا المفاجأة؛ إذ لا معنى لقولك: (فبالمكان السبع بالباب)، في تأويل قولهم: خرجت فإذا السبع بالباب.

وأما على مذهب الزجاج^(٧) القائل: بأن إذا المفاجأة ظرف زمان، فيجوز أن تكون^(٨) - في قولهم: فإذا السبع - خبراً عما بعدها بتقدير مضاف، أي فإذا حصول السبع، أي ففي ذلك الوقت حصوله^(٩) ؛ لأن ظرف الزمان لا يكون خبراً عن الجثة، كما سيجيء.

ويجوز أن [يكون]^(١٠) الخبر محذوفاً، و(إذا) ظرف لذلك الخبر غير ساد مسده، أي ففي ذلك الوقت السبع بالباب، فحذف (بالباب)، لدلالة قرينة (خرجت) عليه.

ويجوز أن يكون ظرف الزمان مضافاً إلى الجملة الاسمية، وعامله محذوف، على ما قال ابن الحاجب^(١١)، أي: ففاجأت وقت وجود السبع بالباب.

(١) على التسهيل ٤٥ : ب.

(٢) قليل، د.

(٣) ومن ذلك: ﴿فَالْقَنَاهَا فِإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾ ٢٠ طه (٢٠) ﴿فَالْقَى عَصَاهُ فِإِذَا هِيَ تُعْبَانٌ مُّبِينٌ وَزَعَّ يَدَهُ فِإِذَا هِيَ بِيضَاءٌ لِلنَّظِيرِينَ﴾ ٣٢، ٣٣ الشعراء (٢٦).

(٤) فإنه لا، ز، ظ.

(٥) فيها لمكان، ز، ظ.

(٦) في شرح الكافية ١ : ١٠٣.

(٧) أبي إسحاق إبراهيم بن السري.

(٨) يكون، د، ز والتأنيث واجب.

(٩) حصول السبع، د.

(١٠) ليست في، ظ.

(١١) أبو عمرو عثمان بن عمر.

لكن يلزم هذا إخراج (إذا) عن الظرفية؛ ضرورة أنه - حينئذ - مفعول [به] ^(١) لـ (فاجأت)، ولا داعي إلى ذلك، فإن (إذا) الظرفية ^(٢) غير متصرفة على الصحيح. فإن قلت: فما هذه الفاء الداخلة على إذا المفاجأة؟. قلت: نقل عن الزيادي ^(٣) أنه جواب ^(٤) شرط مقدر. قال الرضوي ^(٥): ولعله أراد أنها ^(٦) فاء السببية التي المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها، أي مفاجأة ^(٧) السبع لازمة للخروج. وقال المازني ^(٨): هي زائدة، ويرده امتناع حذفها. وقال أبو بكر مبرمان ^(٩): هي للعطف حملاً على المعنى، أي خرجت ففاجأت كذا وهو قريب.

وكان اللائق بالمصنف تقديم قوله: (لقرينة) على قوله: (جوازاً)؛ ليكون ذلك متناولاً لصورتي الحذف الجائز والواجب «و» حذفاً «وجوباً» أي واجباً «بعد (لولا) الامتناعية» نحو: لولا زيد لهلك عمرو، وهذا تفريع على أن الاسم الواقع بعد لولا غير مرفوع بها، وهو مذهب الجمهور، وسيأتي الخلاف فيه، قالوا: ولا يجوز أن يكون جواب (لولا) خبره؛ لخلوه عن الفائدة ^(١٠) في الأغلب، فخره محذوف وجوباً؛ للحصول

(١) سقطت من، ز، ظ.

(٢) الظرفية، ز.

(٣) أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان.

(٤) إنها، ز، ظ.

(٥) في شرح الكافية ١: ١٠٤.

(٦) بها، د.

(٧) مفاجات، ز، ظ.

(٨) أبو عثمان بكر من محمد.

(٩) ابن مبرمان، ز، ظ. وهذا خطأ، وهو أبو بكر محمد مبرمان بن علي بن إسماعيل العسكري

(... - ٣٤٥هـ / ... - ٩٥٦م) أخذ عن المبرد والزجاج وعنه الفارسي والسيرافي، عالم بالنحو

ضنين به، من مصنفاته: شرح كتاب سيويه (لم يتم)، شرح شواهد، النحو المجموع على

العلل، صفة شكر المنعم. معجم الأدباء ١٨: ٢٥٤ - ٢٥٧، القطبي ٣: ١٨٩ - ١٩٠،

البيعية ١: ١٧٥.

(١٠) العايد، د، ز.

شرطي وجوب الحذف:

أحدهما القرينة الدالة على الخبر المعين، وهي لفظة (لولا)؛ إذ هي موضوعة لتدل على انتفاء الملزوم، فـ(لولا) دالة على أن خبر المبتدأ الذي بعدها (موجود)، لا (قائم)، ولا (قاعد)، ولا غير ذلك.

والثاني اللفظ الساد مسد الخبر، وهو جواب (لولا).

وأشار المصنف بقوله: «غالباً» إلى صورتين مغلوبتين^(١) بالنسبة إلى ما تقدم^(٢):

إحداهما - أن يراد بخبر المبتدأ الواقع [بعد (لولا) كون]^(٣) مقيد لا دليل عليه عند الحذف فيتعين ذكره، نحو: لولا زيد سالمنا ما سلم، ومنه قوله ﷺ: (لولا قومك حديثو عهد بكفر لأست البيت على قواعد إبراهيم)^(٤).

الثانية - أن يراد به كون مقيد يقوم عليه دليل / عند الحذف، فيجوز لك فيه - ١١٨ حينئذ - الإثبات، نحو: لولا أنصار زيد حموه لم ينج، [والحذف نحو: لولا أنصار زيد لم ينج]^(٥)؛ لوجود الدال على هذا الخبر الخاص.

قال المصنف^(٦) - بعد ذكر هذا التفصيل -: وما ذهبت إليه هو مذهب الرماني^(٧)

(١) معلومتين، د.

(٢) يقد، ز.

(٣) ساقط من، ز.

(٤) بهذا النص استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ٤٥: ب إلا أن فيه: (... حديث

عهدهم...)، واستشهد به ابن هشام في أوضح المسالك ١: ١٥٦، وفي المغني ٢: ٦٦٩،

٦٧٠، إلا أن في الثاني: (... حديثو عهد بالإسلام...). ولم أجد هذه الرواية التي

يستشهد بها النحويون في ما وقفت عليه من كتب الحديث، والحديث مروى عن عائشة -

رضي الله عنها - بألفاظ مختلفة، ومن ذلك: «يا عائشة لولا قومك حديث عهدهم بكفر

لنقضت الكعبة فجعلت لها بابين باب يدخل الناس وباب يخرجون». راجع البخاري ١:

٣١، ٢: ١٢٢، ١٢٣، ٤: ١١٦، ٦: ١٧، ١٨، ٩: ٧٠، مسلم ٢: ح ١٣٣٣، وشواهد

التوضيح ص ٦٥.

(٥) ساقط من، ز.

(٦) في شرح التسهيل ٤٥: ب.

(٧) أبي الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله (٢٩٦ - ٣٨٤ هـ / ٩٠٨ - ٩٩٤ م).

والشلوبين، والذي عليه الجمهور أن الخبر بعد (لولا) لا يكون^(١) إلا كونا مطلقاً، فيجب^(٢) حذفه دائماً، ومن ثم لحنوا المعري^(٣) في قوله:

يذيب الرعب منه كل غضب فلولا الغمد^(٤) يمسكه لسالا^(٥)
 وخرجه بعضهم على أن (يمسكه) حال^(٦) من الضمير المستكن في الخبر، أي فلولا
 الغمد^(٧) موجود في حال كونه يمسكه.

ورد بأن الأخفش نقل أن العرب لا يأتون بالحال بعد الاسم الواقع بعد (لولا) كما
 لا يأتون بالخبر.

= يعرف أيضاً بـ (الوراق) و(الإخشيدي) عالم بالعربية والأدب، معتزلي المذهب. أخذ عن:
 الزجاج وابن السراج وابن دريد صنف كثيراً، من ذلك: معاني الحروف - ط، شرح سيبويه،
 شرح أصول ابن السراج. معجم الأدباء ١٤: ٧٢ - ٧٨، القفطي ٢: ٢٩٤، الوفيات ٣:
 ٢٩٩، البغية ٢: ١٨٠.

(١) تكون، ز.

(٢) يجب، د.

(٣) العدى، ز، وهو تصحيف ظاهر، وهو أبو العلاء أحمد بن عبدالله.

(٤) العمدة، ظ.

(٥) من قصيدة مطلعها:

أعن وخذ القلاص كشفت حالاً؟ ومن عند الظلام طلبت مالاً؟
 وقبل الشاهد:

ودبت فوقه حمر المنايا ولكن بعدما مسخت نمالا
 وبعده:

ومن يك ذا خليل غير سيف يصادف في مودته اختلالاً
 والضائر في الشاهد وما قبله عائدة على (النصل) في قوله:

مقيم النصل في طرفي نقيض يكون تباين منه اشتكالا
 وخذ: نوع من السير سريع - القلاص، جمع قلوص: الفتى من الإبل. العضب: السيف
 القاطع الغمد: جراب السيف. شروح سقط الزند ١: ٢٥ - ١١٣، المقرب ١: ٨٤، شرح
 التسهيل ٤٥: ب، ابن الناظم ٤٩، ابن عقيل ١: ٢١٧، المغني ١: ٢١٥، الهمع ١:
 ١٠٤، شواهد ابن عقيل ٤١، الدرر ١: ٧٧.

(٦) حالاً، د.

(٧) العمدة، د، ظ.

نعم يحتمل تقدير (يمسك) بدل^(١) اشتغال على أن الأصل: أن يمسكه، ثم حذفت (أن) وارتفع الفعل؛ أو تقدير (يمسكه) جملة معترضة.

فإن قلت: ما فائدة إتيان المصنف بقيد (الامتناعية) في قوله: ([بعد^(٢)] لولا الامتناعية)؟.

قلت: بيان المحل الذي يقع فيه المبتدأ المذكور، ولم يقصد به الاحتراز، فإن (لولا) التي يقع بعدها المبتدأ لا تكون إلا امتناعية، وهي الداخلة على اسمية ففعلية^(٣)، لربط^(٤) امتناع الثانية بوجود الأولى. «و» يحذف الخبر أيضاً وجوباً «في قسم صريح» نحو: لعمرك لأفعلن، فإن صراحة (لعمرك) في القسم^(٥)، وتعيينه له دال على الخبر المحذوف، أي لعمرك ما أقسم به، وجواب القسم ساد مسد الخبر المحذوف.

والعمر [والعمر]^(٦) بمعنى، ولا يستعمل مع اللام إلا المفتوح؛ لأن القسم موضع التخفيف؛ لكثرة استعماله.

واحتراز المصنف بقوله: (صريح) من نحو: (عهد الله)، فلا يجب حذف خبره، بل يجوز إثباته، فتقول^(٧): عليّ عهد الله لأفعلن؛ وذلك لأنه لا يشعر بالقسم حتى تذكر^(٨) المقسم عليه، بخلاف [نحو]^(٢) لعمرك، وأيمن الله، وأمانة الله، مما هو صريح في القسم.

«وبعد واو المصاحبة الصريحة» قال ابن قاسم: نحو كل رجل وضيعته، أي مقرونان، والخبر محذوف؛ لدلالة الواو وما بعدها على المصحوية، وكان الحذف

(١) يدل، ظ.

(٢) ليست في، ظ.

(٣) فعلية، د.

(٤) يربط، د.

(٥) المقسم، ز.

(٦) ليست في، ز.

(٧) فيقول، د، ز.

(٨) يذكر، د.

واجباً؛ لقيام الواو مقام (مع).

قلت: هذا مشكل^(١)، فإن الخبر ليس (مع) حتى إذا قامت الواو مقامه وسدت مسده يكون الحذف واجباً، وإنما الخبر هو قولنا: (مقرونان) الذي قدره بعد المعطوف والمعطوف عليه، وليس ثم شيء سد^(٢) مسده، فلو^(٣) قيل: التقدير (كل رجل [مقرون]^(٤) وضعته، أي [هو]^(٤) مقرون بضيعته وضعته مقرونة به، كما تقول: زيد قائم وعمرو، ثم حذف (مقرون) وأقيم المعطوف مقامه، لبقى البحث في حذف خبر المعطوف وجوباً من غير ساد مسده.

قال الرضي^(٥): ويجوز أن يقال عند ذلك [إن]^(٦) المعطوف أجري مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره، قال: هذا والظاهر أن حذف الخبر في مثله غالب لا واجب. «و» يحذف الخبر أيضاً وجوباً «قبل حال إن كان المبتدأ أو معموله مصدراً عاملاً في مفسر صاحبها، أو مؤولاً بذلك» فهذه ثلاث صور يجب فيها حذف الخبر قبل الحال:

الصورة الأولى: أن يكون المبتدأ مصدراً عاملاً في مفسر صاحب الحال، نحو: ضربني زيدا قائماً، وأصل التركيب: - على ما اختاره المصنف، كما ستعرفه - ضربني زيدا^(٧) ضربه قائماً، ف(ضربي) مبتدأ، وهو مصدر عامل في (زيداً)^(٨) و(زيداً) هذا مفسر لصاحب الحال من قولنا: ضربه قائماً، فإن (قائماً) حال من الضمير الذي اتصل / بالخبر، وهو ضربه، ومفسر هذا الضمير هو (زيد)، كما قلناه.

(١) أحملت الشين في . ظ .

(٢) يسد، د .

(٣) ولو، ز، ظ .

(٤) ليست في . ظ .

(٥) في شرح الكافية ١ : ١٠٨ .

(٦) ليست في . ز .

(٧) ضربته، ظ .

(٨) زيد، ظ .

الصورة الثانية : أن يكون معمول المبتدأ مصدراً عاملاً في مفسر صاحب الحال كما مر، نحو: أكثر شربي السويق ملتوتا، والتقدير: أكثر شربي السويق شربه ملتوتا، فالمبتدأ - وهو أكثر - له معمول هو المصدر المضاف هو إليه، وهو الشرب، والشرب عامل في السويق الذي هو مفسر لصاحب الحال الذي هو الضمير المضاف إليه من قولنا: شربه.

الصورة الثالثة: أن يكون معمول المبتدأ ليس مصدراً صريحاً، وإنما هو مؤول بالمصدر نحو: أخطب ما يكون الأمير قائماً، والتقدير: أخطب أكوان الأمير كونه قائماً، فالمبتدأ - وهو أخطب - له معمول هو (ما يكون)، وهو ليس بمصدر صريح، لكنه مؤول بالمصدر وهو الكون، وإنما قدرناه بالأكوان؛ لأجل إضافة أفعال التفضيل ضرورة أنه بعض ما يضاف إليه، فلا بد من تعدده، ثم هذا المصدر مضاف عند السبك إلى معمول الفعل، فنقول^(١): أكوان الأمير، فإذا^(٢) هو مؤول بمصدر عامل في الأمير الذي هو مفسر لصاحب الحال الذي هو الضمير المضاف إليه من قولنا: (كونه قائماً).

فالخبر^(٣) في الصور الثلاث محذوف وجوباً؛ لاجتماع شرطي وجوب الحذف: وهما وجود القرينة، ووجود اللفظ الساد مسد الخبر وهو الحال. «والخبر الذي سدت مسده مصدر مضاف إلى صاحبها» كما قدرناه في الصور الثلاث. «لا زمان مضاف إلى فعله» أي إلى فعل صاحب الحال، فالتقدير: ضربي زيدا إذا كان قائماً، [وأكثر شربي^(٤) السويق إذا كان ملتوتا، وأخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً]^(٥)، هذا إن أريد الاستقبال، وإن أريد المضي فيقدر^(٦) (إذ)، والخبر في الحقيقة هو ما يتعلق به الظرف من الاستقرار، وهذا مذهب الجمهور، لكن المصنف خالفهم وقال بالقول

(١) فتقول، ز، ظ.

(٢) فإذا، د، فإذا، ز.

(٣) والخبر، ز، ظ.

(٤) شربي، ظ.

(٥) ما بين المركنين ليس في، د.

(٦) فتقدر، ظ.

الأول. «وفاقاً للأخفش»^(١) لقلّة الحذف على تقدير كونه مصدراً مع صحة المعنى؛ لأنه لم يحذف منه إلا خبر مضاف إلى مفرد مع ذلك المفرد.

ومذهب الجمهور يقتضي حذف الخبر، وهو متعلق الظرف ثم ناب عنه وهو (إذا) أو (إذ) مع فعل وفاعل.

فإن قلت: ويلزم على مذهب الأخفش حذف المصدر وإبقاء معموله، وهو محذور كما نص عليه سيبويه.

قلت: المسألة خلافية، وسيأتي الكلام عليها في موضعها إن شاء الله تعالى.

ثم اعلم أن (كان) المقدرة عند الجمهور في التركيب المذكور تامة؛ [ولذا جعلوا المنصوب بعدها حالاً، وليست ناقصة]^(٢)، ولذا لم يجعلوا المنصوب بعدها خبراً لها، وإنما فعلوا ذلك؛ لأن مثل هذا المنصوب - أي الذي يجيء بعد المصدر المضبوط بالضابط المذكور - لا يكون إلا نكرة، فلو كان خبراً لـ (كان)^(٣) لجاز تعريفه.

«ورفعها خبراً» أي رفع الصفة التي كانت حالاً على أن تجعل خبراً للمبتدأ «بعد (أفعل)» حالة كونه «مضافاً إلى (ما) موصولة بـ (كان) أو (يكون) جائز» نحو: أخطب ما كان أو ما يكون^(٤) الأمير قائم، هذا عند الأخفش والمبرد^(٥)، ومنعه سيبويه، واختار المصنف القول بالجواز، لأنك جعلت ذلك الكون أخطب مجازاً، فـ [جاز]^(٦) جعله قائماً أيضاً^(٦) على جهة المجاز، ولا^(٧) يجوز مثل ذلك في مصدر صريح، فلا تقول^(٨): ضربني زيداً قائم، إذ لا مجاز في أول الكلام، ولا شك أن المجاز يؤنس بالمجاز.

(١) الأوسط أبو الحسن سعيد بن مسعدة.

(٢) ليس في، د.

(٣) خبر كان، ز، ظ.

(٤) يكون أو ما كان، د.

(٥) محمد بن يزيد.

(٦) أيضاً قائماً، د.

(٧) فلا، د.

(٨) يقول، ز.

وأنت خير بما في قول المصنف : (مضافاً إلى ما) من المسامحة ، ولا ينجيه منها قوله :
(موصولة بكان أو يكون) فتأمله .

«وفعل ذلك» أي مطلق الرفع «بعد مصدر صريح دون ضرورة ممنوع»
/ وقد، أسلفنا وجهه .

١٢٠

وإنما قلنا^(١) : مطلق الرفع ؛ لأن كلام المصنف في الشرح^(٢) يقتضيه ، فإنه قال :
وأشرت بقولي (دون ضرورة) إلى أنه إن اقتضت الضرورة^(٣) رفعه رفع^(٤) ، ولكن
لا يجعل خبراً^(٥) عن (ضربي) ، بل يجعل خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : ضربي زيداً
وهو قائم ، والجملة حال سد^(٦) مسد الخبر . بهذا وجهه ، فحينئذ لا يكون قوله : (وفعل
ذلك) مقصوراً به الإشارة إلى رفعه خبراً للمبتدأ المنطوق به في التركيب المذكور ، بل
الإشارة إلى مطلق الرفع فقط .

«وليس التالي (لولا)^(٨) مرفوعاً بها^(٩)» كما ذهب إليه القراء محتجاً بأنها مختصة

(١) قلت : د .

(٢) على التسهيل ٤٧ : أ ، وقد نقله الشارح بالمعنى - عفا الله عنه - ومن المفيد أن ثبت هنا نص
ابن مالك ، قال : (وقولي وفعل ذلك بعد مصدر صريح دون ضرورة ممنوع . أشرت به إلى نحو
قول القائل : ضربي زيداً قائم ، على تقدير : وهو قائم ، فحقه أن يمنع مطلقاً ؛ لأنه شبيه
بقولك : جاء زيد راكب ، على تقدير وهو راكب ، لكن الضرورة أباحت حذف المبتدأ المقرون
بالفاء في جواب الشرط ، وهو أضعف ، فإجازة حذف مبتدأ مقرون بواو الحال أولى ، ومثال
حذف المبتدأ مقروناً بالفاء قول الشاعر :

بني ثعل لا تنكعوا العنز شربها بني ثعل من ينكع العنز ظالم
أراد : فهو ظالم .

(٣) الضرورة ، ظ .

(٤) رفع ذلك ، ز ، ظ ولا معنى للزيادة .

(٥) خبر ، د .

(٦) تسد ، ز ، ظ .

(٧) تكون ، ز .

(٨) الولا ، ز ، ظ .

(٩) مرفوع ، ظ .

بالأسماء، فعملت^(١) كسائر العوامل . ، «ولا بفعل مضمرة» وهو رأي الكسائي كما في قوله^(٢) : لولا^(٣) ذات سوار لطمتني^(٤) .

قال الرضي^(٥) : وهو قريب من وجه، وذلك أن الظاهر فيها^(٦) أنها (لو) التي يقصد بها امتناع الأول لامتناع الثاني - كما يجيء في حروف الشرط - دخلت على (لا) وكانت لازمة للفعل؛ لكونها حرف شرط، فتبقى^(٧) - مع دخولها على (لا) - على ذلك الاقتضاء^(٨) ، ومعناها^(٩) مع (لا) أيضاً - باق على ما كان، كما يبقى مع غير (لا) من حروف النفي، فمعنى لولا عليّ هلك عمر^(١٠) : لو لم يوجد عليّ هلك عمر^(١١) ، فينتفي الأول - أي انتفاء وجود عليّ - لانتهاء هلاك عمر، وانتفاء الانتفاء ثبوت، فمن ثم كانت [لولا]^(١٢) مفيدة ثبوت الأول^(١٣) ، وانتفاء الثاني، كإفادة (لو) في قولك : لو لم تأتني^(١٤) شمتك^(١٥) .

لكن منع البصريين^(١٦) من هذا التقدير، وحملهم على أن قالوا: (لولا) كلمة

(١) فعلت عملها، د.

(٢) حاتم الطائي .

(٣) لو، د، ز، وهذا هو المحفوظ، والاستشهاد يقتضي ما أثبتنا، ولكن معنى المثل ياباه .

(٤) المثل في الميداني ٢ : ١٢٢ - ١٢٣ وفصل المقال ٣٨١ والرضي ١ : ١٠٤ .

(٥) في شرح الكافية ١ : ١٠٤ ، وكلامه عن : لو .

(٦) منها، د .

(٧) فيبقى، ز، ظ .

(٨) الاقتصاد، د، الاقتصار، ز، ظ، والصحيح ما أثبتته .

(٩) معناها، ز .

(١٠) عمرو، ظ .

(١١) هلك، د .

(١٢) سقطت من، د .

(١٣) الأولى، د .

(١٤) تأتي، ظ .

(١٥) سبتك، د .

(١٦) البصريون، د، وهو خطأ؛ لأنه مفعول مقدم .

بنفسها، وليست (لو) الداخلة على (لا) أن^(١) الفعل بعد (لو) إذا أضمر وجوباً فلا بد من الإتيان بمفسر كما في: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾^(٢)، وليس بعد (لولا) مفسر، وأيضاً^(٣) لفظ (لا) لا يدخل على الماضي - في غير الدعاء وجواب القسم . . . إلا مكرراً في الأغلب، ولا تكرير بعد (لولا)، فمن ثم قال البصريون: الاسم المرفوع^(٤) بعده مبتدأ.

«خلافاً للكوفيين» وليسوا جميعاً قائلين بأن التالي (لولا)^(٥) مرفوع^(٦) [بها، وإنما يقول بذلك بعضهم، ولا كلهم قائلين^(٧) بأن تالي (لولا) مرفوع^(٨) [بفعل مضمر، وإنما يقول بذلك بعضهم، [والمصنف] ^(٩) أجمل كما رأيت.

فإن قلت: إنما فعل ذلك؛ لأنه ذكر أمرين لا يقول بهما قائل^(١٠) واحد، ثم ذكر أن الكوفيين خالفوا في ذينك الأمرين، ومعلوم أنهم لم يخالفوا من حيث إن كلهم يقول^(١١) بهذا وذاك^(١٢) جميعاً، بل لم يخالفوا إلا من حيث إن بعضهم يقول بهذا، وبعضهم يقول بهذا.

قلت: من الجائز أن يخالفوا من حيث إن كلهم يجوز كلاً من الأمرين على التخيير،

(١) لأن، د، وليس بصحيح، والمصدر المؤول فاعل (منع).

(٢) ﴿... فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ ابْنِغَهُ مَأْمَنَهُ، ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ٦ التوبة (٩).

(٣) المفسرة أيضاً، ز.

(٤) مرفوع، ظ.

(٥) للولا، د، ز.

(٦) مرفوع بعده، ولا معنى للزيادة.

(٧) معطوف على خبر ليس.

(٨) ساقط، ظ.

(٩) ليست في، ظ.

(١٠) قاتل، ز.

(١١) يقولون، ظ.

(١٢) وذلك، د.

بمعنى ^(١) أن لك أن تقول ^(٢) بهذا ^(٣) ، [ولك أن تقول ^(٢) بهذا] ^(٤) ، فليس في نسبة الخلاف إلى جميعهم ما يشعر بانقسامهم إلى فرقتين ، كل فرقة تقول ^(٢) بأمر من ذينك الأمرين ، والله أعلم .

«ولا يغني فاعل المصدر المذكور» نحو: ضربي زيداً قائماً . «عن تقدير الخبر إغناء المرفوع بالوصف المذكور» نحو: أقاتم الزيدان؟ فهذا على تقدير الإغناء مبتدأ لا خبر له ؛ لكونه بمعنى الفعل . أي أضرب زيداً قائماً ، كما أن الوصف المذكور مبتدأ لا خبر له ، لكونه بمعنى الفعل ، أي يقوم الزيدان ، وهذا مذهب ابن درستويه ^(٥) .

«ولا الواو» أي ولا تغني الواو في قولهم : (كل رجل وضيعته) عن تقدير خبر ، بحيث يكون هذا كلاماً تاماً والمبتدأ [فيه] ^(٦) لا خبر له ؛ لاستغنائه بالواو المذكورة عن تقدير خبر ، وهذا مذهب ابن خروف ^(٧) ، واختاره ابن عصفور ^(٨) في شرح الإيضاح ، ونسبه ابن الخباز ^(٩) إلى الكوفيين . «والحال» أي ولا تغني ^(١٠) الحال أيضاً في مسألة : ضربي زيداً قائماً ، عن تقدير الخبر تشبيهاً بالظرف ، إذ التركيب المذكور في معنى قولك : ضربي زيداً في حال قيامه ، وهذا مذهب ابن كيسان ^(١١) / وقول المصنف : «المشار إليهما» صفة للواو والحال وقوله : «خلافاً لزاعمي ذلك» راجع إلى المسائل الثلاث ، فقد عرفت المخالفين في ذلك بأعيانهم .

(١) وبمعنى ، ز .

(٢) أهمل حرف المضارعة في ، د .

(٣) لهذا ، ز ، ظ .

(٤) لهذا ، ز ، والجملة ساقطة من ، ظ .

(٥) أبي محمد عبدالله بن جعفر .

(٦) ليست في ، ز .

(٧) أبي الحسن علي بن محمد .

(٨) أبو الحسن علي بن مؤمن .

(٩) أبو عبدالله أحمد بن الحسين .

(١٠) يغني ، د .

(١١) أبي الحسن محمد بن أحمد .

وترك المصنف قولاً آخر شديد الشهرة عن الكوفيين، وهو أن الخبر - في قولك :
ضربي زيداً قائماً - [مقدر بعد (قائماً)]^(١)، وتقديره ثابت أو حاصل، ويجعلون (قائماً)
حالاً^(٢) من (زيد) والعامل فيه المصدر، واشتهر بين العلماء تقرير فسادها بما نقوله^(٣) :
وهو أن الكل متفقون على أن معنى ضربي زيداً قائماً: ما أضرب، أو ما ضربت زيداً
إلا قائماً، وهذا^(٤) المعنى المتفق عليه لا يستفاد إلا من تقدير البصريين والأخفش بناء
على أن المصدر المبتدأ أضيف، فيعم كاسم الجنس الذي يقع على القليل والكثير بلفظ
واحد إذا أضيف، كقولنا: ماء البحر طهور، فإنه يعم، فإذا وقع اسم الجنس -
وهو المصدر المذكور عند البصريين - عاماً غير مقيد بالحال؛ إذ الحال من تمام الخبر،
ثم أخبر عنه بحصوله في حال القيام، فيبقى المصدر المذكور على عمومته، فيكون
المعنى: كل ضرب مني^(٥) واقع على زيد حاصل في حال القيام، وهذا المعنى مطابق
للمعنى المتفق عليه، أعني ما أضرب أو ما ضربت زيداً إلا قائماً، وأما عند الكوفيين
فالمبتدأ عندهم مقيد بالحال المخصص له، فيكون المعنى: ضربي زيداً المختص^(٦)
بحال القيام حاصل، وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه؛ لأنه لا يمتنع من حصول
الضرب المقيد بالقيام حصول الضرب المقيد بالعود في وقت آخر، فليس في تقديرهم
إذن معنى الحصر المتفق عليه، وكذا نقول^(٧) :- أيضاً^(٨) في قولهم: أكثر شربي السويق
ملتوتا - إذا جعلنا (ملتوتا) [حالاً]^(٩) من تنمة الشرب صار المعنى الإخبار عن أكثر
شرب [السويق]^(١٠). الملتوت بأنه حاصل، فيجوز على هذا أن يكون أكثر شرب السويق

(١) ليست في، ز.

(٢) حال، د.

(٣) نقول، ظ.

(٤) وهذا، ز.

(٥) واقع مني واقع، ظ.

(٦) المخصص، د.

(٧) أعجم حرف المضارعة بنقطتين من فوقه ومن تحته في، د، يقول، ز.

(٨) بعضهم أيضاً، د.

(٩) سقطت من، ز، ظ.

(١٠) ليست في، ز.

غير ملتوت، إذ لم يخبر إلا عن أكثر شرب سويق ملتوت بالحصول، وذلك لا يمنع حصول شرب سويق غير ملتوت أضعافه، ويوضحه أنا^(١) لو قدرنا أنه شرب سويقاً ملتوتاً عشر مرات، وسويقاً غير ملتوت ألف مرة، فأراد أن يخبر عن تسعة من الأول بالحصول لقال^(٢): أكثر شربي السويق ملتوتاً حاصل، وعلى المذهب^(٣) المختار يكون أكثر الشرب للسويق غير مقيد باللت قد أخبر^(٤) بحصوله حالة كون السويق ملتوتاً، فلو قدرت أكثرية أخرى باعتبار عدم اللت لكان مناقضاً، وهذا إنما يستفاد من مذهب البصريين كما قررناه.

«ولا يمتنع وقوع الحال المذكورة فعلاً، خلافاً للفراء»^(٥) فيما حكى عنه، وأجاز ذلك الأخفش والكسائي وهشام، واختاره المصنف^(٦) مستدلاً بقول الشاعر^(٧):

ورأى عيني الفتى أباكاً^(٨) يعطي الجزيل^(٩) فعليك ذاكاً^(١٠)
ويقول^(١١) الآخر^(١٢):

(١) أنه، د.

(٢) يقال، د.

(٣) هذا المذهب، ظ.

(٤) هذا خبر (يكون).

(٥) أبي زكريا يحيى بن زياد.

(٦) في شرح التسهيل ٤٧: ب.

(٧) رؤبة بن العجاج، وليس في أصل الديوان.

(٨) إياك، ز.

(٩) الجميل، د.

(١٠) يروي: (... الفتى أخاكاً) ضمه جامع الديوان إلى ما نسب إلى رؤبة، ووضعه بعد قوله:

تقول بنتي: قد أنى إناكا ياأبتسا علك أو عساكـا
وليس بينهما صلة، فهو صنيع عجيب.

رؤبة ١٨١، سيويه ١: ٩٨، شرح التسهيل ٤٧: ب، ١٥٧ أ، ابن الناظم ٥٠، المقاصد

١: ٥٧٢، الأشموني ١: ٢٢٠، الهمع ١: ١٠٧، ٢: ٩٣، الدرر ١: ٧٧، ٢: ١٢٤.

(١١) ويقول، ز.

(١٢) الأعشى: ميمون بن قيس.

عهدي بها في الحي قد سربلت^(١) بيضاء مثل المهرة الضامر^(٢)

«ولا جملة اسمية بلا واو، وفاقاً للكسائي»، ونقل الجواز أيضاً عن البصريين، فتقول^(٣): ضربى زيدا أبوه^(٤) قائم، كما في قولهم: كلمته فوه إلى فيي.

واقضى ظاهر كلام المصنف أن كونها بالواو جائز عند الجميع^(٥)، ونقل في الشرح^(٦) عن ابن كيسان^(٧) أنه قال: مسرتك^(٨) أخاك وهو قائم، جائز في كل قول، وليس كذلك، بل إجازته محكية عن الكسائي والفراء، ومنعه محكي عن الأخفش وسيبويه، ومن ثم قال بعضهم: - في مسألة الاسمية / المجردة عن الواو - مذهب سيبويه يقتضي المنع؛ لأن كون الاسمية بالواو هو الأصل، وكونها بدون الواو ثان عن كونها بالواو، فإذا امتنع الأصل فالفرع أولى.

١٢٢

قلت: لا نسلم أن كون الاسمية بالواو هو الأصل، بل الأصل - في ربطها بذي الحال - الضمير؛ وذلك لأنها في المعنى حكم على صاحبها بالخبر، ووصف له

(١) تسربلت، ز، ظ.

(٢) من قصيدة هجا فيها علقمة بن علاثة ومدح عامر بن الطفيل في المنافرة التي جرت بينهما. ومطلعها:

شأقتك من قتلة أطلافاً بالشط فالوتر إلى حاجر
وقبل الشاهد:

ليست بسوداء ولا عنقاص داكرة تدنو إلى الداكر
عبهرة الخلق بلاخية تشوبه بالخلق الطاهر
وبعده:

قد نهى الثدي على صدرها في مشرق ذي صبح نائر
رواية الديوان: (هيفاء مثل...).

عنقاص: قليلة الحياة. عبهرة: الرقيقة البشرة. بلاخية: الطويلة. الأعشى ٩٢ - ٩٦،

الشجري ٢: ١٠٥، ابن يعيش ٥: ١٠١، ٦: ٨٣، الهمع ١: ١٠٧، الدرر ١: ٧٧.

(٣) فيقول، ز.

(٤) هو، د.

(٥) الجمع.

(٦) على التسهيل ٤٧: ب قال: (ومما حكى ابن كيسان: مسرتك أخاك قائماً أبوه. ثم قال: فإن قلت مسرتك أخاك قائماً أبوه، أو مسرتك أخاك هو قائم، جازت المسألتان عند الكسائي وحده، فإن جئت بالواو قبل (هو) جازت المسألة في كل الأقوال).

كالنعت، وكل منهما يقتصر في ربطه على الضمير، [فكذا ينبغي أيضاً أن يكون ما في معنهما، وما يدل عليه أيضاً^(١)] [الاقتصار]^(٢) [على الضمير]^(٣) في الحال المفردة، فيكون الأصل في ربطها^(٤) الضمير، لا الواو، وما يدل لوقوع الحال المذكورة جملة اسمية بالواو قوله^(٥) - ﷺ - : «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد»^(٦)، وقال الشاعر^(٧):

خير اقترابي^(٨) من المولى حليف رضى وشر بعدي عنه وهو غضبان^(٩)

«ويجوز إتياع المصدر المذكور، وفاقاً له» أي للكسائي^(١٠) «أيضاً» أجاز ضربي زيداً الشديد قائماً، وشربي السوق كله ملتوتاً، ولم يذكر المصنف عليه شاهداً، ومنعه غيره لغلبة معنى الفعل عليه، لا سيما ولم يسمع الإتياع بالاستقراء^(١١).

«ويحذف المبتدأ [أيضاً جوازاً]^(١٢) لقريئة» نحو: ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ﴾

(١) ما بين المركبين ساقط من، د.

(٢) سقطت من، ز.

(٣) وفي، د.

(٤) رابطها، د، ز.

(٥) وقوله، ز.

(٦) استشهد، به ابن مالك في شرح التسهيل ٤٦ : أ، وأخرجه مسلم ١ : ح ٤٨٢ عن أبي هريرة

- رضي الله عنه - بهذا اللفظ، في آخره: (. . . فأكثرُوا الدعاء). وأخرجه أبو داود ١ : ح

٨٣٨، والنسائي ١ : ٢٢٦ .

(٧) لا يعرف.

(٨) اقتراني، ظ.

(٩) لم أقف له على مزيد. شرح التسهيل ٤٦ : أ، المقاصد ١ : ٥٧٩ - ٥٨٠، الأشموني ١ :

٢١٩، الجمع : ١ : ١٠٧، الدرر ١ : ٧٧ - ٧٨.

(١٠) الكسائي، د.

(١١) مع الاستقراء، ز، ظ.

(١٢) جواز، ز، وما بين المعقوفين ساقط من، د.

وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلِيَّهَا^(١)، أي فصلاحه لنفسه وإساءته عليها^(٢)، ومنه:
قال لي كيف أنت؟ قلت: عليل^(٣)

وكان الأحسن تقديم قوله: (لقريته) لما أسلفناه في حذف الخبر.

ولم يتعرض المصنف لما إذا دار الأمر بين أن يكون المحذوف مبتدأ أو خبراً، ما الأحسن فيه؟.

فقليل: الأحسن حذف الخبر؛ لأن الحذف تصرف واتساع، والأحق بذلك الخبر، فإنه يقع^(٤) مفرداً وجامداً ومشتقاً وجملة اسمية وفعلية وظرفية، وأيضاً فالحذف بالأعجاز أليق منه بالصدور.

وقيل: الأحسن حذف المبتدأ؛ لأن الخبر محط الفائدة. «ووجوباً كالمخبر^(٥) عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح» نحو: الحمد لله الحميد. «أو ذم» نحو: أعوذ بالله من إبليس اللعين. «أو ترحم» نحو: مررت بزيد المسكين.

قال أبو علي^(٦): إذا ذكرت صفات للمدح أو للذم^(٧)، وخولف في بعضها فقد خولف للافتتان^(٨)، ويسمى ذلك قطعاً، وللتنبية على شدة هذا الاتصال يلتزمون حذف الفعل أو المبتدأ في النصب أو الرفع؛ ليكون ذلك في صورة متعلق من متعلقات ما قبله.

(١) ... وَمَا رَبُّكَ بِظَلَمٍ لِلْعَبِيدِ ﴿٤٦﴾ فصلت (٤١)، ... ثُمَّ إِلَى رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ ﴿١٥﴾ الجاثية (٤٥).

(٢) عليه، ز.

(٣) عجزه: (سهر دائم وحزن طويل)، لم يسموا قائله ولا ذكروا له سابقاً ولا لاحقاً، وأكثر من يستشهد به علماء البلاغة، حيث حذف المسند إليه للعلم به من السؤال، والتقدير: أنا عليل. العباسي ١: ٣٦، ٩٥، شروح التلخيص ١: ٢٧٧ المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٣١٧ هـ.

(٤) تقع، ظ.

(٥) كالمخير، ز.

(٦) الفارسي.

(٧) الذم، ز، ظ.

(٨) للافتتان، ز.

وقال المصنف^(١) : إنما التزموا في هذه النعوت المقطوعة حذف الفعل ؛ إشعاراً بأنه لإنشاء المدح والذم والترحم ، كما فعلوا في النداء ، إذ لو أظهروا^(٢) لأوهم الإخبار ، ثم [قال]^(٣) : التزموا^(٤) في الرفع حذف المبتدأ ؛ ليجري الوجهان على سنن واحد .

وكلام ابن قاسم يقتضي أن المصنف ذكر في المتن وجوهاً آخر يجب فيها حذف المبتدأ .

منها : أن يخبر عنه بمصدر هو بدل من اللفظ بفعله نحو : سمع وطاعة وعليه بيت الكتاب^(٥) :

فقلت حنان ما أتى بك ها هنا؟ أذو نسب أم أنت بالحي عارف^(٦) ؟

(١) في شرح التسهيل ٤٧ أ ، وفي نقله تصرف ؛ لذلك أستحسن نقل كلام المصنف فيما يأتي : (وأما الحذف الواجب ، فكحذف المبتدأ المخبر عنه بنعت مقطوع ؛ لتعين النعوت بدونه ؛ لكونه لمجرد مدح ، كقولهم : الحمد لله الحميد ، وصلى الله على محمد سيد المرسلين ، أو لمجرد ذم كقولك : أعوذ بالله من إبليس عدو المؤمنين أو لمجرد الترحم كقولك : مررت بغلامك المسكين .

فهذه ونحوها من النعوت المقطوعة للاستغناء عنها بحصول التعيين بدونها . لك فيها النصب بفعل ملتزم إضماره ، والرفع بمقتضى الخبرية لمبتدأ لا يجوز إظهاره ، وذلك أنهم قصدوا إنشاء المدح فجعلوا إضمار الناصب أمانة على ذلك ، كما فعلوا في النداء ؛ إذ لو أظهر الناصب لخفي معنى الإنشاء ، وتوهم كونه خبراً مستأنف المعنى ، فلما التزم الإضمار في النصب التزم أيضاً في الرفع ليجري الوجهان على سنن واحد) .

(٢) اطهروا ، ز .

(٣) سقطت من ، ز ، ظ .

(٤) التزم ، ز .

(٥) كتاب سيويه .

(٦) من أبيات قالها منذر بن درهم الكلبي ، ولم أعرف عنه شيئاً ، وأولها :

سقى روضة المشرقي عنا وأهلها ركام سرى من آخر الليل رادف
وقبل الشاهد :

وأحدث عهد من أمينة نظرة على جانب العلياء إذ أنا واقف
وبعده :

فقلت لها : ذو حاجة ومسلم فصم علينا المنازق المتضاييف

يروى : (تقول . . .) .

ومنها: أن يخبر عنه بمخصوص في باب (نعم)، تقول: نعم الرجل زيد^(١)، وبشئ الرجل عمرو، فحيث جعل المخصوص خبر مبتدأ وجب حذف ذلك المبتدأ، وسيأتي الكلام على ذلك في محله.

ومنها: أن يخبر عنه بصريح القسم، نحو: في ذمتي^(٢) لأفعلن [كذا]^(٣)، أي في ذمتي ميثاق أو يمين أو عهد، كما عكسوا في نحو: لعمر ك لأفعلن، ذكر المسألة أبو علي الفارسي، ومن شواهد هذا الاستعمال قوله^(٤):

تساور^(٥) سوارا^(٦) إلى المجد والعللا وفي ذمتي لئن فعلت ليفعلا^(٧)

== روضة المثري: موضع لعله مضاف إلى صاحبه، ومثري: اسم مفعول من: ثرى الله القوم، أي أكثرهم. حنان: أصله مصدر أتحنن، ثم حذف الفعل ورفع المصدر خيراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: أمري حنان. صم: سد. المتضايغ: المجتمع. سيويه ١: ١٦١، ١٧٥، المقتضب ٣: ٢٢٥، الكشف ٣: ٨، ابن يعيش ١: ١١٨، معجم البلدان ٣: ٩٤، ٩٥، شرح التسهيل ٤٧: ب، ابن الناظم ٤٨، الرضي ١: ١٢٦، المقاصد ١: ٥٣٩ - ٥٤٠، التصريح ١: ١٧٧، الأشموني ١: ٢٢١، الهمع ١: ١٨٩، الخزانة ١: ٢٧٧ - ٢٧٨، الدرر ١: ١٦٣.

(١) ريد، ظ.

(٢) دمتي، ظ.

(٣) ليست في، د.

(٤) ليلي الأخيلىة.

(٥) تسور، د، ز، ظ، وهو خطأ ظاهر.

(٦) سوار، د.

(٧) من أبيات أجابت فيها النابغة الجعدي، وكان هجاءها، لأنها فضلت عليه سوار بن أوفى القشيري. وقبله:

أنابغ لم تنبغ ولم تك أولاً وكنت صنياً بين صدين مجهلا
أعيرتني داء بأمك مثله وأي جواد لا يقال له هلا!!

تنبغ: تظهر، عينه مفتوحة في الماضي مثثة في المضارع. صنياً: مصغر صنو، وهو الحسي، أو شق بين جبلين. صدين، مثنى صد، وهو الجبل، يجوز ضم الصاد وفتحها. تساوره: تغالبه في الارتفاع والعلو. ليلي ١٠٢ - ١٠٣، سيويه ٢: ١٥١، المقتضب ٣: ١١، ابن قتيبة ١: ٤٤٨ - ٤٤٩، الأغاني ٥: ١٧، شرح التسهيل ٤٨: أ، ابن الناظم ٤٨، المقاصد ١: ٥٦٩ - ٥٧١، الخزانة ٣: ٣٣.

١٢٣ / ولم تحضرنى نسخة ثانية من التسهيل أحرر منه هذا المحل، ولم أجد هذا الكلام في المتن الذي بين يدي الآن، ولعلي أحرره بعد ذلك عند التمكن من مراجعة نسخ المتن إن شاء الله تعالى^(١).

(١) هذه المسائل الثلاث التي أشار إليها الشارح موجودة في (م)، وها هي ذي: (أو بمصدر بدل من اللفظ بفعله، أو بمخصوص في باب «نعم» أو بصريح في القسم). (انتهى ص ٤٥ - ٤٦) وليست هذه المسائل في المتن الذي شرح عليه ابن مالك، ولكنه تكلم عليها في الشرح، وإتماماً للفائدة رأيت أن أنقل ما كتبه هناك، وما توفيقى إلا بالله: (ومن التزام حذف المبتدأ أن يحذف؛ لكون خبره مصدراً جيء به بدلاً من اللفظ بفعله، كقول الشاعر:

فقال حنان ما أتى بك هاهنا أذو نسب أم أنت بالحي عارف
ومنه قولهم: سمع وطاعة، أي: أمرى حنان، وأمرى سمع وطاعة، والأصل في هذا النوع النصب، لأنه مصدر جيء به بدلاً من اللفظ بفعله، فالتزم إضمار ناصبه؛ لئلا يجتمع بدل ومبدل منه في غير إتياع، ثم حمل المرفوع على المنصوب في التزام إضمار الرفع الذي هو المبتدأ.

قال سيبويه: وسمعت من يوتق بعربيته يقال: - له - كيف أصبحت؟. فقال: حمد لله وثناء عليه، أي أمرى حمد لله، وأنشد قول الآخر:

صبر جميل فكلانا مبتلى
ثم قال سيبويه والذي يرفع عليه (حنان) و(صبر) وما أشبه ذلك لا يستعمل إظهاره كترك إظهار ما نصب به، قال: ومثله قول بعض العرب: من أنت زيد؟ أي: من أنت كلامك زيد، فتركوا إظهار الرفع كترك إظهار الناصب. هذا نصه.

ومن الملتزم حذفه المخبر عنه بممدوح (نعم) ومذموم (بئس) إذا جعل خبري مبتدأين، فإن للقائل: نعم الرجل زيد، أن يجعل (زيداً) خبر مبتدأ محذوف، وأن يجعله مبتدأ مخبراً عنه بـ(نعم) وفاعلها. فعلى القول بأنه خبر يكون ما هو له خبر واجب الحذف.

ومن المبتدأ الملتزم حذفه قول العرب: في ذمتي لأفعلن، يريدون: في ذمتي ميثاق أو عهد أو يمين، فاقصروا في هذا القسم على خبر المبتدأ، والتزموا حذف المبتدأ، كما فعلوا عكس ذلك في قولهم: لعمرك لأفعلن، ذكر هذه المسألة أبو علي رحمه الله، ومن شواهد هذا الاستعمال قول الشاعر:

(تساور سواراً إلى المجد والعلا وفي ذمتي لئن فعلت ليفعلا)
(شرح التسهيل ٤٧: ب - ٤٨: أ).

«وإن ولي معطوفاً» بالواو دون غيرها من حروف العطف «على مبتدأ»^(١)
 فعل^(٢) «وكذا وصف «لأحدهما واقع على الآخر» أو على ما لا بسه نحو: عبدالله
 والريح يباريها، ونحو: زيد والمنية شارب بعقارها»^(٣) «صحت المسألة» عند
 البصريين على إضمار الخبر وسد الحال مسده، أي يجريان يباريها، وعند الكوفيين حملاً
 على المعنى، أي يتباريان، فيكون (يباريها) في موضع رفع. «خلافاً لمن منع» المسألة
 ووجهه أن (يباريها) خبر عن أحدهما، فيلزم بقاء الآخر بلا خبر، لا يصح ما حمله
 البصريون عليه؛ لأن الجملة حينئذ حال من ضمير يجريان، فإذا أولت الحال
 بالوصف كان التقدير مبارياها، وذلك لا يكون حالاً من ضمير يجريان، ولا يطرد ما
 حمله الكوفيون [عليه]^(٤) في [نحو]^(٥) قولك: زيد والمنية شارب بعقارها، فالمنع متجه
 كذا قيل.

قلت: والذي يظهر لي صحة قول الكوفيين، وما ذكر من عدم اطراده ليس
 بصحيح؛ إذ يمكن تأويل مثل: زيد والمنية [شارب بعقارها]^(٥)، [بقولك]^(٤) زيد
 والمنية ملتبسان، وهذا لا يعوزك^(٦) في مكان أصلاً والله أعلم.

وإنما قال المصنف: (معطوفاً)؛ لأن المسألة لو كانت بغير عاطف نحو: عبدالله
 الريح يباريها، صحت إجماعاً.

وفاته التنبيه^(٧) على ثلاثة أمور:

أحدها - كون العطف بالواو، إذ لو قيل: زيد فالريح يباريها، أو ثم الريح يباريها
 لم يجز^(٨) قولاً واحداً.

(١) المتبدأ، ز، ظ.

(٢) افعل، ز.

(٣) بصقارها، د.

(٤) ليست، في، د.

(٥) ليس في، ظ.

(٦) يعورك، د، يعورك، ظ.

(٧) التنبيه، ز.

(٨) تجز، د.

الثاني - كون الواقع بعد المعطوف على المتبدأ وصفاً أيضاً، فإنه من صور المسألة؛ إذ لو قلت: زيد والريح مباريها^(١) جاز عند من يجيز: زيد والريح يباريها.

الثالث - كون ذلك الفعل أو الوصف واقعاً على ملابس^(٢) الآخر أيضاً، إذ لو^(٣) قلت: زيد والريح يباري^(٤) سرعتها كان ذلك من وجوه المسألة التي يطرقها الخلاف، وقد استدل ابن الانباري^(٥) على صحة مثل هذا التركيب بقول الشاعر^(٦):
واعلم بأنك والمنية شارب بعقارها^(٧)

وهو^(٨) مما يدل على ما قلناه، وإن كان المصنف^(٩) قدح فيه باحتمال كون الواو بمعنى (مع).

وكان ينبغي أن يذكر الخلاف بين المصححين لهذه المسألة في الوجه الذي صحت عليه ما هو؟

«وقد يغني مضاف إليه المتبدأ عن معطوف، فيطابقهما الخبر» نحو:
راكب الناقة طليحان، والأصل: ركب الناقة وهي طليحان، فحذف المعطوف لوضوح المعنى، وقيل: إنما ذلك على حذف مضاف إلى الخبر، أي أحد طليحين، وهذا لا يتأتى إذا قيل: غلام زيد ضربتهما، ويتأتى التأويل الأول فكان أولى لعمومه؛ فلذلك عول عليه المصنف.

(١) مبارها، د.

(٢) ما لابس، د.

(٣) أضافلو، ز، ظ.

(٤) يباري يباري، د.

(٥) أبو بكر، كذا قيده ابن مالك في شرح التسهيل ٤٨: أ، وهو محمد ابن القاسم.

(٦) لم أقف على اسمه.

(٧) لم أقف له على سابق ولا لاحق. شرح التسهيل ٤٨: أ، الهمع ١: ١٠٨، يس ١: ١٨١ -

١٨٢، الدرر ١: ٧٨.

(٨) وهما، د.

(٩) لم يقل هذا في شرح التسهيل ٤٨: أ، حيث أورد البيت السابق.

وفي المحكم^(١) : الطلاحة الإعياء من السفر... ومن كلامهم : راكب الناقة طليحان أي والناقة، فحذف العاطف والمعطوف، كما قال الله تعالى : ﴿فَأَنْفَجَرْتُمْ﴾^(٢).

«والأصل تعريف المبتدأ» الذي هو اسم محكوم عليه؛ لأن أصل المسند إليه أن يكون معلوماً، وأما الوصف الراجع لمكتفى به فذاك لا ينفك عن كونه نكرة. «وتنكير الخبر» قال الرضي^(٣) : لأنه مسند فشابه الفعل، والفعل حال^(٤) من التعريف والتنكير؛ إذ هما من عوارض الاسم، ولا يصح تجريد^(٥) الاسم عنهما، فجردناه مما يطرأ ويحتاج إلى العلامة، وهو التعريف وبقيناه / على الأصل، فكان ١٢٤ نكرة.

وإنما كان الأصل في الإسناد الفعل دون الاسم؛ لأن الاسم يصلح لكونه (مسنداً ومسنداً إليه، والفعل مختص بكونه)^(٦) مسنداً لا غير، فصار الإسناد لازماً له دون الاسم.

قال^(٧) : وأما قول النحاة (أصل الخبر التنكير؛ لأن المسند ينبغي أن يكون مجهولاً)، فليس بشيء؛ لأن المسند ينبغي أن يكون معلوماً كالمسند إليه، وإنما الذي ينبغي أن يكون مجهولاً هو انتساب [ذلك المسند إلى المسند إليه، فالمجهول في قولك : زيد أخوك، هو انتساب]^(٨) أخوة^(٩) المخاطب إلى زيد، وإسنادها^(١٠) إليه لا نفس أخوته.

(١) ٣ : ١٧٦ - ١٧٧، وقد أسقط موضع النقط كلاماً طويلاً يتعلق بتفسير المادة، ثم لخص الباقي.

(٢) ﴿وَإِذِ اسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَا عَشَرَ عَيْنًا قَدَعِلَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرِبَهُمْ...﴾ ٦٠ البقرة (٢).

(٣) في شرح الكافية ١ : ١٠٨ - ١٠٩.

(٤) حال، د.

(٥) تجريد، ز.

(٦) ما بين الهلالين مكرر في، ز.

(٧) الرضي في شرح الكافية ١ : ١٠٩، والكلام السابق له.

(٨) ما بين الحاصرتين ليس في، ز.

(٩) أهملت التاء في، د.

(١٠) وإسنادها، ز، ظ.

«وقد يعرفان» نحو: ﴿اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ﴾^(١). «وينكران» نحو: أفضل من زيد أفضل من عمرو. «بشرط الفائدة» قيد راجع إلى التعريف والتنكير.

قال المصنف^(٢): ونبهت بذلك على أن حصول شرط الفائدة شرط في صحة الخبرية، معرفتين كانا أو نكرتين أو مختلفين^(٣).

ووقع لابن الحاجب - في شرح المفصل وغيره - أن الخبر يجب أن يكون نكرة، وأنتك إذا قلت: زيد القائم، فليس (القائم) بخبر على الحقيقة^(٤)، وأن الخبر مقدر بقولك: محكوم عليه بالقائم.

«وحصولها» أي الفائدة «في الغالب عند تنكير المبتدأ» لا في غير الغالب، فإنه لا مانع من صحة قول من خرقت له عادة: - فرأى أو سمع شيئاً من الخوارق - شجرة سجدت، أو حصاة^(٥) سبحت^(٦). «بأن يكون» المبتدأ، وهذا^(٧) ظرف^(٨) مستقر خبر عن المبتدأ المتقدم، أي حصول الفائدة في الغالب عند تنكير الخبر ثابت بأن يكون المبتدأ «وصفاً» نحو: ضعيف عاذ^(٩) بقرملة^(١٠)، أي إنسان ضعيف التجأ إلى مثله. والقرملة شجرة ضعيفة.

وقد يقال: إنما المبتدأ في التحقيق المحذوف، وهو موصوف، فهو من القسم الذي يأتي.

(١) ﴿... وَقُلْ ءَامَنْتُ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِن كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ . لَنَا أَعْمَلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَلُكُمْ﴾ ١٥ الشورى (٤٢).

(٢) في شرح التسهيل ٤٨: أ، وليس بالنص.

(٣) مختلفتين، د، وعبارة المصنف: (أو معرفة ونكرة).

(٤) هو الخبر في الحقيقة، د.

(٥) وحصاة، ظ.

(٦) عطفت بالواو في، د.

(٧) وهو، ظ.

(٨) ظرف، د.

(٩) عاد، ز.

(١٠) الرواية: (ذليل عاذ بقرملة). الميداني ١: ٢٩٠، الصحاح ٥: ١٨٠١.

«أو موصوفاً بظاهر» نحو: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾^(١). «أو مقدر» نحو: السمن منوان بدرهم، التقدير: منوان منه، ف(منوان) مبتدأ، و(منه) المقدر وصفه^(٢)، و(بدرهم) خبره، وهذه الجملة خبر المبتدأ الأول، وهو السمن.

«أو عاملاً» قال ابن هشام^(٣): إمارفعاً نحو: قائم الزيدان، عند من أجازته، أو نصبا نحو: (وأمر^(٤) بمعروف صدقة)^(٥)، وأفضل منك جاني، إذ الظرف منصوب المحل بالمصدر أو الوصف، أو جراً نحو: غلام امرأة^(٦) جاني، و(خمس صلوات كتبهن الله)^(٧)

(١) ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ تُؤْمِنَ ۖ وَلَآئِمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ ۚ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ۗ وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا ۚ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ۗ﴾ ٢٢١ البقرة (٢).

(٢) أمر، ز، ظ.

(٣) في المغني ٢: ٥٢٠ - ٥٣١.

(٤) أمر، ز، ظ.

(٥) بعض من حديث شريف عن أبي ذر رضي الله عنه أخرجه مسلم ٢: ح ١٠٠٦، وأحمد، ٥:

١٦٧ قاله رسول الله - عليه الصلاة والسلام - لقوم قالوا له: (ذهب أهل الدثور

بالأجور...)، وفي الحديث: (... إن لكم بكل تسيحة صدقة...)، وفي آخره:

(... ونهي عن منكر صدقة). وفي هذه الجملة شاهد للقاعدة، وعندهما: (وأمر بمعروف)،

لكن عند مسلم: (... بالمعروف...). والحديث في جامع الأصول ١٠: ح ٧٢٩١،

وشرح التسهيل ٤٨: أ.

(٦) امرء، ز.

(٧) بعض من حديث شريف عن عبادة بن الصامت - رضي الله عنه - أخرجه في الموطأ ١:

١٤٥، والنسائي ١: ٢٣٠، وأبو داود ٢: ح ١٣٧٣، وفي الموطأ: (... كتبهن الله - عز

وجل - ...)، وعند الثلاثة: (... على العباد...)، وأخرجه البيهقي ١: ٣٦١ كرواية

الموطأ، لكن فيه: (... على عباده...). وأخرجه أبو داود ١: ح ٣٩٨، ولفظه (خمس

صلوات افترضهن الله - عز وجل - ...)، وليس فيه: (على العباد)، وأخرجه ابن ماجه ١: ح

١٤٠١، ولفظه: (خمس صلوات افترضهن الله على عباده...). والشاهد متحقق في هذه

الروايات، وجاء بلفظ آخر لا شاهد فيه عن طلحة بن عبيد الله في البخاري ١: ١٤، ٣:

٢٢، ٦: ١٥٦، ٩: ٢٠، ومسلم ١: ح ١١، والموطأ ١: ١٨٨، ١٨٩، والنسائي ١:

٢٢٦، ٢٢٧، والبيهقي ١: ٣٦١.

قال: وشرط هذا أن يكون المضاف إليه نكرة كما مثلنا، أو معرفة [والمضاف] ^(١) مما لا يتعرف بالإضافة نحو: مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود، وأما ما عدا ذلك فإن المضاف فيه معرفة.

قلت: وهو منتقد من وجهين:

الأول: أن (قائم الزيدان) ليس مما نحن فيه؛ لأن الكلام في أحد قسمي المبتدأ، وهو المحكوم عليه؛ لأن هذا القسم هو الذي يقول ^(٢) النحاة فيه ^(٣): لا بد أن يكون معرفة أو نكرة قريبة من المعرفة بما ^(٤) حصل لها من التخصيص؛ ليكون المحكوم عليه معيناً.

وأما القسم الثاني من قسمي المبتدأ - وهو الوصف الراجع لمكتفى به - فيجب كونه نكرة، ولا يعرف كما سبق، فلا حاجة إلى الاعتذار عن الإتيان به نكرة بأنه مخصص ^(٥) فعلم أنه لا مدخل له فيما نحن بصدده.

الثاني: أن قوله: (وشرط هذا أن يكون المضاف إليه نكرة . . .) إلى آخره ^(٦) [أمر] ^(٧) لا حاجة إليه، فإن المسألة مفروضة فيما إذا كان المبتدأ نكرة، فنحن في غنية ^(٨) عن التنبيه على هذا الشرط.

«أو معطوفاً» نحو: زيد ورجل ^(٩) عندي، ومثل له في الشرح ^(١٠) بقوله ^(١١):

(١) ساقط من، ز، ظ.

(٢) تقول، ز.

(٣) فيه النحاة، د.

(٤) لما، د.

(٥) يخصص، ز، ظ.

(٦) الخ، د.

(٧) ليست في، د.

(٨) عنيته، د.

(٩) ورجل، ظ.

(١٠) على التسهيل ٤٨: أ.

(١١) لم يسموه.

عندي اصطبار، وشكوى عند قاتلتي
فهل بأعجب^(١) من هذا امرؤ^(٢) سمعا^(٣) !!

١٢٥ / واعترضه ابن هشام^(٤) باحتمال كون الواو للحال، وهو مسوغ، وإن سلم العطف فثم صفة مقدرة يقتضيها^(٥) المقام، أي: وشكوى^(٦) عظيمة.

قال: على أنا لا نحتاج إلى شيء من هذا كله، فإن الخبر هنا ظرف مختص وهذا بمجرد^(٧) مسوغ. وكأنه^(٨) توهم أن التسويغ مشروط بتقدمه على النكرة، وقد أسلفنا أن التقديم إنما كان لدفع توهم الصفة، وإنما لم يجب هنا، لحصول الاختصاص بدونه، وهو ما قدمناه من الصفة المقدرة الوقوع^(٩) بعد واو الحال، فلذلك جاز تأخير^(١٠) الظرف، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾^(١١).

قال: ولا يجوز^(١٢) أن تكون الواو للعطف، ويكون العطف هو المسوغ لأن المعطوف في البيت جملة لا مفرد نكرة، ولو جعلت الواو عاطفة لاسم وظرف على مثلثيها؛ ليكون من عطف المفردات، لزم العطف على معمولي عاملين؛ إذ الاصطبار معمول للابتداء، والظرف معمول للاستقرار، ولا يندفع هذا بأن يقدر لكل من الطرفين استقرار، ويجعل^(١٣) التعاطف بين الاستقرارين، لا بين الطرفين^(١٤)؛ لأن الاستقرار

(١) ياعجب، ز.

(٢) امرأ، د.

(٣) الشاهد في المغني ٢: ٥٢١ - ٥٢٢، السيوطي ٢: ٨٦٣.

(٤) في المغني ٢: ٥٢١ - ٥٢٢.

(٥) يقضيها، د، يقبضها، ز.

(٦) وسكوى، ظ.

(٧) بمجرد، ظ.

(٨) فكأنه، د.

(٩) عطفت بالواو في، د، و(بأو) في، ظ.

(١٠) تأخر، د.

(١١) ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا... ثُمَّ أَنْتُمْ تَمَرُّونَ﴾ ٢ الأنعام (٦).

(١٢) يجوز، د.

(١٣) ويحمل، د.

(١٤) الطرفين، د.

[الأول^(١)] خبر، وهو معمول للمبتدأ نفسه كما هو مختار المصنف، فيرجع الأمر إلى العطف على معمولي عاملين.

«أو معطوفاً عليه» نحو: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾^(٢)، أي أمثل، وبعضهم يقول: العطف مسوغ على شريطة أن يكون المعطوف أو المعطوف عليه مما يصح الابتداء به. كما مثلنا، وكثير منهم أطلق العطف وأهمل الشرط كما فعل المصنف.

«أو مقصوداً به العموم» قال ابن قاسم: وهو على ضربين: عموم شمول نحو: كل يموت. وعموم بدل نحو: ثمرة خير من جرادة.

قلت: ظاهر كلام ابن الحاجب في الأمالي أن العموم - في: ثمرة خير من جرادة - استغراقي لا بدلي، وذلك أن قال:

الظاهر أنه غير مختص بثمرة متميزة، فكان فيه معنى العموم، كما في: لا رجل أفضل منك، وذلك بمعنى كونه غير مختص من وجهين^(٣):

أحدهما: أنه لما فضل واحد من جنس على واحد من جنس علم أنه لا خصوصية لمفرد منه على مفرد؛ لأنه قد يفهم أن الأفضلية إنما وقعت باعتبار كونه من ذلك القبيل، والمفضولية إنما وقعت^(٤) لكون الآخر من القبيل الآخر، وإذا كان كذلك فلا خصوصية لمفرد على مفرد.

والثاني: أن في معنى التمرية ما يشعر بالترتيب على الجرادية باعتبار كونه تمراً وجراداً^(٥) من غير خصوصية لمفرد دون مفرد، وإذا لم يكن^(٦) ثم خصوصية لمفرد منه متميز حصل الشيع، بخلاف ما إذا حكمت بحكم من الأحكام مختص، فإن المفهوم منه الحكم على واحد متخصص، كقولك: رجل في الدار؛ فلذلك امتنع؛ لأنه لا

(١) ليس في، ظ.

(٢) ... فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرَ فَلْيَتَوَكَّدْ قَوْلًا اللَّهُ لَكَ خَيْرًا اللَّهُمَّ ﴿٢١﴾ محمد (٤٧).

(٣) جرت باللام في، د.

(٤) وقت، ظ.

(٥) وجراد، د.

(٦) تكن، د.

يستقيم فيه كل رجل وجوداً فضلاً عن الدلالة؛ ولو استقام وجوداً فليس فيه قرينة تشعر^(١) بقصد الدلالة عليه، إذ لا مفاضلة بين جنسين، وليس في معنى الرجولية ما يقتضي أن يكون في الدار كما في المثال المتقدم، بل القرينة [فيه]^(٢) بعكسه؛ لأنه إنما استقام الحكم عليه بأنه في الدار لكونه متخصصاً^(٣) نعم لو قلت: رجل خير من زيد، فهذا يتجاوز به الطرفان^(٤)؛ لأن الحكم عليه بالأفضلية يشعر بأنه في معنى الرجولية كما في الأول في أحد وجهيه^(٥)، وتخصيصه بالأفضلية على زيد يشعر بأنه^(٦) متخصص^(٧) كما في الحكم عليه بأنه في الدار، فيحتاج^(٨) إلى السماع، والظاهر منعه؛ لأنه إنما ثبت التعميم في الموضع^(٩) الذي لا يختص فيه الخبر بوجه، فلا ينبغي أن يحمل^(١٠) عليه ما يصح أن يكون فيه نوع تخصيص؛ لفقدان معنى مناسب في الأصل المتفق عليه. إلى هنا كلامه رحمه الله [تعالى]^(١١).

«أو» بأن يكون مقصوداً^(١٢) / به «الإبهام» نحو: ما أحسن زيدا، بهذا مثل له ١٢٦ المصنف^(١٣)، وجعل غيره مسوغ الابتداء بـ(ما)^(١٤) معنى^(١٥) التعجب. «أو» بأن

- (١) يشعر، د.
- (٢) سقطت من، ز، ظ.
- (٣) مختصاً، ظ.
- (٤) الطرفان، ز، ظ.
- (٥) وجهه، د.
- (٦) بكونه، د.
- (٧) متخصصاً، د، ز.
- (٨) فيحتاج، ز.
- (٩) الوضع، ز.
- (١٠) أهمل حرف المضارعة في، ز.
- (١١) سقطت من، ز، ظ.
- (١٢) أهملت القاف في، ظ.
- (١٣) في شرح التسهيل ٤٨ : ب.
- (١٤) أهملت الباء في، د.
- (١٥) في معنى، ظ.

يكون «تالي الاستفهام» نحو: ﴿أَيْلَهُ مَعَ اللَّهِ﴾^(١) ونحو: هل رجل في الدار؟. «أو» تالي «نفي» نحو: ما رجل في الدار، ولا يخفى أن النكرة هنا واقعة في سياق النفي، والمقصود^(٢) بها العموم، فقد دخل ذلك في قول المصنف^(٣): (أو مقصوداً به العموم). «أو» تالي «لولا» كقول الشاعر^(٤):

لولا اصطبار لأودى كل ذي مقة لما^(٥) استقلت مطاياهن للظعن^(٦)
«أو» تالي «واو الحال» كقوله^(٧):

سرينا ونجم [قد]^(٨) أضاء فمذ بدا محياك أخفى ضوءه كل شارق^(٩)
والشرط إنما هو وقوعها في أول جملة حالية بدليل قوله^(١٠):

الذئب يطرقها في الدهر واحدة وكل يوم تراني مدية بيدي^(١١)

(١) من الآيات ٦٠ - ٦٤ النمل (٢٧)، وفي ما يلي آخرتهن: ﴿أَمَّنْ يَبْدُوُ الْخَلْقَ ثُمَّ يَعِيدُهُ وَمَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ... قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾.

(٢) المقصود، د.

(٣) قوله، ز، ظ، وضعا الضمير مكان الظاهر.

(٤) كقوله، د، ولم أقف على اسمه.

(٥) حين، د.

(٦) للظعن، ز، بالظعن، ظ، لم أجد له مزيداً. شرح التسهيل ٤٨: ب، ابن عقيل ١: ١٩٤،

المقاصد ١: ٥٣٢، التصريح ١: ١٧٠، الأشموني ١: ٢٠٧، الجمع ١: ١٠١، الدرر، ١: ٧٦.

(٧) لا يعرف.

(٨) ليست في، ظ.

(٩) أهملت الشين في، د، والبيت في مراجعه يتيم. شرح التسهيل ٤٨: ب، ابن الناظم ٤٥،

ابن عقيل ١: ١٩١، المغني ٢: ٥٢٣، المقاصد ١: ٨٦٣، الدرر ١: ٧٦.

(١٠) كقوله، ز، ظ، وليس له اسم في مراجعي.

(١١) ثاني بيتين أنشدتهما أبو تمام، والأول:

تركت ضأني تود الذئب راعيها وأنها لا تراني آخر الأبد
مدية: ترفع وتنصب. الحماسة ٤: ١٣٠ - ١٣١، المغني ٢: ٥٢٣، الأشموني ١: ٢٠٦،
السيوطي ٢: ٨٦٤.

فيمن رواه برفع (مدية)، وليس وقوعها بعد واو الحال بلازم.

«أو» تالي «فاء الجزاء» كقول بعض العرب: إن مضى غير فعير في الرباط^(١).
 كذا^(٢) مثلوا له، ولا يخفى أن المعنى: فعير آخر، فالمسوغ الصفة المقدرة «أو» تالي
 «ظرف مختص» نحو: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾^(٣)، ويلزم المصنف إجازة: عند رجل مال؛ إذ
 الظرف مختص؛ لقولهم: إن الإضافة إلى النكرة تفيد التخصيص، فالصواب أن
 يقال: أو ظرف يصلح مجروره للإخبار عنه. «أو» تالي «لاحق به» أي بالظرف
 المختص، والمراد به الجار والمجرور نحو: في الدار رجل، وشرطه أن يكون مختصاً كما
 مثلنا، فلو قلت: في دار رجل لم يجز، وجعل المصنف^(٤) الجملة المشتملة على فائدة مما
 يلحق بالظرف المذكور، نحو: قصدك غلامه رجل. قال أبو حيان: ولا أعلم هذا
 لأحد غير المصنف.

«أو بأن يكون دعاءً» نحو: ﴿سَلِّمْ عَلَيَّ إِنْ يَأْسِينِ﴾^(٥) و﴿وَتِلْ
 لِلْمُطَفِّفِينَ﴾^(٦).

فإن قلت: لم جعل المصنف هذا معطوفاً على قوله: - أولاً - (بأن يكون وصفاً)،
 وهلا فعل فيه كما فعل في غيره؟

قلت: دفعاً^(٧) لتوهم غير المقصود؛ لأنه لو لم يفعل ذلك، وقال^(٨): (أو دعاءً) ربما

(١) وضع ناسخ (د) هذه الفقرة من المتن وشرحها بعد نهاية الكلام على الظرف.

(٢) المثل في الميداني ١: ٥٢٧، وشرح التسهيل ٤٧: ب، وفيها: (إن ذهب...).

(٣) كما، ز، ظ.

(٤) ﴿لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ فِيهَا...﴾ ٣٥ ق (٥٠).

(٥) في شرح التسهيل ٤٨: ب، ولفظه: (وأشرت بقولي: (أو لاحق به) إلى الجار والمجرور

المختص نحو: لك مال، وإلى الجملة المشتملة على فائدة نحو: قصدك غلامه رجل، فإنه جائز
 جواز: عندك رجل؛ لأن في تقديم هذه الجملة وشبهها خبراً ما في تقديم الظرف من دفع توهم
 الوصفية مع عدم قبول الابتداء).

(٦) الآية ١٣٠ الصافات (٣٧).

(٧) الآية الأولى من سورة المطففين (٨٣).

(٨) رفعا، ز، ظ.

(٩) فقال، د.

توهم أنه^(١) مجرور^(٢) بالعطف على ما [قبله]^(٣) تاليه^(٤) ، فيفسد المعنى ؛ إذ يكون التقدير: - حينئذ - أو تالي دعاء، فأتى بها يفيد النص على المقصود، ففعل ما فعل. «أو» بأن يكون «جواباً» لسؤال سائل، كأن يقال: - لك - من عندك؟، فتقول: رجل، أي رجل عندي.

قال المصنف^(٥): ولا يجوز أن يكون التقدير: عندي رجل؛ لأن مخالفة الجواب للسؤال ضعيفة، والسؤال تقدم فيه المبتدأ. وفيه نظر، لأنه قد جاء في التنزيل:

﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾^(٦) ﴿فَسَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾^(٧) .^(٨)

ثم الضعف مرتفع بمعارضة^(٩) الاحتياج إلى مسوغ الابتداء بالنكرة، ثم كيف يقول: (لا يجوز)، ثم يسلم أن التخالف جائز على ضعف. وإنما جاز: رجل جاءني جواباً ل: من جاءك؟ ولم يجز ذلك ابتداءً؛ لأنه إذا وقع جواباً علم أن المراد الإبهام، أي رجل لا أسميه جاءني؛ إذ السائل قد استدعى التعيين، ولم يعين له، وأما إذا

(١) إنه إنه، ز.

(٢) محرور، ظ.

(٣) ليست في، د.

(٤) يليه، د، والمناسب: بالعطف على (تالي) من قوله (أو تالي الاستفهام).

(٥) في شرح التسهيل ٤٨: ب، وفي نقل الشارح تصرف فإليك النص: (ومثال الابتداء بنكرة لكونها جواباً قولك: لمن قال: ما عندك؟ - درهم، ف (درهم) مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: درهم عندي، لا يجوز أن يكون التقدير: عندي درهم، إلا على ضعف؛ لأن الجواب ينبغي أن يسلك به سبيل السؤال، والمقدم في السؤال هو المبتدأ، فكان هو المقدم في الجواب، ولأن الأصل تأخير الخبر، فترك في مثل: عندي درهم؛ لأن التأخير يوهم الوصفية، وذلك مأمون فيما هو جواب، فلم يعدل عن الأصل بلا سبب).

(٦) ﴿... قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ ٨٥ ﴿... قُلْ أَفَلَا نُنْفِئُكَ﴾ ٨٧ ﴿... قُلْ فَأَنِّي نُسْحَرُونَ﴾ ٨٩

المؤمنون (٢٣)، والآية ليست في، د.

(٧) سيقولون، د، ز، ظ، والموافق للتلاوة ما أثبتته، وترك الفاء والواو وما أشبههما عند الاستشهاد بالآي محل خلاف، ويرجح جوازه.

(٨) ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدِيرُ الْأَمْرَ﴾ ... ﴿فَقُلْ أَفَلَا نُنْفِئُكَ﴾ ٣١ يونس (١٠).

(٩) بمصارعة، د.

قيل : ابتداءً فلم يعلم هل المتكلم مرید لكتمان بيان عينه أو لا ، وعلى الثاني لا يتحصل منه فائدة ، كذا قيل ، وفيه بحث .

«أو» بأن يكون «واجب التصدير» نحو: من عندك؟ ، وكم عبد لك؟ . «أو» بأن يكون «مقدراً»^(١) إيجابه بعد نفي» نحو: شر أهر ذا ناب^(٢) . الشر: هنا - الفاقة^(٣) على ما قيل . وأهره: حملة على الهرير^(٤) ، وهو صوت دون النباح ، وذو^(٥) ناب : - هنا - الكلب . يقال: ذلك إذا^(٦) لاحت مخائل الشر وأماراته ، ومثله قول الشاعر^(٧) :

قدر أحلك^(٨) ذا^(٩) المجاز وقد^(١٠) أرى - وأبي - مالك ذو المجاز بدار^(١١)
ومن أمثلة الكتاب: شيء جاء بك .

(١) مقدر، د .

(٢) المثل في الميداني ١ : ٣٨٤ .

(٣) الناقة، ز، وهذا من عجيب التصحيف .

(٤) الهري، ز، ظ .

(٥) وذوا، د .

(٦) إذ، د .

(٧) مؤرّج السلمي : شاعر إسلامي في دولة بني أمية ، وهو من سليم بن منصور: أبي قبيلة ، الخزاعة
٢ : ٢٧٤ .

(٨) ملك، د .

(٩) ذي، د .

(١٠) ولا، د .

(١١) بعده :

إلا كدراكم بندي بقر الحمى هيهات ذو بقر من المزدار
يروى : (ذو النجيل . . .) (. . . ذو النخيل . . .) (وأبيك . . .) (. . . من الزوار) .

ذو المجاز: موضع قرب عرفة كان فيه للعرب سوق في الجاهلية . ذو النجيل : - بالجيم - موضع حول المدينة وينبع . ذو النخيل : - بالخاء المعجمة - عين قرب المدينة ، وأخرى قرب مكة ، وموضع دوين حضرموت . قد: للتحقيق . أرى: بمعنى (أعلم) ، معلق عن العمل بحرف النفي . أبي: أب صغر مضافاً إلى ياء المتكلم ، والقسم معترض بين (أرى) ومفعوليها ، وجواب القسم محذوف دل عليه ما قبله . لك: متعلق بمحذوف حال من (دار) . ذو المجاز مبتدأ . بدار: الباء زائدة ، والمجرور بها لفظاً خبر المبتدأ مرفوع محلاً . ذو بقر: قرية في ديار بني أسد،

١٢٧ قال سيبويه: وإنما جاز أن يبتدأ به / ؛ لأنه في معنى: ما جاء بك إلا شيء - يريد: لأن المبتدأ هنا في معنى الفاعل، والفاعل يجوز أن يكون نكرة، وتحقيق الكلام في الطريق التي حصل بها الحصر في هذا التركيب ليس من وظيفة هذا العلم، وإنما هو من وظيفة علم المعاني، فليراجع من هناك.

وبعض النحاة يجعل المسوغ فيما ذكر الوصف المقدر، أي شر فظيع أهر ذا ناب، وكذا غيره يقدر له صفة يقتضيها المقام.

«والمعرفة خبر النكرة عند سيبويه في نحو: كم مالك؟» لأن أكثر ما يقع بعد أسماء الاستفهام [النكرة أو الجملة أو الظرف، ويتعين إذ ذاك أن يكون اسم الاستفهام^(١)] مبتدأ نحو: من قائم؟، ومن قام؟، ومن عندك؟. فحكم على (كم) بالابتداء؛ حملاً للأقل على الأكثر. «واقصد رجلاً خيراً منه أبوه» وهذه لغة أكثرهم، ويضعف أن تقول^(٢): (خيراً) بالنصب على الوصف؛ لئلا يلزم رفع اسم التفضيل للظاهر في غير مسألة الكحل، ولم أر ما يثلج به الصدر في توجيه ما ذهب إليه سيبويه من أن المعرفة خبر النكرة في هذا المثال، أعني: خير منه أبوه.

«والأصل تأخير الخبر» لأن المبتدأ محكوم عليه، ولا بد من وجوده قبل الحكم، فقصد في اللفظ أيضاً أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه، وإنما قدم الفعل في الجملة [الفعلية^(٣)]، للإيدان من أول الأمر (أنها فعلية، فلو قدم الفاعل لم تتعين^(٤) الجملة

= وقيل: واد فوق الربذة، ولعل الثاني هو المراد بدليل ذكر النجيل والحمى. المزدار: اسم فاعل فعله: ازدار، وهو افتعل من الزيارة، والشاعر يعني نفسه، والله أعلم. ثعلب ٥٤٤ - ٥٤٥، الشجري ٢: ٣٧، ابن يعيش ٣: ٣٦ - ٣٧، شرح التسهيل ٤٨: ب، القفطي ٢: ٢٦٩، ٢٧٠، الرضي، ١: ٣٩٦، المغني ٢: ٥٢٠، البكري ٢: ٦٣٥، السيوطي ٢: ٨٦٣، الخزانة ٢: ٢٧٢ - ٢٧٥.

(١) ساقط من، د.

(٢) يقول، ز، ظ.

(٣) ليست في، ظ.

(٤) يتعين، د، ز.

الفعلية^(١) من أول الأمر^(٢) إذا أمكن^(٣) صيرورته كلاماً باسم آخر.

«ويجوز تقديمه إن لم يوهم ابتدائية الخبر»، وذلك إذا استويا تعريفاً وتنكيراً بلا قرينة نحو: زيد أخوك، وأفضل منك أفضل مني، فأيهما تقدم^(٤) حكمت بأنه المتبدأ، فإذا قلت: زيد أخوك، فهو على تقدير أن المخاطب يعرف زيداً وبجهد نسبة الأخوة إليه، وإذا قلت: أخوك زيد، فعلى العكس، أي يكون المخاطب يعرف^(٥) أن لك أخاً وبجهد كونه زيداً، فلو جوز^(٦) التقديم مع فقدان القرينة التبس المعنيان، ولو وجدت قرينة محصلة للتمييز جاز التقديم مثل: أبو حنيفة^(٧) أبو يوسف^(٨) يوسف^(٩)؛ وذلك لأننا نعرف أن الخبر محط الفائدة، فما يكون فيه التشبيه والذي^(١٠) تذكر الجملة لأجله فهو الخبر.

(١) للفعلية في، ظ.

(٢) ما بين الهلال بين مكرر في، ز.

(٣) مكنت، د.

(٤) مقدم، ز، ظ.

(٥) أن يكون، د.

(٦) أجاز، ز، ظ.

(٧) النعمان بن ثابت من زوطي أو النعمان (٨٠ - ١٥٠ هـ / ٦٩٩ - ٧٦٧ م).

مولى تيم الله بن ثعلبة. الإمام العالم الورع شهرته تغني عن وصفه، كان في صباه يبيع الخبز ويطلب العلم. له مسند مطبوع. الوفيات ٥: ٤٠٥ - ٤١٥، الشذرات ١: ٢٢٧، الجواهر المضية ١: ٢٦ - ٣٢.

(٨) وأبو، د.

(٩) يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري (١١٣ - ١٨٢ هـ / ٧٣١ - ٧٩٨ م).

صاحب أبي حنيفة وأشهر تلامذته. أخذ عن كثيرين، منهم: أبو إسحاق الشيباني وسليمان التيمي والأعمش وهشام ابن عروة. وروى عنه قوم منهم: محمد بن الحسن الشيباني وبشر بن الوليد الكندي وعلي بن الجعد وأحمد بن حنبل. تولى القضاء ببغداد. هو أول من دعي بقاضي القضاة، صنف: الخراج - ط، الآثار - ط، النوادر، أدب القاضي، الوصايا. وغير ذلك. الوفيات ٦: ٣٧٨ - ٣٩٠، الجواهر المضية ٢: ٢٢٠، الشذرات ١: ٢٩٨.

(١٠) والتي، د.

ولا يخفى أن المقصود تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة، فمع التقديم لا يحصل لبس؛ إذ الأعلى لا يشبه بالأدنى^(١) عند قصد الحقيقة، ومنه قول الشاعر^(٢):

بنونا بنو أبنائنا وبنائنا [بنوهن]^(٣) أبناء الرجال الأبعاد^(٤)

أي: بنو أبنائنا مثل بنينا، فحذف (مثل) وقدم الخبر لوضوح المعنى. هذا ملخص ما ذكره المصنف في شرحه^(٥)، ولا يعني باستوائهما في التعريف والتنكير استواءهما في رتبة التعريف ورتبة المسوغ، بل مراده تساويهما^(٦) في مطلق التعريف ومطلق المسوغ، وقد أطلق بعض القول بوجوب التقديم، ولم يفصل بين وجود القرينة المميزة وعدمها، وأجاز بعض الحكم بابتدائية ما شئت من الأسمين، ولم^(٧) يبال بالإلباس^(٨)؛ لحصول الفائدة للمخاطب، قدمت الخبر أو آخرته^(٩)، وقد حكى ابن السِّيد^(١٠) في مسائله

(١) بالأدنى، د.

(٢) قال البغدادي: (لا أعرف قائله، ورأيت في شرح الكرماني في شواهد شرح الكافية للخبيصي أنه قال: هذا البيت قائله أبو فراس همام الفرزدق بن غالب، والله أعلم). والبيت في ديوانه منقولاً عن العيني والبغدادي.

(٣) ليست في، ز.

(٤) هكذا يروى البيت دون سابق أو لاحق، ويستشهد به النحويون على جواز تقديم الخبر مع تساوي الطرفين في التعريف لظهور المعنى، وأن المراد: أبناء أبنائنا كأبنائنا؛ لأن الأعلى لا يشبه بالأدنى، وإنما يكون العكس؛ لذلك فالقدم هو الخبر. ويستشهد به الفرضيون على أن أبناء البنات ليسوا كأبناء البنين.

الفرزدق ١: ٢١٧، الخالديان ٢: ٢٣٧، الإنصاف ٦٦، ابن يعيش ١: ٩٩، ٩: ١٣٢، شرح التسهيل ٤٩: أ، ابن مالك ١: ١٢٢، الرضي ١: ٩٧، ابن الناظم ٤٥، ابن عقيل ١: ٢٠٢-٢٠٣، المغني ٢: ٥٠٤، المقاصد ١: ٥٣٢، التصريح ١: ١٧٣، الأشموني ١: ٢١٠، السيوطي ٢: ٨٤٨، الجمع ١: ١٠٢، الخزانة ١: ٢١٣-٢١٤، شواهد ابن عقيل ٣٧، الدرر ١: ٧٦.

(٥) على التسهيل ٤٨: ب - ٤٩: أ.

(٦) تساوي، ز، ظ.

(٧) ولا، د.

(٨) بالإلباس، ز، ظ.

(٩) آخرته، د.

(١٠) أبو محمد عبدالله بن محمد البطليوسي.

وقوع كلام بين أهل عصره في قول الشاعر^(١) :

عنيت قصيرات الحجال^(٢) ولم أرد^(٣) قصار^(٤) الخطا شر النساء البحاتر^(٥)

[واختار هو تجويز أن يكون (شر النساء) مبتدأ و(البحاتر)^(٥) خبره والعكس .

«أو» لم يوهم تقديمه^(٦) «فاعلية»^(٧) المبتدأ» نحو: زيد قام^(٨) ، فإنك لو قدمت

الفعل في هذا التركيب أوهم أن المبتدأ فاعل .

وقد ذكر في علة امتناع تقديم^(٩) الخبر في نحو المثال المذكور ثلاثة^(١٠) أوجه :

أحدها: إيهام الفاعلية^(١١) / كما مر، وعلى هذه العلة أجاز بعضهم تقديمه في نحو: ١٢٨

(١) كثير عزة .

(٢) النساء، د، ز، ظ، خطأ واضح يدل عليه معنى البيت، والتصحيح عن المراجع .

(٣) فصار، د .

(٤) أعجمت الحاء من فوق في، د، ظ، والبيت آخر قصيدة وصف فيها السحاب وشبب بالنساء، ومطلعها:

سقى أم كلثوم على نأي دارها ونسوتها جون الحيا ثم باكر
وقبل الشاهد:

وأنت التي حبيت كل قصيرة إليّ ولم تعلم بذاك القصائر
يروى: (... وإن لم تدر ذاك...) (... وما تدري بذاك...) (... البهاتر).

قصيرة: ملازمة للبيت لا تفارقه. الحجال، جمع حجلة: قبه تتخذ للعروس. البحاتر، جمع

بحتر: القصيرة ومثله البهاتر. كثير ١: ٢٢١ - ٢٣٠، الفراء ٣: ١٢٠، ابن يعيش ٦: ٣٧،

الضمع ١: ٨٦، ١٠٢، الدرر ١: ٦٣، ٧٦.

(٥) أهملت الباء في، د، وأعجمت الحاء من فوق في، د، ز، ظ، وما بين الحاصرتين ساقط من، ز.

(٦) تقدمه، ظ .

(٧) فاعلته المبتدأ، ز .

(٨) قائم، د، ز .

(٩) أهملت التاء في، د .

(١٠) ثلاثة، د .

(١١) الفاعل، د .

أخوك قاما، ولم يعبأ باحتمال الفاعلية على لغة (أكلوني البراغيث)، إذ تقديم الخبر أكثر من تلك اللغة^(١)، والحمل على الأكثر أرجح^(٢)، وطعن في هذه العلة^(٣) بأمور:

منها: أنهم لا يلتزمون رفع اللبس، بدليل إعلال (مختار)، ووضع (أو) للشك^(٤)، وأسماء الأجناس والمشاركات^(٥).

والجواب أن الأصل مراعاة ما يرفع الإلباس، بدليل رفع الفاعل ونصب المفعول وإبراز الضمير في مسألة جريان الوصف على غير صاحبه، ومنع الترخيم في: يامسلمة على لغة التهام، وترك إعلال (أبيض) ونحوه، وترك بناء صيغتي التعجب والتفضيل من^(٦) فعله^(٧).

ومنها: أنه إنما يراعى الإلباس إذا رجع إلى المعنى، ولا فرق في المعنى بين الجملتين، فإن المقصود الإخبار بقيام زيد، وهو حاصل منهما جميعاً^(٨).

والجواب: المنع، بل في (زيد قام) تكرر الإسناد، فيحصل^(٩) تقوي^(١٠) الحكم، والاعتناء بزيد بناء الكلام عليه وإفادة الثبوت.

ومنها: أنهم أجازوا الفاعلية والابتداء في: أفي الدار زيد؟، وقال به قوم: في كيف زيد؟، وأين زيد؟^(١١)، وآخرون [في]^(١٢): في الدار زيد. كذا رأيت في كلام لابن^(١٣)

(١) العلة، د.

(٢) راجح، ز.

(٣) اللغة، ظ.

(٤) للشدة، ز.

(٥) والمشاركات، ز.

(٦) مراعات، ز، ظ.

(٧) الضمير عائد إلى (أبيض)، فإن من شروطها ألا يكونا من فعل الوصف منه على أفعل فعلاء، و(أبيض) كذلك.

(٨) منها، ز، ظ.

(٩) بقوى، ز.

(١٠) وابن، ز.

(١١) ليست في، د.

(١٢) سقط الجار من، د.

هشام رحمه الله، وقال: - بإثر هذا الكلام - وفيه نظر.

قلت: وكنت - في زمن الصبا في أوائل اشتغالي بفرن العربية - كتبت أسئلة إلى علماء الديار المصرية:

منها: أنهم أجازوا: - في (ما قائم زيد) - إعراب (زيد) فاعلاً أو مبتدأ^(١)، ومنعوا في مثل: زيد قام بتقديم الخبر؛ لأدائه إلى الإلباس بين الفاعل والمبتدأ^(٢)، فما وجهه؟. فإن قيل: الفرق بينهما أن الإلباس في مثل: زيد قام على تقدير تجويز التقديم يترتب^(٣) عليه محذور، وهو تقويت تقوي الحكم، فمنعوه، ولا كذلك في ما قائم زيد، فأجازوه.

قلنا: وهذا أيضاً يترتب عليه محذور، فإنك إذا قلت: ما زيد قائم، كان^(٤) مشبهاً لزيد قائم في تقوي الحكم من جهة تضمنه الضمير، وإذا قلت: ما قائم زيد - على أن يكون زيد فاعلاً بـ(قائم) - فليس فيه تقوي الحكم، ولا ما يشبهه^(٥) ولم يحصل لذلك^(٦) جواب.

وأقول: ظاهر كلام المصنف [أنه]^(٧) يمنع تقديم الخبر في مثل قولنا: ما زيد قائم؛ لأنك لو قدمته فقلت^(٨): ما قائم زيد أوهم^(٩) فاعلية المبتدأ، ويحتاج منعه إلى تجويز الفعل، فتأمل.

(١) عطفت بالواو في، د.

(٢) سقطت الميم من، ز.

(٣) يرتب، د.

(٤) فإنه، د.

(٥) شبهة، د.

(٦) بذاك، د.

(٧) ليست في، د.

(٨) فعلت، ز.

(٩) أهوم، ز.

العلة الثانية - أنه إذا قيل: قام^(١) زيد، أمكن^(٢) أن^(٣) يكون (زيد) في محله فلا ينوى به غير محله.

ورد بأنهم قد أجازوا:- في نحو: كم جريباً^(٤) أرضك؟- خبرية^(٥) (كم) مع إمكان كونها في موضعها.

وقد أجاز قوم:- في (زيد أخوك) - كون زيد مبتدأ وكونه خبراً، ولم ينظروا إلى اللبس؛ نظراً إلى حصول أصل المعنى كما مر. فقضية هذا أن يميزوا التقديم هنا. والجواب أن سيويته جزم في - كم جريباً أرضك؟ - بأن (كم) مبتدأ^(٦)؛ إعمالاً لهذه القاعدة، والأخفش جزم بخبريتها؛ إعمالاً لقاعدة المعرفة والنكرة. فمن الذي أجاز الوجهين؟، والقول بذلك معترض، وكذا القول بالوجهين في المعرفتين.

العلة الثالثة - أن العامل اللفظي لا يعارضه العامل المعنوي، وعلى ذلك أجاز بعضهم: كان يقوم زيد.

«أو» لم «يقرن بالفاء» نحو: الذي يأتيني فله درهم، فيمتنع تقديمه؛ نظراً^(٧)

(١) قائم، ز.

(٢) زيدا، ز.

(٣) أو، ز، ظ.

(٤) في اللسان (جرب): الأزهرى: الجريب من الأرض مقدار معلوم الذراع والمساحة، وهو عشرة أقفزة، كل قفيز منها عشرة أعشراء، فالعشير جزء من مائة جزء من الجريب. وقيل: الجريب من الأرض نصف الفنجان، ويقال: أقطع الوالي فلاناً جريباً من الأرض، أي مبرر جريب، وهو مكيلة معروفة... قال: والجريب مكيال قدر أربعة أقفزة، والجريب: قدر ما يزرع فيه من الأرض. قال ابن دريد: لا أحسبه عربياً، والجمع: أجربة وجربان. وقيل: الجريب المنزرعة، عن كراع) انتهى. وفيه أيضاً (عشر): (والعشير في مساحة الأرضين: عشر القفيز، والقفيز عشر الجريب).

(٥) خبرته، ز.

(٦) فقال في كتابه ١: ٢٩٢ - ٢٩٣: (فإذا قلت: كم جريباً أرضك؟ ف(أرضك) مرتفعة ب(كم)؟ لأنها مبتدأة، والأرض مبنية عليها، وانتصب الجريب لأنه ليس بمبني على مبتدأ ولا مبتدأ ولا وصف).

(٧) نظراً، د.

إلى أصل الفاء الذي هو التعقيب^(١) ، وأيضاً لكونه فاء الجزاء ، وهو عقيب الشرط لاستحقاق أداته^(٢) صدر الكلام ، فكذا ما شبه به .

«أو» لم يقرن «بإلا لفظاً» نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾^(٣) ، «أو معنى» نحو: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ﴾^(٤) . «في الاختيار» احترازاً عن حالة الاضطرار كقوله^(٥) :

١٢٩ / فيارب هل إلا بك النصر يرتجى عليهم وهل إلا عليك المعول^(٦)
الأصل: وهل^(٧) المعول [إلا عليك]^(٨) ، وستقف على علة ذلك في باب الفاعل أو باب^(٩) المستثنى^(١٠) إن شاء الله تعالى .

(١) التعقب، د.

(٢) أهملت التاء في، د.

(٣) ﴿... قَدْ خَلَّتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَصُرَ اللَّهُ شَيْئاً وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾ ١٤٤ آل عمران ٣ .

(٤) ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ... وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ ٧ الرعد ١٣ ﴿... مَنْ يَخْشَاهَا﴾ ٤٥ النازعات ٧٩ ، وفي (د) : (نذير) مكان (منذر) ، وهي واردة في الآية ١٢ هود (١١) والاستشهاد بها متحقق .

(٥) الكميت بن زيد .

(٦) من قصيدة رثى فيها زيد بن علي وابنه الحسين . قاله العيني . مطلعها :-

ألا هل عم في رأيه متأمل؟ وهل مدير بعد الإساءة مقبل؟
وقبل الشاهد:وليس لنا في الفياء حظ لديهم وليس لنا في رحلة الناس أرحل
وبعده:ومن عجب لم أقضه أن خيلهم لأجوافها تحت العجاجة أزمّل
أزمّل: صوت . الهاشميات ٦٦ - ٧٧ ، شرح التسهيل ٤٩ : أ ، ابن الناظم ٤٦ ، ابن عقيل
١ : ٢٠٤ ، المقاصد ١ : ٥٣٤ - ٥٣٥ ، التصريح ١ : ١٧٣ ، الأشموني ١ : ٢١١ ، الهمع ١ :
١٠٢ ، شواهد ابن عقيل ٣٧ - ٣٨ ، الدرر ١ : ٧٦ .

(٧) وهو، ز.

(٨) سقطت من، ز، ظ.

(٩) عطفت بالواو في، د.

(١٠) الاستثنى د، وهو خلاف تعبير ابن مالك هنالك .

«أو» لم «يكن» أي الخبر خبراً «لمقرون بلام الابتداء» نحو: لزيد^(١) قائم،
وأما قوله^(٢):

خالي لأنت ومن عويف خاله نال العلاء ويكرم^(٣) الأخوال^(٤)

ف قيل: اللام زائدة، لا لام الابتداء. وقيل: بل هي لام الابتداء، و(أنت) خبر
[لمبتدأ]^(٥) محذوف، أي هو أنت. واعترض بمنافاة التوكيد الحذف، فالأولى الزيادة.
وفيه نظر. «أو» لم يكن خبراً «لضمير الشأن» نحو: هو زيد قائم.

قال المصنف^(٦): لأن تقديمه يوهم كون الضمير مؤكداً لضمير الخبر لا ضمير
الشأن، ولا تطرد هذه العلة؛ لعدم دخول (هو أخوك زيد)، وكذا كل ما كان الخبر
فيه جامداً.

قلت: والعلة المنطردة أن في تأخير ضمير الشأن إخراجاً [له]^(٧) عما وضع له من

(١) كزيد، ز.

(٢) لا يعرف.

(٣) أهمل حرف المضارعة في، ز.

(٤) البيت وحيد في مراجعي، وفيه روايات: (... ومن جرير...) (... ومن تميم...) (ينل

العلاء...) (ينل السماء...) خالي لأنت: ذكر الشارح في تحريجه وجهين، وفيه توجيهان آخران

مبنيان على أن (خالي) مبتدأ، والضمير المنفصل خبره، فدخلت اللام على الخبر شذوذاً، أو أنها

زحلقمت من المبتدأ إلى الخبر، وفيها ضعف. ينل، نال: الفعلان مجزومان الأول لفظاً والثاني

محلاً لوقوعهما في جواب الموصول المشبه باسم الشرط. الأخوال: منصوب على التمييز، و(الـ)

زائدة عند البصريين؛ لأنهم يوجبون تنكير التمييز، ومعرفة عند الكوفيين، لأنهم يجيزون

التعريف والتنكير في التمييز.

شرح التسهيل ٤٩: أ، ابن عقيل ١: ٢٠٥ - ٢٠٦، المقاصد ١: ٥٥٦ - ٥٥٧. التصريح

١: ١٧٤، الأشموني ١: ٢١١، الخزانة ٤: ٣٢٨، شواهد ابن عقيل ٣٨ - ٣٩.

(٥) سقطت من، ز، ظ.

(٦) لم أجد هذا الكلام في مظنته في شرحي التسهيل ٤٩: أ، والكافية ١: ١٢٠ - ١٢٥.

(٧) ليست في، د.

تعظيم الأمر وتفخيمه^(١) بذكر الإيهام^(٢) ثم التفسير^(٣)، فمنع تأخيره لذلك.

«أو» لم يكن خبراً «لشبهه» أي لشبه ضمير الشأن نحو: كلامي - زيد منطلق، فلو أخرج المبتدأ هنا لم يفد شيئاً، لأن قولك: زيد منطلق، يعلم منه أنه كلامك لا كلام غيرك، فإذا قلت: - بعد ذلك - كلامي، فكأنك قلت: كلامي كلامي، كذا قال المصنف^(٤)، وفيه نظر؛ إذ قد يقال: إنه يفيد أن ذلك كلام غيرك، فإن ما يتلفظ به الإنسان قد يكون كلام غيره، وحكاه، ولا يتجه أن يقال: السكوت مغن^(٥) عنه.

«أو» لم يكن خبراً «لأداة استفهام»^(٦) نحو: أي الرجال عندك؟

«أو» لأداة «شرط» مثل: (٧) من يقيم أكرمه. «أو» لشيء «مضاف إلى أحدهما»^(٨) أي إلى أحد اللفظين^(٩) اللذين هما أداة الاستفهام وأداة الشرط نحو: غلام من عندك؟، وغلام^(١٠) من يقيم أكرمه.

وإنما وجب تأخير الخبر في هذه الصور^(١١)؛ لأنه لو قدم لفاتت صدارة الاستفهام والشرط، وذلك مما لا يسوغ ارتكابه، فهذه إحدى عشرة^(١٢) مسألة ذكرها المصنف، وذكر^(١٣) غيره^(١٤) مواضع أخر لا تطول بذكرها.

(١) أهملت الفاء في، د.

(٢) الإيهام، ظ.

(٣) التفصيل، د.

(٤) في شرح التسهيل ٤٩: أ.

(٥) مغني، د.

(٦) الاستفهام، د.

(٧) نحو، د.

(٨) إحداهما، وهو أظهر.

(٩) اللفظي، د.

(١٠) وعلام، ظ.

(١١) الصورة، د.

(١٢) أحد عشر، ز، ظ، والخطأ ظاهر.

(١٣) وزاد، د.

(١٤) غير، ظ.

«ويجوز»^(١) : في داره زيد، إجماعاً أي جوازاً مجمعاً عليه، فإجماعاً إما بمعنى اسم المفعول محذوف الصلة^(٢) اتساعاً كما في المشترك، أو على حذف المضاف أي :
ذا إجماع.

وإنما كان كذلك لأن الخبر منوي التأخير بـ [حسب]^(٣) الأصل^(٤)، فهو مؤخر رتبة، وإن تقدم لفظاً، ومفسر الضمير - وهو زيد - مقدم الرتبة [ولا يشترط في معاد^(٥) الضمير أن يجتمع له الأمران التقدم لفظاً والتقدم رتبة]^(٦).

ورام الشيخ أبو حيان أن يقدح في نقل الإجماع في المسألة [المذكورة]^(٧) فقال :
هي ممتنعة عند الأخفش، لأنه يجعل زيدا فاعلاً.

وإنما يتم هذا لو قال الأخفش بوجوب الفاعلية، أما إذا قال بجوازها فالمسألة عنده جائزة على الابتداء، فصدق قوله : إن المسألة جائزة بإجماع.

ومما يؤيد هذا أن المصنف قد قال بإثر هذا - : إن الأخفش يميز (في داره قيام زيد، وفي دارها عبد هند) ولا يمكن [أن يكون]^(٨) أجازهما^(٩) إلا على ما ذكرناه من الابتداء لا على^(١٠) الفاعلية.

وظهر بهذا قطعاً أن الأخفش لا يوجب الفاعلية في ذلك، بل يجوزها^(١١) كما يقول أكثر الناس مع الاعتقاد، بل ينبغي - في مسألة عدم الاعتقاد - أن يكون ذلك [عند]^(١٢)

(١) نحوي، م.

(٢) يريد بالصلة الجار والمجرور الذي يتم به اسم المفعول، وهو هنا (عليه)، كم قرره الشارح.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.

(٤) الاصلة، د.

(٥) اسم مكان من (عاد)، ويريد به ما يرجع إليه الضمير.

(٦) ليست في، ظ.

(٧) قولنا، د.

(٨) إجازتهما، ز، ظ.

(٩) إلا، ز، ظ.

(١٠) يجوزهما، د.

(١١) ليست في، د.

القاتل به^(١) هو^(٢) أضعف، أما أنه يكون متعيناً^(٣) فلا. «وكذا: في داره قيام زيد، وفي دارها عبد هند» يجوز «عند الأخفش». والمنقول عن البصريين^(٤) الجواز كالأخفش، وكلام المصنف يوهم^(٥) أن غيره من البصريين يخالفه، وليس كذلك، نعم: الكوفيون مانعون لكلتا المسألتين، ووجه الجواز أن المضاف والمضاف إليه كشيء واحد، فإذا كان المضاف مقدر التقديم بوجه ما / كان المضاف إليه مقدر التقديم معه، وحينئذ فلا إشكال في جواز المسألتين ويشهد له قول العرب: في أكفانه درج الميت.

«ويجب تقديم الخبر إن^(٦) كان أداة استفهام» نحو: كيف زيد؟، وأين بيتك^(٧)؟. «أو» كان «مضافاً إليها» أي إلى أداة^(٨) استفهام مثل: صبح^(٩) أي يوم السفر؟، واحترز من أن [لا]^(١٠) يكون الخبر نفسه أداة استفهام أو مضافاً إليها نحو: زيد هل ضربته؟، فإنه يجوز تقديمه وإن كان الخبر مصاحباً للاستفهام في الجملة. «أو» كان «مصححاً تقديمه الابتداء بالنكرة»^(١١) نحو: في الدار رجل، وعندك امرأة، وكذا: قصدك غلامه رجل، قاله المصنف^(١٢). «أو» كان «دالاً بالتقديم على ما [لا]^(١٣) يفهم بالتأخير».

(١) له، د.

(٢) وهو، ظ.

(٣) معيناً، ز، ظ.

(٤) البصريين، ز.

(٥) موهم، ز.

(٦) إذا، ز، ظ.

(٧) وابن ببتك، ز.

(٨) جرت باللام في، د.

(٩) صبيحة، د.

(١٠) سقطت من، ز، وأضيفت في، ظ.

(١١) بنكرة، م.

(١٢) في شرح التسهيل ٤٩: ب.

(١٣) سقطت من، م.

قال المصنف ^(١) : نحو: لله درك، فإنه لا يفهم منه التعجب إلا بالتقديم، ونحو: سواء علي أقيمت أم قعدت؛ إذ لو قدم لأوهم الاستفهام الحقيقي.

فأما تعليله للثاني فحسن، ولا يضر في هذا كون الوهم يندفع بالأخرة؛ لأنهم لم يعتبروا ذلك، ألا تراهم منعوا: رجل في الدار، وإن كان توهم ^(٢) الصفة يندفع بالأخرة، وأوجبوا التقديم!!

وأما لله درك. فقد يقال: إنه كلام جرى مجرى المثل، [فلا يغير] ^(٣) لا أن معنى التعجب إنما يفهم بالتقديم.

«أو» كان «مسنداً دون (أما) إلى ^(٤) (أن) وصلتها» نحو: ﴿وَأَيُّ لَهْمٍ أَنَا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ ^(٥)﴾ فلا يجوز: أنك منطلق عندي، وهذا مذهب سيبويه والجمهور، واختلف في تعليل ذلك:

ف قيل: لئلا يلتبس ^(٦) (أن) المفتوحة بـ(إن) المكسورة، ولم تدفع الفتحة الخفية ^(٧) اللبس، لكون الموقع ^(٨) موقع ^(٩) المكسورة؛ لأن لها صدر الكلام، بخلاف المفتوحة. وقيل: لئلا تلتبس ^(١٠) بـ(أن) التي بمعنى ^(١١) (لعل).

وقيل: لئلا يتعرض الأول لدخول النواسخ، ومن جملتها (أن)، فيستثقل ^(١٢)

(١) في شرح التسهيل ٤٩: ب بتصرف.

(٢) يوهم، ز.

(٣) سقطت من، د.

(٤) إلا، ز.

(٥) ﴿فِي الْقُلُوبِ الشَّحُونِ﴾ ٤١ يس (٣٦).

(٦) كذا في أصول التحقيق، وحروف المعاني يجوز في المسند إليها التذكير والتأنيث.

(٧) الخفيفة، د.

(٨) الموقع، ز، ظ.

(٩) موقع، ز.

(١٠) يلتبس، ز، ظ، وليس الحال هنا مثله في (هـ) ٥؛ لأن المسند إليه هنا ضمير مستتر، فالتأنيث واجب ولو كان المسند إليه مجازي التأنيث.

(١١) بمعف، ظ.

(١٢) ويستثقل، د.

اجتماعهما^(١) ، وأجاز ذلك الأخفش والفراء وأبو حازم^(٢) قياساً على (أن) نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾^(٣) ، فلو كانت (أن) والية لـ (أما) جاز بلا خلاف كقوله: ^(٤)
عندي اصطبار وأما أنني جزع يوم النوى فلوجد كان يبرني^(٥)
وذلك لانتفاء المحذور، ضرورة أن الجملة التامة لا تتوسط بين (أما) وفائها كما ستعرفه في حروف^(٦) الشرط.

«أو» كان مسنداً «إلى مقرون (ب-إلا) لفظاً» نحو: ما في الدار إلا زيد، «أو معنى» نحو: إنما في الدار زيد، وقد نبهناك على أن علة ذلك ستأتي إن شاء الله [تعالى]^(٧) في باب الفاعل أو في باب المستثنى^(٨) «أو» كان مسنداً «إلى ملتبس بضمير ما التبس بالخبر^(٩)» مثلوه بقولهم: على التمرة مثلها زبداً، وبالحدِيث:

- (١) اجتماعها، ز، ظ.
(٢) علي بن حازم أو ابن المبارك اللحياني. نسبه إلى لحيان بن هذيل، وقيل: إنما هو لقب لقب به لعظم لحيته. لغوي مشهور. كان الفراء يحمله. أخذ عن: الكسائي وأبي زيد، والأصمعي وغيرهم. وعنه القاسم بن سلام. له كتاب في النوادر. معدود في الطبقة الثانية من اللغويين الكوفيين. وكنيت رأيت في النسخة التيمورية بهذا الشرح رقم ٣٠١ بدار الكتب المصرية: (وأبو حاتم) مكان: (وأبو حازم)، وهي كنية سهل بن محمد السجستاني المتوفى عام ٢٥٠هـ، وهو عالم لغوي. راجع اللحياني في معجم الأدباء ١٤: ١٠٦-١٠٨ والقفطي ٢: ٢٥٥ والزبيدي ٩٥ والبغية ٢: ١٨٥، وراجع السجستاني في معجم الأدباء ١١: ٢٣٨-٢٤٠ والقفطي ٢: ٥٨-٦٤ والبغية ١: ٦٠٦.
(٣) ﴿... فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ...﴾ (١٨٤) البقرة (٢).
(٤) لم أجد من سواه.
(٥) لم يذكرها ما قبله وما بعده. وفي شرح التسهيل: (دأب اصطبار) يبرني: أصله من بريت القلم، أي نحتته، ثم استعمل في الهزال. شرح التسهيل ٤٩: ب، المغني ١: ٢٩٩، المقاصد ١: ٥٣٦-٥٣٧، التصريح ١: ١٧٥، الأشموني ١: ٢١٣، ٤: ٤١، السيوطي ٢: ٦٦١، الهمع ١: ١٠٣، الدرر ١: ٧٧.

(٦) حرف، د.

(٧) سقطت من، ز.

(٨) الاستثناء، د.

(٩) به الخبر، ظ.

(من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه)^(١) ، ويقول الشاعر^(٢) :
 أهابك إجلالاً وما بك قدرة علي ولكن ملء^(٣) عين حبيبها^(٤)
 فأما التمثيل بالبيت فصحيح ، فإن الخبر - وهو ملء^(٣) عين - أسند إلى المضاف من
 قوله : (حبيبها) ، وهو ملتبس بضمير عائد إلى العين ، والعين ملتبسة بالخبر ، من حيث
 هو مضاف إليها .

وأما الأولان فالخبر الكون^(٥) المطلق المحذوف ، ويصح تقديره مؤخراً على الأصل ،

- (١) حديث شريف عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أخرجه الترمذي ٦ : ح ٢٤١٩ وابن ماجه ٢ : ح ٣٩٧٦ وأخرجه أحمد ١ : ٢٠١ عن علي بن حسين عن أبيه . وأخرجه الترمذي ٦ : ح ٢٤٢٠ عن علي بن الحسين مرسلًا بلفظ : (إن من حسن . . .) وأخرجه أحمد ١ : ٢٠١ عن حسين بن علي - رضي الله عنهما - ولفظه : (إن من حسن إسلام المرء قلة الكلام فيما لا يعنيه) .
 (٢) نصيب الأكبر بن رباح (. . . - ١٠٨هـ / . . . - ٧٢٦م) شاعر حبشي فحل كان مولى لرجل من كنانة فكاتبه على نفسه ، فأعانه عبدالعزيز بن مروان على ذلك . يكنى أبا محجن ، أو أبا الحجناء معروف بالعفة ، قصر نسيبه على زوجه . من شعراء الطبقة السادسة من الإسلاميين عند ابن سلام . ابن قتيبة ١ : ٤١٠ - ٤١٢ ، الجمحي ٢ : ٦٤٨ ، ٦٧٥ - ٦٧٩ ، الأغاني ١ : ٣٢٤ - ٣٧٧ .

وفي شرح العيون ٣٥٦ أن القائل مجنون ليلي من قصيدته التي مطلعها :
 دعا المحرمون الله يستغفرونه بمكة يوماً أن تمحى ذنوبها
 وهذه القصيدة في ديوان المجنون ص ٥٦ ، ولكن ليس الشاهد فيها ، والعلم لله .

(٣) مليء ، د .

(٤) بعده :

وما هجرتك النفس باليل أنها قلتك ولا إن قل منك نصيبها
 ويروى :

وما هجرتك النفس إنك عندها قليل ولكن قل منك نصيبها

نصيب ٦٨ ، الحماسة ٣ : ٣٠٤ ، شرح التسهيل ٤٩ : ب ، ابن مالك ١ : ١٢٣ ، ابن الناظم

٤٧ ، ابن عقيل ١ : ٢٠٩ - ٢١٠ ، المتاصد ١ : ٥٣٧ - ٥٣٩ ، التصريح ١ : ١٧٦ ،

للأشبوسني ١ : ٢١٢ - ٢١٣ .

(٥) إن لكون ، ز :

كما يصح اللفظ^(١) [به]^(٢) مؤخراً كذلك، وكما يذكر^(٣) مؤخراً لو كان [كوناً]^(٢) خاصاً، مثل: على الله عبده متوكل، ولا يصح أن يقال: بني على التجوز^(٤) المشهور في تسميتهم الظرف النائب عن الكون المطلق خبراً؛ لأن ذلك غير متأت من جهة أنه قال: [إن]^(٣) الضمير راجع إلى الاسم الملتبس^(٥) بالخبر، وذلك الاسم هو التمرة [مثلاً]^(٦) فيلزم على هذا أن الخبر هو (على).

وإنما قال المصنف: (ملتبس)، ولم يقل: (مضاف)؛ ليدخل [نحو]^(٣): (... ملء^(٧) عين حبيها).

وقال: (ما التبس بالخبر)، ولم يقل: (ما أضيف / إلى الخبر)؛ ليدخل ١٣١ [نحو]^(٣): (... ملء^(٨) عين^(٩) ...) ونحو: (على التمرة) - على زعمهم - ونحو: من حسن إسلام المرء تركه الفضول.

وحاصل كلامه أن معنا^(١٠) مبتدأ وخبراً كل منهما ملتبس بشيء، والمبتدأ ملتبس بضمير أو غيره، والخبر ملتبس بصاحب الضمير: إما بإضافة أو غيرها.

«وتقديم المفسر» وحده على المبتدأ «- إن أمكن - مصحح» لتأخير الخبر: إما مع الجواز نحو: زيداً أجله^(١١) محرز، أو مع الوجوب نحو: زيداً أجله أحرز^(١٢)؛

(١) في اللفظ، د.

(٢) ليست في، د.

(٣) نذكر، ز، ظ.

(٤) التجوز، د، التجوز، ز.

(٥) الملبس، ز.

(٦) سقطت من، ز، ظ.

(٧) ملأ، د، ز، ظ. وهو خطأ صوابه ما فعلت.

(٨) ملأ، د، ز.

(٩) عين حبيها، د، وهو خطأ بين.

(١٠) معناه، ز، ظ.

(١١) أحله، ز، ظ.

(١٢) أحرز، د.

لما^(١) علمت من أن الخبر في الصورة الأولى جائز التأخير؛ إذ هو مثل: زيد قائم، وأنه في الصورة الثانية واجب التأخير، إذ هو مثل: زيد قام، وإنما زادت صورتان فيما شبهناهما به بأن المبتدأ التبس بضمير ما التبس بالخبر، وأمكن تقديم صاحب الضمير، وكلتا صورتين جائزة عند البصريين.

«خلافاً للكوفيين» فإنهم منعوها^(٢) جميعاً. «إلا هشاماً»^(٣) فإنه خالفهم في جواز المسألتين جميعاً. «ووافق الكسائي»^(٤) منهم [البصريين]^(٥) «في [جواز]^(٦) نحو: زيداً»^(٧) أجله محرز^(٨) «وهي مسألة اسم الفاعل. «لا في نحو: زيداً»^(٧) أجله أحرز» وهي مسألة الفعل.

وحاصله أن هشاماً وافق البصريين في مسألتهم^(٩) اسم الفاعل والفعل، وأن الكسائي وافقهم^(١٠) في مسألة اسم الفاعل لا في مسألة الفعل.

وحجة المانعين أنه لا يفصل العامل من معموله بأجنبي، ويرده: ﴿وَفِي النَّارِهِمْ خَالِدُونَ﴾^(١١).

وأجابوا: بأن الظرف يتوسع^(١٢) فيه. والعجب أن الكوفيين يقولون هذا، وهم

(١) بيا، د، لكن أهمل الباء.

(٢) منعوها، د.

(٣) ابن معاوية الضرير.

(٤) علي بن حمزة.

(٥) سقطت من، ز، ظ.

(٦) ليست في، د.

(٧) زيد، ز، ظ.

(٨) محرز، د.

(٩) مسألة، ز، ظ.

(١٠) وافق، د.

(١١) ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِم بِالْكَفْرِ أُولَٰئِكَ حِطَّتْ أَعْمَالُهُمْ وَفِي النَّارِهِمْ خَالِدُونَ﴾ ١٧ التوبة (٩).

(١٢) يتسع، ز، ظ.

يحيزون : كان طعامك زيد آكلًا أو يأكل^(١) .

والجواب : عن الشبهة المذكورة أن نسبة الخبر من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل ؛
لأنهما^(٢) مسند ومسند إليه ، ولا يمتنع تقديم المفعول وتأخير الفاعل [عنه]^(٣) ، فكذا
لا يمتنع تقديم الخبر^(٤) وتأخير المبتدأ .

(١) آكلًا ما ويأكل ، د .

(٢) ولأنهما ، ز ، ظ .

(٣) ليست في ، د .

(٤) المفعول ، د ، ز ، ظ ، ولا يستقيم التشبيه إلا بما أثبت .

«فصل» يذكر فيه تقسيماً وأحكام تتعلق بالخبر.

«الخبر مفرد» وهو ما لعوامل الأسماء تسلط على لفظه عارياً من إضافة وشبهها أو ملتبساً بأحدهما نحو: زيد منطلق، وعمرو قائم أبوه، وذكر المصنف^(١) أن قولك: (قائم أبوه) من هذا المثال ونحوه ليس بجمله عند المحققين.

قلت: وقد يقال الخبر في قولك: (زيد منطلق، أو قائم أبوه) ليس هو اسم الفاعل بمفرده^(٢)، بل المجموع منه ومن مرفوعه هو الخبر سواء كان المرفوع ضميراً كما في (منطلق)، أو ظاهراً ملتبساً بالضمير كما في (قائم أبوه)، وليس لعوامل الأسماء تسلط على المجموع أصلاً، وإنما لها تسلط على جزئه الأول فقط فتأمل.

وقد تنبه نجم^(٣) الدين سعيد^(٤) لذلك، فقال في شرح الكافية: المفرد ما لعوامل المبتدأ تسلط على كلمة منه، وذلك بأن يكون كلمة واحدة نحو: زيد غلام، أو أكثر نحو: زيد قائم أخوه، ولكن تسلط العوامل على كلمة واحدة منه، وهي^(٥) (قائم) من مثالنا. على أن في عبارته - أيضاً - مسامحة.

وقال ابن الحاجب^(٦) في أماليه: لم يختلفوا [في^(٧)] أن اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة مع الضمير ليست بجمله لأمرين:

أحدهما: أن الجملة هي التي تستقل بالإفادة، وهذه ليست كذلك.

الثاني: أن وضعها أن تفيد^(٨) معنىً في ذات تقدم ذكرها، فإذا استعملت، مبتدأ

(١) في شرح التسهيل ٥٠: أ.

(٢) بمفرد، ز.

(٣) نجم نجم، د.

(٤) العجمي، قال السيوطي: (شارح الحاجبية، لم أقف له على ترجمة، وشرحه هذا كبير، جعله شرحاً للمتن والشرح الذي عليه للمصنف، وفيه أبحاث حسنة). الحاجبية كافية ابن الحاجب. البغية: ١: ٥٩١، كشف الظنون ٢: ١٣٧١.

(٥) وهو، د، ظ، ولا يستقيم مع (كلمة واحدة).

(٦) عثمان بن عمر.

(٧) ليست في، د.

(٨) يفيد، د.

خرجت^(١) عن وضعها^(٢)؛ ولذلك لما خرج بعضها عن هذا المعنى، وجعل بمعنى الفعل بشرط سبق ما يكون كالعوض عما كان يستحقه من الاعتماد أو كالدال^(٣) على إخراجها عن وضعه الأصلي، جاز أن يكون مع مرفوعه جملة مثل: أقاتم الزيدان؟، والذين يخالفون في: زيد ضارب غلامه^(٤) ويجعلون (ضارب غلامه^(٤)) جملة [مثل: أقاتم الزيدان^(٥)؟] فليسوا مخالفين^(٦) / في الذي ذكرناه، بل الخلاف في أنه هل ثبت ١٣٢ أن ضارب (غلاماه) مثل: أضارب الزيدان؟، فمن جوزة أخرج الصفة عن موضوعها^(٧) الأصلي، واستعملها استعمال الفعل. انتهى.

«وجملة» ولا إشكال في تعريفها بما يعرف به الكلام إذا جعلت مرادفة له، وأما إذا^(٨) جعلت أعم - لصدقها دونه على الصلة [مثلاً]^(٩) من^(١٠) قولك: الذي قام أبوه زيد - فيحتاج إلى إفرادها بتعريف.

فقال^(١١) ابن هشام: هي عبارة عن الفعل وفاعله: كقام زيد، والمبتدأ وخبره: كزيد قائم، وما كان بمنزلة أحدهما، نحو: ضرب اللص، وأقاتم الزيدان؟، وكان زيد قائماً، وظننته قائماً. هذا نصه في مغني اللبيب^(١٢).

قلت: أما المثال الأول^(١٣) - وهو ضرب اللص، ببناء الفعل للمفعول - فهو منزلة الفعل والفاعل بناء على أن المرفوع فيه نائب عن الفاعل، وأما على رأي من يقول:

(١) أخرجت، ز، ظ.

(٢) وصفها، ظ.

(٣) عطفت بالواو، في، ز، ظ.

(٤) كذا في أصول التحقيق، والمناسب لما يأتي في هذه الأسطر: غلاماه.

(٥) ساقط من، ز، ظ.

(٦) مخالفين، د.

(٧) موضعها، د.

(٨) إن، ز، ظ.

(٩) ليست في، ز.

(١٠) في، د.

(١١) قال، ظ.

(١٢) ٢ : ٤١٩.

(١٣) من القسم الثالث، وهو ما كان بمنزلة أحدهما.

هو فاعل اصطلاحاً كالزنجشري^(١) ، فلا يكون مما نزل منزلته بل هو^(٢) نفسه .
 وأما الثاني - وهو أقائم الزيدان؟ - فهو مما نزل منزلة المبتدأ وخبره ، فإن الوصف فيه مبتدأ ، لكن مرفوعه ليس خبراً عنه ، وإنما هو بمنزلة الخبر كما أسلفناه عن جماعة .
 وأما الثالث - وهو كان زيد قائماً - فيحتمل أن يكون مما هو بمنزلة الفعل وفاعله ، فإن مرفوع (كان) مشبه بالفاعل ، لا فاعل اصطلاحاً .

وأما الرابع - وهو ظننته قائماً - فإيراده فيما ينزل لمنزلة أحدهما مشكل ؛ لأنه على التحقيق جملة فعلية منتظمة من فعل - وهو^(٣) (ظن) - وفاعل ، وهو^(٣) تاء المتكلم ، فليس مما نزل منزلة الفعل والفاعل ، ولا منزلة المبتدأ والخبر^(٤) .
 فإن قلت : لعله يشير إلى أنه [مما^(٥)] نزل منزلة المبتدأ أو^(٦) الخبر ، باعتبار المفعول الأول والثاني ، فإنهما مبتدأ وخبر في الأصل ، وبعد دخول الناسخ يكونان بمنزلة المبتدأ أو الخبر .

قلت : لو كان كذلك لزم^(٧) كونها^(٨) جملة اسمية ، وهو باطل ، وإنما هما^(٩) بعد دخول الناسخ مفردان تسلط عمله في كل منهما ، وليس جملة .

ولو قيل : الجملة لفظ يستقل بالإفادة في الحال أو في الأصل لكان حسناً :

فالأول - نحو : قام زيد ، وزيد قائم ، فإن كلا منهما مفيد في الحال .

والثاني - كمدخول^(١٠) حرف الشرط في قولك : إن قام زيد ، فإنه مفيد بالنظر إليه قبل دخول العارض ، وهو أداة الشرط ، وكذا الصلة في قولنا : الذي قام أبوه زيد مستقلة بالإفادة باعتبار النظر إليها قبل الوصل ؛ إذ أصله - حيثئذ - قام أبوه زيد ، وكذا أمثاله^(١٢) مما طرأ عليه ما يمنعه من الاستقلال في الحال .

(١) لذلك لم يعقد له باباً في المفصل .

(٢) هو ، ز ، ظ .

(٣) سقطت من ، ز ، ظ .

(٤) الدم ، ز ، الزم ، ظ .

(٥) هو ، د .

(٦) يستقل ، د .

(٧) هي ، ز ، ظ .

(٨) أو الخبر ، ز .

(٩) والخبر ، د .

(١٠) كونها ، ز ، ظ .

(١١) كدخول ، د .

(١٢) مثاله ، ز ، ظ .

ويمكن [عند^(١)] إرادة زيادة التوضيح أن يقال: الجملة ما انتظم من مبتدأ غير وصف وخبره باقي الحكم أو منسوخه بحرف، أو من مبتدأ ووصف ومرفوعه، أو من فعل تام ومرفوعه^(٢)، أو من فعل^(٣) ناقص ومعموليه^(٤) وهذا فيه طول، لكن لا بأس به طلباً لزيادة البيان:

فمثال الأول: زيد قائم.

ومثال الثاني: إن زيدا فاضل، وما عمرو ذاهباً، وإنما قيدنا^(٥) الناسخ بكونه حرفاً احترازاً من نحو: ظننت زيدا قائماً.

ومثال الثالث: أقائم^(٦) الزيدان؟، وما مضروب العمران.

ومثال الرابع: قام زيد، وضرب^(٧) اللص.

ومثال الخامس: كان زيد قائماً، فكل من الأقسام الثلاثة الأول جملة اسمية، وكل من القسمين الأخيرين^(٨) جملة فعلية.

وقال ابن قاسم^(٩): - تابعاً للمصنف^(١٠) - الجملة ما تضمن جزءين^(١١) بالإسناد^(١٢)، لعوامل^(١٣) الأسماء تسلط على لفظها أو لفظ أحدهما.

(١) ليست في، ز.

(٢) أو من فعل تام ومرفوعه أو من فعل تام ومرفوعه، ز.

(٣) فاعل، د.

(٤) ومرفوعه، ظ.

(٥) قيد، د.

(٦) ما قائم، ز، ظ، وما اخترناه أولى، ليتفرع المعتمد عليه.

(٧) وضروب، ز، ظ.

(٨) أهملت الخاء في ظ.

(٩) الحسن بدر الدين بن قاسم.

(١٠) في شرح التسهيل ٥٠: أ.

(١١) خبرين، د، خبرين، ز، ظ، والتصحيح عن شرح التسهيل.

(١٢) هذه الكلمة ليست في شرح التسهيل.

(١٣) ولعوامل، د.

فخرج بذكر الإسناد نحو: صاحب زيد.

١٣٣

وقوله: (لعوامل الأسماء) ^(١) كذا هو / في النسخة التي رأيتها ^(٢) ، والظاهر أنه سقطت منه كلمة (ليس)؛ إذ جملة الخبر من قولك: زيد أبوه قائم لا يتأثر لفظها ^(٣) بدخول (كان) أو (ظن) على ما هي خبر عنه، بل يبقى لفظها بحاله، ويكون العمل في محلها.

وقوله ^(٤): (أو لفظ أحدهما) مراده به أن يخرج نحو: قائم أبواه، من: زيد قائم أبواه، فإن دخول (كان) - مثلاً - يؤثر ^(٥) في لفظ الأول فقط، ولا يؤثر في الثاني.

ولو ^(٦) اقتصر على قوله: (لفظهما)، لدخل هذا في حد الجملة؛ لأنه إذا لم يتسلط العامل ^(٧) على الثاني صدق [عليه] ^(٨) أنه لم يتسلط عليهما، ولا يخفى فساد هذا التعريف؛ لأنه يلزم عليه أن لا يكون (أبوه قائم) من قولنا: زيد أبوه قائم، جملة؛ لأن لعوامل الأسماء تسلطاً على لفظ ^(٩) جزئياً، نحو: ظننت أباه قائماً، وعلى ^(١٠) لفظ أحدهما، نحو: زيد كان أبوه قائماً، وزيد إن أباه قائم، باعتبار نقله من الرفع إلى النصب، فتأمل.

«والمفرد ^(١١) مشتق» وهو الدال على موصوفٍ مصوغاً ^(١٢) من مصدر مستعمل:

- (١) الإسناد، ز، ظ.
- (٢) وكذا هو في النسخة التي بين يدي.
- (٣) لفظهما، ز، ظ.
- (٤) وقول، ظ.
- (٥) موثر، ظ.
- (٦) فلو، ز، ظ.
- (٧) العوامل، د.
- (٨) سقطت من، ز، ظ.
- (٩) كليهما، د.
- (١٠) سقط العاطف من، ز، ظ.
- (١١) والخبر، ظ.
- (١٢) وموضوعاً، ز، مضوعاً، ظ.

كضارب ومضروب وحسن، أو من^(١) مصدر مقدر، نحو: ربعة^(٢) وحزور^(٣)، من الصفات التي أهملت مصادرهما، فيقدر لها مصادر. كذا قال المصنف^(٤). «وغيره» أي وغير^(٥) مشتق، وهو ما عري مما رسم به المشتق: كأسد وحجر. «وكلاهما» أي^(٦) المشتق وغيره. «مغاير للمبتدأ لفظاً، متّحد به معنى» نحو: زيد قائم، وهذا زيد؛ وذلك لأن حق الخبر أن يكون صادقاً على المبتدأ، على معنى أن ما يقال له المبتدأ، يقال له الخبر، وهو الذي يعبر^(٧) عنه بـ(هو هو)، وهذا يقتضي^(٨) اتحاد المبتدأ والخبر بحسب الذات، وتغايرهما بحسب المفهوم، فإن^(٩) تغاير الذات ينافي (هو هو)، واتحاد المفهوم يمنع إسناد أحدهما إلى الآخر، فإن الإسناد نسبة، والنسبة مستدعية للمتسبين المستلزمين للأبنية المنافية لاتحاد المفهوم.

وحق المبتدأ أن يكون لفظه غير لفظ الخبر، اللهم إلا أن يكون اللفظ مشتركاً بين معنيين، أحدهما صادق على الآخر، فيذكر اللفظ مرتين، يجعل في إحداهما^(١٠) مبتدأ، وفي الأخرى^(١١) خبراً كما ستراه.

«ومتحد^(١٢) به لفظاً، دالّ^(١٣) على الشهرة وعدم التغير^(١٤)» كقول رجل^(١٥) من

(١) مذ، ز.

(٢) ربعة، د، ريقة، ز، والربعة: المربع الخلق من الرجال والنساء.

(٣) بفتح الزاي والواو مع تشديد الثانية، ويسكون الزاي وفتح الواو خفيفة، وهو الغلام إذا اشتد وقوي الصحاح ٢: ٦٢٩.

(٤) في شرح التسهيل ٥٠: أ.

(٥) غير، د.

(٦) أي أي، د.

(٧) بعير، د.

(٨) مقتضى، ظ.

(٩) وإن، د.

(١٠) أحدهما، د، ز، والصواب ما اخترته.

(١١) الآخر، د.

(١٢) عطفت بـ(أو) د.

(١٣) دل، ظ.

(١٤) التغير، د، التعيين، ز، ظ.

(١٥) لم أقف له على تسميته.

طىء :- في المشتق -

خليلي خليلي دون ريب وربما ألان امرؤ قولاً فظن خليلاً^(١)
أي : خليلي من لا أشك في صحبته، ولا يتغير في حضوره وغيبته^(٢)، وكقول أبي
النجم :- [في الجامد^(٣)]-

أنا أبو النجم وشعري شعري^(٤)

أي : شعري على ما ثبت في النفوس من جزالته، لم يتغير عن ذلك .

وينبغي أن يزاد : ويكون^(٥) لكل منهما متعلق مغاير لمتعلق الآخر نحو:
﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾^(٦) أي إلى الخيرات، وإلى الجنات .

وقال ابن الحاجب :- في شرح المفصل - إنما جاز (. . . شعري شعري . . .) على
تقدير مضاف، وهو (مثل)، وصح^(٧) تشبيه الشيء بنفسه باعتبارين^(٨)، أي
وشعري الآن مثل شعري فيما مضى، أي هو المعروف المشهور بالصفات التامة .

«ومغاير^(٩) له مطلقاً» [أي لفظاً ومعنى^(١٠)] . «دال على التساوي حقيقة»
نحو: ﴿وَأَزْوَاجَهُمْ^(١١) أُمَّهَاتِهِمْ^(١٢)﴾، أي مساويات لأمهاتهم في التحريم والاحترام

(١) استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ٥٩ : أ، ولم أجده في غير هذين الكتابين .

(٢) وهيبته، ظ .

(٣) ليست في، د .

(٤) عجزه . . . لله دري ما أجن صدري، وقد تكلمنا عليه في ٢ : ٢٥٧ .

(٥) أويكون، د .

(٦) الآية ١٠ من سورة الواقعة (٥٦) .

(٧) وضاح، د .

(٨) باعتبار أمرين، د .

(٩) عطفت بأو في، د .

(١٠) ليست في، د .

(١١) أزواجه، ز، ظ، والتلاوة ما أثبت .

(١٢) ﴿الَّتِي أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ . . . وَأَوْلُوا الْأَرْحَامَ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ . . .﴾

٦ الأحزاب (٣٣) .

حقيقة. «أو مجازاً» كقوله^(١):

ومجاشع قصب خوت أجوافها^(٢) لو ينفخون^(٣) من الخؤورة طاروا^(٤)

أي: مساوون للقصب الخاوية الأجواف^(٥) في طيرانها بالنفخ، وهذا التساوي

ليس حقيقة وإنما هو مجاز. «أو قائم»^(٦) مقام مضاف» نحو: ﴿هُم دَرَجَاتٌ عِنْدَ

اللَّهِ﴾^(٧)، أي ذوو^(٨) درجات، ونحو: ﴿وَلَكِنَّ﴾^(٩) أَلَيْسَ الْبِرَّ مِنْ أَمْنٍ ﴿﴾^(١٠) [أي: / بر ١٣٤

(١) جرير.

(٢) أجوافها، ظ.

(٣) ينفخون، د.

(٤) من قصيدة رثى فيها زوجها خالدة بنت سعد أم ابنه حذرة، وفيها خرج إلى هجاء الفرزدق وقومه

وأطال في ذلك: مطلعها:

لولا الحياء لعادني استعبار ولزرت قبرك والحبيب يزار

وقبل الشاهد:

إن الفرزدق لا يزال مقنعاً وإليه بالعمل الخبيث يشار

وبعده:

قد يؤسرون فما يقك أسيرهم ويقتلون فتسلم الأوتار

والذي أنشده الشارح رواية اللسان على ما في هامش الديوان، أما رواية الديوان فمختلفة، ولا

شاهد فيها وهي:

لا يخفين عليك أن مجاشعاً لو ينفخون من الخؤور لطاروا

يروى: (... لها جلى...) والشاهد في شرح التسهيل لابن مالك بنصه، إلا أن فيه: (...

هوت أجوافها).

الخؤورة: الضعف، فعله خار، يخور جرير ١٩٩ - ٢١٠، النقائض ٨٤٧، شرح التسهيل

٥٠: أ.

(٥) الأخواف، ظ.

(٦) قام، د.

(٧) ﴿... وَاللَّهُ بِصِيرَاتِكُمْ آخِعٌ أَعْيُنًا وَمَا يَعْمَلُونَ﴾ ١٦٣ آل عمران (٣).

(٨) ذو، ز.

(٩) لكن، ز، ظ.

(١٠) ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ... بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ...﴾ ١٧٧ البقرة

(٢).

من آمن^(١) . [

وظاهر هذا^(٢) أن الخبر يتعين أن يكون محل التقدير، وهو حسن؛ لأنه تقدير حيث الحاجة^(٣) .

وقد قال الزجاج^(٤) :- في ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ^(٥)﴾ - [بخلاف ذلك، فإنه قدر: ولكن ذا البر.

وقال قطرب^(٦) : التقدير: برّ من آمن^(٧) [كما يقتضيه قول المصنف، وكلهم قدروا - في ﴿هُم دَرَجَاتٌ...﴾^(٨) - [هم^(٧)] [ذوو درجات^(٩)].

ولا يختص الحكم بالخبر المفرد كما يوهمه كلامه، بل يأتي ذلك في الجار والمجرور [وقد^(١٠)] قال الفارسي :- في ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ^(١١)﴾ الآية - التقدير أهل سقاية [الحاج^(١٢)]، أو كإيهان من آمن؛ لتشبه ذات بذات، أو حدث بحدث.

وقال بعضهم :- في ﴿وَالْعَنَقِبَةُ لِلنَّقْوَى^(١٣)﴾ - إن التقدير لذوي التقوى . وكأن المعنى - أيضاً - على تقدير صفة للمبتدأ، أي والعاقبة الحسنة، أو المحمودة.

«أو مشعر بلزوم حال تلحق^(١٤) العين بالمعنى» نحو: زيد صوم، جعلته إياه مبالغة، وليس بتقدير (ذو^(١٥)) . لأنه - حينئذ - يصدق على القليل والكثير، وإنما يقال:

(١) ساقط، من، د، ز.

(٢) فظاهر، د.

(٣) حسب، د.

(٤) أبو إسحاق إبراهيم بن السري . (٥) سبقت في ص ٨٣ ح ١٠ .

(٦) محمد بن المستنير.

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من، ز، ظ . (٨) سبقت في ص ٨٣ ح ٧ .

(٩) ساقط من، ز.

(١٠) سقطت من، د، وتصحفت إلى: وفقه . في، ز.

(١١) ... وَعِمَارَةُ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ... ﴿١٩ التوبة (٩)﴾ .

(١٢) سقطت من، ظ.

(١٣) ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا نَسْتَلُكَ رِزْقًا نَحْنُ نَرْزُقُكَ...﴾ ﴿١٣٢ طه (٢٠)﴾ .

(١٤) يلحق، د، والحال يذكر ويؤنث.

(١٥) أهملت الذال في، د.

فلان صوم، إذا أدمن الصوم. «والمعنى بالعين» نحو: نهاره صائم وليله قائم. «مجازاً» راجع إلى مسألتي^(١) إلحاق العين بالمعنى، والمعنى بالعين.

«ولا يتحمل غير المشتق ضميراً» فإذا قلت: هذا أسد - مشيراً إلى السبع - فأسد اسم جامد لا ضمير فيه. «مالم يؤول بمشتق» فيتحمل الضمير نحو: زيد أسد، إذا أول بشجاع، ويسند - حينئذ - إلى الظاهر^(٢) فيرفعه نحو: زيد أسد أبوه، على أن يكون (أبوه) فاعلاً بـ(أسد). قاله المصنف^(٣). «خلافاً للكسائي» في قوله: إن الجامد^(٤) يتحمل الضمير مطلقاً: أول بمشتق أو^(٥) لم يؤول به، فالخلاف راجع إلى قوله: ولا يتحمل غير المشتق ضميراً. فقط.

قال المصنف^(٦): وهذا القول وإن كان مشهور الانتساب إلى الكسائي، دون تقييد، فعندي استبعاد لإطلاقه؛ إذ هو مجرد عن دليل، والأشبه أن يكون حكم بذلك في جامد عرف لمسماه معنى ملازم لا انفكاك عنه: كالإقدام والقوة للأسد، والحمرة والحرارة للنار. وهذا تقييد يرجع^(٧) بالمسألة إلى الوفاق فإن ما قيد^(٨) به هو معنى التأويل بالمشتق.

ونقل ابن المصنف^(٩) هذا القول في شرح الخلاصة^(١٠) عن الكوفيين وسبقه إلى نقل ذلك عنهم صاحب البسيط^(١١)، وزاد نقله عن الرماني.

قال الرضي^(١٢): وكأن الكسائي نظر إلى أن معنى (زيد أخوك): متصف بالأخوة،

(١) مسألتين، د.

(٢) الظاهر فيه، ز، ظ.

(٣) في شرح التسهيل ٥٠: ب، ومثاله: رأيت رجلاً أسداً أبوه.

(٤) الجامد، د.

(٥) أم، د.

(٦) في شرح التسهيل ٥٠: ب، باختصار.

(٧) يراجع ز، ظ.

(٨) يفيد، ظ.

(٩) بدر الدين محمد.

(١٠) يعني شرحه على الألفية ص ٤٣، ويشير إلى القول بأن الجامد يتحمل ضميراً.

(١١) لعله يعني ابن العلي فقد اشتهر بـ(صاحب البسيط).

(١٢) في شرح الكافية ١: ٩٧.

وهذا زيد [أي^(١)] متصف بالزيدية، أو محكوم عليه بكذا؛ وذلك لأن الخبر عرض فيه معنى الإسناد بعد أن لم يكن، فلا بد من رابط، وهو^(٢) الذي يقدره أهل المنطق بين المبتدأ والخبر.

«ويتحمّله المشتق خبراً» نحو: زيد قائم «أو نعتاً» نحو: رب رجل كريم لقيته. «أو حالاً» نحو: جاء زيد راكباً. «ما لم يرفع ظاهراً لفظاً» نحو: الزيدان قائم أبوهما. «أو محلاً» نحو: الكافر مغضوب عليه، فلا يتحمل الضمير حينئذ.

«ويستكن الضمير» فيما ذكر من خبر ونعت وحال. وظاهره إيجاب الاستكنان، فإن قيل: قائم هو، كان توكيداً^(٣)، لا فاعلاً، وقد أجاز سيبويه الوجهين معاً في: مررت برجل مكرمك هو. «إن جرى متحمّله» وصفاً كان أو فعلاً «على صاحب معناه» نحو: [زيد^(٤)] هند ضاربتة، أو تضربه، أي (هي) في الصورتين.

وإنما حملنا قوله: (متحمّله) على ما هو أعم من الصفة والفعل؛ لأنه قد صرح في شرحه^(٥) بوجوب الإبراز في الفعل عند خوف اللبس نحو: غلام زيد يضربه هو، وهو حسن. وأما قول غيره إنك ترفع اللبس بتكرير الظاهر ففيه وضع الظاهر موضع المضمّر في غير موضع التفخيم، وهو ضعيف. قاله ابن قاسم^(٦).

وقد يعارض بأن في الإبراز [أيضاً^(٧)] فصل الضمير مع تأخره^(٨) عن العامل / وقوة الطالب. «وإلا» يجر متحمّله على صاحب معناه، بل على غيره «برز» وجوباً إن

(١) ليست في، د.

(٢) هو، د.

(٣) توكيد، ز، ظ.

(٤) ليست في، ظ.

(٥) على التسهيل ٥٠: ب.

(٦) ابن أم قاسم، ز، والزيادة مضافة بين السطرين، وقد وضعنا في ١: ٢ هذا الأمر، حيث كتبنا عنه.

(٧) ليست في، د.

(٨) تأخيره، ظ.

خيف اللبس نحو: زيد عمرو ضاربه هو، باتفاق أهل البلدين. «وقد يستكن» وقد لا يستكن «إن أمن اللبس، وفاقاً للكوفيين» فيجوز^(١) على قولهم في: زيد هند ضاربا هو - كون (هو)^(٢) فاعلاً، وكونه تأكيداً، وأما زيد عمرو ضاربه هو، ففاعل لا غير، والبصريون يوجبون الفاعلية فيها، ويمنعون التأكيد؛ لإيجابهم الإبراز، وتظهر فائدة ذلك في^(٣) الشنية والجمع، فيقول البصريون: الهندان الزيدان ضاربتهما هما، ويقول^(٤) الكوفيون: مثل ذلك، إن قدروا الضمير فاعلاً، وإن قدروه توكيداً قالوا: ضاربتاهما هما، وكذلك الحكم في الجمع، والمسموع من العرب أفراد الوصف إلا على لغة: أكلوني البراغيث.

وقد استدل للكوفيين^(٦) بها حكاة الفراء عن العرب: كل ذي عين (ناظرة)^(٧) إليك.

وأجيب: بأن التقدير الحافظ كل ذي عين^(٨)، وحمل عليه - أيضاً - ﴿فَطَلَّتْ أَعْنَاقَهُمْ لَهَا خَضِيعِينَ﴾^(٩)، وتؤولت على إقحام^(١٠) الأعناق، أو^(١١) جعلها جمعاً^(١٢) لعنق، بمعنى جماعة، ومنه قولهم: أتانا عنق من الناس، أي جماعة واستدل لهم - أيضاً - بقول الشاعر^(١٣):

(١) فيجوز، ظ.

(٢) الضمير، ز، ظ.

(٣) ففي ففي، د.

(٤) ضاربتها، د.

(٥) يقول، ز.

(٦) الكوفيين، ز.

(٧) ناظره، د.

(٨) ما بين الهلالين مكرر في، ز.

(٩) ﴿إِنْ نَشَأْ نُزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةٌ...﴾ ٤ الشعراء (٢٦).

(١٠) أفخام، ز.

(١١) أي، ز، ظ.

(١٢) جمع العنق، ز، ظ.

(١٣) لا يعرف.

قومي ذرى^(١) المجد بانوها وقد علمت بكنه ذلك عدنان وقحطان^(٢)
وأجيب: بأن التقدير قومي بانون ذرى^(٣) المجد بانوها.
ولما رأى المصنف ما في هذه التأويلات من التكلف قال بالمذهب الكوفي، تمسكاً
بالظاهر. «والجملة اسمية» نحو: زيد أبوه قائم. «وفعلية» نحو: زيد قام أبوه:
وبعض المحققين على أن لا إسناد في الجملة^(٤) - من حيث هي - إلى زيد، بل القيام
- مثلاً - في نفسه مسند إلى الأب، ومع تقييده مسند إلى زيد، وأما المجموع المركب
من زيد، ومن القيام والنسبة الحكمية بينها فلم يسند إلى زيد؛ ولذلك يؤولون^(٥)
(زيد^(٦) قام أبوه) بأنه قائم الأب، وأما قولهم: إن الخبر هو الجملة بأسرها فمن
الامتاعات^(٧) التي لا تلتبس^(٨) معانيها^(٩).

وزاد ابن هشام^(١٠) - في أقسام الجملة - الظرفية، وهي المصدرة بظرف أو جار
ومجرور نحو: أعندك زيد؟، أو أفي الدار زيد؟، إذا قدرت زيدا^(١١) فاعلاً بالظرف أو

(١) أهملت الذال في، د، وأعجبت الياء فيها وفي، ز.

(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٥٠: ب (ف) قومي) مبتدأ و(ذرى المجد) مبتدأ ثان و(بانوها)
خبر جار على ذرى المجد في اللفظ، وهو في المعنى لـ(قومي)، وقد استغني باستكنان ضميره
عن إبرازه لعدم اللبس). وليس في مراجع هذا البيت سابق له ولا لاحق. شرح التسهيل
٥٠: ب، ابن الناظم ٤٣، ابن عقيل ١: ١٨٠، المقاصد ١: ٥٢٧ - ٥٢٩، التصريح
١: ١٦٢، الأشموني ١: ١٩٩، الهمع ١: ٩٦، شواهد ابن عقيل ٣١ - ٣٢، الدرر ١:
٧٢ - ٧٣.

(٣) ذرة، ز، ظ.

(٤) على أنه ليس الإسناد إلى الجملة، د، على أنه الإسناد إلى الجملة، ز، ظ، وما أثبتته عن (ك)،
وهو المناسب.

(٥) يوول، ظ.

(٦) أدخل ناسخ، (ظ) بهذه الكلمة فلم يثبت منها إلا الزاي.

(٧) الامتناعات، ز، ظ.

(٨) يلتبس، ظ.

(٩) معناها، د.

(١٠) في المغني ٢: ٤٢٠ - ٤٢١.

(١١) زيد، وهو متجه على الحكاية.

الجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبراً عنه بهما.

«ولا يمتنع كونها» أي الجملة الواقعة خبر المبتدأ «طلبية» نحو: زيد^(١)
أضربه، ومنه قول الشاعر^(٢) :

قلب من عيل صبره كيف يسلو؟ صالياً نار لوعة وغرام^(٣)

«خلافاً لابن الأنباري^(٤) [وبعض الكوفيين^(٥)] فإنه ذهب إلى أنه لا
يصح الإخبار عن المبتدأ بالجملة الطلبية لأن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب.

وينبغي أن يمنع^(٦) الإنشائية التي ليست بطلبية أيضاً لعين هذه العلة، وهذا غلط
نشأ من اشتراك لفظ الخبر بين ما يقابل الإنشاء وبين خبر المبتدأ، ولم يرد النحاة أن خبر
المبتدأ يجب أن يكون ثابتاً^(٧) للمبتدأ، على معنى أنه يجب أن تكون^(٨) نسبتة إليه موقعة
موجبة^(٩)؛ ليتجه أن هذا الوجوب مختص^(١٠) بالكلام الخبري والقضية الموجبة، بل
أريد أنه يجب أن تعتبر^(١١) نسبتة إلى المبتدأ سواء كانت مرفوعة أو موضوعة أو مشككاً^(١٢)
فيها، فيدخل في ذلك الظرف في نحو: قولك أزيد عندك؟؛ إذ تقديره: أزيد حاصل
عندك؟ [واعتبار النسبة بالثبوت بينهما مما لا ينبغي أن ينزع^(١٣) فيه، لأن المبتدأ إنما^(١٤)

(١) زيد ريد، ز.

(٢) رجل من طيء لم يسموه.

(٣) رواية ابن مالك، (قلت من . . .) والبيت يتيم في ما وقفت عليه من المراجع. وهي شرح

التسهيل ٥١: أ، الهمع ١: ٩٦، يس ١: ١٦٠، الدرر ١: ٧٣.

(٤) أبي بكر كما صرح به المصنف في شرح التسهيل ٥١: أ.

(٥) سقطت من د، ز، ظ. وهي ثابتة في المتن الذي شرح عليه المصنف في ٥١: أ.

(٦) تمنع، د، والصواب ما أثبتته؛ إذ الضمير عائد على ابن الأنباري.

(٧) ثانياً، ظ.

(٨) أعجم حرف المضارعة من فوقه ومن تحته في (د)، ومن تحته في، ز، ظ.

(٩) موقعه موجب، ز.

(١٠) يختص، ز، ظ.

(١١) يعتبر، ز، ظ.

(١٢) متكلماً، ز، ظ، لكن أدخل عليها في الثانية شيء من التعديل فبقيت مبهمة.

(١٣) يتنازع، ز.

(١٤) ساقط من، ظ.

ذكر لينسب إليه - بطريق من الطرق - حال من أحواله^(١) ، ويرتبط به - بوجه من الوجوه - حكم من أحكامه ؛ ولهذا فرق بين : ضربت زيداً ، وزيد^(٢) ضربته ، فحكم بأن زيداً - في الأول مفعول به ، وفي الثاني مبتدأ ، مع أن فعل الفاعل واقع عليه في الصورتين ، لأنه ذكر في الأول بياناً لما / وقع عليه الفعل^(٣) ، وفي الثاني ليسند^(٤) إليه حال من أحواله وحكم من أحكامه ؛ ولذلك صرحوا بأن (زيد^(٥) أبوه منطلق) معناه زيد منطلق الأب ، وعلى هذا فنقول معنى الجملة الإنشائية - طلباً كان أو غيره - وإن كان حاصلًا معها لكنه قائم بالطالب والمنشئ ، فإذا قلت : زيد اضربه ، فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم ، وليس حالاً من أحوال زيد ، إلا باعتبار تعلقه به ، أو كونه مقولاً في حقه ، واستحقاقه أن يقال فيه ، ولا بد أن يلاحظ في - وقوعه خبراً - هذه الحيشية ، فكأنه قيل : زيد مطلوب ضربه ، أو مقول في حقه ذلك ، لا على معنى الحكاية بل على معنى أنه يستحق أن يقال فيه ، فيستفاد - من لفظ (اضربه) - طلب ضربه ، ومن ربطه بالمبتدأ معنى آخر لا يستفاد من قولك : اضرب زيداً .

وامتناعه من^(٦) احتمال الصدق والكذب بحسب المعنى الأول لا ينافي احتمالهما بحسب المعنى الثاني . هكذا قرر هذا الحل^(٧) بعض المتأخرين ، وهو في غاية الحسن . «ولا» [يُمتنع أيضاً كون الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ جملة]^(٨) «قسمية ، خلافاً لشعلب^(٩)» فإنه منع نحو : زيد لأكرمه^(١٠) ، وعلل ذلك بعضهم بأن نحو : لأفعلن ، لا محل له ، فإذا بني على المبتدأ فليل : زيد ليفعلن ، صار له موضع .

- (١) حالاً من الأحوال ، د .
- (٢) وزيداً ، ز .
- (٣) الضرب ، د .
- (٤) يسند ، د .
- (٥) زيداً ، ز .
- (٦) في ز ، ظ .
- (٧) هذا المحل ، د .
- (٨) ما بين المعقوفين ليس في ، د .
- (٩) أحمد بن يحيى .
- (١٠) لأكرمه ، ز ، ظ .

قال ابن هشام في المغني^(١) : وليس بشيء ؛ لأنه إنما منع وقوع الخبر جملة قسمية لا جملة هي جواب القسم ، ومراده أن القسم وجوابه لا يكونان خبراً ؛ إذ لا ينفك^(٢) إحداهما^(٣) عن الأخرى ، وجملتا القسم والجواب يمكن أن يكون لهما محل كقولك : قال زيد أقسم لأفعلن . انتهى .

قلت : هذا فيه تسليم لصحة ما اعتل به هذا القائل من أن صيرورة^(٤) ما لا محل له ذا محل باطل^(٥) ، ورده أن كل جملة أخبر بها عن ضمير الشأن لا محل لها قبل الإخبار بها عنه ، وبعد الإخبار تصير^(٦) ذات محل من الإعراب ، ألا ترى أن قولك : - ابتداءً - زيد قائم ، لا محل له^(٧) من الإعراب ، ويصح جعلها خبراً لضمير^(٨) الشأن ، فتقول : هو زيد قائم ، فيصير في محل رفع .

ثم قال ابن هشام^(٩) : وإنما المانع عنده : إما كون جملة القسم لا ضمير فيها ، فلا تكون^(١٠) خبراً ، لأن الجملتين هنا ليستا كجملتي الشرط والجزاء ؛ لأن الثانية ليست معمولة^(١١) لشيء من الأولى^(١٢) ؛ ولذا منع بعضهم وقوعها صلة . وإما كون جملة القسم^(١٣) إنشائية ، والخبر لا بد له من احتمال الصدق^(١٤) والكذب . قال^(١٥) : وكل

(١) ٢ : ٤٥٣ .

(٢) في المغني : تنفك . والوجهان جائزان .

(٣) إحدى جملتيهما ، د ، وما أثبتته موافق لما في المغني .

(٤) صيروره ، ظ .

(٥) كذا في أصول التحقيق ، والمناسب : باطلة . ويمكن توجيهه بتقدير موصوف محذوف ، وهو (أمر) .

(٦) يصير ، ز .

(٧) لها ، ز ، ظ .

(٨) الضمير ، د .

(٩) في المغني ٢ : ٤٥٣ .

(١٠) يكون ، ز ، ظ .

(١١) معمولة ، ز .

(١٢) الأول ، ز ، ظ ، الجملة الأولى المغني .

(١٣) في المغني : (وإما كون الجملة - أعني جملة القسم - ...) .

(١٤) الصدق ، د .

(١٥) ابن هشام في المغني ٢ : ٤٥٣ - ٤٥٤ وعبارته (وبعد فعندي أن كلاً من التعليين ملغى) .

منها ملغى^(١) :

أما الأول^(٢) - فلأن بين الجملتين ارتباطاً صارتما به كجملة^(٣) وإن لم يكن ثم عمل.

وأما الثاني^(٤) - فلأن احتمال الصدق والكذب [إنما هو^(٥)] في الخبر القسيم للإنشاء، لا في خبر المبتدأ للاتفاق على أن أصله الأفراد واحتمال الصدق والكذب من صفات الكلام، وعلى [جواز^(٦)] أين زيد؟ وكيف عمرو؟.

قال^(٧) : وزعم ابن مالك^(٨) ، أن السماع ورد بما منعه ثعلب، قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ ﴾^(٩) ، ﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ ﴾^(١٠) ﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ ﴾^(١١) ﴿^(١٢)

[ثم^(٥)] قال^(١٣) : وعندي لما استدل^(١١) به تأويل لطيف، وهو أن المبتدأ في ذلك

(١) منفي، ظ.

(٢) الأولى، د، ز، وهو خطأ؛ لما رأيت في ح ١٥ ص ٩١.

(٣) لجملة، ظ، وفي المعنى (كالجملة الواحدة).

(٤) الثانية، د، ز، وما أثبتته عن المعنى وهو المناسب لما عرفت قبلاً، وقد ترك الشارح كثيراً من كلام ابن هشام يتعلق بالتعليل الأول، وفي الكلام الآتي خلاف بين ما هنا وما في المعنى لا نطيل بالتنبه عليه.

(٥) ليست في، د.

(٦) ليست في، ظ.

(٧) ابن هشام في المعنى ٢ : ٤٥٤.

(٨) ترجم له الشارح ترجمة مطولة بين يدي هذا الشرح.

(٩) الآية ٩ العنكبوت (٢٩).

(١٠) ﴿ ... مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نِعَمَ أَجْرَ الْعَمَلِينَ ﴾ ٥٨ العنكبوت (٢٩).

(١١) زاد في (د) : سبلنا وليست في المعنى.

(١٢) ﴿ ... سُبُلْنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ ٦٩ العنكبوت (٢٩).

(١٣) ابن هشام في المعنى ٢ : ٤٥٤.

(١٤) للاستدلال، ز، ظ.

كله ضمّن معنى الشرط، وخبره^(١) منزل منزلة^(٢) الجواب، فإذا قدر قبله قسم كان الجواب له، وكان خبر المبتدأ المشبه لجواب^(٣) الشرط محذوفاً للاستغناء بجواب القسم المقدر قبله، ونظيره - في الاستغناء بجواب^(٤) القسم المقدر قبل الشرط [المجرد من لام التوطئة^(٥)] ^(٦) - ﴿وَإِنْ لَّمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ^(٧)﴾ التقدير: والله ليمسن^(٨) لئن^(٩) لم ينتهوا يمسن^(١٠) . انتهى .

«ولا يلزم تقدير قول قبل الجملة الطلبية، خلافاً لابن السراج» فإذا

قلت: / زيد اضربه، فالتقدير عنده: زيد أقول لك اضربه، وذلك القول المقدر هو ١٣٧ الخبر، والجملة الطلبية محكية^(١٠) [به]^(١١)، فهي في محل نصب على التقدير، أو في محل رفع^(١٢) إن قدرت: زيد يقال لك أو مقول^(١٣) لك اضربه، وإنما التجأ^(١٤) إلى ذلك فراراً من وقوع ما لا يحتمل^(١٥) الصدق والكذب خبراً^(١٦)، وقد عرفت جوابه.

(١) وخبر، ز، فخره، ظ.

(٢) نزل، د.

(٣) بجواب، د.

(٤) جواب، ز، ظ.

(٥) ساقط من، ز، ظ.

(٦) في المعنى: نحو.

(٧) ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَلَاثَةٌ وَكَانَ إِلَهُهُ وَاحِدٌ... الَّذِينَ كَفَرُوا

مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ ٧٣ المائدة (٥).

(٨) كذا في المعنى، واللام ليست في أصول التحقيق.

(٩) بمس، ز، يمس، ظ.

(١٠) محليه، ز، ظ.

(١١) ليست في، د.

(١٢) وفي محل رفع أو في محل رفع، ز، ظ.

(١٣) مفعول، ز.

(١٤) التجأ، د، ظ.

(١٥) يتحمل، ز، ظ.

(١٦) خيراً، ظ.

«وإن اتحدت» الجملة الواقعة خبراً «بالمبتدأ» الذي هي خبره «معنى» منصوب على التمييز عن النسبة، والباء للمعية أو الإلصاق^(١)، [أي^(٢)] إن اتحد معنى الجملة مع معنى المبتدأ، واتحد معناها ملتصقاً بالمبتدأ «هي» أي الجملة نحو: هَجَّرِي أَبِي بكر لا إله إلا الله.

قال ابن قاسم^(٣): أي قوله في وقت الهجرة.

قلت: إنما معناه دأبه وعادته قال في الصحاح^(٤): والهَجَّرِ مثال الفَسِّيقِ الدَّابِّ والعادة. وكذا^(٥) الهَجَّرِي^(٦) والاهَجَّرِي^(٧). ومن مُثَلِّمُ المسألة قوله - ﷺ -: (أفضل ما^(٨) قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله)^(٩). «أو بعضها» أي [أو^(١٠)] بعض الجملة نحو: ﴿وَلِبَاسٌ^(١١) النَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ^(١٢)﴾، فجملة الخبر - وهي (ذلك خير) -

(١) للإلصاق، ظ.

(٢) ليست في، ز.

(٣) بدر الدين الحسن.

(٤) ٢ : ٨٥٢ (هجر).

(٥) وإذا، ظ، وفي الصحاح: (وكذلك).

(٦) أعجمت الياء الثانية في، د، ز.

(٧) والإهجري، ظ، وأعجمت الياء الثانية في، د، ز.

(٨) قلته، د.

(٩) استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ٥١ : أ، وأخرجه مالك في الموطأ ١ : ٢١٦، ٣٦٩ عن

طلحة ابن عبيد الله بن كريب مرسلاً، ولفظه: (أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة وأفضل . . . وحده

لا شريك له). وأخرجه الترمذي ١٠ : ح ٦٥٥ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ

مالك، وزاد: ﴿ . . . له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ﴾. وقال: هذا حسن غريب

من هذا الوجه وحديث عمرو عند أحمد بسنده بلفظ لا شاهد فيه، وقد تكلم ابن حجر في

تلخيص الخبير ٢ : ٢٠٣ - ٢٠٤ على الحديث فقال عن حديث طلحة ما ملخصه: وصله

البيهقي وضعفه، وكذا ابن عبد البر في التمهيد. وقال عن حديث عمرو: في إسناده حماد بن

أبي حميد، وهو ضعيف.

(١٠) سقطت من، ز، ظ.

(١١) لباس، ز، ظ.

(١٢) ﴿يَبْنَىءَ آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا يُؤْوِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشًا . . . ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ

يَذَكَّرُونَ﴾ ٢٦ الأعراف (٧).

ليست متحدة بالمبتدأ الذي هو (لباس التقوى) معنىً ؛ وإنما بعضها هو المتحد به ، وهو (ذلك) ، وكذا^(١) قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَمَسُّكُونَ بِالْكَتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ ﴾^(٢) . «أو»^(٣) قام^(٤) بعضها مقام مضاف إلى العائد « نحو : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ ﴾^(٥) .

قال المصنف :- تبعاً للأخفش والكسائي ، ومخالفاً للجمهور - الأصل يتربص^(٦) أزواجهم ، ثم جيء بالضمير مكان الأزواج ؛ لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر^(٧) الضمير ؛ لأن النون لا تضاف ؛ لكونها ضميراً ، وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف للضمير .

ويعارضه ما وقع له في قوله^(٨) :

..... وعزة ممطول معنى غريمها^(٩)

وسياتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى في باب التنازع .

(١) فكذا ، ز ، ظ .

(٢) الآية ١٧٠ الأعراف (٧) .

(٣) استبدل بها الواو في ، ظ .

(٤) أقام ، ظ .

(٥) ﴿ ... بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ... ﴾ ٢٣٤ البقرة (٢) .

(٦) يتربصن ، د ، ز ، وليس بصحيح .

(٧) ذلك ، د .

(٨) كثير عزة .

(٩) صدره :

قضى كل ذي دين فوقى غريمه

والبيت من قصيدة مطلعها :

عفت غيفة من أهلها فحریمها
فیرقة حسنا قاعها فصریمها
وقبل الشاهد :

كانك مردوع بشس مطرد
يقارفه من عقدة النقع هيمها
وبعده :

إذا سمت نفسي هجرها واجتنابها
رأت غمرات الموت فيما أسومها
غيفة : حساء على شاطئ البحر فوق الغدبية ، ومومية عندها نخل بطرف جبل جهينة الأشقر .

وخرجت الآية على أن الرابط فيها: إما النون على أن الأصل: وأزواج الذين. وإما ضمير مخفوض بالإضافة حذف هو وما أضيف إليه على [سبيل^(١)] التدريج، وتقديرهما: إما قبل (يتربصن)، أي أزواجهم يتربصن. وإما^(٢) بعده، أي يتربصن بعدهم. «استغنت» جواب (إن) من قوله: (وإن اتحدت)، أي [إن] وجد [أحد^(٣)] [الأمور المذكورة استغنت^(٤)] جملة الخبر «عن» ضمير «عائد» إلى المبتدأ «وإلا» يكن شيء من ذلك، أي [إن^(٥)] لا تتحد^(٥) الجملة بالمبتدأ معنى، لا هي ولا بعضها، ولم يقم بعضها مقام مضاف إلى العائد «فلا» تستغني^(٦) جملة الخبر عن عائد، وهو ضمير يعود إلى المبتدأ.

ثم الأصل في الضمير أن يرجع إلى نفس المخبر عنه نحو: زيد أكرمه، وهذا لا إشكال فيه، ويأتي على وجهين آخرين:

أحدهما: أن يعود، إلى شيء المخبر عنه بعضه وقد تقدم ذكره، كقولك: - وقد ذكرت الأمور - ليس منهيها بآتيك ولا بقاصر^(٧) عنك مأمورها^(٨).

== حريمها: ما حولها. حسنا: جبل قرب ينبع. الصريم: قطعة من معظم الرمل. مردوع: منكوس. شس: واد لمزينة. يقارفه: يدانيه. العقدة: الموضع الشجير. الهيم: الهيام، وهو حمى الإبل. كثير: ٢: ١٧٢ - ١٧٩، الأغاني ٩: ٢٥، ٢٦، ٢٨، حماسة الشجري ١: ٥٢٩ - ٥٣٠، الإنصاف ٩٠، ابن يعيش ١: ٨، المقاصد ٣: ٣ - ٦، التصريح ١: ٣١٨، الأشموني ٢: ١٠١، الهمع ٢: ١١١، الدرر ٢: ١٤٦ - ١٤٧، شرح التسهيل ٩٣: أ.

(١) سقطت من، ز، ظ.

(٢) أو، د.

(٣) ليست في، ظ.

(٤) أهملت الغين في، د.

(٥) يتحد، ظ.

(٦) يستغني، ز.

(٧) يقاصر، د، ظ.

(٨) تصرف الشارح في بيتين للأعور الشني: بشر بن منقذ، من بني شن بن أفصى بن عبد القيس.

شاعر محسن. كان مع علي - رضي الله عنه - يوم الجمل - ابن قتيبة ٢: ٦٣٩ - ٦٤٠، الأمدي

٣٨ - ٣٩، ٦٠.

وبيانه أن الضمير في (مأمورها) عائد إلى الأمور التي المنهي بعضها، فلما عاد على العام الذي ذلك الخاص جزء^(١) منه كان عائداً على ذلك الخاص.

والثاني: أن يعود على شيء ملابس للمبتدأ، كقولك: - وقد ذكرت الخيل - ليس ردها بمعروف ولا مستنكر^(٢) عدها، فإن الضمير - في (عدها)^(٣) - للخيل لا للرد، ولكن الرد ملابس للخيل، فكأنه لملابسته لها داخل في جملتها، فصار عود الضمير على الخيل كأنه عود على الرد؛ إذ كان^(٤) بينهما التلابس المذكور، وهذا معنى كلام سيويه^(٥)، وقد اعترض عليه من لم يفهم دقيق نظره.

«وقد يحذف» الضمير العائد «إن علم» فلا يحذف من نحو: زيد هو قائم، وإن أجازاه بعضهم؛ لأنه حذف/بلا دليل، ولا من نحو: زيد - ضربته في داره، لما مر.

١٣٨

«ونصب بفعل» قال ابن قاسم:

[نحو^(٦)]:

والبيتان:

هون عليك فإن الأمم ريكف الإله مقاديرها

فليس بآتيك منيها ولا قاصر عنك مأمورها

هون: أصله: (فعولن)، لكن دخله الحرم. سيويه ١: ٣١ - ٣٢، المقتضب ٤: ١٩٦ -

٢٠١، المقرب ١: ١٩٦، المغني ١: ١٥٦، ٢: ٥٤٠، ٥٨٧، السيوطي ١: ٤٢٧ - ٤٢٨،

٢: ٨٧٤، الهمع ١: ١٢٨، ٢: ٢٩، الدرر ١: ١٠٢، ٢: ٢٣ - ٢٤.

(١) خير، د.

(٢) مستلزم، ظ.

(٣) هذا مناسب لفظاً لقوله: (ردها) ولكن المعنى معنى قول النابغة الجعدي:

وليس بمعروف لنا أن نردها صحاحاً ولا مستنكر أن تعقرا

فالمناسب إذن: (عقرها). وكلام الشارح هو كلام سيويه في ١: ٣٢ قال: (كأنه قال ليس

بمعروف لنا ردها صحاحاً، ولا مستنكر عقرها).

وسياتي الكلام على هذا البيت في ص ٢٧٨.

(٤) إذا، ظ.

(٥) في كتابه ١: ٣١ - ٣٢.

(٦) ليست في، ظ.

ثلاث^(١) كلهن قتلت عمداً^(٢)
ومثله غيره بقوله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَهْلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾^(٤)، وفيها نظر؛ لأن كلاً من
المسألتين ستأتي^(٥)، ولم أتحقق له الآن مثلاً سالماً من النظر فحرره.
«أو صفة» بالجر عطفاً على فعل، يعني أو نصب بصفة كقوله^(٦):

غنى نفس^(٧) العفاف المغني والخائف الإملاق لا يستغني^(٨)
ف(غنى نفس) خبر مقدم، وما بعده مبتدآن ثانيهما مخبر عنه بهذا الخبر المقدم،

(١) ثلاث، ز، ظ.

(٢) فأخزى الله رابعة تعود

يروى: (.... تقود) من القود. والشاهد في: (ثلاث... قتلت...). فالأول مبتدأ والجملة
خبره والرابط محذوف لأنه منصوب بالفعل. قال سيويه: والوجه الأعرف النصب. واختار
الأعلم الرفع. كلهن: بدل من المبتدأ، ويجوز أن يعرب مبتدأ ثانياً، والجملة الفعلية خبره،
والجملة الاسمية خبر المبتدأ الأول، أو صفة له، وخبره محذوف، والتقدير: ثلاث لي. والضمير
المحذوف إن عاد على (ثلاث) فتقديره: قتلتهن، لا يجوز غيره، وإن عاد على (كل) فتقديره:
قتلتها، أو قتلتهن، والمختار الأول. ولا يستحسن إعراب (كل) توكيداً؛ لأن البصريين منعوا
توكيد النكرة، وهو جائز عند الكوفيين. قال البغدادي: (وهذا البيت وإن كان من شواهد
سيويه لا يعرف ما قبله ولا ما بعده ولا قائله...). سيويه ١: ٤٤، الشجري ١: ٩٣،
٣٢٦، شرح التسهيل ٥٠: ب، الرضي ١: ٩٢، الخزانة ١: ١٧٧ - ١٨٠.

(٣) برفع (حكم) مبتدأ وحذف العائد من خبره (يبغون)؛ لأنه منصوب بالفعل، والتقدير: يبغونه،
وهذه قراءة: يحيى بن يعمر وإبراهيم بن يحيى بن أبي حية وأبي عبد الرحمن عبد الله بن حبيب
السلمي، وخطأها ابن مجاهد، وأنكرها الأعرج، قال ابن جني: (قول ابن مجاهد: إنه خطأ،
فيه سرف، لكنه وجه غيره أقوى منه، وهو جائز في الشعر). انتهى. ثم وجهه بما يردده إلى
القياس ويخرجه عن الضرورة. وقراءة الجمهور بنصب (حكم) مفعولاً مقدماً. راجع المحتسب
١: ٢١ - ٢١٣.

(٤) ﴿... وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ ٥٠ المائدة (٥).

(٥) سيأتي، ز، ظ.

(٦) لا يعرف.

(٧) النفس، ز، وهو خطأ لا يستقيم معه الوزن، ويؤيد ما أثبت قول الشارح: (ولا يضركون غنى
نفس نكرة؛ لأنه صالح للابتداء به؛ لأنه مختص بالإضافة).

(٨) لم أجده إلا في شرح التسهيل ٥١: أ.

وأولها مخبر عنه بالابتداء الثاني وخبره، والقاعدة أنه إذا وجد مبتدأ متجاوزاً^(١) كان الثاني وخبره خبر الأول، وكذا الأمر هنا، لكن خبر الثاني مقدم في هذا المثال، وفيه نظر من هذه الجهة، إذ فيه فصل بين الخبر المقدم ومبتدئه^(٢) المؤخر بأجنبي، فينبغي أن يعدل إلى وجه غير هذا، وهو أن يكون كل من الألفاظ الثلاثة في موضعه الأصلي^(٣)، والمعنى: غنى نفس^(٤) العفاف هو الذي يغنيه^(٥)، لا يغنيه شيء غيره^(٦)، وعليه فـ(غنى نفس) مبتدأ أول، و(العفاف) مبتدأ ثان و(المغني) خبر هذا المبتدأ الثاني، والجملة خبر المبتدأ الأول، ولا تقديم ولا تأخير، ولا يضر كون (غنى نفس) نكرة؛ لأنه صالح للابتداء^(٧) به؛ لأنه مختص بالإضافة، وإنما الممتنع - عند الأخفش - الإخبار عن النكرة المختصة بالمعرفة، لا الإخبار عنها بجملة مصدرية معرفة.

وهذا الوجه هو الذي يبني المصنف عليه؛ لأنه هو الظاهر وعليه يتم الاستشهاد بهذا البيت؛ لأن المعنى: غنى نفس^(٤) العفاف هو الشيء الذي يغنيه، ففاعل (المغني^(٨)) ضمير العفاف، وهو عائد إلى الألف واللام كما تقول^(٩): زيد الضارب.

وتحقيقه: أن الخبر (أل)، وهي^(١٠) جامدة^(١١)، فلا ضمير يعود إلى المبتدأ الأول سوى الضمير المنصوب بالوصف، وأما على الوجه الأول فالتقدير: العفاف الذي يغنيه غنى نفس، ففاعل (المغني^(١٢)) (العفاف)، والهاء المحذوفة للرجل الذي وصف به (المغني)

(١) متجاوزان، ز.

(٢) مبتدائه، د.

(٣) الأصلي والأصل، د، ولا معنى لهذه الزيادة.

(٤) النفس، ظ.

(٥) أهمل الغين، في، د. وحرف المضارعة في، ز.

(٦) يعنيه، د.

(٧) للابتدائية، ز، ظ.

(٨) المعنى، د.

(٩) يقول، ز.

(١٠) وهو، د.

(١١) جامد، د، ز، ولم أستحسن أن أخبر عن المؤنث بمذكر.

(١٢) المغني، ظ.

فلا شاهد فيه إلا على حذف عائد (أل)، على ما فيه من النظر الذي أسلفناه.
«أو جر بحرف تبعيض» كقولهم: السمن منوان بدرهم، أي منه، وكقول
الخنساء: (١)

كأن لم يكونوا همي يتقى إذ الناس (٢) إذ ذاك من عزّ بزاً
أي من عز منهم، وفي الأمثال: من عزّ بزّ، أي من غلب أخذ السلب.

وقيد بعضهم ذلك بأن لا يؤدي حذف المجرور إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه
عنه، فلا يجوز: الرغيف أكلت، وأنت تريد (٤) (منه)، وقد يؤخذ هذا (٥) الشرط من
قوله: - أولاً - (إن علم)؛ لأن المجرور هنا لو حذف لم يعلم؛ لجواز (٦) تقدير (٧):
أكلته، وأكلت منه. «أو» جر بحرف «ظرفية» (٨) كقوله (٩):

(١) تماضربنت عمرو بن الشريد السلمية (. . . - ٢٤٤هـ / . . . - ٦٤٥هـ) من قيس عيلان من مضر.
شاعرة مجيدة. ولدت في الجاهلية وأسلمت وحسن إسلامها. حرضت بنيتها الأربعة على الجهاد
فذهبوا في غزوة القادسية فقتلوا جميعاً، فتلفت ذلك بالصبر. ابن قتيبة ١: ٣٤٣ - ٣٤٧،
الأغاني ١٥: ٧٦ - ١١١، الإصابة ٤: ٢٨٧ - ٢٨٩، السيوطي ١: ٢٥٣ - ٢٥٨، الخزانة
١: ٢٠٨.

(٢) بز، ظ، والبيت هو ثالث في قصيدة رثت فيها بنيتها الأربعة وقد استشهدوا في القادسية،
ومطلعها:

تعرفني الدهر نهسا وحزاً وأوجعني الدهر قرعا وغمزا
وأفنى رجالي فبادوا معاً فغودر قلبي بهم مستفزا
وبعد الشاهد:

وكانوا سراة بني مالك وزين العشيرة بذلا وعزا
الخنساء ٨٦ - ٨٧، الكامل ٢: ٧٩٣، ٣: ١٢٢٣ - ١٢٢٤، الشجري ١: ٢٤١ - ٢٥١،
المغني ١: ٩٠، السيوطي ١: ٢٤٩ - ٢٥٣.

(٣) تهيئة، ز، ووضع فوق الباء نقطتين.

(٤) يريد، د.

(٥) بهذا، د.

(٦) بجوازه، لكن أهمل الباء.

(٧) أهملت التاء في، د.

(٨) طرفيه، ظ.

(٩) النمر بن تولب رضي الله عنه.

فيوم علينا ويوم لنا ويوم نساء ويوم نسر^(١)
 أي: نساء فيه ونسر فيه، وكقولهم: [شهر ثرى^(٢)] وشهر ترى وشهر مرعى^(٣)،
 الشاهد في السجعة الثانية، أي: وشهر ترى فيه النبات، وأما الأولى والثالثة فليستا
 مما نحن فيه. «أو» جر «بمسبوق مماثل لفظاً ومعمولاً» كقوله^(٤):

أصخ^(٥) فالذي توصى به أنت مفلح فلاتك إلا في الفلاح منافسا^(٦)
 أي: أنت مفلح به، فحذف العائد المجرور؛ لكونه قد جر بحرف سابق عليه
 مماثل [للجار^(٧)] لفظاً ومعمولاً، إذ الحرف الجار فيها هو الباء والمجرور ضمير غيبة
 فيها، فلو جر بحرف غير ذلك امتنع حذفه نحو: زيد مررت به.

«أو» جر «بإضافة اسم فاعل» كقوله^(٨):

سبل المعالي بنو الأعلىين سالكة والإرث أجدر أن يحظى^(٩) به الولد^(١٠)
 / [أي^(١١)] سالكتها، وخرج بذلك نحو: زيد قام غلامه.

١٣٩

(١) من قصيدة مطلعها:

تصابى وأمسى علاه الكبر وأمسى لجمرة جبل غرر
 وقبل الشاهد:

ألا ياذا الناس لو يعلمون للخير خير وللشر شر
 تصابى: تكلف الصبا والجهل. جمرة: اسم امرأة. جبل غرر: ميثاقها غرور. يوم: الرواية
 بالرفع، وكذا أنشده سيويه، لكنه قال: (الوجه الأعراف النصب). سيويه ١: ٤٤ شرح
 التسهيل ٤٨: ب، ٥١: أ، ابن مالك ١: ١١١، ابن الناظم ٤٥، المقاصد ١: ٥٦٥ -
 ٥٦٧، الهمع ١: ١٠١، ٢: ٢٨، الدرر ١: ٧٦، ٢: ٢٢.

(٢) ليست في، ز.

(٣) ترعى، ز، ظ، والمناسب ما اخترت، وهذا الكلام في سيويه ١: ٤٤.

(٤) مجهول.

(٥) أهملت الخاء في، ز، ظ.

(٦) منافس، ز. ولم أجد هذا البيت في غير هذا الشرح.

(٧) ليست في، د.

(٨) لا يعرف.

(٩) يخطىء. د.

(١٠) لم أجد إلا في شرح التسهيل ٥١: أ.

(١١) ليست في، ظ.

قال ابن قاسم : وقد صرح بعضهم بأن المجرور بالإضافة لا يجوز^(١) حذفه مطلقاً .

[قلت^(٢)] : ووقع لأبي البقاء^(٣) - في قوله تعالى في سورة الأعراف^(٤) : ﴿ وَالَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِهَا وَعَمَوْا وَإِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾^(٥) - أن (الذين) مبتدأ، [وإن^(٦)] وما بعدها خبر^(٧) ، والعائد محذوف، أي : لغفور لهم ورحيم بهم . ولم تدخل^(٨) هذه الصورة تحت واحدة من الصور التي قالها المصنف في المجرور، ولا يخفى أنه خرج بقول المصنف : (إن نصب^(٩) . . . أو جر . . .) ما إذا كان العائد مرفوعاً، سواء رفع بفعل نحو: الزيدان قاما أو بغيره^(١٠) نحو: زيد هو القائم، أو زيد القائم هو.

«وقد يحذف» العائد «بإجماع إن كان مفعولاً به، والمبتدأ (كل)» كقراءة ابن عامر^(١١) : ﴿وَكَلَّ وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسَيْنَ﴾^(١٢) بالرفع، وكقول أبي النجم^(١٣) قد أصبحت أم الخير تدعي عليّ ذنباً^(١٤) كله لم أصنع^(١٥)

(١) أهمل حرف المضارعة في، د. (٢) ليست في، ظ.

(٣) عبدالله محب الدين بن الحسين العكبري .

(٤) في إعرابه للقرآن المسمى : إملاء ما من به الرحمن ١ : ٢٨٥ .

(٥) الآية ١٥٣ .

(٦) سقطت من، ز، ظ .

(٧) والخبر، د .

(٨) يدخل، د .

(٩) عبارة المصنف : إن علم ونصب .

(١٠) غيره، د .

(١١) أبي عمران عبدالله، أحد القراء السبعة .

(١٢) ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَاتُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ أَوْلِيَّتِكَ أَعْظَمَ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَتْلُوا وَلَا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسَيْنَ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ ١٠ الحديد (٥٧) .

(١٣) العجلي .

(١٤) أعملت النذل في، د .

(١٥) سطرع أرحبيرة، ويعلده .

من أن رأيت رأسي كرامس الأصنع ييسر عنه قبيزعا عن قنزع

برفع (كل)، وكذا قول الآخر^(١) :

ثلاث^(٢) كلهن قتلت عمداً^(٣)

«أو شبهه» أي : والمبتدأ إما (كل) أو شبه (كل) «في العموم والافتقار»، وذلك كل مفتقر من موصول وغيره نحو: أيهم يسألني أعطي^(٤) ، ونحو: رجل يدعو^(٥) إلى الخير أجيب، أي : أعطيه^(٦) ، وأجيبه، الأول^(٧) شرط إن جزمت الفعلين أو موصول [كالشرط^(٨)] إن رفعتهما، والثاني مشبه بالشرط، فيحتاج إلى جملة تكون صفة له ليتم بها معناه، كما يتم بالشرط معنى اسم الشرط، وكما يتم بالصلة الموصول.

وقد رأيت نقل المصنف الإجماع في مسألتي (كل) وشبهها: ^(٩)

فأما نقله لذلك في المسألة [الأولى^(١٠)] فقدح فيه بأن مذهب البصريين في ذلك

= جذب الليالي أبطني أو أسرع قرناً أشييه وقرناً فانزعي
أفناه قيل الله للشمس اطلعي حتى إذا وارك أفق فارجعي
أم الخيار: زوجته. قنزا: القنزعة، وهي الواحدة من القنازع: الشعر حوالي الرأس. قرنا:
خصلة من الشعر. انزعي: من النزع، وهو انحسار الشعر عن جانبي الجبهة من الرأس. كله
رواية سيويه الرفع، وهو الموافق للاستشهاد هنا، لكنه رجح النصب، وخالفه الأعلام فرجح
الرفع. سيويه ١: ٤٤، ٦٤، ٦٩، ٧٣، الفراء ٢: ٩٥، المحتسب ١: ٢١١، الشجري
١: ٨، ٩٣، ٣٢٦، ابن يعيش ٢: ٣٠، ٦: ٩٠، شرح التسهيل ٥٠: ب، ابن مالك ١:
١١١، الرضي ١: ٩٢، ١٦٤، المغني ١: ٢٢٠، ٢: ٥٥١، ٥٥٢، ٦٧٦، الخصائص
١: ٢٩٢، ٣: ٦١، المقاصد ٤: ٢٢٤ - ٢٢٦، السيوطي ٢: ٥٤٤ - ٥٤٦، اضمع ١:
٩٧، الخزانة ١: ١٧٣ - ١٧٧، ٤٤٥، العباسي ١: ٢٨، ٥٢ - ٥٣، الدرر ١: ٧٣ - ٧٤.

(١) مجهول.

(٢) ثلث، ز، ظ.

(٣) عجزه: فأخزى الله رابعة تعود. وقد سبق الكلام عليه.

(٤) يعطي، ز، أعطه، ظ.

(٥) يدعوا، د.

(٦) اعطيته، د.

(٧) والأول، ز، ظ.

(٨) ليست في، د.

(٩) المسيلة، ظ.

(١٠) ليست في، ظ.

المنع، ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر^(١)، [وسلك ابن^(٢)] [أبي] [الربيع نفي الأدب في ذلك فقال: جاء في الشعر، وفي قليل من الكلام كقراءة ابن عامر^(٣)]، وأجاز ذلك الكسائي والفراء فيما نقله الصفار عنها.

وأما نقله لذلك في شبه (كل) فقال أبو حيان: لا أعلم له في ذلك سلفاً^(٤). «ويضعف» الحذف «إن كان المبتدأ^(٥) غير ذلك» كقراءة السلمي^(٦): ﴿أَفَحُكْمَ^(٧) الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ^(٨)﴾ [بالرفع^(٩)]، أي يبغونه، وكقول الشاعر^(١٠):
 وخالد يحمّد ساداتنا^(١١) بالحق لا يحمّد^(١٢) بالباطل^(١٣)

(١) ﴿... وكل وعد الله الحسنى...﴾، برفع (كل)، وراجع ص ١٠٢.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ز.

(٣) سقطت من، ز، ظ.

(٤) قدمت في (د) على الجار والمجرور.

(٥) المبتدأ، ظ.

(٦) أبي عبدالرحمن عبدالله بن حبيب بن ربيعة (... ٧٣ أو ٧٤هـ / ... ١٩٢ أو ٦٩٣م).

مقرئ الكوفة في وقته. أخذ القرآن عن كثير من الصحابة - رضوان الله عليهم - منهم: ابن مسعود وزيد بن ثابت وعثمان وعلي وأبي بن كعب. وأخذه عنه: عاصم بن أبي النجود ومحي بن وثاب وعطاء بن السائب، وغيرهم. روى الحديث وخرجت له الكتب الستة. مولده في حياة رسول الله - ﷺ - وفي متوفاه خلاف رجح الذهبي ما أثبتنا، لكن يضعفه أنه نقل عنه قوله: (أنا أرجو ربي وقد صمت له ثمانين رمضان) - عرف بالورع، وكان لا يقبل الهدية ممن قرأ عليه القرآن... القراءة الكبار ١: ٤٥ - ٤٩.

(٧) بالرفع، وقد تكلمنا على هذه القراءة في ص ٩٨.

(٨) ﴿... وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ ٥٠ المائدة (٥). (٩) ليست في، د.

(١٠) ابن يعفر، قاله ابن عصفور، والظاهر أنه يعني: الأسود بن يعفر بن عبدالأسود (... - حوالي

٢٢ ق هـ / ... - ٦٠٠م) من بني نهشل بن دارم. يلقب: أعشى بني نهشل. شاعر مشهور.

جواد من سادات بني تميم، منزله العراق، نادم النعمان بن المنذر، وأسن فكف بصره. وضعه

ابن سلام في الطبقة الخامسة من الجاهليين، وليس البيت في ديوانه. صنعة د - نوري القيسي.

الجمحي ١: ١٤٣، ١٤٧ - ١٤٩، ابن قتيبة ١: ٢٥٥ - ٢٥٦، الأمدى ١٦.

(١١) تحمّد، د.

(١٢) تحمّد، د، ز.

(١٣) لم يذكروا له سابقاً ولا لاحقاً، ورواية ابن مالك في شرح التسهيل (... يحمّد أصحابه).

إيضاح الشاهد: وقع العائد مفعولاً به لـ (يحمّد) ثم حذف، والمبتدأ (خالد)، أي ليس (كل)،

برفع (خالد) و(ساداتنا)، أي يحمده ساداتنا.

«ولا يختص^(١) جوازه بالشعر، خلافاً للكوفيين» وما استشهدنا به حجة عليهم.

«ويغني عن الخبر - باطراد - ظرف» مكاني، نحو: زيد أمامك، أو زماني نحو: القتال غداً. «أو حرف جر تام» برفع (تام) على الصفة لـ(حرف)، واحترز به من الناقص، وهو الذي لا يدل ذكره على متعلقه، نحو: بك، وفيك، وعنك، أي: واثق بك، وراغب فيك، ومعرض عنك. «معمول» أي الظرف أو حرف الجر التام «- في الأجود - لاسم فاعل كون مطلق» نحو: (زيد عندك، وعمرو في الدار، أي: كائن)^(٢) عندك، وكائن في الدار، ونحوه: حاصل ومستقر، مما لا دلالة له على الكون المقيد، احترازاً مما يدل على المقيد، نحو: زيد في الدار، وتريد (ضارب) مثلاً.

قال ابن عقيل^(٣): فلا يجوز إذ ذاك، والصواب: فلا يغني عن [الخبر^(٥)] الظرف،

= ولا شبهها، وذلك ضعيف، وبيانه أنهم شرطوا للحذف شروطاً منها:

(أ) ألا يؤدي الحذف إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه.

(ب) وألا يؤدي إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي.

وفي البيت أحل الشاعر بالشرطين: حيث حذف الضمير المفعول لـ(يحمد)، إذ الأصل: يحمده، وبذلك تهيأ الفعل للعمل في (ساداتنا) مفعولاً به، لكن قطعناه عن ذلك برفع (ساداتنا) فاعلاً. ثم رفعنا (خالد) بالابتداء - وهو عامل ضعيف، لأنه معنوي - مع إمكان تسليط الفعل عليه، فيكون مقدماً، والفعل عامل قوي. شرح التسهيل ٥١: أ، ٩٢: أ المقرب ١: ٨٤، المغني ٢: ٦٧٥ - ٦٧٦.

(١) يخص، م.

(٢) ما بين الهلالين مكرر في، ز.

(٣) عبدالله بهاء الدين بن عبدالرحمن بن عبدالله بن محمد القرشي الهاشمي (٦٩٤ - ٧٦٩ هـ /

١٢٩٤ - ١٣٦٧ م) من ولد عقيل بن أبي طالب من أعلام النحاة في عصره قال عنه أبو حيان:

(ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل) موصوف بالكرم وعزة النفس، مولده ومنشأه وموتواه

بمصر. ولي قضاء مصر فترة قصيرة. صنف شرحاً على ألفية ابن مالك، طبع وترجم إلى

الألمانية، المساعد في شرح تسهيل الفوائد، التعليق الوجيز على الكتاب العزيز - لم يتم - الجامع

النفيس: في فقه الشافعية. البغية ٢: ٤٧ - ٤٨ الشذرات ٦: ٢١٤، البدر الطالع ١:

٣٨٦.

(٥) ليست في، ز.

(٤) أهمل حرف المضارعة في، د.

وأما جوازه بشرط وجود الدليل فلا يمنعه أحد، ومنه: من لي بفلان، أي: من يتكفل لي به، ويصح - في نحو: ﴿النَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾^(١) - تقدير: مقتولة، ولكن لا يكون ذلك المحذوف المقيد واجب الحذف، ولا ينتقل الضمير منه إلى الظرف، ولا يسمى^(٢) خبراً، ولا محله رفع، ولا يصدق عليه أنه يغني^(٣) عن الخبر، بدليل صحة الجمع بينهما. «وفاقاً للأخفش تصریحاً، ولسيبويه إيحاءً، لا لفعله» كما ذهب إليه^(٤) الفارسي والزمخشري، قيل: وسيبويه، ونسبه ابن الحاجب إلى الأكثر. «ولا للمبتدأ» كما ذهب إليه ابن خروف وابن أبي العافية، ونسباه إلى / سيبويه، وهو ضعيف، لأنها - في غير هذا الباب - إما أن^(٥) يتعلقا بفعل أو شبهه فليكن في باب المبتدأ كذلك.

١٤٠

«ولا للمخالفة» كما ذهب إليه الكوفيون يعنون أن الخبر - لما كان هو المبتدأ في نحو: زيد قائم، أو كأنه هو في نحو: ﴿وَأَزْوَاجُهُمْ أَمْهَاتُهُمْ﴾^(٦) ارتفع ارتفاعه، ولما كان مخالفاً له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ فلا يقال: - في زيد عندك - إن زيدا هو عندك خالفه في الإعراب به فيكون العامل عندهم معنوياً، وهو معنى المخالفة^(٧) التي اتصف الخبر بها، ولا يحتاج إلى تقدير شيء يتعلق به الخبر «خلاقاً لزاعمي»^(٨) ذلك» وقد عرفت من المخالف في كل وجه من الوجوه التي حكاهما، والمعول عندهم إنها هو على المذهبين الأولين:

أحدهما: أن العامل اسم فاعل كون مطلق.

(١) ﴿وَكُنْتُمْ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسُ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ﴾ ٤٥ المائدة (٥).

(٢) سمي، د.

(٣) يعني، د.

(٤) الية، ظ.

(٥) أهمل حرف المضارعة في، ز.

(٦) ﴿الَّتِي أُولَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ... وَأَزْلَوْا الْأَرْحَامَ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ

اللَّهِ...﴾ ٦ الأحزاب (٣٣).

(٧) المخالفة في الإعراب، ز، ظ.

(٨) لزاعمي، د، لزاعمي، ظ.

الثاني: أن العامل فعل كونه مطلق^(١). واختار المصنف^(٢) الأول لوجوه منها:

أن الأصل في الخبر الإفراد، وهذا احتج ابن السراج وأبو الفتح^(٣). قال الرضي^(٤): ولمانع أن يمنع، قالوا: إنما كان أصله الإفراد، لأنه القول المقتضي نسبة أمر إلى آخر^(٥)، فينبغي أن يكون المنسوب شيئاً واحداً كالمنسوب إليه، وإلا كانت هناك نسبتان أو أكثر، فيكون خبران أو أكثر، لا خبر واحد^(٦)، فالتقدير: - في زيد ضرب غلامه - زيد مالك لغلام مضروب له^(٧).

والجواب: أن المنسوب يكون شيئاً واحداً كما قلتم، ولكنه ذو نسبة في نفسه فلا

(١) ليس في، د.

(٢) في شرح التسهيل ٥٢: أ - ب، وقد نقل الشارح معنى كلامه، وهو نفيس، فحق علينا أن ننقله بنصه: (ويدل على أن تقدير اسم الفاعل أولى أربعة أوجه: أحدها - أن اجتماع اسم الفاعل والظرف قد ورد كقول الشاعر:

لك العز إن مولاك عز، وإن يهن فأتت لدى بحبوحة اخون كائن
ولم يرد اجتماع الفعل والظرف في كلام يستشهد به، وإلى هذا البيت ونحوه أشرت بقولي: (وربما اجتماع لفظاً).

الثاني - أن الفعل لا يعني تقديره عن تقدير اسم الفاعل، ليستدل على أنه في موضع رفع، واسم الفاعل مفعول عن تقديره، وتقدير ما يعني أولى من تقدير ما لا يعني.

الثالث - أن كل موضع وقع فيه الظرف المذكور صالح لوقوع اسم الفاعل، وبعض مواضعه غير صالح للفعل، نحو: أما عندك فزيد، وجئت فإذا عندك زيد، لأن (أما) و (إذا) المفاجأة لا يليها فعل.

الرابع - أن الفعل المقدر جملة بإجماع، واسم الفاعل عند المحققين ليس بجملة، والمفرد أصل وقد أمكن فلا عدول عنه. فلهذه المرجحات وافقت الأخفش بقولي في الأصل: (معمول في الأجود لاسم فاعل كونه مطلق وفاقاً للأخفش تصریحاً ولسيويه إبقاء). وخالفت ما ذهب إليه أبو علي والزمخشري من جعل الظرف جملة).

(٣) عثمان بن جني.

(٤) في شرح الكافية ١: ٩٣.

(٥) أمر، ز، ظ.

(٦) خبراً واحداً، ظ.

(٧) في الرضي: (لغلام ضارب). واستقط الجار والمجرور (له).

نقدره^(١) بالمفرد، فالمنسوب إلى زيد - في الصورة المذكورة - ضرب غلامه الذي تضمنته الجملة هذا [كله^(٢)] [كلامه^(٣)]، وأنت خير بها^(٤) أسلفناه عن بعض المحققين، من أنه لا إسناد - في الجملة من حيث هي جملة - إلى المبتدأ، فتذكر.

ومنها: أن الفعل إذا قدر فلا بد من تقديره بالوصف؛ ليستدل به على أنه في موضع رفع، واسم الفاعل مستغن عن ذلك.

وهذا - أيضاً يندفع بأن صيرورة الجملة ذات محل من الإعراب لا يدل على كونها بتقدير مفرد يؤخذ منها، بل يكفي في ذلك وقوعها موقع مفرد^(٥)، وزاد جماعة - في توجيه هذا الرأي^(٦) - أن تقليل المحذوف أولى.

وتقريره: أنه وقع في عبارة بعضهم أن الظرف في ذلك مقدر^(٧) بجملة، فظن^(٨) هؤلاء الجماعة أن المحذوف الذي يقدر^(٩)، وفاعله المستتر فيه، وذلك جملة.

قال ابن هشام^(١٠): وليس هذا بشيء، لأن الحق أنا لم نحذف^(١١) الضمير، بل نقلناه إلى الظرف^(١٢)، فالمحذوف فعل أو وصف، وكلاهما مفرد.

(١) يقدر، ز، ظ.

(٢) ليست في، د، فأضيفت في هامش ظ.

(٣) ليست في، ز.

(٤) بما، د.

(٥) مفرد ما، د.

(٦) الثاني، د.

(٧) يقدر، د.

(٨) وظن، د.

(٩) المحذوف المقدر الذي، د.

(١٠) في مغني اللبيب ٢: ٤٩٨ - ٤٩٩ تعقيباً على قوله: - في متعلق الظرف المحذوف أفعال هو أم صفة؟ - (واختلف في الخبر والصفة والحال، فمن قدر الفعل - وهم الأكثرون - فلأنه الأصل في العمل، ومن قدر الوصف فلأن الأصل في الخبر والحال والنعته الأفراد، ولأن الفعل في ذلك لا بد من تقديره بالوصف، قالوا: ولأن تقليل المقدر أولى، وليس بشيء...).

(١١) يحذف، ز.

(١٢) الطرف، د.

والمختار - عند الأكثرين كما نقله ابن الحاجب - أن العامل المقدر فعل؛ لأن بنا حاجة^(١) إلى ذلك المتعلق^(٢) المحذوف، وإنما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو: أنا جالس عندك، ومار يزيد؛ لمشابهته للفاعل^(٣)، فإذا احتجنا إلى المتعلق به فالأصل أولى «وما يعزى» أي ينسب «للظرف» والمراد به مما يشمل الجار، والمجرور «من خبرية» أو نعتية أو حالية أو كونه صلة وكان حقه التنبيه على ذلك «و» من «عمل» في نحو: زيد عندك أبوه، حيث يقال: أبوه فاعل بالظرف^(٤) «فالأصح» وفاقاً لابن كيسان وظاهر قول^(٥) السيرافي، وخلافاً للفارسي وتلميذه ابن جني «كونه» أي كون ما يعزى له من ذلك «لعامله» لا له. «وربما اجتمعا» أي الظرف وعامله الذي هو اسم فاعل كون مطلق اجتماعاً «لفظاً» أي ملفوظاً [به^(٦)]، أو ذا لفظ كقوله^(٧):
لك العز إن مولاك عزّ وإن يهن فأنت لدى بحبوحة الهون^(٨) كائن^(٩)

قلت: قد^(١٠) يمنع دلالة (كائن) هنا على الكون المطلق المراد به مطلق^(١١) الحصول والوجود^(١٢)؛ لجواز أن يراد به الثبوت المقتضي للرسوخ / وعدم التزلزل، وجعل قوم ١٤١

(١) لأن مناجاته، ز.

(٢) المعلق، ظ.

(٣) بالفعل، د.

(٤) بالظرف، د.

(٥) ظاهر، د، فظاهر، ز، والصحيح ما اخترت.

(٦) ليست في، د.

(٧) كقولك، د، ولم أقف على اسم القائل.

(٨) الكون، ز.

(٩) بحبوحة الهون: وسطه. وليس للبيت سابق ولا لاحق في مراجعي. شرح التسهيل ٥٢: أ،

المغني ٢: ٤٩٧، ابن عقيل ١: ١٨٣، المقاصد ١: ٥٤٤ - ٥٤٥، السيوطي ٢: ٨٤٧،

الهمع ١: ٩٨، ٢: ١٠٨، شواهد ابن عقيل ٣٢، الدرر ١: ٧٥، ٢: ١٤٢.

(١٠) وقد، ظ.

(١١) مجرد، د، ظ.

(١٢) والوجود به، ز.

من ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقَرًّا^(١) عِنْدَهُ﴾؛ لأن الحال والصفة والصلة كالخبر في وجوب ترك ذكر الاستقرار، وزعم ابن الدهان^(٢) أن (عنده) ليس معمولاً لـ(مستقراً)^(٣).

هذا وتوجيهه^(٤): أن المستقر هنا ليس المراد به الحصول المطلق، بل السكون وعدم التحرك، والظرف لا يعمل فيه إلا الكون المطلق، فيقدر هنا مستقراً آخر. كذا قال ابن هشام^(٥).

قلت: أما كون المراد هنا بالاستقرار الكون الخاص فقد سبق إليه أبو البقاء^(٦) وغيره.

(١) ﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ... قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي...﴾ ٤٠ النمل (٢٧).

(٢) جماعة من العلماء، والمعروف بذلك: أبو محمد سعيد بن المبارك بن علي الأنصاري (٤٩٤ - ٥٦٩هـ / ١١٠٠ - ١١٧٤م) من علماء اللغة والنحو والأدب. ولد ببغداد، وبها نشأ، ثم انتقل إلى الموصل، وبها كف بصره ومات. صنف كثيراً، من ذلك: تفسير القرآن (أربع مجلدات)، (شرح إيضاح الفارسي (أربعون جزءاً)، الغرة: شرح لمع ابن جني، ديوان شعر، سرفات المتنبّي، معجم الأدباء ١١: ١٩٨ - ٢٠١، القفطي ٢: ٤٧ - ٥١، الوفيات ٢: ٣٨٢ - ٣٨٥، نكت الهميان ١٥٨).

(٣) المستقر، د.

(٤) وتوجهه، ز.

(٥) نقل الشارح عنه أمرين: (أ) تفسير (مستقراً) في الآية بالثبوت، وقد صرح ابن هشام بذلك في المغني ٢: ٤٩٦ - ٤٩٧، ونقله عن أبي البقاء، وكلام الشارح الآتي يفهم منه أن ابن هشام لم ينسبه إليه.

(ب) أن الكون الخاص لا يعمل في الظرف، ولم أجد هذا في المغني، بل وجدت العكس، فقد قال في ٢: ٥٠٠ (ومما يتخرج على التعلق بالكون الخاص قوله تعالى: ﴿الْحَرْبُ بِالْحَرْ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأَنْثَى﴾ التقدير: مقتول أو يقتل، لا كائن، اللهم إلا أن تقدر مع ذلك مضافين، أي قتل الحر كائن بقتل الحر، وفيه تكلف تقدير ثلاثة: الكون والمضافان، بل تقدير خمسة، لأن كلاً من المصدرين لا بد له من فاعل...). قوله: (والمضافان) الأولى: (والمضافين)؛ لأنه مع ما قبله بدل من (ثلاثة). وله وجه: أن يقدر مبتدأ محذوف، وهو ضعيف.

(٦) العكبري في إملاء ما من به الرحمن ٢: ١٧٣.

وأما [أن^(١)] الظرف لا يعمل فيه إلا الكون المطلق فغير صحيح، بل يجوز أن يعمل فيه الكون الخاص قطعاً، ولا يحذف إلا لدليل، والحذف - حينئذ - جائز لا واجب، اللهم إلا [لمعارض كأن يكون^(٢)] مثلاً^(٣) أو شبهه^(٤).

وتوهم^(٥) جماعة امتناع حذف الكون الخاص مردود بالإجماع على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل، وعدم وجود معمول، فكيف يكون وجود المعمول مانعاً من الحذف، مع أنه هو الدليل أو مقو^(٦) للدليل !!، واشتراط النحويين الكون المطلق إنما هو لوجوب الحذف لا لجوازه.

وقد^(٧) استبان لك أن ما زعمه ابن الدهان من أن (عنده) ليس معمولاً لـ(مستقر) المذكور غير متجه.

«ولا يعني ظرف زمان» احترازاً^(٨) عن ظرف المكان، فإنه يعني^(٩) بدون ما اشترطه المصنف نحو: زيد مكانك^(١٠).

قال ابن قاسم: وأشار بقوله: «غالباً» إلى ما جاء فيه الإخبار بظرف الزمان عن اسم العين^(١١) وليس مما ذكره، كقول امرئ القيس: اليوم خمر وغداً أمر^(١٢). ويمكن

(١) ليست في، ظ.

(٢) ساقط من، ز، ظ.

(٣) في مثل، ز، ظ.

(٤) ونحوه، ز، ظ.

(٥) كلامه من هنا إلى آخر الفقرة عن ابن هشام في المغني ٢: ٥٥٦.

(٦) عطفت بالواو في، د.

(٧) فقد، ز، ظ.

(٨) احتراز، د.

(٩) يعني، ز.

(١٠) أمامك، د.

(١١) المعين، ظ.

(١٢) قاله حين قتلت بنو أسد أباه، وكان منقطعاً إلى لذاته وهوه، فحرم ذلك على نفسه حتى يأخذ بثأره، وقد فعل.

تخرجه على حذف مضاف، أي: شرب خمر [وحدوث أمر^(١)] . انتهى

قلت: لا حاجة إلى تقدير المضاف في قوله: (وغداً أمر)؛ لأن الأمر ليس اسم عين، وقد نص المصنف في الشرح^(٢) على أن هذا - أي قول امرئ القيس: اليوم خمر - مما^(٣) يقدر له مضاف هو اسم معنى . ولم يتكلم على قوله: (غالباً) فينبغي أن يمثل لغير الغالب بنحو: (فلا كسرى بعده^(٤))، ونحو: زيد في يوم طيب «عن خبر اسم عين» احترازاً من أن يكون المبتدأ اسم معنى، فيغني عن خبره ظرف الزمان بدون ما يذكر نحو: الصوم اليوم، والسفر غداً^(٥)، وقد صرح به المصنف بعد هذا في المتن .

«ما لم يشبه اسم» العين اسم «المعنى بالحدوث وقتاً دون وقت» نحو: الهلال الليلة .

قال ابن [عبد^(٦)] الوارث^(٧): وهو ابن أخت الفارسي^(٨) هو على ظاهره لا على

(١) ليست في، ز.

(٢) في شرح التسهيل ٥٢: ب، (وأشرت بقولي: (غالباً) إلى أنه قد يخبر عن اسم عين بظرف زمان في غير ذلك إذا ثبت دليل كقول امرئ القيس: اليوم خمر وغداً أمر) . انتهى، فلم ينص على مقال الشارح، وابن قاسم تابع للمصنف في تمثيله لغير الغالب .

(٣) ومما، د.

(٤) جزء من حديث شريف أخرجه البخاري ٤: ٦٨، ١٦٢، ٨: ١٠٩ ومسلم ٤: ح ٢٩١٨، ٢٩١٩، (عام) ٧٥، ٧٧ (خاص) والترمذي ٦: ح ٢٣١٣ عن جابر بن سمرة وأبي هريرة - رضي الله عنهما - بروايات متقاربة وهذا لفظ مسلم عن جابر: (إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده، والذي نفسي بيده لتنفقن كنوزهما في سبيل الله .) .

(٥) أهملت الغين في، ظ .

(٦) ليست في، ز.

(٧) أبو الحسين: محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين (... - ٤٢١ هـ / ... - ١٠٣٠ م) نحوي أديب أخذ عن خاله أبي علي وأخذ عنه كثيرون، أشهرهم عبد القاهر الجرجاني، وهو أستاذه الوحيد . طوّف بالبلاد ووزر لإسماعيل بن سبكتكين في غزوة، وجرى بينه وبين الصاحب بن عباد مكاتبات . له: كتاب الهجاء، كتاب الشعر . معجم الأدباء ١٨: ١٨٦ - ١٨٧، القفطي ٣: ١١٦ - ١١٨، البغية ١: ٩٤ .

(٨) أبي علي .

حذف مضاف، لأن الهلال يكون ظاهراً ثم يستتر [ثم يظهر^(١)]، فلما اختلفت به الأحوال جرى مجرى الأحداث، ولذا قال ابن السراج: لو قلت: الشمس اليوم، والقمر الليلة لم يجز؛ لأنه غير متوقع، فلا يتضمن الدلالة على الحدث^(٢). وفيه ما فيه، فتأمل. «أو تعم^(٣) إضافة معنى إليه» هكذا [هو^(٤)] في أكثر النسخ: (أو تعم^(٥))، بصيغة المضارع، من العموم، وفي بعضها: (أو تنو)^(٦)، مضارع (نويت)، [وفي بعضها^(٧)]؛ (أو يغن)^(٧)، مضارع (غنيت^(٨))، وهما صواب والثانية في أكثر النسخ - مصحفة. ومثال ذلك قولهم:

أكل يوم ثوب تلبسه^(٩) وقول الراجز^(١٠):

أكل عام نعم تحوونه يلقحه^(١١) قوم وتنتجونه^(١٢)

(١) ليست في، ظ.

(٢) الحدوث، ز، ظ.

(٣) نعم، ز.

(٤) ليست في، د.

(٥) أي، د.

(٦) ينوي، د.

(٧) يغني د، يخفي ز، تحفي، ظ، والجزم متعين على كل حال.

(٨) خفيت، ز، ظ.

(٩) يلبسه، ز، تلبسه، ظ.

(١٠) قال العيني: صبي من بني سعد يقال: اسمه قيس بن الحصين الحارثي. وقال البغدادي:

رجل من ضبة يقال: إنه قيس بن حصين بن يزيد الحارثي. انظر مراجع الشاهد.

(١١) تلقحه، ز، ظ.

(١٢) وتنتجونه، د، وهو أول أبيات ردّها على رجل من اليمن يوم الكلاب الثاني، والكلاب، ماء

لبني تميم بين البصرة والكوفة. وبعده:

أربابه نوكى فلا يجمونه ولا يلاقون طعاناً دونه

أنعم الأبناء بحبونه!! أهات أهات لا يرجونه

يروى: (في كل عام...).

أربابه: أصحابه. نوكى، جمع أنوك: أحمق. الأبناء: بنو سعد وبنو يزيد جميعاً ما عدا بني

كعب بن سعد.

أي : تجدد ثوب، وإحراز نعم.

«أو يعم» اسم العين «واسم الزمان خاص» نحو: نحن^(١) في شهر كذا. «أو مسؤول به عن خاص» نحو: في أي الفصول نحن؟، ولا أدري كيف يصح التمثيل بـ(نحن) لاسم العين العام، ولم^(٢) يتضح لي المراد بذلك إلى الآن، وأتحيل أني وقفت فيه على كلام لابن أبي الربيع في شرح الإيضاح^(٣)، ولا أذكره الآن، ولعلي أكشف عليه^(٤) وأحرره عند / الوصول إلى الديار المصرية إن شاء الله تعالى. ١٤٢

«ويغني» ظرف الزمان «عن خبر اسم معنى مطلقاً» أي سواء وقع في جميعه، أو في بعضه، وستقف على مثاله.

قال الأندلسي^(٥) في شرح المفصل: وإنما لم يجز الإخبار بظرف الزمان عن الأعيان

= إعراب الشاهد: كل ظرف متعلق بـ(تحوونه). نعم: مبتدأ خبره محذوف، أي: لكم أو حاصل تحوونه: الجملة صفة (نعم). ويجوز تعليق الظرف (كل عام) بمحذوف خبر مقدم لـ(نعم)، والكلام على تقدير مضاف، فاختلف فيه: حدوث، حصول، احتواء، إحراز، إلى غير ذلك، والتقدير متعين ليصح الإخبار بالزمان عن الذات. ويجوز أن يكون (نعم) فاعلاً للظرف، وجملة (تحوونه) صفة على كل حال. سيبويه ١: ٦٥، المخصص ١٧: ١٩، الكشاف ٢: ٦١٥، الإنصاف ٦٢، شرح التسهيل ٥٢: ب، ابن مالك ١: ١١٤، ابن الناظم ٤٤، الرضي ١: ٩٤، المقاصد ١: ٥٢٩، ٥٣٢، الخزانة ١: ١٩٦-١٩٩، شواهد الكشاف ٣١٧.

(١) نحل، د.

(٢) ولا، ز، ظ.

(٣) اسمه الكافي في شرح الإيضاح، مخطوط.

(٤) عنه، د.

(٥) أبو محمد: القاسم علم الدين بن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسي المرسي اللورقي (٥٧٥ -

٦٦١هـ / ١١٨٠ - ١٢٦٣م) وسماه بعضهم: محمداً، وكناه: أبا القاسم، وما قدمت أصح.

عالم بالعربية والقراءات والفقه والأصول، مفرط الذكاء حتى اتهم بالخلل في عقله. أخذ عن

أبي الحسن بن الشريك، ومحمد بن نوح الغافقي والتاج الكندي، وأبي البقاء العكبري. وعنه

العماد البالسي وغيره. صنف: الموصول: شرح المفصل (أربع مجلدات)، شرح الجزولية، شرح

الشاطبية. معجم الأدباء ١٦: ٢٣٤ - ٢٣٥، الغاية ٢: ١٥، البغية ٢: ٢٥٠، كشف

الظنون ٢: ١٧٧٥.

مطلقاً - كما كان في المكان؛ لأن ظرف الزمان عام، فإذا أطلق العموم غشي^(١) كل شخص فيه، ويعلم ذلك بضرورة العقل، فلو أخبرت بأن زيداً في ذلك اليوم لكان إخباراً بما يعلمه المخاطب بالضرورة، فلا يكون - في الإخبار به - فائدة، وسواء صرحت بـ(في) أو لم تصرح، إلا أن تصف الزمان وتخصه، فإنه يجوز إذا أظهرت في نحو: فلان في زمن خصيب^(٢).

وذكر بعضهم علة أخرى لذلك، وهي أن الزمان^(٣) سيال^(٤) منقضى، والأعيان مستقرة ثابتة، وغير الثابت لا يكون خبراً عن الثابت، ولما كان الحدث غير ثابت كالزمان جاز الإخبار به عنه، وأما ظرف المكان فليس عاماً كالزمان، بل قد ينفرد^(٥) بعض الأجرام بأماكن لا تكون^(٦) لغيرها، ومكان زيد لا يسعه عمرو، فجاز الإخبار به عن العين لحصول الفائدة، حتى لو كان ظرف المكان عاماً للجميع لم يجز أن يكون خبراً عن العين، كقولك: زيد الأرض، أو عمرو مكان^(٧).

وقيل: إنما جاز الإخبار بالمكان عن العين: لأنه مستقر مثله، وعن غير الجثة؛ لأن الحدث قد يكون في مكان دون مكان فتحصل^(٨) الفائدة.

فإن قيل: لم لا يجوز أن يقدر^(٩) ما لا يعلمه المخاطب مثل: أن تقول^(١٠): زيد يوم الجمعة، أي حاضر أو مستقر^(١١) أو موجود؟

(١) غم، دغشى، ز.

(٢) خصب، د.

(٣) الزمن، د، ز.

(٤) شاييل، ز، ماييل، ظ، بإهمال الياء.

(٥) تنفرد، ز.

(٦) يكون، د.

(٧) مكاناً، د.

(٨) فيحصل، ز.

(٩) تقدير، د، مع إهمال التاء.

(١٠) يقول، ز.

(١١) حي، د.

قلت: الإخبار - حينئذ - لا يكون بالظرف، بل بتلك الصفة، وحينئذ لا يجوز حذفها إلا عند وجود دليل لفظي أو معنوي؛ لأن الإخبار بالظرف هو الإخبار بالكون، والاستقرار في ذلك الظرف؛ لأن هذا المعنى ملازم للظرفية؛ إذ من كان في الدار فلا بد أن يكون كائناً فيها، أي: مستقراً حاصلاً، وأما ما زاد على ذلك من الخصوصيات فلا يجوز حذفه ألبتة وإقامة الظرف مقامه، فلو قلت: زيد فيك - وأنت تريد (راغب) لم يجز أصلاً؛ لأن الظرف لا دلالة له إلا على مطلق الكون، أما^(١) ما وراء ذلك فلا يدل عليه، فلا يقوم مقامه.

[فإن^(٢)] قيل^(٣): الظرف أيضاً يدل على الوجود، فأجيز: زيد يوم الجمعة، أي موجود.

قلنا^(٤): لا يجوز [أيضاً^(٥)]؛ لأنه كما يجوز أن يريد^(٦) (موجود)، يجوز أن يريد (معدوم) في ذلك اليوم، وإذا احتل لم يجز الاكتفاء بالظرف، فليس المحذوف - أبداً مع الظرف - إلا الكون فقط. انتهى كلامه.

فإن قلت: فيه دليل على أن الظرف لا يعمل فيه إلا الكون المطلق، كما وقع في عبارة ابن هشام التي وجه بها كلام [ابن^(٧)] الدهان فيما سبق.

قلت: ليس الأمر كذلك، بل فيه تصريح بأن الكون الخاص يعمل فيه، ولا يحذف إلا للدليل، وإنما أراد أن الظرف لا يكون قائماً مقام المحذوف، إلا إذا كان كوناً مطلقاً، وأما^(٧) إذا كان خاصاً فلا يقوم مقامه؛ لأنه لا يعمل فيه، ولا يحذف إلا عند قيام القرينة كما يظهر من كلامه، إذا تأملت.

«فإن وقع» اسم المعنى «في جميعه» أي جميع الظرف نحو: ﴿وَحَمَلُهُ وَفِصْلُهُ﴾

(١) وأما، د.

(٢) سقطت من، ز، ظ.

(٣) قبل، ز.

(٤) قلت، د.

(٥) ليست في، د.

(٦) ثني حرف المضارعة من فوقه ومن تحته في، ظ.

(٧) فأما، ز، ظ.

ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴿١﴾ وَغَدُوها شَهْرٌ وَرَوَّاحُها شَهْرٌ ﴿٢﴾ «أو» في «أكثره» ﴿٣﴾ نحو: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ﴾ ﴿٤﴾. «وكان نكرة» كما مثلنا. «رفع» كما سمعته فيما تلوناه من الآيات الشريفة. «غالباً» لغير الرفع. «ولم يمتنع نصبه ولا جره بـ(في)» نحو: الصوم يوماً أو في يوم. «خلافاً للكوفيين»؛ وذلك لأن ﴿٥﴾ (في) عندهم توجب التبويض، فلا يجيزون: صمت في يوم الجمعة، بل يوجبون النصب؛ صوتاً للفظ عما يقتضي التبويض فيما يقصد به الاستغراق، والأولى جوازه كما هو / مذهب البصريين ١٤٣ ومختار المصنف، ولا نسلم إفادة (في) للتبويض؛ ولهذا صح: في الكيس ملؤه من الدراهم.

وإنما قيد بقوله: [وكان] ﴿٧﴾ نكرة؛ لأنه لو كان معرفة جاز فيه الرفع والنصب باتفاق الفريقين، نحو: قيامك يوم الخميس، وصيامك يوم الجمعة، إلا أن النصب هو الأصل والغالب. «وربما رفع خبراً» بالنصب على الحال من نائب الفاعل [وهو الزمان] ﴿٨﴾ [الآتي في قوله: «الزمان الموقوع في بعضه» الذي هو غير الأكثر بدليل ما تقدم] ﴿٩﴾، فيصدق على النصف فما دونه، ولا فرق في هذا بين المعرفة والنكرة، نحو:

(١) ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا... حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ...﴾ ١٥
الأحقاف (٤٦).

(٢) ﴿وَالسَّلِيمَانَ الرِّيحَ... وَأَسْلَنَّا لَهُ عَيْنَ الْقَطْرِ وَمِنَ الْجِنِّ مَنْ يَعْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ إِذْنِ رَبِّهِ وَمَنْ يَرْزُقْ مِنْهُمْ عَنْ أَمْرِنَا نَذِقْهُ مِنْ عَذَابِ السَّعِيرِ﴾ ١٢ سبأ (٣٤).

(٣) أكثر، د.

(٤) ﴿... فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ...﴾ ١٩٧ البقرة (٢).

(٥) سقطت اللام من، ز، ظ.

(٦) التبويض، د.

(٧) ليست في، د.

(٨) سقطت من، ز، ظ.

(٩) أهملت التاء في، د.

﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ﴾^(١) ، وميعادك^(٢) يوم أو يومان .

وقد روي بالوجهين قول النابغة^(٣) :

زعم الغداف^(٤) بأن رحلتنا غداً وبذلك خبرنا الغداف الأسود^(٥)

قال المصنف^(٦) : الوجهان جائزان إجماعاً والنصب أقيس .

قال أبو حيان : لا إجماع ، فإن هشاماً^(٧) يوجب رفع النكرة . «ويفعل ذلك» أي

الرفع «بالمكاني المتصرف» فخرج نحو: عند؛ لأنه غير متصرف ، فيمتنع رفعه .

«بعد اسم عين^(٨) راجحاً» حال من ذلك «إن كان المكاني نكرة» نحو:

المسلمون جانب والمشركون جانب ، ونحو^(٩) [أنا^(١٠)] قدام وأنت خلف ، والنصب

(١) ﴿قَالَ . . وَأَنْ يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحَى﴾ ٥٩ طه (٢٠) .

(٢) وميعادكم ، ظ .

(٣) الذبياني .

(٤) الفراق ، د .

(٥) البيت الثاني في قصيدته التي وصف فيها المتجردة زوج النعمان ابن المنذر - فيما زعم - ومطلعها :

أمن آل مية رائح أو مغتد عجلان ذا زاد وغير مزود

وبعد الشاهد :

لا مرجبا بغد ولا أهلا به إن كان تفريق الأحية في غد

يروى : (زعم البوارح . . .) (. . . غد) - بالرفع والنصب - وهو الشاهد . (زعم

الغراب . . .) ، وعليه ففي البيت إقواء ؛ لأنه مرفوع الروي ، والقصيدة رويها مجرور ، وقد عيب

ذاك على النابغة فغيره إلى : (وبذاك تنعاب الغراب الأسود) الغداف : الغراب . تنعاب :

نعيب ، أي صوت . البوارح ، جمع بارح : ظبي أو طير يمر بك وأنت على يساره ، وهم

يتشاءمون بذلك . النابغة ٢٧ - ٤١ ، الخصائص ١ : ٢٤٠ ، شرح التسهيل ٥٢ : ب ، الجمع

١ : ٩٩ ، الدرر ١ : ٧٥ .

(٦) في شرح التسهيل ٥٢ : ب .

(٧) ابن معاوية الضرير ، كوفي المذهب .

(٨) غير ، ز ، ظ .

(٩) ونحن ، ز ، ظ .

(١٠) سقطت من ، ز ، ظ .

جائز عند الفريقين، ولكنه مرجوح بالنسبة إلى الرفع. «ومرجوحاً» بالنصب عطفاً على (راجحاً) الذي هو حال من (ذلك) المشار به إلى الرفع. «إن كان» الظرف [المكاني^(١)] «معرفة» نحو: زيد أمامك، وداري خلف^(٢) دارك - بالرفع - وهو مرجوح، والمختار فيه النصب عند البصريين، ولا فرق بين أن يكون المخبر عنه اسم مكان أو ذات أو غيره «ولا يخص^(٣) رفع المعرفة بالشعر، أو بكونه بعد اسم كان، خلافاً للكوفيين» فلا يميزون الرفع [في^(٤)] نحو: زيد خلفك أو أمامك^(٥)، إلا في الشعر، ويميزونه في نحو: داري خلف دارك أو أمامها، مطلقاً في الشعر وغيره.

«ويكثر رفع المؤقت» وهو المحدود كيوم ويومين، وفرسخ وفرسخين، فخرج المبهم^(٦) نحو: أنت مني^(٧) زمان، فلا يجوز رفعاً ولا نصباً، وكذا المختص نحو: زيد دارك أو بستانك أو المسجد. «المتصرف» فخرج غير المتصرف نحو: ضحوة^(٨) معينة - فإنه يلزم النصب على الظرفية^(٩). «من الطرفين^(١٠)» الزماني والمكاني «بعد اسم عين مقدر^(١١) إضافة (بعد) إليه» نحو: زيد مني يومان أو فرسخان، الرفع كثير، بل [أكثر، بل^(١١)] واجب عند بعضهم:

أما أنه كثير فهو صريح كلام المصنف، وأما أنه أكثر فهو ظاهر مراده، وصرح [به^(١٢)] بعضهم. وأما أنه واجب فهو قول صاحب البسيط.

(١) سقطت من، ز، ظ.

(٢) أي خلف، ز.

(٣) يختص، د.

(٤) ليست في، د.

(٥) عطفت بالواو في، ز، ظ.

(٦) المهمة، ز، ظ.

(٧) من، ز، ظ.

(٨) أهملت التاء في، د.

(٩) الطرفين، ز.

(١٠) مقدراً، ز، ظ.

(١١) ليس في، ظ.

(١٢) سقطت من، ز، وقدمت في (ظ) على (صرح)، مع أنها مضافة بين السطرين.

قال: إذا قلت أنت مني فرسخان - ولم ترد معنى المصاحبة - تعين الرفع؛ لأن المعنى بيني وبينك هذه المسافة. انتهى.

وإذا رفعت فلا بد من تقدير محذوف، فقيل: هو المضاف من المبتدأ أي: بعدك، وهو ظاهر كلام المصنف أو نصه. وقيل: مضافان من الخبر أي: ذو مسافة فرسخين، وهو تقدير أبي علي الفارسي.

قلت: نقل ابن هشام في المغني^(١) الأول عن الأخفش، ورجحه بأن القاعدة أنه ينبغي تقليل^(٢) المحذوف ما أمكن، والأخفش قدر مضافاً لا يحتاج معه إلى تقدير شيء يتعلق به الظرف، والفارسي قدر شيئين يحتاج معهما إلى تقدير أمر ثالث. وقد يقال: تقدير الأخفش يحتاج أيضاً إلى تقدير [شيء^(٣)] آخر يصح معه الإخبار؛ وذلك لأن (فرسخان^(٤)) ليس هو البعد، ولا يصح أن يحمل عليه، فيحتاج إلى تقدير مصحح للحمل^(٥)، أي مسافة بعدك مني فرسخان.

فإن قلت: لم يرتفع بذلك ترجيح تقدير [الأخفش؛ لاحتياج تقدير^(٦)] الفارسي إلى [تقدير^(٧)] متعلق الظرف.

قلت: هو وإن كان كذلك، لكن فيه وقوع الحذف حيث الحاجة، وأنه حذف من الأواخر دون الأوائل، وهذا يصلح [أن يكون^(٨)] معارضاً، فيستوي التقديران.

فإن قلت: فيما ذا^(٩) يتعلق في قول الفارسي / ؟

١٤٤

قلت: بفعل محذوف، أي: بعدت مني، وقدر بعضهم مضافين في الأول، أي:

(١) ٢ : ٦٨٠ .

(٢) أهملت التاء في، ز.

(٣) سقطت من، ز، ظ.

(٤) حكى إعرابها في المثال السابق، وهو أمر جائز.

(٥) الحمل، د.

(٦) ليس في، ز.

(٧) ليست في، د.

(٨) سقطت من، ز، ظ.

(٩) فيما ذا، ز.

عد مكانك، وقد عرفت ما عليه^(١).

«ويتعين النصب في نحو: (أنت مني فرسخين)، بمعنى: أنت من شياعي ما سرنا فرسخين» وإنما تعين النصب في هذا المثال؛ لأن (مني) - فيه - خبر عن (أنت) مثلها في: ﴿فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي﴾^(٢) أي أنت من أشياعي، ينتصب^(٣) (فرسخين) على الظرفية، بخلافه على تقدير البعد، فلا يكون خبراً، نقصانه، وقدر سيبويه^(٤): مادماً نسير فرسخين، وفيه وفي تقدير المصنف تقدير (ما) لمصدرية وفعل السير، وزاد سيبويه: تقدير فعل ناقص، وهو دام فتقدير المصنف ولي، وكلاهما مراده تقدير المعنى لا اللفظ لوجوه:

أحدها: أنه يجوز تعلق الظرف بما تعلق به قوله: (مني)، فلا حاجة لتكلف دعوى تقدير آخر.

والثاني: أن (ما) وصلتها نائبة عن ظرف زمان، ولا بد له^(٥) من ناصب، فليكن لناصر له هو الناصب لـ (فرسخين^(٦)) من أول^(٧) الأمر، ولا حاجة للتقدير.

الثالث: أن ذلك^(٨) يؤدي إلى حذف الموصول وصلته، وبقاء معمول الصلة، ذلك لا يجوز.

الرابع: أنه لا دليل على المحذوف. وهذا الرد اقتصر عليه ثعلب^(٩)، فقال:-
عترضاً على سيبويه - لا دليل على هذا الإضمار، ولا يدعو^(١٠) إليه اضطرار، [إذ^(١١)

(١) علته، ظ.

(٢) ﴿رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ... وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ٣٦ إبراهيم (١٤).

(٣) فبنتصب، ز.

(٤) في كتابه ١: ٢٠٨.

(٥) فلا، د.

(٦) للفرسخين، ز، ظ.

(٧) أول أول، ز.

(٨) أنه، ز، ظ.

(٩) أبو العباس أحمد بن يحيى.

(١٠) يدعو، د.

(١١) ساقط من، ز، ظ.

لا^(١) يجوز دعوى الإضمار إذا أمكن قيام الكلام بنفسه.

وأجيب: بأنه تفسير معنى، وبيانه: أنه إذا أخبر أنه من أشياءه مادام يسير فرسخين [علم^(٢)] أنه ليس من أشياءه في أكثر من ذلك.

قلت: إذا كان المقصود تفسير المعنى لا تفسير ما يقتضيه الإعراب من اللفظ لم يكن لترجيح [تقدير^(٣)] المصنف على تقدير سيبويه بقلة^(٤) المحذوف وجه، ثم لا أدري ما دعاهم^(٥) - في وجه النصب - إلى حمل الكلام على معنى يخالف معناه في وجه الرفع حتى ارتكبه^(٦) مع أنه يجوز تقدير ما يتفق به الكلامان من حيث المعنى من [غير^(٧)] احتياج إلى هذا التكلف، وذلك بأن يكون التقدير: بعدت مني فرسخين، فحذف الفعل، لقيام القرينة، فانفصل الضمير، وهذا تقدير سهل لا غبار عليه، فتأمل.

«ونصب اليوم^(٨) إن ذكر مع الجمعة» [كما في قولك: اليوم الجمعة^(٩)] فيجوز رفع اليوم ونصبه «و» مع «نحوها» أي يوم^(١٠) الجمعة. «مما يتضمن عملاً» كالسبت والعيد والفطر؛ لأن فيهن معنى القطع والعود والإفطار، فتقول^(١١): اليوم السبت واليوم العيد، واليوم الفطر، برفع اليوم ونصبه. «جائز» خبر^(١٢) عن المبتدأ

(١) ولا، ز، ظ.

(٢) ليست في، ز.

(٣) ليست في، د.

(٤) لقلة، ز، ظ.

(٥) دعائتم، ز.

(٦) ارتكبوا، د، ز.

(٧) ليست في، ظ.

(٨) يوم، ظ.

(٩) أي نحو يوم، د، ولو اقتصر في التفسير على الجمعة لكان أحسن؛ لأن الضمير في (نحوها)

مؤنث عائد على الجمعة.

(١٠) فيقول، ز.

(١١) خبراً، ز، ظ.

من قوله ^(١) : - فيما تقدم ^(٢) - (ونصب اليوم إذا ذكر مع ^(٣) الجمعة . . .) إلى آخره
«لا إن ذكر مع الأحد ونحوه، مما لا يتضمن عملاً» : كالاثنين والثلاثاء
والأربعاء والخميس، فتقول: ^(٤) اليوم الأحد، برفع اليوم، ولا يجوز النصب، لأن
هذا لا يتضمن عملاً؛ ضرورة أن الأحد بمعنى ^(٥) : الأول، والاثنين بمعنى الثاني،
والثلاثاء بمعنى الثالث، والأربعاء بمعنى الرابع، والخميس بمعنى الخامس.
فيتعين ^(٦) الرفع في ^(٧) الجميع؛ لئلا يخبر بظرف ^(٨) الزمان عن العين، كذا ^(٩) قالوا،
والنصب ^(١٠) إنما هو على معنى أنه كائن ^(١١) فيها شيء، ولا شيء كائن فيها بخلاف
الجمعة، فإنه متضمن للاجتماع، وهو كائن في اليوم فيكون ظرفاً له **«خلاًفاً للفرء
وهشام»** فإنهما لم يفصلا هذا التفصيل وأجازا ^(١٢) الرفع في الجميع والنصب أيضاً،
فتقول ^(١٣) : - [على ^(١٤) رأيهما - اليوم الأحد، رفعاً ونصباً، فإذا رفع جعل نفس ما بعده،
وإذا نصب جعل اليوم بمعنى الآن، فكأنك قلت: الأحد واقع في هذا الوقت الذي
هو الآن.

قال المصنف ^(١٥) : وقد وقال سيبويه ما يقوي هذا، لأنه أجاز: اليوم يومك، بنصب
اليوم بمعنى الآن وقال ^(١٦) : لأن الرجل قد يقول: أنا / اليوم أفعل كذا، ولا يريد به

١٤٥

- (١) يعني، ز، ظ.
- (٢) أهملت التاء في، د.
- (٣) إن ذكر اليوم، د، والزيادة خطأ.
- (٤) فيقول، ز.
- (٥) الأحد هنا بمعنى، د.
- (٦) فتعين، د.
- (٧) عند، د، وهذا خطأ.
- (٨) في ظرف، ز، ظ.
- (٩) ولذا، ز.
- (١٠) النصب، ز.
- (١١) أهملت الياء في، ز.
- (١٢) وأجاز، ز.
- (١٣) فتقول، ز، فيقول، ظ.
- (١٤) ليست في، ظ، يسكن، ز.
- (١٥) في شرح التسهيل ٥٣ : أبتصرف.
- (١٦) قال، د.

يوماً بعينه، فهذا يقوي^(١) قول الفراء.

واعترض: بأن معنى: (اليوم يومك) [اليوم^(٢)] شأنك وأمرك الذي ذكرته، فأجريا^(٣) مجرى واقع وموقع فيه، بخلاف: اليوم الأحد.

«وفي الخلف مخبراً به عن الظهر رفع ونصب» تقول^(٤): ظهرك خلفك، بالرفع والنصب، فالرفع على جعل الظهر نفس الخلف، والنصب على جعله محلاً له وظرفاً واسعاً اشتمل عليه.

«وما أشبههما كذلك» نحو: رجلاك أو نعلاك^(٥) أسفلك، وقرىء: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾^(٦) بالرفع والنصب^(٧).

«فإن لم يتصرف» الظرف «كالفوق والتحت لزم نصبه»، فتقول: رأسك أو عمامتك فوقك، ورجلاك [أو نعلاك^(٨)] تحتك، لا يجوز^(٩) فيها إلا النصب، لأنها لم يستعملتا إلا ظرفين^(١٠).

وقال أبو البقاء^(١١) - في قوله تعالى: ﴿فَأَضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ﴾^(١٢): (فوق) ظرف

(١) مما يقوى، د، لا يقوى، ز، وكانت كذلك في (ظ) لكن شطب حرف النفي.

(٢) ليست في، ظ.

(٣) فاجرى، د.

(٤) يقول، ز.

(٥) عطفت بالواو في، ز، ظ.

(٦) ﴿إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى . . . وَلَوْ تَوَاعَدْتُمْ لَاخْتَلَفْتُمْ فِي الْمِيعَادِ . . .﴾
٤٢ الأنفال (٨).

(٧) أما الرفع فقراءة زيد بن علي على ما في البحر ٤ : ٥٠٠ وأما النصب فهو الأصل، وبه قرأ الجمهور.

(٨) ليس في، ظ. وفي (ن) عطف (نعلك) بالواو.

(٩) ولا، ز، ظ.

(١٠) طرفين، ظ.

(١١) العكبري في إملاء ما من به الرحمن ٢ : ٤.

(١٢) ﴿إِذْ يُوحَىٰ رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنْ مَعَكُمْ فَئِيتُوا الَّذِينَ آمَنُوا سَأَلْتُمْ فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرَّعْبَ . . . وَأَضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾^(٨) ١٢ الأنفال (٨).

لـ(اضربوا)، وفوق العنق الرأس، وقيل: [فوق^(١)] مفعول به، وقيل: زائدة، وفي
الثلاثة نظر، لأن الظرف محل لفعل الفاعل^(٢) ولأن (فوق) لا تتصرف^(٣)، ولأن^(٤)
الاسم لا يزداد.

قال ابن قاسم: وأجاز^(٥) بعضهم الرفع فيما كان من الجسد نحو: فوقك رأسك،
وتحتك رجلاك، بخلاف ما ليس منه نحو: فوقك قلنسوتك^(٦) وتحتك نعلاك، فلا يجوز
فيه الرفع، وهذا التفصيل ضعيف؛ لأن السماع لا يساعده.

قلت: وقد وقع في بعض روايات البخاري: (وفوقه عرش الرحمن^(٧))، برفع
(فوق) وإنما يتمشى^(٨) على القول بتصرف (فوق).

(١) ليست في، د.

(٢) العامل، ظ.

(٣) يتصرف، ز، ظ.

(٤) وإن، ز.

(٥) واختار، ز، ظ.

(٦) نوع من ألبسة الرأس، النون والواو ومزیدتان، وهي بفتح القاف واللام وضم السين، وبضم
القاف وفتح اللام وكسر السين، فتقلب الواو ياء: (قلنسية)، وفيها لغات. الصحاح،
اللسان (قلس).

(٧) جزء من حديث طويل عن أبي هريرة. رضي الله عنه - أخرجه البخاري ٤ : ١٤ ، ٩ : ١٠١ ،
والترمذي ٧ : ح ٢٦٥ عن معاذ بن جبل، وفيه: ﴿... وفوق ذلك عرش الرحمن﴾، وكلاهما
نصب (فوق)، وراوية الضم منقولة عن الأصيلي، وتكلم عليها في الفتح ١٣ : ٤١٤ فقال:
(وقوله فيه: ﴿وفوقه عرش الرحمن﴾ كذا للأكثر بنصب (فوقه) على الظرفية ويؤيده الأحاديث
التي قبل هذا، وحكى في المشارق أن الأصيلي ضبطه بالرفع بمعنى أعلاه، وأنكر ذلك في
المطالع، وقال: إنما قيده الأصيلي بالنصب كغيره) وقال القسطلاني ٦ : ١٤٥ (بفتح القاف،
قيل: وقيده الأصيلي بضمها، ولم يصححه ابن قرقول، بل قال: إنه وهم عليه قال في
المصابيح: ووجهه أن فوق من الظروف الملازمة للظرفية فلا تستعمل غير منصوبة أصلاً).
وقال في ١٢ : ٣٣٩ (وقال القاضي عياض: قيده الأصيلي بالضم، وأنكره ابن قرقول، وقال:
إنما قيده الأصيلي بالنصب، قال في المصابيح: (لإنكار الضم وجه ظاهر وهو أن (فوق) من
الظروف العادمة للتصرف، وذلك مما يأبى رفعه بالابتداء كما وقع في هذه الرواية). وبعد: فإن
هذا لا يبقي لرواية الرفع قوة تنهض معها للاستشهاد.

(٨) يمش، د.

«ويغني»^(١) عن خبر اسم عين - باطراد - مصدر يؤكد، أي يؤكد الخبر [حال^(٢)] كون المصدر المؤكد «مكرراً» نحو: زيد سيراً سيراً، فحذف الفعل واستغنى بمصدره، وجعل تكريره بدلاً من اللفظ بالفعل، فلزم إضماره.

فكان ينبغي لمن قال: التقدير - [في: زيد في الدار^(٣)] - زيد كائن في الدار، أو مستقر أن يقدر: - في نحو: زيد سيراً [سيراً^(٥)] - [زيد^(٦)] سائر، ولمن قدر: استقر أو يستقر^(٧) أن يقدر: [هنا^(٥)] سار أو يسير، لكنهم لم يقدرُوا هنا إلا الفعل - فيما أعلم - فينظر وجهه ما هو؟ .

وكان حق المصنف أن يصرح بالوجوب، ليعلم أن الحذف فيما ذكره^(٨) واجب، وليس الاطراد بمغن^(٩) عن ذلك؛ لأنه يثبت مع الوجوب والجواز، ولا^(١٠) دلالة له على أحدهما. معيناً؛ إذ الأعم لا إشعار له بالأخص المعين.

فإن قلت: المتبادر من إغناء الشيء عن الشيء سده مسده، وكونه كالعوض منه، فلا يجتمعان، فمن هنا يفهم الوجوب.

قلت: لا نسلم أن المتبادر منه ذلك، ألا ترى [إلى^(٦)] قوله: - بعد هذا - (وقد يغني عن الخبر غير ما ذكر، من مصدر ومفعول به وحال) فإنه لا نزاع ولا خلاف في أن الإغناء هنا^(١١) إنما هو على سبيل الجواز، فإنه^(١٢) لا مانع من اجتماع العامل وما قام

(١) ويعني، ز.

(٢) ليست في، ز.

(٣) ليست في ظ.

(٤) في الدار زيد كائن، ز، ظ.

(٥) سقطت من، ز، ظ.

(٦) ليست في، د.

(٧) عطفت بالواو في، ظ.

(٨) ذكر في، د.

(٩) بمغني د.

(١٠) فلا، ز، ظ.

(١١) هذا، د.

(١٢) وإنما، د.

مقامه من مصدر وغيره. «أو محصوراً» عطف على الحال المتقدمة، وهي (مكرراً)، بمعنى: ويغني عن خبر اسم عين مصدر يؤكد الخبر حالة^(١) كون ذلك المصدر محصوراً مثل: ما أنت إلا سيراً، وما الدهر إلا تقلباً، وإنما أنت سيراً، ولا فرق في ذلك (بين النكرة كما ذكر، والمعرفة نحو: ما أنت إلا السير، وإنما أنت السير؛ فحذف العامل في ذلك^(٢)) كله، وأقيم الحصر مقام التكرار في كونه سبباً لوجوب الإضمار.

قال ابن قاسم: والسير في هذه الأمثلة متصل بزمان الإخبار لم ينقطع، فإن أردت أنه سار ثم انقطع، أو أنه^(٣) يسير في المستقبل أظهرت الفعل فقلت: ما أنت إلا تسير سيراً، نص عليه سيويه.

«وقد يرفع» ذلك المصدر الذي أغنى عن الخبر «خبراً» عن اسم العين^(٤)، وظاهره: سواء كان المصدر مكرراً نحو: زيد سير سيرا، أو محصوراً نحو: ما أنت إلا سير. ووقع / في حاشية لابن^(٥) هشام: أنه ينبغي أن يعود ضمير (يرفع^(٦)) إلى ١٤٦ المحصور بخصوصيته، لئلا يلزم توكيد المجاز. قلت: وظاهر كلامهم يشهد بخلاف ما قال.

«وقد يغني عن الخبر غير ما ذكر من مصدر» لا تكرير معه ولا حصر نحو: زيد سيراً، أي يسير^(٧) سيراً، وينبغي أن ينظر في وجه قلة هذا، وإنما يغير ما قبله بوجوب الحذف هناك وجوازه هنا، فقد يقال: إن الغالب ذكر^(٨) العامل معه^(٩)، فكان الحذف قليلاً. «و»^(١٠) من «مفعول به» إن كان العامل غير قول نحو: إنما العامري

(١) حال، د.

(٢) ما بين الهلالين مكرر في، ز.

(٣) عطفت بالواو في، ز.

(٤) المعين، ظ.

(٥) ابن، د.

(٦) من قول ابن مالك: (وقد يرفع خبراً).

(٧) سير، ز، ظ.

(٨) أهملت الذال في، د.

(٩) وكان، د.

(١٠) أو، م.

عمامته، أي: يتعهد، ونحو: كنت أظن العقرب أشد لسعة من الزنبور، فإذا هو إياها، أي: يساويها، على أحد الأقوال، ولهذا المسألة موضع تذكّر^(١) فيه إن شاء الله تعالى وأما إن كان العامل قولاً فإن المفعول به يقوم مقام الخبر إذ ذاك بكثرة^(٢) نحو: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ﴾^(٣)، أي يقولون: ما نعبدهم وكان^(٤) حق المصنف أن ينبه على هذا التفصيل الذي ذكرناه. «و»^(٥) من «حال» نحو: ما يحكاه الأخفش من قول بعضهم: زيد قائماً، والأصل: ثبت قائماً، أو وجد قائماً، وروي عن علي^(٦) رضي الله عنه أنه قرأ: ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾^(٧) بالنصب، أي نرى، أو نوجد. وخرج بعضهم على ذلك قول النابغة [الجعدي]^(٨):

وحلت سواد القلب لا أنا باغياً سواها ولا عن حبها^(٩) متراخياً^(١٠)

(١) يذكر، دز، والتأنيث متعين، لأن الفاعل المؤنث ضمير مستتر.

(٢) نكرة، د.

(٣) ﴿أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ... إِلَّا لِيُقَرَّبُنَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى...﴾ ٣ الزمر (٣٩).

(٤) فكان، ز، ظ.

(٥) أو، ز.

(٦) ابن أبي طالب - رضي الله عنه.

(٧) ﴿قَالُوا لَيْنَ أَكَلَهُ الدِّثْبُ... إِنَّا إِذَا الْخَيْرُونَ﴾ ١٤ يوسف (١٢).

(٨) سقطت من، ز، ظ. وهو أبو ليلى قيس بن عبدالله بن عدس العامري (... - حوالي ٥٠هـ /

... - حوالي ٦٧٠م) في اسمه خلاف، فقيل: حسان بن قيس. شاعر فحل هجر الأوثان

ونهى عن الخمر في الجاهلية. وقد على النبي - ﷺ - وأسلم وشهد صفين مع علي - رضي الله

عنه - وسيره معاوية إلى أصبهان مع أحد ولاتها، قيل أنه عاش ٢٢٠ سنة وكف بصره كبيراً.

الأغاني ٥: ١ - ٣٤، الجمحي ١: ١٢٣ - ١٣١، المرزباني ٣٢١، الأمدي ١٩١، الإصابة

٣: ٢٤٤، السيوطي ٢: ٦١٤ - ٦١٦.

(٩) أهملت الباء في، د.

(١٠) من قصيدة رثى فيها ابنه محارباً وأخاه وحوماً.

مطلعها:

ألم تسأل الدار الغداة متى هيا عددت لها من السنين ثانيا

وقبل الشاهد:

بدت فعل ذي ود فلما تبعتها تولت وبقت حاجتي في فؤاديا

وبعده:

أي : لا أنا أرى باغياً.

«وقد يكون للمبتدأ خبران فصاعداً بعطف» نحو: زيد عالم وعاقل، وعمرو فقيه^(١) وكاتب وشاعر، وهذا لا خلاف فيه «وغير عطف» كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ، ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ، فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾^(٢)، ومنه قول الراجز^(٣):

من يك ذابت فهذا بتي مقيظ مصيف مشتى^(٤)

وهذا فيه خلاف: فالجمهور على الجواز، وهو الصحيح، وذهب ابن عصفور وكثير = ولو دام منها وصلها ما قلبتها ولكن كفى بالهجر للحب شافيا بروى: (.. فعل ذي حب ..) (.. وردت حاجتي ..) (.. في حبها ..).

إيضاح الشاهد: ظاهر كلام الشارح أن (لا) ملغاة، والضمير (أنا) مبتدأ، و(باغياً) حال أغنى عن الخبر، ورأي ابن الشجري أن (لا) عملت في معرفة (أنا) فهو اسمها وما بعده الخبر، ومن شرطها أن يكون اسمها نكرة، وجوز فيها الإلغاء واختلف رأي ابن مالك، فقال في شرح الكافية: (ويمكن عندي أن يجعل (أنا) مرفوع فعل مضمرة ناصب (باغياً) على الحال، تقديره: لا أرى باغياً، فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل، ويجوز أن يجعل (أنا) مبتدأ، والفعل المقدر بعده خبراً ناصباً (باغياً) على الحال، ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه، ونظائره كثيرة، منها قولهم: حكمتك مسمطاً، أي حكمتك لك مسمطاً، أي مثبتاً، فجعل (مسمطاً) - وهو حال - مغنياً عن عامله، مع كونه غير فعل، فأن يعامل (باغياً) بذلك - وعامله فعل - أحق وأولى). وقال في شرح التسهيل: (أي لا أرى باغياً، فحذف الفعل وجعل (باغياً) دليلاً عليه، وهو أولى من جعل (لا) رافعة لـ(أنا) اسماً ناصباً (باغياً) خبراً فإن إعمال (لا) في معرفة غير جائز بإجماع). الجعدي ١٧١. الشجري ١: ٢٨٢ - ٢٨٤، شرح التسهيل: ٥٣: ب، ٦١: ب، ابن مالك ١: ١٤٢، المغني: ١: ٢٦٤ - ٢٦٥، ابن عقيل ١: ٢٧٠ - ٢٧١، المقاصد ٢: ١٤١ - ١٤٥، التصريح ١: ١٩٩، الأشموني ١: ٢٥٣ - ٢٥٤، السيوطي ٢: ٦١٣ - ٦١٤، الهمع ١: ١٢٥، الدرر ١: ٩٨، شواهد ابن عقيل ٥٩ - ٦٠.

(١) فقير، ظ.

(٢) الآيات: ١٤، ١٥، ١٦ البروج (٨٥).

(٣) الشاعر، د، قيل: هو رؤبة بن العجاج، وليس في أصل ديوانه.

(٤) مشت، ز، ظ. بعده:

أخذته من نعجات ست سود جعاد كنعاج الدشت بروى: (من كان... (سود نعاج...).

البت: كساء يتخذ من وبر أو صوف. الدشت: الصحراء..

الشاهد: أراد الشارح أن (هذا) مبتدأ، وما بعده أخبار، وقال الأعلام: (الشاهد في رفع مقيظ

من المغاربة إلى المنع، مقدرين - في صور التعداد - لكل خبر^(١) مبتدأ غير الأول، أي هو الودود، وهو^(٢) ذو العرش [المجيد^(٣)]، وأنا مصيِّف وأنا مشيت، أو جاعلين الثاني صفة للأول، وهو تكلف لا داعي إليه؛ لأن الخبر حكم، والمتكلم قد يحكم بحكم واحد، وقد يحكم بأحكام متعددة كما في الصفات، فإنه قد يوصف الشيء بصفات متعددة. «وليس من ذلك ما تعدد لفظاً دون معنى» نحو: الرمان حلو حامض؛ لأن معناه: الرمان مزّ فهو من المتعدد^(٤) بحسب اللفظ لا بحسب المعنى، وزعم أبو الحسن^(٥) في المسائل الكبير^(٦): أن الثاني ليس بخبر، بل هو صفة للأول، وأن المعنى: هذا حلو فيه حموضة، ووقع في كلام أبي حيان أن أبا علي الفارسي - فيما نقل عنه - يرى أن في الخبرين ضميراً واحداً تحمله الثاني؛ لأنه بتماه تم^(٧) المعنى المراد، والأول منزل [منه^(٨)] منزلة الجزء وأن أبا الفتح^(٨) راجع أبا علي في عود الضمير نيفاً وعشرين سنة حتى تبين له انتهى.

وتبعه على ذلك بعض من لخص كلامه، لكنه جزم بذلك على^(٩) الفارسي، فقال:

= وما بعده. على الخبر، كما تقول: هذا زيد منطلق، والنصب فيه على الحال أكثر وأحسن، ويجوز رفعه على البدل، وعلى خبر مبتدأ مضمّر، والبت: الكساء، وجعله مقيظاً على السعة، والمعنى: مقيظ فيه، كما قالوا، نهارك صائم، والمعنى: يصام فيه. . رؤية: ١٨٩ (الزيادات)، سيويه ١: ٢٥٨، الفراء ٣: ١٧، الشجري ٢: ٢٥٥، الصحاح ١: ٢٤٢، ٢٤٩، ابن يعيش ١: ٩٩، شرح التسهيل ٥٣: ب، ابن مالك ١: ١٢٣، ١٧٣، ابن عقيل ١: ٢٢٣، المقاصد ١: ٥٦١-٥٦٢، الأشموني ١: ٢٢١-٢٢٢، الهمع ١: ١٠٨، ٢: ٦٧، شواهد ابن عقيل ٤٢، الدرر ١: ٧٨، ٢: ٨٤.

(١) مبتدأ، ز، ظ. وهو خطأ؛ لأن الخبر موجود، فالمحتاج للتقدير هو المبتدأ.

(٢) هو، د.

(٣) سقطت من، ز، ظ.

(٤) التعداد، د، التعدد، ز.

(٥) الأخفش الأوسط: سعيد بن مسعدة.

(٦) الكبرى، د، الكثير، ز، ظ، وهو: الكبير والقصر. القفطي ٢: ٤٢، كشف الظنون ٢:

١٦٧٠.

(٧) ثم، ز، ظ.

(٨) ابن جني:

(٩) أبو علي، د، ولا يستقيم الكلام به.

قال أبو علي: والصواب خلاف ما قالوا^(١)، ففي التنبيه على مشكل الحماسة^(٢) لأبي الفتح بن جني لما تكلم على قول الأعرج^(٣):

لا جزع اليوم على قرب^(٤) الأجل^(٥)

أنه يجوز جعل الظرفين^(٦) صفتين لـ (جزع)، ويكون العائد من مجموع الصفتين، كما كان الراجع إلى المبتدأ من الخبر في: هذا حلوحامض، من مجموع الخبرين.

(١) الضمير عائد - والله أعلم - على أبي حيان وبعض من لخص كلامه.

(٢) أعجمت الحاء خطأ في، ظ.

(٣) عدي بن عمرو بن سويد المعنى الطائي، وقيل: اسمه سويد بن عدي. شاعر جاهلي إسلامي. المرزباني ٢٥١ - ٢٥٢.

وقيل القائل: عمرو بن يثرب بن مبشر الضبي (.. - ٣٦هـ / .. - ٦٥٦).

من فرسان قومه ورؤسائهم في الجاهلية أسلم ولم ير النبي - ﷺ - تولى القضاء بالبصرة لعثمان رضي الله عنه أسرى يوم الجمل ثم قتل. الإصابة ٣: ١١٩.

وقيل القائل: رجل من ضبة اسمه الحارث. وأظنه وهم.

(٤) فوت، ز، ظ.

(٥) من رجز أنشده الشاعر يوم الجمل، وهو:

أنا أبو برزة إذ جدّ الوهل
ذا قوة وذا شباب مقبيل
الموت أحلى عندنا من العسل
ويروى هذا الرجز بصورة أخرى، وهي:

نحن بنو ضبة أصحاب الجمل
والموت أشهى عندنا من العسل
ننازل الموت إذا الموت نزل
ننعي ابن عفان بأطراف الأسل
ردوا علينا شيخنا ثم بجل

يروى: (.. أبو برزة...) (ننزل بالموت...) (القتل أحلى...) الوهل: الفرع. زمل: ضعيف. شيخنا، يريد عثمان ابن عفان - رضي الله عنه - الحماسة ١: ٢٨٠ - ٢٨٢، الكامل ١: ٩٩، ٣٤٧، الطبري ٥: ٢١٧، الخصائص ٣: ٢٧٢، شذور الذهب ٢١٩، الأشموني ٣: ١٨٧، الهمع ١: ١٧١، الدرر ١: ١٤٦.

(٦) هما اليوم والجار والمجرور.

قال^(١) : وقد راجعت أبا علي مرات [في^(٢)] هذا^(٣) ، [على^(٤)] أن كلاً من الخبرين فيه معنى الفعل ، فهلا قلت : إن الضمير عائد من كل منهما ، كما تقول : هذا قائم أخوه قاعد / أبوه ، فترفع بكل منهما الظاهر^(٥) ، لا ترفع بهما المضمرة؟ فلما أفضى بنا القول إلى هذا لاح من قوله ما كان يخفى^(٥) منه أكثر من أربعين سنة أنه إنما يريد أن العائد المستقل به جميع الخبر إنما يعود من مجموع^(٦) الاسمين ، فأما كل واحد منهما فلا محالة أن فيه ضميراً ، فحينئذ ثلجت النفس بقوله ، وهذا مما يدل على قوة مأخذه ، وعلى طريقته ، وعلى كثرة التحريف عليه ، ونسبة ما لا يضبط عنه إليه .

واقتضى قول أبي الفتح أن أبا علي يقول بذلك في [نحو^(٧)] حلو حامض ، وكأنه مبني على ما يقوله ابن عصفور : أنه إنما يتعدد الخبر على معنى قولك : جامع بين كذا وكذا .

«ولا^(٨) ما تعدد لتعدد صاحبه حقيقة» وله صورتان :

إحدهما^(٩) : أن يكون أسما متعاطفة .

والثانية : أن يكون مثنى أو مجموعاً ، فإذا اختلفت الأخبار فالعطف بالواو ، قالوا : ولا^(١٠) يجوز غير ذلك .

نحو : زيد وعمرو قائم وقاعد ، والزيدان فقيه وكاتب ، والعمرون فقيه وكاتب

(١) وقال ، ز ، ظ .

(٢) سقطت من ، ز ، ظ .

(٣) وهذا ، ز ، ظ .

(٤) فترفع بكل منهما الظاهر فترفع بهما الظاهر ، ز ، ظ ، لكن جاء في (ز) فيرفع (في التكرار) .

(٥) أهملت الياء في ، د .

(٦) يعود على جميع ، ز ، ظ .

(٧) ليست في ، د .

(٨) وأما ، ز ، ظ .

(٩) أحدهما ، د ، أحدهما ، ز ، ظ ، وكل ذلك خطأ واضح .

(١٠) لا ، د .

وشاعر، ومنه قول الشاعر^(١) :

يداك يد خيرها يرتجى وأخرى لأعدائها غائظة^(٢)

«أو حكماً» وهو المبتدأ المفرد الذي أخباره مقسمة على أجزائه نحو: ﴿أَنَا الْحَيَوَةُ الدُّنْيَا لِعَبٍّ وَهَوٍّ وَزِينَةٍ وَتَفَاخُرٍ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٍ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ﴾^(٣) وقال الشاعر^(٤) :

والمرء ساع لأمر ليس يدركه والعيش شح وإشفاق وتأميل^(٥)

قال المصنف^(٦) : والحاصل أن تعدد الخبر على ثلاثة أضرب :

أحدها : أن يتعدد لفظاً ومعنى ؛ لتعدد المخبر عنه، وعلامة هذا النوع صحة الاقتصار على واحد من الخبرين أو الأخبار، وهذا النوع يجوز استعماله بالعطف اتفاقاً، وبغير عطف على الصحيح كما تقدم.

(١) طرفة بن العبد وليس في أصل ديوانه.

(٢) البيت الأول من أبيات، وفيما بعده خلاف، فيروى :

فأما التي خيرها يرتجى	فأجود	جوداً	من الالافظة
وأما التي يتقى شرها	فنفس	العدو	بها فائظة

ويروى :

وأما التي شرها يتقى	فسم	مقابلة	لا فظة
إذا لدغت وجرى سمها	فنفس	اللديغ	بها فائظة

ويروى :

يداك يد سيها مرسل	وأخرى	لأعدائها	غائظة
فأما التي سيها يرتجى	قديما	فأجود	من لافظة

لا فظة : للكلمة أكثر من معنى، والمناسب : البحر، والتاء للمبالغة. طرفة ٢١٢ - ٢٩٣ (ع) نسب إليه)، شرح التسهيل ١٥٣ - ١٥٤، ٥٣ : ب، ١٤١ : أ، ابن الناظم ٥٠، اللسان (فيظ)، المقاصد ١ : ٥٧٢ - ٥٧٤، الأشموني ١ : ٢٢٢ - ٢٢٣، التصريح ١ : ١٨٢.

(٣) ﴿أَعْلَمُوا... كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ ثُمَّ يَهَيِّجُ فَتْرَتَهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَكُونُ حُطَمًا...﴾^(٥٧).

(٤) غير معروف.

(٥) نقله عن شرح التسهيل ٥٣ : ب، ولم أجده في سواه.

(٦) في شرح التسهيل ٥٣ : ب، وتصرف الشارح في كلامه.

والثاني: أن يتعدد لفظاً دون معنى؛ لقيام المتعدد^(١) فيه مقام خبر واحد، ولا يجوز في هذا النوع العطف؛ لأن مجموعه بمنزلة مفرد، خلافاً لأبي علي^(٢) في إجازته: هذا حلو وحامض.

الثالث: أن يتعدد لتعدد صاحبه، ولا يستعمل هذا النوع دون عطف، فما كان من النوع الأول صح أن يقال فيه: خبران وثلاثة بحسب تعدده، وما كان من النوع الثاني والثالث فلا يعبر فيه بغير لفظ الواحد، إلا مجازاً.

«وإن توالى^(٣) مبتدآت» نحو: زيد عمه خاله [أخوه^(٤)] أبوه قائم، «أخبر عن آخرها» وهو (أبوه) في المثال المذكور، فجعل^(٥) (قائم) خبراً عنه «مجموعاً هو» أي الآخر «وخبيره خبر متلوه» وهو (أخوه) في [هذا^(٦)] المثال «والمتلو» وهو (أخوه) «مع ما بعده» وهو (أبوه قائم). «خبر متلوه» وهو (خاله) في المثال المذكور. «إلى أن يخبر^(٧) عن الأول» وهو (زيد) في مثالنا «بتاليه» وهو (عمه) «مع ما بعده» وهو (خاله أخوه أبوه قائم). «ويضاف غير» المبتدأ «الأول إلى ضمير متلوه» كما رأيت فكل واحد مما بعد زيد - وهو المبتدأ الأول - مضاف إلى ضمير متلوه، فيكون المعنى: أبو أخي خال عم زيد، قائم على أن الإضافة ليست شرطاً، إذ لو قيل: زيد غلام له كتاب له مفيد، كان صحيحاً. «أو يجاء^(٨) بعد خبر الآخر^(٩) بروابط المبتدآت أول لآخر، وتال لتلو» نحو: زيد هند الغلامان العمرون جالسون عندهما في دارها لأجله، والمعنى: العمرون جالسون عند الغلامين في دار هند لأجل زيد.

(١) المتعددة منه، د.

(٢) الفارسي.

(٣) تعددت، د.

(٤) ليست في، ز.

(٥) فجعلت، د.

(٦) ليست في، د.

(٧) تخبر، ظ.

(٨) لجأ، ز.

(٩) الأخير، ذ.

واعلم أن قوله : (وتال لمتلو^(١)) لا يفي لفظه بمراده، بل لا بد أن يقال : وكذا الفعل في الباقي / إلى أن تنتهي^(٢) المبتدآت^(٣) والروابط . ولكنه ترك ذلك لوضوحه، وأنه ١٤٨ لا يتعين الترتيب المذكور إذا أمن الإلباس، فلوقيل : زيد هند الغلامان أحسنت إليها عنده في دارها^(٤)، لم يمتنع، وكذا : أحسنت في دارها^(٤) إليها عنده .

(١) لمتلو، د، ز، ظ، والذي في المتن هو ما أثبتته .

(٢) ينتهي، د، ز .

(٣) المبتدأ إن، د .

(٤) دارها، ز .

«فصل» يذكر فيه الكلام على ما يجوز فيه دخول الفاء على الخبر^(١)، وما يمتنع .
 «تدخل الفاء على خبر المبتدأ» بحيث تكون^(٢) ملفوظاً بها «وجوباً بعد
 (أما)» نحو ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ ﴾^(٣) ﴿ أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ
 لِمَسْكِينٍ ﴾^(٤) الآيات «إلا في ضرورة» كقوله^(٥) :
 أما القتال لا قتال لديكم ولكن دفع الشر بالشر أحزم^(٧)

(١) الفاعل، ظ.

(٢) يكون، د، ظ، وهو خطأ، لأن الفاعل المؤنث ضمير مستتر.

(٣) ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا . . . مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا
 فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا . . . ﴾ ٢٦ البقرة (٢).

(٤) ﴿ . . . يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرْدَتْ أَنْ أَعْيَبَهَا . . . ﴾ ٧٩ ﴿ وَأَمَّا الْعُلَمَاءُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنِينَ . . . ﴾
 ٨٠ ﴿ وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ . . . ﴾ ٨٢ الكهف (١٨).

(٥) الحارث بن خالد بن العاص بن هشام بن المغيرة المخزومي (. . . - حوالي ٨٠هـ / . . . - حوالي
 ٧٠٠م). شاعر غزل يجري مجرى عمر بن أبي ربيعة، وكان يكثر التشبيب بعائشة بنت طلحة
 بن عبيد الله، وقليلاً ما خرج من الغزل إلى غيره. الأغاني ٣ : ٣١١ - ٣٤٣، ٩ : ٢٢٧ -
 ٢٣٥، الخزانة ١ : ٢١٧ - ٢١٨.

(٦) فأما، ز، ظ.

(٧) العجز المحفوظ لهذا البيت، والذي أثبتته المراجع : ولكن سيراً في عراض المواكب .

أما العجز فيما أنشده الشارح فلم أجده عند غيره، والظن عندي أنه أخذه سهواً من بيت آخر.
 وقبله :

فضحتم قريشا بالفرار وأنتم قمدون سودان عظام المناكب
 وفي الأغاني : أن المغني معبد غني في مجلس - وكان مسناً - وفيه فتيان من بني أسيد بن أبي
 العيص فضحكوا منه، فغنى البيتين : (فضحتم قريشا . . .)، قال أبو الفرج : (وهذا شعر
 هجوا به قديماً). وقد نقل البغدادي - رحمه الله - هذه العبارة فقال : (قال صاحب الأغاني هما
 مما هجابها قديماً بني أسيد . . .) وهذا وهم على أبي الفرج وتحريف لكلامه .

قمدون، جمع قمد : الطويل، أو الطويل العنق الضخمة . سودان : فسر البغدادي - عفا الله
 عنه - بأنه جمع سود : جمع أسود أفعل تفضيل من السيادة، وتبعه كثير ممن شرح هذا البيت،

«أو في ندور^(١)» من الكلام الذي ليس بشعر، نحو: (وأما رسول الله ﷺ - لم يفر^(٢))، ومثل له^(٣) ابن قاسم بقوله عليه الصلاة والسلام: (أما بعد ما بال رجال^(٤)) .

وله وجه بعيد، لكن ما فيه من التكلف يجعل على الإعراض عنه، والمناسب لمعنى البيت أن يفسر بجمع أسود اللون. عراض، جمع عَرْض - بضم العين وسكون الراء - الناحية. المواكب، جمع موكب: القوم الركوب على الإبل للزينة، وكذلك جماعة الفرسان، وفي الخزانة: (المراكب). وفسرها بقريب مما ذكرنا، لكنه قال: (من ركب يركب ركوباً: مشى في درجان). وقد أخذ الفرزدق البيت الأول وحول القافية فقال (١: ١٧٢) يهجو خالد بن أسيد بن أبي العيص بن أمية:

كل بني السوداء قد فرّ فرّةً فلم تبق إلا فرة في إست خالد
فضحتم قريشاً بالفرار وأنتم قمدون سودان طوال السواعد
إعراب الشاهد: (لا قتال لديكم): الجملة خبر المبتدأ (القتال)، والرابط العموم، والقياس أن تدخل عليه الفاء؛ لأنه جواب (أما)، لكن حذف للضرورة، وحذف الفاء هو الغرض من إيراده هنا.

(ولكن سيراً): خرج على وجهين:

(أ) اسم (لكن) محذوف، وعامل المصدر محذوف أيضاً، والتقدير: ولكنكم تسرون سيراً، والجملة الفعلية خبر (لكن).

(ب) (سيراً): اسم (لكن)، والخبر محذوف، والتقدير: ولكن لديكم سيراً (في عراض): متعلق بـ(تسرون) في الوجه الأول. وبمحذوف لـ(سيراً) على الوجه الثاني. المقتضب ٢:

٧١، الأغاني ١: ٣٨، المنصف ٣: ١١٨، ٢٦١-٢٦٢، الشجري ١: ٢٨٥-٢٩٢، ابن

يعيش ٧: ١٣٤، ٩: ١٢، شرح التسهيل ٥٤: أ، ابن مالك ٢: ٣٠٤-٣٠٥، ابن الناظم

٢٧٩، الرضي ١: ١٠١، المغني ١: ٥٨، ابن عقيل ٢: ٣٠٧، المقاصد ١: ٥٧٧-٥٧٨،

٤: ٤٧٤، التصريح ٢: ٢٦٢، الأشموني ١: ١٩٦، ٢٢٤، ٣: ٤٥، السيوطي ١: ١٧٧

- ١٧٨، الهمع ٢: ٧٦، الخزانة ١: ٢١٧، الدرر ٢: ٨٤-٨٥.

(١) ليست هذه الفقرة في، م، وذكر محققه أنها موجودة في بعض أصوله.

(٢) جزء من حديث عن البراء - رضي الله عنه - أخرجه البخاري ٤: ٢٥، ٢٦، ٣٥، ٥٣، ٥:

١٢٦، ومسام ٣: ح ١٧٧٦ بروايات مختلفة ليس فيهن اللفظ الذي استشهد به الشارح،

وليس فيهن شاهد، اللهم إلا قوله في البخاري ٤: ٥٣: (... أما رسول الله ﷺ - لم يول

يومئذ).

(٣) لها، د.

(٤) من حديث في شأن بريرة روتة عائشة - رضي الله عنها - أخرجه البخاري ٣: ٦٣، ٦٤ والأولى

رواية للكشميهني، والشاهد بها متحقق، لكن الحديث جاء بروايات أخرى ثبتت فيها الفاء.

قلت: وهو سهو؛ لأن هذا ليس من المبتدأ والخبر في شيء.

«أو» في «مقارنة»^(١) قول أغنى عنه المقول» نحو: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾^(٢)، وجعل هذا قسيماً^(٣) للضرورة والندور، يقتضي أنه جائز في سعة الكلام بكثرة وهو صحيح.

«و» تدخل الفاء على خبر المبتدأ. «جوازاً بعد مبتدأ واقع»^(٤) موقع «من» الشرطية» نحو: الذي يأتيني فله درهم. «أو» واقع موقع «ما أختها»: نحو: الذي يفعله فهو حسن. يعني أن المبتدأ تارة يكون لمن يعلم متضمناً لمعنى الشرط، فيكون واقعاً موقع [«من» الشرطية، وتارة يكون لما لا يعقل متضمناً لمعنى الشرط، فيكون واقعاً موقع] «ما» الشرطية.^(٥)

وقال: (بعد مبتدأ)؛ لأنه لو كان الخبر قبل المبتدأ - كما إذا قلت: له درهم الذي يأتيني - لم تدخل الفاء، لأن الجواب الصريح لا تدخل^(٦) عليه الفاء إلا إذا تأخر، وقد مضى للمصنف في الباب^(٧) وجوب تأخير الخبر إذا قرن بالفاء.

وكان حق هذا الخبر أن تلزمه^(٨) الفاء؛ لكونه كالجزاء، لكن من حيث إنه ليس جزاء للشرط^(٩) حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية، نحو: الذي يأتيني له درهم.

== البخاري ٣: ١٣٣، مسلم ٢: ح ١٥٠٤ (عام) ٨ (خاص).

- (١) مقارنه، ز.
- (٢) ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ... بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ ١٠٦ آل عمران (٣).
- (٣) قسماً، ز، ظ.
- (٤) وقع، ظ.
- (٥) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز.
- (٦) يدخل، ز.
- (٧) في ص ٦٤.
- (٨) تأخر، ز، ظ.
- (٩) يلزمه، ز، ظ.
- (١٠) الشرط، د، ز.

وعلى الجملة فإذا دخلت الفاء تحققت فيه السببية، وإذا لم تدخل جاز أن تكون السببية ملحوظة، فيكون تجريد الخبر عن الفاء في هذه الحالة - على سبيل الجواز، وجاز أن تكون^(١) السببية غير ملحوظة ولا مقصودة، فيكون تجريده من الفاء إذ ذاك واجباً «وهو» أي المبتدأ المذكور الواقع موقع (من) الشرطية أو (ما) أختها. (ال) الموصولة» نحو: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(٢)، كذا مثل المصنف^(٣)، وهو مخالف لكلامه في باب الاشتغال، ولقول جمهور البصريين، فإنهم قالوا: لا تدخل الفاء في خبر (ال)، وجعلوا الخبر في الآية محذوفاً، وستقف على ذلك في باب الاشتغال.

وإنما قسم المصنف الموصول إلى (ال) وغيره؛ لأجل أن الصلة مختلفة. «بمستقبل» لا بياض، ولا حال. «عام»^(٤) لا خاص، ولا حاجة إلى اشتراط العموم بعد ما اشترط كون المبتدأ حالاً محل (من) و(ما) الشرطيتين. «أو غيرها»، أي غير (ال) من الموصولات العامة المستقبلة صلتها. «موصولاً بظرف» كقوله^(٥):
 ما لدى الحازم اللبيب معاراً^(٦) فمصون، وماله قد يضيع^(٧)
 «أو شبهه»^(٨) أي شبه الظرف، وهو الجار والمجرور نحو: ﴿وَمَا يَكُم مِّن نِّعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ^(٩)﴾.

(١) يكون، د، ز.

(٢) ... جزاءً بما كسبنا نكلاً من الله والله عزيز حكيم ﴿٣٨ المائدة (٥).

(٣) في شرح التسهيل ٥٤ : أ.

(٤) عامر، ظ.

(٥) لا يعرف.

(٦) لذي، ز.

(٧) استشهد به في شرح التسهيل ٥٤ : أ، الهمع ١ : ١٠٩، الدرر ١ : ٧٩، .

(٨) هذه الفقرة من المتن ليست في، ظ.

(٩) ... ﴿ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْتَرُونَ﴾ ٥٣ النحل (١٦).

وأورد ابن الحاجب - رحمه الله [تعالى^(١)] - إشكالاً^(٢) في هذه الآية، تقريره: أن الشرط وما شبهه به يكون^(٣) الأول فيه سبباً للثاني، وفي الآية الأمر بالعكس، لأن الأول هو استقرار النعمة بالمخاطبين، والثاني / كونها من الله، وليس الأول سبباً للثاني؛ لأن^(٤) الأول فرع للثاني.

١٤٩

وأجاب في شرح المفصل بما تقريره^(٥): أن جواب الشرط لا يكون إلا جملة، ويكون المسبب في ذلك الجواب الذي هو جملة إما مضمون الجملة نحو: إن جاءني زيد أكرمته، فالإكرام هو مضمون الجملة، وهو مسبب عن^(٦) المجيء المذكور، وإما الخطاب بها، على معنى أن الإعلام والإخبار بها هو المشروط نحو: إن أكرمتني اليوم فقد أكرمتك بالأمس، فليس الإكرام الواقع بالأمس هو الجواب، لاستحالة تسببه^(٧) عن الإكرام الواقع في اليوم، لكن الإخبار بذلك مسبب على معنى إن أكرمتني اليوم فهو سبب لأن أعلمك وأخبرك بأني قد أكرمتك بالأمس، والآية من [هذا^(٨)] القبيل، وبيانه أن الآية جيء بها لإخبار قوم استقرت بهم نعم جهلوا معطيها أو شكوا فيه، فاستقرارها - مشكوكة^(٩) أو مجهولة - سبب للإخبار بأنها من الله، فيتحقق^(١٠) - إذن - أن الشرط والمشروط فيها على بابه.

وقال الرضي^(١١): لا يلزم مع الفاء أن يكون الأول سبباً للثاني، بل اللازم^(١٢) أن

(١) سقطت من، ز، ظ.

(٢) اشكال، ز، ظ.

(٣) بكونه، ظ.

(٤) إذ، د.

(٥) تقديره، ز، ظ.

(٦) على، ز، ظ.

(٧) تشبيهه تسببه، ظ، وهذه الزيادة لا معنى لها.

(٨) ليست في، ظ.

(٩) كذا في أصول التحقيق، والفعل (شك) إنها يتعدى بحرف الجر، فقياس اسم المفعول منه:

(مشكوك فيها).

(١٠) فيستحق، د.

(١١) في شرح الكافية ١: ١٠٢، وقد تصرف فيه بما يلائم غرضه.

(١٢) الازم، د.

يكون^(١) ما بعد الفاء لازماً لمضمون ما قبلها، كما في جميع الشرط والجزاء، ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا يَكُم مِّن نِّعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [كون النعمة من الله^(٢)] لازم؛ لحصوله^(٣) معنى^(٤) فلا يغرنك قول بعضهم: إن الشرط سبب للجزاء، وسيأتي^(٥) تحقيقه في الكلام على الشرط والجزاء إن شاء الله تعالى.

«أو» موصولاً «بفعل صالح للشرطية» نحو: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِّن مُّصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾^(٦)، ف(ما) فيه موصولة لا شرطية، بدليل سقوط الفاء في قراءة نافع وابن عامر^(٧)، فلو كان الفعل غير صالح للشرطية: - كأن يكون ماضياً معنىً نحو: الذي زارنا أمس له كذا - امتنع دخول الفاء في الخبر، وأجازه بعضهم تمسكاً بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ التَّقِيَّ﴾^(٨) الْجَمْعَانِ فَيَاذَنِ اللَّهُ^(٩) -، وأول بأنه على معنى التبين^(١٠)، كأنه قيل^(١١): وما تبين إصابته إياكم، وكذا إذا كان الفعل مصدراً بحرف استقبال: كالسين و(سوف) أو ب(قد) أو ب(ما) النافية يمتنع دخول الفاء في الخبر، ولم يشترط ذلك بعضهم، فيجوز عنده: الذي ما يأتيني فله درهم، وشرط بعضهم في الفعل أن لا يكون مسنداً إلى فاعل مختص، لئلا يسري التخصيص منه إلى الفعل، فلا يجوز عنده: الذي ألقاه فله درهم.

وفهم من كلام المصنف أن الصلة متى كانت غير شيء من هذه الأمور الثلاثة - وهي الظرف وشبهه والفعل^(١٢) الصالح للشرطية - امتنعت الفاء، كالجمل^(١٣)

(١) تكون، ز.

(٢) ليس في، ظ.

(٣) لحصول، ز، ظ.

(٤) معنا، ز، ظ.

(٥) وسيأتيك، د.

(٦) ﴿... وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾ ٣٠ الشورى (٤٢).

(٧) وهما من القراءة السبعة. السبعة ٥٨١، النشر ٢: ٣٦٧.

(٨) التقاء، ظ، والياء معجمة في، ز.

(٩) ﴿... وَلَيَعْلَمَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ١٦٦ آل عمران (٣).

(١٠) التبيين، د.

(١١) قبل، ز.

(١٢) صالح، ظ.

(١٣) أهملت الجيم في، د.

الاسمية ، فلا يجوز نحو: الذي أبوه محسن فمكرم ، خلافاً لابن السراج .

«أو نكرة» بالرفع عطف: إما على (الـ) ، أو [على^(١)] (غيرها) .

يعني أن المبتدأ الذي تدخل^(٢) الفاء على خبره أحد أشياء: إما (الـ^(٣)) أو (غيرها) أو نكرة «عامة موصوفة بأحد الثلاثة» إما الظرف نحو: رجل عنده حزم فسعيد^(٤) ، ويمتنع على هذا أن يقدر الظرف خبراً في هذه الصورة، وإما شبه الظرف^(٥) نحو: عبدالكريم فما يضيع^(٦) ، وإما فعل صالح^(٧) للشرطية نحو: نفس تسعى في نجاتها فلن تخيب .

وخص ابن الحاجب ذلك بـ(كل) ، والصحيح التعميم؛ لأن النكرة في الإثبات تعم^(٨) بقرينة^(٩) ، فلا مانع إذن «أو مضاف إليها» بالرفع عطفاً على^(١٠) موصوفة ، فالمعنى: أو نكرة عامة مضاف إليها شيء «مشعر بمجازاة»^(١١) فالتنكير والعموم مأخوذان في الصورتين ، والضمير في (إليها) عائد إلى (النكرة) المتقدم ذكرها ، وذلك نحو: كل رجل عنده حزم فسعيد^(٤) ، إلى آخر الأمثلة^(١٢) السابقة «أو موصوف» بالرفع / عطف^(١٣) على (نكرة) ، أو على (الـ) . «بالموصول» متعلق بـ(موصوف) ، ١٥٠

(١) سقطت من ، ز ، ظ .

(٢) يدخل ، ز .

(٣) إلى ، ظ .

(٤) فيسعد ، ظ .

(٥) الطرف ، د .

(٦) يصنع ، ظ .

(٧) المناسب لتقسيمه أن يقول: الفعل الصالح .

(٨) تم في الإثبات ، د .

(٩) لقرينة ، د .

(١٠) موصوفه ، ز ، ظ .

(١١) لمجازاة ، د ، ظ ، لكن أهملت الزاي في ، ظ .

(١٢) الأشياء ، ز ، ظ .

(١٣) عطفاً ، د .

والأداة فيه للعهد، أي بالموصول. «المذكور»^(١) كقوله تعالى: ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ
النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرِيحُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ﴾، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ أَمُوتَ
الَّذِي تَفَرَّقُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلْقِيكُمْ﴾، قال الشاعر:^(٤)

صلوا الحزم^(٥)، فالخطب الذي تحسبونه يسيرا فقد تلقونه متعسراً^(٦)

وفي ذلك خلاف، احتج المجيز بالآيتين الشريفتين والبيت، وبأن الصفة
والموصوف كشيء واحد.

ورد^(٧) القياس^(٨) بأنه لو صح للزمت موافقة يونس^(٩) في إجازة: وازيد الطويلاه،
والاحتجاج بالبيت بأنه محتمل لزيادة الفاء فيه، كما قال^(١٠):

والصغير فيكبر.....^(١١)

وأما الآية الأولى، فيحتمل كون (اللاتي)^(١٢) هو الخبر، وما بعد الفاء جملة مرتبطة^(١٣)

- (١) المذكور، م، وهو خطأ.
- (٢) ﴿... أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَّ﴾ ٦٠
النور (٢٤).
- (٣) ﴿... ثُمَّ تَرُدُّونَ إِلَىٰ عِلْمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ٨ الجمعة (٦٢).
- (٤) مجهول.
- (٥) الحزم، د.
- (٦) استشهد به في شرح التسهيل ٥٤ : أ.
- (٧) وورد، ز، ظ.
- (٨) العباس، ز، القباس، ظ.
- (٩) ابن حبيب الضبي.
- (١٠) لم أجد من سواه.
- (١١) أوله:
- يموت أناس أو يشيب فتاهم ويحدث ناس.....
- ولم أقف له على سابق أو لاحق. الجمع ٢ : ١٣١، الدرر ١٧٢.
- (١٢) الآتي، د.
- (١٣) مرتبط، ز، ظ.

[بالفاء^(١)] بالتي قبلها، ويحتمل كون (اللاقي) مبتدأً ثانياً^(٢)، ودخلت الفاء في خبره^(٣)؛ لأنه موصول، ثم الجملة من الموصول وخبره خبر (القواعد)، والرابط محذوف، أي اللاتي لا ترجون^(٤) فيهن نكاحاً، وتكون (القواعد) على قسمين مختلفي الحكم، [وأما على جعلها^(٥) مبتدأً وخبراً فهما قسم واحد^(٦)]، وأما على جعلها منعوتاً ونعتاً، فإن قدرنا النعت^(٧) كاشفاً، فكما^(٨) لو قدرتها مبتدأً وخبراً، وإن قدرناه موضحاً ومخصصاً، فكما لو قدرت مبتدأين^(٩).

وأما الآية الثانية فيحتمل أن الموصول خبر لا صفة. واعترض: بأنه لا فائدة فيه حينئذٍ.

وأجيب: بأنهم كانوا يقولون: إن فرارهم^(١٠) لغير ذلك، بدليل: ﴿يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ إِلَّا يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا﴾^(١١)، فأخبر عنهم بأنهم [إنما^(١٢)] يفرون من الموت، وقيل: (الذي) بدل من (الموت)، كأنه قيل: الذي تفرون منه فإنه ملائكم. «أو مضاف إليه» برفع (مضاف)، على أنه عطف على (موصوف) من قوله: (أو موصوف بالموصول)^(١٣)، يعني: أو مضاف إلى الموصوف بالموصول^(١٤) مثل

(١) ليست في، د.

(٢) ثاني، ز، ظ.

(٣) حيزه، ظ.

(٤) أهمل حرف المضارعة في، د.

(٥) جعلها، ظ.

(٦) ساقط من، ز.

(٧) قدنا، ظ.

(٨) أهملت الفاء في، ظ.

(٩) مبتدا من، ظ.

(١٠) فرارهم، ز.

(١١) ﴿وَإِذْ قَالَتْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُمْ يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا وَيَسْتَأْذِنُ فَرِيقٌ مِّنْهُمُ النَّبِيَّ . . .﴾

١٣ الأحزاب (٣٣).

(١٢) ليست في، ظ.

(١٣) بالموصوف، ز.

(١٤) الموصول بالموصوف، ظ.

غلام الرجل الذي يأتيني فله درهم.

ومثل ابن قاسم^(١) بقولك: غلام الذي يأتيني فله درهم، ويقول^(٢) زينب بنت الطثرية ترثي^(٣) أخيها^(٤) :^(٥)

يسرك مظلوماً ويرضيك ظالماً وكل الذي حملته فهو حامله^(٦)

(١) الحسن بدر الدين بن قاسم.

(٢) ويقول، ز.

(٣) الطرية، د، الطرية، ز، ظ، وهذا كله تصحيف، وهي: زينب بنت سلمة بن سمرة. من بني قشير ابن كعب بن عامر بن صعصعة نسبتها إلى أمها من بني طثر من عنز بن وائل. قتل أخوها يزيد سنة ١٢٦هـ = ٧٤٣م. وينسب البيت إلى أخيها ثور، وإلى أمها، وإلى العجير السلولي. وقصيدة العجير مرثية، لكنها ليست في يزيد لأنه ذكر (مرأ) بمعنى مر الظهران وهو موضع على مرحلة من مكة، أما يزيد فقتل في وقعة بين قومه وبين بني حنيفة حول قرية اسمها: (فلج) - بفتح الفاء واللام، وآخرها جيم - وهي في نواحي اليمامة.

(٤) ترقى، ظ.

(٥) يزيد.

(٦) حامل، د، ز، ظ، ولا يتفق مع أبيات القصيدة. وقد ساق القالي أبياتاً من القصيدتين، ونحن نعتمد على ما ذكر فأول قصيدة زينب:

أرى الأثل من وادي العقيق مجاوري
مقيماً وقد غالت يزيد غوائله
وقبل الشاهد:

فتى ليس لابن العم كالذئب إن رأى
بصاحبه يوماً دماً فهو آكله
وبعده:

إذا نزل الأضياف كان عدوراً
على الحي حتى تستقل مراجله
وجاء الشاهد آخر قصيده العجير، وأولها:

تركنا أبا الأضياف في ليلة الصبا
بمرّ ومردى كل خصم يجادله
وقبل الشاهد:

إذا جد عند الجد أرضاك جده
وذو باطل إن شئت أرضاك باطله
يروى: (... أبا الحجناء...) (... أهلك باطله).

المردى: صخرة يكسر بها النوى، شبهه بها. العذور: السبيء الخلق، تريد أنه يشتد على الحي حتى يعدوا للأضياف ما يليق. القالي ١: ٢٧٥، ٢: ٨٥-٨٦، الجهاسة ٢: ٣٧٤-٣٧٥، ٣: ٧٢-٧٥، التثبية ٣: ٦، الوفيات ٦: ٣٧٤، الممع ٢١: ١١٠، الدرر ١: ٧٩.

وإنما الكلام في المضاف إلى الموصوف بالوصول، لا في المضاف إلى الموصول.

واعلم أن بعضهم قال: لا بد - في دخول الفاء في الخبر - من اشتراط أن يكون الخبر مفرداً أو جملة يصح دخول فاء الجزاء عليها، فلا تدخل^(١) في نحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَءَامَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَهُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾^(٢)، كما لا تدخل^(١) في نحو: إن جئتني أكرمتك.

وانظر إلى عظم^(٣) الفصل بهذه الجملة الاعتراضية، أعني: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ ما أعلاه.

«وقد تدخل» الفاء «على خبر (كل) مضاف إلى^(٥) غير موصوف» لمضارعتة^(٦) لكلمات الشرط في الإبهام، كما جاء في بعض الأذكار^(٧) المأثورة عن السلف: كل نعمة فمن الله.

وانظر وجه قول المصنف: (مضاف)^(٨) بالتنكير والجر، فإنه في النسخة التي بين يدي الآن كذلك، ولا يصح كونه صفة لـ(كل)؛ لأنه معرفة؛ لما تقرر من أن الكلمات التي يراد منها مسمياتها الألفاظ أعلام لها^(٩)، نحو: زيد اسم، وقام فعل، ومن حرف جر. «أو» مضاف «إلى موصوف بغير ما ذكر» كقول الشاعر^(١٠):

كل أمر مباعد^(١١) أو مدان فمَنُوط بحكمة المتعالي^(١٢)

(١) يدخل، ز، ظ.

(٢) ﴿... وَأَصْلَحَ بِالْحَمْدِ﴾ ٢ محمد (٤٧).

(٣) عظيم، ظ.

(٤) يدخل، ز، ظ.

(٥) مضافاً، م.

(٦) لمضارعتة، د.

(٧) الأذكار، د.

(٨) مضافاً، ظ.

(٩) لها أعلام، ظ.

(١٠) لم أقف على اسمه.

(١١) متباعداً، ظ.

(١٢) لم يذكرها عليه مزيداً. شرح التسهيل ٥٤: أ، المغني ٢: ٤٩٨، السيوطي ٢: ٨٤٧، الجمع

«و» قد تدخل الفاء أيضاً «على خبر موصول غير واقع موقع (من) الشرطية ولا (ما) أختها» نحو: ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ التَّقَى الْجَمْعَانِ فَيَاذَنِ اللَّهُ ^(١) ﴾ .

فإن مدلول (ما) معين، ومدلول (أصابكم) محقق المضي، فانتفت مشابهة الشرط معنًى، لكنه اعتبر فيه مجرد الشبه اللفظي، فإن / (ما) الموصولة شبيهة ^(٢) بـ(ما) الشرطية لفظاً، وكذا ما وقع [في ^(٣)] الحديث: (الذي يشق ^(٤) رأسه فكذاب ^(٥)) فإن ^(٦) هذا إخبار عن معين، لكن روعي مشابهة لفظ (الذي) المراد به الخصوص للفظ (الذي) المراد به العموم، وللعرب مذهب معروف في رعاية المشابهة، اللفظية وقد علمت أن ثم من منع ^(٧) ذلك وأول الآية بما تقدم. «ولا تدخل» الفاء «على خبر غير ذلك، خلافاً للأخفش» فإنه أجازته تمسكاً بقوله ^(٨) :
وقائلة ^(٩) : خولان فانكح فئاتهم ^(١٠) وأكرومة الحين خلوا ^(١١) كما هيا ^(١٢)

(١) ﴿... وَلَيَعْلَمَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ١٦٦ آل عمران (٣).

(٢) مشبهة، ز.

(٣) ليست في، د.

(٤) تشق، ظ.

(٥) من حديث سمرة بن جندب - رضي الله عنه - في قصة رؤيا النبي - ﷺ - أخرجها البخاري كاملة وأطرافاً في مواضع مختلفة مع مخالفة لما عندنا في اللفظ، مع تحقق الشاهد، وهذه قطع منه: (...) والذي رأيت يشدخ رأسه فرجل علمه الله القرآن... والذي رأيت في الثقب فهم الزناة... (٢ : ٨٨ ، الذي رأيت يشق شذقه فكذاب...) ٨ : ٢٢ ، وأخرجه بألفاظ لا شاهد فيها في ٢ : ٤٦ ٤٧ ، ٣٨ .

(٦) قال، د.

(٧) يمنع، د.

(٨) مجهول.

(٩) وقائلة، ظ.

(١٠) فئاتكم، ظ.

(١١) حلوا، ز، ظ.

(١٢) البيت يتردد كثيراً على أقلام النحويين، ولم ينشدوا له سابقاً ولا لاحقاً.

(خولان): أعربها سيبويه خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: هذه خولان، أو هؤلاء خولان.

وهو محمول عند سيبويه^(١) على أن (خولان) خبر مبتدأ محذوف، أي هذه خولان، أو هؤلاء خولان فانكح فتاتهم، وتمسكاً بقول الآخر^(٢) :
أرواح مودع أم بـكـور أنت^(٣) فانظر لأي ذاك تصير^(٤)

== وأعرّبها الأخص مبتدأ. (فانكح فتاتهم) : الفاء زائدة عند الأخص، والجملة خبر المبتدأ. وعند سيبويه : الفاء إما عاطفة، وقد استدل به من أجاز عطف الإنشاء على الخبر. وإما أن تكون واقعة في جواب شرط محذوف تقديره : إذا كان الأمر كذلك فانكح. وإما أن تكون لمجرد السببية؛ لأن ما بعدها مسبب عما قبلها، فتزلاً منزلة الشرط والجواب. (فتاتهم) : الضمير عائد على (خولان) وذكره على معنى الحي، ويروى : فتاتها، على معنى القبيلة. اكرومة : مصدر بمعنى اسم المفعول. أي مكرمتها. (الحيين) : حي أبيها وحي أمها. (خلو) : لا زوج لها. (كما هيا) : تعرب على عدة أوجه :

(أ) الكاف حرف جر، (ما) مصدرية، (هي) اسم (كان) محذوفة مع خبرها، والتقدير: كما كانت خلواً، فلما حذف الفعل برز الضمير، والمصدر المؤول مجرور بالكاف.
(ب) الكاف بمعنى (على) (ما) موصولة، (هي) مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: على الحال التي هي عليها، والجملة صلة الموصول.
(ج) الكاف على أصلها، (ما) زائدة كافة أو غير كافة. وعلى الثاني الضمير في محل جر بالكاف على سبيل الاستعارة، وعلى الأول مبتدأ خبره محذوف. وفي جميع الأوجه الجار والمجرور صفة (خلو).

سيبويه ١ : ٧٠، ٧٣، الكشف ٣ : ٣٠، ابن يعيش ١ : ١٠٠، ٨ : ٩٥ - ٩٦، شرح التسهيل ٥٤ : أ، الرضي ١ : ١٠٢، ٢ : ١٨٣، ٣٦٨، ٣٩٩، المغني ١ : ١٧٩، ٢ : ٥٣٦، ٥٣٧، المقاصد ٢ : ٥٢٩ - ٥٣٣، التصريح ١ : ٢٩٩، الأشموني ٢ : ٧٧، السيوطي ١ : ٤٦٨ - ٤٦٩، ٢ : ٨٧٣، الهمع ١ : ١١٠، الخزانة ١ : ٢١٨ - ٢١٩، ٣ : ٣٩٥ - ٣٩٦، ٤ : ٤٢١، ٥٥٢، الدرر ١ : ٧٩.

(١) في كتابه ١ : ٦٩ - ٧٠.

(٢) عدي بن زيد.

(٣) ألحقت بالصدر في، د.

(٤) البيت مطلع قصيدة ويَعده :

إن شغل الصّاييات من الأسـ تار طرف يصبي وفيه فتور
يروى : (... لأي حال...) (لك فاعمد لأي حال...) ولا شاهد في هذه الرواية. (أنت) :
يعرب على خمسة أوجه :

وهو محمول عندهم على أن (أنت) فاعل فعل مقدر يفسره المذكور.

«ويزيلها»^(١) نواسخ الابتداء» أي^(٢) : يزيل جواز دخول الفاء، أو يزيل حكم الفاء، ولا بد من تقدير أحد هذين الأمرين؛ لأنه ليس المراد أن نواسخ الابتداء دخلت على تركيب فيه هذه الفاء فأزالتها، وإنما المراد أنها دخلت تركيب كان جواز دخول الفاء ثابتاً فيه فأزالت الجواز باقتضائها المنع، ولك - حيثئذ - أن تقدر^(٣) محذوفاً: إما مضافين أو مضافاً واحداً كما ذكرنا، فلا يصح أن تقول^(٤) : كان الذي يأتيني فله درهم، ولا ليت الذي أنصحته فهو يقبل؛ لزوال المجوز لدخول الفاء، وهو شبه الشرط (من حيث أن كلمة الشرط^(٥)) لازمة التصدير، فلا [يعمل]^(٦) فيها ما قبلها.

«إلا إن» بالكسر «وأن» بالفتح «و(لكن) على الأصح» فإنهن لا يزلن جواز دخول الفاء؛ وذلك لأنهن لما لم يغيرن معنى الابتداء لم يعتد بهن، والمانع هو الأخفش في أحد قوليه، ورد عليه بأن شهادة السماع قائمة على خلاف ما قال، ففي^(٧) التنزيل:

(أ) فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل الذي بعده، والتقدير: تصير أنت.

(ب) مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: أنت الهالك.

(ج) خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: الهالك أنت.

(د) مبتدأ خبره (انظر)، والفاء زائدة.

(هـ) خبر لمبتدأ محذوف مضاف إلى (رواح)، والتقدير: أذو رواح أنت؟ والثلاثة الأول

لسيبويه، والأخيران للأعلم. عدي ٨٤-٩٢، ٢١٦-٢٢٠، سيبويه ١: ٧٠-٧١، عيون

الأخبار ٣: ١١٥، المرزباني ٢٤٩-٢٥٠، الأغاني ٢: ١٥٢، الخصائص ١: ١٣٢-١٣٣،

ابن قتيبة ١: ٢٢٥-٢٢٦، الشجري ١: ٨٩-٩٨، شرح التسهيل ٥٤: أ، المغني ١:

١٧٩، السيوطي ١: ٤٦٩-٤٧١، الهمع ١: ١١٠، ٢: ١١١، يس ٢: ٦٣، الدرر ١:

٧٩-٨٠، ٢: ١٤٥.

(١) وتزيلها، م.

(٢) إن، ز.

(٣) مقدر، ز.

(٤) يقول، د، ز، ظ، مع إهمال القاف في، ز، والمناسب ما أثبتته.

(٥) ما بين الهلالين مكرر في، ظ.

(٦) ليست في، ز.

(٧) وفي، ز، ظ.

﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ ﴿١﴾﴾ ، ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ ﴿٢﴾﴾ ، ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ مَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ﴿٣﴾﴾ ، ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ ﴿٤﴾﴾ .

وقال الأفوه ^(٥) :

فوالله ما فارقتمكم قالياً لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون ^(٦)

وظاهر كلام المصنف أنه لا خلاف في غير الثلاثة، وقد حكى في (لعل) قول ضعيف، وصرح ابن الحاجب ^(٧) بأن (ليت) و (لعل) مانعان باتفاق.

قال: لأنه يؤدي إلى تناقض معنوي، وذلك أن خبر (ليت) و (لعل) غير محكوم عليه بالصدق والكذب، وما يقع بعد الفاء خبر محض، وجزاء الشرط يجب أن يكون قضية خبرية معلقة بالشرط؛ لأن الإنشاء ثابت، والثابت لا يقبل تعليقا، وقولنا: أنت حر إن دخلت الدار، إنشاء التعليق [لا تعليق ^(٨)] [الإنشاء.

(١) ﴿... يَحْزَنُونَ﴾ ١٣ الأحقاف (٤٦).

(٢) ﴿... قَلِيلٌ مِنَ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُمْ مِنْ تَصْرِيحٍ﴾ ٩١ آل عمران (٣).

(٣) ٣٤ محمد (٤٧).

(٤) ﴿... وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ...﴾ ٤١ الأنفال (٨).

(٥) الأفوه، ظ، وهو: الأفوه الأودي: صلاة بن عمرو، وليس في ديوانه، ونسبه ياقوت في معجم البلدان (بردي) إلى أبي مطاع الحمداني الملقب: ذا القرنين.

(٦) أورده ياقوت آخر أبيات أربعة، أولها:

سقى الله أرض الغوطتين وأهلها فلي بجنوب الغوطتين شجون وثالثها:

وقد كان شكّي في الفراق يروعني فكيف يكون اليوم وهو يقين!!

شرح التسهيل ٥٤: ب، ابن مالك ١: ١٢٥، المقاصد ٢: ٣١٥-٣١٦، التصريح ١:

٢٢٥، معجم البلدان ١: ٥٧٧. (بردي)، الأشموني ١: ٢٢٥، ٢٨٤، الهمع ١: ١١٠،

الدرر ١: ٨٠.

(٧) في شرح الكافية ١: ١٠٣.

(٨) ليست في، ظ.

قال الرضي^(١) : وليس بشيء ؛ لصحة قولك : إن جاء زيد فاضربه ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ ^(٢) يَأْتِيَتِ اللَّهُ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيْنَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ^(٣) 》 .

قلت : نظر إلى صورة وقوع الإنشاء جزاءً ، وابن الحاجب لا يمنع وقوعه من هذه الحيشية ، إنما الممنوع عنده - فيما يظهر من كلامه - وقوع الإنشاء لفظاً ومعنى [جزاءً^(٤)] من غير تأويل^(٥) ؛ لعدم إمكانه ؛ وذلك لأنك إذا قلت : أكرم زيدا ، فهو يدل بظاهره على طلب في الحال لإكرام زيد في الاستقبال ، فيمتنع تعليق الطلب الحاصل في الحال على حصول ما يحصل في المستقبل ، إلا إذا أول بأن يحمل اللفظ بواسطة القرينة على الطلب / في الاستقبال ، كما في الجملة الاسمية ، وأما الإكرام : فإما أن يعلق على الشرط من حيث هو مطلوب ، كأنه قيل : إذا جاءك زيد فإكرامه مطلوب منك ، فيلزم - مع ما ذكر من انتفاء الطلب في الحال - تأويل الطلبي بالخبري . وإما أن يعلق عليه من حيث وجوده ، والطلب حاصل في الحال^(٦) كأنه قيل : إذا جاءك زيد يوجد^(٧) إكرامك إياه مطلوباً منك في الحال ، فيلزم تأويل الطلبي بالخبري ، وأن لا يكون للطلب^(٨) تعلق بالشرط أصلاً .

وبالجملة : لا يمكن جعل الطلبي جزاءً بلا تأويل إلى خلاف ظاهره .

ويتفرع عن^(٩) التأويل وعدمه (احتمال الصدق والكذب وعدمه)^(١٠) في الشرطية

(١) في شرح الكافية ١ : ١٠٣ .

(٢) كفروا ، ز ، ظ ، وهو خلاف التلاوة .

(٣) ٢١ آل عمران (٣) .

(٤) ليست في ، ز .

(٥) أهملت التاء في ، ز .

(٦) جاء بعدها في (ظ) : (فيلزم تأويل الطلبي بالخبري . وإما أن يعلق عليه من حيث) . ويغلب على ظني أنه تكرار للكلام السابق مع سقوط جملة منه وهي : (مع ما ذكر من انتفاء الطلب في الحال) .

(٧) كذا في أصول التحقيق ، ولم يظهر لي ما يصحح المعنى .

(٨) الطلب ، ز ، ظ .

(٩) على ، د .

(١٠) ما بين الهلالين مكرر في ، ز .

التي جزاؤها طلبية، وإن كان الطلب في نفسه لا يحتملها، وقد مر - فيما سلف من الكلام على الخبر - شيء من ذلك.

الباب الثالث عشر

«باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر»

بجر (الاسم) و(الخبر) على الإضافة، وبنصبها على إعمال اسم الفاعل .
فإن قلت : هو للثبوت والاستمرار، لا للحدوث، فالقياس عدم إعماله^(١) .
قلت : (ال) الداخلة عليه موصولة، فاسم الفاعل [حينئذ^(٢)] حال محل الفعل
المضارع الذي يراد به الاستمرار، فيعمل كما يعمل، فكما تقول : جاء الذي يعطي
الدرهم ويكسو الثياب، - تريد الذي شأنه ذلك - تقول : جاء المعطي الدرهم
والكاسي الثياب بالنصب .
يعمل هذا العمل أفعال^(٣) «فبلا شرط» أي : فيعمله^(٤) بلا شرط، يعني سواء
كانت مثبتة أو منفية^(٥)، صلة أو غير صلة .
«كان» وقد ظهر بما قدرناه^(٦) [وجه الإعراب وأصل التركيب، فالفاء للتفصيل،
مثلها في قولك : الناس رجلان^(٧)] : فرجل أكرمه ورجل أهنته . و(بلا شرط) حال
من فاعل (يعمل) المؤخر عنه، وهو (كان) وما^(٨) عطف عليه من قوله : «وأضحى

- (١) الأفعال، د .
- (٢) ليست في، ظ .
- (٣) أفعالاً، ز، ظ .
- (٤) فيعمل، ظ .
- (٥) منفية أو مثبتة، د .
- (٦) مما قدمناه، د .
- (٧) ما بين المركنين ساقط من، ز .
- (٨) كررت بين وجهي الورقة في، ظ .

وأصبح وأمسى وظل وبات وصار وليس» ثم حذف قوله: (يعمل هذا العمل أفعال)؛ لدلالة ما ذكر في الترجمة عليه، وحذف ما بعد الفاء من الفعل والمفعول؛ لذلك أيضاً. «وصلة» بالنصب [عظفاً^(١)] على الحال المتقدمة، وهي قوله: (بلا شرط)، أي: ويعمل العمل المذكور صلة «ل(ما)» المصدرية «الظرفية^(٢)» : «دام» نحو: ﴿مَادُمْتُ حَيًّا^(٣)﴾، واحترز^(٤) من (ما) غير الظرفية^(٥)، فلا يجوز - في: يعجبني مادمت صحيحاً - كون صحيحاً خبراً، وإنما هو حال، أي يعجبني دوامك في حال كونك صحيحاً. «و» تعمل العمل المذكور «منفية بثابت^(٦) النفي» سواء كان النفي لفظياً نحو: مازال زيد أميراً^(٧)، أو معنوياً نحو: قلما يزال عبدالله ذاكراً لك.

«[مذكور]^(٨) غالباً» كما مثلنا، وقد يحذف كقوله تعالى: ﴿تَأْتِيهِمْ تَقَاتُورُ الْغَنَمِ^(٩)﴾، والحذف مقيس في جواب القسم إن كان مضارعاً، وشاذ فيه إن كان ماضياً، كقوله^(١١):

لعمر أبي دهماء^(١٢) زالت عزيزة^(١٣)

(١) ليست في، د.

(٢) الظرفية، ظ. وليست واضحة في، د.

(٣) ﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ وَأَوْصِنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ...﴾ (٣١) مريم (١٩).

(٤) واحترز، ز، ظ.

(٥) الظرفية، ظ.

(٦) بثبات، ز.

(٧) أميناً، د.

(٨) سقطت من، ز، ظ، وزاد بعدها في (د): لك. ولا معنى لها.

(٩) تأت، ز، ظ، وهو خلاف ما في المصحف.

(١٠) ﴿قَالُوا... حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ﴾ ٨٥ يوسف ١٢.

(١١) لا يعرف.

(١٢) دهمار، ز.

(١٣) يروى عجزه بروايتين: (عليّ وإن قد قل منها نصيبها). (على قومها ما قتل الزند قادح).

يروى: (على أهلها... دهماء: اسم امرأة. الزند: عود من شجر العفار، توضع تحته الزندة: عود من شجر المرخ، وتقتل الزند: تحريكه فوق الزندة حتى تربي النار.

الفراء ٢: ٥٤، ١٥٤، المقرب ١: ٩٤، الرضي ٢: ٢٩٥، ٣٤٠، المغني ٢: ٤٣٩،

أي : لازالت، وفي المضارع الذي ليس بجواب كقوله^(١) :

وأبرح ما أدام الله قومي بحمد الله منتطقاً^(٢) مجيداً^(٣)

أي : لا أبرح مدة دوام قومي صاحب نطاق وجواد؛ لأنهم يكفونني^(٤) ذلك.

«متصل لفظاً» كما مثلنا. «أو تقديراً» ولا يكون الفاصل - إذ ذاك إلا فعلاً

قلياً كقوله^(٥) :

ولا أراها تزال ظلمة تحدث لي قرحة^(٦) وتنكؤها^(٧)

= السيوطي ٢ : ٨٢٠، الهمع ١ : ١١١، ٢ : ١٥٦، الخزانة ٣ : ٤٥ - ٤٧، ٤٧، ٢٣٤، الدرر ١ :

٨١، ٢ : ٢١٠.

(١) خداش بن زهير بن ربيعة. من بني عامر بن صعصعة. شاعر جاهلي من أشرف بني عامر وشجعانهم.

شهد حينئذ مع المشركين. وفي إسلامه خلاف. شهد له أبو عمرو بن العلاء بالتقدم في الشعر. الجمحي ١ : ١٤٣ - ١٤٧، ابن قتيبة ٢ : ٦٤٥ - ٦٤٧، الأملد ١٠٧ - ١٠٨، ابن حزم ٢٨١، الإصابة ١ : ٤٦١ - ٤٦٢.

(٢) منتطقاً، د.

(٣) يروى : (على الأعداء منتطقاً...).

المنتطق : الذي لا يركب فرسه، بل يمشي بجانبها.

الصحاح ٤ : ١٥٥٩ (نطق)، المقرب ١ : ٩٤، ابن عقيل ١ : ٢٢٨ - ٢٣٠، المقاصد ٢ :

٦٤ - ٦٦، الأشموني ١ : ٢٢٨، الهمع ١ : ١١١، شواهد ابن عقيل ٤٣ - ٤٤، الدرر ١ :

٨١.

(٤) يكفوني، د، يكفوا في، ز، ظ.

(٥) إبراهيم بن هرمة.

(٦) قرعة، د.

(٧) قيل للشاعر: إن قريشاً لا تهمز، فقال: لأقولن قصيدة بلسانها مهموزة، والشاهد ثالثها،

وقبله:

إن سليمي - والله يكلؤها - ضنت بشيء ما كان يرزؤها

وعودتني - فيما تعودني - أظاء ورد ما كنت أجزؤها

وبعده:

وتزدهيني من غير فاحشة. أشياء عنها: بالغيب أنبؤها

في السيوطي: (تحدث لي نكبة). تزدهيني: تستخفني. ابن هرمة ٤٧ - ٤٨، الفراء ٢ : ٥٧،

أي : وأراها لاتزال ظلمة، [أو قسماً^(١)] كقوله^(٢) :

فلا - وأبي دهماء - زالت عزيزة^(٣)

«أو مطلوبة النفي» معطوف على قوله : (منفية)، والمراد به النهي والدعاء كقوله^(٤) :

صاح شمر ولاتزل ذاكر^(٥) الموت^(٦) ت^(٦) فنسيانه ضلال مبين^(٧) وكقوله^(٨) :

ألا يا سلمى يادار ميّ على البلى ولازال منهلاً بجرعائك القطر^(٩)

== شرح التسهيل ٥٤ : ب - ٥٥ : أ، المغني ٢ : ٤٣٩، السيوطي ٨٢٠، ٨٢٦، الهمع ١ : ١١١، ٢٤٨، الدرر ١ : ٨١ - ٨٢، ٢٠٧، الكامل ٢ : ٦١٠، ٣ : ١١٤٢.

(١) ليست في، ز.

(٢) لا يعرف.

(٣) مضى الحديث عنه في ص ١٥٤

(٤) لم أجد من سواه.

(٥) ذاكراً، ز.

(٦) لموت، ز، وألحقها بالعجز، الموت جاءت في (د) ملحقة بالصدر، ولم يميز في (ظ) بينهما.

(٧) البيت كثير الدوران في كتب النحو، ولا يعرف له سابق ولا لاحق.

شرح التسهيل ٥٤ : ب، ابن مالك ١ : ١٢٦، ابن الناظم ٥١، ابن عقيل ١ : ٢٣٠،

المقاصد ٢ : ١٤، التصريح ١ : ١٨٥، الأشموني ١ : ٢٢٨، الهمع ١ : ١١١، شواهد ابن

عقيل ١ : ٤٤ - ٤٥، الدرر ١ : ٨١.

(٨) وقوله، ز، ظ، والضمير غير واضح في، ظ، والقائل : ذو الرمة.

(٩) البيت مطلع القصيدة وبعده :

فإن لم تكوني غير شام بقفرة تجر بها الأذيال صيفية كُدر

شام، جمع شامة : بقعة تخالف لون الأرض.

ذو الرمة ٢٠٦ - ٢٢٢، الكامل ١ : ١٢٦، ثعلب ٤٢، الموشح ٢٩١، القالي ٣ : ١٢٣ -

١٢٥، الصناعتين ٣٩٠، الشجري ٢ : ١٥١، ابن الناظم ٥١، المغني ١ : ٢٦٨، ابن عقيل

١ : ٢٣٠، المقاصد ٢ : ١٢٠٦، التصريح ١ : ١٨٥، الأشموني ١ : ٣٧، السيوطي

٢ : ٦١٧ - ٦٢٠، الهمع ١ : ١١١، ٢ : ٤، ٧٠، شواهد ابن عقيل ٤٥، الدرر ١ : ٨١،

٢ : ٣، ٨٦.

«زال» معطوف على فاعل الفعل الذي قدرناه أولاً «ماضي يزال» / قال ابن ١٥٣ قاسم: احترز من التي بمعنى (تحول) فمضارعها (يزول)، ومن: زال الشيء، بمعنى عزله، فمضارعه (يزيل).

قلت: حكى الكسائي والفراء وغيرهما^(١): (يزيل) مضارع^(٢) زال الناقصة، وأنهم يقولون: لا أزيل أفعل كذا.

وكان الأولى أن يقول: زال^(٣) لا بمعنى (انتقل)، ولا بمعنى (ماز).

ثم هلا ترك هنا هذا الاحتراز ألينة، كما ترك هنا الاحتراز في بقية الأفعال عنها إذا^(٤) وردت تامة، وأخر ذلك لما بعد هذا!!.

«و (انفك) و (برح)» بكسر العين «و (فتىء)» كذلك على وزن^(٥) (شرب). «و (فتأ^(٦))» على وزن^(٧) (أكل)، ومضارعها يفتأ، بفتح العين، ومصدرهما فتأ^(٨) كضرب، وفتوء ك(قعود) «و (أفتأ)» مثل: أخرج، وهي لغة تميمية، حكاها في المحكم. وبقي على المصنف: (فتئ) ك(ظرف).

«و (ونى) و (رام) مرادفتاها»^(٩) أي: مرادفتا الأفعال المتقدمة، احترازاً^(١٠) من (ونى) بمعنى (فتر) و(رام) بمعنى (حاول) فمضارعها (يروم) وبمعنى (تحول) فمضارعها^(١١) (يريم) كمضارع^(١٢) الناقصة.

(١) أو غيرهما، ز.

(٢) مضارع، ظ.

(٣) وزال، د.

(٤) إذ، ظ.

(٥) زنة، ز، ظ.

(٦) فتاء، د، وفتى، ز، ظ.

(٧) زنة، ز.

(٨) فتاء، د، فتأ، ز، ظ، والصحيح ما أثبت.

(٩) مرادفتاها، ظ.

(١٠) احترز، ز، ظ.

(١١) ومضارعها، ز، ظ.

(١٢) لمضارع، ظ.

قال المصنف^(١) : وهذان الفعلان (ونى) و(رام) غريبان لا يكاد يعرفهما من النحاة إلا من عني باستقراء الغريب، ومن شواهد استعمالهما قول الشاعر^(٢) :

لا يني^(٣) الخب شيمة الخب ما دام^(٤) فلا تحسبه ذا ارعواء^(٥)

الخب الأول :- بكسر الخاء المعجمة - [الخداع^(٦)] والخبث، والثاني :- بالفتح - [صفة^(٦)] لمن قام به ذلك، يقال: رجل خب، أي: ذو خبث وخداع وقول الشاعر^(٧) :

إذا رمت ممن لا يريم متيماً سلواً فقد أبعدت في رومك المرمى^(٨)

وقدح أبو حيان في الاستدلال بالبيت الأول باحتمال كون (شيمة الخب) منصوباً على إسقاط الخافض، والأصل: عن شيمة الخب، وفي الاستدلال بـ[البيت^(٦)] الثاني باحتمال نصب (متيماً) على الحال.

واعلم أن ثلاثة من هذه الأفعال يحتاج إلى البحث في^(٩) وزنها، وهي (كان) و(ليس) و(زال):

فأما (كان) ف(فعل^(١٠)) بالفتح، وعن الكسائي: (فعل) بالضم، ولنا أنها مشبهة بالفعل المتعدي، وأن وصفها على (فاعل) لا (فعل).

(١) في شرح التسهيل ٥٤: ب، وقد تصرف الشارح في كلام المصنف، وهو كثيراً ما يفعل ذلك.

(٢) لا يعرف.

(٣) بني، ز.

(٤) رام، ظ.

(٥) البيت في شرح التسهيل ٥٤: ب، الهمع ١: ١١٢، الدرر ١: ٨٢.

(٦) ليست في، ظ.

(٧) الآخر، د، والشاعر غير معروف.

(٨) البيت في شرح التسهيل ٥٤: ب، الهمع ١: ١١٢، الدرر ١: ٨٢.

(٩) عن، د.

(١٠) فعل، ز، ظ.

وأما (ليس) فلا تكون^(١) (فعل) بالضم، لأنها مشبهة بالمتعدي، ولانتفائه من الأجوف اليائي إلا (هيو)، ولا (فعل) بالفتح، لأن الفتحة لا تخفف، وإذا لم تخفف لزم قلب الياء ألفاً، وإنما هو (فعل) بالكسر، ثم خفف كـ(علم)؛ ليسلم؛ لأنه جامد، فكرهوا أن يدخله القلب؛ فلهذا التزم فيه التخفيف، ويلزم طريقة واحدة، كما أن الجامد كذلك، وإنما^(٢) لم يكرهوا الإعلال في (عسى) - مع جمودها فيتحيلوا على مسقطه - لأن اللام يسرع إليها التغيير.

وأما (زال) فعلى ثلاثة أوجه:

قاصرة: بمعنى (ذهب)، وليست (فعل) بالكسر، لأن مضارعها^(٣) (يفعل) بالضم، تقول^(٤): زال يزول، ولا (فعل) بالضم؛ لأن الوصف منها (زائل) [لا زول^(٥)]؛ ولأنها مشبهة بالمتعدي، فثبت أنها (فعل) بالفتح.

ومتعدية: بمعنى ماز الشيء من غيره، وهي^(٦) أيضاً (فعل^(٧)) بالفتح، لأن^(٨) مضارعها بالكسر، وعينها ياء، لأنها لو كانت واواً^(٩) لقليل: (زُلت)، كـ(قلت).

وناقصة: وهذه (فعل) بالكسر؛ لفتح المضارع، وعينها ياء كالمتعدي، كذا قيل، ولا يمتنع أن تكون^(١٠) واواً من باب (خاف) [يخاف^(٥)]، بل هو أولى؛ لأنه الغالب في الألف المتوسطة.

وقال الفراء: هي منقولة من القاصرة.

- (١) يكون، ز.
- (٢) فإنها، د.
- (٣) مضارعه، ز، ظ.
- (٤) يقول، ز.
- (٥) ساقط من، د.
- (٦) وهو، د.
- (٧) نقل، ز.
- (٨) لأنها، ز.
- (٩) واو، د.
- (١٠) يكون، ز، ظ.

وقال ابن خروف: من المتعدية، قالوا: وغير الوزن [فرقاً^(١)] بين الناقصة والتامة. وهذه دعوى تخالف^(٢) الأصل بغير دليل.

وجزم في الارتشاف^(٣) بأن التامة - قاصرة أو متعدية - عينها^(٤) واو.

«وكلها» أي كل هذه الأفعال [الناقصة^(٥)]. «تدخل على المبتدأ» والخبر. «إن لم يخبر عنه بجملة طلبية» وهذا مبني على الصحيح من أن الجملة الطلبية تقع خبراً للمبتدأ، وينبغي أن يقول: ولا إنشائية. فإنه لا يجوز كان عدي بعته، على قصد الإنشاء.

قال الرضي^(٦): / وإنما لم يقع أخبار هذه الأفعال جملاً طلبية؛ لأن هذه الأفعال^(٧) صفات لمصادر أخبارها في الحقيقة، ألا ترى أن معنى: كان زيد قائماً: لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي، ومعنى: صار زيد قائماً: لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي بعد أن لم يكن، ومعنى: أصبح زيد قائماً: لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي وقت الصبح، وكذا سائرهما؛ إذ في كلها معنى الكون مع قيد آخر^(٨)، فلو كانت أخبارها طلبية لم تخل هي من أن تكون خبرية أو طلبية، فإن كانت خبرية تناقض الكلام؛ لأن هذه الأفعال - بكونها^(٩) صفة لمصدر خبرها - تدل^(١٠) على أن المصدر مخبر عنه بالحصول [في أحد الأزمنة الثلاثة، والطلب في الخبر يدل على أنه غير

(١) ليست في، د.

(٢) يخالف، د.

(٣) ارتشاف الضرب لأبي حيان.

(٤) عنها، ز.

(٥) ليست في، ز.

(٦) في شرح الكافية ٢: ٢٩٧ - ٢٩٨، وفيه زيادات أنه عليها في مواضعها.

(٧) تصرف الشارح في أول كلام الرضي بما يناسب سياقه، وعبارة الرضي: (ولا يقع أخبار هذه

الأفعال جملاً طلبية؛ وذلك لأن هذه الأفعال . . .).

(٨) زاد الرضي بعدها: (كما ذكرنا غير مرة).

(٩) لكونها، الرضي.

(١٠) يدل، د.

محكوم^(١) بالحصول^(٢) [في أحدها، فيتناقض، وبعبارة أخرى: مصدر الخبر في جميعها فاعل للفعل الناقص كما ستعرفه^(٣)، فلو قلت: كان زيد هل ضرب غلامه؟ كان ضربه^(٤) لغلامه مخبراً^(٥) عنه [بكان^(٦)] ثابتاً عند المتكلم، مستولاً عنه بـ(هل) غير ثابت عنده، وهو تناقض^(٦)، وإن كانت الأفعال طلبية مع أخبارها - وهي كما ذكرنا صفة للأخبار - اكتفي بالطلب الذي فيها عن الطلب الذي في أخبارها إن كان الطالبان متساويين، إذ الطلب فيها طلب^(٧) في أخبارها، تقول: كن قائماً، أي قم، وهل تكون^(٨) قائماً، أي هل تقوم^(٩)؟، وإن اختلف الطالبان، بأن يكون أحدهما، أمراً^(١٠) والآخر استفهاماً، نحو: كوني هل ضربت؟ اجتمع طالبان مختلفان على مصدر الخبر، في حالة واحدة، وهو محال.

«ولم يلزم التصدير» كأسماء الشرط والاستفهام وما أضيف إليها^(١١) والمقرون بلام الابتداء و(كم) الخبرية، خلافاً للأخفش في (كم)، فإنه أجاز جعلها اسماً لـ(كان)؛ لأنها بمنزلة (كثير)، فلا تلزم^(١٢) الصدر، والصحيح المنع؛ لعدم السماع؛ ولأنها

- (١) محكوم عليه، الرضي.
- (٢) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.
- (٣) ستعرف، ز، ظ، كما مر تقريره، الرضي.
- (٤) صربه، ز.
- (٥) مخبر، ز.
- (٦) سقط بعد هذه الكلمة جملة من كلام الرضي، وهي (وأما قولهم: علمت أزيد عندك أم لا؟ فقد ذكرنا أن (أزيد) ليس لاستفهام المتكلم بهذا الكلام حتى يلزم التناقض).
- (٧) غير طلب، ظ، وليست الزيادة في الرضي، وهي مفسدة للمعنى.
- (٨) يكون، ز، والرضي.
- (٩) يقوم، ز، والرضي، وزاد الثاني بعدها: (وقد جاء الطلب فيها معاً في الشعر قال: وكوني بالكارم ذكريني.....)

(١٠) أمراً مثلاً، الرضي.

(١١) إليها، د.

(١٢) يلزم، د، ز، ظ، والتأنيث متعين.

إنشائية كما ستعرفه بعد^(١) هذا إن شاء الله تعالى . «أو» لم يلزم «الحذف» حذراً من
المخبر عنه بنعت مقطوع ونحوه . «أو» لم يلزم «عدم»^(٢) [التصرف^(٣)] أي عدم
لزومه صيغة واحدة، وذلك بأن يصغر ويثنى ويجمع، وهذا هو الذي أراده هنا لا
التصرف المذكور في الظروف^(٤) والمصادر^(٥)، وهو عدم ملازمة وجه من أوجه
الإعراب، كما توهم أبو حيان وأتباعه؛ لئلا يلزم التكرار بما^(٦) بعد هذا الشرط.

[إنما اشترط^(٧)] ذلك لأن الأصل في الأسماء التصرف بالمعنى الذي ذكرناه، وكذا
الأصل في الأفعال التصرف، أي عدم لزوم صيغة واحدة، وذلك بأن تستعمل^(٨)
بالأوجه الثلاثة الدالة على خصوصيات الأزمنة، والحروف كلها بخلاف ذلك، فمتى
كان الاسم جامداً أشبه^(٩) الحرف، والناسخ لا يدخل على الحرف، فكذلك لا يدخل
على ما يشبهه. كذا^(١٠) قرره الرضي.

قلت: وفيه نظر؛ لما يلزم [عليه^(١١)] من أن (من) و(ما) الموصولتين - [مثلاً^(١٢)] - لا
تدخل^(١٣) عليهما^(١٤) هذه النواسخ، وبطلانه مقطوع به. «أو» لم يلزم «الابتدائية»

(١) كررت في (ظ) بين وجهي الورقة.

(٢) سقطت من، ز، ظ.

(٣) مثل ابن مالك في شرح التسهيل ٥٥: أ لعدم التصرف بقوله: (طوبى للمؤمن، وسلام
عليك، وويل للكافر).

(٤) الظرف، ظ.

(٥) أعجمت الصاد في، د.

(٦) لما، د.

(٧) ساقط من، د.

(٨) يستعمل، ز، ظ.

(٩) شبه، د.

(١٠) هكذا، د.

(١١) سقطت من، ز، ظ.

(١٢) ساقط من، د.

(١٣) يدخل، ز، ظ.

(١٤) عليها، د.

حذراً من أن يلزمها، فلا يدخل عليه شيء من هذه الأفعال، ومثله المصنف^(١)
 بقولهم: أقل^(٢) رجل يقول ذلك. ويقولهم: نولك^(٣) أن تفعل.
 ورد أبو حيان الثاني، وتبعه تلميذه ابن قاسم بقول النابغة^(٤):
 فلم يك نولكم أن تشقذوني^(٥) ودوني عازب^(٦) وبلاد حجر^(٧)
 فأدخل (كان) على (نولكم).

والمضارع من قوله: (تشقذوني) - بضم أوله - مضارع (أشقذه) بهمزة فشين
 معجمة فقف فذال^(٨) معجمة، أي طرده.

(١) في شرح التسهيل ٥٥: أ، ومثاله: أقل رجل يقول ذلك إلا زيدا.

(٢) أول، ز.

(٣) لانولك، د، وما أثبتته موافق لما في شرح التسهيل.

(٤) الذبياني: زياد بن معاوية.

(٥) تشقذوني، د.

(٦) غارب، د.

(٧) من قصيدة قالها لزبان وخريم ابني سيار بن عمرو بن جابر ومطلعها:

ألا من مبلغ عني خريما وزبان الذي لم يرع صهري؟
 فإني قد أتاني ما فعلتم وما رشحتم من شعر بدر
 وقبل الشاهد:

ومن يتربص الحدثان ينزل بساحته عوان غير بكر
 وبعده:

فإياكم وعورا دميات كأن صلاءهن صلاء حجر
 يروى: (ينزل بمولاه...) (ولم يك...) (فلم يك حقكم...) (أن تقذعوني)...
 وجبال حجر (كأن أجيجهن...).

رشحتم: هيأتم، والترشيح: التربية. بدر: هو ابن حزار، وكان هجا النابغة فشايعه زبان
 وخريم على ذلك. عوان: أصله الثيب من النساء. وأراد الداهية. لم يك نولكم: لا ينبغي
 لكم.

تقذعوني: تفحشوا علي في الكلام. من الإقذاع: الفحش في الكلام.

عور، جمع عوراء: أصله الطعنة الواسعة الجرح، وأراد الكلام القبيح. النابغة ٨٥-٨٧.

(٨) فذال، ز، ظ.

ومعنى (ودوني^(١)) [ودون^(٢)] أرضي أو بلدي . وبما أنشده الزمخشري في الأساس^(٣) من قول الشاعر^(٤) :

لئن حنَّ^(٥) أجمال^(٦) وفارق جيرة^(٧) عانيت بنا ما كان نولك تفعل^(٨)

/ وقال ابن هشام : تقول^(٩) ما كان نولك أن تفعل ، بنصب (نولك) ورفعها ، فإن

رفعتها احتمال أن يكون اسماً لـ (كان) ، و(أن تفعل^(١٠)) فاعل سد مسد خبر (كان) ، كما سد مسد خبر المبتدأ ، واحتمل أن تكون^(١١) (كان) شأنية . انتهى .

والبيتان لا شاهد فيهما ؛ لجواز كون الناسخ شأنياً ، نعم : لو سمع نصب النول^(١٢) لكان خبراً ، وصح الاستشهاد به ، ونهض^(١٣) الاعتراض ، لكن لم يحك ذلك إلا عن تجويز ابن هشام ، وذلك رأي لا رواية فلا يجب قبوله .

قال ابن هشام : وإذا جعلت (كان) شأنية كان (نولك أن تفعل) مفسراً لضمير

الشأن ، فـ (نولك) مبتدأ ، و(أن تفعل) فاعل سد مسد خبر المبتدأ .

واعترضه ابن قاسم : بأن ضمير الشأن لا يفسر - عند البصريين - إلا بجملة

مصرح بجزئيتها . [وهو ساقط ؛ لأن (نولك أن تفعل^(١٤)) جملة مصرح بجزئيتها^(١٥)] .

(١) ودني ، ز .

(٢) ليست في ، د .

(٣) أساس البلاغة ٢ : ٤٨٢ .

(٤) لا يعرف .

(٥) جن ، ز ، ظ .

(٦) اجمال ، د .

(٧) خيرة ، ظ .

(٨) رواية الزمخشري : (أأن حنَّ . . .) ولم أجد البيت في غير الأساس .

(٩) يقول ، د ، ز .

(١٠) يفعل ، ز ، ظ .

(١١) يكون ، ز ، ظ .

(١٢) النون ، ظ .

(١٣) ونهض ، ز .

(١٤) يفعل ، ظ .

(١٥) ما بين المعقوفين ساقط من ، د .

وقصارى ما في [هذا^(١)] الباب: أن الفاعل سد مسد خبر^(٢) [المبتدأ^(١)]، ولا نفي ولا استفهام سابق على المبتدأ، وهو سهل؛ لأن ظهور إرادة^(٣) [معنى^(١)] الفعل منه أغنى^(٤) بمفرده عن ذلك، وليس الاعتماد شرطاً في كل ما كان بمعنى الفعل، وإنما^(٥) هو شرط في الصفة كما سبق. «لنفسه» أي [لم^(٦)] يلزم^(٧) الابتداء^(٨) لنفسه، ومثل^(٩) ابن قاسم وغيره له بقولهم^(١٠): أقل رجل يقول ذلك، أي ما يقول ذلك رجل، ولا يدخل الناسخ عليه كما لا يدخل على ما في معناه، وفيه نظر. والظاهر أن هذا الذي يقال فيه: امتنع لمانع معنوي كما يأتي، فينبغي أن يفكر في مثال^(١١) لهذا^(١٢) القسم. «أو» لـ «مصحوب^(١٣) لفظي» عطف^(١٤) على (لنفسه).

قال ابن قاسم: مثل المبتدأ بعد (لولا) الامتناعية، و(إذا) الفجائية^(١٥). وفيه نظر؛ إذ لا يمتنع - في لولا زيد سالم لهلك - أن يقال: لولا كون زيد مسلماً^(١٦)، وكذا: لولا زيد لأكرمته، [لا يمتنع أن يقال فيه^(١٧)]: لولا كون زيد [لأكرمته^(١)]، فلم يمتنع

(١) سقطت من، ز، ظ.

(٢) الخبر، ز، ظ.

(٣) أداة، ظ.

(٤) أعني، ز، ظ.

(٥) إنما، ز.

(٦) ليست في، ظ.

(٧) تلزم، د.

(٨) الابتدائية، د.

(٩) مثل، ز، ظ.

(١٠) بقوله، ظ.

(١١) جرت باللام في، ز، ظ.

(١٢) جرت بـ(في)، في ز، ظ.

(١٣) لحصول، د.

(١٤) عطفاً، ز، ظ.

(١٥) أهملت الفاء في، ظ.

(١٦) سالماً، ز، ظ.

(١٧) ليس في، د.

دخول الناسخ مطلقاً، بل الناسخ الفعلي. «أو» لمصحوب^(١) «معنوي» نحو: ما أحسن زيدا^(٢)، والله درك، ومن أمثالهم: العاشية تهيج الآية^(٣). يعنون أن الإبل التي تتعشى إذا رأتها [الإبل^(٤)] التي لا تشتهي العشاء^(٥) اشتهدت فأكلت معها، ومن كلامهم: الكلاب على البقر^(٦). مثل به المصنف^(٧)، لهذا القسم، وهو ما لزم الابتدائية لمصحوب معنوي، وقد يعترض بقولهم: الكلاب...، بالنصب، بتقدير: أرسل الكلاب...، فأين لزوم الابتدائية، والمسألة في الفصح^(٨)، وهو قد ذكرها في هذا الكتاب.

«وندر» قوله^(٩):

«وكوني بالمكارم ذكّرني» ودلّي^(١٠) دل ماجدة^(١١) صناع^(١٢)

(١) بمصحوب، ز، ظ.

(٢) زيد، ظ.

(٣) مثل يضرب لمن يفعل فعل غيره. وهو من كلام يزيد بن رويم الشيباني، قاله لابن له أراح إبله، فلما أراحها غضب، وقال له: هلا عشيتها ساعة من الليل!! قال ابنه: إنها آية.

الفاخر ١٦٠ - ١٦١، فصل المقال ٥١٦ - ٥١٨، الصحاح ٦: ٢٤٢٧، الميداني ١: ٤٧٠ - ٤٧٢.

(٤) سقطت من، ز، ظ.

(٥) العشى، ظ.

(٦) مثل يضرب لقلّة المبالاة بالأمر، ويروى: الكراب على البقر، والكراب: حرث الأرض، أي

حرث الأرض وإثارتها إنما تقوم به البقر، ومثله: الظباء على البقر، النصب بإضمار فعل، أي

خلّ. فصل المقال ٤٠٠، الميداني ٢: ٨٨.

(٧) في شرح التسهيل ٥٥: أ.

(٨) لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب.

(٩) رجل جاهلي من بني نهشل لم يسموه.

(١٠) ودلّي، ز، ظ.

(١١) ماجده، د.

(١٢) قبله:

ألا يأم فارع لا تلومسي على شيء رفعت به سماعي

فارع: مرخم فارعة؛ ولذا منعه الصرف. أبو زيد ٣٠ - ٣١، ٥٨ - ٥٩، شرح التسهيل ٥٥: أ

ومع ندوره هو مؤول بالخبر مثل: ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾^(١)، أي كوني تذكّريني^(٢). «فترفعه» عطف على (تدخل)^(٣)، والضمير المستكن عائد على (كلها)، والبارز عائد على^(٤) المبتدأ.

«ويسمى» المرفوع حينئذ «اسماً» وهذه الجملة الفعلية معطوفة على الاسمى المتقدمة من قوله: (وكلها تدخل على المبتدأ).

ولا يصح أن تكون معطوفة على الفعلية من قوله: (تدخل)^(٥)، ولا من [قوله]^(٦): (فترفعه)؛ لعدم رابط^(٧) فيها يعود على مبتدأ الاسمى المذكورة^(٨). «و» يسمى المرفوع المذكور أيضاً «فاعلاً، وتنصب^(٩) خبره» أي خبر المبتدأ الداخلة هي عليه. «ويسمى خبراً ومفعولاً».

أما عمل هذه الأفعال العمل المذكور وتسمية المرفوع بها اسماً، والمنصوب بها خبراً، فهو الذي عليه الجمهور، ولا يعرف المتأخرون غير اسم (كان) وخبرها، وكذا بقية أخواتها، والمبرد يسمي^(١٠) المرفوع فاعلاً^(١١) والمنصوب مفعولاً.

= الرضي ٢ : ٢٩٨، المغني ٢ : ٦٤٧، السيوطي ٢ : ٩١٤، الهمع ١ : ١١٣، الخزانة ٤ :

٥٦ - ٥٧، الدرر ١ : ٨٣.

(١) ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ ... حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضَعَفُ جُنْدًا ﴾ ٧٥ مريم (١٩).

(٢) تذكّريني، د، ز، ظ، وحذف النون هنا غير صحيح.

(٣) يدخل، ز، ظ.

(٤) إلى، ز، ظ.

(٥) يدخل، ظ.

(٦) سقطت من، ز، ظ.

(٧) رابطة، ز، ظ.

(٨) المذكور، ز، ظ.

(٩) وينصب، د.

(١٠) سمي، د.

(١١) فعل ذلك في المقتضب ٤ : ٨٦، ٨٧، ومن كلامه: (ولكننا أفردنا لها باباً، إذ كان فاعلها

ومفعولها يرجعان إلى معنى واحد) (وكان فعل متصرف يتقدم مفعوله ويتأخر).

واختلف الكوفيون في رافع الاسم، فقال الفراء: ارتفع بالناسخ - كما يقول البصريون - لكنه [قال^(١)] ارتفع به لا لأنه فاعل بل لشبهه في الصورة بالفاعل.

وقال بقية الكوفيين^(٢): لم يرتفع بالفعل بل بما كان / مرتفعاً [به^(٣)] قبل وجود الناسخ، واحتجوا بأن الفعل إنما عهد رفعه لما^(٤) أسند هو إليه كقام زيد، وضرب عمرو، وليس الناسخ مسنداً إلى هذا المرفوع.

وجوابه أنه وإن لم يكن مسنداً إليه لكنه في صورة ما أسند إليه، ويدل على أنه الرافع اتصاله به إذا كان ضميراً نحو: كنت قائماً.

ثم اختلف الأولون ف قيل: هو مشبه بفاعل الفعل القاصر؛ لكون هذا الفعل لا يقتضي محلاً يقع عليه.

وقال البصريون: هو مشبه بفاعل الفعل المتعدي؛ لكون هذا الفعل يتوقف فهم معناه على اسمين، فأشبهه (ضرب)، وانبنى على هذا الخلاف خلاف فيما شبه به الخبر:

فقال الفراء: هو مشبه بالحال.

وقال البصريون: [مشبه^(٣)] بالمفعول. وهو الصحيح؛ لأنه كثيراً ما يأتي على صورة لا يكون عليها الحال^(٥)، فكان تشبيهه^(٦) بالمفعول به أولى؛ لا طرادته؛ وذلك لأنه يرد^(٧) معرفة وجامداً.

وقال^(٨) بقية الكوفيين^(٢): هو حال حقيقة لا مشبه بالحال. ويرد بما ذكرنا من

(١) سقطت من، ز، ظ.

(٢) الكوفيون، ز.

(٣) سقطت من، ز، ظ.

(٤) بما، ز، ظ.

(٥) إلى أن، ز، وهذا من التصحيف الذي لا يقضى منه العجب.

(٦) تشبهه، ز.

(٧) لا يرد، ظ، والمعنى مع هذه الزيادة ينقلب إلى النقيض.

(٨) قال، د.

اطراد^(١) وروده معرفة وجامداً، وبأنه لا يكون فضلة .
واعترضوا قول البصريين : بأنه لو كان مشبهاً بالمفعول لم يقع جملة ولا ظرفاً ولا جاراً
ومجوراً^(٢) ، واللازم منتف .

وأجيب : بأن المفعول قد يكون جملة، وذلك بعد القول، وفي التعليق . وأما
الظرف وشبهه فليس الخبر، إنما الخبر متعلقها المحذوف، وهو اسم مفرد .

«ويجوز تعدده خلافاً لابن دُرستويه» وابن أبي الربيع، قيل : وهو الظاهر
من كلام سيبويه، إذ قال : إنها^(٣) مشبهة بـ(ضرب)^(٤) ونحوه . والجمهور على الجواز؛
لأنه في الأصل خبر المبتدأ، فإذا جاز تعدده مع ضعف العامل فمع قوته أولى .

«وتختص^(٥) (دام) والمنفي بـ(ما)» سواء كان مما شرطه النفي أو لا . «بعدم
الدخول على» مبتدأ^(٦) «ذي خبر مفرد طلبي» فلا يجوز : أصحبك كيف مادام
زيد، ولا أين مازال زيد، لآزدحام اثنين على طلب الصدرية في الصورة الثانية، فأيهما
أعطيتها حصل الإخلال بحق الآخر؛ وللزوم تأخير ماله الصدر أو تقديم^(٧) معمول
الصلة في الأولى .

- (١) اطراد، ظ .
(٢) ولا مجوراً، د، ز، وإعادة النافي هنا خطأ؛ لأن المتعاطفين هنا في حكم شيء واحد .
(٣) لأنها، د .
(٤) عقد سيبويه في ١ : ٢١ باباً لـ(كان) وأخواتها ترجمته : (الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى
اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد) . ويعني باسم الفاعل اسمهن، وباسم
المفعول خبرهن . وفي هذا الباب قال : (تقول : كان عبدالله أخاك، فإنما أردت أن تحبر عن
الأخوة وأدخلت (كان) لتجعل ذلك فيما مضى، وذكرت الأول كما ذكرت المفعول الأول في
(ظننت)، وإن شئت قلت : كان أخاك عبدالله، فقدمت وأخرت كما فعلت ذلك في (ضرب)؛
لأنه فعل مثله، وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في (ضرب)، إلا أن اسم الفاعل والمفعول
فيه لشيء واحد، وتقول : كَنَّاهم، كما تقول : ضربناهم، وتقول : إذا لم نكنهم فمن ذا
يكونهم؟ كما تقول : إذا لم نضربهم فمن ذا يضربهم؟) .

(٥) ويختص، ز .

(٦) المبتدأ، ظ .

(٧) يقيم، د، ز، ظ . لكن (د) أهمل الياء، ولا يستقيم المعنى بذلك .

ونقل ابن الخباز أن الكوفيين يجيزون: أين مازال زيد؟، وهو موافق لنقل المصنف عنهم أن (ما) ليس لها الصدر.

وفهم من قوله: (والمنفي) أنه يجوز في المثبت نحو: أين كان زيد؟ ومن قوله: (بها)، أنه يجوز في المنفي بغيرها نحو: أين لم يزل زيد؟.

فإن قلت: وقوله (مفرد) يفهم [منه^(١)] الجواز في الجملة، لكنه باطل.

قلت: هذا المفهوم لاغ؛ لأنه يمنع من إعماله المنطوق السابق المقتضي لعموم المنع في الجميع، وهو قوله: (إن لم يخبر عنه بجملة طلبية).

«وتسمى» أفعال هذا الباب «نواقص؛ لعدم اكتفائها بالرفوع^(٢)» (فلا تتم بالرفوع بها كلاماً، بل بالرفوع^(٣)) [مع^(٤)] المنصوب^(٥)، بخلاف الأفعال التامة، فإنها تتم كلاماً بالرفوع دون المنصوب، وهذا مذهب الجمهور، وهو المذهب المنصور. «لا لأنها تدل على زمان دون حدث» بخلاف الأفعال التامة، فإنها تدل على حدث^(٦) وزمان؛ ولهذا^(٧) سميت أفعال هذا الباب ناقصة، وهذا مذهب المبرد وابن السراج والفارسي وابن جني وابن برهان^(٨) والشلوبين^(٩)، وهو ظاهر قول سيبويه، وقد

(١) سقطت من، ز، ظ.

(٢) بمرفع، م.

(٣) يتم، د، ز، ظ، ولا يستقيم مع نصب (كلاماً)، ويؤيد ما أثبتته قوله: فإنها تتم كلاماً. وسيأتي قريباً.

(٤) ما بين الهلالين مكرر في، ز، وفي الأولى قال: بل المرفوع ثم صححه في الثانية.

(٥) سقطت من، د.

(٦) والمنصوب، د.

(٧) حدوث، ظ.

(٨) فلهذا، د.

(٩) أبي القاسم: عبدالواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم الأسدي العكبري (. . .) -

٤٥٦هـ / . . . - ١٠٦٤م).

عالم بالعربية والأدب والنسب، واشتغل في أول أمره بالتنجيم، وتحول من المذهب الحنبلي إلى الخنفي، وجنح بآخرة إلى مذهب المرجئة، وكان في نفسه عزة وفي خلقه حدة.

صنّف: الاختيار - في الفقه - أصول اللغة، اللمع - في النحو - القفطي ٢: ٢١٣ - ٢١٥،

فوات الوفيات ٢: ٤١ - ٤٣، البغية ٢: ١٢٠ - ١٢١، الشذرات ٣: ٢٩٧.

(١٠) والشلوبين، ز.

شنع ابن هشام على الشلوبين^(١).

فقال: ذهب إلى هذا مع أنه ملاً تعاليقه من تقدير مصادرها، ألا ترى أنه يقول:-
في نحو يعجبني أن زيدا أخوك.. تقديره يعجبني كون زيد أخاك. «فالأصح
دلالتها» أي دلالة أفعال هذا الباب «عليهما» أي على الحدث^(٢) والزمان «إلا
(ليس)».

قال الرضي^(٣): ف(كان) - في نحو: كان زيد قائماً - يدل^(٤) على الكون / الذي
هو الحصول المطلق، وخبره يدل على الكون المخصوص، وهو كون القيام، أي
حصوله، فجيء أولاً بلفظ دال على حصولٍ مآ، ثم عين بالخبر ذلك الحاصل،
فكأنك قلت: حصل شيء، ثم قلت: حصل القيام، فالفائدة في إيراد مطلق
الحصول أولاً، ثم تخصيصه^(٥)، كالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن، مع فائدة
أخرى هنا، وهي دلالة على تعيين زمان ذلك الحصول [المقيد^(٦)] ولو قلنا: قام زيد،
لم تحصل هاتان الفائدتان معاً، ف(كان) يدل^(٤) على حصول حدث مطلق تقييده في
خبره، وخبره يدل على حدث^(٧) [معين^(٦)] واقع في زمان مطلق تقييده في (كان)، لكن
دلالة (كان) على الحدث المطلق - أي الكون - وضعية، ودلالة الخبر على الزمان المطلق
عقلية.

قال: وأما سائر الأفعال الناقصة - نحو: (صار) الدال على الانتقال، و(أصبح)
الدال على الكون في الصباح، ومثله أخواته، و(مادام) الدال على [معنى^(٨)] الكون^(٩)

(١) الشلوبين، ز.

(٢) الحدوث، ظ.

(٣) في شرح الكافية ٢: ٢٩٠، مع اختلاف يسير أثبت المهم منه.

(٤) تدل، ز، ظ.

(٥) أهملت الياء في، ظ.

(٦) عن الرضي، وليست في أصول التحقيق.

(٧) حدوث، ظ.

(٨) الدالة، ظ.

(٩) ليست في، ظ.

الدائم، و(مازال) الدال على الاستمرار، وكذا أخواته و(ليس) الدال على الانتفاء - فدلالتها^(١) على حدث [معين]^(٢) لا يدل عليه الخبر في غاية^(٣) الظهور، فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه!! .

هذا كلامه، وهو نص في مخالفة المصنف في استثناء (ليس)، وادعائه أنها لا دلالة لها على الحدث.

واستدل المصنف^(٤) على دلالة ما عدا (ليس) من هذه الأفعال الناقصة [على الحدث]^(٥) [بعشرة أمور:

الأول: أنها تستعمل أوامر، نحو: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ﴾^(٦)، وصيغة (افعل) موضوعة لطلب تحصيل الحدث، [لا^(٧) لطلب تحصيل^(٨) الزمان^(٩)].

الثاني: أنها يستعمل لها اسم فاعل، نحو: زيد كائن أخاك، واسم الفاعل لفظ دال على ذات باعتبار حدث قائم بها.^(١٠)

الثالث: أنها تقع صلة لحرف مصدرى في نحو: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾^(١١)، وذلك لازم في (دام).

- (١) هذا جواب (وأما سائر الأفعال).
- (٢) عن الرضي وليست في أصول التحقيق.
- (٣) غاية، د.
- (٤) في شرح التسهيل ٥٥: أ- ب، وقد تصرف الشارح في كلام المصنف واختصره.
- (٥) ليست في، د.
- (٦) ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا... بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ...﴾ ١٣٥ النساء (٤) ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا...﴾
- (٧) ليست في، ز، وقدمت على (الحدث) مستدركة في الهامش في (ظ).
- (٨) التحصيل في، ز.
- (٩) الزماني، ز، ظ، وزادت (ز): (في).
- (١٠) تستعمل، ز.
- (١١) أهملت التاء في، د، يكونا، ز، وهذا كله خطأ.
- (١٢) ﴿فَوَسَّوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوْءَ تَيْهَمَا وَقَالَ مَا نَهَنَكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ... أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ﴾ ٢٠ الأعراف (٧).

الرابع : أنه قد صرح بمصدرها معملاً^(١) عملها^(٢) في قوله^(٣) :

بيذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك إياه عليك يسير^(٤)
وفيه رد من قال : المنصوب بعد الكون حال .

قال ابن قاسم : ويحتمل أن الأصل : وكونك تفعله ، أي تفعل المذكور من بذل وحلم ، ثم حذف الفعل فانفصل الضمير ، كما قال المصنف : - في^(٥) [فإذا هو إياها - [إن^(٥)] التقدير : فإذا هو يشبهها .

الخامس : أن منها ما شرطه النفي ، فإذا قيل : ما انفك زيد غنياً ، فإن لم يدل^(٦) (انفك) على^(٧) الانفكاك لزم أن لا ينصب النفي عليها ، بل على حدث الخبر ، فيكون قولك : ما انفك زيد غنياً ، وما زيد غنياً ، في^(٨) الزمن الماضي بمعنى واحد ، والواقع بخلافه .

السادس : أنها كلها مستوية في إفادة الزمان ، ومعانيها^(٩) متمايزة ، فأنى^(١٠) نقطع بأن^(١١) (كان زيد غنياً) مخالف في المعنى لـ (صار زيد غنياً) ، وما به الافتراق غير ما به الاتفاق ولا معنى للفعل غير الزمان إلا الحدث !! .

(١) فعمل ، ز ، ظ .

(٢) عليها ، ز .

(٣) مجهول .

(٤) كثير الدوران في كتب النحو ، ولكنه وحيد . شرح التسهيل ٥٥ : ب ، ابن مالك ١ : ١٢٧ ،

ابن الناظم ٥٢ ، ابن عقيل ١ : ٢٣٤ ، المقاصد ٢ : ١٥ - ١٦ ، التصريح ١ : ١ : ١٨٧ ،

الأشْمُونِي ١ : ٢٣١ ، الهمع ١ : ١١٤ ، شواهد ابن عقيل ٤٦ ، الدرر ١ : ٨٣ - ٨٤ .

(٥) سقطت من ، ز ، ظ .

(٦) يزل ، ظ .

(٧) عن ، ظ .

(٨) جاء هنا في (ز) ، (ظ) : في المعنى زيد . لكن شطبت في (ظ) ، وليس لها معنى .

(٩) ومعانيها ، ظ .

(١٠) فأنا ، د ، ز ، ظ ، والصحيح ما صنعت .

(١١) يان ، ز .

السابع : أن دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالته على الزمان ، لأن دلالة المادة أقوى من دلالة الصيغة ، فكيف تجرد^(١) من المعنى الذي (دلالته عليه أقوى ، ويترك^(٢) المعنى الذي دلالته عليه) أضعف!! .

الثامن : أن الفعل يستلزم الدلالة على الحدث والزمان معاً ؛ إذ الدال على الحدث وحده مصدر ، والدال على الزمان وحده اسم زمان .

التاسع : أن الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين ، والإخراج عن الأصل لا يقبل إلا بدليل .

العاشر : أنها لو كانت دلالتها مخصوصة بالزمان لجاز أن ينعقد من بعضها ومن اسم معنى جملة تامة ، كما ينعقد منه ومن اسم الزمان .
ولا يخفك ما في بعض هذه الوجوه من الضعف .

واعلم أن هذا الخلاف الذي / ذكره المصنف ينبي عليه خلاف في أنها هل تعمل في^(٤) الظرف أو الجار والمجرور أو لا ، ذكره أبو حيان^(٥) في الارتشاف^(٦) ، وذكره^(٧) غيره ، وهو حسن .

«وإن أريد بـ (كان) ثبت» .

قال المصنف^(٨) : وثبت كل شيء بحسبه ، فتارة يعبر عنه بالأزلية ، نحو : (كان الله ولا شيء معه^(٩)) ، وتارة بـ (حدث) ، نحو :

(١) أهملت التاء في د .

(٢) أهملت الياء في ، د .

(٣) ما بين الهلالين مكرر في ، ز .

(٤) هل يتعلق بها ، د .

(٥) محمد بن يوسف .

(٦) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لخصه من شرحه على التسهيل .

(٧) وذكر ، د .

(٨) في شرح التسهيل ٥٦ ؛ أ .

(٩) طرف حديث عمران بن حصين - رضي الله عنه - أخرجه البخاري بألفاظ مختلفة ليس فيها ما ساقه الشارح ، وأوله :

إذا كان الشتاء [فأدفتوني^(١)]
وتارة بـ(حضر)^(٢) نحو: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ﴾^(٣) ، وتارة بـ(قدر)^(٤) أو (وقع)

= (اقبلوا البشرى يا بني تميم ...) ، وفيه :
(... ولم يكن شيء غيره ...) (... ولم يكن شيء قبله ... وأورده ابن تيمية .. رحمه الله -
بلفظه عند الدماميني ، وزاد :

(... وكان عرشه على الماء ، وكتب في الذكر كل شيء) .
وذكر أن بعض الناس يزيد فيه : (وهو الآن على ما عليه كان) وأنكر هذه الزيادة . البخاري ٤ :
٨٤ ، ٩ : ١٠٠ ، مجموع الفتاوى ٢ : ٢٧٢ - ٢٧٨ ، ١٨ : ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ،
الفتح ٦ : ٢٨٩ .

(١) فإن الشيخ يهرمه الشتاء
القائل : الربيع بن ضبع بن وهب بن بغيض الفزاري الذبياني . شاعر جاهلي فارس ، يقال :
إنه عاش ثلاثمائة سنة ، أدرك الإسلام مسناً وقد خرف ، وفي إسلامه خلاف . وقيل : القائل
يزيد بن ضبه ، والصحيح ما قدمت . الأمدي ١٢٥ ، الإصابة ١ : ٥٢٦ ، الخزانة ٣ : ٣٠٨ -
٣١٠ .

والبيت هو الرابع في مقطوعة قالها لبنيه وقد أسن ، وأولها :
ألا أبلغ بني بني ربيع - فأنذال البنين لهم فداء -
بأني قد كبرت ورق عظمي فلا يشغلكم عني النساء
وإن كئنتي لنساء صدق وما أشكو بني فما أساؤا
وبعد الشاهد :

وأما حين يذهب كل قر فسربال خفيف أو رداء
إذا عاش الفتى مائتين عاماً فقد ذهب اللذاعة والفتاء
يروى : (فأشرار البنين ...) (... ودق عظمي) (... ورق جلدي) إذا جاء الشتاء ...
(... يهدمه الشتاء) (... خمسين عاماً) (... ستين عاماً) (... تسعين عاماً)
(... أودى اللذاعة ...)
(... ذهب المسرة ...) (... ذهب التخيل ...) .

القر : البرد . سربال : قميص . ، القالي ٣ : ٢١٤ - ٢١٥ ، الزجاج ٦٢ شرح التسهيل ٥٦ :
أ ، شذور الذهب ٣٥٤ ، المقاصد ٤ : ٤٨١ - ٤٨٢ ، الهمع ١ : ١١٦ ، الخزانة ٣ : ٣٠٦ -
٣٠٨ ، الدرر ١ : ٨٤ - ٨٥ .

(٢) أهملت الباء في ، د ، وثبتت من تحت في ، ذ .
(٣) ﴿ ... فَتَنْظُرُهُ إِلَى مَيْسِرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرَ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ ٢٨٠ البقرة (٢) .
(٤) يقدر ، ز .

نحو: (ما شاء الله كان^(١)). انتهى. والتعبير بـ(قدر) مشكل؛ لأن (شاء الله) بمعنى (قدر) فيتحد السبب والمسبب. «أو كفل» نحو: كنت الصبي، بمعنى: كفلته. «أو غزل» يقال: كنت الصوف، بمعنى: غزلته، فهذه ثلاثة معان لـ(كان) التامة، وهي^(٢) في أولها قاصرة، وفي الأخيرين^(٣) متعدية، ومصدرهن الكون، كمصدر الناقصة عند من أثبتته، إلا التي بمعنى (كفل)، فمصدرها^(٤) الكيانه^(٥)، كالحراسة والكلاءة، ولم يذكر معنى (كان) الناقصة، وهو مفهوم مما أسلفناه.

«و» إن أريد «بتواليها الثلاث»، وهن^(٦): (أضحى) و(أصبح) و(أمسى) «دخل في الضحى» نحو: أضحى زيد، إذا دخل في هذا الوقت. «والصباح والمساء»^(٧) [نحو^(٨)]: ﴿فَسَبِّحْنَا اللَّهَ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾^(٩) وفيه لف ونشر مرتب.

ولم يذكر معاني^(١٠) هذه الثلاث التوالي ناقصة، وهو إما اقتران مضمون الجملة بالزمان المشارك لها في الحروف، وإما معنى (صار)، وسيذكر. «و» [إن^(١١)] أريد

(١) من حديث أخرجه أبو داود ٧: ٤٩١٠ عن عبد الحميد مولى بني هاشم عن أمه عن بعض بنات النبي - ﷺ - وكانت أمه تخدمها فحدثتها أن النبي - ﷺ - كان يعلمها فيقول: (قولي حين تصبحين سبحان الله وبحمده لا قوة إلا بالله ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، أعلم أن الله على كل شيء قدير وأن الله قد أحاط بكل شيء علماً).

فإنه من قالهن حين يصبح حفظ حتى يمسي، ومن قالهن حين يمسي حفظ حتى يصبح.

قال المنذري: وأخرجه النسائي، وأمه مجهولة.

(٢) هي، د، ز.

(٣) الآخرين، د.

(٤) فمصدره، ز، ظ.

(٥) الكناية، د.

(٦) وهو، ز.

(٧) والمسي، ز.

(٨) ليست في، د.

(٩) الآية ١٧ الروم (٣٠).

(١٠) معاني، ز.

(١١) ليست في، د.

«ب (ظل)»^(١) «دام» نحو: لو ظل الظلم هلك الناس «أوطال» نحو: ظل الليل، وظل
النبت، وزعم المهاباذي^(٢) ومن وافقه: أنها لا تكون تامة وهم محجوجون بالسماع.
وأما معناها ناقصة: فـ [إما^(٣)] اقتران مضمون الجملة بالنهار لا بزمن مشترك^(٤) لها
في الحروف؛ إذ لا زمن يشاركها^(٥) في ذلك. وإما معنى (صار)، وسيأتي، «و» أريد
«ب(بات) نزل ليلاً» يقولون: بات فلان بالقوم، بمعنى: نزل بهم ليلاً،
ويقولون: - أيضاً - بات فلان القوم، أي: أتاهم ليلاً. ولا ينبغي أن يفسر [هذا]
ب(نزل)؛ لأنه يتعدى بنفسه، و(نزل) بالباء.

ولو قال المصنف: نزل في زمن البيتوتة، لكان أولى؛ لأنه أقرب إلى تفسير اللفظ.
وأما معناها ناقصة فاقتران [مضمون^(٦)] الجملة بالبيتوتة.

«و» أريد «ب(صار) رجع» فيتعدى ب(إلى)، نحو: ﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ
الْأُمُورُ﴾^(٧). «أو ضم أو قطع» فيتعدى - حينئذ - بنفسه^(٨) إلى واحد، يقال: صار
يُصيره ويصوره^(٩)، أي: ضمه أو قطعه^(١٠)، كذا في شرح ابن قاسم، وهو في ذلك تابع
للمصنف^(١١).

(١) ظل، ظ.

(٢) أحمد بن عبدالله المهاباذي الضرير من تلامذة عبدالقاهر الجرجاني ولم تعرف سنة وفاته له:

شرح اللمع وتوفي عبدالقاهر سنة ٤٧١ هـ.

معجم الأدباء ٣: ٢١٩، البغية ١: ٣٢٠.

(٣) سقطت من، ز، ظ.

(٤) بالزمن المشترك، ز، ظ.

(٥) شاركها، د.

(٦) ليست في، ظ.

(٧) ﴿صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ...﴾ ٥٣ الشورى (٤٢).

(٨) بنفسها، د، ز، ظ، ولا يستقيم مع (فيتعدى).

(٩) يصوره، د، ويصوره، ز، ظ.

(١٠) عطفت بالواو في، د.

(١١) في شرح التسهيل ٥٦: أ، دون الأمثلة.

واعلم أن معنى الناقصة تحول الشيء من ^(١) صفة إلى أخرى نحو: صار الفقير غنياً، والجاهل عالماً ^(٢). ومادة هذه (ص ي ر) والتامة التي بمعنى (رجع) لها مادتان هذه، (ص و ر)، ولولا المادة الأولى لم يتأت له أن يذكر هذا في معاني (صار).

وفي الصحاح ^(٣): صار يصوره ^(٤) [ويصيره ^(٥)]: أماله، وقرىء: ﴿فَصْرَهُنَّ إِلَيْكَ﴾ ^(٦) بضم الصاد ^(٧) وكسرهما ^(٨).

قال الأخفش ^(٩): يعني وجههن ^(١٠)، يقال: صر إلي، وصر وجهك إلي، أي أقبل علي [به ^(١١)]، وصرت الشيء أيضاً [أي] ^(١١) قطعته وفصلته، فمن قال هذا جعل في الآية تقديماً وتأخيراً، أي خذ إليك أربعة من الطير فصرهن. انتهى.

فلم يحك أنها تأتي بمعنى (ضم)، بل بمعنى (أمال) و(وجه) و(قطع).

وقال ^(١٢) أيضاً: لما ذكر مادة (ص ي ر) - صار ^(١٣) الشيء كذا يصير صيراً وصوره،

(١) عن، د.

(٢) والعالم جاهلاً، ز، ظ.

(٣) الصحيح، ظ، وهو تصحيف، وانظر الصحاح ٢: ٧١٧ (صور)، وقد تصرف الشارح في كلامه.

(٤) يصيره، ظ.

(٥) ليست في، ز.

(٦) ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أُولِمُ تُوْمِنُ قَالَ بَلَىٰ وَلَئِن لِّيَطْمِئِنَّ قُلُوبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ . . . ثُمَّ اجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا . . .﴾ ٢٦٠ البقرة (٢).

(٧) الضاد، ز، ظ.

(٨) قرأ بكسر الصاد: أبو جعفر وحمزة وخلف ورويس من العشرة وبضمها قرأ الباقون. السبعة ١٩٠، النشر ٢: ٢٣٢.

(٩) أبو الحسن سعيد بن مسعدة.

(١٠) وجهن، د، ز، ظ، والتصحيح عن الصحاح.

(١١) سقطت من، ز، وليست في الصحاح.

(١٢) في الصحاح ٢: ٧١٧-٧١٨.

(١٣) أي صار، ظ.

وصرت إلى فلان مصيراً كقوله تعالى: ﴿وإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾^(١)، والقياس: (المصار) كالمعاش^(٢). انتهى. ولم يذكر^(٣) في هذه (ص و ر)^(٤)، وبدأ بالناقصة وذكر لها مصدرين، وثنى بالتامة وذكر لها مصدراً واحداً ميمياً، ولم يفسر واحدة منهما، والظاهر - في تفسير التامة - أنها بمعنى (انتهى)، / لا بمعنى (رجع)، وهذا المعنى لا بد منه، وليس هو بمعنى^(٥) (رجع).

«و» أريد «ب(دام) بقي» [نحو^(٦)]: ﴿مَادَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾^(٧). «أو سكن» ومنه الحديث: (لا يبولن أحدكم في الماء الدائم)^(٨)، أي الساكن.

وفي الصحاح^(٩): دام الشيء: سكن. [ولم يذكر معنى (بقي)، ثم ذكر أن هذه التي بمعنى (سكن) تعدي بالتضعيف وبالهمزة فقال^(١٠): ويقال: دومت القدر وأدمتها، إذا سكنت غليانها بشيء من الماء. «و» أريد «ب(برح) ذهب أو ظهر» وقد فسر قولهم: برح الخفاء (بهذين المعنيين، وفي الصحاح^(١١): برح الخفاء^(١٢))، أي:

(١) ﴿... وَيَحَذِّرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ...﴾ ٢٨ آل عمران (٣) ﴿وَلِلَّهِ مَلِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ...﴾ ٤٢ النور (٢٤) ﴿... وَمَنْ تَزَكَّى فَإِنَّمَا يَتَزَكَّى لِنَفْسِهِ...﴾ ١٨ فاطر (٣٥).

(٢) كالمعاش، ظ.

(٣) يذكره، ز، ظ.

(٤) في صور، د.

(٥) معنى، ز، ظ.

(٦) ليست في، ز.

(٧) ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ سَقَوْا فِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ، خَلِيدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ، وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فِي الْجَنَّةِ خَلِيدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْذُوزٍ﴾ ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ هود (١١).

(٨) بعض من حديث رواه أبو هريرة - رضي الله عنه - وتماه: «... الذي لا يجري ثم يغتسل فيه». أخرجه البخاري ١ : ٤٧ ومسلم ١ : ح ٢٨٢ وأبو داود ١ : ح ٦٣.

(٩) ٥ : ١٩٢٢ (دوم).

(١٠) ما بين المعقوفين ساقط من، ظ.

(١١) ورايد، ز، ظ.

(١٢) ١ : ٣٥٥ (برح).

(١٣) ما بين الهالين مكرر في، ز.

ظهر الأمر، كأنه ذهب السر وزال. فجمع بينهما. «و» أريد «ب-ونى» [بالنون^(١)] «فتر» والتهام في هذه الكلمة أكثر من النقصان، وقد أطنب الجوهري في تفسيرها تامة، فقال^(٢): الونى^(٣) الضعف^(٤) والفتور والكلال والإعياء. ثم قال^(٥): ونيت في^(٦) الأمر أنى [ونى^(٧)] وونياً^(٨)، أي: ضعفت، وأنا^(٩) وإن. انتهى. ومعناها - ناقصة - زال، وقد ذكره الجوهري، فقال^(٥): وفلان لا يبنى يفعل كذا، أي: لا يزال. «و» أريد «ب-رام»^(١٠) فارق^(١١) كقوله^(١١):

أيا أبتا^(١٢) لا ترم عندنا فإننا بخير^(١٣) إذا لم ترم^(١٤)

(١) ليست في، د.

(٢) ٦ : ٢٥٣١ (ونى).

(٣) سكن النون في، ظ، وهو وإن كان صحيحاً إلا أنه فتحها في الصحاح في هذا الموضع.

(٤) الضعف، د.

(٥) ٦ : ٢٥٣١ (ونى).

(٦) كذا في الصحاح، وفي (د): على، وفي (ز، ظ) عن.

(٧) سقطت من، ز، ظ.

(٨) ونيا، ز، ظ.

(٩) في الصحاح: فانا.

(١٠) زاد هنا في (م): ذهب أو. ولم يذكر الجوهري هذا المعنى ولا (فارق).

(١١) الأعشى.

(١٢) أبت، د، أتيا، ظ.

(١٣) نخبر، د.

(١٤) من قصيدة مدح فيها قيس بن معدى كرب.

مطلعها:

أتهجر غانية أم تلم أم الحبل واه بها منجزم
وقبل الشاهد:

تقول ابنتي حين جد الرحيل: أرانا سواء ومن قد يتم
وبعده:

وياأبتا لا تزل عندنا فإننا نخاف بأن تحترم
وصدر الشاهد في الديوان: (أبانا فلا رمت من عندنا).

منجزم: منقطع.

الأعشى ١٩٦ - ٢٠١، الأغاني ٩ : ٢٣٥، اللسان (ريم).

«و» أريد «ب(انفك) خلص» قالوا: فككت الأسير فانفك، أي: خلص. «أو انفصل» قالوا:- أيضاً - فككت فص الخاتم فانفك، أي انفصل، وهما متقاربان، وانفك فيها مطاوع ل(فك) بخلاف الناقصة، فإنها ك(انطلق)، ومعناها زال، وتختص^(١) بالجدد، فهذه فروق ثلاثة.

«و» أريد «ب(فتأ)^(٢)» بفتح التاء، وأما المكسورها فلا [يكون^(٣)] إلا ناقصاً. «سكن أو أطفأ»^(٤).

وفي الصحاح^(٥):- في مادة الفاء والتاء المثناة [والهمزة^(٦)] وما فتأت^(٧) أذكره، أي مازلت. ثم قال^(٥):- في مادة الفاء والتاء المثناة [والهمزة^(٨)] - فتأت^(٩) القدر: سكنت غليانها بالماء، وفتأت^(١٠) الرجل عني^(١١)، كسرته بقول أو فعل، وسكنت غضبه. فتوهم أبو حيان من هذا أن المصنف تصحف عليه (فتأ) بالمثناة ب(فتأ) بالمثناة، وذكر كلام الجوهري وكلام صاحب المحكم^(١٢) في (فتأ) بالمثناة لا بالمثناة، والمصنف لم ينقل ذلك عن واحد منها، وإنما نقله في الشرح^(١٣) عن الفراء، فقال: قال الفراء فتأته^(١٤)

(١) ويختص، ز.

(٢) بفتى، د.

(٣) ليست في، ز.

(٤) اطفاء، د.

(٥) ١: ٦٢.

(٦) ليست في، ظ.

(٧) فتيت، د، ز، وهذا يعني أنهم قصدوا مكسور التاء؛ لأنهم لا يضعون الهمزة، وكلام المصنف في المفتوح التاء.

(٨) ليست في، د.

(٩) فتات، د، ز، ظ، وهو تصحيف ظاهر.

(١٠) وفتات، ز، ظ.

(١١) عنك، الصحاح.

(١٢) ابن سيده: أبو الحسن علي بن إسماعيل.

(١٣) على التسهيل ٥٦: أ.

(١٤) فتاته، ز، ظ.

عن الأمر كسرتة، والنار^(١) أطفأتها انتهى . وليس بممتنع أن تكون^(٢) المادتان قد توافقتا على هذا المعنى، وفي اللغة من ذلك كثير.
ويقال: إن المصنف له كتاب صغير سماه: ما اختلف إعجابه، واتفق إفهامه،^(٣) وفيه: إن من ذلك (فتأ)، و(فتأ).

قلت: لم أقف عليه، ولكني وقفت في القاموس للفيروزآبادي^(٤) المتأخر المتوفى بزبيد من^(٥) بلاد اليمن في سنة سبع عشرة وثمانمائة^(٦) في مادة (فتأ)^(٧) بـ [التاء^(٨)] المثناة ما نصه: وكمنع: كسر وأطفأ. يعني: أن (فتأ) الذي على صيغة^(٩) (منع) بفتح الفاء والعين يجيء بمعنى (كسر)، وبمعنى (أطفأ). ثم قال: - عن ابن مالك^(١٠) في كتابه

(١) عبارة الشرح: وفتأت النار.

(٢) تكونا، د، يكون، ظ.

(٣) لم أجد هذا الكتاب في ما وقفت عليه من المراجع التي ترجمت لابن مالك، ولم يذكر بهذا الاسم في كشف الظنون ولا في هدية العارفين.

(٤) الغيروزبادي، د، ظ، والصواب ما أثبتته؛ لما أذكره في ترجمته، وهو أبو الطاهر محمد مجد الدين بن يعقوب بن محمد الفيروز آبادي (٧٢٩ - ٨١٧ هـ / ١٣٢٩ - ١٤١٥ م) نسبته إلى فيروز آباد: مدينة تقع في جنوب شيراز. شهرته ونبوغه في علم اللغة، لكنه ضليع في الفقه والحديث. وولي القضاء باليمن. كان يطوف البلاد فيلقى إجلالاً وتكرمة من ولائها. أخذ عن: محمد بن يوسف الزرندي المدني، وابن الخباز، وابن القيم، وتقي الدين السبكي، وغيرهم. له المصنفات الكثيرة منها:

بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز - ط، تسهيل الوصول إلى الأحاديث الزائدة على جامع الأصول، الإصعاد إلى رتبة الاجتهاد، الدرر الغوالي في الأحاديث العوالي، تحبير الموشين فيما يقال بالسين والشين - ط، الروض المسلوف فيما له اسمان إلى ألوف، طبقات الحنفية، البلغة في تاريخ أئمة اللغة - ط، (اللامع والعلم العجائب، جامع بين المحكم والعباب) لم يكمل - إنباء الغمر ٣: ٤٧ - ٥٠، البغية ١: ٢٧٣ - ٢٧٥، الضوء اللامع ١٠: ٧٩ - ٨٦.

(٥) في، د.

(٦) وثماني مائة، ز، ظ.

(٧) فتاء، د.

(٨) ليست في، د.

(٩) صفة، ز.

(١٠) خصه الشارح بترجمة مطولة بين يدي الكتاب.

جمع اللغات المشكلة^(١) - وعزاه للفراء. وهو صحيح، وغلط أبو حيان وغيره في تغليطه^(٢).

وفي شرح ابن قاسم^(٣) ما يوهم أن (زال) و(برج) و(فتىء) و(انفك) في النقصان والتام بمعنى واحد. وهذا لا سبيل إليه، وكذلك (دام)، وهو أيضاً خطأ.

وإنما تمايزت هذه الأفعال في نقصانها وتامها بحسب معانيها. ومعنى^(٤) تلك الستة الناقصة ملازمة للصفة للموصوف مذ^(٥) قبلها [على حسب ما قبلها^(٦)، ومعناها تامة ما ذكر.

ومعنى (دام) ناقصة توقيت أمر بمدة^(٧) ثبوت خبرها لاسمها، وتامة: بقي أو سكن.

وفيه^(٨) - أيضاً - أن (أمسى)، و(أصبح) و(أضحى^(٩)) تأتي بمعنى (أقام)، وإنما ذلك معروف في (أصبح) خاصة.

«سميت تامة» هذا جواب الشرط المتقدم، وهو قوله^(١٠): (وان أريد بـ(كان) ثبت... إلى آخره^(١١)). «وعملت عمل ما رادفته^(١٢) من الأفعال المذكورة^(١٣) على

(١) لم أجد هذا الكتاب في ما وقفت عليه من المراجع التي ترجمت لابن مالك، ولم يذكر بهذا الاسم في كشف الظنون ولا في هدية العارفين.

(٢) راجع القاموس ١: ٢٣ (فتأ).

(٣) الحسن بدر الدين بن قاسم.

(٤) ومعاني تلك، د.

(٥) من، د.

(٦) ليست في، د.

(٧) عدة، ظ.

(٨) أي شرح ابن قاسم.

(٩) وأضحى، ظ.

(١٠) في ص ٥٣٢.

(١١) الخ، د.

(١٢) رادفت، م.

(١٣) في ص ١٧٤ - ١٧٦.

حسب ما تقتضيه^(١) من لزوم وتعدُّ بالحرف وبدونه، / وعليه نقد من جهة أنه ذكر أن ١٦٠ (بات) بمعنى (نزل)، وصرح في الشرح^(٢) بأنه يقال: بات بالقوم. والنصب لا يعمله ما رادفته، وهو (نزل)، فكان ينبغي أن يقول: - أولاً - وب(بات) نزل أو أتى. وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك.

«وكلها» أي كل أفعال^(٣) هذا الباب «تتصرف» أي يستعمل منها مضارع وأمر واسم فاعل ومصدر. «إلا (ليس)» باتفاق النحاة. «و(دام)»، وهذا لا يعرفه بصري، وإنما هو قول الفراء وأكثر المتأخرين، ووجه بعضهم ذلك بأنها لا تقع إلا صلة^(٤) لـ(ما) التوقيتية، ولا يقع بعدها^(٥) المضارع.

قال ابن الدهان: لا يستعمل^(٦) - في موضع (دام) - يدوم؛ لأنه جرى كالمثل عند بني تميم. وجوزه بعضهم محتجاً عليه بقولهم: أدوم لك ما تدوم لي. ورده المصنف بأن (تدوم) في مقابلة (أدوم) تامة، فكذا مقابلها.

وقال أبو حيان: علل الفراء جمود (دام) على صيغة الماضي بأن (أصحبك مادام زيد صديقك) في قوة: أصحبك إن دام [زيد^(٧)] صديقك، وكل^(٨) شرط حذف جوابه التزم مضيه، يقال: أنت ظالم إن فعلت، ولا يجوز إن تفعل، فكذا ما كان. بمعنى الشرط المحذوف الجواب.

قال أبو حيان: وهو مردود بأن (ما) الظرفية قد توصل بالمضارع، فدل على عدم اعتبار هذه العلة، ثم أنشد:

(١) يقتضيه، د، ز، والضمير عائد على (الأفعال).

(٢) على التسهيل ٥٦: أ.

(٣) من أفعال، د.

(٤) هلة، د.

(٥) بعضها، د.

(٦) تستعمل، ز.

(٧) ليست في، د.

(٨) فكل، د.

أطوّف ما أطوّف ثم آوي إلى بيت قعيدته لكاع^(١) انتهى. وهذا الرد غير متجه؛ لأنه ليس في كلام الفراء ما يقتضي أن (ما) الظرفية لا توصل بمضارع أصلاً، بل الذي فيه أنه إذا أمكن نيابتها عن شرط حذف جوابه التزم مضي فعلها، وهذا البيت لا يمكن فيه ذلك؛ ضرورة أن الشيء لا يكون علة لنفسه.

«ولتصاريفها ماها» فيثبت لغير الماضي [منها^(٢)] ما ثبت للماضي من العمل. «وكذا^(٣) سائر الأفعال» يثبت لتصاريفها ما ثبت لها، وهو واضح.

«ولا تدخل^(٤) (صار) وما بعدها» وهو (ليس) و(دام) و(زال) و(انفك) و(برج) و(فتى^(٥)) و(فتأ) و(أفتأ) و(ونى^(٦)) و(رام^(٧)) مرادفتها «على ما خبره» من المبتدآت «فعل ماض» فلا يقال: صار زيد علم، وكذا البواقي.

وقال السيرافي: لأن هذه تفهم الدوام على الفعل، واتصاله بزمن الإخبار، والماضي يفهم الانقطاع، فتدافعا.

«وقد تدخل^(٨) عليه» أي على ما خبره فعل ماض «(ليس)، إن كان» ذلك المبتدأ^(٩) الذي أخبر عنه بفعل ماض «ضمير الشأن»، ولم يشترط غيره هذا الشرط،

(١) بيت مفرد قاله الخطيئة يهجو زوجه، ويروى: (أجول ما أجول...). الخطيئة ٢٨٠، المقتضب ٤: ٢٣٨، الكامل ١: ٢٢٣، ٣: ١٠٥٠، الشجري ٢: ١٠٧، ابن يعيش ٤: ٥٧، ابن الناظم ٢٢٧، الرضي ١: ١٦١، ابن عقيل ١: ١٢١، التصريح ٢: ١٨٠، المقاصد ١: ٤٧٣ - ٤٧٥، ٤: ٢٢٩، البحر ٣: ١٤٧، الأشموني ٣: ١٦٠، الهمع ١: ٨٢، ١٧٨، الخزانة ١: ٤٠٨ - ٤٠٩، الدرر ١: ٥٥، ١٥٤، شواهد ابن عقيل ١٩ - ٢٠.

(٢) ليست في، د.

(٣) ولذلك، ز، وكذلك، ظ.

(٤) يدخل، ز، ظ.

(٥) ليست في، ز.

(٦) ووتى، د، ووفى، ز، بإهمال الفاء.

(٧) ودام، ز.

(٨) يدخل، ز، ظ.

(٩) زاد هنا في (د): خبر. وليس لها معنى.

ولم أر من تعرض لوجهه^(١) ولكن السماع كذلك [جاء^(٢)]، فوقف عندما ورد، وأما غيره فعمم^(٣) : إما ذهولاً^(٤) عن ضابط^(٥) المسموع ؛ أو لأنه رأى أن لا فرق، ففاس .
وحكى أبو حيان : أن ابن عصفور نقل الإجماع على جواز ذلك في (ليس) من^(٦) غير اشتراط شيء .

وقال الشلوبين : جواز^(٧) (ليس خلق الله مثله) على وجه من ثلاثة أوجه :
أحدها : أن يكون^(٨) على إلغاء (ليس) وجعلها حرفاً بمنزلة (ما)، وذلك قليل جداً، ومن نص على ثبوته سيويه .

والثاني : على أن يكون في (ليس) ضمير الشأن .

والثالث : أن يكون فيها ضمير ما تقدم ذكره^(٩) .

«ويجوز دخول البواقي» من الأفعال، وهي (كان) و(أضحى) و(أصبح) و(أمسى) و(ظل) و(بات) . «عليه» ، أي ما خبره فعل ماض «مطلقاً» ، [أي^(١٠)] سواء اقترن بـ(قد)، أو لم^(١١) يقترن بها نحو: ﴿إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ﴾^(١٢) ، ﴿وَإِنْ كَانَ

(١) إلى وجهه، ز، ظ .

(٢) ليست في، ز .

(٣) يعمم، ز، ظ .

(٤) ذاهولاً، ز .

(٥) الضابط، ظ .

(٦) ومن، د .

(٧) حراز، ز .

(٨) تكون، ز .

(٩) ما ذكره، د .

(١٠) ليست في، ظ .

(١١) أولم أولم، ز .

(١٢) ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ ... جِهْدًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي ...﴾ من الآية الأولى من سورة الممتحنة (٦٠) .

قَمِيصُهُ قَدْ مِنْ دُبُرٍ^(١) ، ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ﴾^(٢) ، وقال^(٣) عمرو^(٤) بن معدي كرب^(٥) :

فأصبح أهله بادوا وأضحى^(٦) ينقل^(٧) من أناس في أناس^(٨)

«خلافاً لمن اشترط في الجواز اقتران الماضي^(٩) بـ(قد)» إما لفظاً كما في قولك :

كان [زيد^(١٠)] قد قام أو تقديراً / كما في المثل السابقة، وأصحاب هذا الرأي هم

(١) ﴿وَإِنْ... فَكَذَبْتَ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ ٢٧ يوسف (١٢).

(٢) ﴿... لَا يُؤْلُونَ الْأَذْبُرَ وَكَانَ عَهْدُ اللَّهِ مَسْئُولًا﴾ ١٥ الأحزاب (٣٣).

(٣) قال، ز، ظ.

(٤) عمر، ز، ظ، وليس صحيحاً.

(٥) الزبيدي.

(٦) ألحقت خطأ بالعجز في، ز، ظ.

(٧) تنقل، د، وهذه الرواية يكون الشاهد في الفعلين: أصبح وأمسى.

(٨) من أبيات قالها الشاعر لعمر بن الخطاب - رضي الله عنه - حين خفقه بالدرة على إثر مشادة حدثت بينهما، ويقال: أن المخاطب بها سعد بن أبي وقاص، وروى المرزباني بعضاً من هذه

الأبيات مع اختلاف في الألفاظ ونسبها إلى عمرو بن أبي الجبر بن عمرو بن شرحبيل الكندي، شاعر مخضرم الجاهلية والإسلام، وفي ما يلي أبيات الزبيدي:

أتوعدني كأنك ذو رعين	بأفضل عيشة أو ذو نواس
كائن كان قبلك من نعيم	وملك ثابت في الناس راسي
قديم عهده من عهد عاد	عظيم قاهر الجيروت قاسي
فأمسى أهله بادوا وأمسى	يحول من أناس في أناس
فلا يغروك ملكك كل ملك	يصير لذلة بعد الشمساس

وهذه أبيات الكندي:

تهددني كأنك ذو رعين	بأنعم عيشة أو ذو نواس
فكم قد كان قبلك من نعيم	وملك كان في الأقوام راس
تبدل بعد ثروته وأضحى	تنقل من أناس في أناس

وفي المقطوعتين روايات لا جدوى من إيرادها. المرزباني ٢٣٩، الأغاني ١٦: ٧٢ - ٧٣،

الشجري ١: ١٧١ - ١٧٢.

(٩) الماضي، ز، ظ.

(١٠) ليست في، د.

الكوفيون، واحتجوا بأن (كان) وأخواتها إنما دخلت على الجملة؛ لتدل على الزمان، فإذا كان الخبر يعطيه لم يحتج إليها، ألا ترى أن معنى (زيد قال)، (وكان زيد قال) واحد، فاشترط الاقتران بـ(قد)، لأنها تقرب^(١) الماضي من الحال، فيحصل - حينئذٍ - فائدة لا تفيدها^(٢) (كان)، وستعلم أن هذه الأفعال البواقى ترد بمعنى (صار)، وعلمت أن (صار^(٣)) لا يدخل^(٤) على ما خبره فعل ماضٍ، فيكون جواز دخول البواقى على ذلك مشروطاً^(٥) [بأن لا يكون شيء منهن بمعنى (صار^(٦))].

«ويجوز في نحو: أين زيد؟ توسط^(٧) ما نفي بغير (ما) من (زال) وأخواتها» نحو: أين لم يزل زيد؟ وأين لا يبرح^(٨) عمرو^(٩)؟، وأين لن ينفك بكر؟.

واعلم أن الجواز يقال بالاشتراك على قسيم المنع وعلى قسيم الوجوب، والمراد هنا الأول، وهو أعم من الآخر، وإنما قلنا ذلك، لأن تقديم الاستفهام واجب، وتأخير مرفوع الفعل واجب، فكان التوسط^(١٠) واجباً، وإنما أراد المصنف الإعلام بأن هذا ليس بممتنع.

وإنما اشترط في الثاني أن لا يكون (ما)؛ لأن [ما^(١١)] لها صدر الكلام، لكن فيه خلاف، فمقتضى قول من نفي عنها الصدرية الإجازة، وقد حكاه ابن الخباز في هذا الفرع بخصوصه عن الكوفيين.

قال ابن قاسم: وينبغي أن يكون^(١٢) (إن) كذلك؛ لأن لها الصدر بدليل أنها تعلق

(١) يقرب، د.

(٢) يفيدها، د.

(٣) صادر، د.

(٤) تدخل، ز.

(٥) مشروط، ز، ظ.

(٦) ما بين المعقوفتين ليس في، ز.

(٧) توسط، ظ.

(٨) برح، ظ.

(٩) كرر هذا المثال في (ز)، وفي الثانية أسقط الواو من (عمرو).

(١٠) التوسط، د، ظ، وما أثبتته أولى لمناسبة ما في الأصل.

(١١) يست في، ظ.

(١٢) تكون، ظ.

نحو: ﴿وَتَنْظُنُونَ إِن لَّيْتُمُ إِلَّا قَلِيلًا﴾^(١) انتهى .

وقد أطلق المصنف^(٢) أنها تعلق، وكذا أطلق^(٣) في (لا)، فينبغي أن يكونا بمنزلة (ما) عنده .

ومن قيد صدرية (لا) بجواب^(٤) القسم ينبغي له أن يقيد هنا أيضاً .

وأما اشتراطه أن يكون النافي داخلاً على (زال) وأخواتها فالاحتراز من غيرها^(٥)، فلا يجوز ذلك فيها؛ لأن النفي يتسلط على الخبر، والإنشاء لا يصح نفيه؛ لأنه لا خارج له، ولا يتأتى^(٦) هذا البحث في (زال) وأخواتها؛ لأن نفيها إيجاب، فكما تقع^(٧) (أين) خبراً لـ(كان) ونحوها من النواسخ الموجبة تقع خبراً لهذه الأفعال . «لا توسط^(٨) (ليس) خلافاً للشلوبيين»^(٩) فإنه يجيز: أين ليس زيد . ولا شك أن^(١٠) من منع تقديم خبر ليس مطلقاً، منع هذه المسألة بلا إشكال، ومنهم المصنف . ومن جوزه اختلفوا، فأكثرهم يمنع، والشلوبيين^(١١) يجيز . والذي^(١٢) يظهر أن المانع ما قدمنا من علة امتناع (أين لم يكن زيد؟)، وهي تنافي النفي والإنشاء، فإن (ليس) و(لم يكن) سواء .

فإن قيل: إنها امتنع لكونه طلب محال؛ لأن المعنى: أخبرني عن المكان الذي ليس

(١) ﴿يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ...﴾ ٥٢ الإسراء (١٧) .

(٢) في شرح التسهيل ٧٩: ب قال: (وسبب التعليق كون المعمول تالي استفهام ومتضمناً معناه أو مضافاً إلى مضمونه أو تالي لام الابتداء أو القسم أو (ما) أو (إن) النافيتين .

(٣) طلق، د .

(٤) لجواب، ز .

(٥) من غيرها من غيرها، ز .

(٦) يأتي، ز، ظ .

(٧) لا تقع، د، يقع، ز، ظ .

(٨) توسط، ز .

(٩) أبي علي عمر بن محمد

(١٠) ان ان، ظ .

(١١) أهملت الشين في، ظ .

(١٢) يجيزوا الذي، ز .

زيد فيه^(١)، فيحتاج إلى أن يخبره بجميع الأماكن وذلك محال.

فالجواب: أن هذا لو انتهض مانعاً لامتنع أن يقال: اصعد السماء، واجمع بين الضدين، ونحو ذلك، امتناعاً لغوياً، ثم لا استحالة^(٢) إذا قال^(٣) [له^(٤)]: ليس هو في شيء من الأماكن إلا المكان الفلاني، أو يقول^(٥) له: - على المعنى - هو في مكان كذا، فيفهم أنه ليس في بقية الأماكن.

«وترد الخمسة الأوائل»^(٦)، وهي (كان) و(أضحى) و(أصبح) و(أمسى) و(ظل) «بمعنى (صار)»، فمثال (كان) قوله تعالى: ﴿فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًا﴾^(٧)، ومثال (أضحى) قول الشاعر^(٨):

ثم أضحوا كأنهم ورق جف ف فألوت به الصبا والدبور^(٩)

(١) ليس فيه زيد، د.

(٢) ثم الاستحالة، ز، ظ.

(٣) قيل، د.

(٤) ليست في، د.

(٥) نقول، ظ.

(٦) الأول، د، ز، ظ، وسيعبر الشارح بما أثبتنا في ص ١٩٣.

(٧) منشوراً، ز، ظ، وليس صحيحاً فهذه الكلمة من آية أخرى وهي: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ

عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾ ٢٣ الفرقان (٢٥).

(٨) ٦ سورة الواقعة (٥٦).

(٩) عدي بن زيد العبادي.

(١٠) من قصيدة مطلعها:

أرواح مودع أم بكور أنت فانظر لأي ذاك تصير
وقبل الشاهد:

وتبين رب الخورنق إذ أشـ رف يوماً وللهدى تفكير
سره حاله وكثرة ما يمـ لك والبحر معرضاً والسدير
فارعوى قلبه فقال: وما غبـ طة حي إلى الممات يصير!!
ثم بعد الفلاح والملك والنـ مة وارثهم هناك القبور
وبعده:

وكذلك الأيام يغدون بالنـ س وفيها العوصاء والميسور

عدي ٨٤ - ٩٢، ٢١٦ - ٢٢٠، ابن قتيبة ١: ٢٢٥ - ٢٢٦، عيون الأخبار ٣: ١١٥،

ومثال (أصبح) قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحَتْمُ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾^(١) ومثال (أمسى) قول
 نابغة^(٢):

سست خلاء وأمسى أهلها احتملوا أحنى^(٣) عليها الذي أحنى على لبد^(٤)
 والاستشهاد به إنما هو باعتبار (أمست خلاء)، لا باعتبار (أمسى أهلها احتملوا)؛
 لو كان بمعنى (صار) لم يقع الماضي خبراً كما مر. ومثال (ظل) قوله تعالى: ﴿ظَلَّ
 جَهَنَّمَ مَسُودًا﴾^(٥).

= المرزباني ٢٤٩ - ٢٥٠، الأغاني ٢: ١٣٨ - ١٣٩، الشجري ١: ٨٩ - ٩٨، ابن يعيش ٧:
 ١٠٤، ١٠٥، شرح التسهيل ٥٦: ب، الأشموني ١: ٢٣٠، السيوطي ١: ٤٦٩ - ٤٧١،
 الهمع ١: ١١٤، الدرر ١: ٨٤.

(١) ﴿... وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ... وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا
 حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا...﴾ ١٠٣ آل عمران (٣).

(٢) الشاعر النابغة، د، والمراد النابغة الذبياني.

(٣) أحنى، د، أغني، ز.

(٤) من قصيدة يعتذر فيها للنعمان بن المنذر. ومطلعها:

يادارمية بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأبد
 وقبل الشاهد:

خلت سبيل أتى كان يجسه ورفعته إلى السجفين فالنضد
 وبعده:

فعد عما ترى إذ لا ارتجاع له وانم القتود على عيرانة أجد
 رواية الديوان: (أمست فقاراً...)، وفي الصحاح: (أضحت خلاء وأضحى...).

خلت: تركت، والضمير عائد على (الوليدة)، وقد مر ذكرها في القصيدة. أتى: نهر محفور.

رفعته: قدمته. السجفان: ستران يكونان في مقدم البيت، ولا يقال لهما ذلك إلا إذا شق

وسطهما. النضد: ما نضد من المتاع. أحنى: أتى عليها وأهلكها. لبد: نسر لـ(لقمان) طال

عمره. انم: ارفع. قتود: عيدان الرحل. عيرانة: ناقة تشبه العير في نشاطها وسرعتها. أجد:

شديدة الخلق. النابغة ١ - ٢٦، الصحاح ٦: ٢٣٣٢ (خنا)، شرح التسهيل ٥٦: ب، ابن

مالك ١: ١٢٩، الرضي ١: ٢٥١، الأشموني ١: ٢٣٠، الهمع ١: ١١٤، الخزانة ٢:

٧٦ - ٧٨، الدرر ١: ٨٤.

(٥) ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَى... وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ ٥٨ النحل (١٦). ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِمَضْرَبٍ

لِلرَّحْمَنِ مَثَلًا... وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ ١٧ الزخرف (٤٣).

وزعم الزمخشري^(١) : أن (بات) [تأتي^(٢)] بمعنى (صار). وحمل عليه الأبدى^(٣) قوله عليه الصلاة والسلام : (فإن أحدكم لا يدري / أين باتت يده^(٤)).

ورده المصنف^(٥) لاحتمال حمله على معنى (بات) الأصلي، وقد رجع في الشرح^(٥) إلى ترجيح هذا القول.

قال : وأقوى ما يتمسك به لذلك قوله^(٦) :

أجني^(٧) كلما ذكرت كليب أبيت كأني أطوى بحبل^(٨)

(١) راجع الفصل مع ابن يعيش ٧ : ١٠٥.

(٢) سقطت من، ز، ظ.

(٣) أعجمت الدال في، د، وأهملت الباء في، ز.

(٤) بعض من حديث رواه أبو هريرة - رضي الله عنه - وأخرجه البخاري ١ : ٣٧، وقبله : (إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يدخلها في وضوئه فإن . .) وهو في مسلم ١ : ح ٢٧٨ بلفظ مقارب . وأخرجه أبو داود ١ : ح ٩٢ ، ٩٣ ، وفي الثانية : (فإن أحدكم لا يدري أين باتت أو أين كانت تطوف يده). ولا شاهد في هذه الرواية.

(٥) كلام الشارح يوهم أن ما نقله عن المصنف من كتابين مختلفين، والواقع أنه عن شرح التسهيل ٥٦ : ب، فقد قال :

(وزعم الزمخشري أن (بات) قد تستعمل بمعنى (صار)، وليس بصحيح؛ لعدم شاهده على ذلك مع التبع والاستقراء، وحمل بعض المتأخرين على ذلك قول النبي - ﷺ - «فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده». ولا حاجة إلى ذلك؛ لإمكان حمل (بات) على المعنى المجمع عليه، وهو الدلالة على مضمون الجملة ليلاً، كما أن (ظل) غير المرادفة لـ(صار) لثبوت مضمون الجملة نهاراً كما قال الشاعر:

أظلم أرعى وأبيت أطحن الموت من بعض الحياة أهون
ومن أصلح ما يتمسك به جاعل (بات). بمعنى (صار) قول الشاعر:

أجني كلما ذكرت كلياً أبيت كأني أطوى بجمر
لأن (كلما) تدل على عموم الأوقات، و(أبيت) إذا كانت على أصلها مختصة بالليل.

(٦) عمرو بن قيس المخزومي.

(٧) أحدني، د، أحبي، ، ظ، والتصحيح عن مراجع الشاهد.

(٨) كذا في نسخ التحقيق، وفي بعض المراجع :

(. . . ذكرت قرين) (. . . أكوى بجم)، وهذا هو البلاغ لما قبل الشاهد ولما جاء في سبب

لأن (كلما) لعموم الأوقات و(بات) إذا كانت على بابها مختصة بالليل .

«ويلحق بها» أي بـ(صار)، فالضمير ليس راجعاً إلى الخمسة الأوائل لفساده، وإنما [هو^(١)] راجع^(٢) إلى (صار)، أي يلحق بها «ما رادفها» في رفع الاسم ونصب الخبر. «من أض» كقوله^(٣) :

رييته حتى إذا تعددا^(٤) وأض نهداً كالحصان^(٥) أجردا^(٦)
«وعاد» كقوله^(٧) :

= الأبيات، وهي ثلاثة قالها الشاعر في ناقة له رماها ساعدة بن عمرو من بني قريم خطأ، وكان قوم الشاعر حلفاء لبني قريم . وشاهدنا آخرها، وقبله :

أصابك ليلة العوصاء عمداً بسهم الليل ساعدة بن عمرو
فلم تقتل بها ثأراً ولكن لمولاكم أخي ثقة ونصر
أجني: جدي، أو: من أجل أبي. كذا في اللسان.

السكري ٢ : ٨٠٠ - ٨٠١ ، ٣ : ١٤٦٥ ، شرح التسهيل ٥٦ : ب ، اللسان (جنن) ، الهمع ١ : ١١٤ ، الدرر ١ : ٨٤ .

(١) سقطت من، د، ز، وعليها شطب في، ظ .

(٢) يرجع، د، رجع، ز، وشطب الألف في، ظ، وإنما فصلت اسم الفاعل؛ ليتفق مع (ليس راجعاً).

(٣) العجاج في ما زعموا، وليس في ديوانه (رواية الأصمعي).

(٤) تعددا، ظ .

(٥) كالحصاد، ز .

(٦) أجردا، د، وبعدهما: (كان جزائي بالعصا أن أجلدا)

التهد: العالي المرتفع، أجرد: قصر الشعر، تمدح الخيل بذلك .

العجاج ٧٦ ملحقاته (ليبسك ١٩٠٣م)، المحتسب ٢ : ٣١٠ ، المنصف ١ : ١٢٩ ، ١٣٠ ،

٤١٤ ، ٢٠ : ٣ ، الصحاح ١ : ٥٠٣ (عدد)، ابن يعيش ٩ : ١٥١ ، الرضي ٢ : ٢٣٥ ،

شرح الشافية ٢ : ٣٣٦ ، المقاصد ٤٤ - ٤١٠ - ٤١١ ، الأشموني ٣ : ٢٨٤ ، الهمع ١ : ٨٨ ،

١١٢ ، ٢ : ٣ ، الخزانة ٣ : ٥٦٢ - ٥٦٣ . شواهد الشافية ٢٨٥ ، الدرر ١ : ٦٦ ، ٨٢ ، ٢ : ٢ - ٣ .

(٧) سواد بن قارب الأزدي، السدوسي أو الدوسي (. . . حوالي ١٥هـ / . . . حوالي ٦٣٦م).

شاعر كاهن عاش في الجاهلية وأسلم ومات بالبصرة. الإصابة ٢ : ٩٦ - ٩٧ ، المقاصد ٢ :

١١٤ - ١١٥ .

وكان مضلي من هديت برشده فله مغو عاد بالرشد^(١) أمرا^(٢) وقوله^(٣) :

تعد فيكم جزر الجزور رماحنا^(٤)

ومن النحويين من منع ذلك فيها محتجاً بأنها فعلان تامان يتعديان بإلى [قال^(٥) : وإنما المنصوب بعدهما حال . واحتج ابن عصفور بالبيت الثاني^(٦)] على أن المنصوب خبر لا حال ؛ لكونه معرفة . ثم^(٧) قال : ولا يمتنع^(٨) أن يكون حالاً ؛ لأنه التقدير : مثل جزر الجزور [رماحنا^(٩)] ، وما كان من المعرفة على معنى (مثل) فقد تجعله العرب حالاً في الشعر . «وآل»^(١٠) كقوله^(١١) :

(١) بالمرشد، ظ .

(٢) من أبيات ذكر فيها قصته مع رثيه من الجن، فقد أتاه ثلاث ليال ينشده رجزاً يبشره فيه برسول الله - ﷺ - ولكنه لم يفصح إلا في الثالثة، فهداه الله بسببه وأسلم . ابن مالك : ١ : ١٢٨ ، المهم : ١ : ١١٢ ، ١١٩ ، الأشموني : ١ : ٢٢٩ ، الدرر : ١ : ٨٢ ، ٨٧ - ٨٨ .

(٣) امرأة من بني قشير بن عامر : بن صعصعة ، ولم يسموها .

(٤) ويرجعن بالأكباد منكسرات وقبله :

فإن يك ظني صادقاً - وهو صادق - بكم وبأحلام لكم صفرات

يروى : (تعد لكم . . .) (ويمسكن بالأكباد . . .) .

وفي الدرر عن أبي حيان : (جزر الجزور خبر تعد ؛ لأنه معرفة) .

التبريزي ٢ : ٢٦٠ ، الهمع ١ : ١١٦ ، الدرر ١ : ٨٣ .

(٥) الظاهر أن الضمير عائد على (بعض النحويين) .

(٦) ما بين المعقوفتين ليس في ، ظ .

(٧) ثمة ، ز ، ظ ، ويبدو لي أنها (تامة) ، أي : معرفة تامة .

(٨) يمنع ، ز ، ظ .

(٩) سقطت من ز ، ظ .

(١٠) ليست واضحة في (ز) ، (ظ) ، وأقرب ما تحمل عليه (وآلي) .

(١١) لم يسموه .

وعروب غير فاحشة ملكتني^(١) ودها^(٢) حقبأ
ثم آلت لا تكلمنا كل حي معقب عقباً^(٣)
أي صارت لا تكلمنا، وهذا ليس بنص في المدعى، ولا ظاهر فيه؛ لاحتفال أن
يكون (آلت) بمعنى (حلفت)، و(لا تكلمنا) جواب القسم. «ورجع» نحو: (لا
ترجعوا بعدي كفاراً)^(٤).
«وحرار»^(٥) كقوله^(٦):

وما المرء إلا كالشهاب وضوءه^(٧) يجور^(٨) رماداً^(٩) بعد إذ هو ساطع^(١٠)

(١) ألحقت خطأ بالصدر في، د.

(٢) ردها، ز، ظ.

(٣) البيتان في الهمع ١: ١١٢، الدرر ١: ٨٢-٨٣.

(٤) جاءت هذه الجملة في خطبة رسول الله - ﷺ - بمنى، وبعدها:

(يضرب بعضكم رقاب بعض). والحديث مروى بألفاظ مختلفة عن جماعة من الصحابة -

رضوان الله عليهم - : ابن عباس، ابن عمر، أبي بكر، حرير. أخرجه البخاري ٢: ١٤٦،

١٤٧، ٩: ٤٢، ٤٣، ومسلم ١: ح ٦٥، ٦٦، ٣: ح ١٦٧٩، والترمذي ٦: ح ٢٢٨٩.

(٥) أوحار، د.

(٦) لبيد بن ربيعة رضي الله عنه.

(٧) وضوئه، د، وضووه، ز، وضوؤه، ظ.

(٨) يجور، ظ.

(٩) مادا، ز.

(١٠) من قصيدة رثى فيها أخاه أريد ومطلعها:

بلينا وما تبلى النجوم الطوالع وتبقى الجبال بعدنا والمصانع
وقبل الشاهد:

وما الناس إلا كالديار وأهلها بها يوم حلوها وغدوا بلاع
وبعده:

وما البر إلا مضمرات من التقى وما المال إلا معمرات ودائع
المصانع: القصور. غدوا: غدا. بلاع: قفار. مضمرات: أكنهن الضمير. معمرات:

موضوعات ودائع، ويروى: عاريات. لبيد ٨٨-٩٠، ابن مالك ١: ١٢٨، الأشموني ١:

٢٢٩، الهمع ١: ١١٢، الدرر ١: ٨٣.

«واستحال» كما في الحديث: (فاستحالت غرباً^(١)). «وتحول» كقول امرئ

القيس:

وبدلت قرحاً دامياً بعد صحة لعل منايانا^(٢) تحولن^(٣) أبؤسا^(٤)
«وارتد» لأنه مطاوع (رد) و(رد) بمعنى (صير) كقوله^(٥):

(١) أهملت الغين في، د، وهو بعض من حديث يروى عن ابن عمر وأبي هريرة بروايات مختلفة في ألفاظها، وبينها تشابه، وموضوع الحديث رؤياً رآها رسول الله ﷺ تقتصر منها على ما أخرجه البخاري عن ابن عمر ٥ : ١٠ «أريت في المنام أني أنزع بدلو بكرة على قلب، فجاء أبو بكر فنزع ذنوباً أو ذنوبين نزعاً ضعيفاً، والله يغفر له، ثم جاء عمر بن الخطاب فاستحالت غرباً، فلم أر عبقرياً يفري فريه حتى روى الناس وضربوا بعطن».

البخاري ٥ : ٦ ، ١٠ ، ٩ ، ٣٣ .

ومسلم ٤ : ح ٢٣٩٢ (عام) ١٧ (خاص) والترمذي ٦ : ح ٢٣٩١ .

(٢) تسايانا، ز، مسايانا، ظ .

(٣) يحولن، ظ .

(٤) من قصيدة قالها في مرضه الذي أصابه من الحلة التي ألبسه إياها قيصر، وكانت مسمومة. مطلعها:

أما على الربيع القديم بعسعسا كأي أنادي أو أكلم أخرسا
وقبل الشاهد:

فلو أنها نفس تموت جميعة ولكنها نفس تساقط أنفسا
وبعده:

لقد طمع الطماح من بعد أرضه ليلبسني من دائه ما تلبسا
عسعس : موضع . لو : ليس لها في البيت جواب، فتحتمل وجهين:

(أ) أن تكون على أصلها، أي شرطية، فالجواب محذوف، والتقدير: هان علي الأمر.

(ب) أن تكون للتمني فلا تحتاج إلى جواب . تساقط : يروى بفتح التاء وضمها، فعلى الأولى (أنفساً) تمييز، وعلى الثانية مفعول به .

لعل منايانا : لعل ما بي من الموت تحول إلى بؤس وشدة فلا أموت . الطماح : حبيب أو منقذ الأسدي، وشي بالشاعر لدى قيصر أو حمل إليه الحلة . امرؤ القيس ١٠٥ - ١٠٨ ، شرح التسهيل ٥٦ : ب ، ابن مالك ١ : ١٢٨ ، المعنى ١ : ٣١٩ - ٣٢٠ ، الأشموني ١ : ٢٢٩ ، السيوطي ٢ : ٦٩٥ - ٦٩٦ ، الهمع ١ : ١١٢ ، الدرر ١ : ٨٣ .

(٥) عبدالله بن الزبير - بفتح الزاي - بن الأشيم الأسدي (. . - حوالي ٧٥ هـ / . . - حوالي ٦٩٥ م) .

فرد شعورهن السود بيضاً ورد وجوههن^(١) البيض سوداً^(٢)
فكان هو - أعني (ارتد) - بمعنى (صار) كقوله تعالى: ﴿فَأَزْتَدَّ بَصِيرًا﴾^(٣)، كذا قال
المصنف^(٤). «وندر الإلحاق بـ(صار) في^(٥)» قولهم: «ما

= شاعر هجاء يتعصب لبني أمية. منشؤه ومنزله بالكوفة. أسر لما غلب مصعب بن الزبير على الكوفة فأطلق أسره فمدحه عبدالله وانقطع إليه وكف بصره بعد ذلك. الخزانة ١: ٣٤٥.

(ب) الكميت بن معروف بن الكميت بن ثعلبة الأسدي (. . . حوالي ٦٠هـ / . . . حوالي ٦٨٠ م). من بني جحوان بن فقحس يميز بـ: الكميت الأوسط، والأكبر جده، والأصغر الكميت بن زيد، كانت وفاته وسطاً بينهما. مولده في الجاهلية.

الجمحي ١: ١٨٩ - ١٩٠، ١٩٥ - ١٩٦، المرزباني ٣٤٧، الأمدى ١٧٠.

(ج) فضالة بن شريك بن سلمان الأسدي. مولده في الجاهلية، ويقال: إنه رثى يزيد بن معاوية المتوفى سنة (٦٤هـ / ٦٨٣م). لشعره مكانة عند اللغويين. المرزباني ٣٠٨، الإصابة ٣: ٢١٤.

(١) شعورهن، ظ.

(٢) الثاني في أبيات أربعة أولها:

رمى الحدثان نسوة آل حرب بمقدار سمدن له سمودا
وبعد الشاهد:

وإنك لو رأيت بكاء هند ورملة إذ تصكان الخدودا
سمعت بكاء باكية وبك أبان الدهر واحدها الفقيدا
يروى: (رمى المقدار. . .) (بكي بكاء معولة حزين).

سمدن: أسكتن من شدة الحزن. تصكان: تلطمان. معولة: صائحة، من العويل.

ابن الزبير ١٤٣ - ١٤٤ (الملحقات)، الحراسة ٢: ٣٩٤ - ٣٩٥، عيون الأخبار ٣: ٦٧، ابن

مالك ١: ١٧٢، القالي ٣: ١١٥، الحصري ١: ٤٠٥، شرح التسهيل ٥٦: ب، ابن عقيل

١: ٣٦٦، المقاصد ٢: ٤١٧ - ٤١٨، الأشموني ٢: ٢٦، الخزانة ١: ٣٤٤ - ٣٤٥، شواهد

ابن عقيل ٩٣ - ٩٤.

(٣) ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَىٰ وَجْهِهِ . . . أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾

٩٦ يوسف (١٢).

(٤) في شرح التسهيل ٥٦: ب.

(٥) في في، د.

جاءت ^(١) حاجتك ^(٢)؟» وأول من قال ذلك الخوارج، قالوه لابن عباس ^(٣) رضي الله عنها حين جاء إليهم رسولاً من علي ^(٤) رضي الله عنه، ف(جاء) في هذا التركيب بمعنى (صار)، و(حاجتك) يروى بالرفع، ف(ما) استفهامية في محل نصب على أنها خبر قدم ^(٥) لأجل الاستفهام، والتقدير: أية حاجة صارت حاجتك. ويروى بالنصب، على أنها خبر (جاءت)، واسمها ضمير (ما) ^(٤)، وضح تأنيثه؛ للإخبار عنه بالحاجة، مثل: من كانت أمك؟.

ومقتضى هذا الكلام أنه يقتصر باستعمال (جاء) بمعنى (صار) على هذا التركيب الخاص ^(٧)، ولا يعدى إلى غيره.

قال ^(٨) ابن الحاجب في شرح المفصل ^(٩):- في (جاء البرقفيزين) - اختلف في (قفيزين) أخبر هو أم حال؟، والأولى أن يكون من قبيل الأخبار؛ لأن الحال فضلة، وأن المعنى على الصيرورة، وعلى أن (القفيزين) محط الفائدة، تقول ^(١٠): كلت ^(١١) البر فجاء قفيزين.

(١) جاتك، ز.

(٢) تكلم على هذا المثل ابن يعيش ٧: ٩٠ - ٩١ والرضي ٢: ٩٢.

(٣) أبي العباس عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب القرشي الهاشمي (٣ق هـ - ٦٨ هـ / ٦١٩ -

٦٨٧م). حبر الأمة وترجمان القرآن. صحب رسول الله - ﷺ - وأخذ عنه الكثير. آية في الفقه

والسير والأمثال والشعر، ذو حافظة نادرة. شهد يومي الجمل وصفين مع علي - رضي الله عنه

- كف بصره في آخر أيامه. مولده بمكة ومتوفاه بالطائف - رضي الله عنه - الاستيعاب ٢:

٣٥٠ - ٣٥٧، الإصابة ٢: ٣٣٠ - ٣٣٤، الحلية ١: ٣١٤ - ٣٢٩، الهميان ١٨٠.

(٤) ابن أبي طالب.

(٥) مقدم، د.

(٦) مما، د.

(٧) الخاس، ظ.

(٨) وقال، د.

(٩) للزمخشري.

(١٠) أهملت التاء في، د.

(١١) أكلت، ظ.

قال تلميذه^(١) : وفيه نظر؛ إذ لم يقصدوا صيرورته على ذلك بعد أن لم يكن عليها، بل قصدهم أنه جاء مفصلاً، وجعل انتقاله من الجهل به إلى العلم مجيئاً^(٢) إلى العالم. «وقعدت كأنها حرب» يعني أنه ندر إلحاق (قعد) بـ(صار) في قولهم: شخذ^(٣) شفرته، ويروى: أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حرب، أي صارت.

قال الأندلسي^(٤) : لا يتجاوز بهذين - أعني (جاء) و(قعد) - الموضوع الذي استعملتها^(٥) فيه العرب.

قال^(٦) ابن الحاجب: الأولى طرد (جاء) كما أسلفته^(٧).

قال: وأما (قعد) فلا يطرد، وإن اطرد فإنها يطرد في / مثل الموضع الذي استعمل فيه، فلا يقال: قعد كاتباً^(٨) بمعنى (صار)، بل يقال: قعد كأنه سلطان؛ لكونه مثل: قعدت كأنها حرب. واستحسنه الرضي^(٩). «والأصح ألا^(١٠) يلحق بها (آل)» لأن ما تمسك به مثبتوها من قوله^(١١):

ثم آلت لا تكلمنا^(١٢)

لا دليل فيه؛ لاحتمال أن يكون [آلت^(١٣)] بمعنى حلفت كما مر «ولا (قعد) مطلقاً» أي سواء كان الخبر مصدراً بـ(كان) مثل: قعدت كأنها حرب أولم يكن كما

(١) تلميذ، ظ.

(٢) مجبا، د.

(٣) شخذ، ز.

(٤) أبو محمد القاسم بن أحمد.

(٥) استعملتها، ز.

(٦) وقال، ز، ظ.

(٧) أسلفه، د.

(٨) كائنا، ظ.

(٩) في شرح الكافية ٢: ٢٩٢.

(١٠) ان لا، د، ز، ظ.

(١١) لم يسموه.

(١٢) عجزه: (كل حي معقب عقبا). وقد مر الكلام عليه في ص ١٩٥.

(١٣) سقطت من، ز، ظ.

ذهب إليه الفراء، وجعل منه قوله^(١) :

لا ينفع الجارية الخضاب ولا الوشاحان ولا الجلباب^(٢)
من دون أن تلتقي الأركاب^(٣) ويقعد الأير له لعاب^(٤)

وجعل منه الزمخشري^(٥) [قوله تعالى^(٦) : ﴿ فَتَقَعْدَ مَذْمُومًا مَّحْذُولًا ﴾^(٧)، وقد علمت
كلام ابن الحاجب فيه. «وألا^(٨) يجعل من هذا الباب (غدا) و(راح)» كما ذهب
إليه قوم منهم الزمخشري^(٩) وأبو البقاء، واستشهد على ذلك بقوله عليه الصلاة
والسلام :

(لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير، تغدو^(١٠) خصاصاً وتروح^(١١)
بطاناً^(١٢)) ويقول^(١٣) ابن مسعود رضي الله عنه : (اغد عالماً أو متعلماً، ولا تكن

(١) لم يسموه.

(٢) الجلباب، د.

(٣) يلتقي الركاب، ز، ظ.

(٤) يروى : (لا يقنع الجارية...) (ويقعد المهن...) الأركاب، جمع ركب :- بفتح الراء

والكاف - منبت العانة، يخصه بعضهم بالمرأة، وبعضهم يطلق فيجعله للجنسين - الفراء
٢ : ٢٧٤، الصحاح ١ : ١٣٩، شرح التسهيل ٥٦ : ب.

(٥) في الكشف ٢ : ٦٥٧.

(٦) سقطت من، ز، ظ.

(٧) ﴿لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ...﴾ ٢٢ الإسراء (١٧)، وجاء في (د) : ملوماً محسوراً. وهي من

الآية ٢٩ الإسراء ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ...﴾

(٨) ان لا، د، ز، ظ.

(٩) نقل ذلك عن سيويه. راجع المفصل مع ابن يعيش ٧ : ٩٠.

(١٠) تغدر، ظ.

(١١) وتروح، د.

(١٢) الحديث عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أخرجه أحمد ١ : ٣٠، ٥٢ في روايات ثلاث،

وفي الثلاث (لو أنكم...)، وفي الأولى : (... تتوكلون...)، وفي الثالثة : (... كتتم

توكلون... ألا ترون أنها تغدو...). وأخرجه الترمذي ٧ : ح ٢٤٤٧ وابن ماجه ٢ : ٤١٦٤

والحاكم ٤ : ٣١٨ وابن رجب ٣٧٩ ونسبه إلى الإمام أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن

حبان والحاكم.

(١٣) ولقول، ز، ظ.

إمعة^(١)) ولا حجة في ذلك؛ لاحتفال كون المنصوب بعدهما حالاً، لاسيما ولا يوجد إلا نكرة. «ولا (أسحر) و(أفجر) و(أظهر)» كما ذهب إليه الفراء، ولم يذكر لذلك شاهداً.

«وتوسيط^(٢) أخبارها» أي أخبار الأفعال الناقصة «كلها جائز» والمراد به هنا ضد الواجب، وليس المراد [به^(٣)] السائغ^(٤) الذي هو^(٥) أعم من الواجب وغيره بدليل ما بعده من قوله: «ما لم يمنع مانع» من توسيط الخبر نحو: كان فتاك مولاك؛ إذ لو توسط [هنا^(٦)] حصل الإلباس. «أو موجب» للتوسيط^(٧) نحو: يعجبني أن يكون في الدار صاحبها، فلا يتقدم الخبر هنا على الناسخ لأجل الحرف المصدرى، ولا يتأخر عن الاسم لأجل الضمير، وتمثيلهم - في هذا المقام بنحو: كان في الدار ساكنها - ليس بصحيح؛ إذ ليس ثم ما يوجب التوسيط؛ إذ لو قدم الخبر على الناسخ لم يمتنع. «وكذا تقديم^(٨) خبر (صار) وما قبلها» وهو (كان) و(أضحى) و(أصبح) و(ظل) و(بات). «جوازاً» بالنصب على الحال من الضمير المستكن في الجار والمجرور المتقدم، أي: وتقديم خبر (صار^(٩)) وما قبلها ثبت مثل المتقدم^(١٠) في حال^(١١) الجواز،

(١) يروى هذا الأثر أيضاً لأبي بكرة وأبي الدرداء بألفاظ مختلفة، قال في كشف الخفاء ما ملخصه: (اغد عالماً أو متعلماً أو مستمعاً أو محبباً ولا تكن الخامسة فتهلك. رواه البيهقي وابن عبد البر من حديث عطاء بن مسلم الخفاف عن أبي بكرة مرفوعاً بسند ضعيف، كما قال الحافظ أبو زرعة العراقي، وإن قال الهيثمي: رجاله موثقون. ويروى عن ابن مسعود وأبي الدرداء من قولها... وهو عند أبي نعيم والطبراني وآخرين). العلم ١: ٣٤ - ٣٦، كشف الخفاء ١:

١٤٨ - ١٤٩، ٢: ١٣٢.

(٢) وتوسط، ز.

(٣) سقطت من، ز، ظ.

(٤) الشايغ، ز، ظ.

(٥) هو هو، ز.

(٦) ليست في، ظ.

(٧) التوسيط، ز، ظ.

(٨) يقدم، ظ.

(٩) خبرها، ز، ظ.

(١٠) أهملت التاء في، د.

(١١) حالة، د.

والمصدر إما بمعنى اسم الفاعل، أي: جائزاً، أو على حذف مضاف، أي: ذا جواز^(١)، مثل: قائماً كان زيد. «ومنعاً» أي: ممنوعاً، أو ذا منع، نحو: صار عدوي صديقي، مما^(٢) فيه لبس، وكذا نحو: إنما كان زيد في المسجد، مما^(٢) فيه حصر، ونحو: كان بعل هند حبيبها، مما يلزم فيه عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، فإن الخبر هنا لو وسط أو قدم لزم ذلك، وبعض النحاة يميز تأخير الخبر في مثل هذا؛ لأن المضاف والمضاف إليه كشيء واحد.

«ووجوباً» أي: واجباً، أو ذا وجوب^(٣)، نحو: كم كان مالك؟، وغلام من كان زيد؟، مما لو وسط أو أخر لزم منه إخراج ذي الصدر^(٤) عما يستحقه^(٥) من الصدرية.

«وقد يقدم^(٦) خبر (زال) وما بعدها» وهو (انفك) و(برح) و(فتىء) [وفتأ^(٧)] و(أفتأ) [وونى^(٨)] و(رام) مرادفتها. «منفية بغير (ما)»^(٩) نحو: قائماً لن يزال زيد، وفي طيب العيش لم يبرح عمرو، ويدل عليه قول الشاعر^(١٠):

ورجّ الفتى للخير ما إن رأيتَه على السنّ خيراً لا يزال يزيد^(١١)

(١) جوار، ظ.

(٢) فيها، د.

(٣) واجب، ز، ظ.

(٤) المصدر، د.

(٥) تستحقه، ظ.

(٦) تقدم، ز، ظ.

(٧) ليست في، ز، وفتى، ظ.

(٨) ليست في، ز.

(٩) بغيرها، ظ.

(١٠) المعلوط بن بدل القريني التميمي الخزانة ١: ٥٣٧.

(١١) البيت كثير الدوران في كتب النحو، لكن لم ينشدوا له سابقاً ولا لاحقاً، وله شبه بأبيات المعلوط

التي منها:

إذا المرء أعيته المرؤة ناشئاً فمطلبها كهلاً عليه شديد

خيراً يجوز في إعرابه وجهان: مفعول به العامل فيه (يزيد)، تمييز مقدم على عامله (يزيد)،

والأصل: يزيد خيره، فهو محمول عن الفاعل. سيويه ٢: ٣٠٦.

الخصائص ١: ١١٠، شرح التسهيل ٦٠: ب،

فيقدم معمول الخبر، وإنما يتقدم حيث يجوز تقدم العامل، كذا قيل، ولا يطرد، فإنك تقول: زيداً^(١) لن أضرب، ولم أضرب.

«ولا يطلق المنع» مع كل ناف سواء كان (ما) أو غيرها من أدوات النفي، «خلافاً للقراء» فإنه منع تقديم خبر (زال) وأخواتها مع كل ناف: «ولا» يطلق «الجواز، خلافاً لغيره» أي لغير القراء «من الكوفيين» فيجوز التقديم / مع ١٦٤ كل ناف (ما) وغيرها^(٢)، نحو: قائماً مازال زيد؛ تمسكاً بأن هذه الأفعال موجبة في المعنى، وإن كانت منفية في اللفظ، ورد بأن المرعى^(٣) في التقديم إنما هو اللفظ. وقال المصنف في شرح الكافية^(٤) - بعد أن ذكر أنه يمتنع (فاضلاً ما كان زيد، وجاهلاً مازال عمرو) - ما نصه:

وكلاهما جائز عند الكوفيين؛ لأن (ما) عندهم لا يلزم تصديرها، ووافق ابن كيسان البصريين في (ما كان) ونحوه، وخالفهم في (مازال) وأخواتها؛ لأن نفيها إيجاب، والخبر بعدها كخبر (كان) المثبتة، فلم يمتنع عنده: جاهلاً مازال عمرو، كما لا يمتنع: جاهلاً كان عمرو، فلو كان النفي بـ(لا) [أو (إن)^(٥)] أو (لن) أو (لم) جاز التقديم عند الجميع.

فحكى الخلاف في (ما كان)، وحكى الإجماع في النفي بـ(لا) و(لن) و(لم) [وإن^(٦)] وقد حكى الخلاف فيها هنا.

= ابن يعيش ٨: ١٣٠، المقرب ١: ٩٦-٩٧، ابن مالك ١: ١٣٠، المغني ١: ٢٢، ٣٧، ٣٣٧، ٢: ٧٥٦، المقاصد ٢: ٢٢-٢٣، التصريح ١: ١٨٩، الأشموني ١: ٢٣٣ - ٢٣٤، السيوطي ١: ٨٥-٨٦، ٢: ٧١٦، الهمع ١: ١٢٥، الدرر ١: ٩٧.

(١) زيد، ز، ظ.

(٢) وغير ما، ز.

(٣) المرعى، ظ.

(٤) ١: ١٣٠.

(٥) سقطت من، ز، ظ، وشرح الكافية.

(٦) سقطت من، ز، ظ.

«ولا يتقدم»^(١) (خبر) «دام» اتفاقاً فيمتنع: أكرمك أميراً مادام زيد؛ لما تقرر من أن الحرف المصدرى لا يعمل ما بعده فيما قبله، وحكاية الاتفاق في هذه الصورة صحيحة، ويمتنع أيضاً نحو: أكرمك ما أميراً دام زيد، وقد نص صاحب الإيضاح وابن المصنف^(٢) على امتناعه، وهو ظاهر كلام المصنف، قيل^(٣): والقياس الجواز؛ لأن (ما) حرف مصدرى غير عامل، فلا يمتنع فيه ذلك، إلا إن ثبت^(٤) أن (دام) لا تتصرف^(٥)، فيتجه المنع. كذا في شرح ابن قاسم.

«ولا» يتقدم «خبر ليس» عليها «على الأصح» من القولين، وهذا [هو]^(٦) مذهب الكوفية، وهو مبني على قولهم إنها حرف كـ(ما)، فألحقوها بـ(ما كان)، ووافقهم^(٧) المبرد وإن كان مذهبه أنها فعل؛ نظر إلى عدم تصرفها ومشابتها لـ(ما).

والقول الآخر - وهو جواز التقديم - مذهب الأكثرين استدلالاً بقوله تعالى: ﴿وَأَلَّا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾^(٨)، ووجهه أن المعمول لا يجوز وقوعه إلا حيث يقع^(٩) العامل. وقد عرفت أنه لا يطرد لهم ذلك.

قال الرضي^(١٠): ولا منع أن يقال: (يوم يأتيهم) ظرف لـ(ليس)، فإن الأفعال الناقصة تنصب الظروف^(١١)؛ لدالاتها على مطلق الحدث.

(١) يقدم، ظ.

(٢) في شرح الألفية ص ٥٣.

(٣) أهملت الياء في، د.

(٤) يثبت، د.

(٥) يتصرف، ز.

(٦) سقطت من، ز، ظ.

(٧) فوافقهم، ز، ظ.

(٨) ﴿وَلَيْنَ آخَرِنَا عَنْهُمْ الْعَذَابَ إِنَّ أُمَّةً مَعْدُودَةً لَيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ... وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ ٨ هود (١١).

(٩) أهملت الياء في، د.

(١٠) في شرح الكافية ٢: ٢٩٧.

(١١) الظرف، د.

قلت: وقد سبق^(١) الخلاف فيه، والاستدلال بالآية مقدوح فيه بأن الظروف يتسع فيها، فلا يلزم من جواز تقديمها تقديم ما لم يثبت فيه الاتساع.

«ولا يلزم تأخير الخبر إن كان جملة» سواء كانت اسمية أو فعلية، وسواء كان فعل الفعلية رافعاً لضمير الاسم أو لا. «خلافاً لقوم» فلا يجيزون: أبوه قائم كان زيد: ولا كان أبوه قائم زيد، ولا: يقوم كان زيد، ولا: كان يقوم زيد، على أن يكون (زيد) اسم (كان)، و(يقوم) خبرها. قال ابن السراج: والقياس جوازه وإن لم يسمع.

قال المصنف: وهو الصحيح؛ لثبوت ذلك في المبتدأ كقول الفرزدق:

إلى ملك ما أمه من محارب أبوه ولا كانت كليب تصاهره^(٢)

(١) في ص ١٧١.

(٢) من قصيدة مدح فيها الوليد بن عبد الملك، مطلعها:

كم من منادٍ والشريفان دونه إلى الله تُشكى والوليد مفاقره
وقبل الشاهد:

فلم يبق إلا من ذوات قتالها من المخ إلا في السلامي مصائره
وبعده:

ولكن أبوها من راحة ترتقي بأيامه قيس على من تفاخره
زهير ومروان الحجاز كلاهما أبوها لها أيامه ومآثره
وفي هذا البيت ما يسميه علماء البلاغة بالتعقيد اللفظي، وينشدون عليه قول الفرزدق أيضاً
من قصيدة مدح فيها إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي خال هشام بن عبد الملك بن مروان، ولكنها ليست في ديوانه:

وما مثله في الناس إلا مملكاً أبو أمه حي أبوه يقاربه
أبوه: كذا في أصول التحقيق، والذي في الديوان: أبوها، وهو المناسب.

قتالها: لحمها وقوتها. راحة: ابن ربيعة بن مازن العبسي الغطفاني. زهير: ابن خزيمة.
مروان الحجاز: مروان القرظ بن زنباع بن جذيمة بن راحة. إلى ملك: لم أجد قبله في القصيدة ما يصلح لأن يعلق به، ويمكن أن يقدر له متعلق محذوف: نسير، أو ما في معناه.
حل البيت: إلى ملك أبوه ما أمه من محارب (أبوه) مبتدأ، (ما أمه من محارب) جملة من مبتدأ وخبر، وهي خبر المبتدأ المذكور، فقدم الخبر عليه، والجملة صفة لـ(ملك)، أي: ملك ما أم أبيه من محارب. وعلى رواية الديوان: إلى ملك ما أبو أمه من محارب. فـ(أمه) مبتدأ، و(أبوها) فاعل للجار والمجرور (من محارب)، والفاعل وعامله جملة في محل رفع خبر المبتدأ. والجملة الاسمى صفة لـ(ملك)، ولا تعقيد على هذه الرواية.

ومما يدل على جواز^(١) تقديم الخبر وهو جملة قوله تعالى: ﴿أَهْتُولَاءَ إِتَاكُمُ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾^(٢)، ﴿وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾^(٣)، فإن تقديم المعمول يؤذن^(٤) بتقديم العامل.

قلت: وقد سبق ما عليه.

ومنهم من منع إذا كان الفعل رافعاً ضمير الاسم نحو: كان زيد يقوم، وأجاز في غيره نحو: كان زيد أبوه قائم، وكان زيد يقوم أبوه. وصححه ابن عصفور.

قال: لأن الذي استقر في باب (كان) أنك إذا حذفها^(٥) عاد اسمها وخبرها إلى المبتدأ [والخبر^(٦)]، ولو أسقطتها^(٧) في (كان يقوم زيد) لم يرجع إلى ذلك.

«ويمنع تقديم الخبر الجائز التقدم^(٨) تأخير^(٩) مرفوعه» فلا يقال: قائماً كان^(١٠) زيد أبوه؛ لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله الذي هو / كالجزء^(١١).

١٦٥

= وحل البيت الثاني: وما مثل المدوح في الناس حي يقاربه إلا مملك -- وهو - أبو أم هذا المملك أبو المدوح. فالضمير في (أمه) للملك، وفي (أبوه) للممدوح. فوقع في محذورات ثلاثة:

أ - فصل بين المبتدأ (أبو أمه) والخبر (أبوه) بأجنبي منها، وهو حي.

ب - فصل المنعوت والنعته (حي يقاربه) بأجنبي، وهو (أبوه).

ج - قدم المستثنى (إلا مملك) على المستثنى منه (حي) وهذا جائز لكن انضمامه إلى المحذورين السابقين زاد في التعقيد. والصياغة السليمة: وما مثله في الناس حي يقاربه إلا مملك أبو أمه أبوه. الفرزدق ١: ١٠٨ - ١٠٩، ٣٠٩ - ٣١٤، سيويه ١: ١٤ (من زيادات الأخفش) الخصائص ١: ٣٢٩، ٢: ٣٩٤، شرح التسهيل ٥٨: أ، المغني ١: ١٢٤، السيوطي ١: ٣٥٧، الهمع ١: ١١٨، العباسي ١: ١٦ - ١٧، الدرر ١: ٨٧.

(١) جواز ذلك، د. ولا حاجة لهذه الزيادة.

(٢) ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَكَةِ...﴾ ٤٠ سبأ (٣٤).

(٣) ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَذَبُوا بَيِّنَاتِنَا...﴾ ١٧٧ الأعراف (٧).

(٤) مؤذن، د.

(٥) حرفتها، د.

(٦) ليست في، ز.

(٧) أسقطها، د.

(٨) التقديم، ظ.

(٩) تأخر، ز، م.

(١٠) كان كان، ز.

(١١) كالخبر، د.

«ويقبحه»^(١) أي يقبح تقديم الخبر الجائز [التقدم]^(٢) [تأخير]^(٣) منصوبه»
 فيقال: آكلًا كان زيد طعامك، على قبح، ولم يمنع^(٤)؛ لأن المنصوب ليس كالجاء
 من عامله؛ لكونه فضلة. «ما لم يكن» ذلك المنصوب «ظرفاً»^(٥) أو شبهه» فيجوز
 بلا قبح نحو: مسافراً كان زيد اليوم، وراغباً كان زيد فيك؛ لا تساعهم في الظرف
 وما يشبهه. «ولا يمتنع هنا» [أي]^(٦) في هذا الباب. «تقديم خبر مشارك في
 التعريف وعدمه إن ظهر الإعراب» نحو: كان أخاك زيد، ولم يكن خيراً منك
 أحد، فإن خفي الإعراب - نحو: كان أخي صديقي - وجب كون المقدم الاسم
 والمؤخر الخبر، هذا هو المعروف، وقد أجاز الزجاج^(٧) - في قوله تعالى: ﴿فَمَا زَالَتْ
 تِلْكَ دَعْوَتُهُمْ﴾^(٨) - أن تكون^(٩) (تلك) خبراً، و(دعواهم)^(١٠) اسماً والعكس^(١١).

«وقد يخبر هنا» أي في باب (كان) «وفي باب (إن) بمعرفة عن نكرة
 اختياراً» لا ضرورة كقول حسان^(١٢) رضي الله عنه:

كأن سيئة من بيت رأس يكون مزاجها غسل وماء^(١٣)

(١) ويقبح، ز.

(٢) سقطت من، د، التقديم، ظ.

(٣) تأخر، ز، م.

(٤) يمتنع، د.

(٥) ظرف، ز، ظ.

(٦) ليست في، د.

(٧) أبو إسحاق إبراهيم بن السري.

(٨) ما، ز، ظ.

(٩) ﴿... حَتَّى جَعَلْنَاهُمْ حَصِيدًا خَمِيدِينَ﴾ ٥١ الأنبياء (٢١).

(١٠) يكون، ظ.

(١١) ودعواهم، ظ.

(١٢) وبالعكس، ز، والعكس، ظ، بإهمال الباء.

(١٣) ابن ثابت.

(١٤) من قصيدة مطلعها:

عفت ذات الأصابع فالجواء إلى عذاره منزلها خلاء
 وقبل الشاهد:

فدع هذا ولكن من لطيف يؤرقني إذا ذهب العشاء

وكقول القطامي^(١) :

قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا^(٢) يك موقف منك الوداعا^(٣)

= لشعشاء التي قد تيمته فليس لقلبه منها شفاء
وبعده :

على أنيابها أو طعم غرض من التفاح هصره الجناء
يروى : (كأن سلافة . . .) (كأن خبيثة . . .).

الشاهد : يروى البيت بنصب (مزاج)، ورفع (عسل وماء)، فالأول خبر مقدم، مع أنه معرفة بإضافته إلى الضمير، والثاني اسم (يكون)، وهو نكرة. ويروى البيت برفع (مزاج) فهو اسمها، ونصب (عسل)، فهو الخبر، و(ماء) مرفوع حينئذ بفعل محذوف، أي : وخالطها ماء، أو يجعل مبتدأ محذوف الخبر، أي : وفيه ماء.

وقد أكثر النحويون في تخريج الرواية الأولى، وملخص ما قالوا :

أ - حمله سيبويه على الضرورة.

ب - وحمله الزمخشري في المفصل، وابن هشام في المغني على القلب لأمن اللبس.

ج - وقال الفارسي : (مزاجها) منصوب على الظرفية المجازية، والخبر متعلقه.

د - روي البيت برفع (مزاج) مع رفع (عسل)، فالجملة منها خبر (يكون)، واسمه ضمير

الشأن.

ه - جوزوا على هذه الرواية أن (يكون) زائد، وزيادة المضارع قليلة.

و - وروي : (تكون . . .) مع رفع (مزاجها عسل)، فاسمها ضمير عائد على (سبيئة)،

والجملة الاسمية خبرها، أو خبرها (من بيت رأس).

(كأن سبيئة) خبر (كأن) في البيت التالي، وهو (على أنيابها)، وأنكر السهيلي هذا، لأن البيت

الثاني لم يثبت عنده، وقد ر الخبر: كأن فيها خبيثة. والقول الراجح خلافه.

حسان ١ - ١٠، سيويه ١ : ٢٣، المقتضب ٤ : ٩٢، السيرة ٤ : ٦٦، الكامل ١ : ١١١،

الفراء ٣ : ٢١٥، المحتسب ١ : ٢٧٩، الروض الأنف ٢ : ٢٨٠، ابن يعيش ٧ : ٩١، ٩٣

- ٩٤، شرح التسهيل ٥٨ : ب، الرضي ٢ : ٢٩٤، ٢٩٩، المغني ٢ : ٥٠٥، ٧٥٥،

الهاشميات ١٠٠ - ١٠٣، السيوطي ٢ : ٨٤٩ - ٨٥٣، الهمع ١ : ١١٩، الخزانة ٤ : ٤٠ -

٦٣، ٦٣، الدرر ١ : ٨٨.

(١) عمير بن شبيب.

(٢) فلا، ز، ظ.

(٣) الوواعا، ظ، والبيت مطلع قصيدة مدح فيها زفر بن الحرث الكلابي، وكان بنو أسد أسروا

الشاعر يوم الخابور وأزادوا قتله، فحماه زفر منهم وكساه وأعطاه مائة ناقة.

كذا استشهد المصنف^(١)، وليساً بضرورة^(٢) لتمكن الأول من رفع (مزاها) على تقدير [أن^(٣)] (كان) شأنية، وتمكن الثاني من أن يقول: (موقفي) بالياء. وهو جار على طريقته في تفسير الضرورة بما ليس للشاعر عنه مندوحة. وأما باب (إن) فاحتج فيه بحكاية سيويه: إن قريباً منك زيد.

وتعسف أبو حيان، فقال: (قريباً) ظرف، واسم (إن) ضمير شأن^(٤) محذوف، مثل: إن بك زيد مأخوذ. وأنشد المصنف^(٥) للفرزدق:

وإن حراماً أن أسب^(٦) مجاشعاً بآبائي الشم الكرام الخضارم^(٧)

= وبعد الشاهد:

قضي فادي أسيرك إن قومي وقومك لا أرى لهم اجتماعاً
ضباع: مرخم ضباعة، وهي بنت زفر أو أخته. فادي: أمر مصدره المفاداة: فك الأسير بعد أخذ الفدية منه.

القطامي ٣١-٤٢، سيويه ١: ٣٣١، المقتضب ٤: ٩٤، ابن يعيش ٧: ٩١-٩٢،

شرح التسهيل ٥٨: ب، الرضي ١: ١٥١، ٢: ٢٩٩، المغني ٢: ٥٠٥، المقاصد ٤: ٢٩٥

- ٢٩٦، الأشموني ٣: ١٧٣، السيوطي ٢: ٨٨٩، الهمع ١: ١١٩، ١٨٥، الخزانة ١:

٣٩١-٣٩٣، العباسي ١: ٦٤، الدرر ١: ٨٨، ١٦٠.

(١) في شرح التسهيل ٥٨: ب، ٦٧: أ، وقد تصرف الدماميني في كلامه وجمعه، وكان مفرقاً عقب كل بيت.

(٢) بضروره، ز.

(٣) سقطت من، ز، ظ.

(٤) الشأن، ز، وكانت كذا في (ظ)، لكن شطبت (ال).

(٥) في شرح التسهيل ٥٨: ب، ولم ينسبه للفرزدق.

(٦) نيت، ز، ظ، لكن أهملت النون في، ز.

(٧) البيت كثير الدوران بهذا اللفظ، ولكنه ليس في ديوانه، وجاء فيه بيتان بلفظ مغاير لا شاهد فيه، وهما:

وليس يعدل أن سبيت مقاعساً بآبائي الشم الكرام الخضارم
ولكن عدلاً لو سبيت وسبني بنو عبد شمس من مناف وهاشم
ورواية المبرد في المقتضب:

ولا حيلة لأبي حيان في هذا.

وقد يقال: إن أراد المصنف النكرة المحضة، فلم مثل بـ(إن قريباً منك . . .) (.) ولا يك موقف^(١) منك . . .)، لأنها موصوفان، وإن أراد النكرة [غير^(٢)] المحضة فليس ذلك بقليل، ومنه: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ﴾^(٣)، وقد يمنع^(٤) انتفاء القلة عن هذا النوع بالنسبة إلى غيره.

قلت: فينبغي أن يقال: مراده مطلق النكرة، فلا يرد عليه ما ذكره، فتأمله.

«فصل»: يذكر فيه بعض أحكام الخبر في هذا الباب، وأمور يختص^(٥) بها بعض

أفعاله.

«يقترن بإلا» أي الاستثنائية «الخبر المنفي» بحرف نحو: ما كان زيد إلا قائماً، أو بفعل نحو: ليس زيد إلا قائماً، فإن أصلهما^(٦) قبل دخول حرف الإيجاب: ما كان زيد قائماً^(٧)، وليس زيد قائماً، فالخبر في الأول منفي بحرف، وفي الثاني بفعل، فلما قصد إيجابها دخلت عليهما (إلا).

قال ابن قاسم: ودخل في الخبر ثاني مفعولي (ظننت) نحو: ما ظننت زيدا إلا قائماً، وثالث مفاعيل (أعلم) نحو: ما أعلمت زيدا فرسك إلا سابقاً.

وإن حراماً أن أسب مقاعساً بابائي الشم الكرام الخضارم
ولكن نصفاً لو سببت وسبني بنو عبد شمس من مناف وهاشم
الفرزدق ٢ : ٨٤٤ . سيويه ١ : ٣٩ ، المقتضب ٤ : ٧٤ ، الاقتضاب ٣٦٥ ، الانصاف ٦٣ ،
شرح التسهيل ٥٨ : ب ، البحر ٤ : ٤٤٦ ، الخزانة ٤ : ٦٤ ، الهمع ١ : ١١٩ ، الدرر ١ :
٨٨ .

(١) موقفاً، د.

(٢) ليست في، د.

(٣) ﴿ . . . مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ ﴾ ٩٦ آل عمران (٣).

(٤) يمتنع، ز.

(٥) تختص، ز.

(٦) أصلها، ز.

(٧) إلا قائماً، ز، وهو خطأ ظاهر:

قلت: الظاهر أن مراده بالخبر ما يقع خبراً للأفعال الناقصة، لأنها^(١) هي المتحدث^(٢) عنها^(٣) في هذا الباب، فلا^(٤) يدخل ما ذكره.

والمنفي - في قولنا: كان زيد لا يقوم - جزء الخبر، لا [مجموعه؛ إذ^(٥)] مجموع الخبر هو (لا يقوم)، وليس بمنفي، فلا يدخل تحت عبارته. «إن قصد إيجابه» أي: إيجاب الخبر، وهو^(٦) قيد مستغنى عنه، كالقيد في مثل قولك: يدخل حرف الاستفهام [إن قصد الاستفهام^(٥)]. ثم ذلك يغني عن القيد الآتي؛ إذ^(٧) لا يقصد إيجاب غير القابل.

«وكان قابلاً» للإيجاب، احترازاً من نحو: ما كان مثلك أحداً^(٨)، فلو قرنته بـ(إلا) امتنع؛ لأنه لا يقع في الإيجاب.

«ولا يفعل ذلك» أي: الاقتران^(٩) بـ(إلا). «بخبر^(١٠) برح وأخواتها»، وهي (زال) و(انفك) و(فتىء) و(فتأ^(١١)) و(أفتأ) و(ونى)^(١٢) و(رام) مرادفتاهما.

وكان حق المصنف / أن يعطف هذا بالفاء لا بالواو فيقول: فلا يفعل . . . ؛
لأنه حكم مسبب عن الأول. «لأن نفيها إيجاب» من حيث المعنى، والاستثناء المفرغ لا يكون إلا في النفي، وقل مجيئه في الإثبات حيث يصح المعنى، وكلاهما

(١) لانها، د.

(٢) البحوث، ز، المبحوث، ظ.

(٣) فيها، ز، ظ.

(٤) فد، ظ.

(٥) ليس في، ظ.

(٦) هو، د.

(٧) أهملت الذال في، ز.

(٨) أحد، ظ.

(٩) الاميرات، ز.

(١٠) خبر، ز.

(١١) وفتاء، د، وفتى، ز، ظ.

(١٢) وونى، د، ز، وونىء، ظ.

منتفٍ في مثل ذلك، ألا ترى أنك إذا قلت: مازال زيد إلا عالماً، لم يكن ثم نفي من حيث المعنى، ولا وجه لصحة الكلام؛ لاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات إلا العلم. «وما ورد منه بـ(إلا) مؤول»، كقول ذي الرمة^(١):

حراجيج ما تنفك إلا مناخة على الخسف أو ترمي^(٢) بها بلداً قفرا^(٣)

(١) غيلان بن عقبة.

(٢) يرمي، د، ترمي، ز.

(٣) أقفر، ظ، والبيت من قصيدة طويلة يقال لها:

أحجية العرب، ومطلعها:

لقد جشأت نفسي عشية مشرف ويوم لوى حُزوى فقلت لها: صبرا
تحنّ إلى ميّ كما حن نازع دعاه الهوى فارتاد من قيده قصرا
وقبل الشاهد:

فياميّ ما أدراك أين مناخنا معرقة الألحا يمانية سُجرا
قد اكتفلت بالحزن واعوج دونها ضوارب من خفّان مجتابة سُدرا
وبعده:

أنخن لتعريس فمنهن صارف يغنيّ بنابيه مطلحة صُعرا

يروى: (. . . لتعريس قليل فصارف) (قلانص ما تنفك . . .) (. . . أو يرمي . . .)

جشأت: نهضت. مشرف: حُزوى: موضعان. اللوى: منقطع الرمل. نازع: يعير يحن إلى أرضه. فارتاد من قيده قصراً: طلب منه سعة فوجده قصيراً.

معرقة الألحاء: قليلة لحمها، وكثرته عيب. الألحاء، جمع لحيّ: منبت اللحية من الإنسان.

سجرا، جمع سجراء: ناقة لونها يميل إلى الحمرة. اكتفلت بالحزن: تركته خلفها.

الحزن: الغليظ من الأرض، ضوارب، جمع ضارب: ما انخفض من الأرض. مجتابة:

لابسة. سُدرا: موضع. حراجيج، جمع حُرجوج: الناقة الطويلة على وجه الأرض أو

الضامرة. الخسف: الذل، أو مييت الناقة على غير علف. التعريس: النزول آخر الليل.

صارف: يحك ناباً على ناب من الإعياء. مطلحة: متعبة. صعراً، جمع صعراء: بها ميل

وهزال. خفّان: موضع.

الكلام على الشاهد: بسط الشراح الكلام على البيت، ومع ذلك فهو في حاجة إلى الإيضاح

والتلخيص، فلتنهض بذلك مستعينين بالله.

تنفك: إتمامة فلا خبر لها أو ناقصة فخيرها: على الخسف. متاخة: الرواية المشهورة النصب،

فهو حال، وروي بالرفع، فهو خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: إلا هي مناخة، والجملة حال.

وافترق الناس [في الكلام^(١)] على هذا البيت، فمنهم من أدخل إلى العجز عن تأويله، وتعلل بقول الأصمعي: ذو الرمة لا يحتج بشعره. فأقدم على تخطئته غير مبال بذلك، والجمهور على الاحتجاج بكلامه، وعلى هذا فمنهم من خرج البيت على زيادة (إلا)، وهو رأي أبي الفتح بن جني.

قال ابن قاسم: وهو ضعيف، فإن (إلا) لم تثبت^(٢) زيادتها.

قلت: قد، جوزه الواحد في البسيط^(٣) في قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً﴾^(٤)، وأنشد عليه [قول^(٥)] الفرزدق:

= وقد عيب الاستثناء في هذا البيت على ذي الرمة، وبيانه أن (انفك) وأخواتها: زال، برح، فتىء، معناه النفي، فإذا دخلت عليهن (ما) - ودخلوها لازم - صرن إلى الإثبات، فمعنى ما انفك يكتب، هو مستمر في الكتابة، فلا يجوز دخول (إلا) على الخبر لثلا ينتقض المعنى، وخرج على أوجه: أ - أن يكون (مناخة) حالاً، والخبر (على الحسف) فالاستثناء في الحال لا في الخبر. ب - (إلا) زائدة، ولا استثناء في الكلام. ج - (إلا) مقدمة من تأخير، والأصل: ما تنفك مناخة إلا على الحسف، فالاستثناء في متعلق الخبر لا في الخبر الذي هو (مناخة).

د - جوزوا أن يكون الشاعر راعى اللفظ فأدخل الاستثناء على الخبر ولم يلتفت إلى المعنى، وهو أسلوب معهود في العربية.

هـ - أنكروا رواية (إلا)، وقالوا: الرواية (آل) - والآل الشخص - فهو الخبر، وقد حكى أن أبا عمرو بن العلاء أنكر على ذي الرمة رواية (إلا)، فقال: إنما قلت (آل). وعندني في هذه الحكاية شك، ولدي عن هذا التخريج رغبة.

ذو الرمة ١٦٩ - ١٨٣، سيويه ١: ٤٢٨، الفراء ٣: ٢٨١، المحتسب ١: ٣٢٩، الموشح ٢٨٦ - ٢٨٧، ٢٩٠، الشجري ٢: ١٢٤، الإنصاف ١٥٦، ابن يعيش ٧: ١٠٦ - ١٠٨، شرح التسهيل ٥٨: ب، ابن مالك ١: ١٣٦، الرضي ٢: ٢٩٦، المغني ١: ٧٦، الأشموني ١: ٢٤٦، السيوطي ١: ٢١٩، الهمع ١: ١٢٠، الخزانة ٤: ٤٩ - ٥٣، يس ١: ١٨٥، الدرر ١: ٨٨، ١٩٥.

(١) ليس في، د.

(٢) يثبت، د.

(٣) كتاب له في التفسير لم ينشر.

(٤) ﴿وَمَثَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا... صَمٌّ بِكُمْ عَمِيٌّ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ ١٧١ البقرة (٢).

(٥) سقطت من، ز، ظ.

هم القوم إلا حيث سلوا^(١) سيوفهم وضحوا بلحم من محل ومحرم^(٢)
 وخرجه ابنا^(٣) خروف وعصفور^(٤) [والمصنف^(٥)] على أن (تنفك) تامة بمعنى : ما
 تنفصل عن التعب، أو ما تخلص منه . ففيها نفي، و(مناخة) حال، أي^(٦) لا تنفك
 عن التعب إلا في حال إناختها على الخسف، وهو حبسها على غير علف، يريد أنها
 تناخ معدة للسير، فلا ترسل من أجل ذلك إلى المرعى^(٧) .
 قال ابن قاسم : و(أو) بمعنى (إلى أن)، وسكن الياء للضرورة^(٨) .

قلت : أحسن^(٩) [منه^(١٠)] أن تجعل (أو) عاطفة، و(نرمي^(١١)) عطفاً على (مناخة)
 نحو قوله تعالى : ﴿ صَفَقَتِ وَيَقِضْنَ ﴾^(١٢) ، وخرجه آخرون على أن (تنفك^(١٣))
 ناقصة، خبرها (على الخسف)، أي معه، و(مناخة) حال . وفيه ضعف .

(١) كلوا، د، حلوا، ز، ظ، وهو تصحيف، والتصحيح عن الديوان .

(٢) الثالث في مقطوعة قالها حين قتل الرجلان اللذان عدوا على مالك ابن المنتفق الضبي فقتله
 أحدهما، وهو أبو الليل الضبي من بني هلال، وهرب الثاني، قتل الأول وهو محرم، وأولها :
 لا يبعد الله اليمين التي سقت أبا الليل تحت الليل سجلا من الدم
 جلت حمما عنها صباح فأصبحت لها النصف من أهدوثي كل موسم
 وبعد الشاهد :

هم فرقوا قبريها بعد مالك ومن يجتمل داء العشيرة يندم
 الفرزدق ٢ : ٧٦٠ .

(٣) ابن ز، د .

(٤) وابن عصفور، د .

(٥) ليست في، ظ، وانظر شرح التسهيل ٥٨ : ب .

(٦) أو، ظ .

(٧) المرعي، د، ز .

(٨) ضرورة، ز، ظ .

(٩) الأحسن، د .

(١٠) سقطت من، د .

(١١) ويرمي، د، وترمي، ز، ظ .

(١٢) ﴿ أَوْلَمِيرُوا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ . . . مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا الرَّحْمَنُ إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ بَصِيرٌ ﴾ ١٩ الملك
 (٦٧) .

(١٣) نيفك، د .

أما على تقدير أن يكون عامل الحال (تنفك^(١)) فمن وجهين:
أحدهما: أن المفرغ قلما يأتي في المثبت، وإن كان المستثنى فضلة أيضاً كالحال في
مثالنا.

والثاني: أن ما قبل (إلا) لا يعمل - عند البصريين - فيما بعد^(٢) المستثنى إلا في
تابعه، أو في المستثنى منه كما يجيء في بابه.

وأما على تقدير أن يكون عامل الحال (على الخسف) فمن ثلاثة أوجه:
أحدهما: [أن^(٣)] المفرغ في الإثبات قليل كما^(٤) مر.

والثاني: أن عامل الحال يكون الظرف المتأخر عنه، وفيه ضعف [كما يجيء^(٥)].

والثالث: أن المستثنى إذن يكون مقدماً - في الاستثناء المفرغ - على عامله، ولا
يجيزه البصريون، وسيأتي [إن شاء الله تعالى^(٥)].

ويقال: إنه لما عيب على ذي الرمة قال: إنها قلت: (آل^(٦) مناخة)، و(الآل)
الشخص، وإليه ذهب الكسائي. كذا قال نجم الدين سعيد في شرح الحاجبية^(٧).

«وتختص^(٨) (ليس) بكثرة مجيء اسمها نكرة محضة» كقوله^(٩):

كم قد رأيت وليس شيء باقياً من زائر^(١٠) طرق الهوى ومزور^(١١)

(١) لا ينفك، ز، ظ، والمناسب لما في البيت ما أثبت.

(٢) بعدها، ظ.

(٣) سقطت من، ظ.

(٤) لما، د.

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.

(٦) إلا، د، ز، ظ، وهو خطأ؛ لأن هذا هو المعيب.

(٧) كافية ابن الحاجب.

(٨) ويختص، د، ز.

(٩) لم أقف على اسمه.

(١٠) أهملت الزاي في، د.

(١١) من شواهد شرح التسهيل ٥٨: ب - ٥٩: أ، الهمع ١: ١٢٠، الدرر ١: ٨٩.

قال ابن قاسم: وإنما اختصت بذلك، لأنها للنفي؛ وهو من مسوغات الابتداء بالنكرة.

قلت: النكرة في مثله عامة^(١)، ولا يتميز نكرة محضة^(٢).

«و» تختص أيضاً «بجواز الاقتصار عليه» أي على الاسم «دون قرينة» تدل^(٣) على كونه نكرة عامة، حكى سيويه^(٤): ليس أحد^(٥). أي: هنا.

«واقتران خبرها بواو إن كان^(٦) جملة موجبة بـ(إلا)» كقوله^(٧):

ليس شيء إلا وفيه إذا ما قابلته عين البصير اعتبار^(٨)

ومنع بعضهم ذلك^(٩)، وتأول البيت: إما على حذف الخبر والجملة حال، أو على زيادة الواو. «ويشاركها^(١٠) في الأول»، وهو مجيء الاسم نكرة محضة / «(كان) بعد نفي» كقوله^(١١):

إذا لم يكن أحد باقياً فإن التأسى دواء الأسى^(١٢)
«أو شبهه» أي شبه نفي كقوله^(١٣):

(١) عادم، د، عام، ز، ظ، والتصحيح ما صنعت.

(٢) في هذا القول غموض لم أتبين من أجله المراد.

(٣) تريد، د.

(٤) الكتاب ١: ٣٧٦.

(٥) وليس، د، ز، ظ، والتصحيح عن الكتاب.

(٦) كانت، ز، ظ.

(٧) لم أقف على اسمه.

(٨) استشهد به في شرح التسهيل ٥٩: أ، الهمع ١: ١١٦، الدرر ١: ٨٦.

(٩) ذلك بعضهم، د.

(١٠) وتشاركها، م.

(١١) لم أجد من سواه.

(١٢) رواية الهمع: (فإن التناسي...) شرح التسهيل ٥٩: أ، الهمع ١: ١٢٠، الدرر ١: ٨٩.

(١٣) لا يعرف.

ولو كان حي في الحياة مخلداً خلدت ولكن لا سبيل إلى الخلد^(١)
 «و» يشاركها (كان) أيضاً «في الثالث»، وهو اقتران الخبر بالواو، وإن كان جملة
 تامة موجبة بإلا «بعد نفي» كقوله^(٢) :
 ما كان من بشر إلا وميته محتومة لكن الأجال تختلف^(٣)
 وإنما لم يقل هنا: أو شبه نفي؛ لأن (إلا) لا تقع^(٤) بعد (لو) في التفريع.
 وقد يقال: إذا ثبت أن (كان) مشاركة لـ(ليس) فيما ذكر^(٥)، فأين ما ادعاه المصنف
 من الاختصاص لـ(ليس)!! .

وجوابه: أن الاختصاص الثابت [لليس^(٦)] غير مشروط فيه تقدم شيء، وجواز
 ذلك في (كان) مشروط بتقدم نفي أو شبهه في الأول، وتقدم نفي في الثالث، أو
 يقال: انفردت (ليس) باجتماع الأمور الثلاثة، لا بكل واحد منها.

«وربما شبّهت الجملة المخبر بها في هذا^(٧) الباب بالحالية فوليت الواو
 مطلقاً أي سواء كان الفعل (كان) أو غيرها، تقدم نفي أو شبهه [أولا^(٨)]، جاءت
 بـ(إلا) أو^(٩) لم تجيء كقوله^(١٠) :

(١) رواية الهمع: (... ولكن ليس حي بخالد). ويشبهه قول زهير بن أبي سلمى:

ولو كان حمد يخلد الناس لم تمت ولكن حمد الناس ليس بمخلد
 شرح التسهيل ٥٩: أ، المغني ١: ٢٨٤، الهمع ١: ١٢٠، الدرر ١: ٨٩.

(٢) لا يعرف.

(٣) البيت في شرح التسهيل ٥٩: أ، الهمع ١: ١١٦، الدرر ١: ٨٦.

(٤) يقع، ز.

(٥) ذكر ابن قاسم، د، ولم يسبق هنا لابن قاسم ذكر.

(٦) سقطت من، ز، ظ.

(٧) ذا، م.

(٨) ليست في، د.

(٩) ام، ظ.

(١٠) أعشى تغلب: ربيعة بن يحيى، أو ربيعة ابن نجوان أو النعمان بن نجوان بن معاوية التغلبي

(... - ٩٢ هـ / ... - ٧١٠ م) شاعر أموي العصر، مولده بالموصل، اتصل بالوليد بن

عبد الملك. مات نصرانياً. نسب له ياقوت في المعجم أبياتاً من شعر الأعشى ميمون. الأمدي

٢٠، معجم الأدباء ١١: ١١٩ - ١٢١.

وكانوا أناساً ينفخون^(١) فأصبحوا وأكثر ما يعطونك النظر الشزر^(٢)
وقوله^(٣) :

فظلوا ومنهم سائق دمعة^(٤) له وآخر يثني دمعة العين بالمهل^(٥)
فجاء الخبر مقروناً بالواو بعد (أصبح) في الأول و(ظل) في الثاني مع الإيجاب
المحض، وهذا إنما أجازته الأخفش، وأما غيره من البصريين فلا يعرف ذلك، ولا
حجة^(٦) في البيتين؛ لاحتمال (أصبح) و(ظل) فيها للتمام، وتجعل الجملة حالية، أو
يقال: هما ناقصان، والخبر محذوف.

(١) ينفخون، ظ.

(٢) والشزر، ظ، والبيت ثاني مقطوعة أوردها ابن الشجري في أماليه يهجو فيها بني مروان، وأولها:
كأن بني مروان بعد وليدهم جلاميد ما تندى وإن بلها القطر
وبعد الشاهد:

أنسى إذا ما لم تنبكم كريمة وأدعى إذا ما هزهز الأسل الحمرا!!
وليدهم: الوليد بن عبد الملك. جلاميد، جمع جلمود: الصخرة. ينفخون: يعطون. النظر
الشزر: النظر بمؤخر العين من الغضب. الشجري ١: ١٢٣ - ١٣٧، شرح التسهيل ٥٦:
ب، ٥٩: أ، الهمع ١: ١١٦، الدرر ١: ٨٦.

(٣) ذي الرمة.

(٤) سابق دمه، ز، ظ.

(٥) من قصيدة مطلعها:

خليلي عوجا عوجة ناقتيكما على طلل بين القرينة والحبل
وقبل الشاهد:

بكيت على مي بها إذ عرفتها وهجت الهوى حتى بكى القوم من أجلي
وبعده:

وهل هملان العين راجع ما مضى من الوجد أو مدنيك يامي من أهلي!!
والشارح تابع لابن مالك في رواية الشاهد، أما رواية الديوان فهي: (. . .) ومنهم دمه غالب
له (. . .) يثني عبرة العين بالهمل).

وما بعد الشاهد يؤيد أن القافية: بالهمل - من هملان - .

ذو الرمة ٤٨٤ - ٤٩١، شرح التسهيل ٥٩: أ، الهمع ١: ١١٦، الدرر ١: ٨٦.

(٦) يتجه، ز، ظ.

«وتختص^(١) (كان)» الآتية بصيغة الماضي، وهي الملفوظ بها، فليست (كان) بمنزلتها في قوله: (ويشاركها في الأول كان)، فإن تلك لا يراد بها خصوصية الماضي، فتختص (كان) هذه، وهي الماضية من حيث هي لا الناقصة بخصوصيتها؛ لأن من جملة الخصائص الزيادة، والزائدة^(٢) قسيمتها لا قسم منها، فعلم أن المراد: وتختص هذه اللفظة بكل واحدة من الخصائص التي تذكر، لا باجتماعهن، فلا يشاركها غيرها في شيء منهن، لا بشرط ولا بغير شرط.

«بمرادفة (لم يزل) [كثيراً]^(٣)» فتفيد^(٤) الدوام والاستمرار نحو: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا﴾^(٥)، وفيه نظر؛ إذ لا ترادف بين فعل ومجموع حرف وفعل، وإنما لم يمكنه أن يفسرها بـ(مادام)؛ لأن نقصانها مشروط بـ[تقدم^(٦)] (ما) الظرفية، فإن قال: بمرادفة (مادام)، فتكون ناقصة في تأويل المفرد [أيضاً فعليه الإشكال السابق^(٧)]، وإن قال: (دام)، فلا تكون ناقصة.

والذي يظهر أن يقال: تختص (كان) بإفادة استمرار خبرها لاسمها، ولا تذكر^(٨) المرادفة ألبتة.

قال المصنف^(٩): الأصل في (كان) أن يدل بها على حصول^(١٠) ما دخلت عليه فيما مضى، دون تعرض لأزلية ولا لانقطاع كغيرها من الأفعال الماضية، فإن قصد الانقطاع ضمن الكلام ما يدل عليه كقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ

(١) وتختص، ز.

(٢) والزيادة، د.

(٣) أحملت الثاء في، ز، وهي ساقطة من، ظ.

(٤) فيفيد، د، ز، ظ، وما أثبتته أولى ليلائتم ما في المتن.

(٥) ﴿ وَأَوْزَفَكُمْ أَزْضَهُمْ وَدِينَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ وَأَرْضَانَهُمْ تَطْشُوهُنَّ ﴾... ﴿ ٢٧ الأحزاب (٣٣) ﴾. ﴿ وَأُخْرَى لَمْ تَقْدِرُوا عَلَيْهَا قَدْ أَحَاطَ اللَّهُ بِهَا ﴾... ﴿ ٢١ الفتح (٤٨) ﴾.

(٦) ليست في، ظ.

(٧) ساقط من، د.

(٨) يذكر، د.

(٩) في شرح التسهيل ٥٩: أ.

(١٠) حصول، ز.

أَعْدَاءَ قَالَفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ ﴿^(١)﴾ .

قلت: وكذا إذا قصد الاستمرار، فلا بد من دليل يقام عليه .

والحاصل أن (كان) لا تدل ^(٢) على أحد الأمرين، بل ذلك إلى القرينة .

قال أبو حيان: وأكثر النحاة قائلون بأن (كان) تقتضي ^(٣) الانقطاع كسائر الأفعال

الماضية، ومن يعقل حقيقة الماضي لم يشك في الدلالة على الانقطاع . وفيما قال نظر .

«و» يختص أيضاً لفظ ^(٤) (كان) «بجواز زيادتها»، أي مجردة عن معمول، بدليل

قوله: - بعد - (وكان / مسندة ^(٥)) «وسطاً باتفاق» نحو: ما كان أحسن زيدا،

وقول ^(٦) أبي أمامة ^(٧) [رضي الله عنه ^(٨)] (أو نبي كان آدم؟ صلوات الله عليه ^(٩))،

وزيادتها بعد (ما) التعجبية مقيس . «وآخرأ على رأي» ذهب إليه الفراء، فتقول ^(١٠)

— عنده —: زيد قائم كان .

(١) وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا... فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا... ﴿١٠٣ آل عمران

(٣) .

(٢) يدل، ظ .

(٣) يقتضي، د، ز، وفي (ظ) أعجم حرف المضارعة باثنتين من فوقه ومن تحته .

(٤) لفظة، د .

(٥) مسنده، ز، ظ .

(٦) وكقول، ز، ظ .

(٧) سُدي بن عجلان بن الحارث الباهلي (٢٠ ق هـ - ٨٦ هـ / ٦٠٢ م - ٧٠٥ م) . روى عن

رسول الله - ﷺ - وأكثر، روى عن عمرو وعثمان وعلي - رضي الله عنهم - وكثيرين . وعنه: أبو

سلام الأسود ومحمد ابن زياد الأثاني وشرحبيل ابن مسلم وآخرون . سكن مصر ثم حمص

بالشام، وبها مات رضي الله عنه . الاستيعاب ٢: ١٩٨ - ١٩٩، ٤: ٤ - ٥، الإصابة ٢:

١٨٢، ٤: ٩ .

(٨) ساقط من، د .

(٩) لم أجده في ما بين يدي من المراجع، لكنني وجدت ابن هشام مثل في المغني ٢: ٤٣٣ ب: (أو

نبي كان موسى) . ولم يقل أهو حديث أم لا؟، وتجاوزته الدماميني في تحفة الغريب فلم يتكلم

عليه .

(١٠) فيقول، ز .

والصحيح المنع، لأن الزيادة على خلاف الأصل، فلا تستعمل إلا في ما اعتيد استعمالها فيه، وزيادتها مؤخره لم تسمع؟ وقد علمت أن كلام المصنف مقتضٍ لأن (كان) الزائدة لا مرفوع لها، وهو رأي الفارسي.

قال: لأنها تشبه الحرف الزائد، فلم يبال بخلوها من الإسناد؛ ولأنها قد زيدت بين (على) ومجرورها، فلو نوي معها مرفوع^(١) لزم الفصل بجمله بين الجار والمجرور، ولا نظير له.

وذهب السيرافي والصيمري^(٢) إلى أنها رافعة لضمير المصدر الدالة هي عليه، أي: كان هو، أي: الكون.

وعلم من كلام المصنف أن منع زيادتها^(٣) صدراً محل وفاق. وقد أطلق قوم منهم الجوهري^(٤) الزيادة عليها في مثل: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾^(٥)، مع تصديرها^(٦) وعملها في الاسم والخبر.

«وربما زيد (أصبح) و(أمسى)» كقولهم: ما أصبح أبردها، وما [أمسى]^(٧) أدفأها، وهو عند البصريين نادر ولا يقاس عليه. «ومضارع (كان)» كقول أم عقيل^(٨) بن أبي طالب:

أنت تكون ماجد نيل إذا تهب شمال بليل^(٩)

(١) مرفوعها، د.

(٢) والصيمري، د. والضميري، ز، والصميري، ظ، وكل هذا تصحيف.

(٣) زياتها، ظ.

(٤) في الصحاح ٦: ٢١٩٠ (كون).

(٥) ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ...﴾ ١٤ الفتح (٤٨)،

وانظر الآيات ٩٦، ١٠٠، ١٥٢ النساء (٤)، ٧٠ الفرقان (٢٥)، ٥، ٥٠، ٥٩، ٧٣ الأحزاب (٣٣).

(٦) تصديرها، ظ.

(٧) ليست في، ظ.

(٨) فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف. أسلمت وهاجرت، وبالمدينة ماتت، وكفنها رسول

الله - عليه الصلاة والسلام - في قميصه. الاستيعاب ٤: ٣٨١-٣٨٢، الإصابة ٤: ٣٨٠.

(٩) من رجز قالته وهي ترقص عقيلاً، وهو:

فإن قلت: فهذه ألفاظ شاركت (كان) في الزيادة^(١)، فما وجه الاختصاص؟

قلت: الجواز^(٢) قياساً، فإنه لا يثبت إلا لـ(كان)، وأما زيادة هذه الأفعال، فإنها وقعت على سبيل الندور، وليست من مواقع القياس في شيء. «و (كان) مسندة^(٣) إلى ضمير ما ذكر» كقول الفرزدق:

فكيف إذا^(٤) مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام^(٥)

= إن عقيلاً كاسمه عقيل وإبأي الملقب المحمول
أنت تكون السيد النييل إذا تهب شمال بليل
يعطي رجال الحسي أو ينيل

شرح التسهيل ٥٩: أ، ابن مالك ١: ١٣٤، ابن الناظم ٥٥، ابن عقيل ١: ٢٥٢، المقاصد ٢: ٣٩-٤١، التصريح ١: ١٩١، الأشموني ١: ٢٤١، الهمع ١: ١٢٠، شواهد ابن عقيل ٥٢-٥٣، الدرر ١: ٨٩.

(١) زيادتها، د.

(٢) الجواز، ظ (٣) مسنده، ز، ظ.

(٤) إذا ما، ز.

(٥) من قصيدة مدح فيها هشام بن عبد الملك ومطلعها:

ألستم عائجين بنا لعنا نرى العرصات أو أثر الخيام؟

فقالوا إن فعلت فأغن عنا دموعاً غير راقئة السجام
وبعده:

أكفكف عبرة العينين مني وما بعد المدامع من سلام
يروى: (هل أنتم...) (عائجين...) (إذا رأيت ديار...).

عائجين: مائلين. عاجلين: داخلين في عاجل. وهو موضع، كذا قال العيني، وأراه تصحيفاً أركبه شططاً. لعنا: لغة في (لعنا). العرصات، جمع عرصة: وسط الدار. راقئة: واقف دمعتها. سجام: مصدر سجم إذا صب بقوة.

ومطلع هذه القصيدة في ديوان جرير ٥٦٥، مفرداً نقلاً عن اللسان.

الفرزدق ٢: ٨٣٥-٨٤٠، سيويه ١: ٢٨٩-٢٩٠، المقتضب ٤: ١١٦-١١٧، الكشف

١: ٢٠١، شرح التسهيل ٥٩: أ، ابن مالك ١: ١٣٤، الرضي ٢: ٢٩٤، المغني ١: ٣١٧

- ١٣٨، ابن عقيل ١: ٢٥٠، المقاصد ٢: ٤٢-٤٧، التصريح ١: ١٩٢، الأشموني ١:

٢٤٠، السيوطي ٢: ٦٩٣، الخزانة ٤: ٣٧-٤٠، شواهد ابن عقيل ٥٠-٥١.

فزادها بين الصفة والموصوف .

قال المصنف^(١) : ولا يمنع من زيادتها إسنادها إلى الضمير، كما لا^(٢) يمنع إلغاء (ظن) إسنادها في نحو: زيد - ظننت - قائم^(٣) ، هذا مذهب سيبويه . انتهى . وهو مذهب الخليل أيضاً .

ثم من الناس من فهم عن هذين الإمامين الزيادة على حقيقتها، ومنهم من فهمها على غير ذلك، فقال :

أراد أنه لو لم تدخل هذه الجملة بين (جيران) و(كرام) لفهم أن هؤلاء القوم كانوا جيرانه^(٤) فيما مضى، وأنه^(٥) قد فارقهم، فجيء^(٦) بـ(كانوا)؛ لتأكيد ما فهم من الماضي قبل دخولها، والذاهبون إلى الأول ادعوا أن مجموع (كانوا) زائد^(٧) كما ذكره المصنف .

وقال الفارسي : الضمير المتصل تأكيد للضمير المستتر في (لنا)، و(كان) لا عمل لها في الضمير .

وقال ابن جني : الضمير المتصل وقع موقع المنفصل، وهو مبتدأ خبره (لنا)، لكن لما اتصلت به (كان) أعطي اللفظ حقه فاتصل به .

وقال ابن عصفور: الأصل : وجيران^(٨) لنا هم كرام، فـ(لنا)^(٩) في موضع الصفة، و(هم) فاعل بـ(لنا)، ثم^(١٠) زيدت (كان) إلى جانب (هم)، فاتصل الضمير بـ(كان)

(١) في شرح التسهيل ٥٩ : أ .

(٢) لم، ز، ظ .

(٣) ظننت زيد قائم ز، د والصواب ما أثبتته عن شرح التسهيل .

(٤) خيرانة، ظ .

(٥) فيما مضى وانه فيما مضى وانه، ظ .

(٦) كذا في أصول التحقيق، ولو قالوا: (جاء) لكان أولى؛ ليعود الضمير على الفرزدق .

(٧) زائدة، د، زيد، ظ .

(٨) وخيران، ظ .

(٩) قلنا، د، ظ .

(١٠) وضع الفاء مكانها في، د .

- وإن كانت غير عاملة فيه - للضرورة، كما اتصل في:

ألا^(١) يجاورنا إلاك ديار^(٢)

مع أنه حرف، وهذا أحرى؛ لأنه فعل.

قلت: ولا أدري ما الذي دعا^(٣) الكل إلى هذا التكلف، مع إمكان أن تكون^(٤) (كان) ناقصة، والضمير المتصل [بها^(٥)] اسمها، و(لنا) خبرها مقدم عليها، ولا غبار عليه^(٦).

«أو^(٨)» زيدت (كان) غير مسندة إلى شيء. «[بين^(٩)] جار ومجرور» كقوله^(١٠):

سَراة بني أبي بكر تساموا على كان المظهمة الصلاب^(١١)

(١) إن لا، د، ز، ظ، والمناسب ما صنعته.

(٢) صدره: وما نبالي إذا ما كنت جارتنا. وقد سبق الكلام عليه في ٢: ٩٦.

(٣) دعى، ز، ظ.

(٤) مكنون، ز، ظ.

(٥) سقطت من، ز، ظ.

(٦) يقدم، د، بإهمال الياء.

(٧) هذا الرأي نقله الأعلام عن المبرد في شواهد سيبويه ١: ٢٩٠.

(٨) استبدل بها الواو في، ظ.

(٩) ليست في، د.

(١٠) لم يسموه.

(١١) يروى:

جواد بني أبي بكر تسامي على كان المسومة العراب
سراة: جمع سري، وفَعَلَةٌ في جمع فعيل نادر. تسامى: أصله تتسامى. المظهمة: الكامل
خلقها. المسومة: وضع عليها علامة، وتركت في المراعي.

ابن يعيش ٧: ٩٨، ٩٩، ١٠٠، شرح التسهيل ٥٩: أ، ابن مالك ١: ١٣٤، ابن الناظم

٥٥، الرضي ٢: ٢٩٣، ابن عقيل: ٢٥١، المقاصد ٢: ٤١-٤٢، التصريح ١: ١٩٢،

الأشموني ١: ٢٤١، الهمع ١: ١٢٠، الخزانة ٤: ٣٣-٣٧، الدرر ١: ٨٩، يس ١:

١٩١، شواهد ابن عقيل ٥٢.

وبعضهم يقول: بين (على) ومجرورها. وذلك لأنه محل السماع، ووجه ما قاله / ١٦٩
المصنف أن الشذوذ لم يكن لكون الجار (على)، بل لكونه جاراً في الجملة، وهو لا
يحتمل الفصل.

«وتختص^(١) (كان) أيضاً بعد (إن)» الشرطية «أو (لو)» الشرطية «بجواز
حذفها مع اسمها» أو خبرها؛ لما سيذكر «إن كان» أي اسمها «ضمير ما علم
من غائب» كقوله^(٢):

قد قيل ذلك إن حقاً وإن كذباً فما اعتذارك من قول إذا قيلاً^(٣) !!

(١) ويختص، د، ز.

(٢) أبي قابوس النعمان بن المنذر بن امرئ القيس (. . . - حوالي ١٥ ق. هـ / . . . - حوالي
٦٠٨). من ملوك الحيرة المشهورين، مدحه النابغة الذبياني وحسان بن ثابت وحاتم الطائي.
معروف بالدهاء والإقدام، مشهور بيومي يؤسه ونعيمه. ملك الحيرة بعد أبيه، وبقي كذلك
حتى نفاه كسرى أبرويز. نهاية الأرب ١٥: ٣٢١ - ٣٣١، المقاصد ٢: ٦٦، الخزانة ١:
١٨٥ - ١٨٦.

(٣) من أبيات قالها للربيع بن زياد العبيسي، وكان أثيراً عنده، وأساء إلى قوم لبيد بن ربيعة، وكان
لبيد يومها غلاماً، فحضر في وفد من قومه إلى النعمان والربيع يأكل معه، فأنشد لبيد:
مهلاً - أبيت اللعن - لا تأكل معه إن استه من برص ملمعه
وإنه يدخل فيها أصبعه يدخله حتى يوارى أشجعه
فتقرز النعمان مما سمع وأبعد الربيع، فكان يكذب لبيداً، والنعمان يقول له: (قد قيل . . .)
إلى آخره. وأول الأبيات:

شرد برحلك عني حيث شئت ولا تكثر عليّ ودع عنك الأقاويل
وقبل الشاهد:

فما انتفاؤك منه بعد ما جزعت هوج المطي به أبراق شمليلا!!
وبعده:

فالحق بحيث رأيت الأرض واسعة فانشر بها الطرف إن عرضاً وإن طولاً
بروى: (. . . بعد ما قطعت) (. . . أكناف شمليلا) (قد قيل إن صدقاً وإن كذباً) (فما
اعتذارك من شيء . . .) (فما اعتذارك من قيل . . .) سيويه ١: ١٣١، الأغاني ١٧: ١٨٣ -
١٨٧، السبع ٥٠٩، الشجري ١: ٣٤١، ابن يعيش ٢: ٩٦، ٩٧-٩٨، ٨: ١٠١، ابن
مالك ١: ١٣٥، الرضي ١: ٢٥٢، المغني ١: ٦٣، ابن عقيل ١: ٢٥٣-٢٥٥، المقاصد
٢: ٦٦-٧٢، الأشموني ١: ٢٤٢، السيوطي ١: ١٨٨-١٩٠، الهمع ١: ١٢١، الخزانة
٢: ٧٨-٨٠، شواهد ابن عقيل ٥٣٤، الدرر ١: ٩٠.

أي: إن^(١) كان هو، أي: ذلك المقول، وكقوله^(٢): (اطلب^(٣) العلم ولو بالصين^(٤)) [التقدير: ولو كان هو، أي: العلم بالصين^(٥)]. «أو حاضر» كقولك: لأرتحلن إن فارساً، وإن رجلاً^(٦)، أي: إن كنت، وكذا قولك: لأطلبن العلم لو^(٧) غنياً ولو فقيراً، أي: لو كنت.

وذكر المصنف الغائب والحاضر تبييناً للضمير المعلوم، ولم يذكر ذلك شرطاً؛ إذ لا ضمير إلا وهو الحاضر^(٨) أو غائب، وكان ينبغي تقديم الحاضر في الذكر. «فإن حسن مع» (كان) «المحذوفة بعد (إن)» دون (لو) «تقدير (فيه) أو (معه)» [أو نحو ذلك^(٩)]، «جاز رفع ما وليها»، أي ولي (إن) نحو: (الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير)، أي: إن كان في عملهم خير فجزاؤهم خير، (المرء مقتول بما قتل [به^(٩) إن سيف فسيف)، أي: إن كان معه، أو في يده، أو عنده سيف فالمقتول هو به سيف، وهذا لاشك في جواز تقديره من حيث الصناعة في الجملة، وأما أنه يحكم بحسنه فلا؛ لأنه ضعيف من جهة المعنى؛ إذ معنى - إن كان في عملهم خير، وإن كان معه، أو في يده، أو عنده سيف - معنى غير مقصود؛ لأن مراد المتكلم: إن كان نفس عمله خيراً، وإن كان ما قتل [به^(٩) سيفاً، لا أن لهم أعمالاً، وفي تلك الأعمال

(١) لان، ز، ظ.

(٢) وكقولك، ز، ظ.

(٣) اطلبوا، د.

(٤) حديث عن أنس أخرجه في العلم ١ : ٨ عن أنس - رضي الله عنه - من ثلاث طرق، وفيها:

(اطلبوا العلم بالصين، فإن طلب العلم فريضة على كل مسلم)، وزاد في الثالثة: (. . . إن

الملائكة تضع أجنحتها لطالب العلم رضى بما يطلب). وهو في الجامع الصغير ١ : ٤٤ منسوباً

إلى ابن عدي في الكامل، والعقيلي في الضعفاء، والبيهقي في شعب الإيمان، وابن عبد البر في

العلم، عن أنس.

(٥) ما بين المعقوفتين ليس في، ز.

(٦) رجلاً، ز.

(٧) ولو، د.

(٨) حاضر، ظ.

(٩) سقطت من، ز، ظ.

خير، ولا أن صحبته أو في يده أو بحضرته وقت القتل سيفاً^(١).

وقد يدفع هذا بأنه على التجريد، فيكون نحو: إن كان في عملهم خير، مثل ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ﴾^(٢)، والمعنى إن كان عملهم خيراً، كما أن المعنى: أنها نفسها دار الخلد، وفيه أيضاً ضعف من جهة اللفظ؛ لأن حذف (كان) مع خبره الذي هو في صورة المفعول الفضلة حذف شيء كثير، ولا سيما إذا كان الخبر جاراً ومجروراً^(٣)، بخلاف حذفه مع اسمه الذي هو كجزئه، ولا سيما إذا كان ضميراً متصلًا، وتقدير التامة - وإن كان مما ينتفي به كثره^(٥) المحذوف - ضعيف^(٦) كما سيأتي. «وإلا» يحسن^(٧) تقدير مثل ذلك «تعين نصبه»^(٨) أي: نصب الاسم الأول الواقع بعد (إن)، نحو: أسير كما تسير، إن راكباً فراكب، وإن راجلاً [فراجل]^(٩)، أي إن كنت راكباً فأنا راكب، وإن كنت راجلاً فأنا راجل^(١٠).

«وربما جر» الاسم المذكور «مقروناً بـ(إن لا) أو بـ(إن) وحدها، إن عاد اسم (كان) إلى مجرور بحرف» نحو: المرء مقتول بما قتل به، إن سيف فسيف، أي: إن كان قتل بسيف فقتله أيضاً بسيف. وحكي عن يونس^(١٢): مررت برجل صالح، إن لا صالح فطالح. أي: إن لا يكن^(١٣) المرور بصالح فالمرور بطالح، ومررت برجل إن زيد وإن عمرو؛ وذلك لقوة الدلالة على الجار بتقديم ذكره، لكن

(١) سيف، د.

(٢) ﴿ذَلِكَ جَزَاءُ أَعْدَاءِ اللَّهِ النَّارِ... جَزَاءُ مِمَّا كَانُوا يَأْتِنَا بِمُحَدُونَ﴾ ٢٨ فصلت (٤١).

(٣) أو مجروراً، ز.

(٤) وتقديراً، د.

(٥) كثرة كثرة، د، كثره، ز.

(٦) فضيف، ز، ظ.

(٧) حسن، ز، ظ.

(٨) نصب، ظ.

(٩) ليست في، د.

(١٠) راجل، د.

(١١) رجل، ز.

(١٢) حكى ذلك عنه سيويه ١: ١٣٢ - ١٣٣.

(١٣) تكن، ز.

هذا مما يسهل الحذف، لا مما يوجب الاطراد ويسوغ^(١) القياس عليه، فلا يقال منه إلا ما سمع، هذا مذهب سيويه، ونص المصنف على اطراده، وسيأتي في حروف الجر^(٢).

«وجعل ما بعد الفاء الواقعة جواب (إن) المذكورة خبر مبتدأ أولى من جعله خبر (كان) [مضمرة^(٣)]، أو مفعولاً بفعل لائق، أو حالاً» فيجعل الاسم الواقع بعد الفاء - في قولهم: (الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير) - خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير.

ويمكن أن يجعل مفعولاً بفعل^(٤) يليق بالمحل فيقدر: فهم يجزون خيراً، ويمكن أن يجعل^(٥) حالاً فيقدر: فهم يلقون الجزاء خيراً، لكن الأول / أولى؛ لشياع إضمار المبتدأ بعد الفاء وكثرته وقلة المحذوف؛ إذ هو مفرد، بخلاف التقديرين الأخيرين^(٦).

وكان الأولى بالمصنف أن يقول: أولى من نصبه، ونصبه مفعولاً أولى من نصبه حالاً، وهذا أولى من نصبه خبراً^(٧).

ووجه ذلك أن إضمار (كان) الناقصة بعد غير (إن) و(لو) قليل، وأن وجه المفعول أقل تقديراً من وجه الحال، وإنما كان ما ذكرناه أولى؛ لإفصاحه بأن الرفع أرجح من النصب، وبيان^(٨) الأرجح من أوجه النصب.

واعلم أن المصنف رحمه الله جرى على عادة كثير من النحاة في تعبيرهم عن الفاء الواقعة في مثل: إن جاء زيد فهو محسن، بأنها جواب الشرط، وفيه تسامح؛ إذ الفاء

(١) ويسوغ، د.

(٢) راجع التسهيل ١٤٨ - ١٤٩.

(٣) سقطت من، د، ز، ظ.

(٤) لفعل، د.

(٥) تجعل، د.

(٦) أهملت الحاء في، ظ.

(٧) خبر، د.

(٨) وبيان، ز، وسيان، ظ.

ليست الجواب قطعاً، وإنما هي رابطة الجواب، فثم مضاف محذوف ترك لظهور المراد.

«وإضمار (كان) الناقصة قبل الفاء أولى من [إضمار^(١)] التامة»، فتقدير: إن كان في عملهم خير أولى من تقدير: إن كان خير، وإن كان أقل؛ لأن (كان) التامة قليلة الاستعمال، ولا يحذف^(٢) إلا كثير الاستعمال للتخفيف^(٣)، ولتكون الشهرة دالة على المحذوف، وأيضاً فيضعف تقديرها من جهة أن الكلام معها يصير كأنه أجنبى عن الأول، والمعنى على تعلقه به.

وقد ظهر مما تقدم أن في مسألة: (إن خيراً فخير) أربعة أوجه: رفعها، ونصبها، والمغايرة في الإعراب بينهما، وهي صادقة بصورتين:

قال الصفار: أحسن الأوجه نصب بعده رفع، ثم رفعها - يعني لأنك حذف عین ما أثبت - ثم نصبها، ثم عكس الأول. وذكر السبب المقتضي لذلك ولا يخفى عليك إذا تأملت ما تقدم، ثم قال:

وكان الشلوبين يسوي رفعها ونصبها؛ لأن قبح رفع الأول يقابله حسن رفع الثاني، وحسن نصب الأول يقابله قبح نصب الثاني، فيتكافآن، وهو باطل؛ لأنك إذا نظرت إلى الأحسنين رأيت رفع الثاني خيراً من نصب الأول؛ لاستوائيهما في الإضمار، ورجحان رفع الثاني بأنك أضمرت نفس ما أظهرت، وإذا^(٤) نظرت إلى الأقبحين رأيت نصب الثاني أقبح من رفع الأول؛ لاستوائيهما في الإضمار، وضعف نصب الثاني بأنك أضمرت جملة، وفي رفع الأول لم تضر جملة، ويوضحه^(٥) أن سيبويه^(٦) وصف رفعها بأنه أحسن، ولم يصف بذلك نصبها.

(١) ليست في . د .

(٢) تحذف، ز .

(٣) لتخفيف، ز .

(٤) إذا، د .

(٥) ويوضحه، د . ويوضحه، ز .

(٦) تكلم سيبويه في ١ : ١٣٠ - ١٣٣ على مثل: (الناس مجزيون . .) ونظائره، ولم يذكر ما نقل شرح عنه، فلعله في موضع آخر.

«وربما أضمرت» (كان) «الناقصة بعد (لذن)» كقوله^(١) :

من لد شولا فإلى^(٢) إتلائها^(٣)

أي : من لد كانت شولا ، وقدره سيويه^(٤) والجمهور : من لد أن كانت .

قال المصنف^(٥) : وتقدير (أن) مستغنى عنه ، كما يستغنى عنه بعد (مذ) ، ومن الناس من حمل كلام سيويه ومن تبعه على أنه تفسير معني ، لا تفسير^(٦) إعراب .

والشول : هي النوق التي ارتفعت ألبانها ، واحدها شائل^(٧) . والإتلاء : مصدر قولك : أتلت الناقة إذا ولدت فصارت ذات تلو . «و» بعد «شبهها» أي : شبه (لذن) كقوله^(٨) .

(١) لم يعرف .

(٢) خالي ، ز ، ظ .

(٣) بيت من مشطور الرجز لا يعرف له ثان .

شولا : يروى بالنصب ، فهو خبر (كان) المحذوفة ، وهذا هو المقصود من إيراده ، ويجوز أن يعرب مفعولاً مطلقاً عاملاً محذوف ، أي : من لد شالت شولا . ويروى بالجر ، ففيه وجهان : أ - الأصل : من لد زمان شوها .

ب - الأصل : من لد كون شوها . وفي الوجهين حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه . سيويه ١ : ١٣٤ ، الشجري ١ : ٢٢٢ ، ابن يعيش ٤ : ١٠١ ، ٨ : ٣٥ ، شرح التسهيل ٥٩ : ب ، ١٠٥ : أ ، ابن الناظم ٥٥ ، الرضي ١ : ٢٥٥ ، المغني ٢ : ٤٧١ ، ابن عقيل ١ : ٢٥٥ ، المقاصد ٢ : ٥١ - ٥٥ ، التصريح ١ : ١٩٤ ، الأشموني ١ : ٢٤٣ ، السيوطي ٢ : ٨٣٦ - ٨٣٧ ، المجمع ١ : ١٢٢ . الخزانة ٢ : ٨٤ - ٨٥ ، شواهد ابن عقيل ٥٤ - ٥٥ ، الدرر ١ : ٩١ - ٩٢ .

(٤) راجع الكتاب ١ : ١٣٤ .

(٥) في شرح التسهيل ٥٩ : ب .

(٦) لا تفسير لا تفسير ، ز .

(٧) كذا في المخطوطات الثلاث ، وهو مخالف لكلام الجوهري في ثلاثة مواضع ، قال في الصحاح ٥ : ١٧٤٢ (شول) : «والشول أيضاً النوق التي خف لبنها وارتفع ضرعها . . . الواحدة شائلة وهو جمع على غير القياس . . . وأما الشائل بلا هاء فهي الناقة التي تشول بذنبها للقاح ولا لبن هنا أصلاً ، والجمع : شُول ، مثر راعع وركع .

(٨) الراعي النميري ، ويقال الأعشى ، وليس في ديوان الثاني .

أزمان قومي والجماعة كالذي لزم الرحالة أن تميل ميلاً^(١)
أراد: أزمان كان قومي مع الجماعة. كذا قال^(٢) سيويه^(٣).

«والتزم حذفها» أي حذف (كان) الناقصة «معوذاً عنها»^(٤) كلمة «(ما) بعد (أن)» بفتح الهمزة [التزاماً]^(٥) «كثيراً» كقوله^(٦):

(١) ميلاً، ظ، والبيت آخر قصيدة مدح فيها عبد الملك بن مروان، وشكا إليه من السعاة: جماعة يبعثهم الخليفة لتحصيل الزكاة من الناس مطلعها:
ما بال دَفَك بال الفراش مزيلاً؟
أقذى بعينك أم أردت رحيلاً؟
وقبل الشاهد:

مروان أحزمهم إذا حلت به حذب الأمور وخيرها مسؤولا
أيام رَفَع في المدينة ذيله ولقد يرى زرعاً به ونخيلا
وديار ملك خربتها فتنة ومشيئداً فيها الحمام ظليلا
يروى: (... إذا تركت به) (حدث الأمور...) (أزمان رفَع...) (أيام قومي...) (منع الرحالة...) (منع الدعامة...).

دَفَك: جنبك. حذب، جمع أحذب: الشاق المركب، يعني شدائد الأمور.

الراعي ١٤٦، سيويه ١: ١٥٤، السبع ٤٢٠، القرشي ٢: ٩١٢ - ٩٣٠، شرح التسهيل ٦٠: أ، ١٠٩: أ، ابن مالك ١: ٢٨٣، المقرب ١: ١٦٠، الرضي ١: ١٩٨، المقاصد ٢: ٥٩ - ٦٣، التصريح ١: ١٩٥، الأشموني ٢: ١٣٨، الهمع ١: ١٢٢، ٢: ١٥٦، الخزانة ١: ٥٠٢ - ٥٠٤، الدرر ١: ٩٢، ٢: ٢١١.

(٢) قاله، ز، ظ.

(٣) في كتابه ١: ١٥٤.

(٤) منها، م.

(٥) ليست في، ز.

(٦) العباس بن مرداس بن أبي عامر بن حارثة السلمى (... - حوالي ١٨ هـ / ... - حوالي ٦٣٩ م).

شاعر مضري فارس. أسلم قبل فتح مكة بقليل، وهو من المؤلففة قلوبهم. ذم الخمر في الجاهلية.

شهد فتح مكة ويوم حنين مع رسول الله ﷺ.

ابن قتيبة ١: ٣٠٠، ٢: ٧٤٦ - ٧٤٨، الأغاني ١٤: ٣٠٢، الإصابة ٢: ٢٧٢، الخزانة ١: ٧٤ - ٧٣.

أبا خراشة أما أنت ذا نفر^(١) فإن قومي لم تأكلهم الضبع^(٢)

أي : لأن كنت، فحذف حرف الجر جوازاً على القياس، ثم حذف (كان) وأبدل منها (ما) فوجب الحذف؛ لثلا يجمع بين العوض والمعوض منه، وأجاز المبرد^(٣) ظهور (كان) على [أن^(٤)] (ما) زائدة لا عوض، ولم يبد^(٥) مستنداً من جهة السماع، ثم أدغم النون الساكنة في الميم وجوباً، فبقي الضمير المرفوع / [المتصل^(٦)] بلا عامل يتصل به في اللفظ، فجعل منفصلاً، فصار (أما^(٧) أنت).

١٧١

فإن قلت: بم^(٨) يتعلق الجار المقدر؟.

قلت: بمحذوف تدل^(٩) عليه القرينة، والمعنى: لا تفخر لأجل كونك^(١٠) ذا عدد، فإنني أيضاً مشاركتك في ذلك؛ إذ قومي باقون لم تستأصلهم الأزمان.

(١) نفر، ز.

(٢) خاطب به أبا خراشة خُفاف بن نُدبة، الضبع: السنة المجذبة.

العباس ١٢٨ (ما نسب إليه)، سيويه ١ : ١٤٨، الخصائص ٢ : ٣٨١، النصف ٣ : ١١٦، ٢٥٩، الشجري ١ : ٣٤، ٣٥٣، ٢ : ٣٥٠، الإنصاف ٧١، ابن يعيش ٢ : ٩٩، ٨ : ١٣٢ - ١٣٣، شرح التسهيل ٦٠ : أ، ابن مالك ١ : ١٣٥، المقرب ١ : ٢٥٩ الرضي ١ : ٢٥٣، ٢ : ٣٦٩، المغني ١ : ٣٤، ٦١، ٢ : ٤٨٩، ٧٧٥، ابن عقيل ١ : ٢٥٦ - ٢٥٧، المقاصد ٢ : ٥٥ - ٥٩، ابن الناظم ٥٦، التصريح ١ : ١٩٥، الأشموني ١ : ٢٤٤، ٤ : ٤٩، السيرطي ١ : ١١٦ - ١١٨، ١٧٩، الاشتقاق ٣١٣، الجمع ١ : ١٢٢، الخزانة ٢ : ٨٠ - ٨٢، ٤ : ٤٢١، يس ١ : ١٩٤، شواهد ابن عقيل ٥٥ - ٥٦، الدرر ١ : ٩٢ - ٩٣.

(٣) أبو العباس محمد بن يزيد.

(٤) ليست في، ظ.

(٥) يبدل، ظ.

(٦) ليست في، ز.

(٧) فانت، ز.

(٨) بم، ز، وهو مخصص للدخول الجار.

(٩) يبدل، د.

(١٠) كونك، د.

وأبو خراشة :- بضم الخاء المعجمة - شاعر مشهور اسمه خفاف^(١) - بخاء معجمة مضمومة وفاءين بينها ألف - ابن ندبة^(٢) على وزن تمرة، وهي أمه. والنفر: عدة رجال من ثلاثة إلى عشرة. والضبع: السنة المجذبة^(٣). (وتأكلهم): استعارة تبعية، أي تهلكهم بسبب الجذب^(٤)، شبه إهلاكها إياهم بالأكل، ومراده أن قومه أقوياء لم تهلكهم السنة المجذبة^(٥)، لما هم عليه من القوة والجدة^(٦). وفهم ابن الحاجب البيت على وجه آخر، فقال:

معناه أنه يمدح أبا خراشة، أي: أنا بخير، لا تأكلنا السنون، ولا يضرنا ضار؛ لأجل أن كنت ذا نفر، يعني إنا بنعمة مادمت في نعمة.

وقال الكوفيون: (أن) المفتوحة بمعنى المكسورة الشرطية وجوزوا مجيء (أن) المفتوحة شرطية، وقالوا: قد قرئ: ﴿أَنْ تَضِلَّ [إِحْدَاهُمَا]﴾^(٧) بفتح الهمزة وكسرها^(٨)، والمعنى واحد، و(أن) المكسورة فيه شرطية، فكذا المفتوحة، و(ما) عندهم عوض من الفعل المحذوف.

قال^(٩) الرضي^(١٠): ولا أرى قوهم بعيداً من الصواب، لمساعدة اللفظ والمعنى إياه: أما المعنى فلأن معنى البيت: إن كنت ذا عدد فليست بمفرد. وأما اللفظ

(١) خفاق، ز.

(٢) نوبة، ز، ظ.

(٣) أعجمت الدال في، ز، ظ.

(٤) أعجمت الدال في، د، ز، ظ، وليس صحيحاً.

(٥) والجد، ز، ظ.

(٦) سقطت من، ز، ظ.

(٧) ﴿... وَأَسْتَشْهِدُ وَأَشْهَدُ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَأَمْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ... فَتَذَكِّرَ إِحْدَهُمَا الْأُخْرَى...﴾ ٢٨٢ البقرة (٢).

(٨) أما الكسر فقرأ به حمزة من العشرة، والأعمش من غيرهم، وأما الفتح فقرأ به باقي العشرة.

الكشاف ١: ٣٢٦، البحر ٢: ٣٤٨، النشر ٢: ٢٣٦.

(٩) وقال، د.

(١٠) في شرح الكافية ١: ٢٥٣ - ٢٥٤.

فلمجيء الفاء في هذا البيت، وفي قوله^(١) :

إما أقمت وأما أنت مرتحلاً فالله يكلاً ما تأتي وما تذر^(٢)

فعطف (أما أنت) - بفتح الهمزة - على (إما أقمت) بكسر الهمزة، وهو حرف شرط بلا خلاف. وفيه بحث ذكرناه في حاشية المغني^(٣). «ويعد (إن)» بكسر الهمزة «قليلاً» كقول العرب^(٤) : (افعل هذا إما لا)، أي : إن كنت لا تفعل غيره، ولا تحذف^(٥) الفعل مع المكسورة معوضاً منه (ما) إلا في هذا، فلو قلت : إما كنت منطلقاً انطلقت، كانت (ما) زائدة، ولا يجوز : إما أنت منطلق انطلقت.

«ويجوز^(٦) حذف لامها» أي لام الكلمة التي هي مضارع (كان) «الساكنة^(٧)» احترازاً من اللام المتحركة^(٨). «جزماً» أي : مجزوماً، أو^(٩) سكون جزم، احترازاً من سكون الوقف، فدخل نحو : ﴿وَلَمْ أَكْبَغِيًّا﴾^(١٠)، ونحو : ﴿قَالُوا لَرَّ

(١) لا يعرف.

(٢) البيت كثير الدوران، ولكن لا سابق له ولا لاحق. ابن يعيش ٢ : ٩٨، ٩٩. شرح التسهيل

٦٠ : أ، ابن مالك ١ : ١٣٥، الرضي ١ : ٢٥٤، المغني ١ : ٣٤ - ٣٥، السيوطي ١ : ١١٨ - ١١٩، الخزانة ٢ : ٨٢ - ٨٣.

(٣) أهملت الغين في، ظ، والبحث الذي أشار إليه موجود في تحفة الغريب ١٤ : ب، وخلاصته : أن ابن هشام وافق الكوفيين في قوهم : إن (أن) - بفتح الهمزة وسكون النون - ترد شرطية، وأيد ذلك بأمر، منها عطفها على (إن) المكسورة الهمزة كما في هذا البيت، واحتج لذلك بأن المعطوفة لو كانت مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة، ونظر فيه الدماميني بأنه يجوز أن يكون المصدر المؤول فاعلاً لفعل محذوف، أي : إن أقمت ووقع ارتحالك.

(٤) القرب، د.

(٥) يحذف، ظ، والخطاب أولى بما يأتي.

(٦) ولا يجوز، ظ. وهو خطأ.

(٧) الساكن، ز، ظ.

(٨) المحركة، ز، ظ.

(٩) أي، ز، ظ.

(١٠) ﴿قَالَتْ أَنِّي يَكُونُ لِي غُلَمٌ وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرٌ﴾. ٢٠ مريم (١٩).

فَكَ مِنْ الْمُصَلِّينَ^(١) ونحو: ﴿وَلَا تَكُ^(٢) فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ﴾^(٣)، ونحو: ﴿فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ [إِيْمَانُهُمْ]^(٤)﴾^(٥)، وسوغ هذا الحذف كثرة استعمال هذه الكلمة، وشبه النون بحرف العلة.

ثم الحذف مقيد بأن لا يتصل بالنون ضمير، احترازاً من أن يتصل بها ذلك، فلا يجوز الحذف حينئذ، كقوله^(٦):

فإن لم يكنها أو تكنه فإنه أخوها غذته أمه بلبانها^(٧)

فمن ثم يتوجه على المصنف مناقشة في إطلاقه جواز الحذف «ولا يمنع ذلك» الذي ذكرناه من جواز اللام الساكنة [جزماً^(٨)] «ملاقة ساكن، وفاقاً ليونس»، وخلافاً لسبويه، واختار المصنف^(٩) الأول مستنداً إلى استعمالات وقعت للعرب كذلك، كقوله^(١٠):

لم يك الحق سوى أن هاجه رسم دار قد تعفى^(١١) بالسرر^(١٢)

(١) الآية ٤٣ المدثر (٧٤).

(٢) فلا، د، ز، ظ، والموافق لما في المصحف ما أثبت.

(٣) ﴿وَأَصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ...﴾ ١٢٧ النحل (١٦).

(٤) سقطت من، ز، ظ.

(٥) ﴿... لَمَّارًا وَأَبَاسًا...﴾ ٨٥ غافر (٤٠).

(٦) أبي الأسود الدؤلي.

(٧) مر الكلام عليه في ٢ : ١٠٢.

(٨) سقطت من، ز، ظ.

(٩) في شرح التسهيل ٦٠ : أ.

(١٠) حسيل أو حسين بن عرفطة : شاعر جاهلي.

(١١) يعفي، ز، ظ.

(١٢) بالسور، د، ز، ظ، وهو تصحيف كما ستعرف، وبعد البيت :

غير الجدة من عرفاته خرق الريح وطوفان المطر
يروى : (... على أن هاجه) (... تعفى ودش) .

السرر: يروى بضم السين وفتح الراء، ويكسر السين وفتح الراء، وهو موضع مختلف فيه : واد يدفع من اليمامة إلى أرض حضرموت، أو موضع على أربعة أميال من مكة عن يمين الجبل بطريق منى، أو واد على أربعة أميال من مكة على يمين الجبل . عرفاته : معرفته، مصدر

وقوله^(١) :

فإن لم تك المرأة أبدت وسامة فقد أبدت المرأة جبهة^(٢) ضيغم^(٣)

وقوله^(٤) :

إذا لم تك الحاجات من همة الفتى فليس بمغنٍ عنه عقد التمام^(٥)

قال^(٦) : ولا ضرورة في هذه الأبيات لتمكن الشاعر الأول أن يقول : لم يكن حق سوى أن هاجه . والثاني من أن يقول : فإن تكن المرأة أخفت وسامة . والثالث من أن يقول : إذا لم يكن^(٧) من همة المرء ما نوى .

١٧٢ وأنت خبير بأن هذا مثنى ﴿ عَلَى شَفَا جُرْفٍ هَكَارٍ ﴾^(٨) من دعواه في الضرورة / ما

= مضاف إلى المفعول به . خرق، جمع خرقة؛ وهي القطعة، ويروى بضم الخاء والراء، جمع خريق، وهي الريح التي تتخرق في الجبال وغيرها . طوفان المطر: كثرته . أبو زيد ٧٧ : الخصائص ١ : ٨٩ - ٩٠ ، المنصف ٢ : ٢٢٨ ، ٤١٢ ، شرح التسهيل ٦٠ أ ، الرضي ٢ : ٣٠١ ، الخزانة ٤ : ٧٢ - ٧٤ ، الهمع ١ : ١٢٢ ، الدرر ١ : ٩٣ .

(١) خنجر بن صخر الأسدي .

(٢) جهة، د .

(٣) البيت تتداوله كتب النحو مفرداً . الإنصاف ٤٢٢ ، شرح التسهيل ٦٠ : أ ، ابن الناظم ٥٦ ، المقاصد ٢ : ٦٣ - ٦٤ ، التصريح ١٩٦ ، الأشموني ١ : ٢٤٥ ، الهمع ١ : ١٢٢ ، الدرر ١ : ٩٣ .

(٤) لم يسموه .

(٥) في شرح التسهيل ٦٠ : أ (. . . عقد الرثائم) .

الهمع ١ : ١٢٢ ، الدرر ١ : ٩٣ - ٩٤ ، ويشبه هذا البيت قول الشاعر : - أنشده في الصحاح ٥ : ١٩٢٧ واللسان (رقم) -

إذا لم تكن حاجاتنا في نفوسكم فليس بمغنٍ عنك عقد الرثائم
وأنشد ثعلب ١١٨ :

إذا لم تكن حاجاتنا في نفوسنا لإخواننا لم تغن عنا الرثائم
ولا شاهد في البيتين .

(٦) في شرح التسهيل ٦٠ : أ .

(٧) تكن، ظ .

(٨) اقتبسه من قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ أَتَسَسَ بِئِنَّكُنَّ عَلَى تَقْوَىٰ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ

أَسَسَ بِئِنَّكُنَّ . . . فَأَنهَارِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ . . . ﴿ ١٠٩ التوبة (٩) .

(١) تقدم مما يفضي^(٢) [إلى^(٣)] أن لا يثبت في كلام العرب ضرورة، إما دائماً أو غالباً. وليس في كلامه ما يقتضي أن الثبوت عند ملاقات الساكن أرجح، وقد صرح بأرجحيته في الشرح^(٤).

قال: ولذلك لم يقع الحذف في القرآن^(٥) نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٦).

«ولا يلي - عند^(٧) البصريين - (كان) وأخواتها» بالنصب على أنه مفعول مقدم «غير ظرف» بالرفع على أنه فاعل (يلي) نحو: كان عندك جالساً. «وشبهه» نحو: كان على الفرس زيد راكباً. «من^(٨) معمول خبرها» فلا يجوز عندهم: كان طعامك زيد يأكل^(٩)، ولا: كان طعامك يأكل زيد.

وإنما أجازوه في الظرف وشبهه على سبيل التوسع فيهما، ولهم في ذلك عادة معروفة. «واغتفر ذلك بعضهم» كابن السراج والفارسي. «مع اتصال العامل» نحو: كان طعامك [يأكل زيد، ولا يميز ذلك مع انفصال العامل عن معموله نحو: كان طعامك^(١٠) زيد يأكل. والكوفيون يميزون كلتا المسألتين. «وما أوهم خلاف ذلك» كقوله^(١١):

قنafd هداجون حول بيوتهم بما كان إياهم عطية عودا^(١١)

(١) في ٢: ٢١٨.

(٢) يقتضي، د.

(٣) ليست في، د.

(٤) في شرح التسهيل ٦٠: أ.

(٥) يعني إذا ولي الفعل: (يكن) ساكن.

(٦) ... ﴿مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ البينة (٩٨).

(٧) عبد، ز.

(٨) مع، ظ.

(٩) أكلاً، د.

(١٠) الفرزدق.

(١١) هذه رواية النحويين، أما رواية الديوان فهي:

قنafd درامون خلف جحاشهم لما كان إياهم عطية عودا

والبيت من قصيدة هجا فيها جريراً وقومه. مطلعها:

رأى عبد قيس خفقة شورت بها يدا قابس ألوى بها ثم أخدا

وقوله^(١):

فأصبحوا والنوى عالي معرسهم وليس كل النوى تلقي^(٢) المساكين^(٣)

«قدر البصريون فيه^(٤) ضمير الشأن^(٥) مستتراً في الفعل، فلا يكون معمول

= وقبل الشاهد:

ولكن ظربي عندها يصطلونها يصفون للزرب الصفيح المسندا
وبعده:

إذا عسكرت أم الكلبيّ حوله وظيفاً كظنبوب النعامة أسوداً
يروى: (. . . أهوى بها حين أهدا) (ولكن ظرابي . . .).

عبد قيس: رجل من عدي بن جندب بن العنبر. شورت بها: رفعتها. والضمير عائد على النار. ألوي: أشار. الزرب: حظيرة الغنم. الصفيح: صخور عراض رقاق. المسند: المبني. درامون: مشاؤون في سعة وتقارب خطو. هداجون: من الهدج، وهو السير في ارتعاش، أو من الهدجان، وهو السير السريع. عطية: أبو جرير. الوظيف: مستدق الذراع والساق من الخيل والإبل ونحوهما. الظنبوب: العظم اليابس من قدم الساق.

الفرزدق ١: ٢١٢ - ٢١٥، المقتضب ٤: ١٠١، شرح التسهيل ٦٠: أ، ابن مالك ١:
١٣١، ابن الناظم ٥٤، الرضي ٢: ٢٩٩، المغني ٢: ٦٧٥، ابن عقيل ١: ٢٤٣ - ٢٤٥،
المقاصد ٢: ٢٤ - ٢٨، التصريح ١: ١٩٠، الأشموني ١: ٢٣٧ - ٢٣٨، الهمع ١: ١١٨،
الخزاة ٤: ٥٧ - ٥٨، الدرر ١: ٨٧، شواهد ابن عقيل ٤٨ - ٤٩.

(١) حميد بن مالك الأرقط من البخلاء.

(٢) يلقي، د.

(٣) من أبيات قالها في قوم نزلوا به فقدم لهم جلة تمر فأكلوها كلها.

أولها:

لا مرحباً بوجوه القوم إذ حضروا كأنهم إذ أناخوها الشياطين
وقبل الشاهد:

باتوا وجلتنا الصهباء بينهم كأن أظفارهم فيها السكاكين

يروى: (. . . وجلتنا البرني . . .) (كأن أنيابهم . . .).

الجللة: قفة يوضع فيها التمر تتخذ من الليف والسعف. البرني: نوع من التمر جيد.
معرسهم: موضع نزولهم آخر الليل.

الشجري ٢: ٢٠٣ - ٢٠٤، شرح التسهيل ٦٠: أ، ابن مالك ١: ١٣٢، ابن الناظم ٥٤،

ابن عقيل ١: ٢٤٥، الأشموني ١: ٢٣٩، المقاصد ٢: ٨٢ - ٨٥، شواهد ابن عقيل ٥٠.

(٤) قدر فيه البصريون، م.

(٥) الشأن اسماً، م.

خبر (كان) قد وليها^(١) في البيت الأول، ولا معمول خبر (ليس) قد وليها في البيت الثاني، نعم يكون^(٢) المقدم معمولاً لخبر المبتدأ، وفي المسألة خلاف.

قال ابن قاسم: واعلم أنه يتأتى في مسألة (كان زيد آكلًا طعامك)، أربعة وعشرون تركيباً، ستة مع تقديم (كان)، وهي: كان زيد آكلًا طعامك، كان طعامك زيد آكلًا، كان طعامك آكلًا زيد، وكلها جائزة إلا الخامس فيمتنع عند البصريين، وإلا السادس فإن بعض البصريين منعه، وبعضهم أجازه.

وسنة مع تقديم (زيد)، وهي زيد كان آكلًا طعامك، زيد كان طعامك آكلًا، زيد آكلًا كان طعامك، زيد طعامك كان آكلًا، زيد طعامك آكلًا كان، زيد آكلًا طعامك [كان^(٣)]. وكلها جائزة [عند البصريين^(٤)].

وسنة مع تقديم (آكلًا)، وهي: آكلًا كان زيد طعامك، آكلًا كان طعامك زيد، آكلًا زيد كان طعامك، آكلًا زيد طعامك كان، آكلًا طعامك كان زيد، آكلًا طعامك زيد كان. وكلها جائزة عند البصريين إلا الثاني، وفي الأول قبح؛ للفصل بين الخبر المقدم ومعموله المؤخر^(٥).

وسنة مع تقديم (طعامك)، وهي: طعامك كان زيد آكلًا، طعامك زيد آكلًا كان، طعامك آكلًا زيد كان، طعامك زيد كان آكلًا، طعامك كان آكلًا زيد، طعامك آكلًا كان زيد. وكلها جائزة عند البصريين، ولبعض الكوفيين خلاف في بعض المسائل لا نطول بذكره^(٦). ونقل بعض المغاربة أن تقديم معمول الخبر وحده على (كان) وأخواتها لا يجوز ظرفاً كان أو غيره؛ لكثرة الفصل، والصحيح جوازه مطلقاً، قال تعالى: ﴿أَهْوَلَاءَ بِمَا تُكْرِمُونَ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾^(٧). انتهى.

(١) وضا، د.

(٢) تكون، د.

(٣) ما بين المعقوفتين ليس في، ز.

(٤) سقطت من، ز، ظ.

(٥) المتأخر، د.

(٦) بذكرها، د.

(٧) ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ...﴾ ٤٠ سبأ ٣٤.

الحروف المشبهة بليس

«فصل» في الكلام على (ما) الحجازية وما ألحق بها، وعلى مواضع تزداد فيها^(١) (إن) والباء، وعلى^(٢) أمور تتعلق بـ(ليس).

«ألحق الحجازيون»، وكذا التهاميون فيما حكاه الكسائي «بـ(ليس)» في إدخالها ناسخة على المبتدأ، فترفعه ويسمى اسمها، والخبر، فتنصبه ويسمى خبرها «(ما) النافية» فعملت العمل المذكور، وكان الأصل أن لا تعمل^(٣) كما في لغة المهملين لها، وهم تميم، قاله / سيويه^(٤)، وقال المصنف^(٥): هم غير الحجازيين. ورد بما نقله الكسائي عن أهل تهامة من إعمالها، كما مر. إذ^(٦) قياس العوامل أن تختص^(٧) بالقبيل الذي تعمل فيه من الاسم والفعل، لتكون^(٨) متمكنة بثبوتها في مركزها، و(ما) مشتركة بين الاسم والفعل، لكن الحجازيون^(٩) أعملوها مع عدم الاختصاص؛ لقوة مشابهتها لـ(ليس)^(١٠)؛ لأن معنييهما في الحقيقة سواء «بشرط تأخير^(١١) الخبر» ظرفاً كان أو غيره، نحو: ما قائم زيد، وما عندك بكر، وما في الدار خالد؛ وذلك لضعفها في العمل، فلا تتصرف^(١٢) بأن تعمل^(١٣) النصب قبل الرفع. «وبقاء نفيه» أي نفي

(١) تراد فيها، د، ترادفها، ز، ظ.

(٢) على، ز.

(٣) يعمل، ز.

(٤) في كتابه ١ : ٢٨.

(٥) في شرح التسهيل ٦٠ : ب.

(٦) اد، ز.

(٧) أهملت التاء في، د.

(٨) ليكون، د، ز.

(٩) الحجازيين، د، وهو متجه إذا شددت (لكن).

(١٠) بليس، د، تنيس، ز.

(١١) تأخر، م.

(١٢) يتصرف، ز.

(١٣) يعمل، ز.

الخبر؛ لأن عملها إنما كان لأجل النفي الذي شابهت به، فكيف تعمل مع زوال المشابهة بانتقاض النفي!! «وفقد (إن)» لأنها تشابه (إن) النافية لفظاً فكأن (ما) النافية دخلت على نفي، والنفي إذا دخل على النفي أفاد الإيجاب فصارت [إن^(١)] كـ(إلا^(٢)) الناقضة^(٣) لنفي (ما) [في^(٤)] نحو: ما زيد إلا منطلق. ويحتمل أنها منعت (إن) العمل لوقوع الفصل بين (ما) ومعمولها بغير الظرف. وهذا الشرط ذكر المصنف^(٥) أنه متفق عليه، وليس كذلك، بل نقل غيره عن الكوفيين أنه لا يشترط، وأنشد يعقوب^(٦):

بني غدانة ما إن أنتم ذهباً^(٧) ولا صريفاً ولكن أنتم الخزف^(٨)
 «وعدم تقدم غير ظرف أو شبهه من معمول الخبر» فلو تقدم معمول الخبر وهو غير ظرف أو شبهه بطل العمل كقوله^(٩):

(١) ليست في، د.

(٢) لا، ظ.

(٣) الناقضة، ز.

(٤) سقطت من، ز، ظ.

(٥) في شرح التسهيل ٦٠: ب.

(٦) ابن السكيت نص عليه البغدادي.

(٧) ذهب، ظ.

(٨) البيت لا يعرف له قائل، ولا يحفظ له سابق ولا لاحق.

بنو غدانة: حي من يربوع من بني تميم. ذهب: يروى بالرفع على إهمال (ما)؛ لاقتنائها بـ(إن)، ويروى بالنصب على إعمال (ما) والاستشهاد هنا بهذه الرواية، فلم يجمعوا على أن عدم اقتران (ما) بـ(إن) شرط في عملها. صريف: فضة. خزف: فخار، ويروى: الخزف. ثعلب ٨٠٩، شرح التسهيل ٦٠: ب، ابن مالك ١: ١٣٩، ابن الناظم ٥٦، الرضي ٢٦٧، المغني ١: ٢١-٢٢، المقاصد ٢: ٩١-٩٢، التصريح ١: ١٩٦-١٩٧، السيوطي ١: ٨٤، الهمع ١: ١٢٣، الخزانة ٢: ١٢٤-١٢٥، الدرر ١: ٩٥.

(٩) مزاحم بن عمرو بن الحارث، أو مزاحم بن عمرو بن مرة بن الحارث العقيلي (. . . - حوالي ١٢٠ هـ / . . . - حوالي ٧٣٨ م) من بني عقيل بن كعب بن عامر بن صعصعة. شاعر بدوي غزل من الشجعان. شهد له بالإجادة الفرزدق وجريير وذو الرمة. وضعه ابن سلام في الطبقة العاشرة من الإسلاميين. الجمحي ٢: ٧٦٩-٧٧٧، الأغاني ١٩: ٩٨-١٠٤، السيوطي ٢: ٩٧١، الخزانة ٣: ٤٥.

وقالوا تعرفها المنازل من منى وما كل من وافى منى^(١) أنا عارف^(٢)
فلو كان معمول الخبر ظرفاً أو شبهه جاز تقديمه مع بقاء العمل، تقول: ما عندك
زيد جالساً، وما في الدار عمرو قائماً، وذلك للتوسع فيهما كما مر.

«و(إن) المشار إليها» في قولنا: وفقد (إن) «زائدة كافة» ل(ما) عن العمل
«لا نافية» مؤكدة ل(ما) «خلاقاً للكوفيين».

قال المصنف^(٣): وما زعموه من ذلك مردود بوجهين:

أحدهما: أنها لو كانت نافية مؤكدة لم تغير العمل [كما لم يغير العمل^(٤)] تكرار
(ما)، قال الراجز^(٥):

لا ينسك الأسى تأسياً فما^(٦) ما من حمام أحد معتصماً^(٧)

والثاني: أن العرب قد استعملت (إن) زائدة بعد (ما) الاسم^(٨) [الموصولة^(٩)]

(١) منا، ز.

(٢) يروى (كل) بالنصب وبالرفع، فأما النصب فعلى أنها مفعول مقدم علمه (عارف)، و(ما) غير
عاملة لتقدم معمول الخبر، وتقدم معموله كتقدمه، وأنت على علم بأن من شرط عملها تأخير
معمول الخبر. وأما الرفع فيحتمل معه إعمال (ما) وإهمالها، فجملة الخبر (أنا عارف) في محل
رفع أو نصب والعائد محذوف؛ إذ الأصل عارفه.

سيبويه ١: ٣٦، ٧٣، شرح التسهيل ٦٠: ب، ابن الناظم ٥٧، المعنى ٢: ٧٧٤، المقاصد
٢: ٩٨، التصريح ١: ١٩٨ - ١٩٩، الأشموني ١: ٢٤٩، السيوطي ٢: ٩٧٠ - ٩٧١،
الخرزانه ٣: ٤٣ - ٤٥.

(٣) في شرح التسهيل ٦٠: ب.

(٤) ليس في، ز.

(٥) لم يسموه.

(٦) ألحقت بالعجز في، د.

(٧) لا يعرف له مزيد. شرح التسهيل ٦٠: ب، المقاصد ٤: ١١٠ - ١١١، الأشموني ٣: ٨٣،

الهمع ١: ١٢٤ - ١٢٥: ٢، الخزانة ١٢٤، يس ٢: ١٣٠، الدرر ١: ٩٥، ٢: ١٦١.

(٨) الاسفهامية، ظ.

(٩) ليست في، ظ.

و(ما) المصدرية التوقيتية، لشبهها^(١) في اللفظ ب(ما) النافية، فلولم تكن المقترنة ب(ما) النافية زائدة لم يكن^(٢) لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ. «وقد تزداد» (إن) «قبل صلة (ما) الاسمية» كقوله^(٣):

يرجي المرء ما إن لا يراه وتعرض^(٤) دون أدناه الخطوب^(٥)

«و» (ما) «الحرفية»^(٦) كقوله^(٧):

ورج الفتى للخير ما إن رأته على السن خيراً لا يزال يزيد^(٨)

(١) لشبهها، د، ز، ظ، والصحيح ما فعلت؛ لأن الضمير عائد إلى الموصولة والمصدرية.

(٢) تكن، ز، ظ.

(٣) جابر بن رألان الطائي: أو إياس بن الأرت.

(٤) ويعرض، ز، ظ.

(٥) ثاني أبيات، أولها:

فإن أمسك فإن العيش حلو إليّ كأنه عسل مشوب
وثالثها:

وما يدري الحريص علام يلقي شرشره أخطىء أم يصيب
يروى: (يرجي العبد ما إن لا يلاقي) (... ما لا أن ...) (دون أبعده...)

الشاهد: الرواية الأولى شاهد على زيادة (إن) بعد (ما) الموصولة لتشبهها ب(ما) النافية لفظاً، وليس لإنكار ذلك ما يبرره. والرواية الثانية يؤيد بها قول الخليل في (لن): إن أصلها لا أن، ومقتضاه أن تكون الهمزة مفتوحة، وكسرهما جائز على زيادة (إن) بعد (لا) النافية كما زيدت أختها (ما).

إلى: بمعنى (عند). شرشره: نفسه، وأصله الأثقال، جمع شرشرة. أبو زيد ٦٠ - ٦٢١،
الكشاف ٤: ٣٠٩، شرح التسهيل ٦٠: ب، ٧٤: ب، الرضي ٢: ٢٣٥، المغني ١:
٢٢، ٢: ٧٥٦، التصريح ٢: ٢٣٠، السيوطي ١: ٨٥، الضم ١: ١٢٥، الخزانة ٣:
٥٦٧ - ٥٦٩، شواهد الكشاف ٤١ - ٤٢، الدرر ١: ٩٧.

(٦) ليست في، ظ.

(٧) لم يسموه.

(٨) مر في ص ٢٠٢.

«و» [قد^(١)] تزداد (إن) أيضاً «بعد» [ألا^(٢)] الاستفتاحية^(٣) كقوله^(٤):

ألا إن سرى^(٥) ليلى^(٦) فبت كئيباً^(٧) أحاذر^(٨) أن تنأى^(٩) النوى^(١٠) بغضوباً^(١١)

«و» تزداد أيضاً «قبل مدة الإنكار» سمع سيويه رجلاً من العرب يقال له: أخرج^(١٢) إن أخصبت البادية؟، فقال: أنا إنيه^(١٣). منكرأ أن يكون رأيه على خلاف ذلك، وسيأتي فيه كلام في باب الحكاية إن شاء الله [تعالى^(١)].

«وليس النصب بعد (ما) لسقوط باء الجر^(١٤)، خلافاً للكوفيين» فإنهم

زعموا أن (ما) لا عمل لها، وأن ما بعدها مبتدأ وخبر، وانتصاب الثاني بنزع الخافض، وهو باء الجر، وليس بشيء؛ لأن^(١٥) الباء زائدة، فإذا لم تثبت لم يحكم بزيادتها، وأيضاً ليس المجرور بها مفعولاً حتى ينتصب بالمفعولية مع حذف الجار ووصول الفعل إليه كما في: (استغفرت الله ذنباً)؛ وذلك لأن الناصب ليس نزع الخافض، بل الناصب هو الفعل أو شبهه، فنصب المجرور محلاً؛ إذ لا يمكن نصبه / لفظاً بسبب الجار، ١٧٤

(١) سقطت من، ز، ظ.

(٢) ليست في، ز.

(٣) الاستفهامية، د.

(٤) غير معروف.

(٥) سرت، ز.

(٦) ليلى، د، ظ.

(٧) كئيباً، ز، كيباً، و، ظ.

(٨) أهملت الذال في، د.

(٩) ينأى، ز.

(١٠) الدوى، ظ.

(١١) لم أجد في مراجعي مزيداً عليه. كئيباً: سيء الحال من الحزن. النوى: البعد. غضوب:

اسم امرأة؛ ولهذا منعه الصرف. شرح التسهيل ٦٠: ب، المغني ١: ٢١، السيوطي ١:

٨٦، الهمع ١: ١٢٤، الدرر ١: ٩٧.

(١٢) أهملت الخاء والجيم في، د، والتاء والجيم في، ز.

(١٣) أهملت الياء في، ز، ظ.

(١٤) بسقوط بالجر، د.

(١٥) فإن، د.

فإذا^(١) عدم الجار ظهر عمله المقدر، هذا مع أن حذف الجار ونصب المفعول بعده أيضاً [ليس^(٢)] بقياس، كما كان مع (أن) و(أن).

«ولا يغني عن اسمها» أي: اسم (ما) «بدل موجب، خلافاً للأخفش» فإنه أجاز - في نحو: ما أحد قائماً إلا زيد - [حذف^(٣)] [اسم (ما)، والاستغناء عنه ببدله الموجب ب(إلا)، فتقول: ما قائماً إلا زيد^(٤)].

قال المصنف^(٥): ومثل هذا لو سمع من العرب لكان جديراً بالرد؛ لأن المراد منه مجهول؛ لاحتفال أن يكون أصله: ما كان قائماً إلا زيد.

وحكى غير المصنف جواز هذه المسألة عن الأخفش على وجه آخر، فادعى أن (إلا) داخلة على اسم (ما)، والمنصوب المقدم^(٦) خبرها.

وهو أيضاً مردود بما فيه من إعمال (ما) غير مستكملة لشروط^(٧) الإعمال، مع أن هذا التركيب لم يسمع. «وقد تعمل» (ما) «متوسطاً خبرها^(٨) وموجباً بإلا، وفاقاً لسيبويه في الأول، وليونس في الثاني» فيجوز: ما قائماً زيد، وما زيد إلا قائماً. فأما [ما^(٩)] نسبة^(١٠) المصنف إلى سيبويه فهو محكي عن الجرمي، وزعم أنه لغة، وحكى: (ما مسيئاً من أعتب)، والذي قاله سيبويه^(١١):

وإذا قلت: ما منطلق عبدالله، و[ما^(١٢)] مسيء من أعتب، رفعت، ولا يجوز أن

(١) وإذا، ز، ظ.

(٢) سقطت من، ظ.

(٣) سقطت من، ز، ظ.

(٤) ما بين المعقوفتين ليس في، ز.

(٥) في شرح التسهيل ٦٠: ب - ٦١: أ.

(٦) المتقدم، د.

(٧) الشروط، ظ.

(٨) خيرها، ز.

(٩) ليست في، ظ.

(١٠) نسبة، ظ.

(١١) في كتابه ١: ٢٩.

(١٢) سقطت من، د.

يكون^(١) مقدماً مثله مؤخرأً، كما أنه لا يجوز: إن أخوك عبدالله، على حد قولك: إن عبدالله أخوك؛ لأنها ليست بفعل. وهذا^(٢) نص صريح في المنع، ثم إنه شبهه بشيء لا خلاف في منعه، ثم قال^(٣):
وزعم أن بعضهم قال:- وهو الفرزدق-

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر^(٤)

(١) تكون، ز.

(٢) فهذا، ز، ظ.

(٣) في كتابه ١ : ٢٩

(٤) من قصيدة مدح فيها عمر بن عبدالعزيز بن مروان. مطلعها:

زارت سكينه أطلاقاً أناخ بهم شفاعه النوم للعينين والسهر
وقبل الشاهد:

وما أعيد لهم حتى أتيتهم أزمان مروان إذ في وحشها غرر
وبعده:

وهم إذا حلفوا بالله مقسمهم يقول: لا والذي من فضله عمر
الشاهد: شرط التحويون لإعمال (ما) شروطاً منها: أن لا يتقدم الخبر، و (مثل) في البيت خبر
(ما)، ومع ذلك فهو منصوب، فقيل: إن الأمر باقٍ على أصله، وهذا من القليل. وأبى هذا
أكثر الناس فذهبوا يؤولون البيت، وخلاصة ما قيل فيه:

١ - خبر (ما) محذوف، أي: ما في الوجود مثلهم بشر، واختلفوا في (مثل) فقيل:

(أ) حال، وهي في الأصل صفة لاسم (ما)، ثم قدمت.

(ب) ظرف مكان، أي: ما في مكان مثل مكانهم بشر.

٢ - الفرزدق تميمي، ولكنه أجراه على لغة الحجازيين جهلاً بشروطهم.

٣ - الإعمال في البيت من صنيع الراوي.

٤ - مثل مبنية في محل رفع خبر مقدم، لإضافتها إلى مبني وهو. الضمير، وهذا جائز في

المبهمات إذا أضفناها إلى مبني كس(غير).

الفرزدق ١ : ٢١٩ - ٢٢٤، سيبويه ١ : ٢٩، المقتضب ٤ : ١٩١ - ١٩٢، المقرب ١ : ١٠٢،

التصريح ١ : ٩٨، شرح التسهيل ٦١ : أ، ١٠٠ : أ، ابن مالك ١ : ١٢٩، ١٤٠، ابن

الناظم ٥٦، الرضي ١ : ٢٦٧، المغني ١ : ٨٧، ٤٠٢، ٢ : ٥٧٠ - ٥٧٦، المقاصد ١ : ٩٦

- ٩٨، الأشموني ١ : ٢٣٠، ٢٤٨ - ٢٤٩، السيوطي ١ : ٢٣٧ - ٢٣٨، ٢ : ٧٨٢، الجمع

١ : ١٢٤، ١٢٩، ٢٤٩، الخزانة ١ : ١٣٠ - ١٣٣، الدرر ١ : ٩٥ - ٩٦، ١٨٨.

ثم قال^(١) : وهذا لا يكاد يعرف . فهذا شيء لم يحكه سيبويه [عن العرب^(٢)] ، وإنما قال : وزعموا . فحكاه عن غيره ، ثم نفى مقاربة عرفانه على حد قوله تعالى : ﴿لَمْ يَكِدْ يَرْتَهَا﴾^(٣) ، والقولان عن الفراء . وزعم ابن عصفور^(٤) الجواز إن كان الخبر ظرفاً^(٥) أو جاراً ومجروراً ، فيكون^(٦) بمنزلة باب (إن) .

وقال ابن معطي^(٧) : - في (وإذ^(٨) ما مثلهم بشر) قيل^(٩) : إن (مثلهم) ظرف ، وقد وجدت لذلك شاهداً في كتاب الله تعالى ، قرىء شاذاً^(١٠) : ﴿إِنْ كُنْتُمْ إِذًا مِثْلَهُمْ﴾^(١١) ، أي في منزلتهم ، وفي مثل حالهم ، وكذا التقدير في البيت ، أي : ما^(١٢) في مثل رتبتهم بشر . انتهى

(١) في كتابه ١ : ٢٩ .

(٢) ليست في ، ظ .

(٣) ﴿... ظَلُمْتُ بَعْضَهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَكْدَهُ... وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾
٤٠ النور (٢٤) .

(٤) في المقرب ١ : ١٠٢ .

(٥) ظرف ، ظ .

(٦) فتكون ، ظ .

(٧) أبو الحسين يحيى زين الدين بن عبدالمعطي بن عبدالنور الزواوي (٥٦٤ - ٦٢٨ هـ / ١١٦٩

- ١٢٣١ م) . نسبته إلى قبيلة زواوة بظاهر بجاية في أفريقية . من علماء العربية والأدب . أقام

بدمشق مدة ثم انتقل إلى القاهرة ، وبها مات . أخذ عن : الجزولي وابن عساكر . من مؤلفاته :

الدرة الألفية في علم العربية - ط ، ترجمت إلى الهولندية ، النصوص في النحو عددها خمسون ،

العقود والقوانين : في النحو ، ديوان خطب ، ديوان شعر . معجم الأدباء ٢٠ : ٣٥ - ٣٦ ،

الوفيات ٦ : ١٩٧ ، البغية ٢ : ٣٤٠ .

(٨) فاد ، د .

(٩) قبل ، ز .

(١٠) ذكرها أبو حيان ولم ينسبها وخرجها على وجهين : أن يكون الفتح بناء لإضافة الكلمة إلى مبني :

وأن يكون نصباً على الظرفية . والأول للبصريين والثاني للكوفيين . البحر ٣ ، ٣٧٥ .

(١١) ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى

يَخْرُجُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ إِنَّ كُنْتُمْ إِذًا مِثْلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا ﴿١٤٠﴾

النساء (٩) .

(١٢) أي في ، د .

ولا يقال: - في القراءة الشاذة - إنها مما وجد في كتاب الله [تعالى^(١)]، [إذ لا يثبت كتاب الله^(٢)] [تعالى^(٣)] إلا بالقطع، ولا دليل في القراءة؛ لجواز البناء لإضافة (مثل إلى المبني، ولكن المصنف ينازع في ذلك.

وأما مسألة يونس فقد استشهد عليها بعضهم بقول الشاعر^(٤):

وما الدهر إلا منجنونا بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذباً^(٥)

(١) سقطت من، ز، ظ.

(٢) ليس في، د.

(٣) سقطت من، د، ظ.

(٤) لم أقف على اسمه.

(٥) رواية ابن جني في المحتسب.

أرى الدهر إلا منجنوناً بأهله وما طالب الحاجات إلا معللاً والشاهد في البيت إعمال (ما) مع انتقاض النفي بـ(إلا) وهو رأي يونس بن حبيب، وقد ذهب النحويون في تحريجه مذاهب هذا ملخصها:

أ - (منجنوناً) وقع موقع مصدر محذوف لفعل محذوف والتقدير: إلا يدور دوران منجنون، حذف الفعل والفاعل المستتر والمصدر المضاف، فحلّ المضاف إليه محله، والجملة الفعلية المحذوفة خبر المبتدأ (الدهر) وأما (معذباً) فهو مصدر ميمي، وعامله محذوف، والتقدير: إلا يعذب. والجملة الفعلية خبر المبتدأ (صاحب).

ب - منجنوناً ومعذباً مفعولان لفعل محذوف والتقدير: إلا يشبه. والجملة خبر المبتدأ، ومعذب اسم مفعول.

ج - الأسمان منصوبان على الحال، وخبر (ما) محذوف، والتقدير: وما الدهر موجوداً إلا مثل منجنون، وما صاحب الحاجات موجوداً إلا معذباً. فحذف من الأول المضاف وحلّ المضاف إليه محله، ولا تقدر (مثل) في الثاني؛ لأن الخبر عين المبتدأ، ولا تشبيه في الكلام، و(ما) حينئذ عاملة.

د - الأصل: إلا كمنجنون، فحذف الجار ونصب المجرور على نزع الخافض.

هـ - أن يكون منصوباً على حد قوله تعالى: ﴿ونحن عصبه﴾ - بنصب عصبه - أي: نرى عصبه.

المنجنون: الدولار الذي يستقى عليه، وهو مؤنث. ولا بن جني في المنصف ١: ١٤٥ - ١٤٩ على هذه الكتسة كلام نادر الجردة بين فيه الزائد من حروفها والأصلي، أستحسن نقاه بنصه على طوله.

والمصنف بقول الآخر^(١) :

وما حق الذي يعثو^(٢) نهاراً ويسرق ليله إلا نكالاً^(٣)
 وحكى ابن قاسم عن المصنف أنه قال^(٤) : إن الاستشهاد بهذا أقوى من
 الاستشهاد بالبيت الأول .

== قال :

(يقول : إن الميم في (منجنون) أصل ؛ فهذا معنى قوله : (منجنون) كذلك .
 وليس يريد أن منجنوناً من ذوات الخمسة مثل عضرفوط . هذا محال ؛ لأجل تكرير النون ، وإنما
 هو مثل (حندقوق ، ملحق بعضرفوط) ولا يجوز أن تكون الميم زائدة ، لأننا لا نعلم في الكلام
 مفعولاً . ولا يجوز أيضاً أن تكون الميم والنون جميعاً زائدتين على أن تكون الكلمة ثلاثية من
 لفظ (الجن) من جهتين إحداهما : أنك كنت تجمع في أول الكلمة زيادتين ، وليست الكلمة
 جارية على فعل مثل : (منطلق ، ومستخرج) والأخرى : أنا لا نعلم في الكلام (منفعولاً)
 فنحمل هذا عليه . ولا يجوز أيضاً أن تكون النون وحدها زائدة ، لأنها قد ثبتت في الجمع في
 قولهم (مناجين) . ولو كانت زائدة لقل (مجانين) كما قالوا (مجانيق) في جمع (منجنيق) لما كانت
 النون زائدة . وإذا لم يجز أن تكون الميم وحدها زائدة ولا النون وحدها زائدة ؛ ولا أن تكون
 كلتاهما زائدتين : لم يبق إلا أن تكونا أصليين وتجعل النون لأمراً مكررة ، وتكون الكلمة مثل
 (حندقوق) ملحقة بعضرفوط انتهى .

الحندقوق : نبت ، وهو الذرق ، نبطي معرب ، ولا تقل الحندقوقا ، الصحاح ٤ : ١٤٥٦
 (حلق) .

العضرفوت : العظاءة الذكر ، وتصغيره : عضريف وعضريف . الصحاح ٣ : ١١٤٣
 (عضرفط) . المحتسب ١ : ٣٢٨ ، شرح التسهيل ٦١ : أ ، ١١٠ : ب ، ابن الناظم ٥٦ ،
 المقرب ١ : ١٠٣ ، الرضي ١ : ٢٦٧ ، المغني ١ : ٧٦ ، المقاصد ١ : ٩٢ - ٩٩ ، التصريح
 ١ : ١٩٧ ، الأشموني ١ : ٢٤٨ ، السيوطي ١ : ٢١٩ - ٢٢٠ ، الخزانة ٢ : ١٢٩ - ١٣٠ .

(١) مغلّس بن لقيط الأسدي .

(٢) يعتوا ، ز .

(٣) يروى : (يعتو) بالتاء المثناة والثاء المثناة ، والمعنى معها صحيح . ولم أجد هذا البيت سابقاً
 ولا لاحقاً .

شرح التسهيل ٦١ : أ ، ابن الناظم ٥٦ ، المقاصد ٢ : ١٤٨ - ١٤٩ ، الهمع ١ : ١٢٣ ، الدرر
 ١ : ٩٤ .

(٤) في شرح التسهيل ٦١ : أ

فإن قلت: ما وجه ذلك؟ قلت: سلامة الثاني من الاحتمال الذي يتطرق إلى الأول؛ وذلك لإمكان تقدير مضاف حذف عند قوله: (منجنونا^(١))، وجعل (معذباً) مصدراً ميمياً، والتقدير: وما الدهر إلا يدور دوران منجنون^(٢)، وما صاحب الحاجات إلا يعذب تعذيباً. فهو مثل قولك: ما زيد إلا سيراً. وهذا مفقود في الثاني.

فإن قلت: بل هو موجود فيه؛ إذ (نكالا) مصدر، فيكون التقدير: وما حق المذكور إلا ينكل نكالا و [قد^(٣)] قدره ابن قاسم كذلك.

قلت: ليس الأمر كما تجعله، فإن المصدر في البيت الأول لا يصح الإخبار به عن المسند إليه فيه؛ إذ الدهر ليس نفس الدوران، ولا صاحب الحاجات نفس التعذيب، فمن ثم احتيج^(٤) إلى تقدير الناصب للمصدر تصحيحاً للإخبار. وأما في البيت الثاني فيصح الإخبار بالمصدر عن المسند إليه، وهو الحق؛ إذ لو قلت: حق زيد النكال /، ١٧٥ صح، وتقدير نصبه بالفعل على الوجه الذي قدرته غير متأت؛ إذ لا يجوز^(٥) أن تقول^(٦): حق زيد ينكل، فإن ذهبت^(٧) إلى تقدير (أن) لتصحيح الحمل لزم حذف الموصول وبقاء معمول الصلة، وهو محذور، هذا وجه ما قاله المصنف فيما ظهر^(٨) لي، والله أعلم.

«والمعطوف على خبرها بـ(بل) و(لكن) موجب»؛ لأنها للإثبات بعد النفي؛ فتزول^(٩) علة^(١٠) العمل، وهي النفي «فيتعين رفعه» على أنه معطوف على

(١) أهملت النون الأولى في، د.

(٢) أهملت الجيم في، ز.

(٣) سقطت من ز، ظ.

(٤) احتج، ظ.

(٥) أهملت الياء في، د.

(٦) يقول، ز.

(٧) ذهب، د.

(٨) يظهر، ظ.

(٩) فتزول، ظ.

(١٠) عله، د، ز.

محل خبر (ما)؛ لأنه لما بطل^(١) معنى النفي في المعطوف صار كأنه معطوف على اسم غير معمول للنفي، وإذا قدر الأول غير منفي - باعتبار هذا المعطوف - فمحل الأول بالنسبة إلى هذا المعطوف رفع؛ لوجوب رفعه عند عدم النفي. وقال عبدالقاهر^(٢): [هو^(٣)] خبر مبتدأ محذوف. أي ما زيد قائماً بل هو قاعد.

وقضية هذا الكلام أن لا تكون^(٤) المسألة مما نحن فيه، أي من باب عطف المفرد على المفرد.

قلت: وهذا هو الذي جزم به ابن قاسم ولم يذكر سواه، فإنه قال: وارتفاعه على أنه خبر مبتدأ محذوف، فتسميته معطوفاً تسامح واقتصر على ذلك.

وقال بعضهم: هو عطف على التوهم؛ لأنه كثيراً ما يقع خبر (ما) مرفوعاً عند ما تنعزل^(٥) عن العمل فتوهموا أن الأول مرفوع.

قلت: إذا انعزلت (ما) عن العمل لم يكن الخبر إلا خبر مبتدأ محذوف محقق، فلا يقال: حينئذ هو خبر (ما)، ولا نسلم أن خبر (ما) يقع مرفوعاً أبداً، ثم العطف على التوهم ليس بمطرود ولا في سعة الكلام.

قال المصنف^(٦): وقياس قول يونس أن لا يمتنع نصب المعطوف بـ(بل) و(لكن).

(١) أبطل، د.

(٢) أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني (.. - ٤٧١هـ / .. - ١٠٧٨م) نسبه إلى جرجان: بلد بين خراسان وطبرستان. من علماء النحو والبلاغة، واشتهر بالثاني؛ لأنه أول من وضع أصوله وقواعده. أخذ عن: أبي الحسين بن محمد بن عبدالنوارث الفارسي، لم يأخذ عن غيره. وأخذ عنه: علي بن زيد الفصيح. من مصنفاته: أسرار البلاغة - ط، دلائل الإعجاز - ط، وهما في البلاغة، العوامل المائة - ط، الجمل - ط، المغني: شرح الإيضاح، ثلاثون جزءاً، العمدة: في تصريف الأفعال، إعجاز القرآن - ط. القفطي ٢: ١٨٨ - ١٩٠، فوات الوفيات ١: ٦١٢ - ٦١٣، البغية ٢: ١٠٦.

(٣) ليست في، د.

(٤) يكون، د، ووضع فوق التاء نقطتان وتحتها نقطتان في، ظ.

(٥) أهملت الزاي في، د، ينعزل، ظ.

(٦) في شرح التسهيل ٦١: أ.

في مثل : ما قام زيد بل عمرو، أي [بل^(١)] ما قام عمرو أن^(٥) يصح : ما زيد قائماً بل قاعداً، ويختلف المعنى باعتبار النصب والرفع .

«ويلحق^(٦) بها» أي : بـ(ما) أخت (ليس) «(إن) النافية» فتعمل عملها «قليلاً»، وعلى ذلك أكثر الكوفيين، وذهب إليه ابن السراج وأبو علي الفارسي وابن جني، ومنعه أكثر البصريين، واختلف النقل^(٧) فيه عن سيويه والمبرد، واختار المصنف^(٨) القول بالإجازة؛ لمشاركة (إن) لـ(ما) في المعنى الذي عملت بسببه، وهو مشابهة (ليس)؛ ولثبوت السماع بإعمالها، فقد ثبت أنها [لغة^(٩)] أهل العالية^(١٠)، قالوا: [إن ذلك^(١١)] نافعك ولا ضارك، بالنصب، وإن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية، وقال أعرابي: إن قائماً، [يريد: إن أنا قائماً^(١١)].

فحذف همزة (أنا) اعتباطاً وأدغم النون في النون^(١٢). وقرأ سعيد بن جبير^(١٣) : - فيها

(١) ليست في، د.

(٢) ابقا، د.

(٣) اجازه، د.

(٤) يكون، د.

(٥) بأن، د.

(٦) وتلحق، م.

(٧) الفعل، ز.

(٨) هنا وفي شرح التسهيل ٦١ : أ - ب.

(٩) ليست في، د.

(١٠) يعنون عالية نجد.

(١١) ساقط من، ز.

(١٢) وحذفت الألف في الوصل، وينبغي أن ننبه على أمرين في هذا المثال الذي نقله الشارح عن أعرابي:

أ - هذا المثال مسموع فيه الإعمال والإهمال.

ب - حذفت ألف (أنا) في الوصل. ولم ينبه الشارح على ذلك.

(١٣) أبو محمد... ابن هشام الأسدي (٤٥ - ٩٥هـ / ٦٦٥ - ٧١٤م). مولى بني والبة بن

حكاه ابن جني^(١) - ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ^(٢) مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ﴾^(٣) ، وتوهم أبو حيان^(٤) وكثير من تلامذته أن هذه القراءة مخالفة للقراءة المشهورة - بتشديد النون ورفع (عباد) و(أمثالكم) - إذ مقتضاها إثبات مماثلة المدعويين من دون الله لأولئك المخاطبين، ومقتضى قراءة ابن جبير نفي المماثلة وليس ما توهموه بصحيح؛ لإمكان جعل [المماثلة^(٥)] المثبتة في القراءة المشهورة باعتبار العبودية، أي أن هؤلاء الذين تدعونهم آلهة مماثلون لكم^(٦) في كونهم مربوبين متسمين بسمة العبودية لله، والمماثلة المنفية في القراءة الأخرى باعتبار الإنسانية^(٧)، [أي ليس هؤلاء الذين تدعونهم من دون الله مماثلين لكم فيما اتصفتم^(٨)] [به^(٩)] [من الإنسانية^(١٠)] ؛ إذ هم جماد، وأنتم عقلاء، فلکم^(١١) عليهم علو في المرتبة، فكيف تعبدونهم وتتخذونهم آلهة، وهم دونكم!! .

الحارث: بطن من بني أسد بن خزيمة، وأصله حبشي، ومنزله الكوفة. من مشاهير التابعين علماً وورعاً. أخذ عن: ابن عباس وابن عمر - رضي الله عنهما - وأخذ عنه المنهال بن عمرو، وأبو عمرو بن العلاء. كان مع عبدالرحمن بن محمد بن الأشعث لما خرج على عبدالملك بن مروان، فلما هزم عبدالرحمن هرب سعيد إلى مكة فقبض عليه واليها وبعث به إلى الحجاج فقتله. رحمه الله.

الطبري ٨ : ٩٣ - ٩٥ ، الحلية ٤ : ٢٧٢ الوفيات ٢ : ٣٧١ - ٣٧٣ .

- (١) في المحتسب ١ : ٢٧٠ .
- (٢) يدعون، ز.
- (٣) ﴿... فَأَدْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِنَّ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ ١٩٤ الأعراف (٧) .
- (٤) في البحر المحيط ٤ : ٤٤٤ .
- (٥) سقطت من، ز، ظ .
- (٦) سقط الجار من، ز، ظ .
- (٧) الإنشائية، د .
- (٨) ليس في، ز .
- (٩) ساقط من، د، ز .
- (١٠) ولكم، ز، ظ .

- ١٧٦ وما استشهد [به^(١)] على إثبات هذه اللغة / قول الشاعر^(٢) :
- إن هو مستولياً على أحد إلا على أضعف المجانين^(٣)
وقول الآخر^(٤) :
- إن المرء ميتاً بانقضاء حياته ولكن بأن يبغى عليه فيخذلا^(٥)
- «و» يلحق أيضاً بـ(ما) أخت (ليس) في العمل المذكور «(لا) كثيراً»، ونوزع المصنف في دعوى الكثرة، بأن^(٦) الأمر بالعكس؛ بل لو ذهب ذاهب إلى أن (لا) لا تعمل عمل (ليس) لكان حسناً؛ إذ لا يحفظ ذلك في نثر أصلاً، ولا في نظم سوى قول الشاعر^(٧) :
- تعزّ فلا شيء على الأرض باقياً ولا وزر مما قضى الله واقياً^(٨)

(١) ليست في أصول التحقيق، ولكن المقام يقتضيها.

(٢) لا يعرف.

(٣) يروى:

(إلا على حزبه الملاعين) (إلا على حزبه المناحيس).

المقرب ١ : ١٠٥، شرح التسهيل ٦١ : ب، ابن مالك ١ : ١٤٤، ابن الناظم ٥٨، الرضي

١ : ٢٧٠، شذور الذهب ٢٧٨، ابن عقيل ١ : ٢٧٢، المقاصد ٢ : ١١٣ - ١١٤، التصريح

١ : ٢٠١، الأشموني ١ : ٢٥٥، الهمع ١ : ١٢٥، الخزانة ٢ : ١٤٣ - ١٤٤، شواهد ابن

عقيل ٦١، الدرر ١ : ٩٦ - ٩٧.

(٤) لم يسموه.

(٥) لم أجد له سابقاً ولا لاحقاً. شرح التسهيل ٦١ : ب، ابن عقيل ١ : ٢٧٣، المقاصد ٢ : ١٤٥

- ١٤٦، الأشموني ١ : ٢٥٥، الهمع ١ : ١٢٥، الخزانة ٢ : ١٤٤، شواهد ابن عقيل ٦١،

الدرر ١ : ٩٧.

(٦) فإن، د.

(٧) غير معروف.

(٨) البيت لا يعرف له سابق ولا لاحق. شرح التسهيل ٦١ : ب، ابن مالك ١ : ١٤١، ابن

الناظم ٥٨، المغني ١ : ٢٦٤، ٢٦٥، ابن عقيل ١ : ٢٦٩، المقاصد ٢ : ١٠٢ - ١٠٣،

شذور الذهب ١ : ٢٥٣، السيوطي ٢ : ٦١٢، الهمع ١ : ١٢٥، شواهد ابن عقيل ٥٨ -

٥٩، الدرر ١ : ٩٧.

وقول الآخر^(١) :

نصرتك إذ لا صاحب غير خاذل فبؤت حصناً بالكماء حصينا^(٢)
والمصنف أنشد أبياتاً آخر^(٣) ، لكنها محتملة للتأويل ، وعلى الجملة ففي عمل^(٤)
(لا) عمل (ليس) ثلاثة أقوال :

الجواز: وهو مذهب سيبويه ومن وافقه . والمنع : وإليه ذهب الأخفش والمبرد .
والثالث أنها عاملة في الاسم ، وهما جميعاً في موضع الابتداء ، ولا تعمل في الخبر
أصلاً ، حكاه ابن ولاد عن الزجاج^(٥) ، وسامع نصب الخبر يبطله ، كما يبطل مذهب
القائلين بالمنع مطلقاً ، والنزاع إنما هو في دعوى الكثرة كما تقدم . «ورفعها معرفة
نادر» ، كما في قول النابغة [الجعدي^(٦)]:

وحلت سواد القلب لا أنا^(٧) باغيا سواها ولا عن حبها متراخيا^(٨)
قال المصنف^(٩) : والقياس عندي على هذا سائغ . قلت : هذا - مع اعترافه بالندور
- مشكل .

[قال^(١٠)] : وقد قاس عليه المتنبي في قوله :

إذا الجود^(١١) لم يرزق خلاصاً من الأذى فلا الحمد مكسوراً ولا المال باقياً^(١٢)

(١) مجهول .

(٢) لم أفق له على سابق ولا لاحق . شرح التسهيل ٦١ : ب ، المغني ١ : ٢٦٤ ، ابن عقيل ١ :

٢٦٩ ، المقاصد ٢ : ١٤٠ - ١٤١ ، السيوطي ٢ : ٦١٢ - ٦١٣ ، شواهد ابن عقيل ٥٩ .

(٣) في شرح التسهيل ٦١ : ب .

(٤) أعمال ، د .

(٥) الزجاجي ، د ، والصواب ما أثبت ، كما في الهمع ١ : ١٢٥ .

(٦) سقطت من ، ز ، ظ .

(٧) لأننا ، د .

(٨) مرئي ص ١٢٨ .

(٩) في شرح التسهيل ٦١ : ب .

(١٠) سقطت من ، ظ ، والقائل المصنف في شرح التسهيل ٦١ : ب .

(١١) الجور ، ز ، ظ .

(١٢) من قصيدة مدح فيها كافوراً الأخشيدي . مطلعها :

وقد أجاز ابن جني إعمال (لا) في المعرفة، ذكر ذلك في كتاب التمام^(١). هذا كلام المصنف، والمانعون تأولوا^(٢) بيت النابغة [الجعدي^(٣)] بحذف^(٤) فعل أو خبر، أي: لا أرى باغياً، بالبناء للمفعول، ثم حذف الفعل فانفصل الضمير النائب عن الفاعل أو التقدير^(٥): لا أنا أرى باغياً. وعليهما^(٦) فنصب (باغياً) على الحال، لا على أنه خبر (لا)، فلا دليل فيه.

وقد ذكر المصنف هذين التأويلين في شرح الكافية^(٧)، وأشار إليهما فيها^(٨). «وتكسع^(٩) (لا)» النافية، أي: يؤتى^(١٠) في آخرها «بالتاء»، إما لتأنيث اللفظ، كما في (ثمت) و(ربت)، وعلى هذا فهي ساكنة [في^(١١)] الأصل^(١٢)، لكنها

= كفى بك داء أن ترى الموت شافياً وحسب المنايا أن يكُن أمانيا
وقبل الشاهد:

فإن دموع العين غُدر برها إذا كن إثر الغادرين جواريا
وبعده:

وللنفس أخلاق تدل على الفتى أكان سخاء ما أتى أم تساخيا
غدر، جمع غُدر، قياسه ضم الدال، لكن سَكَنه لمكان الوزن. الغادرين: يروى الظاعنين.
المنبهي ٤: ٤١٧ - ٤٣٢، الشجري ١: ٢٨٢، ٢: ٢٢٤، شرح التسهيل ٦١: ب، المغني
١: ٢٦٥، شذور الذهب ١٩٨، التصريح ١: ١٩٩.

(١) في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري.

(٢) تأولوا، د.

(٣) سقطت من، ز، ظ.

(٤) أهملت الباء في، د.

(٥) عطفت بالواو في، د.

(٦) وعليها، ظ.

(٧) ١: ١٤٢.

(٨) فيهما، ز، ظ، والضمير عائد إلى الكافية، وقد نقلنا كلامه في ص ١٢٩ - ١٣٠.

(٩) ويكسع، د.

(١٠) تؤتى، ظ.

(١١) ليست في، ظ.

(١٢) والأصل، ظ.

حركات لالتقاء الساكنين . وإما للمبالغة في النفي ، كما قاله الرضي ^(١) ، وعليه فهي محرّكة في الأصل ، لا ساكنة .

قلت : ويشهد لهما - أعني لجواز كونها بحسب الأصل ساكنة أو متحرّكة ^(٢) - وقفهم عليها بالتاء وبالهاء ^(٣) .

قال الرضي ^(٤) : وبهذه الزيادة قويت مشابهتها في اللفظ لـ (ليس) ، إذ صارت على عدد حروفها ساكنة الوسط «فتختص» حين ^(٥) كسعها بالتاء وصيرورة اللفظ (لات) «بالحين» ^(٦) .

قال الفراء ^(٧) : ولا تتعدى ^(٨) هذه اللفظة . وهو ظاهر قول سيويه .

وقال الفارسي وجماعة : بل تعمل أيضاً فيما رادف الحين . وإليه ذهب المصنف ، فلذلك قال : «أو مرادفه» كالساعة والوقت والأوان كقوله ^(٩) :

ندم البغاة ولات ساعة مندم [والبغي مرتع مبتغيه وخيم ^(١٠)]

(١) في شرح الكافية ١ : ٢٧١ ، وقد نقل الرأيين .

(٢) محرّكة ، ز ، ظ .

(٣) لا بالها ، ز ، ظ ، والصحيح ما أثبتته .

(٤) لم أجده في شرح الكافية ١ : ٢٧١ .

(٥) حتى ، د .

(٦) بالحين ، ز .

(٧) لم أجده في معاني القرآن ٢ : ٣٩٧ - ٣٩٨ .

(٨) يتعدى ، ز .

(٩) محمد بن عيسى بن طلحة بن عبيد الله التيمي القرشي . أو مهلهل بن مالك الكناني . أو رجل من طيء . وللأول ترجمه في المرزباني ٤١٤ - ٤١٥ .

(١٠) سقط العجز من ، ز ، ظ ، راجع الشاهد في الفراء ٢ : ٣٩٧ ، شرح التسهيل ٦١ : ب ، ابن

مالك ١ : ١٤٢ ، ابن الناظم ٥٨ ، الرضي ١ : ٢٧٠ ، شذور الذهب ٢٠٠ ، ابن عقيل ١ :

٢٧٥ ، المقاصد ٢ : ١٤٦ - ١٤٨ ، الأشموني ١ : ٢٥٥ ، الهمع ١ : ١٢٦ ، الخزانة ٢ : ١٤٤

- ١٤٧ ، شواهد ابن عقيل ٦٢ ، الدرر ١ : ٩٩ .

«مقتصراً على منصوبها بكثرة» كقوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾^(١) في القراءة المشهورة بالنصب^(٢). «وعلى مرفوعها بقلة» كقراءة بعضهم^(٣): ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ بالرفع، ولم يثبتوا بعدها الاسم والخبر جميعاً. «وقد يضاف^(٥) إليها (حين) لفظاً»، كقوله^(٤):

وذلك حين لات أوان حلم^(٧) ولكن قبلها اجتنبوا أذاتي^(٨)
وفي إطلاق القول بأن لفظ (حين) أضيف إلى (لات) مسامحة، وإنما هو مضاف إلى الجملة المصدرية بـ(لات). «أو تقديراً» كقوله^(٩):

تذكر حب ليلي لات حيناً^(١٠)

أي: حين لات حيناً، فحذف الحين الأول، وسهل حذفه ذكر الحين الثاني.

ورد بالاستغناء عن هذا التقدير؛ إذ يصح المعنى بقوله:

تذكر حب ليلي حيناً^(١١)

(١) ﴿كَرَّ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوا...﴾ ٣ ص (٣٨).

(٢) مع فتح التاء من (لات)، وهي قراءة الجمهور وعيسى بن عمر. البحر ٧: ٣٨٣، ٣٨٤.

(٣) أبي السَّهَّل مع ضم التاء من (لات)، وقرأ عيسى بن عمر أيضاً بكسر النون والتاء. البحر ٧: ٣٨٣، ٣٨٤.

(٤) سقطت من، ز، ظ.

(٥) تضاف، م.

(٦) لا يعرف.

(٧) حكم، د، ظ.

(٨) ذاتي، د. وقبله:

لعل حلومكم تأوي إليكم إذا شمـرت واضطـرمت شـذاتي

شرح التسهيل ٦١: ب، الهمع ١: ١٢٦، الخزانة ٢: ١٤٨، الدرر ١: ٩٩ - ١٠٠.

(٩) لم أقف على اسمه.

(١٠) عجزه: (وأسمى الشيب قد قطع القرينا). الفراء ٢: ٣٩٧، شرح التسهيل ٦١: ب، الهمع

١: ١٢٦، الخزانة ٢: ١٤٨، الدرر ١: ١٠٠.

(١١) حين، ز، ظ.

أي : ليس الحين حين تذكر.

قلت^(١) : وقد يوجه / [بأن^(٢)] جملة (لات) لم تقع^(٣) بحسب [الاستقراء^(٤)] إلا في موضع نصب على الحال، وهو الشائع، أو في موضع خفض حيث يضاف إليها الحين، ولا جائز أن تجعل الجملة حالية؛ لعدم الرابط، سواء جعلتها حالاً من الفاعل أو المفعول في قوله :

(تذكر حب ليلي) ، فتعين تقدير^(٥) (حين) ليوفر^(٦) على (لات) حقها الثابت لها في الاستعمال، ومن ادعى أنها تستعمل خارجة عن الوجهين فعليه إثباته ولو بشاهد واحد، ولن يجد^(٧) فيما أظن.

«وربما استغني مع التقدير عن (لا) بالتاء»، كقوله^(٨) :

العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون تحين ما من مطعم^(٩)

(١) حلت، ز.

(٢) ليست في، ظ.

(٣) يقع، ز.

(٤) ليست في، ز.

(٥) أهملت التاء في، د.

(٦) ليوفي، ز، ظ.

(٧) تجده، ز، ظ.

(٨) أبي وجزة: يزيد بن عبيد السلمي السعدي (. . . - ١٣٠ هـ / . . . - ٧٤٧ م). تابعي من القراء والمحدثين والشعراء. أصله من بني سليم، لكنه نشأ في بني سعد بن بكر بن هوازن، فنسب إليهم. أقام بالمدينة منقطعاً إلى آل الزبير، وفيها مات. ابن قتيبة ٢ : ٧٠٢ - ٧٠٣، الأغاني ١٢ : ٢٣٩ - ٢٥٢، الغاية ٢ : ٣٧٢، الخزانة ٢ : ١٥٠ - ١٥١.

(٩) من قصيدة مدح فيها آل الزبير، وتبع الشارح غيره في رواية هذا البيت، وهو ملفق من بيتين رواهما مضموم، وفي ما يلي البيتان مع بيت قبلهما وآخر بعدهما:

وإلى ذرا آل الزبير بفضلهم نعم الذرا في النائبات لنا هم
العاطفون تحين ما من عاطف والمسبغون يداً إذا ما أنعموا
واللاحقون جفانهم قمع الذرا والمطعمون زمان أين المطعم!!
والمانعون من الهزيمة جارهم والحاملون إذا العشيبة تغرم
يروى: (اللاحقون جفانهم . . .) (والمفضلون يداً . . .).

أراد: حين لات ما من عاطف، فحذف (حين) مع (لا) وهذا أولى من قول من قال [إنه^(١)] أراد: العاطفونه - بهاء السكت - ثم أثبتها وأبدلها تاء. كذا قال المصنف^(٢).

ونظير حذف (لا) قوله تعالى: ﴿تَأَلَّه تَفْتَوًا﴾^(٣)، وهو كثير، إلا أنه هنا ضعيف؛ لأن فيه حذف الحرف الناسخ وبقاء معموله؛ ولأن فيه إجحافاً بحذف شيئين، وكان الذي سهل ذلك أن القاعدة: أن المرفوع بالفعل إنما يحذف^(٤) تبعاً لحذف عامله، والفعل أصل في العمل، فلما كان المرفوع محذوفاً سهل حذف الرفع ليصيرا بتلك^(٥) المنزلة. كذا قال ابن هشام، وفيه نظر.

وبعضهم يزعم أن التاء مزيدة مع الحين لا في هذا البيت على الخصوص، بل هو جوابه^(٦) في قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾^(٧)، وهو منقول عن أبي عبيدة، وتبعه

الذرا: - فتح الذال - ما يستتر به. المسبغون: المفيضون. قمع - بفتح القاف والميم - جمع قمعة: - بفتحهما - رأس السنام. الذرا، جمع ذروة: - بضم الذال وكسرها - أعلى السنام. اللاحقون: المتبعون، فعله لحق من باب تعب، يتعدى بنفسه وبالباء. اللاحفون: المغطون، شبه ما على الجفان باللحاف، وأرى أن هذه الرواية أليق بالمعنى. (العاطفون تحين) خرج على وجوه:

أ - الرواية: العاطفونة حين، لحقت هاء السكت بالكلمة ثم شبهت بتاء التأنيث فقلبت تاء وحركت.

ب - الرواية: العاطفون تحين، وهي لغة في (حين) مثل: تالآن في الآن.

ج - التاء بقية لات بعد حذف (لا). وأقربها إلى النفس الثاني.

ثعلب ٤٤٣، الصحاح ١: ٢٦٥ - ٢٦٦، الإنصاف ١٠٨، شرح التسهيل ٦١: ب، الرضي ١: ٢٧١، ٢: ٣١٢ - ٣١٣، الأشموني ٤: ٣٣٩، الخزانة ٢: ١٤٧ - ١٥٠، ٤: ١٠٤.

(١) ليست في، د.

(٢) في شرح التسهيل ٦٢: أ.

(٣) ﴿قَالُوا . تَذَكَّرْ يَوْسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ﴾ ٨٥ يوسف (١٢).

(٤) تحذف، ز.

(٥) لتلك، د.

(٦) قوله (هو جوابه) كذا في المخطوطات الثلاث ولو سقط لاستقام الكلام.

(٧) ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوا . . .﴾ ٣ ص (٣٨).

ابن الطراوه^(١)، واستضعفه الرضي^(٢) لعدم شهرة (تحين) في اللغات، واشتهار (لات حين)، وأيضاً فإنهم يقولون: (لات أوان^(٣))، ولات هنا. ولا يقال: تأوان، ولا هنا. «وتهمل (لات) على الأصح إن وليها (هنا)»، بفتح الهاء، كقوله^(٤):

حنت نوار ولات هنا حنت وبدا الذي كانت نوار^(٥) أجنت^(٦)

قال المصنف^(٧): فلا عمل للات في هذا وأشباهه، ولكنها مهملة، و(هنا) في موضع نصب على الظرفية، والفعل بعدها صلة (أن) محذوفة، و(أن) وصلتها في موضع رفع بالابتداء، والخبر (هنا) كأنه قال: ولا هنالك حين. كذا قال أبو علي^(٨) انتهى.

فإن^(٩) قلت: (هنا) ظرف زمان، [فهو^(١٠)] بمعنى الحين، فلم لا تجعل (لات) عاملة فيه كما نقل عن أبي علي في أحد قوليه؟ والمعنى: حنت نوار^(١١) وليس الوقت^(١٢)

(١) أبو الحسن سليمان بن محمد بن عبدالله السبائي المالقي (.. - ٥٢٨هـ / .. - ١١٣٤م). من علماء النحو والأدب أخذ عن أبي الحجاج الأعمم وعبد الملك بن سراج وغيرهما. وأخذ عنه السهيلي والقاضي عياض وغيرهما.

من كتبه: الترشيح: في النحو، مقالة في الاسم والمسمى، الإفصاح على الإيضاح. البغية ١: ٦٠٢، البلغة ٩١ - ٩٢.

(٢) في شرح الكافية ١: ٢٧١.

(٣) استعملها أبو زيد الطائي في قوله:

طلبوا صلحنا ولات أوان فأجبتنا أن لات حين بقاء

(٤) حجل بن نضلة الباهلي أو شبيب بن جعيل التغلبي.

(٥) نور، ظ.

(٦) مر في ٢: ٣٤٧.

(٧) في شرح التسهيل ٦٢: أ.

(٨) الفارسي.

(٩) كان، ز.

(١٠) ليست في، د.

(١١) نورا. ظ.

(١٢) الوقت، ظ.

وقت حينها^(١) ولا حاجة مع هذا إلى تقدير (أن) المصدرية؛ إذ اسم الزمان يضاف إلى الجملة من غير تقدير لـ(أن)، وذلك^(٢) نحو: ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ﴾^(٣).

قلت: يلزم عليه إضافة اسم الإشارة، وهو محذور، فانظر ماذا يصنع أبو علي في أحد قوليهِ: إن (لا) عاملة؟، على أن الرضي^(٤) صرح بأن (هنا) ظرف زمان مضاف إلى (حنت)، فإن كان مع التزام أنه اسم إشارة^(٥) فمشكل، وإن كان مع ادعاء تجرده عن الإشارة فيحتاج إلى ثبت، فتأمله.

«ورفع ما بعد (إلا) في نحو: ليس الطيب إلا المسك، لغة تميم» حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء، فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفي، فجاء فقال: يا أبا عمرو ما شيء بلغني عنك!! ثم ذكر ذلك له، فقال له أبو عمرو: (نمت وأدلج الناس)، ليس في الأرض^(٦) تميمي إلا وهو يرفع، ولا حجازي إلا وهو ينصب، ثم قال لليزيدي^(٧) و«خلف الأهمر»^(٨) اذهب إلى أبي

(١) حينها، ظ.

(٢) ذلك، ز.

(٣) ٣٥ سورة المرسلات (٧٧).

(٤) في شرح الكافية ٢ : ٣٥.

(٥) أهملت الشين في، ظ.

(٦) الأرضي، ظ.

(٧) للترمذي، ز، ظ، وهذا تصحيف ظاهر، واليزيدي: أبو محمد يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي (١٣٨ - ٢٠٢ هـ / ٧٥٥ - ٨١٨ م) من علماء العربية والأدب البارزين، ومن أعلام الطبقة السادسة من نحاة البصرة.

نسب إلى بني عدي بن عبد مناة بن تميم؛ لأنه كان نازلاً فيهم أو من مواليهم، ونسب إلى يزيد بن منصور الحميري خال المهدي؛ لأنه صحبه وأدب ولده. حدث عن أبي عمرو بن العلاء وابن جريج. وعنه ابن محمد، وصالح بن زياد السوسي، وأبو عبيد القاسم بن سلام وغيرهم. له خمسة من البنين كلهم بارز في اللغة والأدب.

من كتبه: النوادر في اللغة، المقصور والممدود، مناقب بني العباس. الزبيدي ٦١ - ٦٦، القفطي ٤ : ٢٥ - ٣٣، الوفيات ٦ : ١٨٣ - ١٩١.

(٨) أبي محرز خلف بن حيان (.. - حوالي ١٨٠ هـ / .. - حوالي ٧٩٦ م). أبواه موليان لأبي بردة بن أبي موسى الأشعري فأعتقهما، وهما من فرغانة. راوية شاعر، يضع الشعر وينسبه للأعراب، مكنته ضلوعته اللغوية من إتقان ما يضع على ألسنة العرب، له: كتاب جبال

مهدي^(١) فلقناه الرفيع، فإنه لا يرفع، وإلى المنتجع التميمي^(٢) فلقناه النصب فإنه لا ينصب، فأتياهما وجهدا بكل منهما أن يرجع عن لغته، فلم يفعل، وأخبرا أبا عمرو، وعيسى عنده^(٣)، فقال له عيسى: بهذا فقت الناس. «ولا ضمير في (ليس) خلافاً لأبي علي»^(٤)، فإنه جوز أن يكون في (ليس) ضمير الشأن، ولو كان كما قال^(٥) لوقعت (إلا) صدر الجملة^(٦) الاسمية، إذ هي الخبر، وكان يقال: ليس إلا الطيب / المسك.

وجوابه - بأن (إلا)^(٧) قد توضع في غير موضعها^(٨)، نحو: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾^(٩) ونحوه:

[وما اغتره الشيب إلا اغتراراً]^(١٠)

= العرب، ديوان شعر.

ابن قتيبة ٢: ٧٨٩ - ٧٩٠، معجم الأدباء ١١: ٥٩ - ٦٤، القفطي ١: ٣٤٨ - ٣٥٠، البغية ١: ٥٥٤.

(١) كذا في أصول التحقيق ومغني اللبيب ١: ٣٢٦، والقصة منقولة عنه، ولعل الصواب: (إلى أبي مهدية)، والقصة مبسوطة في (مجالس العلماء) للزجاجي ص ١ - ٤ طبع الكويت.
(٢) المنتجع بن نبهان الأعرابي التميمي من بني نبهان من طيء. في الطبقة الأولى من اللغويين البصريين عند الزبيدي. جمع له القفطي النسبتين: التميمي، الطائي. وتميم قبيلة عدنانية، وطيء قبيلة قحطانية، فلعلهم يطلقون التميمي في هذا المقام على غير الحجازي. الزبيدي ١٥٧، القفطي ٣: ٣٢٣، البلغة ٢٦٤.

(٣) وعنده عيسى، .

(٤) الفارسي.

(٥) ذكر، د.

(٦) صدرا للجملة، ز، ظ.

(٧) لا، ز، ظ.

(٨) أهملت الضاد في، ظ.

(٩) ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْ مَا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ... وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيقِينَ﴾ ٣٢ الجاثية (٤٥).

(١٠) صدره: أحل به الشيب أثقاله

من قصيدة للأعشى ميمون مدح فيها قيس بن معديكرب. مطلعها:

أزمنت من آل ليلى ابتكارا وشطت على ذي هوى أن تزارا؟

أي : إن نحن إلا نظن ظناً^(١) ، وما اغتره اغتراراً إلا الشيب ؛ لأن الاستثناء^(٢) المفرغ لا يكون في المفعول المطلق التوكيدي لعدم الفائدة فيه - مندفع^(٣) بأننا لا نسلم أنه توكيدي ، بل هو نوعي على حذف الصفة ، أي إلا ظناً ضعيفاً ، وإلا اغتراراً عظيماً .

وخرج أيضاً على أن (الطيب) اسمها ، وأن خبرها محذوف أي : في الوجود ، وأن (المسك) بدل من اسمها .

قال الرضي^(٤) : ويشكل ذلك بلزوم حذف خبرها^(٥) بلا ساد مسده ، ولم يثبت لزوم حذف الخبر في مثله . [قاله الزمخشري^(٦)] .

وخرج أيضاً كالوجه الثاني ولكن^(٧) (إلا المسك) نعت الاسم ؛ لأن تعريفه تعريف الجنس ، أي ليس طيب غير المسك موجوداً .

= وقبل الشاهد :

وإن أحاك الذي تعلمين ليالينا إذ تحل الجفارا
تبدل بعد الصبا حكمة وقنعه الشيب منه خمارا
وبعده :

فإما تريني على آلة قليت الصبا وهجرت التجارا
فقد أخرج الكاعب المستراة من خدرها وأشيع القمارا
رواية الديوان : (. . . اعتره . . . اعتراراً) بالعين المهملة ، وفسرها بـ (عرض له) . المستراة : المختارة .

الأعشى ٨٠ - ٨٤ ، ابن يعيش ٧ : ١٠٧ ، الرضي ١ : ٢٣٦ ، المغني ١ : ٣٢٦ ، السيوطي ٢ : ٧٠٤ ، الخزانة ٢ : ٣٠ - ٣١ .

(١) ما بين المعقوفين ليس في ، ز .

(٢) الاستثنى ، د .

(٣) هذا خبر المبتدأ : وهو قوله : (وجوابه) في ص ٢٦٤

(٤) في شرح الكافية ١ : ٢٧١ .

(٥) خبر ، د .

(٦) ما بين المعقوفين ليس في ، د .

(٧) لكن ، د .

ولأبي نزار^(١)، - الملقب بملك النحاة - توجيه آخر، وهو أن (الطيب) اسمها، و(المسك) مبتدأ حذف خبره، والجملة خبر (ليس)، والتقدير: إلا المسك أفخره. قال ابن هشام^(٢): وما تقدم من نقل أبي عمرو أن ذلك لغة تميم يرد هذه التأويلات.

«ولا يلزم^(٣) حالة المنفي ب(ليس) و(ما)، على الأصح» من المذاهب الأربعة المصرح بنقلها في (ليس):

أحدها: أن النفي بها لا يتقيد، بل هي للنفي مطلقاً.

الثاني: أنها لنفي الحال، وقد تنفي المستقبل؛ لأن العرب شركوا بينهما في صيغة^(٤) واحدة. قاله المبرد، والسيرافي، والصيمري^(٥)، وابن درستويه.

الثالث: أنها مختصة بالحال، فلا يجوز: ليس زيد قائماً غداً. قاله الزمخشري^(٦).

الرابع: أنها لنفي الحال في الجملة المطلقة، فإن قيدت كان نفيها بحسب ذلك القيد، وهو الصحيح.

(١) الحسين بن صافي بن عبدالله (٤٨٩ - ٥٦٨ هـ / ١٠٩٦ - ١١٧٣ م).

من أهل الفضل والمعرفة، لكن فيه تيه وصلف وغرور بالنفس؛ لذلك لقب نفسه: ملك النحاة. ذكره ابن الشجري فشنع عليه ونسبه إلى الجهل. كان أبوه رقيقاً لأحد التجار. ولد ببغداد، وبها نشأ ثم خرج إلى بعض البلاد، واستقر بدمشق، وفيها مات. له شعر جيد. أخذ عن أحمد الأشنهي وأبي الفتح بن برهان، وأسعد الميهني، والفصيح. من كتبه: الحاوي، العمدة، وهما في النحو، المقتصد: في التصريف، الحاكم: في الفقه، ديوان شعر.

الشجري ٢: ١١٦ - ١١٧، ١٢٤ - ١٢٥، معجم الأدباء ٨: ١٢٢ - ١٣٩، القفطي ١: ٣٠٥ - ٣١٠، الوفيات ٢: ٩٢ - ٩٤، البغية ١: ٥٠٤ - ٥٠٥.

(٢) في المغني ١: ٣٢٧، وما ذكر من التخريجات في المثل منقول عنه أيضاً.

(٣) تلزم، م، وأنت على علم بأن الوجهين جائزان هنا؛ لأن الفاعل مجازي التأنيث.

(٤) أهملت الياء في، ز.

(٥) في أصول التحقيق: (والضميري)، والظاهر أنه تصحيف؛ إذ لا نعرف أحداً بهذا النسب.

(٦) في المفصل مع ابن يعيش ٧: ١١١.

والظاهر أن هذه المذاهب الأربعة في (ما)، وأنت خير بأن عبارة المصنف تعطي^(١) مخالفة الزمخشري قطعاً، ولا يفهم [منها]^(٢) وراء ذلك اختيار قول معين من الأقوال الثلاثة الأخر، فتأمله.

«وتزاد الباء كثيراً في الخبر المنفي بـ(ليس)» نحو: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾^(٣) . «و (ما) أختها»، وهي الحجازية، نحو: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾^(٤) ، ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾^(٥) .^(٦)

فإن قلت: لم جعلت (ما) في الآيتين حجازية لا تميمية؟ .

قلت: لأن الخبر لم يجرى في التنزيل مجرداً من الباء، إلا وهو منصوب، نحو: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾^(٧) ، ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(٨) ، فيحمل المشكوك^(٩) على المتيقن.

وتخصيص المصنف (ما) أخت (ليس) بالذكر دون (لا) أختها فيه إشارة إلى أن الباء لا تزداد في خبر (لا) المذكورة.

وقد نص ابن السراج على جواز زيادة الباء فيه، وأنشد قول سواد بن قارب .

وكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعه
بمغن فتيلاً عن سواد بن قارب^(١٠) .

(١) أهملت التاء في، د .

(٢) ما بين الحاصرتين ليس في د .

(٣) ... ﴿وَيُخَوِّفُونَكَ بِالَّذِينَ مِنْ دُونِهِ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ ٢٦ الزمر (٣٩).

(٤) ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ . . . ٤٦ فصلت (٤١).

(٥) يعملون، د، وهو موافق لتلاوة الآيتين ١٤٤ البقرة (٢)، ١٣٢ الأنعام (٦).

(٦) ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ آمَنَ تَبْغُونَهَا عِوَجًا وَأَنْتُمْ شُهَدَاءُ﴾ . . . ٩٩

آل عمران (٣)، وانظر الآيات: ٧٤، ٨٥، ١٤٠، ١٤٩ البقرة (٢).

(٧) الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ . . . إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّاتِي وَلَدْنَهُمْ . . . ٢ المجادلة (٥٨).

(٨) . . . ﴿فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ . . . إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ ٣١ يوسف (١٢).

(٩) كذا في المخطوطات الثلاث والصواب: المشكوك فيه، لأن فعله (شك) قاصر.

(١٠) آخر أبيات سلقها العيني لسواد بن قارب يخاطب فيها رسول الله ﷺ . أولها

أتاني رثي بعد هده ورقدة ولم أك فيما قد بلسوت بكاذب

قيل: ولا حجة [له^(١)] فيه؛ لاحتمال أن تكون (لا) ملغاة، ولم تكرر^(٢) للضرورة.
«وقد تزايد» الباء أيضاً «بعد»^(٣) [نفي^(٤)] فعل ناسخ للابتداء» كقول
الشاعر^(٥):

وإن^(٦) مدت الأيدي إلى الزاد^(٧) لم أكن^(٨) بأعجلهم^(٩) إذ أجشع القوم أعجل^(١٠)

== وقبل الشاهد:

فمرنا بما يأتيك ياخير مرسل وإن كان فيما جئت شيب الذوائب
رثي: يريد قرينه من الجن. هده: سكون. الفتييل: الخيط الأبيض الرقيق الذي يكون في
شق النواة. شرح التسهيل ٦١: ب، ابن مالك ١: ١٤١، ابن الناظم ٥٧، المغني ٢:
٤٦٨، ٦٤٥، ابن عقيل ١: ٢٦٦، المقاصد ٢: ١١٧، ٣: ٤١٧-٤١٨، التصريح ١:
٢٠١، ٢: ٤١-٤٢، الأشموني ١: ٢٥١، ٢: ٢٥٦، السيوطي ٢: ٨٣٥، الهمع ١:
١٢٧، ٢١٨، شواهد ابن عقيل ٥٧، الدرر ١: ١٠١، ١٨٨.

(١) سقطت من، ز، ظ.

(٢) تكرر لا، د، ولا حاجة لإعادتها.

(٣) نعد، ظ.

(٤) ليست في، د.

(٥) الشنفرى عمرو بن مالك الأزدي (.. - حوالي ٧٠ ق. هـ / .. - حوالي ٥٢٥ م).
ويقال عمرو بن براق. شاعر جاهلي قحطاني يماني من الفتاك والعدائين واحد الخلعاء الذين
تبرأت منهم عشائرتهم. قتله بنو سلامان، ويقال: قتله أسيد بن جابر السلاماني. والشنفرى
لقبه، وقيل: اسمه. الأغاني ٢١: ١٧٩-١٩٤، المقاصد ٢: ١١٧، الخزانة ٢: ١٦-١٨.

(٦) إذا، ز، ظ.

(٧) جرت باللام في، ز.

(٨) يكن، د.

(٩) بأعجلهم مدا، ز، ظ، وهذه الزيادة مخلة بوزن البيت.

(١٠) من قصيدته اللامية الطويلة المسماة: لامية العرب. مطلعها:

أقيموا بني أمي صدور مطيكم فإني إلى قوم سواكم لأميل

وقبل الشاهد:

وكل أبي باسل غير أنني إذا عرضت أولى الطرائد أبسل

وبعده:

وما ذلك إلا بسطة عن تفضل عليهم وكان الأفضل المتفضل

==

وقول الآخر^(١) :

دعاني أخي والخييل^(٢) بيني وبينه فلما دعاني لم يجدي^(٣) بقعد^(٤)
«وبعد (أولم يروا أن)» نحو: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ

القالبي ٣ : ٢٠٣ - ٢٠٦ ، أعجب العجب ١١ ، ١٩ - ٢٠ ، شرح التسهيل ٨٥ : ب ، ١٤٨ :
ب ، ابن مالك ١ : ١٣٧ ، ابن الناظم ٥٧ ، المغني ٢ : ٦١٩ ، ابن عقيل ١ : ٢٦٧ ، ٢ :
١٤٤ ، المقاصد ٢ : ١١٧ - ١٢١ ، التصريح ١ : ٢٠٢ ، الأشموني ١ : ٢٥١ ، ٣ : ٥١ ،
السيوطي ٢ : ٨٩٩ - ٩٠٠ ، الهمع ١ : ١٢٧ ، الخزانة ٢ : ١٤ - ١٦ ، شواهد ابن عقيل ٥٨ ،
١٩٦ ، الدرر ١ : ١٠١ .

(١) دريد بن معاوية الصمة بن الحارث بن معاوية الجشمي البكري (. . . - ٥٨هـ) . من هوازن .
شاعر مفلق معدود في أبطال الفرسان . قيل : إنه غزا مائة غزوة لم يهزم في واحدة منها . عمر
حتى كف بصره . قتله كافراً يوم حنين ربيعة بن رفيع السلمي .
ابن قتيبة ٢ : ٧٤٩ - ٧٥٢ ، الأغاني ١٠ : ٣ - ٤٠ ، الخزانة ٤ : ٤٤٦ - ٤٤٧ .

(٢) والخليل ، ظ .

(٣) تجدي ، ظ .

(٤) من قصيدة رثى فيها أخاه عبدالله . مطلعها :

أرث جديد الجبل من أم معبد
بعاقبة وأخلفت كل موعدا!!
وقبل الشاهد:

أمرتهم أمري بمنعرج اللوى
فلم عصوني كنت منهم وقد أرى
وما أنا إلا من غزية إن غوت
غويت وإن ترشد غزية أرشد
وبعده:

أخ أرضعتني أمه بليانه
فجئت إليه والرماح تنوشه
بثدي صفاء بيتنا لم يحد
كوقع الصياصي في النسيج الممدد .
يروى : (. . . أو أنني . . .) (نظرت إليه . . .) .

بعاقبة : بأخرة . غزية : قبيلة من هوازن . قعدد : جبان لثيم . تنوشه تتناوله . الصياصي ، جمع
صيصة : شوكة الحائك التي يسوي بها السداة واللحمة .

الأصمعيات ١٠٥ - ١١٠ ، الحماسة ٢ : ٣٠٤ - ٣٠٩ ، ابن قتيبة ٢ : ٧٥٠ - ٧٥١ ، الأغاني
١٠ : ٧ - ٩ ، القرشي ٥٨١ - ٥٩٣ ، الحصري ١ : ٥٣ ، ابن الناظم ٥٧ ، المقاصد ٢ : ١٢١ -
١٢٦ ، التصريح ١ : ٢٠٢ ، الأشموني ١ : ٢٥١ ، الهمع ١ : ١٢٧ ، الدرر ١ : ١٠١ .

وَلَمْ يَعَى مَخْلَقَهُنَّ بِقَدِيرٍ ﴿١﴾ ؛ وذلك لأنه في معنى : أو ليس الله بقادر. «وشبهه» .

قال ابن قاسم : ولم يذكر المصنف له مثلاً ، ويمكن أن يمثل ^(٢) له بما أجازته الزجاج ، قال : لو قلت : ما ظننت أن زيداً ^(٣) بقائم ، لجاز. «وبعد (لا) التبرئة» نحو : (لا خير بخير بعده النار) إذا لم تجعل ^(٤) الباء ظرفية كذا قيل ، ومع قيام هذا الاحتمال الظاهر لا يمكن الاستدلال / به على المطلوب «و» بعد «هل» كقوله ^(٥) :

١٧٩

..... أهمل أخو عيش لذيد ^(٦) بدائم ^(٧) ؟

«و» بعد «(ما) المكفوفة بـ(إن)» نحو : ما إن زيد بقائم .

«و» بعد «(ما) التميمية ، خلافاً لأبي علي» الفارسي «والزنجشيري» بناء منها على أن المقتضي لزيادة الباء نصب الخبر ، وليس كذلك ، فإن المقتضي نفيه . «وربما

(١) ﴿... عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى بَلَى إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ٣٣ الأحقاف (٤٦) .

(٢) إنه مثل ، د .

(٣) زيد ، د .

(٤) يجعل ، ظ .

(٥) الفرزدق .

(٦) لزيد ، ز ، ظ .

(٧) صدره : يقول إذا اقلولى عليها واقردت

من قصيدة هجا فيها جريراً وقومه ، وافتخر بقومه ونفسه . مطلعها :

ود جرير اللؤم لو كان عانياً ولم يدن من زار الأسود الضراغم
وقبل الشاهد :

وليس كليبي إذا جن ليله إذا لم يجد ريح الأتان بنائم
وبعده :

يعلق لما أعجبه أتانه بأرآد لحيها جواد الكمام
يروى : (ألا ليت ذا العيش . . .) . وهذه الرواية يسقط الشاهد .

أرآد ، جمع رآد : أصل اللحي . الكمام ، جمع كمام أو كمامة : ما يكم به فم الدابة لثلاث عرض .

الفرزدق ٢ : ٨٦١ - ٨٦٣ ، المنصف ٣ : ٦٧ ، ٢٢٥ ، الشجري ١ : ٢٦٧ ، ابن مالك ١ :

٢٤١ ، ابن الناظم ٥٧ ، المغني ١ : ٣٨٧ - ٣٨٨ ، المقاصد ٢ : ١٣٥ - ١٣٧ ، ١٤٩ - ١٥٠ ،

التصريح ١ : ٢٠٢ ، الأشموني ١ : ٢٥١ ، ٢٥٢ ، السيوطي ٢ : ٧٧٢ ، الهمع ١ : ١٢٧ ،

٢ : ٧٧ ، الدرر ١ : ١٠١ ، ٢ : ٩٢ .

زيدت في الحال المنفية» كقوله^(١) :

فما رجعت بخائبة^(٢) ركاب حكيم بن المسيب متهاها^(٣)
وقول الآخر^(٤) :

كائن دعيت^(٥) إلى بأساء داهمة فما انبعثت بمزؤود^(٦) ولا وكل^(٧)

وخالف أبو حيان في ذلك، وخرج البيهقي على أن التقدير: بحاجة خائبة،
ويشخص مزؤود^(٨)، أي مذعور^(٩)، ويريد^(١٠) بـ(المزؤود)^(١١) نفسه، على حد قولهم:
رأيت منه أسداً.

قال ابن هشام في المغني^(١٢) : وهذا التخريج ظاهر في البيت الأول دون الثاني؛ لأن

(١) القحيف بن خمير بن سليم الندي بن عوف العقيلي (.. حوالي ١٣٠هـ / .. - حوالي ٧٤٧م).

شاعر مقل وضعه ابن سلام في الطبقة العاشرة من شعراء الإسلام.

الجمحي ٢ : ٧٧٠، ٧٩١-٧٩٧، المرزباني ٣٣٣، الأمدى ٩٣، الخزانة ٤ : ٢٥٠.

(٢) بخائبة، ز، ظ.

(٣) من قصيدة مدح فيها حكيم بن المسيب القشيري. وقبل الشاهد:

تنضيت القلاص إلى حكيم خوارج من تباله أو مناها
تنضيت القلاص: جعلتها أنضاء: معازيل. تباله: قرية صغيرة في اليمن مناها: إزاءها.

المغني ١ : ١١٧، اللسان (مني)، السيوطي ١ : ٣٣٩، الهمع ١ : ١٢٧، الخزانة ٤ : ٢٤٩ -

٢٥٠، الدرر ١ : ١٠١-١٠٢.

(٤) مجهول.

(٥) وعيت، د.

(٦) بمزؤود، د.

(٧) استشهد به في المغني ١ : ١١٧-١١٨، وتكلم عليه السيوطي ١ : ٣٤٠، وهو عند ابن مالك

١ : ٣٠٨.

(٨) مزؤد، د، مرؤود، ظ.

(٩) مزعور، ز.

(١٠) أهملت الياء الثانية في، ز.

(١١) بالمرود، د، بالمرؤد، ز، بالمرود، ظ.

(١٢) ١ : ١١٨، وكلام أبي حيان وما بعده موجود في المغني ١ : ١١٧.

صفات الذم إذا نفيت على سبيل المبالغة لم ينتف أصلها؛ ولهذا^(١) قيل: - في ﴿... وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾^(٢) - إن (فعلاً) هنا ليس للمبالغة، وإنما هو للنسب كقوله^(٣) :

..... وليس بذني^(٤) سيف وليس بنبال^(٥)

أي وما ربك بذني ظلم، ولا يقال: لقيت منه أسداً^(٦) أو بحراً أو نحو ذلك إلا عند المبالغة في الوصف بالإقدام والكرم.

قلت: تسليمه [لظهور^(٧)] التخريج في البيت الأول غير جيد؛ لما فيه من حذف^(٨) الموصوف بدون دليل عليه، وقدحه في تخريج البيت الثاني كذلك؛ لأن النفي إنما يتسلط على قيد الفعل مع ثبوت أصله، أي فانبعثت بشخص^(٩) غير مزوود^(١٠) ولا وكل، يعني نفسه، بالغ في اتصافه بالشجاعة والنهضة حتى انتزع من نفسه شخصاً

(١) ولذا، د.

(٢) ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ، وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾... ﴿٤٦﴾ فصلت (٤١).

(٣) امرؤ القيس.

(٤) أهملت الذال في، ظ.

(٥) صدره: وليس بذني رمح فيطعني به.....

من قصيدته التي مطلعها:

ألا عم صباحاً أيها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العُصْر الخالي
وقبل الشاهد:

أيقتلني والمشرقي مضاجعي ومسنونة زرق كأنياب أغوال!!
وبعده:

أيقتلني أني شغفت فؤادها كما شغف المهنوء الرجل الطالي
المهنوء: الإبل يصيبها الجرب فتها بالقار ليشفى جربها.

امرؤ القيس ٢٧ - ٣٩، سيويه ٢: ٩١، المقتضب ٣: ١٦٢، ابن يعيش ٦: ١٤، ابن

الناظم ٣٢٠، المغني ١: ١١٨، المقاصد ٤: ٥٤٠ - ٥٤١، التصريح ٢: ٣٣٧، الأشموني

٤: ٢٠٠ - ٢٠١: السيوطي ١: ٣٤٠ - ٣٤٤.

(٦) سدا، ز، ظ.

(٧) ليست في، ظ.

(٨) حذف، ظ.

(٩) شخص، د.

(١٠) مرؤد، د.

لا ذعر عنده، ولا وكل، فكيف يتم ما قاله^(١)!! .

«و» ربها زيدت الباء أيضاً في «خبر إن» كقول امرئ القيس .

فإن تنأ^(٢) عنها حقبة لا تلاقها فإنك مما أحدثت بالمجرب^(٣)
«و» خبر «لكن» كقوله^(٤) :

ولكن أجراً لو فعلت بهين وهل ينكر المعروف في الناس والأجر^(٥)

«وقد يجر المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها» كقوله^(٦) :

(١) قال، ز، ظ .

(٢) تناء، د .

(٣) أهملت الجيم في، د، والبيت من قصيدة يخاطب فيها زوجها أم جندب، وكان نزل به علقمة الفحل بن علاثة، فادعى كل منهما أنه أشعر من الآخر، فتحاكما إلى أم جندب ففضلت علقمة، فطلقها امرؤ القيس وتزوجها علقمة؛ لذلك لقب: الفحل . مطلعها:

خليلي مرأبي على أم جندب تقض لبانات الفؤاد المعذب
وقبل الشاهد:

أدامت على ما بيننا من مودة أميمة أم صارت لقول المخيب؟
وبعده:

وقالت: متى يبخل عليك ويعتزل يسؤك وإن يكشف غرامك تدرج
أما قصيدة علقمة فمطلعها:

ذهبت من الهجران في غير مذهب ولم يك حقاً كل هذا التجنب
اللبانات: الحاجات . المخيب: مفسد الزوجة على زوجها والخادم على سيده، وقد لعنهما رسول
الله ﷺ . امرؤ القيس ٤٠ - ٥٥، ابن مالك ١ : ١٤١، ابن الناظم ٥٧، المقاصد ٢ : ١٢٦ -
١٣٤، التصريح ١ : ٢٠٢، الأشموني ١ : ٢٥٢، الهمع ١ : ١٢٧، الدرر ١ : ١٠١ .

(٤) غير معروف .

(٥) راجع البيت في: ابن يعيش ٨ : ١٣٩، ابن مالك ١ : ١٤١، الرضي ٢ : ٣٢٨، المقاصد

٢ : ١٣٤، التصريح ١ : ٢٠٢، الأشموني ١ : ٢٥٢، الهمع ٢ : ١٢٧، الدرر ١ : ١٠١ .

(٦) بقوله: ز، ظ، والقائل: الأخوص - بالخاء المعجمة - زيد بن عمرو بن قيس بن عتاب

الرياحي اليربوعي . شاعر فارس، قال البغدادي: إنه وقف له على شعر يتعلق بالصدقة،
فرجع أنه إسلامي العصر .

الأمدي ٤٩، الخزانة ٢ : ١٤٢ - ١٤٣ .

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب إلا بين غرابها^(١)
وهذا هو المعروف عندهم بالعطف^(٢) على التوهم^(٣) ، وفي كونه [مقيساً]^(٤)
خلاف، وظاهر كلام المصنف أنه ينقاس^(٥) ، والذي عليه جمهور النحاة أنه غير
مقيس .

واحترز المصنف بقوله: (الصالح للباء) من [نحو]^(٦) قولك: ليس زيد^(٧) إلا قائماً،
فلا يجوز جر المعطوف عليه أصلاً .

«ويندر ذلك» أي جر المعطوف على الخبر المذكور. «بعد»^(٨) غير (ليس)

(١) من قصيدة قالها وقد قتل من بني يربوع رجل اتهموا به بني دارم، فطلب بنو يربوع القود،
وعرض بنو دارم العقل، أي الدية. ساق البغدادي والجاحظ أبياتاً من هذه القصيدة أَوْها:
وليس يربوع إلى العقل حاجة سوى دنس تسود منها ثيابها
وقبل الشاهد:

فكيف بنوكي مالك إن غفرتم لهم هذه أم كيف بعد خطاياها
وبعده:

فإن أنتم لم تعقلوا بأخيكم فكونوا بغايا بالأكف عياها
ناعب: يروى بالجر والنصب، والشاهد في الأولى.

والشاهد في ديوان الفرزدق نقلاً عن سيويه، على أن سيويه تردد فنسبه إلى الأخوص مرتين،
وإلى الفرزدق مرة. الفرزدق ١: ١٢٣، سيويه ١: ٨٣، ١٥٤، ٤١٨، البيان ٢: ٢٦٠ -
٢٦١، الخصائص ٢: ٣٥٤، الإنصاف ١٩٣، ٣٩٥، ٥٩٥، ابن يعيش ٢: ٥٢، ٥:
٦٨، ٧: ٥٧، ٨: ٦٩، شرح التسهيل ١١٨: أ، الرضي ١: ٢٦٨، ٢٦٩، ٢: ٢١٩،
المغني ٢: ٥٣١، ٢١١، السيوطي ٢: ٨٧١-٨٧٢، الأشموني ٢: ٢٣٥، الخزانة ٢: ١٤٠ -
١٤٢، ٣: ٥٠٧-٥٠٨، ٦١٣.

(٢) بالقطف، ز.

(٣) الترهيم، ز.

(٤) سقطت من، ز، ظ، وبيض لها.

(٥) منقاس، د.

(٦) ليست في، ظ.

(٧) زيداً، د.

(٨) جاء مكانها في، د، ز، ظ: (في) واخترت (بعد)؛ ليناسب نظائره الآتية.

و(ما)» كقوله^(١) :

وما كنت ذا نيرب^(٢) فيهم^(٣) ولا منمش^(٤) فيهم^(٤) منمل^(٥)

أي : وما كنت بذى^(٦) نيرب ولا بمنمش^(٧) ، فقد جر في غير (ليس) [و(ما) ، وهو نادر، أما فعل ذلك مع (ليس) و(ما) فغير نادر، وقد تقدم شاهد (ليس)]^(٨) ، ومثال ذلك بعد (ما) قول^(٩) الشاعر^(١٠)

ما الحازم الشهم مقداماً ولا بطل إن لم يكن للهوى بالعقل غالباً^(١١)

«وقد يفعل ذلك»، أي الجر على التوهم «في المعطوف»^(١٢) على منصوب

(١) لا يعرف.

(٢) يزب، د.

(٣) منمش، د.

(٤) منهم، د.

(٥) منهل، د، مضل، ز، وهذا كله تصحيف. أنشد السيوطي بعده نقلاً عن ابن الأعرابي في نوادره:

انمش بينهم دائبناً أدب وذو النملة الموجل
ولكنني رائب صدعهم رقوء لما بينهم مشمل
والروى في هذه البيتين مضموم، وفي البيت الشاهد مكسور كما يقضي به الاستشهاد، ولو لم يكسر لفتح عطفاً على خبر (كان)، ولا سبيل إلى ضمه إلا بتكلف.

النيرب: النيمة. منمش: مقسد ذات البين. منمل: نمام.

المغني ٢: ٥٢٩، اللسان (نمش)، السيوطي ٢: ٨٦٩-٨٧٠، الهمع ٢: ١٤٢، الدرر ٢: ١٩٦.

(٦) بذي، ظ.

(٧) بمنمش، د، منمش، ز، ظ.

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز.

(٩) كقول، د.

(١٠) لا يعرف.

(١١) راجع هذا الشاهد في: المغني ٢: ٥٢٩، السيوطي ٢: ٨٦٩، الهمع ٢: ١٤١، الدرر ٢: ١٩٦.

(١٢) العطف، م.

اسم الفاعل المتصل» بحيث لا يكون بين المنصوب واسم الفاعل فاصل كقوله^(١) :
 فظل طهارة اللحم^(٢) من بين منضج صفيف^(٣) شواء^(٤) أو قدير^(٥) معجل^(٦)
 فعطف^(٧) (قدير) بالجر^(٨) على (صفيف)^(٩) الذي هو منصوب اسم الفاعل المتصل
 به، وهو (منضج)^(١٠) على توهم الإضافة، كأنه قيل: من بين منضج صفيف^(١١).
 بإضافة (منضج) إلى (صفيف)^(٣)، فعطف عليه بالجر.

(١) امرؤ القيس -

(٢) القوم، د.

(٣) ضعيف، د.

(٤) سواء، ظ.

(٥) عطفت بالواو في، ظ.

(٦) من معلقته التي مطلعها:

قفا نيك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل
 وقبل الشاهد:

فعادى عداً بين ثور ونعجة دراكاً ولم ينضح بباء فيغسل
 وبعده:

ورحنا يكاد الطرف يقصر دونه متى ما ترق العين فيه تسهل
 يروى: (ورحنا وراح الطرف ينقض رأسه).

فعادى: صاد اثنتين في طلق واحد على التوالي، والضمير عائد على الحصان. ينضح بباء: لم
 يعرق، يعني أنه فعل ذلك ولم يظهر عليه الإجهاد. طهارة، جمع طاهٍ: طباخ. صفيف شواء:
 شواء مرقق. قدير: مطبوخ في القدر، فعيل بمعنى مفعول. الطرف: بفتح الطاء - البصر،
 وبكسرهما: كل كريم، والمراد هنا الجواد من الخيل. امرؤ القيس ٧: ٢٦، السبع ١٥ - ١١٢،
 التبريزي ٣: ٣٠٣، ابن الناظم ٢٠٩، المغني ٢: ٥١٢ - ٥١٣، ٥٢٦، المقاصد ٤: ١٤٦،
 ١٤٨، الأشموني ٣: ١٠٧، السيوطي ٢: ٨٥٧ - ٨٥٨.

(٧) بعطف، ز، ظ.

(٨) أهملت الباء في، ز.

(٩) ضعيف، د.

(١٠) يصح، ز، ظ.

(١١) أهملت الفاء الأولى في، د.

وهذا^(١) الذي اختاره المصنف هو ممنوع عند المغاربة، والبيت عندهم مؤول على حذف المضاف، أي وطابخ قدير^(٢). و(أو) على التقديرين^(٣) / بمعنى الواو. ١٨٠

وإنما شرط المصنف الاتصال بين المنصوب واسم الفاعل، لأنه لو وقع^(٤) الفصل بينهما امتنعت المسألة، فلا يجوز أن تقول^(٥): من بين منضج بالنار^(٦) صفيق^(٧) شواء أو قدير^(٨). بالجر، لأن الفاصل رافع لتوهم الإضافة الذي كان سبباً في الجر.

«وإن ولي العاطف بعد^(٩) خبر (ليس) أو (ما)^(١٠) وصف يتلوه^(١١) سببي^(١٢)» نحو: ليس زيد قائماً ولا قاعداً أخوه، وما زيد قائماً ولا ذاهباً أخوه «أعطي الوصف ماله مفرداً» فينصب أو يجر^(١٣) على التوهم. «ورفع به السببي^(١٤) وهو (أخوه) في المثالين «أو جعلاً مبتدأ وخبراً» فترفعهما^(١٥) جميعاً، فتقول^(١٦): ولا ذاهب أخوه، ويتطابق الوصف حينئذ والمبتدأ، فتقول^(١٧): ولا ذاهبان أخواه، ولا ذاهبون أخوته. ولك في الوصف وجه آخر، وهو أن يكون^(١٨) مبتدأ، والسببي فاعلاً به أغنى

- (١) وهو، ز.
- (٢) قديد، ز، ظ.
- (٣) التقديرين، ظ.
- (٤) وقع، ظ.
- (٥) أهملت التاء في، د.
- (٦) بالمنار، ز.
- (٧) ضعيف، د.
- (٨) قديد، ز، ظ.
- (٩) بغير، ز.
- (١٠) عطفت بالواو في، د.
- (١١) أهملت الياء في، د.
- (١٢) مسمى، ظ.
- (١٣) عطفت بالواو في، د.
- (١٤) أو السببي، ز.
- (١٥) فرفعهما، د، فيرفعهما، ز.
- (١٦) فيقول، ز.
- (١٧) أهملت التاء في، د، فيقول، ز.
- (١٨) تكون، ز.

عن الخبر على رأيهم؛ لاعتقاده على حرف النفي.

«وإن تلاه أجنبي عطف بعد (ليس) على اسمها، والوصف على خبرها»، فتقول: ليس زيد قائماً ولا ذاهباً^(١) عمرو، فتعطف^(٢) الوصف - وهو (ذاهباً) - على خبرها، وهو (قائماً)، وتعطف^(٣) الأجنبي - وهو (عمرو) - على اسمها وهو (زيد).

«وإن جر بالباء جاز^(٤) - على الأصح - جر الوصف المذكور» فتقول^(٥):
ليس زيد بقائم ولا ذاهب عمرو، وهذا^(٦) مذهب الأخفش، وأما سيويه فيمنع^(٧)
[من^(٨)] ذلك، واستعمال العرب يشهد للأخفش، قال الشاعر^(٩):

وليس بمعروف لنا أن نردها صحاحاً ولا مستنكر أن تعقر^(١٠)

(١) دها، ز.

(٢) فيعطف، د.

(٣) ويعطف، د.

(٤) أهملت الجيم في، ز.

(٥) فيقول، ز.

(٦) هذا، ز، ظ.

(٧) فمنع، ز.

(٨) سقطت من، ز، ظ.

(٩) النابغة الجعدي.

(١٠) من قصيدة أنشدها رسول الله - ﷺ - مطلعها:

خليلي غصاً ساعة وتهجرا ولوما على ما أحدث الدهر أودرا
وقبل الشاهد:

وتنكر يوم الروع ألوان خيلنا من الطعن حتى تحسب الجون أشقرا
ونحن أناس لا نعود خيلنا إذا ما التقينا أن تحيد وتنقرا
وبعده:

بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا وإنا لنرجو فوق ذلك مظهرا
يروى: (خليلي عوجا... .) (وإنا لقوم ما نعود... .) (علون على طر العباد تكراً) (بلغنا
السماء مجداً وجوداً وسؤدداً).

وقد تظن^(١) أن هذا من العطف^(٢) على معمولي عاملين، وليس كذلك، لأن جر المعطوف بياء^(٣) مقدرة مدلول عليها بالمتقدمة كذا قال المصنف^(٤).

«ويتعين رفعه» أي رفع الوصف المعطوف، والأجنبي مرفوع بالفرض، فيرفعان جميعاً «مع»^(٥) «(ما)»^(٦) [سواء]^(٧) نصبت خبرها أو جررتها بالباء؛ لأن خبرها لا يتقدم على اسمها، فكذا^(٨) خبر ما عطف على اسمها، فيرجع العطف حينئذٍ إلى عطف الجمل كقول الفرزدق:

لعمرك ما معن بتارك حقه ولا منسى معن ولا متيسر^(٩)

== ١٠٨ - شرح التسهيل ٦٣ : أ، ابن مالك ١ : ١٣٨، القرشي ٢ : ٧٧٠ - ٧٨٧، الخزانة ١ : ٥١٣ - ٥١٤.

(١) يظن، د، ظ.

(٢) القطف، ز.

(٣) بياء، د، ز.

(٤) في شرح التسهيل ٦٣ : أ.

(٥) بعد، م.

(٦) هذه القطعة من المتن لم تعلم في، ز، أما في (د، ظ) فليس المتن واضحاً بسبب التصوير.

(٧) ليست في، د.

(٨) وكذا، د.

(٩) بعده:

أطلب - ياعوران - فضل نبيذهم - وعندك - ياعوران - زق موكر
معن: رجل بالبادية يبيع بالكاليء، وكان شديد التقاضي، فضرب به المثل، وليس المراد معن بن زائدة الشيباني، لتأخره عن الفرزدق؛ ولنافاة ما في البيت لما عرف عن معن من الجود والحلم.

منسى: مؤجل، من النسيئة. موكر: مملوء.

: الفرزدق ١ : ٣٨٤ - ٣٨٥، سيويه ١ : ٣١، القالي ٣ : ٧٣، شرح التسهيل ٦٣ : ب،

الرضي ١ : ٩٢، الهمع ١ : ١٢٨، الخزانة ١ : ١٨١ - ١٨٣، الدرر ١ : ١٠٢.

الباب الرابع عشر «باب أفعال المقاربة»

وليس كلها للمقاربة؛ لأن منها ما هو للشروع ومنها ما هو للترجي، ولكن^(١) لما كان فيها ما هو للمقاربة أطلق ذلك على^(٢) الكل، من باب تسمية المجموع باسم بعض أفراده.

«منها للشروع في الفعل»^(٣) والتلبس بأول أجزائه «طفق» بكسر الفاء يطفق طفقاً، كفروق يفرق فرقاً، وحكى الأخفش عن بعضهم: طفوقاً. «وطفق»^(٤)، بفتحها يطفق^(٥) كجلس يجلس. «وطبق» بكسر الباء الموحدة «وجعل وأخذ» بفتح عين الكلمة فيهما «وعلق» بكسر اللام، وهي غريبة، ومن شواهد استعمالها قول الشاعر^(٦):

أراك عقلت تظلم من أجرنا وظلم الجار إذلال^(٧) المجير^(٨)

(١) لكن، د.

(٢) قدمت على اسم الإشارة في، د.

(٣) العمل، د.

(٤) ليست في، م.

(٥) يطفق بفتحها بطفق، ز.

(٦) غير معروف.

(٧) ادلال، د.

(٨) لم أقف له على مزيد. شرح التسهيل ٦٣: ب، شذور الذهب ٢٧٦، الأشموني ١: ٢٦٣،

الهمع ١: ١٢٨، الدرر ١: ١٠٣.

«وأنشأ» بالهمز أوله وآخره، كقوله^(١) :

..... أنشأت أعرب عما كان مكنونا^(٢)

وذكره ابن أفلح^(٣) بالهمز. وبغيره «وهب» على صيغة (شدّ) و(ردّ) وهي غريبة،
ومن شواهد استعمالها قول الشاعر^(٤) :

هببت ألوم القلب في طاعة الهوى فلج^(٥) كأني كنت باللوم أغريه^(٦)
«وقام» نحو: قام زيد يفعل.

«ولقاربه» أي: مقاربة الفعل «هلهل وكاد»، وهي أشهر أفعال المقاربة،
يقال: كاد^(٧) يكاد كيداً ومكادة، كهاب يهاب هيباً ومهابة، وحكى الأصمعي:
(كوداً) بالواو، فيكون^(٨) كخاف يخاف خوفاً ومخافة. «وكرب» بفتح الراء وكسرهما،
والفتح أفصح. «وأوشك» وهو في الأصل بمعنى (أسرع)، ويستعمل كذلك،
فيقال: أوشك فلان في السير. [إذا^(٩)] أسرع فيه. «وأولى^(١٠)» / ، وهي أغربها.

١٨١

قال ابن قاسم: كقول الشاعر^(١١) :

(١) مجهول.

(٢) صدره:

(لما تبين ميل الكاشحين لكم). شرح التسهيل ٦٣: ب، شذور الذهب ٢٧٧، الهمع ١:

١٢٨، الدرر ١: ١٠٣.

(٣) لم أعرف عنه شيئاً.

(٤) لم أر من سواه.

(٥) أهملت الجيم في، ز، ظ.

(٦) يروى: (... باللوم مغرباً). شرح التسهيل ٦٣: ب، شذور الذهب ١٩١، ٢٧٧، الهمع

١: ١٢٨، الدرر ١: ١٠٣.

(٧) يكاد، ظ.

(٨) مكوداً، ز، ظ.

(٩) سقطت من، ز، ظ.

(١٠) زاد في (م) قبل هذه الكلمة: (وَأَلَم).

(١١) لم يسموه.

فعادى^(١) بين هاديتين منها وأولى أن يزيد على الثلاث^(٢)
 قلت: الذي ينبغي التعويل عليه أنها بمنزلة (قارب)، وكذا فسرها الأصمعي،
 وأنشد عليه هذا البيت، كما صرح به في الصحاح^(٣)، والكلام إنما هو في الأفعال التي
 قيل إنها ناسخة، وإلا فهلا عدّ (قارب)، و(قرب). وفي بعض النسخ: (وَألم^(٤)
 وأولى). فزاد كلمة (ألم).

قال ابن قاسم: ولم يتعرض إليها المصنف في الشرح، ويمكن أن يكون منه قوله
 في الحديث: (وإن مما ينبت^(٥) الربيع ما يقتل حبطاً^(٦) أو يلثم^(٧))، فيكون فعلاً ناقصاً،
 والخبر محذوف، والتقدير: أو يلثم بأن يقتل.

قلت: جعلها من هذه الأفعال دعوى عارية عن الدليل، ولا حجة في الحديث،
 إذ (ألم) بمعنى (قرب)، فيكون معنى الحديث: ما يقتل حبطاً^(٨) أو يقرب من القتل.
 هكذا قرره^(٩) في الصحاح^(١٠). ثم لا أدري كيف يكون الخبر المحذوف على تقدير
 جعلها ناقصة ما قدره من قوله: (بأن يقتل^(١١))، مع أنه متعلق بالفعل نفسه، كما هو

(١) فعادى، ز، فعاد، ظ.

(٢) عادى، من العداء: الموالاة بين صيدين في طلق واحد. هاديتين، مثني هادية: أول الوحش.
 الصحاح ٦: ٢٥٣٠ - ٢٥٣١. (ولي)، شرح التسهيل ٦٣: ب، ابن مالك ١: ١٤٥،
 الرضي ٢: ٣٠٤، اللسان (ولي)، الهمع ١: ١٢٨، الخزانة ٤: ٨٩ - ٩٠، الدرر ١:
 ١٠٢.

(٣) ٦: ٢٥٣٠ - ٢٥٣١ (ولي).

(٤) نيهناك في ص ٢٨٢ ح ١٠ إلى أن هذه الزيادة ثابتة في، م.

(٥) وإن ما ينبت، د.

(٦) حبطاً، د.

(٧) من حديث طويل عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أخرجه البخاري ٢: ١٠٣، ٤:

٢٢، ٨: ٧٧ ومسلم ٢: ح ١٠٥٢ (عام) ١٢١، ١٢٢، ١٢٣ (خاص) وابن ماجه ٢: ح

٣٩٩٥ واحد ٣: ٧، ٢١، ٩١، وبين ألفاظهم اختلاف، وتكلم عليه الميداني ١: ١٠ - ١١.

(٨) حبطاً، د. حيطاً، ز.

(٩) قدره، د.

(١٠) ٥: ٢٠٣٢ (لم).

(١١) يقتل، ز.

في مثل قولك : ألم فلان بالذنب، إذا وقع فيه، وتلبس به!! وهو كما ترى غير مناسب لسياق^(١) الحديث، فتأمله.

«ولرجائه» أي لرجاء^(٢) الفعل «عسى وحرى» بكسر الراء. «واخلولق». قال ابن قاسم: فهذه الثلاثة للإعلام بالمقاربة على سبيل الرجاء وأغربها حرى يقال: حرى^(٣) [زيد أن يفعل، بمعنى (عسى)].

هكذا ذكر المصنف^(٤). والمحفوظ أن (حرى^(٥)) اسم منون لا يثنى ولا يجمع، قال ثعلب^(٦): أنت^(٧) حرى، أي: خليق وحقيق.

قلت: أما قوله: - أولاً - فهذه الثلاثة للإعلام بالمقاربة^(٨) على سبيل الرجاء، فمنازع فيه؛ لأننا [لا^(٩)] نسلم أن شيئاً من هذه الأفعال الثلاثة يدل على المقاربة، وإنما هي دالة على الرجاء، ساكتة عن القرب والبعد، وكلام المصنف يشير إلى ما قلناه، وإنما غر^(١٠) الشارح^(١١) قول ابن الحاجب: (أفعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر [رجاء وحصولاً أو أخذاً فيه، ثم قال^(١٢): (فالأول عسى...)]، فخرج^(١٣) من كلامه

(١) سيان، د.

(٢) رجاء، ز، ظ.

(٣) سقطت من، ز، ظ.

(٤) في شرح التسهيل ٦٣: ب.

(٥) لم تضبط في أصول التحقيق، وفي الصحاح ٦: ٢٣١١: (هو حرى أن يفعل بالفتح، أي

خليق وجدير. ولا يثنى ولا يجمع. وأنشد الكسائي:

وهن حرى أن لا يثنيك نقره وأنت حرى بالنار حين تئيب

وإذا قلت هو حرى بكسر الراء، وحرى على فعيل، ثبتت وجمعت...).

(٦) أعجمت العين خطأ في، ظ.

(٧) إنه، د.

(٨) بالمقارنة، ز، ظ.

(٩) سقطت من، ز، ظ.

(١٠) يعني ابن قاسم.

(١١) زاد هنا في، ز، ظ: (المذكور)، ولا معنى لها.

(١٢) في الكافية ٢: ٣٠١.

(١٣) يخرج، ز، ظ.

أن (عسى) لدنو الخبر^(١) [على سبيل الرجاء، وتعقبه الرضي^(٢) بما قلناه: فقال:

(عسى) للطمع في حق غيره تعالى، وإنما يكون الطمع فيما ليس الطامع على وثوق من حصوله، فكيف يحكم بدنو ما لا يوثق بحصوله، ولا يجوز أن يقال: معناه رجاء دنو الخبر كما هو مفهوم من كلام الجزولي وابن الحاجب، أي أن الطامع يطمع^(٣) في دنو مضمون خبره، فقولك: عسى [الله^(٤)] أن يشفي مريض، أي أني أرجو قرب شفائه؛ وذلك لأن (عسى) ليس متعيناً بالوضع للطمع في دنو مضمون خبره، بل لطمع حصوله مطلقاً، سواء ترجي حصوله عن قرب أو بعد مدة مديدة، تقول: عسى الله أن يدخلني الجنة، وعسى النبي أن يشفع لي، فإذا قلت: عسى زيد أن يخرج، فهو بمعنى: لعله يخرج، ولا دنو في (لعل) اتفاقاً.

وأما قوله: - ثانياً - إن المحفوظ أن حرى اسم منون. فهو^(٥) تابع لشيخه أبي حيان^(٦) في الاعتراض على المصنف بذلك، وهو قصور فقد نص القاضي عياض^(٧) في مشارق الأنوار^(٨) في حرف الحاء على أنه يقال: حرى زيد أن يفعل كذا، فيستعمل فعلاً.

(١) ما بين المعنيتين ساقط من، ز.

(٢) في شرح الكافية ٢: ٣٠١.

(٣) يطبع، د.

(٤) زيادة عن الرضي، وليست في أصول التحقيق.

(٥) وهو، ز، ظ.

(٦) جيان، ز، وهو تصحيف.

(٧) أبو الفضل: عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن اليحصبي السبتي (٤٧٦ - ٥٤٤ هـ /

١٠٨٣ - ١١٤٩ م). عالم بالحديث وكلام العرب وأيامهم وأنسابهم، مبرز في ذلك. مولده بسبته

في المغرب، وفيها ولي القضاء ثم في غرناطة، ومات في مراکش. من مصنفاته: الشفا بتعريف

حقوق المصطفى - ط، الغنية: في ذكر مشيخته، شرح صحيح مسلم، الإلماع إلى معرفة

أصول الرواية وتقييد السماع.

القفطي ٢: ٣٦٣ - ٣٦٤، الوفيات ٣: ٤٨٣ - ٤٨٥، الديباج ١٦٨ - ١٧٢ (ط - السعادة)،

الشذرات ٤: ١٣٨ - ١٣٩.

(٨) اسمه: مشارق الأنوار على صحاح الآثار وهو في تفسير غريب الحديث خاص بالبخاري

ومسلم والموطأ. مطبوع في مجلدين. كشف الظنون ٢: ١٦٨٧.

وناهيك به إماماً ثقة^(١) لا ينازع^(٢) في عدالته وسعة اطلاعه، وليس الحامل على الوقوع في هذا الاعتراض وأمثاله إلا سوء الظن بالمعترض عليه، وإلا فالمصنف من الإمامة وحفظ اللغة وكثرة الإطلاع بالمحل الذي لا يدفع عنه، والمسألة نقلية، فما باله يدفع^(٣) كلامه بهذه الأقوال الواهية، نعوذ بالله من حسد يسد باب الإنصاف.

«وقد ترد (عسى) إشفاقاً»، قال سيبويه: (عسى) طمع وإشفاق، فالطمع في المحبوب، والإشفاق في المكروه/، نحو: عسيت أن أموت، وقد اجتمعاً في قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾^(٤)، وقد أخذ حميد^(٥) هذا المعنى فقال:

قضى الله في بعض المكاره للفتى^(٦) برشد وفي بعض الهوى ما يحاذر^(٧)
فكلمة^(٨) (بعض) [في الموضعين^(٩)] في مقابلة^(١٠) (شيئاً) و(شيئاً).

«ويلازمهن» أي أفعال هذا الباب جميعاً^(١١) «لفظ الماضي، إلا (كاد)

(١) أهملت حروفها في، ز.

(٢) تنازع، د.

(٣) يرفع، ز، ظ.

(٤) ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ... وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ ٢١٦ البقرة (٢).

(٥) ابن ثور اهلالي، ونسبه أبو تمام إلى عامر بن الطنيل.

(٦) أهملت الفاء في، د.

(٧) الثالث في قصيدة أولها:

عفا من سليمي ذو سدير فغابر فحرس فأعلام الدخول الصوادر
نظرت بوادي الغمر والليل مقبل يرف رفيف النسر والشوق طائر
وبعد الشاهد:

ألم تعلمي أني إذا الإلف قاذي سوى القصد لا أنقاد والإلف جائر؟

رواية الحماسة: (... قاذي إلى الجور...) حميد ٨٧ - ٨٩، الحماسة ٢: ٢٣٧، الخالديان

١: ٤١ - ٤٣، عامر ٧٥ (ط - صادر بيروت).

(٨) فكلمه، د، فكلمتا، ز، ظ.

(٩) ليست في، د.

(١٠) مقابله، ز.

(١١) جميعها، ز، ظ.

و(أوشك) و(جعل)» فلم تلزم^(١) لفظ الماضي كما ستعرفه.

قال ابن قاسم: واختلف في تعليل عدم التصرف في (عسى) وأخواتها، فقال أبو الفتح^(٢): لما قصد بها المبالغة في القرب أخرجت عن بابها، وهو التصرف، وكذلك كل فعل يراد به المبالغة يلزمه ذلك. قلت: فيه نظر يظهر مما سبق.

قال الرضي^(٣): وإنما لم يتصرف (عسى)؛ لتضمنه معنى الحرف، أي إنشاء الطمع^(٤) والرجاء ك(لعل) والإنشاءات - في الأغلب - من معاني الحروف، والحروف لا يتصرف^(٥) فيها^(٦)، وأما الفعل نحو: (بعث)، والجملة الاسمية نحو: أنت حر، فمعنى الإنشاء فيه عارض، وهذا وإن كان لا بأس به، لكنه قاصر^(٧) على بعض ما لم يتصرف^(٨) من الأفعال المذكورة.

«وعملها - في الأصل - عمل (كان)»، أي تدخل ناسخة على المبتدأ فترفعه، والخبر فتنصبه، يدل [على]^(٩) ذلك وروده مفرداً منصوباً في بعض الأحيان، كما سيأتي^(١٠).

«لكن التزم كون خبرها» فعلاً «مضارعاً مجرداً»^(١١) من (أن) «مع هلهل» وهي كلمة واحدة من أفعال المقاربة، «وما قبلها» وهي^(١٢) أفعال الشروع التسعة، فالأفعال التي تجرد (أن) عن خبرها عشرة أفعال.

(١) يلزم، د، ز، ظ، والتقدير عائد على (الأفعال) المذكورة في المتن.

(٢) ابن جني.

(٣) في شرح الكافية ٢: ٣٠٢.

(٤) طمع، ز، ظ.

(٥) تتصرف، ز، ظ.

(٦) فيه، ز، ظ.

(٧) قاصر، د.

(٨) أهملت التاء في، د.

(٩) ليست في، د.

(١٠) في ص ٢٩٢.

(١١) مجزئاً، ز.

(١٢) وهو، ز، ظ.

وعلة إلحاق (هلهل) بأفعال الشروع أشدية^(١) المقاربة فيه، وتركيبه يدل على المبالغة، كـ(زلزل) و(صرصر) فلما كان للمبالغة في القرب لحق الأفعال الدالة على الشروع فاستعمل [خبره^(٢)] بدون (أن) نحو: هلهلت أقوم.

وإنما لزم كون الخبر فيما هو للشروع مضارعاً مجرداً عن (أن)، ولم يجعل^(٣) اسماً ولا فعلاً ماضياً ولا مضارعاً مقترناً بـ(أن)؛ لأن المضارع المجرد عن علم الاستقبال ظاهر في الحال كما مر في بابه، فهو من حيث الفعلية يدل على الحدوث دون الاسم، بدليل أنك إذا قلت: كان زيد وقت الزوال قائماً، لم يدل على حدوث القيام في ذلك الوقت، ومن حيث ظهوره في الحال يدل على كونه مشتغلاً به دون الماضي، بدليل أنك إذا قلت: كان زيد وقت [الزوال^(٤)] قام، دل على أنه كان فرغ من القيام في ذلك الوقت مع حدوث القيام، فلما قصد في هذه الأفعال حدوث مصدر خبرها، وكون فاعلها مشتغلاً به، وجب أن لا يكون اسماً ولا ماضياً ولا مضارعاً بـ(أن).

«و» مضارعاً «مقروناً [بأن]^(٥) مع (أولى) وما بعدها»، أي مع أربعة أفعال: (أولى)، وهو أحد أفعال المقاربة، وأفعال^(٦) الترجي الثلاثة المذكورة بعدها، وهي: (عسى) و(حري) و(اخلولق).

وكان ينبغي أن يسقط^(٧) (عسى)، فيقول^(٨): مع (أولى) وما بعدها، إلا (عسى). لأنه^(٩) سيذكرها في قسم ذي الوجهين.

(١) مصدر صناعي من (أشد).

(٢) سقطت من، ز، ظ.

(٣) تجعل، ز.

(٤) سقطت من، ز، ظ.

(٥) ليست في، د.

(٦) بأفعال، ز، ظ.

(٧) تسقط، ز.

(٨) فتقول، ز.

(٩) فانه، د.

والعلة في أفعال الترجي أن المرجو مستقبل^(١)، فيناسبه^(٢) حرف الاستقبال.

وأما الترك في (عسى) فنادر، وهو بالحمل على (كاد) كما عكس ذلك في (كاد) حملاً على (عسى) من أن يكون معنى الاستقبال هناك مراداً. كذا قيل، وهو مردود، بل معنى (كاد يموت) قارب فيما مضى أن يتأخر عنه الموت قليلاً، أي قارب حالة يكون الموت بعدها بقليل، [هذا^(٣)] هو الذي اقتضى أن لا تدخل^(٤) (أن)؛ لأنها أمانة الاستقبال، فذكرها/ موهم للتراخي. الذي هو عكس المراد، وإن كان لا يلزم من ١٨٣ الاستقبال التراخي. «و» مضارعاً ملتبساً «بالوجهين»: التجرد عن (أن) والاقتران بها. «مع»^(٥) الأفعال «البواقى»، لكن ليس الوجهان على [حد^(٦)] سواء، فلذلك قال: «والتجريد^(٧) مع (كاد) و(كرب) أعرف» من الاقتران بـ(أن) كقوله^(٨):

قد كاد من طول البلى أن يمصحاً^(٩)

وقوله^(١٠):

فقد كربت أعناقها أن تقطعا^(١١)

(١) مستقل، ز.

(٢) فيناسبه، ز، ظ.

(٣) ليست في، د.

(٤) يدخل، ز، ظ.

(٥) جاء مكان هذه الكلمة في، د، ز، ظ. (في)، وما اخترته أولى ليناسب نظائره.

(٦) سقطت من، ز، ظ.

(٧) والتجرد، ز، ظ.

(٨) قيل: رؤبة وليس في أصل ديوانه.

(٩) تمصحاً، د، وقبله: (ربيع عفاه الدهر طولاً فأحى).

ويروى: (رسم عفا من بعد ما قد أمحى) (ربيع عفاه الدهر دأباً وأمحى) (ربيع عفا من بعد ما قد أمحى). رؤبة ١٧٢، سيبويه ١: ٤٧٨، المقتضب ٣: ٧٥، الكامل ١: ١٦٧، الإنصاف ٥٦٦، ابن يعيش ٧: ١٢١ - ١٢٢، الرضي ٢: ٣٠٥، المقاصد ٢: ٢١٥ - ٢١٦، اللسان (مصح)، والهمع ١: ١٣٠، الخزانة ٣: ٩٠ - ٩٢، الدرر ١: ١٠٥.

(١٠) أبي زيد الأسلمي: أعرابي.

(١١) صدره:

سقاها ذوو الأحلام سجلاً على الظما

وهذا عند المغاربة مخصوص بالضرورة، ولم يذكر سيوييه في خبرهما^(١) إلا التجرد.

«و(عسى) و(أوشك) بالعكس» فاقتران خبرهما بـ(أن) أعرف من تجريده منها كقول هدية^(٢):

عسى الكرب^(٣) الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب^(٤)

== كان الشاعر مدح إبراهيم بن هشام بن إسماعيل بن هشام بن المغيرة المخزومي - وكان والياً على المدينة لابن أخته هشام بن عبد الملك، فلم يستحسن مدحته فضربه، فهجاه ومدح آل الزبير بأبيات الشاهد ثالثها، وأولها:

مدحت عروفاً للندى مصّت الثرى حديثاً فلم تهتم بأن تتزعزعا
نقائذ بؤس ذقت الفقر والغنى وحلّيت الأيام والدهر أضرعاً
وبعد الشاهد:

بفضل سجال لو سقوا من مشى بها على الأرض أرواهم جميعاً وأشبعها
يروى: (... ترعرع) (... ذوو الأرحام...).

تزعزع: تهتز بالثناء لفعل الجميل. السجل: الدلو فيها الماء.

الكامل ١: ١٦٠ - ١٦٢، الخالديان ٢: ٣١، المقرب ١: ٩٩، شرح التسهيل ٦٣: ب،
ابن الناظم ٦٠، شذور الذهب ٢٧٤، ابن عقيل ١: ٢٨٧، المقاصد ٢: ١٩٣ - ١٩٨،
التصريح ١: ٢٠٧، الأشموني ١: ٢٦٢، الجمع ١: ١٣٠، شواهد ابن عقيل ٦٨ - ٦٩،
الدرر ١: ١٠٥.

(١) خبرها، د.

(٢) ابن خشرم.

(٣) الأمر، ز، ظ.

(٤) من قصيدة قالها في سجنه بالمدينة وكان قتل رجلاً. مطلعها:

طربت وأنت أحياناً طروب وكيف وقد تعلاك المشيب!!
وقبل الشاهد:

يؤرقني اكتئاب أبي نمير فقلبي من كاتبه كئيب
فقلت له: هداك الله مهلاً وخير القول ذو اللب الحبيب

وقول الآخر^(١) :

يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها^(٢)

وجمهور البصريين على أن تجريد [خبر^(٣)] (عسى) من (أن) ضرورة^(٤) ، وظاهر^(٥)

== وبعده :

فيأمن خائف ويفك عانٍ ويأتي أهله الرجل الغريب

سيويه : ١ : ٤٧٨ ، الكامل : ١ : ١٦٨ ، المقتضب : ٣ : ٧٠ ، القالي : ١ : ٧١ - ٧٢ ، المرزباني

٤٨٣ ، ابن يعيش : ٧ : ١١٧ ، ١٢١ ، المقرب : ١ : ٩٨ ، ابن مالك : ١ : ١٤٦ ، ابن الناظم

٥٩ ، الرضي : ٢ : ٣٠٤ ، المغني : ١ : ١٦٤ ، ٢ : ٦٤١ ، ابن عقيل : ١ : ٢٨١ ، المقاصد : ٢ :

١٨٤ - ١٨٧ ، التصريح : ١ : ٢٠٦ ، الأشموني : ١ : ٢٦٠ ، ٢٦٤ ، السيوطي : ١ : ٤٤٣ -

٤٤٤ ، الجمع : ١ : ١٣٠ ، الخزانة : ٤ : ٨١ - ٨٧ ، شواهد ابن عقيل : ٦٤ ، رغبة الأمل : ٢ :

٢٤٣ ، الدرر : ١ : ١٠٦ .

(١) أمية بن أبي الصلت .

(٢) من قصيدة مطلعها :

اقترب الوعد والقلوب إلى الـ خو وحب الحياة سائقها

باتت همومي تسري طوارقها أكف عيني والدمع سابقها

وقيل الشاهد :

من لم يمت عبطة يمت هرماً للموت كأس والمرء ذائقها

وبعده :

لا يستوي المنسلان ثم ولا الـ أعمال لا تستوي طرائقها

أمية ٤٢ - ٤٣ ، سيويه : ١ : ٤٧٩ ، الكامل : ١ : ٦٦ - ٦٧ ، ابن يعيش : ٧ : ١٢٦ ، المقرب : ١ :

٩٨ ، شرح التسهيل : ٦٣ : ب - ٦٤ : أ ، ابن الناظم : ٦٠ ، ابن عقيل : ١ : ٢٨٥ - ٢٨٦ ،

المقاصد : ٢ : ١٨٧ - ١٨٩ ، التصريح : ١ : ٢٠٦ - ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، الأشموني : ١ : ٢٦٢ ، شذور

الذهب : ٢٧١ ، الجمع : ١ : ١٢٩ ، ١٣٠ ، شواهد ابن عقيل : ٦٧ ، ٦٩ ، الدرر : ١ : ١٠٣ -

١٠٤ ، ١٠٦ .

(٣) ليست في ، ظ .

(٤) الضرورة ، ظ .

(٥) فظاهر ، ز ، ظ .

كلام سيبويه خلافه. «وربما جاء خبرهما»^(١) أي خبر (كاد) و(عسى)، كذا بين مراده في الشرح^(٢)، وليس ذلك بمنجيه من التعقب^(٣)، إذ لا قرينة في المتن تدل على هذا المراد، بل فيه قرينة خلافه، وهو قرب (عسى) و(أوشك) للضمير، فالمتبادر عوده إلى أقرب مذكور. «مفرداً منصوباً»^(٤).

كقول الشاعر^(٥):

فأبت إلى فهم وما كدت آيباً^(٦)^(٧)

(١) خبرهما، ز، ظ، م.

(٢) على التسهيل ٦٤: أ.

(٣) التعقب، ظ.

(٤) مفردين منصوبين، م.

(٥) تأبط شراً.

(٦) كنت، ز، وهي رواية في البيت، لكنها خطأ.

(٧) آيباً، د، ز، وعجز البيت: (وكم مثلها فارقتها وهي تصفر). والبيت آخر مقطوعة ساقها أبو

تمام، وسببها أن قوماً طلبوا الشاعر بثأر فوجدوه في جبل يشتر عسلاً فظنوا أنهم تمكنوا منه؛

بتعسر أسباب الحرب، فأراق الشاعر العسل على الجبل وأنزل حتى نزل الأرض، وبينه

وبينهم مسافة يتعذر معها أن يدركوه. وأول المقطوعة:

إذا المرء لم يحتل وقد جد جده أضاع وقاسى أمره وهو مدبر

وقبل الشاهد:

فرشت لها صدري فزل عن الصفا به جؤجؤ عبل ومتن مخضّر

فخالط سهل الأرض لم تكدح الصفا به كدحة، والموت خزيان ينظر

يروى: (... ولم آل...) (... ولم أك...).

جؤجؤ: صدر. عبل: فخم. مخضّر: دقيق.

الحماسة ١: ٧٥-٨١، التنبية ١٠٨، الإنصاف ٥٤٤، ابن يعيش ٧: ١٣-١٤، ١١٩،

١٢٥، شرح التسهيل ٦٤: أ، ابن مالك ١: ١٤٥، ابن الناظم ٥٩، الرضي ٢: ٢٣١،

٣٠٥، ابن عقيل ١: ٢٧٨-٢٧٩، المقاصد ٢: ١٦٥-١٧٠، التصريح ١: ٢٠٣،

وقول الآخر^(١) :

أكثرت في العذل^(٢) ملحاً دائماً لا تكثرن إني عسيت صائماً^(٣)
 وهما شاذان، فقييل : على^(٤) تضمينها معنى (كان)، وقيل : التقدير: وما^(٥) كدت
 أكون آيباً^(٦)، وعسيت أن أكون صائماً. وجاز حذف (أن) مع الفعل مع كونها حرفاً
 مصدرياً^(٧)؛ لقوة^(٨) الدلالة^(٩)؛ وذلك^(١٠) لكثرة وقوع (أن) بعد مرفوع^(١١) عسى.

الأشموني ١ : ٢٥٩، الهمع ١ : ١٣٠، الخزانة ٣ : ٣٥٧ - ٣٥٩، ٥٤٠ - ٥٤٤، ٤ : ٩٠،

شواهد ابن عقيل ٦٣ - ٦٤، الدرر ١ : ١٠٧ - ١٠٨.

(١) رؤبة بن العجاج، كذا قيل، وليس في أصل ديوانه.

(٢) أهملت الذال في، د.

(٣) يروي: (لا تعذلن...) (لا تلحني...). وروي ابن الشجري صدره:

(قم قائماً قم قائماً). وهو واهم في ذلك، فهذا من رجز آخر. رؤبة ١٨٥، الخصائص ١ : ٩٨،

الشجري ١ : ١٦٤، التبريزي ١ : ٨١، المقرب ١ : ٩٩ : ١٠٠، ابن الناظم ٥٩، شرح

التسهيل ٦٤ : أ، ابن مالك ١ : ١٤٥، شواهد التوضيح ٧٩، الرضي ٢ : ٣٠٢، المغني ١ :

١٦٤، ابن عقيل ١ : ٢٧٧، المقاصد ٢ : ١٦١ - ١٦٥، الأشموني ١ : ٢٥٩، السيوطي ١ :

٤٤٤ - ٤٤٥، الهمع ١ : ١٣٠، الخزانة ٤ : ٧٧ - ٧٩، شواهد ابن عقيل ٦٣، الدرر ١ :

١٠٧.

(٤) في، ز.

(٥) ما، ز، ظ.

(٦) آيباً، د، ز.

(٧) مصدر، د، ز، ظ، وهو غير مناسب، فتصرفت.

(٨) بالقوة، د، ز، ظ، وهو غير صحيح.

(٩) الدالة، ظ.

(١٠) وكذلك، ز.

(١١) موقوع، ز.

«و» ربما جاء «خبر (جعل) [جملة^(١)] اسمية» كقوله^(٢) :

وقد جعلت قلوص بني سهيل^(٣) من الأكوار مرتعها قريب^(٤)

وعلى ذلك خرج بعضهم ما حكاه ثعلب من قولهم: عسى زيد قائم، فجعل (عسى) ناقصة، واسمها ضمير الشأن، والجملة الاسمية الخبر. «أو فعلية مصدرية بـ(إذا)» كقول ابن عباس رضي الله عنهما: (فجعل الرجل إذا لم يستطع^(٥) أن يخرج^(٦) أرسل رسولاً^(٧)) وكقول^(٨) الشاعر^(٩) :

(١) سقطت من، ز، ظ.

(٢) لا يعرف.

(٣) سهلة، ظ.

(٤) ثاني أبيات ثلاثة في حماسة أبي تمام وأولها:

فلمست بنازل إلا أملت برحلي أو خيالنها الكذوب
وثالثها:

كأن لها برحل القوم بوا وما إن طبها إلا اللغوب
يروى: (... بني زياد). أملت: قربت. ، خيالنها: خيالها، معطوف على الضمير المستتر في (أملت) بوا: جلد ولد الناقة يحشى فتعطف عليه تحسبه ولدها.

اللغوب: التعب. الحماسة ١: ٢٩٦-٢٩٧، شرح التسهيل ٦٤: أ، ابن مالك ١: ١٤٥،

شواهد التوضيح ٧٩، ابن الناظم ٥٩، الرضي ١: ٣٠٧، المغني ١: ٥٩، المقاصد ٢:

١٧٠-١٧٣، التصريح ١: ٢٠٤، الأشموني ١: ٢٥٩، السيوطي ٢: ٦٠٦-٦٠٧،

المجمع ١: ١٣٠، الخزانة ٢: ٣٣٦-٣٣٧، ٤: ٩٢-٩٣، الدرر ١: ١٠٨.

(٥) تستطيع، ز، يستطيع، ظ.

(٦) تخرج، ز.

(٧) أخرجه البخاري ٦: ٩٢، ٩٣، ومسلم ١: ح ٢٠٨ (عام) ٣٥٥، ٣٥٦ (خاص)، وهو في

شرح التسهيل ٦٤: أ، شواهد التوضيح ٧٨.

(٨) كقول، د.

(٩) همام الرقاشي.

وقد جعلت إذا ما حاجتي نزلت ^(١) بباب ^(٢) دارك أدلوها ^(٣) بأقوام ^(٤)

«أو كلمها» يعني: أو جملة فعلية مصدرية بـ(كلمها) كما في حديث البخاري: (فجعل كلمها [جاء ^(٥)] ليخرج رمى في فيه بحجر ^(٥)).

قال المصنف في التوضيح ^(٦): وهذا منبه ^(٧) على أصل متروك، وذلك أن سائر أفعال المقاربة مثل (كان) في الدخول على مبتدأ وخبر، فالأصل أن يكون خبرها كخبر (كان) في وقوعه مفرداً وجملة اسمية وفعلية وظرفاً، فترك الأصل والتزم كون الخبر مضارعاً، ثم نبه على الأصل - شذوذاً - في مواضع.

«وندر ^(٨) إسنادها» أي: إسناد (جعل) «إلى ضمير الشأن» ^(٩) ولم يقف الشارحون فيه على سماع يستند إليه فليطلب ^(١٠) لذلك مثال.

«ودخول النفي عليها» أي: على (جعل) كقول أنس ^(١١) رضي الله عنه: (فما

(١) بيا، ظ.

(٢) أعجمت الدال في، ز، ظ.

(٣) استشهد به البغدادي، وروايته: (... حاجتي عرضت). الخزانة ٤: ٩٣.

(٤) ليست في، ظ.

(٥) طرف من حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه في قصة رؤيا النبي - ﷺ - أخرجه البخاري بهذا اللفظ ٢: ٨٨، ٣: ٥٢، وتكلم عليه ابن مالك في شواهد التوضيح ٧٧ - ٨٠، وقد خرّجنا حديث الرؤيا في ص ١٤٧.

(٦) يعني شواهد التوضيح ٧٩، وتصرف في كلامه.

(٧) تنبيه، ز، بإهمال النون والباء والياء، بنيته، ظ.

(٨) قوله: (وندر إسنادها إلى ضمير الشأن ودخول النفي عليها). ليس في المتن، الذي شرحه ابن مالك ٦٤: أ.

(٩) شان، د، ز.

(١٠) فيطلب، د، فليطلب، ز.

(١١) أبو حمزة أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم الأنصاري الخزرجي (١٠ ق هـ - ٩٣ هـ / ٦١٢ - ٧١٢). خدم رسول الله - ﷺ - وصحبه وروى عنه وشهد معه المشاهد، ثم الفتوح

جعل يشير بيده إلى ناحية من السماء إلا انفرجت^(١)، وإنما الغالب دخول النافي^(٢) على خبر أفعال الشروع كقولك: جعل لا يكتب، وأنشأ لا يسكت، وأما أفعال المقاربة فيدخل^(٣) النافي عليها تارة، وعلى خبرها أخرى، نحو: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾^(٤)، ﴿لَمْ يَكْذِبْنَهَا﴾^(٥) ونحو: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾^(٦)، ﴿لَمْ يَكْذِبْنَهَا﴾^(٧) ونحو: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾^(٨) صحاح^(٩) القلب عن سلمى وقد كاد [لا^(١٠)] يسلو^(١١)

من بعده. قضى آخر أيامه بالبصرة، وفيها مات - رضي الله عنه - وفي مولده ومتوفاه خلاف. دعا له رسول الله - عليه الصلاة والسلام - بثلاث: كثرة المال والولد ودخول الجنة. الاستيعاب ١: ٧١-٧٣، الإصابة ١: ٧١-٧٢.

(١) طرف من حديث استسقائه - ﷺ - أخرجه البخاري ٢: ١٢: ٢٩، وليس في الأولى: (فجعل)، ومسلم ٢: ح ٨٩٧ (عام) ٩ (خاص)، مع اختلاف في الألفاظ، وهو في شواهد التوضيح ٧٨.

(٢) الثاني، ظ.

(٣) متداخل، ز.

(٤) عليه، ز.

(٥) ﴿... قَالُوا أَلَمْ نَكُنْ جِئْتَ بِالْحَقِّ فَذَبْحُوهَا...﴾ ٧١ البقرة (٢).

(٦) يرها، ظ، وهو خطأ بين.

(٧) ﴿... ظَلَمْتُمْ بَعْضًا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَكْدُهُ... وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾ ٤٠ النور (٢٤).

(٨) صحى، د، ز، ضحى، ظ.

(٩) ليست في، ظ.

(١٠) يسلوا، ز، وعجزه: (وأقفر من سلمى التعانيق والثقل) البيت مطلع قصيدة لزهير بن أبي سلمى ربيعة بن رباح مدح فيها هرم بن سنان والحارث بن عوف المري. وبعده:

وقد كنت من سلمى سنياً ثانياً على صير أمر ما يمر وما يجلو
يروى: (... وقد كان...) (... فالثقل) (... والشجل).

التعانيق، الشجل: موضعان على صير أمر: على قرب منه. زهير ٩٦-١١٥، شرح الشافية ٢: ٣٠٤، شواهد الشافية ٢٣١-٢٣٣.

«وليس المقرون بـ(أن) خبراً عند سيبويه»، وذلك لأن (أن) وما بعدها بتأويل المصدر، فيلزم - في مثل قولك - عسى زيد أن يقوم - الإخبار بالحدث عن الجثة، وإنما المقرون بـ(أن) عند، سيبويه مفعول به منصوب على إسقاط الخافض، والفعل بمعنى (قرب)، والتقدير^(١) :- في / المثال المذكور - قرب زيد من أن يقوم، ثم حذف الجار توسعاً، أو بجعل الفعل بمعنى (قارب)، فلا حذف، والمعنى: قارب زيد القيام.

وأما القائلون بأن (أن) وما بعدها^(٢) خبر، فيقدرون مضافاً: إما في الاسم، أي عسى حال زيد أن يخرج، أو في الخبر، أي عسى زيد صاحب أن يخرج، وفي هذا العذر^(٣) تكلف؛ إذ^(٤) لم يظهر المضاف الذي قدره يوماً من الدهر لا في الاسم ولا في^(٥) الخبر.

واعتذر بعضهم بأنه من باب (زيد عدل وصوم)، وبعضهم بأن (أن) زائدة، وليس بشيء، لأنها قد نصبت؛ ولأنها لا تسقط إلا قليلاً.

والكوفيون يرون أن (عسى) في ذلك فعل قاصر بمعنى (قرب)، و(أن) والفعل بدل اشتغال من فاعلها.

ورد بأنه يكون - حيثئذ^(٦) - بدلاً لازماً يتوقف^(٧) عليه فائدة الكلام، وليس هذا شأن البديل.

قلت: ولا مانع من أن يكون البديل لازماً؛ لكونه هو المقصود بالحكم، وكونه تابعاً

(١) فالتقدير، ز، ظ.

(٢) بعد، ظ.

(٣) المقدار، د.

(٤) إذا، ز.

(٥) أهملت الفاء في، ز.

(٦) قدمت على (يكون) في، د.

(٧) يتوقف، د، بإهمال الياء.

لا يقدح في اللزوم، فقد رأينا بعض التوابع يلزم كوصف مجرور (رب) إذا كان ظاهراً.
 «ولا يتقدم هنا» أي في هذا الباب الذي نحن فيه «الخبر»، فلا يقال: يفعل^(١)
 طفق زيد، ولا أن يفعل عسى زيد؛ لثلاث أكثر مخالفة الأصل؛ ولجمود هذه الأفعال.
 وقد يعترض الأول بأن خبر (كان) يقع جملة ويتقدم، والثاني بأن (كاد)، و(أوشك)
 متصرفان.

وقد يجاب بأن التزام كون الخبر جملة، خروج ثان عن الأصل، ففي التقديم ثلاث
 مخالفات^(٢)، وبأن تصرف (كاد) و(أوشك) ناقص؛ إذ لا يستعمل منها أمر.
 «وقد يتوسط»، أي الخبر نحو: طفق يخرجان الزيدان، وكاد يهلكون
 العصاة.

وظاهر كلامه أن لا فرق في توسط الخبر بين المجرد والمقترن بـ(أن) نحو: عسى أن
 يخرجوا غلاماك، وفي الثاني خلاف: أجازته المبرد والسيرافي والفارسي، وصححه ابن
 عصفور^(٤)، ومنعه^(٥) جماعة منهم الشلوبين.

«وقد يحذف» أي الخبر «إن علم» كقول عمير بن ضابئ^(٦) البرجمي^(٧):

(١) أهملت الياء في، ز.

(٢) كون الخبر جملة، وتقدمه، والتصرف في معمولات الجامد.

(٣) توسط، ظ.

(٤) صرح بذلك في المقرب ١ : ١٠٠، ولم يحك خلافاً.

(٥) وتبعه، ز، ظ.

(٦) ضابئ، د.

(٧) القائل ضابئ، وليس أبنه عميراً وهو ضابئ بن الحرث بن أرطاة

التميمي البرجمي (.. حوالي ٣٠هـ / .. حوالي ٥٠ م) نسبة إلى البراجم، وهم ستة بطون

من أولاد حنظلة بن مالك ابن زيد مناة بن تميم. ويدل على نسبة البيت له قوله في القصيدة:

وقائلة: لا يبعد الله ضابئاً إذا القرن لم يوجد له من ينازله

الجمحي ١ : ١٧١ - ١٧٦، ابن قتيبة ١ : ٣٥٠ - ٣٥٢، الإصابة ٢ : ٢١٥، الخزائن ٤ : ٨٠

هممت ولم أفعل وكدت وليتني تركت على عثمان تبكي حلائله^(١)
 وكان من خبره أن أباه ضابئ^(٢) بن الحارث استعار من قوم كلباً فأعاروه، ثم
 طلبوه، فرمى أمهم به، فرفعوه لأمير المؤمنين عثمان بن عفان - رضي الله عنه - فلما
 دعي به ليؤدب، شد سكيناً في ساقه ليقتل بها عثمان، فعثر^(٣) عليه، وأحسن أدبه،
 ففي ذلك يقول أبياتاً هذا آخرها .

«ولا يخلو الاسم» لكونه مخبراً عنه «من اختصاص»^(٤) : إما بتعريف نحو:
 ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾^(٥) وإما بغيره نحو: عسى سائل ذو حاجة أن يفتح الله
 عليه، واستظهر المصنف بقوله: «غالباً» على مجيئه نكرة محضة كقوله^(٦) :

عسى فرج يأتي به الله إنه له كل يوم في خليقته أمر^(٧)

(١) ذكر الشارح أن البيت آخر الأبيات، ولكنه ليس كذلك في ما بين يدي من المراجع، ومن عادة
 المؤلفين في ما يختارون من القصائد أن يتصرفوا بالحذف والتقديم والتأخير، وأنا معتمد على ما
 اختار الجمحي أولها

فلا يعطين بعدي امرؤ ضيم خطئة حذار لقاء الموت والموت نائله
 وقبل الشاهد:

فلا تبعني إن هلكت ملامة فليس بعار قتل من لا تقائله
 وبعده:

وما الفتك ما أمرت فيه ولا الذي تجبر من لاقيت أنك فاعله
 الكامل ١ : ٣٣٥، الجمحي ١ : ١٧٤ - ١٧٥، ابن قتيبة ١ : ٣٥١، الكشاف ٢ : ٤٥٥،
 الرضي ٢ : ٣٠٤، الخزانة ٤ : ٧٩ - ٨٠. (٢) صابئ، د.

(٣) فعبر، ز، ظ .

(٤) الاختصاص، ظ، م .

(٥) ﴿فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسْرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ... أَوْ أَمْرٍ مِّنْ
 عِنْدِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا أَسْرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ تَدْمِينًا﴾ ٥٢ المائدة (٥).

(٦) لم أقف على اسمه .

(٧) راجع البيت في شرح التسهيل ٦٤ : ب، ابن عقيل ١ : ٢٨٢، المقاصد ٢ : ٢١٤ - ٢١٥،

اللمع ٢ : ١٣١، شواهد ابن عقيل ٦٥ - ٦٦، الدرر ١ : ١٠٩ .

أفعال المقاربة

س ي (سوى). «سسى» بسح «صص» بصارعه اي . مسعي عن احبر، وظاهر هذا أنها في هذه الحالة فعل ناقص سدت (أن) وصلتها مسد جزئيه^(٥) ، وظاهر كلام الجماعة أنها فعل تام ، ولا حاجة إلى القول بأنها استغنت عن الخبر، والمصنف خالفهم قائلاً^(٦) : عندي أنها ناقصة دائماً، أما في : عسى زيد أن يقوم، فظاهر، وأما

(١) فارنجي، ز.

(٢) أبو عبدالله محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي الأنصاري الخزرجي (٥٧٥ - ٦٤٦ هـ / ١١٨٠ - ١٢٤٨ م). نسبه إلى الجزيرة الخضراء بالأندلس . من علماء العربية البارزين . أخذ عن ابن خروف والرندي . وأخذ عنه الشلوبين . من مصنفاته : فصل المقال في أبنية الأفعال، الإفصاح بفوائد الإيضاح، غرر الإصباح في شرح أبيات الإيضاح .

البلغة ٢٥٠ ، البغية ١ : ٢٦٧ .

(٣) فيغني، م .

(٤) يا، ز .

(٥) أي جزئي جملته التي دخل عليها .

(٦) قال، د، وهذا القول في شرح التسهيل ٦٤ : أ، لكن الشارح أسرف في اختصاره ؛ لذلك رأيت مفيداً أن أنقله بنصه :

(قلت : والوجه عندي أن تجعل (عسى) ناقصة أبداً، فإذا أسندت إلى (أن) والفعل وجه بما يوجه وقوع (حسب) عليها في نحو : ﴿أحسب الناس أن يتركوا﴾ ، فلما لم تخرج (حسب) بهذا عن أصلها لا تخرج (عسى) عن أصلها بمثل : ﴿وعسى أن تكرهوا شيئاً﴾ ، بل يقال في الموضوعين : سدت (أن) والفعل مسد الجزئين ، ويوجه نحو ﴿عسى الله أن يأتي بالفتح﴾ بأن المرفوع اسم (عسى) ، و(أن) والفعل بدل سد مسد جزئي الإسناد كما كان يسد مسدهما لو لم يوجد المبدل منه ، فإن المبدل في حكم الاستقلال في أكثر الكلام ، ومنه قراءة حمزة : ﴿ولا تحسبن الذين كفروا أنها نملي لهم﴾ - بالخطاب - على جعل (أن) بدلاً من (الذين) وسدت مسد المفعولين في البدلية ، كما سدت مسدهما في قراءة الباقيين : ﴿ولا يحسبن﴾ - بالياء على جعل ﴿الذين كفروا﴾ فاعلاً ، ومثله : (حتى رأينا أنه لا حق لأحد منا في فضل) على رواية من رواه بالفتح في صحيح مسلم).

في: عسى أن يقوم زيد، فقد سدت (أن) وصلتها مسد الجزئين^(١) كما في: ﴿أَحْسِبَ النَّاسَ أَنْ يَتْرَكُوا﴾^(٢)؛ إذ لم يقل أحد أن (حسب) خرجت في ذلك عن أصلها.

«ولا يختلف لفظ المسند» وهو (عسى) مثلاً «لاختلاف ما قبله» في الإفراد والتذكير وغيرهما، فتقول: زيد عسى أن يقوم، والزيدان عسى أن يقوما، والزيدون عسى أن / يقوموا، وهند^(٣) عسى أن تقوم^(٤)، والهندان عسى أن تقوموا، والهندات عسى أن يقمن، وإنما لم يختلف لفظ (عسى) في هذه الصور؛ لأنه مسند إلى (أن) وصلتها [لا^(٥)] إلى ضمير ما قبله. «فإن أسند» أي الفعل الذي هو أحد الثلاثة: (أوشك) و(عسى) و(اخلولق) «إلى ضميره»^(٦) أي: ضمير ما قبله. «طابق صاحبه»، أي: صاحب الضمير. «معها» أي: مع هذه الأفعال الثلاثة. «كما يطابق» المسند صاحب الضمير «مع غيرها» أي: غير هذه الأفعال، فتقول^(٨): هند عست أن تقوم، والزيدان عسيا^(٩) أن يقوموا، والزيدون عسوا أن يقوموا، والهندان عستا^(١٠) أن تقوموا^(١١)، والهندات عسين^(١٠) أن يقمن، وكذا يقال: في (أوشك) و(اخلولق). «وإن كان» الضمير «الحاضر» نحو: عسيت أنا وعسيت أنت^(١٢). «أو

(١) الجزين، د، الجزيرين، ز، بإهمال الياء الثانية.

(٢) ﴿... أَنْ يَقُولُوا أَمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْقَهُونَ﴾ ٢ العنكبوت (٢٩).

(٣) هندي، ظ.

(٤) وضع هذا المثال بين مثالي المفرد المذكر والمثنى، في، د.

(٥) ليست في، ز.

(٦) وإن، د.

(٧) زاد بعدها في (م): اسماً أو فاعلاً.

(٨) فتقول، د، ز.

(٩) عسا، ز.

(١٠) عسى، ز.

(١١) يقوموا، د، ز، والوجهان جائزان، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في ١: ٩٥-٩٦.

(١٢) أو عسيت، ظ.

غائبات» نحو: الهندات عسين. «جاز كسر السين»^(١) من (عسى) والفتح هو الأصل والأكثر، وبالكسر قرأ نافع^(٢)، وكان الكسر حينئذ كالعوض عما فات من إجازة إمالة فتحها لمناسبة ما بعدها، وإنما لم تجز الإمالة حينئذ؛ لأنها إنما تقع قبل ألف أو راء أو تاء^(٣) تأنيث.

«وقد يتصل بها» أي (عسى) «الضمير الموضوع للنصب»، فيقال: عساني وعساک وعساه «اسماً عند سيبويه»^(٤) حملاً على (لعل) في نصب الاسم ورفع الخبر، كما أجريت (لعل) مجراها في اقتران خبرها بـ(أن)^(٥) كما في قوله^(٦):

لعلك يوماً أن تلم ملامة عليك من اللاتي يدعنك أخرعاً^(٧)

(١) سين «عسى»، م.

(٢) في قوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾ ٢٢ محمد (٤٧).

(٣) هاء تأنيث، ز، ظ.

(٤) راجع الكتاب ١: ٣٨٨ - ٣٨٩.

(٥) أن بخبرها، د.

(٦) أبي نهشل: متمم بن نويرة بن جمره بن شداد اليربوعي التميمي (. . . - حوالي ٣٠ هـ / . . .

- حوالي ٦٥٠ م). صحابي جليل وشاعر فحل شريف في قومه. مولده في الجاهلية.

الجمحي ١: ٢٠٣ - ٢٠٩، الأغاني ١٥: ٢٩٨ - ٣١٤، المرزباني ٤٦٦، الأمدى ١٩٤،

الإصابة ٣: ٣٦٠ - ٣٦١.

(٧) من قصيدة رثى فيها أخاه مالكا، وقتله خالد بن الوليد رضي الله عنه. مطلعها:

لعمري - وما دهري بتأبين هالك ولا جزع مما أصاب فأوجعا -
لقد كفن المنهال تحت رده فتي غير مبطان العشيات أروعا
وقبل الشاهد:

فلا تفرحن يوماً بنفسك إنني أرى الموت وقاعاً على من تشجعا
وبعده:

نعيت امرأ لو كان لحمك عنده لأواه مجموعاً له أو ممزعا
فلا يهنىء الواشين مقتل مالك فقد أب شانيه إياباً فودعا

الأخرع - بالخاء^(١) المعجمة والراء - الضعيف، يقال: خرع الرجل خرعاً كفرح^(٢) فرحاً، أي ضعف^(٣)، وضبطه بعضهم بالجيم والذال المهملة من (الجدع)، وهو قطع الأنف وقطع الأذن وقطع^(٤) اليد والشفة، وهو [هنا^(٥)] كناية عن الإذلال، أي: لعلك أن تنزل بك حادثة من الحوادث اللاتي يترككنك^(٦) ذليلاً. «وخبراً مقدماً عند المبرد»^(٧) والفارسي، فهي باقية على إعمالها عمل (كان)، ولكن قلب الكلام، فجعل الخبر مخبراً عنه وبالعكس، ورد قولها هذا بأنه يستلزم - في قول الشاعر^(٨):

.....
ياأبتا علك أو عساك^(٩)

== يروى: (لقد غيب...).

ما دهري: ما دأبي وعادتي. المنهال: ابن عصمة الرياحي، كفن مالكا يوم قتل. شانيه: شانيه، أي مبغضه، سهل الهمزة للوزن. المفضليات ٢٦٣ - ٢٧٠، المقتضب ٣: ٧٤، الكامل ٣: ١٢٣٦ - ١٢٤٤، الأغاني ١٥: ٣٠٣، ٣٠٧ - ٣١٠، القرشي ٢: ٧٤٢ - ٧٥٤، ابن يعيش ٨: ٨٦ - ٨٧، الرضي ٢: ٢٠. المغني ١: ٣١٩، السيوطي ٢: ٥٦٥ - ٥٦٨، الخزانة ١: ٢٣٥، ٢: ٤٣٣ - ٤٣٥.

(١) بالخاء، ظ.

(٢) كقرح، ظ.

(٣) ضعيف، ظ.

(٤) وقطع وقطع، ظ.

(٥) ليست في، ز.

(٦) تترككنك، ز، ظ.

(٧) قال بذلك في المقتضب ٣: ٧١ - ٧٢.

(٨) رؤبة أو العجاج، وليس في ديوانيهما.

(٩) بيت من الرجز رواه سيبويه بروايتين: (عساكا) بألف الإطلاق بعد الكاف، (عساكن) بإلحاق

الكلمة تنوين الترجم. وأكثر المؤلفين على أن قبل هذا البيت:

تقول بنتي: قد أنى إناكا

ولكن نقل البغدادي عن أبي محمد الأعرابي أن البيتين من أرجوزتين مختلفتين:

إحدهما مدح الشاعر بها الخثر بن سليم الهجيمي، وفيها

الاقتصار على فعل ومنصوبه دون^(١) مرفوعه.

ولهما أن يجيبا بأن المنصوب هنا مرفوع في المعنى، إذ مدعاها أن الإعراب قلب المعنى بحاله. «ونائباً عن المرفوع عند الأخفش» فهي عنده أيضاً باقية على عملها عمل (كان)، ولكن^(٢) استعير ضمير^(٣) النصب مكان ضمير الرفع.

== تقول بتي: قد أنى إناكا
ويدرك الحاجة مختطاكا
الثانية مدح فيها إبراهيم بن عربي، ومنها:
لما وضعت الكور والوراكا
أسر من أمسيها تسعاكا
تصفير أيدي العرس المداكا
يسأل إبراهيم ما أهاكا
فاستعزم الله ودع عساكا
قد كاد يطوي الأرض مرتقاكا
عن صلب ملاحك كحاكا
أصفر من هجم الهجير صاكا
تأنيا علك أو عساكا
من ستين أتا دراكا

وفي البيت بالرواية المشهورة شاهد على أربع مواضع:

أ - الجمع بين العوض والمعوذ منه (يأبنا).

ب - استعمال (عل) بمعنى (لعل)، وهي لغة.

ج - اتصال الضمير المتصل بـ(عسى) (عساكا).

د - تنوين الترنم في من روى: (عساكن)، وهو خاص بالقوافي. رؤية ١٨١، سيويه ١:

٣٨٨، ٢: ٢٩٩، المقتضب ٣: ٧١، الخصائص ٢: ٩٦، المحتسب ٢: ٢١٣. الشجري

٢: ٧٦، الإنصاف ٢٢٢، ابن يعيش ٢: ١٢، ٣: ١١٨، ١٢٠، ٧: ١٢٣، ٩: ٣٣،

الرضي ٢: ٢١، المغني ١: ١٦٢، ١٦٥، ٢: ٧٨٠، المقاصد ٤: ٢٥٢-٢٥٣، التصريح

١: ٢١٣، ٢: ١٧٨، الأشموني ١: ٢٦٧، ٣: ١٥٨، السيوطي ١: ٤٤٣، الهمع ١:

١٣٢، الخزانة ٢: ٤٤١-٤٤٣، الدرر ١: ١٠٩-١١٠.

(١) وترك، ز، ظ.

(٢) لكن، د.

(٣) أهملت الياء في، ز.

ويرده أمران :

أحدهما : أن إنابة ضمير عن ضمير إنما تثبت^(١) في المنفصل نحو: ما أنا كَأنت^(٢)
ولا أنت كَأنا، وأما قوله^(٣) :

يا ابن الزبير طال ما عصيكا^(٤)

فالكاف بدل عن التاء^(٥) بدلاً تصريفاً، لا^(٦) من باب إنابة ضمير عن ضمير كما
ظنه المصنف .

والثاني : أن الخبر ظهر مرفوعاً في قوله^(٧) :

فقلت : عساها نار كأس وعلها تشكى فآتي نحوها فأعودها^(٨)

(١) يثبت، د، ز، ظ، والتأنيث متعين .

(٢) أهملت النون، ووضع فوق التاء نقطة واحدة في، ظ .

(٣) رجل من حمير لم يسموه .

(٤) عصيتكا، ز، عطيتكا، ظ . والبيت أول أبيات ثلاثة من المشطور يخاطب فيها الشاعر عبدالله
بن الزبير رضوان الله عليه . وبعده :

وطالمنا غنيتنا إليكَا

لنضربن بسيفنا قفيكَا

يروى : (... عنيكَا ...) . أبو زيد ١٠٥ ، المقرب ٢ : ١٨٢ ، الرضي ١ : ٢٩٤ ، شرح

الشافية ٣ : ٢٠٣ ، المغني ١ : ١٦٤ - ١٦٥ ، المقاصد ٤ : ٥٩١ ، الأشموني ١ : ٢٦٧ ، ٤ :

٢٨٣ ، السيوطي ١ : ٤٤٦ ، الخزانة ٢ : ٢٥٧ ، شواهد الشافية ٤٢٤ - ٤٢٧ .

(٥) الباء، ز، ظ .

(٦) إلا، ز .

(٧) صخر بن جعد الحضري (... - حوالي ١٤٠ هـ / ... - حوالي ٧٥٧ م) نسبه إلى الحضْر،

وهم : بنو مالك بن طريف من قيس عيلان ؛ سموا بذلك لشدة سوادهم . شاعر فصيح من

مخزومي الدولتين الأموية والعباسية . السيوطي ١ : ٤٤٧ .

(٨) فادعوها، ظ . والبيت من قصيدة قالها يتشوق إلى كأس بنت بجير بن جندب . مطلعها :

تذكرت كأسا إذ سمعت حمامة بكت في ذرا نخل طوال جريدها

- «وربما اقتصر عليه»، أي: على الضمير الموضوع للنصب كقولة^(١)
 ولي نفس أقول لها إذا ما^(٢) تنازعني لعلي أو عساني^(٣)
 «ويتعين عود ضمير من الخبر إلى الاسم» فلا يكون الرابط حينئذٍ إلا
 الضمير دون بقية الروابط، ثم لا يكون ذلك الضمير إلا نفس الفاعل.
 «وكون الفاعل غيره قليل»، فهما مسألتان كما ذكر، فلا يجوز: كاد^(٤) زيد يقوم
 بكر^(٥) أصلاً، ولا: كاد^(٤) زيد يموت^(٦) أبوه، إلا في القليل كقوله^(٧):

== وقبل الشاهد:

ليل بدت للعين نار كأنها سنا كوكب لا يستين خودها
 وبعده:

فسمع قولي قبل حتف يصيني تسر به أو قبل حتف يصيدها
 المغني ١: ١٦٥، المقاصد ٢: ٢٢٧ - ٢٢٩، التصريح ١: ٢١٣، السيوطي ١: ٤٤٦ -
 ٤٤٧، المجمع ١: ١٣٢، الدرر ١: ١١٠.

- (١) أبي سماك عمران بن حطان بن ظبيان بن لوذان السدوسي الشيباني الخارجي (.. - ٨٤ هـ /
 .. - ٧٠٣ م). شاعر فحل وخطيب لسن. تزوج امرأة من الخوارج ليصرفها عن مذهبها
 فأضلته، فكان صلياً في مذهبه قائماً بالدعوة إليه. مدح عبدالرحمن بن ملجم الخارجي قاتل
 أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضوان الله عليه - بقصيدة جاء فيها:
 يا ضربة من تقى ما أراد بها إلا ليبلغ من ذي العرش رضوانا
 الأمدي ٩١، الإصابة ٣: ١٧٨ - ١٨٠، الخزانة ٢: ٤٣٦ - ٤٤١.

(٢) ألحقت (ما) بالعجز في، ز، ولم يميز الشطرين في ظ.

- (٣) عاقى، ز، ولم أجد في مراجعي مزيداً على هذا البيت. سيويه ١: ٣٨٨، المقتضب ٣: ٧٢،
 الخصائص ٣: ٣٥. ابن يعيش ٣: ١٠، ١١٨، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٣، المقرب ١:
 ١٠١، شرح التسهيل ٦٤: أ، ٦٥: أ، الرضي ٢: ٢١، المقاصد ٢: ٢٢٩ - ٢٣١،
 التصريح ١: ٢١٣، الخزانة ٢: ٤٣٥ - ٤٣٦.

(٤) كان، ز.

(٥) ذلك، ز، ظ.

(٦) يقوم، د.

(٧) مختلف فيه على أقوال ثلاثة أرجحها الأول:

وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني ثوبي فأنهض نهض الشارب الثمل^(١)
وبعضهم أول ذلك على أن المعنى : أثقل بثوبي.

أ - أبو الخطاب: عمرو بن أحر بن العمرّد بن عامر الباهلي (. . . - حوالي ٦٥ هـ / . . . -
حوالي ٦٨٥ م).

شاعر فحل مخضرم الجاهلية والإسلام شهد مغازي الروم وأصيبت إحدى عينيه، ونزل الشام
مع خيل خالد بن الوليد حين وجهه إليه أبو بكر. أدرك خلافة عبد الملك بن مروان. وضعه ابن
سلام في الطبقة الثالثة من شعراء الإسلام. الجمحي ٢: ٥٧١، ٥٨٠ - ٥٨١، ابن قتيبة ١:
٣٥٦ - ٣٥٩، الأغاني ٨: ٢٣٤ - ٢٣٥، الإصابة ٣: ١١٢.

ب - أبو حية النميري الهيثم بن الربيع بن زرارة بن كبير (. . . - حوالي ١٨٣ هـ / . . . -
حوالي ٨٠٠ م). من بني عامر بن صعصعة.

شاعر راجز فصيح، لكنه موصوف بالهوج والكذب والجبن والبخل، اتخذ سيفاً من خشب أو
كالخشب، وسماه: لعاب المنية. مخضرم الدولتين الأموية والعباسية. وفي مماته خلاف.
الأغاني ١٦: ٣٠٧ - ٣١٠، ابن قتيبة ٢: ٧٧٤ - ٧٧٥، الأمدى ١٠٣، الخزانة ٣: ١٥٤،
٤: ٢٨٣ - ٢٨٥.

ج - الحكم الأعرج بن عبدل بن جبلة بن عمرو الأسدي (. . . - حوالي ١٠٠ هـ / . . . -
حوالي ٧١٨ م). شاعر مبرز هجاء أعرج أحدب يمشي على العصا. ولد ونشأ بالكوفة، فلما
استولى عليها ابن الزبير نفاه مع من نفى، فذهب إلى الشام، فأكرمه عبد الملك بن مروان.
كان يكتب حاجته على عصاه فيبعث بها إلى الأمراء فلا يرد له طلب.
الأغاني ٢: ٤٠٤ - ٤٢٦، الأمدى ١٦١، فوات الوفيات ١: ٢٨٦ - ٢٨٧.

(١) التميل، ظ. والبيت بالرواية المذكورة متداول بين النحويين، لكنها مصحفة عن: (. . .)

الشارب السكر والبيت ضمن أبيات خمسة، وهي:

ما للكواعب يا عيساء قد جعلت	تزوّد عني وتطوى دوني الحجر
قد كنت فراج أبواب مغلقة	ذب الرياد إذا ما خولس النظر
فقد جعلت أرى الشخصيين أربعة	والواحد اثنين مما بورك النظر
وقد جعلت إذا ما قمت يوجعني	ظهري فقامت فيام الشارب السكر
وكنت أمشي على رجلي معتدلاً	فصرت أمشي على أخرى من الشجر

وأنت خير بأنه يلزم على^(١) الحكم الأول أن لا يكون [اسم^(٢)] هذه الأفعال ضمير الشأن، نحو: كاد يقوم أخواك^(٣) ويرد عليه قوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ^(٤) قُلُوبُ قَرِيبٍ مِّنْهُمْ﴾^(٥) على قراءة من قرأ (يزيغ^(٦)) بياء الغيبة؛ إذ لا يجوز أن يكون من باب التنازع وإلا وجب تأنيث أحد الفعلين لإسناده إلى ضمير المؤنث، وإنما هو على إضمار ضمير الشأن في (كاد)، ولا يخفاك أن هذا بظاهره^(٧) معارض لقوله: - قبل في (جعل) - وندر إسنادهما إلى ضمير شأن^(٨).

«وتنفى (كاد) إعلماً بوقوع الفعل عسيراً» نحو: ﴿فَذَبَّجُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾^(٩)، لكن لا نسلم أن الدال على وقوع الفعل كذلك هو نفي (كاد)، وإنما

= وفي المقطوعة إقواء، فالثلاثة الأول رويها مضموم، وروي الأخيرين مكسور. عيساء اسم امرأة، وبيروى: دهماء. ذب الرياد: خفيف الحركة. الحيوان ٦: ٤٨٣ - ٤٨٤، البيان ٣: ٧٥، الموشح ١١٨، المقرب ١: ١٠١، شرح التسهيل ٦٣: ب، شواهد التوضيح ٧٨، الرضي ٢: ٣٠٧، المغني ٢: ٦٤١، المقاصد ٢: ١٧٣ - ١٧٦، التصريح ١: ٢٠٤، الأشموني ١: ٢٦٣ - ٢٦٤، السيوطي ٢: ٩١٠، شذور الذهب ١٩٠، ٢٧٥، الهمع ١: ١٢٨، ١٣١، الخزانة ٤: ٩٣ - ٩٥، الدرر ١: ١٠٢ - ١٠٣، ١٠٩.

(١) عن، ز، ظ.

(٢) ليست في، ز.

(٣) أخوك، ظ.

(٤) تزيغ، ز، ظ.

(٥) ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ

..... ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رُءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ ١١٧ التوبة (٩).

(٦) قرأ بها حمزة وحفص عن عاصم، وباقي العشرة بالتاء مفتوحة. الكشاف ٢: ٣١٨، البحر ٥: ١٠٩، النشر ٢: ٢٨١.

(٧) ظاهره، د.

(٨) الشأن، د، سان، ظ.

(٩) ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذَلُولَ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَا شِيَةَ فِيهَا قَالُوا لَنْ نَجِدَ بِالْحَقِّ...﴾ ٧١ البقرة (٢).

الدال على ذلك قرينة تعنتهم في قولهم ﴿أَلَنْخِذْنَا هُرُوجًا﴾^(١) و﴿أَدْعُ لَنَا رَبِّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ﴾^(٢) ، ﴿أَدْعُ لِنَارِكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا لَوْنُهَا﴾^(٣) و﴿أَدْعُ لَنَا رَبِّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ﴾^(٤) وهذا التعنت دأب من لا يفعل ولا يقارب الفعل، وأنه إن فعل فبعسر^(٥) وعدم سهولة.

وقال المصنف^(٦) : وقد يقول القائل : لم يكد زيد يفعل، ومراده أنه فعل بعسر لا بسهولة، وهو خلاف الظاهر الذي وضع له اللفظ أولاً. فكلامه في الشرح ظاهر في مخالفة كلامه في المتن. «أو»^(٧) إعلماً «بعدمه» أي : بعدم^(٨) الفعل. «وعدم مقاربتة» كقوله تعالى : ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَكْدُهُ لَمْ يَكْدِ بِرَبِّهَا﴾^(٩)، أي : لم يرها، ولم يقارب رؤيتها.

والحق أن (كاد) كغيرها من الأفعال، فإثباتها إثبات لمعناها، وهو مقاربة^(١٠) الفعل نحو: كاد زيد يقوم، أي : قارب، لكن يلزم من ذلك نفي مضمون الخبر؛ لأن قربك

(١) ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبُحُوا بَقَرَةً قَالُوا... قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ ٦٧ البقرة (٢).

(٢) ليست الآيتان في، د.

(٣) ﴿قَالُوا... قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا يَكْرُ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ فَأَفْعَلُوا مَا تَأْمُرُونَ﴾ ٦٨ البقرة (٢).

(٤) ﴿قَالُوا... قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءٌ فَاقِعٌ لَوْنُهَا تَسُرُّ النَّظِيرِينَ﴾ ٦٩ البقرة (٢).

(٥) ﴿قَالُوا... إِنَّ الْبَقَرَ تَشَبَهَ عَلَيْنَا وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾ ٧٠ البقرة (٢).

(٦) بعسر، ز، ظ.

(٧) في شرح التسهيل ٦٥ : أ.

(٨) وضع مكانها واوا في، ظ.

(٩) عدم، د.

(١٠) ﴿... ظَلُمْتُ بَعْضَهَا فَوْقَ بَعْضٍ... وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾ ٤٠ النور.

(٢٤).

(١١) أهملت الباء في، د، مقانة، ظ.

من الفعل^(١) لا يكون إلا مع انتفاء الفعل منك؛ إذ لو حصل الفعل منك لكنت أخذاً^(٢) فيه لا قريباً منه، ونفيها نفي لمعناها، وهو مقاربة الفعل أيضاً، نحو: ما كاد زيد يقوم، فهو نفي للقرب من الفعل، وهو أبلغ من نفي الفعل نفسه، فإن قولك: ما قربت من الضرب. أكد في^(٣) نفي الضرب من قولك: ما ضربت، بلى قد يجيء^(٤) مع نفي (كاد) قرينة تدل على ثبوت مضمون الخبر بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه، فتعمل^(٥) على حسب تلك القرينة، وهي المفيدة^(٦) حينئذ لثبوت مضمون الخبر لا نفي (كاد) كما^(٧) قدمناه، فالمصنف^(٨) لم يجرر القول في ذلك.

وذهب قوم إلى [أن^(٩)] إثبات (كاد) نفي ونفيه إثبات؛ تمسكاً بالآية الكريمة، ويقول ذي الرمة^(١٠):

إذا غير النأي المحيين لم يكـد رسيس^(١١) الهوى من حب مية يبرح^(١٢)

(١) الأفعال، ز، ظ.

(٢) داخلاً، ز، ظ.

(٣) من، ظ.

(٤) تجيء، د.

(٥) فيعمل، د، فيعمل، ز.

(٦) المفيدة، ز، ظ.

(٧) على ما، د.

(٨) والمص، د، والاختصار لهذه الكلمة عاداته.

(٩) سقطت م، ز، ظ.

(١٠) غيلان من عقبة.

(١١) دسيس، ز.

(١٢) من قصيدة مطلعها:

أمنزلي مي سلام عليكما على النأي والنائي يود وينصح
وقبل الشاهد:

على حين راهقت الثلاثين وارعت لداتي وكاد الحلم بالجهل يرجح
وبعده:

وقد اشتهر هذا القول حتى نظمه المعري^(١) لغزاً فقال:

أنحويّ هذا العصر ما هي لفظه جرت في لساني^(٢) جرهم وثمرود
إذا نفيت - والله أعلم - أثبتت وإن أثبتت قامت مقام جحود^(٣)

== فلا القرب بيدي من هواها ملالة ولا حبها إن تنزح الدار ينزح

يروى: (إذا غير الهجر... .) رسيس الهوى: مسه.

يقال: إن عبد الله بن شبرمة انتقده في قوله: (لم يكد... .)، فقال: إذن برح حبها يا هذا،
فغيره ذو الرمة بقوله: (لم أجد... .)، وانتقاده مبني على أن نفي (كاد) إثبات، وقد تولى الشارح
إيضاح ما فيه من فساد.

ذو الرمة ٧٧-٩٢، الموشح ٢٨٣-٢٨٤، ابن يعيش ٧: ١٢٤، ١٢٥، شرح التسهيل ٦٥:
أ، ابن مالك ١: ١٤٩، شواهد التوضيح ٨٠، الرضي ٢: ٣٠٢، الأشموني ١: ٣٦٨،
الجزانة ٤: ٧٤-٧٦، الدرر ١: ١١٠.

(١) أبو العلاء أحمد بن سليمان.

(٢) لساني، ظ.

(٣) جحود، ظ. ولم أجدهما في سقط الزند ولا في اللزوميات، وصدر البيت الثاني يروى هكذا:

إذا استعملت في صورة الجحد أثبتت
وقد أجابه ابن مالك فقال:

نعم هي كاد المرء أن يرد الحمى فتأتي لإثبات بنفي ورود
وفي عكسها ما كاد أن يرد الحمى فخذ نظمها فالعلم غير بعيد
وأجابه الشهاب الحجازي بقوله:

لقد كاد هذا اللغز يصدىء فكري وما كدت منه اشتفي بورود
فهذا جواب يرتضيه أولو النهى وممتنع عن فهم كل بليد
وجواب الشهاب في البيت الأول، فإن اللغز لم يصدىء فكرته، وقد استقى منه، والفعل
(كاد) مثبت في الأول منفي في الثاني، فكان الأثر بالعكس، ولا يخفي أن الجوابين مبنيان على
التسليم بأن (كاد) إثباتها نفي، . ونفيها إثبات، وقد ظهر لك فساده.

ابن مالك ١: ١٤٩، المغني ٢: ٧٣٨، الأشموني والصبان ١: ٢٦٨، الهمع ١: ١٣٢،
الدرر ١: ١١٠.

وقد علمت ما فيه^(١).

قال ابن الحاجب في شرح المفصل: لو صح قولهم في ذلك لكانت (قارب) كذلك في قولك: قارب زيد الخروج، وما قاربه.

والحق أن استفادة^(٢) الإثبات ليس من قوله تعالى: ﴿... وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾^(٣)، بل [من^(٤)] قوله تعالى: ﴿... فَذَبْحُوهَا...﴾.

وتم^(٥) مذهب ثالث، وهو التفصيل بين نفي الماضي، فيكون إثباتاً نظراً إلى ظاهر ﴿... وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾^(٣)، ونفي غير الماضي، فلا يكون إثباتاً كقياس^(٦) سائر الأفعال نظراً إلى ﴿... لَمْ يَكِدْ يَرْتَهَا﴾^(٧) والصحيح ما قررناه.

«ولا تزداد»^(٨) (كاد) «خلافاً للأخفش»^(٩) فإنه أجاز زيادتها تمسكاً بقوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أَخْفِيهَا﴾^(١٠) [وأول بأن المعنى: أكاد أخفيها^(١١)]، فلا أقول: هي آتية.

«واستعمل مضارع»^(١٢) كاد» نحو: ﴿لَمْ يَكِدْ يَرْتَهَا﴾^(١٣) «وأوشك» نحو:

(١) عليه، د.

(٢) استعادة، ز، ظ.

(٣) من الآية ٧١ البقرة (٢)، ومرة في ص ٣٠٨.

(٤) ليست في، ظ.

(٥) ومن ثم، ظ.

(٦) لقياس، د.

(٧) من الآية ٤٠ النور (٢٤)، ومرة في ص ٣٠٩.

(٨) يزداد، ز.

(٩) سعيد بن مسعدة.

(١٠) ﴿... لِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَى﴾ ١٥ طه (٢٠).

(١١) ليست في، ظ.

(١٢) أهملت الضاد في، ظ.

(١٣) من الآية ٤٠ النور (٢٤) راجعها في ص ٣٠٩.

- يوشك من فر من منيته^(١)
- «وجعل»^(٢) حكي الكسائي^(٣) : (إن البعير ليهرم^(٤) حتى يجعل إذا شرب [الماء^(٥)] مجه)، وفيه شاهد ثانٍ^(٦) ، وهو ورود الخبر جملة فعلية^(٧) مصدرية بإذا.
- «وندر»^(٨) اسم فاعل (أوشك) وهذه الإضافة كما في قولهم : حب رمان زيد، فإن القصد إلى إضافة الحب المختص بكونه^(٩) للرمان^(١٠) إلى زيد، وكذا القصد إلى إضافة الاسم المختص بالفاعل إلى (أوشك)، وتحقيقه : أن مطلق / الحب مضاف إلى الرمان، والحب المقيد بالإضافة إلى الرمان مضاف إلى زيد، وكذا ما نحن فيه كقوله^(١١) :
- فإنك^(١٢) موشك أن لا تراها^(١٣) وتعدو دون غاضرة^(١٤) العوادي^(١٥)

١٨٧

- (١) عجزه (في بعض غراته يوافقها) وقد مر الكلام عليه في ص ٢٩١
- (٢) ليست هذه في (م) وفيه زيادة على ما هنا وهي : (ومضارع طفق). وليست في أكثر أصوله.
- (٣) السكاكي، ظ، وهو تصحيف ظاهر.
- (٤) ليهزم، ظ.
- (٥) ليست في، ظ.
- (٦) تان، ظ.
- (٧) فعلته، ز.
- (٨) وقد ورد، د.
- (٩) يكونه، ز.
- (١٠) للزمان، ز، ظ.
- (١١) كثير عزة.
- (١٢) وذلك، د، ز، ظ، وهو خطأ مع سياق القصيدة.
- (١٣) يراها، د.
- (١٤) عاصرة، د.
- (١٥) العواري، د. من قصيدة قالها في غاضرة: جارية لأم البنين بنت عبدالعزيز بن مروان،

وزوج الوليد ابن عبد الملك بن مروان. مطلعها:

شجا إظعان غاضرة الغوادي بغير مشورة عرضاً فؤادي

«وكاد» كقول كثير:

أموت أسيّ يوم الرجام^(١) وإني يقيناً لرهن بالذي أنا كائد^(٢)
قال المصنف^(٣): أراد: بالموت الذي كدت آتية، فأقام اسم الفاعل مقام الفعل.

== وقبل الشاهد:

وقال الناصحون تحل منها يبذل قبل شيمتها الجماد
وبعده:

فأسررت الندامة يوم نادى برد جمال غاضرة النادي
كثير ٢: ١٥٥-١٦٦، وليس الشاهد فيها، الأغاني ٦: ٢١٩، ٢٢١-٢٢٢، ١٢، ١٧٧،
١٨٠، ١٨٦، ابن مالك ١: ١٤٧، المقاصد ٢: ٢٠٥-٢٠٨، التصريح ١: ٢٠٨،
الأشموني ١: ٢٦٥، الهمع ١: ١٢٩، الدرر ١: ١٠٤.

(١) الزحام، د، ظ، والتصحيح عن مراجع الشاهد.

(٢) من قصيدة رثى فيها عبدالعزيز بن مروان، والشاهد رابعها، وقيله:

وكدت وقد سالت من العين عبرة سها عاند منها وأسبل عاند
قذيت بها والعين سهو دموعها وعوارها في باطن الجفن زائد
فإن تركت للكحل لم يترك البكا وتشري إذا ما حثحتها المراد
وبعده:

فإن مطي قد عفا فكأنه بأودية الرنقاء صحم أوابد
عاند: الأولى بمعنى مخالف، والثانية بمعنى سائل. قذيت: من القذى، وهو ما يسقط في
العين. السهو: السكون واللين. عوارها: قذاها، والضمير عائد على العين. تشري: تلج في
البكاء. حثحتها: حركتها. الرجام: موضع. مطي: كذا، ولم أتبين المعنى: الرنقاء: قاع
لا ينبت شيئاً بين دار خزاعة ودار سليم. صحم، جمع أصحم أو صحماء، والصحمة: سواد
إلى صفرة، أو حمرة في بياض، ويعني حر الرحش وأتتهن. الأوابد: الوحوش.

كثير ٢: ١١٤-١١٨، ابن مالك ١: ١٤٧، ابن عقيل ١: ٢٩١، المقاصد ٢: ١٩٨-

٢٠٣، التصريح ١: ٢٠٨، الأشموني ١: ٢٦٥، الهمع ١: ١٢٩، شواهد ابن عقيل ٧٠،

الدرر ١: ١٠٤.

(٣) لم أجده في شرح التسهيل ٦٥: أ، ولا في شرح الكافية ١: ١٤٧.

وقد حكى الجوهري^(١) مضارع^(٢) (طفق)، وقد سلف، قال المصنف^(٣) : ولم أره لغيره.

قلت: وحكى ابن ظفر^(٤) في شرح المقامات: عسيت أعسى. قال النيلي^(٥) : وعلى هذا فيقال: (عاسٍ).

وقال العماني^(٦) في شرح الفصيح^(٧) : وزعم بعضهم أنه يقال: عسى يعسو وعسى يعسى، فتكون^(٨) على هذا متصرفة. انتهى.

(١) في الصحاح ٤ : ١٥١٧ .

(٢) أعجمت الراء في، ظ.

(٣) في شرح التسهيل ٦٥ : أ.

(٤) أبو عبدالله محمد حجة الدين بن عبدالله بن محمد بن ظفر الصقلي المكي (٤٩٧ - ٥٦٥ هـ / ١١٠٤ - ١١٧٠ م). وبعضهم يسميه: محمد بن محمد، ويكنيه: أبا جعفر. عالم باللغة والأدب وتفسير القرآن العزيز.

ولد في صقلية، ونشأ في مكة، وطوف في الأرض حتى استقر به المقام في حماة بالشام، وفيها مات، ألف: ينبوع الحياة: في التفسير، اثنا عشر مجلداً، أنباء نجباء الأبناء - ط، سلوان المطاع في عدوان الأتباع - ط، المطول: شرح مقامات الحريري، التنقيب على ما في المقامات من الغريب. وغير ذلك.

معجم الأدباء ١٩ : ٤٨ - ٤٩، الوفيات ٤ : ٣٩٥ - ٣٩٧، البغية ١ : ١٤٢ - ١٤٣، كشف الظنون ١ : ١٧٨٨.

(٥) جماعة، لم يظهر لي من المراد، ومنهم: إبراهيم تقي الدين بن الحسين بن عبدالله الطائي، له شرح على كافية ابن الحاجب، ولم أقف على متوفاه. ذكره في البغية ١ : ٤١٠، مفتاح السعادة ١ : ١٨٦، الخزانة ٣ : ١٥٦، كشف الظنون ٢ : ١٣٧٦.

(٦) لم أعرف عنه شيئاً.

(٧) تأليف أحمد بن يحيى الملقب: ثعلب.

(٨) فيكون، ز، ظ.

وفي حُلَى^(١) العلاء لعبدالدايم القيرواني^(٢) : لا يقال - من (عسيت) - يفعل ولا فاعل، إلا أن أبازيد^(٣) حكى (عَسٍ)، قال: وقد قال المعري^(٤) :
 عساك تعذر (إن قصرت^(٥)) [في مدحي
 فإن^(٦) مثلي بهجران^(٧) القريض عسي^(٨)
 قال النيلي: إن^(٩) (عسٍ) هناك بمعنى (خليق). وقد وقع هذا الوهم بعينه
 للمصنف في شرح هذا الكتاب، وذلك أنه قال في باب التعجب^(١٠) :

(١) حلى، ظ.

(٢) أبي القاسم عبدالدايم بن مرزوق بن جبير. لغوي من أهل الأندلس، رحل إلى المشرق ولقي
 أبا العلاء المعري وروى عنه شيئاً من سقط الزند. كان حياً سنة (٤٦٧هـ). روى عنه أبو
 جعفر محمد بن حكم السرقسطي. القفطي ٢ : ١٥٨، البغية ٢ : ٧٥.

(٣) سعيد بن أوس الأنصاري.

(٤) أبو العلاء أحمد بن سليمان.

(٥) سقطت من، ز، ظ.

(٦) فإن، ز.

(٧) هجران، د.

(٨) الأخير في قصيدة هنا بها بعض الأمراء بعرض بعد أن تقاضاه بذلك. مطلعها:

لولا تحية بعض الأربع الدُّرس ما هاب حد لساني حادث الحُبس
 وقبل الشاهد:

والناس في غمرات من مقالهم لا يظفرون بغير المنطق الودس
 ولا يفيدون نفعاً في كلامهم وهل يفيدك معنى نعمة الجرس!!

الدرس، جمع دارس: مندثر. حبس، جمع حُبسة: العي عن الكلام. الودس: فيه عيوب.

عسي: قال التبريزي أصله بتشديد الياء، ثم خفف. وقال البطليوسي: هو عسٍ.

شروح سقط الزند ٢ : ٦٨٩ - ٧١٤.

(٩) إنما، ز، إنما هو، ظ.

(١٠) ١٤٦: ب.

شد^(١) قولهم: ما أعساه، وأعس به، بمعنى: ما أحقه، وأحقق به، فبنوه من فعل غير متصرف.

وهذا أشد^(٢) في الغلط، لأنه معترف بالمعنى، مع توهمه أن الفعل جامد، وأنه^(٣) (عسى) التي للمقاربة.

(١) شد، د، ظ.

(٢) أشد، ظ.

(٣) وأن، ظ.

الفهارس

- ١ - فهرس الآيات
- ٢ - فهرس الحديث والأثر
- ٣ - فهرس الأشعار
- ٤ - فهرس الأمثال

- ١ -

فهرسُ الآيات

رقم الصفحة	رقمها	الآية
سورة البقرة		
١٣٦	٢٦	﴿إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بعوضة فما فوقها فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم وأما الذين كفروا فيقولون ماذا أراد الله بهذا مثلاً﴾
٤٧	٦٠	﴿وإذا استسقى موسى لقومه فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا قد علم كل أناس مشربهم . . .﴾
٣٠٩	٦٧	﴿وإذا قال موسى لقومه إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة قالوا ألتخذنا هزواً قال أعوذ بالله أن أكون من الجاهلين﴾
٣٠٩	٦٨	﴿قالوا ادع لنا ربك يبين لنا ما هي قال إنه يقول إنها بقرة لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك فافعلوا ما تؤمرون﴾
٣٠٩	٦٩	﴿قالوا ادع لنا ربك يبين لنا مالونها قال إنه يقول إنها بقرة صفراء فاقع لونها تسر الناظرين﴾
٣٠٩	٧٠	﴿قالوا ادع لنا ربك يبين لنا ما هي إن البقر تشابه علينا وإنا إن شاء الله مهتدون﴾
٣١٢، ٣٠٨، ٢٩٦	٧١	﴿قالوا الآن جئت بالحق فذبحوها وما كادوا يفعلون﴾
٢١٣	١٧١	﴿ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلا دعاء ونداء صم بكم عمي فهم لا يعقلون﴾
٨٣	١٧٧	﴿يس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر﴾
٧١، ١٣	١٨٤	﴿فمن تطوع خيراً فهو خيراً له وأن تصوموا خير لكم إن كنتم تعلمون﴾

رقم الصفحة	رقمها	الآية
١١٧	١٩٧	﴿الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج...﴾
٢٨٦	٢١٦	﴿كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم والله يعلم وأنتم لا تعلمون﴾
٤٩	٢٢١	﴿ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم...﴾
٩٥	٢٣٤	﴿والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتريصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً...﴾
١٧٨	٢٦٠	﴿وإذ قال إبراهيم رب أرني كيف تحيي الموتى قال أولم تؤمن قال بلى ولكن ليظمن قلبي قال فخذ أربعة من الطير فصرهن إليك ثم اجعل على كل جبل منهن جزءاً...﴾
١٧٥	٢٨٠	﴿وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وأن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون﴾
٢٣٣	٢٨٢	﴿واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما لأخرى...﴾

سورة آل عمران

١٥١	٢١	﴿إن الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فيشرهم بعذاب اليم﴾
١٧٩	٢٨	﴿ويحذركم الله نفسه وإلى الله المصير﴾
١٥٠	٩١	﴿إن الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً ولو افتدى به أولئك لهم عذاب اليم وما لهم من ناصرين﴾
٢١٠	٩٦	﴿إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركا وهدى للعالمين﴾
٢٦٧	٩٩	﴿قل يا أهل الكتاب لم تصدون عن سبيل الله من آمن تبغونها عوجاً وأنتم شهداء وما الله بغافل عما تعملون﴾
٢٢٠-١٩١	١٠٣	﴿... واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها...﴾

رقم الصفحة	رقمها	الآية
١٣٨	١٠٦	﴿يوم تبيض وجوه وتسود وجوه فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون﴾ ﴿وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئا وسيجزي الله الشاكرين﴾
٦٥	١٤٤	﴿هم درجات عند الله والله بصير بما يعملون﴾
٨٣	١٦٣	﴿وما أصابكم يوم التقى الجمعان فيأذن الله وليعلم المؤمنين﴾
١٤٧-١٤١	١٦٦	

سورة النساء

٢١	٦٩	﴿ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا﴾
١٧٢	١٣٥	﴿يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله . . .﴾ ﴿وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستنهزها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره إنكم إذا مثلهم إن الله جامع المنافقين والكافرين في جهنم جميعا﴾
٢٤٨	١٤٠	

سورة المائدة

١٧٢	٨	﴿يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط . . .﴾ ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم﴾
١٣٩	٣٨	﴿وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين . . .﴾
١٠٦	٤٥	﴿أفحكم الجاهلية يبعون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون﴾
١٠٤-٩٨	٥٠	﴿فترى الذين في قلوبهم مرض يسارعون فيهم يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة فعسى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده فيصبحوا على ما أسروا في أنفسهم نادمين﴾
٢٩٩	٥٢	﴿لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة وما من إله إلا إله واحد وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين كفروا منهم عذاب أليم﴾
٩٣	٧٣	

سورة الأنعام

﴿هو الذي خلقكم من طين ثم قضى أجلاً وأجل مسمى عنده ثم أنتم تموتون﴾

رقم الصفحة	رقمها	الآية
------------	-------	-------

سورة الأعراف

١٧٢	٢٠	﴿فوسوس لها الشيطان ليبيد لها ماوري عنها من سواتها وقال ما نهاكها ربكها عن هذه الشجرة إلا أن تكونا ملكين أو تكونا من الخالدين﴾
٩٤	٢٦	﴿يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباسا يواري سوءاتكم وريشا ولباس التقوى ذلك خير ذلك من آيات الله لعلهم يذكرون﴾ ﴿والذين عملوا السيئات ثم تابوا من بعدها وآمنوا إن ربك من بعدها لغفور رحيم﴾
١٠٢	١٥٣	﴿والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة إنا لا نضيع أجر المصلحين﴾
٩٥	١٧٠	﴿ساء مثلاً القوم الذين كذبوا بآياتنا وأنفسهم كانوا يظلمون﴾
٢٠٦	١٧٧	﴿إن الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم فادعوهم فليستجيبوا لكم إن كنتم صادقين﴾
٢٥٤	١٩٤	

سورة الأنفال

١٢٤	١٢	﴿إذ يوحى ربك إلى الملائكة أني معكم فثبتوا الذين آمنوا سألقي في قلوب الذين كفروا الرعب فاضربوا فوق الأعناق واضربوا منهم كل بنان﴾
١٥٠	٤١	﴿واعلموا أنها غنمتم من شيء فإن لله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل...﴾
١٢٤	٤٢	﴿إذ أنتم بالعدوة الدنيا وهم بالعدوة القصوى والركب أسفل منكم ولو تواعدتم لاختلفتم في الميعاد...﴾

سورة التوبة

٣٥	٦	﴿وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنهم قوم لا يعلمون﴾
٧٤	١٧	﴿ما كان للمشركين أن يعمرؤا مساجد الله شاهدين على أنفسهم بالكفر أولئك حبطت أعمالهم وفي النار هم خالدون﴾
٨٤	١٩	﴿أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله واليوم الآخر...﴾

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٢٣٦	١٠٩	﴿أفمن أسس بنيانه على تقوى من الله ورضوان خير أمَّن أسس بنيانه على شفا جرف هار فانهار به في نار جهنم . . . ﴾
٣٠٨	١١٧	﴿لقد تاب الله على النبي والمهاجرين والأنصار الذين اتبعوه في ساعة العسرة من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم ثم تاب عليهم إنه بهم رؤوف رحيم﴾
سورة يونس		
٥٦	٣١	﴿قل من يرزقكم من السماء والأرض أمن يملك السمع والأبصار ومن يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي ومن يدبر الأمر فسيقولون الله فقل أفلا تتقون﴾
سورة هود:		
٢٠٤	٨	﴿ولئن أخرنا عنهم العذاب إلى أمة معدودة ليقولن ما يحسبه ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وحق بهم ما كانوا به يستهزئون﴾ ﴿فأما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق خالدين فيها مادامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك إن ربك فعال لما يريد . وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها مادامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ﴾
١٧٩	١٠٨، ١٠٧، ١٠٦	
سورة يوسف		
١٢٨	١٤	﴿قالوا لئن أكله الذئب ونحن عصبة إنا إذا لخاسرون﴾
١٨٧	٢٧	﴿وإن كان قميصه قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين﴾
٢٦٧	٣١	﴿... فلما رأينه أكبرنه وقطعن أيديهن وقلن حاش لله ما هذا بشرا إن هذا إلا ملك كريم﴾
٢١	٨٠	﴿فلما استئشسوا منه خلصوا نجيا قال كبيرهم ألم تعلموا أن أباكم قد أخذ عليكم موثقا من الله . . . ﴾

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٢٦١-١٥٤	٨٥	﴿قالوا تالله تفتأ تذكر يوسف حتى تكون حرضا أو تكون من الهالكين﴾ ﴿فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه فارتد بصيرا قال ألم أقل لكم إني أعلم من الله ما لا تعلمون﴾
١٩٧	٩٦	
سورة الرعد		
٦٥	٧	﴿ويقول الذين كفروا لولا أنزل عليه آية من ربه إنها أنت منذر ولكل قوم هاد﴾
سورة إبراهيم		
١٢١	٣٦	﴿رب إنهم أضلن كثيرا من الناس فمن تبعني فإنه مني ومن عصاني فإنك غفور رحيم﴾
سورة النحل		
١٤١-١٣٩	٥٣	﴿وما بكم من نعمة فمن الله ثم إذا مسكم الضر فإليه تجأرون﴾
١٩١	٥٨	﴿وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسودا وهو كظيم﴾
٢٣٤	١٢٧	﴿واصبر وما صبرك إلا بالله ولا تحزن عليهم ولا تك في ضيق مما يمكرون﴾
سورة الإسراء		
٢٠٠	٢٢	﴿لا تجعل مع الله إلها آخر فتقعد مذموما مخذولا﴾ ﴿ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا﴾
٩١٤	٢٩	
١٨٩	٥٢	﴿يوم يدعوكم فتستجيبون بحمده وتظنون إن لبثتم إلا قليلا﴾
سورة الكهف		
١٣٦	٧٩	﴿أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر فأردت أن أعياها وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا﴾
١٣٦	٨٠	﴿وأما الغلام فكان أبواه مؤمنين فخشينا أن يرهقهما طغيانا وكفرا﴾

رقم الصفحة	رقمها	الآية
------------	-------	-------

﴿وأما الجدار فكان لغلامين يتيمين في المدينة وكان تحته كنز لهما
وكان أبوهما صالحا فأراد ربك أن يبلغا أشدهما ويستخرجا كنزهما رحمة
من ربك وما فعلته عن أمري ذلك تأويل ما لم تسطع عليه صبرا﴾

١٣٦ ٨٢

سورة مريم

﴿قالت أنى يكون لى غلام ولم يمسنى بشر ولم أك بغيا﴾
﴿وجعلنى مباركا أين ما كنت وأوصانى بالصلاة والزكاة ما دمت حيا﴾
﴿قال أراغب أنت عن آهتى يا إبراهيم لئن لم تنته لأرجمنك واهجرنى ملياً﴾
﴿قل من كان فى الضلالة فليمدد له الرحمن مدا حتى إذا رأوا ما يوعدون إما
العذاب وإما الساعة فسيعلمون من هو شر مكانا وأضعف جندا﴾

٢٣٦ ٢٠
١٥٤ ٣١
١٤ ٤٦
١٦٧ ٧٥

سورة طه :

إن الساعة آتية أكاد أخفيها لتجزى كل نفس بما تسعى
﴿فألقاها فإذا هى حية تسعى﴾
﴿قال موعدكم يوم الزينة وأن يحشُر الناس ضحى﴾
﴿وامر أهلك بالصلاة واصطبر عليها لا نسألك رزقا نحن نرزقك
والعاقبة للمتقوى﴾

٣١٢ ١٥
٢٥ ٢٠
١١٨ ٥٩
٨٤ ١٣٢

سورة الأنبياء

﴿فما زالت تلك دعواهم حتى جعلناهم حصيداً خامدين﴾

٢٠٧ ١٥

سورة المؤمنون

﴿سيقولون لله قل أفلا تذكرون﴾
﴿سيقولون لله قل أفلا تتقون﴾
﴿سيقولون لله قل فأنى تسخرون﴾

٥٦ ٨٥
٥٦ ٨٧
٥٦ ٨٩

سورة النور

﴿أو كظلمات فى بحر لئى يغشاه موج من فوقه موج من فوقه
سحاب ظلمات بعضها فوق بعض إذا أخرج يده لم يكذبهاها...﴾ ٤٠ ٤٠ ٢٤٨، ٢٩٦، ٣٠٩، ٣١٢

رقم الصفحة	رقمها	الآية
١٧٩	٤٢	﴿ولله ملك السموات والأرض وإلى الله المصير﴾ ﴿والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحاً فليس عليهن جناح أن يضعن ثيابهن غير متبرجات بزينة وأن يستعففن خير لهن والله سميع عليم﴾
سورة الشعراء		
٨٧	٤	﴿إن نشأ نزل عليهم من السماء آية فظلت أعناقهم لها خاضعين﴾
٢٥	٣٣، ٣٢	﴿فألقي عصاه فإذا هي ثعبان مبين ونزع يده فإذا هي بيضاء للناظرين﴾
سورة النمل		
١١٠	٤٠	﴿قال الذي عنده علم من الكتاب أنا آتيتك به قبل أن يرتد إليك طرفك فلما رآه مستقراً عنده قال هذا من فضل ربي ليبلوني أشكر أم أكفر ومن شكر فإنما يشكر لنفسه ومن كفر فإن ربي غني كريم﴾
٥٤	٦٤	﴿أمن يبدأ الخلق ثم يعيده ومن يرزقكم من السماء والأرض ألمه مع الله قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين﴾
سورة العنكبوت		
٣٠١	٢	﴿أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون﴾
٩٢	٩	﴿والذين آمنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم في الصالحين﴾
٩٢	٥٨	﴿والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبوئتهم من الجنة غرفاً تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها نعم أجر العاملين﴾
٩٢	٦٩	﴿والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وإن الله لمع المحسنين﴾
سورة الروم		
١٧٦	١٧	﴿فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون﴾

رقم الصفحة	رقمها	الآية
------------	-------	-------

سورة الأحزاب

١٠٦-٨٢	٦	﴿النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين إلا أن تفعلوا إلى أوليائكم معروفًا كان ذلك في الكتاب مسطورًا﴾
		﴿وإذ قالت طائفة منهم يا أهل يثرب لا مقام لكم فارجعوا ويستأذن فريق منهم النبي يقولون إن بيوتنا عورة وما هي بعورة إن يريدون إلا فرارًا﴾
١٤٤	١٣	﴿ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل لا يولون الأديبار وكان عهد الله مستولا﴾
١٨٧	١٥	﴿وأورثكم أرضهم وديارهم وأموالهم وأرضاً لم تطئوها وكان الله على كل شيء قديراً﴾
٢١٩	٢٧	

سورة سبأ

١١٧	١٢	﴿ولسليمان الريح غدوها شهر ورواحها شهر وأسلنا له عين القطر ومن الجن من يعمل بين يديه بإذن ربه ومن يزغ منهم عن أمرنا نذقه من عذاب السعير﴾
٢٣٩ ، ٢٠٦	٤٠	﴿ويوم يحشرهم جميعاً ثم يقول للملائكة أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون﴾

سورة فاطر

١٩-١٣	٣	﴿يا أيها الناس اذكروا نعمة الله عليكم هل من خالق غير الله يرزقكم من السماء والأرض لا إله إلا هو فأنى تؤفكون﴾
		﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى وإن تدع مثقلة إلى حملها لا يحمل منه شيء ولو كان ذا قربى إنما تنذر الذين يخشون ربهم بالغيب وأقاموا الصلاة ومن تزكى فإنما يتزكى لنفسه وإلى الله المصير﴾
١٧٩	١٨	

سورة يس

٧٠	٤١	﴿وآية لهم أنا حملنا ذريتهم في الفلك المشحون﴾
----	----	--

سورة الصافات

٥٥٠	١٣٠	﴿سلام على إل ياسين﴾
-----	-----	---------------------

رقم الصفحة	رقمها	الآية
سورة ص		
٢٦١ ، ٢٥٩	٣	﴿كم أهلكنا من قبلهم من قرن فنادوا ولات حين مناص﴾
سورة الزمر		
١٢٨	٣	﴿ألا لله الدين الخالص والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى إن الله يحكم بينهم فيما هم فيه مختلفون . . .﴾
٢٦٧	٢٦	﴿أليس الله بكاف عبده ويخوفونك بالذين من دونه﴾
سورة غافر		
٢٣٤	٨٥	﴿فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا سنة الله التي قد خلت في عباده وخسر هنالك الكافرون﴾
سورة فصلت		
٢٢٧	٢٨	﴿ذلك جزاء أعداء الله النار لهم فيها دار الخلد جزاء بما كانوا بآياتنا يجحدون﴾
٢٧٢ ، ٢٦٧ ، ٤١	٤٦	﴿من عمل صالحاً فلنفسه ومن أساء فعليها وما ربك بظلام للعبيد﴾
سورة الشورى		
٤٨	١٥	﴿فلذلك فادع واستقم كما أمرت ولا تتبع أهواءهم وقل آمنت بما أنزل الله من كتاب وأمرت لأعدل بينكم الله ربنا وربكم لنا أعمالنا ولكم أعمالكم لا حجة بيننا وبينكم الله يجمع بيننا وإليه المصير﴾
١٤١	٣٠	﴿وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير﴾
١٧٧	٥٣	﴿صراط الله الذي له ما في السموات وما في الأرض ألا إلى الله تصير الأمور﴾
سورة الزخرف		
١٩١	١٧	﴿وإذا بشر أحدهم بما ضرب للرحمن مثلا ظل وجهه مسوداً وهو كظيم﴾

رقم الآية	رقمها	رقم الصفحة
-----------	-------	------------

سورة الجاثية

٤١	١٥	﴿من عمل صالحاً فلنفسه ومن أساء فعليها ثم إلى ربكم ترجعون﴾ ﴿وإذا قيل إن وعد الله حق والساعة لا ريب فيها قلتم ما ندري ما الساعة إن نظن إلا ظناً وما نحن بمستيقنين﴾
٢٦٤	٣٢	

سورة الأحقاف

١٥٠	١٣	﴿إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾ ﴿ووصينا الإنسان بوالديه إحساناً حملته أمه كرها ووضعته كرها وحمله وفصاله ثلاثون شهراً﴾
١١٧	١٥	﴿أولم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر على أن يحيي الموتى بلى إنه على كل شيء قدير﴾
٢٧٠	٣٣	

سورة محمد

١٤٦	٢	﴿والذين آمنوا وعملوا الصالحات وآمنوا بما نزل على محمد وهو الحق من ربهم كفر عنهم سيئاتهم وأصلح بالهم﴾
٥٢	٢١	﴿طاعة وقول معروف فإذا عزم الأمر فلو صدقوا الله لكان خيراً لهم﴾
٣٠٢	٢٢	﴿فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم﴾
١٥٠	٣٤	﴿إن الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله ثم ماتوا وهم كفار فلن يغفر الله لهم﴾

سورة الفتح

٢٢١	١٤	﴿والله ملك السموات والأرض يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء وكان الله غفوراً رحيماً﴾
٢١٩	٢١	﴿وأخري لم تتدروا عليها قد أحاط الله بها وكان الله على كل شيء قديراً﴾

سورة ق

٥٥	٣٥	﴿لهم ما يشاءون فيها ولدينا مزيد﴾
----	----	----------------------------------

رقم الصفحة	رقمها	الآية
سورة الواقعة		
١٩٠	٦	﴿فكانت هباء منبثا﴾
٨٢	١٠	﴿والسابقون السابقون﴾
سورة الحديد		
﴿وما لكم ألا تنفقوا في سبيل الله والله ميراث السموات والأرض لا يستوى منكم من أتفق من قبل الفتح وقاتل . . .﴾		
١٠٢	١٠	﴿اعلموا أنها الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر في الأموال والأولاد كمثل غيث أعجب الكفار نباته ثم يهيج فتراه مصفرا ثم يكون حطاما . . .﴾
١٣٣	٢٠	
سورة المجادلة		
﴿الذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم إلا اللاتي ولدنهم ليقولون منكرا من القول وزورا وإن الله لعفو غفور﴾		
٢٦٧	٢	
سورة الممتحنة		
﴿ . . . يخرجون الرسول وإياكم أن تؤمنوا بالله ربكم إن كنتم خرجتم جهادا في سبيلي وابتغاء مرضاتي تسرون إليهم بالمودة .﴾		
١٨٦	١	
سورة الجمعة		
﴿قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم ثم تردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون﴾		
١٤٣	٨	
سورة التحريم		
﴿وإن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما وإن تظاهرا عليه فإن الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهير﴾		
٢١	٤	

رقم الصفحة	رقمها	الآية
		سورة الملك
٢١٤	١٩	﴿أولم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن وما يمسكهن إلا الرحمن إنه بكل شيء بصير﴾
		سورة المدثر
٢٣٤	٤٣	﴿قالوا لم نك من المصلين﴾
		سورة الإنسان
١٥	٧	﴿يوفون بالنذر ويخافون يوما كان شره مستطيرا﴾
		سورة المرسلات
٢٦٣	٣٥	﴿هذا يوم لا ينطقون﴾
		سورة النازعات
٦٥	٤٥	﴿إنما أنت منذر من يخشاها﴾
		سورة المطففين
٥٥	١	﴿ويل للمطففين﴾
		سورة البروج
١٢٩	١٦-١٥-١٤	﴿وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد﴾
		سورة البينة
٢٣٦	١	﴿لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين حتى تأتيهم البينة﴾

فهرس الحديث والأثر

الصفحة	الحديث
١٩	«يتعاقبون فيكم ملائكة»
٢٧	«لولا قومك حديثو عهد بكفر لأست البيت على قواعد إبراهيم»
٤٠	«أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد»
٤٩	«أمر بمعروف صدقة، ونهي عن منكر صدقة»
٤٩	«خمس صلوات كتبهن الله عز وجل على العباد»
٧٢	«من حسن إسلام المرء تركه مالا يعنيه»
٩٤	«أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله»
١١٢	«إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده»
١٢٥	«وفوقه عرش الرحمن»
١٣٧	«وأما رسول الله ﷺ لم يفِر»
١٣٧	«أما بعد ما بال رجال»
١٤٧	«الذي يشق رأسه فكذاب»
١٧٤	«كان الله ولا شيء معه»
١٧٦	«ما شاء الله كان»
١٧٩	«لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه»
	«إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يدخلها في وضوئه
١٩٢	فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده»
١٩٥	«لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض»
	«أريت في المنام أني أنزع بدلو بكرة على قلب، فجاء أبو بكر فترع
	ذنوباً أو ذنوبين نزعا ضعيفا والله يغفر له، ثم جاء عمر بن الخطاب
١٩٦	فاستحالت غربا فلم أر عبقريا يفري فريه حتى روي الناس وضربوا بغطن»

الصفحة	الحديث
٢٠٠	«لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصا وتروح بطانا»
٢٠١	«أغد عالما أو متعلما ولا تكن إمعة»
٢٠١	«أغد عالما أو متعلما أو مستمعا أو محبا ولا تكن الخامسة فتهلك»
٢٢٠	«أو نبي كان آدم؟»
٢٢٦	«اطلبوا العلم ولو بالصين فإن طلب العلم فريضة على كل مسلم»
٢٢٦	«إن الملائكة تضع أجنحتها لطالب العلم رضا بما يطلب»
٢٨٣	«وإن مما ينبت الربيع ما يقتل حَبَطاً أو يَلُمّ»
٢٩٤	«فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا»
٢٩٥	«فجعل كلما جاء ليخرج رمى في فيه بحجر»
٢٩٦	«فما جعل يشير بيده إلى ناحية من السماء إلا انفرجت»

- ٣ -

فهرسُ الأشعار

قافية الهمزة

١٧٥	فإن الشيخ يهرمه الشتاء (الوافر - الربيع بن ضبع الفزاري)	إذا كان الشتاء فأدفتوني
٢٠٧	يكون مزاجها غسل وماء (الوافر - حسان بن ثابت)	كأن سيئة من بيت رأس
١٥٥	تحدث لي قرحة وتنكؤها (المنسرح - إبراهيم بن هرمة)	ولا أراها تزال ظالمة
٢٣٠	(الرجز)	من لد شو لا فإلى أتلائها
١٥٨	ما دام فلا تحسبته ذا ارعواء (الخفيف)	لا يني الخب شيمة الخب

قافية الباء

٧٢	عليّ ولكن ملء عين حبيها (الطويل - نصيب بن رباح)	أهابك إجلالاً ومابك قدرة
١٥٦، ١٥٤	عليّ وإن قد قل منها نصيها (الطويل)	لعمر أبي دهاء زالت عزيزة
٢٧٤	ولا ناعب إلا بين غرابها (الطويل - الأخوص اليربوعي)	مشائم ليسوا مصلحين عشيرة

- يرجي المرء ما إن لا يراه
وتعرض دون أدناه الخطوبُ ٢٤٤
(الوافر - جابر بن رآلان الطائي)
- عسى الكرب الذي أمسيت فيه
يكون وراءه فرج قريبُ ٢٩٠
(الوافر - هدبة بن خشم)
- وقد جعلت قلوصل بني سهيل
من الأكوار مرتعها قريبُ ٢٩٤
(الوافر)
- لا ينفع الجارية الخضاب
من دون أن تلتقي الأركاب ٢٠٠
(الرجز)
- وما الدهر إلا منجنونا بأهله
وما صاحب الحاجات إلا معذبا ٣٤٩
(الطويل)
- ألا إن سرى ليلي فبت كئيبا
أحاذر أن تنأى النوى بغضوبا ٢٤٥
(الطويل)
- ما الحازم الشهم مقداماً ولا بطل
إن لم يكن للهوى بالعقل غلابا ٢٧٥
(البيسط)
- وعروب غير فاحشة
ثم آلت لا تكلمننا ١٩٩، ١٩٥
(الخفيف)
- ملكتني ودها حقبيا
كل حي معقب عقبيا ١٣٦
(الطويل الحارث المخزومي)
- ولكن سيراً في عراض المواكب
بمغن فتيلاً عن سواد بن قارب ٢٦٧
(الطويل - سواد بن قارب)
- فإن ما تنأ عنها حقبية لا تلاقها
فإنك مما أحدثت بالمجرب ٢٧٣
(الطويل - امرؤ القيس)
- سراة بني أبي بكر تسامى
على كان المظهمة الصلاب ٢٢٤
(الوافر)

قافية التاء

- خيبر بنو هب فلا تك ملغيا
مقالة لهبي إذا الطير مرت ٢٠
(الطويل - بعض الطائيين)
- تعد فيكم جزر الجزور رماحنا
ويرجعن بالأكباد منكسرات ١٩٤
(الطويل - امرأة من بني قشير)

- وذلك حين لات أوان حلم
ولكن قبلها اجتنبوا أذاتني ٢٥٩
(الوافر - الطرماح بن حكيم)
حنت نوار ولات هنا حنت
وبدا الذي كانت نوار أجنبت ٢٦٣
(الكامل - حجل بن نضلة)
من يك ذا بت فهذا بتي
مقيظ مصيف مشتبي ١٢٩
(الرجز - رؤبة)

قافية الثاء

- فعادى بين هاديتين منها
وأولى أن يزيد على الثلاث ٢٨٣
(الوافر)

قافية الحاء

- لعمر أبي دهماء زالت عزيزة
على قومها ما قتل الزند قادح ١٥٦، ١٥٤
(الطويل)
إذا غير النأي المحيين لم يكد
رئيس الهوى من حب مية يبرح ٣١٠
(الطويل - ذو الرمة)
ربع عناه الدهر طولاً فاعما
قد كاد من طول البلى أن يمصحاً ٢٨٩
(الرجز - رؤبة)

قافية الدال

- أموت أسى يوم الرجام وإنني
يقيناً لرهن بالذي أنا كائد ٣١٤
(الطويل - كثير عزة)
ورج الفتى للخير ما إن رأيتـه
على السن خيراً لايزال يزيـد ٢٤٤، ٢٠٢
(الطويل - المعلوط بن بدل)
فقلت عساها نار كأس وعلها
تشكى فآتي نحوها فأعودها ٣٠٥
(الطويل - صخر بن جعد)
سبل المعالي بنو الأعلىين سالكة
والارث أجدر أن يحظى به الولد ١٠١
(البيط)
ثلاث كلهن قتلت عمداً
فأخزي الله رابعة تعود ١٠٣، ٩٨
(الوافر)
قنافذ هداجون حول بيوتهم
بما كان إياهم عطية عودا ٢٣٧
(الطويل - الفرزدق)

- وأبرح ما أدام الله قومي
 ١٥٥ بحمد الله منتطقاً مجيداً
 (الوافر - خدّاش بن زهير)
- فرد شعورهن السود بيضاً
 ١٩٧ ورد وجوههن البيض سوداً
 (الوافر - عبد الله بن الزبير)
- ربيته حتى إذا تمعددا
 ١٩٣ وأض نهداً كالحصان أجرداً
 (الرجز - العجاج)
- بنونا بنو أبائنا وبناتنا
 ٦٠ بنوهن أبناء الرجال الأباعد
 (الطويل - الفرزدق)
- ولو كان حياً في الحياة مخلداً
 ٢١٦ خلدت ولكن لا سبيل إلى الخلد
 (الطويل)
- دعاني أخي والخيل بيني وبينه
 ٢٦٩ فلما دعاني لم يجدني بقعد
 (الطويل - دريد بن الصمة)
- أنحوي هذا العصر ما هي لفظه
 ٣١١ وإن أثبتت قامت مقام حجود
 (الطويل - أبو العلاء المعري)
- الذئب يطرقها في الدهر واحدة
 ٥٤ وكل يوم تراني مديّة بيدي
 (البيط)
- أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا
 ١٩١ أحنى عليها الذي أحنى على لبيد
 (البيط - النابغة الذبياني)
- فإنك موشك ألا تراها
 ٣١٣ وتعدو دون غاضرة العوادي
 (الوافر - كثير عزة)
- زعم الغداف بأن رحلتنا غدا
 ١١٨ وبذاك خبرنا الغداف الأسود
 (الكامل - النابغة الذبياني)

قافية الراء

- لم يكن الحق سوى أن هاجه
 ٢٣٥ رسم دار قد تعفى بالسـرر
 (الرميل - حسين بن عرفطة)
- فيوم علينا ويوم لنا
 ١٠١ ويوم نساء ويوم نسـر
 (المتقارب - النمر بن تولب)
- عنيت قصيرات الحجال ولم أرد
 ٦١ قصار الخطا شر النساء البحاتر
 (الطويل - كثير عزة)
- يموت أناس أو يشيب فتاهم
 ١٤٣ ويحدث ناس والصغير فيكبـر
 (الطويل)

- ألا يا اسلمي يا دارمي على البلى
ولا زال منهلاً بجرعائك القطرُ
وكانوا أناساً ينفحون فأصبحوا
(الطويل - ذو الرمة) ١٥٦
- ولكن أجراً لو فعلت بهيـن
وأكثر ما يعطونك النظر الشـزُرُ
لعمرك ما معن بتارك حقه
(الطويل - أعشى تغلب) ٢١٨
- قضى الله في بعض المكاره للفتى
وهل ينكر المعروف في الناس والأجرُ
فأبت إلى فهم وما كدت آيـبا
(الطويل) ٢٧٤
- عسى فرج يأتي به الله إنه
ولا منسىء معن ولا متيسرُ
بيذل وحلم ساد في قومه الفتى
(الطويل - الفرزدق) ٢٧٩
- برشد وفي بعض الهوى ما يحاذرُ
وكم مثلها فارقتها وهي تصفسرُ
إلى ملك ما أمه من محارب
(الطويل - حميد بن ثور أو عامر بن الطفيل) ٢٨٦
- بيذل وحلم ساد في قومه الفتى
له كل يوم في خليقته أمرُ
إما أقمت وإما أنت مرتحلاً
(الطويل - تأبط شرا) ٢٩٢
- عسى فرج يأتي به الله إنه
وكونك إياه عليك يسيرُ
إلى ملك ما أمه من محارب
(الطويل) ٢٩٩
- بيذل وحلم ساد في قومه الفتى
أبوه ولا كانت كليب تصاهره
إما أقمت وإما أنت مرتحلاً
(الطويل - الفرزدق) ٢٠٥
- عسى فرج يأتي به الله إنه
فالله يكلأ ماتأتي وما تذُرُ
إما أقمت وإما أنت مرتحلاً
(البيسط) ٢٣٣
- وما نبالي إذا ما كنت جارتنا
ألا يجاورنا إلاك ديارُ
فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم
(البيسط) ٢٢٤
- عسى فرج يأتي به الله إنه
إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر
ومجاشع قصب خوت أجوافها
(البيسط - الفرزدق) ٢٤٧
- ليس شيء إلا وفيه إذا ما
لو ينفخون من الخؤورة طاروا
ثم أضحوا كأنهم ورق جف
(الكامل - جرير) ٨٣
- عسى فرج يأتي به الله إنه
قابلته عين البصير اعتبارُ
أرواح مودع أم بكور
(الخفيف) ٢١٦
- عسى فرج يأتي به الله إنه
ف فآلوت به الصبا والديبورُ
ثم أضحوا كأنهم ورق جف
(الخفيف - عدي بن زيد) ١٩٠
- عسى فرج يأتي به الله إنه
أنت فانظر لأي ذاك تصيرُ
أرواح مودع أم بكور
(الخفيف - عدي بن زيد) ١٤٨

- صلوا الحزم فالخطب الذي تحسبونه
 وكان مضلي من هديت برشده
 حراجيج ما تنفك إلا مناخسة
 وليس بمعروف لنا أن نردها
 أحل به الشيب أثقاله
 فلم يك نولكم أن تشقدوني
 أراك علقنت تظلم من أجرنا
 قدر - أحلك ذا المجاز وقد أرى
 كم قد رأيت وليس شيء باقيا
 واعلم بأنك والمنية شارب بعقارها
 أنا أبو النجم وشعري شعري
 عهدي بها في الحي قد سربلت
- يسيراً فقد تلقونه متعسرا
 (الطويل) ١٤٣
 فله مغو عاد بالرشد أمرا
 (الطويل - سواد بن قارب) ١٩٤
 على الخسف أو نرمي بها بلداً قفراً
 (الطويل - ذو الرمة) ٢١٢
 صحاحا ولا مستنكر أن تعقرا
 (الطويل - النابغة الجعدي) ٢٧٨
 وما اغترة الشيب إلا اغتارارا
 (المتقارب - أعشى قيس) ٢٦٤
 ودوني عازب وبلاد حجر
 (الوافر - النابغة الزبياني) ١٦٣
 وظلم الجار إذلال المجير
 (الوافر) ٢٨١
 وأبي مالك ذو المجاز بدار
 (الكامل - مؤرج السلمي) ٥٧
 من زائر طسرق الهوى ومزور
 (الكامل) ٢١٥
 ٤٦
 (مجزوء الكامل)
 لله دري ما أجن صدري
 (الرجز - أبو النجم العجلي) ٨٢
 بيضاء مثل المهرة الضامر
 (السريع - أعشى قيس) ٣٩

قافية الزاي

- كان لم يكونوا حمى يتقى
 إذ الناس إذ ذاك من عزّ بزاً
 (المتقارب - الخنساء) ١٠٠

قافية السين

- أصخ فالذي توصى به أنت مفلح
 فلا تك إلا في الفلاح منافسا
 (الطويل) ١٠١

- وبدلت قرحاً دامياً بعد صحة
 ١٩٦ لعل منايانا تحولن أبؤسا
 (الطويل - امرؤ القيس)
 عساك تعذر إن قصرت في مدحي
 ٣١٦ فإن مثلي بهجران القريض عسي
 (البيسط - أبو العلاء)
 فأصبح أهله بادوا وأضحى
 ١٨٩ ينقل من أناس في أناس
 (الوافر - عمرو بن معدي كرب الزبيدي)

قافية الظاء

- يداك يد خيرها يرتجى
 ١٣٣ وأخرى لأعدائها غائظة
 (المتقارب - طرفة)

قافية العين

- خليلي ما واف بعهدي أتما
 ١٤ إذا لم تكونا لي على من أقطع
 (الطويل)
 وما المرء إلا كالشهاب وضوءه
 ١٩٥ يحور رماداً بعد إذ هو ساطع
 (الطويل - لبيد بن ربيعة)
 أبا خراشة أما أنت ذا نقر
 ٢٣١ فإن قومي لم تأكلهم الضبع
 (البيسط - العباس بن مرداس ٢٣١)
 ما لدى الحازم اللبيب معارا
 ١٣٩ فمصون وماله قد يضيغ
 (الخفيف)
 سقاها ذوو الأحلام سجلاً على الظما
 ٢٨٩ فقد كربت أعناقها أن تقطعا
 (الطويل - أبو زيد الأسلمي)
 لعلك يوماً أن تلم ملمة
 ٣٠٢ عليك من اللائي يدعنك أحرعا
 (الطويل - متمم بن نويرة)
 عندي اصطبار وشكوى عند قاتلي
 ٥١ فهل بأعجب من هذا امرؤ سمعا
 (البيسط)
 فقي قبل التفرق ياضباعا
 ٨٠٢ ولا يك موقف منك الوداعا
 (الوافر - القطامي)
 وكوني باللكارم ذكريني
 ١١٦ ودلي دل ماجدة صنعا
 (الوافر)
 أطوف ما أطوف ثم أوي
 ١٨٥ إلى بيت قعيدته لكساع
 (الوافر - الحطيطه)

قد أصبحت أم الخيار تدعي عليّ ذنباً كله لم أصنع ١٠٢
(الرجز - أبو النجم العجلي)

قافية الفاء

فقلت حنان ما أتى بك ههنا ٤٢
(الطويل - منذر الكلبي)
وقالوا تعرفها المنازل من منى
وما كل من وافى منى أنا عارفُ ٢٤٣
(الطويل - مزاحم بن عمرو العقبلي)
ما كان من بشر إلا وميته
محتومة لكن الأجال تختلفُ ٢١٧
(البيسط)
بني غدانه ما إن انتم ذهباً
ولا صريفاً ولكن أنتم الخزفُ ٢٤٢
(البيسط)

قافية القاف

يوشك من فرّ من منيته ٣١٣، ٢٩١
(المنسرح - أمية بن أبي الصلت)
سرينا ونجم قد أضاء فمد بدا
محيك أخفى ضوءه كل شارق ٥٤
(الطويل)

قافية الكاف

ورأي عيني الفتى أباكا ٣٨
(الرجز - رؤبة بن العجاج)
تقول بنتي قد أنى إناكا ٣٠٣
(الرجز - رؤبة)
يابن الزبير طال ما عصيكا ٣٠٥
(الرجز)

قافية اللام

ذا قوة وذا شباب مقبل ١٣١
(الرجز - الأعرج الطائي)
فيارب هل إلا بك النصر يرتجى
لا جزع اليوم على قرب الأجل ٦٥
(الطويل - الكميت بن زيد)

- لئن حنَّ أجمال وفارق جيرة
 وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن
 صحا القلب عن سلمى وقد كاد لايسلو
 يسرك مظلوماً ويرضيك ظالماً
 هممت ولم أفعل وكدت وليتني
 والمرء ساعٍ لأمر ليس يدركه
 أنت تكون ماجد نبيل
 قال لي كيف أنت قلت عليل
 تساور سواراً إلى المجد والعلا
 أرى الدهر إلا منجنوناً بأهله
 إن المرء ميتاً بانقضاء حياته
 خليلي خليلي دون ريب وربما
 حملت أسداً على سود الكلاب فقد
 قد قيل ذلك إن حقاً وإن كذباً
 فخير نحن عند الناس منكم
 يذيب الرعب منه كل غضب
- ١٦٤ عنيت بنا ما كان نولك تفعلُ
 (الطويل)
- ١٦٨ بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجلُ
 (الطويل - الشنفرى)
- ٢٩٦ وأقفر من سلمى التعانيق والثقلُ
 (الطويل - زهير بن أبي سلمى)
- ١٤٥ وكل الذي حملته فهو حاملهُ
 (الطويل - زينب بنت الطثرية أو العجير السلوي)
- ٢٢٩ تركت على عثمان تبكي حلائلُهُ
 (الطويل - ضابئ البرجمي)
- ١٣٣ والعيش شح وإشفاق وتأميل
 (البيط)
- ٢٢١ إذا تهب شمسال بليـلُ
 (الرجز - أم عقيل)
- ٤١ سهر دائم وحزن طويلُ
 (الخفيف)
- ٤٣ وفي ذمتي لئن فعلت ليفعلا
 (الطويل - ليلى الأخيلية)
- ٢٤٩ ولا طالب الحاجات إلا معللا
 (الطويل)
- ٢٥٥ ولكن بأن يبغى عليه فيخذلا
 (الطويل)
- ٨٢ ألان أمرؤ قولاً فظن خيلا
 (الطويل - رجل من طيء)
- ٢١ أضحى شريدهم في البحر ضللا
 (البيط - أبو الصلت أو أمية بن أبي الصلت)
- ٢٢٥ فما اعتذارك من قول إذا قيلا
 (البيط - النعمان بن المنذر)
- ٢١ إذا الداعي المثوب قال يا لا
 (الوافر - زهير بن مسعود الضبي)
- ٢٨ فلولاً الغمد يمسه لسالا
 (الوافر - أبو العلاء المعري)

- وما حق الذي يعثو نهـاراً
 ٢٥٠ ويسرق ليلـه إلا نكـالا
 (الوافر - مغلس بن لقيط)
- خالـي لأنـت ومن عويـف خالـه
 ٦٦ نال العـلا ويكـرم الأخـوالا
 (الكامل)
- أزمان قومي والجماعة كالذي
 ٢٣٠ لزم الرحالة أن تميل ممـيلا
 (الكامل - الراعي النميري)
- فظلوا ومنهم سائق دمة له
 ٢١٨ وأخر يثني دمة العين بالمهل
 (الطويل - ذو الرمة)
- فضل طهاة اللحم من بين منضج
 ٢٧٦ صفيف شواء أو قدير معجل
 (الطويل - امرؤ القيس)
- كائن دعيت إلى بأساء داهمة
 ٢٧١ فما انبعثت بمزؤود ولا وكل
 (البيسط)
- وليس بذي رمح فيطعني به
 ٢٧٢ وليس بذي سيف وليس بنبال
 (الطويل - امرؤ القيس)
- وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني
 ٣٠٧ ثوب فأنهض نهض الشارب الثمل
 (البيسط - عمرو بن أحمـر الباهلي)
- أجني كلما ذكرت كليب
 ١٩٢ أبيت كأنني أطوى بحبل
 (الوافر - عمرو بن قيس المخزومي)
- كل أمر مباعد أو مدان
 ١٤٦ فمنوط بحكمة المتعالي
 (الخفيف)
- وخالد يحمـد ساداتنا
 ١٠٤ بالحسـق لا يحمـد بالباطل
 (السريع - ابن يعفر)
- وما كنت ذا نيرب فيهم
 ٢٧٥ ولا منمش فيهم منمل
 (المتقارب)

قافية الميم

- أيا أبتالـترم عندنا
 ٨٠ فإنـا بخير إذا لم تـرم
 (المتقارب - الأعشى)
- بني ثعل لا تنكعوا العنز شرها
 ٣٣ بني ثعل من ينكع العنز ظالم
 (الطويل)
- قضى كل ذي دين فوق غريمه
 ٩٥ وعزة مطول معني غريمها
 (الطويل - كثير عزة)

- العاطفون تحين ما من عاطف
 ٢٦٠ والمطعمون زمان أين المطعمُ
 (الكامل - أبو وجزة السعدي)
- ندم البغاة ولات ساعة مندم
 ٢٥٨ والبغي مرتع مبتغيه وخيمُ
 (الكامل - محمد بن عيسى بن طلحة بن عبيد الله)
- لا ينسك الأسى تأسياً فما
 ٢٤٣ ما من حمام أحد معتصماً
 (الرجز)
- أكثرت في العذل ملحاً دائماً
 ٢٩٣ لا تكثرن إني عسيت صائماً
 (الرجز - رؤبة)
- فما باسط خيراً ولا دافع أذى
 ١٥ من الناس إلا أنتم آل دارم
 (الطويل)
- وإن حراماً أن أسب مجاشعاً
 ٢٠٩ بآبائي الشم الكرام الخضارم
 (الطويل - الفرزدق)
- هم القوم إلا حيث سلو سيوفهم
 ٢١٤ وضحوا بلحم من محل ومحرم
 (الطويل - الفرزدق)
- فإن لم تك المرأة أبدت وسامة
 ٢٣٥ فقد أبدت المرأة جبهة ضيغم
 (الطويل - خنجر بن صخر الأسدي)
- إذا لم تك الحاجات من همه الفتى
 ٢٣٦ فليس بمغن عنه عقد التمام
 (الطويل)
- يقول إذا اقلول عليها وأقردت
 ٢٧٠ ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم
 (الطويل - الفرزدق)
- وقد جعلت إذا ما حاجتي نزلت
 ٢٩٥ بباب دارك أدلسوها بأقوام
 (البيسط - همام الرقاشي)
- فكيف إذا مسرت بدار قوم
 ٢٢٢ وجيران لنا - كانوا - كرام
 (الوافر - الفرزدق)
- قلب من عيل صبره كيف يسلو
 ٨٩ صالياً نار لوعة وغرام
 (الخفيف)

قافية النون

- صاح شمر ولا نزال ذاكر المو
 ١٥٦ ت فسيانه ضلال ميينُ
 (الخفيف)
- لك العز إن مولاك عز وإن يمن
 ١٠٩ فأت لدى بحبوحة الهون كائنُ
 (الطويل)

- فوالله ما فارقتكم قالياً لكم
ولكن مايقضى فسوف يكون
(الطويل - الأفوه الأودي) ١٥٠
- خير اقترابي من المولى حليف رضى
وشر بعدي عنه وهو غضبان
(البيسط) ٤٠
- قومي ذرى المجد بانوها وقد علمت
بكنه ذلك عدنان وقحطان
(البيسط ٨٨) ٨٨
- فأصبحوا والنوى عالي معرسهم
وليس كل النوى تلقي المساكين
(البيسط - حميد الأرقط) ٢٣٨
- نصرتك إذ لا صاحب غير خاذل
فبؤئت حصناً بالكمأة حصينا
(الطويل) ٢٥٦
- لما تبين ميل الكاشحين لكم
أنشأت أعرب عما كان مكنونا
(البيسط) ٢٨٢
- تذكر حب ليلى لات حيناً
وأسى الشيب قد قطع القرينا
(الوافر) ٢٥٩
- أكل عام نعم تحوونه
يلقحه قوم وتتجوننه
(الرجز - قيس بن الحصين الحارثي) ١١٣
- فإن لم يكنها أو تكنه فإنسه
أخوها غذته أمه بلبانها
(الطويل - أبو الأسود الدؤلي) ٢٣٥
- غير مأسوف على زمن
ينقضي بالهم والحزن
(المديد - أبو نواس) ٢٣
- لولا اصطبار لأودى كل ذي مقمة
لما استقلت مطاياهن للظعن
(البيسط) ٥٤
- عندي اصطبار وأما أنني جزع
يوم النوى فلوجد كان ييريني
(البيسط) ٧١
- ولي نفس أقول لها إذا ما
تنازعني لعلي أو عساني
(الوافر - عمران بن حطان) ٣٠٦
- غنى نفس العفاف المغني
والخنايف الإملاق لا يستغني
(الرجز) ٩٨
- إن هو مستولياً على أحد
إلا على أضعف المجانين
(السريع) ٢٥٥

(قافية الهاء)

- ٢٧١ فما رجعت بخائبة ركاب حكيم بن المسيب متهاها
(الوافر - قحيف العقيلي)
- ٢٨٢ هبت ألوم القلب في طاعة الهوى فلج كأي كنت باللوم اغريه
(الطويل)

(قافية الياء)

- ٢٥٦، ١٢٨ وحلت سواد القلب لا أنا باغيا سواها ولا عن حبه متراخيا
(الطويل - النابغة الجعدي)
- ١٤٧ وقائلة خولان فانكح فتاتهم وأكرومة الحيين خلو كما هيا
(الطويل)
- ٢٥٥ تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا
(الطويل)
- ٢٥٦ إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى فلا الحمد مكسوباً ولا المال باقيا
(الطويل - المتنبي)

قافية الألف اللينة

- ١٥٨ إذا رمت ممن لا يريم متياً سلواً فقد أبعدت في رومك المرمى
(الطويل)
- ٢١٦ إذا لم يكن أحد باقياً فإن التأسى دواء الأسى
(المتقارب)

فهرسُ الأمثال

المثـل	الصفحة
إن مضي غير فعير في الرباط	٥٥
شر أهر ذا ناب	٥٧
ضعيف عاذ بقرملة	٤٨
العاشية تهبج الآبية	١٦٦
الكلاب على البقر	١٦٦
لو ذات سوار لطمتني	٣٤
ما جاءت حاجتك	٢٩٨
من عزّ بزّ	١٠٠

تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد

تأليف الشيخ

محمد بن زيد الدين بن أبي بكر بن عمر الزعاميني

تحقيق

الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المقدي

الجزء الرابع

THE UNIVERSITY OF CHICAGO LIBRARY

1950

1950

1950

1950

1950

1950

1950

1950

1950

1950

1950

THE UNIVERSITY OF CHICAGO LIBRARY

1950

1950

1950

1950

1950

1950

1950

1950

1950

1950

1950

المحتويات

الموضوع	الصفحة
١٥ - باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر	٩٢ - ٧
فصل في المواضع التي تكسر فيها همزة (إن) أو تفتح	٤٤ - ٣١
فصل في الكلام على لام الابتداء	٥٨ - ٤٤
فصل في الكلام على تخفيف (إن) وغيرها	٦٨ - ٥٨
فصل في الكلام على أحوال (إن) و (كأن) و (لعل)	٨٢ - ٦٨
فصل في التوابع في هذا الباب	٩٢ - ٨٢
١٦ - باب (لا) العاملة عمل (إن)	١٢٩ - ٩٣
فصل في بطلان عمل لا وفروع متعلقة بتوابعها	١٢٩ - ١١١
١٧ - باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر فتنصبها مفعولين	٢١٦ - ١٣١
فصل في الكلام على القول	٢٠٧ - ١٩١
فصل في الكلام على ما ينصب ثلاثة مفاعيل	٢١٦ - ٢٠٨
١٨ - باب الفاعل	٢٥٠ - ٢١٧
١٩ - باب النائب عن الفاعل	٢٧٤ - ٢٥١
فصل في بناء الفعل للمفعول	٢٦٩ - ٢٦٤
فصل فيما يعرض للفاعل ونائبه	٢٧٤ - ٢٦٩
٢٠ - باب اشتغال العامل	٣٠٧ - ٢٧٥
الفهارس	٣٠٩
فهرس الآيات	٣١١
فهرس الحديث والأثر	٣٢٥
فهرس الأشعار	٣٢٧
فهرس الأمثال	٣٣٩

الباب الخامس عشر «باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر»

قال ابن قاسم: إنما قال: (الأحرف) ولم يقل (الحروف)؛ لأنها^(١) جمع قلة، وقد انتقد المبرد وابن السراج على سيبويه قوله: (الحروف)، واعتذر عنه بأنه من وضع جمع الكثرة موضع جمع القلة كقوله^(٢) تعالى: ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ﴾^(٣)، أو بأنها^(٤) جمع كثرة باعتبار ما يعرض لها من اللغات والتغيير.

قلت: التفريق بين جمع القلة وجمع الكثرة بأن الأول للعشرة فما دونها، والثاني لما فوق العشرة، أمر قد اشتهر وشاع قديماً وحديثاً بين الطلبة والعلماء، ووقع لمولانا سعد الدين التفتازاني في التلويح زيادة كلام في ذلك فقال:

واعلم أنهم لم يفرقوا في هذا المقام بين جمع القلة وجمع الكثرة، فدل بظاهره على أن التفريق بينهما إنما هو في جانب الزيادة، بمعنى أن جمع القلة مختص بالعشرة فما دونها، وجمع الكثرة غير مختص، لا أنه مختص بما فوق العشرة، وهذا أوفق^(٥) بالاستعمالات، وإن صرح بخلافه كثير من الثقات. هذا كلامه، ويعني بالمقام المشار إليه مقام التعريف بما يفيد الاستغراق، يريد أن العلماء لم يفرقوا في هذا المحل بين: ﴿فَأَقْتُلُوا﴾^(٦)

(١) لأنه، د.

(٢) لقوله، ز، ظ.

(٣) قرو، ز.

(٤) وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ... وَلَا يَحِلُّ لهنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ... ﴿٤﴾

٢٢٨ البقرة (٢).

(٥) عطفت بالواو في ز، ظ.

(٦) وفق، ظ.

(٧) اقتلوا، ظ.

المُشْرِكِينَ^(١)، و(أكرم العلماء) مثلاً، حيث جعلوا كلاً منها شاملاً للثلاثة وما فوقها إلى غير النهاية، فدل عدم التفريق بحسب الظاهر في هذه الحالة على أن التفريق بينهما في حالة كونها منكرين إنما هو في جانب الزيادة كما قال.

وحاصله أن الجمعين متفقان^(٢) باعتبار المبتدأ مفترقان باعتبار^(٣) المنتهى، فمبدأ كل منهما الثلاثة، ومنتهى جمع القلة العشرة، ولا نهاية لجمع الكثرة.

وبهذا^(٤) التقرير لا يحتاج أن نقول^(٥) : - في محل من المحال - هذا مما استعير فيه جمع الكثرة لجمع القلة نحو: (ثلاثة قروء)، وينحل الإشكال المعروف، فيما إذا أقر بدراهم، حيث قالوا: يقبل^(٦) تفسيره بثلاثة، واستشكل بأنه جمع كثرة، وأقله أحد عشر، وأجابوا بأن جمع الكثرة يطلق على جمع القلة^(٧) مجازاً، والأصل براءة الذمة مما^(٨) زاد، فقبلنا تفسيره بثلاثة لذلك، وهذا غير سديد^(٩)، إذ لا يقبل من الالفاظ بحقائق الألفاظ في الأقارير التفسير بالمجاز؛ ألا ترى أن من أقر^(١٠) بأفلس لا يقبل منه التفسير^(١١) بفلس واحد، وإن صح إطلاق الجمع على الواحد مجازاً؟.

١٨٨

وإذا نظرت إلى التقرير المتقدم خرج الجواب سديداً، فإننا نمنع كون جمع الكثرة للثلاثة مجازاً، بل هو لكل من الثلاثة والأربعة إلى ما لا نهاية له حقيقة كما عرفت، فإذا^(١٢) لم يقبل تفسيره بمجاز أصلاً، فلا إشكال، فتأمل.

(١) ﴿فَإِذَا أَنْسَلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ ه التوبة (٩).

(٢) متفقين، د.

(٣) بحسب، ز، ظ.

(٤) ولهذا، ظ.

(٥) يقول، د.

(٦) نقبل، د.

(٧) العلة، ز.

(٨) عما، ر، ظ.

(٩) سديداً، د.

(١٠) اقرأ، ظ.

(١١) تفسيره، د.

(١٢) فإذا، د.

«وهي (إنَّ)» بكسر الهمزة «للتوكيد» ولم يذكر (أن) المفتوحة اقتداءً بسبويه^(١) والمبرد في المقتضب^(٢) وابن السراج في الأصول^(٣).

وإنما تركوا^(٤) عدّها لأنها فرع المكسورة؛ و[لذا^(٥)] أورد المصنف^(٦) أن قضية هذا أن لا تعد (كأن) فإن أصل: (كأن زيداً^(٧) الأسد) أن زيداً كالأسد، فقدمت الكاف فصار (كأن)، وأجاب بأن أصل (كأن) منسوخ لاستغناء الكاف عن متعلق، وبساطة (أن)، و(إن) غير مختلف فيها «و (لكن)» بتشديد النون، ومذهب البصريين أنها بسيطة، وقال الفراء: أصلها (لكن) (إن)، فطرحت الهمزة للتخفيف، ونون (لكن) للساكنين، وقال باقي الكوفيين: [مركبة^(٨)] من (لا)^(٩) و(أن) والكاف زائدة لا التشبيهية^(١٠)، وحذفت الهمزة للتخفيف.

قلت: الكاف التشبيهية^(١١) والزائدة كل منهما مفتوح، فمن أين هذه الكسرة^(١٢)؟ «للاستدراك»، وهو أن تنسب لما بعدها حكماً مخالفاً لحكم ما قبلها؛ ولذلك لا بد أن يتقدمها كلام مناقض لما بعدها، نحو: ما هذا ساكناً، لكنه متحرك، أو ضد له نحو: ما هذا أبيض، لكنه أسود، أو خلاف [له^(١٣)] - [على خلاف فيه^(١٤)] - نحو: ما هذا قائماً لكنه شارب.

فإن قلت: إذا نسبت إلى ما بعدها حكماً مخالفاً لحكم ما قبلها حصل المقصود من

(١) راجع الكتاب ١: ٢٧٩ وما يليها.

(٢) ١٠٧ - ١١٤.

(٣) ١: ٢٢٩.

(٤) تركوا، ظ.

(٥) سقطت من، د.

(٦) في شرح التسهيل ٦٥: ب.

(٧) زيد، ز.

(٨) سقطت من، ز، ظ.

(٩) إلا، ز.

(١٠) لا للتشبيه، د.

(١١) التشبيه، د.

(١٢) هذا الكسر، د.

استفادة تخالف^(١) الحكمين، فما معنى الاستدراك؟ وماذا أفاد^(٢) هذا الحرف؟

قلت: أفاد أن ما يأتي من الحكم مخالف لما قبله من أول الأمر، فإذا ذكر الحكم استفيدت المخالفة من جوهر اللفظ تفصيلاً، وأفاد^(٣) الحرف المخالفة في ابتداء الأمر إجمالاً. «و (كأن) للتشبيه» سواء كان خبرها جامداً أو مشتقاً، وقال الزجاج: هي للتشبيه إن كان الخبر جامداً نحو: كأن زيداً أسد، وللشك إن كان مشتقاً نحو: كأنك قائم؛ لأن الخبر هو الاسم، والشيء لا يشبه بنفسه.

وتندفع هذه الشبهة بأن المعنى: كأنك شخص قائم حتى يتغير الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيه^(٤) أحدهما بالآخر، إلا أنه لما قام الوصف مقام الموصوف، وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه هو الخبر بعينه، صار الضمير في الخبر يعود إلى الاسم لا إلى الموصوف المقدر؛ فلهذا تقول: كأني أمشي، وكأنك تمشي، والأصل كأني رجل أمشي، وكأنك رجل تمشي. كذا قدره الرضي^(٥). «وللتحقيق أيضاً على رأي» ذهب إليه الكوفيون والزجاجي^(٦)، وأنشدوا عليه:

فأصبح بطن مكة مقشعراً كأن الأرض ليس بها هشام^(٧)

(١) أهملت التاء في، د.

(٢) أفاده، ز، ظ.

(٣) وأفاد وأفاد، ظ، بين وجهي الورقة.

(٤) تشبه، ز.

(٥) في شرح الكافية ٢: ٣٤٦.

(٦) والزجاج، ظ، وليس صحيحاً، فقد سلف رأيه قريباً والزجاجي: هو أبو القاسم عبدالرحمن

بن إسحاق (. . . - ٣٣٧هـ - . . . - ٩٤٩م) أصله ومولده نهاوند، ومنشؤه بغداد. لازم الزجاج

فنسب إليه أخذ عن: المبرد وابن دريد وابن الأنباري. صنف: الجمل الكبرى - ط،

الإيضاح، الكافي، مختصر الزاهر، شرح الألف واللام للمازني، الأمالي - ط، المخترع: في

القوافي. وقد أكثر العلماء من تعقبه في ما ألف. القفطي ٢: ١٦٠ - ١٦١ الوفيات ٣: ١٣٦،

البغية ٢: ٧٧.

(٧) نسب البيت إلى الحارث بن خالد المخزومي المتوفى سنة ٨٠هـ يرثي هشام بن المغيرة المخزومي

المتوفى قبيل البعثة، وعندني شك في هذه النسبة لأن الشاعر لم يدرك المرثي. وكان هشام من

رجال قريش جوداً ورئاسة ومهابة، ولما مات أرخت العرب بوفاته. الاشتقاق ١٠١، ١٤٧،

الكامل ٢: ٤٨٧، شرح التسهيل ٦٥: ب، المغني ١: ٢٠٩ - ٢١٠، التصريح ١: ٢١٢،

اللسان (قثم)، السيوطي ٢: ٥١٥، الهمع ١: ١٣٣، الدرر ١: ١١١. يس ٢: ١٣٢.

إذ لا يكون تشبيهاً^(١)؛ لأنه ليس في الأرض حقيقة، وإنما المعنى أن بطن مكة اقشعر؛ لأن الأرض ليس بها هشام، وجاء معنى التعليل من جهة أن الكلام معها في المعنى جواب سؤال عن العلة مقدر^(٢)، وأجيب بأمور:

أحدها: أن المراد بالظرفية الكون في بطنها، لا الكون على ظهرها، فالمعنى: أنه كان ينبغي أن يقشعر بطن^(٣) مكة مع دفن^(٤) هشام فيه^(٥)؛ لأنه لها كالغيث.

والثاني: أنه يحتمل أن هشاماً قد خلفه^(٦) من يسد مسده، فكأنه لم يمت.

فإن قلت: هذا يؤدي إلى أن يكون^(٧) عجز البيت غير ملائم لصدره؛ وذلك لأن الصدر يتضمن أن بطن مكة اقشعر، والعجز يتضمن تشبيهه فقد^(٨) هشام بوجوده، باعتبار أنه خلف من ينوب منابه، ولا مناسبة بين هذين المعنيين، وإنما المناسب لتقدير^(٩) وجود من يخلفه^(١٠) كون الأرض ناعمة غير مقشعرة.

قلت: الصدر يتضمن أمرين / بحسب منطوقه ومفهومه: فالمنطوق^(١١) [هو] ١٨٩ اقشعرار بطن مكة، والمفهوم هو عدم اقشعرار ظاهرها، فتقدير وجود هشام باعتبار أن ثم من يسد مسده - مناسب لهذا المفهوم، فارتبط العجز [حينئذ]^(١١) بالصدر من حيث مفهومه لا من حيث منطوقه، ويكون البيت قد اشتمل على حذف العلة من الصدر، والمعلل من العجز؛ لأن اقشعرار بطن مكة معلل بدفنه فيها، وضمها لأشلائه^(١٢)،

(١) تشبهاً، ز.

(٢) مقدرًا، ظ.

(٣) بطن، ظ.

(٤) دفن، ز.

(٥) فيها، د.

(٦) خلف، د.

(٧) الكون، ظ.

(٨) تعد، ز.

(٩) بتقدير، د.

(١٠) تخلف، ز، يخلف، ظ.

(١١) سقطت من، ز، ظ.

(١٢) لابانه، د، ولم تظهر للناسخ فكتب فوقها (كذا)، لكنه أهل الذال.

فكانها اقشعرت حزناً عليه، فحذفت هذه العلة، وتقدير وجود من يسد مسد هشام علة لعدم اقشعرار ظاهرها، وهذا المعلل محذوف لفهمه من صدر البيت.

والثالث: أن الكاف للتعليل و(أن) للتوكيد، فهما كلمتان لا كلمة، ونظيره: ﴿وَيَكَاَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾^(١)، أي: أعجب لعدم فلاح الكافرين.

وادعى ابن الخباز الإجماع على أن (كأن) حرف مركب، وليس كذلك نعم^(٢): هو مذهب الأكثرين، قالوا: والأصل - في (كأن زيدا أسد) - إن زيدا كأسد، ثم قدم حرف التشبيه اهتماماً به، ففتحت همزة (إن) لدخول الجار.

قال^(٣) الزجاج وابن جني: ما بعد الكاف جُربها.

قال ابن جني: وهو حرف لا يتعلق^(٤) بشيء؛ لمفارقته الموضع الذي يتعلق فيه بالاستقرار^(٥)، ولا يقدر له عامل، لتام الكلام بدونه، ولا هوزائد؛ لإفادته التشبيه.

قال ابن هشام في المغني^(٦): وليس قوله بأبعد من قول أبي الحسن^(٧): إن كاف^(٨) التشبيه لا تتعلق^(٩) دائماً.

قال^(١٠): ولما رأى أن الجار غير الزائد حقه التعلق دائماً^(١٢) قدر الكاف هنا اسماً بمنزلة (مثل) ثم لزم^(١٣) أن يقدر له موضعاً، فقدره مبتدأ فاضطر إلى أن يقدر له خبراً لم ينطق

(١) ﴿وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيَكَافُ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ، وَيَقْدِرُ لَوْ لَا أَنْ مِّنَ اللَّهِ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَاءٌ...﴾ ٨٢ القصص (٢٨).

(٢) بل، د.

(٣) ثم قال، د.

(٤) تتعلق، د.

(٥) أهملت الباء في، ز.

(٦) ١: ٢٠٩.

(٧) الأخفش: سعيد بن مسعدة.

(٨) كان، ز، ظ.

(٩) يتعلق، ز، ظ.

(١٠) ابن هشام في المغني ١: ٢٠٩.

(١١) لم، د، ز، ظ، وما أثبتته عن المغني.

(١٢) فإنها، ز.

(١٣) عطفت بالفاء في، ز، ظ.

به قط، ولا المعنى مفتقر إليه.

فقال: معنى (كأن زيداً أخوك) مثل أخوة^(١) زيد إياك كائن.
وقال الأكثرون: لا موضع لـ(أن) وما بعدها؛ لأن الكاف و(أن) صارا بالتركيب
[كلمة]^(٢) واحدة.

قال ابن هشام^(٣): وفيه نظر؛ لأن ذلك في التركيب [لوضعي، لا في التركيب]^(٤)
الطاريء.

قلت: وهذا تركيب وضعي، لأن واضح اللغة في معتقد هؤلاء [هو]^(٥) الذي
وضعه كذلك، وليس من الأمور التي طرأت في الاستعمال من غير أن يكون للواضع
فيها مدخل. وأما إذا قلنا: بأنها بسيطة - كما ذهب إليه بعضهم - فلا إشكال.

وترك المصنف حكاية مذهب الكوفيين في أن (كأن) تكون^(٦) للتقريب، مع
اشتهاره عنهم، وحملوا عليه: (كأنك بالشتاء مقبل) و(كأنك بالفرج)^(٧) (آت) و:
كأنني بك تنحط^(٨)

(١) أخوه، د.

(٢) ليست في، ظ.

(٣) في المعنى ١: ٢٠٩.

(٤) ليست في، ز.

(٥) سقطت من ز، ظ.

(٦) يكون، ز.

(٧) بالفرج، ز، ظ.

(٨) إلى اللحد وتنحط

وقد أسلمك الرهط إلى أضيقت من سم

من قصيدة مربعة نظمها الحريري على لسان أبي زيد في المقامة الساوية - نسبة إلى بلدة
(ساوة) - وأنشدها في موعظة بعد أن شهدوا ميتاً يدفن. أولها:

أيا من يدعي الفهم إلى كم ياأخا الوهم
تعبني الذنب والندم وتخطي الخطأ الجسم
وقبل المثال:

ستتري الدم لا الدمع إذا عاينت لا جمع
يقي في عرضه الجمع ولا خال ولا عم

و(كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل)^(١)، والصحيح أنها في ذلك كله للتشبيه،
وخرج ذلك على وجوه:^(٢)

فقال الفارسي: الكاف حرف خطاب، والباء زائدة في اسم (كأن).
[وقيل: الكاف اسم (كأن)^(٣)]، وفي المثال الأول حذف مضاف، أي: كأن
زمانك مقبل بالشتاء، ولا حذف في (كأنك بالدنيا لم تكن . . .)، بل الجملة الفعلية
خبر، والباء بمعنى في، وهي متعلقة بـ(تكن)، وفاعل (تكن) ضمير المخاطب.
وقال ابن عصفور: الكاف والياء في (كأنك) و(كأني) كافتان لـ(كأن) عن العمل،
كما تكفها (ما)^(٤)، والباء زائدة في المبتدأ.

وقال ابن عمرو^(٥): المتصل بـ(كأن) اسمها، والظرف^(٦) خبرها، والجملة بعده
حال، بدليل: (كأنك^(٧) بالشمس وقد طلعت) بالواو، ورواية بعضهم: (. . .) ولم
تكن^(٨) . . . ولم تزل) بالواو، وهذه الحال^(٩) متممة لمعنى الكلام، كالحال^(١٠) في قوله
تعالى: ﴿فَمَالَهُمْ عَنِ التَّذِكْرِ مُعْرِضِينَ﴾^(١١)، وك (حتى) وما بعدها في قولك: ما زلت
وبعده:

هناك الجسم الممدود ليستأكله الـمـدود
إلى أن ينخر العود ويمسي العظم قد رم
مقامات الحريري ٩٣ - ١٠٠، ط - صادر وبيروت ١٣٨٥ هـ = ١٩٦٥ م، المغني ١: ٢١٠.
(١) من كلام عمر بن عبدالعزيز رحمه الله، ولأمير المؤمنين علي - رضي الله عنه - كلام بمعناه
لكن ليس فيه الشاهد. كشف الخفاء ٢: ١٢٨، ١٣٥، المقاصد الحسنة ٣١١، نهج البلاغة
١٢٤.

(٢) نقل الدماميني الوجوه المذكورة عن المغني ١: ٢١٠ - ٢١١. ماعدا كلام الرضي.

(٣) ليست في، ز.

(٤) تكفها، ظ، والضمير عائد إلى (كأن).

(٥) أبو عبدالله محمد بن محمد.

(٦) والظرف، د.

(٧) وكأنك، د.

(٨) يكن، ز.

(٩) الحالة، د.

(١٠) كالحال كالحال، د.

(١١) ٤٩ المدثر (٧٤).

بزيد حتى فعل .

وقال المطرزي^(١) : الأصل كأني أبصرك تنحط^(٢) ، وكأني أبصر الدنيا لم تكن ، ثم حذف الفعل ، وزيدت الباء^(٣) .

وقال الرضي^(٤) : الأولى أن لا يحكم بزيادة / شيء ونقول^(٥) : التقدير كأنك تبصر بالدنيا ، أي : تشاهدها ، من قوله تعالى : ﴿ فَبَصَّرْتَهُ بِهِ عَنْ جُنْبٍ ﴾^(٦) ، والجملة بعد المجرور بالباء حال ، أي : كأنك تبصر بالدنيا وتشاهدها غير كائنة ، ألا ترى إلى قولهم : (كأني بالليل وقد أقبل) و(كأني بزيد وهو ملك)؟ والواو لا تدخل [على]^(٧) الجمل إذا كانت أخباراً لهذه الحروف .

«و (ليت) للتمني» وهو طلب حصول شيء مستحيل ، أو ممكن غير متوقع على سبيل المحبة ، ثم تعلقه بالمستحيل كثير ، نحو : ليت الشباب يعود ، وبالممكن قليل ، نحو : ليت زيدا يحسن إلى من أساء إليه ، ولكن يجب في التمني - إذا كان متعلقه ممكناً ، كهذا - أن لا يكون [لك]^(٨) توقع وطماعية^(٩) في وقوعه ، وإلا صار ترجياً . «و (لعل) للترجي» وهو الطمع في حصول أمر محبوب ممكن الوقوع . «والإشفاق»^(١٠) وهو توقع أمر ممكن مخوف . «والتعليل» قال الأخفش : نحو : قول الرجل [لصاحبه]^(٨) :

(١) أبو الفتح ناصر برهان الدين بن عبد السيد بن علي الخوازمي المطرزي (٥٣٨ - ٦١٠ هـ) (١١٤٤ - ١٢١٣ م) . لغوي أديب فقيه رأس في الاعتزال . صنف : الإيضاح : شرح مقامات الحريري ، المصباح : في النحو - ط ، المغرب : في اللغة ، المغرب في ترتيب المعرب جزآن - ط ، الإقناع بما حوى تحت القناع . معجم الأدباء ١٩ : ٢١٢ - ٢١٣ ، القفطي ٣ : ٣٣٩ - ٣٤٠ ، الوفيات ٥ : ٣٦٩ - ٣٧١ ، البغية ٢ : ٣١١ .

(٢) منحط ، ز .

(٣) كذا في المغني ١ : ٢١١ وكلام المطرزي في الإيضاح : شرح المقامات (ص ٣١٤) غير ماذكر ، فلم يتكلم على : كأنك بالدنيا ولم يذكر زيادة الباء .

(٤) في شرح الكافية ٢ : ٣٤٦ ، وعبارته : (والأولى أن نقول : ببقاء كان على معنى التشبيه ، وأن لا نحكم بزيادة شيء . . .) .

(٥) ويقول ، د ، ز ، وتقول ، ظ ، والتصحيح عن الرضي .

(٦) ﴿ وَقَالَتْ لِأُخْتِهِ قُصِّيهِ . . . وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ ١١ القصص (٢٨) .

(٧) ليست في ، ظ ، ولا في الرضي .

(٨) ليست في ، د .

(٩) وطماعه ، ز ، ظ .

(١٠) وللإشفاق ، م .

أفرغ^(١) لعلنا نتغدى^(٢). والمعنى لتغدى، وهي في ذلك - عند الأكثرين - للترجي «والاستفهام» وهذا إنما قال به بعض الكوفيين، وتبعهم المصنف، وجعل منه^(٣) قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَمْزُجُ﴾^(٤)، وقول النبي ﷺ: لبعض الأنصار، وقد خرج إليه مستعجلاً - (لعلنا أعجلناك)^(٥)، والآية عند غيرهم محمولة على الترجي، والحديث على الإشفاق.

«ولهن» أي لهذه الأحرف المذكورة «شبه بـ«كان» الناقصة، في لزوم المبتدأ والخبر» فخرج باللزوم (ألا) و(أما) الاستفتاحيتان^(٦)؛ لأنها يدخلان على الجملة الاسمية تارة، وعلى الفعلية أخرى، فلا يلزمان الدخول على المبتدأ والخبر. «والاستغناء بهما» عند دخول (كان) عليهما بحيث يستقل الكلام، ولا يحتاج معها^(٧) إلى شيء آخر، وخرج بهذا القيد (لولا) الامتناعية، و(إذا) الفجائية، فإنهما - وإن أشبهتا (كان) في لزوم المبتدأ والخبر - لكنهما يفارقانها من حيث افتقار (لولا) إلى جواب، و(إذا) إلى كلام سابق، فتقرر^(٨) بذلك وجه الشبه بين (كان) الناقصة وهذه الأحرف الناصخة.

«فعملت عملها» أي: عمل (كان)، والأولى أن لو قال: فعملن عملها. «معكوساً ليكونا» أي: المنصوب والمرفوع «معهن» أي: مع هذه^(٩) الأحرف. «كمفعول قدم وفاعل آخر، تنبيهاً على الفرعية» لأن الأصل تقديم المرفوع على المنصوب والعكس فرع. «ولأن معانيها» أي: معاني هذه الأحرف، والأولى: لأن

(١) أهملت الغين في د، ز، ظ.

(٢) أهملت الغين في د، وأعجمت الدال في، ز، ظ.

(٣) وحمل عليه، د.

(٤) عبس (٨٠).

(٥) طرف من حديث رواه أبو سعيد الخدري في شأن رجل بعث إليه رسول الله - ﷺ - فجاء الرجل ورأسه يقطر ماء أخرجه البخاري ١ : ٣٩، ومسلم ١ : ح ٣٤٥.

(٦) باللزوم لولا ولوما الامتناعية، د.

(٧) معهما، د.

(٨) فيقرر، ز.

(٩) أهملت الذال في ز.

معانيهن . « في الأخبار » إذ لا يتحقق التأكيد والتشبيه إلى آخرها إلا باعتبار أخبارها .
« فكانت » أي : الأخبار ، والأولى : فكنَّ « كالعمد ^(١) ، والأسماء كالفضلات ،
فأعطيا » أي : قسم الأخبار وقسم الأسماء . « إعرابيهما » أي : إعرابي العمدة
والفضلات فنصبت الأسماء ورفعت الأخبار .

والاعتراض على هذا الكلام متوجه من حيث أن هاتين العلتين ثابتتان في (ما)
الحجازية ، ولم يقدم منصوبها .

وغير ^(٢) المصنف قدر العلة على وجه سالم من هذا الخدش بأن قال : هذه الأحرف
مشابهة للفعل المتعدي ، [ووجه الشبه أنها] ^(٣) تقتضي ^(٤) أمرين ، كما أن الفعل المتعدي
يقتضي أمرين ، أما في الفعل [المتعدي] ^(٥) فظاهر ، وأما في هذه الأحرف ؛ فلأنها
تقتضي النسبة في الجملة الاسمية ، والنسبة تقتضي ^(٦) أمرين هما طرفا النسبة ^(٧) ،
فتعمل فيها كعمل الفعل المتعدي في متعلقه .

وأما تقديم ^(٨) المنصوب على المرفوع فلوجهين :

أحدهما : أن لفظ بعضها يشبه لفظ الفعل ، فإن (أن) التي هي من جملة هذه
الأحرف تشبه ^(٩) (أن) في قولك : (أن) زيد ^(١٠) قائماً ، من الأنين ^(١١) ، والمرفوع في
الفعل ^(١٢) مقدم على المنصوب ، فعكس هنا ؛ ليحصل الفرق بين ما هو فعل وما هو

حرف من أول الأمر .

(١) كالعهد ، د ، ز .

(٢) أهملت الغين في ، د .

(٣) ليست في ، ز .

(٤) يقتضي ، ز .

(٥) ليست في ، د .

(٦) يقتضي ، د ، ز .

(٧) السنة ، ز .

(٨) تقدم ، د .

(٩) شبه ، ز ، ظ .

(١٠) زيدا ، د .

(١١) أهملت النون الأولى والياء في ، ز .

(١٢) أهملت الفاء في ظ .

والثاني: أن الفعل له عملان: أصلي، وهو أن يقدم^(١) مرفوعه على منصوبه، وفرعي، وهو أن يكون على العكس، وعمل هذه الأحرف فرع على عمل الفعل؛ لأنها عملت بمشابهته فأعطيت^(٢) من عمل الفعل ما هو فرعي. فإن قلت: يرد على الثاني النقص^(٣) بعين ما أسلفته. قلت: لعل التعليل بمجموع^(٤) الوجهين لا بكل منهما، فلا^(٥) يرد. وقد يقال: هذه الأحرف مشابهة للفعل لفظاً ومعنى:

أما الأول: فلأن منها^(٦) ما هو ثلاثي - وهو (إن) و(أن) و(ليت) - ومنها ما هو رباعي، - وهو - (لعل) - ومنها ما هو خماسي، وهو (لكن)؛ ولأنها مبنية على الفتح كالفعل.

وأما الثاني: فلأن معانيها كمعاني الأفعال، كأنك قلت: أكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت، وحينئذ^(٧) فلا ينتقض بـ(ما) الحجازية أصلاً. «ويجوز نصبها» أي: نصب الجزأين^(٨) «بـ(ليت)»، عند الفراء وبالخمسة عند أصحابه^(٩) ومذهب الجمهور عدم الجواز مطلقاً، «وما استشهد به» لكل من المذهبين «محمول على الحال، أو على إضمار^(١٠) فعل، وهو رأي^(١١) الكسائي» لكن حمله على الحال إنما يتجه فيما هو نكرة، والثاني يمكن في النكرة والمعركة، فيحمل ما^(١٢) استشهد به الفراء من قول الشاعر^(١٣):

- (١) تقدم، ز.
- (٢) أهملت الفاء في، د.
- (٣) النقص، د.
- (٤) فمجموع، ز.
- (٥) فلم، د.
- (٦) منها، ظ.
- (٧) فحينئذ، د، لكن اختصرها (فح) كعادته.
- (٨) الجزوين، ز، الجرین، د.
- (٩) بعض أصحابه، م.
- (١٠) إضمار، ظ.
- (١١) على رأي، ظ، م.
- (١٢) على ما، ز، ظ.
- (١٣) لا يعرف.

يأليت أيام الصبا رواجعاً^(١)

على أن (رواجعاً) حال من ضمير مستكن في فعل محذوف تقديره: أقبلت: أو على أنه خبر لـ (تكون) محذوفة، أي: تكون رواجعاً، ويحمل ما استشهد به غيره من قول عمر^(٢) بن أبي ربيعة^(٣):

إذا اسودَّ جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافاً إن حراسنا أسداً^(٤)

على أن [أسداً]^(٥) حال من محذوف، أي: تلقاهم أسداً، أو خبر^(٦) لـ (تكون) مضمرة، أي: يكونون، وهذا رأي الكسائي، وله - رحمه الله - إقدام على إضمار (كان)، فقد قال به في: ﴿أَنْتَهُوَ خَيْرًا لَكُمْ^(٧)﴾.

وقد تبين بهذا^(٨) أن في قول المصنف: (إضمار فعل) إجمالاً.

وقد يجاب بأنه لما جعل إضمار الفعل قسيماً^(٩) لوجه الحال، وجب أن يكون الفعل المضمر لا يكون معه الجزء الثاني المنصوب حالاً، وإلا لم تصح^(١٠) المقاسمة، فوجب أن يقدر الكسائي (كان) وهذا حسن^(١١).

وبالجملة فكان^(١٢) الأولى به أن يقول: وما استشهد به محمول على الإضمار،

(١) راجع البيت في سيبويه ١: ٢٨٤، الجمحي ١: ٧٨، الموشح ٣٤٠، الصحاح ١: ٢٦٥ (ليت)، ابن يعيش ١: ١٠٣، ١٠٤، ٨: ٨٤، المغني ١: ٣١٦، السيوطي ٢: ٦٩٠، الأشموني ١: ٢٧٠، الهمع ١: ١٣٤، الخزانة ٤: ٢٩٠-٢٩٢، الدرر ١: ١١٢.

(٢) عمرو، د، وهو خطأ.

(٣) ليس في ديوانه.

(٤) البيت في: المغني ١: ٣٦، الأشموني ١: ٢٦٩، السيوطي ١: ١٢٢، ابن مالك ١: ١٦٤، الهمع ١: ١٣٤، الدرر ١: ١١١-١١٢.

(٥) ليست في، ز.

(٦) عطف بالواو في، د.

(٧) ﴿... وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً... إِنَّمَا إِلَهُكُمُ وَاحِدٌ﴾. ١٧١ النساء (٤).

(٨) أهملت الباء في، ز.

(٩) قسماً، ز.

(١٠) يصح، د.

(١١) أحسن، ز.

(١٢) وكان، ز، ظ.

والمضمر (لنا) أو (أقبلت) لا (كان) خلافاً للكسائي .

«وما لا تدخل عليه (دام)» وهو المبتدأ المخبر عنه بطلبي ^(١) مفرداً أو جملة ^(٢) والمبتدأ الذي يلزم التصدير أو الحذف أو عدم التصرف أو الابتدائية لنفيه ^(٣) أو لمصحوب لفظي أو معنوي كما مر .

وقد سبق أن الإنشاء الذي ليس بطلبي حكمه حكم الطلبي (لا تدخل عليه هذه الأحرف) ومن هنا يعلم أن جملي (نعم) و(بئس) خبريتان لا إنشائيتان ^(٤) لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ﴾ ^(٥) نِعْمًا يَعْظُمُ كُرْبَهُ ﴿٦﴾ ، ولقوله ^(٧) تعالى: ﴿إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ ^(٨) ، وسيأتي في ذلك كلام في [باب] (نعم) و(بئس) إن شاء الله تعالى .

«وربما دخلت (إن) على ما خبره نهي ^(٩)» كقوله: ^(١٠)

إن الذين ^(١١) قتلتم ^(١٢) أمس سيدهم لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما ^(١٣) وقد مر في باب المبتدأ والخبر ما يعرف به وجه التأويل في ذلك، وسيأتي أن (أن) المخففة من الثقيلة قد يكون خبرها طلبياً ^(١٤)، وذكر أبو حيان ^(١٥) عن الفارسي في

(١) بالطلبي، د.

(٢) مفرداً وجملة، د، في سطرين.

(٣) لنفسه، د.

(٤) انشائيات، ز.

(٥) سقطت من، د.

(٦) ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ...﴾
إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴿٥٨﴾ النساء (٤).

(٧) وقوله، د.

(٨) ﴿أَشْرَوْا بِبَيِّنَاتٍ وَاللَّهُ ثَمَنًا قَلِيلًا فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِهِ...﴾ ٩ التوبة (٩).

(٩) فهي، ظ.

(١٠) أبي مكعد أخي بني سعد بن مالك.

(١١) الذي، ظ.

(١٢) قتلتم، د.

(١٣) راجع هذا الشاهد في: الشجري ١: ٣٣٢، شرح التسهيل ٦٦: ب، المغني ٢: ٦٤٧،

التصريح ١: ٢٩٨، السيوطي ٢: ٩١٤، الهمع ١: ١٣٥، الدرر ١: ١١٢-١١٣.

(١٤) طلباً، ز.

(١٥) ليس هذا الكلام موجوداً في البحر ٦: ٣٤.

تفسير: ﴿أَنْ غَضِبَ اللهُ عَلَيْهَا﴾^(١) أنها مخففة من الثقيلة، ورده بأن المشهور أن الجملة الطلبية لا تقع خبر (إن)، ولذلك أولوا:

إن الذين قتلتم
البيت:

..... إنني عسيت صائماً^(٢)

وفي الكشف^(٣): (لا تكون مخففة من الثقيلة)^(٤)؛ لأنه لا بد من (قد).

وقال بعض المتأخرين: الحق أن الطلبية معني / الخبرية لفظاً تجوز^(٥)، نحو: ١٩٢
(اللهم إني أسألك رحمة من عندك^(٦)) [الحديث^(٧)] (اللهم إني أعوذ بك من المغرم والمأثم^(٨))، وكثرة ذلك في الحديث معروفة، ولا يجوز: إني بعتك، ولا إنك طالق، بقصد الإنشاء، والفرق أن الطلب^(٩) يقبل التأكيد؛ لتأخر متعلقه فيؤكد طلبه كما تؤكد النسبة الخبرية، بخلاف الإنشاء الذي وقع متعلقه معه فلا يقبل التأكيد^(١٠).

(١) ﴿وَالْخَاسَّةَ... إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ ٩ النور (٢٤)، وهذه قراءة نافع ويعقوب من العشرة، لكن الأول كسر الضاد وفتح الباء من (غضب)، والثاني ضم الباء، وقرأ باقي العشرة بتشديد النون ونصب (غضب) النشر ٢: ٣٣٠ - ٣٣١.

(٢) أوله:

أكثرت في العذل ملحاً دائماً لا تكثرون.....
وقد مر في ٣: ٢٩٣.

(٣) لم أجد هذا الكلام في الكشف ٣: ٢١٦ حيث تكلم على هذه القراءة.

(٤) ما بين الهلالين مكرر في، ز.

(٥) يجوز، ز.

(٦) من حديث طويل عن ابن عباس - رضي الله عنه - أخرجه الترمذي ٩: ح ٣٤٧٩، وقال عنه: حديث غريب، وهو في جامع الأصول ٥: ح ٢١٩٠ منسوباً للترمذي فقط.

(٧) ليست في، د.

(٨) بعض من حديث عن عائشة - رضي الله عنها - أخرجه البخاري ١: ١٣٧، ١٣٨، ٣:

١٠٣، ٨: ٦٦، ٦٨، ومسلم ١: ح ٥٨٩، ٤: ح ٢٠٧٨، وهو في جامع الأصول ٥: ح

٢١٨٦، وبين الروايات اختلاف في الألفاظ.

(٩) الطلبي، ز، ظ.

(١٠) التوكيد، ز.

«وللجزأين^(١)» وهما الاسم والخبر. «بعد دخولهن» أي: دخول (إن) وأخواتها. «ما لهما مجردين» من الأقسام: ككون^(٢) المبتدأ لعين أو معنى، وكون الخبر مفرداً أو جملة، ومن الأحوال: كجواز حذف الخبر للدليل^(٣)، ومن الشروط: كعود ضمير من الخبر إلى المبتدأ.

«لكن يجب هنا تأخير الخبر» لضعف هذه العوامل بالحرفية. «ما لم يكن^(٤) ظرفاً» نحو: إن عندك زيداً^(٥). «أو شبهه» أي: جاراً ومجروراً نحو: إن في الدار عمراً^(٦). «فيجوز توسطه^(٧)» كما رأيت، لما سمعت غير مرة من^(٨) توسعهم في الظرف والجار والمجرور.

والمراد بالجواز ما يقابل الامتناع، لا ما يقابل الوجوب؛ ليدخل نحو: إن في الدار صاحبها.

«ولا يخص حذف الاسم المفهوم معناه بالشعر» بل يجوز حذفه في الشعر والنظم، سواء كان ضمير شأن^(٩) أو غيره كقولهم: إن بك زيد مأخوذ، وقوله^(١٠):

إن من يدخل الكنيسة يوماً يلق فيها جاذراً^(١١) وظباء^(١٢)

(١) وللجزئين، ز.

(٢) لكون د.

(٣) بدليل، د.

(٤) تكن، ز، ظ.

(٥) زيد، ز، ظ.

(٦) عمرواً، ظ.

(٧) توسطه، د، ز.

(٨) في، د.

(٩) الشأن، د.

(١٠) الأخطل: غياث بن غوث، وليس في ديوانه.

(١١) أهملت الذال في، د، اجاذرا، ز، ظ.

(١٢) أنشده السيوطي بعده:

مالت النفس بعدها إذ رأتها فهي ربح وصار جسمي هباء

ولا أرى بين البيتين صلة متينة. الشجري ١: ٢٩٥، ابن يعيش ٣: ١١٥-١١٦، المقرب

١: ١٠٩، ٢٧٧، الرضي ١: ١٠٣، ٢: ٢٩، ٢٨٠، ٣٣١-٣٦٢. المغني ١: ٣٦،

أي : إنه^(١) بك زيد مأخوذ، وإنه من يدخل الكنيسة، فهذا مثال حذف الاسم الذي هو ضمير شأن نثراً ونظماً، وكقولهم : إن بك مأخوذ أخواك^(٢)، وكقوله^(٣) :
فلو كنت ضيياً عرفت قرابتي ولكن زنجي^(٤) عظيم المشافر^(٥)
أي : إنك بك مأخوذ أخواك، ولا يجوز أن يقدر المحذوف ضمير شأن، لأنه لا يفسر بمفرد، وتقدير البيت : ولكنك زنجي . فهذا مثال حذف الاسم الذي هو غير ضمير شأن^(٦) نثراً ونظماً.

قال المصنف^(٨) : ووقوع ذلك في الشعر أكثر. «وقل ما يكون» المحذوف «إلا

= ٢ : ٦٥١، السيوطي ١ : ١٢٢ - ١٢٣، ٢ : ٩١٨، الممع ١ : ١٣٦، الخزانة ١ : ٢١٩ - ٢٢١، ٢ : ٤٦٣، ٤ : ١٢، ٣٨٠، الدرر ١ : ١١٥.

- (١) إن، ز، ظ.
- (٢) أهملت الخاء في، ظ.
- (٣) الفرزدق.
- (٤) أهملت الزاي في، د، ظ.
- (٥) هكذا يرويه النحاة تبعاً لسيبويه : (المشافر)، والصواب : (غليظاً مشافره)، والبيت من قصيدة هجا فيها أيوب بن عيسى الضبي، أثبتها أبو الفرج وأغفلها جامع الديوان مقتصراً على الشاهد نقلاً عن سيبويه. والبيت أول القصيدة عند أبي الفرج، وفيه اختلاف، وفي ما يلي البيت الأول مع تاليه :

فلو كنت قيسياً إذن ما حبستني ولكن زنجياً غليظاً مشافره
متت له بالرحم بيني وبينه فألفيته مني بعيداً أو اصره
يروى برفع (زنجي) ونصبه، فالأول على اعتباره خبر (لكن)، واسمها محذوف، وهو غرض الشارح من إيراده، والثاني على أنه اسم (لكن)، والخبر محذوف، أي : لا يعرف قرابتي. سيبويه ١ : ٢٨٢، الفرزدق ٢ : ٤٨١، الأغاني ٢١ : ٢٣١ - ٢٣٢، المحتسب ٢ : ١٨٢، المنصف ٣ : ١٢٩، ٢٦٦، ثعلب ١٢٧، الإنصاف ١٨٢، ابن يعيش ٨ : ٨١، ٨٢ - ٨٣، المقرب ١ : ١٠٨، شرح التسهيل ٦٦ : ب، الرضي ٢ : ٣٦١، المغني ١ : ٣٢٣، السيوطي ٢ : ٧٠١ - ٧٠٢، الممع ١ : ١٣٦، ٢٢٣، الخزانة ٤ : ٣٧٨ - ٣٨٠، الدرر ١ : ١١٤، ١٩١.

(٦) الشأن، د.

(٧) الشأن، د.

(٨) في شرح التسهيل ٦٦ : ب.

ضمير شأن»^(١) وهذا الذي ذكره المصنف من أن حذف الاسم يجوز في الكلام،
[وأكثر ما يكون ضمير شأن هو أحد الأقوال الثلاثة .

والثاني: أنه مختص بالشعر، قاله السخاوي^(٢) في شرح المفصل .

والثالث: أنه يجوز في الكلام]^(٣) إلا إن كان ضمير شأن^(٤) فلا يحسن حذفه إلا في
الضرورة. «وعليه يحمل» الحديث الوارد: «إن من أشد الناس عذاباً يوم
القيامة المصورون»^(٥) فيكون التقدير: إنه من أشد الناس . و(المصورون) مبتدأ
خبره الظرف المتقدم. «لا على زيادة (من)» داخلة على اسم^(٦) (إن) «خلاقاً
للكسائي». فإنه لا يتحاشى من زيادة (من) في الكلام الموجب، ولا من دخولها
زائدة على المعرفة، ولكن المعنى لا يساعد على تخريجه، فإن المصورين ليسوا أشد عذاباً
من سائر الناس .

«وإذا علم الخبر جاز حذفه مطلقاً» للقياس على حذف الخبر في غير هذا
الباب؛ وللسماع، ففي التنزيل ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾^(٧)، وفيه: ﴿إِنَّ
الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(٨)، وقال الشاعر^(٩):

(١) الشأن، م .

(٢) عليّ علم الدين بن محمد .

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من، ز .

(٤) الشأن، د .

(٥) الحديث بهذا اللفظ شائع بين النحويين، ولكني لم أجده كذلك، فقد أخرج عن ابن مسعود
- رضي الله عنه - البخاري ٧: ١٤٣، ومسلم ٣: ح ٢١٠٩، وأحمد ١: ٣٧٥، ٤٢٦،
وألفاظهم متقاربة، ولكن ليس في أكثرها شاهد، وما يتحقق به الاستشهاد إحدى روايات
مسلم وهي:

(إن من أشد أهل النار يوم القيامة عذاباً المصورون)، وفي مسلم حديث عن عائشة - رضي
الله عنها - ٣: ح ٢١٠٧ (عام) ٩١ (خاص)، ولفظه: (إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة
الذين يشبهون بخلق الله).

وليس بقاطع في الشاهد؛ لأن (الذين) مبني، فيحتمل أن يكون في محل نصب أو رفع .

(٦) الاسم، د .

(٧) ﴿... وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ﴾ ٤١ فصلت (٤١).

(٨) ﴿... وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَنكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ﴾ ... ٢٥ الحج

(٢٢).

(٩) الأخطل فيما قيل، ولكنه ليس في ديوانه .

سلوا^(١) أن حياً من قريش تفضلوا على الناس أو أن الأكارم نهشلا^(٢)
وقال الآخر^(٣):

إذا قيل سيروا إن ليلى لعلها جرى دون ليلى مائل القرن أعضب^(٤)
فالخبر في ذلك محذوف؛ للعلم به، أي لهم عذاب شديد، وتفضلوا، وقرينة^(٥).
«خلافاً لمن اشترط تنكير الاسم» كقوله^(٦):

إن محلاً وإن مرتحلاً وإن^(٧) في السفر إذ مضوا مهلاً^(٨)
ويقي على المصنف قول الفراء: إنه يشترط مع التنكير^(٩) تكرير (إن) كالبيت.

(١) كذا في أصول التحقيق، والذي في المراجع: (خلا).

(٢) نمشلا، ز، ظ، يروى: (سوى أن...). المقتضب ٤: ١٣١، الخصائص ٢: ٣٧٤، السبع ٥٦، الشجري ١: ٣٢٢، ابن يعيش ١: ١٠٤، المقرب ١: ١٠٩، الرضي ٢: ٣٦٢، الخزانة ٤: ٣٨٥-٣٨٦.

(٣) لا يعرف.

(٤) أعجمت الغين في، ز، ظ، والبيت في الشجري ١: ٣٦١، المغني ٢: ٧٠١.

(٥) وقرينة، د، ز، ظ، وتصحيفه ظاهر.

(٦) الأعشى.

(٧) ألحقت بالصدر في، د، ز، ولم يميز الشطرين في، ظ.

(٨) مطلع قصيدة مدح بها سلامة ذا فائش وبعده:

استأثر الله بالوفاء وبالعد ل وولى الملامة الرجال
وفيها:

أصبح ذو فائش سلامة ذو الت تفضال هشاً فؤاده جذلا
يروى: (ما مضوا...)(... في شعر من مضى...)(مضوا مثلاً).

الأعشى ١٧٠-١٧١، سيويه ١: ٢٨٤، المقتضب ٤: ١٣٠، الخصائص ٢: ٢٧٣،

المحتسب ١: ٣٤٩، الشجري ١: ٣٢٢، التبريزي ٣: ٢٥، ابن يعيش ١: ١٠٣، ٨:

٨٤، المقرب ١: ١٠٩، شرح التسهيل ٦٧: أ، الرضي ٢: ٣٦٢، المغني ١: ٨٧،

٢٦٣، ٢: ٦٧٣، ٦٧٤، ٧٠٠، السيوطي ١: ٢٣٨-٢٣٩، ٢: ٦١٢، الجمع ١:

١٣٦، الخزانة ٤: ٣٨١-٣٨٥، العباسي ١: ٦٨-٦٩، الدرر ١: ١١٣، يس ١:

١٦٩.

(٩) الدليل، ز، ظ، والصواب ما أثبتته.

«وقد يسد^(١) مسده واو المصاحبة والحال» بالرفع عطفاً على فاعل (يسد)، وهو (واو المصاحبة)، أما الواو المذكورة فمثاله ما حكاه سيبويه: (إنك ما وخيراً)، أي: إنك مع خير و(ما) زائدة، والخبر محذوف وجوباً مثل: (كل رجل وضيعته)، وقد عرفت ما فيه في [باب^(٢)] المبتدأ والخبر. / وحكى الكسائي: (إن كل ثوب وثمره)، وقال الشاعر^(٣):

فدع عنك ليلي إن [ليلي^(٤)] وشأنها وإن وعدتك الدهر لا يتيسر^(٥)
وأما الحال فكقولك: إن ضربي^(٦) زيداً قائماً، وقول الشاعر^(٧):

إن اختيارك ما ترجوه ذا ثقة بالله مستظهاً^(٨) بالحزم والجلد^(٩)
«والتزم الحذف في (ليت شعري)^(١٠) مردفاً باستفهام» كقوله^(١١):

ألا ليت شعري^(١٢) هل أبيتن ليلة بواد وحولي^(١٣) إذخر^(١٤) وجليل^(١٥)

(١) تسد، ز، ظ.

(٢) ليست في، د.

(٣) لم أقف على اسمه.

(٤) ليست في، ز.

(٥) تيسر، د، ظ. والبيت من شواهد شرح التسهيل ٦٧: أ، ولم أجده في سواه.

(٦) أهملت الضاد في، ظ.

(٧) لا يعرف.

(٨) متسطهاً، د.

(٩) يروي (... ما تبغيه...). شرح التسهيل ٦٧: أ، ابن مالك ١: ١٥٢ - ١٥٣، الهمع

١: ١٣٦، الدرر ١: ١١٤.

(١٠) أهملت الشين في، ظ.

(١١) بكر بن غالب بن عامر الجرهمي، أو بلال بن رباح رضي الله عنه.

(١٢) أعجمت العين في، د.

(١٣) وحولي، د.

(١٤) إذجر، ظ.

(١٥) بعده:

وهل أردن يوماً مياه مجنة؟ وهل يسدون لي شامة وطفيل

يقال: إن الشاعر بكراً أنشدهما حين نفتحهم خزاعة من مكة، وكان بلال - رضي الله عنه -

أصيب بالحمى لما وصل المدينة، فكان إذا أفاق أنشد البيتين.

الشعر: بمعنى الفطنة، مصدر من قولك: (شعرت، أشعر) كنصرت أنصر.
قال سيويه: أصله ليت شعرتي^(١)، حذفوا الهاء في الإضافة، كما في قولهم: أبو
عذرها.

قال الرضي^(٢): فلعله لم يثبت عنده مصدراً إلا بالهاء^(٣)، ك (النشدة)^(٤)، وإلا
فلا^(٥) موجب لجعل المصدر من باب الهيئة^(٦)، ك (الجلسة)^(٧) و(الركبة)، والمعنى:
ليت علمي^(٨) بجواب هذا الاستفهام حاصل.

قال ابن قاسم: وإنما التزم الحذف؛ لأن الاستفهام يسد مسد الخبر، وجملة
الاستفهام في موضع نصب بـ(شعري)^(٩)

قلت: نسب الرضي^(١٠) القول بذلك - أي: بسد الاستفهام مسد الخبر - إلى ابن
يعيش، واستشكله بأن محل خبر (شعري) الذي هو مصدر بعد جمع^(١٠) ذيوله من
فاعله ومفعوله، فمحلّه بعد الاستفهام، فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر،

= يروى: (بفخ وحوبي...) (.... مياه عدينة).

الإذخر: نبات طيب الرائحة له منافع كثيرة. الجليل: الشام في لغة الحجاز.

فخ: بالخاء المعجمة وبالجيم - موضع على ثلاثة أميال من مكة.

مجنة: موضع على أميال قليلة من مكة ناحية مر الظهران، وكانت به سوق للعرب في الجاهلية.

شامة وطفيل: جبلان على نحو ثلاثين ميلاً من مكة. السيرة ٢: ٢٣٩، البخاري ٥: ٨٤ ط

الشعب، شرح التسهيل ٦٧: أ، ١٤٢: ب، شواهد التوضيح ٧، اللسان (جلل)، البكري

٢: ٣٦٩ - ٣٧٠، ٣: ١٠١٤ - ١٠١٥، ٤: ١٣٥١.

(١) شعري، د.

(٢) في شرح الكافية ٢: ٣٦٢.

(٣) بها، ظ.

(٤) كالنشدة، ظ.

(٥) فهو، د، ز، ظ، والتصحيح عن الرضي.

(٦) الهبة، ز.

(٧) كالجملة، د، الحسنة، ظ.

(٨) علمي، ظ.

(٩) لشعري، ز، ظ.

(١٠) جمع، ظ.

ومقامه بعده!!، بل هو خبر وجب حذفه بلا ساد مسده؛ لكثرة الاستعمال. انتهى.
 وذهب المبرد والزجاج إلى أن جملة الاستفهام هي الخبر، وموضعها رفع، ونسبه في
 الإيضاح إلى سيبويه، قال:

وتحقيقه: أن (شعري) بمعنى شعوري، والجملة نفس المبتدأ، فلا يحتاج إلى
 ضمير.

قلت: الذي ينبغي - على تقدير أن يكون (شعري) بمعنى شعوري - أن يكون
 الأصل: ليت شعوري جواب (هل قام زيد)، والجملة مراد بها لفظها، أي: جواب
 هذا اللفظ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فالمعنى^(١): ليت معلومي
 قيام زيد أو عدم قيامه؛ لأن أحد هذين الأمرين هو جواب هذا الاستفهام، وإلا فلو
 لم يعتبر هذا الحذف لم يستقم ظاهراً.

فإن قلت: أين الاستفهام الذي أردف^(٢) به (ليت شعري) في قول أبي طالب:
 ليت شعري مسافر بن^(٣) أبي عم - رو (ليت) يقولها المحزون؟^(٤)
 قلت: ادعى ابن الحاجب أنه محذوف، والتقدير: أنجتمع^(٥) أم لا؟،

(١) والمعنى، د.

(٢) أردفت، د.

(٣) ابن، د، ولا يصح؛ لأن (مسافر) علم.

(٤) هذا البيت والبيت الآتي بعده يقعان أول قصيدة رثى فيها الشاعر مسافر بن أبي عمرو ذكوان
 بن أمية بن عبد شمس: أحد ازواد الركب الثلاثة، والأخران: زمعة بن الأسود بن المطلب
 ابن أسد بن عبد العزى، وأبو أمية بن المغيرة بن عبدالله بن عمرو بن مخزوم. سمتهم العرب
 بذلك؛ لأنهم إذا سافر معهم أحد لم يأخذ زاداً اعتماداً عليهم. وبعدهما:

أنا حاميك مثل آبائي الزه — ر لأبائك التي لا تهون
 ميت صدق على تبالة أمسي — ت ومن دون ملتقاك الحجون

مسافر: منادى يجوز فيه البناء على الضم والفتح؛ ولأنه موصوف بابن مضاف إلى علم، وحرف
 النداء محذوف، ولا يعرب مفعولاً به للمصدر (شعري)؛ لأن مفعوله لا يكون إلا جملة مصدرية
 باستفهام، ولا يعرب خبراً (ليت)؛ لأن خبرها في مثل هذا واجب الحذف. وقد أعربه الأعلام
 بما منعنا وهما منه؛ وجهلاً بما بعد البيت على الصحيح. أبو طالب ق ٧ مخطوطه بدار الكتب
 ٣٨ش وليس في المطبوع، سيبويه ٢: ٣٢، الأغاني ٩: ٥١، ابن مالك ١: ١٥٣، الرضي

٢: ٣٦٣، الخزانة ٤: ٣٨٦، ٣٨٩.

(٥) الجمع، د.

[والمسافر منادى] ^(١)، وتبعه الرضي الاسترابادي ^(٢) على ذلك، وهو سهو منها عن قوله بعد هذا:

أي شيء دهاك أم غال ^(٣) مرآ ك، وهل أقدمت عليك المنون ^(٤)
فهذا هو الاستفهام الذي أردف به (ليت شعري) في البيت ^(٥) الأول، فلا
حذف ^(٦) أصلاً، وغايته أن وقع الفصل باعتراض.

«وقد يخبر هنا» في باب (إن) «- بشرط الإفادة - عن نكرة بنكرة» كقول
إمرئ القيس ^(٧):

وإن شفاء عبرة ^(٨) مهراقة ^(٩)

(١) ساقط من، ز، ظ، والمناسب لما في البيت: (ومسافر...).

(٢) في شرح الكافية ٢: ٣٦٣.

(٣) أهملت الغين في، د.

(٤) المسنون، ز، ظ.

(٥) ليت، ظ.

(٦) أهملت الذال في، ظ.

(٧) الشاعر، د.

(٨) شكلت بالفتح في، د، ظ، وبالضم في، ز، وهو الصواب.

(٩) أهملت التاء في، د، ز، ظ، وعجزه:

فهل عند رسم دارس من معول

.....
البيت من معلقته المعروفة التي مطلعها:

بسقط اللوى بين الدخول فحومل

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل

وقبل الشاهد:

يقولون لا تهلك أسى وتجمل

وقوفاً بها صحبي عليّ مطيهم

وبعده:

وجارتها أم الرباب بمأسل

كدأبك من أم الحويرث قبلها

قفا: في الألف ثلاثة أوجه:

أ - أن يكون خاطب رفيق له، فالألف ضميرهما، وهو حينئذ جار على الأصل.

ب - أن يكون خاطب رفيقاً واحداً بخطاب الاثنين، وهو أسلوب عربي فصيح، وله شواهد

منها: قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ كُلٌّ كَقَارِ عَيْنِيرٍ﴾ ٢٤ ق (٥٠)، والخطاب لخازن النار

(مالك). وقول الشاعر:

كذا رواه سيبويه بتنكير (شفاء).

«أو بمعرفة» كما حكاه سيبويه^(١) [من قولهم]^(٢) : إن قريباً منك زيد، وإن بعيداً

منك عمرو: وكقول الفرزدق:

وإن حراماً أن أسب مجاشعاً^(٣)

وقد سبقت هذه المسألة في باب (كان)^(٤) ، ولم يكن بالمصنف داع إلى تكريرها.

«ولا يجوز [نحو]^(٥) : (إن قائماً الزيدان) ، خلافاً للأخفش والفراء ولا

[نحو]^(٦) : ظننت قائماً الزيدان خلافاً للكوفيين» فجوزوا في الصورتين دخول

الناسخ على الوصف الرافع للفاعل.

= فإن تزجراني يا ابن عفان أنزجر وإن تدعاني أحم عرضاً ممنعا
جـ - أن تكون الألف بدلاً من نون التوكيد الخفيفة، والخطاب لواحد أجري الوصل مجرى
الوقف.

اللوى: مستدق الرمل حيث تدخل منه إلى الجبل. سقط اللوى: منقطعه. وقوفاً: قيل في
نصبه الكثير وأرجحه عندي أنه مصدر (قفا) المتقدم والمعنى قفا وقوفاً كوقوف صحبي على
مطيهم، وهو قول المبرد. صحبي: موضعه رفع بالمصدر (وقوفاً). مطيهم: منصوب بالمصدر
(وقوفاً). عبرة: دمع، دأبك: عادتك.

مأسل: موضع.

يروى: (وإن شفائي...) (.... عبرة إن سفحتها). وعلى الرواية الأولى لا شاهد في
البيت. امرؤ القيس ٧ - ٢٦، سيبويه ١: ٢٨٤، المنصف ٣: ٤٠، ١٩٧، السبع: ١٥ -
١١٢، شرح التسهيل ٦٧: أ، الرضي ٢: ٢٩٩، ٣٦٣، المغني ١: ٣٨٨، ٢: ٥٣٦،
٥٣٧، الأشموني ٣: ١٢٢، السيوطي ٢: ٧٧٢، ٨٨٢، الهمع ٢: ٧٧، ١٤٠، الخزانة ٤:
٦١ - ٦٣، ٣٨٩، الدرر ٢: ٩٢ - ٩٣، ١٩٢.

(١) في كتابه ١: ٢٨٤.

(٢) ليست في، ظ.

(٣) عجزه: (بأبائي الشم الكرام الخضارم)، وقد مر الكلام عليه في ٣: ٢٠٩.

(٤) في ٣: ٢٠٧ - ٢١٠.

(٥) سقطت من، د، ز، ظ.

(٦) ليست في، د.

(٧) إن قائماً، د، وهذا خطأ.

قال الرضي : وكلاهما^(١) بعيد عن القياس ؛ لأن الصفة لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل ، إلا مع دخول ما يناسب الفعل عليها كمعنى النفي والاستفهام ، أو دخول ما لا بد من^(٢) تقديرها^(٣) فعلاً بعده كاللام الموصولة ، وأما (إن) و(ظننت) فليستا من ذينك في شيء ، بل هما / يطلبان الاسم ، فلا يصح تقديرها فعلاً بعدهما .

١٩٤ «فصل» : في المواضع التي^(٤) تكسر فيها همزة (إن) أو تفتح .

«يستخدم كسر (إن)» وهي الأصل على الصحيح ؛ لأن الجملة بعد دخولها باقية على جملتها^(٥) لا تتغير عما^(٦) كانت عليه ؛ ولأنها مستغنية بمعمولها^(٧) عن زيادة ، بخلاف [أن^(٨)] المفتوحة في الوجهين .

«ما لم تؤول هي ومعمولاها^(٩) بمصدر» .

قال ابن قاسم : وإنما قال : (بمصدر) ، ولم يقل : (بمفرد) ، لأنها إذا أولت بمفرد غير مصدر لم تفتح كما في قولك : ظننت زيدا إنه قائم ، فهي هنا واجبة الكسر وإن كانت في موضع مفرد وهو المفعول الثاني .

قلت : أما أنها مع جزئيتها في محل مفرد فصحيح ، وأما أنها^(١٠) مؤولة معها بمفرد فليس كذلك ؛ إذ لا يلزم في الجملة الحالة محل المفرد أن تؤول به ، والتأويل إنما يكون في المصدرية . «فإن لزم التأويل لزم الفتح ، وإلا^(١١)» يلزم التأويل ، بل كان جائزاً «فوجهان»^(١٢) . وهما الكسر والفتح .

(١) كلاهما ، د .

(٢) في ، ز ، ظ .

(٣) تقريرها ، د ، ز ، ظ ، والمناسب ما صنعت .

(٤) الذي ، د .

(٥) جملتها ، د .

(٦) كما ، د .

(٧) بمعمولها ، ظ .

(٨) ليست في ، ظ .

(٩) ومعمولها ، م .

(١٠) إنه ، د .

(١١) وإلا ، وإلا ، د .

(١٢) فالوجهان ، د .

«فلامتناع^(١) التأويل كسرت : مبتدأة^(٢)» أي : واقعة في ابتداء الكلام هي ومعمولاها، نحو: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَكَ الْكَوْثَرَ﴾^(٣)، ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾^(٤) وسواء كانت^(٥) في أول كلام المتكلم، نحو: إن زيدا قائم، أو كانت في وسط كلامه إذا كان ابتداء كلام آخر، نحو: أكرم زيدا إنه فاضل، فقولك : (إنه فاضل) كلام مستأنف وقع علة لما تقدمه. «وموصولا بها»^(٦) مع جزءيها^(٧)، نحو: ﴿وَأَيُّنَّاهُ مِنَ الْكُتُوبِ مَا إِن مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ﴾^(٨)، وليست - في قولهم : (لا آتية ما أن في السماء نجماً) - موصولا بها هي ومعمولاها، بل مؤولة معها بمصدر هو فاعل فعل محذوف، أي : ما ثبت أن في السماء نجماً، والجملة الفعلية هي الصلة.

وفي الجزولية الكبرى : أن الموصوف بها مثل الموصول بها في وجوب الكسر، وأهمله المصنف^(٩)، وكذا فعل أكثرهم، لكن في كتاب القصرات^(١٠) ما ملخصه :
 قدر سيويه^(١١) القسم في : (ما إن مفاتحه [لتنوء])^(١٢) .
 قال أبو الفتح بن جني^(١٣) : فسألت أبا علي^(١٤) : لم احتاج إلى ذلك؟ .
 فقال : (إن) تقطع الكلام، وليس حق الصلة أن تقطع عن الموصول.

- (١) ولامتناع، د.
 (٢) مبتدأ، د.
 (٣) الآية الأولى من سورة الكوثر (١٠٨).
 (٤) ﴿... وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ ١٢ البقرة (٢).
 (٥) أكانت، ظ.
 (٦) وموصلاتها، ز.
 (٧) جزئها، د، جزؤها، ز، جزوها، ظ.
 (٨) ﴿إِنَّ قُرُونَكَ كَانَتْ مِنْ قَوْمِ مُوسَى فَبَغَى عَلَيْهِمْ... بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ﴾ ٧٦ القصص (٢٨).
 (٩) المنصف، ظ.
 (١٠) لأبي علي الفارسي، لم ينشر.
 (١١) في كتابه ١ : ٤٧٣ .
 (١٢) سقطت من، ز، ظ.
 (١٣) عثمان.
 (١٤) الفارسي.

قلت : قد يوصل بالشرط ، وهو منقطع عما قبله .
 فقال : ليس انقطاعه كانقطاع (إن) ، ألا ترى أن الشرط يوصف به ؟
 فقلت : وكذا الوصف ^(١) ، يقال ^(٢) : مررت برجل إن زيدا خيرا منه .
 فقال : من قال هذا !! أسمعته في شعر قديم ، أو كلام فصيح !!
 فقلت : لا أحتاج ^(٣) إلى هذا ، فإن القياس يوجب .
 فقال : بل القياس ينفيه ، فإن [إن] ^(٤) تقطع ^(٥) ما بعدها ^(٦) عما قبلها .
 قلت : فكذلك يمتنع : مررت برجل لزيد خيرا منه ، فإن لام الابتداء تقطع .
 فقال : نعم ، هو ممتنع لذلك ، و(إن) واللام بمنزلة واحدة ، وقد حكى أصحابنا
 أن بعضهم ^(٧) قرأ : ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّمَا نُمَلِّ لَهُمْ خَيْرًا^(٨) لِأَنفُسِهِمْ﴾ ^(٩) ،
 وتأولوه على أنه أجرى (إن) مجرى اللام من حيث اجتماعها في جواب القسم .

قلت له : فليس في ^(١٠) هذه الجملة قسم .
 فقال : بلى ، ﴿لا تحسبن﴾ ^(١١) قسم ، ألا ترى أن سيويه أجاز : (حسبت لزيد خيرا
 منك) ، و(حسبت ما زيد قائم) .
 قلت له : فإنك تقول : (مررت برجل ما زيد خيرا منه) ، و(جاء الذي ما زيد خيرا
 منه) ، ولا تقدر ^(١٢) قسماً .

-
- (١) يوصف ، د .
 (٢) بأن يقال ، د .
 (٣) احتياج ، د .
 (٤) ليست في ، ظ .
 (٥) انقطع ، ظ ، ولعله وصل (ان) بالفعل .
 (٦) بعدهما ، ز .
 (٧) يحيى بن وثاب بالياء في (يحسبن) وكسر الهمزة في (إنما) . الكشاف ١ : ٤٤٤ ، البحر
 ٣ : ١٢٣ ، الدر المصون ٣ : ٤٩٦ .
 (٨) خيراً ، ظ .
 (٩) ﴿... إِنَّمَا نُمَلِّ لَهُمْ لِيَزَادُوا إِيمَانًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ ١٧٨ آل عمران (٣) .
 (١) فليس ، ز .
 (١١) بلا ، د .
 (١٢) يقدر ، د ، ز ، ظ ، وهو غير متجه ، لتقدم (تقول) .

فقال: ليس لـ(ما) من الانقطاع ما لـ(إن) إذا كانت قسيمة^(١) الإيجاب، وداخلة عليه فأعطيت حكمه. انتهى.

قلت: وقضية^(٢) ما قاله^(٣) أبو علي أن لا يوصل^(٤) بالجملة المصدرية بـ(إن)، ولا يوصف^(٥) بها، ولم^(٦) يثلج^(٧) لي ما علل به الامتناع، فتأمله.

«وجواب قسم» مثل: والله إن زيدا قائم.

قال ابن قاسم: وفيه خلاف سيأتي.

قلت^(٨): ليس الخلاف في جواب القسم، وإنما هو في الواقع بعد قسم لا لام معه، كالمثال (المتقدم)^(٩)، فمن أوجب الكسر جعله / جواب قسم، ومن جوز الفتح لم يجعله جوابا، وإنما هو على تقدير (على)، أي: أقسم بالله على قيام زيد. «ومحكية بالقول»^(١٠) نحو: ﴿قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾^(١١)، فخرجت الواقعة بعد القول لا بقصد الحكاية، نحو: أخصك بالقول أنك فاضل، أي: لأنك [فاضل]^(١٢)، والواقعة بعد القول المراد به الظن، وسيأتي في باب (ظن).

«وواقعة موقع الحال» سواء اقترنت^(١٣) بالواو، نحو: ﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَرِهُونَ﴾^(١٤)، أو لم تقترن^(١٥) بها نحو: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ

(١) قسيمة، ظ.

(٢) وقضيه، د.

(٣) ذكره، ز، ظ.

(٤) توصل، د.

(٥) توصف، د.

(٦) ولا، ظ.

(٧) يتلج، د، ز.

(٨) قلنا، د.

(٩) ليست في، د.

(١٠) بقول، م.

(١١) ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنُوا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيْطَانِهِمْ﴾ ١٤ البقرة ٢

(١٢) ليست في، د.

(١٣) قرنت، د.

(١٤) ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِن بَيْتِكَ بِالْحَقِّ...﴾ ٥ الأنفال (٨).

(١٥) يقترن، د، ز.

لِيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴿١﴾ . «أو موقع خبر اسم عين» ^(٢) نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصْرِيَّةَ وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ ^(٣) .

«أو قبل لام معلقة» نحو: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾ ^(٤) ، وهذه لام الابتداء، [ولا تدخل إلا على المكسورة؛ لأن وضع لام الابتداء] ^(٥) [أن] ^(٦) تؤكد ^(٧) مضمون الجملة كـ(إن) المكسورة فهما سواء في المعنى .

قال ابن قاسم ^(٨) : وزاد بعضهم موضعاً ثامناً، وهو بعد (حيث)، وقد أولع عوام الفقهاء بالفتح بعدها .

قلت: وهو صحيح؛ لأن (حيث) تضاف ^(٩) إلى الجملة، وقد تضاف ^(١٠) إلى المفرد كقوله ^(١١) :

ونظعنهم حيث الكلى بعد ضربهم بيض المواضي حيث لي العمائم ^(١٢)

(١) ﴿... وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا﴾ ٢٠ الفرقان (٢٥) .

(٢) على، ز .

(٣) ﴿... إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ ١٧ الحج ٢٢ .

(٤) ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ... وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ ١ المنافقون (٦٣) .

(٥) ما بين المعقوفين ليس في، ز .

(٦) ليست في، د .

(٧) توكيد، د .

(٨) ابن أم قاسم، ز، الزيادة مضافة فوق الكلمة، وهي صحيحة .

(٩) يضاف، د .

(١٠) قد وتضاف، ظ .

(١١) لا يعرف، وأخطأ العيني حين نسبه إلى الفرزدق، فليس في ديوانه .

(١٢) نظير هذا البيت في الاستشهاد قول كثير عزة:

وهاجرة - ياعز - يلفظ حرها لركبانها من حيث لي العمائم

ابن يعيش ٤ : ٩٠ - ٩١ ، ٩٢ ، ابن الناظم ١٥٢ ، الرضي ٢ : ١٠٨ ، المغني ١ : ١٤١ ،

شرح التسهيل ١٠٤ : ب ، المقاصد ٣ : ٣٨٧ - ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، التصريح ٢ : ٣٩ ، الأشموني

٢ : ٢٥٤ ، السيوطي ١ : ٣٨٩ - ٣٩٠ ، الهمع ١ : ٢١٢ ، الخزانة ٣ : ١٥٢ - ١٥٤ ، الدرر

١ : ١٨٠ .

بجر (ليّ)، وكقول الآخر^(١) :

أما ترى حيث سهيلٍ طالعا^(٢)

بجر (سهيل)، فيجوز - إذن في (إن) الواقعة^(٣) بعدها الوجهان .
فإن قلت : إضافة (حيث) إلى المفرد^(٤) نادر، فلا يحمل عليه .

قلت : يجوز الفتح وإن قلنا : إنها مضافة إلى الجملة، بناء على أن (أن) ومعموليتها^(٥) بتأويل مصدر واقع في موضع مبتدأ الجملة^(٦) لا في موضع مجموعها، وقد روي البيت الثاني برفع (سهيل) على أنه مبتدأ محذوف الخبر، أي حيث سهيل موجود، وحذف خبر المبتدأ الذي بعد (حيث) غير قليل .

نعم : زاد ابن الخباز من مواطن وجوب الكسر أن تقع بعد (إذ)، وما أشبهها من الظروف الماضية، نحو : جئتكَ إذ إن زيدا^(٧) قائم، ويوم^(٨) إن عبد الله مسافر، فلو قلت : أجيئك يوم إن زيدا قائم، لم يجز^(٩) ؛ لأن هذا يعتبر^(١٠) بـ(إذا) الاستقبالية، ولا تضاف [إلا]^(١١) إلى الجملة الفعلية، والصواب : يوم يقدم زيد .

(١) مجهول .

(٢) عجزه :

..... نجماً يضيء كالشهاب لامعاً

يروى : (. . . . حيث سهيل . . .) بفتح الثاء وضمها، وجر سهيل ورفعه، (. . . كالشهاب ساطعاً) . ابن يعيش ٤ : ٩٠، ابن الناظم ١٥١، الرضي ٢ : ١٠٨، المغني ١ : ١٤١، المقاصد ٣ : ٣٨٤ - ٣٨٦، الأشموني ٢ : ٢٥٤، شرح التسهيل ١٠٤ : ب، السيوطي ١ : ٣٩٠ - ٣٩١، الهمع ١ : ٢١٢، الخزانة ٣ : ١٥٥ - ١٥٧، الدرر ١ : ١٨٠، يس ٢ : ٣٩ .

(٣) الواقعة، د .

(٤) المفردات، د .

(٥) ومعمولها، د، ز، ظ، وليس صحيحاً؛ لأن لها معمولين .

(٦) والجملة، ظ .

(٧) زيد، ز .

(٨) عطفت بأوفي، ز، ظ .

(٩) تجز، د .

(١٠) تعبير، د، والأولى : يعبر عنه .

(١١) ليست في، د .

«وللزوم التأويل فتحت بعد «لو» نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾^(١) التقدير: ولو صبرهم، وعلى ماذا ارتفع؟

قال ابن قاسم: مذهب سيويه وأكثر البصريين أنه مبتدأ محذوف الخبر.
قال ابن هشام: ولا يجوز إظهاره، كحذفه بعد (لولا)^(٢).

وقال ابن عصفور: الذي أحفظه عن البصريين أنه مبتدأ لا خبر له؛ لاشتغال صلتها على المسند والمسند إليه.
ومذهب الكوفيين والمبرد والزجاج على أنه فاعل بفعل^(٣) محذوف، أي ولو ثبت صبرهم.

[قلت: وهذا الذي اختاره المحققون]^(٤) «و» بعد «لولا» نحو ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾^(٥)، وهو في موضع مبتدأ حذف خبره على الصحيح من الأقوال المتقدمة في باب المبتدأ. «و» بعد (ما) التوقيتية نحو: اجلس ما أن زيدا قائم، لأنها لا تدخل إلا على الفعل؛ وذلك لأنها^(٦) مصدرية، ويندر دخولها على الاسمية كما مر، فالتقدير^(٧): ما ثبت أن زيدا قائم، أي: ما ثبت قيامه. «وفي»^(٨) موضع مجرور بحرف نحو: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾^(٩)، أو إضافة^(١٠) نحو: ﴿مِثْلَ مَا أَنْكُمُ نَنْطِقُونَ﴾^(١١) «أو» في موضع «مرفوع فعل» فاعلاً [كان]^(٤) نحو: ﴿أَوْلَئِكَ فَهْرَ أَنَا

(١) ﴿... حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ٥ الحجرات (٤٩).

(٢) لو، ز.

(٣) يفعل، ز.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من، د.

(٥) الآية ١٤٣ الصافات (٣٧) وبعدها: ﴿لَلَيْثِ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾.

(٦) أنها، ز، ظ.

(٧) والتقدير، د.

(٨) أو في، د، ظ، ولا موجب لـ (أو).

(٩) ﴿... وَأَنَّهُ يُخَيِّمُ الْمَوْتِ وَأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (٦) ﴿... وَأَنْتَ مَا يَدْعُونَكَ مِنْ دُونِهِ

هُوَ الْبَاطِلُ وَأَنْتَ اللَّهُ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ ٦٢ الحج (٢٢) وانظر الآية ٣٠ لقمان ٣١.

(١٠) عطفت بالواو في، ز، ظ.

(١١) ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ...﴾ (٢٣). الذاريات (٥١).

أَنْزَلْنَا ﴿^(١)﴾ ، أو نائبه نحو: ﴿قُلْ أَوْحَىٰ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ﴾ ^(٢) ، وهذا يغنيه ^(٣) عن مسألة (ما) التوقيتية في كل قول، وعن / مسألة (لو) في قول المحققين، ولكنه لا يختاره [هو] ^(٤)، ثم إنه يخرج عنه المرفوعة ^(٥) بالابتداء، ولا بد من إدخالها؛ للزوم فتحها، نحو: عندي أنك قائم. «أو» في موضع «منصوبه» ^(٦) ، أي: منصوب فعل، فدخل المفعول به والمفعول له والمستثنى، نحو: ﴿وَلَا تَخَافُونَ﴾ ^(٧) أَنْكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ ﴿^(٨)﴾ ، وجئتك أنك تحبني ^(٩) ، أو أني ^(١٠) أحبك، وتعجبني أمورك إلا أنك تشتم الناس.

قال ابن الخباز ^(١١) : وتقع أيضاً مفعولاً معه نحو: يعجبني جلوسك عندنا وأنتك تحدثنا، ولا ^(١٢) تقع مفعولاً فيه ولا حالاً ولا تمييزاً، «غير خبر» بالنصب على أنه حال من (منصوبه)، ويعني بذلك أن (أن) تفتح ^(١٣) إذا وقعت في [موضع] ^(١٤) منصوب الفعل حال ^(١٥) كونه غير خبر؛ احترازاً من نحو؛ ظننت زيدا إنه قائم. فيجب الكسر هنا، وبقي عليه أن يقول ^(١٦) : ولا محكية بالقول. فإن قلت: سبق له أنها تكسر محكية

(١) ﴿... عَلَيْكَ الْكِتَابُ يَتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ ٥١ العنكبوت (٢٩).

(٢) ﴿... نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا﴾ ١ الجن (٧٢).

(٣) يغنيه، ظ.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من، د.

(٥) المرفوع، ظ.

(٦) منصوبة، ز، ظ.

(٧) يخافون، ز، وليس بصحيح.

(٨) ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ﴾ . مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ، عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ

كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ٨١ الأنعام (٦).

(٩) تحبني، د.

(١٠) عطفت بالواو في، د.

(١١) الخبا، ظ.

(١٢) أولاً، ز.

(١٣) يفتح، د، بفتح، ظ.

(١٤) سقطت من، ز، ظ.

(١٥) حالة، ظ.

(١٦) تقول، ظ.

بالقول، فاستغنى عن ذكره هنا. قلت: وسبق له أنها تكسر واقعة موقع خبر اسم عين، فهلا استغنى عنه، كما استغنى عن ذلك!!

«ولإمكان الحالين» وهما^(١) التأويل بمصدر وعدم التأويل به. «أجيز الوجهان» وهما^(٢) الفتح والكسر «بعد: أول قولي» في مثل: أول قولي: إني أحمد الله. فالفتح على أن (قولي) مصدر مضاف إلى فاعله، وليس بمعنى المقول، والتقدير: أول قولي - أي: أقوالي - حمدُ الله، فلم يجمع؛ لأن المصدر لا يجمع إلا مع قصد الاختلاف، فيكون قد أخبر عن المصدر بالمصدر. كذا قال الرضي^(٣).

والمعنى: وقوع الحمد منه أول أقواله بأي عبارة كان. ولا يظهر لي مانع من جعل القول على هذا التقدير بمعنى المقول، ولا وجه لتعليقه^(٣) لعدم جمع المصدر بأنه لا يجمع إلا مع قصد الاختلاف، مع أن إضافة أول إليه تقتضي^(٤) التعدد، فسبب الجمع موجود، فهلا جمع!!.

والكسر على أن (قولي) بمعنى مقولي، أي أول مقولاتي، فلم يجمع مع أنه يجمع المقول^(٥) مراعاة لأصل المصدر، فالمعنى: أول مقولاتي هذا القول، وهو أني أحمد الله فيكون الحمد وقع بلفظ خاص، وهو هذه^(٦) العبارة المعينة، وعلى هذا فالجملة خبر لا مفعول، خلافاً لأبي علي^(٧)، فإنه زعم أنها في موضع نصب بالقول، فبقى المبتدأ بلا خبر، فقدر (موجود) أو (ثابت).

وهذا المقدر مستغنى عنه، بل هو مفسد؛ لأن أول (أني أحمد الله) - باعتبار الكلمات - (أن)، وباعتبار الحروف الهمزة، فيفيد الكلام على تقديره الإخبار بأن ذلك ثابت، ويقتضى بمفهومه أن بقية الكلام غير ثابت، وهو خلف من القول «و» أجيز

(١) وهي، د.

(٢) في شرح الكافية ٢: ٣٥٠.

(٣) تعليقه، ز، ظ.

(٤) يقتضي، د، ز.

(٥) المفعول، ز، ظ.

(٦) وهي هذه، ز، وهذه هي ظ.

(٧) الفارسي.

الوجهان بعد « (إذا) المفاجأة »^(١) كقوله^(٢) :
 وكنت أرى زيداً - كما قيل - سيداً^(٣) إذا إنه عبد القفا واللهزام^(٤)
 يروى: بالكسر على عدم التأويل بالمصدر، أي^(٥) : إذا هو عبد القفا، وبالفتح
 على التأويل بمصدره، أي: إذا عبودية قفاه ثابتة.

«و» بعد «فاء الجواب» نحو: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ
 وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٦)، قرىء بالكسر^(٧) على عدم التأويل، وبالفتح على
 التأويل، [أي]^(٨) فغفرانه له حاصل.

وينبغي أن يكون ما يشبه الجواب مساوياً له في هذا الحكم، فيجوز الوجهان بعد
 [فائه^(٩)] نحو: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾^(١٠)، قرىء بفتح الهمزة
 وكسرهما^(١١)، فمن فتحها ف(أن) وصلتها خبر لمحذوف، والجملة خبر (أن)، ومن
 كسرهما فالكلام تام لا حذف فيه، وعليها ف(ما) موصولة وعائدها محذوف و(من
 شيء) حال، أي: واعلموا أنها غنمتموه قليلاً أو كثيراً، فالحكم أن لله خمسة، أو فله
 خمسة.

(١) للمفاجأة، أ.

(٢) لم يسموه.

(٣) سداً، ز.

(٤) راجع هذا الشاهد في: سيويه ١: ٤٧٣. المقتضب ٢: ٣٥١، الخصائص ٢: ٣٩٩، ابن
 يعيش ٤: ٩٧، ٩٨، ٨: ٦١، شرح التسهيل ٦٨: أ، ابن الناظم ٦٣، الرضي ٢: ٣٤٨،
 ٣٥٠، ابن عقيل ١: ٣٠٥ - ٣٠٦، المقاصد ٢: ٢٢٤ - ٢٢٥، التصريح ١: ٢١٨،
 الأشموني ١: ٢٧٦، الخزانة ٤: ٣٠٣ - ٣٠٤.

(٥) بالمصدرى، د، سقطت الألف فامتزجت الكلمتان.

(٦) ﴿وَإِذَا جَاءَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَمٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ...﴾
 ٥٤ الأنعام (٦).

(٧) قرأ به العشرة إلا ابن عامر وعاصم ويعقوب، وقرؤوا هم بالفتح. السبعة ٢٥٨، البحر ٤:
 ١٤١، النشر ٢: ٢٥٨.

(٨) ليست في، ظ.

(٩) فإنه، د، وليست الكلمة في، ز.

(١٠) ﴿... وَالرُّسُولِ وَالَّذِي أَلْمَزْنَ وَأَلَيْتَنِي وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ...﴾ ٤١ الأنفال (٨).

(١١) روي الكسر عن أبي عمرو وعاصم. البحر ٤: ٤٩٩.

«وتفتح^(١) بعد «أما» بمعنى حقاً» نحو أما أنك ذاهب، فجعل المصنف (أما) كلمة واحدة بمعنى (حقاً)، وهو مصدر وقع [ظرفاً]^(٢) مخبراً به عن المصدر الذي يؤول به (أن) وجزأها^(٣) وأجاز مع ذلك أن يكون^(٤) (أما) للاستفتاح، وما بعده / مبتدأ خبره ١٩٧ محذوف، كأنه قال: أما معلوم أنك ذاهب، وفيه بعد؛ لاستلزامه جواز الفتح بعد (ألا) الاستفتاحية، وإن ذكره بعضهم.

وقال جماعة: (أما) كلمتان، فالهمزة للاستفهام، و(ما) اسم بمعنى (شيء)، ذلك الشيء (حق)، والمعنى: أحقاً.

قال ابن هشام في مغنيه^(٥): وهذا هو الصواب، وموضع (ما) النصب على الظرفية، كما انتصب (حقاً) على ذلك في قوله^(٦):

أحقاً أن جيرتنا استقلوا [فنيئنا ونيئهم فريق^(٨)]

(١) ويفتح، ز، ويفتح، ظ.

(٢) ليست في، د.

(٣) جزاها، د، وجزاوها، ز، وجزاوها، ظ.

(٤) تكون، ظ.

(٥) ١ : ٥٦.

(٦) في نحو، ز، ظ.

(٧) المفضل بن معشر بن أسحم بن عدي النكري. نسبه إلى نكرة بن لكيز بن أفصى بن عبد القيس. وقع تصحيف في نسبه، فقليل: البكري، السكري. وسماه السيوطي: عامر بن معشر. والمرجح ما قدمت. وهو شاعر جاهلي. الجمحي ١ : ٢٧٤ - ٢٧٧، ابن حزم ٢٩٥، ٢٩٨ - ٢٩٩. المقاصد ٢ : ٢٣٥، السيوطي ١ : ١٧١، ونسب إلى عامر ابن أسحم بن عدي النكري ولعله عم المفضل، وجاء في المقاصد ٢ : ٢٣٥ عن الحماسة البصرية: (الكندي). وأظنه تصحيف.

(٨) ساقط من، ز، ظ، والبيت مطلع قصيدة تسمى: المنصفة وللعرب قصائد سموها: المنصفات؛ لأن قائلها صدقوا فيها الحديث عنهم وعن أعدائهم، وما أظهروه من الشجاعة والصبر على لظى الحرب. وبعد الشاهد:

فدمعي لولؤ سلس عُراه نجر علسي المهاوي ما يليق
يروى: (ألم تر أن...). وهذه الرواية يطرح الشاهد.

أحقاً: ظرف واقع خبراً مقدماً للمصدر المؤول من (أن) وصلتها الواقع مبتدأ مؤخرأ، والتقدير: أفي الحق استقلال جيرتنا. وجوز المبرد أن يكون (حقاً) مصدراً لفعل محذوف، والمصدر المؤول فاعله.

وهو قول سيبويه^(١)، وهو الصحيح، بدليل قوله^(٢) :

أفي الحق أني مغرم بك هائم^(٣)

فأدخل عليها (في)، و(أن)^(٤) وصلتها مبتدأ، والظرف خبره. «وبعد (حتى) غير الابتدائية» جارة كانت أو عاطفة، نحو: عرفت أمورك حتى أنك فاضل^(٥)، فإن جعلتها جارة فـ(أن) وجزأها في محل جر، وإن جعلتها عاطفة ففي محل نصب، فإن كانت [حتى]^(٦) ابتدائية كسرت (أن) بعدها كقولهم: مرض حتى إنهم لا يرجونه، وهذا مخالف لكلام ابن الحاجب، فإنه قال: إذا وقعت (أن) بعد حتى الابتدائية، فإن قلنا: لا يجوز في المبتدأ الواقع بعدها أن يحذف^(٧) خبره وجب كسرها؛

== استقلوا: نهضوا للرحيل. نيتنا: جهتنا، وهو مبتدأ. فريق: مفترقة، يقع على الواحد وغيره، وهو خبر (نيتنا). عراه: خروقه، المفرد عروة، والضمير عائذ على (لؤلؤ). مهاوي، جمع مهواة: ما بين العين إلى الصدر. ما يليق: ما يثبت.

سيبويه ١: ٤٦٨، الأصمعيات ١٩٩-٢٠٣، شرح التسهيل ٦٨: أ، ابن الناظم ٦٤، المغني ١: ٥٦، المقاصد ٢: ٢٣٥-٢٤١ التصريح ١: ٢٢٠-٢٢١، الأشموني ١: ٢٧٨-٢٧٩، السيوطي ١: ١٧٠-١٧٢، الجمع ٢: ٧١، الدرر ٢: ٨٧.

(١) راجع الكتاب ١: ٤٨٦.

(٢) فائد بن المنذر القشيري، وقد وقع في اسمه تلاعب عجيب، فهو في السيوطي: عابد بن المنذر العسيري، وفي الخالدين: فائد بن منير القشيري.

(٣) وأنك لا خلل هواك ولا خر

البيت ثاني أبيات ثلاثة أوردتها في الحماسة وأولها:

هل الوجد إلا أن قلبي لودنا من الجمر قيد الريح لا حترق الجمر وثالثها:

فإن كنت مطبوباً فلازلت هكذا وإن كنت مسحوراً فلا برىء السحر

يروى: (... لا خلل لدي...) مطبوب: مسحور. الحماسة ٣: ٢٣٥-٢٣٦،

الخالديان ٢: ٢٨٢-٢٨٣، المغني ١: ٥٦-٥٧، المقاصد ٣: ٨١-٨٣، التصريح

١: ٣٣٩، السيوطي ١: ١٧٢-١٧٣، الخزانة ١: ١٩٣.

(٤) سقطت الواو من، ظ.

(٥) فاصل، ز.

(٦) ليست في، د.

(٧) تحذف، ز.

لأنها حالة محل الجملة، [وإن قلنا: يجوز حذفه وإثباته، فإن قدرتها^(١) حالة محل الجملة]^(٢) كسرت، أو المفرد فتحت، وذلك نحو: عرفت أمور زيد حتى أن أكله بالليل [لك أن تفتح، فالتقدير: حتى أكله بالليل]^(٣) معروف، كما تقول: (أكلت السمكة حتى رأسها) بالرفع، أي مأكول، ولك أن تكسر، فيكون^(٣) الكلام تاماً، أي حتى أكله بالليل، وهو حسن، والظرف مستقر على الثاني لغو على الأول. «وبعد (لا جرم) غالباً» نحو: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾^(٤).

وعند سيبويه^(٥) أن (جرم) فعل معناه (حق) ولا نافية رد على الكفرة وتحقيق لخسرانهم.

وقيل: فعل بمعنى (كسب) و(لا) زائدة، أي كسب لهم عملهم الندامة.

و(أن) وما في حيزها على هذا القول [في موضع نصب، وعلى الأول^(٦)] في موضع رفع.

وقيل: (لا جرم) كلمتان ركبتا، وصار معناهما (حقاً). وكثيراً ما يقتصر المفسرون على ذلك.

وقيل: (لا جرم) معناها^(٦) (لا بد)، و(أن) الواقعة بعدها مع صلتها في موضع نصب بإسقاط حرف الجر.

قال الفراء^(٧): (لا جرم) كلمة كانت في الأصل بمعنى (لا بد) و(لا محالة)، فكثرت استعمالها حتى صارت بمنزلة^(٨) (حقاً) تقول: لا جرم لآتينك^(٩). «وقد تفتح^(١٠) -

(١) قدراتها، د.

(٢) ما بين الحاصرتين ليس في، ز.

(٣) ويكون، د.

(٤) ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكُذِبَ أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَى... وَأَنَّهُمْ مُفْرَطُونَ﴾ ٦٢

النحل (١٦).

(٥) صرح بذلك في كتابه ١ : ٤٦٩.

(٦) معناه، ز، ظ.

(٧) في معاني القرآن ٢ : ٨ - ٩.

(٨) بمعنى، ز، ظ.

(٩) لا تيتك، ز، ظ.

(١٠) يفتح، ظ.

عند الكوفيين - بعد قسم ما لم توجد اللام». نحو: والله أن زيدا قائم، بدون لام، فلو أدخلت اللام نحو: والله أن زيدا^(١) لقائم، امتنع^(٢).

قال ابن كيسان: الكوفيون يفتحون ويكسرون في المثال الأول، والفتح عندهم أكثر.

قلت: ووجه تجويز الأمرين أنه يجوز جعل (أن) وما في حيزها^(٣) جواب^(٤) القسم فتكسر^(٥)، ويجوز تقدير حرف الجر قبلها - كما تقدم^(٦) أي: أقسم بالله على أن زيدا قائم ففتتح^(٧).

وينبغي أن ينظر في وجه أكثرية هذا الثاني بالنسبة إلى الأول.

وقد نبهناك على ما يقتضي حسن قول المصنف هنا: (بعد قسم) دون أن يقول^(٨):

(في جواب قسم)^(٩).

«فصل»: في الكلام على لام الابتداء الواقعة في هذا الباب، وعلى لامات تزداد

في محال مخصوصة.

«يجوز دخول لام الابتداء بعد (إن) المكسورة» لا بعد (أن) المفتوحة، لأن

وضع اللام المذكورة لتأكيد الجملة، و(أن) المفتوحة تصير الجملة معها في تأويل مفرد،

فلو جامعها اللام لزم خلاف وضعها، ولا بعد (ليت) و(لعل) و(كأن) بإجماع، ولا

بعد (لكن) على الصحيح.

أما الثلاثة الأول فلأنهن يغيرن معنى الكلام^(١٠) عما كان عليه، فزال الكلام الذي

كانت اللام تدخل^(١١) عليه.

(١) إنه، د.

(٢) لا امتنع، ز، لامتنع، ظ.

(٣) خبرها، د.

(٤) لجواب، د.

(٥) فيكسر، ز، ظ.

(٦) يقدم، د.

(٧) فيفتح، ز، ظ.

(٨) أهملت الياء في، د.

(٩) انظر ص ٣٤.

(١٠) اللام، ظ.

(١١) اللام الداخل، د.

وأما (لكن) فإن ما بعدها مطلوب لما قبلها، وما بعد لام الابتداء منقطع عما قبلها،
 فزال التشابه [بينهما^(١)] «على اسمها» أي: اسم / المكسورة. «المفصول» ١٩٨
 وكان^(٢) حق اللام المذكورة أن تدخل^(٣) أول الكلام، ولكن لما كان معناها [هو^(٤)]
 معنى (إن) سواء - أعني^(٥) التأكيد^(٦) والتحقيق، وكلاهما^(٧) حرف ابتداء - كرهوا
 اجتماعهما، فأخروا اللام، وصدروا (إن) لكونها عاملة، والعامل حقيق بالتقديم على
 معموله، وخاصة إذا كان حرفاً؛ إذ هو ضعيف العمل، وراعوا - مع تأخير اللام - أن
 يقع بينهما فصل؛ لأن المكروه هو الاجتماع وشمل قوله: (المفصول) ما وقع فيه الفصل
 بالخبر، نحو^(٨) قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾^(٩)، وقوله عليه الصلاة
 والسلام: (إن من الشعر لحكمة^(١٠))، (إن من البيان لسحراً)^(١١) أو وقع فيه الفصل
 بمعمول [الخبر^(١٢)]، نحو: إن فيك لزيداً راغب، وهي مسألة خلاف، منعها

(١) ليست في، ظ.

(٢) فكان، ز، ظ.

(٣) يدخل، ز، ظ.

(٤) ليست في، ز.

(٥) أعني، د، ز، ظ، وهو خطأ بين.

(٦) في التأكيد، د، ولا معنى للزيادة، التوكيد، ز، ظ.

(٧) كلاهما، د.

(٨) في، د.

(٩) ٣ القلم ٦٨.

(١٠) لحكما، د.

(١١) رواه جماعة من الصحابة رضوان الله عليهم -: ابن عباس، ابن مسعود، ابن عمر، أبي،

بريدة، عمار، معن بن يزيد أو أبو معن، لم يجتمع ما عندنا عند واحد منهم، ولم أجد شاهداً

للمسألة إلا ما أخرجه البخاري عن ابن عمر: (إن من البيان لسحراً) ٧: ١١٩، وابن ماجه

عن أبي: (إن من الشعر لحكمة). ٢: ح ٣٧٥٥.

البخاري ٧: ١٨، ١١٩، ٨: ٢٩، مسلم ٢: ح ٨٦٩، أبو داود ٧: ح ٤٨٤٥، ٤٨٤٦،

٤٨٤٧، الموطأ ٣: ١٤٩ - ١٥٠، الترمذي ٦: ح ٢٠٩٧، ٨: ح ٣٠٠١، ٣٠٠٢، ابن

ماجه ٢: ح ٣٧٥٥، ٣٧٥٦، أحمد ١: ٢٦٩، ٢٧٣، ٣٠٣، ٣٠٩، ٣١٣، ٣٢٧،

٣٣٢، ٣٩٧، ٤٥٤، ٢: ١٦، ٥٩، ٦٢، ٩٤، ٣: ٤٧٠، ٤: ٤٦٣.

(١٢) سقطت من، ز، ظ.

المغاربة، وأجازها آخرون أو بمعمول الاسم، نحو: إن في الدار لساكناً^(١) زيد.
قال ابن قاسم: وفي جوازها نظر.

وحكى الكسائي: دخولها على الاسم غير مفصول بشيء، وذلك قول بعض العرب: خرجت فإذا إن لغدائنا^(٢)، وينبغي أن يقدر الفاصل، أي: فإذا إن بالمكان لغدائنا. «وعلى خبرها المؤخر عن الاسم» نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ﴾^(٣).

قال المصنف^(٤): ويعمل^(٥) ما بعدها فيما قبلها، نحو: ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ﴾^(٦).
«وعلى معموله» ظرفاً كان أو غير ظرف «مقدماً عليه بعد الاسم» كقوله^(٧):
إن امرأاً خصني عمداً^(٨) مودته على التثائي لعندي غير مكفور^(٩)

(١) ساكنها، ظ.

(٢) لغدائنا، ز.

(٣) ﴿... وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ﴾ ٧٣ النمل (٢٧).

(٤) لم أجده في مظنته من شرح التسهيل ٦٨ : ب - ٦٩ : ب، والضمير في قوله: (بعدها، قبلها) عائد على اللام، وبيانه أن الجار والمجرور (على رجعه) معلق بـ(قادر).

(٥) وتعمل، ز، ولعمل، ظ.

(٦) الآية ٨ الطارق (٨٦).

(٧) أبي زيد الطائي: المنذر بن حرملة، أو حرملة بن المنذر (... - ٦٢ هـ) (... - ٦٨٢ م) شاعر معمر، مخضرم. استعمله عمر - رضي الله عنه - على صدقات قومه، وكان ينادم الوليد بن عقبة أخاه لأمه. وكان يكثر في الجاهلية من زيارة ملوك العجم. مات نصرانياً.

للجمحي ٢ : ٥٩٣ - ٦١٥. ابن قتيبة ١ : ٣٠١ - ٣٠٤، الأغاني ١٢ : ١٢٥ - ١٣٩، الخزانة ٢ : ١٥٥.

(٨) عمراً، ز.

(٩) من قصيدة مدح فيها الوليد بن عقبة.

مطلعها:

ياليت شعري بأنباء أنبئها قد كان يعياها صدري وتقديري

وقبل الشاهد:

إن الوليد له عندي وحق له ود الخليل ونصح غير مذخور

وبعده:

أرعى وأروى وأدناني وأظهرني على العدو بنصر غير تعذيري =

واحترز من أن يتأخر المعمول عن الخبر أو يتقدم على الاسم، فلا تدخل اللام عليه حينئذ.

«وعلى الفصل المسمى عماداً» كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾^(١) في أحد الاحتمالين. «وأول جزئي الجملة الاسمية المخبر بها أولى من ثانيهما»^(٢) فدخولها على أول الجزئين كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ﴾^(٤)، ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ﴾^(٥) ودخولها على الثاني كقول الشاعر^(٦):
وإنك من^(٧) حاربتة لمحارب شقي ومن سالتة لسعيد^(٨)

= يروى: (... يوماً مودته). (لقد رعاني وأدناي... على الأعادي... أبو زيد ٧٨ - ٧٩، ١٦٣، سيويه ١: ٢٨١، ابن يعيش ٨: ٦٥ - ٦٦ ابن مالك ١: ٤١٥، شرح التسهيل ٦٩، أ، المغني ٢: ٧٥٢، الأشموني ٢: ٢٨٠، السيوطي ٢: ٩٥٣، الهمع، ١: ١٣٩، ٢: ٤٩، الدرر ١: ١١٦، ٢: ٥٩.

(١) ﴿... وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ ٦٢ آل عمران (٣)

(٢) ثانيها، ز، ظ.

(٣) إنا، د، ز، ظ. التبتت عليه بآية ق: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ وَإِلَيْنَا الْمَصِيرُ﴾ ٤٣

(٤) ﴿... وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ﴾ ٢٣ الحجر (١٥).

(٥) الآية ١٦٥ الصافات (٣٧).

(٦) أبي عزة: عمرو بن عبد الله بن عثمان الجمحي (... - ٣هـ / ... - ٦٢٥م) شاعر مفلق أسر يوم بدر، وكان ذا عيال، فسأل رسول الله - ﷺ - أن يمن عليه، وأظهر ضعفاً ومسكنة، وعاهده أن لا يظاهر عليه أحداً، فأطلق سراحه، ولكنه عاد سيرته الأولى يهجو المسلمين ويحرض عليهم القبائل، فأسر يوم أحد، فضرب عنقه. الجمحي ١: ٢٥٣ - ٢٥٧، المقاصد ٢: ٢٤٥ - ٢٤٦، ابن حزم ١٦٢.

(٧) لمن، ز.

(٨) آخر مقطوعة مدح بها رسول الله - ﷺ - يوم من عليه بفك أسره. أولها:

من مبلغ عني الرسول محمداً بأنك حق والمليك حميد
وقبل الشاهد:

ولكن إذا ذكرتُ بدرأ وأهلها تأوب ما بي حسرة وتعود

الجمحي ١: ٢٥٣ - ٢٥٤، شرح التسهيل ٦٩: أ، ابن الناظم ٦٦، المقاصد ٢: ٢٤٥ -

٢٤٧، الهمع ١: ١٣٩. الدرر ١: ١١٥.

وعلى هذا يصح تخريج: ﴿إِنْ هَذَا لَسَجْرَانٍ﴾^(١) - إذا قدرت (إن) مؤكدة^(٢) شأنية على أن اللام دخلت على ثاني الجزئين، ولا^(٣) يحتاج^(٤) إلى تقدير مبتدأ، لكن صرح الشارح^(٥) بأن دخولها على ثاني الجزئين شاذ وهو مخالف لظاهر كلام^(٦) المصنف.

«وربما دخلت على خبر (كان) الواقعة خبراً لـ(إن)» كقول^(٦) أم حبيبة^(٧) رضي الله عنها: (إني كنت عن هذا لغنية)^(٨) كذا هو في بعض نسخ البخاري، واعتمده المصنف^(٩) في إثبات هذا الحكم على عادته في الاستدلال بالأثار، وسيجيء فيه كلام في باب الفاعل إن شاء الله تعالى.^(١٠)

«ولا تدخل على أداة شرط» فلا يجوز: إن زيدا لئن بكرمني أكرمه، خوف التباس لام الابتداء باللام الموطئة للقسم. «ولا على فعل ماض» احترازاً من المضارع فإنها تدخل عليه لشبهه بالاسم، نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾^(١١).

(١) ﴿قَالُوا... يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكَ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثَلَّى﴾ ٦٣ طه (٢٠).

(٢) مؤكدت، ظ.

(٣) فلا، د.

(٤) يحتاج، ز.

(٥) يعني ابن قاسم.

(٦) قول، ز، ظ.

(٧) رملة بنت أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية (٢٥ ق هـ - ٤٤ هـ / ٥٩٦ - ٦٦٤ م). من

السابقات للإسلام هاجرت إلى الحبشة في الهجرة الثانية مع زوجها عبيد الله بن جحش. وقد

ارتد عبيد الله عن الإسلام فهجرته حتى مات، ثم تزوجها رسول الله - ﷺ - وهي في بضع

وثلاثين من العمر. ماتت في المدينة رضي الله عنها. الاستيعاب ٤ : ٣٠٣ - ٣٠٦، الإصابة

٤ : ٣٠٥ - ٣٠٧.

(٨) قالته - رضي الله عنها - حين دعت بطيب فمست منه، وذلك في اليوم الثالث بعد نعي أبيها.

أخرجه البخاري ٢ : ٧٠ عن زينب بنت أبي سلمة، وهو في مسلم ٢ : ح ١٤٨٦ (عام) ٦٢

(خاص)، ولفظه: (كنت عن هذا غنية).

ولا شاهد في رواية مسلم، واسم الإشارة عائد إلى الطيب.

(٩) في شرح التسهيل ٦٩ : أ.

(١٠) انظر ص ٢٤١.

(١١) ﴿إِنَّمَا جُعِلَ السَّبْتُ عَلَى الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ... يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ ١٢٤ النحل

«متصرف»^(١) ؛ احترازاً^(٢) من الجامد فإنها تدخل عليه عند الأخفش، نحو: إن زيداً لعسى أن يقوم، وإنه لنعم الرجل. قالوا: ووجهه^(٣) أن الجامد يشبه الاسم.

قلت: وأيضاً فالفعل فيها إنشائي^(٤)، وزمنه حالي - أي: زمن التلفظ به - فأشبهه المضارع المراد به^(٥) وقوع حدثه في الحال، وهذا بناء على أن (نعم) من أفعال الإنشاء، وفيه كلام ستقف عليه إن شاء الله تعالى.

«خال^(٦) من (قد)» احترازاً من أن يكون مقترناً بـ(قد) فتدخل اللام عليه، نحو: إن زيداً لقد^(٧) قام؛ لأن (قد) تقربه من الحال فيشبه المضارع.

فإن قلت: الكسائي وهشام يجيزان دخولها على الماضي المتصرف على إضمار (قد)، فهل يؤخذ حكمه من كلام المصنف في المتن؟.

قلت: يحتمل أن يريد: خال من (قد) - لفظاً فيكون مخالفاً لهما، ويحتمل أن يريد: ١٩٩ خال من (قد) لفظاً أو تقديراً. فيوافقهما، وشرحه ليس حاضراً عندي الآن حتى أتعرف [منه]^(٨) مذهبه في المسألة^(٩). «ولا على معموله» أي: معمول الفعل الماضي.

المذكور «المتقدم، خلافاً للأخفش» فلا يجوز: إن هنداً لطعامك أكلت. لأن دخولها على معمول فرع دخولها على العامل، فلو قلت: إن زيداً لطعامك قد أكل، جاز عند المصنف أيضاً، وينبغي للأخفش أن يقول: بذلك في المنفي أيضاً نحو: إن

(١) منصرف، د.

(٢) أهملت الزاي في، ظ.

(٣) ووجه، ظ.

(٤) الشاي، د.

(٥) منه، د.

(٦) أهملت الخاء في، ظ.

(٧) قد، ز، ظ.

(٨) ليست في، د.

(٩) شرح ابن مالك هذه المسألة في شرحه على التسهيل ٦٩: أ، ولم يتعرض لما فيها من الخلاف، واقتصر في التمثيل للجائز على الماضي المقترن بـ(قد) لفظاً، فالظاهر أن مذهبه منع دخولها على الماضي المجرد من (قد) لفظاً.

زيداً لطعامك لم يأكل، أو لا^(١) يأكل. «ولا على حرف نفي إلا في ندور»
كقوله^(٢):

وأعلم أن تسليمًا وتركاً للامتشابهان^(٣) ولا سواء^(٤)

أنشده ابن جنبي.

وقضية هذا الكلام أنها تدخل على النافي إذا كان اسماً نحو: إن زيداً لغير قائم،
وهو صحيح، ويدل عليه:

لـعـنـدي غـيـر مـكـفـور^(٥)

فدخلت على معمول ما عملت فيه (غير).

وقضيته أيضاً أنها تدخل على الفعل النافي نحو: إن زيداً لليس^(٦) قائماً، لكن هذا
غير صحيح، ولم يقل به أحد. لا يقال: قد نص على أنها لا تدخل على الماضي؛
لأننا نقول: إنما نص على عدم دخولها عليه بقيد كونه متصرفاً خالياً من (قد)، وهذا
جامد، وهو ممن جوز دخولها على الجامد. «ولا على جواب الشرط، خلافاً لابن
الأنباري^(٧)» فإنه أجاز: إن زيداً من يأتته ليحسن إليه؛ لأن الجواب غير صالح
للتوطئة بخلاف الشرط، والصحيح المنع لأن جواب الشرط وحده ليس هو الخبر،
وإنما^(٨) الخبر هو جملة الشرط فقط دون جملة الجواب على الصحيح.

(١) لن، ز، ظ.

(٢) أبي حزم: غالب بن الحارث العكلي.

(٣) ألحقت بالصدر في، ز.

(٤) لم أقف له على مزيد.

المحتسب ١: ٤٣، شرح التسهيل ٦٩: أ، ابن الناظم ٦٥، الرضي ٢: ٣٥٦، ابن عقيل

١: ٣١٥، المقاصد ٢: ٢٤٤ - ٢٤٥، التصريح ١: ٢٢٢، الأشموني ١: ٢٨١، الهمع ١:

١٤٠، الخزانة ٤: ٣٣١، شواهد ابن عقيل ٧٦ - ٧٧، الدرر ١: ١١٦.

(٥) إن امرأ خصني عمداً مودته على التثائي وقد مر الكلام عليه في ص ٤٦ .

(٦) ليس، ز، ظ.

(٧) أبو بكر صرح به ابن مالك في شرح التسهيل ٦٩: أ.

(٨) بل، د.

فإن قلت: الفائدة متوقفة^(١) على الجواب. قلت: توقفها عليه من حيث التعلق^(٢)، لا من حيث الخبرية. كذا قرروه.

واعلم أن تعليلهم المنع بإيهام لام التوطئة^(٣) فيه نظر، لاقتضائه أن لا يجوز: إن زيدا لقد قام، لإيهامه^(٤) لام جواب القسم، وقد يفرق بأن الفرق يظهر إذا تقدم على (إن) فعل يعلق^(٥)، فإنه يعلق^(٦) مع لام الابتداء دون لام القسم، وقد يقال أيضاً: إنها توهم^(٧) لام التوطئة حيث يكون الجواب غير مجزوم ولا مقرون بالفاء وحينئذ يكون مؤكداً أو منفيّاً فلا يلتبس بلام الابتداء إلا إذا حذف الجواب، وذلك ضعيف جداً أن يحذف^(٨) الجوابان معاً «ولا على واو المصاحبة المغنية عن الخبر، خلافاً للكسائي» فإنه أجاز ذلك، وحكى [عن]^(٩) بعض العرب أنه قال: إن كل ثوب لو ثمنه، وكأن هذا مبني على قولهم: إنه لا حذف، وإن قولك: (. . . وضيعته) - في المثال المشهور: (كل رجل وضيعته) خبر المبتدأ؛ لأن الواو بمعنى (مع) فكأنك قلت: كل رجل مع ضيعته، وأنت إذا صرحت بـ(مع) لم تحتج^(١٠) إلى تقدير، فكذا مع الواو التي بمعناها، وقد مر^(١١).

«وقد يليها» أي: يلي لام الابتداء «حرف»^(١٢) تنفيس^(١٣) نحو: إن زيدا لسوف يقوم. «خلافاً للكوفيين» فإنهم منعه؛ لأن لام الابتداء الداخلة على المضارع

- (١) تتوقف، د.
- (٢) التعليق، ز.
- (٣) المتوطئة، ز.
- (٤) لإيهامه، ز.
- (٥) تعليق، ز، تعلق، ظ.
- (٦) معلق، ظ.
- (٧) يوهم، ز، ظ.
- (٨) أهملت الذال في، ظ.
- (٩) ليست في، ظ.
- (١٠) يحتج، د، ز.
- (١١) انظر ٣: ٢٩ - ٣٠.
- (١٢) حرف حرف، ظ.
- (١٣) التنفيس، م.

مخصصة له بالحال [عندهم]^(١) ، كما أن حرف التنفيس مخصص له بالاستقبال؛
فلذلك لا يميزون: (إن زيدا لسوف يقوم)؛ للتناقض، والبصريون يجوزون ذلك؛
لأن اللام باقية عندهم على إفادة التوكيد فقط، كما كانت تفيده لما أدخلت على المبتدأ.
«وأجازوا» أي: الكوفيون «دخولها بعد «لكن»» احتجاجا بقول الشاعر^(٢):

..... ولكنني من حبها لعميد^(٣)

«ولا حجة» لهم «فيما أوردوه» من هذا الشعر^(٤) «لشذوذه» ولا يعرف له تنمة
ولا قائل ولا نظير ولا رواه^(٥) عدل يقول: سمعته ممن يوثق بلغته. «وإمكان
الزيادة» على تقدير أن قائله ممن يحتج^(٦) بكلامه، فتكون^(٧) اللام فيه زائدة ولا
تكون^(٨) لام الابتداء، ثم على تقدير التسليم بكونها^(٩) لام ابتداء يحتمل أن يكون
أصله^(١٠): لكن أنبي، ثم حذفت الهمزة تخفيفاً، ونون (لكن) للساكنين. «كما زيدت
مع الخبر مجرداً» أي: وإمكان أن تكون^(١١) اللام في / التركيب الذي احتجوا به
زائدة كما زيدت اللام مع خبر المبتدأ مجرداً عن (أن) كقوله^(١١):

(١) سقطت من، ز، ظ.

(٢) لا يعرف.

(٣) صدره:

يلوموني في حب ليلي عواذلي

يروى: (.... لكميد). ابن يعيش ٨: ٦٢، ٦٤، ٧٩، شرح التسهيل ٦٩، ب، ابن
مالك ١: ١٥٧، ابن الناظم ٦٦، الرضي ٢: ٣٥٨، ابن عقيل ١: ٣١٠-٣١٢، المغني
١: ٢٥٧، ٣٢٣، المقاصد ٢: ٢٤٧، التصريح ١: ١١٢، الأشموني ١: ٢٨٠، السيوطي
٢: ٦٠٥، الهمع ١: ١٤٠، الخزانة ٤: ٣٤٣-٣٤٤، الدرر ١: ١١٦-١١٧.

(٤) الشطر، ز، ظ.

(٥) رواة، ز، والصحيح ما أثبتته.

(٦) لا يحتج، ظ. وليست الزيادة صحيحة.

(٧) فيكون، د.

(٨) يكون، د.

(٩) لكونها، د، ز، ظ، وهو غير صحيح، لذلك تصرفت بما ترى.

(١٠) تكون صلة، ظ.

(١١) عنتره بن عروس. شاعر هجاء، مولى لثقيف، وأبوه مولد، ولد في بلاد أزد شنؤة. وعروس =

أم الحليس لعجوز شهريه^(١)

وظاهر كلام الكسائي جوازه. «أو معمولاً لـ(أمسى)» كقوله^(٢):

مروا عجلاً وقالوا: كيف سيدكم؟ فقال من سئلوا: أمسى لمجهوداً^(٣)

«أو (زال)» [كقوله^(٤)]:

ومازلت من ليلي لدن أن عرفتها لكالهائم^(٥) المقصي^(٦) بكل^(٧) مراد^(٨)

= بفتح العين وضم الراء، وآخره سين مهملة، وبعضهم يقول: عروش، بفتح العين وسكون الراء، وآخره شين معجمة. وقيل: القائل رؤبة بن العجاج، وليس في ديوانه.

الأمدي ١٥٢، المقاصد ١: ٥٣٥، الخزانة ٤: ٣٢٩.

(١) بعده: ترضى من اللحم بعظم الرقبة.

الكلام على الشاهد: (لعجوز) اللام داخلة على خبر المبتدأ مؤخرأ، وقد اختلفوا في تحريكه، فقيل: زائدة، وقيل: بل دخلت في هذا الموضع ضرورة، وتكلف بعضهم، فقدرها داخلة على مبتدأ محذوف: لهي عجوز. (من اللحم): من بمعنى بدل، أي: ترضى بدل اللحم بعظم الرقبة، وقدر العيني مضافاً محذوفاً: بلحم عظم الرقبة، وهم يستهجنون لحم الرقبة بالنسبة لغيره، وما زالوا كذلك إلى اليوم.

ابن يعيش ٣: ١٣٠، ٥٧، شرح التسهيل ٤٨: ب، ٦٩: ب، ابن مالك ١: ١٥٧، ابن الناظم ٦٦، الرضي ٢: ٣٥٦، ٣٥٨، المغني ١: ٢٥٤، ابن عقيل ١: ٣١٣، المقاصد ١: ٥٣٥-٥٣٦، ٢: ٢٥١-٢٥٢، التصريح ١: ١٧٤، السيوطي ١: ٦٠٤، الهمع ١: ١٤٠، الخزانة ٣: ٣٢٨-٣٣٠، الدرر ١: ١١٧.

(٢) لا يعرف.

(٣) بعده:

ياويح نفسي من غرباء مظلمة قيست على أطول الأقسام ممدودا يروى: (... كيف صاحبكم) (قال الذي...). ثعلب ١٥٥-١٥٦، الخصائص ١: ٣١٦، ٢: ٢٨٣، الرماني ٥٢، ابن يعيش ٨: ٦٤، ٨٧، شرح التسهيل ٦٩: ب، ابن مالك ١: ١٥٧، الرضي ٢: ٣٥٦، ابن عقيل ١: ٣١٢-٣١٣، المقاصد ٢: ٣١٠-٣١١، الأشموني ٢: ٢١٤، الهمع ١: ١٤٠-١٤١، الخزانة ٤: ٣٣٠، الدرر ١: ١١٧.

(٤) ليست في، د، والقائل كثير عزة.

(٥) لكالهائم، ز، ظ.

(٦) أعجمت الصاد في، ز، ظ.

(٧) لكل، د.

(٨) البيت آخر قصيدة، وفي ألفاظه ورويه اختلاف، وهو على الرواية الصحيحة: =

«أو (أرى)»^(١) كقول بعضهم: أراك لشاقي^(٢) «أو (أن)، بفتح
 الهمزة كقراءة سعيد بن جبير: ﴿إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ [الطَّعَامَ]﴾^(٣) ، بفتح الهمزة.
 قال الرضي^(٥): وقرئ في الشواذ^(٦): ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾^(٧) بالفتح.
 وساق في المفصل^(٨) ما يحكى عن الحجاج من جرأته على الله، وذلك أن^(٩) لسانه
 سبق [في] مقطع^(١١) ﴿وَالْعَادِيَاتِ...﴾^(١٢) إلى فتحة (إن) فأسقط اللام من
 قوله: ﴿... لِحَيْرٍ﴾^(١٣).

= ومازلت من ليلي لدن طر شاربي إلى اليوم كالمقصي بكل سبيل
 وعلى هذه الرواية يبطل الاستشهاد، ومطلع القصيدة:
 ألا حيا ليلى أجد رحيلي وأذن أصحابي غداً بقفول
 وقيل الشاهد:

لقد أكثر الواشون فينا وفيكم ومال بنا الواشون كل عميل
 مراد: اسم مكان من الرود، وفعله: راد، بمعنى طلب الكلاء، أو جاء في المكان وذهب.
 ويروى: (... بكل مذاد): اسم مكان من الذود، وهو الطرد. قفول: رجوع. طر: نبت.
 القالي ٢: ٦٢-٦٧، كثير ١: ٢٣٥-٢٣٧، ٢: ٢٤٨-٢٥١، الشجري ١: ٢٢٢، شرح
 التسهيل ٦٩: ب، ابن مالك ١: ١٥٧، الرضي ٢: ٣٥٦، ابن الناظم ٦٦، المغني ١:
 ٢٥٧، المقاصد ٢: ٢٤٩-٢٥١، الأشموني ١: ٢٨٠، السيوطي ٢: ٦٠٥-٦٦٠، الهمع
 ١: ١٤١، الخزانة ٤: ٣٣٠-٣٣١، الدرر ١: ١١٧.

- (١) رأى، م، والمثبت في المثال مضارعها.
- (٢) الشاقي، ظ.
- (٣) ليست في، د.
- (٤) ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ... وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ...﴾ ٢٠ الفرقان (٢٥).
- (٥) في شرح الكافية ٢: ٣٥٦.
- (٦) الشاذ، ظ.
- (٧) ﴿... لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَن بَيْنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَن بَيْنَةٍ...﴾ ٤٢ الأنفال (٨).
- (٨) راجع المفصل مع ابن يعيش ٨: ٦٦.
- (٩) لأن، ظ.
- (١٠) سقطت من، ز، ظ.
- (١١) أي: الموضع الذي تنقطع فيه، أي: تنتهي.
- (١٢) ﴿... ضَبْحًا﴾ ١ العاديات (١٠٠).
- (١٣) ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ...﴾ ١١ العاديات (١٠٠).

قال ابن الحاجب: والحكم على الحجاج بأنه أسقط اللام تعمداً لا يثبت؛ لأنه يجوز أن يكون أسقط اللام^(١) غلطاً، كما فتح (إن) [من]^(٢) أول الأمر غلطاً، وقد أثبت أنه فتحها غلطاً وسهواً بقوله: (إن لسانه سبق)، وهذا معنى الغلط، ثم حكم عليه بإسقاط اللام تعمداً، وهذا أمر^(٣) يؤدي إلى الكفر، فلا معنى لإثباته من غير ثبوت، فإن ذلك لا يفعله مسلم. «أو (ما)» النافية كقوله^(٤):

أمسى أبان ذليلاً^(٥) بعد عزته وما أبان لمن أعلاج سودان^(٦)

وقال الكوفيون: اللام بمعنى (إلا) والتقدير: وما أبان إلا من أعلاج سودان.

وقيل: (ما) استفهامية، وتم الكلام عند (أبان)، ثم ابتداء^(٧): لمن أعلاج سودان، بتقدير: هو من^(٨) أعلاج. والمعنى على هذين القولين عكس المعنى على قول المصنف. كذا قال ابن قاسم في شرحه^(٩)، وابن هشام في مغنيه^(١٠)

قلت: ويمكن أن يكون تنوين^(١١) (سودان) للتعظيم على قول المصنف، وللتحقير^(١٢) على القولين الآخرين، فلا تنافي إذن في المعنى بينهما وبينه، فتأمل.

واعلم أن كلام المصنف يقتضي أن (ما) هذه حجازية، ولا أدري ما الذي دله^(١٣)

(١) على اللام، د، والزيادة لا محل لها.

(٢) ليست في، د.

(٣) مر، د.

(٤) لقوله، د، والقائل مجهول.

(٥) دليلاً، ز.

(٦) راجع هذا الشاهد في:

شرح التسهيل ٦٩: ب، ابن مالك ١: ١٥٨، المغني ١: ٢٥٦، ٢٥٧، السيوطي ٢:

٦٠٤، الأشموني ١: ٢٨٠، الهمع ١: ١٤١، الدرر ١: ١١٧-١١٨.

(٧) ابتدئ، ز، ظ، بنية الفعل للمجهول.

(٨) لمن هو، ظ.

(٩) على التسهيل، ولم ينشر بعد.

(١٠) ٢٥٧: ١.

(١١) أهملت التاء في، د.

(١٢) والتحقير، د.

(١٣) دل، ظ.

على ذلك .

«وربما زيدت»^(١) اللام «بعد (إن) قبل الخبر المؤكد بها» مثل^(٢) :

إني لبحمد^(٣) الله لصالح، حكاة الكسائي^(٤) والفراء^(٥) عن العرب، وحكى قطرب^(٦) عن يونس^(٧) : إني لبك لوائق

قال الشارح^(٨) : والصحيح^(٩) جواز ذلك ؛ لوروده نشراً ونظماً، وصحح ابن عصفور^(١٠) المنع . «و»^(١١) ربما زيدت اللام أيضاً «قبل همزتها» أي : همزة^(١٢) (إن) «مبدلة هاء مع تأكيد الخبر» كقوله^(١٣) :

ثمانين حولاً لا أرى منك^(١٤) راحة لهنك في الدنيا لباقية^(١٥) العمر^(١٦)

(١) زيد، ظ .

(٢) نحو، د .

(٣) أهملت الباء في، د، بحمد، ز .

(٤) علي بن حمزة .

(٥) يحيى بن زياد .

(٦) محمد بن المستنير .

(٧) ابن حبيب الضبي .

(٨) ابن قاسم .

(٩) فالصحيح، د .

(١٠) علي بن مؤمن .

(١١) ليست الواو في، د .

(١٢) بهمزة، ظ .

(١٣) عروة الرحال بن عتبة بن جعفر بن كلاب (. . . حوالي ٣٢ ق هـ / . . . حوالي ٥٩٢ م) . له

منزلة عند الملوك، وكان يكثر زيارتهم .

أجاز قافلة كان يبعث بها النعمان في كل عام إلى عكاظ، فقتله البراض بن قيس الكناني،

واستاق القافلة، فثارت حرب الفجار بين حبي خندف وقيس . سمط اللآلي ٢ : ٦٧٢ ،

الأمدي ١٢٥ .

(١٤) لك، د .

(١٥) لباقيه، د .

(١٦) أول بيتين أوردهما القالي، وثانيهما :

فإن أنقلب من عمر صعبة سالما تكن من نساء الناس لي بيضة العقر

«أو تجريده» من التأكيد، كقوله^(١):

ألا ياسنابرق على قلل^(٢) الحمى لهتك من برق عليّ كريم^(٣)
قال الشارح^(٤): وإنما جاز^(٥) دخول لام الابتداء على (إن) لأنها تغير^(٦) لفظها
بالإبدال تنبيها على موضعها الأصلي.

قلت: هذا مع [أنه]^(٧) كلام غيره أيضاً مخالف لقول المصنف: إنها زائدة.

«فإن صحبت» لام واقعة «بعد (إن) نون توكيد» نحو: إن زيدا ليقومن.
«أو ماضياً متصرفاً عارياً من (قد)» نحو: إن زيدا لقام. «نوي قسم» فيقدر:
والله ليقومن في الأول، ووالله^(٨) لقام في الثاني. «وامتنع الكسر» في (إن) إذا تقدم
عليها مقتض لفتحها، نحو: علمت أن زيدا ليقومن أو أن زيدا لقام.

وانظر هل المعني بقوله: (عارياً من «قد») الخلو منها لفظاً وتقديراً أو لفظاً فقط،
والظاهر الأول.

= بيضة العقر: مثل يضرب للمرة الأخيرة. أبو زيد ٢٨، القالي ٢: ٣٦، الخصائص ١:
٣١٥، ٣١٦، سمط اللآلي ٢: ٦٧١.

(١) فتى من بني نمير أو بني كلاب لم يسموه.

(٢) ذلك، د.

(٣) الأول في مقطوعة أوردتها القالي وبعده:

لمعت اقتداء الطير والقوم هجع فهيجت أسقاماً وأنت سليم
ويروى: (... على فمن...) (... اقتداء الطرف...).

القلل، جمع قلة: أعلى الجبل، وبمعناه القتن. اقتداء الطير: أن يفتح عينه ثم يغمضها.

ثعلب ١١٣ - ١١٤، القالي ١: ٢٢٠ - ٢٢١، الخصائص ١: ٣١٥، ٢: ١٩٥، الخالديان

٢: ١٥٧، ابن يعيش ٨: ٦٣، ٩: ٢٥، ١٠: ٤٢، المقرب ١: ١٠٧، شرح التسهيل ٦٩:

ب، الرضي ٢: ٣٥٧، المغني ١: ٢٥٤، السيوطي ٢: ٦٠٢ - ٦٠٤، الهمع ١: ١٤١،

الخرزانه ٤: ٣٣٩ - ٣٤١، الدرر ١: ١١٨.

(٤) ابن قاسم.

(٥) أجاز، د.

(٦) بغير، ز.

(٧) ليست في، ظ.

(٨) والله، ز.

«فصل»: في الكلام على ما هو ثابت بالوضع لـ(إن) من عدم الإعمال، وما يعرض لها من التخفيف والإعمال والإهمال حينئذٍ، ودخول لام الفرق، وما يتعلق بذلك، والكلام على (لكن) وتخفيفها، ودخول (ما) الكافة.

٢٠١ - «ترادف (إن)» المكسورة الثقيلة «(نعم) فلا إعمال» أصلاً، بل تكون^(١) - حينئذٍ - حرف جواب مهملاً لا عمل له^(٢)، هذا مذهب سيويه والجمهور، وهو الصحيح، وأنكره أبو عبيدة^(٣).

قال المصنف^(٤): والشواهد العربية قاطعة بذلك كقوله^(٥):

قالوا: أخفت؟ فقلت: إن^(٦) وخيفتي ما إن تزال منوطة برجائي^(٧)
وكقول ابن الزبير^(٨) - رضي الله عنها^(٩) - لمن قال له: لعن الله ناقة^(١٠) حملتني
إليك^(١١): إن وراكبها. أي: نعم ولعن راکبها، ويحتمل أن يكون منه قوله^(١٢):

(١) لكون، د، يكون، ظ.

(٢) لها، د.

(٣) معمر بن المثنى.

(٤) في شرح التسهيل ٧٠: أ.

(٥) بعض الطائين، ولم يسموه.

(٦) إني، ظ.

(٧) برجائي، ظ. والبيت لا يعرف له سابق ولا لاحق. شرح التسهيل ٧: أ، المغني ٢: ٧٢٣، السيوطي ٢: ٩٣٦.

(٨) أبي بكر عبدالله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي (١ - ٧٣ هـ / ٦٢٢ - ٦٩٢ م). أول مولود في المدينة بعد الهجرة. عرف - رضي الله عنه - بالشجاعة والفصاحة. بويح له بالخلافة سنة ٦٤ هـ، واستمر ٩ سنين يحكم مصر والحجاز واليمن وخراسان والعراق وأكثر الشام، وكانت بينه وبين الأمويين معارك انتهت بمقتله في مكة.

الحلية ١: ٣٢٩ - ٣٤٧، الطبري ٧: ٢٠٢ - ٢٠٥، الإصابة ٢: ٣٠٩ - ٣١١.

(٩) عنه، د.

(١٠) ناقتي، ز.

(١١) قاله لعبد الله بن الزبير الأسدي - بفتح الزاي - الشاعر المعروف. شرح التسهيل ٧٠: أ.

(١٢) عبدالله بن قيس الرقيات.

ويقلن: شيب قد علا ك، وقد كبرت، فقلت: إنه^(١)
فالهاء للسكت، وليس بقاطع؛ لجواز أن تكون^(٢) الهاء ضميراً منصوباً بها، والخبر
محذوف، أي: إنه كذلك.

«وتخفف»^(٣) (إن) المؤكدة، لا الجوابية بدليل «فيبطل الاختصاص» لأن حرف
الجواب لا اختصاص^(٤) له؛ ولهذا لم يعمل.

ومعنى بطلان الاختصاص دخولها على الاسم تارة و [على]^(٥) الفعلية أخرى.

«ويغلب»^(٦) الإهمال على الإعمال، فتقول: إن زيد قائم، برفع الجزئين^(٧)،
وهو الغالب، وتقول: إن زيدا قائم، بنصب الأول، فتعملها كما كانت قبل
التخفيف، وعليه قراءة الحرميين^(٨): ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيَؤْفَيْنَهُمْ﴾^(٩)، بتخفيف (إن)،
ونصب (كلا)، وتخفيف الميم من (لما)، وقرأ أبو بكر^(١٠) مثلها، إلا أنه شدد الميم،
وحكى سيويه: إن عمراً لمنطلق، بتخفيف (إن)، ونصب (عمراً)^(١١).

(١) الثاني في قصيدة مطلعها:

بـكـرت عليّ عواذلي يلمتني وألومهنه
وبعد الشاهد:

إن العواذل لمتني ولن أطيع أمرهنه
ابن قيس ٦٦ - ٦٧، سيويه ١: ٢٧٩، ٢: ٤٧٥، الأغاني ١: ١٦، ٤: ٢٩٤، ٢٩٥،
الشجري ١: ٣٢٢، ابن يعيش ٣: ١٣٠، ٨: ٧٨، ١٢٢، ١٢٥، شرح التسهيل ٧٠: أ،
الرضي ٢: ٣٨٣، المغني ١: ٣٧، ٢: ٧٢٣، السيوطي ١: ١٢٦ - ١٢٧، الخزانة ٤:
٤٨٥.

(٢) يكون، ز.

(٣) وتخفف، ز.

(٤) لاختصاص، ظ.

(٥) سقطت من، د.

(٦) وتغلب، ز.

(٧) أهملت الزاي والياء في، ز.

(٨) نافع وابن كثير. النشر ٢: ٢٩٠ - ٢٩١.

(٩) ﴿... رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ إِنَّهُمْ يَعْمَلُونَ خَيْرٌ﴾ ١١١ هود (١١).

(١٠) ابن عياش.

(١١) عمرواً، ظ.

قال الشارح^(١) : ومنع الكوفيون إعمالها، وهم محجوجون^(٢) .
قلت : كذا وقع في عبارة غيره، وهو غير محرر؛ لأن الكلام يفهم^(٣) أن الكوفيين
يوافقون على تخفيف (إن)، ويخالفون في إعمالها مخففة، وليس كذلك، فإنهم يرون أن
(إن) الثقيلة^(٤) لا تخفف أصلاً لا معملة^(٥) ولا مهملة، ومذهبهم - في (إن) الخفيفة
التي يعتقد البصريون تخفيفها من الثقيلة - أنها ثنائية الوضع، وأنها نافية لا تأكيدية^(٦)
كما سيأتي^(٧) .

«وتلزم^(٨) اللام بعدها» أي : بعد (إن) المخففة «فارقة» أي : اللام بين النافية
والمخففة. «إن خيف اللبس^(٩) بـ(إن) النافية» فلا يلزم مع ظهور الإعمال،
نحو: إن زيدا قائم؛ لعدم اللبس، ولا في موضع تقوم^(١٠) [فيه]^(١١) قرينة على أن
النفي فيه غير مراد، كقول الطرماح^(١٢) :

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعادن^(١٣)

(١) الش، د، وهو ابن قاسم، وناسخ (د) يختصره كما رأيت، فلن ننبه على ذلك بعد الآن .

(٢) أهملت الجيم الأولى في، د .

(٣) مفهم، د، يفهم، ظ .

(٤) المثقلة، ز .

(٥) معمولة، ز، ظ .

(٦) تأكيد به، ز، ظ .

(٧) ساتي، ز .

(٨) ويلزم، ز .

(٩) لبس، د، ز .

(١٠) يقوم، ز .

(١١) سقطت من، ز، ظ .

(١٢) أعجمت الحاء من فوق في، د، ز، ظ، وهو تصحيف، والطرماح : بن حكيم بن حكم

الطائي القحطاني (. . . - حوالي ١٢٥ هـ / . . . - حوالي ٧٤٣ م) . من فحول الشعراء يذهب

مذهب الشراة من الأزارقة، ويتعصب للقحطانية .

ابن قتيبة ٢ : ٥٨٥ - ٥٩٠ ، الأغاني ١٢ : ٣٥ - ٤٥ ، الأمدى ١٤٨ ، الجزانة ٣ : ٤١٨ .

(١٣) من قصيدة مطلعها :

أساءك تفويض الخليط المباين؟ نعم والنوى قناعة للقرائن

فإن تمدحه وافتخاره قرينة لا يصلح معها أن تكون^(١) (إن) نافية؛ لانقلاب المدح بذلك ذمًا، فلا حاجة إلى اللام حيثئذ.

وأما إذا خيف اللبس فيلزم^(٢) الإتيان باللام، كقولك إن زيد^(٣) لقائم، وإن هذا لذهاب^(٤)، وإن اعتقدت في (إن) الإعمال؛ لعدم ظهور الإعراب الرافع للبس. «ولم يكن بعدها نفي» فلا تدخل اللام في مثل قولك: إن زيد^(٥) لن يقوم.

قال الشارح^(٦): وقد يستغنى عن هذا الشرط بما سبق في المشددة. قلت: يعني في الفصل المتقدم آنفًا، حيث قال المصنف [إن^(٧)] لام الابتداء لا تدخل على حرف نفي إلا في ندور.

ولم أتحقق^(٨) العلة الباعثة على اشتراط هذا الشرط، فتأمله^(٩). «وليست» اللام الفارقة «غير» اللام «الابتدائية، خلافاً لأبي علي»^(١٠) فإنه زعم أنها^(١١) غير لام

وقبل الشاهد:

وما أنا بالراضي بما غيره الرضى ولا المظهر الشكوى ببعض الأماكن
ولا أعرف النعمى عليّ ولم تكن وأعرف فصل المنطق المتغابن
وبعده:

وحيّ كرام قد هنأنا جربة ومرت بهم نعلمونا بالأيامن
الجربة: أصله العانة من الحمر، وربما أطلق على الرجال الأقوياء إذا كانوا متساوين، وهو المراد هنا. الطرمح ١٦٤ - ١٧٤، شرح التسهيل ٧٠: أ، ابن مالك ١: ١٦١، ابن الناظم ٦٨، ابن عقيل ١: ٣٢٤ - ٣٢٥، المقاصد ٢: ٢٧٦ - ٢٧٨، التصريح ١: ٢٣١، الأشموني ١: ٢٨٩، الهمع ١: ١٤١، الدرر ١: ١١٨ - ١١٩.

(١) يكون، ظ.

(٢) لزم، د، ز، ظ، وما فعلته متعين لأنه في جواب (أما).

(٣) زيدا، ز، ظ.

(٤) الذاهب، ز.

(٥) زيدا، ز، ظ.

(٦) ابن قاسم.

(٧) سقطت من، ز، ظ.

(٨) الحق، ز.

(٩) فتأمل، ز، ظ.

(١٠) الفارسي.

(١١) إنها لام، ز.

الابتداء اجتلبت للفرق .

قال أبو الفتح^(١) : قال لي أبو علي : ظننت أن فلاناً نحوي محسن حتى سمعته يقول : إن اللام التي تصحب (إن) الخفيفة^(٢) هي لام الابتداء . فقلت له : أكثر^(٣) نحوي^(٤) بغداد^(٥) على هذا . انتهى .

وحجة أبي^(٦) علي دخولها على الماضي المتصرف ، نحو : إن زيد لقام^(٧) ، وعلى منصوب^(٨) الفعل المؤخر عن ناصبه في نحو : ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَسِيقِينَ﴾^(٩) ، و[كلاهما^(١٠)] لا يجوز مع المشددة ، ويظهر أثر^(١١) الخلاف في مثل : (قد علمنا^(١٢) إن كنت لمؤمناً)^(١٣) ، فعلى قول سيويه والجماعة : - إنها لام الابتداء^(١٤) - / تعلق العامل ٢٠٢

(١) ابن جني .

(٢) المخففة ، ظ .

(٣) أكثرى ، ظ .

(٤) نحويين ، د ، نحوي ز ، ظ ، ولكن أهملت الياء في ، ظ .

(٥) دار الخلافة الإسلامية زهاء خمسة قرون ، وعاصمة العراق هذا اليوم ، أنشأها أبو جعفر المنصور ثاني خلفاء بني العباس على شطبي دجلة ، وسماها : دار السلام ؛ لأن دجلة كانت تسمى : وادي السلام . موقعها في آخر الأقليم الثاني حيث الطول سبعون درجة ، والعرض ثلاث وثلاثون درجة وخمس وعشرون دقيقة . صبح الأعشى ٤ : ٣٣٠ - ٣٣٢ ، معجم البلدان ١ : ٦٧٧ - ٦٩٣ .

(٦) أي ، د .

(٧) لقيام ، ظ .

(٨) المنصوب ، ظ .

(٩) ﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِمْ مِنْ عَهْدٍ . . .﴾ ١٠٢ الأعراف (٧) .

(١٠) ليست في ، د .

(١١) أمر ، ز ، ظ .

(١٢) علمت ، ز ، ظ .

(١٣) طرف من حديث في عذاب القبر وما يقوله الملكان للميت عن أسماء بنت أبي بكر - رضي الله عنها - أخرجه البخاري ١ : ٢٤ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ : ٩ ، ١٠ ، ٣٣ ، والموطأ ١ : ١٩٦ - ١٩٧ .

بروايات مختلفة ، لكن الشاهد يتحقق بها .

(١٤) راجع الكتاب ٢ : ٣١١ وقد سماها لام التوكيد .

عن العمل، فتكسر (إن)، وعلى قول أبي علي الفارسي: -إنها^(١) لام لمجرد الفرق - لا تعلق، فتفتح (إن) «ولا يليها» أي [إن]^(٢) المخففة «غالباً» احترازاً من نحو:

... إن قتلت مسلماً^(٣)

(١) انهام، ظ.

(٢) سقطت من، ز، ظ.

(٣) شئت يمينك إن قتلت مسلماً حلت عليك عقوبة التعمد القائل: عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل العدوية القرشية (... - حوالي ٤٠هـ / ... - حوالي ٦٦٠م).

صحابية جليلة مشهورة بالجمال. تزوجها عبدالله بن أبي بكر الصديق فشغلته عن الغزو فأمره أبوه فطلقها فحزن عليها ورق له أبوه فراجعها ثم خرج عبدالله إلى الطائف في غزوة فقتل. ثم تزوجها زيد بن الخطاب فقتل. ثم عمر بن الخطاب فقتل. ثم الزبير بن العوام وقتل. رضي الله عنهم. الاستيعاب ٤: ٣٦٤ - ٣٦٧، المقاصد ٢: ٢٧٨ - ٢٧٩، الإصابة ٤: ٣٥٦ - ٣٥٧، الخزانة ٤: ٣٥١ - ٣٥٢.

قال السيوطي: نسبة المصنف في شواهد - يعني ابن هشام - إلى صفية زوجة الزبير، والأسانيد الصحيحة ترده.

البيت الشاهد من قصيدة رثت فيها زوجها الزبير بن العوام، وقد قتله عمرو بن جرموز المجاشعي غدرًا بعد انصرافه من وقعة الجمل سنة ٣٦هـ. والشاهد ثالث أبيات القصيدة عند البغدادي، وقبله:

غدر ابن جرموز بفارس بهمة يوم اللقاء وكان غير معرد
يا عمرو لو نبتته لوجدته لا طائشاً رعش الجنان ولا اليد
وبعده:

إن الزبير لذو بلاء صادق سمح سجيته كريم المشهد
يروى:

(بإله ربك إن...) (تالله ربك إن...) (هبلتك أمك إن...) (... لفارسا) (وجبت عليك...) وبين المراجع اختلاف في ترتيب الأبيات.

بهمة: جيش، أو فارس، والمناسب الأول. معرد: فعله عرد، أي: فر.

المحتسب ٢: ٢٥٥ - ٢٥٦، الإنصاف ٦٤١، ابن يعيش ٨: ٧٠، ٧٢، ٧٦، المقرب ١: ١١٢، شرح التسهيل ٧٠: ب ابن مالك ١: ١٦٠، ابن الناظم ٦٨، الرضي ٢: ٣٥٩، المغني ١: ٢١، ابن عقيل ١: ٣٢٧، المقاصد ٢: ٢٧٨ - ٢٨٢، التصريح ١: ٢٣١،

وسياتي. «إلا^(١)» فعل «ماضٍ ناسخٍ للابتداء». أما سبب كونه ناسخاً فقد قرره ابن الحاجب بما معناه: أنهم لما أخرجوها عن وضعها بدخولها على الفعل آثروا في ذلك الفعل أن يكون من أفعال المبتدأ والخبر؛ لئلا يزول عنها وضعها بالكلية، ألا ترى أنها إذا دخلت على ما ذكرناه يكون^(٢) مقتضاها موفراً عليها؛ إذ الاسمان المذكوران بعدها؛ لأنك إذا قلت: إن كان زيد لقائماً، فمعناه: إن زيدا لقائم.

وأما [سبب^(٣)] كونه ماضياً فلم أر من تعرض له، ويمكن أن يقال: إن (إن) وأخواتها مشابهة للفعل^(٤) لفظاً ومعنى:

أما لفظاً فلبنائها على الفتح، ولكونها^(٥) ثلاثية ورباعية وخماسية كالفعل. وأما معنى فلأنها في معنى (أكدت) و (شبهت)^(٦) إلى آخرها كما سبق، ومقتضى هذا مشابهتها للفعل الماضي، فقصدوا في (إن) حال^(٧) تخفيفها أن يدخلوها غالباً على ما هو مشابه لها لفظاً ومعنى، وهو الفعل الماضي رعاية لهذه المناسبة.

قال^(٨) المصنف^(٩): واحترز بـ(ماضٍ) عن المضارع، فإن كان مضارعاً حفظ ولم يقس عليه. كذا نقله^(١٠) الشارح^(١١) عنه.

قلت: وهذا عجيب من المصنف [رحمه الله تعالى]^(١٢) فإنه جعل مثل:

= الأشموني ١: ٢٨٩ - ٢٩٠، السيوطي ١: ٧١ - ٧٣، الهمع ١: ١٤٢، الخزانة ٤: ٣٤٨ - ٣٥٢، الدرر ١: ١١٩.

(١) من الأفعال إلا، م.

(٢) تكون، د.

(٣) سقطت من، ز، ظ.

(٤) بالفعل، د.

(٥) سقطت الواو من، د.

(٦) أهملت الشين في، د.

(٧) بعد، ز، ظ.

(٨) وقال، د.

(٩) في شرح التسهيل ٧٠، ب.

(١٠) نقل، د.

(١١) ابن قاسم.

... ان قتلت مسلماً^(١)

مقيساً مع عدم وروده في القرآن، ومثل: إن أظن زيدا مسلماً^(٢) غير مقيس مع^(٣) وقوعه في الكتاب العزيز قال [الله^(٣)] تعالى: ﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكٰذِبِينَ﴾^(٤)، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيَزَلِقُونَكَ بِأَبْصَرِهِمْ﴾^(٥)، وقد نقل ابن هشام في مغنيه^(٦) الاتفاق على أن ذلك مقيس، أعني دخول (إن) المخففة على المضارع الناسخ.

«ويقاس على نحو» قول الشاعر:

شلت يمينك «إن قتلت مسلماً» حلت عليك عقوبة المتعمد^(١)

«وفاقا للكوفيين والأخفش» من البصريين، وباقيهم يمنع من القياس عليه لقلته. «ولا تعمل» إن «عندهم» أي: عند الكوفيين، فعلهم^(٧) فقط يعود الضمير، لا عليهم مع الأخفش. «ولا تؤكد» فلا تكون^(٨) مخففة من الثقيلة «بل تفيء النفي» فهي حرف نافي ثنائي الوضع غير مخفف من شيء «واللام للإيجاب»^(٩). وهي عندهم بمعنى «إلا»، واستدلوا على مجيئها لهذا المعنى بما تقدم^(١٠) من قوله:

وما أبان لمن أعلاج سودان^(١١)

(١) مضى الكلام عليه في ص ٦٣.

(٢) لقائها، د.

(٣) مع عدم، ظ، وهذا خطأ واضح.

(٤) ﴿وَمَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ ١٨٦ الشعراء (٢٦).

(٥) ﴿لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُ لَمَجْنُونٌ﴾ ٥١ القلم (٦٨).

(٦) ٢١: ١.

(٧) فعلهم، ز، ظ.

(٨) يكون، د، ظ.

(٩) سقط الجار من، م.

(١٠) أهملت التاء في، د.

(١١) صدره: أمسى أبان ذليلاً بعد عزته. وقد مر في ص ٥٥.

وقد عرفت ما يقدر في الاستدلال بذلك .

«وموقع (لكن) بين متنافيين بوجه ما» فإن وقعت بين نقيضين^(١) أو ضدين جاز اتفاقاً، وإن وقعت بين متماثلين منع اتفاقاً، وإن وقعت بين خلافين ففيه خلاف، وكلام المصنف يدل على الجواز، وقد تقدم الكلام على ذلك^(٢). «ويمنع إعمالها مخففة، خلافاً ليونس والأخفش^(٣)»

«وتلي (ما) (ليت) فتعمل» ليت وتكون ما - حينئذ - لمجرد الزيادة. «وتهمل» فلا تعمل شيئاً، وتكون «ما» - حينئذ - كافة عن العمل، وقد روي بالوجهين قول النابغة^(٤):

[قالت^(٥)] ألا ليتما^(٦) هذا الحمام لنا إلى حمامتنا ونصفه^(٧) فقد^(٨)

(١) نقيضتين، ز.

(٢) في ذلك، ز، ظ. والكلام المتقدم في ص ٩.

(٣) هذه الجملة من المتن ساقطة من، د، ز، ظ، وهي ثابتة في (م) وفي المتن الذي شرح عليه ابن مالك ٦٩: ب، وقد رأيت أن أنقل كلامه عليها تسمية للفائدة: (ولضعفها بمباينة لفظها لفظ الفعل لم يسمع من العرب إعمالها مع التخفيف، وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياساً على ما خفف من (إن) و(أن) و(كأن). ورأيهما في ذلك ضعيف). شرح التسهيل ٧٠: ب.

(٤) الذبياني: زياد بن معاوية.

(٥) سقطت من، د، ز، ظ، ولا يستقيم البيت بدونها.

(٦) ليت ما، ز، ظ.

(٧) أو نصفه، د.

(٨) من قصيدة يعتذر فيها إلى النعمان بن المنذر. مطلعها:

يادار مية بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأبد
وقبل الشاهد:

واحكم كحكم فتاة الحي إذ نظرت إلى حمام سراع وارد الشمد
يحفه جانباً نيق وتبعه مثل الزجاجة لم تكحل من الرمذ
وبعده:

فحسبوه فألفوه كما حسبت تسعاً وتسعين لم ينقص ولم يزد
العلياء والسند: موضعان. أقوت: خلت من الناس. سالف الأبد: الدهر الماضي.

فتاة الحي: رزقاء اليمامة، من بقية طسم وجديس، قيل: إنها ترى على مسافة ثلاثة أيام.
الشمذ: الماء القليل الذي لا مادة له. يحفه: يحيط به، الضمير للحمام. نيق: أعلى موضع في

يروى بنصب^(١) (الحمام) ورفع، ونقل المصنف^(٢) الإجماع على جواز الوجهين في «ليت»، ونوزع بأن المنقول عن الفراء منع الإهمال في «ليت» و«لعل» مع دخول «ما» عليهما.

«وقلّ الإعمال في (إنما)». [في نحو: إنما^(٣) زيداً^(٤) قائم، بنصب «زيد» رواه الأخفش والكسائي عن العرب.

«وعدم» بالبناء للمفعول «سماعه» أي: سماع الإعمال. «في (كأنها) و (لعلمها)^(٥) و (لكنها) والقياس سائغ». فيجوز^(٦) في الجميع أن تجعل^(٧) «ما» لمجرد الزيادة^(٨) فتعمل هذه الأحرف كما كانت قبل دخول «ما»، وظاهر كلام الزجاجي^(٩) في

= الجبل. فقد: فحسب، اسم فعل. ألفوه: وجدوه.

قال سيويه: (وقد كان رؤية ينشد هذا البيت رفعاً، وهو قول النابغة الذبياني: (قلت...)) فرفعه على وجهين: على أن يكون بمنزلة قول من قال: (مثلاً ما بعوضة)، أو يكون بمنزلة قوله: إنما زيد منطلق. انتهى

يريد أن رؤية رفع (حمام) فخرجه سيويه على وجهين:

أ - أن تكون (ما) موصولة اسم ليت، و(هذا) خبر المبتدأ محذوف، والحمام بدل من الخبر، والجملة صلة (ما)، (لنا) خبر (ليت)، والتقدير: ليت الذي هو هذا الحمام لنا.

ب - أن تكون (ما) زائدة كافة لليت عن العمل، و(هذا) مبتدأ، والحمام بدل، و(لنا) خبر المبتدأ. النابغة ١ - ٢٦، سيويه ١: ٢٨٢ - ٢٨٣، الشجري ٢: ٢٤١، شرح التسهيل ٧٠:

ب، ابن مالك ١: ١٥٤، ابن الناظم ٦٦، الرضي ٢: ٣٤٨، المغني ١: ٦٢، ٣١٦، ٣٤١، المقاصد ٢: ٢٥٤ - ٢٦١، السيوطي ١: ٧٤ - ٧٨، الخزائن ٤: ٢٩٧ -

٣٠٣.

(١) بالنصب، ز.

(٢) في شرح التسهيل ٧٠: ب.

(٣) سقطت من، ز، ظ.

(٤) زيد، ز، ظ.

(٥) ولعل، ز.

(٦) أهملت الجيم في، د، ز.

(٧) يجعل، د.

(٨) الزيادة، ز.

(٩) الجرجاني، ظ، وهذا خطأ، فقد صرح الجرجاني في جملة ص ١٨ بأن (ما) تدخل على الأحرف الستة فتكفها.

الجملة^(١) أن الإعمال في الجميع^(٢) جائز، وأنه مسموع عن العرب^(٣)، وذلك أنه قال في باب حروف الابتداء:

ومن العرب من يقول: إنما زيداً^(٤) قائم^(٥) ولعلها^(٦) بكرة قائم^(٧)، فيلغي «ما»^(٨) وينصب بـ(إن) وكذلك أخواتها. هذا كلامه.

٢٠٣ قال / الشارح^(٩): وينبغي أن يحمل كلامه على أنه لما اقتضى القياس عنده ذلك نسبه إلى العرب.

قلت: هذا تأويل متعسف يفضي إلى عدم الثقة بما ينقل هذا الإمام عن العرب.

«فصل»: في الكلام على شيء من أحوال (أن) المفتوحة و(كأن) و(لعل).

«لتأول (أن) ومعموليتها بمصدر قد تقع^(١٠) اسماً لعوامل هذا الباب» من حيث إن المصدر الذي تؤول هي ومعمولها [به]^(١١) مفرد، فيصح كونه اسماً «مفصلاً بالخبر» على الصحيح خلافاً لهشام^(١٢) نحو: إن عندي أنك فاضل، فلو لم يفصل^(١٣) بالخبر امتنعت المسألة؛ لأن الخبر قبل دخول (إن) وأخواتها عليه كان يجب تقديمه إذا^(١٤) كان المخبر عنه (أن) وصلتها، فكذا بعد دخولها، بل إذا كان يجب تقديمه ثم، كان هذا أحق وأولى؛ لأن من جملة النواسخ (إن) و(أن) فيؤدي عدم

(١) أهملت الجيم في، د.

(٢) الجمع، د.

(٣) من، د.

(٤) زيد، ز، جاءت في آخر السطر.

(٥) اقائم، ز، جاءت في أول السطر.

(٦) ولعل، ز.

(٧) قام، ز.

(٨) بما، د، بإهمال الباء.

(٩) ابن قاسم.

(١٠) يقع، ز، ظ.

(١١) ليست في، ظ.

(١٢) ابن معاوية الضرير.

(١٣) أعجمت الصاد في، ظ.

(١٤) إذ، د.

التقدم إلى ثقل اللفظ، وتحمل البواقي عليهما^(١) في ذلك، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا^(٢) تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى، وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى^(٣)﴾ - في قراءة (أنك) بالفتح^(٤)، فإنه عطف على اسم (إن)، وهو^(٥) (ألا^(٦) تجوع)^(٧).

«وقد تتصل^(٧) بـ(ليت) سادة مسد معموليها» نحو: ليت أنك قائم، قال الشاعر^(٨):

فيا ليت أن الظاعنين^(٩) تلبثوا^(١٠) ليعلم ما بي من جوى وغرام^(١١)
فسدت (أن) ومعمولاها مسد معمولي (ليت) على نحو ما يقع^(١٢) ذلك في باب (ظن)، وقال في البسيط^(١٣): إن فيه الخلاف الذي في: ظننت^(١٤) أن زيدا قائم، فرأى^(١٥) الأخفش أن الخبر محذوف كما هو عنده هنالك محذوف، وسيأتي الكلام فيه إن شاء الله تعالى.

«ويمنع ذلك في (لعل)، خلافاً للأخفش». فإنه أجاز لعل أن زيدا قائم، قياساً على (ليت)، وهو ضعيف، لأن ذلك في (ليت). شاذ في القياس، وإن كان قد

- (١) عليها، د.
- (٢) إن لا، ز، ظ، وما أثبتته هو ما في المصحف.
- (٣) ١١٨، ١١٩ طه (٢٠).
- (٤) قرأ بالفتح العشرة إلا نافعاً وأبا بكر عن عاصم. السبعة ٤٢٤، النشر ٢: ٣٢٢.
- (٥) هو، ز.
- (٦) زاد في (ز): فيها ولا تعرى.
- (٧) يتصل، د، ز، ظ، والضمير عائد على (أن).
- (٨) لم أقف على اسمه.
- (٩) الطاعنين، ز، ظ.
- (١٠) تلبثوا، د.
- (١١) لم أجده إلا في شرح التسهيل ٧١: أ.
- (١٢) تقع، د.
- (١٣) سبق أن نقل عن الواحد في البسيط. والظاهر أنه يعنيه، والبسيط كتاب له في التفسير لم ينشر، وارجع إلى ١: ٦٨، ففيها تفصيل لا يتسع المقام لإعادته:
- (١٤) ظننت، د.
- (١٥) فرأى، ظ، ومن عادته ألا ينقط الياء.

سمع كثيراً. [كذا] ^(١) قال الشارح ^(٢).

«وتخفف (أن)» المفتوحة المشددة «فينوي» ^(٣) معها اسم « فلا تلغى ^(٤) كما تلغى ^(٥) المكسورة، بل تكون عاملة، وذكر ابن الحاجب - رحمه الله [تعالى] ^(٦) - في شرح المفصل فائدة غريبة جداً، وذلك أنه قال: والذي يدل على تقدير ضمير الشأن مع المفتوحة وأن العرب تقصده قول الشاعر ^(٧):

في فتية كسيوف الهند قد علموا أن هالك ^(٨) كل من يحفى ^(٩) ويتعل ^(١٠)

(١) سقطت من، ز، ظ.

(٢) ابن قاسم.

(٣) فسوى، ز.

(٤) ولغى، ز.

(٥) الغيت، ز، ظ.

(٦) سقطت من، ز، ظ.

(٧) الأعشى: ميمون، ويقال: عبدالله بن الأعور، قاله العيني.

(٨) هنالك، ز، ظ.

(٩) يحفى، ز.

(١٠) كذا يروي النحويون عجز هذا البيت، والذي في ديوانه:

(أن ليس يدفع عن ذي الحيلة الخيل) وقد وقع محققا المنصف في وهم فأنشدا البيت في الشرح هكذا:

إما ترينا حفاة لا نعال لنا إنا كذلك ما نحفى ونتعل
وهذا البيت للأعشى لكنه ليس المقصود بالاستشهاد، وليس فيه شاهد للمسألة.

والشاهد - بالرواية التي ذكرنا - من قصيدة قالها لأبي ثابت يزيد بن مسهر الشيباني. مطلعها:

ودع هريرة إن الركب مرتحل وهل تطيق وداعا أيها الرجل؟
وقبل الشاهد:

وقد غدوت إلى الخانوت يتبعني شاورٍ مِشَلٍّ شلولٍ شُلُشَلٍّ شُولٍ
وبعده:

نازعتهم قُضْبُ الریحان متكأ وقهوة مزة راووقها خضِل

قهوة: خمر. مزة: فيها حموضة. الراووق: المصفاة، وربما أطلق على الاناء. خضِل: ندي.

الأعشى ١٤٤ - ١٤٩، سيبويه ١: ٢٨٢، ٤٤٠، ٤٨٠، ٢: ١٢٣، المقتضب ٣: ٩،

الخصائص ٢: ٤٤١، المحتسب ١: ٣٠٨، المنصف ٣: ١٢٩، ٢٦٧، الكشاف ٢: ٣٣١،

الشجري ٢: ٢، الإنصاف ١٩٩، ابن يعيش ٨: ٧١، ٧٤، ٧٦، ابن مالك ١: ١٥٩،

فلولا أن الضمير مقدر لم يستقم تقديم الخبر ههنا^(١)، والذي^(٢) سوغ التقديم كونه جملة واقعة خبراً، فإن زعم زاعم أن التقديم إنما جاز لبطلان عمل (أن)، فصار مبتدأ وخبراً، والخبر يسوغ فيه التقديم فهو باطل بامتناع: (أن منطلق لزيد)، فدل ذلك على أنهم يعتبرون - بعد تخفيفها في امتناع تقديم الخبر - ما يعتبرونه مع التشديد. «لا يبرز» جملة في محل رفع على أنها صفة لـ (اسم) من قوله: (فينوي معها اسم)^(٣) «إلا اضطراراً» كما في قول الشاعر^(٤):

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم أبخل وأنت صديق^(٥)
وكما في قول الآخر^(٦):

بأنك ربيع وغيث مريع^(٧) وأنت هناك تكون الثمالة^(٨)

= ابن الناظم ٦٩، الرضي ٢: ٢٣٣، ٣٥٩، المغني ١: ٧١، ٧٣، المقاصد ٢: ٢٨٧ - ٢٩٤، الهمع ١: ١٤٢، الخزانة ٣: ٥٤٧ - ٥٥٠، الدرر ١: ١١٩.

(١) هاهنا، د.

(٢) فالذي، ز، ظ.

(٣) اسم لا، ز، ظ.

(٤) لم يسموه.

(٥) بعده:

فما رد تزويج عليه شهادة ولا رد من بعد الحرار عتيق صديق: يستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد والجمع، وهذا قليل في (فعليل) بمعنى (فاعل)، لكن حمل على (فعليل) بمعنى (مفعول).

الحرار: مصدر حر يجر من باب (تعب)، صار حراً. الفراء ٢: ٩٠، المنصف ٣: ١٢٨ - ١٢٩، ٢٦٦، الإنصاف ٢٠٥، ابن يعيش ٨: ٧١، ٧٣، المقرب ١: ١١١، الرضي ٢: ٢٩، ٣٥٩، المغني ١: ٢٩، ابن عقيل ١: ٣٢٨، المقاصد ٢: ٣١١ - ٣١٣، الأشموني ١: ٢٩٠، السيوطي ١: ١٠٥، الهمع ١: ١٤٣، الخزانة ٢: ٤٦٥ - ٤٦٧، ٤: ٣٥٢، الدرر ١: ١٢٠.

(٦) جنوب بنت عاصم الهذلية، أو عمرة بنت العجلان، والأول أرجح.

(٧) مرتع، ز.

(٨) من قصيدة رثت فيها أخاها عمراً ذا الكلب، وقد قتله (فهم) مطلعها:

سألت بعمرو أخي صحبه فأفظعني حين ردوا السؤالاً

«والخبر جملة اسمية مجردة» نحو: ﴿وَمَا آخِرُ دَعْوَتِهِمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(١) «أو مصدرية بـ(لا)» نحو: ﴿وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾^(٢).

«أو بأداة شرط».

قال الشارح^(٣): مثل: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ^(٤) الآية.

قلت: هذه فعلية^(٥): والكلام في الاسمية، نحو: اعلم من زيد أن من يسأله فهو

= وقبل الشاهد:

وقد علم الضيف والمجتدون	إذا اغبر أفق وهبت شمالا
وخلت عن أولادها المرضعات	ولم ترعين لمزن بلالا
وبعده:	
وخرق تجاوزت مجهوله	بوجناء حرف تشكى الطللا
فكنت النهار به شمسه	وكنت دجا الليل فيه هلالا
يروى:	

بأنك كنت الربيع المغيث لمن يعتربك وكنت الشمالا
ولا شاهد على هذه الرواية. ويروى: (الضيف والمرملون).

المرملون: الذين نفذ زادهم. أفق: ناحية. مريع: مخصب. تريد أنه ينفع إذا أغاث، كما
تخصب الأرض من الغيث. الشمال: الغيث. خرق: أرض واسعة. وجناء: ناقة شديدة.
حرف: ضامرة الصلب. الكلال: التعب.

الهدليون ٣: ١٢٠ - ١٢٣، الفراء ٢: ٩٠. السكري: ٢: ٥٨٣ - ٥٨٦، ٣: ١٤٤٤ -
١٤٤٥، حماسة الشجري ١: ٣٠٨ - ٣١٠، الحصري ٢: ٧٩٥ - ٧٩٦، الإنصاف ٢٠٧،
ابن يعيش ٨: ٧٥ - ٧٦، شرح التسهيل ٧١ أ، ابن مالك ١: ١٥٨، ابن الناظم ٦٩،
الرضي ٢: ٣٥٩، المغني ١: ٢٩، المقاصد ٢: ٢٨٢ - ٢٨٧، التصريح ١: ٢٣٢،
الأشموني ١: ٢٩١، السيوطي ١: ١٠٦ - ١٠٩، الخزانة ٤: ٣٥٢ - ٣٥٥.

(١) ﴿دَعْوَتُهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ...﴾ ١٠ يونس (١٠).

(٢) ﴿فَإِذَا يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّمَا أَنْزَلَ بِعِلْمِ اللَّهِ... فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ ١٤ هود (١١).

(٣) ابن قاسم.

(٤) ﴿... يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ...﴾ ١٤٠

النساء (٤).

(٥) فعلين، ظ.

محسن إليه، فتمثيله غير مطابق^(١)، والظاهر في هذه الآية أن (أن) فيها مفسرة؛ لأن (نزل عليكم) متضمن لمعنى القول، لا لحروفه^(٢).

«أو بـ(رب)»^(٣) كقول الشاعر^(٤):

تَيْقَتَتْ أَنْ رَبِّ امْرِيءٍ^(٥) خَيْلٌ^(٦) خَائِنَةٌ أَمِينٌ وَخَوَانٌ يَخَالُ أَمِينًا^(٧)

«أو بفعل»^(٨) يقترن غالباً إن تصرف» لا إن كان جامداً نحو: ﴿وَأَنْ عَسَىٰ

٢٠٤ أَنْ يَكُونَ - قَدْ أَقْرَبَ أَجْلُهُمْ﴾^(٩) ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾^(١٠) «ولم يكن دعاء» لا إن كان دعاء نحو: ﴿وَالْحَمِصَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾^(١١)، بصيغة [الفعل^(١٢)] الماضي^(١٣).

«بـ(قد)» متعلق بـ (يقترن)، مثل: ﴿وَتَعْلَمُ^(١٤) أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا﴾^(١٥). «أو

بـ(لو)» نحو: ﴿وَالْوَأَسْتَقَمُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ﴾^(١٦).

(١) مطلق، ظ.

(٢) دون حروفه، د.

(٣) أورب، د، ز، ظ.

(٤) مجهول.

(٥) اهزي، ز.

(٦) خيل، ظ.

(٧) راجع الهمع ١ : ١٤٣ ، ٢ : ٢٦ ، الدرر ١ : ١١٩ . ٢ : ١٩ .

(٨) أو فعل، ز.

(٩) ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ قِيَّامِي حَدِيثٌ بَعْدَهُ

يُؤْمِنُونَ﴾ ١٨٥ الأعراف (٧).

(١٠) الآية ٣٩ النجم (٥٣).

(١١) ﴿ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ ٩ النور (٢٤).

(١٢) ليست في د.

(١٣) قرأ بها نافع. السبعة: ٤٥٣، النشر ٢: ٣٣٠.

(١٤) وتعلم، ز، تصحيف.

(١٥) ﴿قَالُوا بَرِيدًا أَنْ نَأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمِئِنَّ قُلُوبُنَا لَوْ كُنَّا عَلَيْهِمِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ ١١٣ المائدة

(٥).

(١٦) وان لو، د، ز، ان لو، ظ، وما أثبتته موافق لرسم المصحف.

(١٧) ﴿ لَأَسْقِيَنَّهُمْ مَاءً غَدَقًا﴾ ١٦ الجن (٧٢).

«أو بحرف تنفيس» نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾^(١)
 «أو» حرف «نفي» كقوله^(٢):

ولا^(٣) تدفني^(٤) في الفلاة فإنني أخاف إذا ما مت أن لا أذوقها^(٥)
 واستظهر المصنف بقوله: (غالباً) على ما إذا كان الفعل غير مقترن بشيء مما ذكر^(٦)
 كقوله^(٧):

علموا أن يؤملون فجادوا^(٨) قبل أن يسألوا بأعظم^(٩) سؤال^(١٠)

(١) ﴿... فَأَقْرَأُوا مَا تَشَرَّ مِنَ الْقُرْآنِ... وَآخِرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ...﴾ ٢٠ المزمّل (٧٣).

(٢) أبي محجن: عبدالله بن حبيب بن عمرو بن عمير الثقفي (.. - ٣٠ هـ / .. - ٦٥٠ م). في اسمه خلاف: مالك أو عمرو. شاعر مخضرم مطبوع وفارس حديد الفؤاد، لكنه كان مدمناً للخمر، حده فيها عمر - رضي الله عنه - خرج متنكراً من حبس ابن أبي وقاص في يوم من أيام القادسية فحاض المعركة مع المسلمين وأبلى بلاء حسناً، ثم عاد إلى الحبس، فلما علم سعد أطلقه وعفا عنه، قتال أبو محجن من يومها وأقلع عن الخمر. الاستيعاب ٤: ١٨٢ - ١٨٧، الإصابة ٤: ١٧٣ - ١٧٦، السيوطي ١: ١٠١ - ١٠٣، الخزانة ٣: ٥٥٣ - ٥٥٦.

(٣) فلا، د.

(٤) تدفني، ز.

(٥) جاء هذا الشاهد الثاني في قصيدة أولها:

إذا مت فادفني إلى جنب كرمة تروى عظامي بعد موتي عروقتها
 وبعد الشاهد:

أباكرها عند الشروق وتارة يعاجلني عند المساء غبوقها
 يروى: (يقيناً إذا ما مت لست أذوقها). أبو محجن ٨، ٢٣ - ٢٤، الشجري ١: ٢٥٣، ابن الناظم ٢٦٢، الرضي ٢: ٢٣٣، المغني ١: ٢٨، المقاصد ٤: ٣٨١ - ٣٨٢، الأشموني ٣: ٢٨٣، السيوطي ١: ١٠١، الهمع ٢: ٣٠، الخزانة ٣: ٥٥٠ - ٥٥٣، الدرر ٢: ٢.

(٦) ذكره، د.

(٧) لم يسموه، د.

(٨) فجاروا، ظ.

(٩) باعظم، ظ.

(١٠) البيت من الشواهد المفردة في ما اطلعت عليه. شرح التسهيل ٧١: ب. ابن مالك ١: ١٥٩، ابن الناظم ٦٩، ابن عقيل ١: ٣٣١، المقاصد ٢: ٢٩٤ - ٢٩٧، التصريح ١: ٢٣٣، الأشموني ١: ٢٩٢، الهمع ١: ١٤٣، الدرر ١: ١٢٠.

«وتخفف^(١) (كأن)، فتعمل في اسم كاسم (أن)» المفتوحة المخففة
«المقدر» ولا يلزم كونه ضمير شأن، بل تارة يكون^(٢) ضمير الشأن كقوله^(٣):

ووجه مشرق النحر كأن ثدياه حقان^(٤)
أي: كأن الشأن. وتارة^(٥) يكون غير ضمير الشأن كقوله^(٦):

ويوماً توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم^(٧)

(١) وتخفف، ز.

(٢) تكون، ظ.

(٣) مجهول.

(٤) من الشواهد المفردة، وفيه روايات: (صدر... (مشرق اللون) (ونحر مشرق اللون) (كأن ثدييه...).

وفيها شاهد على الإعمال مع التخفيف، وبالوجهين: الإعمال والإهمال أنشده سيويه. سيويه
١: ٢٨١، ٢٨٣، النصف ٣: ١٢٨، ٢٦٦، الشجري ١: ٢٣٧، ٢: ٣، ٢٤٣، ابن
يعيش ٨: ٨٢، شرح التسهيل ٧٢: أ، ابن الناظم ٧٠، الرضي ٢: ٣٦٠، ابن عقيل ١:
٢٣٤ - ٣٣٥، المقاصد ٢: ٣٠٥ - ٣٠٦، التصريح ١: ٢٣٤ - ٢٣٥، الأشموني ١: ٢٩٣ -
٢٩٤، الهمع ١: ١٤٣، الخزانة ٤: ٣٥٨ - ٣٦٠، الدرر ١: ١٢٠.

(٥) تارة، ظ.

(٦) ابن صُرَيْم اليشكري، واسمه - على ما في التصريح - باغث أو باغت، أورده مرتين وضبطه
في الأولى بالموحدة فالمعجمة فالثلثة، ولم يضبطه في الثانية، لكن ياسين فسره بأنه من البغت:
المفاجأة، وسماه السيوطي باعث، ولعل العين عنده مصحفة.

وقيل القائل: أرقم بن علباء اليشكري أو علباء بن أرقم بن عوف اليشكري، وهذا شاعر
جاهلي عاصر النعمان بن المنذر، وذكره في قصيدة الشاهد بقوله:

أخوف بالنعمان حتى كأنما قتلت له خالاً كريماً أو ابن عم
ويروى: (أخوف بالجبار...). المرزباني ٣٠٤، ومراجع الشاهد.

(٧) من قصيدة شكها فيها ما يلقاه من امرأته، وذكر أنه ذبح كبشاً للنعمان بن المنذر، فاعتذر
من ذلك، والشاهد الثالث في القصيدة عند الأصمعي، وأولها:

ألا تلكما عرسي تصد بوجهها وتزعم في جاراتها أن من ظلم
أبونا ولم أظلم لشيء علمته سوى ما ترين في القذال من القدم
وبعد الشاهد:

ويوماً تريد مالنا مع مالها فإن لم تُنلها لم تُنمنا ولم تنم

برفع (ظبية)، كذا قال الشارح^(١)، ولا يظهر لي تعيين^(٢) كون الاسم في الأول ضمير شأن، إذ يجوز أن يكون ضميراً عائداً إلى المتقدم الذكر أي: كأن النحر ثدياه حقان، وصريح كلام الزمخشري في المفصل^(٣) جواز إلغاء (كأن) عند التخفيف وإعمالها.

وقال ابن الحاجب في الكافية^(٤): وتخفف^(٥) فتلغى. يعني (كأن)، وكلاهما مخالف لظاهر^(٦) قول المصنف، لكن ابن يعيش^(٧) تأول ما في المفصل على أن المراد بالإلغاء أن تعمل^(٧) في ضمير الشأن، وفيه ما لا يخفى.

«والخبر» عند تخفيف^(٨) (كأن). «جملة اسمية» نحو:

= توجيه الروايات: (ويوماً) يروى بالنصب ظرفاً لـ (توافينا)، وبالجر فالواو واو (رب). توافينا: من الموافاة: المجازاة الحسنة. مقسم: المحسن، من القسام: وقيل من قسات الوجه: مجاري الدموع. ظبية: بالنصب فهي اسم (كأن) وجملة (تعطو) صفة لها، والخبر محذوف، أي: هذه المرأة، وبالرفع فهي الخبر، والاسم ضمير الشأن محذوفاً، وبالجر، وعليه (أن) زائدة، الكاف حرف جر. تعطو: تتناول، وعدّي بـ(إلى) لتضمنه معنى (تتناول). وارق السلم: مورقه، اسم فاعل فعله (أورق) على غير قياس، ويقال: فعله (ورقى)، فلا شذوذ، ويروى: (.... ناظر السلم). سيويه ١: ٢٨١، ٤٨١، الكامل ١: ٧٥-٧٦، الأصمعيات ١٥٧-١٦٠، القالي ٢: ٢١٠، المنصف ٣: ١٢٨، ٢٦٥، الكشف ٤: ٢٨٦ الشجري ٢: ٣، الأنصاف ٢٠٢، ابن يعيش ٨: ٨٢، ٨٣، المقرب ١: ١١١، ٢: ٢٠٣، شرح التسهيل ٧٢: أ، ابن مالك ١: ١٥٨، ابن الناظم ٧٠، الرضي ٢: ٣٦٠، ٣٨٤، المغني ١: ٣٢، المقاصد ٢: ٣٠١-٣٠٥، ٤: ٣٨٤، التصريح ١: ٢٣٤، ٢: ٢٣٣، الأشموني ١: ٢٩٣-٢٩٤، ٣: ٢٨٦، السيوطي ١: ١١١-١١٢، الهمع ١: ١٤٣، ٢: ١٨، الخزانة ٤: ٣٦٤-٣٦٧، ٤٨٩، الدرر ١: ١٢٠-١٢١، ٢: ١٢.

(١) ابن قاسم.

(٢) معين، د.

(٣) راجع المفصل مع ابن يعيش ٨: ٨٢.

(٤) ٢: ٣٥٩.

(٥) ومخفف، د.

(٦) يخالف ظاهر، ز، ظ.

(٧) يعمل، د.

(٨) أهملت التاء والخاء في، د.

كأن ثدياه حقان^(١)

«أو فعلية مصدرية^(٢) بـ(لم)» نحو: ﴿كَأَنَّ لَمْ تَعْنِ بِالْأَمْسِ﴾^(٣).

«أو (قد)»^(٤) [كقوله^(٥)]:

أفد الترحل غير أن ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قد^(٦) [٧]

«أو مفرد». كما في البيت المتقدم:

كأن ظيية.....

أي: كأن هذه المرأة ظيية.

«ويقال: أما^(٨) إن جزاك الله خيراً» بكسر الهمزة على أن (أما) للاستفتاح،

و(إن) مخففة من الثقيلة، مثلها في:

... إن قتلت لمسلماً^(٩)

وهذا وجه شذوذه عند من يشترط في الفعل الذي تدخل^(١٠) عليه (إن)^(١١) المخففة

(١) ووجه مشرق النحر

وقد تكلمنا عليه في ص ٧٥.

(٢) مصدره، د، مبدوءة، م.

(٣) ﴿... حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَأَزْيَنْتَ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَدِرُوا وَعَلَيْهَا أَتَتْهَا أَمْرٌ نَالِيًا

أَوْهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا ... كَذَلِكَ نَفْصَلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يُفَكِّرُونَ﴾ ٢٤ يونس (١٠)

(٤) سقطت من، د، ز، ظ، وهي ثابتة في نسخة دار الكتب (١٠١٠)، وفي المتن الذي شرح عليه

المصنف ٧١: أ، وقد استشهد له بقول الشاعر:

لا يهولنك اصطلاء لظى الحر ب فمحذورها كأن قد ألم

٧٢: أ.

(٥) النابغة الذبياني.

(٦) سبق الكلام عليه في ٢: ٣٥٥

(٧) أخذنا ما بين المعقوفين عن نسخة دار الكتب (١٠١٠).

(٨) ما، ظ.

(٩) تقدم في ص ٦٣.

(١٠) يدخل، د.

(١١) إن أن، ظ.

أن يكون ناسخاً، ولا يجوز أن تضبط^(١) (إن) هذه بالفتح، لأنه سيقدر في الوجه الآتي ضميراً هو اسمها، وإنما ذلك في المفتوحة، فوجب كون هذه هي المكسورة. «وربما قيل: أن جزاك [الله]^(٢) بفتح همزة (أن). والأصل^(٣) أنه» وهذا فيه إشكال؛ لأنه لا يقال: أحقاً أنه جزاك الله خيراً؛ لأن التقدير: أفي حق جزاء^(٤) الله إياك خيراً؟، فيكون - إذن^(٥) - دالاً^(٦) على الاستفهام عن الجزاء أوقع أم لم يقع، ولا يكون دعاء، والغرض أن المراد هو الدعاء، فقد يقال: فإذا قد امتنع هذا فينبغي أن يكون (أما) حرف استفتاح مثلها في [قوله^(٧)].

أما والذي أبكى وأضحك^(٨)

فيقال في رده: إن ذلك يقتضي كون (أن) مع صلتها مبتدأ بلا خبر، أو خبراً بلا

(١) يضبط، د.

(٢) ليست في، م.

(٣) وأصل، ظ.

(٤) جزاك، ز.

(٥) إذا، د.

(٦) إلا، ز، ظ.

(٧) سقطت من، ز، ظ، والقائل: أبو صخر عبد الله بن سلمة السهمي الهذلي (.. - حوالي ٨٠ هـ

/ .. حوالي ٧٠٠ م). شاعر مجيد، كان يتعصب لبني مروان. الأغاني ٢٤: ١١٠ - ١٣٤،

المقاصد ١: ١٦٢، الخزانة ١: ٥٥٥ - ٥٥٦.

(٨) والذي أمات وأحيا والذي أمره الأمر
من قصيدة مطلعها:

ليلي بذات البين دار عرفتها
وأخرى بذات الجيش آياتها سطر
وقبل الشاهد:

إذا ذكرت يرتاح قلبي لذكرها
كما انتفض العصفور بلله القطر
وبعده:

لقد تركتني أغبط الوحش أن أرى
ألفين منها لا يروعهما الزجر

يروى: (.. آياتها عفر). القالي ١: ١٤٨ - ١٥٠، الحماسة ٣: ٢٠٨ - ٢٠٩، السكري

٢: ٩٥٦ - ٩٥٩، ٣: ١٤٧٧ - ١٤٧٨، ابن يعيش ٨: ١١٤، ١١٥، الأغاني ٢٤:

١٢٥، المغني ١: ٥٦، ٧١، المقاصد ٣: ٦٧ - ٦٩، السيوطي ١: ١٦٩ - ١٧٠، ٢١٠،

الهمع ٢: ٧٠، الخزانة ١: ٥٥٢ - ٥٥٥، الدرر ٢: ٨٧.

مبتدأ، فيجاء: باختيار الأول، وهو أنها مع صلتها مبتدأ، وأنه على حذف الخبر، أي: معلوم أنك جزاك الله خيراً، كذا قدر المصنف في: أما أنك ذاهب، فيفرق بينهما بأن الإنشاء لا يحسن فيه هذا التقدير، وإنما يحسن في الجمل الخبرية، والحمل على هذا التقدير يخرج الكلام عن أن يكون دعاءً، والذي يظهر أن (أما) استفتاحية و(أن) زائدة لا مخففة من الثقيلة، ولا إشكال حينئذ، وعلى قول المصنف إنها وليت الفعلية (أن) المخففة بلا فاصل؛ لأنها دعائية.

«وقد يبرز اسمها» أي: اسم (كأن) [المخففة^(١)] «في الشعر^(٢)» كما في قوله:
- في البيت المتقدم^(٣)

كأن ظبية تعطو إلى وارق^(٤) السلم^(٥)

بنصب ظبية^(٦) على إعمال (كأن) المخففة، والخبر محذوف، والتقدير: كأن ظبية^(٧) تعطو هذه المرأة.

«وقد يقال في (لعل): (عل)» بحذف اللام الأولى، قال الشاعر^(٧):

عل^(٨) صروف الدهر أو دولاتها^(٩)

(١) سقطت من، ز، ظ.

(٢) وقد يبرز اسمها في الشعر. جاءت هذه الفقرة في (م) قبل قوله: (ويقال: أما إن جزاك الله خيراً)، وهو أولى.

(٣) أهملت التاء في، د.

(٤) وراق، ز.

(٥) تقدم في ص ٧٥.

(٦) أهملت الظاء في، د.

(٧) لم يسموه.

(٨) على ز، ظ.

(٩) بعده:

يدلنا	اللمة	من	لماتها
فتستريح	النفس	من	زفراتها
وتسنع	الغلة	من	غلاتها

الفراء ٣: ٩، ٢٣٥، الخصائص ١: ٣١٦، الإنصاف ٢٢٠، ابن يعيش ٥: ٢٩، شرح

«و(لعن)». على التغيير في طرفها^(١) الثاني^(٢) بالإبدال، كما غيروا^(٣) طرفها الأول بالحذف. «و(عن)» بالجمع بين / تغيير^(٤) الطرفين المشروحين، وهما الحذف في الأول، والإبدال في الثاني. «و(لأن)» بتغيير الوسط والطرف الأخير دون الأول «و(أن)» بتغيير الثلاثة، ومنه: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا﴾^(٥)، بالفتح. «و(رعن)» بتغيير الطرفين فقط بالإبدال. «و(رعن)»^(٦) بتغيير الثلاثة بالإبدال. «و(لغن)» بتغيير الوسط والآخر كما قدمنا، ولكن تغيير العين المهملة هنا بالغين المعجمة، كما غيرت بالهمزة لتأخيرهن^(٧) جميعاً في الحلقية. «و(لعلت)» مثل (ثمت) و(ربت).

«وقد يقع خبرها» أي: خبر (لعل). «(أن يفعل) بعد اسم عين» كقوله عليه الصلاة [والسلام]^(٨) (لعلك أن تخلف حتى يتفجع بك أقوام ويضربك آخرون)^(٩)، ومنه قول^(١٠) الشاعر^(١١):

= التسهيل ٧٢: أ، ابن الناظم ٢٦٩، ٣٠١-٣٠٢، المغني ١: ١٦٧، المقاصد ٤: ٣٩٦-٣٩٧، ٥١٧، التصريح ٢: ٣، الأشموني ٣: ٣١٢، ٤: ١١٨، السيوطي ١: ٤٥٤، شواهد الشافية ١٢٨-١٣٢، اللسان (عل) (لم).

(١) أعجمت الطاء في، ظ.

(٢) أهملت الثاء في، د.

(٣) غير، د.

(٤) تغيير، د.

(٥) ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَهُمْ آيَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ... إِذَا جَاءَتْ لَآيُؤْمِنُونَ﴾ ١٠٩ الأنعام (٦).

(٦) أهملت الغين خطأ في، د.

(٧) لتأخيرهن، د.

(٨) ليست في، ظ.

(٩) بعض من حديث طويل عن سعد بن أبي وقاص، قاله له رسول الله - ﷺ - حين مرض سعد

في مكة في حجة الوداع على الراجح، وله روايات كثيرة، منها ما هو بهذا النص، ومنها ما فيه

اختلاف في الألفاظ لا يتحقق معه الشاهد البخاري ٢: ٧٢، ٤: ٣، ٤: ٥، ٥٨: ٥، ١٤٦،

٧: ٥٤، ٨: ٦٧، ١٢٦، ١٢٧، مسلم ٣: ح ١٦٢٨ (عام) ٥ (خاص)، أبو داود ٤: ح

٢٧٤٤، أحمد ١: ١٧٣، ١٧٩، فتح الباري ١٢: ١٤.

(١٠) وكقول، د.

(١١) متمم بن نويرة رضي الله عنه.

لعلك يوماً أن تلم ملامة عليك من اللاتي يدعنك أخرعاً^(١)
 وقد مر ضبط الأخرع بالخاء المعجمة والراء بمعنى الضعيف، وأن بعضهم ضبطه
 بالجيم والبدال المهملة، وسبق تفسيره. «حملاً على (عسى)»؛ لاشتراكهما في الدلالة
 على الترجي^(٢) على سبيل الإنشاء، هذا إذا كان اسم^(٣) عين كما ذكر^(٤) المصنف،
 فأما بعد اسم معنى نحو: [لعل^(٥)] اعتقاد زيد أن أقوم، فلا إشكال فيه، ولا هو
 خاص بها.

وهذه المسألة التي في المتن من أقوى دليل على أن مجيء خبر (عسى) مقروناً بـ(أن)
 لا يلزم منه خروجها عن باب النواسخ إلى باب الفعل والفاعل والمفعول، ألا ترى أنه
 لا سبيل إلى ذلك هنا؟.

«والجر بـ(لعل) ثابتة الأول أو محذوفته^(٦)، مفتوحة الآخر أو مكسورته
 لغة عقيلية^(٧)» حكاهما عنهم أبو زيد^(٨)، وروى الفراء أن الجر بـ(لعل) لغة قال
 الشاعر^(٩):

فقلت: ادع أخرى وارفع الصوت رفعة لعل أبي المغوار منك قريب^(١٠)

(١) مضي في ٣: ٣٠٢.

(٢) التراخي، ظ.

(٣) كذا في أصول التحقيق، والصواب بعد اسم، ليوافق ما في التسهيل.

(٤) ذكره، ز، ظ.

(٥) سقطت من، د، ز، ظ، ولا يصح التمثيل بدونها.

(٦) أهملت التاء في، د.

(٧) نسبة إلى بني عقيل، بضم العين.

(٨) الأنصاري.

(٩) كعب بن سعد بن عمرو الغنوي (.. - حوالي ١٠ ق هـ / .. - حوالي ٦١٢ م). من بني

غني: عمرو بن أعصر بن سعد بن قيس عيلان شاعر جيد الشعر قتل أخوه في وقعة ذي قار

فرثاه بالقصيدة التي منها الشاهد، وهذا يبطل ما زعمه القالي والبغدادي من أنه إسلامي

تابعي. وقيل: القائل سهم الغنوي: أخو كعب، والراجع الأول. الجمحي ١: ٢٠٤، ٢١٢

- ٢١٣، المرزباني ٣٤١-٣٤٢، الخزانة ٣: ٦٢١، كشف الظنون ٨٠٨.

(١٠) من قصيدة رثى فيها أخاه شيباً أو هرمياً، والراجع الأول بدليل قوله في القصيدة نفسها:

أقام وخلقى الظاعنين شيب

وهي مشكلة؛ لأن جرهما عمل مختص بالحروف^(١) ورفعها لمساواة الأفعال، وكون حرف عاملاً عمل الحروف والأفعال في حالة واحدة [مما^(٢)] لم يثبت، وأيضاً الجار لا بد له من متعلق، ولا متعلق له هنا لا ظاهراً ولا مقدرأً، فهو مثل (لولا) الداخلة على المضمر المجرور عند سيوييه جارة لا متعلق لها، وكل هذا خروج عن القياس، وقد حاول بعضهم تأويل ما أورد في هذا المحل من الشواهد، وتعسف في التخريج، ولا وجه لذلك بعد نقل الأئمة الثقات أنه لغة لقوم^(٣) من العرب.

«فصل»: في التوابع التي تذكر في هذا الباب.

«يجوز رفع^(٤) المعطوف على اسم (إن)» المكسورة «و (لكن) بعد» ذكر

= مطلعها:

تقول سليمي: ما لجسمك شاحباً؟ كأنك يحميك الشراب طيب
وقبل الشاهد:

وداع دعا يامن يجيب إلى النداء فلم يستجبه عندذاك مجيب
وبعده:

يجيب كما قد كان يفعل إنه مجيب لأبواب العلاء طلبوب
يروى: (..... الصوت دعوة) (..... الصوت جهرة) (..... الصوت بعدها).

(لعل أبا.....) (..... إنه بأمثالها رحب الذراع أريب).

يستجبه: يتعدى بنفسه وباللام، والثاني أكثر.

لعل أبي المغوار: بجر (أبي) بـ(لعل) لفظاً، لأنها حرف جر شبهه بالزائد، فالمجرور مبتدأ مرفوع المحل، و(قريب) خبره وقد ذهب النحويون في تخريج ذلك مذاهب أسهلها: اسم (لعل) ضمير الشأن، (أبي) مجرور بلام محذوفه، و(قريب) صفة لموصوف محذوف هو المبتدأ، والخبر الجار والمجرور، والتقدير: لعله لأبي المغوار منك جواب قريب. ومحاولة التخريج سعي وراء ما لا جدوى منه، فالجر بـ(لعل) ثابت في لغة بني عقيل، ولا محل للتفصي عنه.

أبو زيد ٣٧، الأصمعيات ٩٣-١٠٠، القالي ٢: ١٤٧-١٥٥، الجمحي ١: ٢١٢-٢١٣،

القرشي ٦٩٢-٧٠٨، الشجري ١: ٦٢، ٢٣٧، الرضي ٢: ٣٦١، المغني ١: ٣١٧، ٢:

٤٩٢، ابن عقيل ٢: ٤، المقاصد ٣: ٢٤٧-٢٤٨، التصريح ١: ١٥٦، ٢١٣، الأشموني

١: ١٢٤، ٢: ٢٠٤-٢٠٥، السيوطي ٢: ٦٩١-٦٩٣، الهمع ٢: ٣٣، ١٠٨. الخزانة

٤: ٣٧٥-٣٧٠، شواهد ابن عقيل ١٣٩، الدرر ٢: ٣٣، ١٤٢.

(١) بالحزوف، ز.

(٢) سقطت من، ظ.

(٣) قوم، د.

(٤) أهملت الفاء في، ز.

«الخبر بإجماع» نحو: إن زيداً قائم وعمرو، وما زيد شاعراً^(١) لكن عمراً شاعراً^(٢) وبكر، والمجمع عليه إنما هو جواز هذا التركيب، وأما توجيهه^(٣) فمختلف^(٤) فيه:

ف قيل: هو معطوف على محل اسم (إن) المكسورة، وذلك أنها لما كانت لا تغير معنى الجمل كان اسمها المنصوب في محل رفع؛ لأنها كالعدم؛ إذ فائدتها^(٥) التوكيد فقط، و(لكن) أيضاً كذلك، [أي^(٦)] لا تغير معنى الابتداء، فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع.

ووقع في عبارة الجزولي أن العطف على موضع (إن) مع اسمها^(٧). قال الرضي^(٨): وكأن الأول^(٩) نظر إلى أن الاسم هو الذي كان مرفوعاً قبل دخول (إن)، ودخولها كلا دخول، فبقي على كونه مرفوعاً لكن محلاً، لاشتغال لفظه بالنصب، ف(إن) كاللام في (لزيد)^(١٠)، ولا شك أن المرفوع فيه هو (زيد) وحده لا الاسم مع الحرف، فكذا ينبغي أن يكون الأمر مع (إن)، ومن قال على موضعها مع اسمها نظر^(١١) إلى أن اسمها لو كان وحده مرفوع المحل لكان وحده مبتدأ، والمبتدأ مجرد عن العوامل اللفظية عندهم، واسمها ليس بمجرد، والجواب: أنه باعتبار الرفع مجرد؛ لأن (إن) كالعدم باعتباره، وإنما يعتد بها إذا اعتبرت النصب، ويشكل عليه أن (إن) مع / اسمها لو كانت مرفوعة المحل لكانت مع اسمها مبتدأ، والمبتدأ هو الاسم المجرد كما تقدم، وهي مع اسمها ليست اسماً، فالأولى أن يقال: العطف بالرفع على اسمها وحده. انتهى.

٢٠٦

(١) شاعر، ز.

(٢) شاعراً، ظ.

(٣) توجهه، ز، وزاد أيضاً: الشيخ أبو بكر وليس لها معنى.

(٤) فمختلف، ظ.

(٥) أعجمت الدال في، ز.

(٦) ليست في، ز.

(٧) الجزولية: ٢١ ب

(٨) في شرح الكافية ٢: ٣٥٢ - ٣٥٣، مع اختلاف يسير في الألفاظ.

(٩) الأولى، ظ.

(١٠) كزيد، ز.

(١١) نظراً، ز، وليس صحيحاً.

وقيل: المرفوع بعد العاطف مبتدأ، وخبره محذوف، وهذا هو الصحيح على ما صرح به بعضهم، وعلى هذا هو من عطف الجمل^(١)، وأما على ما تقدم فهو من عطف المفردات.

إذا تقرر هذا فالعبارة المحررة التي تتصور^(٢) معها هذه الأقوال أن يقال: يجوز رفع التالي حرف العطف المشارك لاسم (إن) و(لكن) في المعنى.

لكن المصنف - على تقدير كونه يقول^(٣): هو من عطف الجمل^(٣) على ما هو الصحيح - سماه معطوفاً، فإنه شريك في المعنى، وواقع بعد عاطف، وليس بعده اسم آخر يكون خبراً عنه، فلما أشبه المعطوف من هذه الأوجه سماه معطوفاً على سبيل التجوز. «لا قبله» أي: لا قبل ذكر الخبر. «مطلقاً» سواء كان الإعراب ظاهراً أو خفياً «خلاقاً للكسائي» فإنه جوز ذلك على الإطلاق، فيجوز عنده: إن زيدا وعمرو^(٤) ذاهبان، وإن الفتى وزيد قاتنان^(٥)، وإن هذا وبكر شاعران. «ولا^(٦) بشرط^(٧) خفاء إعراب^(٨) [الاسم^(٩)]، خلاقاً للفراء» فوافق الجماعة على امتناع: إن زيدا وعمرو ذاهبان، وخالف الكسائي في ذلك، ووافق^(١٠) في مثل: إن موسى^(١١) وزيد ذاهبان^(١٢)، وإن هذا وعمرو^(٤) منطلقان، وخالف الجماعة في ذلك.

فإن قلت: إنما اصطلاحهم في الخفاء أن يقيدوه بمعرب تعذر ظهور إعرابه

- (١) أهملت الجيم في، د.
- (٢) يتصور، د، ز.
- (٣) مقول، ظ.
- (٤) وعمروا، ظ.
- (٥) قاتناً، ظ.
- (٦) لا، ز، ظ.
- (٧) يشترط، د.
- (٨) الإعراب، د، ز، ظ.
- (٩) سقطت من، د، ز، ظ.
- (١٠) ورافقه، ظ.
- (١١) قوى، د.
- (١٢) قاتنان، د.

كـ(الفتى)، أو استثقل^(١) كـ(القاضي)، فلا تصدق عبارته على جميع^(٢) الصور التي أجازها^(٣) الفراء؛ لخروج (إنك وزيد ذاهبان) ونحوه من المنيات^(٤).

قلت: ذلك إنما هو في التقدير، وأما الخفاء فلا يعرف لهم فيه هذا الاصطلاح. «وإن توهم ما رأياه قدر تأخير المعطوف أو حذف خبر قبله» وذلك كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِثُونَ وَالنَّصَارَىٰ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^(٥)، فإنه يتوهم أن الآية شاهدة لما رأياه من جواز العطف قبل ذكر الخبر^(٦)؛ إذ^(٧) الصابثون قد عطف، ولم يأت خبر (إن) بعد، فلك^(٨) أن تقدر تأخير قوله: ﴿والصابثون والنصارى﴾ بعد تمام الجملة التي هي الخبر، وعلى هذا حمله سيويه^(٩)، ولك أن تقدر حذف خبر قبل المعطوف تقديره: إن الذين آمنوا فرحون، فلم يقع العطف على كلا التقديرين إلا بعد ذكر الخبر تقديراً. «و(أن)» المفتوحة «في ذلك» أي في جواز رفع المعطوف على اسمها بعد مضي الخبر «كـ(إن)» المكسورة «على» القول «الأصح» وقيد^(١٠) ذلك في الشرح^(١١) بأن يتقدمها علم أو معناه، وهو اختيار ابن الحاجب، فإنه قال:

إن المفتوحة إذا كانت مكسورة حكماً جاز معاملتها في العطف معاملة (إن) المكسورة لفظاً.

قال: وهذا موضع لم ينبه عليه النحويون، فإنهم إذا قالوا: يعطف على اسم (إن)

(١) عطف بالواو في، ز.

(٢) في جميع، ظ.

(٣) قدرها، د.

(٤) المنيات، ظ.

(٥) ٦٩ المائدة (٥).

(٦) أهملت الخاء والباء في، ز.

(٧) أهملت الذال في، ز.

(٨) أهملت الفاء في، د.

(٩) في كتابه ١: ٢٩.

(١٠) وقيل، ظ.

(١١) على التسهيل ٧٣: أ.

[المكسورة^(١)] دون غيرها^(٢)، أو هموا^(٣) أنه لا يجوز العطف مع المفتوحة، والمفتوحة تنقسم قسمين: قسم يجوز العطف على اسمها بالرفع، وقسم لا يجوز.

فالقسم الذي يجوز هو أن تكون^(٤) في حكم المكسورة: كقولك: علمت أن زيداً قائم، لأنه موضع الجملة المستقلة في المعنى، لاشتغال^(٥) المفعولين في باب (علمت) على المحكوم عليه والمحكوم به، بدليل وجوب الكسر إذا دخلت اللام، نحو: علمت إن زيداً لقائم، ولولا أنها في حكم الجملة المستقلة لم يجز كسر (إن)، ألا ترى أنك لا تقول: أعجبتني إن زيداً لقائم بكسر (إن)؛ لأنه لم لما يكن هنا في معنى الجملة المستقلة لكونه فاعلاً - والفاعل يجب أن يكون مفرداً - لم يجز كسر (إن)، فثبت أن المفعولين في باب (علمت) [في معنى الجملة المستقلة، وإنما انتصب^(٦) ما^(٧)] [بعدها توفيراً لما تقتضيه^(٨) (علمت)^(٩)] من معنى المفعولية / وإذا كان^(١٠) المفعولان في حكم الجملة المستقلة تكون هذه المفتوحة بعدها في حكم المكسورة فيجوز العطف بالرفع فيها، وإن كانت مفتوحة لفظاً؛ لأنها مكسورة معنى باعتبار ما ذكرناه، وإن كانت المفتوحة على غير^(١١) هذه الصفة لم يجز العطف على اسمها بالرفع، مثل قولك: أعجبتني أن زيداً قائم وعمراً^(١٢)، فلا يجوز إلا النصب، ولا يستقيم [الرفع^(١)] بحال عطفاً على اسم (أن)؛ لأنها ليست مكسورة، ولا في حكم المكسورة، لأنها [في^(٧)] موضع مفرد من كل وجه.

(١) ليست في، ظ.

(٢) خبرها، ز، ظ.

(٣) أو هموا، د.

(٤) يكون، ز، ظ، وكل صحيح، إذ يعود الضمير على (قسم) أو على (أن).

(٥) لاشتغاله على، ظ. والصحيح ما أثبتته.

(٦) انتصبا، ظ، وما بين الحاصرتين ليس في، ز.

(٧) سقطت من، ز، ظ.

(٨) يقتضيه، د.

(٩) ما بين المعقوفتين ليس في، ز.

(١٠) كا، ظ.

(١١) خلاف، د.

(١٢) وعمروا، ظ.

قال الرضي^(١) : وفيما قاله ابن الحاجب - مع هذا التحقيق البالغ - نظره؛ وذلك لأنا - بعد تسليم أن [أن^(٢)] المفتوحة وما في حيزها بتقدير اسمين - نقول^(٣) : إن ذينك الاسمين بتقدير [المفرد، فعلمت أن زيداً قائم، بتقدير^(٤)] : (علمت زيداً قائماً)، (علمت زيداً قائماً) بتقدير: (علمت قيام زيد)، وكونها بتقدير اسمين لا يخرجها عن كونها بتقدير المفرد؛ إذ ذانك الاسمان بتقدير المفرد، هذا مع أن الحق أن (أن) وما في حيزها ليست بتقدير اسمين، بل هي من أول الأمر بتقدير اسم مفرد، أعني المصدر الذي ذانك الاسمان مؤولان به .

قال^(١) : وإنما دعا المصنف - يعني ابن الحاجب - إلى هذا التكلف أنه رأى سيويه مستشهداً^(٥) على العطف على محل المكسورة بقوله تعالى : ﴿ وَأَذِّنْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ^(٦) . . . ﴾ الآية، و(أذان) بمعنى إعلام، وكذا استشهد بقوله^(٧) :
وإلا فاعلموا أنا وأتم بغاة ما بقينا^(٨) في شقاق^(٩)

(١) في شرح الكافية ٢ : ٣٥٣ مع زيادة ونقص نبهت على المهم منها .

(٢) ليست في أصول التحقيق، ولكن لا يستقيم الكلام بدونها .

(٣) يقول، ز، تقول، ظ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطات ثابت في الرضي، والسياق مفتقر إليه .

(*) مستشهد، ظ : ارجع إلى الكتاب ١ : ١٢١ ، ٧٨٥ ، تجد ذلك فيه .

(٦) ﴿ . . . إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ . . . ﴾ ٣ التوبة (٩) .

(٧) بشر بن أبي خازم .

(٨) أهملت الباء في، د .

(٩) من قصيدة هجا فيها أوس بن حارثة الطائي . مطلعها :

أهت منك سلمى بانطلاق وليس وصال غانية بياقي
وقبل الشاهد:

إذا جزت نواصي آل بدر فأدوها وأسرى في الوثاق
وبعده:

وخيل قد لبسناها بخيل نساقيها كذلك ما نساقي
يروى: (فإن جزت . . .) (. . . ما حيننا . . .) .

بشر ١٦٦ - ١٦٦ ، سيويه ١ : ٢٩٠ - ٢٩٢ ، الإنصاف ١٩٠ ، ابن يعيش ٨ : ٦٩ - ٧٠ .

شرح التسهيل ٧٣ : أ ، ابن مالك ١ : ١٦٢ ، ابن الناظم ٦٧ ، الرضي ٢ : ٣٥٣ ، المقاصد

٢ : ٢٧١ - ٢٧٤ ، التصريح ١ : ٢٢٨ ، الخزانة ٤ : ٣١٥ - ٣١٩ .

[على العطف] ^(١) على محل اسم المكسورة بتقدير حذف الخبر في الأول، والتقدير: أنا بغاة، وأنتم بغاة، فلولا أن المفتوحة بعد فعل القلب في حكم المكسورة لما صح منه الاستدلال المذكور، وبعض النحاة لما رأى سيويه يستشهد للمكسورة بالمفتوحة ^(٢)، قال ^(٣): إن المفتوحة حكمها مطلقاً حكم المكسورة في جواز العطف على محل اسمها بالرفع؛ لأنها حرفان ^(٤) مؤكداً أصلهما واحد، فيجوز العطف بالرفع، نحو: بلغني أن زيدا قائم وعمرو. والسيرافي ومن تابعه لم يلتفتوا إلى استدلال سيويه، فقالوا: لا يجوز العطف على محل اسم [أن] ^(٥) المفتوحة مطلقاً؛ إذ لم يبق معها الابتداء، بل هي مع ما في حيزها في تأويل اسم مفرد مرفوع أو منصوب أو مجرور، فاسمها كبعض حروف الكلمة. انتهى.

وقال الشلوبين ^(٦): مذهب الأكثرين المنع وهو الصحيح.

«وكذا البواقي عند الفراء» فيجوز عنده رفع المعطوف بعد (كأن) و(ليت)، و(لعل)، كما جوزه بعد الثلاثة الأخر، واستدل بقوله ^(٧):

ياليثني وأنت يالميس في بلد ليس به ^(٨) أنيس ^(٩)

(١) ليس في، ظ.

(٢) فالمفتوحة، ز، ظ.

(٣) فإن، ز.

(٤) حرفان، ظ.

(٥) سقطت من، ز، ظ.

(٦) الشلوبيين، ز، وهو خطأ.

(٧) جران العود، وقيل: رؤبة بن العجاج، والصحيح الأول.

(٨) بها، د.

(٩) من رجز قال فيه:

قد ندع المنزل يالميس يعيش فيه السبع الجروس

الذئب أو ذو لبد هموس بسابسا ليس به أنيس

إلا اليعافير وإلا العيس ويقسر ملمع كنوس

وليس في هذه الرواية شاهد. جران العود ٥٢، رؤبة ١٧٦ (مانسب إليه)، سيويه ١: ١٣٣،

٣٦٥، الفراء ١: ٤٧٩، ثعلب ٣١٦، ٤٥٢، المقتضب ٢: ٣١٩، ٣٤٧، ٤: ٤١٤،

الإنصاف ٢٧١، ابن يعيش ٢: ٨٠، ١١٧، ٧: ٢١، ٨، ٥٢، شرح التسهيل ٧٣/أ،

والفراء»^(٢) لكن الجرمي والزجاج يجوزان ذلك بعد ذكر الخبر لا قبل ذكره، نحو:
 إن زيدا قائم العاقل أو بطة^(٣) أو نفسه، فيجوز في الجميع الحمل على المحل والفراء
 إنما يجوز ذلك بشرط خفاء الإعراب وفي قول المصنف: (كالمنسوق) إشارة إليه.
 قال الرضي^(٤): ولم يذكر غيرهم في ذلك منعاً ولا إجازة، والأصل الجواز إذ لا
 فارق.

قال الزجاج: (علام الغيوب)-^(٥) في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَمٌ
 الْغُيُوبِ﴾^(٦) - صفة (ربي) ويحتمل وجوهاً أخر^(٧).

قال الرضي^(٨): ولم يذكروا^(٩) البديل، والقياس كونه كسائر التوابع في جوازه نحو:
 إن الزيدتين استحسنتها^(١٠) شئلهما، بالرفع انتهى.

= ابن مالك ١: ١٦٢ - ١٦٣، ابن الناظم ١١٨، الرضي ٢: ٣٣٣، شذور الذهب ٢٦٥،
 المقاصد ٢: ٣٢١ - ٣٢٢، ٣: ١٠٧ - ١٠٩، الأشموني ٢: ١٤٧، الهمع ١: ٢٢٥، ٢:
 ١٤٤، الخزانة ٤: ١٩٧ - ١٩٩، الدرر ١: ١٩٢، ٢: ٢٠٢.

- (١) يجر جونه، ظ.
- (٢) الجرمي والفراء والزجاج، م.
- (٣) بطنه، ز، بطة، ظ، والصواب ما اخترت، وهو لقب، فيعرب عطف بيان.
- (٤) في شرح الكافية ٢: ٣٥٤.
- (٥) ٤٨ سبأ (٣٤).
- (٦) العيوم، ظ.
- (٧) (علام الغيوب): بالنصب وبالرفع، أما الأول فعلى أنه وصف لاسم (إن)، أو مفعول به لفعل محذوف: أعني علام الغيوب، وأما الثاني فعلى أنه خبر لمبتدأ محذوف: هو علام الغيوب أو خبر ثان لـ(إن)، أو بديل من الضمير المستتر في (يقذف)، أو وصف لاسم (إن) على الموضع العكبري ٢: ١٩٨.
- (٨) في شرح الكافية ٢: ٣٥٤.
- (٩) يذكر، د.
- (١٠) استحسنتها، د.

وحكى ابن عصفور أنه لا يجوز عند المحققين من أهل البصرة في غير عطف النسق من التوابع إلا النصب فقط، قال: إلا أن يسمع شيء فيحفظ ولا يقاس عليه.

«وندر» قول بعض العرب: «إنهم أجمعون/ ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان».

قال الخضر اوي^(١): وحكى الأخص في كتابه الكبير^(٢) أنه سمع من بعضهم: إن زيدا وأنت ذاهبان. والمثالان الأولان حكاهما سيويه^(٣)، ومحملها^(٤) عنده على التوهم كما في قول زهير^(٥):

بدالي أني لست [مدرك^(٦)] ما^(٧) مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً^(٨)

(١) لعله يعني: محمد بن يحيى بن هشام الخضر اوي.

(٢) له كتاب اسمه: مسائل الكبير والقصير، كشف الظنون ٢: ١٦٧٠.

(٣) في كتابه ١: ٢٩٠.

(٤) ومحملها، د.

(٥) ابن أبي سلمى، وقيل: صرمة بن أنس، أو قيس بن صرمة بن مالك: أو عبدالله بن رواحة.

(٦) سقطت من، ز.

(٧) من، د.

(٨) من قصيدة قالها يذكر النعمان حين طلبه كسرى ليقتله فالتجأ إلى طيء. مطلعها:

ألا ليت شعري هل يرى الناس ما أرى من الأمر أو يبدو لهم ما بداليا
وقبل الشاهد:

بدالي أن الله حق فزادني إلى الحق تقوى الله ما قد بداليا
وبعده:

سابق: يروى، بالنصب وبالجر وبالرفع، ويروى: سابق، فائتي. فالنصب على أنه عطف على خبر (ليس)، والجر على أنه عطف عليه أيضاً، لكن على توهم أنه جر بالياء؛ لكثرة ذلك فيه، والرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أي: ولا أنا سابق. شيء: من أضاف (سابق) رفعه، ومن لا نصبه. بدالي: ظهر لي، وفاعله مصدر مؤول من (أن) وصلتها، مأخوذ من معنى (ليس)؛ لأنه لا مصدر له لجموده، والتقدير: عدم أو انتفاء. ادراكي ما مضى. إذا: ظرف متعلق بـ (كان) على القول بدلالاتها على الحدث، أو بـ (جائياً) على قول من نفى دلالتها على الحدث، وليست شرطية؛ إذ لا يسبق الشيء بحيته. زهير ٢٨٣ - ٢٩٢، سيويه ١: ٨٣، ١٥٤، ٢٩٠، ٤١٨، ٤٢٩، ٤٥٢، ٢: ٢٧٨، الخصائص ٢: ٣٥٣، ٤٢٤، ابن يعيش ٢: ٥٢، ٧: ٥٦، ٨: ٦٩، شرح التسهيل ٦٢: أ، ٧٣: أ، ابن مالك ١: ١٣٨، ابن

بجر (سابق) على توهم زيادة الباء في (مدرك)، وهو^(١) في الحقيقة عكسها^(٢)؛ لأن فيه تقدير المعدوم موجوداً وهما بالعكس، والجامع بين الجميع تقدير الشيء على خلاف ما هو عليه، فهذا وجه الجمع، وخرجهما المصنف^(٣) على تقدير المؤكد في الأول، أي: إنهم هم أجمعون ذاهبون، وعلى تقدير المعطوف عليه في الثاني، أي: إنك أنت وزيد ذاهبان. ووقع في عبارة سيويه^(٤) أن ذلك على سبيل الغلط فقال المصنف^(٥):

وهذا^(٦) غير مرضي من سيويه، فإن المطبوع على العربية لو جاز غلطه في هذا لم يوثق بشيء من كلامه.

قال^(٧): وسيويه يوافق على هذا، ولولا ذلك لما قيل^(٨) نادراً.

قال أبو حيان: ولم يفهم أحد عن سيويه ما فهمه ابن مالك من أنه أراد حقيقة الغلط: بل أراد أنه لم يشترك^(٩) في الناصب، وكأنه لم يتقدم ناصب ألبتة، بل ابتداءً بالاسم مرفوعاً فأتبعه مرفوعاً.

قال في البسيط^(١٠): سباه غلطاً لخروجه عن القياس.

[قلت: يريد - والله أعلم - أنه مردود؛ لخروجه عن القياس^(١١)]، كما يرد الغلط؛ لأن قبول ما يقوله^(١٢) العربي إنما كان للظن، بأنه على وفق ما وضعه الواضع، فإذا

== الناظم ٦٧، الرضي ٢: ٢٦٧، المغني ١: ١٠١، ٣١٩، ٢: ٥١٣، ٥٢٩، ٥٣١، ٦٠٨، ٧٥٥، المقاصد، ٢: ٢٦٧ - ٢٧١، ٣: ٣٥١ - ٣٥٢، السيوطي ١: ٢٨٢ - ٢٨٥، ٢: ٦٩٥، الخزانة ٣: ٥٨٨ - ٥٩١، ٦٦٥ - ٦٦٦.

(١) وهو وهو، ز.

(٢) عكسها، ظ.

(٣) في شرح التسهيل ٧٣: أ.

(٤) في كتابه ١؛ ٢٩٠.

(٥) في شرح التسهيل ٧٣: أ.

(٦) هذا، ز، ظ.

(٧) المصنف في شرح التسهيل ٧٣: أ.

(٨) قبل، ز.

(٩) أهملت التاء في، د.

(١٠) النسيط، ظ، وهذا تصحيف، ولنا في ١: ٦٨ عليه كلام.

(١١) ما بين الحاصرتين ليس في، ز.

(١٢) يقول له، ز.

جاء على خلاف القياس واستعمال الفصحاء^(١) غلب على الظن نقيض ذلك، أي كونه ليس على وفق^(٢) وضع الواضع، فزال الموجب لقبوله، فيكون مردوداً^(٣)، كذا قرره بعض المحققين، ولا ينبغي حمل كلام سيويه إمام الجماعة إلا على ذلك.

«وأجاز الكسائي رفع المعطوف على أول^(٤) مفعولي (ظن) إن خفي إعراب الثاني» سواء كان خفاء إعرابه بكونه تقديرياً، وهو من العربات، نحو: ظننت زيداً صديقي وعمرو، أو محلياً^(٥)، وهو من المبنيات، نحو: ظننت زيداً^(٦) من بكرمني وبكر، وإنما مثل المصنف^(٧) بالأول.

(١) أهملت الفاء في، د.

(٢) وقف، د.

(٣) مردود، ز.

(٤) أولى، ز.

(٥) محكياً، د، ظ.

(٦) عمراً، د.

(٧) في شرح التسهيل ٧٣: أ.

الباب السادس عشر
« باب (لا) العاملة عمل (إن) »

ويقال لها: التبرئة، كأنه مأخوذ من [قولك^(١)]: برأت فلاناً عن كذا، إذا نفيته عنه، فهي مبرئة للجنس، أي: نافية له.

«إذا لم تكرر [لا]^(٢)، وقصد خلوص العموم باسم نكرة يليها^(٣) غير معمول لغيرها، عملت عمل (إن)^(٤)» [وجوباً^(٥)]، فاشتراط لها في عملها [ذلك^(٦)] أمور:

أحدها: عدم تكرارها؛ لأنها إذا تكررت^(٥) لا يجب^(٦) إعمالها، بل يجوز، وسيأتي.
الثاني: أن يقصد خلوص العموم، أي: نفي الجنس على سبيل التنصيص؛ لأنه إذا لم يقصد ذلك لا تعمل عمل (إن)، وإنما تعمل - حينئذٍ - عمل (ليس)، أو تلغى، فإليها المبتدأ والخبر، ويحتمل - حينئذٍ - نفي الجنس ونفي الواحد، وفي عبارة الشارح^(٧): ويحتمل - حينئذٍ - نفي العموم. وهي معكوسة؛ إذ المحتمل [حينئذٍ^(٨)] عموم النفي لا نفي العموم.

الثالث: أن يكون اسمها نكرة؛ لأنها لا تعمل في المعرفة إلا عند تأويلها بنكرة.

- (١) ليست في، د.
- (٢) ليست في، ز.
- (٣) تليها، ز.
- (٤) ليست في، ظ.
- (٥) كررت، ز، ظ.
- (٦) أهملت الياء في، د، تجب، ز.
- (٧) ابن قاسم.
- (٨) سقطت من، ز، ظ.

الرابع : أن يليها الاسم ؛ لأنه لو فصل بينها فاصل لم تعمل عمل (إن) ، نحو : - ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾^(١) -

قال الشارح : وأجاز الرماني أن تعمل^(٢) مع الفصل النصب ، نحو : لا كذلك رجلاً .

الخامس : أن يكون الاسم المنصوب غير معمول لغيرها ؛ احترازاً من نحو : - ﴿لَا مَرَّحِبًا بِهِمْ﴾^(٣) لأن (مرحباً) منصوب بفعل مقدر ، وأنت خير بأن هذا الشرط مستغنى عنه بما قبله ، وهو كون الاسم والياً لها ضرورة أنه متى فرض عمل لغيرها في ذلك الاسم حصل الفصل بينها بذلك العامل .

وقد يقال : إن قوله : (يليهما) محتمل لكون الاسم يليها لفظاً وإن كان ثم فاصل تقديراً ، فلا يكون قوله : (يليهما) بمجرد مخرجاً لنحو : (لَا مَرَّحِبًا بِهِمْ)^(٤) ، فلما قال : (غير معمول لغيرها) علم أن المراد كونه يليها من غير فاصل ألبتة ، لا ظاهر ولا مقدر ، فقد استفيد / ثانياً ما لم يستفد أولاً ، فلا تتجه^(٥) مناقشته^(٥) أصلاً . «إلا أن الاسم إذا لم يكن مضافاً» نحو : لا صاحب جود ممقوت «ولا شبيهاً به» سواء كان رافعا نحو : لا حسنا فعله مذموم ، أو ناصباً نحو : لا طالعاً جبلاً حاضر . «ركب» الاسم «معها» أي : مع (لا) تركيب خمسة عشر . «وبني» لأجل التركيب .

قال الشارح^(٦) : وهذا هو علة البناء عند سيويه والجمهور انتهى .

قال الرضي^(٧) : ولم يقم دليل قاطع على أن (لا) مركبة مع المنفي ، والذي^(٨) ذهب إليه بعض المحققين أن علة البناء هي تضمن معنى الحرف الذي هو (من) الاستغراقية ؛ وذلك لأن قولك : (لا رجل) نص في نفي الجنس بمتزلة : (لا من

(١) ﴿... وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾ ٤٧ الصافات (٣٧) .

(٢) يعمل ، د .

(٣) ﴿هَذَا قَوْحٌ مُّقْتَنِحٌ مَعَكُمْ... إِيْتَهُمْ صَالُوا النَّارِ﴾ ٥٩ ص (٣٨) .

(٤) يتجه ، د ، ز ، ظ ، والتأنيث أولى .

(٥) مناقشة ، د ، ز .

(٦) ابن قاسم .

(٧) في شرح الكافية ١ : ٥٦ ، وقد لفق كلامه فقدم وأخر ونقص وزاد فراجعه .

(٨) الذي ، ظ .

رجل)، بخلاف: (لا رجل في الدار) بالرفع كما أن^(١) ما جاءني من رجل نص في الاستغراق، بخلاف: ما جاءني رجل، [إذ^(٢)] يجوز أن يقال: لا رجل في الدار بل رجلاً، ولا يجوز: لا رجل في الدار - بالفتح - بل رجلاً، ولا ما جاءني من رجل بل رجلاً، لما أرادوا التنصيص على الاستغراق ضمنوا الاسم النكرة معنى (من)، فبنوه. «على ما كان ينصب به» فإن كان ينصب بالفتحة بني عليها نحو: لا رجل وإن كان ينصب بالياء بني [عليها^(٣)] نحو: لا رجلين عندك، ولا مسلمين مخلصون في النار، وهذه العبارة - لشمولها^(٤) للفتحة^(٥) - والياء أولى من قولهم: يبنى على الفتح. ويظهر من كلام بعضهم أن التنصيص على العموم مخصوص بما إذا كان اسمها مبنياً، وكلام المصنف صريح في خلافه^(٦) كما علمت. «والفتح في نحو» قول الشاعر^(٧):

إن الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ^(٨) «ولا لذات للشيب»^(٩)

(١) لأن، د.

(٢) ليست في، ظ.

(٣) سقطت من، ز، ظ.

(٤) أهملت الشين في، ظ.

(٥) الفتحة، د.

(٦) خلافة، ز.

(٧) أبي مالك سلامة بن جندل بن عمرو السعدي (.. حوالي - ٢٣ ق هـ / .. حوالي ٦٠٠ م)

من سعد بن زيد مناة بن تميم. شاعر مجيد معدود في الفرسان الأشداء. يتقن وصف الخيل.

ابن قتيبة ١: ٢٧٢ - ٢٧٣، الخزانة ٢: ٨٦.

(٨) تلذ، د، يلذ، ظ، والصواب ما أثبت.

(٩) الثالث في قصيدة قالها يعني شبابه ويفتخر بأيامه. وقيله:

أودى الشباب حميداً ذو التعاجيب أودى وذلك شأو غير مطلوب

ولى حثيثاً وهذا الشيب يطلبه لو كان يدركه ركض اليعاقب

وبعده:

وللسباب إذا دامت بشاشته ود القلوب من البيض الرعايب

يروى: (... ذو الأعاجيب) (ولى وذلك...) (... جري اليعاقب) (أودى الشباب

الذي...).

التعاجيب: العجب، جمع لا واحد له. الشأو: طلق الفرس، أي: شوطها، يقال: جرت

الفرس شأواً، ويمكن تفسيره بمصدر الفعل (شأه)، أي: سبقه. ركض: فاعل (يدركه)،

أولى من الكسر» وهذا كاستثناء من القاعدة التي قدمها، وهي أنه يبني على ما كان ينصب [به^(١)]، وإذا ثبت هذا عن العرب - أعني جواز الوجهين مع أولوية أحدهما، وهو الفتح - علم^(٢) ضعف [قول^(٣)] من عين الكسر أو الفتح؛ ولهذا قال ابن خروف: لو وقفوا على^(٤) السماع ما اختلفوا.

«ورفع الخبر إن لم يركب الاسم مع (لا) بها عند الجميع».

ف(رفع) مصدر مبتدأ، و(بها) متعلق به، والخبر هو الظرف، أو (بها) خبر، والظرف متعلق به، يعني أن رفع خبر (لا) بها إذا انتفى تركيبها مع الاسم، نحو: لا غلام رجل عندك، ولا طالعاً جبلاً حاضر، قال به جميع النحاة^(٥)، وكأنه اعتمد في ذلك قول الشلوين^(٦) في رفع الخبر بها عند عدم تركيبها.

قلت: ينبغي أن يكون هذا الاتفاق مخصوصاً بطائفة من النحويين، وهم أهل البصرة؛ وذلك لأن الكوفيين يقولون: - في (إن) التي (لا) محمولة عليها - إنها لا عمل

== وروي منصوباً، فيحتمل وجهين: نصبه بنزع الخافض، أي أن تقديره: لو كان يدرك الشباب طالبه بركض كركض اليعاقب، أن يكون مصدر فعل محذوف، والفعل المحذوف مع فاعله حال من فاعل (ولى)، فالتقدير، ولى حيثاً يركض ركض اليعاقب، وما بينها معترض. اليعاقب: جمع يعقوب، ذكر الحجل، أو ذوات العقب من الخيل، أي التي تجري جرياً بعد جري. لو كان يدركه: جواب (لو) محذوف، والتقدير: لطلبته. فيه نلذ: هذا خبر (إن) فيمن رواه كذلك، ومستأنف على رواية: (أودي). سلامة ٧، المفضليات ١١٩ - ١٢٤، ابن قتيبة ١: ٢٧٢، ابن الأنباري ٢٤٤ - ٢٤٥، شرح التسهيل ٧٣: ب، الرضي ١: ٢٥٦، شذور الذهب ٨٥، ابن عقيل ١: ٣٣٩، المقاصد ٢: ٣٢٦ - ٣٣٢، التصريح ١: ٢٣٨ - ٢٣٩، الأشموني ٢: ٨، الهمع ١: ١٤٦، الخزانة ٢: ٨٥ - ٨٦، شواهد ابن عقيل ٨١، الدرر ١: ١٢٦ - ١٢٧، اللسان ١: ٢١٣، رغبة الأمل ١: ١١ - ١٢.

(١) ليست في، ز.

(٢) استبان، د.

(٣) سقطت من، ز، ظ.

(٤) على على، ظ.

(٥) النحويين، ظ.

(٦) الشلوين، ز، وليس صحيحاً.

لها في الخبر مطلقاً فما ظنك بهذه؟ «وكذا مع التركيب على الأصح»^(١). تكون
(لا) عاملة في الخبر؛ لأن ما استحقت به العمل باق، والتركيب لا يبطله، هذا مذهب
الأخفش والمازني وجماعة، وهو الأصح عند المصنف، وذهب قوم إلى أنها إذ ذاك -
أعني^(٢) عند التركيب - لا تعمل في الخبر، بل النكرة مع (لا) في موضع رفع بالابتداء،
والخبر خبر المبتدأ، فهو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، بدليل حمل جميع توابعها
على الموضع قبل الخبر، ولولا أنها في موضع رفع بالابتداء لم يجوز ذلك.

قال الشارح^(٣) وهذا ظاهر مذهب سيويه.

قلت: وبعضهم يبت^(٤) القول بأنه مذهب سيويه.

قال ابن هشام: والذي عندي أن سيويه يرى - في (لا رجل) - أن كلمة (لا) لا
عمل لها في الاسم ولا في الخبر، لأنها صارت كجزء كلمة؛ ولهذا جعل النصب - في
لا رجل ظرفاً^(٥) كالرفع في (يازيد الفاضل)، لا على محل الاسم بعد (لا).

وفرق قوم بين ظهور عمل (لا) وعدم ظهوره، فقالوا: - في نحو: (لا رجل فاضلاً)
بالنصب - إن الخبر هنا مرفوع بـ(لا)، وذلك أن عامل الصفة عامل الموصوف، فلما
انتصب الوصف بـ(لا) علمنا أن (لا) قد نصبت الموصوف أيضاً، فإن قلت. (لا
غلام ظريف) برفع الصفة، فرفع الخبر بالابتداء؛ لا تفاقهم إلا الأخفش / أن عامل
الصفة هو عامل الموصوف.

قلت: وقد عرفت أن قولهم: - في نحو: (لا رجل فاضلاً) - إن الوصف قد انتصب
بـ(لا) دعوى قابلة للمنع.

وتظهر^(٦) فائدة الخلاف في نحو قوله^(٧):

(١) يكون، ز.

(٢) يعني، د.

(٣) ابن قاسم.

(٤) أثبت، د، بيت، ز، يثبت، ظ، ولم أستسغ الكلمة فرجعت إلى نسخة دار الكتب (١٠١٠)

فوجدت فيها (بيت) وهي الكلمة المناسبة للمعنى.

(٥) أهملت الظاء في، د.

(٦) ويظهر، د، ز، ظ، والتأنيث أولى.

(٧) أمية بن أبي الصلت.

فلا لغو ولا تأثيم فيها^(١)

فإن قلنا: بأن الخبر مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول (لا) كان (فيها) خبراً عنها، إذ (لا) الأولى ملغاة، فما بعدها مرفوع^(٢) بالابتداء، و(لا) الثانية مع الاسم المركب معها في محل رفع بالابتداء، فلا محذور في جعل (فيها) خبراً من هذين المبتدئين، وإن قلنا. بأن (لا) عاملة في الخبر ولو مع التركيب امتنع جعل (فيها) خبراً عنها: لثلا يتوارد عاملان على معمول واحد، فيكون (فيها) خبراً عن أحد المبتدئين، وخبر الآخر محذوفاً.

«وإذا علم» خبر (لا) بقريئة لفظية أو حالة «كثير حذفه عند الحجازيين» نحو: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرٌ﴾^(٣)، ومنه: (لا سيف إلا ذو الفقار، ولا فتى إلا عليّ)^(٤).

قال ابن الحاجب: وليس (ذو) و(عليّ) خبرين؛ لأنها مستثنيان من المذكور، والمستثنى كذلك لا يكون خبراً عن المستثنى منه، لأنه لم يذكر إلا لبيان ما قصد

(١) ولا غول ولا فيها مليم

والبيت من قصيدة وصف فيها يوم القيامة والنار والجنة وأحوالهما. مطلعها:

جهنم تلك لا تبقي بغيماً وعدن لا يطالها رجيـم
وقبل الشاهد:

وحلوا من أساور من لجين ومن ذهب وعسجدة كريم
وبعده:

وكأس لا تصدع شاريها يلد بحسن رؤيتها النديم
وكتب النحو تركيب الشاهد مع عجز آخر، وهو: (وما فاهوا به لهم مقيم) وصدر هذا العجز:
(وفيها لحم ساهرة وبحر).

(فلا لغو) الصواب : (ولا لغو) كما في الديوان ، وهو المناسب لنسق الأبيات . أمية ٥٣ - ٥٥ ، ابن مالك ١ : ١٦٦ ، ابن الناظم ٧٢ ، ابن عقيل ١ : ٢٤٤ ، شذور الذهب ٨٨ ، المقاصد ٢ : ٣٤٦ - ٣٥١ ، التصريح ١ : ٢٤١ ، الأشموني ٢ : ١١ ، الخزانة ٢ : ٢٨٣ ، شواهد ابن عقيل ٨٣ - ٨٤ .

(٢) مرفوعاً، ز.

(٣) ﴿... إِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ﴾ ٥٠ الشعراء (٢٦).

(٤) هذا أثر وإيه روي في مناقب عليّ - رضي الله عنه - على أنه نادى به ملك يوم بدر. وذو الفقار اسم سيف النبي ﷺ (المقاصد الحسنة: ٧٢٤ - ٧٢٥).

بالمستثنى منه . واحترز بقوله : (من المذكور) من نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾^(١) «ولم يلفظ به [حيثئذ]»^(٢) أي [حين]^(٣) إذ علم «عند التميميين» .

وإنما قال : (حيثئذ) دفعاً لتوهم من^(٤) يتوهم أن (ولم يلفظ^(٥) به) مستأنف لا مرتب على شرط العلم، وأما إذا لم [يعلم^(٦)] الخبر لانتفاء القرينة الدالة عليه لم يجز حذفه عند أحد لا التميميين ولا غيرهم نحو: (لا أحد أغير من الله)^(٧) .

قال الشارح^(٨) : ومن نسب إلى التميميين التزام الحذف مطلقاً كالزنجشري^(٩) ، أو بشرط^(١٠) أن لا يكون ظرفاً كالجزولي^(١١) ، فليس بمصيب . «وربما أبقى» الخبر «وحذف الاسم» كقولهم : (لا عليك) ، أي : لا بأس عليك .

[وقد^(١٢)] خرج بعضهم بيتاً على حذف الجزئين معاً، وذلك أن الفراء وأصحابه تمسكوا بقول الشاعر^(١٣) :

فخير نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوب قال : يالا^(١٣)

(١) ﴿... قَدْ خَلَّتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قَتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ...﴾ ١٤٤ آل عمران (٣) .

(٢) ليست في، م .

(٣) ليست في، د .

(٤) ما، د .

(٥) يتلفظ، ظ .

(٦) ليست في، ظ .

(٧) من حديث أخرجه البخاري ٦ : ٤٨ عن ابن مسعود - رضي الله عنه - وتماه : (. . .) ولذلك حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، ولا شيء أحب إليه المدح من الله ؛ ولذلك مدح نفسه . والحديث مروى عن ابن مسعود وعن المغيرة بن شعبة وعن أسماء بنت أبي بكر ، وعن أبي موسى - رضي الله عنهم - بألفاظ مختلفة أكثرها يشهد للمسألة .

البخاري ٦ : ٤٨ ، ٤٩ ، ٧ : ٣١ ، ٩ : ٩٩ ، ١٠٠ ، مسلم ٢ : ح ١٤٩٩ ، ٤ : ح ٢٧٦٠ (عام) ٣٣ ، ٣٤ (خاص) ، ٢٧٦٢ (عام) ٣٧ (خاص) ، ٢٨٠٤ (عام) ٤٩ (خاص) ، والترمذي ٩ : ح ٣٥٩١ .

(٨) ابن قاسم .

(٩) راجع المفصل مع ابن يعيش ١ : ١٠٧ ، فقد صرح بذلك .

(١٠) سقط الجار من، د .

(١١) راجع الجزولية : ٣٦ ب .

(١٢) زهير بن مسعود الضبي .

(١٣) تكلمنا عليه في ٣ : ٢١ .

على زعمهم أن أصل (بالزيد)^(١) : يآل زيد، فقال هذا المخرج: لا دليل فيه، لجواز أن يكون الأصل: ياقوم لا فرار، فحذف المنادى وجزأ^(٢) (لا)؛ لأن كل واحد منهما ثبت له جواز الحذف، فلا ضير إذا جمع جائز إلى جائز.

«ولا عمل لـ(لا) في لفظ المثني من نحو: لا رجلين فيها».

وكذا المجموع على حدّه، نحو: لا مسلمين عندك، وكان ينبغي ذكره؛ لأن حكمهما في ذلك^(٣) واحد. «خلافاً للمبرد» فإنه يقول: إن (لا) عاملة (في لفظ المثني، وكذا)^(٤) في لفظ المجموع على حدّه، فهما عنده معربان لا مبنيان.

قال الرضي^(٥): فإن قال لأن النون كالتنوين الذي هو دليل الإعراب، فمفقوض^(٦) بنحو: يازيدان، ويازيدون، وهما مبنيان مع وجود النون، إذ^(٧) لو كانا معربين لقيلا: يازيدين، ويازيدين، والنون ليس كالتنوين في الدلالة على التمكين^(٨)، ونقل عنه أنه قال: لأن المثني والمجموع في حكم المعطوف والمعطوف عليه، [والمعطوف عليه^(٩)] مضارع [للمضاف^(١٠)]، فيجب النصب، وردّ بأن المعطوف عليه في باب (لا) مبني نحو: لا رجل وامرأة. وله أن يقول: أردت به عطف النسق الذي يكون التابع والمتبوع فيه كاسم واحد، كما في باب النداء في نحو: يا ثلاثة وثلاثين، ولا شك أن المثني والمجموع مثل هذا المنسوق، لكنه^(١١) ينتقض بنحو: يازيدان، ويازيدون، وقيل: إنما قال ذلك؛ لأنه ليس شيء^(١٢) من المركبات يثنى فيه

(١) بالزيد، ز.

(٢) وجزو، ز، وجزء، ظ.

(٣) أهملت الذال في، د.

(٤) ما بين الهلايين مكرر في، ز.

(٥) في شرح الكافية ١: ٢٥٦ بتصرف يقتضيه المقام.

(٦) لنوقض، د.

(٧) وضع مكانها واو في، د.

(٨) التمكين، د.

(٩) سقطت من، د، والرضي، والمعنى مفتقر إليها.

(١٠) سقطت من، د، ز، ظ، وأثبتها الرضي، ولا بد منها.

(١١) ولكنه، ز، ظ.

(١٢) أهملت الشين في، د.

الجزء الثاني أو يجمع^(١)، والجواب أنه لم يقد دليل قاطع على أن (لا) مركب، كما مر، ولو سلمنا فليس بناؤه للتركيب كما مر، وإن سلمنا^(٢) فنحن نقول: حضرموتان، وحضرموتون في المسمى بـ(حضرموت). هذا كلامه.

«ولست الفتحة في نحو: (لا أحد فيها) إعرابية، خلافاً للزجاج والسيرافي» فإنها ذهباً^(٣) إلى أن الفتحة في ذلك إعرابية، وإنما وقع الاختلاف بينهم لاحتمال قول سيويه؛ وذلك لأنه قال^(٤): «ولا» تعمل فيما بعدها فتنصبه من غير تنوين. / ثم قال: وإنما ترك التنوين في معمولها؛ لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة ٢١١ اسم واحد كخمسة عشر.

فقال الزجاج: مراده أنه معرب، لكنه مع كونه معرباً ركب مع عامله لا ينفصل عنه، كما لا ينفصل (عشر)^(٥) من (خمسة عشر)، فحذف التنوين مع كونه معرباً؛ لتثاقله بتركيبه مع عامله.

وقال السيرافي: إنها ركب مع عامله لإفادة (لا) التبرئة الاستغراق، كما أفادته (من) الاستغراقية في نحو: هل من رجل في الدار، [ولا رجل في الدار، جواب: هل من رجل^(٦)]، فركبوا (لا) مع النكرة، كما أن (من) مركب معها تطبيقاً للجواب بالسؤال، ثم حذف التنوين؛ لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة.

وقال المبرد^(٧): مراده أنها نصبتة أولاً: لكن بني بعد ذلك، فحذف منه التنوين للبناء، كما حذف في (خمسة عشر) للبناء اتفاقاً.

قال الرضي^(٨): والأولى ما ذهب إليه المبرد وأصحابه؛ لأن حذف التنوين في

(١) لجمع، د، ز.

(٢) ولو سلمناه، ز، ظ.

(٣) ذاهبان، ظ.

(٤) في كتابه ١: ٣٤٥.

(٥) عشرة، د.

(٦) ليس في، د.

(٧) له في المقتضب ٤: ٣٥٧ - ٣٥٨ كلام بهذا المعنى، لكنه ليس تفسيراً لكلام سيويه.

(٨) في شرح الكافية ١: ٢٥٥.

حال^(١) الوصا من الاسم المنون لغير الإضافة والبناء غير معهود، وأيضاً التركيب بين (لا) والمنفي ليس بأشد منه بين المضاف والمضاف إليه والجار والمجرور، ولا يحذف التنوين من الثاني في الموضوعين.

«ودخول الباء على (لا) يمنع التركيب غالباً». فتقول^(٢): جئت بلا مال، وغضبت من لا شيء، بالتنوين، ولا تركب^(٣) لتعذر تقدير (من) بعدها؛ إذ لا يجوز: بلا من مال، ومن لا من شيء.

وأشار بقوله: (غالباً) إلى قول بعض^(٤) العرب: جئت بلا شيء - بالفتح - وهذا مما رد به على الزجاج والسيرافي في دعواهما أن الفتحة - في [نحو]: (لا رجل) - إعرابية، فثبت^(٥) أن الفتحة فيه بنائية، وأنت خير بأن التعليل المتقدم إنما يأتي عند من جعل^(٦) علة البناء تقدير^(٧) (من) لا التركيب.

«وربما ركبت النكرة مع (لا) الزائدة» كقوله^(٨):

لو لم تكن غطفان^(٩) لا ذنوب لها إذن^(١٠) للام ذوو^(١١) أحسابها عمرا^(١٢)

(١) حالة، ز، ظ.

(٢) أهملت التاء في، ز.

(٣) يركب، ز، ظ.

(٤) إلى بعض قول، د.

(٥) فيثبت، د.

(٦) يجعل، د.

(٧) أهملت التاء والقاف في، د.

(٨) الفرزدق.

(٩) أهملت الغين في، د.

(١٠) إذ، ظ.

(١١) ذووا، ظ.

(١٢) من قصيدة هجا فيها عمر بن هبيرة الفزاري، وكان إذ ذاك أميراً، ثم حبس فمدحه في

الحبس، فقال: ما رأيت أشرف من الفرزدق؛ هجاني أميراً، ومدحني أسيراً. مطلعها:

أنا ابن خندف والهامي حقيقتها قد جعلوا في يدي الشمس والقمر
وقبل الشاهد:

ياغطفان دعي مرعى مهنة تعدي الصحاح إذا ماعرها انتشرا

قال أبو الفتح بن جني^(١) : أنشد أبو الحسن^(٢) في المعاني هذا البيت مستدلاً به على أن الحرف الزائد قد يعمل، فسألت أبا علي^(٣) فقلت: الزائد العامل (لم) أو (لا)؟ فقال: لم تأت (لم) زائدة في كلامهم، فيجب أن يكون^(٤) (لا)، وهي قد عملت النصب في الاسم.

«وقد يعامل غير المضاف معاملته» أي: معاملة المضاف. «في الإعراب ونزع التنوين» نحو: لا أبالك فيها. «و» نزع^(٥) «النون» نحو: لا غلامي لك فيها. «إن وليه مجرور^(٦) بلام» كما رأيت في المثالين.

واحترز بقوله: (وليه) من أن يقع فصل كما سيأتي. وقيد الجر باللام احترازاً من أن يقع الجر بغيرها فيتعين - حيثئذ - حذف الألف وإثبات النون، نحو: لا أب فيها، ولا غلامين فيها، وإن^(٧) ورد خلاف ذلك فشاذ أو مؤول.

«معلقة^(٨) بمحذوف غير خبر» كما مر، فلو جر بلام متعلقة بمذكور أو

== لا يرى القطران المحض ناشرها إذا تصعد في الأعناق واستعرا
وبعده:

مما تشجع مني حين هجج بي من بين مغربها والقرن إذ فطرا
مهنة: إبل جرباء مطلية بالقار. العر: الجرب. هجج: زجر. القرن: مطلع الشمس
ومغربها. فطر: طلع. غطفان: بن سعد بن قيس عيلان، من مضر، وهو الجد الأعلى
لفزارة. (ذوو أحسابها) رواية الديوان (ذوو أحلامها).

الفرزدق ١: ٢٨٢ - ٢٨٦، الخصائص ٢: ٣٦، معاني القرآن للأخفش ١: ١٨٠، ٢:
٣٢٢. الرضي ١: ٢٥٧، المقاصد ٢: ٣٢٢ - ٣٢٤، التصريح ١: ٢٣٧، الأشموني ٢:
٤، الهمع ١: ١٤٧، الخزانة ٢: ٨٧ - ٨٨، الدرر ١: ١٢٧.

(١) ابن، ز.

(٢) الأخفش في معاني القرآن ١: ١٨٠، ٢: ٣٢٢.

(٣) الفارسي.

(٤) تكون، د، والضمير يعود على (الزائد).

(٥) أهملت الزاي في، د.

(٦) أهملت الجيم في، ظ.

(٧) فإن، ز، ظ.

(٨) متعلقة، ظ.

محذوف^(١) هو خبر تعين حذف الألف وإثبات النون، نحو: لا أب بار^(٢) لك، ونحو: لا أب لك، إذا جعلت (لك) متعلقاً^(٣) بمحذوف هو خبر.

ولم يقيد المصنف غير المضاف بأسماء بعينها، بل عمم^(٤) في المتن، ومثل في الشرح^(٥) بلا غلام لك، يعني: فلك تقدير حركته فتحاً ونصباً^(٦)، واقتضى كلام غيره، أن المسموع في ذلك هو الأب والأخ والمثنى والمجموع على حده، وخص في الارتشاف^(٧) المثنى باليدين، وعلى التقديرين - في لا غلام لك - يظهر الاختلاف في اللفظ في نحو لا مسلمات لك فإن جعلنا الحركة إعرابية تعين الكسر، وإن جعلناها بنائية فلك الفتح والكسر، والفتح أولى.

ثم اعلم أن ما ذكره المصنف من أن الاسم الواقع بعد (لا) في الضابط الذي ذكره غير مضاف، هو مذهب هشام^(٨) وابن كيسان، واختاره المصنف وابن الحاجب، وذهب الخليل وسيبويه والجمهور إلى أن هذا المذكور مضاف حقيقة / باعتبار المعنى.

٢١٢

واعترض^(٩) بأن اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف إليه، بل تقدر، وأجيب بأن اللام ههنا^(١٠) أيضاً مقدر، وهذه الظاهرة تأكيد لتلك المقدرة كـ(تيم) الثاني في:
يأتيم^(١١) تيم عدي^(١٢)

(١) أهملت الذال في، ز.

(٢) باراً، ز، ظ.

(٣) متعلقة، ز، ظ.

(٤) عم، ز، ظ.

(٥) على التسهيل ٧٥: أ، ونص على الإطلاق فقال: (ولا تختص هذه العاملة بالمثنى وأخ وأب وأخواتها، بل هي جائزة في كل ما وليه لام جر معلقة بمحذوف غير خبر، حتى في: لا غلام لك، ولا بني لك، ولا بنات لك، ولا عشري لك).

(٦) نصباً وفتحاً، د.

(٧) لأبي حيان.

(٨) ابن معاوية الضرير.

(٩) فاعترض، ز، ظ.

(١٠) هنا، د، هاهنا، ظ.

(١١) تم، ز.

(١٢) لا أبا لكم لا يوقعنكم في سواة عمر

على من قال: إن (تيم)^(١) الأول مضاف إلى (عدي) الظاهر، فيكون الفصل^(٢) بين المضاف والمضاف إليه كلا فصل.
 فسئل^(٣): ما الحامل^(٤) على الفصل بينهما باللام المقحمة توكيداً دون سائر الإضافات المقدرة باللام؟
 فأجيب بأنهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرف بـ(لا) من غير تكريرها تخفيفاً^(٥) وحق المعارف المنفية بـ(لا) الرفع مع تكرير (لا)، ففصلوا بين المتضايقين لفظاً حتى يصير المضاف^(٦) بهذا الفصل كأنه ليس بمضاف، فلا يستنكر نصبه^(٧) وعدم تكرير^(٨) (لا).

والدليل على قصدهم لهذا الغرض أنهم لا يعاملون بهذه المعاملة المنفية المضاف إلى النكرة، فلا يقولون^(٩): لا أبا لرجل حاله كذا، ولا غلامي لشخص نعتة كذا،

من قصيدة لجرير هجا فيها عمر بن لجأ التيمي وقومه، وافتخر عليهم بقومه. مطلعها:
 هاج الهوى وضمير الحاجة الذكر واستعجم اليوم من سلومة الخبر
 وقبل الشاهد:

لا تمنعون لكم عرسا وما لكم إلا بغيركم ورد ولا صدر
 وبعده:

ياتيم إن جسم الأمر ليس لكم ولا الجرائم عند الدعوة الكبير
 جرير ٢٨٣ - ٢٨٨، سيويه ١: ٢٦، ٣١٤، المقتضب ٤: ٣٢٩، ٣٧٥، الخصائص ١:
 ٣٤٥ - ٣٤٦، الشجري ٢: ٨٣، ابن يعيش ٢: ١٠، ١٠٥، ٣: ٢١، الرضي ١:
 ١٤٦، ٢٦٥، ٧: ٣٤٤، المغني ٢: ٥١٠، ابن عقيل ٢: ٢١١، المقاصد ٤: ٢٤٠ -
 ٢٤٣، الأشموني ٣: ١٥٣، السيوطي ٢: ٨٥٥ - ٨٥٧، الهمع ٢: ١٢٢، الخزانة ١:
 ٣٥٩ - ٣٦٠، ٢: ١١٦، ٤: ٢٧٣، شواهد ابن عقيل ٢١٨ - ٢١٩، الدرر ٢: ١٥٤.

(١) تيم، ظ.

(٢) أهملت الصاد في، ز.

(٣) فقيل، د، فشيل، ز.

(٤) احامل، ز، الحاصل، ظ.

(٥) تحقيقاً، د، ظ.

(٦) الضاف، ز، ظ.

(٧) لفظه، ظ.

(٨) تكرار، د.

(٩) أهملت الياء في، د.

والدليل على أنه مضاف قوله^(١) :

وقد مات شهاخ ومات مزرد وأي كريم لا أباك مخلد^(٢)
وقول الآخر^(٣) :

أبالموت الذي لا بد أني ملاق لا أباك تخوفيني^(٤)
فصرح بالإضافة، وهو شاذ لا يقاس عليه، وتخريج المصنف^(٥) لذلك - على أنه
دعا على المخاطب بأن^(٦) لا يأباه الموت فجعله [فعلاً^(٧)] ماضياً والكاف مفعولاً به -
يضعفه وروده حيث لم يذكر الموت كقوله^(٨) :

(١) مسكين الدارمي .

(٢) من قصيدة طويلة رويها عين، ذكر فيها كثيراً من الشعراء الذين تقدموه، أورد البغدادي طرفاً
منها، وفيها يأتي البيت الشاهد مع سابقه ولاحقه :

بنجران أوصال النجاشي أصبحت تلوذ به طير عكوف ووقع
وقد مات شهاخ ومات مزرد وأي عزيز لا أبالك يمنع
أولئك قوم قد مضوا لسبيلهم كما مات لقمان بن عاد وتبع
ولا شاهد على هذه الرواية، لأنه أثبت اللام في (لا أبالك).

يروى: (.. يخلد) (.. بخالد) (.. منع).

شهاخ: يعني الشهاخ بن ضرار، اسمعه معقل. مزرد بن ضرار أيضاً، واسمه يزيد. سيبويه
١ : ٣٤٦، المقتضب ٤ : ٣٧٥، الكامل ٢ : ٤٨٧، ٣ : ٩٥٣، ابن يعيش ٢ : ١٠٥، شرح
التسهيل ٧٤ : ب، ٧٥ : أ، الرضي ١ : ٢٦٥، الخزانة ٢ : ١١٦ - ١١٩، رغبة الأمل ٥ :
٨٥، ٧، ١٤٧.

(٣) أبي حية النميري، أو الأعشى، وليس في ديوانه.

(٤) لم أقف على سابقه ولا لاحقه. المقتضب ٤ : ٣٧٤ - ٣٧٥، الكامل ٢ : ٤٨٧، ٣ : ٩٥٣،
الخصائص ١ : ٣٤٥، الشجري ١ : ٣٦٢، ابن يعيش ٢ : ١٠٥، المقرب ١ : ١٩٢، شرح
التسهيل ٧٤ : ب، ٧٥ : أ، ابن مالك ١ : ١٦٧، شذور الذهب ٣٢٨، التصريح ٢ : ٢٦،
الهمع ١ : ١٤٥، الخزانة ٢ : ١١٨ - ١١٩، رغبة الأمل ٥ : ٨٥، ٧ : ١٤٧، الدرر ١ :
١٢٥.

(٥) في شرح التسهيل ٧٥ : أ.

(٦) بأنه، ظ.

(٧) سقطت من، ز، ظ.

(٨) أبي طالب.

(لا) العاملة عمل (إن)

رسبت استرس ربس . س بب سربس بي س سرس سى سسهور بسبرس سم .
 أم المصنف فاعترض^(١) بقولهم : (لا أبالي)، و(لا أخالي)، إذ لو كان الاسم مضافاً
 - كما زعموا - لقالوا : (لا أب لي)، و(لا أخ لي) بكسر الباء والخاء، إشعاراً بأنها متصلة
 بالياء تقديراً، فإن اللام لا اعتداد بها على قولهم .

والجواب : أنهم [لم^(٢)] يكسروا الباء و[لا^(٣)] الخاء، لأن الياء غير مباشرة^(٤)
 للآخر . واللام الجارة هي المباشرة له^(٥) لفظاً .

واعترض^(٦) أيضاً بأن الإضافة إن كانت محضة لزم كون اسم (لا) معرفة .

وإن كانت غير محضة لزم مخالفة النظائر، لأنها لا تكون^(٧) إلا فيما عمله^(٨) عمل
 الفعل، أو في معطوف^(٩) على ما لا يكون [إلا^(٣)] نكرة .

(١) بمنسأة، قد جاء جبل وأحبل
 وبعده بأبيات على ما في اللسان :

هلم إلى حكم ابن صخرة إنه سيحكم فيما بيننا ثم يعدل
 كما كان يقضي في أمور تنوبنا فيعمد للأمر الجميل ويفصل
 وفي الديوان : (أمن أجل جبل ذي رمام علوته) . ولا شاهد على هذه الرواية . وقد تلاعب
 الرواة بعجز البيت فأنشدوا : (. . . قد جر حبلك أحبل) (. . . قد جاء جبل بأحبل) (. . .
 قد جر حبلك أحبلا) . ابن صخرة : الوليد بن المغيرة .

أبو طالب ١٤٢ ، المتصف ٢ : ٥٨ - ٥٩ ، السبع ١٥١ ، الصحاح ١ : ٧٦ ، اللسان (نساء)
 (جبل) .

(٢) في شرح التسهيل ٧٤ : ب - ٧٥ : أ .

(٣) ليست في، ظ .

(٤) ليست في، د .

(٥) لأنها غير مباشرتين، د، لأنها غير مباشرة، ظ، وهذا كله غير صحيح .

(٦) لها، ز، ظ .

(٧) أهملت التاء في، د .

(٨) عمل، ز، ظ .

(٩) المعطوف، ظ .

والجواب : أنه منقوض^(١) بـ(غيرك) و(شبهك) ونحوهما، فإن الإضافة في ذلك غير محضة، وليست شيئاً مما ذكر.
وأما ابن الحاجب^(٢) فاعترض : بأنه لو كان المذكور مضافاً حقيقة لكان معرفة فوجب رفعه وتكريره^(٣) (لا).

والجواب : أنه ترك الرفع والتكرير؛ لكونه في صورة النكرة، والغرض من الفصل باللام أن لا يرفع ولا تكرر^(٤) [لا^(٥)]، فكيف يرفع^(٦) وتكرر^(٧) مع الفصل باللام !! .
واعترض^(٨) أيضاً بأن (لا أبالك)، و(لا أب لك)^(٩) سواء في المعنى اتفاقاً، و(لا أب لك) نكرة بلا خلاف، فيلزم أن يكون (لا أب لك) نكرة أيضاً؛ إذ المعرفة لا توافق النكرة معنى.

والجواب : أن الاتفاق في المعنى إنما هو بالنسبة إلى الجملتين وهما^(١٠) (لا أب لك) و(لا أب لك)، ولم يتفقوا أن (أب لك) و(أب لك) بمعنى واحد، وقد يكون المقصود من الجملتين واحداً، مع أن المسند إليه في إحداهما^(١١) معرفة، وفي الأخرى نكرة، والمسند - أي : خبر^(١٢) (لا) في (لا أب لك) - محذوف، أي : (لا أب لك موجود)، وأما في (لا أب لك) فالخبر هو (لك)، أي : (لا^(١٣) أب موجود لك)، فالجملة الأولى^(١٤)

(١) أهملت الضاد في، ز، ظ.

(٢) نقل الرضي عنه هذين الاعتراضين في شرح الكافية ١ : ٢٦٥ وأجاب عنها.

(٣) وتكرار، د.

(٤) يكرر، د.

(٥) ليست في، د.

(٦) ترفع، ز.

(٧) ويكرر، د.

(٨) ابن الحاجب.

(٩) وإلا، ظ.

(١٠) وهي، ز.

(١١) إحداهما، د.

(١٢) في خبر، د، وهو خطأ.

(١٣) إلا، د.

(١٤) في الأولى، د، ولا معنى للزيادة.

بمعنى : لا كان أبوك موجوداً، والثانية بمعنى : لا وجد لك أب . وفحوى الجملتين واحدة^(١) مع كون المسند إليه في إحداهما^(٢) معرفة، وفي الأخرى نكرة . كذا قرره الرضي^(٣) . «فإن فصلها» أي : فإن فصل النكرة الواقعة بعد (لا) عن المجرور باللام «جار آخر» نحو: (لا يدني بها لك)^(٤) . «أو ظرف» نحو: (لا يدي اليوم [لك]^(٥)، و(لا غلامي عندي^(٦) لك). «امتنعت المسألة في الاختيار» لا في الضرورة «خلافاً ليونس» فإنه أجاز ذلك في الاختيار كما مثلنا، وأشار سيبويه^(٧) إلى جوازه في الضرورة.

٢١٣ - «وقد يقال - في الشعر - لا أباك» كالبيتين اللذين أنشدناهما آنفاً^(٨) .

قال المصنف^(٩) : أصله عندهم (لا أبأ لك)، فإن زعموا أن الضمير مخفوض بالإضافة، فكيف يكون اسم (لا) معرفة!! .

فإن قالوا: الإضافة غير محضة لتقدير^(١٠) اللام، لزم تقدير المحض غير محض .

وإن قالوا: الجر بلام مقدرة، لزم اتصال الضمير المجرور بغير جاره، ولا نظير لذلك، وإنما هذا عندي دعاء . وقد تقدم ذلك^(١١) وتقدم رده، وأنت خير بأن هذا الكلام مخالف لما قرره في الأصل .

«وقد يحمل على المضاف مشابهه في العمل^(١٢) فينزع تنوينه» نحو: لا

(١) واحد، د .

(٢) إحداهما، د .

(٣) في شرح الكافية ١ : ٢٦٥ .

(٤) لم يفهمها ناسخ (ظ)، فرسمها: بهالك .

(٥) ليست في، ظ .

(٦) عندك، ظ . وحاول تصحيحها لكن لم تتضح .

(٧) في كتابه ١ : ٣٤٧ .

(٨) في ص ١٠٦ .

(٩) في شرح التسهيل ٧٥ : أ .

(١٠) أهملت التاء في، د .

(١١) في ص ١٠٧ .

(١٢) بالعمل، ز، ظ، م .

طالع جبلاً، وهذا مبني على أن الاسم معرب، ولكن ترك تنوينه لشبهه بها يجب ترك تنوينه^(١)، وهذا مذهب البغداديين^(٢)، ويقولون: كما حمل [على^(٣)] المضاف في الإعراب، حمل عليه في ترك التنوين.

فإن قيل: لأي شيء كان إجراؤه مجرى المضاف في الإعراب واجباً وفي ترك التنوين جائزاً^(٤)؟

قلنا^(٥): الأصل في الاسم التمكن. بل الأمكنية، فيكون معرباً منوناً، فحمل على المضاف في الإعراب وجوباً؛ لأنه حمل يقتضي بقاءه على أصله، وجعل حمله عليه في ترك التنوين جوازاً؛ لأنه حمل يقتضي خروجه عن أصله.

قال ابن هشام: وعلى قولهم يتخرج الحديث: (لا مانع لما أعطيت. ولا معطي لما منعت)^(٦). وأما على قول البصريين فيجب تنوينه، ولكن الرواية إنها جاءت بغير تنوين. هذا كلامه في مغني اللبيب^(٧).

قلت: وقد رددناه^(٨) في الحاشية^(٩)، وفي مصابيح الجامع الذي [علقته]^(١٠) على البخاري بأن هذا يتخرج أيضاً على قول البصريين، بأن يجعل (مانع) اسم (لا) مفرداً مبنياً: إما لتركيبه معها تركيب (خمسة عشر)، وإما لتضمنه^(١١) (معنى) (من) الاستغراقية على الخلاف المتقدم، والخبر محذوف، أي لا مانع مانع لما أعطيت، واللام

(١) أهملت التاء في، د.

(٢) البغداديين، ز.

(٣) ليست في، ز.

(٤) أهملت الزاي في، ظ.

(٥) قلت، د.

(٦) من حديث رواه المغيرة بن شعبة - رضي الله عنه - وأوله (اللهم لا مانع...) أخرجه البخاري ١: ١٣٩، ٨: ٦١، ١٠٧، ٩: ٧٨، ومسلم ١: ح ٥٩٣، وأبو داود ٢: ح ١٤٥٠.

(٧) ٢: ٤٤١.

(٨) قدرددنا، د.

(٩) المساء (تحفة الغريب) ١٨٣: أ-ب.

(١٠) ليست في، د.

(١١) لتضمنه، ظ.

للتقوية، فلك أن تقول: تتعلق^(١)، ولك أن تقول: لا تتعلق^(٢)، وكذا القول في (ولا معطي لما منعت)، وجوز الحذف ذكر مثل ما حذف، وحسنه دفع^(٣) التكرار، فظهر بذلك أن التنوين على رأي البصريين ممتنع لا واجب.

ولعل السر في العدول عن تنوينه إرادة التنصيص على الاستغراق، ومع التنوين يكون الاستغراق ظاهراً لا نصاً.

فإن قلت: إذا نون كان الاسم مطولاً، و(لا) عاملة، وقد تقدم أنها عند العمل تكون^(٣) ناصة^(٤) على الاستغراق^(٥).

قلت: مر لنا أيضاً أن بعضهم يخص الاستغراق المنصوص بحالة بناء الاسم من جهة تضمن (من) الاستغراقية^(٦)، ولو سلم أن الاستغراق عند عملها ثابت على سبيل التنصيص لم يتعين عملها في (مانعاً)^(٧) النصب حتى يكون النص على الاستغراق ثابتاً؛ لاحتمال أن يكون (مانعاً)^(٧) منصوباً بفعل محذوف، أي لا نجد أو لا نرى مانعاً لما أعطيت، فعدل إلى البناء لسلامته من هذا الاحتمال، وإن بنينا على أن غير المضاف يعامل معاملة المضاف في الإعراب ونزع التنوين والنون عند وجود الضابط المتقدم، وأن ذلك لا يخص بالأب والأخ والمثنى والمجموع على حده، كما هو ظاهر كلام المصنف، فلك أن تقدر الفتحة في (لا مانع)، و(لا معطي) إعرابية، وإن كان غير مضاف إجراءً له مجرى المضاف؛ لوجود المسوغ له، كما في (لا غلام^(٨) لك^(٩)) على ما مثل به المصنف في الشرح كما مر^(١٠).

«فصل» في الكلام على بطلان عمل (لا)، وفي فروع تتعلق^(١١) بها ويتوابع

اسمها.

(١) يتعلق، ز، ظ.

(٢) رفع، د.

(٣) أهملت التاء في، د.

(٤) ناصبة، ز.

(٥) راجع ص ٩٣.

(٦) راجع ص ٩٤، ١٠١.

(٧) كذا في أصول التحقيق، والذي في الحديث (مانع).

(٨) الأعلام، ز.

(٩) سقطت من، ز، ظ. (١٠) في ص ١٠٤. (١١) يتعلق، ز.

«إذا انفصل مصحوب (لا)» نحو: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾^(١) «أو كان معرفة»
نحو: لا زيد ولا عمرو^(٢). «بطل العمل بإجماع».

أما مسألة^(٣) الفصل فلم يخالف فيها إلا الرماني كما سبق في أول الباب.
وأما مسألة المعرفة فبطلان العمل فيها إنما هو مجمع عليه عند البصريين، وأما
الكوفيون فإنهم جوزوا بناء العلم.

وإنما بطل العمل في المفصول بينه وبين (لا)؛ لأنه قد ضعف أمر (لا) بالفصل،
وهي في نفسها عامل ضعيف؛ لأنها تعمل بمشابهة (إن) التي تعمل^(٤) / بمشابهة
الفعل لا بالأصالة.

قالوا: ووجه المشابهة بين (إن) و(لا) [أَنَّ]^(٥) (إن) للمبالغة في الإثبات و(لا)
للمبالغة في النفي، لأنها لنفي الجنس، فلما توغلنا في طرفي الإثبات والنفي تشابهتا.
قلت: (إن) ليست للإثبات وإنما هي لتوكيد النسبة الواقعة في الكلام الذي تدخل
عليه إثباتاً كان أو نفيًا.

وإنما بطل عملها في المعرفة؛ لأنها لنفي الجنس، ولا يمكن حصوله مع دخولها على
المعرفة؛ إذ ليس المعرفة لفظ جنس حتى ينتفي الجنس بانتفائها. «ويلزم - حيثئذٍ
- أي: حين إذ بطل العمل «التكرار» أي تكرار (لا) مع المفصول ومع المعرفة.

«في غير ضرورة، خلافاً للمبرد وابن كيسان».

أما لزوم التكرار مع الفصل فإنه جعل تكريرها منبهاً على كونها لنفي الجنس في
النكرات؛ لأن نفي الجنس هو تكرار^(٦) النفي في الحقيقة.

وأما مع^(٧) المعارف فالتكرار جبران^(٨) لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن

(١) ﴿... وَلَا هُمْ عَنْهَا يُزْفُونَ﴾ ٤٧ الصافات (٣٧).

(٢) عمر، د، ز.

(٣) في مسيلة، د.

(٤) لا تعمل، ظ، والزيادة خطأ.

(٥) ليست في، د.

(٦) تكرير، ز، ظ.

(٧) على، ز.

(٨) جبر، د، جبران، ز.

حصوله مع المعرفة، وأجاز المبرد وابن كيسان عدم تكرار (لا) في الموضعين، فأجازا نحو: لا زيد في الدار، ونحو: لا فيها رجل، واستدل^(١) بقول الشاعر^(٢):

بكت جزعاً واسترجعت ثم آذنت ركائبها أن لا إلينا رجوعها^(٣)

وهو عند الجماعة محمول على الضرورة. «وكذا» (لا) «التاليها خبر مفرد» نحو: زيد لا كاتب ولا شاعر، واحترز من الجملة الفعلية، نحو: زيد لا يقوم، فلا يلزم فيها التكرار. «أو شبهه» أي شبه الخبر المفرد من النعت نحو: مررت برجل لا شجاع ولا كريم، والحال نحو: جاء زيد لا ضاحكاً ولا ماشياً، وقد جاء عدم التكرار في ذلك لأجل الضرورة قال [الشاعر^(٤)]:

وأنت امرؤ منا خلقت لغيرنا حياتك لا نفع وموتك فاجع^(٥)

(١) استدلالاً، ز، ظ.

(٢) لا يعرف.

(٣) يروى: (قضت وطراً...) (جزعاً واستعبرت...).

(لا إلينا رجوعها): أكثر النحويين على أن (لا) نافية للجنس، واختلفوا في السبب الذي لأجله لم تكرر: فيرى سيبويه أن ذلك لأنها دخلت على معرفة، ومعنى ذلك أن (رجوعها) مبتدأ خبره محذوف، أي موجود، أو نحوه، أما (إلينا) فهو للتبيين. ويرى المبرد وابن كيسان أن عدم التكرار لكون اسمها لم يتصل بها، والظاهر من هذا أن الجار والمجرور خبر المبتدأ مقدماً، ولا يخفى أن (لا) هنا ملغاة؛ لأنها لا تعمل إلا في نكرة، وعندهما أن عدم التكرار في مثل هذا جائز، وعند غيرهما شاذ، والقول قول سيبويه. جزعاً: مفعول مطلق مبيناً للنوع، أي: بكاء جزع، فلما حذف المضاف حل المضاف إليه محله ويجوز أن يعرب مفعولاً لأجله. استرجعت: طلبت الرجوع، أو قالت: إنا لله وإنا إليه راجعون. آذنت: أشعرت. أن: مفسرة؛ لتقدم (آذنت)، وفيه معنى القول دون حروفه. ويجوز أن تكون مخففة، فاسمها ضمير الشأن.

سيبويه ١: ٣٥٥، المقتضب ٤: ٣٦١، الشجري ٢: ٢٢٥، ابن يعيش ٢: ١١٢، ٤: ٦٥، ٦٦، المقرب ١: ١٨٩، شرح التسهيل ٧٥، ب، الرضي ١: ٢٥٨، الأشموني ٢: ١٨، الهمع ١: ١٤٨، الخزانة ٢: ٨٨-٨٩، الدرر ١٢٩.

(٤) ليست في، د، والشاعر: الضحاك بن هشام الرقاشي، وقيل: جنف بن مالك بن الحرث بن ثعلبة القضاعي، وقال سيبويه: رجل من سلول. والراجح الأول.

(٥) الأول من أبيات قالها لحضين - بالضاد المعجمة - بن المنذر الرقاشي، من سادات ربيعة وصاحب راية أمير المؤمنين علي يوم صفين وبعد الشاهد:

وقال الآخر^(١) :

قهرت العدا^(٢) لا مستعينا بعصبة ولكن بأنواع الخدائع والمكر^(٣)
«وأفردت» (لا) فلم تكرر «في» قولهم : «(لا نولك أن تفعل) ؛ لتأوله ب(لا
ينبغي)» فلا حجة حينئذ فيه^(٤) للمبرد وابن كيسان ؛ لأن (لا) في المعنى هي الداخلة
على المضارع وتلك لا يلزم تكريرها. والنول^(٥) مصدر بمعنى التناول، وهو هنا^(٦)
بمعنى المفعول، أي : ليس متناولك ومأخوذك هذا الفعل، أي لا ينبغي [لك^(٧)] أن
تتناوله .

«وقد يؤول^(٨) غير عبد الله» وهو ما [لا^(٩)] تنزع^(١٠) منه الألف واللام بحال،
أعني من الجزء الثاني لو أفرد. «وعبد الرحمن» وهو ما لا تنزع^(١١) الأداة من جزئه^(١٢)
الثاني لو أفرد إلا في النداء والإضافة. «من الأعلام بنكرة، فيعامل معاملة بعد

== وأنت على ما كان منك ابن حرة أبي لما يرضى به الخصم مانع
وفيك خصال صالحات يشينها لديك جفاء عنده الود ضائع
بروى : (أنت امرؤ. . .) (حياتك لا ترجى. . .) (وإني لما يرضى. . .).

سيبويه ١ : ٣٥٨ ، المقتضب ٤ : ٣٦٠ ، الشجري ٢ : ٢٣٠ ، التصحيف ٤٠٥ ، ابن يعيش
٢ : ١١٢ ، شرح التسهيل ٧٥ : ب ، ابن مالك ١ : ١٧٠ ، الرضي ١ : ٢٥٨ ، الأشموني
٢ : ١٨ ، الهمع ١ : ١٤٨ ، ٢٤٥ ، الدرر ١ : ١٢٩ ، ٢٠٢ .

(١) مجهول .

(٢) العدي ، ز ، ظ .

(٣) لم أقف له على مزيد ، وهو من شواهد : شرح التسهيل ٧٥ : ب ، ١٢٧ : ب ، ابن مالك ١ :

١٧٠ ، الأشموني ١٢ : ١٨ ، الهمع ١٤٨ ، ٢٤٥ ، الدرر ١ : ١٢٩ ، ٢٠٢ .

(٤) فيه ح ، د . (ح) اختصار (حينئذ) ، لا تنبه إليه إلا تبعا لأن (د) دائما تختصره .

(٥) والنزل ، ز .

(٦) هاهنا ، ز ، ظ .

(٧) ليست في ، د .

(٨) توول ، ز .

(٩) ليست في ، ظ .

(١٠) ينزع ، د ، ز .

(١١) ينزع ، د .

(١٢) أهملت الجيم والزاي في ، د .

نزع ما فيه أو فيما أضيفت إليه من ألف ولام.

فالأول: كالبصرة، فتقول: لا بصرة^(١) لكم.

والثاني: كقولهم: (قضية ولا أبا حسن لها)، والمراد بـ(أبي^(٢) الحسن) علي رضي

الله عنه.

وفي كلام المصنف مسامحة حيث جعل (الحسن) مضافاً إليه العلم، وليس كذلك،

وإنما^(٣) العلم مجموع المضاف والمضاف إليه.

قال المصنف^(٤): قدر قوم العَلَمَ المعامل بهذه المعاملة مضافاً إليه (مثل)، وقدره

آخرون بـ(لا^(٥) مسمى بهذا الاسم)، أو بـ(لا واحد من مسميات هذا^(٦) الاسم).

ولا يصح واحد من هذه التقديرات الثلاثة على الإطلاق:

أما الأول فممنوع من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه قد ذكر (مثل) بعده نحو:

تبكي على زيد ولا زيد مثله بريء^(٧) من الحمى سليم الجوانح^(٨)

الثاني: أن المتكلم إنما يقصد نفي مسمى العَلَمَ المقرون بـ(لا)، فإذا قدر (مثل)

لزم خلاف المقصود.

الثالث: أن المعامل بهذا يكون انتفاء مثله معلوماً لكل أحد^(٩)، فلا يكون في نفيه

(١) بقرة، د.

(٢) أبو، ز، ظ.

(٣) إنها، د.

(٤) في شرح التسهيل ٧٦: أ، وقد اختصره.

(٥) بلى، د.

(٦) هذه، د، بهذا، ظ.

(٧) يرى، د، وألحقت فيها بالصدر.

(٨) لم أرف على اسم القائل، ولا وجدت له سابقاً ولا لاحقاً. المقرب ١: ١٨٩ - ١٩٠، شرح

التسهيل ٧٦: أ، ابن مالك ١: ١٦٨، الهمع ١: ١٤٥، الخزانة ٢: ٩٨، تيس ١: ٢٣٦،

الدرر ١: ١٢٤.

(٩) واحد، ظ، وعلى الواو شطب لم يظهر.

فائدة، نحو: لا بصره لكم.

وأما التقدير الثاني والثالث فلا يصح اعتبارهما مطلقاً، فإن من الأعلام العاملة بذلك ماله مسميات كثيرة كأبي حسن وقيصر، فتقدير ما كان هكذا بـ(لا مسمى) أو بـ(لا واحد من مسمياته) كذب، فالصحيح أنه لا يقدر بتقدير واحد، بل بما يليق /، فيقدر: (لا زيد) بـ(لا مسمى بهذا^(١) الاسم) أو بـ(لا واحد من مسمياته)، ويقدر: (لا قريش) بـ(لا بطن من بطون قريش)، و(لا أبا حسن) و(لا كسرى)^(٢) و(لا قيصر)^(٣) بـ(ولا مثل).

«ولا يعامل بهذه العاملة ضمير» فلا يقال: لا إياه^(٤) ههنا^(٥). «ولا اسم إشارة» فلا يقال: لا هذا هنا. «خلاقاً للفراء» فإنه جوز إجراء المعرفة^(٦) في ذلك مجرى النكرة بالتأويل كما في الأعلام المذكورة، وهو بعيد غير مسموع.

قلت: وقد يؤخذ من قول^(٧) الفراء هذا أن الكاف من (ذاك)^(٨) ونحوه ضمير^(٩) مضاف إليه، لا حرف خطاب^(٩)، كما يقول^(١٠) الجماعة، لقيام المسوغ للإضافة^(١١) على رأيه، فتأمل.

«ويفتح أو يرفع الأول» على طريق التنازع، فتعمل^(١٢) الثاني وتضم^(١٣) في

(١) يهد، د.

(٢) جاءتا في قوله ﷺ: «إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده...»، وقد مر في ٣: ١١٢.

(٣) أباه، ظ.

(٤) هاهنا، ظ.

(٥) المعرف، ز، ظ.

(٦) كلام، د.

(٧) ذلك، د.

(٨) وضمير، ظ.

(٩) أهملت الخاء في، د.

(١٠) تقول، ز، ظ.

(١١) بالإضافة، ز، ظ.

(١٢) فيعمل، د.

(١٣) ويضم، د.

الأول على المختار. «من نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله»^(١) والمراد^(٢) بذلك أن تكرر [لا]^(٣) فتذكر مرتين مثلاً [مع]^(٤) أن عقب كل واحدة منهما - بلا فصل - نكرة^(٥).

«فإن فتح» الأول «فتح الثاني أو نصب أو رفع»^(٦)، «وإن رفع» الأول «رفع الثاني أو فتح» فهذه خمسة أوجه جائزة في هذا التركيب.

الأول: (لا حول ولا قوة) بفتحهما، ووجهه أن تجعل (لا) في الموضعين للتبرئة، فتبني^(٧) اسميهما^(٨) كما لو انفردت كل منهما عن صاحبتهما، ويجوز على مذهب سيبويه أن تقدر بعدهما خبراً واحداً لهما معاً، أي: لا حول ولا قوة لنا، أي: موجودان [لنا]^(٩) لأن مذهبه أن (لا) المفتوح اسمها لا تعمل في الخبر، فهما في موضع رفع^(٩)، ف(لا قوة) مبتدأ معطوف على مبتدأ، والمقدر مرفوع بأنه خبر المبتدأين^(١٠) المتعاطفين، لا خبر المبتدأ الأخير فقط، فيكون الكلام جملة واحدة نحو: زيد وعمرو ضاربان، ويجوز أن

(١) تتكرر هذه الجملة في كثير من الأحاديث، ومن ذلك ما أخرجه البخاري ٨: ٦٩، ٧٣، ٧٤، ومسلم ٤: ح ٢٧٠٤ (عام) ٤٤، ٤٥، ٤٧ (خاص). والترمذي ٩: ح ٣٥٢٨ عن أبي موسى رضي الله عنه، وألفاظهم متقاربة، وهذا لفظ البخاري: (قل: لا حول ولا قوة إلا بالله: فإنها كثر من كنوز الجنة). (ألا أدلك على كلمة من كنز الجنة؟ قلت: بلى، قال: لا حول ولا قوة إلا بالله). ومن ذلك ما أخرجه الترمذي ١٠: ح ٧٦٥٢ عن قيس بن سعد بن عبادة، وما أخرجه أحمد ٢: ٣٠٩ عن أبي هريرة.

(٢) فالمراد، ز، ظ.

(٣) ليست في، د.

(٤) ليست في، ز.

(٥) النكرة، د.

(٦) أوقف أو نصب، د، ز، ظ.

(٧) فيني، د.

(٨) اسمهما، د.

(٩) الرفع، ز، ظ.

(١٠) المبتدأين، د.

تقدر^(١) لكل واحد منهما خبراً، أي: لا حول موجود لنا، ولا قوة موجودة لنا، فيكون الكلام جملتين، وأما على مذهب غيره^(٢) - وهو أن (لا) المفتوح اسمها عاملة في الخبر - فيجوز أن يقدر لهما معاً خبراً واحداً، وذلك الخبر يكون مرفوعاً بـ(لا) الأولى والثانية، وهما وإن كانا عاملين إلا أنهما متماثلان، فيجوز أن يعمل في اسم واحد [عملاً واحداً]^(٣)، كما في: إن زيداً وإن عمراً^(٤) قائمان كأنهما شيء واحد، وإنما امتنع أن يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملاً واحداً في معمول واحد؛ قياساً على امتناع حصول أثر واحد من مؤثرين، ويجوز أيضاً عندهم أن تقدر^(٥) لكل منهما^(٦) خبراً على حياله.

الثاني: (لا حول ولا قوة) بفتح الأول ورفع الثاني على أن (لا) الثانية زائدة لتأكيد [نفي^(٧)] الأولى، كما في قولك: ما جاءني زيد ولا عمرو، كأنك قلت: لا حول وقوة، نحو:

فـلا^(٧) أبَ وابـن^(٨)

كما يجيء والعطف^(٩) على المحل، فعند سيبويه يجوز^(١٠) أن يقدر لهما [معاً]^(١١) خبراً واحداً؛ لكونه خبر المبتدأ، وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر مفرد؛ لكلا يجتمع الابتداء ولفظ (لا) في رفع الخبر، ويجوز أن تجعل^(١٢) (لا) غير زائدة، بل لنفي الجنس،

(١) يقدر، د.

(٢) الضمير عائد على سيبويه.

(٣) ما بين الحاصرتين ليس في، ظ.

(٤) عمرواً، ظ.

(٥) يقدر، ظ.

(٦) من هما، د.

(٧) ولا، ز، ظ.

(٨) سيأتي في ص ١٢١.

(٩) في العطف، د.

(١٠) أهملت الزاي في، د.

(١١) سقطت من، ز، ظ.

(١٢) يجعل: ز.

لكن تلغيها لضعفها، والإلغاء يجوز إذا كان اسمها نكرة تليها^(١)، وقد حصل شرط الإلغاء، وهو تكرير (لا)؛ لأن التكرير حاصل سواء أُلغيت الأولى والثانية كما في^(٢):
 (لا حول ولا قوة) - أو أُلغيت الأولى دون الثانية - كما في (لا حول ولا قوة)، [كما يجيء - أو أُلغيت الثانية دون الأولى، كما في مسألتنا، وهي (لا حول ولا قوة)]^(٣)، وتقدير الخبر مع جعل الثانية ملغاة مثله مع جعلها زائدة، ومن يجوز^(٤) إعمال (لا) عمل (ليس) يجوز^(٥) هنا أن تجعل^(٥) الثانية معملة عمل (ليس)، فيلزم تقدير خبر لها على حيالها، ولا تجعل^(٦) الخبر لهما جميعاً؛ لئلا يلزم اجتماع عاملين على معمول واحد؛ ولا استحالته هنا؛ لأن [لا^(٧)] التبرئة خبرها مرفوع بها، أو بما يرتفع به خبر المبتدأ، و(لا) العاملة عمل (ليس) خبرها منصوب، فيكون الكلام عند هؤلاء جملتين.

الثالث: (لا حول ولا قوة) بفتح الأول ونصب الثاني، على أن (لا) الثانية زائدة لتأكيد النفي كما مر، فلا^(٨) يجوز عند سيبويه أن تقدر^(٩) لهما خبراً واحداً بعدهما؛ لأن خبر (لا حول) مرفوع عنده بالمبتدأ، وخبر (لا قوة) مرفوع بـ(لا)، لأن الناصبة لاسمها عاملة عنده في الخبر وفاقاً لغيره، فيلزم / ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وأنه لا يجوز، فيجب أن تقدر^(٩) لكل منهما خبراً على حياله^(١٠)، فيكون الكلام عنده جملتين. كذا قرره الرضي^(١١)، وفيه بحث، وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما؛ لأن العامل عندهم

(١) يليها، د.

(٢) في قولك، د.

(٣) ما بين المعقوفتين ليس في، ز.

(٤) تجوز، د.

(٥) يجعل، ز، ظ.

(٦) يجعل، ظ.

(٧) ما بين الحاصرتين ليست في، د.

(٨) ولا، د.

(٩) يقدر، د، ز.

(١٠) حياته، ز.

(١١) في شرح الكافية ١ : ٢٦٠.

(لا) وحدها، فيكون الكلام - حينئذٍ - جملة واحدة، ويجوز أن تقدر^(١) عندهم لكل خبراً، فيكون الكلام جملتين.

الرابع: (لا حول ولا قوة) برفعها، فتكون^(٢) (لا) الأولى ملغاة؛ لوجود المسوغ للإلغاء، ويكون^(٣) الاسمان مرفوعين^(٤) بالابتداء، و(لا) الثانية: إما زائدة لتأكيد النفي كما مر، وإما ملغاة غير زائدة كـ(لا) الأولى. ومذهب سيويه وغيره في هذا الوجه واحد؛ إذ لا عامل هنا إلا الابتداء فقط: فإما أن تقدر^(٥) لكل واحد خبراً والكلام جملتان، أو تقدر^(٥) لهما معاً خبراً، والكلام جملة، وإن جعلت (لا) الأولى عاملة^(٦) [عمل^(٧) (ليس)]، والثانية ملغاة وجب تقدير خبرين لما تقدم، وكذا إن جعلت الثانية عاملة عمل (ليس) والأولى ملغاة، وإن جعلت الثانية زائدة قدرت خبراً واحداً، وكذا إن جعلتها معاً عاملتين^(٨) عمل (ليس) جاز لك تقدير خبر واحد، ولا ضير كما مر، وجاز لك تقدير خبرين، ووحدة الجملة وتعددتها بحسب ذلك.

الخامس: (لا حول ولا قوة) برفع الأول على إلغاء (لا) أو إعمالها^(٩) عمل (ليس)، وفتح الثاني للتركيب، والكلام جملتان، ولا يجوز نصب الثاني مع رفع الأول، ولا نصبها معاً إلا في ضرورة.

«وإن سقطت (لا) الثانية فتح الأول ورفع الثاني أو نصب» كقوله^(١٠):

(١) يقدر، ز، ظ.

(٢) فيكون، د، ز.

(٣) فيكون، د.

(٤) مرفوعان، د.

(٥) يقدر، د.

(٦) عامله، ظ.

(٧) ليست في، ز.

(٨) عاملين، ز، ظ.

(٩) عطفت بالواو في، د.

(١٠) رجل من عبد مناة بن كنانة، ولم يسموه، وقيل: الفرزدق. ولكن ليس في ديوانه. وقال البغدادي: من أبيات سيويه الخمسين.

فلا أب وابناً مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزراً^(١)
روي: (وابناً^(٢)) بالرفع عطفاً على موضع (لا) واسمها^(٣)، وبالنصب على موضع
اسمها باعتبار عملها.

«وربما فتح منوياً معه^(٤) (لا)». حكى أبو الحسن^(٥): (لا رجل وامرأة) بفتح
المعطوف على تقدير ولا امرأة، فحذفها وأبقى حكمها، وليس هذا بعيد البتة لأن
نظيره متفق على ثبوته، لكنه على العكس من المحذوف والثابت، وهو (لا عليك)؛ إذ
تقديره: لا بأس عليك، وانظر هل يجوز على هذا الوجه الذي حكاه الأخفش أن
ترفع^(٦) الأول كما يجوز لو صرحت بهما؟

«وتنصب^(٧) صفة اسم (لا) أو ترفع مطلقاً أي: سواء كان ذلك مع
التركيب^(٨) نحو: لا رجل ظريفاً وظريف، أو مع^(٩) فقده نحو: لا غلام^(١٠) رجل ظريفاً
وظريف، وسواء اتصلت الصفة كما مثلنا، أو لم تتصل نحو: لا رجل^(١١) عندك فاضلاً
وفاضل، وسواء كانت الصفة مفردة كما مثلنا، أو غير مفردة بأن تكون مضافة نحو:

(١) يروي: (إذا ما ارتدى بالمجد ثم تأزراً). قالوا: الممدوح مروان بن الحكم بن العاص بن أمية،
وابنه عبد الملك.

سيويه ١: ٣٤٩، المقتضب ٤: ٣٧٢، الكشف ١: ٣٧٢، ابن يعيش ٢: ١٠١، ١١٠،
ابن الناظم ٧٢، الرضي ١: ٢٦٠، ٢٦٢، المقاصد ٢: ٣٥٥ - ٣٥٨، التصريح ١:
٢٤٣، الأشموني ٢: ١٣، الهمع ٢: ١٤٣، الخزانة ٢: ١٠٢ - ١٠٣، شواهد الكشف
١١٣ - ١١٤، الدرر ٢: ١٩٧ - ١٩٨.

(٢) ابن، د، وهي مضافة بين السطرين.

(٣) وسمها، ظ.

(٤) مع، د.

(٥) الأخفش.

(٦) يرفع، د.

(٧) أو تنصب، ظ.

(٨) المركب، ظ.

(٩) عطفت بالواو في، ز.

(١٠) أهملت الغين في، ظ.

(١١) نحولاً رجل نحولاً رجل، ز.

لا رجل ذكي^(١) الفهم عندك، أو مطولاً نحو: لا رجل طالماً جبلاً وطالماً جبلاً والنصب^(٢) في ذلك باعتبار عمل (لا)، وقيل: باعتبار الإتيان للحركة البنائية؛ لكونها بمنزلة الإعرابية، كما في النداء، والرفع في ذلك بتقدير عمل الابتداء؛ لأن موضع (لا رجل) رفع بالابتداء كما مر^(٣).

وقال ابن معط^(٤): صفة المبني المضافة^(٥) منصوبة^(٦) لا غير نحو: لا عبد كريم الحسب.

قال الرضي^(٧): ولعله قاسها على صفة المنادى المبني مضافة^(٨) ولفارق أن يفرق بأن (يا) لو باشرت المضاف لم يكن فيه إلا النصب فلزمه النصب لما وقع صفة لما باشرته، ويجوز في المضاف الذي باشرت (لا) الرفع عند التكرار، نحو: لا غلام رجل في الدار، ولا غلام امرأة، فلم يلزمه النصب لما^(٩) وقع صفة لما باشرته (لا).

«وقد تجعل» الصفة «مع الموصوف كخمسة عشر إن أفردا» أي: الصفة والموصوف «واتصلاً»^(١٠) فيجوز في نحو: لا رجل ظريف أن يبني الموصوف والصفة جميعاً على الفتح، فتركبه^(١١) [معها تركيب^(١٢)] خمسة عشر، ووجه التركيب أن الصفة من تمام الموصوف فاغتر فيها ذلك، وجوز بعضهم أن تكون فتحة^(١٣) الصفة إعرابية لكن حذف تنوينها [طلباً^(١٤)] للتشاكل، فيكون^(١٥) محمولاً على محله أو على لفظه في

(١) أهملت الذال في، د.

(٢) أو النصب، د.

(٣) راجع ص ٩٧.

(٤) يحيى بن عبدالمعطي.

(٥) المضافة، ز، المضاف، ظ.

(٦) منصوبه، د.

(٧) في شرح الكافية ١: ٢٦٣.

(٨) مضافة، ظ.

(٩) كما، ز، ظ.

(١٠) أو اتصلاً، م، وهو خطأ؛ لأن الشرط اجتماع الأمرين.

(١١) فتركبه، د.

(١٢) ساقط من، د.

(١٣) يكون فتحه، ز.

(١٤) أهملت الياء في، د.

الإعراب؛ لشبه فتحته بحركة^(١) الإعراب كما مر. «وليس رفعها» أي: رفع الصفة «مقصوراً على تركيب الموصوف» حتى [إنه^(٢)] إذا لم يركب لا يجوز الرفع، نحو: لا غلام رجل ظريف^(٣) عندك. «ولا دليلاً^(٤) / على إلغاء (لا)» فيما إذا قلت: لا رجل ظريف^(٥) في الدار. «خلافاً لابن برهان في المسألتين» وشبهته في ذلك أن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف، والاسم المنصوب لا عمل للابتداء فيه فلا عمل له في صفته، والاسم المبني على الفتح إن نصبت صفته دل ذلك عنده على الأعمال، وإن رفعت دل على الإلغاء^(٦).

قال المصنف^(٧): وما ذهب إليه غير صحيح؛ لأن إعمال (لا) عند استكمال شروطها ثابت بإجماع العرب، فالحكم عليها بالإلغاء دون نقصان الشروط حكم بما لا نظير له.

وقوله: لا عمل للابتداء في الاسم [المنصوب^(٨)] غير مسلم، بل له عمل في موضعه، كما [أن^(٩)] له عملاً^(٩) بالإجماع في موضع المجرور بـ(من) في نحو: هل من رجل في الدار؟

واختار بعض المتأخرين قول ابن برهان في المسألة الثانية، وهو أن رفع الصفة عند تركيب الموصوف مع (لا) دليل على إلغائها، ووجه ما اختاره هذا المتأخر أن (لا) - والحالة هذه - لا عمل لها؛ لكونها قد ركبت فصارت كالجزاء، والحرف إذا كان كالجزاء لم يعمل مثل: (قد) والسين ولام التعريف، وجزئية المركب أقوى من جزئية غيره،

(١) لحركة، ز، ظ.

(٢) ساقط من، د.

(٣) أهملت الظاء في، د.

(٤) دليل، ظ.

(٥) ظريف، ظ.

(٦) أهملت الغين في، ظ.

(٧) في شرح التسهيل ٧٦: ب.

(٨) سقطت من، ز، ظ.

(٩) عمل، ز، ظ.

فلهذا كان الحكم بالرفع المحلي لمجموع (لا رجل)، ومن ثم قال سيبويه: - في (لا رجل ظريفاً) - إنه تابع على اللفظ مثل: يازيد الظريف، ولم يجعله مثل: إن هذا الظريف^(١) في الدار، وقد مرت الإشارة إلى نحو هذا عن ابن هشام^(٢).

«وللبدل الصالح لعمل (لا) النصب والرفع» نحو: لا أحد فيها^(٣) رجلاً^(٤) ولا امرأة، فلك^(٥) نصب البدل نظراً إلى عمل (لا)، [ولك^(٦)] رفعه^(٧) نظراً إلى عمل الابتداء، ولا فرق بين أن يكون البدل مفرداً أو غيره، ولا يجوز تركيبه مع الاسم؛ إذ هو في نية تكرار العامل. «فإن لم يصلح» البدل «لعملها» أي: لعمل (لا) بأن كان معرفة^(٨) نحو: لا أحد فيها زيد ولا عمرو «تعين رفعه»؛ لأن مقتضى^(٩) النصب منتف، ومنه (لا إله إلا الله)، ثم المبدل منه ما هو؟ فقيل: هو الضمير المستتر في الخبر المقدر - وقيل: بدل من اسم (لا) باعتبار عمل الابتداء، أي: باعتبار محل الاسم قبل دخول (لا). والأول أولى؛ لأن فيه إبدالاً من الأقرب، بخلاف الثاني، فإن الإبدال فيه من الأبعد؛ ولأنه لا داعي^(١٠) إلى الإتيان باعتبار المحل مع إمكان الإتيان باعتبار اللفظ.

فإن قيل: كيف يصح هذا، والبدل هو المقصود بالنسبة، وهي بالنسبة إلى المبدل منه سلبية^(١١).

فالجواب: أنه إنما وقعت النسبة إلى البدل بعد النقص^(١٢) [ب(إلا)]، فالبدل هو

(١) أهملت الظاء في، د.

(٢) راجع ص ٩٧.

(٣) في الدار، د.

(٤) رجل، ظ.

(٥) ذلك، ز.

(٦) ليست في، د.

(٧) والرفع، د.

(٨) معرفه، ز.

(٩) مقتضى، د، ظ، والغالب على الأول أن لا ينقط الياء، أما الثاني فذلك دأبه.

(١٠) داعيه، د.

(١١) وسيلة، ظ.

(١٢) النقص، د.

المقصود بالنفي المعتبر في المبدل [منه^(١)] لكن بعد نقضه، ونقض النفي إثبات. والكلام على إعراب هذه الكلمة الشريفة - أعني (لا إله إلا الله) - طويل الذيل، وقد أفرد في ذلك التصنيف، فلا نطوّل به، ولعلنا نلم بشيء من ذلك في باب المستثنى إن شاء الله تعالى. «وكذا المعطوف نسقاً» هو على التفصيل المذكور، فيجوز الوجهان في: (لا رجل وامرأة)، ويتعين الرفع في: (لا امرأة فيها وزيد)^(٢).

فإن قلت: كلامه شامل لما إذا كررت (لا) مع النسق، وما إذا لم تكرر، وقد كان قال فيما مضى: (وإن سقطت^(٣)) (لا) الثانية فتح الأول ورفع الثاني أو نصب، وربما فتح. (فزاد هناك وجهاً لم يذكره هنا، فما باله أعاد المسألة، ثم إنه أعادها ناقصة؟.

قلت: إنما مراده هنا النسق الذي لم تكرر معه (لا)، وأما ما كررت معه (لا) فـ[قد^(١)] مضى حكمه، فلا حاجة [به^(١)] إلى أن يذكره ثانياً، والمقصود هنا بيان أن حكم النسق حكم البدل في التفصيل المذكور، فذكره لهذا الغرض وإن لزم من ذلك تكرار مسألة، فلا ضير.

«وإن كرر اسم (لا) المفرد دون فصل فتح الثاني أو نصب» نحو: لا ماء ماءً بارداً، عندنا. فلك^(٤) في (ماء) الثاني ثلاثة أوجه، حكى المصنف منها وجهين:

أحدهما: الفتح على تركيب الثاني مع الأول كالصفة والموصوف.

وثانيهما: نصب الثاني.

والثالث: الذي أهمله المصنف - رفع^(٥) الثاني، كما أهمل بيان الإعراب في هذه

المسألة، وفيه وجهان:

أحدهما: أنه صفة، لأن هذه النكرة / موطئة^(٦) للنت، وإذا وصف الاسم جاز أن يوصف به.

(١) ليست في، د.

(٢) ولا زيد، د وكلامه الآتي دليل على صحة ما أثبتنا.

(٣) اسقطت، ز، ظ.

(٤) أهملت الفاء في، د.

(٥) ورفع، ز.

(٦) موطبة، د.

الثاني : أنه توكيد لفظي .

ثم الأوجه الثلاثة : وهي الفتح والنصب والرفع - إنها تجوز^(١) في الاسم الثاني حيث لا يجعل بدلاً ، فإن جعل بدلاً امتنع الفتح ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل ، فيمتنع تركيبه .

و(بارد) صفة (ماء)^(٢) الثاني ، فإن فتح أو نصب ف(بارد) منصوب ، وإن رفع (ماء)^(٤) الثاني ف(بارد) مرفوع .

«ول(لا)^(٣) مقرونة بهمزة الاستفهام» سواء تجردت للاستفهام عن النفي المحض كقوله^(٤) :

ألا اصطبار لسلمي أم لها^(٥) جلد إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي^(٦)
والشلوبين ينكر هذا القسم ، أو كانت للإنكار التوبيخي كقول حسان^(٧) رضي
الله عنه :

ألاطعان ألا فرسان عادية ألا تجشؤكم^(٨) حول التناير^(٩)

(١) يجوز، د، ز، ظ، لكن الأول أهمل الياء .

(٢) ما، ز، ظ .

(٣) وإلا، ز، ظ .

(٤) قيس بن الملوح : المجنون .

(٥) الها، ز .

(٦) بيت مفرد في ديوان المجنون وروايته (لليلي) ابن الملوح ٢٢٨ (نشر مكتبة مصر) ، شرح التسهيل

٧٦ : ب ، ابن الناظم ٧٣ : المغني ١ : ٨ ، ٧٢ ، ابن عقيل ١ : ٣٤٩ ، المقاصد ٢ : ٣٥٨ -

٣٦٠ ، التصريح ١ : ٢٤٤ ، الأشموني ٢ : ١٥ ، السيوطي ١ : ٤٢ ، ٢١٣ ، الهمع ١ :

١٤٧ ، شواهد ابن عقيل ٨٤ - ٨٥ ، الدرر ١ : ١٢٨ .

(٧) ابن ثابت ، أو خدش بن زهير ، وهو أقدم من حسان .

(٨) أهملت الجيم في ، ظ .

(٩) الثناير، ز، ظ، أما قصيدة حسان فهجا فيها بني الحارث بن كعب، ومنهم النجاشي، وكان

بينه وبين حسان مهاجاة مطلعها :

حار بن كعب ألا الأحلام تزجركم عنا وأنتم من الجوف الجماخير

«في غير تمن» في محل نصب على الحال من همزة الاستفهام أي: لـ(لا) مقرونة^(١) بهمزة الاستفهام حالة كونها حاصلة في غير تمن^(٢).
«وعرض^(٣) ما لها مجردة» من ذلك فتجري^(٤) عليها الأحكام المتقدمة.

وفي كلام المصنف انتقاد من وجهين:

أحدهما: أن ذكر العرض هنا^(٥) لا معنى له، وإلا فيلزم ذكر (ألا) الاستفتاحية^(٦) والتخضية^(٧)، والواقع فيهن أن (ألا) كلمة واحدة، وهل هي

== وقبل الشاهد:

كأنكم خشب جوف أسافله مثقب فيه أرواح الأعاصير
وبعده:

لا ينفع الطول من نوك الرجال ولا يهدي الإله سبيل المعشر البور
وأما قصيدة خدّاش فخاطب فيها بعض بني تيم من أجل مسابقة كانت بينهم وبين كرز بن
ربيعه، وهو من رهط خدّاش، والشاهد ثاني أبياتها على ما نقل البغدادي عن أبي محمد
الأعرابي، أولها:

أبلغ أبا كنف إما عرضت له والأبجرين ووهب وابن منظور
وبعده:

ثم احضرونا إذا ما احمر أعيننا في كل يوم يزيل الهام مذکور
يروى: (... ألا أحلام...) (... غادية) - بالغين المعجمة، من الغدوّ (عند التناير)
(مثقب لفحت فيه...) (مثقب نفخت فيه...) وعلى هاتين الروايتين يكون (الأعاصير)
مرفوعاً، فينشأ عنه إقواء في القصيدة؛ لأن الروي مكسور.

الجوف، جمع أجوف: واسع الجوف. الجماهير، جمع جمخور: العظيم الجسم الضعيف
القوة. لفحت: أحرقت. نوك، جمع أنوك: أحق، بور، جمع بائر: هالك.

سيبويه ١: ٣٥٨، حسان ٢١٣ - ٢١٥، شرح التسهيل ٧٦: ب، ١٤٨: ب، ابن الناظم
٧٣، الرضي ١: ٢٦١، المغني ١: ٧٢، ٣٨٦، المقاصد ٢: ٣٦٢ - ٣٦٦، الأشموني ٢:
١٤، السيوطي ١: ٢١٠، الهمع ١: ١٤٧، الخزانة ٢: ١٠٣، الدرر ١: ١٢٨.

(١) مقترنة، ظ.

(٢) تمن، ظ.

(٣) وعوض، ظ.

(٤) فيجري، د.

(٥) ههنا، د.

(٦) الاستفهامية، د، ولا وجود لها في أدوات الاستفهام.

(٧) والتخضية، ز، ظ.

بسيطة أو مركبة؟ مسألة أخرى.

الثاني: أن (ألا) التي للتمي كلفة واحدة بمنزلة (ليت) ولا يصح أن يقال: إنها همزة الاستفهام [(ولا)، وإن الاستفهام] ^(١) مثله ^(٢) في: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ﴾ ^(٣)؛ لأنه لو قيل: ليت لنا شفعا صح، ولو قيل: (ليت لا) لم يصح. «ولها في التمني من لزوم العمل» في الاسم خاصة، ولم ينه عليه. «ومنع الإلغاء و» منع «اعتبار الابتداء ما لـ (ليت)، خلافاً للمازني والمبرد في جعلها كالمجردة» فيتعين إذن في قول الشاعر ^(٤):

ألا ^(٥) عمر ولى مستطاع رجوعه فيرأب ^(٦) ما أثأت ^(٧) يد الغفلات ^(٨)

تقدير (رجوعه) مبتدأ و(مستطاع) خبره، والجملة في محل نصب على أنها صفة، لا في محل رفع على أنها خبر، لأن (ألا) التي للتمي لا خبر لها عند سيويه ومن ^(٩) تابعه لا لفظاً ولا تقديراً، فإذا قيل ^(١٠): (ألا ماء) كان ذلك كلاماً مؤلفاً من حرف واسم، وإنما تم الكلام بذلك حملاً على معناه، وهو أتمنى ماءً، ولذلك يمتنع تقدير (مستطاع) [خبراً، و(رجوعه) فاعلاً؛ لما ذكرنا، ويمتنع أيضاً تقدير (مستطاع) ^(١١)] [صفة على

(١) سقط من، ز، ظ.

(٢) مثل، ز، ظ.

(٣) ﴿... قَدْ جَاءَتْ رُسُلٌ رَبِّنَا بِالْحَقِّ... فَيَشْفَعُونَ لَنَا...﴾ ٥٣ الأعراف (٧).

(٤) لي، د.

(٥) لا يعرف.

(٦) للا، ظ.

(٧) أهملت الياء والباء في، ز.

(٨) أثاب، ز.

(٩) هذا الشاهد مفرد في مراجعي: شرح التسهيل ٧٦: ب، ابن الناظم ٧٣ المغني ١: ٧٢، ٢:

٤٢٦، ابن عقيل ١: ٣٥٠، المقاصد ٢: ٣٦١-٣٦٢، التصريح ١: ٢٤٥، الأشموني ٢:

١٥-١٦، السيوطي ١: ٢١٣، ٢: ٨٠٠، شواهد ابن عقيل ٨٥-٨٦.

(١٠) كررت بين وجهي الورقة في، ظ.

(١١) قلت، د.

(١٢) ما بين الحاصرتين ليس في، ز.

المحل، أو تقدير (مستطاع)^(١) [رجوعه جملة في موضع^(٢) رفع على أنها صفة على المحل إجراء لـ (ألا)^(٣) مجرى (ليت) في امتناع مراعاة محل اسمها، وهذا أيضاً قول سيبويه ومتابعيه^(٤) وخالف في ذلك كله المازني والمبرد، ولا يفهم من كلام المصنف أنها لا خبر لها عند سيبويه.

قال الشارح^(٥): ويبطل مذهب المازني والمبرد^(٦) ما حكاه سيبويه من أن من^(٧) قال: لا غلام أفضل منك، لم يقل: - في (ألا غلام^(٨) أفضل منك) - إلا بالنصب، فلو كان لها خبر لسمع.

ويجوز إلحاق (لا) العاملة «عمل (إن)» «بليس» فيما لا تمني فيه من جميع مواضعها^(٩) كقوله^(٩):

تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله^(١٠) واقياً^(١١)
«وإن لم تقصد الدلالة بعملها على نصوصية العموم». فتعمل عمل (إن) كما تقدم، ولا تعمل عمل (ليس).

(١) ما بين المعقوفين ساقط من، د.

(٢) محل، د.

(٣) للا، د.

(٤) ومتابعته، ز، ومتابعيه، ظ.

(٥) ابن قاسم.

(٦) المبرد والمازني، د.

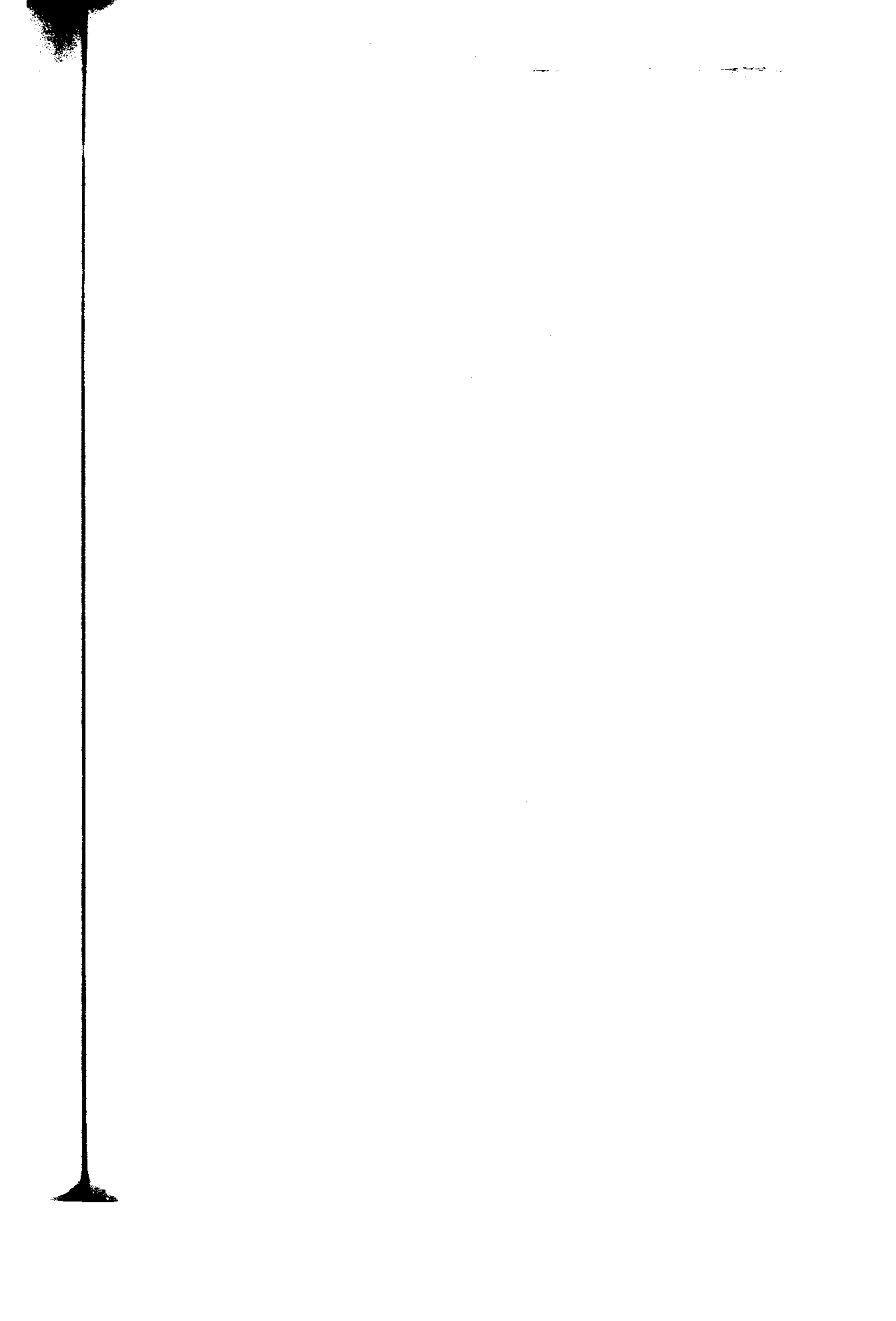
(٧) ما من، د.

(٨) أهملت الغين في، د.

(٩) مجهول.

(١٠) له، د.

(١١) مضى في ٣: ٢٥٥.



الباب السابع عشر «باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر»

ويشكل على ذلك حسب أن زيداً قائم، و... أن يقوم زيد، كلاهما على مذهب سيويه، وأفعال التصيير^(١) نحو: صيرت الطين خزفاً، ونحو: حسبت زيداً عمراً^(٢).

«الداخل^(٣) عليهما (كان)، والممتنع دخولها» أي: دخول (كان) «عليهما؛ لاشتغال المبتدأ على استفهام» وإنما قيد المبتدأ بذلك؛ لأن اشتغال^(٤) الخبر على استفهام غير مانع في البابين نحو^(٥): أين كنت^(٦)؟ وأين ظننت عمراً^(٧)، وأما المبتدأ المشتمل على الاستفهام فيجوز وقوعه في باب (ظن) دون باب (كان)، نحو^(٨): أيهم ظننت قائماً لأنه منصوب فيتقدم، بخلاف اسم (كان). «فتنصبها^(٩) / مفعولين» لأن هذه الأفعال وضعت للدلالة على التعلق^(١٠) بالشيء على صفة، وذلك لا يتأتى إلا بين شيئين، وهذه^(١١) الأفعال تكون^(١٢) متعلقة بدينك الشيتين فتنصبها كما ينصب^(١٣) (أعطى) ونحوه المفعولين لتعلقه^(١٤) بهما.

٢١٩

(١) أهملت الياء الأولى في، د.

(٢) عمروا، ظ.

(٣) الداخلة، د.

(٤) أهملت الشين في، ظ.

(٥) تقول، د.

(٦) بيتك، ز، ظ.

(٧) فنصبها، ز.

(٨) التعليق، ظ.

(٩) فهذه، د.

(١٠) أهملت التاء في، د.

(١١) تنصب، ز، ظ.

(١٢) متعلقاً، د.

وتكرر^(١) في كلام الرضي أن المفعول به في الحقيقة هو ما يتضمنه الجزء الثاني مضافاً إلى الأول؛ إذ^(٢) معنى (علمت زيداً قائماً): علمت قيام زيد.

وقد يقال عليه: إذا كان [هذا هو^(٣)] معناه الحقيقي فليجز النطق به كذلك، فيقال: علمت قيام زيد، ولا يقدر شيء آخر.

وجوابه: أنه لما كان المضاف إليه غير معتمد لذاته وإنما يؤتى به لغيره، وكانت هذه الأفعال مستدعية في المعنى لشيئين ينعقد منهما ما أريد بها من المعنى، شرطوا استقلال كل منهما بنفسه^(٤) وأن لا يكون أحدهما كالشئمة للآخر، فتكون^(٥) كأنها طلبت شيئاً واحداً، كما أن (قام) - في [نحو^(٦)]: قام غلام زيد - إنما طلب شيئاً واحداً، وجاء الآخر تمة لذلك الواحد.

«ولا يحذفان معاً أو أحدهما إلا بدليل». لأنك إذا قلت: علمت أو ظننت^(٧) - مثلاً - وتركت المفعولين أصلاً ورأساً لم يكن في ذلك فائدة؛ لأن من المعلوم أن الإنسان لا يخلو في الأغلب من علم أو ظن، فلا فائدة في ذكرهما من دون المفعولين، وأما مع القرينة الدالة عليها فحذفها جائز، نحو: (من يسمع يخل^(٨))، أي: يخل^(٩) مسموعه صادقاً، قال الكمي^(٩):

بأبي كتاب أم^(١٠) بأية سنة ترى حبه^(١١) عاراً علي^(١٢) وتحسب؟^(١٣)

- (١) ومكرر، ز.
- (٢) أهملت الذال في، د.
- (٣) ليس في، د.
- (٤) نفسه، ظ.
- (٥) فيكون، د، ز.
- (٦) أهملت الظاء في، د.
- (٧) أهملت الحاء في، د.
- (٨) أهملت الحاء في، ظ.
- (٩) ابن زيد الأسدي.
- (١٠) أو، د.
- (١١) حبه، ز.
- (١٢) عليك، ز.
- (١٣) تقدم في ٢ : ٢١٠.

وأما حذف أحدهما لا لقرينة فيمتنع^(١)، لأن أصلهما المبتدأ والخبر، ولا يحذف واحد منهما إلا لقرينة، فإن وجدت القرينة جاز الحذف لكنه هنا قليل، وحذف المبتدأ [والخبر^(٢)] غير قليل، والسر فيه أن المفعولين كاسم واحد؛ لأن ثانيهما - كما مر قريباً عن الرضي - متضمن للمفعول الحقيقي، وأولهما ما يضاف^(٣) إليه [ذلك^(٤)] المفعول الحقيقي؛ إذ معنى (علمت زيدا قائماً): علمت قيام زيد، كما مر، فلو حذف أحدهما كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة، ومع هذا كله فقد ورد ذلك مع قيام الدليل عليه.

أما حذف المفعول الأول فكما في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ^(٥) الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَاءٍ أَنَّهُمْ لِلَّهِ مِنْ فَضْلِهِ... هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ^(٦)﴾ على قراءة من قرأ [يحسبن^(٧)] بالياء التحتية، أي: بخلهم هو خيراً لهم.

وأما حذف المفعول الثاني فكما في قول عنتره^(٨):

ولقد^(٩) نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة^(١٠) المحب^(١١) المكرم^(١٢)
أي: فلا تظني غيره واقعاً.

(١) فتمتنع، ز.

(٢) ليست في، د. (٣) تضاف، د. (٤) تحسبن، ز، ظ.

(٥) ... بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ سَيَطُوفُونَ مَا بِجُلُوبِهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ... ﴿١٨٠ آل عمران (٣).

(٦) قرأ بها السبعة ماعدا حمزة، فقد قرأها بالتاء الفوقية. السبعة ٢١٩، الكشف عن وجوه القراءات السبع ١: ٣٦٥.

(٧) عنتر، ز، ظ، وهو عنتر بن شداد العبسي.

(٨) وقد، ز.

(٩) في منزله، د.

(١٠) الحبيب، د.

(١١) ليس العجز في (د)، وأضافه أحد المطلعين في هامش النسخة هكذا: (تمته ولقد...)

والبيت من معلقته التي مطلعها:

هل غادر الشعراء من متردم؟ أم هل عرفت الدار بعد توهم؟

وقبل الشاهد:

علقتها عرضاً وأقتل قومها زعمًا - لعمر أبيك - ليس بمزعم

وبعده:

قلت: كذا أورده الشارح^(١) وغيره شاهداً على حذف الثاني، ولا يتعين؛ لجواز أن يكون (مني) ظرفاً مستقراً في محل نصب على أنه المفعول الثاني، أي فلا تظني غيره كائناً^(٢) مني، وهم جعلوه^(٣) ظرفاً لغواً متعلقاً بـ(نزلت) فالتجؤوا^(٤) إلى جعل الثاني محذوفاً، وليس بقاطع في مطلوبهم كما رأيت.

واعلم أنهم يسمون الحذف للدليل: اختصاراً. ولغير دليل^(٥): اقتصاراً، فأما حذفها اختصاراً فلا خلاف فيه، وأما اقتصاراً ففيه مذاهب:

أحدها: المنع مطلقاً، وهو ما أورده المصنف في المتن. قال في الشرح^(٦) وهو مذهب سيويه^(٧) والمحققين ممن تدبر كلامه.

= كيف المزار وقد تربع أهلها بعنيزتين وأهلنا بالغيلم!!
يروى:

شط المزار إذا تربع أهلنا حضنا وأهلك ساكن بالغيلم متردم يقال ثوب مردم أي مرقع، يريد: لم يتركوا من الشعر فنا إلا طرقوه. علقتهأ: أحببتها. المحب: اسم مفعول فعله (أحب)، وهذا هو القياس، والكثير (محبوب) أجره على الفعل الثلاثي (حبيب).

شط: بعد. المزار: مكان الزيارة. تربع: نزل في الربيع.

حضن: جبل في نجد. عنيزتان، الغيلم: موضعان. عنزة ٢٠٦ - ٢٢٦، الخصائص ٢: ٢١٦، السبع ٢٩٣ - ٣٦٦، المقرب ١: ١١٦ - ١١٧، شرح التسهيل ٧٧: أ، ١٥٠: ب، الرضي ١: ٢١٠، ٢: ٢٧٨، شذور الذهب ٣٧٨، ابن عقيل ١: ٣٧٨ - ٣٧٩، المقاصد ٢: ٤١٤ - ٤١٦، التصريح ١: ٢٦٠، الهمع ١: ١٥٢، الخزانة ١: ٥٣٩ - ٥٤٠، ٤: ٤ - ٥، شواهد ابن عقيل ٩٧، الدرر ١: ١٣٤ - ١٣٥، يس ١: ٢٦١.

(١) ابن قاسم.

(٢) حاصل، د.

(٣) يجعلوه، ظ.

(٤) فالتجؤوا، د، فالتجؤوا، ز.

(٥) ولغيوه، ظ.

(٦) على التسهيل ٧٧: أ.

(٧) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٧٧: أ (ومما يدل على ذلك من كلام سيويه قوله في باب إضمار المفعولين اللذين يتعدى إليهما فعل الفاعل: وذلك أن (حسبت) بمنزلة (كان) إنما تدخلان على المبتدأ والمبني عليه، فيكونان في الاحتياج على حال، ألا ترى أنك لا تقتصر على الاسم

الثاني: الجواز مطلقاً، وهو مذهب الأكثرين، وصححه ابن عصفور.
الثالث: التفصيل، فيجوز في (ظنت^(١)) وما في معناها، ويمتنع في (علمت) وما في معناها.

وأما حذف أحدهما اقتصاراً فممنوع باتفاق، وأما اختصاراً فذكر المصنف أنه جائز كما علمت، وظاهر كلام ابن الحاجب في الكافية^(٢) المنع؛ لأنه قال: ومن خصائصها أنه إذا ذكر أحدهما ذكر الآخر.

وقال ابن عصفور: حذف أحد المفعولين للدلالة عليه قليل، فلا ينبغي أن يقاس عليه. وكأنه^(٣) اعتد^(٤) بكلام ابن الحاجب دون المصنف.

«ولهما» أي: للمفعولين المذكورين^(٥) «من التقديم والتأخير ما لهما» من ذلك «مجردين» عن هذه الأفعال فيكون الأصل تقديم / المفعول الأول؛ لأنه المبتدأ^(٦)،

٢٢٠

الذي بعدهما، كما لا تقتصر عليه مبتدأ، فالمنصوبان بعد (حسب) بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد (ليس) و(كان) في احتياجها إلى المرفوع والمنصوب، فكما لا يقتصر على (ليس) و(كان) دون المرفوع والمنصوب لا يقتصر على (حسب) ومرفوعها دون المنصوبين. وهذا واضح، ويؤيده قوله في آخر الباب الذي يلي الباب المشار إليه بعد ذكر (حسب) وأخواتها: والأفعال الأخر إنما هي بمنزلة اسم مبتدأ، والأسماء مبنية عليها، ألا ترى أنك لا تقتصر على الاسم كما تقتصر على المبني على المبتدأ. يريد أنك تقتصر على (ضربت) كما تقتصر على المبتدأ وخبره. ثم قال: فلما صارت (حسبت) وأخواتها بتلك المنزلة، جعلت بمنزلة (إن) وأخواتها إذا قلت: إني ولعلي؛ لأن (إن) وأخواتها لا يقتصر على الاسم الذي يقع بعدها. فجعل افتقار (حسب) وأخواتها مع فاعلها إلى الجزئين كافتقار (إن) و(لعل) مع منصوبيهما إلى الخبر. وهذا أيضاً واضح، وفي هذا الكلام تسوية بين (حسبت) وأخواتها، فعلم أنه حين قال: لأنك قد تقول (ظنت) فتقتصر لم يقصد الإطلاق ولا الاختصاص، بل قصد التنبيه على أن بعض المواضع قد يقتصر فيه على الفعل ومرفوعه لقريته تحصل بها الفائدة، واكتفى بـ(ظنت)؛ اختصاراً واتكأ على العلم بمساواة غير (ظنت) لـ(ظنت). انتهى كلامه، وما نقله عن سيويه موجود في كتابه ١: ٣٨٤ - ٣٨٦ وبينها اختلاف صححت المهم منه.

(١) ظنت، د.

(٢) راجع الكافية مع شرحها للرضي ٢: ٢٧٩.

(٣) لأنه، ز، ظ.

(٤) أشبه، د، أسعد، ز، ظ، وكله تصحيف لا يستقيم به المعنى.

(٥) المذكور، ز، ظ، وكانت في (ز) (المذكورين) لكن شطبت الياء والنون.

(٦) مبتدأ، ظ.

وتأخير الثاني؛ لأنه الخبر، وقد يعرض^(١) ما يوجب تقديم الأول، نحو: ما ظننت زيداً إلا قائماً، أو تقديم الثاني، نحو: ما ظننت^(٢) قائماً إلا زيداً، وحيث ينتفي^(٣) الأمران جاز لك التقديم والتأخير على ما تقدم في باب المبتدأ.

«ولثانيتها» أي: ثاني المفعولين «من الأقسام والأحوال ما لخبر (كان)». فمن الأحوال أنه لا يكون جملة طلبية، فأما^(٤) قول أبي الدرداء رضي الله عنه: (وجدت الناس اخبر تقله^(٥)) فمؤول كما أول:

وكوني باللكارم ذكريني^(٦)

إلا أن تأويل هذا أن لفظه طلب ومعناه خبر، أي: تذكريني^(٧)؛ وأما ذاك - أعني قول أبي الدرداء - فعلى إضمار القول، أي: وجدت الناس مقولاً في [حق^(٨)] كل [واحد^(٩)] منهم: اخبر تقله، فالطلب هنا معمول للقول لا منصوب بالناسخ [وهناك منصوب بالناسخ]^(٩) لا بغيره، وهو هنا على معناه وهناك على غير معناه، وسيأتي فيه زيادة كلام إن شاء الله تعالى.

وإنما قال المصنف: (ما لخبر كان)، ولم يقل: (ما لخبر المبتدأ)؛ لأن ذاك لا يصح كونه جملة طلبية؛ وخبر المبتدأ يصح كونه جملة طلبية كما سبق في بابه^(١٠)، وثاني^(١١) مفعولي هذا لا يكون كذلك كما هو في باب (كان)؛ فلهذا أحال عليه.

(١) أعجمت العين في، ز.

(٢) ظننت، د.

(٣) ينبغي، ز، ظ.

(٤) وأما، د.

(٥) تكلمنا عليه في ١: ١٧٨.

(٦) عجزه: ودلي دل ماجدة صناع. وقد مضى الكلام عليه في ٣: ١١٦.

(٧) تذكريني، د، زظ، ولا جازم هنا ولا ناصب.

(٨) ليست في، د.

(٩) ساقط من، ز، ظ.

(١٠) بيانه، د.

(١١) وبابي، ز، وبابي، ظ، لكن أهمل الياءين الأخيرتين.

«فإن وقع موقعهما» أي : في الموضع الذي يقعان فيه لو ذكرا «ظرف» نحو: ظننت عندك. «أو شبهه» نحو: ظننت لك. «أو ضمير» نحو: ظننته. «أو اسم إشارة» نحو ظننت هذا. «امتنع الاقتصار عليه» أي : على ذلك الشيء الذي وقع في موضع المفعولين من ظرف أو شبهه أو ضمير أو اسم إشارة، والمراد بالاقصصار عليه الاكتفاء به لا الحذف^(١) لغير دليل كما هو عند ابن عصفور وغيره لما ستعرفه^(٢). «إن كان» ذلك^(٣) المقتصر عليه من ظرف وما ذكر معه «أحدهما» أي : أحد المفعولين، فإذا جعلت الظرف - مثلاً من قولك : ظننت عندك - ظرفاً مستقراً على أنه المفعول الثاني، والأول محذوف امتنع؛ لما تقدم من أن حذف أحدهما لا يجوز إلا للدليل، ولا دليل هنا على الأول فيمتنع الحذف وكذا القول في: (ظننت لك) وكذا: (ظننته)^(٤) و(ظننت هذا) [يمتنع^(٥)] إن جعلت الضمير أو اسم الإشارة أحد المفعولين والآخر محذوفاً. «لا إن لم يكنه» بأن يجعل الظرف وشبهه - في ظننت عندك ولك - لغواً متعلقاً بنفس الفعل، ويجعل الضمير - في^(٦) قولك : ظننته^(٨) ضمير المصدر، وكذا اسم الإشارة من قولك : (ظننت^(٤) هذا) بجعله^(٩) راجعاً إلى المصدر فتجوز^(١٠) المسألة حينئذ^(١١)؛ وما ذلك إلا لانقضاء علة الامتناع، ألا ترى أن امتناع نحو: (ظننت) مع الاقتصار إنما كان لعدم الفائدة؛ لأن الإنسان لا يخلو^(١٢) في الأغلب من ظن كما تقدم، فإذا كان الظن مقيداً بالظرف مثلاً حصلت الفائدة؛ إذ الوجود قد يخلو^(١٣) من ظن يقع منك عند المخاطب، فحيث قيد^(١٣) بذلك تحققت فائدة لم تكن

(١) به اسما الحذف، ز.

(٢) تعرفه، د.

(٣) أي ذلك، د.

(٤) أهملت الظاء في، د.

(٥) بيانه، د.

(٦) ساقط من، ز، ظ.

(٧) من، ز، ظ.

(٨) ظننت، د.

(٩) يجعله، د.

(١٠) فيجوز، د.

(١١) لم تختصر في (د). على غير عادته.

(١٢) يخلوا، د.

(١٣) تقيده، ز، ظ.

معلومة فجاز.

قال ابن هشام^(١): فظهر صحة المسألتين [الأوليين^(٢)] يعني مسألة الظرف، ومسألة شبه الظرف - دون الآخرين^(٣) - يعني مسألتَي الضمير واسم الإشارة - لأن الظرف والمجرور يفيدان تقييد العامل وتجدد الظن أو العلم، وأما الضمير واسم الإشارة فإنهما مفعولان مطلقان^(٤) فلا يفيدان إلا مجرد التأكيد^(٥)، فوجودهما كالعدم، فالحق أن المسألة معها ممتنعة^(٦).

قلت: وفيه نظر، لأن قضية كلامه أن مجرد التأكيد هو المستفاد من المفعول المطلق، وليس كذلك، ضرورة انقسامه إلى تأكيدي ونوعي وعددي، وحينئذ فلا نسلم أنها في ذلك للتأكيد، بل^(٧) للنوع؛ فمعنى (ظنته)^(٨): [ظننت]^(٩) الظن، أي [الظن]^(١٠) المعهود المعروف، وكذا ظننت هذا، فتحقق الفائدة على هذا التقدير، إذ المعلوم الذي لا فائدة فيه هو وقوع ظن في الجملة، أما وقوع ظن مقيد فليس كذلك. «ولم يعلم المحذوف». هذا شرط في المسألة الأولى وهي مسألة امتناع الاختصار على ما ذكر من أحد تلك الأشياء الأربعة إن كان أحد المفعولين، فكان^(١١) حقه أن يقدمه^(١٢) مذكوراً/ إلى جانب قوله: (إن كان أحدهما).

٢٢١

وإنما حملنا الاختصار - من قوله: (امتنع الاختصار عليه) - على مجرد الحذف [لا على

(١) عبدالله بن يوسف.

(٢) ليست في، د، الأولتين، ز.

(٣) الآخرتين، د، ز.

(٤) مطلقاً، ظ.

(٥) التوكيد، د.

(٦) ممنوعة، ز، ظ.

(٧) أهملت الباء في، ظ.

(٨) أهملت الظاء في، د.

(٩) أهملت الظاء في، د، وسقطت الكلمة من، ز، ظ.

(١٠) سقطت من، ز، ظ.

(١١) وكان، د.

(١٢) أهملت الباء في، ز.

الحذف] ^(١) لغير دليل؛ لقوله ^(٢) هنا: (ولم يعلم المحذوف)، فإذا كان قيداً في الأولى ^(٣)
 - كما قررناه - بصير ^(٤) معناه: امتنع الحذف لغير دليل إن لم يعلم المحذوف. [ولو جعل
 قيداً في الثانية صار المعنى: لا يمتنع الحذف لغير دليل إن لم يعلم المحذوف] ^(٥)،
 وكلاهما خلف ^(٥) من الكلام، وأيضاً فالمصنف لم يعول على هذا الاصطلاح في شيء
 من كتبه، وإذا ^(٦) تأملت وجدت ^(٧) قوله: (فإن وقع موقعهما ظرف... إلى آخره ^(٨)
 تقييداً لقوله: (ولا يحذفان معاً ^(٩)... إلا بدليل ^(١٠))، ألا ترى أنه إذا وقع التقييد ^(١١)
 بذلك - لا على أنه على أحد المفعولين - جاز الاقتصار على ذلك من غير ذكر المفعولين
 مع عدم العلم بالمحذوف، فهو كالاستثناء مما تقدم ^(١١).

«وفائدة هذه الأفعال» الناصبة للمفعولين اللذين أصلهما المبتدأ والخبر «في
 الخبر» متعلق بالفائدة وإن كانت اسماً لما يستفاد؛ لما ^(١٢) فيها من رائحة الفعل، أي
 الذي تفيده ^(١٣) هذه الأفعال في الخبر ^(١٤) «ظن» فقط «أو يقين» ^(١٥) فقط «أو
 كلاهما أو تحويل» فهذه أربعة أقسام تشترك في نصب المفعولين المذكورين:

- (١) ما بين المعقوفين ساقط من، ز، ظ.
- (٢) كقوله، ز، ظ.
- (٣) الأول، ز، ظ.
- (٤) أهملت الياء في، ز.
- (٥) خلف خلف، ز.
- (٦) فإذا، ز، ظ.
- (٧) أهملت الجيم في، د.
- (٨) الخ، ظ.
- (٩) مكان النقط في المتن. (أو أحدهما).
- (١٠) الدليل، ز، ظ.
- (١١) أهملت التاء في، د.
- (١٢) لها، ظ.
- (١٣) يفيدة، ز.
- (١٤) في الخبر هذه الأفعال، ز، ظ.
- (١٥) يقين، م.

«فالأول»^(١) من الأقسام الأربعة^(٢)، وهو^(٣) ما يفيد الظن فقط «حجاً»^(٤) يحجو^(٥) أي: ظن يظن كقوله^(٦):

قد كنت أحجو أبا عمرو أخوا^(٧) ثقة حتى ألت بنا يوماً ملمات^(٨)

«لا لغلبة» في المحاجة^(٩) كقولك: حاجيته^(١٠) فحجوته أحجوه، إذا غلبته في ذلك «و [لا] [لا] قصد» كقولك: حجوته، أي: قصده «ولا رد ولا سوق» كقولهم: حجت الريح السفينة أي: ساقتها. «ولا حفظ ولا كتم»^(١٢) فإنه إذا كان بمعنى شيء مما ذكر من الغلبة وما بعدها تعدى إلى مفعول واحد. «ولا إقامة» نحو:

(١) فلأول، م.

(٢) الأربعة الأربعة، ز.

(٣) هو، ز، ظ.

(٤) رسمت بالياء وأهملت الجيم في، د.

(٥) أهلمت الجيم في، د.

(٦) أبو كعب تميم بن أبي بن مقبل بن عوف (. . . - حوالي ٣٧ هـ / . . . - حوالي ٦٥٧ م) من بني العجلان، شاعر مخضرم، كان بينه وبين الشاعر النجاشي من بني الحارث بن كعب مهاجاة. عاش نيفاً ومائة عام. وضعه ابن سلام في الطبقة الخامسة من الجاهليين.

الجمعي ١: ١٤٣، ١٥٠، الإصابة ١: ١٨٧-١٨٨، الخزانة ١: ١١٣. وقيل: القائل أبو شنبيل الأعرابي.

(٧) أهملت الخاء في، ظ.

(٨) بعده:

فقلت: - والمرء قد تخطيه منيته أدنى عطيته إياي ميات
فكان ما جادلي - لا جاد من سعة دراهم زائفات ضربجيات
ألت: نزلت. منيته. أمنيته. ميات: جمع مائة. ضربجيات: زائفات، صفة مؤكدة للصفة التي قبلها. شرح التسهيل ٧٧: ب، ابن مالك ١: ١٧١، ابن الناظم ٧٥، شذور الذهب ٣٥٧، ابن عقيل ١: ٣٦٢، المقاصد ٢: ٣٧٦-٣٧٧، التصريح ١: ٢٤٧-٢٤٨، الأشموني ٢: ٢٣، الهمع ١: ١٤٨، شواهد ابن عقيل ٩١، الدرر ١: ١٣٠.

(٩) أهملت التاء في، د.

(١٠) حاجيته، ز، ظ.

(١١) ليست في، د.

(١٢) ولا كتم ولا حفظ، م.

حجوت بالمكان، أي: أقمت به. «ولا بخل» نحو: حجوت بكذا أي: بخلت به، فإنه إذا كان بمعنى أقام أو بخل كان لازماً.

«وعدّ» أيضاً، فهو^(١) من أفعال هذا القسم على ما ذهب إليه الكوفيون، واختاره ابن أبي الربيع والمصنف واستشهد عليه بقول الشاعر^(٢):

فلا تعدد^(٣) المولى شريكك في الغنى ولكننا^(٤) المولى شريكك^(٥) في العدم^(٦)

«لا لحسان» بضم الحاء مصدر قولك: حسبه^(٧) - بالفتح - يحسبه^(٨) بالضم، أي: عدّه^(٩)، فيتعدى - حينئذٍ - إلى مفعول واحد.

«وزعم» كقول الشاعر^(١٠):

فإن تزعميني كنت أجهل فيكم فإني شريت الحلم بعدك بالجهل^(١١)

(١) هو، د.

(٢) النعمان بن بشير الأنصاري.

(٣) يعدد، ز.

(٤) لكنكما، ز.

(٥) شريك، د.

(٦) قبله:

وإني لأعطي المال من ليس سائلاً وأغفر للمولى المجاهر بالظلم

وإني متى ما تلقني حازماً له فما بيننا عند الشدائد من صرم

شرح التسهيل ٧٨: أ، ابن مالك ١: ١٧٢، ابن الناظم ٧٥، ابن عقيل ١: ٣٦١،

المقاصد ٢: ٣٧٧-٣٧٨، الأشموني ٢: ٢٢، الهمع ١: ١٤٨، الخزانة ١: ٤٦١، شواهد

ابن عقيل ٩١، الدرر ١: ١٣٠.

(٧) حسبت، د.

(٨) يحسب، د.

(٩) عد، د.

(١٠) أبي ذؤيب الهذلي.

(١١) من قصيدة مطلعها:

ألا زعمت أسماء أن لا أحبها فقلت: بلى، لولا ينازعني شغلي

وقبل الشاهد:

وما أم خشف بالعلاية ترتعي وترمق أحياناً مخاتلة الحبل

«لا لكفالة»^(١) يقال: زعمت^(٢) [به^(٣)] أزعمت^(٢) زعامة^(٢) أي: كفلت. «ولا لرئاسة»^(٤) يقال: زعم^(٢) فلان إذا صار رئيساً^(٥) «ولا سمن ولا هزال» يقال: زعمت الشاة، بمعنى (سمنت)، وبمعنى (هزلت).

«وجعل» الاعتقادية كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنثَاءً﴾^(٦)، أي: اعتقدوا فيهم الأنوثة^(٧). «لا لتصيير» فإنها إذا كانت لهذا^(٨) المعنى كانت من القسم الرابع، وسيأتي إن شاء الله تعالى^(٩). «ولا إيجاد» كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾^(١٠). «ولا إيجاب» كقولهم^(١١): جعلت للعامل كذا «ولا ترتيب»^(١٢) كقولك^(١٢): جعلت بعض متاعي فوق بعض. وعبر^(١٣) عن هذا المعنى

== بأحسن منها يوم قالت تدللا: أتصرم جبلي أم تدوم على وصلي؟
وبعده:

وقال صحابي قد غنبت فخلتني غنبت، فما أدري أشكلهم شكلي؟
بروى: (... قال كليمه) (فإني اشتريت...) (... وخلتني).

الخشف: ولد الطبي. شريت: بعث. الهذليون ١: ٣٤-٤٣، سيويه ١: ٦١، السكري ١: ٨٨-٩٧، ٣: ١٣٦٩-١٣٧١، شرح التسهيل ٧٨: أ، ابن مالك ١: ١٧٢، ابن الناظم ٧٤، المغني ٢: ٤٦٤، ابن عقيل ١: ٣٦٠، المقاصد ٢: ٣٨٨-٣٩١، السيوطي ٢: ٦٧١-٦٧٣، ٨٣٤، الهمع ١: ١٤٨، شواهد ابن عقيل ٩٠، ٩١، الدرر ١: ١٣١.

(١) لزعامه، ز، ظ، وشطبت الأولى وكتب فوقها: (كفالة)، والصواب ما أثبت وإلا لكان تكرارا من المتن التالي.

(٢) أهملت الزاي في، ز.

(٣) ليست في، د.

(٤) سقط الجار من، د.

(٥) أعجمت الراء في، ز.

(٦) ﴿... أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ سَتَكُنُّبُ شَهِدْتُهُمْ وَتُسْأَلُونَ﴾ ١٩ الزخرف (٤٣).

(٧) الأنوثة، ز، ظ.

(٨) بهذا، ز، ظ.

(٩) راجع ص ١٥٠.

(١٠) ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ... ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ (١) الأنعام (٦).

(١١) كقوله، ز، ظ.

(١٢) تركيب، ز، ظ.

(١٣) وغير، د.

بالإلقاء، أي: ألقيت^(١) بعض متاعي.

قلت: ولا مانع أن يجعل في هذا المثال بمعنى (صير). «ولا لمقاربة^(٢)»
كقوله^(٣):

وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني ثوبي فأنهض نهض الشارب الثمل^(٤)

وهذه تقدم الكلام عليها في باب أفعال المقاربة^(٥).

«و (هَبْ) غير متصرف» أي: مقصوراً على صيغة المخاطب لا يستعمل^(٦)
في^(٧) غيرها، وكونها من أفعال هذا الباب مذهب كوفي اختاره المصنف وأشد عليه
قول الشاعر^(٨):

فقلت: أجرني أبا مالك وإلا فهني امرأ هالكا^(٩)

(١) أهملت القاف في، د.

(٢) سقط الجار من، م.

(٣) مختلف فيه، فراجع في ص ٣: ٣٠٧-٣٠٨.

(٤) مضى في ٣: ٣٠٧.

(٥) راجع ٣: ٢٨١. (٦) تستعمل، ز، ظ.

(٧) على، د.

(٨) أبي عبدالرحمن: عبدالله بن همام بن نبیثة بن رياح السلوي (.. حوالي ١٠٠هـ / ... - حوالي ٧١٨م).

من بني مرة بن صعصعة، من قيس عيلان، وبنو سلول بنو مرة، نسبوا إلى أمهم سلول بنت
ذهل بن شيبان زوجة مرة بن صعصعة. شاعر جيد الشعر، حلو الديباجة؛ لذلك لقبوه:
العطار. أدرك خلافة سليمان بن عبدالملك. وضعه ابن سلام في الطبقة الخامسة من فحول
الإسلام.

(٩) الجمحي ٢: ٥٩٣، ٦٢٥-٦٣٧، ابن قتيبة ٢: ٦٥١-٦٥٢، الخزانة ٣: ٦٣٨-٦٣٩.
من أبيات قالها ليزيد بن معاوية يستجيره من عبيد الله بن زياد، وكان قد هدده فهرب إلى
يزيد فأمنه. وصواب الإنشاد:

(... أبا خالد)، ولعل التصحيف طراً على الرواة من قوله في القصيدة نفسها:

فلما خشيت أظافـرهم نجوت وأرهنهم مالكا

وأبو خالد هو يزيد بن معاوية. يروى: (وإلا تجدني...).

شرح التسهيل ٧٨: أ، ابن مالك ١: ١٧٢، ابن الناظم ٧٥، المغني ٢: ٦٥٨، شذور

قال في الصحاح^(١): وهبني فعلت ذلك، أي: احسبني واعددني، ولا يقال: هب
أني.

«والثاني^(٢)» من الأقسام الأربعة، وهو ما يفيد العلم فقط.

«(عَلِمَ) لَا لَعُلْمَةَ» احترازاً من^(٣): علم فلان علماً^(٤)، فهو أعلم، إذا كان
مشقوق الشفة العليا، فهو إذ ذاك فعل قاصر لا متعد. «ولا عرفان» احترازاً
من^(٥) (علم) بمعنى (عرف)، فإنها إذ ذاك تتعدى^(٦) إلى مفعول واحد، وهذا على
أن بين العلم والعرفان فرقاً كما ذهب إليه ابن الحاجب وغيره. ٢٢٢

قال: فعلت الشيء بمعنى عرفته لا يقتضي إلا متعلقاً واحداً؛ لأن معناه عرفت
الشيء [في نفسه، يعني: وأما الذي^(٧) يتعدى^(٨) إلى اثنين فهو بمعنى: عرفت
الشيء^(٩)] لكن لا في نفسه، بل على صفة.

قال^(١٠) الرضوي^(١١): ولا^(١٢) يتوهم أن بين (علمت) و(عرفت) فرقاً معنوياً كما قال

= الذهب، ابن عقيل ١: ٣٦٤، المقاصد ٢: ٣٧٨ - ٣٧٩، التصريح ١: ٢٤٨، الأشموني
٢: ٢٤، السيوطي ٢: ٩٢٣ - ٩٢٤، الهمع ١: ١٤٩، العباسي ١: ٩٦. شواهد ابن عقيل
٩٤، الدرر ١: ١٣١.

(١) لم أجده في مظنته، وإنما فيه: (وتقول: هب زيدا منطلقاً، بمعنى أحسب، يتعدى إلى
مفعولين، ولا يستعمل منه ماض ولا مستقبل في هذا المعنى) ١: ٢٣٥ (وهب).

(٢) وللثاني، م.

(٣) من مثل، د.

(٤) علمه، ز، ظ

(٥) من نحو، د.

(٦) يتعدى، ز، ظ.

(٧) التي، د، ز، ظ. والتذكير أولى ليوافق ما قبله وما بعده.

(٨) تتعدى، ظ.

(٩) ما بين المعقوفين ساقط من، ظ.

(١٠) وقال، د.

(١١) في شرح الكافية ٢: ٢٧٧.

(١٢) لا، د.

بعضهم، فإن معنى (علمت أن زيداً قائماً) و(عرفت أن زيداً قائم) واحد، إلا أن (عرفت) لا ينصب جزئي الاسمية كما ينصبها^(١) (علم)، لا لفرق معنوي بينهما، بل هو موكول إلى اختيار العرب، فإنهم قد يخصصون أحد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر.

«ووجد» كقوله [تعالى^(٢)]: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَسِقِينَ﴾^(٣). قال الأخفش: مصدرها^(٤) الوجدان. وقال السيرافي: مصدرها الوجود. «لا لإصابة» احترازاً من نحو: وجد ضالته، إذا أصابها، ومنه قول المتنبي^(٥):
والظلم من شيم النفوس فإن تجد ذاعفة فلعله^(٦) لا يظلم^(٧)
ومصدر هذه الوجدان والوجود أيضاً. «ولا استغناء» احترازاً^(٨) من نحو: وجد زيد [إذا استغنى وصار ذا جدة. «ولا حزن» احترازاً من نحو: وجد زيد^(٩)]. على محبوبه، أي: حزن عليه.

«ولا حقد» نحو: وجد على عدوه إذا حقد.

(١) لا ينصبها، ز، ظ. وليس صحيحاً.

(٢) سقطت من، ز، ظ.

(٣) ﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِمْ مِنْ عَهْدٍ...﴾ ١٠٢ الأعراف (٧).

(٤) ومصدرها، ز، ظ.

(٥) المتنبي، ز.

(٦) فلعله، ز، ظ.

(٧) من قصيدة هجا فيها إسحاق بن إبراهيم الأعمور بن كيغنج. مطلعها:

لهوى النفوس سريرة لا تعلم عرضاً نظرت وخلت أني أسلم
وقيل المثال:

يؤذي القليل من اللثام بطبعه من لا يقل كما يقل ويلوم
وبعده:

يحمي ابن كيغنج الطريق وعرسه ما بين رجليها الطريق الأعظم
المتنبي: ٢٤٧ - ٢٦١، يس ١: ٢٥٠.

(٨) احتراز، د.

(٩) ما بين المعقوفتين ليس في، ز.

«و(ألقى) مرادفتها» أي: مرادفة (وجد) التي تتعدى^(١) إلى اثنين كقول الشاعر^(٢):

قد جربوه فألفوه المغيث إذا ما الروع عمّ فلا يلوي على^(٣) أحد^(٤)
واحترز بقول: (مرادفتها) من (ألقى) التي بمعنى (أصاب)، نحو: ضاع مالي ثم ألقىته، أي: أصبته، فيتعدى إلى واحد.

«ودرى» كقوله^(٥):

دريت الوفيّ العهد يا عرو^(٦) فاغتببط فإن اغتباطاً^(٧) بالوفاء حميد^(٨)

قال المصنف^(٩): وأكثر ما تستعمل معدّاة بالباء كقولك: دريت به، فإذا أدخلت^(١٠) عليها همزة النقل تعدت إلى واحد بنفسها وإلى ثان بالباء، قال تعالى: ﴿قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَبْتُكُمْ بِهِ﴾^(١١) قال الشارح^(١٢): ولم يذكر أكثرهم (درى) فيها يتعدى إلى اثنين، قيل: ولعل قوله:

(١) يتعدى، ز.

(٢) مجهول.

(٣) إلى، ز.

(٤) لم أقف له على مزيد، شرح التسهيل ٧٨: أ، ابن مالك ١: ١٧٢، ابن الناظم ٧٤، المقاصد ٣٨٨: ٢، الهمع ١: ١٤٩، الدرر ١: ١٣٢.

(٥) لا يعرف.

(٦) باعرو، ز.

(٧) أهملت الغين في، د.

(٨) يروى: (... بالوفاء جميل). شرح التسهيل ٧٨: أ، ابن مالك ١: ١٧١ - ١٧٢، ابن الناظم ٧٤، شذور الذهب ٣٦٠، ابن عقيل ١: ٣٥٦، المقاصد ٢: ٣٧٣ - ٣٧٤، التصريح ١: ٢٤٧، الأشموني ٢: ٢٣، الهمع ١: ١٤٩، شواهد ابن عقيل ٨٨، الدرر ١: ١٣٢.

(٩) في شرح التسهيل ٧٨: أ.

(١٠) دخلت، د.

(١١) ﴿... فَقَدْ لَيْتُ فِيكُمْ عُمَرَاءَ مِنْ قَبْلِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ ١٦ يونس (١٠).

(١٢) ابن قاسم.

درى — التوفىي
 من باب التضمين، وهو لا ينقاس.
 واحترز بقوله: «لا لـ(ختل)» من قولهم^(١): درى الذئب الصيد، إذا استخفى
 له ليفترسه، فيتعدى إلى واحد.
 «و(تَعَلَّمَ) بمعنى (اعلم)» كقوله^(٢):

تعلم شفاء النفس قهر عدوها فبالغ بلطف في التحيل والمكر^(٣)
 «غير متصرف» فلا يستعمل منه غير صيغة الأمر، وهذا الذي قاله المصنف ذهب
 إليه الأعلام، والصحيح أنها تتصرف، حكى^(٤) ابن السكيت: تعلمت أن فلاناً
 خارج، بمعنى (علمت).

«والثالث^(٥)» من الأقسام الأربعة، وهو ما يفيد كلا الأمرين، أي الظن تارة
 والعلم أخرى. «ظن» وغالب ما يستعمل في غير المتيقن، نحو: ظننت زيدا قائماً،
 إذا كان^(٦) قيامه مترجح الوقوع عندك لا متحققه^(٧)، وقد يستعمل^(٨) في المتيقن، قال
 تعالى: ﴿إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَّةٍ﴾^(٩)، أي: تيقنت.

(١) أهملت القاف في، ز.

(٢) زياد بن سيار بن عمرو بن جابر. وبعضهم يقول: زياد بن يسار. . . والصواب ما قدمت.
 شاعر جاهلي عاش في عصر النابغة.

(٣) هكذا ينشدونه وحيداً دون مزيد. شرح التسهيل ٧٨: أ، ابن مالك ١: ١٧٢، ابن الناظم
 ٧٤، المغني ٢: ٦٥٨، شذور الذهب ٣٦٢، ابن عقيل ١: ٣٥٧، المقاصد ٢: ٣٧٤ -
 ٣٧٦، التصريح ١: ٢٤٧، السيوطي ٢: ٩٢٣، الهمع ١: ١٤٩، الخزانة ٤: ٢، شواهد
 ابن عقيل ٨٨ - ٨٩، الدرر ١: ١٣٢، الأشموني ٢: ٢٤.

(٤) وحكى، د.

(٥) وللثالث، م.

(٦) إذا لم يكن، ز، ظ، وهو غلط.

(٧) متحققة، ظ.

(٨) تستعمل، ز، ظ.

(٩) ٢٠ الحاقة (٦٩).

واحترز بقوله «لا لتهمة» من أن يجيء^(١) (ظن) بمعنى (اتهم)^(٢) فينصب^(٣) مفعولاً واحداً، ومعنى الاتهام أن تجعل^(٤) شخصاً موضع الظن السيء تقول^(٥): ظننت^(٦) زيداً، أي ظننت به أنه فعل سيئاً^(٧)، وكذا^(٨) اهتمته^(٩).
«وحسب^(١٠)» وأكثر استعمالها في غير المتيقن، ووقوعها للمتيقن قليل كقوله^(١١):
حسبت التقى والجود^(١٢) خير تجارة^(١٣)

(١) تجي، ظ.

(٢) إنهم، ز.

(٣) فتنصب، ز، ظ.

(٤) يجعل، ظ.

(٥) يقول، د.

(٦) أهملت الظاء في، د.

(٧) شيئاً، ز، وهو تصحيف.

(٨) وكذلك، د.

(٩) اغلمته، د.

(١٠) وحسبت، ز، ظ.

(١١) لبيد بن ربيعة رضي الله عنه.

(١٢) والخير، ز.

(١٣)

والبيت من قصيدة مطلعها:

كبيشة حلت بعد عهدك عاقلاً وكانت له خبلاً على النأي خابلاً
وقبل الشاهد:

تلوم على الإهلاك في غير ضلة وهل لي ما أمسكت إن كنت باخلاً!!
وبعده:

وهل هو إلا ما ابتنى في حياته إذا قذفوا فوق الضريح الجنادلا
يروى: (رأيت التقى...) (.. والخير خير..) (.. والحمد خير..). كبيشة: اسم امرأة.

عاقل: اسم جبل. لبيد ١١٢ - ١٢٢، شرح التسهيل ٧٨: أ، ابن مالك ١: ١٧١، ابن الناظم ٧٥، ابن عقيل ١: ٣٥٩، المقاصد ٢: ٣٨٤ - ٣٨٥، التصريح ١: ٢٤٩، الأشموني ٢: ٢١، الهمع ١: ١٤٩، شواهد ابن عقيل ٨٩ - ٩٠، الدرر ١: ١٣٢ - ١٣٣،

وفي كتاب معاني القرآن للزجاج في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ﴾^(١): ولو قرىء (أحياء) بالنصب بتقدير: بل احسبهم أحياء، لجاز.

ورد عليه أبو علي الفارسي فقال: هذا لا يجوز؛ لأنه لا يؤمر بالشك، ولا يجوز أن يتأول: احسبهم على معنى (أعلمهم)؛ لأن ذلك لم يذهب إليه أحد من أهل اللغة.

قلت: هذا^(٢) مخالف لنقل المصنف أن (حسب) ترد^(٣) بمعنى اليقين، والذي ينبغي أن يرد به قول الزجاج أن الحسبان المذكور في الآية ظن، أعني في قوله: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ﴾، / فلا يكون دليلاً على المحذوف الذي هو بمعنى اليقين.

واحترز [بقوله^(٤)]: «لا للون» من قولهم: حسب الرجل، إذا احمر لونه وبيض كالبرص، وهو فعل لازم.

«وخال يخال^(٥)» وأكثر استعمالها أيضاً فيما ليس متيقناً.

واحترز بقوله: «لا لعجب» من: خال الرجل، إذا تكبر. قلت: ووقع في الكشاف^(٦) في تفسير قوله تعالى: ﴿إِذَا خَوْلَهُ نِعْمَةٌ﴾^(٧) أنه يقال: خال^(٨) الرجل يخول^(٩) إذا اختال وافتخر. فإذا كان المضارع من هذا (يخول)^(١٠) فلا

(١) ﴿... عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ ١٦٩ آل عمران (٣).

(٢) فهذا، د، ز.

(٣) يرد، د.

(٤) ليست في، د.

(٥) بخال، ز.

(٦) وردت كلمة (خولنا) في الآيات ٩٤ من سورة الأنعام (٦)، ٨، ٤٩ من سورة الزمر (٣٩)،

ولم يرد في كلامه عليهن ما نقل الشارح عنه.

(٧) ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ... مِنْهُ نَسِيَ مَا كَانَ يَدْعُو إِلَيْهِ مِنْ قَبْلُ...﴾

٨ الزمر (٣٩).

(٨) حال، ز، ظ.

(٩) تحول، ز، ظ.

(١٠) يحول، ز.

يحتاج المصنف إلى الاحتراز عنه؛ لأنه لم يدخل تحت قوله: (خال يخال^(١))، نعم: إن ثبت أن مضارعه (يخال^(٢)) حسن التحرز^(٣) منه، فينبغي أن يحرر.

واحترز بقوله: «ولا ظَلَع» من قولهم: خال الفرس^(٤) يخال^(٥) إذا ظلع^(٦).

«ورأى» وقد استعملت^(٧) بمعنى الظن وبمعنى العلم في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَنَرُّهُ قَرِيبًا﴾^(٨)، أي: يظنون^(٩) ونعلمه.

واحترز بقوله: «لا لإبصار» من استعمال (رأى) بمعنى (أبصر)، نحو رأيت الشمس.

ويقوله: «ولا رأي» من استعمالها بمعنى الاعتقاد في مثل قولك: رأيت رأي فلان.

ويقوله: «ولا ضرب» من استعمالها في مثل قولهم: رأيت الصيد، إذا ضربته في رثته، فهي في هذه المعاني الثلاثة متعدية إلى واحد، لكن بعضهم^(١١) صرح بأن (رأى)^(١٢) الاعتقادية متعدية إلى اثنين.

«والرابع»^(١٣) من الأقسام الأربعة، وهو ما يفيد التحول^(١٤). «(صير)

(١) بخال، ز، بجال، ظ.

(٢) بحال، ز.

(٣) التجوز، ز، ظ.

(٤) أعجمت السين في، ز.

(٥) بجال، ظ.

(٦) طلع، د.

(٧) استعمل، د.

(٨) الآيتان ٦، ٧ المعارج (٧٠).

(٩) يظنونه، د.

(١٠) مثال، د.

(١١) أهملت الباء في، د.

(١٢) أعجمت الياء في د، ز.

(١٣) وللرابع، م.

(١٤) التحويل، ز.

و(أصار^(١)) وهما منقولان من (صار) التي من أخوات (كان)، نقل الأول بالتضعيف والثاني بالهمزة. «وما رادفها^(٢) من (جعل)» نحو: ﴿فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنْثُورًا^(٣)﴾.

«و (وهب) غير متصرف» فلا يستعمل إلا بصيغة^(٥) الماضي، نحو: وهبني الله فداك، أي: صيرني. «ورد» كقوله^(٦):

فرد شعورهن السود بيضا ورد وجوههن البيض سوداً^(٧)
«وترك» كقوله^(٧):

ورببته حتى إذا ما تركته أخا القوم واستغنى عن المسح شاربه^(٩)

(١) عطفت بـ(أو) في، ز، ظ.

(٢) أعجمت الراء في، ز.

(٣) جعلناه، ز، ظ.

(٤) ﴿وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنَّ عَمَلٍ...﴾ ٢٣ الفرقان (٢٥).

(٥) يصيغه، ظ.

(٦) عبدالله بن الزبير الأسدي.

(٧) مر في ٣: ١٩٧.

(٨) فرعان بن الأصبح بن الأعراف السعدي التميمي. وبعضهم يسقط (الأصبح). شاعر

مخضرم أدرك عمر بن الخطاب في خلافته، معدود في اللصوص. ابن قتيبة ٢: ٦٤٤،

المرزباني ٣١٦-٣١٧، الأمدى ٥١، الإصابة ٣: ٢١٢.

(٩) من أبيات قالها في ابنه منازل، وكان تزوج على أمه، فغضب منازل فاستاق إبل أبيه.

أولها:

جزت رحم بيني وبين منازل جزاء كما يستنزل الدّين طالبه
وقبل الشاهد:

وكان له عندي إذا جاع أو بكى من الزاد أحلى زادنا وأطايه
وبعده:

وجعتها دهما جلاداً كأنها أشاء نخيل لم تقطع جوانبه
فأخرجني منها سليباً كأنني حسام يمان فارقه مضاربه
يروى:

جزاء مسيء لا يفتر طالبه

جلاد، جمع جلدة: أدم الإبل لبنا. الأشاء: صغار النخيل، المفرد: أشاءة، والهمزة منقلبة

«وتخذ» كقولك^(١) : تحذت زيدا خليلاً^(٢) . «واتخذ» كقوله تعالى : ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾^(٣) .

«وأكان» المنقولة^(٤) من (كان) التي بمعنى صار وهو قليل الاستعمال ومعنى (أكان زيدا عمراً^(٥) قائماً) أصاره قائماً، فحصل^(٦) من الهمزة معنى نقل غير الكائن إلى الكون، وهو معنى التصيير^(٧)، حكاه المصنف^(٨) عن ابن أفلح قال^(٩) : وما حكم به جائز قياساً، لكن لا أعلمه مسموعاً.

قلت : وسيأتي الخلاف إن شاء الله تعالى في كون النقل بالهمزة في المتعدى قياساً^(٩) .
«وألحقوا» أي : العرب «ب(رأى) العِلْمِيَّة» رأى «الحُلْمِيَّة» كقوله^(١٠) :

أراهم رفقتي حتى إذا ما تجافى^(١١) الليل وانخزل انخزالاً^(١٢)

== عن الياء . الحماسة ٤ : ١٨ - ٢٠ ، ابن مالك ١ : ١٢٨ ، ١٧٣ ، ابن الناظم ٧٥ ، ابن عقيل ١ : ٣٦٥ ، المقاصد ٢ : ٣٩٨ - ٤٠٠ ، الأشموني ٢ : ٢٥ ، الهمع ١ : ١٥٠ ، يس ١ : ٢٥٢ ، شواهد ابن عقيل ٩٢ - ٩٣ ، الدرر ١ : ١٣٣ - ١٣٤ .

(١) كقوله، د .

(٢) ظن ناسخ (د) هذا المثال شعراً فوضعه بين نقطتين .

(٣) ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ . ١٢٥ النساء . (٤)

(٤) المنقولة، ظ .

(٥) عمروا، ظ .

(٦) فيحصل، د .

(٧) التصيير، ز، ظ .

(٨) في شرح التسهيل ٧٨ : ب .

(٩) راجع ص ٢١٥ .

(١٠) عمرو بن أحر الباهلي .

(١١) تجافا، د، ظ، وأهملت الجيم في، د، قعر، ز .

(١٢) من قصيدة قالها في نفر من قومه لحقوا بالشام، فكان يراهم في منامه .

أولها :

أبت عيناك إلا أن تلججا وتختالا بيائهما اختيالاً
وقبل الشاهد :

أبو حنش يؤرقني وطلق وعمار وآونة أثالا
وبعده :

=

فعداها إلى مفعولين، وكذا في قوله تعالى: ﴿إِنِّي أُرْسِنِي أَغْصِرُ خَمْرًا﴾^(١)، فأعمل مضارع (رأى) الحلمية في ضميرين^(٢) متصلين لمسمى واحد، وذلك مما يختص به (علم) ذات المفعولين وما جرى مجراها، ونوزع في الاستدلال بالبيت بأن (رفقتي) حال، وإضافته غير محضة لأنه بمعنى مرافقي، وفي الاستدلال بالآية بأن يكون ([إني] [أراني أعصر] خمرًا)^(٤) - نحو: فقدتني وعدمتني.

«و» الحقوا أيضاً بذلك «(سمع) المعلقة بعين» نحو: سمعتك تقول، واحترز من أن تعلق^(٥) بمسموع نحو: سمعت قراءة زيد أو كلامه، فإنها لا تتعدى^(٦) إلى غيره، قال تعالى ﴿حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾^(٧). «ولا يخبر^(٩) بعدها» أي بعد (سمع) المعلقة بعين. «إلا بفعل دال على صوت» كما مثلنا.

== إذا أنا كالذي أجرى لورد إلى آل فلم يدرك بلالا
تلجا: توغلا في البكاء، ويروى بالحاء المهملة: من ألح المطر إذا دام.
أثال: مرخم (أثالة) على غير قياس؛ لأنه في غير النداء.
تجافى: ارتفع. الخزل: القطع. ورد: ورود الماء. آل: سراب.
بلال: ما يبيل به الحلق من ماء أولبن.

الشجري ١: ١٢٦-١٢٧، ١٢٨، ١٣٧-١٤٥، ٢: ٩٢-٩٥، شرح التسهيل ٧٨: ب،
ابن الناظم ٧٩، ابن عقيل ١: ٣٧٦-٣٧٧، المقاصد ٢: ٤٢١-٤٢٥، التصريح ١:
٢٥٠، الهمع ١: ١٥٠، شواهد ابن عقيل ٩٥-٩٦، الدرر ١: ١٣٤.

(١) ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانٍ قَالَ أَحَدُهُمَا... وَقَالَ الْآخَرُ إِنِّي أُرْسِنِي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خَبْرًا تَأْكُلُ
الطَّيْرُ مِنْهُ...﴾ ٣٦ يوسف (١٢).

(٢) أهملت الضاد في د، ضمير من، ز، وفي (ظ) قسمت بين سطرين.

(٣) ليست في، د.

(٤) سقطت من، ز، ظ.

(٥) يعلق، ظ.

(٦) فإنه لا يتعدى، د.

(٧) أهملت الياء في، د.

(٨) ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ... نُحْرَأْتِغَهُ مَأْمَنَةً ذَلِكَ يَأْتِيهِمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ٦

التوبة (٩).

(٩) يجبر، ظ.

قال الرضي^(١) : وأنا لا أرى^(٢) منعاً من نحو: سمعتك تمشي ؛ لجواز سمعت أنك
تمشي اتفاقاً، قال^(٣) :

سمعت الناس ينتجعون غيثاً^(٤) فقلت لصيدح انتجعي بلالاً^(٥)

بنصب (الناس)، وقد روي برفعه على حكاية الجملة .

وما ذكره المصنف من أن (سمع) المعلقة بعين متعدية
إلى اثنين هو مذهب الأخفش والفراسي وابن بابشاذ^(٦) ،

(١) في شرح الكافية ٢ : ٢٨٧ .

(٢) ادري، ز .

(٣) ذو الرمة .

(٤) أهملت الغين في، ز، ظ .

(٥) من قصيدة مدح فيها بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري مطلعها :

أراح فريق جيرتك الجمالا كأنهم يريدون احتمالاً
وقبل الشاهد :

ولم أمدح لأرضيه بشعري لئماً أن يكون أصاب مالا
ولكن الكرام لهم ثنائي فلا أخزي إذا ما قيل : قالا
وبعده :

تنافى عند خير فتى يمان إذا النكباء ناوحت الشمالا
ندى وتكرماً ولباب لب إذا الأشياء حصلت الرجالا
يروى : (رأيت الناس . . .) ولا شاهد عليها

صيدح : اسم ناقته . النكباء : ربيع تأتي من بين ربحين .

ناوحت : قابلت، وهذا دليل على شدة الشتاء وقسوة البرد .

حصلت : ميزت الشريف من الوضيع . ذو الرمة ٤٢٩ - ٤٥١ ، المقتضب ٤ : ١٠ ، الكامل

١ : ٣٩٦ ، الصحاح ١ : ٣٨١ ، الكشف ١ : ٢٣ ، الرضي ٢ : ٢٨٧ ، التصريح ٢ :

٢٨٢ ، الأشموني ٤ : ٩٣ ، الخزانة ٤ : ١٧ - ٢٠ ، رغبة الأمل ٤ : ١٨٠ - ١٨٢ .

(٦) أهملت الباءان والذال في، د، والباء والشين في، ظ، باشاذ، ز، وكل هذا تصحيف، وهو أبو

الحسن طاهر بن أحمد بابشاذ بن داود (. . . ٤٦٩ أو ٤٥٤ هـ / . . . ١٠٧٧ أو ١٠٦٢ م) .

من أهل مصر . كان يتجر في اللؤلؤ فذهب إلى العراق وأخذ عن علمائه ثم عاد إلى مصر فاشتغل

في ديوان الإنشاء . وكان مبرزاً في اللغة والنحو : تنسك في آخر أيامه ، ولزم غرفة في سطح جامع

عمرو بن العاص ، فخرج منها ذات ليلة وفي عينه بقية نوم فسقط من السطح ، وكان فيها

واختاره [ابن الصائغ^(١) و^(٢)] ابن أبي الربيع وابن عصفور في شرح الإيضاح، ومذهب الجمهور أن (سمع) لا يتعدى إلا إلى واحد، واختاره ابن الحاجب قال: وهو من الأفعال المتعدية إلى واحد في التحقيق كقولك: (سمعت كلاماً) وشبهه، وقد يتوهم أنه متعد إلى مفعولين / من جهة المعنى والاستعمال:

٢٢٤

أما المعنى فلأنه يتوقف^(٣) على مسموع منه، كما تتوقف^(٤) السرقة على مسروق منه، فالوجه الذي تتعدى^(٥) به^(٦) السرقة إلى مفعولين^(٧) موجود في السماع.

وأما من جهة الاستعمال فلقولهم^(٨): سمعت زيداً يقول^(٩) ذلك، وسمعته^(١٠) قائلاً، وقوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكَ إِذْ تَدْعُونَ﴾^(١١)، فلولا أن الفعل يتعدى إلى مفعولين لم يقل (إذ تدعون)؛ لأن المعنى حينئذ: هل يسمعون دعاءكم إذ تدعون؟ وذلك لا يحسن.

== حثفه . أخذ عنه أبو عبدالله محمد بن بركات السعدي وغيره . ألف : المحتسب - في النحو - وشرحين على أصول ابن السراج وجمل الزجاجي ، وتعليقة في النحو ، يقال : إنها تقارب خمسة عشر مجلداً كتبها في عزلة ، ولم تبيض ، وسأها تلامذته بعد وفاته تعليق الغرفة . باب شاذ : كلمة أعجمية معناها الفرح والسرور .
معجم الأدباء ١٢ : ١٧ - ١٩ ، القفطي ٢ : ٩٥ - ٩٧ ، الوفيات ٢ : ٥١٥ - ٥١٧ ، البغية ١٧ : ٢ .

(١) الصانع ، ظ ، وهو تصحيف .

(٢) ما بين المعقوفتين ليس في ، د .

(٣) متوقف ، د .

(٤) يتوقف ، ز ، ظ .

(٥) يتعدى ، د ، ز ، ظ ، والمناسب ما أثبت .

(٦) إليه ، د .

(٧) أهملت الفاء في ، ظ .

(٨) فكقولهم ، د .

(٩) لقول ، ز .

(١٠) وسمعت زيداً ، د .

(١١) ﴿ قَالَ . . . ﴾ ٧٢ الشعراء (٢٦) .

قال^(١) في أمالي القرآن: والجواب عن الأول أن السرقة ليست كالسماع من حيث أن السرقة لا تعقل^(٢) باعتبار معناها الذي وضعت له إلا^(٣) بمسروق منه، ألا ترى أنك لو قدرت شيئاً موجوداً ليس في يد أحد وأخذته خفية لا يقال: إنك سرقته^(٤)؛ لفقدان المسروق منه بخلاف السماع، فإنك لو قدرت صوتاً لفهمت معنى السمع بالنسبة إليه، وكذلك لو قدرت غافلاً^(٥) عن المسروق منه لم يفهم معنى السرقة، ولو قدرت [غافلاً^(٥) عن المسموع منه لم يتعذر معنى السماع. يعني أنك لو قدرت^(٦) [أن^(٧)] شخصاً يعقل^(٨) المسروق مع غفلته عن المسروق منه^(٩) لا يكون المعقول له هو معنى السرقة، ولو قدرت أنه يعقل المسموع مع غفلته عن المسموع منه، لم يتعذر تعقل معنى السماع يعني يكون ما هو المعقول له هو معنى السماع، ثم قال^(١٠): وإنما المسموع منه بالنسبة إلى السمع كالمشموم^(١١) بالنسبة إلى الشم، فكما^(١١) أن الشم^(١٢) لا يتعدى إلا إلى واحد فكذا السماع.

والجواب عن الثاني أنهم لما حذفوا المضاف وأقاموا المضاف^(١٣) إليه مقامه للعلم [به^(١)] وجب تقديره باعتبار قرينته، وقرينته لا تكون إلا صوتاً فذكر بعده حال تبيين

(١) ابن الحاجب.

(٢) يعقل، ز.

(٣) لا، ظ.

(٤) لا يقال له سرقة، ز، ظ.

(٥) عاقلاً، ز.

(٦) ما بين المعقوفين ليس في، د.

(٧) سقطت من، ز، ظ.

(٨) أنه يعقل، د، لعقل، ز.

(٩) عنه، ز، ظ.

(١٠) كالمشموم منه، د، ز، ولا معنى للزيادة.

(١١) كما، د.

(١٢) أهملت الشين في، ظ.

(١٣) وأقاموا المضاف وأقاموا المضاف، ظ.

خصوصية ليست مفهومة من ذكر المتعلق^(١) ف(قائلاً) و(يقول^(٢) ذلك) منصوبان^(٣) على الحال، وليس مثل قولك: سمعت قول زيد قائلاً، ولا مثل: [ضربت^(٤) زيداً]^(٥) ضارباً^(٦)؛ لأنه هاهنا قدر عين^(٧) الأول، وثمة قدر مثله أو نوعه فافترقا لذلك يعني قدر أنه قائل^(٨) عين^(٧) القول المضاف إلى زيد، وأما ثمة^(٩) فإن^(١٠) (قائلاً) و(يقول) مثل القول الأول إن كان التقدير: سمعت قول زيد قائلاً أو يقول (أو نوعه إن كان التقدير: سمعت صوت زيد قائلاً أو يقول)^(١١) فإن القول نوع من الصوت، ثم قال: ويخرج قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ﴾^(١٢) على أن التقدير هل يسمعون أصواتكم إذ تدعون؟، وهو أبلغ في المعنى المقصود من (هل يسمعون دعاءكم؟)؛ لأنه إذا تحقق أنهم لا يدركون هذا الصوت فهم في انتفاء إدراك الدعاء أجدر^(١٣).

«ولا يلحق^(١٤)» بأفعال هذا الباب، وليس مراده: ولا يلحق بأفعال التصيير، وإن كان القائل بأن (ضرب) الملحقة يقول^(١٥): إنها بمعنى (صير)؛ لأجل قوله: (ولا عرف وأبصر)؛ إذ لم يقل أحد إنهما^(١٦) بمعنى (صير)، فتعين أن يكون المراد:

- (١) التعلق، ز، ظ.
- (٢) وتقول، ظ.
- (٣) منصوب، ز، ظ.
- (٤) ليست في، ظ.
- (٥) زيد، ظ.
- (٦) أهملت الضاد في، ظ.
- (٧) غير، ز، ظ.
- (٨) قابل، ز، ظ.
- (٩) ثمة، د.
- (١٠) وإن فإن، د.
- (١١) ما بين الهلالين مكرر في، ز.
- (١٢) ﴿قَالَ...﴾ ٧٢ الشعراء (٢٦).
- (١٣) أهملت الجيم في، ز.
- (١٤) تلحق، م.
- (١٥) تقول، ظ.
- (١٦) لأنه لم يقل إحداها، ز، ظ.

ولا يلحق بأفعال [هذا^(١)] الباب «(ضرب) مع المثل» أي: (ضرب) التي أعملت في (المثل) كقوله تعالى: ﴿وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ﴾^(٢). «على الأصح» بدليل قوله تعالى: ﴿ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ﴾^(٣)، فبني^(٤) (ضرب) لما لم يسم فاعله، واكتفت^(٥) بمرفوعها، ولو كانت من أفعال هذا الباب لم يكن كذلك. قاله المصنف^(٦)، وفيه نظر؛ لأن غاية ما فيه عدم ذكر المفعول الأول، فقد يكون محذوفاً للدليل، والأصل: ضربنا^(٨) ما سنذكر^(٩) مثلاً، ثم حذف المفعول الأول وأقيم الثاني مقام الفاعل عند بناء الفعل [للمفعول^(١٠)]، والظاهر المذهب الآخر الذي لم يرتضه المصنف.

ويسأل لم قدم المثل على المضروب، وهو المفعول الأول؟^(١١) وجوابه: أن المضروب مثلاً يوصف^(١٢) بصفة تبين وجه ضرب ذلك الشيء مثلاً لغيره، فلو أخرج المثل لطل الفصل بينهما؛ ولهذا قال ابن الحاجب في قصيدته العروضية:

وضرب^(١٣) الزرع في صفاتهم مثلاً
لما كان ذكر الزرع كافياً.

-
- (١) ليست في، د.
(٢) ١٣ يس (٣٦).
(٣) فاستمعوا، ظ.
(٤) ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ... إِنَّكَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ...﴾
٧٣ الحج (٢٢).
(٥) أهملت الياء في، ظ.
(٦) واكتفيت ز، ظ.
(٧) في شرح التسهيل ٧٨: ب - ٧٩: أ.
(٨) عربناه، د.
(٩) سيذكر، د.
(١٠) ليست في، ظ.
(١١) الآخر، ز، ظ.
(١٢) لا يوصف، ز، ظ، وهو خطأ.
(١٣) وضروب، د.

«ولا» يلحق بأفعال هذا الباب «(عرف) و(أبصر)، خلافاً لهشام، ولا (أصاب) و(صادف)»^(١) و(غادر)، خلافاً لابن درستويه» لأن هذه الأفعال^(٢) ثبت تعديتها إلى واحد /، فإن جاء بعده^(٣) منصوب فهو منصوب على الحال، والدليل على ذلك التزام تنكيره^(٤). كذا قال الشارح^(٥).

٢٢٥

قلت: هي دعوى لم يقم عليها دليل، بل قام الدليل على خلافها في بعض هذه الأفعال، وهو (غادر)، فقد خكي مجيء منصوبه الثاني معرفة بمقتضى شاهد عربي، ولا^(٦) أستحضره الآن.

«وتسمى»^(٧) الأفعال «المتقدمة على (صير) قلبية» لقيام معناها بالقلب، ولا تختص^(٨) هذه التسمية بها، بل يسمى بها كل فعل تعلق معناه بالقلب وإن لم يكن ناصباً لمفعولين نحو: عرف وفكر.

«وتختص»^(٩) متصرفاتها أي متصرفات الأفعال القلبية، وهي ما عدا (هب) و(تعلم)^(١٠) «بقبح الإلغاء» وهو ترك العمل لفظاً ومعنى لغير مانع، فهو أمر اختياري. «في نحو: ظننت زيد قائم» حيث يكون الفعل الملغى مُصدراً، ونسب المصنف في الشرح^(١١) القول بقبح الإلغاء فيها إلى سيويه.

وقال الشارح^(٥): هي مسألة خلاف، فالبصريون على المنع، والكوفيون

(١) وصادق، د، ز، ظ.

(٢) فعال، د.

(٣) في المخطوطات: بعدها. والصواب ما صنعت.

(٤) تنكيرها، د.

(٥) ابن قاسم، ولم يختصره ناسخ (د) في هذه المرة.

(٦) فلم، د.

(٧) ويسمى، ز.

(٨) يختص، د، ز، ظ، والمناسب ما صنعت.

(٩) ويختص، ز.

(١٠) ويعلم، د.

(١١) على التسهيل ٧٩: أ.

[والأخفش^(١)] على الجواز. كذا نقل عنهم، وظاهره أن الجواز ثابت عندهم من غير قبح، وأما المصنف فجوزه على قبح فيه. «وبضعفه^(٢)» [أي^(٣)] بضعف^(٤) الإلغاء، وهو أخف^(٥) من القبح. «في نحو: متى ظننت زيد قائم» حيث يتقدم على الفعل الملغى السابق على المفعولين ما يتعلق بثانيهما، فإن (متى) [يتعلق^(٦)] بقائم، وصرح بعضهم بأنه إذا جعل (متى) معمولاً للظن لم يجز؛ لكون^(٧) (ظن^(٧)) لم يقع معترضاً بين^(٨) أجزاء الجملة، وهو مبني على مذهب البصريين القائلين. بمنع الإلغاء عند تقدم العامل على الجزئين.

«و» في نحو قولك: «زيد أظن أبوه قائم» حيث يقع العامل مؤخراً عن المبتدأ الذي بني عليه الكلام، ويتقدم على المبتدأ والخبر اللذين^(٩) له تسلط عليهما، [وهما^(١٠)] معه خبر عن المبتدأ الأول، ومنه قول الشاعر^(١١):

كذاك أدبت حتى صار من خلقي أني وجدت ملاك الشيمة^(١٢) الأدب^(١٣)

(١) ليس في، د.

(٢) وبضعفه، ز، ظ.

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من، ز، ظ.

(٤) وبضعف، ز، ظ.

(٥) أحق، ز.

(٦) يكون، ز.

(٧) أهملت الظاء في، د.

(٨) معترضاً بهن، د.

(٩) الذي، د.

(١٠) بعض الفزازيين، ولم يسموه.

(١١) الشمة، ز.

(١٢) ثاني بيتين رواهما أبو تمام، وقبله:

أكنيه حين أناديه لأكرمه ولا ألقبه والسوء اللقب
البيتان يرويان بنصب الروي ورفع، والشاهد إنها يتم على رواية الرفع، وبيانه: أن (وجد)
لم تعمل في (ملاك) و(الأدب)، فحمل ذلك على أنها ملغاة مع تقدمها، وهو محمل
مستضعف؛ لأن الإلغاء إنما يكون بتوسط العامل بين المفعولين أو تأخره عنها؟ لذلك خرجوه
على أن (وجد) لم تلغ، وقدروا المفعول الأول ضمير الشأن، والجملة الاسمية في محل نصب

وإنما جاز ذلك مع ضعفه، لأن أفعال القلوب ضعيفة؛ إذ ليس تأثيرها بظاهر^(١) كالعلاج، وأيضاً معمولها في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة كما مر، وسيبويه^(٢) لا يحمل ما في البيت على الإلغاء، [بل على التعليق^(٣)]، ويقول^(٤): اللام مقدرة حذفت للضرورة وبعضهم يقول: ضمير الشأن مقدر بعد الفعل [القلبي^(٥)]، وهذا أقرب؛ لثبوت ذاك ضرورة في غير ذلك من نواسخ الابتداء، كقوله^(٦):

إن من يدخل الكنيسة يوماً يلق فيها جاذراً^(٧) وظباء^(٨)

[فعلى هذا الفعل^(٩)] عامل لا ملغى ولا معلق. «وبجوازه بلا قبح ولا ضعف في نحو: زيد قائم ظننت» حيث تأخر^(٩) العامل عن الجزئين اللذين له تسلط

== مفعولاً ثانياً، وقيل: إن (وجد) معلقة بلام مقدرة، أي: وجدت لملاك...، أما على النصب فلا شاهد في البيت؛ لأن (وجد) عاملة في المفعولين.

إيضاح البيت الأول: على رواية الرفع تكون جملة (والسوءة اللقب) في محل نصب حال، أما على رواية النصب فيوجه بوجهين:

أ - اللقب: مفعول به، والعامل (ألقبه). السوءة: مفعول معه.

ب - السوءة: مفعول به لفعل محذوف، ومحلها بعد (اللقب)، فحذف العامل وقدم المعطوف عليه، والأصل: ولا ألقبه اللقب، ولا أسوءه السوءة. الحماسة: ٣: ١٤٧ - ١٤٩، المقرب ١: ١١٧، ابن الناظم ٧٧، ١١١، الرضي ٢: ٢٨٠، ٣٥٧، ابن عقيل ١: ٣٧٢ - ٣٧٣، المقاصد ٢: ٤١١ - ٤١٣، ٣: ٨٩ - ٩١، التصريح ١: ٢٥٨، الأشموني ٢: ٢٩، ١٣٧، الهمع ١: ١٥٣، الخزانة ٤: ٥ - ٧، شواهد ابن عقيل ٩٥، النذر ١: ١٣٥.

- (١) أهملت الظاء في، ز.
- (٢) لم يختصره في، د، خلافاً لعادته.
- (٣) ما بين الحاصرتين ساقط من، ز، ظ.
- (٤) وتقول، ظ.
- (٥) ليس في، د.
- (٦) الأخطل فيما قيل، وليس في ديوانه.
- (٧) جاذراً، د، حاذراً، ز، ظ.
- (٨) مر في ص ٢٢.
- (٩) آخر، د.

على نصبها. «وزيد ظننت قائم» حيث يتوسط بينهما، والإلغاء في المسألة الأولى - وهي مسألة التأخر^(١) - أقوى عند الجميع من الإعمال، وأما مسألة التوسط فقيل: هما سواء، وقيل: الإعمال أرجح، وظاهر كلام المصنف الأول.

«وتقدير ضمير الشأن أو اللام المعلقة في نحو: ظننت زيد قائم» حيث يكون العامل مصدراً «أولى من الإلغاء». وقد تقدم^(٢) أنه خرج على ذلك نحو:
أني وجدت ملاك الشيمة^(٣) الأدب

وعلى كل منها فالجملة الاسمية^(٤) في محل نصب: أما على تقدير ضمير الشأن فعلى أن تكون^(٥) المفعول الثاني وأما على تقدير لام التعليق فعلى أن تكون^(٦) الجملة في محل المفعولين^(٧).

«وقد يقع» الفعل^(٨) «الملغى بين معمولي (إن)» كقوله^(٩):

إن المحب علمت مصطبر^(١٠) ولديه ذنب الحب مغتفر^(١١)
«ويين»^(١٢) (سوف) ومصحوبها» كقول زهير^(١٣):

(١) التأخير، د.

(٢) في ص:

(٣) الشمة، ز.

(٤) اسمية، د، ظ.

(٥) يكون، د، ز، ظ، والضمير عائد على الجملة، فالتأنيث متعين.

(٦) يكون، د، ز.

(٧) نصب المفعولين، ز، ظ.

(٨) ألحقت في (ز) بالمتن، ويبدو من حال الخط في (ظ) أنها كذلك، ولكن مدادها في (د) مداد الشرح وليست في (م)، والمختار ما صنعت.

(٩) لا يعرف.

(١٠) إنه مصطبر، ز.

(١١) لم يذكروا له سابقاً ولا لاحقاً. شرح التسهيل ٧٩: أ، ابن الناظم ٧٧، المقاصد ٢: ٤١٨ - ٤١٩، يس ١: ٢٥٣.

(١٢) أويين، د.

(١٣) ابن أبي سلمى.

وما أدري - وسوف إخال أدري - أقوم آل حصن أم نساء؟^(١)
 قلت: يرد [هذا^(٢)] على قولهم: [إن^(٣)] الإلغاء ترك العمل لا لمانع؛ ضرورة أن
 العمل^(٤) هنا غير ممكن، فتأمل.

«وبين معطوف ومعطوف عليه» كقوله^(٥):

فما^(٦) جنة الفردوس أقبلت تبتغي ولكن دعاك الخبز^(٧) أحسب والتمر^(٨)

«وإلغاء ما بين الفعل ومرفوعه» نحو: قام ظننت زيد، ويقوم ظننت زيد.

«جائز لا واجب، خلافاً للكوفيين» / ورجح الخضراوي^(٩) وأبو حيان^(١٠) قولهم؛

(١) من قصيدة هجا فيها بني عليم. مطلعها:

عفا من آل فاطمة الجواء فيمن فالقوادم فالحساء
 وقبل الشاهد:

يجرون البرود وقد تمشت حيا الكأس فيهم والغناء
 وبعده:

فإن تكن النساء غيات فحق لكل محصنة هداء
 يروى: (... وقد تفشت) (رجال آل...) (فإن قالوا النساء...).

الجواء، يمن - بكسر الياء وضمها، والثاني قليل، القوادم، الحساء: الأربعة مواضع. حيا
 الكأس: سورتها. حصن: من كلب، وهو حصن بن كعب بن عليم. هداء: زفاف.

زهير ٥٥-٨٦، الشجري ١: ٢٦٦، ٢: ٣٤٤، التبريزي ١: ١٣، شرح التسهيل ٧٩:

أ، ١٣٠: ب، المغني ١: ٤٠، ١٤٨، ٢: ٤٣٨، ٤٤٤، السيوطي ١: ١٣٠-١٣١،

٤١٢، ٢: ٨٢٠، الهمع ١: ١٥٣، ٢٤٨، ٢: ٧٢، يس ١: ٢٥٣، العباسي ٢: ٥٢-

٥٣، الدرر ١: ١٣٦، ٢٠٦، ٢: ٨٩.

(٢) ليست في، د.

(٣) سقطت من، ز، ظ.

(٤) العمال، ز.

(٥) لم أقف على اسمه.

(٦) وما، ز، ظ.

(٧) الخير، ز، ظ.

(٨) شرح التسهيل ٧٩: أ، الهمع ١: ١٥٣، الدرر ١: ١٣٦.

(٩) محمد بن يحيى بن هشام.

(١٠) جيان، ز، وهو تصحيف.

وذلك لأنه لا ينصب^(١) إلا ما كان مبتدأ قبل مجيء (ظننت)، ولا يبتدأ بالاسم إذا تقدمه الفعل، وهي حجة ظاهرة، واستند البصريون إلى السماع استدلالاً بقول الشاعر^(٢):

شجاك^(٣) أظن^(٤) ربع الظاعنين^(٥)

فإنه يروى برفع (ربع) ونصبه . وإنما يتأتى ذلك على قولهم، وقد نوزع فيه بأنا لا نسلم أن (شجاك^(٦)) فعل ومفعول، بل هو مضاف ومضاف إليه، فعلى تقدير^(٧) رفع^(٧) الربع يكون (شجاك^(٦)) مبتدأ، و(ربع الظاعنين) خبره، والعامل ملغى لتوسطه بين المفعولين^(٨)، وهو جائز بلا قبح، وعلى تقدير نصب الربع يكون (شجاك^(٦)) منصوباً بفتحة مقدرة على الألف، . على أنه مفعول أول تقدم، و(ربع الظاعنين) مفعول ثان، و(أظن) عامل ولا إلغاء.

[والشجي: الحزن، والمعنى: أن^(٩) سبب حزنك ربع الأحبة الظاعنين أي المرتحلين باعتبار ما تثيره^(١٠) عندك رؤيته خالياً منهم من لوعة الفراق وتذكر أوقات الأانس الفاتئة^(١١)، وهذا مثل المعنى عند من يرى (شجاك^(٦)) فعلاً ومفعولاً^(١٢) أي

(١) يتنصب، ز، ظ.

(٢) لم يسموه.

(٣) أهملت الشين في، ز.

(٤) أظن، د.

(٥) ولم تعبأ بعذل العاذلينا

لم أعرف عنه شيئاً. ابن الناظم ٧٧، المغني ٢: ٤٣٢، المقاصد ٢: ٤١٩ - ٤٢٠، التصريح

١: ٢٥٤، الأشموني ٢: ٢٨، السيوطي ٢: ٨٠٦ - ٨٠٧، الهمع ١: ١٥٣، الدرر ١:

١٣٦.

(٦) تقديره، ظ.

(٧) يرفع، ز، ظ.

(٨) المعمولين، د.

(٩) أنه، ز.

(١٠) نشره، ز.

(١١) الغايته، ز.

(١٢) مفعولاً وفعلاً، ظ.

أحزنتك ربع الظاعنين، والإسناد مجاز من قبيل الإسناد إلى السبب، أي: أحزنه الله عند رؤية الربع الخالي من الأحبة^(١).

«وتوكيد الملغى بمصدر منصوب قبيح» نحو: [زيد^(٢)] ظننت ظناً قائم؛ إذا التوكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل والإلغاء [ظاهر^(٣)] في ترك الاعتناء به، فبينها شبه التنافي.

«وبمضاف إلى الياء ضعيف» نحو: زيد ظننت ظني منطلق؛ لأن عدم ظهور النصب يكسر من سورة^(٤) القبيح. «وبضمير أو اسم إشارة أقل ضعفاً». نحو: زيد ظننته قائم، وزيد أحسب ذلك - قائم؛ وإنما كان ذلك أقل ضعفاً، لأن الضمير واسم الإشارة ليسا بصريحين في المصدرية.

والحاصل أن سبب القبح في المسألة الأولى تقوية الفعل بإعادة مصدره^(٥) صريحاً وظهور أثره لفظاً وهو النصب صريحاً، وأما^(٦) الثانية فسقط منها الثاني، [وأما الثالثة فسقط منها الثاني^(٧)] والأول جميعاً.

(١) ما بين المعقوفتين مغاير لما في، د، وقد رجعت إلى (ك) فوجدت ما فيها مماثل لما في (د)، وفي ما يلي نصه:

(ومعنى البيت أن ظعن الأحبة من ربعمهم الذي كانوا قاطنين به هو المشجى لك، والشجى يطلق ويراد به ما ينشب في الخلق من عظم وغيره، فعلى الأول جعل ظعن الأحبة ومفارقتهم شجى له، أي: حزناً باعتبار أن ذلك سبب فيه، وعلى الثاني يكون استعارة، شبه مفارقة الأحبة بما يعترض في الخلق من عظم وغيره من جهة أن كلاً منها مؤثر للألم والتأذي المفضي إلى الهلاك). انتهى. وقد أصلحت ما في النسختين من هـ متروك وحرف مهمل أو معجم، وحقه العكس، وقد انفردت (د) بالأخطاء الآتية: (ما ما ينشب) (أن يكون) (والتنادب المفضي).

(٢) ليست في، ز.

(٣) سقطت من، ز، ظ.

(٤) بكثرة من صور، ز، ظ.

(٥) مصدره، د.

(٦) فأما، ز، ظ.

(٧) سقطت من، ز، ظ، وأضيفت في هامش (د).

«وتؤكد^(١) الجملة بمصدر الفعل بدلاً من لفظه منصوباً» «نحو: زيد قائم ظني أو ظنا، وكذا مع التوسط، ويكون مؤكداً لغيره. «فيلغى» [أي^(٢)] المصدر المذكور «وجوباً» «لأنه من جملة أخرى، كما أن المصدر - في (زيد ابني حقاً) - كذلك، وحينئذ فلا تسلط له على ما قبله؛ ولأنه جيء به بعد تمام تلك الجملة لتوكيدها ورفع الاحتمال عنها، والعامل لا بد من تصور كونه سابقاً على معموله، وقد يعلل^(٣) [أيضاً] بأن معمول المصدر لا يتقدمه، ويرد بأنه ليس في تأويل حرف مصدرى، ويجاب بأنه لم تنحصر علة المنع في ذلك، بدليل أسماء الأفعال على الأصح.

وقد ذكر المصنف خلافاً في: (ضرباً زيداً^(٤)) بالنسبة إلى تحمل الضمير، وجواز تقديم المفعول على المصدر، وصحح الجواز، فلا يكون علة المنع عنده ذلك، «ويقبح تقديمه» أي: تقديم المصدر، فخرج التوسط، فلا قبح فيه، ويدل على ذلك جعله المسألة بعدها قليلة القبح مع التقديم على جميع الجملة، وإنما قبح تقديمه؛ لأن ناصبه فعل تدل^(٥) عليه الجملة، فكما يقبح تقديم (حقاً) في قولك: (زيد ابني حقاً) يقبح تقديم هذا.

قال المصنف^(٦): ولذلك لم يعمل لأنه لو عمل وهو مؤكد لاستحق^(٧) التقديم بالعمل، والتأخير بالتأكيد^(٨)، واستحقاق شيء واحد تقديماً وتأخيراً في حالة واحدة محال. «ويقل القبح في نحو: متى ظنك زيد ذاهب» بنصب (ظنك) مفعولاً مطلقاً مؤكداً، والأصل^(٩): متى زيد ذاهب ظنك؟.

(١) وتوكيد، ظ.

(٢) ما بين الحاصرتين ليس في، د.

(٣) تعلل، ز.

(٤) زيد، د.

(٥) يدل، د، ظ، والملائم ما أثبت.

(٦) في شرح التسهيل ٧٩: أ - ٧٩: ب.

(٧) يستحق، ز.

(٨) بالتوكيد، د.

(٩) الأصل، ز، ظ.

وقد سبق أن القبح - في [نحو^(١)] : متى ظننت زيد ذاهب - قليل^(٢)، فقلته هنا أولى .
 «وإن جعل (متى) خبراً لـ (ظن)» فأخرج المصدر المذكور عن التوكيد، وتقدير
 كونه مقدماً من تأخير فجعل مبتدأ والظرف خبره «رفع» المصدر^(٣) حيثئذ، لأنه مبتدأ
 كما قلنا . «وعمل وجوباً» فينصب المفعولين لأنه إذ ذاك ليس بمصدر مؤكد ولا بدل
 من اللفظ بالفعل . ولكنه مقدر بحرف مصدري والفعل كما تقول^(٤) : متى ضربك
 زيدا^(٥) ؟

٢٢٧ فإن قيل : هلا جاز إلغاؤه، كما في قولك : متى ظننت^(٦) زيد قائم؟ إذا قدرت /
 (متى) ظرفاً لـ (قائم) أول (ظننت^(٧)) .

فالجواب : أن (ظننت) في المثال المذكور قد تأخرت عن معمول معمولها أو عن
 معمولها فضعفت، وأما هنا فإنها تأخرت عن معمول عامل أجنبي، وهو الاستقرار .
 فإن قيل : بل هو معمول للظن؛ إذ هو خبره .

فالجواب : أن المعتبر هنا العمل الذي هو من جهة أحرف الفعل ومعنى الحدث لا
 ذلك العمل، فإنه باب آخر، ألا ترى أن خبر المصدر يتقدم عليه، نحو : حسن
 قيامك، مع قولنا : إن المبتدأ عامل في الخبر، ومع قولنا : إن معمول^(٨) المصدر لا يتقدم
 على المصدر؟ .

«وأجاز الأخفش والفراء إعمال المنصوب في الأمر» نحو : ظناً زيدا
 منطلقاً .

(١) ليست في، د .

(٢) راجع ص ١٦٠ .

(٣) ألحقت في (ز) بالمتن، وليست في، م، أما في (د، ظ) فيبدو أن المداد مداد المتن وليس قاطعاً
 لأجل التصوير .

(٤) يقول، ز .

(٥) زيد، د .

(٦) ظننت، د .

(٧) سقط الجار من، د .

(٨) المعمول، ظ .

والجار والمجرور ظرف مستقر^(١) في محل نصب على الحال من (المنصوب) و(في) للمصاحبة مثلها في: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾^(٢)، ولا يكون لغواً متعلقاً بالإعمال؛ إذ لا معنى له.

والمعنى على الأول: أنها أجازا إعمال المصدر المنصوب مصاحباً للأمر، أي: للدلالة على الأمر^(٣).

«والاستفهام» نحو: أظنا عمراً^(٤) ذاهباً.

وهذا لا ينبغي أن يكون قول هذين فقط، بل قول الجميع؛ لأن (ظناً زيداً قائماً) بمنزلة (ضرباً [زيداً]^(٥))، وهو قياس، وكذا أظنا، نحو: أقاتماً وأقاعداً.

«وتختص^(٦) أيضاً» الأفعال «القلبية المتصرفة» لا غير المتصرفة، ليخرج (تَعَلَّمَ) و(هَبْ) «بتعديها معنى لا لفظاً إلى ذي استفهام^(٧)» نحو: علمت أزيد قائم أم عمرو؟.

وأطلق المصنف الاستفهام، فشمّل الاستفهام بـ(هل) نحو: علمت هل زيد قائم؟ وفيه خلاف، فأجازه قوم ومنعه آخرون، مع اتفاقهم على جواز: علمت أزيد^(٨) قائم أم عمرو؟.

وقال ابن الحاجب: فالمجيزون نظروا إلى صورة الاستفهام في الموضعين، والممانعون نظروا إلى أن مضمون الاستفهام لا يصح أن يكون متعلقاً للعلم إلا بتأويل، وهو أن يكون ما يقال في جوابه، والذي يقال [في^(٩)] جواب الاستفهام مع (أم) أحد الشئيين

(١) مستقل، ز.

(٢) ﴿... قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا لَبِيتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَدْ رَوْنَاهُ لَدُوْحَظٍ عَظِيمٍ﴾ ٧٩ القصص (٢٨).

(٣) عليه، د.

(٤) عمروا، ظ.

(٥) ليست في، د.

(٦) ويختص، ز.

(٧) الاستفهام، د.

(٨) زيد، ز، ظ.

(٩) ليست في، ز.

قيام إلى زيد أو غيره حتى يصح أن يقال: تعلق العلم بذلك حسبا تعلق مع (أم)، وإنما جوابه (نعم) أو (لا)، فهو غير متعين، وكيف يصح تعلق العلم بذلك؟.

والجواب: أن المعنى مع (نعم) زيد قائم، ومع (لا) [ما^(١)] زيد قائم، ولولا^(٢) ذلك لم يستقم أن يكون (نعم) و(لا) مفيدتين^(٣)، فجعل المقصود من محكوم عليه ومحكوم به^(٤) هو الجواب، وهو المصحح للتعلق، فاستقام^(٥).

«أو» إلى «مضاف إليه» أي: [إلى^(٦)] مضاف إلى ذي استفهام، نحو: علمت غلام من عندك؟.

وكان المصنف في غنية عن ذكر هذا؛ لأن ذا الاستفهام يشمله، وقد ذكره. «أو» إلى «تالي لام الابتداء» كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ^(٧)﴾، [فيندرج فيه نحو: علمت إن زيدا لقائم^(٨)]. «أو» [إلى^(٨)] تالي لام «القسم» كقول الشاعر^(٩):

ولقد علمت لتأتين مني إن المنايا لا تطيش سهامها^(١٠)

(١) ليست في، ظ.

(٢) ولو، ز.

(٣) أهملت التاء في، د، معندين، ز، معندين، ظ.

(٤) من محكوم به بمحكوم عليه، د.

(٥) فاستفهام، ز، استقام، ظ.

(٦) سقطت من، ز، ظ.

(٧) ﴿... وَيَنْعَلُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ... وَلَيْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ ١٠٢ البقرة (٢)

(٨) ما بين المعقوفين ليس في، د.

(٩) لييد رضي الله عنه.

(١٠) هذه رواية النحويين لهذا البيت، والصدر لم يثبت في معلقة لييد - رضي الله عنه - لا في

الديوان ولا في كتب المعلقات، وإنما الثابت فيهن:

وفي الغرة^(١) أن لام القسم لا تعلق. «أو» إلى تالي «(ما) و(إن)^(٢) النافيتين^(٣)»

== صادفن منها غرة فأصبه

ونقل السيوطي عن ابن هشام في شرح شواهد أن الشاهد يروى هكذا:

ولقد علمت لتأتين منيتي لا بعدها خوف علي ولا عدم
ومطلع المعلقة:

عفت الديار محلها فمقامها بمنى تأبد غولها فرجامها
وقبل الشاهد:

خنساء ضيعت الغرير فلم يرم عرض الشقائق طوفها وبغامها
لمعفر قهد تنازع شلوه غبس كواسب لا يمن طعامها
وبعده:

باتت وأسبل واكف من ديمة يروي الخمائل دائماً تسجامها
عفت: درست. منى، غول، رجام: مواضع في تحديدها اختلاف راجعه في السبع الطوال.

خنساء: من الخنس، وهو تأخر الأنف في الوجه، يصف بقرة وحشية. الغرير: ولد البقرة،
وأصله الخروف. لم يرم: لم يبرح. عرض: ناحية. الشقائق، جمع شقيقة: أرض غليظة بين

رملتين. طوفها: طوفانها: بغامها: صوت تحتلسه البقرة. معفر: ترك من الرضعة والرضعتين؛
استعداداً لفظامه. قهد: ضرب من الضأن آذانهن صفار تعلوهن حمرة. شلوه: بقيته. غبس،

جمع أغبس من الغبسة: صفرة إلى سواد، يصف ذئباً. يمن: من المنة. لا تطيش: لا تخف.
أسبل: سال. واكف غزير. ديمة: مطر يدوم ليس بالشديد. الخمائل: جمع خميلة رملة تبت

الشجر وتعشب. تسجامها: صبها

الكلام على الشاهد: خرج على وجهين:

أ - (علم) منزلة منزلة القسم، فالجملة بعدها جوابه، ولا عمل لها حينئذ.

ب - (علم) على أصلها، واللام، في (لتأتين) علقته عن العمل، والجملة جواب لقسم
مقدم، والتقدير: والله لتأتين، وموضع القسم وجوابه نصب بـ(علم).

ليد ١٦٣ - ١٨٠، سيويه ١: ٤٥٦، السبع ٥١٧ - ٥٩٧، شرح التسهيل ٧٩: ب، ابن

الناظم ٧٨، الرضي ٢: ٢٨١، ٣٥٧، المغني ٢: ٤٤٨، ٤٥٥، شذور الذهب ٣٥٦،

القرشي ٢٨٨ - ٣٣٣، المقاصد ٢: ٤٠٥ - ٤٠٨، التصريح ١: ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٩،

الأشموني ٢: ٣٠، السيوطي ٢: ٨٢٨ - ٨٢٩، الهمع ١: ١٥٤، الخزانة ٤: ١٣ - ١٤،

٣٣٢، الدرر ١: ١٣٧.

(١) العزة، ظ، والصواب (الغرة)، كتاب لابن الدهان.

(٢) أو إن، م.

(٣) النعتيتين، د، بإهمال التاء الثانية.

ن

*

ا

و

أ

الم

الت

وف

ال

ء]

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

(٥)

(٦)

(٧)

(٨)

(٩)

(١٠)

(١١)

(١٢)

(١٣)

(١٤)

(١٥)

(١٦) و

(١٧) إد

نحو: ﴿ وَظَنُوا ^(١) مَا لَهُمْ مِنْ مَّجِيسٍ ^(٢) ﴾ ﴿ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَاهُتُوا لِآءِ يَنْطِقُونَ ^(٣) ﴾ ﴿ وَتَظُنُّونَ ^(٤) إِنْ لَيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ^(٥) ﴾ .

واحترز بـ(النافيتين) من غيرهما كـ(ما) الموصولة و(إن) المخففة من الثقيلة . «أو (لا)» نحو أظن لا يقوم زيد، وهو من أمثلة ابن السراج، ولم يذكرها المغاربة ^(٦) . «ويسمى» ما ذكرناه من تعدي الأفعال القلبية معنى لا لفظاً إلى ما ذكر «تعليقاً» أخذاً من قولهم: امرأة معلقة، أي ^(٧) : مفقودة [الزوج ^(٨)] ، تكون ^(٩) كالشنّ المعلق، لامع الزوج لفقدانه، ولا بلا ^(١٠) زوج لتجويزها وجوده ^(١١) ، فلا تقدر ^(١٢) على التزوج، فالفعل ^(١٣) المعلق عن العمل ممنوع من العمل لفظاً، عامل معنى وتقديراً، وفسره المصنف ^(١٤) في الاصطلاح بأنه إبطال العمل لفظاً لا محلاً على سبيل / الوجوب، وأورد أن من التعليق ما هو على سبيل الجواز، كما سيأتي في مسألة: [علمت ^(١٥)] زيدا أبو من هو) .

٢٢٨

وقيل ^(١٦) : التعليق ترك العمل في اللفظ لا في التقدير لمانع وهو كالأول، أو ^(١٧) هو

- (١) فظنوا، ز، ظ، وهو خطأ .
- (٢) ﴿ وَصَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَدْعُونَ مِنْ قَبْلُ . . . ﴾ ٤٨ فصلت (٤١) .
- (٣) ﴿ ثُمَّ نَكِسُوا عَلَى رُءُوسِهِمْ . . . ﴾ ٦٥ الأنبياء (٢١) .
- (٤) ووظنون، ظ، تصحيف .
- (٥) ﴿ يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ . . . ﴾ ٥٢ الإسراء (١٧) .
- (٦) العامرية، ز، ظ .
- (٧) إلى، ز .
- (٨) ليست في، ز .
- (٩) يكون، ز .
- (١٠) بدون، د .
- (١١) وجودها، د، ز، ظ، ولا يضح؛ لأن الضمير عائد على الزوج .
- (١٢) يقدر، ز، ظ .
- (١٣) والفعل، د .
- (١٤) في شرح التسهيل ٧٩ : ب .
- (١٥) سقطت من، ز، ظ .
- (١٦) وقيل، ظ .
- (١٧) إذ، د .

[هو^(١)]، وفيه^(٢) نظر.

وإنما أثبتوا العمل بحسب المحل والتقدير مع التعليق؛ لأن النصب يظهر في التابع، تقول: عرفت من زيد وغير ذلك من أموره، واستدل عليه ابن عصفور^(٣) بقول كثير^(٤):

وما كنت أدري قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت^(٥)
بنصب (موجعات)، وليس بقاطع؛ لاحتمال أن تكون (ما) زائدة والبكاء مفعولاً^(٦)
[به^(٧)]، وأن^(٨) الأصل: ولا أدري موجعات القلب، فيكون من عطف الجمل، أو
أن الواو للحال، و(موجعات) اسم (لا)، أي وما كنت أدري قبل عزة والحالة^(٩) أنه

(١) ليست في، ظ.

(٢) فقيه، ز، ظ.

(٣) أبو الحسن علي بن مؤمن.

(٤) أهملت الثاء في، ز، ظ، والياء في، ز، وهو كثير عزة.

(٥) من قصيدة جيدة وقع فيها شواهد كثيرة بمسائل نحوية، وقد التزم في قافيتها اللام والتاء إلا في بيت واحد، وهو:

فما أنصفت: أما النساء فبغضت إلي، وأما بالنوال فضنت
مطلعها:

خليلي هذا ربع عزة فاعقلا قلوبيكما ثم أبكيا حيث حلت
ولا تياسا أن يمحو الله عنكما ذنوباً إذا صليتها حيث صلت
ويعد:

وقد حلفت جهداً بما نحرت له قريش غداة المأزمين وصلت
يروى: (... رسم عزة...) (... ثم انظرا...) (... ما الهوى) (... موجعات
الجزن...).

كثير ١: ٣٥ - ٥٩، القالي ٢: ١٠٧ - ١١٠. الأغاني ٩: ٢٩ - ٣٠، المغني ٢: ٤٦٧،

المقاصد ٢: ٤٠٨ - ٤١٠، التصريح ١: ٢٥٧ - ٢٥٨، الأشموني ٢: ٣٢، السيوطي ٢:

٨١٣ - ٨١٥، ٨٣٤، ٨٣٥، الخزانة ٢: ٣٧٨.

(٦) أن يكون البكاء مفعولاً وما زائدة، د.

(٧) ليست في، د.

(٨) أو أن، ز.

(٩) والحال، ز.

لا موجعات [القلب] موجودة [ما^(١)] البكاء^(٢).

«ويشاركهن» أي الأفعال القلبية «فيه» أي في التعليق. «مع الاستفهام (نَظَرَ)» قلبية [كانت] نحو: ﴿فَانظُرِي^(٣) مَاذَا تَأْمُرِينَ^(٤)﴾، أو بصرية^(٥) نحو: ﴿فَلْيَنْظُرْ أَبُوهَا أَرْكَى طَعَامًا^(٦)﴾.

قال الأستاذ^(٧) أبو جعفر بن^(٨) الزبير^(٩): لم يذهب أحد إلى تعليق (انظر) - يعني البصرية - سوى ابن خروف^(١٠)، وتبعه أبو الحسن - يعني ابن عصفور -، وقد ذكر سيبويه^(١١) تعليق (انظر^(١٢))، ثم حمل الناس ذلك على النظر بمعنى التفكير. «وأبصر» نحو:

(١) سقطت من، د، ز، ظ.

(٢) بالبكاء، د، والبكاء، ز.

(٣) فانظري أي، ظ، وليس صحيحاً.

(٤) ﴿قَالُوا نَحْنُ أَوْلُوا قُوَّةً وَأَوْلُوا بِأَسِنَّةٍ شَدِيدَةٍ وَالْأَمْرُ إِلَيْكُمْ...﴾ ٣٣ النمل (٢٧).

(٥) بصرته، ز.

(٦) ﴿... قَالُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ قُوَّةٌ فَأَبَعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ... فليأتكم برزق منه وليستلطف ولا يشعركم أحداً﴾ ١٩ الكهف. (١٨).

(٧) أهملت الذال في، د، ز.

(٨) ابن، د.

(٩) أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي العاصمي (٦٣٧ - ٧٠٨ هـ / ١٢٣٠ - ١٣٠٨ م) متصرف في فنون شتى من العلوم النظرية متفوق فيها، معروف بفصاحة اللسان وقوة العارضة وثبات الجنان، صداع بالحق دماغ للباطل. من أصل عربي، ومولده بجيان، ومنشأه بغرناطة، وكان خطيب الجامع فيها، وفيها أقرأ وأفاد، وانقطع إليه علم الحديث في المغرب من أشهر تلامذته، أبو حيان، وروى عنه: أبو الخطاب بن خليل، وعبدالرحمن بن الفرس، وابن فرتون، صنف: تعليقا على كتاب سيبويه، صلة الصلة - ط (ذيل به الصلة لابن بشكوال)، ملك التأويل في التشابه اللفظ في التنزيل، البرهان في ترتيب سور القرآن، الإعلام بمن ختم به القطر الأندلسي من الأعلام. الدرر الكامنة ١: ٨٤ ط حيدرآباد ١٩٤٥ - ١٩٥٠. البغية ١: ٢٩١ - ٢٩٢، الشذرات ٦: ١٦.

(١٠) خاروف، ز، وناسخها سيلتزم هذا غالباً في ما يأتي، ولكنه مخطيء.

(١١) راجع الكتاب ١: ١٢٠.

(١٢) النظر، ز.

تبصر خليلي هل ترى من طعائن^(١)

(١) جاء هذا المصراع صدرا لبيتين في قصيدتين لامرئ القيس وزهير بن أبي سلمى ، وعجزه عند الأول:

سوالك نقباً بين حزمي شععب

وعجزه عن الثاني:

تحملن بالعلياء من فوق جرثم

أما قصيدة الأول فمطلعها:

خليلي مرابي على أم جنذب نقضي لبانات الفؤاد المعذب

وقبل الشاهد:

وقالت متى يبخل عليك ويعتلل يسؤك وإن يكشف غرامك تدرب

وبعده

علون بأنطاكية فوق عتمة كجرمة نخل أو كجنة يشرب

وأما قصيدة الثاني فهي معلقته المعروفة، ومطلعها:

أمن أم أوفى دمنة لم تكلمي بحومانة الدراج فالتسلم

وقبل الشاهد:

فلما عرفت الدار قلت لربعها ألا انعم صباحاً أيها الربع واسلم

وبعده في الديوان:

علون بأنماط عتاق وكيلة وِراد حواشيها مشاكهة الدم

وفي السبع الطوال:

جعلن القنان عن يمين وحزنه وكم بالقنان من محل ومحرم

يروى: (لنقضي حاجات...) (.. كجرمة...) (الأعم...) (وعالين أنماط...)

(علون بأنطاكية فوق عتمة) - وهذا المصراع روي في القصيدتين.. (سلكن ضحياً...).

لبانات: حاجات. عتمة: ضرب من الوشي، أو ثوب أحمر.

انطاكية: بلد بالشام. جرمة. ما صرم من النخل وصار في الأرض. جربة: موضع فيه نخل

وزرع. شععب: اسم ماء. الدمنة: آثار الديار. حومانة: مكان غليظ منقاد الدراج: - بضم

المدال وكسرهما - موضع. المتسلم: - بفتح اللام وكسرهما - موضع أيضاً - طعائن، جمع طعينة:

المرأة في الهودج، ثم أطلق توسعاً على كل امرأة. والظعائن ممنوع من الصرف لأنه على صيغة

منتهى الجموع، لكن صرفه الشاعر للضرورة. العلياء: بلد. جرثم: ماء لبني أسد. الأنماط:

ما يفترش على أعلى المتاع. كلة: ستر أو ثياب رقيقة.

وراد: كلون الورد. مشاكهة: مشابهة. امرؤ القيس ٤٠ - ٥٥، زهير ٣ - ٣٢، السبع ٢٣٧

- ٢٩٠، القرشي ١٧٨ - ٢١٦، ابن عقيل ٢: ٢٦٤، المقاصد ٢: ١٢٦ - ١٣٤، ٤: ٣٦٨

والأظهر^(١) أنها هنا^(٢) من الإبصار بالعين، ومثل له المصنف^(٣) بقوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْهُ وَبِحَمْدِهِ، يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾^(٤)، ويحتمل جعل (أي) موصولة والباء زائدة، وصدر الصلة محذوف، أي: أيكم هو المفتون، فلا تعليق إذن.
«وتفكر» كقوله^(٥):

تفكر أئباه^(٦) يعنون^(٧) أم قردا^(٨)

== ٣٧٠ - الأشموني ٣ : ٢٧٤ ، الهمع ١ : ٣٧ ، شواهد ابن عقيل ٢٢٦ - ٢٢٧ ، الدرر ١ :

. ١١

(١) والإظهار، ظ.

(٢) هنا أنها، ز، ظ.

(٣) في شرح التسهيل ٧٩ : ب.

(٤) الآيتان ٥ ، ٦ القلم (٦٨).

(٥) جامع بن عمرو بن مرخية الكلبي.

(٦) إياه، د، ز.

(٧) يعنون، ز، ظ.

(٨) قرادا، ز، قراد، ظ وصدر البيت:

حُزِقَ إذا ما الناس أبدوا فكاهة

من قصيدة نقل البغدادي شيئاً منها عن أبي محمد الأعرابي، وأول ما نقل منها:

تعالى بأيد ذارعات وأرجل منكبة رُوح يجدن بنا وخدا
وقبل الشاهد:

إذا ما دعوا للخير أو للحقيقة دعوا رعشنيا لم يكن خاله عبدا
وليس بحواز لأحلاس رحله ومزوده كيساً من الرأي أو زهدا
وبعده:

ولا هجرع سمج إذا مات لم يجد به قومه في النائبات له فقدا
يروى: (... إذا ما القوم...).

تعالى: ترتفع، أصله: تتعالى. ذارعات: مسرعات، والذرع: تحريك الذراعين في المشي.
منكبة: اسم فاعل فعله المجرد نكب - بتخفيف الكاف - أي: عدل عنه، مثل نكب بتشديد
الكاف. رُوح، جمع أرواح، أو روحاء من الرُوح: أن تتباعد صدور القدمين، ويتداني
العقبان. أو لحقيقة: لحماية حقيقة، والحقيقة: ما يجب عليك حمايته من عشيرة أو غيرها.
رعشني: مسرع. حواز: جماع. الأحلاس، جمع حلس: أثاث البيت. الرحل: المنزل

«وسأل» نحو: ﴿يَسْتَلُّ أَيَّانَ يَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾^(١) ﴿يَسْتَلُّونَ أَيَّانَ يَوْمِ الدِّينِ﴾^(٢) .
«وما وافقهن» .

قال المصنف^(٤) : أشرت به إلى نحو: أما ترى أي برق فهنا^(٥) ؟ ، بمعنى : أما تبصر؟ ، حكاه سيويه . وما اختاره من جعل (ترى)^(٦) هذه بصرية هو^(٧) رأي المازني ، وحملها شراح (الكتاب) على أنها علمية ، قال ابن عصفور: وهو أولى . وحينئذ فقول المصنف: (بمعنى [أما^(٨)] تبصر) من كلامه لا من كلام سيويه .

قال^(٤) : وأشرت^(٩) به أيضاً إلى نحو: ﴿وَيَسْتَنبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ﴾^(١١) . يعني لأنه بمعنى (يستعلمونك^(١٢)) ، فهو طلب للعلم .

«أوقاربهن» نحو: ﴿لِيَبْلُوكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾^(١٣) ، قاله^(١٤) المصنف^(٤) ،

= والمأوى . المزود: ما وضع فيه الزاد، عطفه على (أحلاس) . كيسا، زهدا: نصبا على المفعول لأجله . حزق: قصر، وجره عطفاً على (حوان) . الفكاهة: المزاح . هجرع: طويل . سمج: قبيح .

الصحاح ٤: ١٤٥٩ (حزق)، ابن يعيش ٩: ١١٨، ١١٩، شرح التسهيل ٧٩: ب، شرح الشافية ٣: ٦٤، المجمع ١: ١٥٥، شواهد الشافية ٣٤٨-٣٥٢، الدرر ١: ١٣٧ .

(١) الدين، د، وهو خطأ .

(٢) الآية ٦ القيامة (٧٥) .

(٣) الآية ١٢ الذاريات (٥١) .

(٤) في شرح التسهيل ٧٩: ب .

(٥) هاهنا، ز، هاهنا، ظ .

(٦) يرى، د، ز .

(٧) وهو، ظ .

(٨) ليست في، د .

(٩) أهملت الشين في، ظ .

(١٠) بدون واو الجمع، وهو موافق لما في المصحف .

(١١) ﴿... قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ وَمَا أَشْرِبُهُمْ جِزِينَ﴾ ٥٣ يونس (١١) .

(١٢) يستعلمونك، ز، ظ .

(١٣) ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ . وَلَئِنْ قُلْتَ إِنَّكُمْ مَبْعُوثُونَ مِنْ بَعْدِ الْمَوْتِ لَيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ﴾ ٧ هود (١١) ، ﴿الَّذِي

خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ... وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ﴾ ٢ الملك (٦٧) .

(١٤) قال، د .

يريد: لأن المراد بالبلوى الاختبار^(١)، وهو سبب للعلم، فهو قريب منه، وكثيراً ما يعامل^(٢) السبب معاملة المسبب.

«لا ما لم يقاربهن، خلافاً ليونس» فإنه جعل من ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾^(٣) (ف(أَيُّ) استفهامية عنده والضمة إعرابية، و(ننزع)^(٤) معلق عن العمل، وقد سبق ذلك في باب الموصول^(٥).
«وقد تعلق^(٦) (نسي)» كقوله^(٧):

من أنتم إنا نسينا من أنتم وربحكم من أي ربح الأعاصر^(٨)

قال المصنف^(٩): لأنه ضد (علم)، والضد قد يحمل على الضد.
واعترض بأن ضد العلم الجهل لا النسيان، وضد النسيان^(١٠) الذكر، ولم يذكر^(١١) المغاربة تعليق (نسي)^(١٢).

(١) الاختيار، ز.

(٢) يعمل، ز، ظ.

(٣) ﴿... عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا﴾ ٦٩ مريم (١٩).

(٤) وتنزع، ظ، خطأ.

(٥) في ٢: ٢٣٠.

(٦) يعلق، م.

(٧) زياد الأعجم.

(٨) رابع أبيات أربعة - فيما وقفنا عليه - هجا فيها قوماً، وعابهم بأن شرفهم طارىء لا قديم له.
وقبل الشاهد:

قضى الله خلق الناس ثم خلقتهم بقية خلق الله آخر آخر
فلم تسمعوا إلا بمن كان قبلكم ولم تدركوا إلا مدق الخوافر
وأنتم ألى جثم مع البقل والديبي فطار وهذا شخصكم غير طائر
الحجاسة ٤: ١٠٧-١٠٨، المحتسب ١: ١٦٨، شرح التسهيل ٧٩: ب، ابن الناظم ٧٨،
المقاصد ٢: ٤٢٠-٤٢١، الجمع ١: ١٥٥، يس ١: ٢٥٢، الدرر ١: ١٣٧.

(٩) في شرح التسهيل ٧٩: ب.

(١٠) بل ضده، د.

(١١) تذكر، ز.

(١٢) بشي، ز، ظ.

«ونصب مفعول نحو: علمت زيدا أبو من هو؟، أولى من رفعه» لأن عامل النصب تسلط^(١) [عليه^(٢)]، ولا مانع يمنع من عمله، فينصب وهو المختار، لكن يجوز رفعه على الصحيح، وهو مذهب سيويه، ووجهه أن الاسم المذكور مستفهم عنه من حيث المعنى؛ لأن المعنى: علمت أبو من زيد؟، فعومل معاملة ذي الاستفهام لفظاً، وأحسن من هذا أن يقال: زيد هو نفس الأب، والأب هنا له الصدر؛ لإضافته إلى ماله الصدر، فعومل معاملته^(٣)، وقد ورد السماع بمذهب سيويه [فمن ذلك]^(٤) قول الشاعر^(٥):

فوالله ما أدري غريم لويته^(٦) أيشتد^(٧) إن قاضاك^(٨) أم^(٩) يتضرع^(١٠)

يروى برفع (غريم)، وإن كان الأولى نصبه.

وزعم ابن عصفور: أن التعليق أولى، [قال^(١١)]: لأن الاعتناء بالمعاني أولى من الاعتناء بالألفاظ.

٢٢٩ وأجيب بالمنع / إذا^(١٢) لم تخل^(١٣) رعاية اللفظ بجهة المعنى كما في مسألتنا [بل^(١٤)] رعاية^(١٥) اللفظ - إذ ذاك - أحق.

(١) سلط، د.

(٢) ليست في، د.

(٣) معاملته، معاملته، د.

(٤) سقطت من، ز، ظ، في ذلك: د، والمناسب صنيعي.

(٥) لم أقف على اسمه.

(٦) لويته، ز، ظ.

(٧) أيشهد، ز، ظ.

(٨) قاضاك، ز، ظ.

(٩) لم، ز، ظ.

(١٠) لم أقف له على مزيد. شرح التسهيل ٧٩: ب، الهمع ١: ١٥٥، الدرر ١: ١٣٧.

(١١) سقطت من، ز، ظ.

(١٢) إذ، ظ.

(١٣) يخل، د، ز، ظ.

(١٤) ليست في، ز.

(١٥) أهملت الياء في، ز.

والدليل على أن (أرأيت) بمعنى (أخبرني) أنك تقول: أرأيت زيدا ما صنع؟ فيقال: سافر، أقام، كتب، قرأ، ولا يقال: لا ولا نعم، ولو كان الاستفهام^(٤) على ظاهره لقل ذلك؛ لأنها - حينئذ - لطلب التصديق، كما يقال: أجاك زيد؟، فتقول^(٥): نعم أو لا، وكلام سيبويه يشير إلى أن (أرأيت) بمعنى (أخبرني) لا تعلق^(٦)، وقد صرح به أبو علي^(٧) في التذكرة، واعترض بورودها معلقة كثيراً كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ^(٨) إِنْ أَتَيْتُمْ^(٩) عَذَابَ اللَّهِ أَوْ أَتَيْتُمْ^(١٠) السَّاعَةَ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ^(١١)﴾ ونحوه في القرآن كثير، وانفصل ابن عصفور عن ذلك بأن قدر المفعول محذوفاً اختصاراً، والتقدير: قل أرأيتم عذابه^(١٢)، فلا تعليق.

فإن قلت: أهو معلق عن الجملة الاستفهامية، وهي في موضع المفعول الثاني؟.

قلت: قد سبق في باب اسم الإشارة^(١١) أن جملة الاستفهام^(١٢) لا محل لها، على ما

(١) عن زيد عن زيد، ظ.

(٢) ليست في، د.

(٣) سقطت من، ز، ظ.

(٤) للاستفهام، ز.

(٥) فيقول، د، ز، لكن أهملت الياء في، د.

(٦) يعلق، د.

(٧) الفارسي.

(٨) أرأيتم، ظ، وهو خطأ.

(٩) ﴿... إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ ٤٠ الأنعام (٦).

(١٠) عذابكم، ز، ظ.

(١١) في ٢: ٣٣٨.

(١٢) الجملة الاستفهامية، د.

اختاره الرضي^(١) ، ولئن سلم أن لها محلاً فلا نسلم أن العامل معلق عنها^(٢) بناء على قول الزمخشري : إن التعليق هو أن يوقع بعد العامل ما يسد مسد منصوبيه جميعاً، وسيأتي قريباً، و[من^(٣)] مثل هذه المسألة قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ شُرَكَاءَكُمُ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ ﴾^(٤) . أي : أخبروني ، ف(شركاؤكم) مفعول بـ(أخبروني) ، ورفع ممتنع ، و(ماذا خلقوا) : إما لا محل له كما تقدم ، أو محله النصب على أنه مفعول ثان^(٥) ، كما رآه^(٦) جماعة ، و(أروني) قال الزمخشري^(٧) : بدل من (أرأيتم) ، ورده أبو حيان^(٨) بأنه لم يقترن^(٩) بهمزة الاستفهام كما قرن الأول [بها^(١٠)] ، وبأن البديل في الجمل لم يثبت ، وبأن البديل عند النحويين على إعادة العامل ، ولا عامل هنا فيعاد . والأوجه الثلاثة مردودة :

أما الأول^(١١) فمبني على قاعدة لا وجود لها في الخارج ، ولو ثبت لم يجز هنا ؛ لأن الاستفهام فيه غير حقيقي .

وأما الثاني فالبديل في الجمل ثابت ، قال تعالى : ﴿ وَأَتَقُوا الَّذِينَ ﴾^(١٢) [أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ، أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنَ^(١٤)] الآية .

وأما الثالث فالعامل موجود : وهو (قل) ، وقد جاء : ﴿ قُلْ أَرُونِي الَّذِينَ أَلْحَقْتُمْ

(١) في شرح الكافية ٢ : ٢٨٢ .

(٢) غها ، ز .

(٣) في ص ١٨٤ - ١٨٥ .

(٤) ليست في ، ظ .

(٥) ﴿ ... أَمَلْتُمْ شُرَكَاءَ فِي السَّمَوَاتِ أَمْ أَمَلْتُمْ شُرَكَاءَ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَمَلْتُمْ شُرَكَاءَ فِي السَّمَوَاتِ أَمْ أَمَلْتُمْ شُرَكَاءَ فِي الْأَرْضِ ﴾ ٤٠ فاطر (٣٥) .

(٦) ثاني ، ز ، ظ .

(٧) رواه ، د ، ظ .

(٨) في الكشف ٣ : ٦١٧ .

(٩) في البحر ٧ : ٣١٧ .

(١٠) يقترن ، د .

(١١) ليست في ، د .

(١٢) الأولى ، ز .

(١٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ، د ، ظ .

(١٤) بعدهما : ﴿ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴾ ١٣٢ - ١٣٤ الشعراء (٢٦) .

[بِهِ شُرَكَاءٌ] ^(١) ، على أني أقول: إذا ثبت مجيء البدل في الجمل ^(٣) سقط هذا السؤال؛ إذ الجمل تارة تكون ذات ^(٤) محل من الإعراب، وتارة لا تكون ذات محل، فتكون المبدلة بحسب المبدل منها، ألا ترى إلى مجيء البدل في الآية في جملة الصلة، ولا محل لها من الإعراب قطعاً؟ .

ويحمل ^(٥) قولهم: (البدل على نية تكرار العامل) على أنه مخصوص بالمعربات لفظاً أو تقديراً أو محلاً .

فإن قلت: البدل من جملة التوابع فيلزم أن يكون له إعراب؛ إذ التابع ما كان ثانياً [معرباً] بإعراب سابقه ^(٦) من جهة واحدة .

قلت: والعطف أيضاً من جملة التوابع، ولا شك أن الجملة الثانية في ^(٧) قولك: (جاء ^(٨) زيد وأكرمته) معطوفة على الأولى، وهي مستأنفة فلا محل لها، فما كان جواباً لهم عن مثل هذا فهو جوابنا عما قلت .

وقول أبي حيان ^(٩): وإنما (أروني) ^(١٠) معترض، أو المسألة من باب التنازع. فيه نظر بالنسبة إلى الشق الثاني، إذ ^(١١) ليس بين العاملين ارتباط فيتنازعا ^(١٢)!

«وللاسف المستفهم به والمضاف إليه مما بعدها ما لهما دون الأفعال

(١) ما بين المعقوفين ليس في، د .

(٢) ﴿... كَلَّا بَلْ هُوَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ ٢٧ سبأ (٣٤) .

(٣) الجملة، ز، ظ .

(٤) ذا، ز .

(٥) ويحتمل، ظ .

(٦) سابقة، ز .

(٧) من، ز، ظ .

(٨) جاءني، د .

(٩) في البحر ٧: ٣١٧ .

(١٠) راجع ص ١٨٠ .

(١١) أهملت الذال في، ز .

(١٢) منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً في جواب النفي .

المذكورة» وذلك لأن [اسم^(١)] الاستفهام والمضاف إليه لا يعمل فيهما^(٢) ما قبلهما، فلا تؤثر^(٣) فيهما العوامل السابقة شيئاً، بل يبقى^(٤) حالهما^(٥) على ما كان عليه قبل دخول العوامل السابقة، ويعتبر ما كان لهما بالنسبة إلى ما بعدهما، فيحكم بثبوته لهما مع وجود الأفعال المذكورة، وذلك مثل: علمت^(٦) أيهم^(٧) صديقك؟ فلا تنظر^(٨) إلى (علمت)، وإنما تنظر^(٩) إلى ما بعد اسم الاستفهام، فتجد بعده خبراً يقتضي أنه هو مبتدأ^(١٠) فتحكم^(١١) مع / وجود (علمت) بأن [اسم^(١)] الاستفهام مبتدأ، وما بعده خبر عنه كما كان قبل دخول (علمت)، وكذا^(١٢): علمت أيهم ضربت، فاسم^(١٣) الاستفهام مفعول بما بعده، وهو مصدر في قولك: علمت أي قيام قمت، وظرف مكان في [نحو^(١٤)]: علمت أين خالد، وظرف زمان في نحو: علمت متى ضربت زيداً، وحال في نحو علمت كيف ضربت زيداً؟، وعلى ذلك فقس المضاف إلى اسم الاستفهام.

«والجملة بعد» العامل «المعلق» عن العمل «في موضع نصب بإسقاط حرف الجر إن تعدى به» أي: بحرف^(١٥) الجر، نحو: ﴿أَوْلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ

(١) ما بين المعقوفتين ليس في، د.

(٢) فهما، ز.

(٣) يؤثر، ز.

(٤) تبقى، ظ.

(٥) على حالهما، ز، ظ.

(٦) اعلمت، ظ.

(٧) انهم، ز.

(٨) ينظر، د.

(٩) ينظر، د، ز، ظ، والصواب ما صنعت بدليل (فتجد).

(١٠) مبتدأ، د.

(١١) فاحكم، ز، ظ.

(١٢) وكذلك، د.

(١٣) فالاسم، د.

(١٤) ليست في، ظ.

(١٥) بحرف، ز.

مِنْ جَنَّةٍ^(١) ﴿١﴾ ، ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا^(٢)﴾ ، ﴿يَسْأَلُونَ^(٣) أَيَّانَ يَوْمَ الدِّينِ^(٤)﴾ ؛
لأنه يقال : فكرت فيه ، ونظرت فيه ، وسألت عنه ، ولكنها علقته هنا بالاستفهام عن
الوصول^(٥) في اللفظ إلى المفعول ، وهي من حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك
الحرف .

وزعم ابن عصفور: أنه لا يعلق^(٦) فعل غير (علم) و(ظن) حتى يضمن معنى
أحدهما ، فتكون هذه الجملة سادة مسد مفعولين .

واختلف في قوله تعالى : ﴿إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ^(٧)﴾ ، فقيل :
التقدير ينظرون أيهم يكفل مريم ، وقيل : يتعرفون^(٨) ، وقيل : يقولون . فالجملة على
التقدير الأول مما نحن فيه ، وعلى الثاني في موضع المفعول به المسرح^(٩) ، وعلى الثالث
ليست من باب التعليق [ألبته^(١٠)] .

«وفي موضع مفعوله إن تعدى إلى واحد» نحو: عرفت من أبوك؟ ، ومنه -
على رأي المازني والمصنف - أما ترى أي برق ههنا؛ لأن الرؤية فيه عندهما^(١١) بصرية .
«وسادة مسد مفعوليه^(١٢) إن تعدى إلى اثنين» نحو: علمت أزيد عندك أم
عمرو . «وبدل من المتوسط بينه وبينها إن تعدى إلى واحد» نحو: عرفت زيدا

(١) ﴿... إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ ١٨٤ الأعراف ٧ .

(٢) من الآية ١٩ . الكهف (١٨) ، وتقدمت في ص ١٧٣ .

(٣) يسأل ، د ، خطأ

(٤) الآية ١٢ الذريات (٥١) .

(٥) الموصول ، ز ، ظ .

(٦) تعلق ، د ، ز .

(٧) ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ ٤٤ آل

عمران (٣) .

(٨) ينفرون ، ز ، ظ ، لكن أهملت الياء والنون في ، ظ .

(٩) المصرح ، د ، الصواب (بالسين) .

(١٠) ليست في ، د .

(١١) عندهما فيه ، د .

(١٢) مفعوله ، م .

أبو من هو، لكن من أي أقسام البدل [هو^(١)]، ف قيل هو بدل كل، والأصل^(٢) : عرفت شأن زيد، قاله ابن عصفور. وقيل : بدل اشتغال، مثل : عرفت زيدا خبره، واختاره ابن الصائغ^(٣)، وذهب جماعة إلى أنه حال، ورد^(٤) بأن الجملة الإنشائية لا تكون حالاً. وقيل : مفعول ثان، على تضمين (عرف) معنى^(٥) (علم) حكاه ابن جني عن الفارسي، ورد بأن التضمين لا ينقاس، وهذا التركيب مقيس. «وفي موضع الثاني إن تعدى إلى اثنين ووجد الأول» لا إن لم يوجد فإنها [تكون^(٦)] سادة مسد المفعولين كما سبق، ومثال هذه المسألة : علمت زيدا أبو من هو؟ وهل^(٧) الفعل معلق^(٨) عن الجملة الاستفهامية في هذه الصورة أو لا؟ قال جماعة من المغاربة : نعم، هو معلق وهو عامل^(٩) في محلها النصب، على أنها مفعول ثان كما هو صريح كلام المصنف، وخالف في ذلك بعضهم؛ لأن الجملة حكمها - في مثل هذا - أن تكون^(١٠) في موضع نصب، و[أن^(١١)] لا يؤثر العامل في لفظها، وإن لم يوجد معلق، وذلك نحو : علمت زيدا أبوه قائم، واضطرب في ذلك كلام الزمخشري، فقال^(١٢) : - في قوله تعالى : ﴿لِيَبْلُوكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا^(١٣)﴾، في سورة هود - بأن الفعل معلق، وقال^(١٤) في تفسير الآية في سورة الملك : ولا يسمى هذا تعليقا، وإنما التعليق أن يقع بعد العامل ما

(١) ليست في، د.

(٢) وإلا قيل، ز، ظ.

(٣) الصانع، ز، ظ، تصحيف.

(٤) ورده، د.

(٥) بمعنى، ز، ظ.

(٦) وهو، ز.

(٧) تعلق، ز.

(٨) عالم، ز.

(٩) يكون، ز.

(١٠) ليست في، ظ.

(١١) في الكشاف ٢ : ٣٨٠.

(١٢) من الآيتين ٧ هود، ٢ الملك، وتقدمتا في ص ١٧٦.

(١٣) في الكشاف ٤ : ٥٧٥.

يسد مسد منصوبيه جميعاً، كعلمت أيها عندك، ألا ترى أنه لا يفترق^(١) الحال بعد تقدم^(٢) أحد المفعولين بين مجيء^(٣) ماله صدر^(٤) [الكلام^(٥)] وغيره؟، ولو كان تعليقاً لافترقا كما افترقا في: علمت زيدا منطلقاً، وعلمت أزيد منطلق.

وحاول^(٦) الطيبي^(٧) رفع الاضطراب والتوفيق بين كلاميه بما هو مقرر في حاشية المغني^(٨) فراجعه إن شئت.

(١) يقترن، ز، ظ.

(٢) بعدم، ز، ظ.

(٣) يجيء، ز، ظ، لكن أهملت الحروف في، ز.

(٤) الصدر، ز.

(٥) ليست في، ز.

(٦) وحال، ز، ظ.

(٧) الحسين شرف الدين بن محمد بن عبدالله الطيبي (.. - ٧٤٣هـ / .. ١٣٤٢م). مقدم في التفسير والحديث والبيان.

أنفق ثروته الطائلة في وجوه الخير حتى أملق في آخر أيامه. صحيح الاعتقاد يقف من المتدعة. والفلاسفة الموقف الشديد، ويرد عليهم الرد المقحم. أخذ عن أبي حفص السهروردي. ألف شرح الكشاف للزمخشري، شرح مشكاة المصابيح - حديث - الخلاصة في معرفة الحديث التبيان في المعاني والبيان. الدرر الكامنة ٢: ٦٨. (ط حيدر آباد ١٩٤٥ - ١٩٥٠م) البغية ١: ٥٢٢ - ٥٢٣، الشذرات ٦: ١٣٧، البدر ١: ٢٢٩.

(٨) المفتي، ز، تصحيف، ويعني بها: تحفة الغريب، فقد بسط القول هناك ١٩٦: أ - ب فقال: - بعد أن نقل كلام الزمخشري في الموضوعين - (والاضطراب عليه لائح كما ذكر المصنف وأشار إليه الطيبي حاكياً له عن صاحب التقريب، وحكى عنه استمساكاً لوقوع الجملة الاستفهامية مفعولاً ثانياً).

قلت: وقد كنت أجبت عن هذا الاضطراب الذي يلوح في كلام الزمخشري عند قراءة هذا المحل من المغني عليّ بالديار المصرية في سنة ثمانٍ عشرة وثمانٍ مائة: بأنه يحتمل أن يكون مراده بالتعليق المذكور في سورة هود ليس التعليق المصطلح عليه، وهو الإعمال في المحل مانع يمنع من الإعمال في اللفظ، وإنما المراد به تسليط فعل البلوى على الجملة الاستفهامية بحسب المعنى، بحيث يكون بينهما ارتباط واتصال معنوي، ولم أر قبل إلقائي لهذا الجواب أحداً تعرض إليه، ثم رأيت في أثناء كتابتي لهذا التأليف بنهروالة في شرح اليميني على الكشاف ما نصه: فهنا أثبت التعليق المعنوي، ولم يعن التعليق الاصطلاحي الآتي ذكره في سورة الملك،

فإن قلت: ما الراجح من هذين الرأيين^(١)؟ قلت: رأي من ذهب إلى أنه من باب التعليق بدليل [مثل^(٢)] قوله تعالى: ﴿سَلِّبَنِي إِسْرَءِيلَ يَلَكَمَ أَتَيْنَهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ﴾^(٣)، ألا ترى أن (سأل) التي يراد بها طلب العلم لا المال، إنما يتعدى إلى الثاني بالجار^(٤)؟ فلو^(٥) كان وصول (سل) إلى (كم) كوصول (ظن) إلى الجملة في^(٦) نحو: ظننت زيدا أبوه قائم، لزم تعديه^(٧) إلى اثنين بنفسه، - وذلك ممتنع، وإذا ثبت أنه علق عن الثاني بدليل عدم وجود الجار، لم يكن كون الفعل ناصباً لأحد المفعولين لفظاً^(٨) مانعاً من كونه معلقاً عن الآخر، والله [تعالى^(٩)] أعلم بالصواب.

«وتختص^(١٠)» أيضاً الأفعال «القلبية المتصرفة و(رأى) الحلمية والبصرية

= فإذا لا تناقض، والمراد بالتعليق المعنوي الاتصال. انتهى، وهذا عين ما كنت قلته أولاً، والله الحمد والمنة.

وقد حاول الطيبي دفع الاضطراب بها حاصله: أن الفعل المعلق في سورة هود محذوف، والتقدير: ليلوكم فيعلم أيكم أحسن عملاً، ويكون المراد بقوله: تعليق فعل البلوى تعليق ما هو مسبب عنه، وهو العلم، فاكتفى بالسبب، وهو الابتلاء عن المسبب وهو العلم، وهو المراد بقوله: (لأنه طريق إليه كالنظر والسمع)، وأما في سورة الملك، فلا حذف، ولكن ضمن فعل البلوى معنى العلم، كأنه قيل: ليعلمكم أيكم أحسن عملاً، فامتنع التعليق، لأنه إنما يكون حيث يوقع بعد المعلق ما يسد مسد المفعولين جميعاً، وهما سبق المفعول الأول وهو المضمرة المنصوب، فامتنع القول بالتعليق، فالزنجشري اختار في هذا الموضع التضمين، وهو باب واسع صحيح من حيث العربية، وإليه الإشارة بقوله: (من حيث تضمن معنى العلم)...

(١) الراين، ز.

(٢) سقطت من، ز، ظ.

(٣) ﴿... وَمَنْ يَدِدْ نِعْمَةَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ ٢١١ البقرة (٢).

(٤) أهملت الجيم في، د، وزاد في (ظ): (والمجروور). وهو خطأ.

(٥) ولو، د.

(٦) من، د.

(٧) تعدية، ظ.

(٨) مطلقاً، ظ.

(٩) ليست في، ظ.

(١٠) ويختص، ز.

بجواز^(١) كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى. نحو: ظننتني، وعلمتني، ورأيتني، وكذا بقية أفعال القلوب المتصرفة، قال الله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظٍ﴾^(٢).

واحترز بالمتصرفة^(٣) من (هب) و(تعلم) فلا يقال: هبك محسناً، ولا: تعلمك^(٤) صنعت كذا.

قال أبو حيان: وفي منع (هبك محسناً) نظر. وما أظنه إلا مسموعاً من^(٥) كلامهم. وألحقت بها في ذلك (رأى) الحلمية، كقوله تعالى: - حكاية - ﴿إِنِّي أَرِنِّي أَخَصِرُ خَمْرًا﴾^(٦) و(رأى) البصرية، كقول عائشة رضي الله [تعالى]^(٧) عنها: (لقد رأيتنا^(٨) مع رسول الله ﷺ، ومالنا طعام [إلا^(٩)] الأسودان التمر والماء^(١٠)).

قال المصنف^(١١): وهذا في (رأى) البصرية شاذ، ومنه قول قطري^(١٢):

-
- (١) الجواز، ز، ظ.
 (٢) الآيتان ٦، ٧ العلق (٩٦).
 (٣) بالمتصرفة، ز.
 (٤) يعلمك، ز.
 (٥) في، د.
 (٦) ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانٍ قَالَ أَحَدُهُمَا... وَقَالَ الْآخَرُ إِنِّي أَرِنِّي أَخَصِرُ فَوْقَ رَأْسِي خَبْرًا نَأْكُلُ الطَّيْرَ مِنْهُ...﴾ ٣٦ يوسف (١٢).
 (٧) سقطت من، ز، ظ.
 (٨) رأيتني، ز.
 (٩) ليست في، ظ.
 (١٠) سبق الكلام عليه في ١ : ٨٩.
 (١١) الذي في شرح التسهيل ٨٠ : أ (وهذا في عدم وفقد شاذ).
 (١٢) قطرب، ز، ظ، والمراد: قطري بن الفجاءة:

جعونة بن مازن بن يزيد بن زياد المازني التميمي (... - ٧٨ هـ / ... - ٩٩٧ م). فارس جريء وخطيب مفوه، من غلاة الخوارج. خرج في أيام مصعب بن الزبير حين ولي العراق من قبل أخيه عبدالله، واستمر بعدهما واستفحل أمره حتى سلم عليه بالخلافة. قطري: لقبه، يقال: إنه نسب إلى (قطر) الموضع المعروف في الخليج العربي. والفجاءة:

فلقد^(١) أراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وأمامي^(٢)
قلت: وكان^(٣) عليه أن ينبه على الشذوذ في المتن، وكلامه^(٤) يوهم [المساواة]^(٥)،
على أن ما مثل به من الحديث والبيت محتمل لأن تجعل^(٦) الرؤية فيه قلبية.

وإنما لم يجز ذلك في غير الأفعال المذكورة؛ لأن أصل الفاعل أن يكون مؤثراً، وأن
يكون المفعول به متأثراً منه، وأصل المؤثر أن يغير المتأثر، فإن اتفقا^(٧) معنى كره
اتفاقهما لفظاً؛ فلذا^(٨) لا تقول^(٩): ضرب زيد زيداً^(١٠)، وأنت تريد: ضرب زيد

== لقب أبيه، لقب به لأنه فاجأ أهله بعد غيبة. كنيته في الحرب: أبو نعام، وفي السلم: أبو
محمد، ونعام: فرسه.

الطبري ٧: ٢٧٤ - ٢٧٥، الوفيات ٤: ٩٣ - ٩٥، الخزانة ٤: ٢٦٠ - ٢٦١.

(١) فقد، ز.

(٢) الثاني من أبيات قالها يصف موقفه يوم دولا ب. أولها:

لا يركنن أحد إلى الإحجام يوم الوغى متخوفاً لحمام
وبعد الشاهد:

حتى خضبت بما تحدر من دمي أكناف سرجي أو عنان لجامي

ثم انصرفت - وقد أصبت ولم أصب - جذع البصيرة قارح الأقدام

الحماسة ١: ١٣٠ - ١٣٢، القالي ٢: ١٩٠ - ١٩٢، ابن يعيش ٨: ٤٠، شرح التسهيل ٨٠:

أ، الرضي ٢: ٣٤٣، المنفي ١: ١٦٠، ٢: ٥٨٧، ابن عقيل ٢: ٢٤، المقاضد ٣: ١٥٠

- ١٥٣، ٣٠٦ - ٣٠٥، التصريح ٢: ١٨ - ١٩، الأشموني ٢: ٢٢٦، السيوطي ١: ٤٣٨

- ٤٤٠، الهمع ١: ١٥٦، ٢: ٣٦، الخزانة ٤: ٢٥٨ - ٢٦٠، شواهد ابن عقيل ١٥١ -

١٥٢، الدرر ١: ١٣٨، ٢: ٣٦.

(٣) فكان، ز، ظ.

(٤) قدمت في، (ز، ظ) على قوله: (في المتن).

(٥) سقطت من، ز، ظ.

(٦) يجعل، ز، ظ.

(٧) اتحدا، ز، ظ.

(٨) فكذا، ز، ظ.

(٩) تقول، ظ.

(١٠) زيد، ظ.

نفسه، فلم ^(١) يقولوا: ضربتني، ولا ضربتك، ولا ضربتنا، وإن تخالفاً ^(٢) لفظاً لاتحادهما معنى؛ (ولاتفاقهما) ^(٣) من حيث كان كل واحد منهما ضميراً متصلًا، فقصد مع اتحادهما معنىً تغايرهما لفظاً بقدر الإمكان، فمن ثم قالوا: ضرب زيد نفسه، صار النفس بإضافته إلى ضمير زيد كأنه غيره؛ لغلبة مغايرة المضاف للمضاف إليه، فصار الفاعل والمفعول - في (ضرب زيد نفسه) - مظهرين متغايرين في الظاهر.

وأما أفعال القلوب فإن المفعول به فيها ليس المنصوب الأول في الحقيقة، بل هو مضمون الجملة كما مضى ^(٤)، فجاز اتفاقهما لفظاً؛ لأنها ليسا في الحقيقة فعلاً ومفعولاً به. كذا قال الرضي ^(٥)، ووجه ابن الحاجب ذلك بطريقة أخرى، فقال:

إنما أبدلوا المفعول بلفظ النفس في غير أفعال القلوب نحو: ضربت نفسي، لما تقرر في المعتاد من أن فعل الفاعل لا يتعلق بنفسه غالباً، وإنما يتعلق بغيره، فلو قال ^(٦): ضربتني ^(٧) وضربتك، لسبق إلى الفهم ما هو الغالب من المغايرة بينهما، ولم تقو ^(٨) حركة المضمر رافعة لهذا الإلباس مع قيام هذا الغالب، فأبدلوا المفعول بلفظ النفس إيداناً بالعدول ^(٩) عن ذلك الغالب، بخلاف (علمت) و(ظننت) ^(١٠)، فإنه ليس الغالب فيها المغايرة ^(١١)، بل علم الإنسان بصفات ^(١٢) نفسه وظنه إياها ^(١٣) أكثر، فكان [ذلك] ^(١٤)

(١) فلولم، ظ.

(٢) أهملت الخاء في، د، ز.

(٣) لاتفاقهما، ز، ظ.

(٤) راجع ص ١٣١، ١٣٢.

(٥) في شرح الكافية ٢: ٢٨٥ - ٢٨٦، والكلام له بتصريف من قوله: (وإنما لم يجوز...).

(٦) قالوا، ظ.

(٧) أهملت الضاد في، ز.

(٨) أهملت التاء في، د، يقو، ز، ظ.

(٩) أعجمت الدال في، د، بالعدول، ز، ظ.

(١٠) أهملت الظاء في، د، ز.

(١١) التغاير، د.

(١٢) الصفات، د.

(١٣) إياها، ظ.

(١٤) ليست في، د.

الغالب الذي غير الأصل لأجله منتفياً، فجرت هذه - يعني أفعال القلوب - على أصلها، وهو استعمال المضمرات في محالها^(١) من غير تغيير لها.

«وقد يعامل بذلك (عَدَمٌ)^(٢)» [كقول جرّان العود^(٣)]:

لقد كان لي عن ضرّتين^(٤) - عدمتني - وعمّا ألقى منهما متزحزح^(٥)
«وفقد^(٦)». [كقول الآخر^(٧)]:

ندمت على ما كان مني - فقدتني^(٨) - كما يندم^(٩) المغبون^(١٠) حين يبيع^(١١)

(١) محلها، ز، ظ.

(٢) قدم، ظ.

(٣) عامر بن الحرث.

(٤) صريقتي، د، والصواب ما أثبت.

(٥) من قصيدة قالها يصف أمره مع زوجتين له، وما يلقى منهما من العناء: أولها:

ألا لا تغرن أمراً نوفلية على الرأس - بعدي - أو ترائب وضح
وقبل الشاهد:

عقاب عقبة كأن وظيفها وخرطومها الأعلى بنار ملح
وبعده:

هما الغول والسعلاة حلقي منهما مخدش ما بين التراقي مكسح

يروى: (... مجرح). راجع ٢: ٢٤٠ لتقف على شرح البيت الأول جرّان العود ١ - ٩،

الشجري ١: ٣٩، ابن يعيش ٧: ٨٨ - ٨٩، شرح التسهيل ٨٠: ب، المقاصد ١: ٤٩٢ -

٤٩٧ -

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من، ز، ظ.

(٧) قيس بن ذريح، أو قيس بن الملوح، مجنون ابن أو جميل بثينة أو عمرو بن حكيم التميمي أو

الضحّاك بن عمار، وليس في ديوان جميل.

(٨) فقدمي، ظ.

(٩) تندم، ز، ندم، ظ.

(١٠) المعيون، د، المغبوب، ظ.

(١١) تتبع، ز، وهو تصحيف. قصيدة ابن ذريح مطلعها:

سأصرم - لُبني - جبل وصلك مجملاً وإن كان صرم الجبل منك يروع

وقبل الشاهد:

وإنما جاز ذلك في (عدم) و(فقد) حملاً على (وجد)؛ لأنها ضدها في أصل الوضع.
«ويمنع الاتحاد عموماً» في باب (ظن) وغيرها من سائر الأفعال.

«إن أضمّر الفاعل متصلاً مفسراً بالمفعول». فلا يجوز: زيداً ظن قائماً،
ولا زيداً ضرب، تريد ظن نفسه وضرب نفسه.
واحترز بقوله: (متصلاً) من أن يكون منفصلاً^(١)، فلا يمنع الاتحاد نحو: ما ظن
زيداً قائماً إلا هو. وما ضرب زيداً إلا هو.

«ويقوله: (مفسراً بالمفعول) من نحو: زيد ضرب عمراً^(٢) فلا شبهة في جوازه،
وإن^(٣) كان الفاعل مضمراً متصلاً؛ لأنه غير مفسر بالمفعول.

٢٣٢

«فصل»: في / الكلام على القول وما يتفرع منه من الأفعال وغير ذلك.
«يحكى بالقول» وهو مصدر معناه النطق اللساني نحو: يعجبني قولك: إن زيداً
فاضل. «وفروعه» وهي^(٤) الماضي، نحو: ﴿قَالُوا سَمِعْنَا﴾^(٥)، والمضارع نحو:

لعمرك إني يوم جرعاء مالك لعاص لأمر المرشدين مضيع
وبعده:

إذا ما لحاني العاذلات بحبها قصيدة قيس بن الملوّح مطلعها:

أيا حدجات الحي حين تحملوا
وقبل الشاهد:

وإن انهال الدمع بالليل كلما
وبعده:

لعمرك ما شيء سمعت بذكره
رواية ديوان ابن الملوّح (... مني ندامة). ولا شاهد فيها.

ابن ذريح ١١٣ - ١١٤. ابن الملوّح ٥٣ - ٥٤، القالي ١: ١٣٦ - ١٣٧. الأغاني ٩: ٢١٤ -
٢١٥، ابن مالك ١: ١٨٠، شرح التسهيل ٨٠: أ.

(١) مفصلاً، ز، ظ.

(٢) عمروا، ظ.

(٣) وإنما، ز.

(٤) وهو، د.

(٥) ﴿... فَتَى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ وَإِبْرَاهِيمُ﴾ ٦٠ الأنبياء (٢١)، وانظر الآيات ٩٣ البقرة (٢)،

٤٦ النساء (٤)، ٢١ الأنفال (٨).

﴿ يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا ﴾^(١) ، والأمر نحو: ﴿ قُولُوا آمَنَّا ﴾^(٢) ، واسم الفاعل نحو: ﴿ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾^(٣) . واسم المفعول كقوله^(٤) :

تواصوا بحكم الجنود حتى عبيدهم مقول لديهم لازكا مال ذي بخل^(٥)

واسم المصدر نحو: مقالك^(٦) : (الله ربنا) إقرار بالربوبية . « الجمل » هو مفعول لم يسم فاعله ، وعامله (يحكى) المتقدم . « وينصب به المفرد المؤدي معناها » أي معنى الجمل كالحديث والقصة^(٧) والشعر والخطبة والكلام ، ويعتبر ذلك بأن تجعل^(٨) مكان ذلك المفرد^(٩) [جملة ، ثم تحمل^(١٠) عليها ذلك المفرد^(١١)] ، تقول^(١٢) مثلاً: قلت كلاماً حقاً أو باطلاً ، أو كلاماً حسناً ، إذا قلت: زيد قائم - مثلاً - ، [ثم^(١٣)] تقول^(١٤) (زيد قائم) كلام حق أو باطل ، أو كلام حسن . « و » ينصب به أيضاً المفرد « المراد به مجرد اللفظ » .

قال المصنف^(١٤) : كقولك : قلت كلمة ، أي : هذا اللفظ .

وهذا النوع مختلف فيه : وقد ساقه سوق المجمع عليه ، وإنما استنبطت إجازة

(١) ﴿ وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَىٰ أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ فَأَكْتَبَتُمْ مَعَ الشَّاهِدِينَ ﴾ ٨٣ الآية (٥) .

(٢) بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا مِن رَّبِّنَا وَأَسْمِعِلْ ﴿ ١٣٦ البقرة (٢) .

(٣) ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمَعْرُوفِينَ مِنْكُمْ . . . وَلَا يَأْتُونَ الْبَاسَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ ١٨ الأحزاب (٣٣) .

(٤) لم أقف على اسمه .

(٥) من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ٨٠ : ب .

(٦) تعالك ، ز .

(٧) والفقه ، ز ، ظ .

(٨) يجعل ، د ، ظ .

(٩) المفرد ذلك المفرد ، د .

(١٠) يحمل ، د .

(١١) ما بين الحاصرتين ليس في ، ز .

(١٢) كما تقول ، د ، لكن أهمل التاء .

(١٣) يقول ، د .

(١٤) في شرح التسهيل ٨٠ : ب .

الزجاجي^(١) له من قوله [في كتابه المسمى بـ(الجمل)]: وإنما قلنا الكل والبعض. وإجازة الزمخشري له من قوله^(٢) [٣] - في. ﴿يُقَالُ لَهُ: إِبْرَاهِيمُ﴾^(٤) - مفعول [ما^(٥)] لم يسم فاعله.

قال المصنف^(٦) ورجح الزمخشري هذا الإعراب على إعرابه منادى أو خيراً، أي: هذا إبراهيم، ولم^(٧) يذكر وجهه. ويمكن توجيهه^(٨) بأمرين: سلامته من دعوى الحذف اللازم على كل منهما^(٩)، وأنه شامل لكل استعمال يستعمل فيه هذا اللفظ، أعني أنه يشمل استعماله في جميع التراكيب، وأما (يا إبراهيم) فخاص بالنداء، و(هذا إبراهيم) فمختص بهذا التركيب، وليس المراد، إلا أن هذا اللفظ يطلق عليه.

قال ابن هشام: إذا قيل: قلت كلمة، إن أريد بها الكلام فجائز اتفاقاً، كقلت: شعراً، أو مسمى كلمة: كزيد أو قام أو هل، فممتنع إجماعاً، أو لفظة^(١٠) كلمة فمسألة خلاف.

قلت: وقع في شرح الحاجبية^(١١) للرضي الاسترأبادي^(١٢) إجازة الوجه الثاني الذي حكى الإجماع على امتناعه، وذلك أن الرضي قال: ويقع المفرد بعد القول على أحد خمسة أوجه: فذكر الأول، وهو أن يكون مؤدياً معنى الجملة فقط، ثم قال:

(١) أهملت الجيم الثانية في، ز.

(٢) في الكشف ٣: ١٢٤.

(٣) ما بين المركبين ليس في، د.

(٤) من الآية ٦٠ الأنبياء (٢١) وتقدمت في ص ١٩١.

(٥) سقطت من، ز، ظ.

(٦) في شرح التسهيل ٨٠: ب، لكن ما يتعلق منه بالتوجيه جاء في الهامش، وكأنه من كلام غيره

(٧) فلم، ز، ظ.

(٨) توجهه، ز.

(٩) منها، ز، ظ.

(١٠) لفظه، ز، ظ.

(١١) كافية ابن الحاجب ٢: ٢٨٨ - ٢٨٩.

(١٢) الاسترأبادي، د، ز.

وثانيها^(١) : أن يعبر به عن المفرد لا غير، نحو قلت^(٢) كلمة، أو قلت لفظة عبارة^(٣) عن زيد، ويعتبر^(٤) ذلك بأن يقع خبراً عن اللفظ المفرد، نحو: زيد لفظة أو كلمة. ثم قال: وثالثها: أن يكون^(٥) لفظاً يصلح لأن يعبر به عن المفرد وعن الجملة، نحو: قلت: لفظاً، فإنك تقول: زيد لفظ، وزيد قائم لفظ، تنتصب هذه الثلاثة؟ لأنها ليست أعيان الألفاظ المحكية حتى تراعى. هذا كلامه، ولا أدري من أين أخذ جواز الحكم في الصورة التي حكى فيها ابن هشام^(٦) المنع بإجماع، فحرره. ثم قال الرضي^(٧):

ورابعها: مفرد غير معبر به عن جملة ولا [عن^(٨)] مفرد، بل المراد به نفس ذلك اللفظ فتجب^(٩) حكايته ورعاية إعرابه، نحو: قال فلان: زيد، إذا^(١٠) تكلم بزيد مرفوعاً.

وخامسها: مفرد غير معبر به عن مفرد ولا جملة، ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ، فيجب أن يقدر معه ما يكون به جملة، كقوله تعالى: ﴿قَالَ^(١١) [سَلِّمْ قَوْمٌ مِّنكُمْ^(١٢) أَي [سلام^(٨)] عَلَيْكُمْ.

«وإلحاقه» أي: إلحاق القول «بالظن في العمل^(١٣) مطلقاً» سواء وجدت

(١) وثانيها، ز، ظ.

(٢) قولك قلت، د.

(٣) أعجمت الراء في، ز.

(٤) وبغير، ظ.

(٥) تكون، ظ، ز.

(٦) حكى ابن هشام فيها، ز، ظ.

(٧) شرح كافيه ابن الحاجب ٢: ٢٨٨ - ٢٨٩.

(٨) سقطت من، ز، ظ.

(٩) فيجب، ز، ظ.

(١٠) أهملت الذا في، ز.

(١١) ليست في، د.

(١٢) ﴿هَلْ أَنْتَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ، إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلِّمْ...﴾ ٢٤، ٢٥

الذاريات (٥١).

(١٣) في العمل بالظن، م.

الشروط الآتية أو بعضها، أو لم^(١) يوجد^(٢) شيء منها «لغة سليم^(٣)» بضم السين،
حكاهها سيويه^(٤) عن أبي الخطاب^(٥)، ومنه قول الشاعر^(٦) :
قالت :- وكنت رجلاً فطيناً^(٧) - هذا - ورب البيت - إسرائيلينا^(٨)
رأت هذه المرأة عند [هذا^(٩)] الشاعر ضباً، فظنت أنه [من^(١٠)] مسوخ بني
إسرائيل^(١١).

(١) عطفت بالواو في، د.

(٢) أهملت الجيم في، ز.

(٣) سليم - بضم السين - ثلاث قبائل عربية :

أ - سليم بن فهم بن غنم بن دوس بن عدنان بن عبدالله بن زهران بن كعب بن الحارث
بن كعب بن عبدالله بن مالك بن نصر بن الأزد. وله ولدان : ثعلبة، وطفيل. (ابن حزم ٣٨١
- ٣٨٢).

ب - سليم بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان. وله من الولد بيهة، وليهثة
من الولد : الحارث، وثلعة، وامرؤ القيس، وعوف، ومعاوية. (ابن حزم ٢٦١ - ٢٦٤،
٤٦٨).

ج - سليم بن نمرة بن سعد العشيرة بن مالك بن أدد بن زيد بن يشجب بن عريب بن
زيد بن كهلان بن سبأ. دخلوا في قبيلة مراد بن مالك بن أدد. (ابن حزم ٤٠٨).
والظاهر أن إجراء القول مجرى الظن بلا شرط لغة الثاني منهم.

(٤) في كتابه ١ : ٦٣.

(٥) عبد الحميد بن عبد المجيد الأخفش الأكبر.

(٦) لم يسموه.

(٧) قطينا، ز.

(٨) إسرائيلينا، د، ز، ظ، ويروى : (وقال أهل السوق لما جينا) (هذا لعمر الله...).

القالى ٢ : ٤٤، سمط اللآلى ٦٨١، شرح التسهيل ٨٠ : ب، ابن الناظم ٨٠، ابن عقيل

١ : ٣٨٣ - ٣٨٤، المقاصد ٢ : ٤٢٥ - ٤٢٧، التصريح ١ : ٢٦٤، الأشموني ٢ : ٣٧،

الممع ١ : ١٥٧، شواهد ابن عقيل ٩٩ - ١٠٠، الدرر ١ : ١٣٩، يس ٢ : ٤٢.

(٩) ليست في، ظ.

(١٠) ليست في، ز.

(١١) إسرائيل، د، إسرائيل، ز، ظ.

قال ابن عصفور^(١): ولا شاهد^(٢) في ذلك؛ لاحتمال أن يكون (هذا) مبتدأ
و(اسرائين)^(٣) على تقدير مضاف، أي مسح اسرائيل^(٤)، فحذف المضاف وأبقى
المضاف إليه على إعرابه^(٥)، [وهو الجر^(٦)] على حد: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾^(٧) فيمن
قرأه بكسر (الآخرة)^(٨).

قلت: لا يجدي هذا التأويل شيئاً مع نقل أبي الخطاب أن نصب الجزئين بالقول
مطلقاً لغة سليم. «ويخص أكثر العرب» من غير سليم، ولم يقل: باقي / العرب،
ففهم [منه^(٩)] أن فيه لغة ثالثة^(١٠) لبعضهم. «هذا الإلحاق بمضارع المخاطب»
لا بقبدي الأفراد والتذكير، بل المراد [من خوطب^(١١)] كائناً من^(١٢) كان، وعلى هذا فلا
فرق بين أن يكون الخطاب في أوله، نحو: يا زيد أتقول^(١٣): عمراً^(١٤) منطلقاً، أو في
آخره، نحو: أتقولن^(١٥): زيداً ذاهباً.

واحترز بالمضارع من غيره: ماضياً كان أو لا، فلا يجوز فيه إلا الحكاية، وأجاز

(١) أبو الحسن علي بن مؤمن.

(٢) حجة، د.

(٣) واسراين، د.

(٤) اسراين، د.

(٥) إعرأ، ز.

(٦) ليست في، د.

(٧) ﴿مَا كَانَتْ لِنَبِيِّ أَنْ يُكُونَ لَهُ أُسْرَى حَتَّى يُشْخِرَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ

عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ ٦٧ الأنفال (٨).

(٨) قرأ بها ابن جازر. المحتسب ١: ٢٨١ - ٢٨٢، الكشاف ٢: ٢٣٧.

(٩) سقطت من، ز، ظ.

(١٠) ثالته، ز.

(١١) ما، ظ.

(١٢) أيقول، ز.

(١٣) عمروا، ظ.

(١٤) اتقولين، د، ايقولن، ز.

السيرافي^(١) إعمال^(٢) الماضي بباقي شروط المضارع وزعم الكوفيون أن الأمر للمخاطب يجري^(٣) مجرى الظن في لغة غير بني سليم.

واحترز بالمخاطب من المتكلم^(٤) والغائب، فليس معها إلا الحكاية «الحاضر» والمراد به الحال على ما صرح [به^(٥)] المصنف في الشرح^(٦). «بعد استفهام» بغير (هل)؛ لأنها تخصص^(٧) المضارع بالاستقبال على ما ذكره البيانيون، ولكن النحويون لا يقيدون الاستفهام، بل يطلقونه^(٨) بحيث يدخل [فيه^(٩)] الاستفهام بـ(هل) وبغيرها، فعلم أنه لا يشترط كونه للحال.

قال أبو حيان: واشترط كون المضارع حالياً لم يذكره غير المصنف، والظاهر أنه غير شرط بدليل عمله مستقبلاً في قوله^(١٠):

أما الرحيل فدون بعد غد فمتى تقول الدار تجمعنا^(١١)

(١) أبو سعيد الحسن بن عبدالله.

(٢) في إعمال، ز، ظ.

(٣) جري، د.

(٤) التكلم، ز.

(٥) ليست في، د.

(٦) على التسهيل ٨٠: ب.

(٧) تختص، ظ.

(٨) يطلقون، د.

(٩) ليست في، ز.

(١٠) عمر بن أبي ربيعة.

(١١) الثاني في قصيدة مطلعها:

قال الخليل: غداً تصدّعنا أو شيعه، أفلا تشيعنا؟
وبعد الشاهد:

لَتَشُوقُنَا هَندٌ وَقَدْ قَتَلتْ عَلماً بَأَن اليَينَ فَاجعُنَا
تصدّعنا: تفرقتنا. شيعه: بعده. عمر ٣٩٣-٣٩٤، سيبويه ١: ٦٣، المقتضب ٢: ٣٤٩،
التبريزي ١: ١٥٨، ابن يعيش ٧: ٧٨، ٨٠-٨١، المقاصد ٢: ٤٣٤-٤٣٦، التصريح
١: ٢٦٢-٢٦٣.

وتبعه الشارح^(١) مقتصراً على كلامه .

ولقائل أن يقول : لا نسلم تعلق (متى)^(٢) بـ(تقول)، بل هي متعلقة بقوله :
(تجمعنا)^(٣)، فالمستقبل^(٤) هو الجمع، والظن حال، وليس المراد : متى تظن في
المستقبل أن الدار تجمعنا؟ .

فإن قيل : المسئول عنه هو ما يلي أداة الاستفهام، فالجواب : أن ذلك في الهمزة
(وأم) و(هل) - على ما فيه، كما سيأتي إن شاء الله تعالى - لأنها أحرف لا موضع لها من
الإعراب، وأما^(٥) الأسماء فإنها ترتبط بعواملها أو معمولاتها، فذاك^(٦) هو المسئول
عنه، ثم لا فرق بين الاستفهام عن الفعل، والاستفهام عن الفاعل والاستفهام عن
متعلقات الفعل، نحو: أتقول زيداً قائماً، ومن تقول^(٧) أخاه قائماً، وقال الشاعر^(٨) :
متى تقول القلص^(٩) الرواسما يدنين^(١٠) أم قاسم وقاسما؟^(١١)

(١) ابن قاسم .

(٢) متى، ز .

(٣) يجمعنا، د، ز .

(٤) فالمستقل، ز .

(٥) فإما، ز، ظ .

(٦) فذلك، د .

(٧) يقول، د .

(٨) هدبة بن خشرم .

(٩) القلوص، ز، ظ .

(١٠) تدنين، د .

(١١) كذا ينشد النحويون هذا البيت، والبيتان ليسا متصلين في الأرجوزة، وصواب الرواية : (يبلغن
أم حازم وحازما) . وسبب الأرجوزة أن هدبة خرج ومعه أخته فاطمة، في ركب من قومه، وفيهم
زيادة بن زيد العذري، فجعل يرتجز متغزلاً في أخت هدبة، وأخذ هدبة يرتجز بأخت زيادة،
وآل الأمر بينهما إلى الشجار، فقتل هدبة زيادة، ثم قتل هدبة قوداً في خلافة معاوية . وهذا رجز
هدبة على ما في المقاصد :

لقد أراني والغلام الحازما	نزجي المطي الضمر السواهما
متى تقول القلص الرواسما	والجلة الناجية العياهما
يبلغن أم حازم وحازما	إذا هبطن مستحيراً قاتما

وقال الآخر^(١):

أجهالاً^(٢) تقول^(٣) بني^(٤) لؤي لعمر أيبك أم متجاهلينا^(٥)

ثم نبه المصنف على أنه ليس المراد الاستفهام كيف كان: متصلاً أو منفصلاً، بل المراد أنه يقع [ذلك^(٦)] بعد استفهام «متصل» نحو: أتقول زيدا قائماً. «أو منفصل بظرف» كقوله^(٧):

= ورجع الحادي لها الهمامها أرجفن بالسوالف الجماجما
نزجي: نسوق. الضمر: ج ضامر. مهزول. السواهم: المتغيرات اللون من طول السفر.
الجلية: الإبل الكبيرة. ناجية: سريعة. العياهم، جمع عيهم: الشديد أو السريع أو الحسن
الخلق. مستحير: قفر يحار فيه الراكب. قاتم: به قتام وهو الغبار. أرجفن: حركن.
السوالف: صفحات الأعناق. الجماجم: الرؤس.

والأرجوزة عند التبريزي أطول منها عند العيني، وفي ما روى: (متى يقود . . .) وبهذه الرواية
يتنفي الشاهد. التبريزي ٢: ٤٦، المقرب ١: ٢٩٥، شرح التسهيل ٨٠: ب، ابن الناظم
٨٠، شذور الذهب ٣٧٩، ابن عقيل ١: ٣٨٠، المقاصد ٢: ٤٢٧ - ٤٢٩، الأشموني ٢:
٣٦، الهمع ١: ١٥٧، شواهد ابن عقيل ٩٨، الدرر ١: ١٣٩.

(١) الكميت بن زيد.

(٢) أجهالاً، ز.

(٣) أهملت التاء في، د.

(٤) مني، ز.

(٥) من قصيدته الطويلة التي ردّ فيها على حكيم الأعور بن عياش الكلبي حين هجا مضرأ
وأفحش. ويقال إن رواية الديوان:

أنوما تقول بني لؤي لعمر أيبك أم متناومينا
عن الرامي الكنانة لم يردّها ولكن كاد غير مكايدينا
سيويه: ١: ٦٣، المقتضب ٢: ٣٤٩، ابن يعيش ٧: ٧٨، ٨٠، شرح التسهيل ٨٠: ب،
ابن مالك ١: ١٨٤، ابن الناظم ٨٠، الرضي ٢: ٢٨٩، شذور الذهب ٣٨١، ابن عقيل
١: ٣٨١ - ٣٨٢، المقاصد ٢: ٤٢٩ - ٤٣١، التصريح ١: ٢٦٣، الأشموني ٢: ٣٧،
الهمع ١: ١٥٧، الخزانة ٤: ٢٣ - ٢٤، شواهد ابن عقيل ٩٩، الدرر ١: ١٤٠.

(٦) ليست في، د.

(٧) لقوله، د، والقائل مجهول.

أبعد بعد تقول^(١) الدار جامعة شملي بهم أم دوام البعد محتوما^(٢)
«أو جار ومجرور» نحو: أفي^(٣) الدار تقول زيدا قائماً؟ «أو أحد المفعولين»
كقوله^(٤):

أجهالاً تقول بني لؤي^(٥)

البيت.

وهل الفصل بمعمول المعمول كذلك نحو: أهدأ تقول زيدا ضارباً؟ قال
الشارح^(٦): مقتضى الأصول جواز الإعمال.

وزاد السهيلي شرطاً آخر لإجراء القول مجرى الظن: أن لا يتعدى باللام، نحو
أتقول لزيد عمرو منطلق، لأن تعديته باللام، تقتضي^(٧) تعين^(٨) كونه قولاً مسموعاً،
فبعد عن معنى الظن الذي هو من أفعال القلوب.

وهل القول العامل عمل الظن يجري مجراه في العمل فقط، أو في العمل والمعنى
معاً؟

الثاني مذهب الجمهور، وقال بالأول بعضهم. «فإن عدم شرط» من الشروط

(١) بقول، ز.

(٢) محترماً، ز، ولم أقف له على مزيد.

شرح التسهيل ٨٠: ب، المغني ٢: ٧٧٣، شذور الذهب ٣٨٠، المقاصد ٢: ٤٣٨ - ٤٣٩،
التصريح ١: ٢٦٣، الأشموني ٢: ٣٦، السيوطي ٢: ٩٦٩ - ٩٧٠، الهمع ١: ١٥٧،
الدرر ١: ١٤٠.

(٣) سقط حرف الاستفهام من، ز.

(٤) الكميّ بن زيد.

(٥)

لعمرؤ أيبك أم متجاهلينا

وقد مر الكلام في ص. ١٩٩.

(٦) ابن قاسم.

(٧) يقتضى، د، ز.

(٨) تعين، د، بعين، ز.

التي ذكرت في المتن «رُجع إلى الحكاية» إلا على لغة بني سليم^(١).
«وتجوز»^(٢) «الحكاية»^(٣) «إن لم يعدم» شيء من الشروط، فعلم أن استكمال
[تلك^(٤)] الأمور المشترطة إنما هو شرط في الجواز لا في الوجوب، ويدل عليه قول عمرو
بن معدي كرب^(٥) :

علام^(٦) تقول الريح يثقل عاتقي؟ إذا أنا لم أطعن إذا الخيل^(٧) كرت^(٨)

يروى برفع (الريح) على الحكاية، وبنصبه على^(٩) إلحاقه بالظن.

(١) عرفناك بهم في ص ١٩٥.

(٢) ويجوز، م.

(٣) أي الحكاية، د.

(٤) ليست في، د.

(٥) الزبيدي.

(٦) أعجمت العين في، ز.

(٧) أهملت الخاء في، ز.

(٨) من قصيدة قالها إثر حرب وقعت بين بني زبيد وبني الحارث بن كعب، فتأخرت قبيلة جرم
عن نصره بني زبيد، وكان الجرميون حلفاء لبني زبيد، وفي هذه القصيدة لامهم الشاعر
وقرعههم على ذلك أولها:

ومرد على جرد شهدت طرادها قبيل طلوع الشمس أو حين ذرت
وقبل الشاهد:

هتفت فجاءت من زبيد عصابة إذا طردت فاءت قريباً فكرت
وبعده:

عقرت جواد ابني دريد كليهما وما أخذتني في الختونة عزتي
يروى: (.... يثقل ساعدي). الختونة: القرابة من قبل الزوجة، مأخوذ من (الختن):

قريب الزوجة أيا كان. عمرو ٥٢-٥٦، الأصمعيات ١٢١-١٢٢، الحماسة ١: ١٥٦-

١٦٠، شرح التسهيل ٨٠: ب، المغني ١: ١٥٣، المقاصد ٢: ٤٣٦-٤٣٨، التصريح

١: ٢٦٣، الأشموني ٢: ٣٦، السيوطي ١: ٤١٨-٤١٩، الهمع ١: ١٥٧،

الخرزانه ١: ٤٢٢-٤٢٥، الدرر ١: ١٣٩-١٤٠.

(٩) بها، ظ.

«ولا يلحق^(١) في الحكاية بالقول ما في معناه» من الدعاء والنداء والإخبار^(٢) ونحوها، فإذا قلت: دعوت زيدا عَجَلًا، وناديته^(٣) أقبَلًا، وأخبرته زيد قائمًا، فليست الجملة المذكورة - وهي (عجل) و(أقبل) و(زيد قائم) - في محل نصب على أنها محكية بـ(دعوت) و(ناديت) و(أخبرت). «بل يُنَوَى معه القول» فتكون^(٤) تلك الجملة^(٥) محكية بقول محذوف، أي: دعوت زيدا قلت له: عجل، وناديته قلت له: أقبل، وأخبرته قلت له: زيد قائم. «خلافًا للكوفيين» فإنهم يجيزون الحكاية بما في معنى القول، ولا يضمرون معه قولاً.

٢٣٤ قال / المصنف^(٦): والصحيح^(٧) مذهب البصريين. واستدل على صحته^(٨) بأنه قد جاء القول مصرحاً به في قوله تعالى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ^(٩)﴾، وفي قوله تعالى: ﴿إِذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا، قَالَ رَبِّ [إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي^(١٠)]﴾^(١١)، تدل على صحة التقدير عند عدم التصريح [به^(١٢)]. [انتهى^(١٣)].

فإن قلت: كيف صح العطف في قوله [تعالى^(١٠)] في الآية الأولى: ﴿... فقال رب...﴾.

(١) تلحق، ظ.

(٢) أو الإخبار، ظ.

(٣) وفاديته، ز.

(٤) فيكون، د، ز.

(٥) الجملة، د، ظ.

(٦) في شرح التسهيل ٨٠: ب - ٨١: أ.

(٧) الصحيح، د.

(٨) صحة، د.

(٩) ٤٥ هود (١١).

(١٠) ما بين المعقوفين ساقط من، ز، ظ.

(١١) ﴿... وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا...﴾ الآيتان ٣، ٤ مريم (١٩).

(١٢) سقطت من، د، ظ.

(١٣) ليست في، ز، ولم يتضح رسمها في، ظ.

قلت: جعل الزمخشري^(١) (نادى) بمعنى: أراد النداء؛ لأنه عطف النداء عليه حيث قال: ﴿... فقال رب...﴾ وهذا هو النداء، والأصل: يارب. وأما^(٢) قوله: ﴿إِذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا، قَالَ رَبِّ^(٣)...﴾، فالنداء هناك حقيقة؛ لأنه أبدل منه حكاية النداء بلا توسط حرف عطف.

قال جدي^(٤) الإمام ناصر الدين بن المنير^(٥) رحمه الله [تعالى]^(٦) وهذا الذي اعتقد أنه ملجىء^(٧) [ليس^(٨)] به؛ لجواز وجهين أقرب منه:

أحدهما: أن يكون الآخر تفسيراً، وتوسط حرف العطف في التفسير لا يضر، وقد وقع كثيراً، وقد قيل:- في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَعْلَمُونَ^(٩) أَنَّهُمْ مِنْ مُّحَادِدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَأَنْتَ لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ^(١٠)﴾ - أي: يهلك^(١١) فإن له نار جهنم، فجعل المبرد^(١٢) الثانية تفسيراً للأولى وتأكيذاً لها، فالثانية هي الأولى، لكن الأولى مجملة لم يذكر فيها صورة الهلاك، والثانية ذكر فيها صورة الهلاك، وأنه بنار جهنم^(١٣).

(١) في الكشاف ٢: ٣٩٨.

(٢) قال وأما، د، ز، وهو خطأ، ظن الكلام الآتي للزمخشري، وهو للدماميني.

(٣) ﴿... وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا...﴾ الآيتان ٣، ٤ مريم (١٩).

(٤) أهملت الجيم في، ظ.

(٥) جده من قبل أمه.

(٦) متجىء، د.

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من، ز، ظ.

(٨) سقطت من، ظ.

(٩) تعلموا، ز.

(١٠) ﴿... خَلِّدْ فِيهَا ذَلِكَ الْخِزْيُ الْعَظِيمُ﴾ ٦٣ التوبة (٩).

(١١) هلك، د.

(١٢) كلام المبرد في المقتضب ٢: ٣٥٦ - ٣٥٧، غير ما زعم، فقد قال: (فالتقدير:- والله أعلم -

فله نار جهنم، وردت (أن) توكيداً، وإن كسرهما كاسر جعلها مبتدأة بعد الفاء؛ لأن ما بعد

فاء المجازاة ابتداء، كقوله عز وجل: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾، (فإن)

في هذا الموضع يجوز أن تكون الأولى التي وقعت بعد الحكاية كررت، ويجوز أن تكون وقعت

مبتدأة بعد الفاء، كقولك: من يأتي فإني سأكرمه).

(١٣) وإن له نار جهنم، ز، ظ.

والوجه الآخر أن تكون الفاء عاطفة قصة^(١) على قصة، والتفصيل على إجمال، فكأنه أولاً ذكر نداء مجملاً ثم عقبه بذكره مفصلاً، وهي كالفاء التي تدخل على^(٢) الفذلكة^(٣) من حيث إن المجمال^(٤) بما هو مجمل^(٤) غير^(٥) المفصل فهو عطف مفصل على مجمل^(٦).

ويجوز وجه ثالث لطيف المأخذ رقيق الحاشية، وهو أن يكون النداء على بابه، لكن المعطوف عليه مجموع النداء وما بعده: فليس من عطف الشيء على نفسه، بل من عطف المجموع على أحد أجزائه، وهما متغايران. هذا كلامه رحمه الله [تعالى^(٧)].

«و[قد^(٨)] يضاف قول وقائل إلى الكلام المحكي». فالأول - كقوله^(٩):

قول^(١٠) يا للرجال ينهض^(١١) منا مسرعين الكهول والشبان^(١٢)
والثاني كقوله^(١٣):

وأجبت قائل^(١٤) كيف أنت ب(صالح) حتى مللت وملني^(١٥) عوادي^(١٦)

(١) لقصة، د.

(٢) في، ز.

(٣) أهملت الذال في، ز.

(٤) أهملت الجيم في، د.

(٥) على غير، د.

(٦) أهملت الجيم في، ظ.

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.

(٨) ليست في، ظ.

(٩) لا يعرف.

(١٠) قل، ز.

(١١) فينهض، ز.

(١٢) والشبابا، ظ، تصحيف، والبيت من شواهد: شرح التسهيل ٨١: أ، المغني ٢: ٤٧١،

السيوطي ٢: ٨٣٧، الهمع ١: ١٥٧، الدرر ١: ١٣٩.

(١٣) مجهول.

(١٤) قابل، ظ.

(١٥) ومنني، د.

(١٦) شرح التسهيل ٨١: أ، ابن الناظم ٢٩٤، المغني ٢: ٤٧١، المقاصد ٣: ٥٠٣ - ٥٠٤،

يروى ^(١) بجر (صالح) - وهو واضح - وبرفعه، فالتقدير: بقولي أنا صالح، فحذف القول والمبتدأ. قاله المصنف ^(٢) [رحمه الله ^(٣)].

«وقد يغني القول في صلة» كقوله ^(٤):

لنحن الألى ^(٥) قلم فأن ملتم برؤيتنا ^(٦) قبل اهتمام بكم رعبا ^(٧)

أي ^(٨): قلم: نغلبهم ^(٩) «و» في «غيرها» أي: غير صلة، ولم يذكر المصنف له شاهداً، بل مثل له ^(١٠) بقولك: أنا قال زيد، ولوراني لفر. أي [قال ^(١١)]: يغلبني ^(١١)، بدليل ما بعده، كما دل ما بعد القول في البيت على المقول.

«عن المحكي لظهوره» كلاهما يتعلق بـ(يغني). «والعكس» وهو الاستغناء بالمقول ^(١٢) عن القول «كثير» نحو: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ ^(١٣) [مِنْ كُلِّ بَابٍ، سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ^(١٤)﴾ أي: قائلين، ونحو: ﴿فَأَمَّا ^(١٥) الَّذِينَ أَسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ

= السيوطي ٢: ٨٣٧، الهمع ١: ١٥٧، الدرر ١: ١٣٩.

(١) ترى، د، ويروى، ز، ظ.

(٢) في شرح التسهيل ٨١: أ.

(٣) ليست في، د.

(٤) لم يسموه.

(٥) الأولى، د، ز، ظ.

(٦) لرويتنا، ز، ظ.

(٧) شرح التسهيل ٨١: أ، والهمع ١: ١٥٧، الدرر ١: ١٣٩.

(٨) أن، ز.

(٩) تغلبهم، ز.

(١٠) في شرح التسهيل ٨١: أ.

(١١) أهملت الغين في، د.

(١٢) بالقول، ز.

(١٣) ليست في، ظ.

(١٤) ﴿جَنَّتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ... بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى

الدَّارِ﴾ الآيتان ٢٣، ٢٤ الرعد (١٣).

(١٥) فلما، ز.

[بَعْدَ إِيمَانِكُمْ] ^(١) ﴿ ^(٢) ، أي : فيقال لهم : أكفرتم ^(٣) .

«وإن تعلق بالقول مفرد لا يؤدي معنى جملة» [كما في قولك : قلت كلاماً ^(١)]. «ولا يراد به مجرد اللفظ» [نحو: ﴿يُقَالُ لَهُ: إِبْرَاهِيمُ﴾ ^(٤)] ^(١) .

«حكى مقدراً معه ما يكون ^(٥) به جملة» نحو: ﴿قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾ ^(٦) ، فيقدر مع الأول فعل ناصب له ، أي : سلّمنا ، ويقدر ^(٧) مع الثاني : إما خبر ، فيكون مبتدأ ، والتقدير : عليكم سلام ، [وإما مبتدأ ، فيكون خبراً ، والتقدير : تحيتكم سلام] ^(٨) .

والحاصل أنه لا ينصب بالقول مفرد على أنه مفعول به [إلا إذا كان على أحد الوجهين المذكورين ، وإنما قلت : على أنه مفعول به] ^(٩) احترازاً من نحو : قلت حقاً ، أي : قولاً حقاً ، فإن هذا من باب المفعول المطلق .

قلت : وكلام المصنف مخالف لما قدمناه من كلام الرضي ، فتأمله «وكذا إن تعلق» المفرد الذي هو في التقدير بعض جملة «بغير القول» فيحكي ^(٩) مقدراً معه ما يكون به جملة ، فلو كان على خاتم ^(١٠) شخص (محمد) ، وعلقت به (قرأت) ^(١١) أو (رأيت) أو (لمحت) أو نحوها ، قلت : قرأت على فص خاتمه (محمد) ، فترفعه ^(١٢)

(١) ساقط من ، ز ، ظ .

(٢) ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ... فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ ١٠٦ آل عمران (٣) .

(٣) ما بعد الآية مكرر ، ز .

(٤) ﴿قَالُوا سَمِعْنَا فَتَىٰ يَذُكُرُهُمْ ...﴾ ٦٠ الأنبياء (٢١) .

(٥) ما هو ، ز ، ظ .

(٦) ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَىٰ ... فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾ ٦٩ هود (١١) .

(٧) وتقدر ، ظ .

(٨) ما بين المعقوفتين ليس في ، ز .

(٩) يحكى ، د .

(١٠) خاتم خاتم ، د .

(١١) قراءة ، ز ، قرأته ، ظ .

(١٢) فيرفع ، ز ، ظ .

٢٣٥ على حسب مراد الناقد؛ لأن مراده: (صاحبه محمد) أو نحو^(١) ذلك، ولو كان المنقوش^(٢) (محمدًا) بالنصب: قلت: قرأت (محمدًا) بالنصب، وتقدر^(٣) له ناصبًا / ولو أدخلت على المنصوب رافعاً لم تغيره^(٤)، كقوله^(٥):

وأصفر من ضرب دار المليونك يلوح على وجهه جعفرًا^(٦)
فأسند الشاعر (يلوح) إلى الجملة مراعيًا لقصد الناقد، وأنشده الفراء بالتاء^(٧)
شاهدًا على لُحْتِ الشيء بمعنى أبصرته. هذا^(٨) منتهى ما ذكره الشارح^(٩).

قلت: ومقتضى ما قدمه^(١٠) المصنف من أن الحكاية لا تكون^(١١) إلا بالقول، أن لا يصح كلامه هنا على ظاهره، بل لا بد من تأويله على أنه أراد: ويجب في الكلام إضمار القول. ويشكل ذلك في البيت لأن الفاعل لا يحذف، على أن المصنف قد قال^(١٢) وتبعه الشارح^(٩): أسند الشاعر (يلوح) إلى الجملة مراعيًا مراد الناقد. وهذا التصريح منه بأن لا قول مقدر، فانظر هذا الموضوع فإنه مشكل.

(١) عطفت بالواو في د.

(٢) النقش، د.

(٣) ويقدر، د، ز.

(٤) يغير، د.

(٥) لم أقف على اسمه.

(٦) شرح التسهيل ٨١: أ، وفيه (يصف ديناراً نقش فيه اسم جعفر البرمكي منصوباً).

(٧) بالياء، ز، ظ، والصحيح ما أثبت.

(٨) وهذا، ظ.

(٩) ابن قاسم.

(١٠) ومقتضى كلام، د.

(١١) يكون، د.

(١٢) في شرح التسهيل ٨١: أ.

«فصل» في الكلام على ما ينصب ثلاثة مفاعيل^(١) «قدخل^(٢) همزة النقل» وهي التي تنقل الفعل عما كان عليه من لزوم وتعد إلى واحد واثنين إلى التعدي [إلى^(٣)] واحد و [التعدي^(٤)] إلى اثنين وإلى ثلاثة، فمن ثم سميت: (همزة النقل)، وتسمى أيضاً: (همزة التعدي) لذلك.

«على (علم) ذات المفعولين» احترازاً من^(٥) (علم) اللازمة، وهي التي مصدرها العلمة، أي: شق الشفة العليا، ومن (علم) ذات المفعول الواحد، وهي^(٦) التي بمعنى عرف. «و(رأى) أختها» وهي القلبية احترازاً من (رأى) البصرية^(٧). «فينصبان ثلاثة مفاعيل».

قال الشارح^(٨): الأحسن أن يضبط (ثلاثة) بالتثنية لأن؛ (مفاعيل) صفة، ولا يضاف العدد إلى الصفة إلا في الشعر أو قليل من الكلام.

قلت: يرد عليه: (ثم لم^(٩) يأتوا بأربعة شهداء^(١٠))، فإنه جمع شهيد، وهو صفة. فإن قلت: استعمل في الغالب من^(١١) غير موصوف فأجري مجرى الأسماء.

قلت: وكذا (مفاعيل) جمع لمفعول^(١٢)، وهو عند القوم يستعمل بغير^(١٣)

(١) من المفاعيل، د.

(٢) يدخل، ز.

(٣) ليست في، د.

(٤) ليس في، ز.

(٥) من نحو، د.

(٦) فهي، د.

(٧) البصرية، ز.

(٨) ابن قاسم.

(٩) فإن لم، د، ز، ظ، وهو خطأ.

(١٠) وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ فَأَجِدُهُمْ ثَمَنِينَ جُلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٤﴾ النور (٢٤).

(١١) في، د.

(١٢) المفعول، د.

(١٣) غير، د، ز، ظ، وكلامه الآتي يوجب ما صنعت.

موصوف^(١)، كما تقول: ينصب^(٢) المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه، ولا يحتاج في شيء من ذلك إلى أن يذكر الموصوف، فتقول: ينصب^(٣) اللفظ المفعول المطلق، وكذا البقية، فأجريت مجرى الأسماء، فحكمتها^(٣) حكم (شهداء) من غير فرق. «أولها» [أي^(٤)] أول المفاعيل الثلاثة هو المفعول «الذي كان» قبل دخول همزة النقل «فاعلاً» كما إذا قلت: علم زيد عمراً^(٥) فاضلاً^(٦)، ف(زيد) في هذا التركيب فاعل، فإذا^(٧) أتيت بهمزة النقل قلت: أعلمت^(٨) زيداً عمراً^(٥) فاضلاً، فنصبت بالفعل^(٩) ثلاثة أولها الذي كان فاعلاً، وهو زيد في [هذا^(١٠)] المثال.

«ويجوز حذفه» أي: حذف هذا المفعول الأول، نحو: أعلمت فرسك مسرجاً، ولا يذكر من أعلمته «و» يجوز أيضاً في هذا المفعول [الأول^(٤)] «الاقتصار عليه» فتقول: أعلمت زيداً، ولا^(١١) تذكر^(١٢) ما أعلمته. «على الأصح» لأن الفائدة متحققة في الصورتين جميعاً، وهذا الأصح هو مذهب الأكثرين، وثم قولان آخران. أحدهما: منع الحذف والاقتصار جميعاً، وإليه ذهب أبناء: طاهر^(١٣) وخرنوب وعصفور، والشلوبين.

(١) ما بين الهلالين مكرر في، ز.

(٢) بنصب، ز.

(٣) فحكمتها، د.

(٤) ليست في، د.

(٥) عمروا، ظ.

(٦) أهملت الضاد في، ظ.

(٧) وإذا، د.

(٨) أعلمت، ظ.

(٩) فنصب الفعل، د.

(١٠) ليست في، ظ.

(١١) أولاً، ز.

(١٢) يذكر، ز، ظ.

(١٣) وضع في (ز، ظ) بعد (ابن عصفور).

٢٣٦ الإنسان في الأغلب من علم [ما^(١)] أو ظن^(٢) كما سبق، وأما هذا الاقتصار^(٣) على الأول وترك المفعولين الآخرين محصل للفائدة^(٤) كما سبق / فثبت الجواز. «خلافاً لمن منع الإلغاء والتعليق» والصحيح ما ذكره المصنف من الجواز، بدليل قول من يوثق بعربيته: البركة أعلمنا الله مع الأكابر، فألغى (أعلم) متوسطاً، قول^(٥) الآخر^(٦):

وكيف أبالي بالعدى ووعيدهم^(٨) وأخشى ملهات الزمان الصوائب
وأنت أراني الله أمنع عاصم وأرأف^(٩) مستكفى^(١٠) وأسمع واهب^(١١)

«وألحق بهما» أي: بـ(أعلم) و(أرى) «سيوييه^(١٢) (نبأ)» كقول النابغة^(١٣):

نبئت زرعة - والسفاهة كاسمها - يهدي^(١٤) إليّ غرائب الأشعار^(١٥)

(١) سقطت من، ز، ظ.

(٢) عطفت بالواو في، د.

(٣) فالإقتصار، ظ.

(٤) يحصل الفائدة، ظ.

(٥) من، ز.

(٦) وقال، ز، ظ.

(٧) لا يعرف.

(٨) ووعيدهم، د.

(٩) واران، ز.

(١٠) مستكف، ز.

(١١) راجع البيتين في: شرح التسهيل ٨٢: أ، المقاصد ٢: ٤٤٦ - ٤٤٧، التصريح ١: ٢٦٦،

الأشموني ٢: ٣٩، الهمع ١: ١٥٨، الدرر ١: ١٤٠.

(١٢) لم يختصره في، د، على غير دأبه. وانظر الكتاب ١: ١٩.

(١٣) الذبياني، وأهملت الغين في، ظ.

(١٤) تهدي، د.

(١٥) أهملت الشين في، ظ، والبيت مطلع قصيدة هدد فيها زرعة بن عمرو الكلابي، وكان دعا

النابغة إلى أن يشير على قومه بنقض حلفهم مع بني أسد. ويَعده:

فحلفت - يازرع بن عمرو - إنني مما يشق على العدو ضراري

وهذا بناء على رواية الأصمعي وأبي عمرو الشيباني، أما أبو عبيدة فمطلعها عنده:

طال الثواء على رسوم ديار قفر أسائلها، وما استخباري

يروى: (... أوابد الأشعار) (... على العدو غباري) (قفر) بالجر وبالنصب. الثواء:

«وزاد غيره (أنبأ)» ومن ذكرها الفارسي^(١) والرجاني^(٢)، وزعم ابن هشام: أن سيويه ذكرها أيضاً^(٣). «(وخبّر) و(أخبر) و(حدّث)» فذكر الفراء الأولين في معانيه وشاهدتهما قول الشاعر^(٤):

وخبّرتُ سوداء^(٥) الغميم مريضة فأقبلت من أهلي بمصر أعودها^(٦)
وقول الآخر^(٧):

وما^(٨) عليك إذا أخبرتني دنفا^(٩) وغاب^(١٠) بعلك يوماً أن تعوديني^(١١)؟

= الإقامة. النابغة ٩٦-١٠٤، شرح التسهيل ٨١، ابن مالك ١: ١٨٥، ابن الناظم ٨١، ابن عقيل ١: ٣٨٧، المقاصد ١: ٤٠٥-٤٠٨، ٢: ٤٣٩، التصريح ١: ٢٦٥، الخزانة ٣: ٦٨-٧٠، شواهد ابن عقيل ١٠٠-١٠١.

(١) أبو علي.

(٢) أبو بكر عبد القاهر، وما نسب إليه ذكره في الجمل ص ١٥، وقد اقتصر على أربعة: أعلمت وأريت وأنبأت ونبأت، وانظر المرجل ص ١٥٦.

(٣) اقتصر سيويه في ١: ١٩ (باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين) على: أرى ونبأ وأعلم.

(٤) العوام بن عقبة بن كعب بن زهير بن أبي سلمى المزني. من أهل الحجاز. أموي العصر. المرزباني ٣٠١، المقاصد ٢: ٤٤٢.

(٥) سود، ز، ظ.

(٦) أول أبيات ذكر فيها امرأة من بني عبدالله بن غطفان اسمها ليلي، ولقبها سوداء، كانت في الغميم من بلاد غطفان، شبيب بها عقبة بن كعب، ثم علقها ابنه العوام بعده.

فياليت شعري هل تغير بعدنا ملاحه عيني أم يجيى وجيدها

يروى: (... سوداء القلوب...) (... فأقبلت من مصر إليها...) الحماسة ٣: ٣٤٤

- ٣٤٦، شرح التسهيل ٨١: ب، ابن مالك ١: ١٨٦، ابن الناظم ٨٢، ابن عقيل ١:

٣٩٠، المقاصد ٢: ٤٤٢-٤٤٣، التصريح ١: ٢٦٥، الأشموني ٢: ٤١، الهمع ١:

١٥٩، شواهد ابن عقيل ١٠٣، الدرر ١: ١٤١.

(٧) رجل من بني كلاب لم يسموه.

(٨) وماذا، ز، ظ.

(٩) أعجمت الدال في، د.

(١٠) وغاع، ز، ووضع تحت الغين نقطة.

(١١) الشاهد ثاني بيتين رواهما أبو تمام مع اختلاف في الرواية، وهما:

وأما (حدّث) فزادها^(١) الكوفيون، وعن ذكرها^(٢) من المتأخرين الزمخشري^(٣)،
وشاهدها قول الحارث اليشكري^(٤):

أو منعم ما تسألون فمن حدّثتموه له علينا الولاء^(٥)

= ماذا عليك إذا خبرتني دنفاً رهن المية يوماً أن تعودينا
أو تجعلي نطفة في القعب باردة وتغمسي فاك فيها ثم تسقينا
الحماسة ٣: ٣٥٣، شرح التسهيل ٨١: ب، ابن مالك ١: ١٨٦، ابن الناظم ٨٢، ابن
عقيل ١: ٣٨٨، المقاصد ٢: ٤٤٣-٤٤٥، التصريح ١: ٢٦٥، الأشموني ٢: ٤١، الهمع
١: ١٥٩، شواهد ابن عقيل ١٠١، الدرر ١: ١٤١.

(١) فزادها، ظ.

(٢) ذكرها، ظ.

(٣) في المفصل مع ابن يعيش ٧: ٦٥.

(٤) السنكري، ز، ظ، تصحيف، والشاعر: الحارث بن حلّزة بن مكروه بن يزيد اليشكري
الوائلي (.. - حوالي ٥٠ ق هـ / .. - حوالي ٥٧٠ م). شاعر مفلق من بادية العراق. أكثر
الفخر بقومه في معلقته، فضرب مثلاً في ذلك.

الجمحي ١: ١٥١-١٥٢، ابن قتيبة ١: ١٩٧-١٩٨، الأغاني ١١: ٤١-٤٨، الأمدى
٩٠.

(٥) من معلقته التي خاطب بها الملك عمرو بن هند.

مطلعها:

آذنتنا بينها أسماء رب ثاو يمل منه الثواء
وقبل الشاهد:

إن نبشتم ما بين ملحّة فالصا قب فيه الأموات والأحياء
أو نقشتم فالنقش تجشمه النا س وفيه الصلاح والإبراء
أو سكتم عنا فكنا كمن أغ مض عيناً في جفنها أقداء
وبعده:

هل علمتم أيام يتهب النا س غواراً لكل حي عواء؟
إذ رفنا الجمال من سعف البحد رين سيراً حتى نهاها الحساء
(له علينا الولاء): الذي في مراجع الشاهد: (.... العلاء).

نبشتم: أثرتم. ملحّة: مكان. الصاقب: جبل، نقشتم: استقصيتم. تجشمه الناس:
تكلفوه. غوارا: مصدر غاور القوم: أغار بعضهم على بعض. عواء: صياح. الأغاني ١١:
٤١-٤٨، السبع ٤٣٣-٥٠١، النحاس ٢: ٥٤١-٦١٠، ابن يعيش ٧: ٦٥، ٦٦-
=

واختار المصنف رحمه الله في الشرح^(١) عدم إلحاق (نبأ) وأخواتها بـ (أعلم)، [قال]^(٢): وقد حمل سيبويه على حذف الحرف قول الشاعر^(٣):

وُنُبِّتَ عبد الله بالجو^(٤) أصبحت كراماً مواليتها لئاماً^(٥) صميمها^(٦)

[أي^(٧)] [نُبِّتَ عن عبد الله]^(٨)، مع إمكان إجرائه مجزئ (أعلمت) فدل ذلك على

أن تقدير الحرف راجح عنده إذ ليس فيه إخراج شيء عن أصله، ولا تضمن شيء

معنى شيء [غيره، وأيضاً فإن النصب بحذف حرف الجر بعد (نبأ) مقطوع بثبوته فيما

حكى^(٩) من قول بعض العرب: (نُبِّتَ زيداً) مقتصراً عليه، ويعد^(١٠) (أنبأ) في قوله

تعالى: ﴿مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا﴾^(١١) [أعلمت]^(٨)، ولم يثبت الإجراء مجزئ (أعلم) إلا حيث يحتمل

حذف الحرف، فكان الحمل عليه أولى، هذا في (نبأ) مع كثرة استعمالها بالصورة

المختلف فيها^(١٢)، وأما أخواتها فيندر استعمالها بتلك الصورة. انتهى^(١٣).

= ٦٧، شرح التسهيل ٨١: ب، ابن مالك ١: ١٨٥، ابن الناظم ٨٣، ابن عقيل ١: ٣٨٩،
المقاصد ٢: ٤٤٥ - ٤٤٦، التصريح ١: ٢٦٥، الأشموني ٢: ٤١، الهمع ١: ١٥٩،
شواهد ابن عقيل ١٠١ - ١٠٢، الدرر ١: ١٤١.

(١) على التسهيل ٨١: ب.

(٢) سقطت من، ز، ظ.

(٣) الفرزدق، قاله سيبويه، ولم أجده في ديوانه.

(٤) بالجر، ز، ظ.

(٥) لياء ما، د.

(٦) يروى: (... لئياً...). عبد الله: يريد القبيلة المنسوبة إلى عبد الله بن دارم بن مالك

بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم. سيبويه ١: ١٨، شرح التسهيل ٨١: ب، المقاصد

٢: ٥٢٢ - ٥٢٤، التصريح ١: ٢٩٣، الأشموني ٢: ٧٠.

(٧) ما بين المركنين ساقط من، د.

(٨) ما بين الحاصرتين ساقط من، د، ظ، وثابت في شرح المصنف.

(٩) الضمير المستتر عائد إلى سيبويه، فقد نقل المصنف عنه هذا المثال قبل الكلام الذي نقله

الدماميني، وانظر شرحه على التسهيل ٨١: ب.

(١٠) وبعض، ز، وما أثبتته موافق لما في شرح المصنف.

(١١) ﴿... فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ، قَالَتْ... قَالَ نَبَّأَنِي الْعَلِيمُ الْخَيْرُ﴾ ٣ التحريم (٦٦).

(١٢) بالصورة المحتملة، شرح التسهيل.

(١٣) هذه الكلمة غير مقروءة في، ظ.

واعلم أن من ألحق هذه الأفعال بـ (أعلم) ليس قائلاً بأن الهمزة والتضعيف [فيها^(١)] للنقل إذ لم يثبت في لسانهم ما ينقل عنه هذه الأفعال، وإنما هو عنده من باب التضمنين، أي أن كلاً من تلك الأفعال ضمن [معنى^(٢)] (أعلم) فعومل معاملته.

«وزاد الأخفش (أظن) و(أحسب) و(أخال)^(٣) و(أزعم) و(أوجد)^(٤)». واختاره ابن السراج، ولا سماع يعتمدان عليه، وإنما استندا^(٥) إلى القياس، وهو ضعيف؛ لأن المتعدي^(٦) بالهمزة فرع المتعدي^(٦) بنفسه، وليس في الأفعال متعد بنفسه إلى ثلاثة [فيحمل عليه متعد بالهمزة، وكان مقتضى هذا أن لا تنقل (علم) و(رأى) إلى ثلاثة^(٧)]، لكن ورد^(٧) السماع بنقلها فقبل^(٨)، ووجب الاقتصار عليه. كذا قال المصنف^(٩) [رحمه الله]^(٩).

«والحق^(١٠) غيرهم (أرى)^(١١) الحلمية^(١٢) سماعاً» ومنه قوله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا﴾^(١٣)، لأنه ثبت أن (أرى) الحلمية^(١٢) تتعدى^(١٤) إلى اثنين،

(١) سقطت من، ز، ظ.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من، د.

(٣) أهملت الخاء في، ز، ظ.

(٤) وواجد، د.

(٥) أستند، ز، ظ.

(٦) المعدى، ز، ظ.

(٧) ورع، ظ.

(٨) فقبل، ز.

(٩) في شرح التسهيل ٨١: أ.

(١٠) والحلق، ظ.

(١١) رأى، ظ، وهو خطأ.

(١٢) الحلمية، ظ.

(١٣) ﴿... وَلَوْ أَرَدْنَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفِيسَلْتُمْ وَلِنَنْزَعْنَهُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَئِنْ أَرَادْنَا لَهُمْ عَذَابًا﴾

بَدَاتِ الصُّدُورِ ﴿٤٣﴾ الأنفال (٨).

(١٤) يتعدى، ز.

فجاز تعديتها^(١) إلى ثلاثة بهمزة النقل، ومن خالف في تعديتها إلى اثنين جعل المنصوب الثاني هناك، والثالث هنا حالاً.

فإن قلت: قد علم حكم (رأى^(٢)) الحلمية من قول^(٣) المصنف فيما تقدم^(٤):
تدخل^(٥) همزة النقل على (علم) ذات المفعولين و(رأى) أختها، فلم يكن لذكر ذلك ثانياً فائدة.

قلت: الظاهر أن المراد بـ(رأى أختها) إنها هو (رأى) القلبية كما أسلفناه، فهي التي عرفت بمؤاخراتها.

«وما صيغ للمفعول من ذي ثلاثة» كـ(أعلم) المبني للمجهول في مثل قولك: أعلمت زيداً فاضلاً «فحكمه حكم (ظن)» في الإلغاء وغيره؛ لأنه صار مثله. «في الاقتصار^(٦) على المرفوع». فإنه ممتنع^(٧) في (ظن) وأخواتها؛ لعدم الفائدة كما مر، وهنا جائز، فتقول: أعلم زيداً؟ لحصول الفائدة لما قدمناه، والله [تعالى^(٨)] أعلم بالصواب.

(١) تعديتها، د.

(٢) ارى، ز، وليس صحيحاً.

(٣) في قول، د.

(٤) راجع ص ٢٠٨.

(٥) يدخل، د.

(٦) الاقتصار، ز.

(٧) ممنوع، ز، ظ.

(٨) سقطت من، ز، ظ.

الباب الثامن عشر «باب الفاعل»

«وهو المسند إليه» سواء كان ظاهراً نحو: قام زيد. أو ضميراً نحو الزيدان
قاما، وسواء كان صريحاً^(١) كما تقدم، أو مؤولاً نحو:
يسر المرء ما ذهب الليالي^(٢)

ثم التأويل^(٣) لا بد أن يكون بحرف سابق كالمثال، أو بغيره في باب التسوية نحو:
﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتَهُمْ...﴾^(٤)، أي: إنذارك
وعدمه، إذا جعلنا (سواء) خبر (إن) وما بعده^(٥) فاعلاً به، هذا مذهب البصريين.

وقال هشام^(٦) وثعلب^(٧) وجماعة: يجوز أن يقع الفاعل جملة مطلقاً نحو: يعجبني^(٨)
يقوم [زيد]^(٩)، وظهر/ لي أقام زيد.

وقال^(١٠) الفراء^(١١) وجماعة: جوازه مشروط بكون المسند إلى الجملة قلبياً، وباقترانها
بمعلق [نحو]^(١٢) ظهر لي أقام زيد؟.

(١) تصریحاً، ز، ظ.

(٢) عجزه: (وكان ذهابين له ذهاباً)، وقد مر في ٢: ٢٧٥.

(٣) ثم إن التأويل، د، ثم التا التأويل، ز.

(٤) ﴿... لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ٦ البقرة ٢.

(٥) بعدها، ظ.

(٦) ابن معاوية.

(٧) أحمد بن يحيى.

(٨) تعجبني، د.

(٩) ليست في، د.

(١٠) قال، د.

(١١) يحيى بن زياد.

قال ابن هشام^(١) : وفيه نظر؛ لأن أداة التعليق بأن تكون^(٢) مانعة أشبه من أن تكون^(٣) مجرورة، وكيف يعلق^(٣) الفعل عما هو كالجزم منه!!

[ويعد^(٤)] فعندي أن المسألة صحيحة، ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات، وعلى أن الإسناد إلى مضاف محذوف إلى الجملة^(٥)، ألا ترى أن المعنى: ظهر لي جواب (أقام زيد)؟، أي جواب قول القائل ذلك، وهذا لا بد من تقديره دفعا للتناقض، إذ ظهور الشيء مناف للاستفهام المقتضى للجهل به. «فعل» كما مثلنا، «أو مضمن معناه» «كاسم الفاعل وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل، وأخرج^(٦) بذلك نحو: خزّ ثوبك، وذهب خاتمك، فإن المسند [فيه]^(٤) ليس فعلاً ولا مضمناً^(٧) معناه.

«تام» احترازاً من الناقص، نحو (كان)، فليس المرفوع بها فاعلاً، وتسمية سيويه^(٨) له بذلك من باب التوسع «مقدم» قالوا: احترازاً من نحو: زيد قام، أو زيد قائم، فإن (زيداً) في المثالين أسند إليه فعل أو مضمن معناه، ولكن المسند غير مقدم عليه، فلا يكون فاعلاً.

قلت: وفيه نظر: أما أولاً فلا نسلم أن الفعل وما^(٩) ضمن معناه مسند إلى زيد فيما مثل به، بل الفعل مسند إلى ضمير مستتر فيه، وهو ضميره جميعاً مسندان إلى زيد، إلا أنه اتفق أن الضمير هو زيد، فتوهم أنه وارد، وليس بوارد لأن هذه دلالة عقلية، والتعريف إنما هو باعتبار الدلالة اللغوية، وكذا^(١٠) القول فيما ضمن معنى الفعل،

(١) في المغني ٢ : ٤٤٩ .

(٢) يكون، ز.

(٣) تعلق، ز.

(٤) ليست في، د.

(٥) جملة، د.

(٦) وخرج، ز، ظ.

(٧) متضمناً، د.

(٨) راجع الكتاب ١ : ٢١ .

(٩) أو ما، ز، ظ.

(١٠) فكذا، د.

فإذن لا حاجة إلى القيد، والقول بأنه ذكر لرفع^(١) إيهام من يتوهم دخول مثل ذلك كلام^(٢) ظاهري.

وأما ثانياً فقد نص الأعلام^(٣) وابن عصفور في قول الشاعر^(٤):

صددت فأطولت الصدود، وقلما وصال على طول الصدود يدوم^(٥)

(١) لدفع، د.

(٢) خبر (والقول).

(٣) في تحصيل عين الذهب ١ : ١٢، بها مش سيويه.

(٤) المرار الفقعسي، ونسب إلى عمر بن أبي ربيعة وليس في ديوانه.

(٥) الثاني من أبيات نقلها البغدادي عن أبي محمد الأعرابي، وأولها:

عزفت ولم تصرم، وأنت صروم وكيف تصابي من يقال: حليم!!
وبعده:

وليس الغواني للجفاء ولا الذي له عن تقاضي دينهن هموم
ولكننا يستجزز الوعد تابع هواهن حلاف لهن أئيم
يروى (صرمت ولم...) (الصدود ولا أرى).

أطولت: حقه (أطلت) بنقل حركة الواو إلى الساكن قبلها،.. ثم قلبها ألفاً، ثم حذفها
لالتقاءها ساكنة مع اللام الساكنة.

(قلما وصال...) في توجيهه أقوال:

أ - (ما) مصدرية، والجملة بعدها صلتها، والمصدر المؤول فاعل (قل)، ورد بأن هذا المصدر
معرفة، و (قل) تطلب النكرة.

ب - (ما) زائدة، و (وصال) فاعل، والجملة الفعلية صفته، وضعف بأن (ما) إذا زيدت مع
(قل) هيأته للدخول على الفعل.

ج - أصل التركيب: قلما يدوم وصال، فقدم الفاعل على الفعل ضرورة، والكوفيون يميزونه
في السعة.

د - (وصال) فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل بعده. و (ما) في هذين الوجهين زائدة كفت (قل)
عن العمل.

ه - (وصال) اسم (يكون) محذوفة. ويرد بأن هذا ليس من مواضع إضمار الكون.

و - (وصال) مبتدأ والجملة بعده خبر، و (ما) في هذين الوجهين زائدة كافة أيضاً.

سيويه ١ : ١٢، ٤٥٩، المقتضب ١ : ٨٤، الخصائص ١ : ١٤٣، ٢٥٧، المحتسب ١ :

٩٦، المنصف ١ : ١٩١، ٤٢٨ - ٤٢٩، ٢ : ٦٩، ٣٦٢، الأغاني ١٠ : ٣١٥ - ٣١٦،

على رفع (وصال) بـ (يدوم) وقدم للضرورة، وهو ظاهر كلام سيبويه^(١)، فقد تحقق تقدم الفاعل على رافعه في الجملة، فيلزم من زيادة هذا القيد خروج بعض صور الفاعل، فلا يكون الحد منعكساً، ولا يجدي^(٢) قولهم: (قدم للضرورة) نفعاً. «فارغ» من ضمير.

قال المصنف^(٣) [رحمه الله]^(٤): خرج بذلك المبتدأ إذا قدم خبره وفيه ضمير، نحو: قائم زيد ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(٥) على القول بأن (الذين) مبتدأ، و(أسروا) خبره.

وأنت خير بأن هذا القيد لاغٍ؛ لأن المقدم لم يسند إلى الظاهر، وإنما أسند إلى ضميره^(٦)، فخرج بقوله أولاً: (المسند إليه فعل أو مضمن معناه).

«غير مصوغ^(٧) للمفعول» فخرج^(٨) النائب عن الفاعل، نحو: ضُرب اللص، وأمضروبُ العمران؟ وأكثر النحاة^(٩) لا يسميه فاعلاً، ومن يسميه فاعلاً يحذف^(١٠) هذا القيد كالزنجشري^(١١)، والخلاف في ذلك راجع إلى أنه هل يقال: - له

الشجري ٢: ١٣٩، ٢٤٤ - ٢٤٥، الإنصاف ١٤٤، ابن يعيش ٤: ٤٣، ٧: ١١٦، ٨: ١٣٢، ١٠: ٧٦، شرح التسهيل ٨٣: أ، الرضي ٢: ٣٤٥، المغني ١: ٣٣٩ - ٣٤٠، ٢: ٦٤٤، ٦٥٢ - ٦٥٣، التصريح ١: ٢٦٩، السيوطي ٢: ٧١٧ - ٧١٨، الجمع ٢: ٨٣، ٢٢٤، الخزانة ٤: ٢٨٧ - ٢٩٠، الدرر ٢: ١٠٧، ٢٤٠، عمر ٤٩٤ (ما نسب إليه).

(١) راجع الكتاب ١: ١٣.

(٢) أهملت الجيم في، د، ز.

(٣) في شرح التسهيل ٨٢: ب.

(٤) ليس في، د.

(٥) ﴿لَا هَيْبَةَ قُلُوبِهِمْ... هَلْ هَذَا إِلَّا بَشْرٌ مِثْلَكُمْ أَفَتَأْتُونَ السَّحَرَاءَ بَصُورًا﴾ ٣ الأنبياء

. ٢١

(٦) ضمير، ز، ظ.

(٧) أعجمت الراء في. ظ.

(٨) أهملت الغين في، د.

(٩) يخرج، ز، ظ.

(١٠) النحويين، د.

(١١) يحذف، ز.

(١٢) راجع ٣: ٧.

في اصطلاح النحاة - (فاعل) أو لا؟، وليس^(١) خلافاً معنوياً.

«وهو مرفوع بالمسند حقيقة إن خلا من (من) و(الباء) الزائدتين» نحو: قام زيد، وأقائم^(٢) بكر؟. «وحكماً إن جرّ بأحدهما» نحو: ما قام من رجل، ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾^(٣). «أو» جر «بإضافة»^(٤) المسند» نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ^(٥) النَّاسَ^(٦) لَخَلَفَ^(٧) وَلَا بِن جني، فإنه قال في لمعه^(٨): وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه.

وقد يوجه هذا القول بأن العامل هو ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب، وهو هنا الفاعلية، وهي^(٩) تتقوم^(١٠) بالإسناد، فليكن العامل في الفاعل عملاً بهذه القاعدة.

ويعترض بأننا لا نسلم أن مجرد الإسناد تتقوم^(١١) به الفاعلية، وإنما تتقوم^(١٢) به مع الفعل المسند أو شبهه، فله مدخل في التقوم، ولا استقلال له [به]^(١٤).

(١) سقطت الواو من، ظ.

(٢) وأقام، د.

(٣) ﴿... وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا...﴾ ٧٩ ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يُشْهِدُكُمْ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلَكُ يَشْهَدُونَ﴾. ١٦٦ النساء (٤).

(٤) أهملت التاء في، ز.

(٥) دفاع، ظ، وبها قرأ المدنيان ويعقوب من العشرة؛ وقرأ باقيهم (دفع). النشر ٢: ٢٣٠.

(٦) ﴿الَّذِينَ أَخْرَجُوا مِنَ دِينِهِمْ يَبْغِيهِمْ بِغَيْرِ حَقِّ الْآنَ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ... بَعْضُهُمْ بَعْضٌ لَمَّزَتْ صَوَامِعُ وَبَيْعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدٌ يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا﴾ ٤٠ الحج (٢٢)، وانظر الآية ٢٥١ البقرة (٢).

(٧) أو الوضوء، ز.

(٨) من كلام ابن مسعود - رضي الله عنه - أخرج مالك في الموطأ، وأخرجه أيضاً عن ابن عمر موقوفاً بمعناه ١: ٦٥.

(٩) الأحر.

(١٠) لغة، ز، ظ.

(١١) وهو، ظ.

(١٢) أهملت التاء في، د، متقوم، ز، ظ.

(١٣) يتقوم، ز، ظ.

(١٤) ليست في، د.

فإن قلت: فيلزم - حينئذ - أن لا يكون الفعل أو شبهه عاملاً؛ ضرورة أن الفاعلية لا تتقوم^(١) به وحده؛ إذ لا بد أن ينضم إلى ذلك اعتبار الإسناد.

قلت: الإسناد يعتبر شرطاً للفعل أو شبهه في تقوم الفاعلية به، فلا يضاف العمل إلى الإسناد الذي هو شرط، وإنما يضاف إلى الفعل أو شبهه الذي هو مشروط.

فإن قلت: يمكن أن / يعارض بمثله، فيقال: الإسناد تتقوم به الفاعلية بشرط وجود فعل^(٢) أو شبهه، فليضاف العمل إلى الإسناد الذي هو مشروط.

قلت الفرق ظاهر، وذلك أن الإسناد أمر معنوي اعتباري، فلا يصار إليه لضعفه إلا عند تعذر جعل اللفظ عاملاً [بما استقر في هذا الفن^(٣)، وقد أمكن جعله^(٤) عاملاً^(٥)] بالطريقة التي^(٦) ذكرناها، فوجب المصير إليه، دون الآخر.

وبقي على المصنف [رحمه الله]^(٧) أن يقول: (ولا إحداث^(٨) الفعل، خلافاً لبعض الكوفيين)، فقد قال بذلك جماعة منهم، وأجابوا عن: تحركت الشجرة، و(أهلكنا^(٩) الدهر) و(مرض زيد)، بأنه لما صدر من الشجرة ما يشبه حركة المتحرك بالإرادة، وجعل الدهر قائماً مقام المهلك، وتعاطى^(٩) زيد أسباب المرض، جعلوا كأنهم فاعلون.

«وإن قدم» المسند إليه^(١٠) «ولم [يل]»^(٥) ما يطلب الفعل» نحو: زيد قام،

(١) أهملت التاء في، د.

(٢) أفعال، ظ.

(٣) نظر إلى ما هو معروف مقرر في هذا الفن، د.

(٤) جعل اللفظ، ظ.

(٥) ما بين الحاصرتين ليس في، ز.

(٦) الذي، د.

(٧) أحداً، ز، وأهملت التاء في، ظ.

(٨) وأهلكها، ظ.

(٩) وتعالى، ظ.

(١٠) المسند إليه، ألحقنا في (د) بالمتن.

فإن (زيداً) ^(١) قدم ولم يل شيئاً طالباً للفعل . «فهو مبتدأ» وما بعده خبر عنه ، كما رأيت في المثال المذكور .

«وإن [وليه] أي» ^(٢) ولي المسند إليه ما يطلب الفعل على جهة اللزوم كـ(إن) الشرطية ، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ ^(٣) وكان هذا مراد المصنف . «ففاعل فعل مضمرة يفسره الظاهر» والتقدير ^(٤) : وإن استجارك [أحد] ^(٥) . وقد يلي الاسم ما يطلب بالفعل على جهة الأولوية ، كهمزة الاستفهام ، نحو: أزيد قام؟ فلا يتعين جعل (زيد) فاعلاً ، بل يكون أولى ، ويجوز جعله مبتدأ . «خلافاً لمن خالف» . في المسألتين ، والمخالف في الأولى بعض الكوفيين ، فجوزوا ^(٦) :- في (زيد قام) - أن يكون فاعلاً مقدماً . والمخالف في الثانية الأخفش فجوز :- في (إن زيد قام) رفع (زيد) بالابتداء ، بعد (إن) قال : والرفع بفعل ^(٧) [مضمرة] أقيس الوجهين .

«ويلحق» الفعل الماضي «المسند إلى مؤنث» حقيقي نحو: قامت هند ، أو مجازي نحو: طلعت الشمس . «أو» إلى «مؤول به» أي بمؤنث نحو قول ^(٨) بعضهم : (.) أتته كتابي فاحتقرها ^(٩) . ويحكى أنه أنكر على قائله ، فقال : أو ليس الكتاب بصحيفة؟ . وهذا قليل ، والأعرف ^(١٠) في مثله التذكير . «أو مخبر [به]» ^(١١) عنه» يعني أو كان الفعل مسنداً إلى لفظ مخبر عنه بمؤنث ، نحو: ﴿ثُمَّ لَازَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ ^(١١) .

(١) زيد ، د ، حكى إعرابه في المثال .

(٢) ليست في ، د .

(٣) ﴿ فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ اتَّبَعَهُ مَأْمَنُهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ٦ التوبة (٩) .

(٤) فالتقدير ، د .

(٥) سقطت من ، ز ، ظ .

(٦) فيجوز ، د ، فيجوزوا ، ز .

(٧) يفعل ، ز .

(٨) قال ، ز ، ظ .

(٩) قول لبعض أهل اليمن ، وأوله (فلان لغوب . . .) الخصائص ١ : ٢٤٩ ، والمحتسب ١ :

٢٣٨ .

(١٠) والأحرف ، ظ .

(١١) ﴿ وَاللَّهُ رَبُّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ ٢٣ الأنعام (٦) .

قال الزمخشري^(١) : إنما أنت الفعل، لأن الخبر مؤنث، فسرى التأنيث منه إلى المخبر عنه، مثل : من كانت أمك؟ .

وقال^(٢) أبو حيان^(٣) : إنما أنت [اسم^(٤)] (كان) على معنى (من) لا لتأنيث الخبر [كما ذكر^(٥)] .

واعترضه بذلك غير متجه؛ لأنه إنما كان معنى [من^(٥)] التأنيث للإخبار عنها بمؤنث، وهو (أمك)، فتأنيث الخبر سبب [لتأنيث^(٦)] من وتأنيث (من) سبب لتأنيث الضمير، فتأنيث الخبر سبب السبب. قيل^(٧) : وتأنيث الفعل في هذا^(٨) القسم - وهو^(٩) ما أسند إلى مخبر عنه بمؤنث - مذهب كوفي، ولا يجيزه^(١٠) البصريون إلا في الضرورة. «أو» إلى [اسم^(٦)] «مضاف إليه»^(١١) أي إلى مؤنث. و(إليه) في محل نصب^(١٢) وفي (مضاف) ضمير نائب عن الفاعل عائد إلى الموصوف المقدر، أي : إلى اسم مضاف «مقدر الحذف» كقوله^(١٣) :

مشين كما اهتزت رماح تسفهت
أعاليها مرّ الرياح النواسم^(١٤)

(١) في الكشاف ٢ : ١٢ .

(٢) قال، د .

(٣) في البحر ٤ : ٩٥ .

(٤) ليست في، ظ .

(٥) سقطت من ز، ظ .

(٦) ليست في، د .

(٧) قبل، د .

(٨) جداً، ز .

(٩) ما إذا، د .

(١٠) يجيزه، د .

(١١) نضاف، ز .

(١٢) النصب، د .

(١٣) ذو الرمة : غيلان بن عقبة .

(١٤) النوايم، ز، والشاهد من قصيدة مدح فيها الملازم بن حريث الحنفي مطلعها :

خليلي عوجا اليوم حتى تسلما على طلل بين النقا والأخارم
وقبل الشاهد :

ف(تسفهت) مسند إلى (مرّ) . وهو مضاف إلى مؤنث، وهو (الرياح)، وهذا المضاف مقدر الحذف، فكأن^(١) الفعل أسند إلى المضاف إليه المؤنث، وهو (الرياح)، فمن ثم أنت الفعل .

ومعنى تقدير الحذف أن استقامة الكلام بترك المضاف متأية، ألا ترى إلى صحة قولك هنا: تسفهت الرياح أعاليها؟، وكذا قوله^(٢):

وتشرق بالقول الذي قد أذعته^(٣) كما شرقت^(٤) صدر القناة من الدم^(٥)

= لحن الحصى أنياره ثم خضنه نهوض الهجان الموعثات الجواشم
وبعده:

إذا غاب عنهن الغيوران تارة وعنا وأيام النحوس الأشائم
أرين الذي استودعن سوداء قلبه هوىً مثل شك الأيزني النواجم
يروى: (.... عوجا الناعجات...) (.... بين اللوى...) (رويداً كما اهتزت...)
(... مرضى الرياح...).

الناعجات: إبل يصاد عليها بقر الوحش، والنعج: البياض - لحن: جعلته عليه
كاللحاف. أنياره: أعلام الثوب من الخز، الواحد (نير) خضنه: يريد أن مروطن طويلة،
فهن في سيرهن كمن يخوض في الماء. الهجان: الإبل البيض. الموعثات: الواقعات في الوعث
وهو الرمل اللين. الجواشم: المتكلفات. تسفهت: حركت الغيوران: يريد اثنين من ثلاثة
الأب والأخ والزوج.

الأيزني: الحراب. النواجم: الطوالع. ذو الرمة ٦١٢ - ٦٢٥، سيبويه ١: ٢٥، ٣٣،
المقتضب ٤: ١٩٧، الكامل ٥: ٨٣، المحتسب ١: ٢٣٧، السبع ٤٢٤، شرح التسهيل
٨٣: ب، ابن الناظم ١٥٠، ابن عقيل ١: ٤١ - ٤٢، المقاصد ٣: ٣٦٧ - ٣٦٨،
الأشموني ٢: ٢٤٨، شواهد ابن عقيل ١٥٧ - ١٥٨.

(١) وكان، د.

(٢) الأعشى.

(٣) ادعته، ظ.

(٤) أهملت الشين في، ز.

(٥) من قصيدة قالها لعمير بن عبدالله بن المنذر بن عبدان حين جمع بينه وبين جهنم ليهاجيه.
مطلعها:

ألا قل لتيا قبل نيتها: اسلمي تحية مشتاق إليها مقيم
وقبل الشاهد:

=

فلو قدرت حذف المضاف الذي هو (صدر) استقام^(١) الكلام، فكأنك^(٢) قلت: كما شرقت القناة من الدم.

واجترز المصنف بهذا القيد من نحو قولك: قام غلام هند، فلا يصح أن يقال فيه: قامت؛ لأن^(٣) المضاف هنا غير مقدر^(٤) الحذف «تاء ساكنة» برفع^(٥) (تاء)^(٦) على أنه فاعل للفعل المتقدم، وهو قوله: (ويلحق)^(٨)، و(ساكنة) صفته، وإنما فعلوا هذا الإلحاق للإيذان من أول الأمر بتأنيث الفاعل.

«ولا تحذف^(٩) غالباً إن كان» الفاعل «ضميراً متصلاً مطلقاً» أي: سواء كان حقيقي التأنيث، نحو: هند قامت، أو مجازي^(١٠) التأنيث / نحو: الشمس

= لئن كنت في جب ثمانين قامة ورقيت أسباب السماء بسلم
ليستدرجك القول حتى تهزه وتعلم أني عنكم غير ملجم
وبعده:

فما أنت من أهل الحجون ولا الصفا ولا لك حق الشرب من ماء زمزم
لتيا: اللام حرف جر والمجرور اسم الإشارة (تا) مصغراً.

الأعشى ١٨٠ - ١٨٥، سيبويه ١: ٢٥، الفراء ٢: ٣٧، ٣٢٨، المقتضب ٤: ١٩٦ - ١٩٧،
١٩٩، الكامل ٥: ٨١، التبريزي ٤: ٣٧٥، ابن يعيش ٧: ١٥٠ - ١٥١، المغني ٢:
٥٦٧، المقاصد ٣: ٣٧٨ - ٣٨٠، الأشموني ٢: ٢٤٨، السيوطي ٢: ٨٨٢، الهمع ٢:
٤٩، الدرر ٢: ٥٩، يس ٢: ٣١.

(١) استفهام، ز، ظ.

(٢) أهملت الفاء في، د.

(٣) فإن، د.

(٤) ليس بمقدر، د.

(٥) يا، ز.

(٦) ترفع، ز.

(٧) ما، ز.

(٨) وتلحق، د، ز، ظ، وما أثبتته موافق لما مر في المتن.

(٩) يحذف، د، ز، ظ.

(١٠) مجاز، ز، ظ.

طلعت . واستظهر بقوله (غالباً) على حذف التاء من [نحو] ^(١) قوله ^(٢) :
 فلا مزنة ^(٣) ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها ^(٤)

(١) سقطت من، ز، ظ .

(٢) عامر بن جوين بن عبد رضاء بن قمران الطائي شاعر فارس، أحد الفتاك الخلعاء الذين تبرأ منهم قومهم . عاش - فيما قيل - مائتي سنة، ومات مقتولاً . الخزانة ١ : ٢٤ ، ٢٥ ، ونسب ابن الأنباري البيت إلى الأعشى ، . وليس في ديوانه .

(٣) مرية، ز .

(٤) قال البغدادي : (لم يذكروا شيئاً مما قبله ولا مما بعده، وقال شارح شواهد المغني : قال الزمخشري أوله :

وجارية من بنات الملو ك قعقت بالرمح خلخالها
 ككرفثة الغيث ذات الصير ترمي السحاب ويرمي لها
 تواعتها بعد مر النجو م كلفاء تكثر تطلها
 فلا مزنة ودقت ودقها

البيت انتهى ، وقد رأيت البيتين الأولين في شعر الخنساء من قصيدة ترثي بها أخاها صخرأ . انتهى كلام البغدادي ، ولم أجد ما نقله عن شارح شواهد المغني ، في شرح السيوطي ، فلعله يعني غيره .

يروى : (ولاروض . . .) (. . . أبقلت بقالها) (. . . أبقالها) بالرفع ، وهو فاسد ؛ لأنه يستلزم نفي الإقبال مطلقاً ، والمعنى على نفي أن تكون أرض أبقلت مثل إقبال هذه الأرض التي وصفها ، إلى جانب أن القصيدة مفتوحة الروي .

(لا) الأولى : عاملة عمل ليس أو ملغاة . مزنة : اسم (لا) أو مبتدأ على الوجهين في (لا) ، وسوغ الابتداء بالنكرة العموم ، أو وصفها . ودقت : جملة واقعة موقع خبر (لا) ، أو خبر المبتدأ ، أو صفة لمزنة ، وعلى الأخير فالخبر محذوف . (لا) الثانية : نافية للجنس . أرض : اسمها .

أبقلت : الجملة خبر (لا) ، ولا يصح أن تكون صفة لاسمها ، وإلا لوجب التنوين ؛ لأنه حينئذ شبيه بالمضاف . كرفثة : سحابة عظيمة . الصير : سحاب أبيض .

الكلام على الشاهد : الاستشهاد في (أبقل) ، فهو مسند إلى ضمير عائد على الأرض ، وهي مؤنثة ، ومع ذلك لم يؤنث الفعل ، والقاعدة أن الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المستر يجب تأنيثه ولو كان مجازي التأنيث وقد اختلفت الكلمة في تخريجه فقيل :

أ - ذكر الفعل ؛ لتأويل الأرض بالمكان .

ب - فعل ذلك لضرورة الشعر ، ورد بأنه يمكن أن يقول : أبقلت بقالها ، بنقل حركة الهمزة

وقوله^(١):

فإِذَا تَرَيْنِي وَلِي لَمَّةً فَإِنِ الْحَوَادِثُ أَوْدَى بِهَا^(٢)

وقوله^(٣):

إِنِ السَّمَاةَ وَالْمَرْوَةَ^(٤) ضَمْنَا قَبْرًا بَمَرُّو عَلَى الطَّرِيقِ الْوَاضِحِ^(٥)

- بعد حذفها - إلى التاء الساكنة، وهذا الرد ضعيف لأن الصحيح أن الضرورة: ما وقع في الشعر، لا ما ليس للشاعر عنه مندوحة.

ج - التأنيث في مثل هذا ليس واجباً. نسب هذا القول إلى ابن كيسان والجوهري.

د - نسب إلى أبي حنيفة الدينوري: أن الأرض والسماء تذكران وتؤنثان، وأنشد البيت.

هـ - وأغرب من قال: إن الضمير عائد على مضاف محذوف، أي ولا مكان أرض، سيويه

١: ٢٤٠، الخصائص ٢: ٤١١ - ٤١٢، المحتسب ٢: ١١٢، السبع ١٠٧، ٥٢٢،

الشجري ١: ١٥٨، ١٦١، ابن يعيش ٥: ٩٤ - ٩٥، المقرب ١: ٣٠٢ - ٣٠٣، الرضي

١: ١٤، ٢: ١٧٠، ابن مالك ١: ٢٠٠، المغني ٢: ٧٣١، ٧٤٦، شرح التسهيل ٨٣:

ب، ابن عقيل ١: ٤٠٦، ٤٠٧، المقاصد ٢: ٤٦٤ - ٤٦٦، التصريح ١: ٢٧٨. ابن

الناظم ٨٦، الأشموني ٢: ٥٣، السيوطي ٢: ٩٤٣ - ٩٤٤، الهمع ٢: ١٧١، الخزانة ١:

٢١ - ٢٥، ٣: ٣٣٠، شواهد ابن عقيل ١٠٥ - ١٠٦، الدرر ٢: ٢٢٤ - ٢٢٥، يس ٢:

٣٢.

(١) قوله، د، وهو الأعشى.

(٢) مر في ٢: ٣١.

(٣) زياد الأعجم، أو الصلتان العبدي، والصواب الأول.

(٤) والمره، ز.

(٥) اللايح، ز، ظ، والشاهد من قصيدة يرثي بها المغيرة بن المهلب بن أبي صفرة، وهو الثالث فيها، وقبله:

يامن بمغدى الشمس أو بمراحها أو من يكون بقرنها المتنازع
قل للقوافل والغزى إذا غزوا والباكرين وللمجدِّ الرائح
وبعده:

فإذا مررت بقبره فاعقر به كوم الهجان وكل طرف سابع
يروى: (... والغزاة...) (أو من يحل...) (كوم الجلاد...) (... طرف طامح).

الغزى: جماع غاز. كوم، جمع كوما: ناقة عظيمة السنام. الجلاد، جمع جلدة: أدم الإبل

لينا. الطرف: الكريم من الخيل. ابن قتيبة ١: ٤٣١ - ٤٣٢، الأغاني ١٥: ٣٨١، القالي

«أو» [إن] ^(١) كان الفاعل «ظاهراً متصلاً» بالفعل لا يفصل بينهما شيء ^(٢)
 «حقيقي التأنيث» نحو: قامت هند «غير» جمع «مكسر» نحو: الجواري
 والهنود. «ولا اسم جمع» كقوم. «ولا» اسم «جنس».

قال المصنف ^(٣): كسوة ونعم المرأة، في لغة من لا يقول: [قال] ^(٤) فلانة، فيجوز
 في جميع ذلك لحاق التاء وتركها. وتمثيلة ^(٥) لاسم الجنس بالنسوة غير جيد؛ لأنه ^(٦) اسم
 جمع كالقوم ^(٧)، وأما المرأة فهو اسم جنس، بمعنى أنه يراد ^(٨) به الجنس، ولكن ذكره
 مع اسم الجمع يوهم أن المراد باب ^(٩) تمر ونخل ^(١٠)؛ لأنه الذي يذكر في صحبته في
 الصرف ^(١١). «ولحاقها» أي: لحاق التاء «مع» المؤنث «الحقيقي المقيد ^(١٢)» بما
 تقدم من كونه ظاهراً غير مكسر ولا اسم جمع ولا جنس «المفصول بغير (إلا)»
 نحو: قامت اليوم هند. «أجود» من تركها، نحو: قام اليوم هند. «وإن ^(١٣) فصل
 بها» أي: بد(إلا) «فبالعكس» أي: يكون تركها نحو: ما قام إلا هند، أجود ^(١٤)
 من لحاقها كقوله ^(١٥):

= ٣ : ٨ - ١١ ، الإنصاف ٧٦٣ ، شذور الذهب ١٦٩ ، المقاصد ٢ : ٥٠٢ - ٥٠٤ ، الخزانة ٤ :
 ١٩٢ .

- (١) ليست في، د.
- (٢) أهملت الجيم في، ز، ظ.
- (٣) في شرح التسهيل ٨٣ : ب.
- (٤) سقطت من، ز، ظ.
- (٥) وتمثيلة، ظ.
- (٦) ألانه، ز، إلا أنه، ظ.
- (٧) كالقوح، ز.
- (٨) مراد، د.
- (٩) بأن، ز، ظ.
- (١٠) أهملت الخاء في، ز.
- (١١) العرب، ز.
- (١٢) القيد، ز.
- (١٣) فإن، د.
- (١٤) أعجمت الدال في، د.
- (١٥) مجهول.

ما برئت من ريبة ودم في حربنا^(١) إلا بنات العم^(٢)
وفي كل من المسألتين خلاف: فقال المبرد^(٣): لا يجوز مع الفصل بغير (إلا) غير
[التأنيث وقال غير الأخفش من البصريين: لا يجوز مع الفصل بـ(إلا) غير^(٤)]
التذكير.

والصحيح جواز التذكير [في الأول]^(٥) والتأنيث في الثاني قليلاً فيهما، وعبارة
المصنف تقتضي الجودة فيهما، وليس [كذلك]^(٦).

واحترز بقوله: (مع الحقيقي المقيد المفصول . . .) إلى آخره مما إذا كان الظاهر غير
حقيقي التأنيث نحو: طلع اليوم الشمس، فترك العلامة أحسن؛ إظهاراً لفضل
الحقيقي على غيره، سواء كان بـ(إلا) أو بغيرها^(٧)، نحو: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ
رَبِّهِ^(٨)﴾.

وسئلت بـ (كناية)^(٩) عن قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ﴾^(١٠)،
كيف جاء على غير الأحسن.

فقلت: يجوز أن يكون في (كانت) ضمير القصة، والجملة الواقعة بعد ذلك مبتدأ
ونحو في محل نصب على أنها خبر (كان)، فلا يرد هذا على تسليم ما قالوه من أحسنية
ترك العلامة في الصورة المذكورة، والذي يظهر لي خلاف ذلك، فإن الكتاب العزيز

(١) جربنا، د.

(٢) راجع هذا الشاهد في: شرح التسهيل ٨٣: ب، شذور الذهب ١٧٦، المقاصد ٢: ٤٧١

- ٤٧٢، التصريح ١: ٢٧٩، الأشموني ٢: ٥٢، الجمع ٢: ١٧١، الدرر ٢: ٢٢٦.

(٣) في المقتضب ٣: ٣٤٩.

(٤) ما بين المعقوفين ليس في، ز.

(٥) ليس في، ظ.

(٦) ليست في، د.

(٧) غيرها، د.

(٨) ﴿... وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا... فَأَنْتُمْ فِيهَا مَأْسُوفُونَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ ٢٧٥ البقرة ٢.

(٩) بكنياته، ز، ظ، تصحيف.

(١٠) ﴿... عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةٌ مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ ٩٤ البقرة ٢.

قد كثر فيه الإتيان بالعلامة عند الإسناد إلى ظاهر غير الحقيقي كثرة فاشية، فوقع فيه من ذلك ما ينيف على مائتي موضع كقوله تعالى: ﴿فَأَنْفَجَرْتُمْ مِنْهُ أَثْنَتًا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾^(٢)، [وقوله]^(٣): ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ﴾^(٤)، وقوله: ﴿[الَّذِينَ]﴾^(٥) [إِذَا أَصَابْتَهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ]﴾^(٦)، [وقوله]^(٧): ﴿وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾^(٨) إلى غير ذلك، ووقع فيه مما تركت فيه العلامة^(٩) [في الصورة المذكورة]^(١٠) نحو خمسين موضعاً، وأكثرية أحد الاستعمالين دليل [على]^(١١) أرجحيته، فينبغي المصير إلى القول بأن الإتيان بالعلامة في ذلك أحسن، فتأمله. «وحكمها» أي: حكم التاء «مع جمع التكسير» كالرجال، «وشبهه» والمراد به اسم الجمع كنسوة، «وجمع المذكر بالألف والتاء» العاقل وغيره كطلحات ودرهيات. «حكمها مع الواحد المجازي التأنيث» فلك إلحاق العلامة^(١٢) وتركها مع كل واحد من هذه الثلاثة، تقول: قامت الرجال، وقام الرجال، وجاءت النسوة، وجاء النسوة، وذهبت الطلحات، وذهب الطلحات، وكسدت الدرهمات، وكسد الدرهمات^(١٣)، كما تقول: طلعت الشمس، وطلع الشمس، لكن أنت هنا بالخيار^(١٢) في الإثبات^(١٣) والحذف على حد سواء، و[أما]^(١٣) مع هذه الأمور الثلاثة

(١) اثنتي، ز، اثنتي، ظ.

(٢) ﴿وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ... قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرِبَهُمْ...﴾ ٦٠ البقرة ٢.

(٣) ليست في، د.

(٤) ﴿... أَهْبَطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَآسَأْتُمْ... وَبَاءَ وَيَنْصِبُ مِنَ اللَّهِ...﴾ ٦١ البقرة ٢.

(٥) سقطت من، ز، ظ.

(٦) الآية ١٥٦، البقرة ٢.

(٧) ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوْا الْعَذَابَ...﴾ ١٦٦ البقرة (٢).

(٨) العلامة فيه، د.

(٩) في، د.

(١٠) التاء، د.

(١١) فكسد، د.

(١٢) باختيار، د.

(١٣) الإتيان، ز، ظ.

فالحدف أحسن لكون تأنيثها^(١) بالتأويل . وهو كون كل منها جماعة ، ولم يعتبر التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد ، نحو: قال النسوة ؛ لأن المجاز^(٢) الطاريء أزال الحكم^(٣) الحقيقي في (رجال) ، وإذا كان كذلك اتجهت المناقشة على المصنف فيما يقتضيه ظاهر عبارته من التساوي .

٢٤٠ «وحكمها» أي [حكم^(٤)] التاء «مع جمع التصحيح غير المذكور / آنفاً» وهو ما جمع بالواو والنون نحو: الزيدون ، وما جمع بالألف والتاء من المؤنث نحو: الهندات «حكمها مع واحده» فتقول: قام الزيدون بترك العلامة ، كما تقول في واحده: قام زيد ، بتركها ، وتقول: قامت الهندات^(٥) بإثبات العلامة ، كما تقول في واحده: قامت هند ، بإثباتها ، وهذا الذي ذكره المصنف مذهب^(٦) البصريين في المسألة ، وأجاز الكوفيون تجريد الفعل مع جمع المؤنث بالألف والتاء كالتكسير^(٧) ، فيذكر^(٨) على معنى الجمع ويؤنث على معنى الجماعة ، واختاره الفارسي ، واستدلوا بالآية: ﴿إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ﴾^(٩) ، ويقول الشاعر^(١٠):

(١) تأنيثها ، ظ .

(٢) المجازي ، د ، ز .

(٣) حكم ، د .

(٤) ليست في ، د .

(٥) الهندان ، ز .

(٦) من مذهب ، د .

(٧) كالتكبير ، د .

(٨) فتذكر ، ز .

(٩) ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا... مُهَجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ...﴾ ١٠ المتحنة (٦٠) .

(١٠) أبي عطاء السندي : مرزوق أو أفلح بن يسار (. . . بعد ١٨٠ هـ / . . . بعد ٧٩٦ م) مولى

بني أسد بن خزيمة . أبوه من السند . أسود اللون في لسانه لكنة ، ومع ذلك فهو الشاعر الفحل

الحاضر البديهة . أهدي إليه وصيف وسماه عطاء وتبناه ، ووكل إليه إنشاد شعره . تشيع لبني

أمية وناضل عنهم وهجا بني هاشم . مخضرم الدولتين .

ابن قتيبة ٢ : ٧٦٦ - ٧٧٠ ، المرزباني ٤٨٠ ، الأغاني ١٧ : ٣٢٧ - ٣٣٩ ، فوات الوفيات ١ :

١٣٤ - ١٣٧ ، الخزانة ٤ : ١٦٧ - ١٧٠ .

عشية قام النائحات وشققت جيوب بأيدي مآتم^(١) وخذود^(٢)
والجواب عن الآية: أن^(٣) حذف التاء^(٤) فيها للفصل بالمفعول، وعن^(٥) البيت بأنه
على تقدير موصوف محذوف، أي النسوة النائحات، فروعى حال المحذوف.

ويرد على المصنف نحو: نزلت [الوابلون^(٦)]، فإن هذا من جمع التصحيح غير^(٧)
المذكور آنفاً، مع أن^(٨) حكمه ليس حكم واحده؛ إذ حكمه جواز لحاق^(٩) العلامة،
وحكم واحده امتناع لحاقها، فتأمل.

«وحكمها» أي: حكم التاء^(١٠) «مع البنين والبنات حكمها مع الأبناء»^(١١)
والإماء» فيجوز: قام البنون، وقامت البنون^(١٢)، كما تقول^(١٣): قام الأبناء، وقامت

(١) مآتم، د، لم، ز، وأهملت التاء في، ظ.

(٢) أهملت الخاء في، ز، والبيت ثاني أبيات رثى فيها يزيد بن عمر بن هبيرة وقتله المنصور
بواسطة أولها:

ألا إن عينا لم تجد يوم واسط عليك بجاري دمعها لجمود
وبعده:

فإن تمس مهجور الفناء فربما أقام به بعد الوفود وفود
فإنك لم تبعد على متعهد بلى كل من تحت التراب بعيد

الطبري ٩: ١٤٦، ابن قتيبة ٢: ٧٦٩، الحماسة ٢: ٢٩٥-٢٩٧، الصحاح ٥: ١٨٥٧
(أتم)، سمط اللآلىء ٦٠٢، الوفيات ٦: ٣١٧، الخزانة ٤: ١٧٠.

(٣) بأن، د.

(٤) اليا، ز.

(٥) عن، ظ.

(٦) ليست في، ز، و(الوابلون)، جمع وابل: المطر الشديد الضخم القطر.

(٧) أهملت الغين والياء في، ز.

(٨) أنه، ز، ظ.

(٩) إلحاق، د.

(١٠) أهملت التاء في، ز.

(١١) الأنا، د.

(١٢) البنات، د، وهو خطأ.

(١٣) يقال، ز، ظ.

الأبناء، قال الشاعر^(١):

قالت بنو عامر: خالوا بني أسد يابؤس^(٢) للجهل ضراراً^(٣) لأقوام^(٤)
وتقول^(٥): قام البنات وقامت البنات، كما تقول^(٥): قام الإماء وقامت الإماء،
قال^(٦):

فبكى بناتي^(٧) شأنهن وزوجتي والظاعنون^(٨) إليّ ثم تصدعوا^(٩)

(١) النابغة الذبياني.

(٢) أهملت الياء والباء في ز، وقلبت الباء نوناً في، ظ.

(٣) ضرار، د.

(٤) مطلع قصيدة قالها حين دعت بنو عامر الذبيانيين إلى مقاطعة بني أسد ونقض ما بينهم من
الحلف وبعده:

يأبى البلاء فلا نبغي بهم بدلاً ولا نريد خلاء بعد إحكام
خالوا: تاركوا وقاطعوا. خلاء: مصدر (خالوا). النابغة ٢٢٠ - ٢٢٢، سيبويه ١: ٣٤٦،
الخصائص ٣: ١٠٦، المحتسب ١: ٢٥١، التمام ١٢٠، الشجري ٢: ٨٠ - ٨١، الإنصاف
٣٣٠، ابن يعيش ٣: ٦٨، شرح التسهيل ٨٣: ب، الرضي ١: ١٣٢، ٢٦٥، الهمع ١:
١٧٣، الخزانة ١: ٢٨٥ - ٢٨٧، ٢: ١١٩، الدرر ١: ١٤٨.

(٥) ويقول، د، ز.

(٦) عبدة بن يزيد: الطبيب بن عمرو السعدي التميمي (٠٠ - حوالي ٢٥ هـ / ٠٠ - حوالي
٦٤٥ م) شاعر فحل مخضرم، وفارس شجاع. شهد بعض الفتوح. ابن قتيبة ٢: ٧٢٧ -
٧٢٨، الأغاني ٢١: ٢٥، ٢٧، الإصابة ٣: ١٠٠، وأخطأ من ادعى أن القائل أبو ذؤيب
الهذلي.

(٧) بلباتي، ز، ظ، وأهملت الباء الأولى والتاء في، ز، ظ، والباء الثانية في، ز، والياء في، ظ.

(٨) والطايعون، د، والطايغون، ز، ظ، وكله تحريف.

(٩) من قصيدة قالها لابنه حين أسنّ - مطلعها:

أبنيّ إني قد كبرت ورباني بصري، وفيّ لمصلح مستمتع
وقبل الشاهد:

ولقد علمت بأن قصري حفرة غبراء يحملني إليها شرّج
وبعده:

وتركت في غبراء يكره وردها تسفي عليّ الريح حين أودع
يروى: (... شجوهن...) (والأقربون إلي...) (والظامعون إلي...) (يسفي عليّ

وذلك لأن لفظ الواحد فيها قد تغير^(١) فألحقا^(٢) بجمع التكسير.
 وإنما ذكر المصنف حكمها دفعا لوهم^(٣) من يتوهم أنها^(٤) جمعا تصحيح فيحكم
 للبين بحكم الزيدين، والبنات بحكم الهندات وإلا فحكمها قد مر^(٥).

«ويساويها^(٦)» أي: يساوي^(٧) تاء التأنيث الساكنة «في اللزوم وعدمه
 تاء^(٨) مضارع الغائبة» فحيث تقول^(٩): (قامت) لزوماً [تقول]^(١٠): (تقوم)
 بالفوقية^(١١) لزوماً، نحو: تقوم^(١٢) هند، وحيث انتفى لزوم تاء التأنيث المذكورة انتفى
 هنا لزوم تاء^(٨) المضارع، فتقول^(١٣): تطلع الشمس، ويطلع الشمس، بالفوقية
 والتحتية، وتقوم اليوم هند، [ويقوم اليوم هند]^(١٤) [بهما جميعاً، ونظير:

ولا [أرض^(١٤)] أبقل إبقالها^(١٥)

(= الترب...). شجوهن: حزنهن. تصدعوا: تفرقوا. قصري: منتهى أمرى، مثل:
 قصارى. شرح: خشب يشد بعضه إلى بعض كالسرير يحمل عليه الموتى. المفضليات ١٤٥
 - ١٤٩، أبوزيد ٢٣ - ٢٤، الأغاني ٢١: ٢٤، الخصائص ٣: ٢٩٥، شرح التسهيل ٨٣:
 ب، المقاصد ٢: ٤٧٢ - ٤٧٣، التصريح ١: ٢٨٠، الأشموني ٢: ٥٤.

- (١) يغير، ز، ظ.
- (٢) فالحق، ز.
- (٣) توهم، ز.
- (٤) انها، د.
- (٥) راجع ص ٢٣١.
- (٦) وتساويها، د.
- (٧) تساوي، د.
- (٨) يا، ز.
- (٩) قلت، ز، ظ.
- (١٠) ليست في، ز.
- (١١) بالفوقانية، د.
- (١٢) تقول، د.
- (١٣) تقول، د.
- (١٤) سقطت من، ز، ظ.
- (١٥) صدره: (فلا مزنة ودقت ودقها). وتقدم في ص ٢٢٧.

في المضارع، قوله^(١) :

وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى ثلاث الأثافي^(٢) والرسوم البلاغ^(٣)
فإن أحد الفعلين مسند^(٤) إلى (ثلاث)^(٥) والآخر إلى ضميرها، والرواية فيها^(٦) بالياء
التحتية.

وكان الأولى للمصنف [أن^(٧)] لو قال: (ويساويها^(٨) في اللحاق وعدمه). على
التفصيل المتقدم، أو (ويساويها^(٩) فيما ذكر)، وإلا فعبارة لا تقتضي المساواة في رتبة
الجواز.

ثم الأولى أيضاً أن لو قال: (تاء^(١٠) المضارع)، فإن من جملة ما يشمله ذلك نحو:

(١) ذو الرمة.

(٢) الأنالي، ظ.

(٣) الثاني في قصيدة مطلعها:

أمنزلي مَيِّ سلام عليكما هل الأزمن اللائي مزين رواجع؟
وبعد الشاهد:

توهمتها يوماً فقلت لصاحبي وليس بها إلا الظباء الخواضع
يروى: (... أو يدفع البكا). فقلت: المقول بيت جاء بعد ثلاثة أبيات هو:

قف العيس ننظر نظرة في ديارها فهل ذاك من داء الصبابة نافع
ذو الرمة ٣٣٢ - ٣٤١، المقتضب ٢: ١٧٥ - ١٧٦، ٤: ١٤٤، ابن يعيش ١: ١٢٢،
شرح التسهيل ٨٤: أ، ٩٣: أ، ١٣٦: أ، الأشموني ١: ١٨٧، الهمع ٢: ١٥٠، الدرر
٢: ٢٠٦.

(٤) مسنداً، ز، ظ.

(٥) ثلاثة، د.

(٦) فيها، ظ.

(٧) ليس في، ز.

(٨) وتساويها، د.

(٩) سقطت الواو من، ز، ظ.

(١٠) يا، ز.

تقوم^(١) الهندات، ولا تحسن^(٢) فيه تاء^(٣) مضارع الغائبة؛ لأن الفعل للغائبات، وأيضاً فإنه يقال: ما تقوم^(٤) إلا أنتن، [كما يقال: ما قامت إلا أنتن^(٥)]، وليست التاء^(٦) في: (ما تقوم^(٧)) للغيبة؛ إذ ليس ثم تاء للغيبة البتة، فالتاء في ذلك للتأنيث لا للخطاب، بدليل الماضي، والمخاطب لا يقال له: غائب.

«ونون التأنيث الحرفية» نحو: خرجن أو يخرجن الهندات، وسيأتي ذكرها، وهذه أعم من العلامتين السابقتين من جهة أنها تكون للماضي والمضارع، بخلاف تينك لاختصاص التاء المختوم^(٨) بها بالماضي، والمبدؤ بها بالمضارع، وأخص منها من جهة أنها تكونان^(٩) علامتين لتأنيث الواحد والاثنين وما فوقهما وهي خاصة بما فوق الاثنين، فعلى هذا يقال: قمن الهندات، بالنون وجوباً، وقمن الهنود، بالنون جوازاً، وقمن اليوم الهندات، كذلك، وما قام [إلا^(١٠)] الهندات، خير^(١١) من: ما قمن إلا الهندات.

«وقد تلحق^(١٢) الفعل المسند إلى ما ليس مفرداً^(١٣)» وهو المثني والمجموع^(١٤) «من ظاهر» نحو: قاما أخواك، وقاموا أخوتك، وقمن الهندات. «أو ضمير

(١) يقوم ز، ظ، وأهملت التاء في، د. والصحيح ما صنعت.

(٢) تحسن، د، يحسن، ز.

(٣) يا، ز.

(٤) يقوم، د، ز، ظ، والمتفق مع كلامه ما صنعت.

(٥) ليس في، ز.

(٦) اليا، ز.

(٧) يقوم، ز، ظ.

(٨) أهملت الخاء في، ز.

(٩) يكونان، ز، ظ، والوجهان صحيحان، انظر ١ : ٩٦.

(١٠) خير، ز.

(١١) بلحق، د، ز.

(١٢) واحداً، م.

(١٣) أهملت الجيم في، ظ.

٢٤١ «منفصل» نحو: ما قاما إلا هما، وما قاموا إلا هم، وما قمن إلا هن. «ألف التثنية النحاة: (لغة أكلوني البراغيث).

والمعول^(٣) عليه أن الألف والواو والنون عند أصحاب هذه اللغة حروف دالة على التثنية والجمع؛ لنقل أئمة العربية أنها لغة قوم من العرب مخصوصين.

فإن قلت: كيف^(٤) قال المصنف: (وقد تلحق)^(٥) فأشعر بالتقليل^(٦) والغرض أن هذا عند أرباب هذه اللغة كثير شائع، بل هو أمر ملتزم؟ قلنا^(٧) إنما قال ذلك بالنسبة إلى لغة الأكثرين.

ولو أسقط المصنف [لفظ^(٨)] الفعل وقال: (المسند) لكان أولى؛ ليدخل نحو: (أو مخرجي هم)^(٩).

وينبغي أن يكون أصحاب هذه اللغة يتركون^(١٠) العلامة إذا قالوا: قام اليوم أخواك^(١١) جوازاً، وإذا قالوا: ما قام إلا أخواك^(١١) وجوباً، كما يفعلون هم وغيرهم في علامة المؤنث الحقيقي، وإذا قيل: قام زيد وعمرو، فينبغي لحاقها [عندهم]^(١٢).

(١) الأناث، ز.

(٢) جاء في (م) مكان هذه القطعة من الأصل: (علامة كضميره).

(٣) والمقول، ز.

(٤) فكيف، ز.

(٥) يلحق، ز، ظ.

(٦) بالتعليل، ز، ظ.

(٧) قلت، ز.

(٨) ليست في، د.

(٩) من حديث طويل عن عائشة - رضي الله عنها - في قصة بدء الوحي حين ذهبت خديجة بالنبي

- إلى ورقة بن نوفل، فقال له: (ليتني أكون حياً إذ يخرجك قومك، فقال رسول الله -

- أو مخرجي هم، قال نعم...). البخاري ١: ٤، ٦، ١٤٣، ١٤٤، ٩: ٢٥، ٢٦،

ومسلم ١: ح ١٦٠، وتكلم عليه ابن مالك في شواهد التصحيح: ٤ - ١٤.

(١٠) أهملت الياء في، د.

(١١) أخوك، ظ.

(١٢) ليست في، ظ.

كقوله^(١) :

..... وقد أسلماه مبعد وحميم^(٣)

فإن عطفت بـ(أو) فقلت : قام زيد أو عمرو، فينبغي^(٣) امتناع إثبات العلامة؛ لأن الفاعل واحد لا اثنان، غاية ما فيه أن ذلك الواحد غير معين.

فإن قلت : قام أخوك^(٤) أو غلامك، فينبغي أن تلحق لأن الفاعل اثنان قطعاً، وإنما فقد التعيين، فإن قلت : قام أخوك^(٥)، أو غلامك، أو قام غلامك^(٦) أو أخوك^(٥) فينبغي أن [لا^(٧)] تلحق^(٨)؛ لأنه لم يتحقق كون الفاعل اثنين، والأولى^(٩) أولى بالمنع؛ لأنك قدمت المفرد.

(١) عبيد الله بن قيس الرقيات.

(٢) تولى قتال المارقين بنفسه.

والبيت الثاني في قصيدة رثى فيها مصعب بن الزبير رضي الله عنهما - مطلعها:

لقد أورث المصريين حزناً وذلة قتيل بدير الجاثليق مقيم
وبعد الشاهد:

فما نصحت لله بكر بن وائل ولا صبرت عند اللقاء تميم
يروى: (... خزيماً وذلة) (... بسيفه) (فما قاتلت في الله ...) دبر الجاثليق: موضع على
نهر يسمى دجيل في العراق.

عبيد الله ١٩٦ - ١٩٧، الأغاني ١٩ : ١٢٩، الشجري ١ : ١٣١، شرح التسهيل ٨٤ : أ،
ابن مالك ١ : ١٩١، ابن الناظم ٨٤، المغني ١ : ٤٠٦ - ٤٠٧، ٤١٠، شذور الذهب
١٧٧، ابن عقيل ١ : ٣٩٧، المقاصد ٢ : ٤٦١ - ٤٦٣، التصريح ١ : ٢٧٧، الأشموني ٢ :
٤٧، السيوطي ٢ : ٧٨٤ - ٧٨٥، ٧٩٠ - ٧٩١، الجمع ١ : ١٦٠ شواهد ابن عقيل ١٠٣ -
١٠٤، الدرر ١ : ١٤١ - ١٤٢.

(٣) أهملت الفاء والياء والنون في، ز.

(٤) أخوك، ظ.

(٥) أخوك، د، وليس صحيحاً.

(٦) غلامان، ز.

(٧) ليست في، ز.

(٨) يلحق، ز.

(٩) والأول، د.

وأما^(١) قول بعضهم: إن قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَبْلُغَانُ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾^(٢)، بتشديد نون (يبلغان) في قراءة حمزة والكسائي^(٣) جاء على هذه اللغة، فقول^(٤) مشكل، بل الظاهر أن الألف ضمير، وأن (أحدهما) بدل بعض، وأن^(٥) (كلاهما) بتقدير: أو يبلغه كلاهما، أو التقدير: يبلغه أحدهما أو كلاهما، وعليها فالألف عائدة على الوالدين [في]^(٦) ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾^(٧) لا على ما بعدهما، وليس لك أن تقول^(٨) (أحدهما) بدل بعض، و(كلاهما) بدل كل، وأنه يجوز: أعجبنى زيد وجهه وأخوك؛ لأن بدل الكل تقرير^(٩) للمبدل منه، وإيدان بأنه على ظاهره وحقيقته^(١٠)، وبدل البعض تخصيص لبعض ما تناوله اللفظ، وإعلام بأن الأول ليس مراداً به^(١١) ظاهره، ففي الجمع بينها تدافع ظاهر.

وإذا قال أرباب هذه اللغة: قاما^(١٢) وقعدا^(١٣) أخواك، وأعملوا أحدهما، فإنهم يضمرون في الآخر ضمير اثنين، فيتصل بكل من الفعلين ألف، ولكنها في أحدهما ضمير وفي الآخر علامة.

واعلم أن المصنف رحمه الله [تعالى]^(١٤) يعبر عن هذه اللغة بـ(لغة يتعاقبون)^(١٥) فيكم

(١) فاما، د.

(٢) ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا... فَلَا تَقُلْ لِمَا آفٍ وَلَا نَهْرُهُمَا وَقُلْ لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ ٢٣ الإسراء ١٧.

(٣) وخلف من العشرة، وقرأ الباقون (يَبْلُغْنَ) النشر ٢: ٣٠٦، البحر ٦: ٢٦ - ٢٧.

(٤) فامر، د.

(٥) فإن، ز.

(٦) ليست في ز.

(٧) انظر ح ٢.

(٨) أهملت التاء في، ز.

(٩) تقدير، ز.

(١٠) وحقيقة، د.

(١١) منه، ز، ظ.

(١٢) فاما، ز.

(١٣) وقعد، ز.

(١٤) سقطت من، ز، ظ.

(١٥) أهملت الياء والتاء في، ز.

ملائكة)، يريد ما رواه [الإمام^(١)] مالك رحمه الله تعالى^(٢) في الموطأ، من قول النبي^(٣) ﷺ: (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار)^(٤). [الحديث^(٥)].

وقد أكثر المصنف^(٦) [رحمه الله تعالى^(٧)] من الاستدلال^(٨) بالأحاديث النبوية على إثبات الأحكام النحوية، وشنع أبو حيان عليه^(٩)، وقال: إن ما^(١٠) استند إليه من ذلك^(١١) لا يتم له؛ لتطرق^(١٢) احتمال الرواية بالمعنى إلى ما يستدل به من تلك الأحاديث، فلا يوثق بأن ذلك المحتج به لفظه عليه الصلاة والسلام حتى تقوم^(١٣) به الحجة^(١٤)، وقد أجريت ذلك لبعض شيوخنا فصوب رأي ابن مالك فيما فعله من ذلك بناءً على أن اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب، وإنما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية، وكذا ما يتوقف^(١٥) عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب، فالظن في ذلك كله كافٍ، ولا يخفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدل؛ لأن الأصل عدم التبديل^(١٦)، لاسيما والتشديد في الضبط والتحري في نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدثين، ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى

-
- (١) ليست في، د.
 - (٢) رضي الله عنه، ز، ظ.
 - (٣) من قوله، د.
 - (٤) سبق الكلام عليه في ١ : ٧٨.
 - (٥) ليست في، ظ.
 - (٦) المصنفون، ظ.
 - (٧) سقطت من، ز، ظ.
 - (٨) في الاستدلال، د.
 - (٩) وشنع عليه أبو حيان، د.
 - (١٠) إنما، ز، ظ.
 - (١١) أهملت الذال في، ز.
 - (١٢) ليتطرق، ز.
 - (١٣) يقوم، ز.
 - (١٤) المحه، ز.
 - (١٥) تتوقف، د.
 - (١٦) التبريل، د.

إنما هو عنده بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضيه؛ فلذلك تراهم يتحرّون في الضبط ويتشدّدون مع قولهم بجواز النقل بالمعنى، فيغلب على الظن من هذا كله أنها لم تبدل، ويكون^(١) احتمال التبديل فيها مرجوحاً^(٢) فيلغى، ولا يقدر في صحة / الاستدلال [بها^(٣)]، ثم [إن^(٤)] الخلاف^(٥) في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدوّن في الكتب^(٦)، وأماما دُونَ وجعل^(٧) في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم في ذلك.

قال^(٨) ابن الصلاح^(٩) بعد أن ذكر اختلافهم في نقل الحديث بالمعنى - إن هذا الخلاف لا نراه جارياً، ولا أجراه الناس فيما نعلم فيما تضمنته^(١٠) بطون الكتب، فليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنف ويثبت^(١١) فيه [بدله^(١٢)] لفظاً آخر بمعناه،

(١) ولكون، ظ.

(٢) مرفوعاً، ز، ظ.

(٣) ليست في، د.

(٤) ليست في، ز.

(٥) الاختلاف، ز.

(٦) ولا كتب، ز، ظ.

(٧) وحصل، ظ.

(٨) وقال، د.

(٩) أبو عمرو عثمان تقي الدين بن عبد الرحمن صلاح الدين بن موسى الشهرزوري الكردي

(٥٧٧ - ٦٤٣ هـ / ١٨٨١ - ١٢٤٥ م). متقدم في التفسير والحديث ورجاله والفقهاء تنقل في

البلاد ودرس في الصلاحية ببيت المقدس ثم في دار الحديث بدمشق وهناك مات. أخذ عن

كثيرين منهم والده، وعنه كثيرون منهم ابن خلكان. ألف: معرفة أنواع علم الحديث - ط،

الفتاوى - ط (جمعه بعض أصحابه)، الأمالي، شرح الوسيط في (فقه الشافعية)، صلة

الناسك في صفة المناسك، فوائد الرحلة، أدب المفتي والمستفتي، طبقات الفقهاء الشافعية.

الوفيات ٣: ٢٤٣ - ٢٤٥، طبقات الشافعية ٥: ١٣٧، ط - مصر ١٣٢٤ هـ، الشذرات

٥: ٢٢١.

(١٠) تضمنه، د.

(١١) وثبت، ز.

(١٢) سقطت من، ز، ظ.

فإن الرواية بالمعنى رخص^(١) [فيها^(٢)] من رخص^(٣) لما كان عليهم في ضبط الألفاظ والجمود عليها من الحرج والتعب، وذلك مفقود فيما اشتملت عليه بطون الأوراق والكتب. انتهى كلام ابن الصلاح.

وتدوين الأحاديث والأخبار، بل وكثير المرويات^(٤) وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية حين^(٥) كان كلام أولئك المبدين - على تقدير تبديلهم - يسوغ^(٦) الاحتجاج به، وغايته يومئذ تبديل لفظ يصح الاحتجاج به بلفظ يصح الاحتجاج به، فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال، ثم دُون ذلك المبدل - على تقدير التبديل - ومنع من تغييره ونقله بالمعنى كما قال ابن الصلاح، فبقي حجة في بابه صحيحة، ولا يضر توهم ذلك الاحتمال السابق في شيء [من]^(٧) استدلالهم المتأخر، والله تعالى أعلم بالصواب.

ويضمـر جوازاً^(٨) فعل^(٩) الفاعل المشعر به ما قبله، كقوله^(١٠):

يكون^(١١) مزاجها عسلاً^(١٢) وماء^(١٣)

فيمن رواه بنصب (عسلاً) ورفع (ماء)، فإن التقدير - حيثئذ - : وخالطها ماء،

(١) رخصة، د.

(٢) ليست في، د.

(٣) الرخص، د.

(٤) وأكثر الروايات، د.

(٥) وحين، د.

(٦) أهملت الغين في، ز.

(٧) ليست في، ز.

(٨) جواز، ز، ظ.

(٩) أفعال، ز، وهي أول كلمة في الورقة.

(١٠) حسان بن ثابت رضي الله عنه.

(١١) وكان، د، ز، ظ، ولم أر من رواه كذلك؛ لذلك صححته على ما صح.

(١٢) عسل، د.

(١٣) صدره: (كان سيئة من بيت رأس) وقد مر الكلام عليه في ٣: ٢٠٧.

لُبَيْكُ^(١) يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحْصُومَةٌ [وَمُخْتَبِطٌ^(٢) مِمَّا تَطِيحُ^(٣) الطَّوَائِحُ^(٤) قَلْتُ^(٥)] : وفيه نظر؛ لأن ذلك داخل تحت قوله : - فيما يأتي - (أو استفهام)، فإن

(١) لُبَيْكُ، ز.

(٢) أهملت الحاء تصحيفاً في، ز، ظ.

(٣) يطيح، ز.

(٤) من قصيدة رثى فيها يزيد النهشلي - مطلعها:

لعمري لئن أمسى يزيد بن نهشل
لقد كان ممن يبسط الكف بالندی
وقبل الشاهد:

إذا أرق أفنى من الليل ما مضى
تمطى به ثني من الليل راجح
وبعده:

سقى جدثاً أمسى بدومة ثاويماً
عرا بعد ما جف الثرى عن نقابه
من الدلو والجوزاء غادِ روائح
بعضاء تدري كيف تمشي المنايح
يروى: (لبيك...) بالبناء للمعلوم، وعليها لا شاهد: (ومستمنح مما...) (...) مما
أطاح...) .

حشا جدث: في جوف قبر. تسفي: تدري التراب، فالمفعول به محذوف. الروائح، جمع رائحة: صفة لمحذوف، أي: ريح تهب في وقت الرواح، وهو ما بعد الزوال إلى آخر النهار. الأرق: السهر. تمطى به الضمير عائد إلى (ما) في قوله: ما مضى. ثني من الليل: ساعة منه. راجح: زائد. ضارع: ذليل. مختبط: صاحب حاجة أو طالب معروف، وأصله: خبط فلان فلاناً، أي أعطاه بلا معرفة سابقة، ويقال: هو من خبطت الشجرة لیتساقط ورقها. تطيح: تهلك، أو تسقط، فعله: أطاح يطيح، ومجرده: طاح يطوح ويطيح. الطوائح: جمع مطيحة على غير قياس، مثل: لواقح، جمع ملقحة: سحابة. دومة: دومة الجندل، وهي موضع حول الشام. ثاويماً: مقيماً. الدلو والجوزاء: برجان الأول في الشتاء والثاني في الربيع، وخصهما لكثرة مطرهما. سيويه ١: ١٤٥، ١٨٣، ١٩٩، الخصائص ٢: ٣٥٣، المحتسب ١: ٢٣٠، لبيد ٢٣٢، (ما نسب إليه)، المقتضب ٣: ٢٨٢. ابن قتيبة ١: ٩٩ - ١٠٠، التصحيف ٢٠٨، شرح التسهيل ٨٤: ب، ابن مالك ١: ١٩٨، ابن الناظم ٨٥، الرضي ١: ٧٥، ٧٦، ٢: ٢٠٠، المغني ٢: ٦٨٤ - ٦٨٥، المقاصد ٢: ٤٥٤ - ٤٥٦، التصريح ١: ٢٧٤، الأشموني ٢: ٤٩، الهمع ١: ١٦٠، الخزانة ١: ١٤٧ - ١٥٢، ٣: ٤٤٣، العباسي ١: ٧٠ - ٧١، الدرر ١: ١٤٢ - ١٤٣.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من، د.

النحاة قسموا الاستفهام الذي يجاب إلى محقق ومقدر، وهذا من قبيل المقدر.

قال الشارح^(١) : وشروط المصنف في جواز مثل ذلك، أن لا يلتبس^(٢) بالنائب عن الفاعل، فلو قيل^(٣) : يوعظ في المسجد رجال - [على معنى : يعظ رجال - لم يجز، ولو قيل : يوعظ في المسجد رجال]^(٤) زيد، جاز؛ لعدم اللبس.

قال : وما ذهب إليه المصنف من جواز القياس على ذلك مذهب الجرمي وابن جني، فيجوز عندهم^(٥) : أكل الطعام زيد، وشرب الماء عمر - يعني بالبناء للمفعول فيها - والجمهور على عدم اقتياسه.

وخرج صاحب البسيط^(٦) الآية والبيت على حذف المبتدأ. أي : المسيح رجال، والباقي ضارع. وقيل : (يزيد) منادى و(ضارع) نائب الفاعل. «و» الفعل^(٧) «المجاب به نفي»، نحو : بلى زيد، في جواب : لم يقم أحد. «أو استفهام» نحو : نعم زيد، في جواب : هل جاءك أحد؟.

قال الشارح : والمجاب به في ذلك مرفوع بفعل مقدر؛ لأنه جواب جملة قدم فيها الفعل، وحق الجواب أن يشاكل السؤال.

قال المصنف^(٨) : والحكم بالابتداء على المجاب به نفي أو استفهام غير ممتنع؛ لأن

(١) الش، د، وكثيراً ما يفعل ذلك، والمراد به ابن قاسم.

(٢) يلبس، ز، ظ.

(٣) قال، د.

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط، من، ز.

(٥) عندهما، ز، ظ، والضمير عائد إليهما مع المصنف.

(٦) لعله يعني ابن العليج، وفي ١ : ٦٨ كلام حول هذا يحسن بك أن ترجع إليه.

(٧) أعجمت العين في، ز.

(٨) شرح التسيهل ٨٥ : أ، وقد تصرف في كلامه بطريقة يتعين معها نقله بنصه : (فالحكم

بالابتداء على الاسم المجاب به نفي أو استفهام غير ممتنع؛ لأن مشكلة الجواب لما هو له جواب

في اللفظ غير لازمة، بل قد يكفى فيه بمراعاة المعنى، ومنه قراءة غير أبي عمرو من السبعة :

﴿ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ قُلْ مَنْ يَلِيهِ

مَلَكُوتٌ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۗ أَنْتَهُ ۗ وَيَا قَوْمِ مَا نَقُلُهُ

==

مشاكلة الجواب للسؤال في اللفظ غير لازمة. بل قد يكتفى فيه بالمعنى، ومنه قراءة [غير^(١)] أبي عمرو: ﴿سَيَقُولُونَ لَهِ﴾، جواباً^(٢) [لقوله^(٤)]: ﴿مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ﴾^(٥)، و﴿مَنْ يَدِينَهُ﴾^(٦) مَلَكُوتُ [كُلِّ شَيْءٍ]^(٧) ﴿﴾^(٨). فإن كانت جملة الاستفهام مؤخرًا فيها الفعل؛ فحق الجواب - من جهة القياس - أن يؤخر^(٩) فيه الفعل، لتشاكل^(١٠) الجملتان، لولا أن الاستعمال بخلافه، فلا يجيء [فيه^(٤)] مكملًا إلا والفعل مقدم على الاسم، نحو: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾^(١١)، ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ﴾^(١٢)، ﴿قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظْمَ وَهِيَ رَمِيمٌ، قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾^(١٤)، فينبغي إذا^(١٥) اقتصر في الجواب على الاسم أن يقدر الفعل مقدمًا^(١٦)، لأن المكمل أصل،

== عنه موجود في ٨٤: ب، فاعجب لهذا التصرف، على أن ثمة احتمال وهو أن يكون النقل عن المصنف داخل في النقل عن الشارح: ابن قاسم.

(١) سقطت من، د، ز، ظ، ك، وثبتت في شرح التسهيل لابن مالك، والواقع يقتضيها؛ لأن قراءة أبي عمرو بن العلاء - من السبعة - ويعقوب - من العشرة -: ﴿سَيَقُولُونَ اللَّهُ﴾، بإثبات ألف الوصل، ولا يتم بها استشهاد؛ لأن الجواب حينئذ جاء على مقتضى اللفظ لا مقتضى المعنى راجع النشر ٢: ٣٢٩.

(٢) ﴿... قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ ٨٧ ﴿... قُلْ فَأَنِّي تُسْحَرُونَ﴾ ٨٩ المؤمنون ٢٣.

(٣) في جواب، ز، ظ.

(٤) سقطت من، ز، ظ.

(٥) ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ ٨٦ المؤمنون ٢٣.

(٦) بيده، ظ.

(٧) ليست في، ز.

(٨) ﴿قُلْ... وَهُوَ يُحْيِيهِمْ وَلَا يُجَارِعُهُمْ...﴾ ٨٨ المؤمنون ٢٣.

(٩) توخر، ظ.

(١٠) ليشاكل، ظ.

(١١) أهملت الزايات في، د.

(١٢) ٩ الزخرف ٤٣.

(١٣) ﴿... وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْخَوَارِجِ مَكِينٍ...﴾ ٤ المائدة ٥.

(١٤) ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا مِّثْلًا نَفْسِي خَلَقَهُ... وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ ٧٨، ٧٩ يس ٣٦.

(١٥) اذ، ز، ظ.

(١٦) متقدما، د.

والمختصر فرع، فيسلك بالفرع سبيل^(١) الأصل؛ ولأن موافقة العرب - بتقدير تقديم^(٢) الفعل - متيقنة^(٣)، وموافقتهم - بتقدير تأخيره - مشكوك فيها، فلا عدول عن تقدير التقديم. انتهى.

قلت: جعل تقدير الفعلية غير مشاكل^(٤) للسؤال^(٥)، وقد تقدم^(٦) التنبيه على ٢٤٣ أنه مشاكل من / جهة أن الاسمى الواقعة في السؤال فعلية في المعنى، من حيث أنه في معنى: أزيد قام^(٧)؛ الذي هو جملة فعلية في التأويل^(٨)، وكون^(٩) السؤال اسمية إنما هو بحسب الظاهر^(١٠).

ثم قوله: (إن الجواب لا يجيء مكماً إلا وهو فعلية)^(١١) منقوض^(١٢) بقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يُنَجِّكُمْ مِنَ ظِلْمَتِ الْبَحْرِ وَالْبَحْرِ...﴾، ﴿قُلْ اللَّهُ يُنَجِّكُمْ مِنْهَا...﴾، وبذلك^(١٤) يتبين^(١٥) سقوط قوله^(١٦): (إن موافقة^(١٧) العرب - بتقدير

(١) سبيله، د.

(٢) تقدم، د.

(٣) متيقنة، ظ، والصحيح ما أثبتته.

(٤) مشاكل، ز.

(٥) السؤال، د.

(٦) سبق، د.

(٧) قام زيد، ز.

(٨) الأول، د، ز، الأولى، ظ، ولم يستقم في نظري فتصرفت؛ لأن الاسم في السؤال مرفوع بفعل محذوف على سبيل الجواز.

(٩) فيكون، ز، ظ.

(١٠) راجع ص ٢٢٣.

(١١) إلا وهو فعلية إلا وهو فعلية، ظ.

(١٢) أهملت الضاد في، د.

(١٣) ﴿... تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَّيْنٍ أَجْنَبْنَا مِنْ هَدْيِهِ لَتَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ ٦٣ الأنعام ٦.

(١٤) ﴿... وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنْتُمْ مُشْرِكُونَ﴾ ٦٤ الأنعام ٦.

(١٥) وبهذا، د.

(١٦) تبين، ز، ظ.

(١٧) ما قيل، د، والقول للمصنف.

(١٨) موافقة، د.

تأخر^(١) الفعل - مشكوك^(٢) فيها).

فإن قلت: فما السر في العدول في هذه الآية عن الجملة الفعلية التي هي مطابقة
لـ [جملة^(٣)] السؤال في المعنى؟

قلت: قصد الاختصاص هنا اقتضى^(٤) تقديم المسند إليه.

وكان ينبغي للمصنف أن يقول: (ووجوباً فعله المفسر بما بعده) نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ
مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾^(٥).

«ولا يحذف الفاعل إلا مع رافعه المدلول عليه» نحو: بلي زيداً، في
جواب: لا تكرم أحداً من أساء^(٦) إليك^(٧)، والكسائي يميز حذف الفاعل لا مع
الرافع^(٨) له في باب التنازع وغيره، وقد أشار المصنف إلى وجه تأويل ما استدل به
بقوله: «ويرفع توهم الحذف - إن خفي^(٩) الفاعل - جعله مصدراً منوياً^(١٠)»
كقوله^(١١) تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِن بَعْدِ مَا رَأَوُا^(١٢) آيَاتِنَا لِيَسْجُنَتْهُ^(١٣)﴾، أي بدا لهم
البداء^(١٤)، والأولى أن يقال: (ضمير^(١٥) مصدر الفعل المسند)، لأن الظاهر لا ينوي بل

(١) تأخير، ز، ظ.

(٢) أهملت الشين في، ظ.

(٣) سقطت من، ز، ظ.

(٤) يقتضي، د.

(٥) ﴿فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ اتَّلَعَهُ مَأْمَنَةً ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ٦ التوبة ٩.

(٦) أسي، د.

(٧) عليك، ز.

(٨) الرفع، ظ.

(٩) أهملت الخاء في، ز.

(١٠) منوياً، ظ.

(١١) لقوله، د.

(١٢) رأو، د، ز.

(١٣) ﴿... حَتَّى جِئَ ٣٥ يوسف ١٢﴾.

(١٤) البدء، د.

(١٥) ضمير لهم، ز، ظ.

يحذف؛ ولأن المصدر أعم من مصدر الفعل المسند وغيره، وإضمار مصدر الفعل أكثر وأقرب، فيخص أولاً بالذكر ثم يأتي قوله: - بعد هذا - «أو نحو ذلك». لأعم من مصدر فعل آخر أو غير^(١) ذلك مما ليس مصدراً، فهذا أحسن بلا شك، مثال ذلك: قام القوم خلا زيدا، فيجعل (خلا^(٢)) محتملاً لضمير عائد: أما على مصدر غير فعله^(٣)، وهو مصدر الفعل المتقدم، أي: جانب قيامهم زيدا، وأما على القائم أو البعض المفهوم مما تقدم، أي: جانب القائم منهم أو بعضهم زيدا.

قال المصنف^(٤): ومنه قوله ﷺ: (لا يزني الزاني حين^(٥) يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن)^(٦)، أي: لا يشرب الخمر شاربها.

(١) عطفت بالواو في، ز، ظ.

(٢) أهملت الخاء في، ز.

(٣) فعلية، ز، فعلية، ظ.

(٤) في شرح التسهيل ٨٥: أ.

(٥) حتى، د.

(٦) من حديث أخرجه البخاري عن أبي هريرة - رضي الله عنه - ٣: ١١٨، ٧: ٩١، ٨:

١٣٢، ١٣٧، وعن ابن عباس ٨: ١٣٣، وأخرجه مسلم عن أبي هريرة ١: ح ٥٧، وبين الروايات اختلاف، لكن الشاهد قائم بها.

الباب التاسع عشر «باب النائب عن الفاعل»

وبعضهم يترجم هذا بـ(باب المفعول الذي لم يسم فاعله)، ولا مشاحة في الاصطلاح.

«قد يترك الفاعل لغرض لفظي» كالإيجاز: نحو ﴿وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوِّبَ بِهِ^(١)﴾. وتصحيح الوزن كقوله^(٢):

وما المال والأهلون إلا وديعة ولا بد يوماً أن ترد الودائع^(٣)

(١) عوقبتم، ز، ظ، اشتبهت عليها بآية (النحل) ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوِّبْتُمْ بِهِ...﴾ . ١٢٦

(٢) ﴿ذَلِكَ... ثُمَّ بَغِيَ عَلَيْهِ لِيَنْصُرَنَّهُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ غَفُورٌ﴾ ٦٠ الحج ٢٢.

(٣) ليبد رضي الله عنه.

(٤) من قصيدة رثا فيها أخاه أريد مطلعها:

بلىنا وما تبلى النجوم الطوالع وتبقى الجبال بعدنا والمصانع
وقبل الشاهد:

وما البر إلا مضمرات من التقى وما المال إلا معمرات ودائع

وبعده:

ويمضون أرسالا ونخلف بعدهم كما ضم أخرى التاليات المشايخ
يروى: (... عاريات ودائع) (... إلا وديعة) (ويغدون أرسالا...) (...). ونلحق
بعدهم) (وما الناس والأموال...) (كما ضم إحدى الراحيتين الأصابع) (ولا بد من أن
تسترد...).

المصانع: القصور. معمرات: موضوعات ودائع، أو ما يبقى مفيداً طيلة العمر.

أرسالا: جماعة إثر جماعة. نخلف: بقى. التاليات: أواخر الإبل.

المشايخ: الذي يزجر الإبل. ليبد ٨٨-٩٠، التبريزي ٢: ١٧٣.

فإنه لو قال: أن يرد المودعون^(١) انكسر الوزن.
وتناسب^(٢) القوافي كالمثال المتقدم، فإن قوافي القصيدة كلها مرفوعة، ولو بني الفعل للمعلوم في هذا البيت لكانت قافيته منصوبة^(٣). وتناسب^(٤) الأسجاع^(٥) نحو:
(الحمد لله الذي توالى آلاؤه، وعُرفت نعمائه). «أو» لغرض «معنوي» كالعلم بالفاعل نحو: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾^(٦).

وقال المصنف^(٧): وغيره: وكالجهل به نحو: ضرب زيد، إذا لم يُعرف من ضربه.
قال ابن هشام: وفيه نظر، لأن الجهل به إنما يقتضي أن لا يصرح باسم الفاعل لا أن يحذف، كيف وكل فعل يجوز لك أن تسنده إلى اسم الفاعل المشتق من مصدره، مثل: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ﴾^(٨)، وسام سائم، وهذا لا يعوزك^(٩) في وقت ما.
قلت: حكى^(١٠) الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص^(١١):
أنه رأى بخط والده الإمام تقي الدين السبكي^(١٢) رحمه الله

(١) المودعون، ظ.

(٢) ولم يناسب، ز، ولم تناسب، ظ، حسباً أنه معطوف على قوله (انكسر الوزن) وليس كذلك.

(٣) أهملت التاء في، ز.

(٤) ولم تناسب، ظ.

(٥) أعجمت السين في، د، ز.

(٦) ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾... ٢٨ النساء ٤.

(٧) في شرح التسهيل ٨٥: ب.

(٨) ﴿... يَذَابُ وَأَقْرَبُ﴾ الآية الأولى من المعارج ٧٠.

(٩) يفوتك، د.

(١٠) قال: د.

(١١) المسمى بـ(عروس الأفراح) ٢: ٢٣١.

(١٢) أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي الأنصاري الخزرجي (٦٨٣ - ٧٥٦ هـ / ١٢٨٤ - ١٣٥٥ م). علامة حافظ، مولده في (سبك) من أعمال المنوفية بمصر، وإليها ينسب. ولي قضاء الشام عام (٧٣٩ هـ)، ومرض فرجع إلى القاهرة، وفيها مات. أخذ عن: تقي الدين الصائغ، وعلم الدين العراقي، وابن الرفعة، وأبي حيان، صنف كثيراً، فمن ذلك: الدر التنظيم (في التفسير، لم يتم). التمهيد فيما يجب فيه التحديد - ط، السيف الصقيل - ط (رد فيه على ابن القيم في نونيته المعروفة باسم: الكافية)، شفاء السقام في زيارة

[تعالى^(١)] ما نصه: يقال: جاء شيء، ولا يقال جاء جاء، وإن كان الجائي أخص من (شيء)؛ لأن (جاء) مسند، والمسند إليه الفاعل، ومعرفة المسند إليه سابقة على معرفة المسند، فمتى عرف المجيء فلا يبقى في الإسناد فائدة، والشيء قد لا يعرف مجيؤه.

قال: وما ذكره الوالد صحيح، ولا يرد عليه نحو: أتاني^(٢) آتٍ^(٣)، ونحو:

هريرة^(٤) ودّعها^(٥) وإن لام لائم^(٦)

فإن التنكير في ذلك لمعنى^(٧) خاص، وكلامنا إنما هو في: (جاء جاء) من غير إرادة

== خير الأنام - ط، مختصر طبقات الفقهاء، إحياء النفوس في صنعة إلقاء الدروس، الابتهاج في شرح المنهاج، الإغريض في الحقيقة والمجاز والكناية والتعريض، نيل العلا في العطف بـ(لا)، كشف القناع في إفادة (لولا) الامتناع. طبقات الشافعية ٦: ١٤٦ - ٢٢٦ (ط - مصر ١٣٢٤هـ) الغاية ١: ٥٥١، الدرر الكامنة ٣: ٦٣ (ط - حيدر اباد ١٩٤٥ - ١٩٥٠م)، البغية ٢: ١٧٦ - ١٧٨.

(١) سقطت من، ز، ظ.

(٢) أتاني، ظ.

(٣) قطعة من حديثين: روى أحدهما البخاري في الحج، الباب ١٦ وفي الحرث والمزارعة، الباب ١٦، ورواه أيضاً ابن ماجة في المناسك الباب ٤٠ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ورواية ابن ماجة أن النبي ﷺ قال وهو بالعقيق: (أتاني آت من ربي فقال صل في هذا الوادي المبارك...) والثاني رواه الإمام أحمد عن معاذ وأبي موسى رضي الله عنهما في مسنده، ٥: ٢٣٢، والترمذي في كتاب القيامة الباب ١٣ عن عوف بن مالك الأشجعي، وروايته أن رسول الله ﷺ قال: «أتاني آت من عند ربي فخيرني بين أن يدخل نصف أمي الجنة وبين الشفاعة، فاخترت الشفاعة...».

(٤) هريزة، ز.

(٥) ودعوها، ظ.

(٦) غداة غد أم أنت للبين واجم

البيت مطلع قصيدة للأعشى ميمون هجا فيها يزيد بن مسهر الشيباني وبعده:
لقد كان في حول ثواء ثويته تقضى لبانات ويسأم سائم
واجم: متحير حزناً. ثواء: إقامة، وهو بدل من (حول). ثويته: الجملة صفة البدل، والعائد على المبدل منه محذوف، أي: فيه. الأعشى ١٧٧ - ١٧٩، الأغاني ٩: ٦٠، ١٠٦، ١٢٧، ١٣٧.

(٧) المعنى، ظ.

شيء خاص . انتهى . وعلى هذا يندفع النظر المذكور فتأمله^(١) .

قال المصنف^(٢) : ومن جملة الأغراض المعنوية التي يترك الفاعل لأجلها أن لا يتعلق مراد المتكلم بتعيينه ، [نحو^(٣)] : ﴿ وَإِذَا / حُيِّمُ [بِنَجِيَةٍ^(٤)] ﴾^(٥) . وتعظيم الفاعل بصون اسمه عن مقارنة اسم المفعول ، كقوله ﷺ : (من ابتلي بهذه القاذورات^(٦))^(٧) . وتعظيم المفعول [بصون اسمه^(٨)] عن مقارنة اسم الفاعل نحو : طعن عمر^(٩) ، والستر على الفاعل خوفاً منه أو عليه . وهذا في الحقيقة من وظيفة^(١٠) علم المعاني لا من وظيفة علم النحو . «فينوب عنه» أي : عن الفاعل «جارياً مجراه في كل ما له» من الأحكام ، كالرفع ، ووجوب^(١١) التأخير ، وتنزله منزلة الجزء ، وامتناع الحذف وغير ذلك ، إلا أنه لا يجري مجراه في العامل ؛ لأن نائب الفاعل لا يرتفع إلا بالفعل المصوغ^(١٢) للمفعول واسم المفعول ، وفي ارتفاعه بالمصدر المؤول بالفعل وحرف مصدرى خلاف ، وفاعل (ينوب)^(١٣) قوله : «مفعول به» نحو^(١٤) : ضرب زيد ، ونيايته أمر مجمع عليه .

«أو جار ومجرور» نحو : رضي عن زيد ، وغضب على بكر ، وقيده في شرح الكافية^(١٥) بأن^(١٦) لا يلزم الجار وجهاً^(١٧) واحداً ، احترازاً من (مذ^(١٨)) (و(رب) ، والكاف ،

- (١) فتأمله فتأمله ، ظ . (٢) في شرح التسهيل ٨٥ : ب .
 (٣) ليست في ، ز . (٤) سقطت من ، ز ، ظ .
 (٥) ﴿ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَلِمَةً حَسِيْبًا ﴾ ٨٦ النساء (٤) .
 (٦) القاذورات ، د .
 (٧) استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ٨٥ : ب ، وهو في معنى حديث أخرجه مالك ٣ : ٤٣ عن زيد بن أسلم مرسل ، وحديث عن ابن مسعود - رضي الله عنه - في جامع الأصول ٤ : ح ١٩٢٧ ، وليس في ذلك كله شاهد على قضيتنا .
 (٨) ليست في ، د .
 (٩) يشير رحمه الله إلى أبي لؤلؤة المجوسي الذي طعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه .
 (١٠) أهملت الظاء في ، د . (١١) ووجب ، ز ، ظ .
 (١٢) أهملت الغين في ، د . (١٣) ثبوت ، د .
 (١٤) كما نحو ، د . (١٥) ١ : ٢٠٧ - ٢٠٨ .
 (١٦) سقطت الباء من ، د . (١٧) أهملت الجيم في ، د .
 (١٨) مز ، ز .

ومما خص بقسم أو استثناء^(١).

وظاهر كلامه أن الجار والمجرور معاً في موضع رفع، والمعروف أن المحكوم له بذلك هو المجرور فقط، سواء كان الجار زائداً نحو: ما ضُرب من أحد، أو غير زائد نحو: سير بزید، وحكى الشارح^(٢) عن الفراء أن حروف الجر في موضع رفع.

[قال^(٣)]: وهو مبني على قوله: إن الباء - في [نحو^(٤)]: مررت بزید - في موضع نصب.

قلت: ولا يخفى أن هذا قول مرغوب عنه لا تقتضيه^(٥) القواعد، فلا ينبغي الاشتغال بذكره. «أو مصدر لغير مجرد^(٦) التوكيد» نحو: ضُرب عشرون ضربة، أو كل^(٧) الضرب، ونحو ﴿فَمَنْ عَفَىٰ لَهُمِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾^(٨)، لأن المراد: شيء ما من العفو، كثيراً كان أو يسيراً، وليس هذا لمجرد التوكيد، وقد ترك المصنف أن يشترط^(٩) التصرف في المصدر ليخرج نحو: ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ﴾^(١٠)، واشترطه في الظرف، ولا فرق بينهما.

وإنما اشترط أن يكون لغير مجرد التوكيد؛ لأن النائب عن الفاعل يجب أن يكون مثله في إفادة مالم يفده الفعل حتى يتبين احتياج الفعل إليه، فلو قلت: ضُرب ضرب، لم يجوز؛ لأن (ضُرب) مستغن بدلالته على الضرب عن قولك: (ضُرب). «ملفوظ به» نحو: سير سير طويل. «أو مدلول عليه بغير العامل» فيه مع كونه

(١) استثناء، ز.

(٢) ابن قاسم.

(٣) ليست في، د.

(٤) يقتضيه، ز.

(٥) سقطت الدال من، ظ.

(٦) عطفت بالواو في، د، وتصحفت إلى (اكمل) في ز، ظ.

(٧) ﴿بَيِّنَاتٍ لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْبُ بِالْحَرْبِ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنثَىٰ بِالْأُنثَىٰ... فَأَنْبِئِ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدِّءْ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ...﴾ ١٧٨ البقرة ٢.

(٨) بشرط، ز، ظ.

(٩) ﴿... عَمَّا يَصِفُونَ﴾ ١٥٩ الصافات ٣٧.

وانظر الآيات ٩١ المؤمنون ٢٣، ٦٨ القصص ٢٨، ٤٣ الطور ٥٢، ٢٣ الحشر ٥٩.

غير ملفوظ به نحو: قمت فاستحسن، فالنائب عن الفاعل ضمير مصدر مستكن [في استحسن^(١)] دل عليه بغير العامل فيه، وهو (قمت) من حيث هو متضمن للقيام، و(قمت^(٢)) غير عامل في هذا النائب^(٣) [قطعاً^(٤)]، وإنما العامل فيه (استحسن) «أو ظرف» زماني أو مكاني «مختص» بوصف أو غيره، تقول^(٥): سير وقت طيب، وجلس مكان بعيد، ولا يقال سير وقت، ولا جلس مكان؛ لأنه^(٦) غير مختص. «متصرف» من جهة كونه غير ملازم للظرفية، واحتراز بذلك من ملازم^(٧) الظرفية، فيكون غير متصرف، فخرج بذلك [نحو^(٨)]: جلس ثم، وقعد عندك. «وفي نيابته» أي: نيابة الظرف «غير متصرف أو غير ملفوظ به خلاف». والمخالف في المسألة الأولى هو الأخفش، أجاز نيابة الظرف غير المتصرف^(٩) عن الفاعل مع بقاءه على النصب، فيجوز عنده: جلس عندك، وجلس بعيدات^(٩) [بين^(٤)].

فإن قلت: لم يحكوا خلافة^(١٠) في المصدر غير المتصرف، وحقه أن يميزه فيه فيقدر في: ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ^(١١)﴾ كون عامله المحذوف مبنياً للمجهول.
قلت: المصدر الذي لا يتصرف^(١٢) لا يكون إلا محذوف العامل، ولا يكون إلا

-
- (١) ليست في، د.
 - (٢) أوقمت، ز، ظ.
 - (٣) الغائب، ز، ظ.
 - (٤) ليست في، ظ.
 - (٥) أهملت التاء في، د.
 - (٦) قال، د.
 - (٧) ان يلزم، د.
 - (٨) المتصرف، ز، ظ.
 - (٩) بعيدان، د، ز، وهو تصحيف.
 - (١٠) خلافاً، ز، ظ، والضمير راجع إلى الأخفش.
 - (١١) تكررت في آيات من الكتاب الكريم، وتقدمت في ص ٢٥٥.
 - (١٢) ينصرف، ز.

إنشائياً فلا تظهر^(١) فائدة لتقدير فعل المجهول، بل لا يصح ألبتة؛ لأن أفعال الإنشاء لا تكون^(٢) إلا مسندة إلى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم.

والمخالف في المسألة الثانية ابن السراج، أجاز أن يقال: جُلس، يريد^(٣) جُلس هو أي مكان.

وينبغي أن يقيد^(٤) محل الخلاف في نيابة الظرف المنوي بمثل هذه الصورة التي ذكرناها، فأما^(٥) إذا قيل، أجلس أحد اليوم^(٦) في المسجد الجامع؟ فقلت: جُلس، تريد [جلس^(٧)] ذلك المكان المتقدم ذكره، فلا يتوقف في جوازه أحد، ويكون محل الخلاف أن تقول^(٨): (جلس) من غير تقدم ذكر مكان كما في مسألة المصدر المختلف فيها^(٩) التي ترك المصنف ذكرها، وهي مشهورة، فإن بعض النحاة/ أجاز: (ضرب)، على أن يكون النائب ضمير المصدر، وبعضهم يمنعه لعدم الفائدة كما مر، ومحل الخلاف فيها، فينبغي^(١٠) أن يكون مقيداً بها إذا لم يأت بعد ضمير المصدر [مخصص له كقوله^(١١)]^(١٢).

وقالت: متى يبخل^(١٣) عليك ويعتلل^(١٤) يسؤك وإن يكشف غرامك تدزب^(١٥)

(١) يظهر، ز.

(٢) يكون، د، ز.

(٣) تريد، د.

(٤) يفيد، ز.

(٥) وأما، ز، ظ.

(٦) اليوم أحد، ز، ظ.

(٧) ليست في، د.

(٨) يقول، ز.

(٩) منها، ظ.

(١٠) سقطت الفاء من، د.

(١١) امرؤ القيس.

(١٢) ليست في، ظ.

(١٣) تبخل، د، ينحل، ز.

(١٤) أهملت الياء في، د.

(١٥) أعجمت الدال في، د، وهي رواية، والشاهد من قصيدة: قالها يوم نزل به علقمة بن عبدة

المراد: [متى^(١)] [يعتدل^(٢)] هو، [أي^(٣)] [اعتلال، [والتقدير اعتلال^(٣)] عليك، فحذف (عليك) [المصححة^(١)] لنيابة الضمير المستتر لوجود الدال عليها.

«ولا تمنع^(٤) نيابة المنصوب بسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل» فيجوز قولك: اخترت الرجال زيدا، كما يجوز [قولك^(١)]: اخترت زيدا الرجال. ف(الرجال) منصوب على إسقاط الجار و(زيد) منصوب بنفس الفعل، والأصل: اخترت زيدا من الرجال، ثم حذف الجار، وقيل: اخترت زيدا الرجال^(٥)، فلا يمتنع أن تنيب^(٦) المنصوب بسقوط^(٧) الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل.

وكان ينبغي للمصنف أن يقول هنا: (خلافاً لأكثرهم)، فإن الجمهور على منع المسألة.

فإن قلت: لا حاجة إلى ذلك؛ لأنه سيقول: بعد المسألة الثانية الآتية - (وفاقاً للأخفش والكوفيين)، وهو راجع إلى المسألتين جميعاً، فيشعر ذلك بأن من عداهم

== الملقب: الفحل، فادعى كل منهما أنه أشعر من صاحبه فاحتكما إلى أم جندب: زوج امرئ القيس فطلبت أن يصفها الخيل في قصيدة، فلما أنشدها فضلت علقمة، وطلقها امرؤ القيس. مطلعها:

خليليّ مرا بي على أم جندب نقض لبيانات الفؤاد المعذب
وقبل الشاهد:

فإن تنا عنها حقبة لا تلاقها فإنك مما أحدثت بالمجرب
ويعده:

تبصر خليلي هل ترى من طعائن سواك نقبا بين حزمي شعيب

امرؤ القيس ٤٠ - ٥٥، المغني ٢: ٥٧٠، التصريح ١: ٢٨٩ - ٢٩٠، الأشموني ٢: ٦٥، السيوطي ١: ٩٢، ٢: ٨٨٣، المقاصد ٢: ٥٠٦ - ٥١٠.

(١) سقطت من، ز، ظ.

(٢) تعتل، ز، ظ.

(٣) ليست في، ظ.

(٤) يمنع، د، ز، ظ.

(٥) من الرجال، ظ.

(٦) يثبت، د.

(٧) بإسقاط، ظ.

من النحويين قائل بالمنع .

قلت : الظاهر أنه إنما يريد بالوفاق المسألة الثانية فقط ، ولولا ذلك لقال : (في المسألتين) كما هو دأبه كثيراً على ما يشهد به استقرار طريقته في هذا الكتاب . وحينئذ فيوهم كلامه أن الأولى ^(١) - وهي مسألتنا التي نتكلم فيها ^(٢) عارية عن الخلاف ، وليس كذلك ، بل المنقول فيها الجواز عن الفراء ، والمنع عن الجمهور ، وهذا ^(٣) مما يقتضي التوقف في جعل الوفاق راجعاً إلى المسألتين جميعاً ^(٤) ، فإنه لم يتحقق أن الكوفيين جميعاً يقولون بجواز الأولى ، وإنما الجواز منقول عن الفراء [منهم ^(٥)] كما ذكرنا ^(٦) :

« ولا » ^(٧) يمنع أيضاً « نيابة غير المفعول به ، وهو موجود ، وفاقاً للأخفش والكوفيين » فيجوز - في مثل : ضربت زيداً يوم الجمعة - أن تنيب الظرف فترفعه ، وتترك المفعول على حاله من النصب ، فتقول : ضرب يوم الجمعة زيداً .

واختار المصنف ^(٨) هذا القول استدلالاً بالقراءة الشاذة [في ^(٩)] ﴿ لِيُجْزَى قَوْمًا بِنَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ ^(١٠) ، ببناء ^(١١) (يجزى) ^(١٢) للمفعول ، ونصب (قوماً) ^(١٣) ، وفي : ﴿ لَوْلَا

(١) للأولى ، ز .

(٢) عليها ، د .

(٣) فعلاً ، د .

(٤) معاً ، د .

(٥) ليست في ، ظ .

(٦) ذكر ، د .

(٧) أولاً ، د .

(٨) في شرح التسهيل ٨٦ : أ ، وقد أسند القراءة في آية الجاثية إلى أبي جعفر ، ولم يستشهد بآية الفرقان وانظر ح ١٣ .

(٩) ليست في ، د .

(١٠) ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ ... ﴾ ١٤ الجاثية ٤٥ .

(١١) أهملت النون في ، ز .

(١٢) أهملت الياء الأولى والجيم في ، ز .

(١٣) قرأ بها : عاصم - من السبعة - في رواية عنه ، وأبو جعفر - من العشرة بخلاف عنه ، وشيبة ، وخرجها المعارضون على أن نائب الفاعل ضمير عائذ على المصدر المفهوم من (يجزى) وقدروا

نَزَلَ^(١) عَلَيْهِ الْقُرْآنَ [جُمْلَةً^(٢)] ﴿^(٣) بالنصب ويقول^(٤) الشاعر^(٥) :

ولو ولدت قُفيرة جروَ كلبٍ لُسبَ بذلك الجرو الكلابا^(٦)
وبأبياتٍ أخرى، والكل متأول عند المانعين، ومن التأويلات ما هو قريب، ومنها ما هو بعيد.

ولم يتعرض المصنف لمسألة ما إذا عدم المفعول به، وفيها خلاف: قال^(٧) الجزولي^(٨) : يتساوى^(٩) مراتب البواقي في الجواز، واختار ابن عصفور إقامة المصدر، وابن معيط^(١٠) إقامة المجرور، وأبو حيان إقامة ظرف المكان^(١١)؛ لأنه أقرب إلى المفعول به؛ لأن دلالة الفعل عليه بالالتزام، بخلاف المصدر والزمان.

«ولا تمتنع^(١٢) نيابة غير الأول من المفعولات^(١٣) مطلقاً» وهذا يشمل الثاني

== للمنصب فعلاً، أي: يجزيه قوماً وبناء عليه فهذه القراءة ليست شاذة. البحر ٨: ٤٥، النشر ٢: ٣٧٢، الإتحاف ٣٩٠.

(١) انزل، ظ.

(٢) ساقط من، ز، ظ.

(٣) ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا... وَنَجِدُكَ كَذَلِكَ لِنُنشِئَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَقَلْنَهُ تَرْتِيلاً﴾ ٣٢ الفرقان ٢٥.

ولم أجد في مراجعي من ذكر هذه القراءة في هذه الآية.

(٤) وقول، د.

(٥) جرير.

(٦) زعم البغدادي أنه من قصيدة هجا فيها الفرزدق مطلعها:

أقلَى اللوم - عاذل - والعتابا وقولي - إن أصبت - : لقد أصابا

ولم أجد البيت في هذه القصيدة، والعلم لله.

قفيرة: أم الفرزدق، ويروى: فكيهة. جرير ٦٤: ٨٠، الخصائص ١: ٣٩٧، الشجري ٢:

٢١٥، ابن يعيش ٧: ٧٥-٧٦، شرح التسهيل ٨٦: أ، الرضي ١: ٨٥، الهمع ١:

١٦٢، الخزانة، ١: ١٦٣-١٦٤، الدرر ١: ١٤٤.

(٧) فإن، ز، ظ.

(٨) أهملت الجيم في، ز. وقوله في الجزولية: ٢٥ب.

(٩) تساوي، ز، بتساوي، ظ.

(١٠) معيط، ز، وهو تحريف.

(١١) المكاني، د.

(١٢) يمتنع، د، ظ، تمتنع، م. (١٣) أهملت الفاء في، د.

من باب (ظن)، والثاني والثالث من باب (أعلم)^(١)، والثاني من باب (أعطى). «أن أمن اللبس» نحو: أعطيت زيداً [درهما]. فلك هنا أن تقيم الثاني لأمن اللبس^(٢)، بخلاف نحو: أعطيت زيداً^(٣) [عمراً]، فهنا لا يقام الثاني لوجود اللبس^(٣). «ولم يكن» غير الأول «جملة» فيما يتصور [فيه^(٤)] وقوعه كذلك، كثنائي^(٥) (ظن)، وثالث (أعلم). «أو شبهها» والمراد به الظرف والجار والمجرور «خلافاً لمن أطلق المنع في باب (ظن) وأعلم^(٦)» فمنع إقامة الثاني من نحو: قولك ظننت زيداً قائماً، والثالث نحو: [قولك^(٦)]: أعلمت زيداً عمراً منطلقاً قالوا: لأنه مسند إلى المفعول الأول في باب (ظن) وإلى المفعول الثاني في باب (أعلم)، فلو أقيم مقام الفاعل - والفاعل مسند، إليه - صار في حالة واحدة مسنداً ومسنداً^(٧) إليه، فلا يجوز.

قال الرضي^(٨): وفيما^(٩) قالوا نظراً؛ لأن كون الشيء مسنداً إلى شيء ومسنداً إليه شيء [آخر]^(٤) في حالة واحدة لا يضر، كما في قولنا: أعجبني ضرب زيد عمراً^(١٠)، ف(أعجب) مسند إلى (ضرب)، و(ضرب) مسند إلى (زيد)، ولو كان لفظ مسنداً إلى شيء أسند [أي^(١١)] ذلك الشيء إلى ذلك اللفظ بعينه لم^(١٢) يجوز، وهذا كما يكون الشيء مضافاً ومضافاً إليه بالنسبة إلى شيئين، ك(غلام) في قولك: فرس غلام زيد.

على أن كلام المصنف يقتضي أن من الناس من خالف في إقامة الثاني من باب

(١) علم، د، ز، ظ، وليس صحيحاً، وإلا لم يشمل الأبواب الثلاثة.

(٢) ألبس، د.

(٣) ساقط من، ز، ظ.

(٤) ليست في، د.

(٥) كتابي، ز، كبابي، ظ.

(٦) وعلم، ز.

(٧) ومسند، ز، ظ.

(٨) في شرح الكافية ١: ٨٣ - ٨٤.

(٩) فيما، د.

(١٠) عمروا، ظ.

(١١) سقطت من، د، ز، ظ، والتصحيح عن الرضي.

(١٢) ولم، ظ.

(أعلم)، ولا ضمير فما يقتضيه من ذلك، فإن ابن عصفور والأبدي والجزولي زعموا أنه في باب (أعلم) لا يجوز إقامة غير الأول؛ لأنه المفعول الصحيح، وأما الثاني والثالث فتشبهان بمفعولي^(١) (أعطى)، وإذا اجتمع المفعول به (مع غيره وجب إقامة المفعول به^(٢)).

وأنت خير بأن كلام المصنف يقتضي أيضاً تجريد الثاني من باب (أعطى) عن الخلاف؛ لأنه قال: (خلاقاً لمن أطلق المنع في باب (ظن) و(أعلم)، فاقتضى بطريق المفهوم أن باب (أعطى) لا خلاف فيه أنه يجوز^(٣) إقامة الثاني إذا أمن اللبس، وقد صرح بهذا المفهوم في شرح هذا الكتاب^(٤) وفي غير ذلك من كتبه، وليس كما قال، فإن الخلاف في المسألة مأثور، وصرح^(٥) به الشارح^(٦) وغيره.

«ولا ينوب خبر (كان) المفرد خلاقاً للقراء» حكى السيرافي عنه في شرح الكتاب أنه أجاز - في كان زيد [أخاك - كين^(٧)] أخوك، ويرد عليه [بثلاثة^(٧)] أمور:

أحدهما: أنه لم يسمع.

والثاني: أنه لا فائدة فيه.

والثالث: أنه يستلزم وجود خبر عن غير مخبر عنه.

وتوهم انتفاء المحذور بأن يقال: حذف للعلم به، كما حذف الفاعل في (أنزل المطر)، يندفع بأنه لا بد من تقديره؛ ضرورة أنه لا بد للخبر^(٨) من مخبر عنه لفظاً أو تقديراً، وصيغة الفعل تأباه.

«ولا يميز^(٩) خلاقاً للكسائي» فإنه أجاز - في (امتألت الدار رجالاً) - أن يقال:

(١) بمفعول، د.

(٢) ما بين الهلالين مكرر في، ز.

(٣) لا يجوز، د، وما تقدم من المتن يؤيد ما أثبتنا.

(٤) يعني شرح التسهيل ٨٦: أ.

(٥) صرح، ز، ظ.

(٦) ابن قاسم.

(٧) سقطت من، ز، ظ.

(٨) للمخبر، ز.

(٩) مميزاً، ظ، مميزه، م، وهو خطأ؛ إذ لا يعود الضمير على (خبر كان).

دليل على أن الرفع عن نصب على التشبيه بالمفعول به لا على التمييز، ويؤيد ذلك أن كون التمييز معرفة لم يثبت على الصحيح، ولما منع أن يمنع كون^(٥) المثال الأخير - وهو الموقوف [أمره^(٦)] - من^(٧) هذا الباب.

«ولا يجوز: كين يقام، ولا جعل يفعل، خلافاً له وللفراء».

وفي شرح المصنف^(٨) أنها اختلفا في توجيه ذلك فالكسائي^(٩) يخرج على أن في (يقام) ضمير المجهول، والفراء يخرج على الاستغناء عن المسند إليه.

قلت: وهذا من الفراء مشكل؛ لأنه أنكر على الكسائي في باب التنازع لما قال: [إنه إذا عملنا الثاني حذفنا فاعل الأول. فقال: إن الفاعل لا يصح الاستغناء عنه. ولا يقال^(١٠)] [إنها يقال^(١١)]؛ ذلك، لأن الفعل هناك مبني للفاعل، وأما هنا ف(هو^(١٢)) [مبني للمفعول؛ لأننا نقول: هو يقول ذلك أيضاً في [نحو^(١٣)]: ضرباً وقتل^(١٢) غلامك^(١٣)].

(١) رأسه، ز، ظ، والصحيح ما أثبت.

(٢) سقطت الواو من، ظ.

(٣) السبي، ز، السبي، ظ.

(٤) إن كان مقصوده الأمثلة المسوقة هنا، فالأمر الثاني غير مسلم بدليل (. . . مطبوعه به نفس).

(٥) كوين كون، ظ.

(٦) ليست في، د.

(٧) من من، د.

(٨) على التسهيل ٨٦: ب.

(٩) والكسائي، ز، ظ.

(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.

(١١) ليس في، ظ.

(١٢) وقيل، ز.

(١٣) غلامك، ز، ظ.

«فصل»: في كيفية بناء الفعل لما^(١) لم يسم فاعله، وفي^(٢) تذييل ذلك بمسألتين من بابي المفعول والفاعل.

«يضم مطلقاً أول فعل النائب» أي: سواء كان ماضياً نحو: ضرب، أو مضارعاً نحو: يضرب. «و» يفعل ذلك «مع» ضم «ثانيه إن كان ماضياً مزيداً أوله تاء» نحو: تُعَلِّم وتُدَحِّج وتُصَوِّر وتُوطِن. «و» يضم أوله^(٣) «مع ثالثه إن افتتح بهمزة وصل» نحو: انطَلِق واستُخْرِج.

«ويحرك ما قبل الآخر لفظاً إن سلم من إعلال وإدغام، وإلا» يسلم من ذلك «فتقديرًا» أي: فيحرك تقديرًا «بكسر» متعلق^(٤) بقوله أولاً: (ويحرك^(٥)) «إن كان الفعل ماضياً» نحو: ضُرِب^(٦)، فيكسر ما قبل آخره لفظاً، أما لو كان ذا إعلال نحو: باع^(٧)، أو إدغام نحو: رُدَّ، فإنها يكسر تقديرًا، فتقول^(٨): بيع، وأصله^(٩): بُيع وتقول^(١٠) رُدَّ، وأصله: رُدِد، فالكسر مقدر لا ملفوظ به. قلت: وكذا يقدر كسر ما قبل الآخر إن كان الفعل مخففاً كقوله^(١١):

لو عصر^(١٢) [منه^(١٣)] البان^(١٤) والمسك انعصر^(١٥)

- (١) الذي، د.
- (٢) سقطت الواو من، د.
- (٣) ألحقت بالمتن في، ز، وليست في، م، ولم تتمكن من القطع بشيء بالنسبة للنسختين (د)، (ظ)، بسبب التصوير.
- (٤) يتعلق، ز.
- (٥) يحرك، ز، ظ.
- (٦) يضرب، ز.
- (٧) قال، د.
- (٨) فتقول، ز.
- (٩) أصله، د.
- (١٠) أهملت التاء في، د، ونقول، ز.
- (١١) أبي النجم العجلي.
- (١٢) عصرنا، ظ.
- (١٣) منها، د، ز، وليست في، ظ.
- (١٤) لبنا، د، ز، ظ، والتصحيح عن مراجع الشاهد، والمعنى يأبى ما في النسخ.
- (١٥) قبله: خود يغطي الفرع منها المؤتزر.

«و» يحرك ما قبل الآخر «بفتح إن كان» الفعل «مضارعاً» لكن يلفظ بالفتح إن كان الفعل صحيحاً نحو: يضرب، ويقدر، إن كان ذا إعلال نحو: يقال وبياع، أو [كان^(١)] إذا إدغام نحو: يردّ، فما قبل الآخر ساكن في القسمين لفظاً ومفتوحاً^(٢) تقديراً.

«وإن^(٣) اعتلت عين^(٤) الماضي ثلاثياً» نحو: قال وبياع^(٥) «أو عين^(٦) (انفعل)^(٧)» نحو: انقاد. «أو (افتعل)» نحو: اختار. «كسر ما قبلها» أي [ما^(٨)] قبل العين «بإخلاص» نحو: قيل وبيع وانقيد واختير، وأصل / (قيل) قول فنقلت كسرة^(٩) الواو استثقلاً إلى القاف بعد سلب حركتها، فانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها، وأصل (بيع): بيّع، نقلت^(١٠) كسرة الياء استثقلاً إلى الباء^(١١) بعد سلب حركتها، وأصل (انقيد): انقود، و (اختير): اختير، ففعل فيهما ما فعل في قيل وبيع. «أو إشمام ضم» والمراد بالإشمام هنا أن تشاب الكسرة^(١٢) شيئاً من صوت الضم، وقرأ بهذا الوجه من السبعة نافع وابن عامر والكسائي^(١٣) في «وغيض

= يروى: (... المسك والبيان...) (... البان يوماً...) سيويه ٢: ٢٥٨، المنصف ١: ٢٤، ٣٦٩، ٢: ١٢٤، ٣٨٣، الاقتضاب ٤٦٢، شرح الشافية ١: ٤٣، اللسان (عصر)، التصريح ١: ٢٩٤، شواهد الشافية ١٥-١٧.

(١) ليست في، ظ.

(٢) ومفتوحاً، ظ.

(٣) تصحفت في، (ز) إلى (أو) عند التكرار.

(٤) غير، ز، عند التكرار فقط.

(٥) كرر ناسخ (ز) من قوله (وإن) إلى هذه الكلمة.

(٦) على، د، ز، م، والصواب ما اخترت.

(٧) الفعل، ز، ظ.

(٨) سقطت من، ز، ظ.

(٩) كسره، د.

(١٠) فقلبت، ظ.

(١١) الياء، ز، ظ.

(١٢) الحركة، ظ.

(١٣) في السبعة ١٤١-١٤٢، أن الكسائي يضم ونافع يكسر وابن عامر يقرأ بالوجهين، ولم ينسب

[الماء] ^(١) ﴿ ^(٢) .

«وربما أخلص» تحريك ما قبل العين «ضمّاً» فإن كان العين واواً سلمت، نحو: قول وإن كان ياءً انقلبت واواً لانضمام ما قبلها نحو: بوع، وعليه قول الشاعر ^(٣):

ليت شبابا بوع فاشترت ^(٤)

وكلام المصنف يدل على جواز اللغات الثلاث في (انقاد)، و(اختار)، وهو موافق لما نقله ابن عصفور والأبدي.

قال الشارح ^(٥): وزعم بعض المتأخرين أنه لا يجوز في الزائد على ثلاثة ^(٦) إلا اللغة الأولى. «ويمنع الإخلاص عند خوف اللبس». أي: لبس المفعول بالفاعل، وإنما يعرض ذلك في بعض الأفعال الماضية عند إسنادها إلى تاء الضمير أو نونه

== إلى واحد منهم الإشمام. وفي النشر ٢: ٢٠٨، نسب الإشمام إلى الكسائي والكسر إلى الآخرين.

(١) سقطت من، ز، ظ.

(٢) ﴿ وَقِيلَ يَا أَرْضُ آبِلَى مَاءِكِ وَيَسْمَاءُ أَقْلِي ... وَقَضَى الْأَمْرُ وَأَسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾ ٤٤ هود ١١.

(٣) رؤية في ما قيل، وليس في أصل ديوانه.

(٤) ليت وهل ينفع شيئاً ليت

وقبله:

مالي إذا أجذبها صأيت أكبر قد عالني أم بيت

أجذبها: الضمير عائد على الدلو، ويروى: أنزعها. صأيت: صحت. قد عالني: يروى

(... غيرني...) بيت: مرأة. هل ينفع: يروى: (... وما ينفع...). رؤية ١٧١،

الصحاح ٦: ٢٣٩٧ - (صأي)، ابن يعيش ٧: ٧٠، شرح التسهيل ٨٦: ب، ابن مالك

١: ٢٠٥، ابن الناظم ٨٩، المغني ٢: ٤٣٨، ابن عقيل ١: ٤٢٧ - ٤٢٨، المقاصد ٢:

٥٢٤ - ٥٢٦، التصريح، ١: ٢٩٤ - ٢٩٥، الأشموني ٢: ٦٣، السيوطي ٢: ٨١٩ -

٨٢٠، الجمع ٢: ١٦٥، شواهد ابن عقيل ١١١، الدرر ٢: ٢٢٢.

(٥) ابن قاسم.

(٦) الثلاث، ظ.

«وكسر فاء فعل» المبني للمفعول حالة كونه «ساكن العين لتخفيف» نحو:
ضِرْب، بكسر الضاد وإسكان الراء. «أو إدغام» نحو: ردّ، بكسر الراء. «لغة»
لبعض العرب كقوله^(٥):

فما حلّ من جهل حُبا^(٦) حلما^(٧)نا^(٧) ولا^(٨) قائل المعروف فينا يعنف^(٩)

(١) كقوله، ظ.

(٢) أيا، د.

(٣) عيف، د.

(٤) عفت، د.

(٥) الفرزدق.

(٦) حب، د.

(٧) حلما، د، حلما بنا، ظ.

(٨) وما، ظ.

(٩) من قصيدة مطلعها:

عزفت بأعشاش وما كدت تعزف وأنكرت من حدراء ما كنت تعرف
وقبل الشاهد:

نعجل للضيفان في المحل بالقرى قدوراً بمعبوط تمد وتغرف
تفرغ في شيزى كأن جفانها حياض جبيئ منها ملاء ونصف
ترى حولهن المعتفين كأنهم على صنم في الجاهلية عكف
قعوداً وخلف القاعدين سطورهم جنوح وأيديهم جموس ونطف
وبعده:

وما قام منا قائم في ندينا فينطق إلا بالتي هي أعرف

يروى: (حياض الجبي... (جنوحاً وفوق الجانحين سطورهم. قيام... (.... وفوق
القاعدين... (قياماً وتحت القلائمين سطورهم قعوداً... (وما حل... (.... قائل
بالعرف...).

عزفت: أعرضت. شيزى: جفان تصنع من خشب الشيز. جبيئ: ماء يجمع في الحياض
للإبل. المعتفين، جمع عافٍ: طالب المعروف. جموس: جمد عليها الودك. نطف: يسيل منها

قال الأخفش: سمعنا من ينشده، كذلك. وبعضهم لا يكسر الحاء^(١). ولكن يشمها^(٢) الكسر^(٣)، كما يشم في (قيل^(٤)) الضم. «وقد تشم^(٥) فاء المدغم» كما حكيناه عن الأخفش نقلاً عن بعض العرب، وإليه أشار المصنف في الألفية^(٦) بقوله:

وما لـ (باع) قد يرى لنحو: (حب)

«وشذ في (تفوعِل) (تفيعِل)». كما يقال في (تقوتل): (تقتل)، وهو شاذ

بلاشك.

«وما تعلق بالفعل غير فاعل» بالنصب على أنه حال من الضمير في (تعلق). «أو مشبه به» أي: بالفاعل، وهو اسم (كان) وأخواتها. «أو نائب عنه» أي عن الفاعل «منصوب لفظاً» كالمصدر وظرف الزمان وظرف المكان والمفعول به وله ومعه والحال والتمييز والمستثنى حيث يكون منصوباً. «أو محلاً» كالمجرور بحرف زائد نحو: ما رأيت من أحد، أو غير^(٧) ذلك نحو: مررت بزيد.

«وربما رفع مفعول به ونصب فاعل^(٨) لأمن^(٩) اللبس». نحو: كسر الزجاج الحجر، وخرق الثوب المسار، وهذه [هي^(١٠)] المسألة [المعروفة]^(١١) بالقلب،

== الودك. شطورهم: مثلهم. الندي: مجلس القوم وناديتهم. الفرزدق ٢: ٥٥١ - ٥٦٩،

سيويه ٢: ٢٦٠، المحتسب ١: ٣٤٦، المنصف ١: ٢٥٠. ٤٣٩، المقاصد ٤: ٣٩٠ -

٣٩٢، النقائض ٢: ٥٤٨ - ٦٠٠.

(١) الحال، ز.

(٢) شمها، د.

(٣) للكسر، ز، ظ.

(٤) قبل، ز.

(٥) يشم، د، ز، ظ.

(٦) ص ١٨.

(٧) بغير، د.

(٨) فاعلاً، ظ.

(٩) إن أمن، د.

(١٠) ليست في، د.

(١١) سقطت من، ز، ظ.

وحكى النحاة فيها أقوالاً :

أحدها : أن ذلك يجوز عند أمن اللبس في الضرورة والسعة .

الثاني : أنه لا يجوز إلا للضرورة .

الثالث^(١) : أنه لا يجوز إلا للضرورة وتضمن^(٢) الكلام معنى يصح معه القلب .

الرابع : أنه لا يجوز في القرآن . ويجوز في غيره .

وأما البيانون ففي التلخيص أن السكاكي قبله مطلقاً ، وأن غيره رده مطلقاً .

قال صاحب التلخيص^(٣) : والحق أنه إن تضمن اعتباراً لطيفاً قبل ، وإلا فلا ،

والمسألة مشهورة فلا تطول^(٤) بذكرها .

«فصل» فيما يعرض للفاعل ونائبه من وجوب البقاء^(٥) على الأصل والخروج^(٦)

عنه .

«يجب وصل الفعل بمرفوعه» سواء كان فاعلاً أو نائباً عنه أو اسماً لـ (كان) أو

إحدى أخواتها ، فيجب أن يكون المرفوع تالياً للفعل الرفع له بحيث لا يفصل بينهما

فاصل ، وهذا هو الأصل لتنزل^(٧) المرفوع منزلة الجزء منه ؛ ولذا سكن^(٨) آخر الفعل

[في^(٩)] نحو: ضربتُ ، كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ،

(١) والثالث ، ز ، ظ .

(٢) ويضمن ، ز ، ظ .

(٣) المراد : أبو المعالي محمد جلال الدين بن عبدالرحمن بن عمر القزويني الشافعي العجلي (٦٦٦

- ٧٣٩هـ / ١٢٦٨ - ١٢٣٨م) . فقيه أديب موصوف بالذكاء والفصاحة وحسن الخط . ولي

القضاء بدمشق وفي مصر . أخذ عن الأبيكي ، والعز الفاروثي . ألف : تلخيص المفتاح

للسكاكي ، الإيضاح : شرح التلخيص ، وهما مطبوعان ، السور المرجاني من شعر الأرجاني .

الدرر الكامنة ٤ : ٤٠٣ (ط حيدرآباد ١٩٤٥ - ١٩٥٠م) ، البغية ١ : ١٥٦ - ١٥٧ ، البدر

الطالع ٢ : ١٨٣ .

(٤) تطويل ، ز .

(٥) موجب للبقاء ، ز ، ظ .

(٦) وللخروج ، ز ، ظ .

(٧) أهملت الزاي في ، د .

(٨) أسكن ، د .

(٩) سقطت من ، ز ، ظ .

ومجوز^(١) أن يفصل بينهما بالمنصوب ما لم يطرأ ما يوجب البقاء على [هذا^(٢)] الأصل أو الخروج عنه، فيجب العمل بمقتضى هذا الأصل، وهو وصل الفعل بمرفوعه.

«إن خيف التباسه» أي: التباس المرفوع «بالمَنْصُوب» مفعولاً كان أو خبراً، وذلك بأن يكونا مقصورين أو اسمي إشارة أو موصولين أو مضافين إلى [ياء^(٣)] المتكلم أو نحو ذلك مما لا يظهر فيه إعراب، ولا تقوم قرينة تميز أحدهما من الآخر، نحو: ضرب موسى عيسى / فيتعين في مثل هذه الصورة كون الأول فاعلاً والثاني مفعولاً، ٢٤٨ كذا قال ابن السراج. و [عليه^(٤)] أكثر المتأخرين، وخالف في ذلك ابن الحاج^(٥)، فجوز في كل من الاسمين أن يكون فاعلاً وأن يكون مفعولاً، قال: ولا يضر الإلباس، فقد يكون المتكلم بذلك قاصداً للإبهام لغرض فيلقي الكلام مجملاً^(٥)، ولا مانع منه، وكم [في العربية^(٦)] من موضع وقع فيه الإلباس، ولم يبالوا به. هذا معنى كلامه فإن كان ثم ما يؤمن معه الإلباس^(٦) من قرينة^(٧) معنوية نحو: ولدت هذه هذه، تشير^(٨) بالأولى إلى صغيرة^(٩)، ونحو: أكل الكمثرى^(١٠) موسى. أو قرينة لفظية نحو: ضربت موسى سعدى، وضرب موسى العاقل عيسى، جاز التقديم

(١) أهملت الياء في، د.

(٢) سقطت من، ز، ظ.

(٣) ليست في، د.

(٤) أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الأشبيلي (.. - ٦٤٧ أو ٦٥١ هـ / .. - ١٢٤٩ أو

١٢٥٣ م) متفوق في العربية والعروض. قرأ على الشلوين وروى عن الدباج. وله آثار كثيرة

منها: مصنف في الإمامة، وفي علوم القوافي، وفي حكم السماع، ومختصر خصائص ابن جني،

وله حواش على: سر الصناعة، وعلى الإيضاح، ونقد على الصحاح والمقرب. البلغة ٣١،

البيغة ١: ٣٥٩ - ٣٦٠، الهمع ١: ١٦١.

(٥) محتملاً، ز، ظ.

(٦) الالتباس، ز، ظ.

(٧) قدينة، ز.

(٨) يشير، د، ز.

(٩) صغيرة، ظ.

(١٠) الكمثري، د.

وفي كلامه مناقشة من حيث إن الضمير في مثل هذا محصور فيه، والمحصور إما هو ما بين (ما) و(إلا)، أي: الضرب الواقع على زيد محصور في المتكلم. «وكذا الحكم عند غير الكسائي وابن الأنباري^(١) في نحو: ما ضرب عمرو إلا زيداً^(٢)» حيث يكون المفعول واقعاً بعد (إلا)، فيجب تقديم الفاعل، لأنك لو أخرته فإما أن تؤخره وتقدم المفعول غير مقرون بـ(إلا) أو مقروناً بها^(٣)، فإن كان الأول بأن يجعل الفاعل واقعاً بعد (إلا)، والمفعول واقعاً قبلها، فتقول: ما ضرب زيداً إلا عمرو، انعكس^(٤) المعنى؛ لأن الأول حصر مضرورية عمرو في زيد خاصة، أي لا مضروب لعمرو سوى زيد خاصة، فلو قدر له مضروب آخر لم يستقم. ومعنى الثاني حصر ضاربة عمرو في زيد خاصة، أي لا ضارب لزيد سوى عمرو خاصة، فلو قدر له ضارب آخر لم يستقم.

وإن كان الثاني بأن^(٥) تؤخر^(٦) الفاعل وتقدم المفعول مقروناً بـ(إلا)، فتقول^(٧): ما ضرب إلا زيداً عمرو، فإن أردت أن عمراً وزيداً مستثنيان معاً، والتقدير^(٨): ما ضرب أحداً^(٩) إلا زيداً عمرو، اختل أيضاً؛ لأن مضرورية زيد في أصل المسألة - أعني: ما ضرب عمرو إلا زيداً - كانت على الاحتمال، وبالتقدير^(٩) المذكور الآن

- (١) محصوراً، د.
- (٢) أبي بكر.
- (٣) زيد، ز.
- (٤) بها بها، د.
- (٥) ما ضرب ما ضرب، ز.
- (٦) بعكس، ظ.
- (٧) سقطت النون من، د.
- (٨) يؤخر، د،، تاخر، ظ.
- (٩) أهملت التاء في، د.
- (١٠) أحد، د.

صار المعنى : لا ضارب إلا عمرو، ولا مضروب إلا زيد، فصارت^(١) ضاربية^(٢) هذا مقصورة على هذا ومضروبية هذا مقصورة على هذا.

ثم فيه بعد هذا محذور آخر، وذلك^(٣) أن استثناء شيئين بأداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقاً، كما ستعرفه في باب المستثنى، وإن أردت في أصل المسألة - أعني : ما ضرب إلا زيداً عمرو - أن تقدمه معلوم معني^(٤) وليس بمستثنى، وأن المراد^(٥) : ما ضرب عمرو إلا زيداً، فالمعنى لا ينعكس، ولا يلزم استثناء شيئين بأداة واحدة دون عطف، إلا أنه قد تقرر في [باب^(٦)] - الاستثناء - كما سيأتي^(٧) - أنه لا يعمل ما قبل (إلا) فيما بعدها إلا إن كان مستثنى نحو: ما قام إلا زيد، أو مستثنى منه نحو: ما قام إلا زيداً أحد^(٨)، أو تابعاً^(٩) له نحو: ما قام أحد إلا زيداً فاضل، فلو قدمت وأخرت في [مثال^(١٠)] الأصل لزم خلاف ذلك.

وأما الكسائي وابن الأنباري فجوزا^(١١) تقديم المفعول في هذه المسألة^(١٢) مطلقاً، ولكن^(١٣) مع (إلا) استدلالاً^(١٤) بقول الشاعر^(١٥) :

- (١) فصارب، ظ.
- (٢) ضاربتة، ظ.
- (٣) وهو، د.
- (٤) وإن عمراً مقدم معني، ز، ظ.
- (٥) وإن أردت، ز، ظ.
- (٦) سقطت من، ز، ظ.
- (٧) يأتي، ز، ظ.
- (٨) أحداً، د، بفتحيتين على الدال، وهو خطأ.
- (٩) عطف بالواو في، د.
- (١٠) ليست في، د.
- (١١) فجوز، ز، ظ.
- (١٢) الصورة، د.
- (١٣) لكن، د.
- (١٤) مع الاستدلال، ز.
- (١٥) مجنون بني عامر: قيس بن الملوح، ولم أجده في ديوانه.

تزودت من ليلى بتكليم ساعة فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها^(١)
وسياتي فيه كلام باب المستثنى إن شاء الله تعالى.

«فإن كان المرفوع ظاهراً والمنصوب ضميراً لم يسبق الفعل ولم يحصر
فبالعكس» أي يجب حينئذ تقديم المفعول على الفاعل، نحو: أكرمك زيد،
والدرهم أعطيه عمرو.

واحترز بقوله: (لم يسبق الفعل) من نحو: إياك يكرم زيد، والدرهم إياه أعطى
زيد^(٢) عمراً وبقوله: (ولم يحصر) من نحو: إنما يكرم زيد إياك، فلا يتصل المفعول
في هاتين الصورتين بالفعل، بل يتقدم أو يتأخر. «وكذا الحكم عند غير الكسائي
في نحو: ما ضرب عمراً إلا زيد» حيث يقع الفاعل مقروناً بـ(إلا)، فيجب
تقديم المفعول حذراً/ من انعكاس المعنى على ما سبق والكسائي أجاز^(٣) تقديم
الفاعل مع (إلا) استدلالاً^(٤) بقوله^(٥):

٢٤٩

ما عاب إلا لثيم فعل ذي كرم ولا جفا قط إلا جباً بطلاً^(٦)
الجباً^(٧): بضم الجيم وتشديد الباء الموحدة وفتحها وهمزة^(٨)، هو^(٩) الجبان.

(١) يروى: (فما زادني إلا غراما...). ولذي الرمة بيت يشبهه، وهو:

تداويت من مَيّ بتكليمها فما زاد إلا ضعف دائي كلامها
وفي هامش الديوان يروى: (... بتكليم ساعة) (... ضعف ما بي...). ذو الرمة ٦٣٧،
شرح التسهيل ٨٧: أ، ١١٨، ابن مالك ١: ١٩٧، ابن الناظم ٨٧، ابن عقيل ١: ٤١٦،
المقاصد ٢: ٤٨١ - ٤٨٢، التصريح ١: ٢٨٢، الأشموني ٢: ٥٧، الهمع ١: ١٦١،
٢٣٠، شواهد ابن عقيل ١٠٧، الدرر ١: ١٤٣، ١٩٥.

(٢) زيدا، ز، ظ.

(٣) يجوز، د.

(٤) مع الاستدلال، ز.

(٥) مجهول.

(٦) المقاصد ٢: ٤٩٠ - ٤٩٢، التصريح ١: ٢٨٤، الأشموني ٢: ٥٧، الهمع ١: ١٦١، الدرر
١: ١٤٣.

(٧) والجبيا، د.

(٨) أهملت الزاي والتاء في، ز.

(٩) وهو، ز، ظ.

وقد استبان لك أنه يتحصل في مسألة حصر المنصوب والمرفوع بالنسبة إلى التقديم
ثلاثة أقوال: الجواز مطلقاً، وهو قول الكسائي، والمنع مطلقاً، وهو قول الجزولي،
والشلوبين، واختيار^(١) المصنف، وعليه مشى ابن الحاجب وجماعة، والتفصيل بين
الفاعل - فيجب تأخيره - والمفعول فيجوز.

قال الشارح^(٢) وهو مذهب البصريين والفراء وابن الأنباري.

وأهمل المصنف ذكر الحصر بـ(إنما) في بابي اتصال المرفوع وانفصاله وقد يقال: إن
قوله (إن خيف التباسه بالمنصوب) مخرج لذلك، وليس بشيء؛ لأن الذي يخاف في
تلك المسألة التباس غير المحصور بالمحصور، لا التباس المرفوع بالمنصوب؛ إذ الرفع
والنصب ظاهران فيهما، ثم هلا ذكر مثل ذلك في مسألة اتصال المنصوب!! ولو أنه
قال: (يجب وصل معمول الفعل به إن خيف بفصله منه التباس) لشمّل^(٣) الجميع.
«و» كذا الحكم «عند الأكثرين في نحو: ضرب غلامه زيد^(٤)» فيجب تقديم
المفعول [عليه^(٥)] حذراً من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة. «والصحيح جوازه
على قلة».

قال المصنف^(٦): لوروده في كلام العرب الفصحاء. وتقدم الكلام على ذلك في
أول الفصل الرابع من باب المضمّر^(٧).

(١) واختاره، د.

(٢) ابن قاسم.

(٣) يشمل، د، ز، ظ، وصنعي أولى.

(٤) زيداً، ز، ظ، والمناسب ما أثبت.

(٥) ليست في، د.

(٦) في شرح التسهيل ٨٧: أ.

(٧) في ٢: ١١٥.

الباب العشرون «باب اشتغال العامل»

فعلاً كان نحو: زيداً ضربته، أو ما يعمل عليه عمله نحو: أزيداً أنت ضاربه؟ .
قال ابن الضائع^(١): ولا يدخل هنا^(٢) سوى اسم الفاعل واسم المفعول، دون
الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل؛ إذ الصحيح أنه لا يفسر هنا إلا ما يجوز^(٣) عمله
فيما قبله. «عن الاسم السابق بضميره^(٤)» متعلق بـ(اشتغال)، والمضمر المضاف
إليه عائد على الاسم السابق. «أو ملابسه» عطف على المضاف من قوله (بضميره)،
أي اشتغال العامل بضمير الاسم السابق أو بملابس ذلك الضمير.
ثم الملابس إما بدون واسطة نحو: زيد ضربت غلامه، أو بواسطة نحو: زيد
ضربت رجلاً يحبه.

«إذا انتصب لفظاً» نحو: زيد ضربته «أو تقديراً» نحو: زيد مررت به.
«ضمير اسم سابق» كما مثلنا.

وخرج ما إذا كان الضمير لاسم متأخر نحو: ضربته زيداً^(٥)، فإنه لا يكون من
هذا الباب، بل إن نصب (زيد) فهو بدل من الهاء، وإن رفع فهو مبتدأ خبره^(٦) ما

(١) الصايغ، ز، بإهمال الياء.

(٢) ها هنا، ز، ظ.

(٣) أهملت الياء في، د.

(٤) لضميره، ز.

(٥) زيد، د، والوجهان صحيحان.

(٦) خبر، د.

قبله. «مفتقر لما بعده» صفة ثانية لـ(اسم)^(١)، أي يكون^(٢) ذلك الاسم السابق مفتقراً^(٣) لما بعده كما تقدم، نحو: زيد ضربته، وزيد مررت به، واحترز بذلك من نحو: في الدار زيد فأكرمه، فإن (زيداً) في هذا التركيب غير مفتقر لما بعده من قولك: (فأكرمه)؛ ولهذا قال سيبويه^(٤): في قوله [تعالى]^(٥): ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوْا أَيْدِيَهُمَا﴾^(٦) - إنه ليس من هذا الباب لأن التقدير عنده: وفيما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة، فلا يكون - حينئذ - السابق مفتقراً لما بعده. «أو» انتصب لفظاً أو تقديرًا «ملايس ضميره» أي ضمير الاسم^(٧) المفتقر لما بعده نحو: زيد ضربت غلامه، وزيد مررت بغلامه.

«بجائز العمل فيما قبله» يتعلق بـ(انتصب)، فخرج نحو: زيد ما أحسنه، ونحو زيد عليك^(٨)، وزيد إنه فاضل، وزيد ضربك^(٩) قبيح.

«غير صلة» نحو: زيد أنا الضاربه، لأن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول والظاهر أن هذا استثناء منقطع، لأن ما ذكره من هذا^(١٠) وما^(١١) بعده لا^(١٢) يشمله قوله أولاً (بجائز العمل فيما قبله) وقول الشارح^(١٣): الأظهر أنه متصل؛ لأنه جائز العمل فيما قبله لولا المانع. ليس بأظهر، بل ولا ظاهر. «ولا مشبه بها» أي: بالصلة في تميم ما قبلها، وهو الصفة، ومن ثم امتنع النصب في: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي

(١) للاسم، د.

(٢) لا يكون، ظ، هو غلط.

(٣) مفتقر، ز.

(٤) في كتابه ١: ٧١ - ٧٢.

(٥) ليست في، د.

(٦) ﴿... جزاء بما كسبنا نكلاً من الله والله عزيز حكيم﴾ ٣٨ المائدة ٥.

(٧) بالاسم، ز.

(٨) عليك، ز، ظ.

(٩) أهملت الضاد في، ز.

(١٠) هذه، ز، ظ.

(١١) أوما، ز، ظ.

(١٢) لم، ز، ظ.

(١٣) ابن قاسم.

٢٥٠ **الزُّبْرِ** ^(١) «ولا شرط مفصول بأداته» نحو: زيد إن رأته أكرمه ^(٢)، بخلاف نحو: إن زيدا لقيته فأكرمه، فهذا واجب النصب، وذلك ^(٣) واجب - الرفع. «ولا جواب مجزوم» نحو: زيد إن يقيم أكرمه، ولو أسقط قوله: (مجزوم) لكان أولى؛ ليعلم أنه كما لا يجوز النصب في المثال الذي ذكرناه، لا يجوز نحو: زيد إذا جاء رأس الشهر فأكرمه.

فإن قيل: لو أطلق لدخل تحت المنع نحو: زيد إن ^(٤) جاء رأس الشهر أكرمه، يرفع (أكرمه).

قلنا: [لا] ^(٥) فإن المرفوع ليس جواباً بل دليل الجواب، وتسميته جواباً تجوز من قائله. «ولا مسند إلى ضمير للسابق ^(٦) متصل» نحو: زيدا ظنه ناجياً، (بمعنى: ظن نفسه؛ إذ لا يجوز بإجماع في باب ^(٧) من الأبواب تعدي فعل الضمير ^(٨) المتصل إلى ظاهره، نحو: زيدا ضرب، وهذا إنما امتنع ^(٩) إذا نصبت (زيداً) في قولك: زيدا ظنه ناجياً ^(١٠)؛ لما قلنا، أما [لو] ^(١١) رفع ^(١٢) فالتركيب صحيح؛ إذ ليس فيه إلا تعدي فعل الضمير ^(١٤) المتصل إلى ضميره المتصل، وذلك جائز في باب (ظن)، وأما (زيد ضربته) فممتنع رفعت (زيداً) أو نصبته، وهو ظاهر.

(١) ٥٢ سورة القمر ٥٤.

(٢) أكرمه، د.

(٣) وذلك، د.

(٤) إذا، ز.

(٥) سقطت من، ز، ظ.

(٦) السابق، ز، ظ.

(٧) في باب غير، د، والصحيح ما أثبت.

(٨) المضمرة، ز، ظ.

(٩) يمتنع، ز.

(١٠) ما بين الهلالين مكرر في، ز، ظ.

(١١) ليست في، د.

(١٢) الرفع، د.

(١٤) المضمرة، ز، ظ.

واحترز بقوله: (متصل) من أن ينفصل الضمير فتجوز^(١) المسألة نحو: زيدا^(٢) لم يظنه ناجياً إلا هو.

«ولا تالي استثناء» نحو: ما زيد إلا يضربه عمرو، ومن ثم ردّ قول من زعم:-
في ﴿وَإِنْ كَلَّمَا لِيُؤْفِقِينَهُمْ﴾^(٣) . . . كون (إن) نافية واللام من (لما) بمعنى (إلا) و(كلأ)
منصوباً^(٤) بمحذوف يفسره^(٥) (ليؤفقيهم)، وفيه مانع آخر، وهو لام القسم. «أو» تالي
«معلق» بكسر اللام، أي: شيء يعلق ما قبله عن العمل فيما بعده، نحو: زيد كيف
وجدته؟ ولهذا قال سيويه: في قوله^(٦):
آلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ^(٧)

- (١) فيجوز، د، ز.
(٢) زيد، ظ.
(٣) ﴿... رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ ١١١ هود (١١)، وهذا مبني على إسكان النون من (إن)، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي بكر، أما باقي العشرة فقرأوا بتشديد النون، ومبني أيضاً على قراءة من خفف (لما)، وهم نافع وابن كثير وأبو عمرو بن العلاء وقنبل ويعقوب وخلف. النشر ٢: ٢٩٠ - ٢٩١.
(٤) منصوب، د، وهو خبر (كون).
(٥) تفسيره، د.
(٦) التلمس: جرير بن عبدالمسيح أو عبدالعزى بن عبدالله (.. - حوالي ٥٠ هـ / .. حوالي ٥٦٩ م) من بني ضبيعة من ربيعة شاعر فحل موطنه البحرين، وضعه ابن سلام في الطبقة السابعة من الجاهليين. طبع ديوانه وترجم إلى الألمانية. الجمحي ١: ١٥٥ - ١٥٦، ابن قتيبة ١: ١٧٩ - ١٨٤، الأمدى ٧١، الخزانة ٣: ٧٣ - ٧٥.
(٧) والحب يأكله في القرية السوس
من قصيدة قالها للملك عمرو بن هند. مطلعها:
كم دون مية من مستعمل قذف ومن فلاة بها تستودع العيس
وقبل الشاهد:
أمي شامية إذ لا عراق لنا قوماً نعدهم إذ قوما شوس
لن تسلكي سبل البوابة منجدة ما عاش عمرو ولا ما عاش قابوس
وبعده:
لم تدر بصرى بما آليت من قسم ولا دمشق إذا ديس الكداديس

جواب الاسم بان ما انصدر صعباً ، وتبين . ما انصدر مصعباً . وعين . د مصعباً ،
والصواب الأول . «أو» تالي «حرف ناسخ» نحو: زيد كأني أحبه^(٤) ، أوليتني ألقاه ،
أو لعلي أصادفه . «أو» تالي «كم الخبرية» نحو: زيد كم نبيته ، فأما الاستفهامية
فداخلة في المعلق ، ولو أسقط هذا القيد لكان أولى ؛ لثلا يتوهم أن مفهوم الصفة
قاص على مفهوم العام^(٥) هناك ، بل لو أسقط [قوله^(٦)] : (كم الخبرية) أصلاً ورأساً
لكان حسناً^(٧) ؛ لأن الظاهر أنها تعلق كالاستفهامية وفي الكشف^(٨) في قوله تعالى :
﴿ سَلِّبْنِي إِسْرَائِيلَ كَمَا آتَيْنَهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ ﴾^(٩) أنه يجوز كون (كم) استفهامية ، وكونها
خبرية ، وأن^(١٠) معنى الاستفهامية هنا^(١١) التقرير^(١٢) ، وإذا كان كذلك فهي داخلة في
المعلق فلا حاجة إلى ذكرها ثانياً . «أو» تالي «حرف تحضيض» نحو: زيد هلا
أكرمه ، «أو عرض» نحو: زيد ألا تكرمه^(١٣) . «أو تمنّ بـ(ألا)» نحو: العون على

= أمي : اقصدي - آليت : أقسمت ، يروى بضم التاء وفتحها ، والثاني أكثر وأولى بالمقام .
الكداديس : أكداس الطعام . المتلمس ه الشجري ١ : ٣٦٥ ، ابن الناظم ٩٦ ، المغني ١ :
١٠٣ ، ٢٧١ ، ٢ : ٦٥٣ ، ٦٦٦ ، المقاصد ٢ : ٥٤٨ - ٥٥٢ ، التصريح ١ : ٣١٢ - ٣١٣ ،
الأشموني ٢ : ٩٠ ، السيوطي ١ : ٢٩٤ - ٢٩٨ ، القرشي ٥٥٣ - ٥٦٠ .

- (١) يوصل ، ز ، ظ .
- (٢) ولا ، د .
- (٣) فيعلق ، د .
- (٤) أحميد ، د ، أخيه ، ظ .
- (٥) المقام ، د .
- (٦) سقطت من ، ز ، ظ .
- (٧) أحسن ، ظ .
- (٨) ١ : ٢٥٤ .
- (٩) ﴿ ... وَمَنْ يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ ٢١١ البقرة ٢ .
- (١٠) فإن ، ز ، ظ .
- (١١) هذا ، ظ .
- (١٢) التقدير ، ز .
- (١٣) يكرمه ، د .

الخير ألا أجده، وأما التمني بغير (ألا)، فلا يليه إلا الاسم، نحو: ليت زيداً [أراه^(١)]، ولا يكون الاسم فيه منصوباً على الاشتغال، بل على أنه اسم (ليت).

قال المصنف^(٢) وإجراء التحضيض والعرض والتمني [بألا^(٣)] مجرى الاستفهام في منع تأثر ما قبلها بما بعدها هو مذهب المحققين من العارفين بكتاب سيويه، وقد عكس قوم الأمر فجعلوا توسط التحضيض وأخويه^(٤) قرينة ترجح^(٥) نصب الاسم السابق، وعن ذهب إلى هذا أبو موسى الجزولي، وهو ضد مذهب^(٦) سيويه. «وجب نصب» الاسم «السابق» على العامل الذي هو جائر العمل فيما قبله، وهذا جواب (إذا) في قوله: - أول الباب - (إذا انتصب لفظاً أو تقديراً ضمير اسم سابق...)، وقوله: «إن تلا» قيد في وجوب نصب السابق، أي [إن^(٧)] تلا السابق «ما يختص بالفعل» كـ(إذا) الشرطية و(إن) وأخواتها من أدوات الشرط الجازمة و(لولا) الامتناعية والتي بمعنى (إن)^(٧)، وأدوات التحضيض، تقول^(٨): إذا زيداً لقيته فأكرمه، وإن عمراً رأيت فأحسن إليه، وعلى ذلك فقس. «أو» تلا السابق «استفهاماً بغير الهمزة» نحو: هل زيداً ضربته؟ وهذا مقيد بأن يجيء بعدها اسم

(١) إياه، ظ، وليست في، ز.

(٢) في شرح التسهيل ٨٨: أ، ونصه: (ويعد التمني بـ(ألا) نحو: العون على الخير ألا أجده، هذا مذهب المحققين العارفين بكتاب سيويه، أعني إجراء التحضيض والعرض والتمني بـ(ألا) مجرى الاستفهام في منع تأثر ما قبلها بما بعده، وإنما أجريت مجراه لأن معنى: هلا فعلت، وهلا تفعل، لم لم تفعل؟ ولم لا تفعل؟ ومعنى: ألا تفعل، أتفعل؟ مع أن (هلا) مركبة من (هل) و(لا)، و(ألا) مركبة من الهمزة و(لا)، فوجب مع التركيب ما وجب قبله، وقد عكس قوم الأمر فجعلوا توسط التحضيض وإخوته قرينة يرجح بها نصب الاسم السابق، وعن ذهب إلى هذا أبو موسى الجزولي، وهو ضد مذهب سيويه). قوله: (وإخوته) كذا في الشرح، والصواب: (وأخويه)؛ لأن الضمير عائد على العرض والتمني بـ(ألا).

(٣) ليست في، د.

(٤) أهملت الياء في، د، وأخوته، ز.

(٥) يرجح، ز، ظ.

(٦) أهملت الذال والباء في، ز.

(٧) أي: الشرطية. (٨) يقول، ز.

٢٥١ وفعل كما مثلنا، وأما إذا كان بعدها جملة اسمية ذات وجه واحد مثل: هل زيد أنا/ ضاربه، فلا يتعين نصب الاسم الذي يليها. ولا إشعار لكلام المصنف بهذا القيد، على أن كلامه أيضاً يقتضي^(١) - بحسب الظاهر - أنه لا^(٢) قبح في مثل: هل زيداً ضربته؟. وكلام الرضي صريح في خلاف ذلك، فإنه قال^(٣):

يقبح دخول (هل) على فعلية مع الفصل بينها^(٤) وبين الفعل باسم، نحو: هل زيداً ضربت؟ وعلى فعلية مقدر^(٥) فعلها مفسر^(٦) بفعل ظاهر، نحو: هل زيداً ضربته؟ والنصب^(٧) هاهنا أحسن القبيحين. «بعامل» يتعلق بالمصدر [من^(٨)] قوله^(٩): (وجب نصب السابق) أي: يتحتم أن ينصب بعامل «لا يظهر» أي: يجب عدم ظهوره، لكون المفسر المتأخر عوضاً منه، ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه، هذا^(١٠) مذهب البصريين وعليه المعول.

وقال المصنف^(١١): قلت: (بعامل^(١٢)) لأعمّ الفعل وشبهه، نحو: أزيداً أنت ضاربه؟، [التقدير]^(١٣): [أضارب]^(٨) [زيداً أنت ضاربه]^(١٣)؟.

قلت: تمثيله بذلك غير جيد؛ لأن كلامه فيما يجب نصبه، والنصب في هذا المثال غير واجب.

- (١) مقتض، ز، ظ.
- (٢) إن، لا، ز.
- (٣) في شرح الكافية ١: ١٧٣.
- (٤) بينهما، ز، ظ.
- (٥) مقدر لها، ز، ظ.
- (٦) مفسراً، د، ز، ولا ناصب هنا.
- (٧) فالنصب، د.
- (٨) سقطت من، ز، ظ.
- (٩) قوله له، ظ.
- (١٠) هذا هذا، د.
- (١١) في شرح التسهيل ٨٨: أ.
- (١٢) أهملت الباء في، د.
- (١٣) ما بين المعقوفتين ليس في، ز.

قال الشارح^(١) : ولم يبين المصنف إعراب هذه المسألة، وأجاز صاحب البسيط^(٢) فيها أن يكون نصب زيد بإضمار فعل، وأن يكون بتقدير اسم الفاعل، لصحة اعتياده، وهو مبتدأ، و (أنت) مرتفع به، أو يكون اسم الفاعل المقدر خبراً لـ (أنت) مقدماً، و(ضاربه) على [هذا^(٣)] التقدير خبر مبتدأ آخر. «موافق للظاهر^(٤)» لفظاً ومعنى، نحو أزيداً ضربته؟، التقدير: أضربت زيدا ضربته؟. «أو مقارب» نحو: زيدا مررت به، التقدير: جاوزت زيدا، ونحو: زيدا ضربت أخاه، أي: أهنت زيدا، وذلك لأنه لازم عن (ضربت) المذكور، فإن ضرب أخى زيد ملزوم لإهانة زيد.

فإن قلت: أي لزوم بينهما مع أنا نقول: ضربت زيدا وأكرمت أخاه، وأنا قد نضرب^(٥) الأخ وتغفل^(٦) عن أخيه، ولا^(٧) نريد^(٨) بضربه إهانتة ولا غير إهانتة؟.

قلت: لم ندع^(٩) اللزوم العقلي فيلزمنا ما ذكرت، بل اللزوم العادي العرفي، فإنك تجد أهل العرف ينسبون^(١٠) فاعل ذلك إلى الجهل^(١١) فيقولون: انظر إلى صنع^(١٢) فلان ما أعجبه، يضرب إنساناً^(١٣) ويكرم أخاه، ويقولون: لمن ضرب شخصاً له أخ - ما ضربه، وإنما ضرب أخاه، وعلى هذا فلو قدرت لـ (زيداً) - في مثال النحويين

(١) ابن قاسم.

(٢) لعله يعني ابن العليج، وفي الأمر احتمال أوضحته في ١ : ٦٨.

(٣) ما بين المعقوفتين ليس في، د.

(٤) لظاهر، ز، ظ.

(٥) تضرب، ز، ظ.

(٦) وتغفل، د.

(٧) فلا، ز، ظ.

(٨) تريد، ز، ظ.

(٩) يدع، ز، ظ.

(١٠) أهملت الباء في، ظ.

(١١) جرت باللام في، د.

(١٢) انظر لوضع، د.

(١٣) انساباً، ظ.

- (ضربت) لم يكن بعيداً، ويكون ذلك الضرب كناية عن الإهانة، والضرب المذكور مراداً^(١) به الضرب الحقيقي.

«وقد يضم مطاوع الظاهر^(٢) فيرفع السابق^(٣)». ثم المطاوع المقدر على قسمين: إما لفظي كما في قوله^(٤):

لا تجزعي^(٥) إن منفس أهلكته وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي^(٦)

(١) يراد، د.

(٢) للظاهر، م.

(٣) السابق به، م.

(٤) النمر بن تولب رضي الله عنه.

(٥) يجزعي، ظ.

(٦) قال البغدادي: الشاهد آخر قصيدة يخاطب فيها امرأته وقد لامته على كرمه، ويذكرها بمن مات قبله - مطلعها:

قالت لتعدلني من الليل اسمع سفه تبيتك الملامة فاهجعي
وقبل الشاهد:

كانت مقدّمة الخميس وخلفها رقص الركاب إلى الصباح بتبع
اسمع: مقول القول. سفه: خبر مقدم لـ(تبيتك)، ويروى بالنصب، فلعله خبر (كان) محذوف. تبيتك: مصدر بمعنى التبيت. كانت: الضمير عائد إلى نظرة عين (عتر) - وهي زرقاء الليمامة فيما قيل - المفهومة من قوله:-

وفتاتهم عنز عشية أبصرت من بعد مرأى في القضاء ومسمع
قالت: أرى رجلاً يقلّب نعله أصلاً وجوّ آمن لم يفرع

رقص الركاب: خبيها، ويروى ركض الركاب: أصل، جمع أصيل: جو: هوجو الليمامة.

منفس: يروى بالرفع، فهو فاعل لفعل محذوف، والجملة بعده صفة له، ويروى بالنصب،

فهو مفعول به لفعل محذوف، والجملة بعده مفسّرة، والفعل المقدر في الحالتين من معنى الفعل

المذكور. فعند ذلك فاجزعي: إحدى الفاءين زائدة، والأولى زيادة الأولى؛ لأن الثانية داخلة

على جواب الشرط، أما (عند) فهو متعلق بالجواب قدم وحقه التأخير. سيبويه ١: ٦٧،

المقتضب ٢: ٧٦، الكامل ٣: ١٠٤٩، الشجري ١: ٣٣، ٣٣٢، ٢: ٣٤٦، ابن يعيش

١: ٨٢، ٢: ٣٨، ابن مالك ١: ٢٢٧، ٢٢٨، ابن الناظم ٩١-٩٢، الرضي ١: ٧٧،

١٧٤، ٢: ٢٥٥، ٣٦٦، المغني ١: ١٧٩، ٢: ٤٥٠، المقاصد ٢: ٥٣٥-٥٣٨،

الأشموني ٢: ٧٥، السيوطي ١: ٤٧٢-٤٧٣، ٢: ٨٢٩، الخزانة ١: ١٥٢-١٥٦،

٤٥٠، ٣: ٦٤٢، ٤: ٤١٠-٤١١، رغبة الأمل ٧: ٢٥٠.

أي : إن هلك منفس ، وهو مطاوع (أهلكته) ، يقال ^(١) : أهلكه ^(٢) فَهَلَك ، فهذا مطاوع لفظي .

وإما معنوي كما في قوله ^(٣) :

أَتَجَزَعُ إِنْ نَفْسِ أَتَاهَا حَامِهَا ^(٤)

أي : أن هلكت نفس ، فهذا مطاوع بحسب المعنى فقط ؛ إذ ^(٥) (أتاها حمامها) في معنى (أهلكت) ^(٦) .

(١) يقول ، د ، بإهمال الياء .

(٢) أهلكته ، د .

(٣) رجل من محارب يعزّي ابن عم له على ولده . ونقل السيوطي عن الأمدّي في الموّتلف والمختلف أن البيت آخر أبيات أربعة قالها زيد بن رزّين بن الملوّح ، أخو بني مرّ بن بكر ، شاعر فارس . والشاعر موجود عند الأمدّي ص ١٣١ ، واقتصر على قوله : زيد بن رزّين بن الملوّح المحاربي . ولم يورد له شعراً .

(٤) رواية العجز عند القالي :

فَهَلَا التّي عن بين جنبيك تدفع

وروايته عند السيوطي :

فهل أنت عما بين جنبيك تدفع

والشاهد آخر أبيات ثلاثة في رواية القالي ، وقبله :

وإن أخاك الكاره الورد وارد وإنك مرأى من أخيك ومسمع

وإنك لا تدري بأية بلدة صدّاك ولا عن أي جنبيك تصرع

وأول الأبيات عند السيوطي مماثل لما عند القالي ، أما الثاني والثالث فهما :

وإنك لا تدري أهلكث تبتغي نجاح الذي حاولت أم تتسرع

وإنك لا تدري أشيء تحبه أم آخر مما تكره النفس أنفع

القالي ٣ : ١٠٥ ، المحتسب ١ : ٢٨١ ، ٢٨٢ ، التبريزي ١ : ٣٧٨ ، شرح التسهيل ٨٣ : أ ،

٨٨ : ب ، ابن مالك ١ : ٩١ ، المغني ١ : ١٦٠ ، التصريح ٢ : ١٦ ، الأشموني ٢ : ٢٢٤ ،

السيوطي ١ : ٤٣٦ - ٤٣٧ ، الهمع ٢ : ٢٢ ، الدرر ٢ : ١٥ .

(٥) إذا ، ظ .

(٦) هلكت ، د .

«ويرجح^(١) نصبه على رفعه بالابتداء إن أجيب به استفهام بمفعول ما يليه» نحو: زيداً ضربته، جواباً لـ (أيهم ضربت؟). ولا حاجة إلى قوله: (ما يليه)؛ لأنه لا يكون إلا كذلك، أي: لا يكون المشتغل عنه جواباً لاستفهام بمفعول إلا وذلك المفعول مفعول للفعل الذي يليه المشتغل عنه، وإلا فلا يكون المشتغل عنه جواباً لذلك الاستفهام، وقد فرضنا أنه جواب. «أو بمضاف إليه مفعول ما يليه» نحو: زيداً ضربت غلامه^(٢)، جواباً [لـ (غلام أيهم ضربت؟)].

وخرج بذكر المفعول في المسألتين ما يكون جواباً^(٣) [لقول القائل^(٤): أيهم ضربته؟ أو غلام أيهم ضربته^(٥)؟ بالابتداء فيهما، فالرفع في: (زيد ضربته) المجاب به ذلك [أكثر منه^(٦)] في: (زيد ضربته) المقول ابتداءً؛ لأن فيه ما في ذلك من عدم مرجح التقدير وأمرأ زائداً، وهو قصد تناسب الجواب والسؤال.

وهاهنا نكتة ينبغي التنبيه عليها، وهي^(٧) أن قولهم: (أيهم ضربته؟) دليل على بطلان قول الفارسي^(٨): في قول الزبأ^(٩):

(١) ويرجح، د.

(٢) أهملت الغين في، د.

(٣) ما بين الحاصرتين ليس في، ز.

(٤) الفاعل، د.

(٥) ضربت، ظ.

(٦) ساقط من، ز، ظ.

(٧) وهو، ز، ظ.

(٨) أهملت الفاء في، د.

(٩) الزبأ بنت عمرو بن الظرب بن حسان (. . . - ٣٥٨ ق هـ / . . . - ٢٨٥ م) أمها يونانية من ذرية كليوباترة ملكة مصر. موصوفة بسعة المعرفة وبداعة الجمال والولع بالصيد، حكمت تدمر بعد موت أبيها أو زوجها، وكانت خاضعة للرومان، لكنها حاربتهم وقهرتهم، وشمل ملكها ما بين الفرات وبحر الروم وصحراء العرب وآسيا الصغرى، وحكمت مصر برهة. وفي نهايتها خلاف: فمؤرخو العرب يقولون: إنها قتلت جذيمة الوضاح ملك العراق فاحتال ابن أخته عمرو بن عدي حتى دخل قصرها، فابتلعت خاتماً مسموماً، ويقول مؤرخو الأفرنج إنها لما قهرت الامبراطور غاليانوس قاتلها الامبراطور أورليانوس فأخذها أسيرة إلى رومية وهناك ماتت. الزركلي ٣: ٧١. وقال العيني: قالته الخنساء. ورجح القول بأن القاتل الزبأ.

ما للجمال مشيها وثيدا^(١)

لا يكون^(٢) (مشيها) - فيمن رفع - بدلاً من ضمير الظرف؛ لعدم ذكر الهمزة، لأننا نقول: لو أجري على ضمير الاستفهام ما أجري^(٣) على الاستفهام لامتنع^(٤): (أيهم ضربته؟) رفعت (أيا) أو نصبتها^(٥)؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، فكذا يكون ضميره.

٢٥٢ وحل شبهته التي عرضت^(٦) له - وهي أن الظاهر عين^(٧) المضمرة - أنه / عينه في المعنى الذي هو به اسم، وهو المعنى الوضعي^(٨) لا التضميني^(٩) الذي هو به شبه الحرف، وبه امتنع إعرابه؛ لأن الحرف يأتي مجيء الضمير، بدليل أن الحروف لا تفسر الضمائر، «أو وليه فعل أمر» أي: فعل يفهم منه معنى الأمر، بإضافة^(١٠) الفعل إلى الأمر^(١١) بهذا الاعتبار، فخرج نحو: زيد^(١٢) أسمع به - في التعجب -؛ لأنه ليس

(١) رويداً، ز، ويبدأ، ظ، وبعده: عند من نسبة إلى الزباء:

(أجنداً يحملن أم حديداً)

وبعده عند من نسبة إلى الخنساء:

أم صرفاناً بارداً شديداً أم الرجال قمصاً قعوداً
الأغاني ١٥ : ٣٢٠، الميداني ١ : ٢٤٦، شرح التسهيل ٨٢ : ب، ابن مالك ١ : ١١٨، المغني
٢ : ٦٤٤، المقاصد ٢ : ٤٤٨ - ٤٥١، التصريح ١ : ٢٧١، الأشموني ٢ : ٤٦، السيوطي
٢ : ٩١٢ - ٩١٣، الهمع ١ : ١٥٩، الدرر ١ : ١٤١.

(٢) تكون، د.

(٣) جرى، ز، ظ.

(٤) لا امتنع، ز.

(٥) عطفت بالواو في، د.

(٦) عرفت، ز، ظ.

(٧) عن، ز، ظ.

(٨) أهملت الضاد في، د.

(٩) الضمى، د، التضميني، ز، ظ، وما صنعت أولى.

(١٠) وإضافة، د.

(١١) الأمر إلى الفعل، د.

(١٢) زيدا، سمع، ز.

بمف
لأن
صو
أيض
اضر

و
الرف
سيو
نحو
الله

و
الأش

أولى

عنه

لمض

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

(٥)

(٦)

(٧)

(٨)

(٩)

(١٠)

(١١)

(١٢)

بمفهم^(١) معنى الأمر. وشمل كلامه نحو: زيداً اضربه، ونحو: زيداً ليضربه عمرو؛ لأن لام الأمر ليست من أدوات الصدور، ونحو: الأولاد يرضعن الوالدات، مما صورته صورة الخبر ومعناه الأمر، فالنصب راجح^(٢) في الصور الثلاث. وشمل كلامه أيضاً الأمر المراد بما قبله الخصوص كـبعض^(٣) مامر، أو العموم نحو: اللذين^(٤) يأتيانك اضربهما، هذا مذهب سيبويه.

وزعم ابن بابشاذ^(٥) وابن السِّيد^(٦) أن الأمر الذي يراد بما قبله العموم يختار فيه الرفع استناداً إلى قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(٧) وقد مر^(٨) أن سيبويه لا يرى ذلك من هذا الباب، وأن الكلام جملتان. «أو» وليه فعل «نهي» نحو: زيداً لا تضربه. «أو دعاء» يشمل^(٩) ثلاث صور كالأمر، نحو: زيداً رحمه الله^(١٠)، أو ليجزه الله خيراً، أو أصلح اللهم شأنه.

وإنما رجح النصب حيث يليه فعل أمر أو نهي أو دعاء؛ لأن وقوع هذه الأشياء خبراً لمبتدأ قليل في الاستعمال، وذلك لأن كون الجملة الطلبية فعلية أولى إن أمكن لاختصاص الطلب بالفعل. «أو ولي هو» أي: الاسم المشتغل عنه «همزة استفهام» نحو: أزيداً ضربته؟ لأن الاستفهام في الحقيقة لضمون الفعل، فيبلاؤه لفظاً أو تقديرًا^(١١) لما يستفهم^(١٢)

(١) بفهم، د.

(٢) أرجح، ز، ظ.

(٣) كما في بعض، ز، ظ.

(٤) الذين، ز، ظ.

(٥) أهملت الذال في، د، ظ، وثبتت الباء الثانية من تحت في، ز، وأهملت في، ظ.

(٦) أبو محمد عبدالله البطليوسي.

(٧) ﴿... جَزَاءُ بِمَا كَسَبَا نِكْلًا مِّنْ أَللّهِ وَأَللّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ ٣٨ المائدة ٥.

(٨) في ص ٢٧٦.

(٩) ويشمل، ز، ظ.

(١٠) زاد في (د): (تعالى).

(١١) عطفت بالواو في، ز، ظ.

(١٢) يستقيم، ظ.

عن مضمونه^(١) أولى، وقال^(٢) الشارح^(٣) : لأن الغالب فيها أن يليها الفعل .
واحترز بقوله : (أو ولي^(٤) هو) [من^(٥)] أن تليه الهمزة، فيجب الرفع نحو: زيد
أضربته^(٦) وبالهمزة عن غيرها من أدوات الاستفهام لوجوب النصب بعدها كما سبق .
«أو» ولي هو أيضاً «حرف نفي» لنظير^(٧) ما قدمناه في تعليل أولوية^(٨) همزة
الاستفهام بالفعل . «لا يختص» صفة لـ (حرف نفي^(٩))، فشمّل (ما) و(لا) و(إن)،
نحو: ما زيدا لقيته، ولا زيدا ضربته ولا عمراً، وإن زيدا ضربته، واحترز بذلك
عن : (لم) و(لما) و(لن)؛ لأن كلاً^(١٠) منها^(١١) حرف نفي مختص بالفعل، فلا يليها الاسم
إلا في الضرورة كقوله^(١٢) :

ظننت^(١٣) فقيراً ذا غنى ثم نلته فلم ذا رجاء ألقه^(١٤) غير واهب^(١٥)
«أو» ولي [هو^(١٦)] أيضاً «حيث» نحو: حيث زيدا تلقه^(١٧) فأكرمه^(١٨)؛ لأن في

(١) أهملت الضاد في، ظ .

(٢) فقال، ز، ظ .

(٣) ابن قاسم .

(٤) وأولى، ظ .

(٥) ليست في، د .

(٦) أزيداً ضربته، ز، ظ، وهو وهم .

(٧) كنظير، ظ .

(٨) أولوته، د .

(٩) بحرف، ز .

(١٠) كل، د .

(١١) منها، ظ .

(١٢) لا يعرف .

(١٣) أهملت الظاء في، د .

(١٤) كسرت الهمزة في، ظ، ولا وجه له .

(١٥) شرح التسهيل ٨٨ : ب، المعنى ١ : ٣٠٨، السيوطي ٢ : ٦٧٩ .

(١٦) سقطت من، ز، ظ .

(١٧) أهملت التاء في، د .

(١٨) أكرمه، ز، ظ .

(حيث) معنى المجازاة. «أو» ولي هو أيضاً «عاطفاً على جملة فعلية تحقيقاً أو تشبيهاً^(١)» وهذا التقسيم للعاطف، وكان الأولى ذكره إلى جانبه؛ لئلا يتوهم رجوعه إلى قوله: (جملة فعلية)، فمثال ما ولي العاطف على الفعلية تحقيقاً: قام^(٢) زيد وعمراً كلمته، قال تعالى: ﴿فَدَمَّرْنَاهُمْ تَدْمِيرًا، وَقَوْمَ نُوحٍ لَمَّا كَذَّبُوا الرُّسُلَ أَغْرَقْنَاهُمْ﴾^(٣)، ومثال ما ولي العاطف على الفعلية تشبيهاً: أتيت القوم حتى زيدا مررت به، وضربت القوم حتى زيدا ضربت أخاه، وذلك لأن (حتى) إنما يعطف بها المفرد لا الجملة، فهي هنا حرف ابتداء، ولكن لما وليها - في اللفظ - بعض ما قبلها أشبهت العاطفة فأعطي تاليها ما أعطي تالي الواو، وليس^(٤) الغرض من ترجيح نصب ما بعد العاطف إلا تعادل اللفظ ظاهراً؛ فلذلك ترجح بعد (حتى) هذه.

قال المصنف في الشرح^(٥): فإن قلت ضربت القوم حتى زيدا ضربته، فالأجود أن تنصب زيدا^(٦) بمقتضى العطف، وتجعل^(٧) (ضربته) تأكيداً^(٨) انتهى^(٩).

فإن قلت: ما هو المؤكد؟ قلت: ضرب زيد الثابت له بقضية العطف، فهو مؤكد^(١٠) لبعض ما أفهمه الكلام السابق.

على أن بعضهم اعترض على المصنف^(١١) في جعل الجملة تأكيداً بأنه^(١٢) إذا دار

(١) تشبهاً، ز.

(٢) نحو قام، د، ووجود (مثال) يغني عن هذه الزيادة.

(٣) ﴿فَقُلْنَا أَذْهَبْنَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا . . وَجَعَلْنَاهُمْ لِلنَّاسِ آيَةً وَأَعَدْنَا لِلظَّالِمِينَ

عَذَابًا أَلِيمًا﴾ ٣٦، ٣٧، الفرقان ٢٥.

(٤) ليس، د.

(٥) على التسهيل ٨٨: ب.

(٦) ينتصب زيد، ز، ظ.

(٧) ويجعل، ز، ظ.

(٨) تأكيد، ز.

(٩) اتم، ز، ظ.

(١٠) تأكيد، ز، ظ.

(١١) المص، د، ظ، وهو دأب الأول أما الثاني فلا.

(١٢) فإنه، د.

٢٥٣ الأمرين حملها على التأسيس أو التأكيد، كان جعلها للتأسيس أولى / وههنا^(١) أمكن كونها تأسيسية^(٢) بأن تجعل^(٣) نصب زيد من باب الاشتغال. «[أو^(٤)] كان^(٥) الرفع يوهم وصفاً مَخْلًا». كما إذا أردت - مثلاً - أن تخبر^(٦) أن كل واحد من ممالكك اشترته بعشرين ديناراً وأنت لم تملك أحداً منهم إلا بشرائك أنت بهذا الثمن، فقلت: كل واحد من ممالكك اشترته [بعشرين^(٤)] بنصب (كل)، فهو نص في المعنى المقصود؛ لأن التقدير: اشترت كل واحد من ممالكك بعشرين، فلو رفعت لفظ (كل) احتمال أن يكون (اشترته) خبراً له، [وقولك: (بعشرين) متعلقاً به، أي كل واحد^(٧)] منهم مشتري بعشرين، وهو [المعنى^(٨)] المقصود، واحتمل أن يكون (اشترته) صفة لكل واحد، وقولك: (بعشرين) هو الخبر، أي كل من اشترته من ممالكك^(٩) فهو بعشرين^(١٠)، فرفعه - إذن - مطرق^(١١) لاحتفال^(١٢) الوجه الثاني الذي هو غير مقصود، ومخالف للوجه الأول؛ إذ ربما يكون لك على^(١٣) الوجه الثاني من اشتراكك بعشرين أو بأقل [منها^(٧)] أو بأكثر، وربما يكون لك منهم جملة بالهبة

(١) وهنا، د.

(٢) تأسيسه، د، ز.

(٣) يجعل، د.

(٤) ليست في، ظ.

(٥) كون، ز، ظ.

(٦) يخبر، ز.

(٧) سقطت من، ز، ظ، والرضي.

(٨) ليست في، د.

(٩) الممالك، د.

(١٠) جاء بعد هذه الكلمة في شرح الكافية ما يأتي: (فالمبتدأ - إذن على التقدير الأول - أعم، لأن

قولك: (كل واحد من ممالكك) أعم ممن اشترته، ومن (اشترى لك)، ومن حصل لك منهم

بغير المشتري من وجوه التملك، والمبتدأ على الثاني لا يقع إلا على من اشترته أنت)

فرفعه... الخ.

(١١) كذا في (د) والرضي، وفي (ز، ظ) مطرف.

(١٢) احتمال، د.

(١٣) على هذا، ز، ظ.

والوراثة وغير ذلك، وكل^(١) هذا خلاف مقصودك، فالنصب - إذن - أولى؛ لكونه نصاً في المعنى المقصود، والرفع محتمل له ولغيره. كذا في شرح الحاجبية^(٢) للرضي الاسترأبادي. ومثل الشارح^(٣) تبعاً للمصنف وابن الحاجب وغيرهما للمسألة بقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾^(٤).

قال الرضي^(٥): وهذا المثال المورد من الكتاب العزيز لا يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت في مثالنا، سواء جعلت الفعل خبراً أو صفة، فلا يصح - إذن - التمثيل؛ وذلك لأن مراده تعالى بـ(كل شيء) كل مخلوق، نصبت (كل)^(٦) أو رفعت، سواء^(٧) جعلت (خلقناه) صفة مع الرفع أو خبراً عنه، وذلك أن قوله [تعالى^(٨)] ﴿خَلَقْنَا كُلَّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ﴾^(٩) لا يريد به [تعالى^(٨)]: خَلَقْنَا كُلَّ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ^(١٠) اسم (شيء)؛ لأنه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية، ويقع على^(١١) [كل واحد منها]^(٨) اسم (شيء)، فـ(كل شيء) - في هذه الآية - ليس كما في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(١٢)؛ لأن معناه أنه قادر على ممكن غير متناه، فإذا تقرر هذا قلنا: إن معنى ﴿كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾^(٤) - على أن (خلقناه) هو الخبر - كل مخلوق مخلوق بقدر، وعلى

(١) كل، د.

(٢) الكافية لابن الحاجب ١: ١٧٤ - ١٧٥، من أول كلامه بعد المتن.

(٣) ابن قاسم.

(٤) ٤٩ القمر ٥٤.

(٥) في شرح الكافية ١: ١٧٥.

(٦) كلا، ز، ظ.

(٧) وسواء. الرضي.

(٨) سقطت من، ز، ظ والرضي.

(٩) أنت على علم بأن هذا ليس لفظ الآية، ففي إسناده إليه تعالى تسامح في غير محله.

(١٠) به، د.

(١١) عليها، ز، ظ.

(١٢) ﴿قُلْ إِنْ تَخِفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ يُبَدِّوهُ يَوْمَهُمُ اللَّهُ وَسَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ...﴾

٢٩ آل عمران ٣، وتكررت في الآيات ٢٨٤ البقرة ٢: ١٧، ١٩، ٤٠ المائدة ٤١ الأنفال

٨، ٣٩ التوبة ٩، ٦ الحشر ٥٩.

أن (خلقناه) صفة، كل شيء مخلوق كائن بقدر، والمعنيان واحد؛ إذ لفظ (كل شيء) - في الآية - مختص بالمخلوقات، سواء كان (خلقناه) صفة له أو خبراً، وليس مع التقدير^(١) الأول أعم منه مع التقدير الثاني، كما كان في مثالنا^(٢) هذا كلامه.

«وإن ولي العاطف [جملة]^(٣) ذات وجهين - أي اسمية الصدر، فعلية العجز - استوى الرفع والنصب مطلقاً» وذلك نحو: زيد قام، فهذه جملة ذات وجهين؛ لأنها من قبل تصديرها بالمبتدأ اسمية، ومن قبل كونها مختومة بفعل ومعموله فعلية. قاله^(٤) في شرح الكافية.

قيل: وإنما احتاج^(٥) إلى تفسير ذات الوجهين بما ذكره؛ لأنها^(٦) قد يراد بها الكبرى مع الصغرى التي في ضمنها، والصغرى^(٧) أعم من أن تكون^(٨) اسمية: ك(أبوه قائم) من قولك: (زيد أبوه قائم)، أو فعلية: ك(قام أبوه) من قولك: (زيد قام أبوه). فإذا^(٩) ولي العاطف جملة ذات وجهين بالتفسير الذي ذكره المصنف، ووقع بعد العاطف اسم كما في قولك: زيد قام وعمرا أكرمه، استوى [فيه^(١٠)] الرفع والنصب؛ لأن هذه الجملة - بالنظر^(١١) إلى صدرها - اسمية، فيترجح الرفع؛ لتشاكل

(١) أهملت التاء في، د.

(٢) وهو: (كل واحد من ممالكي اشتريته بعشرين).

(٣) ليست في، د.

(٤) قال، د، ز، ظ، وهو خطأ أصلحته؛ لأن الكلام الآتي بعده ليس في شرح الكافية للرضي وابن مالك، ولكن ما قاله بصدد الجملة ذات الوجهين موجود بنصبه في شرح الكافية لابن مالك (١: ٢٢١) وها هو ذا بنصبه: (فإن كان الفعل الذي في الجملة الأولى خبر مبتدأ سميت ذات وجهين؛ لأنها من قبل تصديرها بالمبتدأ اسمية، ومن قبل كونها مختومة بفعل ومعموله فعلية).

(٥) أشار، د.

(٦) لأنه، ز، ظ.

(٧) الصغرى، ظ.

(٨) يكون، ز، ظ.

(٩) فاذ، ز، ظ، بإهمال الذال في، ز.

(١٠) سقطت من، ز، ظ.

(١١) بالنسبة، د.

الجملتين في الاسمية، وبالنظر إلى عجزها فعلية، فيترجح النصب، لتشاكل الجملتين في الفعلية؛ فإن رجحت قرينة الرفع بالأصل الذي هو السلامة من التقدير و الحذف، عورض بأن النصب مرجح بقرب قرينته^(١).

واعترض بأن هذه المعارضة غير مستقيمة، فإننا لا نسلم البعد على تقدير الرفع، وإنما يكون كذلك أن لو عطفت مفردات الجملة الثانية على مفردات الجملة الأولى [فأما^(٢) إذا كانت الجملة الثانية برأسها معطوفة على الجملة الأولى^(٣)] فلا يتحقق بعد أصلاً.

قال نجم الدين سعيد^(٤): اللهم إلا أن يقال بتقدير النصب يتعين القرب، وبتقدير الرفع لا يتعين؛ لجواز أن يكون - حينئذ - من عطف المفردات. قلت: وفيه نظر.

ومعنى قوله: (مطلقاً) أي: سواء كان ما بعد العاطف لا يصلح جعله خبراً، نحو: زيد قام وعمراً/ أكرمه، كما مر، فإن (أكرمه) لا يصلح أن يكون خبراً عن (زيد) لعدم الرابط - أو كان مما يصلح جعله خبراً، نحو: هند قامت وعمراً أكرمه في دارها. «خلافاً للأخفش [ومن وافقه^(٥)] في ترجيح الرفع إن لم يصلح جعل ما بعد العاطف خبراً» كما في المثال الأول.

قلت: وهذا ظاهر كلام^(٦) سيويه، فإنه قال^(٧): - [في^(٨)] -: ﴿وَالشَّمْسُ بَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ، وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ﴾^(٩) إن النصب مثله^(٩) في (زيد

(١) قرينه، ز، ظ.

(٢) وأما، ظ.

(٣) ما بين المعقوفتين ليس في، ز.

(٤) مر ذكره في ٣: ٧٦.

(٥) ليست في، د.

(٦) قول، ز، ظ.

(٧) في كتابه ١: ٧٤، ولكن لم يقل ذلك في الآيتين اللتين ساقهما الشارح - رحمه الله - وإنما ذلك

في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ ٤٩ القمر ٥٤.

(٨) ﴿... مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ ٣٨، ٣٩ يس ٣٦.

(٩) في مثله، ظ.

ضربته). وأما الفارسي فجعله محمولاً على الجملة الصغرى.

وإنما رجح الأخص ومن وافقه الرفع؛ لأن العطف عندهم على الفعلية ممتنع، فتعين كونه على الاسم، فلزم تخالف المتعاطفين إن نصبت^(١) فضعف^(٢) النصب وترجح^(٣) الرفع لوجود المناسبة، وعلى هذا فالرفع [صار^(٤)] هنا أرجح منه في قولك ابتداء: زيد ضربته، فإنه مطلوب للتناسب^(٥)؛ ولعدم طالب الفعل. «ولا أثر للعاطف إن وليه (أما)». لأنها من أدوات الصدر فتبطل^(٦) حكم العاطف، فلا ينظر إلى ما قبلها، بل يكون للاسم^(٧) بعدها [ماله^(٨)] مفتوحاً به، فلا يرجح النصب بعد الفعلية، نحو: جاء زيد، وأما^(٨) عمرو فأكرمه، ولا يستوي الوجهان بعد ذات الوجهين، نحو: زيد أكرمه وأما عمرو فأهنته، بل يترجح الرفع فيهما.

قال ابن هشام في المغني^(٩): «يجب^(١٠) تقدير العامل بعد الفاء وقبل^(١١) ما دخلت عليه، لأن (أما) نائبة عن الفعل، فكأنها فعل، والفعل لا يلي الفعل.

قلت: لا نسلم أنها نائبة^(١٢) عن شيء^(١٣) [أصلاً، ولو سلم كونها نائبة^(١٢) عن شيء كما ذهب إليه بعضهم]^(٤)، فإنها^(١٤) هي نائبة^(١٢) عن جملة الشرط بأسرها لا عن

-
- (١) نصب، د.
 - (٢) أهملت الضاد في، د، ز.
 - (٣) ورجح، ز، ظ.
 - (٤) ليست في، د.
 - (٥) التناسب، د.
 - (٦) فيبطل، ز، ظ.
 - (٧) الاسم، د.
 - (٨) فاما، ز، ظ.
 - (٩) ٦٠ : ١.
 - (١٠) يجب، ز، ظ.
 - (١١) قبل، د.
 - (١٢) ثنيت الباء من تحت في، ظ.
 - (١٣) الفعل، د.
 - (١٤) وإنما، د.

فعله فقط، فلم يجاور^(١) الفعل فعلاً ولا نائباً^(٢) عن فعل، نعم: يمتنع أن يقدر الفعل قبل الفاء؛ لأنه لا يفصل بينها وبين (أما) بأكثر من جزء واحد.

«وابتداء المسبوق باستفهام أولى من نصبه إن ولي فصلاً^(٣) بغير ظرف أو شبهه، خلافاً للأخفش» وذلك نحو: أنت زيد تضربه؟؛ فلو قال: (بهمزة استفهام) لكان أحسن، ولو قال: (ولي فاصلاً غير ظرف أو شبهه) لكان أقرب إلى الفهم، وأقرب إلى حقيقة الكلام.

قال في الشرح^(٤): فسيبويه أبطل حكم الاستفهام لبعده عن الفعل ولم يبطله الأخفش، وعنده أن (أنت) فاعل بفعل مقدر، تقديره: أتضرب؟، (وزيداً) منصوب به. والمسألة مشكلة، وأكثر الناس جعلوها خلافة بين سيبويه والأخفش، كما هو ظاهر كلامهما، وأن سيبويه لا يميز ما قاله الأخفش من اختيار النصب على الرفع، ثم اختلفوا في وجه الاعتراض على الأخفش:

فقال ابن ولاد: الاشتغال لا يكون بالنظر إلى الاسم أصلاً، وكلام الأخفش يقتضي أنه بالنظر إليهما.

وقال أبو جعفر بن مضاء^(٥): وجه ذلك أن العامل - وهو (تضرب) - يصير طالباً لمعمولين، وهما: (أنت) و(زيداً)، ولا يقوى المفسر هذه القوة. وهذا هو الأول أو قريب منه.

وقال^(٦) ابن خروف: وإنما منع سيبويه مما ذهب إليه الأخفش مادام (أنت) مبتدأ،

(١) أعجمت الراء في، ز، ظ.

(٢) ثنيت الباء من تحت في، ظ.

(٣) فاصلاً، د، ز، ظ.

(٤) على التسهيل ٨٩: أ.

(٥) أحمد بن عبدالرحمن بن محمد بن سعيد اللخمي (٥١٣-٥٩٢ هـ/١١١٩-١١٩٥ م). قاض

من أهل جيان، ومولده بقرطبة. له براعة في الحديث والأصول. موصوف بالذكاء، وله حظ

من العربية. أخذ عن: ابن الرماك، عبدالحق بن عطية، القاضي عياض، وعنه: ابنا حوط

الله، أبو الحسن الغافقي. ألف: المشرق في إصلاح المنطق - نحو - الرد على النحويين - ط،

تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان. البلغة ٢١-٢٢، البغية ١: ٣٢٣.

(٦) قال، ز، ظ.

وكذا يقول الأخفش لو سئل عنه، فأما إذا جعل فاعلاً بالمحذوف الذي يفسره^(١) المذكور فلا يمنعه سبويه أصلاً.

فإذا تحققت هذا علمت أن لا خلاف أصلاً، وبيانه: أن (أنت) يحتمل أن يكون مبتدأ - وهو الوجه الأضعف - ولا^(٢) ينكر هذا سبويه ولا الأخفش، فيجوز - حيثنذ^(٣) - فيما بعده النصب مرجوحاً والرفع راجحاً؛ إذ لا أثر في رفع ذلك لتقدم المبتدأ المتصل بهمزة الاستفهام، ويحتمل أن (أنت) فاعل بفعل مقدر يفسره المذكور، فيجب - حيثنذ - نصب (زيد) بذلك الفعل المقدر؛ لأنه مفعوله^(٤)، وهذا هو الذي قاله الأخفش، وكان سبويه أراد التنبيه على أن الاستفهام المفصول بغير ظرف أو شبهه لا أثر له في ترجيح النصب، ففرض المسألة على الوجه الأضعف، ولم يذكر الوجه الأحسن، اعتماداً على ما هو المقرر من أن همزة يختار معها الفعل، وكان الأخفش إنما ذكر الوجه^(٥) الآخر على جهة التتميم لا على جهة الاعتراض، فلا خلاف^(٦) بينهما حيثنذ. فإن قيل: الأخفش قال: النصب أجود. وذلك يعطي أن الرفع جائز [على^(٧)] جعل (أنت) فاعلاً، والفرض أنه ممتنع.

فالجواب^(٨): أن معنى قوله: النصب أجود. أن وجه النصب أجود، أي الوجه المؤدى إلى نصب (زيد) على اللزوم أجود من الوجه / المؤدى إلى رفعه^(٩) على الاختيار. كذا^(١٠) أجاب الشلوين، وهو كلام حسن، ولكنه مخالف لما في المتن.

- (١) تفسره، د.
- (٢) فلا، ز.
- (٣) عنده، د.
- (٤) مفعول، د.
- (٥) هذا الوجه، ظ.
- (٦) اختلاف، د.
- (٧) سقطت من، ز، ظ.
- (٨) والجواب، د.
- (٩) جُرَّت باللام في، ز، ظ.
- (١٠) وكذا، د.

واحترز بقوله: (بغير ظرف أو شبهه) من أن يكون الفصل بأحدهما نحو: أكل يوم زيداً تضربه^(١)؟، ونحو: أفي الدار عمراً لقيته^(٢)؟، فيكون حكم الاستفهام باقياً فيترجح النصب، لتوسعهم في الظرف والجار والمجرور.

«وكذا ابتداء المتلَوِّ بِ(لم) أو (لن) أو (لا)» أولى من نصبه «خلافاً لابن السَّيد». البَطْلِيُّوسِي، فإنه يقول: إن النصب في: زيداً^(٣) لم أضربه، وعمراً^(٤) لن أهينه، ويكرراً^(٥) لا أكلمه، راجح^(٦) على الرفع، وهو ضعيف؛ لأن النفي المتأخر لا أثر له، وكان ينبغي لابن السيد أن يزيد (إن) و(لما).

«وإن عُدِمَ المانع» من النصب، لأن الكلام فيه «والموجب» للنصب «والمرجح» له «والمسوي» بينه وبين الرفع «رجح الابتداء» نحو: زيد ضربته؛ لأنه^(٧) لا إضمار فيه، بخلاف النصب. «خلافاً للكسائي في ترجيح نصب تالي ما هو فاعل في المعنى، نحو: أنا زيد ضربته، وأنت عمرو كلمته».

وضابط المسألة: أن يقع الاسم بين اسمين لمسمى واحد وثانيهما فاعل الفعل المشغول، فلعل وجه ترجيح النصب [أنه^(٨)] يقول: إن المتأخر فاعل معنى وصناعة والمتقدم^(٩) فاعل معنى فقط، وهما لمسمى واحد، فينبغي أيضاً أن يكون فاعلاً صناعة، وعلى هذا فيكون المقدر فعلاً [مثله^(٨)] رافعاً له، وناصباً لما بعده، وتكون المسألة من الاشتغال عن الاسمين كما قال الأخفش في: أنت زيداً تضربه؟ وعلى ذلك فالتقدير^(١٠): ضربت زيداً ضربته ثم حذف (ضرب) وحده فانفصل الضمير؛ لا

(١) تضرب، ز، ظ.

(٢) تهيئه، د.

(٣) زيد، د.

(٤) وعمرو، د.

(٥) ويكر، د.

(٦) وراجح، ز، ظ.

(٧) لا أنه، ز.

(٨) سقطت من، ز، ظ.

(٩) أهملت التاء في، د.

(١٠) أهملت التاء في، د.

أن^(١) التقدير: أنا ضربت زيدا ضربته، فحذف الفعل والفاعل معاً وبقي المفعول، فيكون^(٢) (أنا) حينئذ مبتدأ.

وقد علم أن مسائل الباب خمسة أقسام: واجب النصب وراجحه وراجع الرفع وما يستوي^(٣) فيه الأمران، فهذه أربعة أقسام أشار المصنف إليها هنا إجمالاً، والقسم الخامس واجب الرفع وهو ما فصل بينه وبين فعله شيء لا يعمل ما بعده فيما قبله على ما سبق أول الباب^(٤).

وذكر المصنف [رحمه الله تعالى^(٥)] في غير التسهيل^(٦) أن من المواضع التي يجب فيها الرفع ما يقع بعد (إذا) الفجائية، و(ليتما) كقولك: أتيت فإذا زيد يضربه عمرو، وليتما بشر زرته.

قال^(٧): فلو نصبت (زيداً) أو (بشراً) لم يجوز؛ لأن (إذا) المفاجأة لا يليها فعل ظاهر ولا مضمراً، وإنما يليها مبتدأ أو خبر^(٨) مبتدأ، أو (أن)^(٩) المفتوحة المؤولة^(١٠) بمبتدأ أو (إن) المكسورة؛ لأن الكلام معها بمنزلة مبتدأ وخبر، فلو نصب^(١١) الاسم بعدها لكانت الجملة التي تليها^(١٢) فعلية، وذلك مخالف لاستعمال العرب، وقد غفل عن هذا كثير من النحاة، فأجاز النصب في [نحو^(١٣)] : خرجت فإذا زيد يضربه عمرو، ولا

(١) لأن، ز، ظ، والصواب ما اخترت.

(٢) ويكون، ز، ظ.

(٣) استوي، د.

(٤) راجع، ص ٢٧٦.

(٥) ساقط من، ز، ظ.

(٦) في شرح الكافية ١: ٢١٥ - ٢١٦.

(٧) خبراً، ز.

(٨) عطفت بالواو في، ز، ظ.

(٩) الماولة، ز.

(١٠) نصبت، د.

(١١) يليها، د، ز.

(١٢) ليست في، د.

سبيل إلى جوازه، وكذلك (ليت^(١)) المقرونة بـ(ما)، [لا]^(٢) يليها فعل ولا معمول فعل؛ لأن (ما) حين قرنت بها لم تنزل^(٣) اختصاصها بالأسماء؛ فلهذا ساغ^(٤) فيها وحدها الإعمال وترك^(٥) الإعمال، فإعمالها لبقاء اختصاصها، وترك إعمالها لإحاقها بأخواتها، فلو نصبت^(٦) الاسم المذكور بعدها بفعل مضمّر لكان ذلك تركاً لاختصاصها بالأسماء، وهو خلاف كلام العرب انتهى.

[قلت^(٧)]: النصب على الاشتغال في الاسم الواقع بعد (إذا) الفجائية فيه ثلاثة أقوال.

قيل: يجوز مطلقاً، وهو ظاهر كلام سيوييه، وعليه مشى ابن الحاجب، لكنه - مع اعترافه وتصريحه بأن (إذا) المفاجأة يلزم المبتدأ بعدها - مشكل.

وقيل: يمتنع^(٨) مطلقاً، وهو الظاهر^(٩)؛ لأن (إذا) الفجائية لا يليها إلا الجمل الاسمية، وعليه مشى المصنف.

وقال الأخفش: - وتبعه ابن عصفور - يجوز^(١٠) في نحو: فإذا زيد قد ضربه عمرو، ويمتنع بدون (قد).

ووجه ابن هشام: بأن التزام الاسمية مع (إذا) هذه إنما كان للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية، فإذا قرنت^(١١) بـ(قد)^(١٢) يحصل^(١٣) الفرق بذلك؛ إذ لا

-
- (١) ليت، د.
 - (٢) ليست في، ظ.
 - (٣) أهملت الزاي في، د.
 - (٤) شاع، ز، ظ.
 - (٥) وتركت، د.
 - (٦) نصبت، د.
 - (٧) ليست في، ز.
 - (٨) تمتنع، د.
 - (٩) ظاهر، د.
 - (١٠) أهملت الياء والجيم في، د.
 - (١١) اقترنت، د.
 - (١٢) بعد، د.
 - (١٣) تحصل، ز.

تقترن^(١) الشرطية بها.

«وملابسة الضمير بنعت» نحو: زيداً أكرمت رجلاً يحبه، أو عطف بيان نحو: زيداً ضربت عمراً أخاه، على أن يقدر^(٢) أخاه عطف بيان، فيجوز لك رفع (زيد) ونصبه، فإن^(٣) قدرته بدلاً بطلت المسألة نصبت أو رفعت، وعلى هذا فكان حق المصنف أن يقول: (أو عطف بيان). «أو معطوف بالواو» نحو: زيداً ضربت عمراً وأخاه. / «غير معاد معه العامل» كما مثلنا، واحترز من أن يكون العطف^(٤) بغير^(٥) الواو، نحو: زيد^(٦) أكرمت عمراً فأخاه، أو ثم أخاه، ومن أن^(٧) يعاد العامل مع الواو، نحو: زيد^(٦) ضربت [عمراً^(٨)] وضربت أخاه، فيمتنع^(٩) [في^(٨)] المسائل.

قلت: العطف في هذه المسألة الأخيرة من [باب^(١٠)] عطف الجمل، فلا يصدق أن الاسم - حينئذ - معطوف بالواو، فما هذا الاحتراز^(١١) !! «كملاسته»^(١٢) أي: كملاسة الضمير «بدونها» أي: بدون النعت وعطف النسق المذكورين [يعني^(٨)] فيجوز التركيب معها كما يجوز إذا كان الضمير ملابساً بالإضافة، نحو: زيداً ضربت أخاه.

وإنما اختصت مسألة النسق بالواو؛ لأنها لمطلق الجمع، فالاسمان أو الأسماء معها بمنزلة اسم مثنى أو مجموع فيه ضمير.

-
- (١) يقترن، ز.
 (٢) على تقدير، د.
 (٣) وإن، ز، ظ.
 (٤) المعطوف، ظ.
 (٥) أهملت الباء في، د.
 (٦) زيداً، د.
 (٧) وأن من، ز.
 (٨) ليست في، د.
 (٩) فتمتنع، ز، ظ.
 (١٠) سقطت من، ز، ظ.
 (١١) زاد في، ز، ظ. (ملاسته).
 (١٢) كملاسة، ز، ظ، م.

وإنما اشترط أن لا يعاد العامل، لأنها ليست للجمع في الجمل، بل في المفردات؛ ولهذا منعوا: الزيدان يقوم ويقعد، وأجازوا قائم وقاعد.

ووقع في القصريات^(١): أن سبويه يمنع النصب في زيد ضربت عمراً وضربت أخاه وبعض أصحابنا يجيزه إن قدرت الجملة الثانية تأكيداً للأولى، ولم يقدرها سبويه تأكيداً^(٢)، بل معطوفة ألبتة، ولا يجوز سبويه الابتداء؛ لأنه لم يعد إلى المبتدأ ضمير من الجملة المخبر بها عنه. «وكذا الملابس بالعطف في غير هذا^(٣) الباب». الذي نحن فيه، وهو باب الاشتغال، والمراد بغيره [باب^(٤) الصفة^(٥) والحال والخبر والصلة^(٦)]، تقول^(٧): مررت برجل قائم زيد وأخيه، وجاء زيد ضاحكاً عمرو وأخوه، [وزيد قائم عمرو وأخوه^(٨)]، وجاء الذي قام بكر وأخوه^(٩)، فلو كررت العامل أو عطفت بغير الواو لم يجز.

«ولا يمتنع نصب» الاسم «المشتغل [عنه^(٤)] بمجرور حقق» ذلك المجرور «فاعلية ما علق عليه^(٩)، خلافاً لابن كيسان». نحو: زيد ظفرت به على عمرو، ف(زيد) قد اشتغل عنه بالضمير المجرور، وهذا المجرور محقق لفاعلية (زيد) الذي علق عليه؛ وذلك لأن الباء للسببية، والمعنى ظفرت بسببه، ف(زيد) هو الذي أظفر، [أي: زيد أظفرتني^(٤)] على عمرو، فهل رعاية هذا المعنى تمنع^(١٠) من نصب زيد المشتغل عنه كما يمتنع نصبه^(١١) فيما هو بمعناه أو لا؟ فابن كيسان قال

(١) لابي علي الفارسي.

(٢) توكيداً، ز، ظ.

(٣) ذات، ز.

(٤) سقطت من، ز، ظ.

(٥) بالصفة، ز.

(٦) وضعت هذه الكلمة بين (الصفة) و(الحال) في، د.

(٧) يقول، ز.

(٨) وأبوه، ز، ظ.

(٩) به، ز، ظ، م، وكلامه الآتي يؤكد ما اخترنا.

(١٠) يمنع، ز، ظ.

(١١) نصب، ز، ظ.

بالأول، والجماعة قالوا بالثاني.

قيل: وهذا فرغ من أصل كبير^(١) اختلف النحاة فيه، وهو أنه هل يشترط انتصاب المشتغل عنه والسببي من جهة واحدة أو لا يشترط ذلك، فيجوز أن يكون المشتغل عنه منصوباً من وجه مخالف للوجه الذي انتصب السببي منه؟ وعدم الاشتراط هو الصحيح، وبعضه نقل الأخفش عن العرب أنهم يقولون: أزيداً جلست عنده؟ ف(زيداً)^(٢) منصوب على أنه مفعول به، والسببي منصوب على أنه مفعول فيه، فاختلفت^(٣) جهتا^(٤) النصب، ولم يبالوا بالاختلاف، والفرع الذي ذكره المصنف من هذا الأصل:

وبيانه أن الباء في المثال للسببية، فالمجرور بها مفعول من أجله، وانتصاب (زيد) على أنه مفعول به، فاختلفت^(٣) جهتا الاقتضاء.

«وإن رفع المشغول شاغله لفظاً» نحو: زيد قام، «أو تقديراً» نحو: زيد غضب عليه، ويشمل قوله^(٥): شاغله الضمير كما مثلنا، والسببي نحو: زيد قام أبوه، وزيد غضب على أبيه. «فحكمه في تفسير رافع الاسم [السابق]^(٦) حكمه في تفسير ناصبه» وكان حقه أن يقول: حكم ناصب الضمير في تفسير ناصب الاسم السابق، وإلا^(٧) فكلامه^(٨) يقتضي أن الرفع^(٩) هو الناصب، وحيثئذ فتكون^(١٠) أقسام هذا النوع خمسة:

- (١) كثير، ز، ظ.
- (٢) فزيد، ز، ظ.
- (٣) فاختلف، ظ.
- (٤) جهة، د.
- (٥) قول، ز.
- (٦) ليست في، د.
- (٧) والآن، د.
- (٨) كلامه، د.
- (٩) الرفع، ظ.
- (١٠) يكون، د، ز.

الأول: ما يجب رفعه على الابتداء، وذلك عند وجود مانع من الموانع المذكورة [أول الباب^(١)]، نحو: زيد ما قام.

الثاني: ما يجب رفعه بفعل مقدر، وذلك في كل موضع وجب فيه النصب في النوع الأول، نحو: إن زيد قام فأكرمه.

الثالث: ما يرجح^(٢) رفعه بفعل مقدر على رفعه بالابتداء، وذلك في كل موضع ترجح^(٣) فيه النصب في النوع الأول، نحو: أزيد قام؟.

الرابع: ما يستوي فيه الأمران، وذلك بعد ذات الوجهين، نحو: زيد قام وعمرو قعد.

الخامس: [ما^(٤)] يرجح^(٥) رفعه بالابتداء على رفعه بفعل مقدر، وذلك عند فقد المانع والموجب والمرجح للفاعلية والمسوي^(٦)، نحو: زيد قام، كذا مثله المصنف^(٧).

قال الشارح^(٨): وفيه نظر؛ لأن المعروف أن شرط تقدير الفعل / في هذا النوع وجود طالب للفعل^(٩) لزوماً أو اختياراً، وهو مفقود هنا، ولا يعلم من أجاز رفعه على

(١) ليست في، د.

(٢) ترجح، د.

(٣) يرجح، ز.

(٤) سقطت من، د، ز، ظ، وتناسق الأقسام يقتضيها.

(٥) ترجيح، ز، ظ.

(٦) والمستوي، د، والمسري، ز.

(٧) لم أجد هذا المثال في شرح التسهيل ٨٩: ب حيث تحدث عن هذه المسألة، بل لم يذكر هذا

القسم، أعني ما يترجح رفعه بالابتداء على رفعه بالفاعلية، وإليك ما قال: (وإذا كان المشغول

رافعاً لشاغله لفظاً أو تقديراً فسر رافعاً لصاحب الضمير، وينقسم ذلك الرفع إلى: واجب

وراجح ومرجوح ومساو، كما انقسم النصب، فمثال الواجب: رفع (زيد) في قولك: إن زيد

قام قمت، ومثال الراجح رفعه نحو قولك: أزيد قام؟، ومثال المرجوح رفعه في نحو: زيد

قام، ومثال المساوي رفعه في نحو: أنا قمت وزيد قعد). هذا كلامه، ومن الواضح أنه يقارن

بين الرفع على الفاعلية والابتداء، ولكنه لم يصرح.

(٨) الحسن بدر الدين المعروف بابن قاسم.

(٩) الفعل، د.

الفاعلية إلا أبو القاسم بن العريف^(١) .

قلت: زاد غيره: المبرد، وينبغي أن يزداد الكوفيون؛ لأنهم قائلون بجواز تقديم الفاعل على رافعه، فيكون جواز الاشتغال في ذلك عندهم أقيس من جوازه عند من قال لا يتقدم .

«ولا يجوز - في نحو: أزيد ذهب به؟ -» وهو^(٢) من أمثلة سيبويه، ومثله: أزيد غضب عليه، وأعمرو انطلق به؟ . «الاشتغال بمصدر منوي، ونصب صاحب الضمير، خلافاً للسيرافي وابن السراج». فإنها أجازا^(٣) ذلك فجعلوا^(٤) النائب عن الفاعل ضمير^(٥) مصدر الفعل المذكور، أي أزيداً ذهب الذهاب [به^(٦)]، فيكون المجرور في محل نصب، فينصب الاسم السابق لحصول الشرائط، وهو ضعيف لعدم الاختصاص في المصدر المدلول عليه بفعله .

وقول المصنف: (الاشتغال) عبارة موهمة في هذا الباب أن الفعل اشتغل بضمير المصدر عن نصب الاسم السابق، وليس كذلك، فصواب العبارة أن يقول: إسناد الفعل إلى ضمير المصدر. فمراده الاشتغال عن الإسناد إلى الضمير^(٧) المجرور بالإسناد إلى ضمير المصدر.

وقوله: (ونصب صاحب الضمير)، أي: الضمير المجرور.

وقوله: (بمصدر [منوي]^(١))، حق العبارة: بضمير المصدر المنوي، لأن المنوي

(١) الحسين بن الوليد بن نصر (... - ٣٩٠هـ / ... - ١٠٠٠م). عالم بالعربية والأدب، من أهل الأندلس. رحل إلى مصر ثم عاد ومات في طليطلة. أخذ عن: ابن القوطية، وأبي طاهر الذهلي، وابن رشيق، له: شرح على الجمل، وكتاب رد فيه على النحاس مسائل من كتابه الكافي. معجم الأدباء ١٠: ١٨٢ - ١٩١، البلغة ٧١ - ٧٢، البغية ١: ٥٤٢ - ٥٤٣.

(٢) هو، د.

(٣) أجازوا، د.

(٤) وجعلوا، د.

(٥) أهملت الياء في، ز.

(٦) سقطت من، ز، ظ.

(٧) ضمير، ز، ظ.

ضمير المصدر لا المصدر.

«وقد يفسر عامل الاسم المشغول عنه العامل الظاهر عاملاً فيما قبله إن كان من سببيه^(١)، وكان المشغول مسنداً إلى غير ضميريهما» وذلك نحو: أزيد أخوه تضربه، بـ[التاء^(٢)] [المثناة^(٣) من فوق]، وهو من أمثلة سبويه، فـ(زيد^(٤)) مبتدأ [أول^(٥)] [وأخوه مبتدأ^(٦)] ثان، و(تضربه^(٧)) خبر [المبتدأ^(٤)] الثاني، والجملة خبر المبتدأ [الأول^(٨)]، ويجوز نصب الأخ على الاشتغال بلا خلاف، فتقول^(٩): أزيد أخاه تضربه، واختلف في جواز نصب (زيد)، فأجازه سبويه والأخفش ومن وافقهما، فتقول^(٩): أزيداً أخاه تضربه؟، وهذه هي المسألة التي ذكرها في المتن، فت نصب^(١٠) (أخاه) بفعل مقدر يدل عليه العامل الظاهر بعده، ويفسر هذا العامل المقدر الذي هو عامل في (أخاه) عاملاً في (زيد) المذكور قبله، والتقدير^(١١): أتهين زيدا تضرب أخاه تضربه؟، فالثاني مقدر له مثل المذكور لأن الضرب واقع عليه، والأول مقدر له ما يلزم من المذكور، بل الأولى أن يقال: ما يلزم عن المقدر؛ لأنه المفسر له، والذي يقرب لك المسألة أن المحذوف الثاني مدلول عليه بالمذكور فكأنه مذكور، وكأن الدال عليه هو المذكور، والحاصل أن المفسر بفتح السين قد يكون مفسراً بكسرها وأن المقدر قد يكون دليلاً على مقدر آخر، وذلك إذا كان في

- (١) سببه، ز، ظ، م.
- (٢) سقطت من، ز، ظ.
- (٣) ليست في، د.
- (٤) أهملت الزاي في، د، ظ.
- (٥) ليست في أصول التحقيق، ولكن السياق مفتقر إليها.
- (٦) ليست في، ز.
- (٧) ويضربه، ز، ظ.
- (٨) سقطت من، د، ظ.
- (٩) فنقول، ز.
- (١٠) فينصب، ز، ظ.
- (١١) فالتقدير، ز، ظ.

اللفظ شيء مغني^(١) عنه نزل ذكره منزلة ذكره، ولا يخفى عليك أن المشغول في مثالنا - وهو الفعل من قولك: أزيداً أخاه تضربه؟ - مسند^(٢) إلى غير ضمير (زيد)، [وأخيه^(٣)]؛ إذ هو مسند [إلى^(٣)] ضمير المخاطب، ومثله أزيداً أخاه أضربه أنا، أو يضربه عمرو، أو تضربه^(٤) نحن.

واحترز بقوله: (من سببه^(٥)) من نحو: أزيداً عمراً تضربه؟؛ لأن الثاني أجنبي. «فإن أسند إلى أحدهما» أي: إلى أحد الضميرين، [نحو^(٦)]؛ أزيد^(٧) أخوه يضرب؟، بالياء آخر الحروف. «فصاحبه» أي: صاحب الضمير، وهو الاسم الذي يفسره^(٨) الضمير «مرفوع بمفسر المشغول، وصاحب» الضمير «الآخر منصوب به». أي: بالمفسر المشار إليه، فتقول^(٩): أزيد أخاه يضربه؟، برفع زيد إن كان هو الضارب، وأزيداً أخوه يضربه؟، بالياء آخر: الحروف بنصب [زيد^(١٠)] إن كان الضارب^(١٠) الأخ، [لأن الضمير الشاغل وما يفسره لا يختلف إعرابهما، والتقدير: - حيث يكون الضارب الأخ] «أيضرب^(١١) زيداً أخوه يضربه^(١٢)؟»، فالاشتغال^(١٤) في صورتين وقع، عن اسمين، لكن في الثانية قدم المفعول.

- (١) يغني، د.
- (٢) مسنداً، د، ظ.
- (٣) ليست في، د.
- (٤) عطفت بالواو في، د، ويضربه، ز.
- (٥) سببه، د، ز، ظ، والمناسب ما صنعت.
- (٦) ليست في، ظ.
- (٧) أزيداً، د.
- (٨) يفسر، د.
- (٩) فيقول، ز.
- (١٠) هو، ظ.
- (١١) ما بين الحاصرتين ليس في، ز.
- (١٢) تضرب، ز، ظ.
- (١٣) تضربه، ز، ظ.
- (١٤) والاشتغال، د.

وقول المصنف: (فصاحبه^(١) مرفوع) يوهم اللزوم، وليس كذلك، بل يجوز رفعها^(٢) على ما أسلفناه بإجماع.

(١) وصاحبه، د، وما أثبتنا موافق لما في المتن.

(٢) فعها، د.

الفهارس

- ١ - فهرس الآيات
- ٢ - فهرس الحديث والأثر
- ٣ - فهرس الأشعار
- ٤ - فهرس الأمثال

- ١ -

فهرسُ الآيات

الآية	رقمها	الصفحة
سورة البقرة		
﴿إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون﴾	٦	٢١٧
﴿ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون﴾	١٢	٣٢
﴿وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلوا إلى شياطينهم		
قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزئون﴾	١٤	٣٤
﴿وإذ استسقى موسى لقومه فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت		
منه اثنتا عشرة عينا قد علم كل أناس مشربهم . . .﴾	٦٠	٢٣١
﴿وضربت عليهم الذلة والمسكنة وبأواؤا بغضب من الله﴾	٦١	٢٣١
﴿قل إن كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة من دون الناس فتمنوا الموت		
إن كنتم صادقين﴾	٩٤	٢٣٠
﴿ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به أنفسهم		
لو كانوا يعلمون﴾	١٠٢	١٦٩
﴿قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل . . .﴾	١٣٦	١٩٢
﴿الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون﴾	١٥٦	٢٣١
﴿إذ تبرأ الذين اتبعوا من الذين اتبعوا ورأوا العذاب وتقطعت بهم الأسباب﴾	١٦٦	٢٣١
﴿فمن عفي له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف﴾	١٨٧	٢٥٥
﴿سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ومن يبدل نعمة الله من		
بعدها جاءته فإن الله شديد العقاب﴾	٢١١	٢٧٩، ١٨٦
﴿والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن أن		
يكتمن ما خلق الله في أرحامهن . . .﴾	٢٢٨	٧
﴿فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف﴾	٢٧٥	٢٣٠

سورة آل عمران

٢٩١	٢٩	﴿قل إن تخفوا ما في صدوركم أو تبدوه يعلمه الله ويعلم ما في السموات والأرض والله على كل شيء قدير﴾
١٨٣	٤٤	﴿ذلك من أنباء الغيب نوحيه إليك وما كنت لديهم إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم وما كنت لديهم إذ يختصمون﴾
٤٧	٦٢	﴿إن هذا هو القصص الحق وما من إله إلا الله وإن الله هو العزيز الحكيم﴾ ﴿يوم تبيض وجوه وتسود وجوه فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتهم بعد إيمانكم فذوقوا العذاب بما كتمت تكفرون﴾
٢٠٦	١٠٦	﴿وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم . . ﴰ
٩٨	١٤٤	﴿ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون﴾ ﴿ولا يحسبن الذين كفروا أنما نملي لهم خيراً لأنفسهم إنما نملي لهم ليزدادوا إثماً ولهم عذاب مهين﴾
١٤٩	١٦٩	﴿ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم بل هو شر لهم سيطوقون ما بخلوا به يوم القيامة . . ﴰ
٣٣	١٧٨	
١٣٣	١٨٠	

سورة النساء

٢٥٢	٢٨	﴿يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الإنسان ضعيفاً﴾ ﴿إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن الله نعماً يعظكم به إن الله كان سمياً بصيراً﴾
٢٠	٥٨	﴿وأرسلناك للناس رسولاً وكفى بالله شهيداً﴾ ﴿وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها إن الله كان على كل شيء حسيباً﴾
٢٢١	٧٩	﴿ومن أحسن ديناً ممن أسلم وجهه لله وهو محسن واتبع ملة إبراهيم حنيفاً واتخذ الله إبراهيم خليلاً﴾
١٥٢	١٢٥	﴿وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره . . ﴰ
٧٢	١٤٠	﴿لكن الله يشهد بما أنزل إليك أنزله بعلمه والملائكة يشهدون وكفى بالله شهيداً﴾
٢٢١	١٦٦	
١٩	١٧١	﴿. . . ولا تقولوا ثلاثة انتهوا خيراً لكم إنما الله إله واحد . . ﴰ

الآية	رقمها	الصفحة
سورة المائدة		
﴿يسألونك ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح مكلين . . ﴾	٤	٢٤٧
﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم﴾	٣٨	٢٨٧ ، ٢٧٦
﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾	٦٩	٨٥
﴿وإذا سمعوا ما أنزل إلى الرسول ترى أعينهم تفيض من الدمع مما عرفوا من الحق يقولون ربنا آمنا فاكتمنا مع الشاهدين﴾	٨٣	١٩٢
﴿قالوا نريد أن نأكل منها وتطمئن قلوبنا ونعلم أن قد صدقتنا ونكون عليها من الشاهدين﴾	١١٣	٧٣

سورة الأنعام

﴿الحمد لله الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون﴾	١	١٤٢
﴿ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا والله ربنا ما كنا مشركين﴾	٢٣	٢٢٣
﴿قل أرأيتم إن أتاكم عذاب الله أو أتتكم الساعة أغير الله تدعون إن كنتم صادقين﴾	٤٠	١٧٩
﴿وإذا جاءك الذين يؤمنون بآياتنا فقل سلام عليكم كتب ربكم على نفسه الرحمة أنه من عمل منكم سوءاً بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم﴾	٥٤	٤٠
﴿قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر تدعونه تضرعاً وخفية لئن أنجانا من هذه لنكونن من الشاكرين﴾	٦٣	٢٤٨
﴿قل الله ينجيكم منها ومن كل كرب ثم أنتم تشركون﴾	٦٤	٢٤٨
﴿وكيف أخاف ما أشركتم ولا تخافون أنكم أشركتم بالله ما لم ينزل به عليكم سلطاناً فأي الفريقين أحق بالأمن إن كنتم تعلمون﴾	٨١	٣٨
﴿وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن جاءتهم آية ليؤمنن بها قل إنما الآيات عند الله وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون﴾	١٠٩	٨٠

رقمها	الآية	الصفحة
-------	-------	--------

سورة الأعراف

١٢٨	٥٣	﴿... قد جاءت رسل ربنا بالحق فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا...﴾
١٤٥ ، ٦٢	١٠٢	﴿وما وجدنا لأكثرهم من عهد وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين﴾
١٨٣	١٨٤	﴿أو لم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة إن هو إلا نذير مبين﴾
٧٣	١٨٥	﴿أو لم ينظروا في ملكوت السموات والأرض وما خلق الله من شيء وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم فبأي حديث بعده يؤمنون﴾

سورة الأنفال

٣٤	٥	﴿كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقاً من المؤمنين لكارهون﴾
٤٠	٤١	﴿واعلموا أنها غنمتم من شيء فإن لله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل...﴾
٥٤	٤٢	﴿إذ أنتم بالعدوة الدنيا وهم بالعدوة القصوى والركب أسفل منكم ولو تواعدتم لاختلفتم في الميعاد...﴾
٢١٥	٤٣	﴿إذ يريكهم الله في منامك قليلاً ولو أراهم كثيراً لفشلتم ولتنازعتم في الأمر ولكن الله سلم إنه عليهم بذات الصدور﴾
١٩٦	٦٧	﴿ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة والله عزيز حكيم﴾

سورة التوبة

٨٧	٣	﴿وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر أن الله بريء من المشركين ورسوله...﴾
٨	٥	﴿فإذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم...﴾
١٥٣ ،		﴿وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنهم قوم لا يعلمون﴾
٢٢٣ ،	٦	﴿أشتروا بآيات الله ثمناً قليلاً فصدوا عن سبيله إنهم ساء ما كانوا يعملون﴾
٢٤٩	٩	﴿ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فأن له نار جهنم خالداً فيها ذلك الخزي العظيم﴾
٢٠٣	٦٣	

رقمها	الآية	الصفحة
-------	-------	--------

سورة يونس

٧٢	١٠	﴿دعواهم فيها سبحانك اللهم وتحيتهم فيها سلام وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين﴾
١٤٦	١٦	﴿قل لو شاء الله ما تلوته عليكم ولا أدراكم به فقد لبثت فيكم عمراً من قبله أفلا تعقلون﴾
٧٧	٢٤	﴿حتى إذا أخذت الأرض زخرفها وازينت وظن أهلها أنهم قادرون عليها أتاها أمرنا ليلاً أو نهاراً فجعلناها حصيداً كأن لم تغن بالأمس كذلك نفصل الآيات لقوم يتفكرون﴾
١٧٦	٥٣	﴿ويستنبئونك أحق هو قل أي وربي إنه لحق وما أنتم بمعجزين﴾

سورة هود

١٨٤ ، ١٧٦	٧	﴿وهو الذي خلق السموات والأرض في ستة أيام وكان عرشه على الماء ليبلوكم أيكم أحسن عملاً ولئن قلت إنكم مبعوثون من بعد الموت ليقولن الذين كفروا إن هذا إلا سحر مبين﴾
٧٢	١٤	﴿فإن لم يستجيبوا لكم فاعلموا أنها أنزل بعلم الله وأن لا إله إلا هو فهل أنتم مسلمون﴾
٢٦٦	٢٤	﴿وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء أقلعي وغيض الماء وقضي الأمر واستوت على الجودي وقيل بعداً للقوم الظالمين﴾
٢٠٢	٤٥	﴿ونادى نوح ربه فقال رب إن ابني من أهلي وإن وعدك الحق وأنت أحكم الحاكمين﴾
٢٠٦	٦٩	﴿ولقد جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا سلاماً قال سلام فما لبث أن جاء بعجل حنيذ﴾
٢٧٨ ، ٥٩	١١١	﴿وإن كلاً لما ليوفيئهم ربك أعمالهم إنه بما يعملون خبير﴾

سورة يوسف

٢٤٩	٣٥	﴿ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين﴾
١٨٧ ، ١٥٣	٣٦	﴿ودخل معه السجن فتيان قال أحدهما إني أراني أعصر خمراً وقال الآخر إني أراني أحمل فوق رأسي خبزاً تأكل الطير منه . . .﴾

رقمها الصفحة	الآية
سورة الرعد	
٢٠٥	﴿جنات عدن يدخلونها ومن صلح من آبائهم وأزواجهم وذرياتهم والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار﴾ ٢٣-٢٤
سورة الحجر	
٤٧	﴿وإن لنحن نحبي ونميت ونحن الوارثون﴾ ٢٣
سورة النحل	
٤٣	﴿ويجعلون لله ما يكرهون وتصف ألسنتهم الكذب أن لهم الحسنی لا جرم أن لهم النار وأنهم مفرطون﴾ ٦٢
٤٨	﴿إنما جعل السبب على الذين اختلفوا فيه وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون﴾ ١٢٤
٢٥١	﴿وإن عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتهم به ولئن صبرتم لهو خير للصابرين﴾ ١٢٦
سورة الإسراء	
٢٤٠	﴿وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أفٍ ولا تنهرهما وقل لهما قولاً كريماً﴾ ٢٣
١٧١	﴿يوم يدعوكم فتستجيبون بحمده وتظنون إن لبثتم إلا قليلاً﴾ ٥٢
سورة الكهف	
١٨٣، ١٧٣	﴿... قالوا لبثنا يوماً أو بعض يوم قالوا ربكم أعلم بما لبثتم فابعثوا أحدكم بورقكم هذه إلى المدينة فلينظر أيها أزكى طعاماً فليأتكم برزق منه وليتلطف ولا يشعرن بكم أحداً﴾ ١٩
سورة مريم	
٢٠٣، ٢٠٢	﴿إذ نادى ربه نداء خفياً قال رب إني وهن العظم مني...﴾ ٤-٣

سورة طه

		﴿قالوا إن هذان لساحران يريدان أن يخرجاكم من أرضكم بسحرهما ويذهبا بطريقتكم المثلى﴾
٤٨	٦٣	
٦٩	١١٨-١١٩	﴿إن لك ألا تجوع فيها ولا تعرى، وأنت لا تظمأ فيها ولا تضحى﴾

سورة الأنبياء

		﴿لا هية قلوبهم وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا إلا بشر مثلكم أفتأتون السحر وأنتم تبصرون﴾
٢٢٠	٣	
٢٠٦	٦٠-١٩١، ١٩٣، ٢٠٦	﴿قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له إبراهيم﴾
١٧١	٦٥	﴿ثم نكسوا على رؤوسهم لقد علمت ما هؤلاء ينطقون﴾

سورة الحج

٣٧	٦	﴿ذلك بأن الله هو الحق وأنه يحيي الموتى وأنه على كل شيء قدير﴾
		﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا إن الله يفصل بينهم يوم القيامة إن الله على كل شيء شهيد﴾
٣٥	١٧	﴿إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد ومن يرد فيه بإلحاد بظلم نذقه من عذاب أليم﴾
٢٤	٢٥	﴿الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيراً ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوي عزيز﴾
٢٢١	٤٠	﴿ذلك ومن عاقب بمثل ما عوقب به ثم بغى عليه لينصرنه الله إن الله لعفو غفور﴾
٢٥١	٦٠	﴿ذلك بأن الله هو الحق وأن ما يدعون من دونه هو الباطل وأن الله هو العلي الكبير﴾
٣٧	٦٢	﴿يا أيها الناس ضرب مثل فاستمعوا له إن الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذباباً ولو اجتمعوا له وإن يسلبهم الذباب شيئاً لا يستنقذوه منه . . .﴾
١٥٨	٧٣	

الآية	رقمها	الصفحة
سورة المؤمنون		
﴿قل من رب السموات السبع ورب العرش العظيم﴾	٨٦	٢٤٧
﴿سيقولون لله قل أفلا تتقون﴾	٨٧	٢٤٧
﴿قل من بيده ملكوت كل شيء وهو يجير ولا يجار عليه إن كنتم تعلمون﴾	٨٨	٢٤٧
﴿سيقولون لله قل فأنى تسحرون﴾	٨٩	٢٤٧
سورة النور		
﴿والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون﴾	٤	٢٠٨
﴿والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين﴾	٩	٧٣، ٢١
﴿في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والآصال﴾	٣٦	٢٤٤
سورة الفرقان		
﴿وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا إنهم ليأكلون الطعام ويمشون في الأسواق وجعلنا بعضكم لبعض فتنة أتصبرون وكان ربك بصيراً﴾	٢٠	٥٤، ٣٥
﴿وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثوراً﴾	٢٣	١٥١
﴿وقال الذين كفروا لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة كذلك لثبت به فؤادك ورتلناه ترتيلاً﴾	٣٢	٢٦٠
﴿فقلنا اذهبوا إلى القوم الذين كذبوا بآياتنا فدمرناهم تدميراً وقوم نوح لما كذبوا الرسل أغرقناهم وجعلناهم للناس آية . . .﴾	٣٦-٣٧	٢٨٩
سورة الشعراء		
﴿قالوا ضير إنا إلى ربنا منقلبون﴾	٥٠	٩٨
﴿قال هل يسمعونكم إذ تدعون﴾	٧٢	١٥٧، ١٥٥
﴿واتقوا الذي أمركم بما تعلمون، أمركم بأنعام وينين وجنات وعيون﴾	١٣٢-١٣٣-١٣٤	١٨٠
﴿وإن نظنك لمن الكاذبين﴾	١٨٦	٦٥

الآية	رقمها	الصفحة
سورة النمل		
﴿قالوا نحن أولوا قوة وألوا بأس شديد والأمر إليك فانظري ماذا تأمرين﴾	٣٣	١٧٣
﴿وإن ربك لذو فضل على الناس ولكن أكثرهم لا يشكرون﴾	٧٣	٤٦
سورة القصص		
﴿وقالت لأخته قصيه فبصرت به عن جنب وهم لا يشعرون﴾	١١	١٥
﴿إن قارون كان من قوم موسى فبغى عليهم وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة أولي القوة إذ قال له قومه لا تفرح إن الله لا يحب الفرحين﴾	٧٦	٣٢
﴿فخرج على قومه في زينته قال الذين يريدون الحياة الدنيا يا ليت لنا مثل ما أوتي قارون إنه لذو حظ عظيم﴾	٧٩	١٦٨
﴿وأصبح الذين تمنوا مكانه بالأمس يقولون ويكأن الله يبسط الرزق لمن يشاء من عباده ويقدر لولا أن من الله علينا لخسف بنا ويكأنه لا يفلح الكافرون﴾	٨٢	١٢
سورة العنكبوت		
﴿أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم إن في ذلك لرحمة وذكرى لقوم يؤمنون﴾	٥١	٣٨
سورة لقمان		
﴿ذلك بأن الله هو الحق وأن ما يدعون من دونه الباطل وأن الله هو العلي الكبير﴾	٣٠	٣٧
سورة الأحزاب		
﴿قد يعلم الله المعوقين منكم والقائلين لإخوانهم هلم إلينا ولا يأتون البأس إلا قليلا﴾	١٨	١٩٢

رقمها	الصفحة	الآية
-------	--------	-------

سورة سبأ

١٨١	٢٧	﴿قل أروني الذين ألحقتهم به شركاء كلاً بل هو الله العزيز الحكيم﴾
٨٩	٤٨	﴿قل إن ربي يقذف بالحق علام الغيوب﴾

سورة فاطر

١٨٠	٤٠	﴿قل أرايتم شركاءكم الذين تدعون من دون الله أروني ماذا خلقوا من الأرض أم لهم شرك في السموات أم آتيناهم كتاباً فهم على بينة منه بل إن يعد الظالمون بعضهم بعضاً إلا غروراً﴾
-----	----	--

سورة يس

١٥٨	١٣	﴿واضرب لهم مثلاً أصحاب القرية إذ جاءها المرسلون﴾
٢٩٣	٣٩-٣٨	﴿والشمس تجري لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم والقمر قدرناه منازل حتى عاد كالعرجون القديم﴾
٢٤٧	٧٩-٧٨	﴿وضرب لنا مثلاً ونسي خلقه قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي أنشأها أول مرة وهو بكل خلق عليم﴾

سورة الصافات

١١٢، ٩٤	٤٧	﴿لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون﴾
٣٧	١٤٤-١٤٣	﴿أفلولا أنه كان من المسبحين للبث في بطنه إلى يوم يبعثون﴾
٢٥٦، ٢٥٥	١٥٩	﴿سبحان الله عما يصفون﴾
٤٧	١٦٥	﴿وإننا لنحن الصافون﴾

سورة ص

٩٤	٥٩	﴿هذا فوج مقتحم معكم لا مرحباً بهم إنهم صالوا النار﴾
----	----	---

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الزمر		
﴿وإذا مس الإنسان ضرراً دعو ربه منياً إليه ثم إذا خوله نعمة منه نسي ما كان يدعو إليه من قبل . . .﴾	٨	١٤٩
سورة فصلت		
﴿إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم وإنه لكتاب عزيز﴾	٤١	٢٤
﴿ووصل عنهم ما كانوا يدعون من قبل وظنوا ما لهم من محيص﴾	٤٨	١٧١
سورة الزخرف		
﴿ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن العزيز العليم﴾	٩	٢٤٧
﴿وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً﴾	١٩	١٤٢
سورة الجاثية		
﴿قل للذين آمنوا يغفروا للذين لا يرجون أيام الله ليجزي قوم بما كانوا يكسبون﴾	١٤	٢٥٩
سورة الحجرات		
﴿ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم لكان خيراً لهم والله غفور رحيم﴾	٥	٣٧
سورة الذاريات		
﴿يسألون أيان يوم الدين﴾	١٢	١٨٣ ، ١٧٦
﴿فورتب السماء والأرض إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون﴾	٢٣	٣٧
﴿هل أتاك حديث ضيف إبراهيم المكرمين إذ دخلوا عليه فقالوا سلاماً قال سلام قوم منكرون﴾	٢٤-٢٥	١٩٤

الآية	رقمها	الصفحة
سورة النجم		
﴿وَأَن لِّسَ لِلإِنسَانِ إِلا مَا سَعَى﴾	٣٩	٧٣
سورة القمر		
﴿إِنَّا كُل شَيْءَ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾	٤٩	٢٩٣، ٢٩١
﴿وَكُل شَيْءَ فَعَلُوهُ فِي الزَّيْرِ﴾	٥٢	٢٧٧
سورة الممتحنة		
﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مِهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ . . .﴾	١٠	٢٣٢
سورة المنافقون		
﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾	١	٣٥
سورة التحريم		
﴿. . . فَلَمَّا نَبَاَهَا بِهِ قَالَتْ مِنْ أَنْبَأِكَ هَذَا قَالَ نَبَأَنِي الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ﴾	٣	٢١٤
سورة الملك		
﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ﴾	٢	١٨٤، ١٧٦

الآية	رقمها	الصفحة
سورة القلم		
﴿وإن لك لأجراً غير ممنون﴾	٣	٤٥
﴿فستبصر ويبصرون، بأيكم الفتون﴾	٦-٥	١٧٥
﴿وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم لما سمعوا الذكر ويقولون إنه لمجنون﴾	٥١	٦٥
سورة الحاقة		
﴿إني ظننت أني ملاقي حسابه﴾	٢٠	١٤٧
سورة المعارج		
﴿سأل سائل بعذاب واقع﴾	١	٢٥٢
﴿إنهم يرونه بعيداً ونراه قريباً﴾	٧-٦	١٥٠
سورة الجن		
﴿قل أوحى إليّ أنه استمع نفر من الجن فقالوا إنا سمعنا قرآنا عجيباً﴾	١	٣٨
﴿وألواستقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماء غدقاً﴾	١٦	٧٣
سورة المزمل		
﴿فاقرءوا ما تيسر من القرآن علم أن سيكون منكم مرضى وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون في سبيل الله فاقراءوا ما تيسر منه . . .﴾	٢٠	٧٤
سورة المدثر		
﴿فما لهم عن التذكرة معرضين﴾	٤٩	١٤

الآية	رقمها	الصفحة
سورة القيامة		
﴿يسأل أيا ن يوم القيامة﴾	٦	١٧٦
سورة عبس		
﴿وما يدريك لعله يزكى﴾	٣	١٦
سورة الطارق		
﴿إنه على رجعه لقادر﴾	٨	٤٦
سورة العلق		
﴿كلا إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى﴾	٧-٦	١٨٧
سورة الكوثر		
﴿إن أعطيناك الكوثر﴾	١	٣٢

فهرس الحديث والأثر

الصفحة	الحديث
١٤	«كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل»
١٦	«لعلنا أعجلناك»
٢١	«اللهم إني أسألك رحمة من عندك»
٢١	«اللهم إني أعوذ بك من المغرم والمأثم»
٢٤	«إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون»
٤٥	«إن من الشعر لحكمة وإن من البيان لسحرا»
٤٨	«إني كنت عن هذا لغنية»
٦٢	«قد علمنا ان كنت لمؤمناً»
٨٠	«لعلك أن تخلف حتى ينتفع بك أقوام ويضر بك آخرون»
٩٨	«لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا علي»
	«لا أحد أغير من الله ولذلك حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن
٩٩	«ولا شيء أحب إليه المدح من الله . ولذلك مدح نفسه»
١١٠	«لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت»
١١٦	«إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده»
١١٧	«قل لا حول ولا قوة إلا بالله فإنها كثر من كنوز الجنة»
١٣٦	«وجدت الناس اخبر تعلقه»
١٨٧	«لقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ وما لنا طعام إلا الأسودان التمر والماء»
٢٢١	«من قبله الرجل امرأته الوضوء»
٢٣٨	«أو مخرجي هم ؟ قال : نعم»
٢٤١	«يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار»
٢٥٠	«لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن»
٢٥٤	«من ابتلي بهذه القانورات»

- ٣ -

فهرسُ الأشعار

قافية الهمزة

- واعلم أن تسليمًا وتركاً
للامتشابهان ولا سواءً ٥٠
(الوافر - غالب العكلي)
- كأن سيئة من بيت رأس
يكون مزاجها غسل وماءً ٢٤٣
(الوافر - حسان بن ثابت)
- وما أدري وسوف إخال أدري
أقوم آل حصن أم نساءً ١٦٣
(الوافر - زهير بن أبي سلمى)
- أو منعم ما تسألون فمن
حدّثموه له علينا الولاءً ٢١٣
(الخفيف - الحارث البشكري)
- إن من يدخل الكنيسة يوماً
يلق فيها جاذراً وطبأً ٢٢، ١٦١
(الخفيف - الأخطل)
- قالوا أخفت فقلت إن وخيفتي
ما إن تزال منوطة برجائي ٥٨
(الكامل)

قافية الباء

- إذا قيل سيروا إن ليلي لعلها
جرى دون ليلي مائل القرن أعضبُ ٢٥
(الطويل)
- فقلت ادع أخرى وارفع الصوت رفعة
لعل أبي المغوار منك قريبُ ٨١
(الطويل - كعب بن سعيد الغنوي)
- بأي كتاب أم بأية سنة
ترى حبهام عاراً علي وتحسبُ ١٣٢
(الطويل - الكميت)
- وربيته حتى إذا ما تركته
أخا القوم واستغنى عن المسح شاربه ١٥١
(الطويل - فرعان التميمي)

- كذاك أدبت حتى صار من أدبي
لنحن الأولى قلت فأنى ملتئم
يسر المرء ما ذهب الليالي
ولؤ ولدت قفيرة جرو كلب
أم الحليس لعجوز شهره
تبصر خليي هل ترى من طعائن
وكيف أبالي بالعدا ووعيدهم
وأنت أراني الله أمنع عاصم
وقالت متى يبخل عليك ويعتدل
ظننت فقيراً ذا غنى ثم نلته
إن الشباب الذي مجد عواقبه
فإما تريني ولي لمة
- ١٦٠ أني وجدت ملاك الشيمة الأدب
(البيسط - بعض الفزاريين)
٢٠٥ برؤيتنا قبل اهتمام بكم رعباً
(الطويل)
٢١٧ وكان ذهابن له ذهاباً
(الوافر)
٢٦٠ لسب بذلك الجرو الكلابا
(الوافر - جرين)
٥٣ ترضى من اللحم بعظم الرقبة
(الرجز - عنرة بن عروس)
١٧٤ سؤالك نقباً بين حزمي شععب
(الطويل - امرؤ القيس)
وأخشى ملهات الزمان الصوائب
وأرأف مستكفئ وأسبح واهب
(الطويل)
٢١١ يسؤك وإن يكشف غرامك تدرّب
(الطويل - امرؤ القيس)
٢٥٧ فلم ذا رجاء ألقه غير واهب
(الطويل)
٢٨٨ فيه نلذ ولا لذات للشيب
(البيسط - سلامة بن جندل)
٩٥ فإن الحوادث أودى بها
(المتقارب - الأعشى)
٢٢٨

قافية التاء

- قد كنت أحجو أبا عمر أخا ثقة
ليت وهل ينفع شيئاً ليت
وما كنت أدري قبل عزة ماليكا
علام تقول الرمح يثقل عاتقي
- ١٤٠ حتى ألت بنا يوماً ملهات
(البيسط - أبو كعب من بني العجلان)
٢٦٦ ليت شباباً بوع فاشترت
(الرجز - رؤبة)
١٧٢ ولا موجعات القلب حتى تولت
(الطويل - كثير)
٢٠١ إذا أنا لم أظعن إذا الخيل كرت
(الطويل - عمر بن معدي كرب الزبيدي)

- ١٢٨ فربأ ما أثات يد الغفلات
(الطويل)
- ٧٩ يدللنا اللمة من للماتها
(الرجز)

قافية الحاء

- ١٩٠ وعما ألقى منها متحزحزح
(الطويل - جران العود)
- ٢٤٥ ومغبط مما تطيح الطوائح
(الطويل - نهشل النهشلي)
- ١١٥ بريء من الحمى سليم الجوانح
(الطويل)
- ٢٢٨ قبرا بمرؤ على الطريق الواضح
(الكامل - زياد الأعجم)

قافية الدال

- ١٠٦ وأي كريم لا أباك مغلد
(الطويل - مسكين|الدارمي)
- ٢٣٣ جيوب بأيدي ماتم وخذود
(الطويل - أبو عطاء السندي)
- ٤٧ شقي ومن سألته لسعيد
(الطويل - عمرو بن عبد الله الجمحي)
- ٥٢ ولكنتي من حياها لعמיד
(الطويل)
- ١٤٦ فإن اغتباطاً بالوفاء حميد
(الطويل)
- ٢١٢ فأقبلت من أهلي بمصر أعوددُها
(الطويل - العوام بن عقبه)
- ١٩ خطاك خفافاً إن حراسنا أسداً
(الطويل - عمر بن أبي ربيعة)
- ١٧٥ تفكر أثياه يعنون أم قردا
(الطويل - جامع الكلابي)

- مروا عجالي وقالوا كيف سيدكم
فقال من سئلوا أمسى لمجهودا ٥٣
(البيسط)
- فرد شعورهن السود بيضاً
ورد وجوههن البيض سودا ١٥١
(الوافر - عبد الله بن الزبير)
- ما للجمال مشيها وثيدا
أجندلاً يحملن أم حديدا ٢٨٦
(الرجز - الزباء)
- ومازلت من ليلي لدن أن عرفتها
لكالهائم القصى بكل مراد ٥٣
(الطويل - كثير عزة)
- إن اختيارك ما ترجوه ذا ثقة
بالله مستظهِراً بالحزم والجلد ٢٦
(البيسط)
- قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا
إلى حمامتنا ونصفه فقد ٦٦
(البيسط - النابغة الذبياني)
- قد جربوه فألفوه المغيث إذا
ما الروع عم فلا يلوي على أحد ١٤٦
(البيسط)
- شلت يمينك إن قتلت لمسلماً
حلت عليك عقوبة المتعمد ٧٧، ٦٥، ٦٣
(الكامل - عاتكة بنت زيد القرشية)
- أفد الترحل غير أن ركابنا
لما تزل برحالنا وكان قد ٧٧
(الكامل - النابغة الذبياني)
- وأجبت قائل: كيف أنت؟ بصالح
حتى مللت وملني عوادي ٢٠٤
(الكامل)

قافية الراء

- خود يغطي الفرع منها المؤتزر
لوعصر منه البان والمسك انعصر ٢٣٥
(الرجز - أبو النجم العجلي)
- فدع عنك ليلي إن ليلي وشأنها
وإن وعدتك الدهر لا يتيسر ٢٦
(الطويل)
- أفي الحق أي مغرم بك هائم
وأنك لا خيل هواك ولا خمسر ٤٢
(الطويل - فائد بن المنذر القشيري)
- أما والذي أبكى وأضحك والذي
أمات وأحيا والذي أمره الأمر ٧٨
(الطويل - أبو صخر الهذلي)
- فما جنة الفردوس أقبلت تبتغي
ولكن دعاك الخبز - أحسب - والتمر ١٦٣
(الطويل)

- (الكامل)
- إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا ١٢١ ، ١١٨
(الطويل - الفرزدق)
- إذن للام ذوو أحسابها عمرا ١٠٢
(البيسط - الفرزدق)
- يلوح على وجهه جعفرًا ٢٠٧
(المقارب)
- ولكن زنجي عظيم المشافر ٢٣
(الطويل - الفرزدق)
- لهنك في الدنيا لباقية العمر ٥٦
(الطويل - عروة الرحال)
- ولكن بأنواع الخدائع والمكر ١١٤
(الطويل)
- فبالغ بلطف في التحيل والمكر ١٤٧
(الطويل - زياد بن سميان)
- وربحكم من أي ربح الأعاصر ١٧٧
(الطويل - زياد الأعجم)
- على التناهي لعندي غير مكفور ٥٠ ، ٤٦
(البيسط - أبو زيد الطائي)
- ألا تجشؤكم حول التناير ١٢٦
(البيسط - خدّاش بن زهير أو حسان بن ثابت)
- يهدى إليّ غرائب الأشعار ٢١١
(الكامل - النابغة الذبياني)

قافية السين

- آليت حب العراق الدهر أطعمه ٢٧٨
(البيسط - المتلمس)
- يا ليتني وأنت يالميس ٨٨
(الرجز - جرّان العود أو رؤبة)

قافية الطاء

كأنني بك تنحطُ إلى اللحد وتنغطُ
 (الهزج - الحريري) ١٣

قافية العين

وأنت امرؤ فينا خلقت لغيرنا
 حياتك لا نفع وموتك فاجعُ
 (الطويل - الضحاك الرقاشي) ١١٣

فوالله ما أدري غريم لويته
 أيشتد إن قاضاك أم يتضرعُ
 (الطويل) ١٧٨

وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى
 ثلاث الأثافي والديار البلاقعُ
 (الطويل - ذو الرمة) ٢٣٦

وما المال والأهلون إلا وديعة
 ولا بد يوماً أن ترد الودائعُ
 (الطويل - لييد) ٢٥١

أتمزع إن نفس أتاها حمامها
 فهلاً التي عن بين جنبيك تدفعُ
 (الطويل - زيد بن رزين) ٢٨٤

ندمت على ما كان مني - فقدتني -
 كما يندم المغبون حين يبيع
 (الطويل - قيس بن ذريح) ١٩٠

بكت جزعاً واسترجعت ثم آذنت
 ركائبها أن لا إلينا رجوعها
 (الطويل) ١١٣

فبكي بناتي شأنهن وزوجتي
 والظاعنون إلي ثم تصدعوا
 (الكامل - عبدة بن الطبيب) ٢٣٤

لعلك يوماً أن تلم ملامة
 عليك من اللاتي يدعنك أخرعاً
 (الطويل - متمم بن نويرة) ٨١

ياليت أيام الصبا رواجعا
 ١٩
 (الكامل)

أما ترى حيث سهيل طالعاً
 نجماً يضيء كالشهاب لامعاً
 (الرجز) ٣٦

وكوني باللكارم ذكريني
 ودلي دل ماجدة صناع
 (الوافر) ١٣٦

لا تجزعي إن منفس أهلكته
 وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي
 (الكامل - النمر بن تولب) ٢٨٣

قافية الفاء

٢٦٧ فما حل من جهل حبا حلمائنا ولا قائل المعروف فينا يعنفُ
(الطويل - الفرزدق)

قافية القاف

٧١ فلو أنك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم أبخل وأنت صديقُ
(الطويل)
٧٤ ولا تدفني في الفلاة فإني أخاف إذا ماتت ألا أذوقها
(الطويل - أبو محجن الثقفي)
٤١ أحقاً أن جيرتنا استقلوا ففيتنا ونيتهم فريقُ
(الوافر - المفضل بن معشر)
٨٧ ولا فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق
(الوافر - بشر بن أبي خازم)

قافية الكاف

١٤٣ فقلت أجرني أبا مالك وإلا فهني امرءاً هالكا
(المتقارب - عبد الله بن همام السلوي)

قافية اللام

١٠٧ أمن أجل جبل لا أباك ضربته بمنسأة قد جاء جبل وأجبلُ
(الطويل)
٢٦ ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة بوادٍ وحولي إذخر وجليلُ
(الطويل - بكر بن غالب أو بلال بن رباح)
٧٠ في فتية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يحفى ويتعلُ
(البيسط)
٢٥ سلوا إن حياً من قريش تفضلوا على الناس أو إن الأكارم نهشلا
(الطويل - الأخطل)
١٤٨ حسبت التقى والجود خير تجارة رباحاً إذا ما المرء أصبح ثاقلاً
(الطويل - لييد بن ربيعة رضي الله عنه)
٢٧٣ ما عاب إلا لثياً فعل ذي كرم ولا جفا قط إلا جباً بطلا
(البيسط)

- ٩٩ إذا الداعي المثوب قال: يالا
(الوافر - زهير بن مسعود الضبي)
- ١٥٢ تجافى الليل وانخزل انخزالا
(الوافر - عمرو بن أحر الباهلي)
- ١٥٤ فقلت لصيدح انتجعي بلالا
(الوافر - ذو الرمة)
- ٢٥ وإن في السفر إذ مضوا مهلاً
(الخفيف - الأعشى)
- ٧١ وأنك هناك تكون الثمالا
(المتقارب - جنوب الهذلية)
- ٢٣٥، ٢٢٧ ولا أرض أبقل إبقالها
(المتقارب - عامر بن جوين الطائي)
- ٢٩ فهل عند رسم دارس من معول
(الطويل - امرؤ القيس)
- ١٤١ فإني شريت الحلم بعدك بالجهل
(الطويل - أبو ذؤيب الهذلي)
- ١٩٢ مقول لديهم لازكا مال ذي بخل
(الطويل)
- ١٢٦ إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي
(البيسط - قيس بن الملوح)
- ١٤٣ ثوبي فأنهض نهض الشارب الثمل
(البيسط - أبو الخطاب الباهلي أو أبو حية النميري)
- ٧٤ قبل أن يسألوا بأعظم سؤل
(الخفيف)
- فخير نحن عند الناس منكم
أراهم رفقتي حتى إذا ما
سمعت الناس يتتجعون غيثاً
إن محلاً وإن مرتحلاً
بأنك ربيع وغيث مريع
فلا مزنة ودقت ودقها
وإن شفاء عبرة مهراقة
فإن تزعميني كنت أجهل فيكم
تواصوا بحكم الجود حتى عبيدكم
ألا اصطبار لسلمي أم لها جلد
وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني
علموا أن يؤملون فجادوا

قافية الميم

- ٧٩، ٧٧، ٧٥ كان ظبية تعطو إلى وارق السلم
(الطويل - ابن صريم اليشكري)
- ١٤١ ولكننا المولى شريكك في العدم
(الطويل - النعمان بن بشير)
- ٧٧ ب فمحذورها قد ألم
(الخفيف)
- ويوماً توافينا بوجه مقسم
فلا تعدد المولى شريكك في الغنى
لا يهولنك اصطلاء لظى الحر

- ٢٥٣ غداة غد أم أنت للين واجمُ هريرة ودعها وإن لام لائم
(الطويل - الأعشى)
- ٢١٩ وصال على طول الصدود يدومُ صددت فأطولت الصدود وقلما
(الطويل - المرار الفقعسي)
- ٥٧ هنك من برق علي كريمُ ألا يا سنا برق على قلل الحمى
(الطويل - فتى من بني نمير)
- ٢٣٩ وقد أسلماه مبعد وحميمُ تولى قتال المارقين بنفسه
(عبد الله بن قيس الرقيات)
- ٢١٤ كراماً مواليتها لثاماً صميمها ونبتت عبد الله بالجو أصبحت
(الطويل - الفرزدق)
- ٢٧٣ فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها تزودت من ليلي بتكليم ساعة
(الطويل - قيس بن الملوح)
- ١٠ كأن الأرض ليس بها هشامُ فأصبح بطن مكة مقشعراً
(الوافر - الحارث المخزومي)
- ٩٨ ولا غول ولا فيها مليمُ ولا لغو ولا تأثيم فيها
(الوافر)
- ١٤٥ ذا عفة فلعله لا يظلمُ والظلم من شيم النفوس فإن تجد
(الكامل - المتنبي)
- ١٦٩ إن المنايا لاتطيش سهامها ولقد علمت لتأتين مني
(الكامل - لييد رضي الله عنه)
- ٢٠٠ شملي بهم أم دوام البعد محتوماً أبعد بعد تقول الدار جامعة
(البيسيط)
- ٢٠ لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناماً إن الذين قتلتم أمس سيدهم
(البيسيط)
- ٢١ لاتكثرن إني عسيت صائماً أكثرت في العذل ملحاً دائماً
(الرجز - رؤبة)
- ١٩٨ يدنين أم قاسم وقاسما متى تقول القلص الرواسما
(الرجز - هدبة بن خشرم)
- ٣٠ بآبائي الشم الكرام الخضارمُ وإن حراماً أن أسب مجاشعاً
(الطويل - الفرزدق)
- ٣٥ بيض المواصي حيث لي العائمُ ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم
(الطويل)
- ٤٠ إذا أنه عبد القفا واللهازمُ وكنت أرى زيداً كما قيل سيداً
(الطويل)

- ١٧٤ تحملن بالعلياء من فوق جرثوم
(الطويل - زهير بن أبي سلمى)
- ٢٢٤ أعاليها مر الرياح النواسم
(الطويل - ذو الرمة)
- ٢٢٥ كما شرقت صدر القناة من الدم
(الطويل - الأعشى)
- ٦٩ ليعلم ماي من جوى وغرام
(الطويل)
- ٢٣٤ يا بؤس للجهل ضراراً لأقوام
(البيسط - النابغة الذبياني)
- ١٣٣ مني بمنزلة المحب المكرم
(الكامل - عنتره)
- ١٨٨ من عن يميني تارة وأمامي
(الكامل - قطري بن الفجاءة)
- ٢٣٠ في حربنا إلا بنات العم
(الرجز)
- تبصر خليلي هل ترى من طعائن
مشين كما اهتزت رماح تسفهت
وتشرق بالقول الذي قد أذعته
فياليت أن الطاعنين تلبثوا
قالت بنو عامر خالوا بني أسد
ولقد نزلت فلا تظني غيره
ولقد أراني للرماح دريئة
مابرئت من رية وذم

قافية النون

- ٢٨ رو وليت يقولها المحزون
ك وهل أقدمت عليك المنون
(الخفيف - أبو طالب)
- ٧٣ أمين وخوان بخال امينا
(الطويل)
- ٢٠٠، ١٩٩ لعمر أبيك أم متجاهلينا
(الوافر)
- ١٦٤ ولم تعبا بعدل العاذلينا
(الوافر)
- ٥٩ ك وقد كبرت فقلت إنة
(مجزوء الكامل - عبد الله بن قيس الرقيات)
- ١٩٥ هذا ورب البيت إسرائيلينا
(الرجز)
- ليت شعري مسافر بن أبي عم
أي شيء دهاك أم غال مرآ
تيقنت أن رب امرىء قيل خائناً
أجهالاً تقول بني لؤي
شجاك أظن ربع الطاعنينا
ويقلن شيب قد علا
قالت وكننت رجلاً فطيناً

- أما الرحيل فدون بعد غد
فمتى تقول الدار تجمعنا ١٩٧
(المنسرح - عمر بن أبي ربيعة)
- قول يا للرجال ينهض منا
مسرعين الكهول والشبان ٢٠٤
(الخفيف)
- أنا ابن أباة الضيم من آل مالك
وإن مالك كانت كرام المعادن ٦٠
(الطويل - الطرماح بن حكيم)
- أبا لموت الذي لا بد أني
ملاق لا أباك تخوفيني ١٠٦
(الوافر - أبو حية النميري أو الأعشى)
- أمسى أبان ذليلاً بعد عزته
وما أبان لمن أعلاج سودان ٦٥،٥٥
(البيسط)
- وما عليك إذا أخبرتني دنفا
وغاب بعلك يوماً أن تعوديني ٢١٢
(البيسط - رجل من بني كلاب)
- ووجه مشرق النحر
كان ثدياه حقان ٧٧،٧٥
(المزج)

(قافية الياء)

- بدالي أني لست مدرك ما مضى
ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً ٩٠
(الطويل - زهير بن أبي سلمى)
- تعز فلا شيء على الأرض باقياً
ولا وزر مما قضى الله واقياً ١٢٩
(الطويل)



- ٤ -

فهرسُ الأمثال

الصفحة	المثل
١٣٢	من يسـمع يـخل